



الجزء الثاني  
من تجريد العلامة البناني على مختصر  
الامام سعد الدين لنفاذاني على متن التلخيص في علم  
المعاني قدسهما الله بركاته  
وأسكنهما فسيح  
جنته



الطبعة الثالثة  
بالمطبعة الكبرى الاميرية بيوتان مصر المحمية  
سنة ١٣١٢  
هجريه

مكتبة



# باب في بيان

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(قوله الانشاء) أي هداية باب الانشاء وقوله ان كان ابتداء الكلام كما لا يخفى أطول وكتب أيضا قوله الانشاء ترجمة فالمقصود به المعنى وقول الشارح قد يطلق أي الانشاء أي هذا اللفظ أعني لفظ الانشاء في كلام الشارح استخدام (قوله تطابقه أولا تطابقه) أي تقصده تطابقه أولا مطابقته وهذا محط النفي ولا هو ولنسبته خارج (قوله مثل) رائدة وكان الاوضح أن يسقطها كما في المطول اهـ (قوله كذلك) أي يطلق على الكلام وعلى فعل المتكلم فنرى (قوله والاطهر أن المراد بهما هو الثاني) فيه إشارة الى صحة ارادة الاول أي نفس الكلام على ارتكابه الاستخدام في قوله ان كان طلبا أو تقدير المضاف أي ان كان مدلوله مثلا وبحيث الفترى في دعوى الشارح أظهرية ارادة الثاني بأنه قد عذب سابقا الانشاء من الابواب الثمانية المحصورة فيها هذا الفن وقد جعل هناك عبارة عن نفس الكلام فالناسب أن يراد به هنا أيضا نفس الكلام وكذا بأقسامه التي هي التثنية وغيره ويؤتى في ضمير قوله واللفظ الموضوع له قال سم لا يخفى أن المراد بالانشاء بالمعنى الاول الكلام المخصوص بكلف الامر والنهي وأن المراد بالانشاء الذي جعل أحد الابواب الالفاظ المبينة لمعنى الكلام المخصوص لانها هي التي تكون جزءا من الكتاب فكيف يكون من الابواب ارجل على الكلام المخصوص بكلف الامر والنهي مع ظهور أن هذا الكلام المخصوص ليس أحد الابواب فلا وجه لهذا البحث (قوله والمراد بها) أي بالتثنية والاستفهام وغيرهما وكتب أيضا قوله والمراد بها الخ هذا في معنى الالة أي لان المراد بها الخ أي انما كان ذلك التقسيم قرينة دالة على ما ذكر لان المراد بالخ أي وإذا كانت هذه الاقسام بمعانيها مصدرية كان المقسم كذلك لتلايكون بين المقسم والاقسام تبين وسياق يقتضي أن التثنية بالمعنى المصدرية القاء عبارة التثنية والاستفهام لذلك القاء عبارة الاستفهام وهكذا فيكون التثنية والاستفهام وغيرهما ما تطلق على القاءات التراكيب المخصوصة كما تطلق على الاحوال القلبية ولا ما مع من ذلك لكن الاولى أن يراد بالانشاء في الترجمة نفس الكلمة بضمير المستتر في قول المتن ان كان طلبا المعنى القلي المتعاق بالنسبة التي اذا ذكر معها اللفظ

(الانشاء) قد يطلق على نفس الذي ليس لنفسه خارج تطابقه أولا تطابقه وقد يقال على ما هو فعل المتكلم أعني القاء مثل هذا الكلام كما ان الاخبار كذلك والاطهر أن المراد بهما هو الثاني بقرينة تقسيمه الى الطلب وغير الطلب وتقسيم الطلب الى التثنية والاستفهام وغيرهما والمراد بها معانيها المصدرية

مسارت النسبة انشاء على الاستفهام وانما كان هذا أولى لما سترق من احتياج كلام الشارح الى تكلف  
 ومن الضعف وكتب على قوله ولا مانع من ذلك ما نصه تعالى في الاشارة التي حشلا لم يأت بمعنى القاء  
 الكلام المقيد للشيء مقلدا حتى يجعل الانشاء بهذا المعنى منقسم الى مواد الشارح اليه من تصحيح مثل  
 قوله واللفظ الموضوع له ليت لم يدع ملحق فان القاء كلام التثنية ليس للموضوع له ليت كما أن نفس الكلام  
 ليس كذلك (قوله لا الكلام المشتغل عليها) أي على أدواتها (قوله بقرينة قوله الخ) لا يصلح ذلك لان يكون  
 قرينة الا ان جعلت اللام في قول المصنف واللفظ الموضوع له على الغاية والتعليل لظهور أن ليت ليست  
 بموضوعة لالقاء الكلام المخصوص وانما هي موضوعة للطلب القلي أو الحاله يلزمها الطلب على ما فيه  
 يس وقد يقال لا يصلح قرينة على ما ذكره حتى مع جعل اللام على التي التعليل اذ مع جعلها على التعليل  
 يصح أن يرأس الانشاء نفس الكلام وكذا من أسماءه أي واللفظ الموضوع له لاجل هذا الكلام أي  
 لاجل تحصيله كذا كره صاحب الاطول (قوله لمعنى التثنية) أي في معنى التثنية الذي هو بالمعنى المصدري  
 أعني القاء نحو ليت زيداً فأنهم هذا ما يتضاهيه مساقه وهو غير مسلم فإن ليت لم يوضع لفعل التكلم الذي هو  
 القاء هذا الكلام وانما وضعت لنفس التثنية الذي هو الحاله القلبية ولذلك يقال ان ليت تتضمن معنى أغنى  
 فان تأول كلام الشارح على معنى أن لفظ ليت موضوع لاجل أن يلحق أي يوجد ويحقق به الكلام  
 الانشائي فتكون اللام للعلل العائيه صح كلامه لكن فيه تكلف (قوله لا قولاً ليت الخ) أي لا في قولنا  
 أي مقولنا (قوله فالانشاء أي القاء الكلام الانشائي يس (قوله ان لم يكن طلباً) أشار الى أن قسم قول  
 المصنف ان كان طلباً محذوف لعدم البحث عنه ههنا (قوله كفعال مقارنة) أي كإلقاء أفعال المقاربة  
 وكتب أيضاً قوله كفعال المقاربة ظاهر فيما يدل منها على التبرج كعسى وحري وأخلاق لا ما لا يدل منها  
 عليه تأمل (قوله ونحو ذلك) مثل فعلي التعجب وكيم الخبرية على ما في المطول قال السيد ولا ينافي ذلك أي  
 كون رب وكلمة الانشاء كون مادخل عليه كلاماً محذوفاً لا الصدق والكذب بحسب نسبة الطرف الى الرجال  
 في كم رجال عندي ورب رجل عندي مثلاً وأما باعتبار استكثار إياهم فلا يحتملهم الا ان استكثرهم  
 ولم يخبر عن كثرتهم اه وفي العروس بعد نقل نحو هذا من ابن الحاجب ما نصه هذا الكلام ضعيف والذي  
 تقطع به أن هذا خبر لان التكرير ليس المعنى به جعل القليل كثيراً حتى يكون انشاء بل معناه اعتقاد الكثرة  
 الواقع في النفس والتعبير عن ذلك بكم اخبار عن هذا الاعتقاد فقولنا كم رجال عندي من جهة التكرير  
 اخبار عن اعتقاد الكثرة كقولك اعتقدت هذا كثيراً ليس من الانشاء في شيء وتعليل ابن الحاجب كونه  
 انشاء من جهة التكرير بان المتكلم عبر عما في باطنه من التكرير يستلزم أن يكون نحواً بغضت زيدا  
 وعزمت على كذا انشاء ولا فائل به وقوله عقب ذلك والتكرير معنى ثابت في النفس لا وجوده من خارج  
 صحيح لكن لا ينفعه (قوله البانية) أطلق اليأس على ما يرمي المعاني (قوله ان كان طلباً) المراد بالطلب  
 معناه الاصطلاحي أعني القاء الكلام المخصوص لا العوى الذي هو فعل القلب فزرى (قوله غير حاصل  
 وقت الطلب) فان قلت ربما يطلب شيء حاصل وقت الطلب لعدم العلم بمحصله فالصحيح أن يقال استدعي  
 طابوا غيره معلوم الحصول وقت الطلب قلت المراد استدعاء جهة الطلب لاستدعاء نفسه أو المراد عدم  
 الحصول في زعم المتكلم فإذا لم يوجد شرط الطلب أو صحته جعل كلام من يوثق به على معنى مناسب لذلك  
 الطلب أطول (قوله لا متناع طلب الحاصل) ليس المراد من امتناعه استحالة فانه غير مستحيل بل هو  
 عبث فقط وانما محصيل الحاصل بل المراد بامتناعه أنه لا يليق (قوله فلا واستعمل صيغ الطلب) كما في قولنا  
 تعالى يا أيها الذين آمنوا (قوله لمطلوب) أي لطلب مطلوب (قوله ما ياسب المقام) أي كطلب المداومة  
 (قوله وهو مطلب الخ) يخالف لما اقتضاه سياق السائق وموافق لما حققناه سابقاً من أن المراد بالطلب  
 القلي الأهم الا أن يجعل الطلب في التعريف على القاء كلام يدل على حصول شيء الخ (قوله حصول شيء  
 أراد على وجه التثنية (قوله على سبيل المحبة) أي على طريق يفهم منه المحبة فتخرج البواقي من أنواف

لا كلام المشتغل عليها  
 بقرينة قوله واللفظ الموضوع  
 له كذا وكذا ظهري أن  
 لفظ ليت لا يستعمل بمعنى  
 التثنية لا قولنا ليت زيداً  
 قائم فافهم فالانشاء ان لم  
 يكن طلباً كفعال المقاربة  
 وأفعال المدح والذم وصيغ  
 العقود والقسم ورب ونحو  
 ذلك فلا يصح عنها ههنا  
 لقلة المباحث البانية  
 الانشائية المتعلقة بها ولان  
 أكثرها في الاصل أخبار  
 نقلت الى معنى الانشاء (ان  
 كان طلباً استدعي مطلوباً  
 غير حاصل وقت الطلب)  
 لا متناع طلب الحاصل  
 فلا يستعمل صيغ الطلب  
 لمطلوب حاصل امتنع  
 اجراؤه على معاني الحقيقية  
 ويتولد منها بحسب القرائن  
 ما ياسب المقام (وأأنواعه)  
 أي الطلب (كثيرة منها  
 التثنية) وهو طلب حصول  
 شيء على سبيل المحبة واللفظ  
 الموضوع له ليت ولا يشترط

الطلب وقيل ينبغي أن تقيد المحبة بالجرعة عن الطمع اجتثاذا عن الاطهر والنهي ونحوهما التي وجدت المحبة فيها وقبل قيدا لحيثية المرادة يكنى في اندفاع النقض وقيل هو تعريف بالاعم وقد اجازته المتقدمون كداني يس (قوله امكان التمني) أي عدم استحالة فالمراد الامكان العام الذي هو سلب الضرورة عن الجانب المخالف للسببية أو جواز الوجود والعدم فالمراد الامكان الخاص الذي هو سلب الضرورة عن الجانبين ولا يرد على كلا الاحتمالين أنه يصدق بالواجب مع أنه لا يمتنع لخروجه بقوله قبل غير حاصل وقت الطلب وكتب أيضا قوله امكان التمني ولا امتناعه وخص الامكان بالتني لانه يتبادر الوهم الى اشتراط امكانه لما تقرر أنه لا يصح طلب المحال وعدم تمييز الوهم بين طلب على وجه التمني وطلب لا على هذا الوجه أطول (قوله بخلاف الترجي) يقتضي أن بين التمني والترجي مشاركة في مطلق الطلب وأن لا يفارقه بينهما الا اشتراط امكان المترجي دون اشتراط امكان التمني وليس كذلك اذا الترجي ليس من أقسام الطلب بل هو ترتيب الحصول وكتب أيضا قوله بخلاف الترجي وأما الامر والنهي والاستفهام والنداء فقال بعضهم لا تستعمل اذ فيما كان ممكنا ولعل مراده أن الاصل ذلك والا فالامر بالمحال بل التكليف به واقع اه يس وقوله الا فيما كان ممكنا أي ولو بحسب الزعم كما في الاطول (قوله تقول ليت الشباب يعود) مع أن عوده محال عادة بناء على أن المراد به عود قوة الشبوبة بالجنس أو النوع لا عودها بالشخص ولا عود السن المعين فان ذلك محال عقلا يس (قوله لكن اذا كان التمني الخ) لاحاجة لهذا لان الترجي ليس طالبا كما يشبه في الأطول فيما ساقى فلا يشبه بالتني الذي هو طلب حتى يحتاج للتمييز بينهما بما ذكرنا مل سم (قوله أن لا يكون لك توقع وطماعية) يؤخذ من كلامه اتيان بين التمني والترجي وعلى ما في المطول من أن الترجي ليس بطلب فالتمني أظهر يس (قوله توقع) التوقع أبلغ من الطماعية يس (قوله وطماعية) هو بتخفيف الياء على وزن كراهية مصدر يقال طمع فيه طمعا وطماعية فهو طمع وطمع بكسر الميم وضمه قري (قوله لصار ترجيا) فيؤتى فيه بلعل في التوقع وبعض في الطماعية وفي العبارة ادخال اللام في جواب ان يس (قوله وقد تني بهل) قال في المطول ولما ذكر ما هو موضوع للتمني أشار الى ما يستعمل في التمني مجازا فقال وقد تني بهل الخ اه وبه يدفع ما قيل من ان المناسب ايراده في المعاني المجازية للاستفهام وكتب أيضا قوله وقد تني بهل أي على سبيل الاستعارة التبعية أو المجاز المرسل غير تبين بأن يتجوزهم الى مطلق الطلب ثم الى طلب حصول شيء على سبيل المحبة وكتب أيضا قوله بهل مثلها الهمة كما في قوله

الاسبيل الى خمر فاشربها \* الاسبيل الى نصر بن حجاج

أطول (قوله حيث يعلم الخ) هذا العلم قرينة المجاز (قوله في صورة الممكن) فيه ان ليت لا تنافي أن يكون ممكنا فام استعمال في الممكن أيضا فكيف يكون ذلك نكتة للعدول عنها ويحاج بان المراد في صورة الممكن لعل المستفهم عنه لا بد أن يكون ممكنا لا بجزم بانتقائه بخلاف التمني فانه قد يكون محجوزا بانتقائه ناه (قوله وقد تني بلو) لم يذ كر الشارح نكتة للعدول عن التني بل ليت الى التني بلو كما ذكر في هل ويظهر أن نكتة الاشعار بعزلة متمناه حيث أبرزه في صورة ما لم يوجد لان لو بحسب أصلها حرف امتناع لا منذ (قوله لو أن تني فتحدثني) أي ليت اتيانا فحدثنا فترى (قوله بالنصب) فلورفع فان كانت هناك قرينة تدل على التني عمل بها والا فلا وما استفيد من كلام المصنف من نصب المضارع في جواب التني بلو نقل السيوط في نكتته عن ابن هشام عن السفاح في خلافه كذا في يس وكتب أيضا قوله بالنصب قال الزمخشر ولا تحتاج لو - بنقل الخ الجواز لظروجه من معنى التعاقب اه وهو مني على أن لو التي التمني قسم برأسه والا يدل عليه كلام المصنف أنها الواضحة شرعية أشربت معنى التمني فلا بد لها من جواب ليكنه التزم - ذمه والخللا بسبب في كتب النحوي يس وقيل لو مصدرية بتقدير أو دلونا تني كما في الاطول (قوله بعد الاشيا الب بادخال الهمزة في التحفيض والدعاء في الامر والنهي واسقاط الترجي كما يأتي (قوله كأن حروف) لو أعرف لكأ أحسن (قوله التنديم) أي جعل الخطاب نادما وهذا مع الماضي وقوله والتخصيص أي -

مكان التمني بخلاف  
ترجي (تقول ليت الشباب  
يعود) ولا تقول لعله يعود  
ممكن انا كان التمني ممكنا  
يجب أن لا يكون لك توقع  
وطماعية في وقوعه والا  
صار ترجيا (وقد تني بهل  
نحوه الى من شفيح حيث  
يعلم أن لا شفيح) لانه حينئذ  
يمنع جملة على حقيقة  
الاستفهام لحصول الجزم  
بانتقائه والنكتة في التمني  
بهل والعدول عن ليت هو  
ايراز التمني لكل العنايه به  
في صورة الممكن الذي لا بجزم  
بانتقائه (و قد تني بلو) بلو  
لونا تني فتحدثني بالنصب  
على تقدير أن تحدثني فان  
النصب قرينة على أن لو  
ليست على أصلها اذ لا ينصب  
المضارع بعدها الا بانضمام  
أن وأن انما ضمير بعد  
الاشياء الستة والمناسب  
ههنا هو التمني قال السكاكي  
مكان حروف التنديم

المخاطب وهذا في المستقبل (قوله وهو هلال الخ) ذكر من معروف التخصيص أربعة وبقى اثنين ولو ألا بالتخصيص لان لهما خصوصية بأنهما الطلب لا توخي فيه أبدا بخلاف الاربعة يس (قوله حال كونهما مركبتين) في العبارة تسامح لا يخفى لأن ظاهرهما ان هلا مثلا أخذت من هل في حال تركيها مع لا وهل في حال تركيها مع لا هي نفس هلا فقد أخذ الشيء من نفسه وهكذا البواقي ولكن المراد أن هلا مثلا ركبت من هل ولا وتر كيها هو أخذها بالفعل فحالة الأخذ هي هل ولو لا وما في حال أفرادها وتر كيها هو نفس الأخذ اه ع ق ويمكن دفع التسامح بجعل الحالة مقدرة والمعنى أنها مأخوذة من هل ولو حال كونها مقدرى التركيب مع ما ولا المزيدتين قاله القنري وأجاب سم بان هلا الجمعولة لان كلمة واحدة يلغى واحدا مأخوذة من هل ولا غير الجمعولتين كلمة واحدة لمعنى واحد فاختلف المأخوذ والمأخوذة منه بالاعتبار اه وحاصل الجواب الاول أن المأخوذ محقق التركيب بالفعل والمأخوذة منه مقدر التركيب وحاصل الثاني أن المأخوذ مركب تركيبا جعل الكلمتين كلمة واحدة لمعنى واحد والمأخوذة منه مركب تركيبا ليس بهذه المثابة بل هو ضم احدى الكلمتين الى الاخرى تأمل (قوله لتضمينهما معنى التني) فيه أنهم ما قبل تركيها مع لا وما للتني فامعنى كون تركيبه الاجل أن يضمنا معنى التني وبجواب ما قبل التركيب للتني جواز اوا حتمالا وبعده للتني وجوابا ونصا فكانه قال لتضمينهما معنى التني على التخصيص وال لزوم من ع ق (قوله والتضمين الخ) عبارة ع ق لاجل تضمينهما أى جعلهما متضمنتين أى بالتبيين على معنى التني فالمراد بالتضمين هنا جعل الشيء مدلولاً للفظ لاجل جبراً من المدلول الذي هو التضمن اصطلاحاً وتطيرة قولك ضمنت هذا الكتاب كذا بابا فليس المراد ان جعلت الابواب جراً من أجزاء الكتاب بل جعلت الابواب نفس أجزاء الكتاب لا مع زائد اه (قوله متضمنتين) أى متضمنتين (قوله ليس افادة التني) فامعنى ليس مقصودا بالذات بل ليتوصل به الى التنديم والتخصيص (قوله بل أن يتولد من الخ) ولم يجعل تركيها لنفس التنديم والتخصيص من أول وهلة بل بتوسط التني لان التنديم متعلق بالماضى والتخصيص بالمستقبل فكانهما مختلفان فارتكبت معنى التني واسطة لانه طلب في المعنى ليكون ككائن لهما فيكون في الحروف شبه نواطو لا شبه اشتراك لان التواطو أقرب من الاشتراك واعلمنا شبه لان التواطو الحقيقي انما يتصور في غير الحروف ع ق وقوله لان التواطو الحقيقي الخ اعلمنا شبه لان الحروف موضوعة لمعان جزئية لا على أنها موضوعة لمعان كلية لكن انما تستعمل في جزئية كما عليه السعد والجهور وكتب أيضاً مانصه وجه التولد أن التني مرغوب فيه ومطلوب فيندم على قوته ويحث على فعله قال في الاطول فان قلت التني طلب الشيء على سبيل المحبة ومحبة المتكلم للشي لا توجب ندامة المخاطب على تركه أو حرصه على فعله فكيف يتوصل به الى التخصيص والتنديم قلت التني لا لنفسه بل لاشقيقه على المخاطب فوجب ذلك بالاخفاء (قوله وفي المضارع) أى في الاستقبال لا في مطلق صيغة المضارع فانها قد تكون للضى المقيد للتنديم ع ق (قوله ووقع الخ) وعليه فالتضمن عليه حامله على التركيب بعد وجودها لا مترتبة فيكون التقدير ان التركيب جل عليه كون معناها التني ع ق أى وقوله ليتولد عنه مترتبة (قوله وهو لا يوافق الخ) لان ما في بعض النسخ يفيد أنه أمر أصلي والقصد أنه طارئ بفعل الفاعل (قوله لعدم القطع بذلك) لان أكثر النحويين على أن الحروف وضعت كذلك في أصلها ود تصرف فيها فيحتمل أن تكون غير مأخوذة مما ذكر ع ق (قوله وينصب في جوابه المضارع الخ) تفرع ينصب على كونه التني واعطائها حكم ليت ظاهر على مذهب البصريين الذين لا ينصبون المضارع في جواب التبرجى أما على مذهب الكوفيين فلا لانهم ينصبون المضارع بعد التبرجى (قوله بالنصب) ذهب الكوفيون الى النصب في جواب لعل بدليل قوله تعالى لعل أبلغ الاسباب اسباب السموات فألمع بالنصب ومذهب البصريين أن التبرجى ليس له جواب وتأولوا النصب في الآية بان لعل أشربت معنى التني وفي الارشاد وسامع الجزم بعد التبرجى يدل على صحة مذهب النحاة ومن وافقه من الكوفيين ومن أحسن لعبد الم قطع بذلك (وقد يتقنى به لعل فيعطى له حكم ليت) وينصب في جوابه المضارع على اضمال أن

والتخصيص وهو هلال وا يقبل الهاء همة وتولوا ولو مأخوذة منهما) خبر كما أى كلنا مأخوذة من هل والتين للتني حال كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين (قوله لتضمينهما) عليه لقول مركبتين والتضمين جمع الشيء في ضمن الشيء تقو ضمنت الكتاب كذا بابا انا جعلته متضمنا لتلا الابواب يعنى أن الغرض المطلوب من هذا التركيب والتزامه هو جعل هل و متضمنتين (معنى التني ليتولد) عليه لتضمينهما يعنى أن الغرض من تضمينهما معنى التني ليس افادة التني بل أن يتولد (منه) أى من معنى التني المتضمنين هه اياه (في الماضى التنديم) هه هلا أكرمت زيدا) ولو أكرمته على معنى ليتلا أكرمته قصدا الى جعله ناه على ترك الاكرام (وفي المضارع التخصيص نحو هو تقوم) ولو ما تقوم على معنى ليتلا تقوم قصدا الى حيا على القيام والمذكور في الكتاب ليس عبارة السكاكي لكنه حاصل كلامه وقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التني مفعوله الثاني ووقع في بعض النسخ لتضمينهما على لفظ التمهّل وهو لا يوافق معنى كلام الفتح وان ذكر هذا بل فقط كان

(بحول علي) أجمع فأزور لنا نصب



بعد ترجو عن الحصول  
وهكذا يشبه الحالات  
والامكانات التي لا طمعية في  
وقوعها فيقول عنه معنى  
التمنى (ومنها) أي ومن أنواع  
الطلب (الاستفهام) وهو  
طلب حصول صورة الشيء  
في ذهنه فان كانت وقوع  
نسبة بين أمرين أو لا  
وقوعها الحصولا هو التصديق  
والافهم التصور (والالفاظ  
الموضوعة له الهمزة وهل  
وما من رأى وكم وكيف  
وأين وأنى ومضى وأيان  
فالهمزة لطلب التصديق  
أي انقياد ذهنه وادعائه  
لوقوع نسبة تامة بين الشيئين  
(كقولك أقام زيد) في الجملة  
الفعلية (وأزيد قائم) في  
الجملة الاسمية (أو) لطلب  
(التصور) أي ادراكه غير  
النسبة (كقولك) في طلب  
تصور المسند اليه (أدبس  
في لانه أم عمل) علما  
بحصول شيء في الانا عابا  
لعيينه (و) في طلب تصور  
المسند (أي الخاطبة ديسك  
أم في الرق) علما بكون  
الديس في واحد من الخاطبة  
والرق طالبا لتعيين ذلك  
(ولهذا) أي ولجئ الهمزة  
لطلب التصور (الميقب) في  
طلب تصور الفاعل (أزيد  
قام) كما في هل زيد قام  
(و) لم يقم في طلب تصور  
المفعول (أعرا عرفت) كما  
يقع هل عرا عرفت

ما أجيب به عن النسب أنه في جواب الطلب في قوله ابن في صرحا وبه ينهض الإبراد المشهور أن الترجي انما  
يكون في الممكن واطلاع فرعون إلى الله موسى وبأوغه أسباب السموات غير ممكن اه ملخصا من يس  
ويندفع أيضا بالجواب الاول الذي هو تأويل البصريين اه (قوله بعد المرجو) - أي ليعدمان شأنه أن  
يترجى لا المرجو بالفعل كما يتبادر ولا يمكن لعل مستعملة في التمني بل في الترجي وقال السيدان المراد  
المرجو بلعل ومعنى التمني به جعل الترجي به في حكم التمني ولا يخفى أنه بعيد والاقرب أنه يتمنى بلعل لقرب  
التمنى من الحصول فكأنه قريب من الرجاء أطول نحو في القرى ما وافق كلام السيد حيث جعل المقام مقام  
الترجي (قوله يشبه) أي المرجو (قوله في تولد منه) أي من البعد ومن لعل (قوله طلب حصول الخ)  
نقض بنحو على أمره ويمكن دفعه بان المراد طلب ذلك بادوات مخصوصة (قوله طلب حصول صورة) أي  
حصول صورة الشيء المستفهم عنه في ذهن المستفهم وكتب أيضا قوله حصول أي ادراك (قوله فان كانت  
وقوع نسبة) أي في الخارج وقوله فخصوها أي لا على سبيل مجرد التصور بل المراد حصول الوقوع ادراك  
انه محقق خارجا وليس محققا بمجرد تصور الوقوع ليس تصديقا بل هو تصور (قوله فخصوها) أي  
ادراكها (قوله الهمزة وهل الخ) لم يذ كر أم المقتطعة نحو أم اتخذوا من دونه أو أيا هو لطلب التصديق  
كما يأتي (قوله وأيان) بفتح الهمزة وبالکسر قليلا في لغة سليم يس (قوله لطلب التصديق) قدم طلبه لانه  
لا طلب في التحقيق الا للتصديق وأما طلب التصور فكلما ظاهري كما ستعرفه كذا في الاطول (قوله  
واذعانه) عطف تفسير والمراد بالاذعان عند أهل المنطق الادراك فالتصديق ادراك ووقع تلك النسبة أو  
لا وقوعها وادراك ما سوى ذلك من موضوع ومحمول ونسبة هي مورد الايجاب والسلب تصور كافي ع ق  
(قوله تامة) فادراك وقوع النسبة الناقصة تصور (قوله أقام زيد) فقد تصور القيام وزيد او النسبة  
بينهما وسأت عن وقوع تلك النسبة خارجا فاذا قيل قام حصل ذلك التصديق ع ق (قوله في الجملة الفعلية)  
وقدمها لان الاستفهام أحق بها أطول (قوله أو التصور) لا يخفى أن التصديق موقوف على التصور  
فانتقائه يستلزم انتفاء التصديق لكن لما كان التصديق بغير المعين حاصل والمقصود حصوله بالمعين  
والتفاوت بينهما ليس الا في تعيين المسند اليه مثلا توسعا فقلوا الهمز لطلب التصور دون التصديق  
والافهم في التحقيق لطلب التصديق المعين سواء دخلت على المسند اليه أو المسند أو المفعول أو نحوها  
من سائر قبول الفعل من السراي (قوله أي ادراك غير النسبة) أل للعهد والمهود النسبة المتقدمة التي  
هي التامة وكتب أيضا قوله أي ادراك غير النسبة أي غير وقوعها فدخل فيه ادراك ذاتها قال ابن يعقوب  
فطلب التصور ثمة أقسام طلب تصور النسبة بين الطرفين من غير طلب وقوعها أم لا وهذا القسم يمثل له  
لا طلب تصور لطرفين يعني عنه وطلب تصور المسند اليه وطلب تصور المسنداه (قوله أدبس) هو شراب  
حاول يتخذه من التمر أو لعنب ع ق وكتب أيضا قوله أدبس الخ فهذا الكلام يدل على أنك عالم بوقوع النسبة  
وهي الحصول في الانا موجهت الحاصل الذي هو المسند اليه لانه هو المتصف بكونه حاصل فسالته عنه فاذا  
قيل مثلا عمل تصور المسند اليه بخصوصه وانه عمل (وهنا انكنتان) ينبغي التنبيه لهما احدهما  
أن ظاهرا مهنا تخر التصور عن التصديق والمهود العكس وجوابه أن التصور المتأخر تصور خاص كما  
أشرنا اليه وأما مطلق التصور أعني تصور المسند اليه فهو متقدم لانك تعلم أن ثم شيئا حاصل لا تراين  
العسل والديس والاخرى أن المسؤل عنه في الحقيقة ولو كان الذي يتبادر هو التصور فقط انما هو التصور  
مع التصديق فان نفس حقيقة الديس أو العسل الجواب باحدهما معلومة قبل الجواب والمستفاد من  
الجواب كون الواقعة في الانا خصوص العسل مثلا لاحقيقة العسل فالسؤل في الحقيقة عن حصول  
مخصوص ويتبين ببيان خصوص الحاصل فالسؤل عن التصديق الخاص الكائن بالتصور الخاص لا عن  
مطلق التصور لكن لما حصل معه تعيين المسند اليه أو المسند سموه تصور توسعا ع ق (قوله في الخاطبة الخ)  
فيه السكتان السابقان فهنا أيضا تصور سابق هو الموقوف عليه التصديق وهو كون الحصول فيه أحد  
هذين

هذين ولصور خاص متاخر هو المسؤول عنه وهو نوبه نفس الخاطيه بخصوصها او التي بخصوصه ثم الظروفان  
 متصوران لذاتهما أيضا وانما شئ عنهما من حيث الحصول فيهما بالخصوص ففي هذا التصور تصديق كافى  
 المسند اليه لان التصديق المعلوم مطلق الحصول في أحدهما ثم شئ عن حصول خاص يتبين بذكر الحصول  
 فيه الخاص ولكن فيجوز الامثلة وعدمه مع هل انما بنوا عليها على ما يتبادر من افادة التصور فيمثلة كرى  
 ما يأتي تأمل عرق (قوله وذلك) أى القبح في صورة هل دون صورة الهمزة (قوله لان التقديم يستدعى الخ)  
 لان التقديم يفيد الاختصاص فنادا عر اعراف متسا السوال عن خصوص المفعول أى الذى اختص  
 بالمعرفة دون غيره بمعنى أنه يسئل عن الذى يصدق عليه انه هو المعروف فقط دون غيره بعد العلم بوقوع  
 المعرفة على عر وأخره فاصل التصديق بوقوع الفعل على مفعول ما حاصل وانما يسئل عن المفعول  
 الذى اختص بوقوع الفعل عليه فالسوال لطلب التصور عرق وكتب أيضا قوله لان التقديم الخ هذا  
 التعليل يفيد المنع لا القبح كاذ كرو قد يجاب عنه بأنه لا يتعين التخصيص فلذلك لم يمنع أصل التركيب عرق  
 (قوله حصول التصديق) أى وجوده من المتكلم (قوله لطلب حصول الحاصل) أى وطلب حصول  
 الحاصل عمت ولا يصح أن تجعل لطلب تصو المفعول لانها لا تنجى لطلب التصور (قوله وهذا) أى  
 الفرق المذكور (قوله وهذا ظاهر في أعراف عرق) لان تقديم المنصوب يفيد الاختصاص ما لم تقم  
 قرينة على خلافه فالغالب فيه الاختصاص وقوله لافى أريد قام أى لان تقديم المرفوع ليس فى الغالب  
 للاختصاص وانما قال فلنأمل لان تقديم المنصوب يكون أيضا لغير الاختصاص كالاهتمام فيساوى  
 تقديم المرفوع من حيث أن كلا قد يكون للاختصاص وغيره ويجاب عنه بأن النظر للغالب كما مر تأمل  
 (قوله والمسؤل الخ) قال عرق ولما كانت الهمزة للتصديق والنصو فاسب أن يذكر ما يعلم به أنه أريد  
 بها السوال عن كل متصور خاص من المسند والمسند اليه أو شئ من متعلقاتها مما فاشار الى ذلك بقوله  
 والمسؤل الخ (قوله بها) أى بالهمزة ومثلها غيرها كاذ كره الطيبى فى التبيان يس (قوله هو ما يليها)  
 قال الدمامينى وفى كتاب سيبويه ان التقديم فى نحو أزيد القيت أم عرا أحسن وانك لو أخرت فقلت ألقيت  
 زيدا أم عمر كان جائزا حسنا ونحوه فى مقرب ابن عصفور أفاده يس وكتب أيضا قوله هو ما يليها هذا  
 انما يظهر اذا كان المطلوب بها تصو بعض طرفى الجملة أو فضلا لها للتصديق بوقوع نسبتها اذ ليس له  
 لفظ واحد يلى الهمزة بل دائرين المسند والمسند اليه فليس أحدهما أولى بالابلام من الآخر قال فى  
 العروس الان يقال المعتبر فيه هو الفعل وقال عرق والمسؤل عنه بها أى بالهمزة عند قصد السوال عن  
 أجزا الجملة تصو ما يليها من تلك الأجزاء وذلك كالفعل فى قول القائل أضربت زيدا فان هذا الكلام  
 بقوله الشاك فى وقوع ضرب منك على زيد بمعنى أنه يشك هل وقع منه ضرب على زيد أو لم يقع أصلا كذا  
 قيل ولكن على هذا تكون للتصديق فى أصل الفعل فلا يكون بعض أجزا الجملة أولى بالابلام من بعض  
 اه ولا يخفى أن الجواب المتقدم لا يأتى فى الجملة الاسمية نحو أزيد قائم وبالجملة كان ينبغى للشارح حل  
 كلام المصنف على ما اذا كان المطلوب بالهمزة التصور وجل مثال المصنف على الاحتمال الثانى فيكون  
 معناه أضربت زيدا أم أكرمه أى ما الواقع منك منهما فيكون تقديم الفعل جريا على الاصل ولهذا قال  
 فى الاطول كالفعل فى أضربت زيدا أم أكرمه وأما مجرد أضربت زيدا فالمطلوب فيه التصديق والتبادر  
 أن الواقع بعدها الجملة اذ ليس تقديم الفعل لتعلق الاستههام به بل على ما هو الاصل فيه ولعل الحامل  
 للشارح على جملة مثال المصنف على طلب التصديق وجعله كونه لطلب التصورا حتمالا لان ذلك هو المتبادر  
 من عدم ذكر المعتدل (قوله اذا كان الشك فى نفس الفعل) من غير أن يكون للعلم بحصول فعل منه  
 لكن لم يتعين عندك فأردت تعيينه (قوله ويحتمل أن يكون الخ) بقى احتمال أن يكون لطلب تصو  
 المسند اليه وقد صرح بذلك فى عروس الافراح وعبارته هذا كله أى التفصيل فى الامثلة مع أم اذا ذكرت  
 أم فان لم تذكر فقلت أفاضم زيدا احتمل أن يكون لطلب التصديق وأن يكون لطلب تصو المسند وأن يكون

وذلك لان التقديم يستدعى  
 حصول التصديق بنفس  
 الفعل فتكون هل لطلب  
 حصول الحاصل وهذا ظاهر  
 فى أعراف عرق لافى أريد قام  
 فلنأمل (والمسؤل عنه بها) أى  
 بالهمزة (هو ما يليها) كالفعل  
 فى أضربت زيدا اذ كان  
 الشك فى نفس الفعل أعنى  
 الضرب الصادر من المخاطب  
 الواقع على زيد وأردت  
 بالاستههام أن تعلم وجوده  
 فيكون لطلب التصديق  
 ويحتمل أن يكون لطلب  
 تصو المسند بأن تعلم أنه قد  
 تعلق فعل من المخاطب بزيد  
 لكن لا تعرف أنه ضرب

(والفاعل في أنت ضربت) لذا كان (أ) الشك في الضارب (والمفعول في أريد اضربت) إذا كان الشك في المضروب وهو ذلك الياس

الطلب تصور المسند اليه لأن ذلك قد يصدر من متردد في وقوع قيام زيد من جازم بوقوع قيام وشك في المسند اليه ومن جازم بوقوع فعل من زيد وشك في أنه القيلام أولا فالمعنى على الأول أقام زيد أولا وعلى الثاني أقام زيد أم عمرو وعلى الثالث أقام زيد أم قعد وكذلك أريد قائم غير أن الظاهر أن الاستفهام عن التصديق لأن النسبة هي الحدية بالاستفهام ولذلك كان إيلاء الفعل لهزمة الاستفهام وتأخير الاسم أولى من العكس اهـ يس (قوله والفاعل) عطف على قوله كالفعل وينبغي أن يحمل الفاعل هنا على المعنوي لا الصناعي اذهول لا يجوز تقديمه على فعله فوي (قوله إذا كان الشك في المضروب) ولا يذهب عنك ما تبهم عليه أنفام من أن الاستفهام الذي ذكرناه أنه يراد به التصور هنا لا يخرج عن مرعاة التصديق المخصوص وهذا صرح اطلاق الشك فيها هو سؤال عن تصور الفاعل والمفعول مع أن الشك انما يتعلق بالنسبة لا بالفاعل أو المفعول من حيث ذاتهما فافهم ع ق (قوله سائر المتعلقات) نحو في الدار صليت وأوم الجمعة سرت وأتاديا ضربته وأرا كاجحت ونحو ذلك مطول (قوله لطلب التصديق) أي الإيجابي حال الرضى هل لا تدخل على الثاني أصلا قلت كانه لرعاية أصله لأنه في الأصل بمعنى قد وقد لا تدخل على الثاني أطول (قوله فحسب) أي إذا عرفت أنه لطلب التصديق فحسب أي هذه المعرفة بحسب مبتدأ لكن ضمه ليس رفعا لأنه يني بعد حذف المضاف اليه على الضم وما له القصير على طلب التصديق وان كان ليس من طريقه أطول (قوله امتنع هل زيد قام أم عمرو) قد سبق منا في أوائل أمجاث الاسناد اني يرى أن ابن مالك رحمه الله استشهد بقوله عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكرا أم نبيعا على أنه تقع هل موقع لهزمة فيؤتى لها بمعدل وأشرنا هناك الى الجواب يجوز كون أم في هذا الحديث النبوي منقطعة والمعنى بل تزوجت نثيا وكتب أيضا مانصه أي حيث لم تقدر أم منقطعة اذهى بمجامع هل بل لا تقع بعد هل الامتطعة لأنه يشترط في اتصالها أن يكون قبلها استفهام بالهزمة ولقطة سواء يس (قوله لا ن وقوع المفرد هناديل الخ) لأن أم المنقطعة لا يليها الاجلة وان وقع بعدها مفرد فهو خبر لمبتدأ محذوف نحو انما الابل أم شاء وهي بمعنى بل فعلم أن أم مطلقا لا تعادل هل (قوله وهل انما تكون لطلب الحكم) يعني التصديق وكتب أيضا قوله وهل انما تكون لطلب الحكم أي فتقتضي الجهل به وهو مناف لما اقتضته أم من العلم به إذا حققت هذا علمت رد ما قبل ما المانع من طلب كل من التعيين وأصل الحكم وحينئذ يسوغ الجمع بينهما (قوله لماسجي) أي في قوله ولهذا أيضا قبح الخ (قوله لا التقديم يستدعي) أي غالبا (قوله وهو محال) أي حصول الحاصل لا طلبه اذهو عبت لا محال يس وحصول الحاصل المحال هو حصوله عن عدم (قوله لاحتمال أن يكون الخ) لا يخفى أن زيدا ضربت على هذا ليس متعينا للقيح بل هو دائر بين أن يكون قبيحا أو متعينا لأن يقال الدائر بين الامتناع والقبح متعين للقيح أطول (قوله فعل محذوف) يقسمه الظاهر أي ضربت زيدا ضربت لكنه بقبح لعدم اشتغال الضمير بالمفسر مطول يعني أن في جعله مفعولا محذوف بعد الان فيه حذف عامل المفعول الاول وحذف مفعول الثاني بخلاف صورة الاشتغال فيها الحذف الاول فقط وكتب على قول المطول لعدم الخ مانصه أي وفيه التهمة والقطع سم (قوله لكن ذلك خلاف الظاهر) راجع لاحتمالين فان قامت قرينة على أن التقديم للاهتمام لم يقبح وكذا إذا قامت قرينة على أنه مفعول محذوف (قوله لجواز تقديم المفسر قبل زيد) أي جواز ذلك جوازا راجعا لاعتضاده بكون الأصل تقديم العامل فاندفع ما يقال كما يجوز ذلك يجوز تقديمه مؤخرا فهلا ناتم بالتوقف الى تبين أحدهما (قوله أي لأن التقديم الخ) يقال عليه مقتضى ذلك الامتناع لا القبح لأن مذهبه أن ر جل عرف يفيد التخصيص قطعا (قوله لماسبق الخ) فيه بحث لأن اعتبار التقديم والتأخير في رجل عرف له لا سبب سواه لكون المبتدأ نكرة وهو متنف مع حرف الاستفهام لأنه يصح وقوع نكرا بعد حرف الاستفهام مبتدأ صرح به الرضى اه أطول (قوله وفيه نظر) أي في كلام المصنف واعتراضه

سائر المتعلقات (وهل لطلب التصديق حسب) وتدخل على الجنتين (نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد) إذا كان المطاوب حصول التصديق بثبوت القيام زيد والقعود لعمرو (ولهذا) أي واختصاصها بطلب التصديق (استنع هل زيد قام أم عمرو) لأن وقوع المفرد هناديل على أن أم متصلة وهي لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم وهل انما تكون لطلب الحكم ولو قلت هل زيد قام بدون أم عمرو يقبح ولا يمنع لماسجي (و) لهذا أيضا قبح هل زيدا ضربت لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فتكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمنع لاحتمال أن يكون زيدا مفعول فعل محذوف أو يكون التقديم مجرد الاهتمام بالتخصيص لكن ذلك خلاف الظاهر (دون) هل زيدا (ضربت) فانه لا يقبح (لجواز تقدير المفسر قبل زيد) أي هل ضربت زيدا ضربته (وجعل السكا كى قبح هل رجل عرف لذلك) أي لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من مذهبه من أن

الأصل عرف رجل على أن ر جل بدل من الضمير في عرف فتقدم للتخصيص (ويلمزه) أي السكا كى (أن لا يقبح هل زيد عرف) لأن تقديم الظاهر المعرفة ليس للتخصيص عنده حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل مع أنه قبح باجتماع النجاة وفيه نظر

لان ما ذكر من البرزوم ممنوع لجواز ان يقع لفظة أخرى (وعلى غيرهم) أي غير السكاكي (فبعضها) أي يقع هل رجل عرف وهل زيد عرف (بأن هل بمعنى قد في الأصل) وأصله أهل (وترى الهزلة قبلها الكثرة ونوعها في الاستفهام) فأنبت في مقام الهزلة وتطقلت عليها في الاستفهام وقد من خواص الأفعال فكذلك ما هي معناها واتكلم بفتح هل (٩) زيد قائم لانها اذا لم تر الفعل في حيزها ذهلت عنه وتسلت بخلاف ما اذا

رأته فانها تذكرت العهد وحتت الى الالف المألوف فترض باقرين الامم بينهم ما (وهي) أي هل (تخصص المضارع بالاستقبال) بحكم الوضع كالسين وسوف (فلا يصح هل تضرب زيدا) في أن يكون الضرب واقعيا في الحال على ما يفهم من فاعل قوله (وهو أخوك) كما يصح أن تضرب زيدا وهو أخوك) قصدا الى انكار الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي أن يكون ذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا تصلح لانكار الفعل الواقع في الحال بخلاف الهزلة وقولنا في أن يكون الضرب واقعيا في الحال ليعلم ان هذا الامتناع جاري في كل ما يوجب قرينة على أن المراد انكار الفعل الواقع في الحال سواء عمل ذلك المضارع في جملة حاله كقولك أنضرب زيدا وهو أخوك أو لا كقوله تعالى أتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك أنؤذي أباك وأنستم الأمير ولا يصح وقوع هل في هذه المواقع ومن الجائز ما وقع لبعضهم في شرح هذا الموضوع من أن هذا الامتناع بسبب أن الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال

على السكاكي قال في الاطول ويمكن دفعة بان مراد المصنف أنه يلزم السكاكي أن لا يقع هل رجل عرف بل هذا الوجه يعني يلزمه أن لا يكون وجهه جاري في جميع مواد القبح والمقصود ترجيح وجهه الغير بإلزامه لا بابطال وجهه أو بابطال حكمه بسبب مقتضى وجهه (قوله لان ما ذكره) أي المصنف (قوله لعله أخرى) هي كون هل في الأصل بمعنى قد وقد يقال به من كلام المصنف ان السكاكي حصر القبح في العلة السابقة فان كان الامر كذلك فاعتراض المصنف وارد (قوله بمعنى قد) قيل المراد معناها المذكور والتقريب وقيل التصحيح وقيل التوقع كما بسطه يس (قوله وأصله) أي أصل هل بمعنى قد أهل مع الهزلة ملقوطة أو مقدرة والاستفهام مستفاد من الهزلة ع سم وقد سمع هذا الأصل كما في الاطول (قوله لكثرة وقوعها في الاستفهام) وقد تقع في الخبر كقوله تعالى هل أتى على الانسان أي قد أتى أطول (قوله فكذلك ما هي معناها) ولما كان الفرع لا يعطى حكم الأصل من كل وجه جاز دخول هل على غير الفعل بفتح اذا كان في الجملة فعل وانتي القبح في نحو هل زيد قائم لذكره النشارح (قوله واتكلم بفتح هل زيد قائم) أي مع أن قضية ما ذكره أن يقع ذلك (قوله في حيزها) أي في قريب حيزها والاخيرها مشغول بها (قوله ذهلت) ذهل كمنع وبكسر الهاء يقال ذهل وذهل عنه ونسيه وغفل عنه كذا في يس (قوله فانها تذكرت) المناسب فانها تذكرا العهد ونحن الى الالف المألوف ولا ترضى الخ لان اذا للاستقبال فالترتيب على فعلها المستقبل مستقبل (قوله وحتت) بالتخفيف بمعنى مالت والتشديد بمعنى اشتاقت سم (قوله المألوف) تأكيده (قوله باقتران الاسم بينهما) أي توسطه وفي نسخة باقتراق وهي غير ظاهرة فلا يقال افتراق زيد بين بكر وخالد بل فرق بينهما وافتراق منهما (قوله وهي أي هل) أي الاستفهامية فلا ينافي محضة دخول التي بمعنى قد على الحال كما في سم (قوله تخصص المضارع) دون الماضي واستظهر بعضهم أن الجملة الاسمية كالمضارع وتوقف الصفوى كما في يس (قوله في أن يكون الخ) أي في مقام أن يكون الخ أي في مقام انكار الضرب الواقع في الحال بدليل التقييد بقوله وهو أخوك على ما يستلزم (قوله على ما يفهم من فاعل الخ) أي وهو هنا كذا على ما يفهم الخ وكتب أيضا ما نصه أي لان المتبادر أن الاخوة حالية فكذا الضرب لان الحال قيد في عاملها والأصل اتحاد زمن القيد والمقيد (قوله قصدا الى انكار الفعل) أي لاني الاستفهام عن وقوع الضرب اذ لا معنى للاستفهام عن الضرب المقارن لكونه أخا قاله السكاكي (قوله بمعنى أنه لا ينبغي) أي وليس معنى انكاره زعم أنه لم يوجد ولم يحصل بل المراد بالانكار التوبيخ (قوله لان هل) تعليل للصحة في الثاني وعدمها في الاول وقوله وقولنا مبتدأ وقوله ليعلم خبر (قوله في كل ما أريد به الحال وان لم تكن قرينة غاية الامر أنا لا نطلع على البطال بدون القرينة الا أنه في نفسه غير صحيح لا يسوغ الاستعمال وكلامه بوجه انحصار الامتناع في القرينة سم (قوله الواقع في الحال) المثافي لمقتضى هل من الاستقبال (قوله كقوله تعالى الخ) قرينة الامثلة الثلاثة حالية كما في المطول (قوله أتقولون الخ) في كون المراد هنا انكار الفعل الواقع في الحال بعد اذ القول وقع فيعلمضي قبل التكلم الا أن يقال لما كان الكلام عقب هذا القول كان كالحال أو أنه حال من حيث المداومة عليه أي الاصرار عليه وعدم العزم على تركه (قوله ما وقع لبعضهم) هو القطب وقوله في شترح هذا الموضع أي من المفتاح (قوله لا يجوز تقييده بالحال) لعدم المقارنة (قوله ولعمري) أي حياقي (قوله فرية) أي كذبة وكتب أيضا قوله فرية في نسبية ذلك فرية تسمي فان الافتراء تعد الكذب وهو غير موجود ههنا (قوله مرية) أي شك (قوله سأغسل الخ) القضاء أصله الحتم والايجاب ثم يستعمل في كمال الصنع والفراغ من الشيء وقضاير يروي بالرفع والنصب فاذا رفعته يكون فاعلا يجالبا ومفعوله ما كان جالبا ويكون القضاء بمعنى الحكم والتقدير والمعنى سأغسل العار عن نفسي باستعمال

(٢ - نجر يد ثاني) واعاله فيها ولعمري ان هذه فرية ما فيها مرية اذ لم ينقل عن أحد من النحاة امتناع مثل سيجي زيد اربا وسأضرب زيدا وهو بين يدي الأمير كيف وقد قال الله تعالى سيديخلون جهنم داخرين وانما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الابصار مهطعين وفي الجحاسة سأغسل عني العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا (٢) قوله هل رجل عرف له جواب زيد اه



وأما هذه أكثر من أن تحصى (١٠) وأجيب من هذا أنه لما سمع قول النحاة أنه يجب تجريد مصدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتنافي

الحال والاستقبال بحسب الظاهر على ما سئذ كره حتى لا يجوز أن يأتي زبد سيركب أولئك يركب فهم منه أنه يجب تجريد الفعل العامل في الحال عن علامة الاستقبال حتى لا يصح تقييده مثل هل تضرب وستضرب ولن تضرب بالحال وأورد هذا المقال دليلا على ما انتفاء ولم يظن في صدر هذا المقال - حتى يعرف أنه ليس بامتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال (ولاختصاص التصديق بها) أي لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئ الغير التصديق كما ذكر في سابق (وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا أظهر) وما موصولة وكونه مبتدأ أخبره أظهر وزمانيا خبر الكون أي بالشئ الذي زمانيته أظهر (كالفعل) فإن الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فإنه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه أما اقتضاء تخصيصها المضارع بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل فظاهر وأما اقتضاء كونها لطلب التصديق فقط لتلك فلا أن التصديق هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان إلى المعاني والاحداث التي هي مدلولات

السيف في الأعداء في حال جاب حكم الله على الشئ الذي يحلبه وإذا نصه يكون منهولا بجالبا وفاعله ما كان جالبا ويكون المراد بالقضاء الموت المحتوم والقدر المقدر والمعنى جالبا الموت جالبا به اه فترى والمقصود بالمبالغة في أن لا يترك دفع العار في حال من الاحوال (قوله أكثر من أن تحصى) أي من ذى أن تحصى (قوله) وأجيب من هذا أنه الخ (بأنما كان) أعجب لان هذا استدلال على نكاح القرية وهو متضمن لها فقيه القرية وزيادة تقويتها وقال الحفيد انما كان أعجب لان دليل فساد به يظهر بما جعله دليلا على دعواه أعنى قول النحاة أن ذلك في الجملة الحالية لا في عامليها (قوله بحسب الظاهر) وأما في نفس الامر فلا منافاة إذ المراد بالحال التخيوية وهي لا تنافي الاستقبال بل يكون زمنه ماضيا وحالا ومستقبلا لان الواجب انما هو مقارنة العامليها فزمنها من عامليها أي كان وكتب أيضا مانعها واعتبار اللفظ (قوله على ما سئذ كره) أي في بحث الحال من الفصل والوصل (قوله) وأورد هذا المقال (أي قول النحاة) يجب تجريد مصدر الخ كما تصرح به عبارة المطول وفي نسخة هذا المثال والاولى أحسن (قوله في صدر هذا المقال) أي قولهم تجريد مصدر الجملة الحالية وفي نسخة هذا المثال وهي واضحة كمثل فان صدر المثال أعنى يأتي زبد سيركب مجرد عن علم الاستقبال وانما هو في الجملة الحالية مصدر قول النحاة المذكور انما يدل على وجوب تجريد الجملة الحالية لا عامليها (قوله ولاختصاص الخ) علة تقدمت على المماثل (قوله أي لكون هل مقصورة) فالباء داخلة على المقصور (قوله بالاستقبال) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله مزيد اختصاص) أي اختصاص زائد والمراد بالاختصاص الثعلبي والاختصاص لا تنقبض لانتفاء التماسك على الاسم كما سبق أي أن فعلها بالفعل ودخولها عليه أزيد وأكثر من دخولها على الاسم والمراد به الاستدعاء أي أن استدعاءها الفعل أزيد وأشد من استدعاء غيرها والكافي في كالفعل استقصائية ولم يعبر بالفعل من أول وهلة إشارة إلى أن زيادة اختصاصها به من حيث أظهرية زمانيته ويحتمل أنتم التمسكية باعتبار الافراد العقلية كما كونه زمانيا أظهر فان مفهومه أعنى من الفعل وان انحصار في الخارج فيه وكونه إشارة إلى اسم الفعل بناء على أنه يدل على الحدث والزمان لا على لفظ الفعل ثبوت على ثبوت دخول هل على اسم الفعل وان لها مزيد اختصاص بدون بقية الجمل الاسمية اه ملخصا من سم مع زيادة وكتب ايضا قوله مزيد انما قال مزيد لان الاستفهام مطلقا فوقع اختصاص بالفعل سم وفترى (قوله وما موصولة) ويجوز أن تكون موصوفة والجملة صفة فترى (قوله الذي زمانيته أظهر) أي من زمانية غيره (قوله بعروضه) أي الزمان له أي الاسم وعروضه الاسم من جهة عروضه لمدلوله فالعروض في الحقيقة للمدلول (قوله ازيد اختصاصها) اللام التقوية مع لامة فاقضاء لانها ليست زائدة محضة حتى لا تتعلق بشئ (قوله فظاهر) أي لان تأثيرها في المضارع دليل على أنها لها مزيد يتعلق بجنس الفعل والاما أثرت في بعض أنواعه فاندفع مافي سم (قوله بالثبوت) أي بوقوع الثبوت أو وقوع الانتفاء والاثبات والانتفاء هما نفس النسبة والمراد بالحكم الادراك وفي حواشي الحفيد اسم ماضيه يحتمل أن يريد بالثبوت والانتفاء الوقوع والاداء والنسبة الحكمية ويحتمل أن يريد بهما نفس النسبة الحكمية بناء على أنها في الساب سلبية فيكون على حذف مضاف أي بوقوع الثبوت الخ أولا حاجة لذلك لان المتعلق بالمتعلق متعلق (قوله والنفي والاثبات) الاولى أن يقول والثبوت والانتفاء لان الاصح عندهم أن النفي والاثبات ادراك الانتفاء وادراك الثبوت اللذان هما نفس الحكم ووقوعه ادراكهما إلى الماهي والاحداث انما هو بواسطة توجهها إلى الماهي ويحتمل أن المراد بهما الانتفاء والثبوت تأمل (قوله والاحداث) عطف تفسير ومراده بالحدث ما يشمل الصفة القائمة كافي حتمن (قوله التي هي مدلولات الافعال) أي بطريق الاصالة وأما في الأسماء المشتقات فبالمعارض والتسبع فلا يرد أنه يلزم أن لا تدخل هل على الجملة الاسمية كذا في الحفيد وعبارة المطول والنفي والاثبات انما يتوجهان إلى الصفات التي هي مدلولات الافعال الخ فقال السيد المراد بالذوات ما يستقل بالمفهوم ومبينة وبالصفات مقابلهما وهي النسب الحكمية والافعال تتضمن هذه النسب الحكمية الصالحة

الافعال لا إلى الذوات التي هي مدلولات الأسماء (ولهذا) أي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل (كان فهل أنتم شاكرون لان

لان يتوارد عليها النقي والاثبات بخلاف المشتقات فان نسبتها تقيده لانصلح لذلك وبحيث فيه بأن توجيه  
 الاثبات والنقي الى النسب الحكيمه الصالحة لذلك انما يدل على مزجها بخصائص بالفعل بالنظر للمشتقات  
 لا بالنظر الى الجملة الاسمية المشتقة على تلك النسب وأجيب بأن النسبة لا تتحقق الا بين الطرفين فاذا  
 دخلت هل على الجملة الاسمية لزم الفصل بينها وبين مطلوبها في الجملة لان مطالبها الطرفان لتعلق النسبة بهما  
 فاطراف الثاني مطلوبها والاول فاصل بينهما وبينه ودخولها على الفعل لا يلزم فيه فصل بينها وبين مطلوبها  
 بل تدخل عليه حقيقة لانه جزء مفهوم الفعل (قوله أدل على طلب الشكر) أي طلب حصوله في  
 الظاهر لانه المراد دون حقيقة الاستفهام لامتناعها من علام الغيوب فنرى فهل هنا مستهلة في معنى  
 مجازي قال في الاطول عقب قول المصنف أدل على طلب الشكر مانصه علم منه أن الاستفهام يكون بمعنى  
 الطلب كما علم سابقا انه يكون بمعنى التمني فلما علم انية تعرض له ما في ما ينبغي من بيان المعاني المجازية  
 (قوله وفهل أنتم تشكرون مع أنه مؤكدا) لا يقال قد سبق في أوائل أحوال المسند أن بروز قوله تعالى  
 لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربّي في صورة الجملة الاسمية أفاد الاختصاص كما تليده الجملة الاسمية حقيقة  
 فلم لا يكون بروزه فهل أنتم تشكرون في تلك الصورة وان لم يكن اياها حقيقة مفيدة لابرار ما يستجد في  
 معرض الثابت لا نقول حقيقة الجملة الاسمية فيما نحن فيه أعني فهل أنتم تشكرون لا تفيد الثبوت  
 بل التعدد لكون خبرها فعلية فكذلك ما هو في صورتها فانظر الفرق بقى هنا بحث آخر وهو أن هل أنتم  
 تشكرون يفيد الاستمرار التجدد في صورة المتبادر والخبر أو لكونه اياها في الحقيقة على رأي  
 والاستمرار التجدد أي مس بالمقام من الاستمرار الثبوت لانه على طلب استمرار الشكر على سبيل  
 التجدد الاشق على النفس المستدعي لزيادة الثواب كما هرت السلاشارة في قوله تعالى الله يستزى بهم  
 فما وجه العدول الى ما يفيد الاستمرار الثبوت ولك أن تقول ماذا كفي النظم أدل على كمال عنايته  
 تعالى بعباده حيث رضى عنهم بما هو عليهم والله أعلم فنرى (قوله مع أنه) أي فهل أنتم تشكرون  
 (قوله ما يستجد) هو هنا الشكر قال في الاطول لم يقل ابراز المتجدد لان ما يستجد زمانية أظهر (قوله  
 في معرض الثابت) أي في صورة الثابت (قوله من ابقائه) أي ابقائه ما يستجد وقوله على أصله أي الذي  
 هو ابراز في صورة المتجدد وهي الجملة الفعلية أو الاسمية التي خبرها فعل (قوله لكونها داخله على  
 الفعل الخ) أي فليس معها ابراز المتجدد في صورة الثابت (قوله أدل على ذلك) أي من تركه مع الهمزة اه  
 أطول وكتب أيضا مانصه لان العدول عن الاصل يستدعي نكتة وهي الاشارة الى قوة طلب الشكر  
 قوله لا يحسن هل زيد منطلق الامن البليغ يدل على أنه لا يحسن من غيره وان قصد السكينة وأرادها  
 لانه لا اعتداده من مثله لانتفاء بلاغته فهو كما يجري على سبيل الموافقة هكذا قرره الاسناد وعلى هذا فقله  
 لانه الذي يصد الخ أي الذي شأنه ذلك سم والظاهر حسن ذلك من غير البليغ عند قصد النكتة ثم رأيت  
 في الاطول التطير في كلام المصنف بما يؤيد ما قلنا ثم قال بناء على كلام المصنف مانصه وكان ينبغي أن  
 يقول لا يحسن الامن البليغ مع البليغ اذ كما لا يحسن من غير البليغ لا يحسن من البليغ مع غير البليغ  
 وكما لا يحسن هل زيد منطلق الامن لا يحسن أن زيد منطلق الامن لانه يدعو الى الفعل وان كانت دعوته دون  
 دعوة هل إلا أن نقصان الحسن معها أقل فكأنه للتنبيه على هذا خص الحكم بهل والاحسن بيان المفتاح  
 حيث قال وان خطب مع الهمزة في أن زيد منطلق أهون (قوله وهي قسمان) لا يخفى أن هذا التقسيم  
 لا يخص هل لان الهمزة الطالبة للتصديق أيضا قسمان الا أنه جرى الاصطلاح بتسمية هل بسيطة ومرتبة  
 فلذا خص بها التقسام واعتمد على أن الطالب بعدم معرفة هل مستغن في الهمزة عن التعليم أطول (قوله  
 بسيطة) باعتبار الملتصق (قوله وهي التي يطلب بها وجود الشيء) يخرج عنه نحو قول هل النسبة واقعة  
 هل اسمي ثابت أطول أي مع أن هل في مثل ذلك بسيطة ويخرج أيضا عنه هل الشريك معدوم (قوله  
 وجود الشيء) أي التصديق بوقوع وجود الشيء ليوافق ما هرت من أن هل لطلب التصديق (قوله ومرتبة)

أدل على طلب الشكر من  
 فهل تشكرون وفهل أنتم  
 تشكرون مع أنه مؤكدا  
 بالتركيز في أنتم فاعل فعل  
 محذوف (لان ابراز  
 ما يستجد في معرض الثابت  
 أدل على كمال العناية بحصوله  
 من ابقائه على أصله كما في  
 هل تشكرون وهل أنتم  
 تشكرون لان هيل في هل  
 تشكرون وهل أنتم تشكرون  
 على أصلها لكونها داخله  
 على الفعل تحقيقا في الاول  
 وتقدير في الثاني وفهل  
 أنتم شاكرون أدل على  
 طلب الشكر (من أفانتم  
 شاكرون) أيضا وان كان  
 للثبوت باعتبار كون الجملة  
 اسمية (لان هل أدعى للفعل  
 من الهمزة فتركه معها) أي  
 ترك الفعل مع هل (أدل  
 على ذلك) أي على كمال  
 العناية بحصول ما يستجد  
 (ولهذا) أي ولان هل أدعى  
 للفعل من الهمزة لا يحسن  
 هل زيد منطلق الامن  
 البليغ لانه الذي يقصده  
 الدلالة على الثبوت وابرار  
 ما سيجد في معرض الوجود  
 (وهي) أي هل (قسمان  
 بسيطة وهي التي يطلب بها  
 وجود الشيء) أولا وجوده  
 (كقولنا هل الحركة موجودة)  
 أولا موجودة (ومرتبة  
 وهي التي يطلب بها

باعتبار المتعلق (قوله وجود شيء) هو المحول لشيء هو الموضوع وكتب أيضا قوله وجود شيء المراد بالوجود  
 هنا الثبوت الذي هو النسبة بخلافه في الاول فان المراد به التحقق في الخارج والمراد بوجود شيء غير الوجود  
 فخرجت البسيطة والقرينة على ذلك المقابلة والافعال المطالب بالبسيطة أيضا وجود شيء هو الوجود لشيء كما  
 ذكره المنطوق اهـ أي فان نظر الى غير الوجود في الامرين ففي أولهما شيء واحد وهو الحركة وفي ثانيهما  
 شيان هما الحركة ودوامها وان اعتبر الوجود مع ذلك في الاول شيان وفي الثاني ثلاثة وعلى كل حال  
 فالاعتبار الاول فيه بساطة بالنسبة الى الثاني بمعنى قوله المعتبر وكثرة فافهم عـ أقول فيه بحث لانه اذا  
 اعتبر الوجود في الامرين كان في الاول ثلاثة أيضا الحركة والوجود بمعنى التحقق خارجا والوجود بمعنى  
 الثبوت الذي هو النسبة تأمل ثم ذكرت ذلك لشيخنا ص فقال لي بعد المراجعة ان هذا البحث مذكور  
 وانه أجيب عنه بجوابين أحدهما انه في الاول لما المحدث الوجودان لفظا عما شيئا واحدا ثانيهما أن الوجود  
 عين الموجود على ما فيه فالوجود بمعنى التحقق في الخارج هو عين الحركة على ما فيه تأمل ثم رأيت البحث  
 والجوابين في سم (قوله اولادائة) في الاطول التصريح بمنع أن يستلزم عن النسب السالبة وعليه  
 فنحو قولك هل زيد لا قائم أو ما قائم تركب فاسـ دلانهم لم ينطقوا به وحينئذ فقول الشارح اولادائة غير  
 مسديد وقد صرح ابن السبكي في جمع الجوامع بالمسئلة في مجتبه الحروف فراجعهم مع شرحه للحي  
 وهو أشبه وحرراه حقاوى ويمكن أن يقال ليس مراد الشارح أنه يفرد هذا السلب في السؤال بل  
 قصده بيان اعتبار ما قبل المذکور في السؤال على أنه يمكن اعتبار النية غير سلبية يجعل القضية معدولة  
 المحول تأمل (قوله شيان) هما الحركة والدوام كما في سم (قوله غير الوجود) أي النسبة التي هي ثبوت  
 الدوام (قوله شيء واحد) هو الحركة وفيه أن اعتبار المحول هناك شيئا ثانيا وعدم اعتباره في الاولى تحكم  
 الآن يتكلف بما مر وكتب أيضا قوله شيء واحد أي غير الوجود سم أي غير الوجود بمعنى النسبة وغير  
 الوجود بمعنى التحقق خارجا (قوله فكانت مركبة بالنسبة الى الاولى الخ) أشاوى أن البسيط هنا بمعنى  
 ما كان أقل أجزا من مقابله والمركب بمعنى ما كان أكثر أجزا من مقابله لاجبى الجوهر الفرد والجسم  
 المركب (قوله والباقية) هي تسعة وكلها أسماء (قوله من ألفاظ الاستفهام) أي السابقة فلا يرد أن أم  
 المنقطعة لا تكون الاللتصديق كالجين في محله يس (قوله تصور شيء آخر) أي غير المطلوب بغيره يعنى  
 ولو بالاطلاق والتقييد كما في متى وأيان فانهم ما يشتركان في مطلق الزمان الا أن الاول لمطلقه والثاني  
 للمستقبل (قوله فيطلب بما شرح الاسم) أو ماهية المسمى ويتعين المراد بالقرينة (قوله شرح الاسم) أي  
 شرح مفهومه وأنه لا معنى وضع وكتب أيضا قوله شرح الاسم أي تبين معناه في اللغة أو في الاصطلاح  
 وكان الاولى أن يقول الكلمة ليم الفعل والحرف لكنه ذكر الاسم لما كتبه للمسمى من عروس الافراح  
 أو يقال المراد الاسم اللغوى (قوله ما العنقاء) حكى الزمخشري في ربيع الابرار ما حاصله أن العنقاء  
 كانت طائرا وكان فيها من كل شيء وكانت في زمن أصحاب الرس تأتي الى أطرافهم وصغارهم فخطفهم  
 وتغرب بهم نحو الجبل فشكوا ذلك الى نبيهم عليه الصلاة والسلام فدعا الله عليها فأهلكها وقطع نسلها  
 وعقبها فسميت عنقاء مغرب لذلك يس (قوله طالبا) أي كل منا وأننا لو احدا المعظم نفسه وهذا وان  
 صح به افسراد الحال لكن الانسب طالبيين (قوله وبين مفهومه) أي الاجبالى الذى لا يعرف منه  
 الماهية هذا هو المناسب لقول الشارح فيجاب بإيراد لفظ أشهر وان كان قد يطلب بما لشارحة تفصيل  
 المعنى كما باتى (قوله بإيراد لفظ أشهر) كأن يقال طائرا وطائريهيب وكتب أيضا قوله بإيراد لفظ أشهر  
 أي لفظ مرادف له أشهر منه كقوله ما الانسان فيقال بشران يعرف معنى البشر دون الانسان فليس  
 المطلوب الا بيان المفهوم بأن تلاحظ ذاتياته لاعلى التفصيل على طريقة الحد ولهذا اذا لم يوجد لفظ  
 أشهر لوثى بما يدل على التفصيل من غير أن يقصد التفصيل سم وكتب أيضا قوله بإيراد لفظ أشهر وهذا  
 هو المراد بلفظي والمقصود منه تمييز المعنى الحاصل عنده عن غيره بابه الموضوع على اللفظ وأنه المعنى الذى

وجود شيء لشيء) أولا  
 وجوده (كقولنا هل  
 الحركة دائمة) أولا دائمة فان  
 المطالب بوجود الدوام  
 للحركة أولا وجوده لها  
 وقد اعتبر في هذا شيان  
 غير الوجود وفي الاولى شيء  
 واحد فكانت مركبة  
 بالنسبة الى الاولى وهي  
 بسيطة بالنسبة اليها  
 (والباقية) من ألفاظ  
 الاستفهام تشتبك في أنها  
 (الطلب التصور فقط)  
 وتختلف من جهة أن  
 المطلوب بكل منها تصور شيء  
 آخر (قيل فيطلب بما شرح  
 الاسم كقولنا ما العنقاء)  
 طالبا أن يشرح هذا الاسم  
 وبين مفهومه فيجاب بإيراد  
 لفظ أشهر (أو ماهية  
 المسمى)

يريد قائم المعنى حاصل غير ملتفت اليه وكان المعترف يقول الطالب المعنى الذي تريده هو هذا المعنى الحاصل عندك ولهذا استشكلوا كونه يفيد التصور فان التصور حاصل كما قد علم والخاص لا يحصل فالتصوير يفيد هو التصديق بان هذا الاسم موضوع لهذه المعنى وأقول يمكن الجواب بأن مرادهم بكونه يفيد التصور أنه يفيد على وجه أن المعنى التصوري يفهم لفظ كذا أي أنه يلفت النظر ويوجهها إلى تصور على هذا الوجه وهذا غير حاصل قبل (قوله أي حقيقة الخ) تفسير للماهية وفيه تنبيه على ما هو المختار عنده من أن الحقيقة والماهية شيء واحد هو ما به الشيء هو هو وقد يفرق بان ما به الشيء هو هو باعتبار تحقق حقيقة باعتبار شخصه هو به ومع قطع النظر عن ذلك ماهية سم وفي الفري قوله أي حقيقة التي هو بها هو أشار إلى أن المراد بالماهية هنا الحقيقة أعني ما به الشيء هو هو باعتبار التحقق للمعنى المشهور الذي لم يعتبر فيه التحقق بقدر ينحكه بتقديم طلب هل البسيطة عليه اه وكذا في سم عن عس (قوله التي هو) أي المسمى بها أي بالحقيقة أي بسببها هو أي ذلك المسمى فالنوع المخصوص من الحيوان مثلا انسان بسبب الحيوانية والناطقة فالمسمى ملاحظا لاجمال والحقيقة ملاحظة لنقصا فلا يختلف السبب والسبب باعتبار الاجمال والتفصيل وأما اختلاف المبتدأ والخبر فبإطلاق المبتدأ وتفصيل الخبر بالسبب أو بملاحظة المبتدأ نوعا مخصوصا مع قطع النظر عن العنونة عنه بكذا والخبر نوعا مخصوصا معنونه بكذا (قوله بآراء ذاتياته) الجنس والفصل وقد تكرر الرسوم مقام الحد وتوسعا يس وكتب أيضا قوله بآراء ذاتياته وهي الكون الأول في الخيز الثاني والسكون عكسها أو الحركة كونان في مكانين في زمانين والسكون كونان في زمانين في مكان واحد (قوله وتقع هل) أي يقع السؤال هل بين السؤالين التي هي لشرح الاسم وبين التي اطلب الماهية وكتب أيضا قوله وتقع هل البسيطة الخ في هذا الكلام بحث من وجهين ولذلك حكاه بصيغة التمريض أحدهما أن ما ذكر من استحالة طلب الوجود قبل الوقوف على المفهوم في الجملة لا يسلم بل قد يطلب بناء على أن الأصل في اللفظ وضعه لمفهوم تام ثم على تقدير تسليمه فأنما ذلك إذا لم يعرف أن له مفهوما أصلا كما قررنا وأما أن يعرف أن له مفهوما ولولم يوقف على ما يعينه في الجملة فلا مانع من السؤال عن وجوده وثانيسما أن شرح الاسم لا يتعين أن يكون بالاجمال حتى تتوسط هل البسيطة بينه وبين التفصيل الحقيقي لجواز أن يسئل عن تفصيل مفهوم اللفظ ثم يسئل عن وجوده ولا يحتاج بعد إلى سؤال آخر الاجمل المركبة التي يسئل بها عن أحوال الشيء الزائدة على حقيقة وهي التي تقع في الرتبة الرابعة بناء على ما ذكره المصنف اللهم الآن يكون شرح الاسم مخصوصا اصطلاحا بالسؤال عن مدلول الاسم في الجملة وأنه لا يسئل اصطلاحا عن التفصيل الا عند تحقق الوجود من ع ق وقوله لجواز أن يسئل عن تفصيل مفهوم اللفظ أي مع قطع النظر عن كون هذا المفهوم حقيقة وماهية أولا فإذا سئل ثانيا عن وجوده وأجب بالوجود عرف أنه حقيقة وماهية أما مع ملاحظة أنه حقيقة وماهية فلا يكون الوجود العلم بالوجود لا اختصاص الحقيقة والماهية بالموجودات فلا يكون البحث الثاني متجهتا بدرو في سم عن عس الجواب عن البحث الأول بما لمخصه ان المراد أنه يستحسن السؤال أولا عن المفهوم اجالا بما ثم السؤال ثانيا عن وجوده هل البسيطة وأن تعبر الشارح بالاستحالة في قوله لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحالة الخ تسمح فتدبر (قوله في الترتيب) أي في حال الترتيب أي ترتيب الطلب (قوله الطبيعي) هو يوقف الثاني على الأول لا على سبيل العلمية وكتب أيضا قوله الطبيعي أي العقل في نسبة للطبع معني العقل اذ هو المارعي للناسبات ح ف وفي ع ق ما يدل عليه (قوله ثم وجود المفهوم في نفسه) أي هل البسيطة (قوله ثم ماهيته وحقيقته) وترك الرابع وهو السؤال عن حاله هل المركبة بعد السؤال عن ماهيته وحقيقته والحاصل أنك تقول مثلا لا البشر فتجاب بانسان ثم تقول هل هو موجودا ولا فتجاب بوجود ثم تقول ما ماهيته وحقيقته فتجاب بحيوان ناطق ثم تقول هل يشي على أربع أو رجلين وشعور ذلك من الاحوال العارضة له (قوله لان من لا يعرف مفهوم اللفظ) أي الاجاى على الترتيب

أي حقيقته التي هو بها هو  
(كقولنا ما الحركة) أي  
ما حقيقة مسمى هذا اللفظ  
فيجاب بآراء ذاتياته (وتقع  
هل البسيطة في الترتيب  
بينهما) أي بين ما التي لشرح  
الاسم والتي اطلب الماهية  
يعني أرمية في الترتيب  
الطبيعي أن يطلب أولا  
شرح الاسم ثم وجود  
المفهوم في نفسه ثم ماهيته  
وحقيقته لان من لا يعرف  
مفهوم اللفظ استحالة منه  
أن يطلب وجود ذلك  
المفهوم ومن لا يعرف أنه  
موجود استحالة منه أن  
يطلب حقيقته وماهيته  
اذ لا حقيقة للمفهوم



ولا مهيبة له والفرق بين  
المفهوم من الاسم بالجملة  
وبين الماهية التي تفهم  
من الحد بالتفصيل  
غير قليل فان كل من  
تخطب باسم فهم فهم ما  
ووقف على الشيء الذي يدل  
عليه الاسم اذا كان عالما  
باللغة وأما الحد فلا يقف  
عليه الا المتراض بصناعة  
المنطق فالوجودات لها  
حقائق ومفهومات فلها  
حدود حقيقية واسمية وأما  
المفهومات فليس لها الا  
المفهومات فلا حدود لها  
الا بحسب الاسم لان الحد  
بحسب الذات لا يكون الا  
بعد أن يعرف أن الذات  
موجودة حتى ان ما يوضع  
في أول التعاليم من حدود  
الاشياء التي يبرهن عليها  
أثناء التعاليم انما هي حدود  
اسمية ثم اذا برهن عليها  
وأثبت وجودها صارت  
تلك الحدود بعينها حدودا  
حقيقية بجميع ذلك مذكور  
في الشفاء (و) يطلب (عن  
العارض الشخص) أي  
الامر الذي يعرض (لذي  
العلم) فيفيد شخصه وتعينه  
(كقولنا من في الدار)  
فيجاب بزيد ونحوه مما يفيد  
تخصصه

(١) قوله بالعقل صوابه  
بالنقل اه من شاش

(قوله ولا مهيبة له) لان الماهية المراد هنا مابه الشيء بالمعنى المتعارف أعنى الموجود وهو لا المعدوم  
لا وجود له فلا ماهية أيضا بالمعنى المراد هنا ترى (قوله والفرق الخ) لما كان الحد والحدود متعينين ذاتا  
مختلفين من جهة الاجمال والتفصيل فربما يتوهم متوهم عدم المفارقة في التحديد سواء كان حقيقيا أو  
اسميا دفعه بقوله والفرق الخ اه سراجي (قوله بين المفهوم) أي العالم باللغة كما أتى وقوله بالجملة أي الاجمال  
والباء للابسة (قوله غير قليل) أي حقير بل هو عظيم أو المراد بالقلة الخفاء (قوله فهم) أي الماهية سم (قوله  
ووقف الخ) أي اجالا فاعلم ان سمع لفظ انسان أنه موضوع لنوع مخصوص من الحيوان (قوله المتراض  
بصناعة المنطق) فيه أن الذاتيات انما تعرف (١) بالعقل أو محض فرض العقل على الاصم فالتراض  
في صناعة المنطق لا يفيد معرفة ذاتيات الاشياء وقد يقال المتراض بصناعة المنطق يستخرج الحقيقة  
أجزاها الذاتية من الجنس والفصل عند عدم العقل تأمل (قوله فالوجودات) مر تبط بقوله سابقا ومن  
لا يعرف أنه موجود الخ وكتب أيضا قوله فالوجودات أي في نفس الامر وقوله لها حدود حقيقة أي ان  
عدم وجودها واسمية ان لم يعلم (قوله لها ذاتان) وهي الماهيات المركبة من الذاتيات مأخوذة باعتبار  
التحقق والوجود سم (قوله ومفهومات) أي صور في العقل مدركة من اللفظ بواسطة توضيح كتب اللغة  
سواء كانت مع الوجود أولا (قوله فلها حدود حقيقة) أي تدل على الحقائق وقوله واسمية أي لفظية تدل  
على المفهومات (قوله وأما المعدومات) أي أسماء المعدومات (قوله بحسب الذات) أي الحقيقة (قوله حتى  
الخ) تفريع على قوله لا يكون اللاحق ان يعرف الخ (قوله في أول التعاليم) هي بمنزلة الابواب (قوله انما هي  
حدود اسمية) في الحفيد ما ملخصه مع الايضاح انه كان عليه أن يتعرض فيما سبق لبيان انه قد يطلب بما  
الشارحة للاسم تفصيل مادل عليه الاسم اجالا أي تفصيل الموضوع له وأن جوابها حينئذ حمله بحسب  
الاسم ليتضح بذلك ما ذكرهنا من أن الحد ودالاسمية تصير حدودا حقيقية فان هذا لا يتضح بما تعرض  
له سابقا من انه يطلب بما الشارحة بيان بحمل المعنى فيجاب بايراد لفظ أشهر اذا لا بد من التفصيل في الحد  
الاسمي اه (قوله وأثبت وجودها) أي الخارجى (قوله صارت الخ) هذا كما غير مسلم لان الحد الاسمي  
عبارة عن جميع ما اعتبره الواضع في مفهوم اللفظ وما اعتبره قد يكون عارضا للأفراد ذاتيا فلا يمكن بعد  
اثبات الوجود أن يكون حدا حقيقيا لان الحد الحقيقي عبارة عن جميع ذاتيات الشيء الموجود فلا بد من  
تأويل كلامه بان المراد أنه بعد اثبات الوجود يمكن أن يصير حدا حقيقيا بان يكون ما اعتبره الواضع جميع  
ذاتيات الافراد ع س سم (قوله تلك الحدود) أي التعاريف وقوله حدودا حقيقية أي بحسب  
الحقيقة فان قلب الاسمي حقيقيا (قوله وعن العارض الشخص لذي العلم) قال في الاطول الاظهر ان  
المطلوب من الشخص من ذى العلم كقولنا من في الدار فيجاب بزيد فاذا لم يكن الجواب بالشخص يعدل الى  
مفهوم كل من منصرف في الشخص وفي المقام بحث لان السائل يعرف شخص زيد ويريد ان يكون في الدار  
بينه وبين غيره وانما يطلب تصديقا خاصا فهو كالمهزة وأم في سؤال متردد بين الاشخاص في الكون في الدار  
اه ملخصا والجواب عنه انه ليس مطلوب السائل تصور شخص زيد باعتبار خصوصه حتى يتعرض بأنه  
متصوره بل تصور شخص من في الدار زيدا وغيره وهو يجيبه شخص من في الدار باعتبار هذا العنوان  
ولما كان التصديق بقبول شيء لصاحب هذا الشخص بخصوصه تابعيا لتصور الشخص حكوا بان هذه  
الكلمات لطلب التصور فقط تدبر (قوله العارض) سواء كان ذلك العارض علما أو غيره كوصف عرق  
فالمراد بالعارض الامر المتعلق به كافي الحفيد (قوله الشخص) خرج العارض العام كاضاحك والكاتب  
(قوله لذي العلم) عبر بالعلم دون العقل ليتناول البارى جل اسمه نحو في بكم يا موسى (قوله وتعينه)  
عطف مسير (قوله فيجاب بزيد) ولا شك ان زيدا عارض للذات (قوله ونحوه مما يفيد تشخصه) كقولك  
الرجل الطويل الذي اقبلته باللاس فمحة الجواب بهذا من جهة أن المخاطب يفهم منه الشخص بسبب  
انحصار مجرى الاوصاف في شخص وان كانت تلك الاوصاف بالنظر الى مفهوماتها كليات كذا في

الاطول (قوله وقال السكاكي) أي في الفرق بين ما ومن وهو مقابل للقبل السابق وهو قائل بعاسبق  
ويند عليه هذا أولا حرر سم وعبارة لا ما ول عقب قوله تعجل ما عندك الخ مانضه وهذا سؤال عن  
الجنس اجالا وقد يستل عنه تفصيلا فيقال ما الكلمة فيجيب بلفظ وضع لمعنى مفردا وهذا سؤال عن  
الجنس مع قطع النظر عن انه مسمى الاسم وقد يستل عنه من حيث هو كذلك كما سمعت وكما يقال لا لسان  
فيقال بشرف لم يزد المصنف بما ذكره على ما ذكره السكاكي الا تفصيلا لما اندرج في بيانه اه فتباليته لما قبله  
بالنسبة الى من فقط (قوله أي أي أجناس) فيه تسخير لان ما للجنس وأي لم يميزه لكن لما كان مميز  
الجنس يستعمل منه الجنس فسم ما عندك بأي جنس عندك تسامحتا لئلا يلزم جوابها ما والا فالجواب به عن  
أي هو أن يقال شيء مكتوب أو شيء عاقل أو شيء ملبوس ونحوه مما يندرج في المميز للجنس الموجود فافهم اه  
من ع ق أي والجواب به عن ما كتاب ونحوه كقوس وانسان (قوله ويدخل فيه السؤال عن الماهية)  
عبارة السكاكي وأما ما في السؤال عن الجنس تقول ما عندك الى أن قال وكذلك ما الكلمة وما الاسم وما  
الفعل وما الحرف وما الكلام فقد فصل بين قوله تقول ما الكلمة وبين ما قبله بقوله كذلك ولا بد لذلك من  
تسكتة والذي يلوح من الشارح أنها للتنبيه على أن ما بعده سؤال عن الماهية والحقيقة تفصيلا بالحد وما  
قبله سؤال عنها اجالا كذا في السيد فاشار الشارح بقوله ويدخل الخ الى أن المراد بالسؤال عما عن الجنس  
ما يستل السؤال عنه اجالا والسؤال عنه تفصيلا وكتب أيضا قوله ويدخل فيه السؤال عن الماهية أي  
تفصيلا بالحد وليس المراد بالجنس الجنس المنطقي حتى لا يشمل النوع بل القوى وهو ما دل على متعدد  
(قوله أي أي أجناس الالفاظ هي) أي أي جنس من أجناس الالفاظ أي أي نوع من أنواع الالفاظ هي  
(قوله عن الجنس من ذوى العلم) أو غيرهم كما في الاطول وكتب أيضا مانضه أراد بالجنس الجنس القوي  
الشمال للنوع لا المنطق فقط (قوله وفيه) أي في كلام السكاكي بالنظر الى من فقط فان المنقول انه  
يستل عن العارص الشخص كما مر وأرجع بعضهم النظر الى قوله أوعن الوصف فان المنطقين قالوا  
لا يستل عما عن الصفات الميزة بل بأي وأجاب بأن مراد السكاكي أنها قد تخرج عن حقيقة ما يستل عنهم  
بما عن الصفات من يس (قوله بل جوابه الخ) ولا يرد قوله

أنا نأري قلت منون أنتم \* فقالوا الجن قلت عموما لا ما

لان السائل اعتقد أنهم من جنس البشر وسأل عما يميزهم ككونهم من أي قبيلة فاجابوا بالجنس اشارة الى  
أن الاعتقاد خطأ وأنه لا ينبغي السؤال بن قال في الاطول وهناك نظر أقوى وهو أنه لو كان السؤال عن  
الجنس لما صحت له قال لك جاني انسان من هو مع شيوخه ولصم السؤال عن جهل جنسه وهو بحضرتك  
بن هو اه (قوله عما يميز) يظهر أن المراد عن موصوف ما يميز أي موصوف وصف يميز الخ لقوله بعد أي  
أنهم ام أصحاب محمد الخ فالسؤال عنه بأي الاشخاص الموصوف بالكون كافرين أو الكون أصحاب محمد  
فقول الشارح بعد وسألوا عما يميز أي موصوف ما يميز وقوله مثل الـ تكون تمثيل لما يميز تأمل (قوله  
المتشاركين) الاختصار على الاثنين بيان للاقل وأخذ به والافهى تميز أحد المتشاركين أيضا سم بل  
واحد المتشاركين والمتشاركات (قوله بهما) تأكيد لا اشتراك اذا لزم المتشارك فيه لا يكون  
الا كذلك هكذا في الفري وغيره يقال في الاطول احتزبه عن المتشاركين في مال أو دار فانه لا يستل بأي  
عما يميزه ما لم يجعل لا تحت ما بهما ولو كان مفهوم المتشاركين في هذا المال ولم يتنبه له السيد فيقال في  
شرح المنتاح هولنا كيدا للتشارك ولا بد في معرفة ما يميز في بعض المواضع من فطنة في قولك جاني زيد  
وعرو لا أدري أيهم أتقدم الامر الاعم الجاني أي لأدري أي الجائين تقدم اه (قوله أي الفريتين  
الخ) هو كناية كلام المشركين لليهود وقد أجابهم اليه وبقولهم أنتم كذا باقتراء (قوله وسألوا) أي  
الكافرون وكتب أيضا قوله وسألوا عما يميز عبارة ع ق فسألوا عما يميز الفريتين الذي ثبتت له الطرية  
(قوله فائين لهذا القول) حال من الـ كافرين ولا حاجة اليه بل الاوضح حاله راجع ع ق

(وقال السكاكي يستل عما  
عن الجنس تقول ما عندك  
أي أي أجناس الاشياء)  
عندك (وجوابه كتاب ونحوه)  
ويدخل فيه السؤال عن  
الماهية والحقيقة فتعومها الكلمة  
أي أي أجناس الالفاظ  
هي وجوابه لفظ مفرد  
موضوع (أوعن الوصف  
تقول ما زيد وجوابه الكريم  
ونحوه) يستل (عن عن  
الجنس من ذوى العلم  
تقول من جبريل أي  
أبشر هو أم ملك أم جني  
وفيه نظر) اذ لا نسبه انه  
للسؤال عن الجنس وانه  
يصح في جواب من جبريل  
أن يقال ملك بل جبريل  
ملك يأتي بالوحى كذا وكذا  
عما يميزه شخصه (و)  
يستل (أي عما يميز أحد  
المتشاركين في امر بهما)  
وهو مضمون ما أضيف اليه  
أي (نحو أي الفريتين  
خير مقاما أي أنتم أم  
أصحاب محمد) صلى الله عليه  
وسلم فالمتؤمنون والكافرون  
قد اشتركا في الفريقية  
وسألوا عما يميز أحدهما  
عن الآخر مثل الكون  
كافرين فائين لهذا القول  
ومثل الكون أصحاب  
محمد صلى الله عليه وسلم  
(و) يستل (بكم)

(قوله عن العدد) أي العدد المعلن كافي الرضى فلا يصح أن يجاب عن قولك كم رجال في البلد بألف كذا في الأطول (قوله فحوصل بنو إسرائيل الخ) الآية ليست على حقيقة الاستفهام فلا ينبغي التحمل بها إلا في المقام مقام بيان المعاني الحقيقية كما لا يخفى أطول وأقول قول الشارح فكهم ههنا السؤال الخ صريح في بقاء كم على حقيقة تها من الاستفهام وأن الغرض منه التوبيخ فهو وسيلة اليه من حيث دلالة الجواب على كثرة الآيات ففيه توبيخهم بعدم تعاطفهم مع كثرة الآيات فلا يرد اعتراض الأطول (قوله في آية يميز كم) وكم مفعول آتيانهم الثاني (قوله بزيادة من) أنكرا لرضى زيادة من في يميز كم لاستفهامية وقد لم أجده في نظم ولا نثر ولا كتاب من كتب النحو ومن لطائف الشارح أنه قال في مقابلته وأقول سئل بنو إسرائيل كم آتيانهم من آية يينة ويندفع كلام الشارح بأنه تحتل الآية كم الخبرية على ما ذكره الزمخشري فلا يتم تمسكاً عليه ونحن نقول يجوز أن تكون من زائدة في المفعول وتكون كم مصدرية أي كم مرة آتيانهم آية يينة اه أطول وأجاب الفري بن مراد الرضى عدم العثور على جزمه إذا لم يفصل منه وبين كم بفعل ممتد كما دل عليه سياق كلامه وكتب أيضاً قوله بزيادة من ظاهر في القول بأن من هذه زائدة ويحتمل أن المراد أنه أي به الغرض الفصل وهي اللسان أو التبعض كما قيل بهم أيضاً كذا في يس (قوله لما وقع من الفصل الخ) فلو لم تزد من لالتبس يميز كم بمفعول الفعل المتعدي (قوله كذا في الخبرية) الفرق بين كم لاستفهامية وكم خبرية أن كم لاستفهامية تعدد مدحهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم وكم خبرية تعدد مدحهم عند المخاطب بما يعرفه المتكلم وأما المعدود فهو مجهول في كليهما فلذا احتج إلى المميزين للمعدود ولا يحذف الأدل على أن الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية وأن المتكلم مع الخبرية لا يستدعي من مخاطبه جواباً لأنه خبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لأنه مستحضر وغير ذلك مما هو مذكور في معنى السبب وغيره اه قري (قوله ولكن الغرض الخ) يجوز أن يراد به الاستفهام على حقيقة من غير استعلاء لأن المقصود أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالسؤال وسؤاله لا يستعمل سم (قوله عن الحال) أي عن الصفة فهو أيد سؤال عن المسند أو عن الحال مثال الأول كيف زيد ومثال الثاني كيف يقوم زيد أطول وكتب أيضاً قوله عن الحال قال السيد الصفوي وحفظ أن السيد الجرجاني قيده بالحال الثابتة دون المتغيرة سم (قوله وبأين عن المكان) فاما أن يستل به عن المسند نحو أين زيد واما عن الظرف نحو أين تسكن أطول وكذا في متى نحو متى القتل ومتى يقدم زيد وكذا أيان وأنى (قوله ماضيا كان أو مستقبلا) أي أو حالا وإن أو هم اقتصار المصنف خلافاً (قوله وبيان عن الزمان المستقبل) قيل أصل أيان أي أو والمستقبلا أي أو حالا وإن أو هم من أي والله زعم أن أو ان فصار أو ان فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار أيان وورد بان كسر الهمزة فيه لغة مستعملة وهو أي أن يكون أصله ذلك لأنه تشبيل في مقام التخفيف اللهم إلا أن يقال الكسر عوض عن الياء المحذوفة والحق أن كون الاسم غير متمكن بأبي النصرف المذكور فري (قوله قبل وقد تستعمل الخ) يحتمل أن يكون المراد منه أنها لا تستعمل إلا في مواضع التفخيم كما قيل ويحتمل أن المراد أنها تستعمل للتفخيم كما تستعمل في غيره وهو ظاهر كلام الصويين اه ع ق (قوله أيان يوم القيامة) ولا نضر الأخبار بأيان عن يوم القيامة لأن المراد السؤال عن زمان وقوعه إذا تكلم على تقدير المضاف أي أيان وقوع يوم القيامة فليس أخباراً بالزمان عن اليوم الذي هو كل لحظة هنا وكذا لا إشكال في السؤال عن زمان وقوع اليوم الذي هو من أسماء الزمان لأنه يجوز أن يعتبر الوقت بوقوع مخصوص كما يقال متى يوم لقائى بفلان لأن المراد ما يقع فيه وأيضا يجوز أن يعتبر بالأخص ظرفاً للأدغم والعكس والتفخيم هنا ولو كان هذا الكلام حكاية عن الكافر الذي لا يعترف بوجود يوم القيامة فضلاً عن تفخيمه اغماضاً عن هذا السؤال بقوله بناء على اعتقاد المخاطب استمراراً واستمراراً اه ع ق وقوله استمراراً أي بالمخاطب (قوله وأنى تستعمل الخ) يحتمل أن تكون حقيقة في الاستعمال فيكون من قبيل المشترك

عن العدد فحوصل بنو إسرائيل  
كم آتيانهم من آية يينة  
أي كم آية آتيانهم أعشرين  
أم ثلاثين فن آية يميز كم  
بزيادة من لما وقع من الفصل  
يفعل متعددين كم ويميزه كما  
ذكرنا في الخبرية فكهم ههنا  
للسؤال عن العدد ولكن  
الغرض من هذا السؤال  
هو التقرير والتوبيخ (و)  
يسئل (بكيف عن الحال  
وبأين عن المكان) وبمعنى  
عن الزمان) ماضيا كان أو  
مستقبلا (وبأيان عن  
الزمان المستقبل قبل وقد  
تستعمل في مواضع التفخيم  
مثل يسأل أيان يوم القيامة  
وأنى تستعمل

وأن تكون مجازاً في أحدهما ع ق وسأني في الشارح (قوله تارة) أي مرة بعد مرة على ما في الصحاح  
فالتقييد بتارة كالتقييد بكثير أطول (قوله بمعنى كيف الخ) ونجس بمعنى متى أيضاً وهو كما جاء بمعنى كيف  
قال الرضي وفسر الآية بالمعاني الثلاثة أطول (قوله نحو ما أو آخرتكم أي شئتم) كان الاحسن التمثيل  
بقوله تعالى أني يحيي هذه الله بعد موتهم التظير صاحب العروم في تمثيل المصنف بأن أني فيه لم كانت  
استفهامية لا كتبت بما بعده إلا أن من شرط الاستفهامية أن تكتفي بما بعدها قال والذي اختاره شيخنا  
أفحيان أنها في هذه الآية بشرطية وأقيمت فيها الاحوال مقام الظروف المكائية وجواها محذوف وفي  
كونها استفهامية أو شرطية اشكال لأن كلام من الاستفهامية والشرطية لها الصدارة فلا يعمل فيها ما  
قبلها من يس وكتب أيضاً ما نصه سبب نزولها أنهم كانوا يقولون من جامع امرأته من جهة دبرها في  
قبلها كان الولد أحول سم (قوله على أي حال) أي من الاستلقاء وغيره (قوله بعد أن يكون الخ) لأن في  
تعليق الامر بالانبان بالحرق المناسب لمشروعيته ما يشرع بعلته له فيقتضي أن تعميم حال الانبان إنما هو  
بعد أن يكون المأني موضع الحرق فيقتضي عدم الاذن في انبان الا دياراً ليست محللاً للحرق الذي هو طلب  
النسل ويؤيد ذلك أن الله تعالى قال في الآية الأخرى فأتوهن من حيث أمركم الله اذ يفهم أن ثم موضعاً  
لم يؤمر بالانبان منه وغير الدبر ما موربه اجاءاً فلم يبق محل لم يؤذن فيه الا الدبر اه ع ق وكتب أيضاً قوله  
بعد أن يكون المأني موضع الحرق أي وهو الفرج دون الدبر في ذكر الحرق إشارة الى ذلك والمنع من الدبر  
خلافاً للشيعة حيث أجازوا الانبان في دبرها سم (قوله المأني) بفتح النون بكسر هاء وتشديد الباء (قوله  
موضع الحرق) فيه إشارة الى أن في الآية حذف مضاف أي موضع حركتكم شبه الفرج بالارض التي  
تحرث والجماع بالحرق والمأني بالبذر والولد بالزرع (قوله ولم يحى أي زيدا الخ) محترز قوله ويجب أن يكون  
بعدها فعل (قوله وقوله تستعمل) أي دون أن يقول وضعت (قوله ويحتمل أن يكون الخ) هذا يتعلق بقوله  
وأخرى الخ فقط سم وكتب أيضاً قوله ويحتمل أن يكون معناه الخ عطف على يستعمل الاولى أي وإشارة الى  
أنه يحتمل أن يكون معناه الخ كما يؤخذ من المطول وكتب أيضاً قوله ويحتمل أن يكون معناه أي  
لا مجموع من أي كاهن ظاهر كلام المتن وعبارة الأطول عقب قوله بمعنى من أي نحو أني لك هذا ذهب جماعة  
الى أنها في معنى من أي وآخرون الى أنها في معنى أي ومن مقدرة فلذا قال بمعنى من أي ليمكن تطبيقه على  
أي مذهب يراد فن قال الباب بمعنى في فقد خرج عن المصلحة ويؤيد كونها بمعنى أي نجي من أني كافي قوله  
من أي عشرة لنامن أي \* وههنا بحث شريف خشي عن البصائر لانه لطيف وهو انه ليس شئ مما ذكر  
ويذكر من مباحث الاستفهام مما يتعلق بفن المعاني فان حقائقه وظوائف لغوية ومجازاته من مباحث  
البيان وفروع قواعد المجاز نعم انه يتفرع على حقائقه مزاياء متوقف معرفتها على معرفة الحقائق لكن لم يذكر  
شياً منها ويغني أن يقول وأما الاستفهام فلا اعتبارات لا تعرف الا بعرفة ما بين أدواته من التفصيل وقد  
بين ذلك في النحوي كآله في بيان اعتبارات تقييد المسند بالشرط اذ الفرق بينهما ما تحكم اه وقوله فلذا  
قال بمعنى من أي ليمكن الخ أي فقول المصنف انه يستعمل بمعنى من أي أي سواء كان ذلك من جهة اضمحار  
من قبل أني أو من جهة ان معنى أني من أي بجملتها (قوله من أي) خبر مقدم وعشرون مبتدأ مؤخر ولنا  
صفة عشرون وقوله من أني الظاهر أنه خبر حذف مبتدأ وصفته بدليل ما قبله أي من أي عشرون لنا وهل  
يحتمل أن يكون تأكيداً بالمرادف لم أي مع وجود الفصل من بس (قوله على ما ذكره الخ) متعلق بقوله  
أن يكون معناه الخ وفي ع ق ما ملخصه ان أني التي ليست بمعنى كيف تكون بمعنى من أي كافي الآية  
فتضمن الظرفية والابتداءية وتكون بمعنى أي فقط كافي البيت فتضمن الظرفية دون الابتدائية  
ويحتمل أن أني تكون بمعنى أي فقط دائماً لأنها تارة تصرح عن معناها كافي البيت وتارة تقدر كافي الآية  
على ما ذكره بعض النحاة (قوله تستعمل) أي على سبيل المجاز المرسل (قوله بحسب الخ) متعلق بتستعمل أو  
بمحذوف أي ويتعين ذلك الغير بحسب الخ (قوله كالاستبطاء) فالاستفهام مسبب عن الجهل وهو عن كثرة

تارة بمعنى كيف) ويجب  
أن يكون بعدها فعل (نحو  
فأنا أو آخرتكم أي شئتم) أي  
على أي حال ومن أي شئ  
أردتم بعد أن يكون المأني  
موضع الحرق ولم يحى أي زيد  
بمعنى كيف (وأخرى بمعنى  
من أي نحو أني لك هذا)  
أي من أي لك هذا الرزق  
الا في كل يوم وقوله تستعمل  
إشارة الى أنه يحتمل أن  
يكون مشتركا بين المعنيين  
وأن يكون في أحدهما  
حقيقة وفي الآخر مجازاً  
ويحتمل أن يكون معناه  
أي الا أنه في الاستعمال  
يكون مع من ظاهرة كافي  
قوله

من أي عشرة لنامن أي \*  
أو مقدرة كقوله تعالى أني  
لا هذا أي من أي من  
أي على ما ذكره بعض النحاة  
(ثم ان هذه الكلمات)  
الاستفهامية (ككثيراً  
ما تستعمل في غير)  
الاستفهام) مما يناسب  
المقام بحسب معونة القرائن  
(كالاستبطاء)



فحسب ظنه أولئك كانت سببا لعدم الرؤية هل هي غفلة بصره أو سترشي له عن بصره أو نحو ذلك كما يشير إليه قول الكشاف على معنى أنه لا يراه وهو حاضر الخ كسبأني بيانه تأمل (قوله وقول) مبتدأ خبره قوله يدل الخ (قوله على معنى الخ) حاصله أنه جازم بعدم رؤيته مع حضوره مترددي سبب عدم رؤيته مع حضوره (قوله وهو حاضر) لظنه حضوره (قوله وأغبر ذلك) ككونه خلفه (قوله بل لآخ له أنه غائب) أي لا على وجه القطع بدليل قوله بعد كأنه يسأل عن صحة ملاح له سم (قوله فأضرب عن ذلك) نبيه على أن أم منقطعة (قوله يدل) في بعض النسخ لا يدل والمراد عليها لا يدل قطعا لاحتمال حله على معنى التجب سم (قوله على أن الاستفهام على حقيقة) لا يخفى أنه إن كان الاستفهام من نفسه فهو مجاز ويمكن أن يحمل عليه نسخة لا يدل وإن كان من الحاضرين لبيّنوا سبب عدم رؤيته أياه فهو حقيقة كما هو الظاهر وكتب أيضا مانعه أي وقولهم لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه غير مطرد لأن ذلك في حال لا تخفى على صاحبها دون حال تخفى ولا يبعد خفاء الحال التي قامت بسيدنا سليمان فكانت سببا لعدم الرؤية على أن الأصوب كما في سم تقرير الكشاف بأن المسؤول عنه وجود حائل يمنع الرؤية أو غيبته وذلك ليس حالا لنفسه فأمكن السؤال عنه (قوله والتنبيه الخ) أي لأن الاستفهام عن الشيء يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه إليه فإذا سلك ما ربقا واضع الضلالة بزعم المتكلم كان هذا غفلة من المخاطب عن الالتفات إلى ذلك الطريق فإذا نبيه عليه ووجه ذهنه إليه كان تنبيهه على ضلاله فالاستفهام عن ذلك الطريق يستلزم توجيه ذهنه إليه المستلزم للتنبيه على كونه ضالاً قاله السيد (قوله فأين تذهبون) إذ ليس القصد منه استعمال مذهبهم بل التنبيه على ضلالهم وأنه لا مذهب لهم ينجون به وكثيرا ما يؤكده هذا الاستعمال بالتصريح بالضلال فيقال من ضل عن طريق القصد ياهذا إلى أين تذهب قد ضللت فارجع وهاهنا يعلم أن التنبيه على الضلال لا يخلو من الإنكار والتنفيع عني وكتب أيضا قوله فأين تذهبون في استعمال الاستفهام دون التصريح بكونه طريق ضلال مبالغتان أحدهما أن كونه ضلالا أمر واضح يكفي في العمل به مجرد الالتفات إليه والثانية إيهام أن المخاطب أعلم بذلك الطريق من المتكلم حيث يحتاج إلى السؤال عنه أطول (قوله والوعيد) أي لأن الاستفهام ينبيهه على جرأه إساءة الأدب وهو يستلزم وعيده لاتصافه بها وقوله والتقرير أي لأن الاستفهام يلزمه العمل على الإقرار بالاستفهام عنه المعامل للمخاطب أو يقال الاستفهام طلب الإقرار بالاستفهام عنه مع سبق الجهل من المتكلم فاستعمل في مطلق الطلب ثم في الطلب مع العلم وهو نفس التقرير (قوله ألم أؤدب فلانا) في العدول عن الاستفهام عن الإتيان بأن يقول أؤدبت فلانا إلى الاستفهام عن النبي إيهام أن المخاطب يعتقدني التأديب فلذلك أقدم على الإساءة وفيه من المبالغة ما لا يخفى أطول (قوله إذا علم المخاطب ذلك) وأنت تعلم أنه يعلم ذلك أطول (قوله فلا يحمله) أي الاستفهام على السؤال أي الحقيقي وكتب أيضا مانعه فعلم المخاطب بذلك قرينة على ما يريد بالاستفهام صارفة عن الحقيقة اه (قوله أي حمل الخ) أي وليس التقرير هنا بمعنى التحقيق والتنبيه كما

(١) قوله إذا أراد صوابه أو كما هو بهامش عن الشيخ البولاق اه

الدعوى إذ يبعد جهل القليل وهي عن الاستبطاء فاطلق المسبب وأراد السبب ولو بوسائل وقوله والتجب فالتجب يستلزم الجهل وهو يستلزم الاستفهام (قوله فحسب ظنه) مثل في الإيضاح بقوله تعالى حتى نصر الله (قوله في عدم إبعاده أياه) من ظرفية المطلق في المقيد (١) إذا المراد في وقت عدم الخ وعلى كل فالتجب منه عليهم إبعاده أياه وفيه أن التجب منه يندى خفاء سببه فيصح الاستفهام عنه فلا يحمل أقوله ولا يخفى الخ لأن ذلك في حال لا يخفى وكأنه مبنى على أن المستفهم عنه عدم إبعاده وإيس كذلك أدمعني العبارة أي شئ ثبت لي في حال كوني لا أرى الهدد أي أي حاله حصلت لي منعتني الرؤية (قوله عن حال نفسه) كأن المراد في مثل هذا المقام والأفقه يخفى على الشخص حال نفسه فيسأل عنه كالمريض يسأل الطبيب عس سم وكتب أيضا قوله عن حال نفسه أي السئ هو أدري بها كالقيام فلا يرد أن المريض يسأل الطبيب عن حاله وكتب أيضا قوله عن حال نفسه هي هذا الحالة التي قامت به وقت عدم رؤيته الهدد مع حضوره بحسب ظنه أولئك كانت سببا لعدم الرؤية هل هي غفلة بصره أو سترشي له عن بصره أو نحو ذلك كما يشير إليه قول الكشاف على معنى أنه لا يراه وهو حاضر الخ كسبأني بيانه تأمل (قوله وقول) مبتدأ خبره قوله يدل الخ (قوله على معنى الخ) حاصله أنه جازم بعدم رؤيته مع حضوره مترددي سبب عدم رؤيته مع حضوره (قوله وهو حاضر) لظنه حضوره (قوله وأغبر ذلك) ككونه خلفه (قوله بل لآخ له أنه غائب) أي لا على وجه القطع بدليل قوله بعد كأنه يسأل عن صحة ملاح له سم (قوله فأضرب عن ذلك) نبيه على أن أم منقطعة (قوله يدل) في بعض النسخ لا يدل والمراد عليها لا يدل قطعا لاحتمال حله على معنى التجب سم (قوله على أن الاستفهام على حقيقة) لا يخفى أنه إن كان الاستفهام من نفسه فهو مجاز ويمكن أن يحمل عليه نسخة لا يدل وإن كان من الحاضرين لبيّنوا سبب عدم رؤيته أياه فهو حقيقة كما هو الظاهر وكتب أيضا مانعه أي وقولهم لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه غير مطرد لأن ذلك في حال لا تخفى على صاحبها دون حال تخفى ولا يبعد خفاء الحال التي قامت بسيدنا سليمان فكانت سببا لعدم الرؤية على أن الأصوب كما في سم تقرير الكشاف بأن المسؤول عنه وجود حائل يمنع الرؤية أو غيبته وذلك ليس حالا لنفسه فأمكن السؤال عنه (قوله والتنبيه الخ) أي لأن الاستفهام عن الشيء يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه إليه فإذا سلك ما ربقا واضع الضلالة بزعم المتكلم كان هذا غفلة من المخاطب عن الالتفات إلى ذلك الطريق فإذا نبيه عليه ووجه ذهنه إليه كان تنبيهه على ضلاله فالاستفهام عن ذلك الطريق يستلزم توجيه ذهنه إليه المستلزم للتنبيه على كونه ضالاً قاله السيد (قوله فأين تذهبون) إذ ليس القصد منه استعمال مذهبهم بل التنبيه على ضلالهم وأنه لا مذهب لهم ينجون به وكثيرا ما يؤكده هذا الاستعمال بالتصريح بالضلال فيقال من ضل عن طريق القصد ياهذا إلى أين تذهب قد ضللت فارجع وهاهنا يعلم أن التنبيه على الضلال لا يخلو من الإنكار والتنفيع عني وكتب أيضا قوله فأين تذهبون في استعمال الاستفهام دون التصريح بكونه طريق ضلال مبالغتان أحدهما أن كونه ضلالا أمر واضح يكفي في العمل به مجرد الالتفات إليه والثانية إيهام أن المخاطب أعلم بذلك الطريق من المتكلم حيث يحتاج إلى السؤال عنه أطول (قوله والوعيد) أي لأن الاستفهام ينبيهه على جرأه إساءة الأدب وهو يستلزم وعيده لاتصافه بها وقوله والتقرير أي لأن الاستفهام يلزمه العمل على الإقرار بالاستفهام عنه المعامل للمخاطب أو يقال الاستفهام طلب الإقرار بالاستفهام عنه مع سبق الجهل من المتكلم فاستعمل في مطلق الطلب ثم في الطلب مع العلم وهو نفس التقرير (قوله ألم أؤدب فلانا) في العدول عن الاستفهام عن الإتيان بأن يقول أؤدبت فلانا إلى الاستفهام عن النبي إيهام أن المخاطب يعتقدني التأديب فلذلك أقدم على الإساءة وفيه من المبالغة ما لا يخفى أطول (قوله إذا علم المخاطب ذلك) وأنت تعلم أنه يعلم ذلك أطول (قوله فلا يحمله) أي الاستفهام على السؤال أي الحقيقي وكتب أيضا مانعه فعلم المخاطب بذلك قرينة على ما يريد بالاستفهام صارفة عن الحقيقة اه (قوله أي حمل الخ) أي وليس التقرير هنا بمعنى التحقيق والتنبيه كما

بما يفي به واجلأه اليه (بابلاء المقربة الهمزة) أي بشرط أن يذكر بعد الهمزة ما حل (١٩) الخطاب على الأقاربة (كأمر) في

حقيقة الاستفهام من إيلاء  
المسؤول عنه الهمزة تقول  
أضربت زيدا في تفسيره  
بالفعل وأنت ضربت في  
تقريره بالتفعل وأزيدا  
ضربت في تقريره بالمفعول  
وعلى هذا القياس وقديقال  
التقرير بمعنى التحقيق  
والثبوت فيقال أضربت  
زيدا بمعنى أنك ضربه البتة  
(والانكار كذلك نحو أغبر  
الله تدعون) أي بإيلاء المنكر  
الهمزة كالفعل في قوله  
\* أبقطنني والمشرقي مضاجعي \*  
والفاعل في قوله تعالى أهم  
يقسمون رحمة ربك  
والمفعول في قوله تعالى  
أغبر الله أخذوليا وأما غير  
الهمزة فيجوز للتقرير  
والانكار لكن لا تجري  
فيه هذه التفاصيل ولا تكثر  
كثرة الهمزة فلهذا لم يبحث  
عنه (ومنه) أي من مجيء  
الهمزة للانكار (أليس  
أقربكاف عبده أي الله  
كاف) لان انكار النفي نفي  
له (ونفي النفي إثبات وهذا)  
المعنى (مراد من قال ان  
الهمزة فيه للتقرير) أي  
لحل الخطاب على الاقرار  
(بمداخله النفي) وهو الله  
كاف (لأن النفي) وهو ليس  
الله بكاف فالتقرير لا يجب  
أن يكون بالحكم الذي  
دخلت عليه الهمزة بل بما  
يعرفه الخطاب من ذلك  
الحكم أثباتا أو نفيًا وعليه  
قوله تعالى أنت قلت للناس

هو استعمال المشهور بدليل قول المصنف المقربة وان صح كون الاستفهام للتقرير بهذا المعنى كما سيذكره  
الشارح اذ يصح أن يكون الاستفهام ليتقرر ويثبت الحكم المعلوم للتكلم في ذهن الخطاب لان الاستفهام  
يستدعي توجهه اليه واحضاره والجواب به (قوله بما يعرفه) فيه إشارة لما يأتي في أنت قلت للناس  
وأليس الله بكاف عبده (قوله ما حل) أي اللفظ وقوله على الأقاربة أي بدلوله (قوله في تقريره) أي  
الخطاب (قوله وعلى هذا القياس) أي قياس بقية المتعلقات نحو أرا بكأجث في التقرير بالحال والانكار  
له وهكذا (قوله وقد يقال الخ) أي ولكن المراد الاول بدليل قوله المقربة (قوله بمعنى التحقيق) أي النسبة  
وقوله والثنيت عطف تفسير (قوله بمعنى الخ) ينبغي أن يكون المراد أنه ان كان ضرب الخطاب بمجھولا  
لنفسه فالمقصود اخباره به على وجه الثبوت أو معلوما فالمقصود ثبوت معلوما بكونه معلوما كأنه يقول  
هذا معلوم قطعاً فلا نطمع في انكاره نامل سم (قوله والانكار) قال في الاطول العلاقة بين الاستفهام  
والانكار بمعنى نفي السابقة أن ما لا ينبغي مما لا يصدق بوقوعه في الماضي أو المستقبل بل يشك فيه والشك  
يستدعي الاستفهام فأفيد بالاستفهام أنه مما لا ينبغي وكذا بين الاستفهام والانكار بمعنى التكذيب  
فان انكر الكاذب وان ادعاه أحد لا ينبغي أن يصدق به غاية الامر الشك فيه فأفاد المستفهام ان غاية الامر  
فيه الشك دون الدعوى وقال السمد السند انكار الشيء بمعنى كراهته والنفرة عن وقوعه في أحد الأزمنة  
وادعائه أنه مما لا ينبغي أن يقع يستلزم عدم توجه الذهن اليه المستدعي للجهل به المنقضى الى الاستفهام عنه  
أو نقول الاستفهام عنه يستلزم الجهل به المستلزم لعدم توجه الذهن اليه المناسب لكراهته والنفرة عنه  
وادعائه أنه مما لا ينبغي أن يكون واقعا وقس على هذا حال الانكار بمعنى التكذيب (قوله كذلك) حال من  
الانكار واسم الإشارة راجع للتقرير (قوله أغبر الله تدعون) فالدعاء مسلم والمنكر كون المدعو غير الله  
(قوله أي بإيلاء الخ) بيان المراد من التشبيه (قوله في قوله) أي امرئ القيس وقامه  
\* ومسئونة زرق كأماب أخوال \* المشرقي سيف قال أبو عبيدة نسب الى مشارف وهي قرى من أرض  
العرب تدون من الريف يقال سيف مشرف ولا يقال مشارف لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن  
كذا في الصحاح وقيل المشرقي منسوب الى مشرف وهو قين كان يعمل السجوف كذا في ضرام السقط  
والمسئونة المحدودة وصفها بالزرق لالتماع على صفاتها وكونها مجوفة فري (قوله والفاعل) أي اللغوى  
(قوله أغبر الله أخذوليا) فالمنكر كون المتخذ غير الله وأما أصل الاتحاد فلا يتعلق به انكار (قوله وأما غير  
الهمزة الخ) جواب عما يقال ما الحكمة في تقييد المصنف بالهمزة (قوله لكن لا تجري الخ) أي لكونه  
اغما يستعمل في شيء مخصوص مثلاً هل انما هي لطلب التصديق فاذا استعملت للانكار والتقرير فاعما هي  
لانكار النسبة أو التقرير به ولا تكون لانكار نحو الفاعل أو التقرير به لكونه لا يستعمل في التصور  
كما سبق (قوله هذه التفاصيل) أي كون المقربة أو المنكر الفعل أو الفاعل الخ (قوله ومنه الخ) فصله  
عما قبله من لطول الكلام عليه بعض طول (قوله أي الله كاف) قال في المغني وليه سدا عطف ووضعنا  
على ألم نشرح لما كان معناه شرحنا ومنه ألم يجلد يتيما فأوى اه أي ولو كان الاستفهام على  
حقيقته لم يصح العطف الزوم عطف الخبر على الانشاء (قوله لان انكار النفي نفي) هذه صغرى الكبرى  
التي ذكرها المصنف بقوله ونفي الخ (قوله للتقرير بمداخله النفي) قال الحفيد وهذا لا ينافي ما سبق  
من أن المقربة يجب أن يلي الهمزة لان معناه اذا أريد تقرير الفعل مثلاً يلي الهمزة الفعل لا الفاعل  
أو المفعول وقس على ذلك تقرير غيره اه واذا حل وجوب إيلاء المقربة الهمزة على هذا المعنى كان  
كلها فلا حاجة الى كونه غير كل كفاعل سم (قوله فالتقرير لا يجب الخ) أي وقول المصنف سابقا والتقرير  
بإيلاء المقربة الهمزة ليس كإيا وكذا قوله والانكار كذلك كما سيجيء سم (قوله من ذلك الحكم) أي  
الحكم الداخل عليه الهمزة أي بما يتعلق به اثباتا كافي الآية السابقة أو نفيًا كافي الآية (قوله  
اثباتا ونفيًا) راجع لقوله بما يعرفه (قوله وعليه) أي على التقرير بما يعرفه الخطاب نفيًا (قوله

اتخذوني وأمي الهين من دون الله فان الهمزة فيه للتقرير

بما يعرفه عيسى عليه  
سلام من هذا الحكم  
بأنه قد قال ذلك فافهم  
نوله والانتكار كذلك على  
نصرة انتكار الفعل أن  
الفعل الهمزة ولما كان له  
صورة أخرى لا يلي فيها الفعل  
همزة أشار إليها بقوله  
ولانتكار الفعل صورة  
مري وهي نحو أزيد اضربت  
م عرا لين يردد الضرب  
بينهما من غير أن تعتقد  
نطقه بغيرهما فإذا أنكرت  
علقه بهما فقد دنته عن  
أصله لأنه لا بد له من محل  
يتعلق به (والانتكار إما  
للتوبيخ أى ما كان ينبغي أن  
يكون) ذلك الأمر الذى  
كان (نحو أعصيت ربك)  
فإن العصيان واقع لكنه  
منكر وما يقال أنه التقرير  
فإنه التحقيق والتثبيت  
(أولا ينبغى أن يكون) أى  
أن يحدث ويتحقق مضمون  
مادخل عليه الهمزة  
وذلك فى المستقبل (نحو  
أعصى ربك) بمعنى لا ينبغى  
أن يحقق العصيان (أو  
للتكذيب) فى الماضى  
(أى لم يكن) نحو أفأصفاكم  
ربكم بالبين) أى لم يفعل  
ذلك (أو) فى المستقبل أى  
(لا يكون) نحو أنلزمكموها  
أى أنلزمكم تلك الهداية أو  
الجنة بمعنى أنكر حكمكم على  
قبولها ونقمكم على الإسلام  
واحمال أنكم لها كارهون  
بمعنى لا يكون هذا الإلزام

أى بما يعرفه عيسى) هو أنه لم يقل اتخذوا الخ (قوله) لأنه قد قال ذلك ثم ظاهره أنه لو كان التقرير على  
ظاهره كان بالفعل مع أن الذى والى الهمزة الفاعل فعل مقتضاه كان الظاهر أن يقول لأنه قد قال ذلك  
دون غيره يس (قوله) صورة أخرى ضابطها أن يليها معمول الفعل المنكر ثم يعطف عليه بأم أو غيرها (قوله)  
نحو أزيد الخ) هذا المثال فيه المتقدم المفعول ومثله الفاعل المعنوى نحو أزيد ضربك أم عمرو وكذا غيرهما  
نحو فى الليل كان هذا أم فى النهار والمدارعى انحصار الفعل فى الملايس المنكر سواء كان واحدا  
أو متعددا مرثدا كذا فى الأطول (قوله) لمن يردد الخ) أى مقول لمن الخ (قوله) من غير أن تعتقد على صبغة  
الخطاب دون الغيبة والالكان لغو لأنه لازم الترديد بالهمزة وأم ولفات شرط اعتقاد المشكك المحصر أيضا  
مع أنه لا بد منه إذ لا يلزم من انتكار المفعولية انتكار الفعل بدونه أطول وكتب أيضا ما نصه المراد أنه يعتقد  
عدم تعلقه بغيرهما (قوله) فإذا أنكرت تعلقه بهما) فيه إشارة إلى أن المنكر ابتداء هو المفعول من حيث  
كونه متعلق الفعل وأن انتكارهما من هذه الحيثية يستلزم انتكار الفعل لأنهما محله ونفى المحل يستلزم  
نفي الحال فانتكارهما من هذه الحيثية للتوصل إلى المقصود بالذات وهو انتكار الفعل كذا فى سم (قوله)  
لأنه لا بد له من محل يتعلق به) أى وقد انحصر فى زيد وعمرو وقد نفى عنه ما فزمن نفي الفعل من أصله وبهذا  
الاعتبار صار انتكار المتعلق كناية عن انتكار أصل الفعل فالهمزة استعملت هنا استعمال الكنايات وعلى هذا  
قوله تعالى قل الذى كرم حرما أم الانبيى أم ما اشتملت عليه أرحام الانبيى فإن الغرض انتكار أصل التصريم  
لما فى بطون الانعام وليس فيما يبطون الانعام محل محرم كما عليه الكفرة من ع ق وراجع (قوله)  
والانتكار ما للتوبيخ) ظاهره أن الانتكار لا يخرج عن هذه الأقسام فتكون الأمثلة السابقة داخلة فى هذه  
الأقسام كقوله أعصى الله تدعون فيجوز أن يكون للتوبيخ أى لا ينبغى أن يكون ونحو قوله أيقننى الخ  
للتكذيب فى المستقبل أى لا يكون هذا وهكذا سم (قوله) أى ما كان ينبغي) هذا فى الماضى (قوله) فإن  
العصيان واقع) أى فلا يكون الانتكار فيه للتكذيب (قوله) فغناه التحقيق) أى تحقيق ما يعرفه الخطاب  
من الحكم فى هذه الجملة سم وكتب أيضا ما نصه لما سبق من أن التقرير يطلق بهذا المعنى وكتب أيضا  
قوله فغناه التحقيق والتثبيت أقول ما المانع من أن يقصد به التقرير بمعنى المحل على الإقرار إذا اقتضى  
المقام اعتراف الخطاب وإقراره بالعصيان لغرض من الأغراض (قوله) أولا ينبغى أن يكون) أى هذا الأمر  
الذى أنت أم الخطاب بصدد فعله وقصد إيقاعه ع ق وكتب أيضا ما نصه هذا فى الحال والاستقبال  
والتوبيخ على المستقبل من حيث التصميم عليه وان كان ليس واقعا أو ما فى الحال والماضى قطا (قوله)  
أن يكون) يشمل الحال والاستقبال لأن إذا دخلت على فاسخ لا تخصه بالاستقبال (قوله) وللتكذيب  
الخ) قال ابن يعقوب بعد توضيحه المقام وقد تبين بما نقرر أن التوبيخ يشارك التكذيب فى النفي ويختلفان  
فى أن النفي فى التوبيخ متوجه لغير مدخول الهمزة وهو الانبعاث ومدخولها واقع أو كالواقع وفى التكذيب  
بتوجه لنفس مدخولها فمدخولها غير واقع فافهم اه وكتب أيضا قوله وللتكذيب أى تكذيب مدعى  
الشيء المنكر وقولنا مدعى أى ولو على سبيل الفرض والتنزيل كما فى ع ق (قوله) أفأصفاكم) أى خصصكم  
(قوله) أى لم يفعل ذلك) أى لم يخصصكم بالبين ويقتضى من الملائكة نبات كما هو معتقد كم لتعاليمه عن الولد  
مطلقا ع ق (قوله) أو فى المستقبل) أى والحال كما فى الأطول وكأنه سكت عنه لأنه أجزأ من الماضى  
والاستقبال (قوله) أنلزمكموها) بضم هم الجمع مشبعة لاتصالها بضمير متصل وهل ضمها حينئذ واجب  
أو راجع مع جواز السكون الأصح الثانى وعليه سيويه ويونس وقرئ أنلزمكمها بالسكون فافهم يس (قوله)  
على قبولها) أى قبول الهداية بأبواب الشرع أو قبول الخبة بالعمل بالشرع التى دلت عليه فالكفرة ادعوا  
أنهم المزمون ما يكرهون أو نزولوا منزلة من ادعى ذلك لتسببهم للرسول حرصا لا ينبغى فى زعمهم من ع ق (قوله)  
ونقمكم) من باب ضرب مرادف لسكره (قوله) والحال الخ) الظاهر أنهم أموا كدقما استلزمه العامل أعنى  
أنلزمكم المفسر بأ كركم إذا لازم على الشيء يقتضى كراهته (قوله) بمعنى لا يكون هذا الإلزام

(والتكلم) عطفاً على  
الاستبطاء أو على التكرار  
وذلك أنهم سموا اختفاً في أنه  
إذا ذكر معطوفات كثيرة  
الجميع معطوف على الأول  
أو كل واحد عطفاً على ما قبله  
(فحواً أصواتك تأمرتك أن  
تترك ما يعبد آباءنا) وذلك  
أن شعبي عليه السلام كان  
كثير الصلاة وكان قومه إذا  
رأوه يصلي تضحكوا فقصروا  
بقولهم أصواتك تأمرتك  
الهمزة والسخرية للاحقيقة  
الاستهزاء (والتحقير محو  
من هذا) استحقاقاً بشأنه مع  
أنك تعرفه (والتحويل  
كقراءة ابن عباس رضي الله  
عنهما واقتدي بحسين بن أسير  
من العذاب المهين من  
فرعون بلفظ الاستفهام)  
أي من يفتح الميم (ورفع  
فرعون) أي أنه مبتدأ ومن  
الاستفهامية خبره أو  
بالعكس على اختلاف  
الرأي فإنه لا معنى لحقيقة  
الاستفهام فيه وهو ظاهر  
بل المراد أنه لما وصف الله  
العذاب بالشدة والقطاعة  
زادهم تهويلًا بقوله من  
فرعون أي هل تعرفون من  
هو في فرط عتوه وشدة  
شكيمته ما ظنكم بعذاب  
يكون المعذب به مثله (ولهذا  
قال أنه كان عالماً من  
المسرفين زيادة لتعريف  
حاله وتهويل عذابه  
والاستبعاد نحو أني لهم  
الذكرى) فإنه لا يجوز حمله

لان هذا حكاية عن نوح عليه السلام وهو لم يؤمر بقتال قومه وعبادة عرق بمعنى أنامشتر الرسل  
لا يقع من ذلك الإلزام وإنما علينا البلاغ لا الإكراه إلا في الدين وهذا يناسب عدم الأمر به بالجهاد  
فإنما راد في الإلزام بالجهاد لا في التكليف بالقبول إذ التكليف به واقع فلا يصح نفيه اهـ لمختصاً ولو لم يكن  
واقعاً لا يصح نفيه قال الشارح بمعنى أنكروه لكم الخ وكتب أيضاً قوله بمعنى لا يكون الخ وفي هذا  
تأليف لهم (قوله والتكلم) وهو الاستهزاء والسخرية عرق وكتب أيضاً قوله والتكلم إذا الاستفهام يتسبب  
عن الجهل والجهل بالشئ قد يتسبب عنه التكلم والسخرية (قوله اختفوا الخ) التحقيق من الخلاف  
أنه إن كان العطف يحذف مرتب كتم والفامو حتى فعطف كل على ما قبله وإن كان يحذف غير مرتب  
كالواو أو أوأم فعطف الجميع على الأول وكتب أيضاً ما نصه قال شيخنا شيخنا السيد علي الحنفى الضريز  
وفائدة الخلاف تظهر في نحو زيد مرتب به وبعمرو وخالد فان جعلت خالد عطفاً على ضمير الخفض وجب  
إعادة الجار عند غير ابن مالك وإن جعلته عطفاً على عمرو لم يجب إعادة الجار اتفاقاً (قوله أصواتك تأمرتك)  
في هذا التركيب مجاز آخر في الهمزة وعقلى في استناداً أمرك إلى ضمير أصواتك عرق (قوله أن تترك  
ما يعبد آباءنا) وبقيته الآية أو أن تفعل في أموالنا ما نشاء وهو عطفاً على ما يعبد آباءنا على أن تترك لانه لم  
يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون نعم من قرأ تفعل ونشاء بالتاء فاعطف على أن تترك من يس  
(قوله الهمز والسخرية) أي بشعيب أو بالصلاة كذا في الأطول وكتب أيضاً ما نصه فكأنهم يقولون  
لا فربك لا نوجب اختصاصك بأمرنا ونهينا إلا هذه الصلاة التي تلازمها وليس هي ولا أنت بشئ عرق  
(قوله والتحقيق) لان الاستفهام يقتضى الجهل والجهل بالشئ ربما يتسبب عنه تحقيره والتحقيق جعل  
الشئ حقيراً والاستهزاء عدم المبالاة به وإن كان كبيراً وربما يتصل بمحلها وإن اختلفا فهو ما لما بينهما  
من الارتباط في الجملة لخصه نشأاً أحدهما من إلا تركا في عرق (قوله مع أنك تعرفه) أي تعرف هذا  
المشار إليه (قوله والتحويل) أي التفتيح والتفخيم شأن المستفهم عنه لينشأ عنه غرض من الأغراض  
عرق وكتب أيضاً قوله والتحويل قالوا لان التهويل يقتضى العظمة وشأن العظيم المهال عدم ادراكه  
ويلزمه أن يجهل بالنعل ويتسبب عنه الاستفهام (قوله بل المراد الخ) عبارة عرق واني المراد بقطيع  
أمر فرعون وتهويل بشأنه وهو مناسب هنا لانه لما وصف عذابه بالشدة زيادة في الامتنان على بني  
إسرائيل بالإنجاء منه هول بشأن فرعون وبين قطاعة أمره ولعلهم بذلك أن العذاب المتخسى منه غاية في  
الشدة حيث صدر عن هو شديد الشكيمة عظيم العتوف فكأنه يقول نجيناهم من عذاب من هو غاية في  
الشدة والعتو والفساد وناهيك بعذاب من هو مثله ولما كان الغرض من التهويل بشأن فرعون هو غاية  
تأكيد العذاب الذي نجينهم به بنو إسرائيل أكد أمره زيادة في تعريف حاله وتهويل عذابه  
بقوله تعالى أنه كان الخ اهـ (قوله وصف الله) أي في قوله واقتدي بحسين بن إسرائيل من العذاب المهين دلالة  
ذلك على شدة وقطاعته (قوله العذاب) أي عذاب فرعون (قوله زادهم) أي الخطابين (قوله أي هل  
تعرفون من هو) أي هل تعرفون الذي هو في ذلك غاية في خبر هو محذوف فليس المقصد حقيقة الاستفهام  
وقوله في فرط عتوه أي في حال اتصافه بفرط العتو والشكيمة جلد يجعل على أنف الفرس وهو كناية عن  
شدة ظلمه وتكبره ونجيره (قوله فإظنكم بعذاب الخ) هو أخوف وأشد وقد نجيتكم منه فلتشكروا  
وكتب أيضاً ما نصه لانه كنسب القطاعة من أفعاله من العذاب ونحوه بالكم بالعذاب نفسه (قوله  
ولهذا) أي للتهويل (قوله من المسرفين) في عتوه فكيف حال العذاب الذي يصدر من مثله عرق (قوله  
زيادة الخ) تعليل لقوله المذكور بعد تعليله بقوله ولهذا فالعلة الأولى علة مطلقاً والعلة الثانية علة  
مقيدة بالعلة الأولى (قوله وتهويل عذابه) أشار به إلى أن تعريف حاله من حيث تهويله (قوله  
والاستبعاد) أي عدا الشئ بعيداً عرق وكتب أيضاً ما نصه إذ العبد يقتضى الجهل وهو يقتضى الاستفهام  
وكتب أيضاً ما نصه الفرق بينه وبين الاستبطاء ان الاستبعاد متعلقه غير متوقع والاستبطاء متعلقه متوقع

على حقيقة الاستفهام وهو ظاهر بل المراد استبعاد أن يكون لهم الذكرى



بقريته قوله (وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه) أي كيف يذكرون ويتعظون ويقفون بما وعده من الإيمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل في وجوب الأذكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الآيات البينات من الكتاب المعجز وغيره فلم يذكروه وأعرضوا عنه (ومنها) أي من أنواع الطلب (الامر) وهو طلب فعل غير كف على جهة الاستعلام وصيغته تستعمل في معان كثيرة فاختلقت في حقيقة الموضوع هي له اختلافا كثيرا ولم تكن الدلائل مقيدة لقطع بشئ قال المصنف (والأظهر أن صيغته من المقترنة اللام نحو الحضر زيد وغيره نحو أكرم عراور ويذكرها فالمراد بصيغته

١ قوله الذي هو من علامات القيامة الخ) فيه أن الدخان المذكور هنا ليس المراد به الذي هو من علامات الساعة بل هو الدخان الذي وقع لقريش حين دعا عليهم صلى الله عليه وسلم بالهدب

خاصة أنه بطل في زمن انتظاره اه ولا تنحصر معاني الاستفهام الجازية في هذا كره المصنف فان منها ما لم يذكره كالامر نحو فهل أنتم مسلمون أي أسلموا والجر نحو أنفعل كذا أي أنزجوا والعرض نحو ألا تنزلني كما في سم (قوله بقريته قوله وقد جاءهم الخ) إذا جملة الحالية تنافي الجملة على الاستفهام الحقيقي ع ق (قوله أي كيف يذكرون الخ) كيف هنا ليست مسندة لهم بل هي بمعنى من أين ولو قاله لكان أوضح وقد عبر ع ق بذلك فقال كأنه قيل من أين لهم التذكروا الرجوع إلى الحق والحال أنه جاءهم رسول يعلمون أمانته فتولوا وأعرضوا عنه بمعنى أن الذكرى بعيدة عن حالهم اه ثم تكلم على تفسير الشارح بأنه نفس بمعنى أي بيان الحاصل المعنى وأقول يصح أن يكون وليها فعل تقدير أي كيف يكون لهم الذكرى فلا اعتراض (قوله من كشف الدخان) ١ الذي هو من علامات القيامة وكتب أيضا ما نصه روى أن حذيفة قال يا رسول الله ما الدخان فقال عيلا ما بين المنرق والمغرب يمكث أربعين يوما وليله أما المؤمن فيصبيه كهيئة الزكام وأما الكافر فهو كالسحابة يخرج من مغربه وأذنه ودره اه فتري (قوله الامر) هو بالمعنى المراد هنا يجمع على أو امر بمعنى الفعل اللغوي على أمور وكتب أيضا قوله الامر المناسب هنا أن يراد بالامر الامر اللغوي لأن الكلام في الانشاء لغة وهو لفظي لا الامر النفسي على ما عند الأصوليين والتعريف المذكور للفظي لا النفسي اذ لا يحتاج عليه إلى زيادة قوله غير كف لأن الطلب النفسي للفعل هو الامر اصطلاحاً ولو دل عليه لا تدع الفعل ونحوه وطلب الترك نهى ولو دل عليه كف وأترك ونحوه وزيادة من زاد بناء على إرادة النفس مدلول عليه بغير كف اصطلاحاً منه غير مسلم من ع ق (قوله طلب) جنس خرج عنه الخبر والانشاء غير الطلب وقوله فعل خرج به النهي بناء على أنه طلب ترك وقيل هو طلب الكف فزاد غير كف ليخرجه وقوله على جهة الاستعلام مخرج به الدعا والالتجاء والمراد غير كف عن الفعل المأخوذة منه الصيغة قد دخل نحو كف عن القتل لأنه كف عن غير الفعل المأخوذة منه الصيغة وكذا نحو كف عن الكف عن القتل لأنه غير ممتلقة فتدبر راجع ع ق وقوله لأنه غير ممتلقة في سم عن ع من توجيه المغايرة بأن الكف الذي اشتقت منه الصيغة مطلوب حصوله وهذا الكف الثاني مطلوب عدمه فيكون غير الأول وان أشبهه في جنس الكيفية فيصدق أن كف طلب فعل غير كف عن الفعل الذي اشتقت منه صيغة الاقتضاء اه ولو قيدوا لإخراج النهي طلب الفعل بكونه بغير لا بدل التقيد بكون الفعل غير كف بأن قالوا طلب فعل بغير لا يراد ما ورد على قولهم غير كف وكتب أيضا قوله طلب فعل الخ لا يراد عليه التخصيص إذا وقع على جهة الاستعلام لعدم شرطه فيه وان صحبه (قوله على جهة) أي طريق الاستعلام أي عند نفسه عاليا سواء كان عاليا حقيقة أو لا والتقيد بكون التعريف للامر بلا نزاع والأفاختار عند الاشتعاري وأتباعه عدم اشتراط الاستعلام والابوابه قال أكثر الشافعية وان كان الجمهور على اعتبار الاستعلام في حقيقة الامر كما في بس (قوله واختلقت في حقيقة الخ) هل هي الطلب الجازم أو مطلق الطلب أو غير ذلك انظر ع ق (قوله اختلافا كثيرا) فقيل للوجوب وقيل للندب وقيل لهما وقيل للقدرة المشتركة بينهما وقيل بالتوقف وقيل لكل منهما ولا باحة وقيل للأذن المشتركة بين الثلاثة والأكثر على أنها حقيقة في الوجوب كذا في المطول والأطول (قوله قال المصنف الخ) أي ولم يجزهم بشئ وأشار إلى ما هو أظهر عند العقل لقوة أمارته (قوله أن صيغته) أي الامر بالإضافة بيانية أي الصيغة التي هي الامر لأن الكلام في الصيغة كما تقدم لاني الكلام النفسي على ما عند الأصوليين اذ لا يناسب هنا ع ق (قوله من المقترنة باللام) فضيحه أن الصيغة الفعل لا اللام وعليه فقوله لأم الامر أي اللام المقترنة بصيغة الامر فالإضافة لادنى ملازمة قال ع ق ويحتمل أن يكون المجموع من اللام والفعل هو الدال (قوله روي بكرة) روي هنا مفعول مبني على الفتح بمعنى أمهل ويكون مصدرا منصوبا نصب المصدر المأمور به مصغرا تصغير الترقيم والاصل أرواد مصدراً روي فقال روي عرا أي أروده أي أمهل وقد يكون صفة نحو سار واسيرا

رويدا وقد يكون حاله صارا ليقوم رويدا وإذا اتصل به الكاف نحو رويدك عرافه واسم فعل بمعنى أمهل  
 لا غير أماده الفري (قوله ما دل الخ) أي لا خصوص فعل الا وهو المضارع المقرون بلام الامر على ما اشتهر  
 (قوله اسما) كرويدو وكل صدر في نحو ضربا زيدا كذا في يس (قوله موضوعه لطلب الفعل) ظاهره  
 ولوندا مع أن الجمهور على أنه حقيقة في الوجوب ويؤيد كون من ادالمصنف هذا الظاهر عدم علمه التذب  
 من الاعتبارات الآتية مع أنه أحق بالعدم من غيره فيكون الاظهر عند المصنف كون الصيغة موضوعه  
 للقد والمشارك بين الوجوب والتذب كذا في الفري (قوله استعلاء) قال ع ق فيما سيأتي وأورد على  
 اشتراط الاستعلاء في معنى الامر قوله تعالى حكاية عن فرعون ماذا تأمر من فقد استعمل الامر في طلب  
 ليس فيه استعلاء لان فرعون لا يرى استعلاء في الطلب المتعلق به من غيره لادعائه الالهوية (قوله أي على  
 طريق طلب العلو) كأن فيه إشارة الى نصب استعلاء بنزع الخافض مع تقدير مضاف ويحتمل أنه مقعول  
 مطلق على حذف مضاف أي طلب استعلاء (قوله طلب الملق) هذا على أن السين والتاء الطلب وقوله وعد  
 الخ إشارة الى أنهم مالم يعتد كما تقول استحسن هذا الامر أي عدده حسنا في كلامه إشارة الى صحة  
 الوجهين وكان الاوضح في هذه الإشارة العطف بأوتدبر ثم أرتبه في الاطول عسير بأوهو يؤيدنا (قوله  
 لتبادر الفهم) يرده عليه أن الجواز الراجح يتبادر ولا يدل ذلك على كونه حقيقة لان التبادر أصله كثرة استعمال  
 ويوجب أن التبادر في الجواز ان افتقر فيه الى قرينة مصاحبة فلا يراد لان التبادر في الحقيقة لا يفتقر الى  
 القرينة وان لم يفتقر فيه الى ذلك فهو حقيقة عرفية ع ق وكتب أيضا قوله لتبادر الفهم الخ لا يقال تبادر  
 الفهم يتوقف على معرفة الوضع في الاستدلال به على الوضع دورا لا نقول هو لا يتوقف الاعلى معرفة  
 مطلق الوضع لاعلى خصوص الوضع الذي يتضمن الفرق بين الحقيقة والجواز ولا نسلم أن معرفة مطلق  
 الوضع تفيد معرفة الحقيقة لجهة أن ندرك أن هذا اللفظ موضوع كذا ولولم نعلم كون الوضع بالقرينة  
 أولا فالتي تبادر بكثرة الاستعمال يدل على أن هذا الوضع مثلا حقيقة دون ذلك تأمله من ع ق (قوله وقد  
 تستعمل لغيره) لعلاقة بينه وبين معنى الامر بحسب القرائن فان قامت قرينة على منع ارادة معنى الامر  
 فجاز والافكتانية ولا يخفى عليك أن مباحث الامر كالاستفهام ليس من فن المعاني وليس منها لا يمكن  
 العدول من الحقيقة الى التجوز بالامر ولا أثر لها فيما ذكره أطول (قوله كالأباحة) وتنفارق التخيير الذي له  
 فهو هذا التركيب بأن لا يجوز الجمع بين الامرين في التخيير دون الاباحة وظاهر كلامه أن مفيد الاباحة هو  
 الصيغة لاحرف أو وكأنه على هذا قرينة وعند النحويين أن مفيد الاباحة أو التحقيق أن المستفاد من  
 الصيغة مطلق الاذن والمستفاد من أو الاذن في أحد الشيتين مثلا وما واد ذلك من جواز الجمع بينهما  
 وتركهما مافيا لقرائن تأمله والعلاقة بين الطلب والاباحة الموجبة لاستعمال لفظه فيما مطلق الاذن العام فهو  
 من استعمال الاخص في الاعم مجازا أمر سلا وهذه العلاقة ولو كانت عامة يتقوى اعتبارها في المباح  
 بالقرائن اه ع ق (قوله جالس الحسن أو ابن سيرين) قد اشتهر هذا المثال في الاباحة وسره غير ظاهر لانه  
 بالتذب أشبه اذ لا يتوهم منع مجالستهم ما حتى يحتاج الى الاباحة أطول (قوله والتهديد) العلاقة بين  
 الطلب والتهديد ما بينهما من نسبة التضاد ولهذا يقال التهديد لا يصدق الامع المحترم والمكروه ع ق (قوله  
 وهو أعم) أي بحسب الوجود مع تباين الحقيقتين على تفسيره بالا بلاغ وبحسب الحقيقتين على كلام  
 الصحاح تأمل وكتب أيضا قوله وهو أعم من الانذار غماض على الانذار لان جماعة جعلوه قسما آخر ومثاله قل  
 تمتعوا فان مصيركم الى النار فقوله تعالى ذلك أمر بلاغ هذا الكلام المخوف الذي عبر عنه بالامر وهو متع  
 فيكون أمر بالانذار من يس (قوله وفي الصحاح الخ) الذي في الصحاح في باب الرأع الانذار هو البلاغ ولا  
 يكون الا في التخويف هذا كلامه وعبارة بعضهم الانذار بلاغ التخويف تأمل من يس وعبارة المصباح  
 أنذرت الرجل الشيء أبلغته ليام تعدي الى مفعولين وأكثر ما يكون في التخويف كقوله تعالى وأنذرهم يوم  
 الازفة ثم قال وأنذره بكذا فنذر به مثل علمته به فعمل وزنا ومعنى فاصلة فارقة بين الفعلين اه وفي القاموس

مادل على طلب فعل غير  
 كفاستعلاء سواء كانا  
 أو فعلا (موضوعه لطلب  
 الفعل استعلاء) أي على  
 طريق طلب العلوية  
 الامر نفسه عاليا سواء كان  
 طالبيا في نفسه أم لا (التبادر  
 الفهم عند سماعها) أي  
 سماع الصيغة (التي ذلك  
 المعنى) أعنى الطلب استعلاء  
 والتبادر الى الفهم من أقوى  
 أمارات الحقيقة (وقد  
 تستعمل) صيغة الامر  
 (لغيره) أي غير طلب الفعل  
 استعلاء (كالأباحة نحو  
 جالس الحسن أو ابن سيرين)  
 فيجوز له أن يجالس أحدهما  
 أو كليهما وأن لا يجالس  
 أحدا أصلا (والتهديد) أي  
 التخويف وهو أعم من  
 الانذار لانه ابلاغ مع  
 التخويف وفي الصحاح  
 الانذار وتخويف

أندره بالامر أعله وحذره وخوفه في ابلاغها وفي الحلي على جمع الجوامع بعد التمثيل للانداز بقوله تعالى  
 قل تمتعوا فان مصيركم الى النار ما نصه ويفلق التهديد بذكر الوعيد اه قال شيخ الاسلام أي لو حوِّط ذكره  
 مع الانذار وفرق أيضا بأن التهديد التحوف والانداز ابلاغ الخوف منه وبعضهم يفرق بينهما اه (قوله  
 مع دعوتهم أي صريحة والا فالتهديد يتضمن الدعوة الى ما يندعس الخالفه فيه (قوله اعلموا ما شئتم) أي  
 فسترون منا ما امانكم فهو يتضمن وعيداً بجملة ع (قوله والتعجيز) أي اظهار العجز والعلاقة بين  
 الطلب والتعجيز ما بينهما من نسبة انتضاد في متعلقهما فان التعجيز في المستحيلات والطلب في الممكنات ع (قوله بسورة)  
 صادق بال سورة وقل سورة الكوثر فهي أقل ما وقع به التصدي وهي ثلاث آيات  
 فيكون أقل ما يقع به التصدي ثلاث آيات هكذا انصوا قال أستاذنا وهو لا يبيح على مذهب الشافعي القائل  
 ان البسملة من السورة فعليه يكون أقل التصدي به أربع آيات لثلاثة لان سورة الكوثر حينئذ أربع  
 آيات لثلاثة وقد يقال ليس العلماء حتى من يقول ان البسملة من السورة ثبت عندهم ان أقل ما تصدى به  
 أقصر سورة بدون بسماتها سم (قوله لكونه محالاً) انظر مع جواز التكليف بالمحال وعمارة ع (قوله  
 لا يقال لم لا يكون من التكليف وغايته أن يكون من التكليف بالمحال وهو جائز أو واقع لانا نقول القرائن  
 هنا تعين ارادة التعجيز لافامة الحجج عليهم في ترك الايمان اه (قوله متعلق بقائوا) فيكون ظرفاً لافوا  
 (قوله والضمير لعبدنا) أي مثل عبدنا في كونه أمياً لا يقرأ ولا يكتب ومن على هذا ابتدائية وقوله  
 أو صفة لسورة فيكون مستقراً وقوله والضمير لما نزلنا ومن عليه تبعية مشوبة ببيان وقوله ولعبدنا  
 ومن عليه ابتدائية من ع (قوله ولعبدنا) ولكن يراد على هذا عبدنا مثله في مطلق البشرية أي  
 من غير شرط الامسية للعجز لكل انظر ع (قوله يقتضي الخ) فلهذا تعين على هذا التقدير الاول  
 أن يكون الضمير عائداً لعبدنا ولا يخفى أن هذا انما يمين بناء على أن اعجاز القرآن لكونه خارجاً عن طوق  
 البشر وأما ان يبنى على أنه في طوقهم وصر فواعنه لم يفتر لهذا ع (قوله ثبوت مثل القرآن الخ) لان  
 معنى العبارة على هذا التفسير انما من مثل القرآن بسورة (قوله بشهادة الذوق) أي واستعمال البلغاء  
 واعتباراتهم (قوله اذا تعجيز) أي على هذا الاحتمال وقوله عن المآقي به هو السورة أي عن الاتيان  
 بها أي مع وجود المآقي به والمآقي منه أيضاً على ما يقتضيه هذا الاحتمال (قوله باعتبار انتفاء الوصف)  
 هو كونهم من المثل أي انتفاء ذلك الوصف في الواقع لان انتفاء المثل فالعني أنهم عاجزون عن الاتيان بسورة  
 متصفة بكونهم من مثله لكون هذا الوصف غير ثابت لسورة متافى الواقع وليس ذلك لان انتفاء المثل  
 من أصله اذ لو ثبت لثبت الوصف لسورة منه تأمل واعلم أن جعل العجز عن السورة باعتبار انتفاء الوصف  
 لانه الواقع والا فالعجز عن الشيء الموصوف صادق مع انتفاء كل من الشيء والوصف ومع انتفاء أحدهما  
 (قوله فليكن) أي عند جعله متعلقاً بقائوا وترجع الضمير لما نزلنا (قوله فليكن التعجيز باعتبار  
 انتفاء المآقي منه) كما نقول انني رجل أو جناح من العنقاء على معنى أن العنقاء لم توجد فلا يوجد رجلها  
 ولا جناحها من ع (قوله قولك انني من العنقاء) فانه يقتضي بحسب الاستعمال وجود العنقاء  
 وكذب أيضاً ما نصه أي فلا يفتى بنبوت المثل (قوله احتمال عطف لا يسبق الى الفهم الخ) أي بخلاف  
 كون التعجيز باعتبار انتفاء الوصف فانه سائغ كثير بل القيود محط القصد كما سبق وعبارة ع (قوله لان  
 المجوز عنه حينئذ أي حين اذ جعل الجار والمجرور وصف السورة هو السورة الموصوفة بصفة هي كونها  
 من مثل المنزل أو من مثل عبدنا وما علم أن الذي يفهم من مثل هذا الكلام عند امتناع الاتيان بالأمور  
 أن الامتناع لعدم القدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه كما يقال انني بثوب ملبوس لا امر فلبوس  
 الامر موجود وامتنع القدرة عليه أو لعدم القدرة على الموصوف لان انتفاء وصفه فيلزم امتناع  
 الاتيان به بذلك القيد كما يقال انني بثوب فيه أربعون ذراعاً والفرص أن لا ثوب موصوف بهذا الوصف  
 بخلاف ما تقدم يعني تعليق الجار والمجرور بقائوا وارجاع الضمير لما نزلنا فيتعين أن يكون لعدم القدرة

مع دعوة (فخو اعلموا ما شئتم)  
 لئلهو ران ليس المراد الامر  
 بكل عمل شأوا (والتعجيز  
 نحو فائوا بسورة من مثله) اذ  
 ليس المراد طلب اتيانهم  
 بسورة من مثله لكونه محالاً  
 الطرف من أعني قوله من مثله  
 علق بقا نوار الضمير لعبدنا  
 وصفق لسورة والضمير لما  
 لنا أو لعبدنا فان قلت لم لا  
 يجوز على الاول أن يكون  
 الضمير لما نزلنا قلت لانه  
 يقتضي ثبوت مثل القرآن  
 في البلاغة وعلو الطبقة  
 بشهادة الذوق اذ التعجيز  
 انما يكون عن المآقي به فكأن  
 مثل القرآن ثابت لكنهم  
 عجزوا عن أن يأتوا منه  
 بسورة بخلاف ما اذا كان  
 وصفا للسورة فان المجوز  
 عنه هو السورة الموصوفة  
 باعتبار انتفاء الوصف فان  
 قلت فليكن التعجيز باعتبار  
 انتفاء المآقي منه قلت  
 احتمال عطف لا يسبق الى  
 الفهم ولا يوجد له مساع في  
 اعتبارات البلغاء واستعمالهم  
 فلا اعتداده وبعضهم هنا  
 كلام طويل لا طائل تحته

كونهم قرنة أو بحارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في النسخير يحصل الفعل أعني صيرورتهم قرنة وفي الاهانة لا يحصل اذ المقصود قلة المبالاة بهم (والسوية نحو اصبروا أو لاتصبروا) ففي الاباحة كان الخطاب توهم أن الفعل محذور عليه فاذن له في الفعل مع عدم الخرج في الترك وفي التسوية كأنه توهم أن أحدا الطرفين من الفعل والترك أنفع له وأرجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما (والتمق نحو ألا يها الليل الطويل ألا ينجلي) \*

يصبح وما الاصباح منك بأمثل اذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل اذ ليس ذلك في وسعه لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولا استطالته تلك الليلة كأنه لا طمعية له في انجلائها فلهذا يحمل على التني دون الترجي (والنداء) أي الطلب على سبيل التضرع (نحو رب اغفر لي والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء) والتضرع فان قيل أي حاجة الى قوله بدون الاستعلاء مع قوله لمن يساويك قلت قد سبق أن الاستعلاء لا يستلزم العلو فيجوز أن يتحقق من المساوي بل من الأدنى أيضا (ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الطاهر من الطلب) عند الانصاف كإني الاستفهام والنداء

عليه منع وجود كليم . (قوله والنسخير) فيه أيضا اهانة لكن لما كان المقصود فيه حصول الفعل لا الاهانة سمي بالنسخير دون الاهانة أفاده سم وكتب أيضا ما نصه النسخير ينقل الله الشيء من حاله إلى حالة أخرى فيها مهانة ومذلة وقد كان موجودا والتكوين ابراز من العدم إلى الوجود ويحتمل أن يكون التكوين أعم بأن يراد به مطلق التبديل إلى حالة لم تكن ويراد بالنسخير ما تقدم أي التبديل من حالة إلى أخرى فيها مهانة وذلة ع (قوله خاشين) أي مطرودين (قوله والاهانة) العلاقة بين الامر والنسخير والاهانة مطلق الازام فان الوجوب الزام المأمور به والنسخير والاهانة الزام الفل والهوان والصيغة في ما يحتمل أن تكون انشاء أي اظهار المعانها وأخبارا بالحقارة والمذلة فكانه قيل على هذا هم بحيث يقال فيهم أنهم أدلاء محتفرون محسوخون وكونها الاخبار في الاهانة أظهر منه في المسخ فتأمل ع (قوله اذ ليس الغرض الخ) تعليل لحذف أي ليس الامر في الآتين على حقيقته اذ ليس الخ (قوله لكن في النسخير الخ) استدراك على قوله لعدم قدرتهم فانه يفهم منه الاشتراك فرمما توهم الاشتراك من كل وجه (قوله اذ المقصود قلة المبالاة بهم) أي لاحصول الفعل (قوله في الاباحة) الذي تقدم أن الامر يستعمل فيها أيضا قال ع ق والاقرب أن الصيغة في التسوية اخبار دون الاباحة ويحتمل انشاء التسوية واخبارا بالاباحة على بعد والعلاقة بينهما وبين الامر نسبة المضادة لان التسوية بين الفعل والترك واباحة كل منهما تضادان يجاب أحدهما وتزيد الاباحة بعلاقة مطلق الاذن وكتب أيضا قوله في الاباحة شروع في الفرق بين التسوية والاباحة كان سائلا سألته وقال له أحدهما لازم للآخر (قوله والتني) العلاقة فيه وفيما بعده مطلق الطلب (قوله ألا ينجلي) المراد بالانجلاء الانكشاف والاصباح ظهور ضوء الصباح ع ق وكتب أيضا قوله ألا ينجلي لا يبعد أن يقال الباء بدلها أو أصل اذ الضرورة تزد الكلمة إلى أصلها ولا يصح أن يكون اشباع الكسرة كياء أمثل لانه لا تكتب الباء بالخالصة من الاشباع أطول (قوله بأمثل) أي أفضل لان الهمج راء لم يلازمه راء (قوله اذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل الخ) لا يبعد أن يجعل من ظرافة الشعراء يجعل الليل بمنزلة انسان متعصب يجري على الجمل بالفتن للشاعر فلا ينبغي لاعتقاده أن الانجلاء أنفع له فيقول له انجلي يصبح فانك أخطأت وليس الاصباح أي الصبح منك بأمثل أي أفضل فلا تجاوز عادتك لا اعتدالك الخطأ أطول (قوله من تباريح) بالحاء المهملة أي شدائد والجوى هو الحرقرة وشدائد الجوى من حزن أو عشق (قوله ولا استطالته تلك الليلة) أي عده تلك الليلة طويلا جدا (قوله على سبيل التضرع) المراد به الخضوع والافهوا الطلب بخضوع فيحصل تكرار (قوله والالتماس) ويسمى بالسؤال أيضا (قوله لمن يساويك) هل المراد في نفس الامر أو لو لم يحسب زعم المتكلم وهل المرجع العرف يس أي على أن المراد في نفس الامر (قوله قد سبق أن الاستعلاء الخ) أي عند قول المصنف موضوعا لطلب الفعل استعلاء (قوله من المساوي) أي في نفس الامر (قوله بل من الأدنى أيضا) قال ع ق وظاهر ما تقرّر أن مناط الامر في الطلب هو الاستعلاء ولو من الأدنى ومناط الدعاء فيه التضرع والخضوع ولو من الأعلى كالسيد مع عبده ولا يكاد يتصور على حقيقته ومناط الالتماس فيه المساوي مع نفي التضرع والاستعلاء لكن ذكر في المطول أن الالتماس يكون معه تضرع وتخضع لا يبلغ إلى حده في الدعاء وعلى ما تقرّر اذا صدر الطلب من الأعلى إلى الأدنى كالسيد مع عبده من غير استعلاء ولا تخضع له يسبوا أحدهم منها وهو بعيد اه وقوله من الأعلى إلى الأدنى مثله العكس كالعبد مع سيده (قوله حقه الفور) المراد من الفور وجوب تعجيل المأمور به في أول أوقات الامكان ومن التراخي جواز تأخيره عنه لا وجوبه حتى لو أتى به فيه لا يعتد به اذ لا قائل به فالتقابل باعتبار القيد بين جميعا فترى وكتب أيضا ما نصه صرح السكاكي بذلك في النهي فيكون كذلك الدعاء والالتماس كذا في الأطول ولم ينقل المصنف عنه ذلك في النهي لان الفور به فيه مسئلة (قوله عند الانصاف) لا عند الحمية والجدال (قوله كإني الاستفهام والنداء) فان حقه ما بانفاق الفور في الاستفهام انما يراد الجواب بالمستفهم عنه فورا وفي النداء انما يراد اقبال المنادي كذلك وهذا



مقوله لا مثبت اذ اللغة انما تثبت بالنقل لا بالقياس (قوله وتبادر الفهم الخ) هذا على إطلاقه لا يصح لانه اذا كان بالعطف يتبادر الفهم الى الجمع والتراخي كان يقال قم واقعد أو ثم اقعد واقعد ويحتمل أن يكون داخل في قوله وفيه نظر أطول (قوله بعد الامر بخلافه) أي وقبل فعل بخلافه (قوله بخلافه) أي بضده كما يظهر من التمثيل ع (قوله الى تغيير الامر الاول) أي تغيير المتكلم الامر الاول الثاني ع (قوله دون الجمع واردة التراخي) أي من غير أن يتبادر أن المتكلم أراد الجمع بين الفعلين الماء ورجل ما ومن غير أن يتبادر أن المتكلم أراد جوار التراخي في أحد الأمرين حتى يمكن الجمع بينهما وهذا يعلم أن الجمع والتراخي متقاربان لانه في جاز التراخي أمكن الجمع فأحد الأمرين أو كلاهما على التراخي ويلزم تغيير الاول كونه على الفور حيث غير بما يعقبه فيثبت به المطلوب من كونه على الفور ع ثم قال بعد وانما قدرنا جواز التراخي لان القول المقابل للفور جواز التراخي بإرادة مطلق الطلب لأن حقه الدلالة على التراخي فالذي يقول به المقابل هو أنه لمطلق الطلب الصادق بالفور والتراخي اه وبعبارة غيره قوله واردة التراخي أي ودون جواز ارادة التراخي (قوله واردة التراخي) أي تراخي أحد الأمرين اللازم للجمع (قوله فان المولى الخ) عدلة لتبادر الفهم الى التغيير (قوله حتى المساء) أي الى المساء فهي غاية والغاية لا بد لها من مبدأ والناسب هنا أن مبدأها عتب ورود الصيغة (قوله وفيه نظر) أي في قوله حقه الفور والنظر فيه راجع الى النظر في دليله وفي كل من دليليه نظر أطول ((قوله لان سلم ذلك) أي الظهور والتبادر (قوله عند خلوا المقام عن القرائن) وأما المثال المذكور ففيه قرينة على الفورية وهي قوله حتى المساء مقتضى مبدأ وهو عقيب ورود الصيغة أعني قول السيد اضطلع (قوله النهي) الاصل فيه الفورية والدوام الا لقرينة نوازع السكاك في الدوام (قوله طلب الكف عن الفعل) لم يقل أو تركه مراعاة للقول الثاني الا في اشارة الى ضعفه بقطع النظر عنه هنا ثم ان التعريف شامل لتحو كفو كفو مع انه امر فلا بد من زيادة مدلول عليه بغير لفظ محو كفو و مراعاة الحنية في التعريف راجع ع (قوله وله حرف واحد) به بتقديم الطرف على حصره لا الجازمة في النهي أطول وكتب أيضا قوله وله حرف واحد الاولى وله صيغة واحدة ليعلم أن ليس له صيغة أخرى كما أنه ليس له حرف آخر أطول (قوله وهو لا الجازمة) فيه اشارة الى ردة من قال ان لا النافية تجزم اذا صلح قبلها كخو جسته لا يمكن له على حجة واليه ذهب ابن ماله للسمع من العرب قال ابنه تقول العرب ربطت الفرس لا ينفلت وأوتقت العبد لا يفرحكي القراء ان العرب ترفع هذا وتجزمه قال وانما تجزم لان تأويله ان لم أربطه فترجزم على التأويل قال أبو حيان وما دعاء خالفه الخليل وسابو به وسائر البصريين بس (قوله الجازمة) أي لفظا أو محلا فتعلق بازيد لا تضر بن ياهذات (قوله في غير طلب الكف) الاضافة للعهد أي لغير الطلب استعلاء بان يكون لا طلب أصلا أو طلب بدون استعلاء وكلامه يقتضي أن النهي حقيقة في الطلب المذكور لا اعم من التحريم والكره كما اقتضى كلامه سابقا ان الامر حقيقة فيما يأم الايجاب والندب والجمهور على أن النهي حقيقة في التحريم والامر حقيقة في الايجاب (قوله أو الترك) أي عدم الفعل بناء على أنه يكلف بعدم الفعل بناء على القدرة عليه بسبب القدرة على التمسك بضد المنهى لان العدم متحقق حينئذ ولا يستدعي تقدم الشعور بخلاف الاول فانه يستدعي تقدم الشعور بالمكفوف عنه فلا يفعل مقتضى النهي الا من اشتعر المنهى فتركه فلا يمثل النهي من لم يفعل المنهى ذاهلا عنه وحينئذ فيلزم انه الآن يقال الامتناع شرط للشواب وأما انتفاء الاثم فيكون في عدم الفعل وعلى الثاني وهو أن المكلف بعدم الفعل يكون من لم يفعل المنهى أتباع مقتضى النهي ولكن لا بد من النوايا المستلزمة للشعور ثم قولهم ان كف دواعي النفس يحصل بشغلها بالضدي بطل عن الادعاء كالا نبياء وأيضاً حاصل كف الدواعي عدم العمل بمقتضاها بسبب التلبس بالضد وذلك هو حاصل القول الآخر فقد عاد الامر الى أن القدرة في النهي بسبب التلبس بالضد مطلقا والاثم ساقط بعدم التلبس بالفعل المنهى ولو بلا شعور والشواب لا بد فيه من النية على كالا القولين

(وتبادر الفهم عند الامر بشئ بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر) الاول (دون الجمع) بين الامرين (وارادة التراخي) فان المولى اذا قال لعبد قم ثم قال له قبل أن يقوم اضطلع حتى المساء يتبادر الفهم الى أنه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع ولم يرد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي أحدهما (وفيه نظر) لانا لانسلم ذلك عند خلوا المقام عن القرائن (ومنها) أي من أنواع الطلب (النهي) وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء (وله حرف واحد وهو لا الجازمة في تحو ولا تفعل وهو كالا امر في الاستعلاء) لانه المتبادر الى الفهم (وقد يستعمل في غير طلب الكف) عن الفعل كما هو مذهب البعض (أو) طلب (الترك) كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في أن مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاستغال بأحد أضداده أو ترك الفعل

ولذلك قيل ان القول الاول قريب من الثاني وان اختلف بينهما لا يظهر له ثمرة بينة تأمله من عرق وقوله أى عدم الفعل أى وما يشعر به الترتيب من القصد غير مراد لكن فى نعر وس عن الاصوليين ان الترتيب فعل هو الكف فينبغى التعقيب بغير الترتيب وقوله ثم قولهم ان كف الخ وادى بضاعلى من قال كالشارح كف النفس عن الفعل بالاشتغال بأحد أضداده تأمل وكتب أيضا ما نصه فيحصل الامتناع بالترك غافلا على الثانى دون الاول وينبغى على الاول أن لا يكون الغافل مخالفا للنهى بل واسطة ولا اثم وهو مخالف والا ثم لا يحصل على المخالفة مقابل بشرط أفاده سم (قوله وهو نفس أن لا تفعل) أى عدم الفعل يقدر فيه ما قد مناه عن العروس (قوله كالتمديد) أى التخويف (قوله وكالدعاء والالتماس) أورد عليه أنه لا يصح التمثيل بما لا يستعمل صيغة النهى فى غير طلب الكف أو الترتيب لأن فى كل منهما طلب الكف أو الترتيب لأن النهى ليس على وجه الاستعلاء وأجيب بأن الاضافة فى قول المصنف طلب الكف أو الترتيب للعهد أى الطلب الذى مع الاستعلاء وغيره صادق بما لا يطلب فيه كمثل المصنف وما فيه طلب الاستعلاء معه كمثل الشارح كذا فى سم والعلاقة بين النهى والدعاء والالتماس مطلق الطلب (قوله وهذه الاربعة) أى ما صدقاتها المفهوماتها (قوله يجوز تقدير الشرط بعدها) فيسهل بحث لأنه ان أريد به جواز تقدير الشرط بعدها باعتبار معانيها الحقيقية دخل الدعاء والالتماس فى قوله ويجوز فى غيرها القرينة مع أنهم ما فى سلك الامر لان الصفة جعلوا التقدير فى جواب الامر والنهى وهما يشملا نهي ما عندهم وان أريدانه يجوز تقدير الشرط بعدها باعتبار جميع معانيها فباطل أطول وكتب أيضا قوله يجوز تقدير الشرط بعدها بان يقصد السببية فيتعين الجزم فان لم يقصد وجب الرفع على الصفة والحال أو الاستئناف على حسب ما يليق كذا فى يس وكتب أيضا ما نصه انما قال يجوز لانه يجوز ان يرفع ما بعده على الاستئناف ولو صح كونه جوابا ثم الشرط المقدرا مانفس مضمون المذكور وما لازمه وقد مثل لما قدر فيه الا لازم فى التثنية بقوله كقولك ليت لى الخ عرق وكتب أيضا قوله تقدير الشرط بعدها أى مع أداته ولا بد من ذكر هذا القيد لان تقدير الشرط قد ينفك عن تقدير أداته نحو الناس محزونون بأعمالهم ان خيرا ولو قال تقدير حرف الشرط لكان مستلزما لتقدير الشرط اذ لا يكون تقدير حرف الشرط بدون تقدير الشرط واعلم أن هذه الاربعة قرائن للحذف فاطلاق جواز التقدير معها وتقييدها مع غيرها وجود القرينة فى قوله به دوى غيرها القرينة ليس للاستغناء معها عن القرينة بل لان الحذف معها لا ينفك عن القرينة لانها تنفسها قرائن ولا يذهب عليك أن حذف الشرط من مباحث الایجاز وليس له تعلق بهذا المقام والبحث عنه هنا من فضول الكلام أطول ملخصا وكتب أيضا قوله يجوز تقدير الشرط بعدها أى ان وقع بعدها ما يصلح جزءا لذل ان الشرط المقدر كما يؤخذ من الأمثلة (قوله بان المضمرة) وقيل الجواب محذور بنفس التثنية والاستفهام والامر والنهى من غير حاجة لتقدير شرط أصلا لان كلامها فى معنى الشرط وقيل محذور به لنيابتها عن ذلك الشرط وهم ما متقاربان من عرق وقوله وقيل الجواب محذور بنفس التثنية الخ هذا القول هو ما صرح به فى العروس وعزاه لابن مالك ونسبه للخليل وسيبويه يس (قوله أى ان أرزقه) الاولى أى ان يكن لى لانه المفهوم من الطلب وقوله أى ان تعرف فيه الاظهر أى ان أعرف لان السبب هو المعرفة سواء كان شعريف المخاطب أو بدونه لا يقال هذا التقدير لايم كل استفهام فانه لا يجزى فى قولك أنكرمنى أنكرم فانه لا يصح أن التقدير ان تعرفنى أو ان أعرفا كرامك أنكرمك بل ان أنكرمنى أنكرمك لاننا نقول السببية بين ما بعد الطلب والمطلوب فى الاستفهام الفهم فاولم يتفرع المذكور به سدا للاستفهام على الفهم لا يقدر الشرط وان تفرع على المفهوم أطول وقوله لانه المفهوم من الطلب أى الجملة الطلبية اذ معناها ليت ما لا كائنى (قوله لا تشتمنى) من باب ضرب ونصر كفى القاموس (قوله وذلك) أى التقدير (قوله على الكلام الطلى) بخلاف الكلام الخبرى فان الحامل عليه افادة المخاطب مضمونه أو لازم مضمونه (قوله مقصودا للتكلم ما لذاته) أى وهذا نادى وقوله أو لغيره أى وهذا هو الغالب

وهو نفس أن لا تفعل  
(كالتهديد كقولك لعبد  
لا يمتثل أمرى لا يمتثل  
أمرى) وكالدعاء والالتماس  
وهو ظاهر (وهذه الاربعة)  
يعنى التثنية والاستفهام  
والامر والنهى (يجوز تقدير  
الشرط بعدها) وايراد الجزاء  
عقبها محذور وما بان المضمرة  
مع الشرط (كقولك) فى  
التثنية (ليت لى ما لا أنفقه  
أى ان أرزقه) أنفقه (و) فى  
الاستفهام (أين يتك أزرى  
أى ان تعرف فيه) أزرى  
(و) فى الامر (أنكرمنى) أنكرمك  
أى ان أنكرمنى) أنكرمك  
(و) فى النهى (لا تشتمنى يكن  
خبرك أى ان لا تشتمنى)  
يكن خبرك وذلك لان  
الحامل للتكلم على الكلام  
الطلبى ككون المطلوب  
مقصودا للتكلم ما لذاته أو  
لغيره

من ع ق فان قيد بجواب نحو أكرمك كان مقصود الغيرة فإكرام المخاطب للتكلم مقصود لاجل  
 إكرام المتكلم للمخاطب وان عرى عن القيد احتمل واحتمل (قوله لتوقف) علة لقوله وألغى أي أو  
 مقصود التكلم لغيره لتوقف الخ (قوله وهذا معنى الشرط) أي لازم له اذ الشرط هو التعليق ويلزمه  
 التوقف والتعلق (قوله الطلب) أي الكلام الطلبي (قوله ما يصلح توقفه على المطلوب) بخلاف قولك  
 أين يتك أضر بزيد في السوق فان ضرب زيد في السوق لا يصلح أن يتوقف على معرفة البيت اللهم الا أن  
 يكون المراد أضر بزيد في السوق أمام بيتك (قوله المذكور) أي بعد الطلب (قوله فيكون اذن)  
 أي اذن كرت وغلب الخ (قوله ظاهرا) أي فنانا تقدير الشرط وقد يقال الكلام حينئذ مستغن عن  
 تقديره لتضمن الكلام الطلبي الشرط تأمل (قوله خمسة) بل أكثر فان عبارتهم تشمل الدعاء والاتماس  
 وهما خارجان عن الخمسة على تعريف المصنف الامر وتشمل التخصيص وقد يشمله تعريف المصنف  
 الامر والتزجي وقد شمع الجزم بعده كما حكاه أبو حيان وصرحوا بالجزم بعد الخبر بمعنى الطلب نحو اتق الله  
 امرؤ فعل خيرا ينبغي عليه اه سم وقوله على تعريف المصنف الامر أي ضمنا في قوله ولا يظهر أن صغته  
 موضوعة الخ والافهول يعرفه صريحا (قوله الى ذلك) أي الى جواب الاعتراض على كلامه بذلك بقوله  
 (قوله وأما العرض الخ) يعني وكذا التخصيص وهو طلب الشيء مع حث وتأكيده والعرض طلبه  
 بلا حث وتأكيده ع ق وكتب أيضا قوله وأما العرض الخ وكان ينبغي له أن يذكر أن الترجي اذا جزم  
 الجواب بعده فلا لحاق بالتزجي كما تقدم فهو داخل في التزجي حكاه ع ق (قوله فلو لم يمتنع الاستفهام) لانه لا  
 يكون الامع آله الاستفهام فهو داخل في الاستفهام ع ق (قوله لان الهمزة الخ) عبارة ع ق وانما  
 قلنا ان العرض داخل في الاستفهام لانك اذا قلت ألا تنزل تصب خيرا مثلا فالهمزة فيه للاستفهام في  
 الاصل ومنع في الحال من ارادة الاستفهام كون عدم النزول في الحال وفي الاستقبال لا يوجب قرينة من  
 القرائن أو نزول منزلة المعلوم أو كون السؤال عنه لا يتعلق به الغرض والاستفهام انما يكون عن المجهول  
 حالا أو استقبالا مع تعلق الغرض به ولما عذر الاستفهام الحقيقي للعلم أو لعدم تعلق الغرض حل على  
 الإنكارى بقرينة اظهار محبة ضد مدخولها ومعلوم ان انكار التزجي يتولد منه طلب ضده ومحبة  
 فتضمن الكلام طلب النزول وعرضه على المخاطب ولكن يرد على هذا أن الطلب الذي هو العرض لم يتولد  
 من الاستفهام الحقيقي الذي نحن بصددده وانما تولد من مجازيه الذي لم يذكر أن الجواب يجزم بعده تأمله  
 اه ويجب بانه يصدق بأن العرض تولد من الاستفهام الحقيقي بواسطة تدبر (قوله للعلم) مراده بما  
 يشمل الظن (قوله وتولد عنه الخ) أي بواسطة الحمل على الإنكار كما بينه ع ق (قوله قرينة الحال) هي  
 العلم بعدم النزول والاضافة للبيان (قوله في غيرها) أي بعد غيرها وقوله نحو أم اتخذوا الخ لان  
 الاستفهام الحقيقي لا يصح هنا وانما المراد به الإنكار بمعنى لا ينبغي أن يتخذوا غير الله وليا ولاجل أن هذا  
 معنى الكلام قيل لم لا يصح أن يترتب فأنه هو الولي على هذا المعنى فتكون الفاء للتعليل والتسبب ع ق  
 أي فلا حاجة لتقدير الشرط (قوله في غيرها القرينة) قلت وكذا مع القرينة لولم يقدم من جنس المذكور من  
 الخمسة أطول (قوله لقرينة) وهي في الآية وجود الفاء الجوابية في الجملة مع دلالة الاستفهام في الجملة قبلها  
 على انكار اتخاذ سواه وليا (قوله أي ان أرادوا أولياء بحق) لا تظهر أن الشرط المقدّر ان أرادوا وليا لان قوله  
 هو الولي للعصر ونزيل غيره منزلة عدم لا حصرا للولي بحق والظاهر أنه قصر قلب بدليل أم اتخذوا من دونه  
 أي متجاوزين لله فانه ظاهر في ترك الله واتخاذ غيره وليا لكن الشارح جعله قصر افراد أطول أي كما  
 يؤخذ من قوله وحده وضعف دليل العصام على ما استظهره بأن دون تستعمل في الافراد أيضا كما في  
 على أن المتبادر من قولهم ما عبدتهم الا بقربوا الى الله زلفي انهم يتخذون الله وليا أيضا (قوله فأنه هو  
 الولي) هذه الجملة دليل الجواب أي فامتخذوا الله وليا لانه هو الولي أي لا نفس الجواب اذ الولاية وجوبها  
 موجود مطلقا أرادوا أولا (قوله وقيل لاشك الخ) حاصله منع وجود القرينة في المثال المذكور لوجه

لتوقف ذلك الغير على حصوله  
 وهذا معنى الشرط فاذا  
 ذكرت الطلب وذكرت بعده  
 ما يصلح توقفه على المطلوب  
 غلب على ظن المخاطب  
 كون المطلوب مقصودا لذلك  
 المذكور لان نفسه فيكون  
 اذن معنى الشرط في الطلب  
 مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا  
 ولما جعل النحاة الاشياء  
 التي يضمن الشرط بعدها  
 خمسة أشار المصنف الى  
 ذلك بقوله (وأما العرض  
 كقولك ألا تنزل تصب خيرا)  
 أي ان تنزل تصب خيرا  
 (فولد من الاستفهام)  
 وليس شيئا آخر برأسه لان  
 الهمزة فيه للاستفهام  
 دخلت على فعل مني امتنع  
 جعلها على حقيقة الاستفهام  
 للعلم بعد النزول مثلا وتولد  
 عنه بقرينة قرينة الحال  
 عرض النزول على المخاطب  
 وطلبه منه (ويجوز) تقدير  
 الشرط (في غيرها) أي في  
 غيرها المواضع (لقرينة)  
 تدل عليه (نحو) أم اتخذوا  
 من دونه أولياء (فأنه هو  
 الولي أي ان أرادوا أولياء  
 بحق) فأنه هو الذي يجب  
 أن يتولى وحده ويعتقد  
 أنه المولى والسيد وقيل  
 لاشك ان قوله أم اتخذوا  
 انكار وتوبيخ بمعنى أنه  
 لا ينبغي أن يتخذوا من دونه  
 أولياء

تفرع فأنه هو الولي على ما قبله لان الاستفهام المستفاد من قوله أم اتخذوا الذنكار فيقول الى النفي أي لا يليق بأن يتخذوا من دون الله وليا فأنه هو الولي (قوله) وحينئذ يترتب عليه الخ أي ترتب العلة على المعلول (قوله) اذ ليس كل ما أي لفظ كالمهزة وقوله معنى الشيء كالنفي في لا (قوله) والطبع أي العقل وكتب أيضا ما نصه الناشئ ذوقه من تتبع الاستعمال وتراكيب البلغاء (قوله) على صحة قولنا لا تضرب زيدا الخ) فاقش هذا التطهير بأن أنضرب زيدا انكارا لنفس الضرب وقولك لا تضرب زيدا بمعنى لا ينبغي أن تضربه انكارا للانبغاء وهما مختلفان فلم يتحقق كونهما بمعنى حتى يتحقق بذلك أن الكلامين قد يكونان بمعنى ويختلفان في الوازم والاستدلال حيث بطل فيه هذا التطهير بعد دعوى مع ق وفي الاطول مناقشة أيضا بأن النفي المذکور غير حق لان ما فيه معنى الشيء حكمه الذي يقتضيه المعنى حكم ذلك الشيء بلا شبهة وبأن ورود منع القرينة لا يتوقف على أن يكون حكم ما فيه معنى الشيء حكم ذلك الشيء لا محالة بل يكفي فيه جواز أن يكون كذلك اه أقول في كون أنضرب زيدا انكارا لنفس الضرب مجال للمناقشة اذ لا مانع من أن يكون لانكارا للانبغاء كما فعل ذلك في الاستفهام في قوله تعالى أم اتخذوا من دونه أولياء فتدبر وكتب أيضا قوله لا تضرب زيدا بصيغة النفي على معنى لا ينبغي أن تضربه والقائه في التركيبين للتعليل لا للعطف كما قيل لعدم مناسبة في تطهير التركيبين السابقين بهذين التركيبين ولأنها لو كانت للعطف لكان الحكم في صحة لا تضرب زيدا فهو أخوك دون أنضرب زيدا فهو أخوك النقل لا مجرد الطبع لان في الأول عطف جملة خبرية على جملة خبرية وهو صحيح وفي الثاني عطف جملة خبرية على انشائية وهو غير صحيح (قوله) فأنه لا يصح الا بالواو والحالية) وأما قول أبي تمام

أحاولت ارشادي فعقلي مرشدي \* أم اشتقت تأديبي فدهري مؤدي

فتقديره ان أردت أن تعلم مرشدي فعنلي مرشدي وكذا ما به عده حقاوي وعبارة الفري بعد اراد النقص بالبيت مانصه وجوابه أن مراد الشارح عدم حسن مثل قولنا أنضرب زيدا فهو أخوك على أن تكون الفاء تعليل للنفي الضمني فلا تنقض لذلك بقول أبي تمام لجواز أن تكون الفاء فيه تعليلًا للقدرى لا حاجة الى ارشادك لان عقلي مرشدي اه وكتب أيضا قوله فأنه لا يصح عبارة المطول فأنه لا يحسن اه (قوله) النداء بكسر النون ويجوز ضمها يس (قوله) وهو طلب الاقبال أي طلب المتكلم اقبال المخاطب وقوله بحرف الباء لالة وقوله لفظا نحو يا الله أو تقديرا نحو يوسف أعرض عن هذا (قوله) وقد تستعمل الخ بيان حقيقة النداء وظيفة لغوية ومجازاته بيانية ونكات اختبار الحقيقة أو مجاز من مجازاته وظيفة هذا العلم وقد خلا عنه هذا البحث أطول وكتب أيضا مانصه أي مجازا (قوله) وهو طلب الاقبال أي الطلب المتقدم فالإضافة للمهدد (قوله) كالإغراء) العلاقة بين النداء والإغراء المستعمل هو فيه أن الإغراء ملازم للاقبال اذ لا معنى للإغراء غير المقبل يعني بأن يكون بحيث لا يسمع مع ق (قوله) يتظلم أي يشتكي من ظلم أحد له (قوله) وحسنه الخ) عطف تفسير (قوله) على زيادة التظلم) عبر بالزيادة لان أصل التظلم حاصل منه وقوله لان الاقبال الخ علة لم حذف أي حقيقة النداء غير مرادة لان الخ (قوله) والاختصاص الخ) ظاهرها أننا استعملنا صيغته في الاختصاص وليس كذلك كما هو ظاهر اذ الاختصاص كنداء دون اللفظ أو تقديرا (قوله) أصله تخصيص الخ) أي الأصل فيه أن يستعمل في مقام تخصيص الخ (قوله) تخصيص المنادى الخ) ولو كان هو المتكلم عند قصد مجر يد منادى من نفسه مبالغة كما هو الأصل في هذا المثال (قوله) ثم جعل الخ) أي بنقله لاطلاق التخصص كما قال ونقل الخ وحينئذ فالعلاقة بين النداء والاختصاص الاطلاق والتقييد حقاوي وكتب أيضا قوله ثم جعل مجر د الخ فهو خبر مستعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصورة الامر نحو أحسن بزيد والامر بصورة خبر نحو والوالدات يرضعن (قوله) بما نسب اليه) هو الفعل المذکور قبل النداء (قوله) ووصفه) هو الرجل بمعنى الكامل المختص (قوله) بل ما دل الخ) غردا المتكلم بالرجل نفسه (قوله) فايها أي أي

وحيثئذ يترتب عليه قوله تعالى فأنه هو الولي من غير تقدير شرط كما بقا لا ينبغي أن يعبد غير الله فأنه هو المستحق للعبادة وفيه نظر اذ ليس كل ما قبله معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء والطبع المستقيم شاهد صدق على صحة قولنا لا تضرب زيدا فهو أخوك بالفاء بخلاف أنضرب زيدا فهو أخوك استهزاء انكار فأنه لا يصح الا بالواو والحالية (ومنها) أي من أنواع الطلب (النداء) وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب أدهو لفظا أو نداء (وقد تستعمل صيغته) أي صيغة النداء (في غير معناه) وهو طلب الاقبال (كالإغراء في قولك لمن أقبل عليك ينظلم يا مظلوم) قصدا الى اغرائه وحسنه على زيادة التظلم وبث الشكوى لان الاقبال حاصل (والاختصاص في قولهم انا فاعمل كذا أيها الرجل) فقولنا أيها الرجل أصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجر د عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب اليه اذ ليس المراد بأي ووصفه المخاطب بل ما دل عليه ضمير المتكلم فايها



من أيها وكتب أيضا قوله فأيها الخ عبارة عرق ولما نقل من النداء التزم فيها حكم المنقول عنه من بناء  
 أي على الضم كالسكرة المقصودة واتباع المحلى بالأيها بالرفع على أنه صفة من جهة المعنى فهذا مما يتبع  
 فيه الرفع البناء ولو كان محذوف في الحالة الراهنة النصب على المفعولية بتقدير فعل وأخص على أن الجملة  
 حالية ولما كان اسم الاختصاص في محل النصب على المفعولية وعامله جملة حالية صح أن يفسر معنى  
 تلك الجملة مع معمولها بقوله أي متخذه الخ (قوله مضموم) أي مبني على الضم نظرا لكونه منادى في  
 الأصل أو هو منقول بحاله في النداء منه إلى الاختصاص فلا يقال لامقتضى البناء هنا وفي شرح التوضيح  
 للشيخ خاله الثالث عشر من الفروق بين النداء والاختصاص أن أيها هنا اختلف في ضمها هل هي أعراب  
 أو بناء وفي النداء بناء بخلافه فانتظر على القول بأنها أعراب هل هو مبني على مذهب السرياني  
 من أنها مبتدأ أو خبر إذا لا يظهر الرفع على رأي الجمهور يس (قوله والرجل مرفوع) صفة لا اعتبارا  
 للفظ وكتب أيضا قوله مرفوع أي اتفاقا كما في الارتشاف بخلاف النداء فان بعضهم أجاز نصبه  
 يسمي والمراد بالرفع الضم لا رفع الأعراب نعم على قول السرياني أن أي مبتدأ أو خبر يكون رفع أعراب ولا  
 يخفى أن هذا الضم ضم اتباع لبناء (قوله والجويع في محل نصب على أنه حال) نظريته بأن الحال انما هي  
 جملة الاختصاص لا أيها الرجل إذا أيها في محل نصب بفعل محذوف وجوب تقديره أخص أيها الرجل كما  
 يشترى ذلك قوله ولهذا قال الخ واعتذر عنه بأن العامل لما كان واجب الحذف ومعناه ظاهر في متعلقه  
 حكم على متعلقه بأنه في محل نصب على الحال هذا وكون الجملة في محل نصب على الحال ليس بلازم فقد  
 تكون اعتراضية كما في فتح العرب أقرى الناس للضيف أفاده يس (قوله ولهذا قال متخصصا الخ) أي  
 مفسر المراد من الجملة الواقعة حالا (قوله في الاستغاثة الخ) والعلاقة مشابهة النداء في مطلق التوجه أو  
 هو من استعمال ما لا اعم في الأخص حيث استعمل مطلق طلب الإقبال الذي هو النداء في طلب الإقبال  
 بخصوص الأغانة والعلاقة في التعجب مشابهة المتعجب منه المنادى في أنه ينبغي الإقبال على كل منهما  
 والعلاقة فيما به يكون ما بعده ينفى الإقبال عليه بالحطاب كالمنادى للاهتمام بها وامتلاء القلب  
 بشأن من عرق (قوله بالياء) عند شهود كثرة أو ظهور حاله (قوله كما في نداء الخ) أمثلة للتعجب  
 ولا يظهر كل الظهور أن شيئا منها أمثال للتوجع وإن أوهم صنيعة خلافه ولذلك عبر ابن يعقوب بمانه  
 ومنها التعسر والتعز في نداء الاطلاع والمنازل والمطايا ونحو ذلك كنداء التوجع منه والتفجع عليه  
 اه ومثال التوجع يا مريض يا سقي تأمل (قوله وما يشبه ذلك) كالتفجع فهو معطوف على الاستغاثة  
 ومثال التفجع يا لبي (قوله قديقع) أي مجازا (قوله الحرص في وقوعه) عداة بني دون على لتضمنه  
 معنى الرغبة (قوله كما في بحث الشرط الخ) يتبادر من عبارة الشارح حل الكاف على التعليل وقال  
 في الاطول كما مر أي من قوله ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام فهو تنظير (قوله حاصل) أي في الزمن  
 الماضي ومستمر حتى الآن وانما قلنا ذلك ليناسب قوله نحور زقني الله لفاء (قوله من البليغ) المراد به  
 من يراعي ما ذكر بأن كان له قوة عليه ولم تكن له قوة في سائر الابواب بناء على تجزى البلاغة كالاكتفاء  
 عرق فيكفي لاعتبار النسكتين معرفتهما وقصدهما ولا يلزم أن يكون لقاصدهما ملكة يقتدر بهما على كل  
 كلام بليغ كما في يس (قوله يحتملها) أي يحتمل كلا منهما على حدته أو معا (قوله عن هذه  
 الاعتبارات) المناسب عن هذين الاعتبارين الآن يقال أراد أن يفر البليغ ذاهل عن هذين الاعتبارين  
 وغيرهما من كل ما يلاحظه البليغ (قوله أو للاحتراز عن صورة الامر) الاولى أو للاحتراز عن صورة  
 الاستعلاء ليشمل الاجترار عن صورة انتهى أيضا وفيه أن الدعا بصيغة الماضي يحتملها أيضا فلم يخص  
 الاحتمال بما سبق ولك أن تجيب بأن صيغة الماضي لا مدخل لها في الاحتراز عن صورة الامر والعود  
 مجال إذا التمكن لا يجب أن ترجح الشيء على جميع الأغيار ولك أن تقول يكفي هذا القدر من الفرق نسكتة  
 لخصيص الاحتمال بالسابقين تأمل أطول (قوله لانه في صورة الامر) المقضى للاستعلاء فيكون فيه

مضموم والرجل مرفوع  
 والمجموع في محل نصب على  
 انه حال ولهذا قال المصنف  
 (أي متخصصا من بين الرجال)  
 وقد تستعمل صيغة النداء  
 في الاستغاثة نحو يا الله من  
 ألم القراق والتعجب نحو  
 يا الله والتعسر والتوجع  
 كما في نداء لابلال والمنازل  
 والمطايا وما يشبه ذلك ثم  
 ان خبر قد يقع موقع الانشاء  
 اما للتفاؤل بلفظ الماضي  
 دلالة على أنه كانه وقع  
 نحو وفقك الله لا تقوى  
 (أو لاظهار الحرص في  
 وقوعه كما مر) في بحث الشرط  
 من أن الطالب اذا عظمت  
 رغبته في شيء يكثر تصوره  
 أيها فربما يخيل اليه حاصل  
 نحور زقني الله تعالى لقاء  
 (والدعا بصيغة الماضي  
 من البليغ) كقوله رحمه  
 الله يحتملها أي التفاؤل  
 واظهار الحرص وأما غير  
 البليغ فهو ذاهل عن هذه  
 الاعتبارات (أو للاحتراز  
 عن صورة الامر) كقول  
 العبد الولي يتظر المولى إلى  
 ساعة دون انظر ساعة لانه  
 في صورة الامر وان قصد به  
 النداء

أو الشفاعة (أو لعل الخطاب على المطاوب) بأن يكون الخطاب (عني لا يجب أن يكذب الطالب) أي نسب إليه الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يجب تكذيبك نائني غدا مقام اتني تحمله بالطف وجيه على الاتيان لانان لم يأت غدا صرت كذبا من حيث الظاهر ليكون كلامك في صورة الخبر \* (تنبيهه الانشاء كخبري كثير ما ذكر في الابواب الخمسة السابقة) يعني أحوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر (فليعتبره) أي ذلك الكثير الذي يشار فيه الانشاء الخبير (الناظر) بنور البصيرة في لطائف الكلام مثلا الكلام الانشائي أيضا امامو كد أو غيرمو كد والمسند اليه فيه اما محذوف أو مذكور الى غير ذلك

### الفصل والوصل

بدأ بذكر الفصل لانه الاصل والوصل طارئ عليه عارض حاصل بزيادة حرف لكن لما كان الوصل بمنزلة الملكة والنصل بمنزلة العدم والاعدام انما تعرف بملكاتها بدأ في التعريف بذكر الوصل فقال (الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه) أي تركه عطفه عليه

الاشارة بالصورة (قوله أو الشفاعة) أي شفاعة العبد لنفسه عند سيده وكتب أيضا قوله أو شفاعة لا يظهر بالنسبة الى ذلك القاصد فرق بين الدعاء والشفاعة فان كلامهم بالنسبة اليه طلب من الادنى الى الاعلى ملج خضوع فلم يتغير بالنسبة اليه حتى يقال انه قصدها أو هذا ولعل الفرق باعتبار أن الشفاعة لا يلاحظ فيها الخضوع والدعاء يلاحظ فيه الخضوع تأمل (قوله من حيث الظاهر) لاني نفس الامر لان كلامك في المعنى انشاء فلا يتصف بصيد ولا يكذب (قوله تنبيهه الخ) ان قلت هذا تنبيه هو الذي يتعلق بعلم المعاني لانه هو الذي أشير فيه الى الاحوال التي تراعى لابقه الكلام لمقتضى الحال وأما جميع ما بسط في هذا الباب مما سوى ذلك وكذا في باب القصر فرجعه الى بيان أصل المعنى في البابين والى بيان أصل الاستعمال وخلاف ذلك الأصل وذلك وصف للحواء واللغة قلت قد تقدم مثل هذا البحث مرارا وجوابه أن معرفة أصل الاستعمال المتعبر تتعلق بعلم المعاني من جهة أن ذلك هو الملتزم ولا يخرج عنه لعدم الموجب وذلك هو فائدة ما ذكر وهو ظاهر ولم يذكر ملوضوحه وعليه من غيره وهذا القدر من علم المعاني اه ع ق وفيه جواب آخر فانظره (قوله في كثير) انما قال في كثير لان بعض ما تقدم لا يجري في باب الانشاء ككون التاكيد لظن خلاف الحكم أو الانكار ففي القنري وسم من غير الكثير أن المسند الخبير يكون مفردا ويكون جملة والمسند الانشائي لا يكون الامفردا اه قال ع ق وفيه نظر لخصه أن يقال هل زيد أبوه قائم فان قيل هو في تأويل هل قام أبوزيد قلنا وكذا في الخبر وعبارة الاطول بعد قول المصنف في كثير الخ لاني الجميع فان التاكيد في الانشاء ليس للشك والانكار من الخطاب ولا ترك التاكيد لخلوه من الایقاع والاتزاع بل لانه بعيد عن الامتثال أو قرب منه (قوله أي ذلك الكثير) عبارة الاطول فليعتبره أي فليقس الناظر الانشاء على الخبر وجعل الشارح ضمير فليعتبره الى الكثير أي فليعتبر ويلزم ذلك الكثير الناظر في الانشاء (قوله امامو كد) كضرب اضرب (قوله محذوف) كان يقال في السؤال عن زيد بعد ذكره هل قائم (قوله الى غير ذلك) من كونه مقدما ومؤخرا معروفا ومنكرا وكذا المسند اسم أو فعل مطلق أو مقيد بمفعول وقس على ذلك

### الفصل والوصل

(قوله بدأ بذكر الفصل الخ) وفي الاطول أورد قوله الفصل والوصل على طبق ما ذكره في تفصيل الابواب الثانية وقدم تعريف الوصل على خلاف المفتاح لانه وجودي سابق على العدمي في المعرفة (قوله بمنزلة الملكة) هي ما يقوم بالشيء مما شأنه قيامه به باعتبار الجنس كالصبر لافراد الحيوان أو باعتبار الشخص فلها فردان ولا شك أن الجملتين شأنهما الوصل جنسا وقد لا يكون شأنهما الوصل شخصا بأن كان بينهما كمال الانقطاع فبالنظر الى الفرد الثاني زاد لفظه منزلة وبالنظر الى الاول أسقطه في المطول لكن هذا انما يتم اذا كان المراد بهما أن شأنه أن اللائق به ذلك لكن المتبادر من كلامهم أن المراد ما كان ذلك فتكون اللتان بينهما كمال الانقطاع من شأنهما الوصل شخصا أي يمكن فهم ما ذاك وان لم يجز بلاغة فلامعنى لزيادة منزلة ولذا حذفها في المطول الا أن يقال أشار به الى أن الملكة في الامور الموجودة خارجا لاني الاعتبارية كالوصل فتأمل كذا في سم وأقول قد لا يمكن في الجملتين الوصل لفساد المعنى به كافي آية انامعكم أي فلا يكون الوصل ملكة لهما باعتبار شخصيهما فتكون زيادة الشارح هنا لفظ منزلة نظرا الى شخص الجملتين في بعض الصور فاحفظه (قوله بمنزلة العدم) أي عدم الملكة (قوله انما تعرف بملكاتها) أي بعد معرفة ملكاتها (قوله بدأ في التعريف الخ) مع ما فيه من اللف والنشر المشوش وهو أولى من المرتب (قوله عطف بعض الجمل على بعض) لم يقل عطف جملة على جملة ليشمل عطف جملتين على جملتين فانه رعا لاتناسب جمل أربع مترتبة بحيث تعطف كل على ما قبلها بل تناسب الاوليان والاخران فيعطف في كل اثنتين أو لاو يعطف الاخران على الاوليين لان مجموع الاخرين يناسب مجموع الاوليين وتطيره في المفردات هو الاول والاخر والظاهر والباطن فانه عطف أولا والاخر على الاول والباطن على الظاهر

بجامع التضاد ثم عطف مجموع الظاهر والباطن على مجموع الاول والاخر لتناسب بين المجموعين باعتبار  
أجزائهما أطول وكتب أيضا قوله عطف بعض الجمل أي جنس الجمل فيشمل العطف الواقع بين جملتين فقط  
وبين جمل وقوله والفصل تركه أي ترك عطف بعض الجمل على بعض وهذا يفهم منه عرفا وجود ما يمكن أن  
يعطى يعطف عليه فترك فيه العطف فلا يرد أن يقال يصدق الترك في جملة واحدة ثم قد تقدم أن الترك  
مشعر بالقصد وهو المناسب للامور البلاغية لأنها لا تحصل إلا بالقصد فجعله فيما تقدم كقابل للملكة  
للابهة لعدم في الجملة وظاهر تعريفهما أنها متى فصل والوصل لا يجريان في المفردات واتحاد شرط  
العطف وعدمه في المفردات والجمل يقتضي تساويهما في جريان الفصل والوصل وقد صرح بذلك خلاف  
ظاهر عبارة المصنف ع ق وقوله وهذا يفهم منه عرفا وجود ما لا يحسن في ذلك عن زيادة قيد فيهما من  
شأنه ذلك العطف لانه يمد ما يفيد هذا القيد وقال في العروس لا يخفى أن الفصل والوصل يكونان بين  
المفردات كما يكونان بين الجمل وعقد ذلك فضا لا مسمى فيه على اصطلاح القوم في الجمل وذكر الاحوال  
الاستهتوقال الظاهر أن القوم تركوا التعرض لذلك لانه في الغالب واضح أولا به يعلم حكمه من الجملتين ثم  
قال واذا علمت حكم الفصل والوصل بالنسبة الى الجملتين والى المفردين فلا يخفى عليك حالهما بالنسبة الى  
جملة ومفرداه وكتب أيضا قوله الجمل اختاره على الكلام لتدخل الصفة والصلة ونحوهما مما لا يشمل  
الكلام بناء على أنه لا بد أن يكون مقصودا لثانته (قوله فاذا أنت الخ) رتب على التعريف بيان الاحكام  
اشارة الى أن معرفة الحكم بعد معرفة الشيء أطول (قوله فالاولى) يعنى السابقة عن الثانية ليشمل كثرة  
الجمل فان كلامنا سابقة عما بعدها ولولم تكن أولى ع ق (قوله أن يكون لها محل من الاعراب) أى من  
محل الذى الاعراب بأن تكون في محل لو كان فيه مفرد لكان معربا وكتب أيضا ما نصه بان تكون في  
محل رفع كالتجربة أو نصب كالفعلية أو جر كالضاف اليها ع ق وكتب أيضا قوله اما أن يكون لها محل من  
الاعراب أو تكون صلة أطول (قوله أولا) كالاستثنائية (قوله مثل كونها) يقتضى أن المراد بحكم  
الاعراب مقتضيه ويحتمل كلام الثمان الاضافة في حكمه يانية مع تقدير المضاد والمعنى في مقتضى حكم  
هو الاعراب ومما اذا المقتضى مباشرة لا بواسطة وذلك ان مقتضى الاعراب مباشرة الفاعلية والمفعولية  
والخبرية والحالية ونحو ذلك والفاعلية مقتضى وهو جاعلا والمفعولية مقتضى وهو رأى مثلا والخبرية  
مقتضى وهو زيد مثلا فهذه المقتضيات بكسر الضاد مقتضيات للامور المذكورة أعنى الفاعلية ونحوها  
مباشرة ومقتضيات للاعراب بواسطة فتنبه (قوله أو نحو ذلك) ككونها مضافا اليها ع ق (قوله كالمفرد)  
يحتمل أن يكون مشبها له بطوف أي عطفت كما يعطف المفرد بقطع النظر عن كون المعطوف عليه مفردا  
أو جملة وأن يكون مشبها له بطوف أي عليها كما يعطف على المفرد بقطع النظر عن كون المعطوف  
مفردا أو جملة وأن يكون مشبها له بطوف أي عليها كما يعطف على المفرد بقطع النظر عن كون المعطوف  
(قوله أو نحو ذلك وجب الخ) أي نحو الفاعل والمفعول كالمبتدأ فيجب أن تقول جاز يدوم وعمرو رأيت زيدا  
وعمر أوزيد وعمرو قائمان ولعل كلامه بالنظر الى الغالب والافضل لا يجب العطف عند قصد التشريك كما في  
نحو زيد كاتب شاعر وجازيد الكاتب الشاعر فلا ينافى ما ذكره النحاة في نحو هذين المثالين من جواز  
العطف وعدمه وذلك لان التشريك مفهوم بدون العطف فتأمل ثم رأيت في ابن يعقوب وعبارته وجب  
عطفه عليه في الاستعمال الاغلب والمواقع الكثيرة وانما قلنا في الاستعمال الاغلب لانهم جوزوا ترك  
العطف في الاخبار وكذا في الصفات المتعددة مطلقا بل هو الاحسن فيها ما يمكن فيها ام التضاد فالقسم  
الاول كقوله تعالى الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر والثاني كقوله تعالى هو  
الاول والاخر والظاهر والباطن وانما استحسن العطف عندا يهيم التضاد كما في المثال الثاني لينهم الجمع  
ونفى التناقض (قوله فشرط) دخل عليه ع ق بقوله ثم أشار الى شرط قبول العطف بعد قصد اعطاء الحكم  
للانية فقال ان أردت شرط قبول العطف فشرط الخ اه وقال في الاطول ولما كان عطف المفرد على المفرد

(فاذا أنت جملة بعد جملة)  
فالاولى أما أن يكون لها محل  
من الاعراب أولا وعلى الاول)  
أى على تقدير أن يكون  
للاولى محل من الاعراب  
(ان قصد تشريك الثانية  
لها) أى الاولى (في حكمه)  
أى حكم الاعراب الذى كان  
لها مثل كونها خبر مبتدا  
أو حالا أو صفة أو نحو ذلك  
(عطف) الثانية (عليها)  
أى على الاولى ليدل العطف  
على التشريك المذكور  
(كالمفرد) فانه اذا قصد  
تشريكه لمفرد قبله في حكم  
اعرابه من كونه فاعلا أو  
مفعولا أو نحو ذلك وجب  
عطفه عليه (فشرط كونه)

أى كون عطف الثانية على الأولى (مقبول بالواو ونحوه أن يكون بينهما) أى بين الجملتين (جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر) لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر (أو يعطى وينع) لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف نحو زيد يكتب وينع أو يعطى ويشعر وذلك لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون وقوله ونحوه أراد به ما يدل على التشريك كالفاء ونم وحتى وذ كره حشو ومفسد لأن هذا الحكم مختص بالواو لأن لكل من الفاء وحتى معنى محصلا غير التشريك والجمعة فإن تحقق هذا المعنى حسن العطف وإن لم توجد جهة جامعة بخلاف الواو (ولهذا) أى ولأنه لابد فى الواو من جهة جامعة (عيب على أبى تمام قوله

لا الذى هو عالم أن النوى صبر وأن أبى الحسين كريم) اذ لا مناسبة بين كرم أبى الحسين وحرارة النوى فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر أو عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعول على عالم لأن وجود الجامع شرط فى الصورتين وقوله لائق لما أذنته الحبيبة عليه من اندراس هوام بدالة

البيت السابق

يشترط فى قبوله الجهة الجامعة فرع على التشبيه قوله فشرط الخ (قوله أى كون عطف الثانية) أى المأخوذ من عطف (قوله مقبولا) أى فى باب البلاغة ع (قوله جهة جامعة) أى وصف خاص يجمعهما ويقرب أحدهما من الآخر ولا يكتفى مطلقا بجمعهما فيه لأن كل شيتين لابد أن يجتمعا فى شئ حتى الضب والنون فأنهما يجتمعان فى الحيوانية وعدم الطائرية مثلا ولا يكتفى فى قبول عطفهما حتى يراعى ما هو أخص كالضدية بينهما ويأتى تحقيق ذلك أن شام الله ع (قوله نحو زيد يكتب) أى يشتر وقوله ويشعر أى يقول الشعر وهو يضم العين فى المضارع وضمهما وقسمهما فى الماضى كما فى الفاء وس وكتب أيضا قوله نحو زيد يكتب الخ ونحو قولك فى المفرد جاء زيد وابنه وتكلم عمرو وأبوه بخلاف جاء فى زيد وجار أو زيد وعمرو حيث لا صداقة بينهما ولا عداوة فلا يقبل ع (قوله من التناسب الظاهر) أى الناشئ عن حصول الجهة الجامعة وكتب أيضا ما فسه اذ كل منهما تأليف كلام (قوله من التضاد) أى الموجب للتلازم فخطور بالبال اذ ضد الشئ أقرب خطورا بالبال عند خطوره فهما متناسبان وبعبارة ع (قوله) فالعطاء والمنع بينهما جهة جامعة لهما فى القوة المفكرة هى ما بينهما من التضاد الموجب للتلازم العادى بينهما (قوله وذلك) أى الاشتراط المذكور (قوله كالجمع بين الضب والنون) أى فى عدم التناسب (قوله وحتى) أى على القول بأنهما تعطف الجملة أيضا كما فى قولك فعلت معك ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسى (قوله حشو ومفسد) الآن يقال المراد بالتعويض ما أنسلخ من حروف العطف عن معناه واستعمل فى مجرد الجمع والتشريك مجازا كما والتى بمعنى الواو وعلى أنه يكتفى فرض وجود حرف كذلك وإن لم يوجد ولا حاجة الى ما تكلفه السيد من جعل نحو منصوب يعطف على مقبولا والمراد بنحو المقبول المستحسن والقريب من الطبع أو مجرورا يعطف على الضمير فى كونه من غير إعادة الجار على حدهما فيها غيره وترسه ويراد بنحو عطف المفردات فإن حكمه حكم عطف الجملة فى أن شرط قبوله وجود الجهة الجامعة كما فى ع (قوله وسياق فى الشارح) (قوله لأن هذا الحكم) أى الشرط (قوله معنى محصلا) هو الترتيب مع التعقيب فى الفاء والترتيب مع التراخى فى ثم وترتيب الأجزاء فهنا فى حتى (قوله غير التشريك) أى زائد عليه وقوله والجمعة عطف مرادف (قوله فان تحقق هذا المعنى) أى وقصد التشريك (قوله عيب على أبى تمام قوله) أى نسب العيب الى أبى تمام فى قوله ع (قوله والذى هو عالم الخ) جواب هذا القسم البيت الذى بعده وهو قوله ما زلت عن سنن الوباد ولا غدت \* نفسى على الفسالة نحو

(قوله صبر) بكسر الباء هو الدواء المر المعروف ولا تسكن الباء إلا فى ضرورة الشعر اه فترى نقل هذا فى الاطول عن الصحاح ثم قال وفيه نظرات ذلغات كتف لا تخص الشعر (قوله اذ لا مناسبة الخ) علة لقوله عيب وكتب أيضا قوله اذ لا مناسبة قد يمنع بأنه لما كان الكرم الموصوف به أبى الحسين حلوا يدفع بسببه ألم احتياج السائل والصبر مراد يدفع به بعض الآلام كان هناك مناسبة التضاد وجهة جامعة هى دفع الألم فى كل تأمل وقد يقال المراد لا مناسبة ظاهرة وما ذكر بعيد فلم يعتبر وتكلف فى الاطول الجواب عن أبى تمام بأن مراده أن حرارة النوى وكرم أبى الحسين مما لا يعلمه إلا الله كما يتبادر الى العرف من حواله علم الشئ الى الله وفيه كمال المبالغة فى عظمة الشئ بحيث لا تدركه العقول فالجامع بينهما أنهم مما لا يحيط به علم أحد وقال الفزرى الأقرب أن يقال الجهة الجامعة بينهما ما يجوز أن تكون خيالية بأن يكون أبى تمام ممن كان فى خياله هذان الامران (قوله كما هو الظاهر) لأن أن تقول مع مدخولها مفرد ع (قوله وقوعه موقع مفعول على عالم) وستة مسددهما والمفعولان أصلهما المبتدأ والخبر وعلى هذا يكون فى أو بل عطف الجملة على الجملة باعتبار الاصل ع (قوله لأن وجود الخ) علة للتبسيم (قوله بدلالة البيت السابق) هو قوله

زعمت هوالك عفا الغداة كما عفا \* عنها طلال بالوى ورسوم

والضمير فى زعمت للجبيسة والخطاب فى هوالك للنفس ومعنى عفا اندرس وعنها أى الديار حال مقدمة



(والا) أى وان لم يقصد  
تشريك الثانية للاولى في  
حكم اعرابها (فصلت)  
الثانية (عنها) لئلا يلزم من  
العطف التشريك الذى ليس  
بمقصود (نحو واذا خلوا الى  
شياطينهم قالوا انا معكم انما  
نحن مستهزون الله يستهزئ  
بهم لم يعطف الله يستهزئ  
بهم على انا معكم لانه ليس من  
مقولههم) فلو عطف عليه  
لزم تشريكه في كونه  
مفعول فالوا فيلزم أن يكون  
مقول قول المنافقين وليس  
كذلك وانما قال على انا معكم  
دون انما نحن مستهزون  
لان قوله انما نحن مستهزون  
بيان لقوله انا معكم حكمه  
حكمه وأيضا العطف على  
المتبوع هو الاصل (وعلى  
الثاني) أى على تقدير أن  
لا يكون للاولى محل من  
الاعراب (ان قصد ربطها  
بها) أى ربط الثانية بالاولى  
(على معنى)

والعلال الا تار والاولى اسمه وضع والرسوم الا تار أيضا وكتب على قوله القداة مانصه أى غداة الهجر  
أطول (قوله) والافصلت الثانية عنها الخ) حاصله أن الجملة التي لها محل من الاعراب ان لم يقصد تشريك  
الثانية الاولى في حكم اعرابها وجب ترك العطف في الواو وفيما يشبهها وان قصد فان وجد الجمع  
عطف والاوجب الترك أيضا في باب البلاغة فآكل الامر الى أن المعتبر في باب البلاغة في الحقيقة هو وجود  
الجامع فلو جعله محل التقسيم كان أنسب لأن منع العطف لعدم قصد التشريك تكفل به التحذير عوق  
وكتب أيضا مانصه تحصل من المتن والشارح على الاول أعني كون الاولى لها محل من الاعراب خمس مسود  
لانه اما أن يقصد التشريك أولا وان قصد التشريك فاما أن يكون هناك جهة جامعة أولا وفي كل امان  
يكون العطف بالواو وبغيرها فان قصد التشريك ووجدت جهة جامعة صح العطف بالواو وبغيرها وان لم  
توجد صح بغير الواو ووقع بها وان لم يقصد فالتصل (قوله الثانية للاولى) يعنى الاحقة للسابقة (قوله)  
فصلت) المراد بالفصل ترك العطف لترك الحرف الذى يكون عاطفا والافلامانع من الاتيان بالواو على أنها  
لا يستثنى فانها تكون له ع س سم وكتب أيضا قوله فصلت الاولى أن يقابل فصلت بوصلت أو عطف  
بلم تعطف أطول (قوله الذى ايسر يقصود) اذ القصد الاستئناف (قوله نحو واذا خلوا الى شياطينهم)  
ضمه معنى الافضاء فعدا بالى (قوله الله يستهزئ بهم) من باب المشاكلة والمراد يطردهم عن رحمة (قوله)  
على انا معكم) مقتضى كلامه أن انا معكم محل من الاعراب وهو مبنى على أن جزء المقول له محل اذا كان  
مفيدا وهو ضعيف (قوله لانه ايسر من مقولههم) أى حتى يعطف على مقولههم (قوله وليس كذلك) أى ليس  
الواقع ككونه مقولا لقولههم ويظهر أن الكاف زائدة تأمل ويصح أيضا أن الضمير للكون واسم الإشارة  
راجع للواقع ونفس الامر (قوله على انا معكم) أى ولم يقل على انما نحن مستهزون ويحتمل أن المراد أى  
ولم يقل على انا معكم انما نحن مستهزون فقوله بعد حكمه يحتمل أن المراد فالعطف على الاول يعنى  
ولا يقال هلا عكس لاننا نقول المتبوع اولى ويحتمل أن المراد فالعطف على الاول بمثابة العطف على المجموع  
باعتبار الاحتمالين السابقين وكذلك قوله بعد هو الاصل يحتمل دون التابع أو دون المجموع وفى بعض  
النسخ وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزون وظاهر هذا النسخة يؤيد الاحتمال الاول (قوله)  
بيان الخ) أى بالمعنى اللغوى أى ايضاح امالاته تأكىد من حيث ان الاستهزاء مستلزم لكونهم باقين معهم  
على الكفر واستئناف بيانى جواب عما يقال كيف تقولون انكم معنا مع انكم تحبهم بعهد وأصحابه  
وتعظمون دينهم وطريقتهم أو بدل اشتمال لان الاستهزاء بالاسلام تعظيم للكفر وهو مقتضى انا معكم وكل  
من المذكورات فيه بيان كايينه عوق وعبارته وتبعية انما نحن مستهزون لاننا معكم اما على التاكيد  
نظرا الى أن الاستهزاء بالاسلام نفي له ونفي الاسلام يقتضى الثبات على الضد الذى هو الكفر وهو معنى انا  
معكم واما على البدلية الاشتمالية لان من استهزأ بالاسلام فقد حقره وتحقير الاسلام تعظيم للكفر وهو  
مقتضى انا معكم ويحتمل أن تكون الجملة استئنافية الى أن قال وقد علم أن التأكىد فيه دفع توهم التجوز  
أو السهو أو غير ذلك والبدل فيه بيان المشتل عليه بالصراحة والاستئناف فيه بيان المسؤول عنه في السؤال  
المقدر فان أراد من قال انها بيان أن فيها مطلق البيان اللغوى فذلك وان أراد عطف البيان الاصطلاحي  
فليس بظاهر لتوقفه على وجود الابهام الواضح في الجملة الاولى ولم يوجد فيها ظاهرا تأمله اه أى ولا أثر  
لوجوده فيها خفيا الذى بسببه كانت الجملة الثانية بيانا للغوى بالاولى فآك الفزى فان قلت البيان يجب أن  
يكون أوضح من المبين وذا انما يكون بعد الابهام ولا ايهام في انا معكم قلت فيه ايضاح بالنسبة الى الابهام  
التمهيدى بناء على احتمال أن يتوهم أن معناه انا معكم ظاهرا (قوله وأيضا) وجه آخر في الاعتذار بـ  
(قوله وعلى الثاني الخ) حاصله انه اذا لم يكن للاولى محل من الاعراب جاز غير الواو عند تحقق معناه وارادته  
مطلقا أو بالواو فتجوز عند كمال الانقطاع مع الابهام وعند التوسط بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال وتمنع  
فيما عد ذلك من بقية الاقسام الانية فتأمل فانه في غاية الظهور من كلام الشارح سم (قوله على معنى)

عاطف سوى الواو الخ) في عرويس الافراح ليست شعري هلا فصل بين الواو وغيرها فيما اذا كان للاولى محل  
 وأى فترقى ثم قال والصواب أن غير الواو يقر بجامع من الذهب سواء كان للاولى محل أم لا وان غير الواو  
 في التي لها محل كغير الواو في التي لا محل لها اه مع بعض حذف (قوله سوى الواو) وأما الواو فان كان  
 للاولى حكم فان قصد التشريك فيه فصل في الاربع الاول من الست الاتية ووصل في التنبيه الأخيرتين  
 وكذا ان لم يكن لها حكم أصلا وان كان ولم يقصد فصل في الست فهذه ثمانية عشر (قوله عطف) سواء  
 كان للاولى حكم أو لا في الست صور الاتية فهذه اثنتا عشرة (قوله اذا قصد التعقيب أو المهلة) لو قال  
 اذا قصد الترتيب بلا مهلة أو الترتيب بمهلة فكان أحسن (قوله وذلك) أى عدم اشتراط أمر آخر في  
 العطف بغير الواو (قوله بخلاف الواو فانه لا يفيد الامجد الاشتراك) عبارة الاطول بخلاف الواو  
 فانه لا يفيد الاشتراك الجملةتين في حكم الاعراب ان كان لهما محل من الاعراب فان لم يكن لهما محل لم  
 تفد الواو الاشتراكهما في التحقق ولا توجه للنفس الى اشتراكهما في التحقق بعدم معرفة حقيقة حاله  
 ليس معنى يجب النفس وانما يجبها ويجهلها طلبة بشرائط لا تيسر معرفتها الا وحدها فلها  
 حصر بعضهم البلاغة فيه مبالغة في كونه مدارا لها لا يقال لو عطف الجملةتان لا وهم أن الجملة الثانية  
 رجوع عن الاولى لا ناقول لا كلام في صحة العطف في مقام التزهيم وهو عطف لرفع الابهام وسيأتي نظيره  
 لكن لا يغنى عن الشرائط في مقام الاجمال فيه للايهام لوضوح الامر اه يتصرف (قوله وهذا انما  
 يظهر الخ) أى افادة الواو مجرد الاشتراك يس والظاهر رجوعه الى مجرد الاشتراك وكتب ايضا ما نصه  
 عبارة ع ق فتقرر بهذا أن العطف بغير الواو موجب لحصول فائدة تغنى عن طلب خصوصية جامعة بين  
 المتعاطفين وتلك الفائدة هي حصول معنى تلك الحروف بخلاف العطف بالواو فليس فيه الامجد  
 الاشتراك فان كان الجملة الاولى محل من الاعراب ظهر الاشتراك فيه وهو الحكم كما في المفردات فينتقرر  
 للعطف بها فائدة وان لم يكن لها محل لم يظهر الاشتراك فيه فاحتج الى جامع مخصوص بكون مشترك كاي  
 الجملةتين جامعا لهما وانما قلنا مخصوص لانه لا يكتفى بملق الجامع والاصح العطف في كل شئ وذلك الجامع  
 يتوقف على معرفة كمال الانقطاع وكمال الاتصال وشبه كل منهما ما توسط والتفريق بين هذه من أخفى  
 الامور ولذلك قيل ان باب الفصل والوصل هو مرجع البلاغة بمعنى ان في قوة مدركه الصلاحية لادراك  
 ما سواه ولصعوبة قيل ان فيه تسكب العبرات ولكن هذا الكلام مشتمل على ما يقتضى كون الجملة التي  
 لها محل من الاعراب غير مفتقرة الى جامع وقد تقدم ما يخالف ذلك وقد يجاب بأن مقتضاه عدم الافتقار الى  
 الجامع الذي يحتاج فيه الى معرفة كمال الانقطاع وكمال الاتصال ونحوهما كما أشرنا اليه في التقرير وهو  
 صحيح لان الجملة التي لها محل بمنزلة المفرد فلا يحتاج فيها الى جامع واحد كالمفرد بخلاف التي لا محل لها  
 فتعتبر نسبتها وما يتعلق بها من المفردات ويراعى في تلك النسبة ما ذكر من كمال الانقطاع والاتصال وغيرهما  
 ولهاذا خصصوا التفصيل الاتي بالجملةتين اللتين لا محل لهما فلو كان ذلك التفصيل جاريا في القسمين لم يكن  
 وجه تخصيصه بالاجمل له فافهم اه (قوله ففيه خفاء واشكال) أى دقة من حيث توقفه على الجهة  
 الجامعة المتوقفة على النظرين الجملةتين بما يأتى من الاحوال الستة وماله حكم اعرابي وان توقف على  
 الجهة الجامعة أيضا فليس فيه الخفاء والاشكال لان الجامع فيه لا يحتاج فيه الى معرفة ما يأتى كما وضعه  
 ع ق (قوله حتى حصر بعضهم علم البلاغة الخ) مراده التنبيه على دقة هذا الباب لاحقيقة الحصر  
 (قوله والا) شروع في جواز الواو وامتناعه سم (قوله أى وان لم يقصد الخ) بأن لم يقصد ربط أصلا  
 وحكمه الفصل في اثني عشر في الستة الاتية كان لها حكم أو لا وقصد ربط بالواو وعبارة ع ق وذلك  
 صادق بصورتين أن لا يقصد ربط أصلا وذلك بأن لا يراد اجتماعهما في الحصول الخارجى كما اذا أخبر  
 بجملة ثم تركت في زاوية الاهمال وأخبر بأخرى وهذه الصورة أمرها ظاهر فلم يتعرض لها في الجواب  
 والاخرى أن يقصد الربط بينهما بأن يقصد اجتماع حصول مضمونهما خارجا لكن على معنى عاطف هو

عاطف سوى الواو عطف  
 الثانية على الاولى (ه) أى  
 بذلك العاطف عن غير اشتراط  
 أمر آخر (نحو دخول زيد  
 تخرج عمرو ونحو خرج عمرو  
 اذا قصد التعقيب أو المهلة)  
 وذلك لان ما سوى الواو من  
 حروف العطف يفيد مع  
 الاشتراك معنى محصلة  
 مفصلة في علم النحو فاذا  
 عطف الثانية على الاولى  
 بذلك العاطف ظهرت الفائدة  
 أعنى حصول معنى هذه  
 الحروف بخلاف الواو فانه  
 لا يفيد الامجد الاشتراك  
 وهذا انما يظهر فيما له حكم  
 اعرابي وأما في غيره ففيه  
 خفاء واشكال وهو السبب  
 في صعوبة باب الفصل  
 والوصل حتى حصر بعضهم  
 علم البلاغة على معرفة  
 الفصل والوصل (والا) أى  
 وان لم يقصد ربط الثانية  
 بالاولى على معنى عاطف  
 سوى الواو

الوار ثم قال والاشراط وجوابه الشرط الثاني مع جوابه اه (قوله فان كان الاول الخ) قال في العروس لبث  
شعري هلا فصل هذا التفصيل اذا كان الاول محل ولا شك انه يجري فيه قطعه الوقت زبدان فام فأكرمه  
وهو آتيل عطفاً على الجواب لم يحز وقال أيضاً ينبغي أن يقول اذا كان لاحدى الجملتين لانه اذا كان في الجملة  
الثانية قيد كان الامر كذلك نحو كرم المسلمين وأهن الكافرين ان رأيتهم فالشرط يعود الى الجملتين على  
الاصح عند النحويين والاصوليين والفقهاء وحينئذ فلا ردت أن الشرط عائد الى الاخيرة فقط امتنع  
العطف بس (قوله حكم) أي زائد على مفهوم الجملة كما سيصرح به الشارح كالاختصاص والتقييد  
بجمل أو ظرف أو شرط (قوله فالفصل واجب) في السمة الآتية (قوله نحو واذا خلا الخ) هذه الآية قد  
تقدم ذكرها لبيان وجه امتناع عطف جملة الله بهنزيهم على جملة انا معكم وذكرها لبيان وجه  
امتناع عطفه على جملة قالوا المناسبة المحل هنا بالنسبة للمحل له وهو قالوا وهناك له محل وهو  
انما معكم اذ هو معمول لقالوا كما تقدم ع (قوله فان قيل الخ) عبارة ع (ق) وأوردناه انما يكون الاختصاص  
نمذ كور في الكلام اذا كانت ظرفاً فيلزم من تقديمها على العامل وجود الاختصاص كتقديم سائر المعمولات  
وأما اذا كانت شرطاً فتقديمها لاقتضاءه المصدرية فلا يتحقق الاختصاص فالعطف لا يوجب خلاف المراد  
لصحة الدوام في الاولى أيضاً وقد أجيب بجوابين ما لهما واحد أحدهما أن اذا الشرطية هي الظرفية في  
الاصل وانما توسع فيها باستعمالها شرطية نظراً للاصل وحاصله التزام كون التقديم فيها للاختصاص ولو كانت  
شرطية نظراً لاصلها وثانيتها انما بعد أن نسلم شرطيتها وعدم كون الظرفية أصلاً لها نقول انها لو كانت  
شرطية هي اسم فضله تحتاج الى عامل وهو هنا قالوا واذا كان معمولاً له وقد تقدم عليه لشرطيته أفاد  
بمفهومه أن القول ليس الا في وقت الخلوة فيلزم من العطف على قالوا كون المعطوف مقيداً بحكم المعطوف  
عليه بشهادة الذوق والاستعمال فانك اذا قلت يوم الجمعة سرت وضربت زيداً على أن ضربت معطوف على  
سرت أفاد اختصاص الفعلين بالظرف بخلاف ما اذا أخر معمول وقيل سرت يوم الجمعة وضربت زيداً  
فلا يدل على اشتراك الفعلين في الظرف فضلاً عن اختصاصهما به ولكن لا يخفى أن الجواب الثاني لتحقيق  
لكون تقديم الشرط يفيد الاختصاص نظراً الى أنه معمول كالظرف قال امره الى اعتبار ظرفيته فهو  
قريب من الاول وانما يفتقران في رعاية أصالة الظرفية فيه ثم نقل واستعمل شرطاً على الاول أو وضعه  
شرطاً ولكن وقع فيه العمل كالظرف وهذا التفریق لا يظهر له ثمة اه ببعض تصرف التعريف في النسخة  
وقوله معمول كالظرف أي لانه وان قلنا شرط وضعه اسم معناه الوقت وقوله الى اعتبار ظرفيته أي اعتبار  
ما فيه من معنى الوقت المحتاج الى العامل قال في العروس أن نسلم أن الممول السابق اذا كان وضعه سبق  
عاملاً يؤذن بالاختصاص وانما يتأني ما ذكره في اذا المجردة عن الشرط اه فهذا يعكس على ما مر (قوله  
شرطية) أي فتقديمها لا يفيد الاختصاص لانها ليست كالفعل والنحو اه (قوله لانه اسم معناه الوقت)  
فيه انه حينئذ ظرف مع أن هذا جواب بتسليم منع كونه ظرفاً فكان الاول أن يقول لانه اسم فضله ويدفع  
بأن المراد لو سلم انها شرطية وضعه وعدم كون الظرفية أصلاً لها فلا يتأني ما ذكرناه لانه اسم معناه الوقت  
لا بد له من عامل فالظرفية لازمة له ولو قلنا انه وضع شرطاً لم يوضع في الاصل ظرفاً ثم استعمل شرطاً فتدعيه  
يفيد على كل حال الاختصاص وهذا غير الجواب الاول وان كان قري بما نعه كما بينه ع (قوله وهو قالوا)  
أي الذي هو الجزاء قال الفري المشهور أن اذا الشرطية مضافة الى شرطها اذ قال العامل فيها هو الجزاء وجوز  
بعضهم كابن الحاجب عدم اضافتها كتي فيصح أن يعمل شرطاً فيها كما عمل في متى اتفاقاً والى هي  
طريقة مجردة مضافة الى ما بعدها معمول لغیره وتفيد هذه بتقديمها الحصر واستفادته من الشرطية بالتعليق  
ويجوز أن تدبر بتقديمها عونا للتعليق في افادة الحصر بناء على أنها معمول للجزء باعتبار أنها معمول له وحق  
الممول الأخير وهذا لا يتأني في التزامهم تقديمها النكبة أخرى كذا في الفري ويرد عليه أن التعليق ليس  
من طرق التصرف تدبر (قوله بدلالة المعنى) وهو أن قولهم مقيد بوقت الخساسة لانهم منافقون وليس

(فان كان الاول حكم لم  
يقصد اعطائه الثانية فالفصل  
واجب) لئلا يلزم من الوصل  
التشريك في ذلك الحكم  
(نحو واذا خلا) الآية (لم  
يعطف الله بهنزيهم على  
قالوا لا يشاركه في  
الاختصاص بالظرف لما  
مر) من أن تقديم المفعول  
ونحوه من الظرف وغيره  
يفيد الاختصاص فيلزم أن  
يكون استمراء الله بهم  
مختصاً بجل خلوتهم الى  
سياطيتهم وليس كذلك فان  
قيل اذا شرطية لا ظرفية  
قلنا اذا الشرطية هي الظرفية  
استعملت استعمال الشرط  
ولو سلم فلا يتأني ما ذكرناه لانه  
اسم معناه الوقت لا بد له من  
عامل وهو قالوا انا معكم  
بدلالة المعنى واذا قيد  
متعلق الفعل وعطف فعل  
اخر عليه يفهم

يوم الجمعة سرت وضربت  
زيدا بدلالة الفعوى والذوق  
(والأ) عطف على قوله فان  
كان الاول حكم أى وان لم  
يكن الاول حكم لم يقصد  
اعطاؤه الثانية وذلك بان  
لا يكون لهما حكم زائد على  
مفهوم الجملة أو يكون ولكن  
قصد اعطاؤه الثانية أيضا  
(فان كان بينهما) أي بين  
الجمتين (كالم الانقطاع بلا  
إيهام) أي بدون أن يكون  
في الفصل إيهام خلاف  
المقصود (أو كالم الاتصال  
أو شبه أحدهما) أي أحد  
الكالين (فكذلك) يتعين  
الفصل لان الوصل يقتضى  
مغايرة ومناسبة (والأ) أى  
وان لم يكن بينهما كالم  
الانقطاع بلا إيهام ولا كالم  
الاتصال ولا شبه أحدهما  
(فالوصل) متعين لوجود  
الداعى وعدم المانع فالخاص  
أن الجمتين اللتين لاجل  
لهما من الاعراب ولم يكن  
للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه  
للتانية ستة أحوال كالم  
الانقطاع بلا إيهام كالم  
الاتصال شبه كالم الانقطاع  
شبه كالم الاتصال كالم  
الانقطاع مع الإيهام التوسط  
بين الكالين **فحكم**  
الأخيرين الوصل وحكم  
الاربعة السابقة الفصل  
فأخذ المصنف في تحقيق  
الاحوال الستة فقال (أما  
كالم الانقطاع) بين الجمتين

العامل خلو العدم صحة المعنى (قوله اختصاص الفعلين) أى لأحدهما فقط لكن هذا ليس بقطعى  
كما ينسب في المطول وقد استفيد من كلام الشارح أن القدر إذا تقدم على المعطوف عليه وجب بحسب  
الاستعمال اعتبارا في المعطوف أيضا وهل أنا تأخر عن المعطوف عليه لا يجب أن يتبر في المعطوف  
صرح الشارح في حاشية الكشف في عطف المفردات بأن القيد إذا تقدم المعطوف عليه وجب  
بحسب الاستعمال اعتبارا في المعطوف نحو جاءنى يوم الجمعة أو راكبا أو نحو ذلك زيد وعمرو ولا يجوز في  
الاستعمال خلافه بخلاف ما إذا تأخر عن المعطوف عليه لا يجب أن يكون معتبرا في المعطوف فهل  
عطف الجمل الذى الكلام فيه كذلك محل تردد من سمع زيادة وفي الأطول ما نصه العطف على القيد  
انما يقيد المشاركة في القيد المتقدم دون المتوسط أو التأخر يدل عليه كلام الشارح المحقق اه وهذا  
يخالف ما نقلناه عن عروس الافراح (قوله وذلك بأن لا يكون الخ) اسم الاشارة راجع للنفي المذكور  
(قوله أيضا) أى كما قصد اعطاؤه الاول (قوله والافان كان بينهما كالم الانقطاع) اعترض بأنه دخل  
في كالم الانقطاع ما إذا كان الاول حكم قصد اعطاؤه الثانية قطاهره وجوب القطع كقولك جاء زيد وقت  
الصلاة مره به او عليه بغوت معه المقصود من اعطاء الحكم قبل وجميع بينهما بأن يصرح بالحكم في  
الثانية فيقال في المثال المذكور مره به فافيه أى في الوقت ولأن أن تقول يدخل هذا القسم في كالم  
الاتصال وفي الشبهين أيضا كقولنا في كالم الاتصال ارحل الساعة لا تقم فيها فيجمع بين القطع وذكر الحكم  
كما قيل في كالم الانقطاع تأمل عى واعترض أيضا بأن العطف التفسيري سائغ شائع مع أن فيه  
كالم الاتصال الآن يقال الواو في العطف التفسيري غير مستعملة في معنى العطف بل هى مجرد معنى حرف  
التفسير مجازا ع س سم (قوله بلا إيهام) اظر ما حكته تركه في كالم الاتصال وفي الشبه مع أن الإيهام  
يوجد في كل منهما كما باني والحكم الوصل عند الإيهام نحو لا مدحت ان قال ما مدحت زيدا النى الذى قاله  
فانه يحتمل الدعا عليه فتعين العطف فتقول لا مدحت وعدمه عند عدمه وكتب على قوله انظر الخ  
ما نصه قال بعضهم تعرض له مع كالم الانقطاع لكثرة فيه عن كالم الاتصال والشبه (قوله فكذلك) أى  
بالنظر للمغايرة ما فى التصوف فيه خلاف والتحقيق جواز نه نقل عن سيبويه جواز زيدا ومن عمرو وكلامنا  
فيما لا محل له من الاعراب اما ان كان لهما محل فيجوز العطف نحو وهو حسبي ونعم الوكيل وكتب أيضا قوله  
فكذلك يتعين الفصل فيه أنه مع شبه كالم الانقطاع لا يتعين الفصل بل الفصل اول للاختياط على ما سمعت  
مما قلناه من المفاتيح الآن يقال فرق بين المتعين والواجب والاولى أيضا متعين عند البليغ أطول (قوله  
مغايرة) أى وهى لا تناسب كالم الاتصال ولا شبه وقوله ومناسبة أى وهى لا تناسب كالم الانقطاع ولا شبه  
فهى علة موزعة (قوله أى وان لم يكن الخ) بأن يكون بينهما كالم الانقطاع مع الإيهام في الفصل أو التوسط  
بين الكالين (قوله لوجود الداعى) هو دفع الإيهام في كالم الانقطاع مع الإيهام وقصد التشريك في التوسط  
والمانع أحد الاربعة السابقة فلا توزيع (قوله فأخذ المصنف) أى إذا أردت تحقيقها فقول أخذ الخ  
(قوله في تحقيق الاحوال الستة) أى اثباتها على الوجه الحق (قوله فلاختلافهما خبرا وانشاء) لو اكتفى  
بقوله خبرا أو انشاء لكفاه لان اختلاف الجمتين في الخبرية أن تكون احدهما خبرا وادون الاخرى والجملة  
انما لم تكن خبرا فلا محالة تكون انشاء وكذا الانشائية أطول (قوله خبرا وانشاء لفظا ومعنى) هذه  
منصوبات على التمييز والاخيران بنزع الخافض (قوله بأن تكون احدهما الخ) فيه تصور لان كلام  
المصنف صادق بأربع صور الاولى أن تكون الاولى خبرية لفظا ومعنى والثانية انشائية لفظا ومعنى  
الثانية عكسه الثالثة أن تكون الاولى خبرية لفظا انشائية ومعنى والثانية انشائية لفظا خبرية ومعنى  
الرابعة عكسه اذ يصدق على الجميع الاختلاف في اللفظ والمعنى قال عى بعد كلام قرره فتحصل مما تقرر  
أن منع العطف بين الانشاء والخبر لثلاثة شروط أن يكون بالواو وأن يكون فيما لا محل له من الاعراب من  
الجمل وأن لا يتوهم خلاف المراد اه وفي يس أن الاحوال الستة المذكورة مفروضة فيما لا محل له وان

(فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى) بأن تكون احدهما خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى



(نحو وقال زائد هم) هو الذي  
 يتقدم القوم لطلب الماء  
 والكلا (أرسوا) أي أقيموا  
 من أرسيت السفينة حسبها  
 بالمرسة (زاولها) أي نحاول  
 تلك الحروب ونعالجها  
 به فكل حنف امرئ يجري  
 بمقدار أي أقيموا قتال  
 فان موت كل نفس يجري  
 بقدر الله تعالى لا الجبن ينجمه  
 ولا الاقدام يريده لم يعطف  
 زاولها على أرسوا لأنه خبر  
 لفظا ومعنى وأرسوا انشاء  
 لفظا ومعنى وهذا مثال  
 لكمال الانقطاع بين الجملتين  
 باختلافهما خبرا وانشاء  
 لفظا ومعنى مع قطع النظر عن  
 كون الجملتين محالين له عمل  
 من الاعراب والافعال لجلتان  
 في محل النصب مفعول قال  
 (أو) لاختلافهما خبرا  
 وانشاء (معنى فقط) بان  
 تكون احدهما خبرا ومعنى  
 والاخرى انشاء معنى وان  
 كانتا خبريتين أو انشائيتين  
 لفظا (نحو مات فلان رجه  
 الله) لم يعطف رجه الله على  
 مات لأنه انشاء معنى ومات  
 خبر معنى وان كانتا خبرا  
 خبريتين لفظا (أو لاند)  
 عطف على اختلافهما  
 والضمير للشان (لا جامع بينهما  
 كما سيأتي) بيان الجامع فلا  
 يصح العطف في مثل زيد  
 طويل وعمر وناثم (وأما كمال  
 الاتصال) بين الجملتين  
 (فلكون الثانية مؤكدة  
 للاولى) تأكيدا معنويا  
 (الدفع لهم فحوز)

العطف فيما فيه الوصل انما هو بها والفضل فيما فيه الفصل انما هو بين ~~ك~~ كما أن الفصل مع كمال  
 الانقطاع انما هو حيث لا يهاجم فتنبه لذلك كله فتدبر فيه الغلط اه (قوله نحو وقال زائد هم) بحث  
 في التمثيل به بأن زاولها ما تعليل لما قبله فهو جواب لسؤال مقدر فليس الفصل لكمال الانقطاع بل لشبه  
 كمال الاتصال واما حال أي أقيموا في حث من اولة الحرب فكذلك ليس الفصل لكمال الانقطاع بل لان الحال  
 لا تعطف على الجملة المقيدة به وأجيب بأنه لا تراحم بين كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال ولا بين كمال  
 الانقطاع وكون الحال لا تعطف على الجملة المقيدة به فيجوز أن يكون الفصل للامر من (قوله لطلب الماء  
 والكلا) للنزول عليه (قوله حسبتم بالمرسة) فتفسير الارساء بالقامة تفسير باللازم لان القامة لازمة  
 للعسس (قوله بالمرسة) هي حديدة تنقي في الماء متصلة بالسفينة فتعطف والمرسة بفتح الميم البقعة التي رست  
 فيها السفينة من عرق (قوله زاولها) بالرفع ولم يحزمه في جواب الامر لأنه لم يقصد الجراء (قوله فان  
 موت الخ) أشابه الي أن في البيت قلبا وكل داخل على امرئ على الخنف لانها لاتضاف للمتعدد والخنف  
 أي الموت شئ واحد والمتعدد هو امرؤ ويمكن جعل الموت متعددا باعتبار المتعلق أو السبب فلا حاجة  
 للقلب بل اعتبار الادب باب هو المناسب لمقام الحرب حيث يكون فيه أسباب مختلفة من السيف والرمح أو  
 نحوهما تأمل (قوله وهذا مثال لكمال الخ) جواب عن سؤال نشأ من التمثيل حاصلة أن كلامنا الآن فيما  
 لا محل له من الاعراب والمثال عماله محل (قوله والافعال لجلتان في محل النصب الخ) مبني على أن جزء المفعول له  
 محل اذا كان مفيدا وقد سبق للمصنف في قوله انما معكم الآية والحق خلافه فعلم الشارح قال ذلك الزاما  
 للمصنف لأنه فيما سبق جعل جزء المفعول مفعولا فيكون جزء المفعول هنا مفعولا فيكون له محل من الاعراب ومبني  
 أيضا على الاستشهاد به باعتبار حال وقوعه ما من الحاكى للكلام أما اذا كان الاستشهاد به باعتبار حال  
 وقوعه ما من الرائد فالجلتان لا محل لهما ماقطعا واختلف في المحكي بالقول هل هو في محل المفعول المطلق أو  
 المفعول به ورجح بعض المحققين الثاني (قوله بأن تكون احدهما ما الخ) أي الاولى أو الثانية فهاتان  
 صورتان تضربان في الصورتين المفهومين من قوله وان كانتا الخ فالصورتان ربيع (قوله وان كانتا الخ) الواو  
 للمحال وان وصلية لانعائية والا كان هذا القسم أعم من الأول فلا تقباين الاقسام (قوله وان كانتا خبرا  
 خبريتين لفظا) ولم يمتثل للانشاءتين لفظا مختلفتين معنى لقلة وجوده وذلك كقولك عندك كرم كذب على  
 النبي صلى الله عليه وسلم ليتبوا مقعده من النار قل له أيها الصاحب من عرق (قوله على اختلافهما) في  
 نسخة على اختلافهما وهي الصواب وفي الاولى تسع سم (قوله لانه لا جامع بينهما) يعني مع كونهم مالم  
 يختلفا في معنى الخبرية والانشائية بل هما خبريتان معا معنى أو انشائيتان معا وانما قلنا ذلك لتلايدخل  
 القسم الاول في هذا أيضا كما تقدم فيما قبل ثم لا يصلح فيه العطف لانتفاء الجامع اما الانتفاء عن المسند  
 اليه ما فقط كقولك زيد طويل عمرو قصير حيث لا جامع بين زيد وعمرو ومن صدقة وغيره ولو كان بين الطويل  
 والقصير جامع التضاد كما يأتي واماعن المسندين فقط كقولك زيد طويل عمرو عالم حيث كان بين زيد وعمرو  
 جامع واماعن المسند اليهما والمسندين كهذا المثال حيث لا جامع بينهما من عرق (قوله فلكون الثانية  
 مؤكدة للاولى) قال عرق في آخر بحث كمال الاتصال مانته ثم ان ظاهر أول كلام المصنف في كل مما ذكر  
 من النوابع أن الجملة الثانية هي من جنس ذلك التابع حقيقة وظاهر قوله في كل منها فوزان كذا أنها  
 ليست نوابع حقيقة بل ما يفاد منها يفيد ذلك التابع من جهة القصد فالحق بذلك التابع في عدم صحة  
 العطف وهو الاقرب وذلك لان التابع اصطلاحا يستدعي اعرابا يقع فيه التبعية مع أن بعض تلك النوابع  
 مخصوص بالفلاحة معلومة وقد أثرنا في هذا فمما تقدم في التأكيده وقال القنري بعد أن ذكر نحو ما مر  
 والحق أن كون التابع ما يتلوا السابق في أحوال آخره على الأكثر فالتقييد بذلك بناء على الغالب صرح به في  
 اللب وشرحه للسيد ويؤيده أن الدماميني صرح في شرح المغني بان قوله تعالى أمد كم بانعام وبنين بدل  
 اصطلاحا من قوله تعالى أمد كم بانعام مع أنه لا محل له من الاعراب كما سنحققه (قوله تأكيدا معنويا)



بأن يختلف مفهومه - ما أولئك من يقرر معنى أحداهم لا يقرر معنى الأخرى وسيأتي مقابله وهو  
 التأكيد اللفظي والقسمة تأكيدي بالمعنى اللغوي وأما التأكيدي الاصطلاحي فلا يأتي هنا لأن المعنوي منه  
 بالفاظ معلومة وليس ما يأتي منها واللفظي منه تكرار اللفظ وسعى التأكيدي المعنوي في الجمل بالمعنوي لانه  
 بمنزلة المعنوي الاصطلاحي الذي هو في المفردات والتأكيدي اللفظي في الجمل باللفظي لانه بمنزلة اللفظي  
 الاصطلاحي الذي هو في المفردات اه ملخصا من ع ق مع زيادة (قوله أو غلط) اعترضه السيد بأن  
 التأكيدي المعنوي كما في نحو جاز زيد نفسه لا يكون لدفع النسيان والغلط فكذا ما هو بمنزلة من حيث هو  
 بمنزلة نحو لاريب فيه وأجاب الاستاذ ع س بأن التأكيدي المعنوي يقيد بدفع الغلط بالنسبة للاختلاف  
 افراد او غيره وان لم يقيد بالنسبة الا حاد مثلا جاز زيد نفسه يقيد بدفع الغلط بالنسبة لمن توهم أن الجاني  
 الزيدان لا بالنسبة لمن توهم أنه عمرو وهكذا تأمل سم ولنا جعل العلامة ابن يعقوب قول المصنف لدفع توهم  
 تجوز التأكيدي المعنوي وقوله أو غلط للفظي بخلاف الصنيع الشارح في جعلهما للمعنوي واللفظي الموجب  
 للأشكال المذكور وتكلف الجواب عنه وعبارته على قول المصنف لدفع توهم تجوز أو غلط أي لاجل أن  
 يدفع به التكلم توهم السامع التجوز في الأولى فتزل الثانية بمنزلة التأكيدي المعنوي في المفردات لانه انما يوثق  
 به لدفع التجوز أو توهم السامع في الأولى الغلط فتزل الثانية بمنزلة التأكيدي اللفظي في المفردات فانه انما  
 يوثق به لدفع توهم السامع أو الغلط اه ثم قال بعد ذلك بورتين أو أكثر ويمكن على به - لئلا يكون كل منهما  
 لدفع الغلط أو التجوز في الأولى يراد دفع التجوز في ذكر زيد أن الجاني رسول زيد مثلا أو الغلط في ذكر زيد  
 بدلا عن رسول المقصود في الثاني دفع التجوز في ذكر زيد دون رسول أو الغلط في ذكره دون عمرو اه (قوله  
 بالنسبة الى ذلك الكتاب) أي حالة كون لاريب فيه منسوب الى ذلك الكتاب (قوله اذا جعلت المالح) واما  
 ان جعل المبتدأ وذلك الكتاب خبرا بناه على انه اسم للقرآن أو طائفة من الحروف أو جملة مستقلة وذلك  
 الكتاب مبتدأ ولا ريب فيه خبر فلا يناسب كلام المتن (قوله طائفة من الحروف) فلا يقدر لها مبتدأ ولا خبر  
 لان القصص على هذا مجرد تعدد الحروف وعليه فقبل هي مما اخص الله بعلمه وقبل الهمزة مقتطعة من  
 الله واللام من جبريل والميم من محمد وكأنه قيل الله نزل جبريل على محمد بالقرآن وقيل المراد الاشارة الى أن  
 الكتاب المتحدى به مركب من جنس هذه الحروف (قوله أو جملة مستقلة) يجعل المبتدأ خبره هذه مقدر  
 أو العكس وهذا بناء على انه اسم للسورة فان بنيت على انه اسم للقرآن قدرت هذا ويجوز أن يكون تقدير الخبر  
 الم مؤلف من جنس هذه الحروف (قوله فانه) الضمير للشأن (قوله يجعل المالح) المبالغة بجمع الجمل  
 والتعريف لكن محطها بالتعريف اذ جعل المبتدأ ذلك ليس فيه مزيد من الوصف ببلوغ الدرجة القصوى  
 حتى يكون بذلك الجمل مبالغة في هذا الوصف فافهم (قوله الدال) صفة لجعل أو ذلك وهو أقرب وعليه يدل  
 كلام ع ق لكن الاول أليق بقول الشارح والتوسل وكتب أيضا قوله الدال على كمال العناية بتمييزه أي  
 باعتبار اسم الاشارة وقوله والتوسل الخ أي باعتبار اللام (قوله والتوسل بعده الخ) لوقول وعلى البعد  
 المتوسل به الى التعظيم لكان أولى وأوضح ثم ظهر أن هذا انما يراد على جعل الدال صفة لذلك لا على جعله  
 صفة لجعل (قوله الدال على الانحصار) لان تعريف الجزأين في الجملة ان خبرية يدل على الانحصار ع ق  
 (قوله حاتم الجواد) أي لاجواد الاحتمال اذ جود غيره بالنسبة الى جوده كالعدم ع ق (قوله فمعنى ذلك الخ) أي  
 المراد منه انه الخ اذ معناه حقيقة انه الكتاب لا سواء لكنه غير مراد لانه محال (قوله الكامل) أي في الهداية  
 كما يأتي (قوله يستأهل) في الصحاح يقال فلان أهل لكذا ولا يقال مستأهل والعامية تقولون لكن العلامة  
 الزنجشيري قد صحح هذه العبارة في الاساس فنرى (قوله في مقابلته) ولو كان كتابا كاملا في نفسه وقوله  
 ناقص في ظاهر سوء أدب في حق بقية الكتب السماوية ولو قال ليس بكامل لكان أولى لعدم التصريح  
 بالانقصان كما عبر ابن يعقوب (قوله بل ليس بكتاب) كما يعطيه معنى ذلك الكتاب حقيقة وما قيل بل بيان  
 لمعناه المجازي المراد غير ظاهر (قوله جاز أن يتوهم الخ) فيه شيء لان توهم كون الكلام مسمى به جازا غير  
 منصور مع العلم بانه كلام الله ويمكن أن يجاب بأن المراد أن هذا الكلام لو كان من غيره لتوهم ما ذكرنا فتنسج

أو غلط نحو لاريب فيه -  
 بالنسبة الى ذلك الكتاب اذا  
 جعلت الم طائفة من الحروف  
 أو جملة مستقلة وذلك الكتاب  
 جملة نامة ولا ريب فيه نامة  
 فانه لما يولغ في وصفه) أي  
 وصف الكتاب (ببلوغه)  
 متعلق بوصفه أي في أن وصف  
 بانه بلغ (الدرجة القصوى في  
 الكمال) وبقوله يولغ تتعلق  
 الباء من قوله (بجعل المبتدأ  
 ذلك) الدال على كمال العناية  
 بتمييزه والتوسل ببعده الى  
 التعظيم وعلى الدرجة  
 (وتعريف الخبر باللام)  
 الدال على الانحصار مثل  
 حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب  
 أنه الكتاب الكامل الذي  
 يستأهل أن يسمى كتابا كذا  
 ما عدا من الكتب في مقابلة  
 ناقص بل ليس بكتاب (جاز  
 جواب لما أي جاز بسبب  
 هذه المبالغة المذكورة) أذ  
 بتوهم السامع

بلا ريب فيه دفعنا ذلك التوهم على قاعدة ما يجب مراعاته في البلاغة العربية باعتبار الخلق لأن القرآن ولو كان كلام الله جار على القاعدة العرفية الجارية من الخلق تأمل من ع ق (قوله قبل التأمل) أى فى كمال الكتاب أطول (قوله عا) أى من المدح الذى يرمى به أى يتفوق به جرافا وكتب أيضا قوله عما أى من الكلام الذى يرمى به جرافا أى على وجه المجازفة بمعنى انه مما يؤتى به من غير ملاحظة مقتضياته ومراعاة لوازمه ومقادير جرائه بروية وبصيرة فان المجازفة فى الشيء عديم الاحاطة بأحواله وانما كانت المبالغة المذكورة مما يجوز رمعه توهم المجازفة لما جرت به العادة غالباً من أن المبالغ فى مدحه لا يكون مدحه على ظاهره بل يخرج على خلاف مقتضى ظاهره اذ لا تخلو المبالغة غالباً من تحجوز وتساهل ع ق وكتب أيضا قوله مما يرمى به جرافا هي مثله بمعنى ما يقال بلا تأمل ولا يخفى انه كناية عن كونه غلطاً لان القول بلا تأمل فى عرضة الغلط دون التحجوز وجعله بمنزلة جاء فى زيد نفسه يستدعى أن لا يدفع به الغلط على ما ذهب اليه الشارح المحقق والسيد السند لكن خالفهما وشيدنا صحة دفع الغلط به فى بحث التاكيد وأيضاً الكلام المؤكده مجاز عن الكمال حقيقة فى نفي غيره من الكتب والتاكيد المعنوي يدفع التحجوز فلا يصح اتباعه المجاز لثلاويجب كونه حقيقة على خلاف المقصود ودفع الجراف انما يتحقق لو أريد بلا ريب فيه نفي الريب فى الكمال أما لو أريد نفي الريب فى كونه من عند الله كما هو المشهور المتبادر فلا يندفع به الجراف لان غيره من الكتب يشار كره فى ذلك النفي اه أطول وأقول يمكن جعله لدفع توهم تحجوز آخر غير التحجوز المراد من ذلك الكتاب فلا يرد ما ذكره بقوله وأيضاً الكلام الخ وأما قوله ودفع الجراف الخ فيندفع عما قرره ع ق وكتبناه عنه فى قول المصنف فأتبعه نفي ذلك التوهم تدبر (قوله من غير الخ) على تقدير أى (قوله وبصيرة) عطف تفسير (قوله فأتبعه نفي ذلك التوهم) وذلك لان كمال الكتاب كما تقدم باعتبار ظهوره فى الاهتداء وذلك بظهور حقيقته وهو مقتضى الجمله الاولى ونفى الريب أى نفي كونه مظنة الريب بمعنى أنه بعيد عن الحالة التى توجب الريب فى حقيقته لازم لكماله فى ظهور حقيقته ولو اختلف مفهومهما ولازم معنى الثانية معنى الاولى فكانت الثانية بمنزلة التاكيد المعنوي لا اللفظي اه ع ق وبهذا يندفع قول الاطول ودفع الجراف انما يتحقق لو أريد الخ ما كتبناه ويعلم أن قول ع س كافى سم معنى لا ريب فيه على هذا أى على جعله تابعاً لذلك الكتاب لا ريب فى أنه بلغ الدرجة القصوى فى الكمال غير متعين (قوله فوزانه) قال القنرى الوزان مصدر قولك وازن الشيء أى ساواه فى الوزن وقد يطلق على النظر باعتبار كون المصدر بمعنى اسم الفاعل وقد يطلق على مرتبة الشيء اذا كان مساوياً لشيء آخر فى أمر من الأمور وهو المراد هنا (قوله فظهر) أى من جعل وزان بمعنى مرتبة كما يؤخذ من قوله مع ذلك الكتاب وقوله مع زيد وأنه ليس بمعنى موازن حتى يحكم بزيادة وزان فى قوله وزان نفسه اه ولما كان الموازن للشيء فى مرتبة ذلك الشيء أطلق المصدر على مطلق المرتبة مجازاً من سلا وأحقيقة عرفية ع ق (قوله أوتنا كيداً لفظياً) بأن يكون مضمون الثانية هو مضمون الاولى ع ق (قوله ونحو هدى للتقنين) وأما التاكيد بنفس تكرار اللفظ فلا يتعرض له اذ لا يتوهم فيه صحة العطف ع ق (قوله أى هوى) إشارة الى أن هدى خبر لمبتدأ محذوف وانما لم يجعله مبتدأ محذوف الخبر على تقدير فيه هدى لفوات المبالغة المطلوبة اه فترى وقال فى الاطول ولك أن تجعل هدى للتقنين فى تقدير فيه هدى للتقنين مراد به حصر الهداية فى كونها فيه فيكون كذلك الكتاب فى حصر الهداية وتكون المماثلة أتم والتاكيد اللفظي أقرب اه وهذا توجيه آخر غير توجيه المصنف وما منى عليه الشارح من انه خبر لمبتدأ محذوف هو المناسب لتوجيه المصنف (قوله الضالين الصائرين الى التقوى) به يندفع اشكال وهو أن المتقين مهتدون فى معنى هدايتهم وحاصل هذا الجواب أن المراد المتقنون بالقوة أى المشرفون على التقوى وأجيب أيضاً بأن المراد زيادة هدى فالمتقنون على ظاهره وأجاب الاستاذ ع س بأن المراد المتقنون فى علم الله تعالى سم (قوله الصائرين الى التقوى) فقيه مجاز الاول (قوله فى الهداية) متعلق بما بعده أطول (قوله أى غايتها) لم يحمل الكنه على

قبل التأمل أنه) أعنى قوله ذلك الكتاب (مما يرمى به جرافا) من غير صدور عن روية وبصيرة (فأتبعه) على لفظ المبني للفعل والمرفوع المستتر عائد الى لا ريب فيه والمنصوب البارز الى ذلك الكتاب أى جعل لا ريب فيه تابعا لذلك الكتاب (نفياً لذلك التوهم) (فوزانه) أى فوزان لا ريب فيه مع ذلك الكتاب (وزان نفسه) مع زيد (فى جاءنى زيد نفسه) فظهر أن لفظ وزان فى قوله وزان نفسه ليس برائد كما توهم أوتنا كيداً لفظياً كما أشار اليه بقوله (ونحو هدى) أى هوى (للتقنين) أى الضالين الصائرين الى التقوى (فان معناه أنه) أى الكتاب (فى الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها) أى غايتها

الحقيقة لعدم ملائمة قوله حتى كأنه هداية محضة كذا في سم (قوله لما في تنكير الخ) هذا غير مناسب لما يفهم من قول المتن حتى كأنه الخ فإنه يفهم منه أن البلوغ بسبب الجمل أعني حمل الهدى على القرآن والتعبر بالهدى بدلا عن الهادي فهو كزبد عدل (قوله والتفخيم) عطف مدلول على دال (قوله حتى كأنه) الأولى حتى أنه اذ في جمل الشيء على الشيء في مقام المبالغة دعوى الاتحاد من غير شائبة تردد والأولى هداية عظيمة محضة لأن تنوين هدى للتعظيم فالمبالغة في جعل الهدى المنون خبرا له أطول (قوله وهذا) أي أنه في الهداية بالغ الخ (قوله معنى ذلك الكتاب) بناء على أنه جملة مستقلة ع ق (قوله لأن الكتب السماوية الخ) أي المتعبرة في مقابلته لتحقيق الحصر المستفاد من ذلك الكتاب لأنها التي من جنسه (قوله في درجات الكمال) لا يخلو من إطناب كبير قريب من الحشولان المراد كما تقدم الكمال في الهداية فكأنه قال انما تفاوت بحسب الهداية في درجات الكمال في الهداية الآن يراد به مطلق الكمال والشرف في العقول تأمل ع ق (قوله لا بحسب غيرها) أي فتقديم الجار والمجرور للحصر مبالغة في الاعتناء بشأن هذا التفاوت فلا يريد منع الحصر بسند أنه قد تفاوت بجزالة النظم وبلاغته كما قرآن فإنه فاق الكتب باعجازها والشارح دفع المنع بأن هذا التفاوت أيضا داخل في الهداية لأنه ارشاد إلى التصديق ودليل عليه وانما يدفع به لو كان السند مساويا أطول وفي سم قوله لا بحسب غيرها إشارة إلى أنه لا بد من اثبات الحصر في ثبوت المطالب أدل ما يمكن أن يكون الكمال بحسب غير الهداية لم يتعين أن يكون كماله في الهداية فلا يكون قوله لا ريب فيه تأكيد ع س (قوله لانها المقصود الاضلي) أي الذي ينبى عليه كل غرض ذي نوى أو أخرى (قوله فوزانه وزان زيد الثاني) اعترض بأن الانسب حينئذ عطف هدى للثقتين على لا ريب فيه لا شرا كوحا في التأكيذ لذلك الكتاب قال في الاطول وهو غفلة عن أنه لا يعطف تأكيد كيد على تأكيد فلا يقال جاء القوم كلهم وأجمعون على أنه يكفي في فصل التأكيذ عن التأكيذ ايهام العطف على المؤكد فليرد في أسباب الفصل ما غفلوا عنه وهو كون الجملتين المتواليين تأكيدين لشيء (قوله مع اتفاقهما في المعنى) عبارة ع ق ولما كان مدلول ذلك الكتاب أنه الكتاب لا غيره وظاهره محال بل الغرض وصفه بالكمال في الهداية ومدلول هو هدى أنه نفس الهدى وهو محال أيضا وانما الغرض كونه كاملا في افادة الهداية اتحادا في عدم ارادة الظاهر وفي ارادة الكمال في الهداية فلذا صار هو هدى كالتأكيد اللفظي اه وقوله كالتأكيد اللفظي أي الذي في المفردات (قوله فانه يخالفه معنى) وان كان معنى ذلك الكتاب مستلزما لنفي الرب عنه فكان من التأكيذ المعنوي (قوله أوليكون الجملة الخ) فقوله بدلا معطوف على قوله مؤكدة الأولى فكونها بدلا من موجبات كمال الاتصال ثم البديل الذي يتحقق به الاتصال ثلاثة أقسام القسم الأول بديل الكل من الكل ولم يعتبر في الجمل التي لا محل لها من الاعراب لأنه لا يفارق الجملة التأكيذية الا باعتبار قصد نقل النسبة الى مضمون الثانية في البدلية دون التأكيذية وهذا المعنى لا يتحقق في الجمل التي لا محل لها من الاعراب اذ النسبة تنقل وبعضهم اعتبره ونزل قوله باستئناف اثباتها منزلة نقل النسبة فأدخله في كمال الاتصال ومثله بقول القائل قنعنا بالاسودين قنعنا بالتمر والماء القسم الثاني بديل البعض من الكل القسم الثالث بديل الاشتمال وقد اشترك هذان الاخيران في كون المبدل منه غير واف بالمعاد حتى في البديل الافرادى فانك اذا قلت أعجبني زيد لم يتبين الامر الذي منه أعجبك واذا قلت وجهه تبين وهو به زيد فكان بديل البعض واذا قلت أعجبني الدار حسنها فكذلك والحسن ليس بعضا فكان بديل اشتمال على ما تقرر وبهذا يعلم ان البديل الاتصال لا يخلو من بيان ووفاء ولم يقتصر على البديل في جميع الاقسام دون المبدل منه مع أن الوفاء بالبديل لان مقام البديل يقتضى الاعتناء بشأن النسبة وقصدها مرتين أو كدولا يقال اذا كان في البديل بيان التبس بعطف البيان لانه نقول البيان في البديل لم يقصد بالذات بل المقصود تقرير النسبة وعطف البيان المعنى به فيه هو التفسير والايضاح لا تقرير النسبة من ع ق وفيه جواب آخر فيه تحريف في الصفحة فراجع وحزره واختاره في الاطول أن اسقاط بديل الكل لاغناء البيان عنه لان

لما في تنكير هدى من الابهام والتفخيم (حتى كأنه هداية محضة) حيث قيل هدى ولم يقل هاد (وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما هو الكتاب الكامل والمراد بكلمة كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها) أي بقدر الهداية واعتبارها (تفاوت في درجات الكمال) لا بحسب غيرها لانها المقصود الاصل من الاتزال (فوزانه) أي وزان هدى للثقتين (وزان زيد الثاني في جاني زيد زيد) لكونه مقترنا لذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف لا ريب فيه فإنه يخالفه معنى (أو) لكون الجملة الثانية (بدلا منها) أي من الأولى (لانها) أي الأولى

التباس البيان بالبدل مشتهر وهذا التصديق النجاة لنصب علامة للتمييز بين جادون البدل والتأكيد (قوله)  
غير وافية بتمام المراد) كافي بدل البعض والاشتمال فان المراد في الجمل الاخبار ببعض أو بالمشتمل عليه  
والاجمال والعموم الاول لا يفي بالمراد وقد تقدم وجه عدم الاقتصاص على البدل دون المبدل منه كما أن المراد  
فيه ما في المفردات تحقيق النسبة الى البعض أو الى المشتمل عليه والاول غير وافية به على الخصوص وقوله  
أو كغير الوافية كافي بدل الكل فان الغرض منه في المفردات تحقيق النسبة للمدلول للفظ الثاني وتقوية  
ذلك بالنسبة للاول لغرض من الاغراض ولما كان المقصود بالذات هو الثاني صار الاول كغير الوافية  
وتخصيصا ما هو كغير الوافية بالمفرد فيفيد أن قوله أو كغير الوافية مستدرك لان الكلام في الجمل وبدل الكل  
لا يجري فيها كما شئ عليه المصنف وقد يجاب بأن قوله أو كغير الوافية حيث اختص بدل الكل كما أشرنا  
اليه من التكميل لاقسام الشئ استطرادا بالنسبة الى غير مذهبه وأما اذا بني على أنه يجري في الجمل كما تقدم  
فنقول الغرض منه في الجمل الاخبار بالتفصيل وتقويته بالاجمال غرق وهذا خلاف ما يأتي للشارح كما  
ستعرفه (قوله أو كغير الوافية) والمثالان الآتيان لهذا الثاني كما يقتضيه كلام الشارح ولم يمثل كغير الوافية  
وفي ابن يعقوب خلاف ذلك فاطر ما كتبناه هنا وفيما يأتي (قوله حيث يكون في الوفاء قصورا أو خفاء)  
راجع لقوله كغير الوافية وكان الاول أن يقول بسبب خفاء ويمكن جعله من عطف السبب لان القصور  
فيما كغير الوافية باعتبار الخفاء وبدل على ذلك كلام الشارح قبيل قول المتن أول كون الثانية بيانا الخ  
فتأمل وكتب أيضا ما نزه عبارة الاطول لكونه بمجمله أو خفية الدلالة (قوله والمقام الخ) قال عرق ولما  
كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال هب أن الاولى غير وافية كل الوفاء بالمراد والثانية وافية به كل الوفاء فلم  
لم يقتصر عليها أشار الى أن البدل انما يوثق به في مقام يقتضي الاعتناء بشأنه ففقد النسبة مرتين في الجمل  
والمنسوب اليه من حيث النسبة مرتين في المفردات وبهذا يعلم أن مقام البدل لا بد أن يشتمل على  
ما يقتضي الاعتناء كما أشرنا اليه فيما تقدم فقال والمقام الخ والمراد بالمقام هنا حال المراد ولذلك قال وانما  
يقتضي حال المراد الاعتناء بشأنه لتسكنه فيه وتلك السكينة ككونه مطلوبيا في نفسه ففي الحقيقة المراد بالمقام  
الذي يقتضي الاعتناء هو تلك السكينة ولكن تساهل في بسط العبارة (قوله لتسكنه) الاولى حذفه إذ  
السكينة نفس المقام كافي الاطول وعرق (قوله ككونه مطلوبيا الخ) سيأتي مثاله في كلام المصنف في  
قوله تعالى أممكم الخ وقوله أو فطعموا مثله قولك لا مراء ترى وتصدق لتجتمعي بين الامرين لا ترى وتصدق  
ولا يخفى فظاعته ولكن هذا المثال بناء على وروده في الجمل في بدل الكل وقوله أو فطعموا مثله قال زيد قول  
قال أنا هزم الجند وحدي وهو مثال لبدل الكل بناء على ما تقدم (قوله في نفسه) الاولى تركه فانه يكفي  
كونه مطلوبيا سواء كان مطلوبيا في نفسه أو ذريعة الى غيره أطول (قوله أو فطعموا) أي نظريا مستحسنا  
عق (قوله بدل البعض) أي في المفرد والافهم بدل حقيقة وكذا قوله أو الاشتمال وفيه ما تقدم (قوله)  
شعوا أممكم بما تعلمون الخ) هذه الجملة صلة الذي في قوله تعالى واتوه والذي أممكم بما تعلمون ولا محل لجرد  
الصلة من الاعراب بل الموصول دون الصلة على ما قاله ابن هشام ولجوع الصلة والموصول على ما قاله السيد  
كذا في سم (قوله لكونه مطلوبيا في نفسه) لانه تذكرة لنعم لتشكر وقوله وذريعة الى غيره كالإيمان  
والعمل بالطاعة عق (قوله والثاني أو في الخ) ههنا شئ لا بد من التنبيه عليه وهو أن قوله أممكم بما تعلمون  
وبين وجنات وعمون ان كان هو المراد فقط من الجملة الاولى كانت الثانية بدل بعض ولكن يفوت التنبيه  
على جميع نعم المعاماة لهم وان أراد ما هو أعلم تسكن الثانية بدل بعض بل من ذكرنا الخاص بعد العام فلا  
تكون أو في لان الاولى أو في من جهة افادة العموم والثانية أو في من جهة التفصيل نأمل عرق (قوله)  
بالتفصيل حتى سميت بنوعها عرق (قوله من غير حالة على علم المخاطبين) أي من غير أن يحال تفصيلها  
على علم المخاطبين المعاندين اذ ربما نسبوا تلك النعم الى قدرتهم جهلا منهم وانما ينسبون نعم أخرى مثلا  
اليه تعالى كالاحياء والتصور عرق (قوله يشمل الانعام وغيرها) كان الاولى أن يقول يشمل المذكورات

(غير وافية بتمام المراد)  
أو كغير الوافية) حيث  
يكون في الوفاء قصورا  
أو خفاء (بمخلاق الثانية)  
فانها وافية كمال الوفاء  
(والمقام يقتضي اعتناء  
بشأنه) أي بشأن المراد  
(لتسكنه ككونه) أي المراد  
(مطلوبا) في نفسه (أو فطعموا  
أو فطعموا) فتدبر  
الثانية من الاولى منزلة  
بدل البعض أو الاشتمال  
فالاول (نحو أممكم بما  
تعلمون أممكم بما تعلمون  
وجنات وعمون فان المراد  
التنبيه على نعم الله تعالى)  
والمقام يقتضي اعتناء بشأنه  
لكونه مطلوبيا في نفسه  
وذريعة الى غيره (والثاني)  
أعني قوله أممكم بما تعلمون  
آخره (أو في بتأديته) أي  
تأدية المراد الذي هو التنبيه  
(لدلالته) أي الثاني (عليها)  
أي على نعم الله تعالى  
(بالتفصيل من غير حالة  
على علم المخاطبين المعاندين  
فوزانه وزان وجهه في  
أعجبني زيد وجهه لدخول  
الثاني في الاول) لان ما تعلمون  
يشمل الانعام وغيرها (و)  
الثاني أعني المنزل منزلة  
بدل الاشتمال (نحو

أقول له ارحل لا تقيم عندنا  
والافكن في السر والجمهور مسلما



في الآية وغيرها كالسمع والبصر والعافية (قوله فان المراد به الخ) ومعلوم أنه ليس المراد أن ارحل موضوع كمال اظهار كمال الكراهة وانما وضع لطلب الرحيل لكن لما كان طلب الشيء عرفا يقتضى غالبا محبة ومحبته الشيء تستلزم كراهة ضده وهو هنا الاقامة فهم منه كراهة الاقامة والدليل على أن الامر أجري على مقتضى هذا الغالب ولم يرد به مجرد الطلب الصادق بعديم كراهة الضد قوله ولا فسكن في السراخ فإنه يدل على كراهة اقامته لشدة لانه ما ورد بالرحيل مع عدم المبالاة باقامته وعدم كراهته بل لمصلحة له فيه مثلا ولما كان اظهار الكراهة يحصل بغير الانتظار كالاشارة وعدل الى اللفظ الاقوى دل ذلك على كماله ولهذا كان ارحل وافيا بالمراد وان لم يكن أوفى ولما كانت هذه الكراهة مدلوله لقوله ارحل التزاما كان لاتقمن أوفى دلالة عليها لان دلالاته عليها بالمطابقة القصديّة العرفية مع ما فيه من التأكيد بالنون وانما زدنا القصديّة العرفية لما أشرنا اليه في قوله ارحل من أنه لم يوضع لذلك فكذلك لاتقمن فإنه انما وضع للنهي لكن يكون مع قصد الكراهة دائما باعتبار الاستعمال العرفي ويدل على الكمال في الكراهة التأكيد بالنون فانك انما تقول لاتقمن عندى اذا أردت ارحاله وبعده على وجه الكراهة الشديدة لا على وجه مطلق النهي الصادق بعدم المبالاة بالاقامة والحاصل أن الغرض من قوله ارحل ولا تقمن اظهار الكراهة على وجه الكمال لا مطلق كفه عن الاقامة الصادق بعدم الكراهة بل الكراهة هي المقصودة بالذات سواء وجد معها ارحاله أو لم يوجد لعرض كما اذا منع منه مانع والدليل على ذلك في ارحل الاستعمال الغالب مع قوله والا فسكن الخ وفي لاتقمن الاستعمال العرفي دائما مع زيادة نون التوكيد وقوله ولا فسكن الخ ولما كانت دلالة لاتقمن على هذا المقصود أوفى لما ذكر وهو مع ذلك ليس بعض مدلول ارحل ولا نفسه بل هو ملائمة للضرورة بينهم ما يربط اشتغال منه فوزانه ووزان حسنهما في أعجبتني الدار حسنهما من عني وكتب أيضا قوله فان المراد به أى الغرض من استعماله فالمراد بمعنى الغرض لا ما استعمل فيه اللفظ أطول (قوله اظهار الكراهة) أى اظهار كمال الكراهة قاله عني وهكذا في الأطول حيث قال أى كمال اظهار كمال الكراهة (قوله أوفى بتأديته) أى تأدية الغرض من الاستعمال (قوله دلالة عليه) أى على الكراهة وتذكير الضمير لعدم الاعتداد بتأنيث المصدر وبما قرنا لم يلزم كون اظهار الكراهة ما استعمل فيه اللفظ مع ظهور بطلانه كإلزام على من جعل ضمير عليه كمال اظهار الكراهة أطول وفيه تعريض بالشارح وله - ذا بحث عني بأن مدلول لاتقمن الكراهة وكما لا كمال اظهار ذلك بل هذا انما استفيد من ذكر اللفظ الدال على الكراهة وكما لا في العبارة تسمع (قوله باعتبار الوضع العرفي) أى لا باعتبار الوضع الاصلى ولو كان سميها بالبدل الاشتغال باعتبار أن مدلولها الاصلى ليس بعضا ولا كلا كما قرر المصنف (قوله حيث يقال الخ) للتعليل ((قوله ولا يقصد كفه عن الاقامة) أى سواء كان مع كراهية أم لا (قوله بل مجرد اظهار كراهية حضوره) والتأكد بالنون دال على كمال هذا المعنى مطوّل وكتب أيضا قوله بل مجرد اظهار كراهية حضوره أى سواء وجد معها ارحاله أو لم يوجد لمانع عني (قوله فلا يكون تأكيذا) ولا بيانا أطول وكتب أيضا قوله فلا يكون تأكيذا قد يقال المغايرة لاتنافى التأكيد المعنوي كما سبق في ذلك الكتاب لا ريب فيه إلا أن يقال المغايرة المشترط نفيها هي ما لا يؤل المعنيان فيها المعنى واحد وان تلازما كما هنا وأما مغايرة يؤل المعنيان فيها الشيء واحد فلا يضر وهو ما سبق في ذلك الكتاب سم وجوابه مبنى على ما قدمه من أن معنى لا ريب فيه على جعله تأكيد ذلك الكتاب لا ريب في بلوغه الدرجة القصوى في الكمال في الهداية وتقدم ما فيه (قوله وغير داخل فيه) أى عدم الاقامة غير داخل في مفهوم الارتحال مطوّل وكتب أيضا قوله وغير داخل فيه هو ظاهر بناء على أن الامر بالشيء لا يتضمن النهي عن التمسك وهو الاقرب والانفية بحث عني وأقول لا بحث لان الدخول المنسحق الدخول بالبعضية لا بالزوم المراد لمن قال الامر يتضمن الخوف في الفري انه على هذا القول في حكمه بدل البعض من الكل (قوله ولم يعمد الخ) بحث فيه بان هذا البيان يجري في عطف البيان مع أنهم ذكره ولم يملوه وأجيب بان هذه نكتة فلا يلزم اطرافها لانها

فان المراد به) أى بقوله ارحل (كألا اظهار الكراهة لا قامته) أى الخطاب (وقوله لاتقمن عندنا أوفى بتأديته لدلالتة) أى دلالة لاتقمن (عليه) أى على كمال اظهار الكراهة (بالمطابقة مع التأكيذ) الحاصل من النون وكونها مطابقة باعتبار الوضع العرفي حيث يقال لاتقمن عندى ولا يقصد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهية حضوره (فوزانه) أى وزان لاتقمن عندنا (وزان حسنهما فى أعجبتني الدار حسنهما لان عدم الاقامة مغاير للارتحال) فلا يكون تأكيذا (وغير داخل فيه) فلا يكون بدل البعض ولم يعتد ببدل الكل لانه انما يميز عن التأكيذ

توجيه لما وقع على خلاف الاصل وما ذكره النشار ح أخذه من الايضاح وانما وسط هذا الكلام ولم يقدمه  
عند قوله منزلة بدل البعض أو الاشتغال ولم يؤخره عن بقية التوجيه لانه من ثمة التوجيه اذ لا يهمن نفيه  
أيضا حيث نفي التأكيد وبدل البعض من يس وكتب أيضا قوله ولم يعتد الخ وترك بدل الغلط لانه لا يقع  
في الفصحح إلا أن بدل الغلط قسمان أحدهما أن يكون غلط حقيقة والثاني أن لا يكون غلط حقيقة لكنه  
يتغلط بأن يفعل فعل الغلط لغرض من الأغراض والذي لا يقع في الفصحح هو الأول دون الثاني وكله  
لكونه نادر لم يتعرض لذكره سم (قوله بغير اللغطين) أي دائما في البدل والتوكيد ليس كذلك لانه  
نارة مغاير وتارة لا (قوله وهذا) أي التميز المذكور لا يتحقق الخ اذا المغاير موجودة فيها في الجمل ولا ينافي  
قصد النسبة بالبدل الجملة وكلامه صريح في أنه لا يتحقق في الجمل التي لها محل من الاعراب كون المقصود  
الثاني هو الجملة الثانية وفيه نظر اذ لا مانع منه فيها كقولك قلت لها جعت بين الامرين ترتين وتتصدقين على  
أن المقصود الثاني بايقاع القول الجملة الثانية ولهذا خصص ابن يعقوب عدم تحقق ذلك بالجمل التي لا محل  
لها كما علم عرجا بجملة متاملة منصفا ثم رأيت في كلام سم ما يؤيد ما قلنا حيث قال في حواشيه على الحفيد  
متعقبا قول الحفيد ما لا محل له لا يتصور فيه القصد بالنسبة مانعه هذا الكلام انما يمنع التمييز عن التأكيد  
في الجمل التي لا محل لها على انه قد يبحث في هذا فانه يمكن أن يراد بالنسبة ما يشمل الاخبار بمضمون الجملة وهذا  
يمكن فيما لا محل لها بأن يكون المقصود بالذات الاخبار بالثانية والاخبار بالاولى مجرد التوطئة ولا يمنع  
التمييز فيما له محل فلم لم يعتبر بدل الكل فيما له محل الآن يقال لما كان الكلام فيما لا محل له ولم يتميز فيه بدل  
الكل لم يلتفت اليه اه ويمكن تقرير الشارح على وجه لا يرد عليه تنظيره السابق بأن يكون المراد وهذا  
أي التمييز بالامر من معالا يتحقق الخ فلا ينافي وجود الامر الثاني فيما له محل فقوله لاسيما التي الخ أي فانها  
لم يوجد فيها الامر ان معا ولا أحدهما وكتب أيضا قوله وهذا لا يتحقق في الجمل الخ لان التأكيد المعتبر  
في الجمل لا بد أن يكون لفظه غير لفظ المتبوع اذ ليس المراد بتأكيد الجمل تكريرها وحينئذ لا يتميز أحدهما  
عن الآخر بهذا القيد ثم الجمل التي ليس لها محل من الاعراب لا يتصور فيها القصد بالنسبة كذا في الحفيد  
قال صاحب العروس ومن الغريب أن أهل هذا الفن لم يذكروا من أقسام كمال الاتصال أن تكون الثانية  
صريحة في تأكيد الاول باعادتها بلفظها مثل قام زيد قام زيد مع أنها أهدر بأن يحكم عليها بكامل الاتصال  
مما هو فرع عنها وملحق بها ولعلهم انما تركوا ذلك لان المؤكد الصريح هو نفس المؤكد فكأنهم ما جملة  
واحدة فلا تعدده اه وفي قول الحفيد ثم الجمل الخ كلام لسم قدمناه فانظره (قوله لاسيما التي ليس لها محل  
من الاعراب) فانه لا يتصور فيها أن تكون الثانية هي المقصودة بالنسبة اذ لا نسبة هناك بين الاولى وشئ  
آخر حتى تجعل الثانية بدلا عين الاولى في ذلك (قوله أي بين عدم الاقامة) أي الذي هو مدلول الثانية وقوله  
والارتحال أي الذي هو مدلول الاولى (قوله والكلام الخ) جواب عن سؤال مقدر وقد تقدم بيانه مع  
مانه عند قوله أرسوا ناولها فراجع وكتب أيضا قوله والكلام في أن الجملة الاولى الخ قال شيخنا الكلام  
هنا ليس كالكلام في قوله أرسوا لان الجملة الثانية بدل وقد تقرر أن البدل على نية تكرار العامل فالعامل  
حينئذ في الجملة الثانية وهي قولنا لا تقيمن عندنا مقدر تقديره أقول له لا تقيمن عندنا فالجملة وهي القول  
ومقوله بدل من جملة أقول له ارجل لامن مقولها كما ذكره وكل منهما على ما قررناه لا محل له فهم ما نحن فيه  
والعجب كل العجب من غفلتهم عن هذا وجوابهم عن المصنف بأنه بالنظر الى الجملتين قبل الحكاية اه يس  
(قوله وانما قال في المنالين ان الثانية أوفى الخ) عبارة عرق وفهم من قوله أوفى أن الاولى في القسمن أعني بدل  
البعض وبدل الاشتغال وافية أيضا لكن الثانية أوفى أما القسم الاول فظاهر لان الاولى ذلت على المذكور  
بالعموم وانما فاتم الثانية بالخصوص وأما في القسم الثاني فلما أشرنا اليه من أن افهام التكرارية يكون بغير  
اللفظ كالاشارة فافاد ذلك باللفظ وواف لكن الثانية وهي لا تقيمن أوفى وهذا يقتضي أن المصنف لم يعمل بغير  
الواقعية والاولى محل الكلام على ما قررناه أولا من أن غير الواقعية هي التي أعقبت ببدل البعض والاشتغال

بغير اللغطين وتكون  
المقصود هو الثاني وهذا  
لا يتحقق في الجمل لاسيما  
التي ليس لها محل من  
الاعراب (مع ما بينهما) أي  
بين عدم الاقامة والارتحال  
(من الملازمة) اللزومية  
فيكون بدل اشتغال والكلام  
في أن الجملة الاولى أعني  
ارجل ذات محل من  
الاعراب مثل ما مر في أرسوا  
نزاولها وانما قال في المنالين  
ان الثانية أوفى لان الاولى  
واقعية مع ضرب من القصور

لأنه لا يفهم المراد إلا بالبدل إذ لا إشعار للاعم بالانحص ولا للجمل بالمبين وأن التي هي كغير الوافية هي التي أتبعته بدل الكل بناء على اعتبار في الجمل لأن مدلول الأولى هو مدلول الثانية مصدوقا ولو اختلف المفهوم وذلك لأن المصدوق أكثر رعاية من المفهوم وعليه يكون قوله أو في تفضيلا باعتبار مطلق المشاركة لا باعتبار الوفاء المقصود في الحالة الراهنة وانما قلنا جمل الكلام على هذا أولى لأن غير الوافية هي التي يصح فيها فينصرف التمثيل لها وتكون التي هي كغير الوافية كالستة طردة باعتبار ما لم يذكره هو وذكره الغير وأيضا لو كان التفضيل عاما للبدل البعض والاشتمال على أن التمثيل ليس لغير الوافية بل للوافية التي كغير الوافية لا تقتضي أن يبدل الاشتمال والبعض منهما ما الأولى فيه لا وفاقها أصلا ولا يكاد يوجب ذلك فهم حالان الوفاء بالعموم والاجمال لازم لهما تأمل ثم قد علم مما تقدم أن وجه منع العطف في التأكيده كون التأكيده مع المؤكده كالشيء الواحد ومثله علم المتع في بدل البعض والاشتمال والأولى كما قيل أن المنع فيه ما يكون المبدل منه في نية الطرح عن القصد الثاني فصار لعطف عليه كالعطف على ما لم يذكر وأما التعليل بالاتحاد فلا يتم مع كون المبدل منه كالمعدوم إذ لا يتقدم ما هو بمنزلة المعدوم بالوجود مع أن البعض من حيث هو المشتق عليه من حيث هو لا اتحاد بينهما وبين ما قبله ولكن على هذا لا يكون هناك ما يحقق بينهما كمال الاتصال كما هو فرض المسئلة تأمل ع ق وقوله في صدر العبارة فافادة ذلك باللفظ واف أي فافادة ذلك الانضمام والاضمار أي افادة كمال ذلك من حيث العدول إلى اللفظ الأقوى مع حصوله بغيره كالأشارة تأمل (قوله باعتبار الاجمال) أي في الآية وقوله وعدم مطابقة الدلالة أي في البيت (قوله تلخفاها) أي مع اقتضاء المقام ازالتها مطول وكتب أيضا قوله تلخفاها والفرق بين البدل والبيان مع وجود الخفاء في كل من المبدل منه والمبين أن المقصود في البدل هو الثاني لا الأول والمقصود في البيان هو الأول والثاني توضيح له فالإيضاح حاصل في البدل غير مقصود منه بالذات وحاصل مقصود من البيان (قوله أي الأولى) من غير أن يقصد استثناء الاخبار بنسبتها كافي البدل وانما المقصود بيان الأولى لمفاهيم من الخفاء ع ق (قوله تخوفوسوس اليه) ضمن وسوس معنى ألقى فعدي بالي فكانه قيل ألقى اليه الشيطان وسوسه ع ق وكتب أيضا قوله تخوفوسوس اليه الشيطان الخ نظريه بأن الظاهر أن له محلا وهو الجرف فانه معطوف على قلما الذي أضيف اليه إذ كذا في يس وقال صاحب الأطول كون الجملة الثانية بيانا للأولى أعم من أن تكون بتمامها بيانا لتمام الأولى أو تكون بتمامها بيانا لجزء الأولى أو يكون جزء منها بيانا لجزء الأولى ثم قال وما قاله الشارح الحق من أنه لو لم يقيد قوله قال بالشيطان لم يصلح تفسير قوله وسوس لأنها القول الخفي لاضلال وقال أعم فلا بد من تقييده بالفاعل حتى يصلح تفسيره لأنه بالتقييد بالشيطان يفهم كونه للاضلال وكونه خفيا لا يتم لأن البيان يكفي فيه كونه يفيد الوضوح مع أنه يزيد عليه المبين بوضوح فيحصل من اجتماعهما مزيد إيضاح كما تقر في النحو وكذا ما قاله السيد السند حيث قال بل نقول لا بد في الثاني من ملاحظة التعلق بالمفعول أيضا حتى يصلح بيانا للأولى ولا شبهة أن القول المقيد بهذا الفاعل والمفعول ليس بيانا للمطلق الوسوسة ولا الوسوسة الشيطان بل الوسوسة لا دم عليه السلام فالنسبة بالبيان بين الجملتين دون مجرد الفعلين فيه ضعف لأنه يصح بيان المطلق بالخصوص فيصح أن يكون القول المقيد بالمفعول بيانا للوسوسة المطلقة والقول المقيد بالمفعول ليس جملة فلا يلزم أن تكون النسبة بين الجملتين بالبيان اه ولا يخفى أن الاظهر ما للشارح والسيد لم يعتبر النعت في الجمل التي لا محل لها لأن المنعوت يستدعي كونه متصورا لمحقة فواحدة بحيث يصح الحكم عليه بالنعت والجملة من حيث انها جملتان بأن لا ينقل إلى باب التصور لا يصح الاخبار بأحدهما عن الأخرى لأن الخبر به لا يستقل بالافادة وكل جملة تستقل بالافادة ع ق وقال في الأطول بعد أن نقل مثل ذلك عن الشارح والسيد ما نصه ونحن نقول ليس التنزيل أي تنزيل الجملة الثانية منزلة النعت مثلا الامتصاص النوع مناسبة ولا يقتضي رعاية خصوصية صاحب المنزل في المنزل والالم يصح التنزيل منزلة البدل لأن البدل مقصود بالنسبة والجملة من حيث هي جملة لا تصلح لذلك على أن الجملة ربعا

باعتبار الاجمال وعدم  
مطابقة الدلالة فصارت  
كغير الوافية (أو) لكون  
الثانية (بيانا لها) أي الأولى  
(تلخفاها) أي الأولى (نحو)  
فوسوس اليه الشيطان  
قال يآدم هل أدلك

فان وزانه) أى وزان قال  
بالأدم (وزان عمر في قوله

أقسم بالله أبو حفص عمر)  
- مامسها من نقب ولادبر

حيث جعل الثاني بيانا  
وتوضيحا للأول وظاهرا أن

ليس لفظ قال بيانا وتفسيرا  
للفظ وسوس حتى يكون

هـ ذا من باب بيان الفعل  
دون الجملة بل المبين هو

مجموع الجملة (وأما كونها)  
أى الجملة الثانية (كالمقطعة

عنها) أى عن الأولى (فليكون  
عطفها عليها) أى الثانية

على الأولى (موهها لعطفها  
على غيرها) مما ليس بمقصود

وشبه هذا بكال الانقطاع  
باعتبار اشتماله على مانع

من العطف لأنه لما كان  
خارجيا يمكن دفعه بنصب

قرينة لم يجعل هذا من كمال  
الانقطاع (ويسمى الفصل

لذلك قطعامثاله  
وقطن سلمى أننى أبغى بها

بدلاً أراها فى الضلال تهيم  
فبين الجملتين مناسبة ظاهرة

لاتحاد المسندين لأن معنى  
أراها أظنها وكون المسند

السند فى الأولى محبوبا وفى  
الثانية محبا لكنه ترك

العطف لثلاثيها هو أنه  
عطف على أبغى فيكون من

مظنونات سلمى (ويمحتمل  
الاستئناف) كأنه قيل

كيف تراها فى هذا الظن  
فقال أراها تحبى فى أودية

الضلال (وأما كونها) أى  
الثانية

تدل على حال جملة كأن تقول زيد قائم علمت فتفصل علمت عن زيد قائم لأنه يدل على أنه معلوم فيكون بمنزلة  
النت اه وأطال الفترى أيضا فى رد ما مر عن الشارح والسيد فراجع (قوله على شجرة الخلد) أضاف  
الشجرة إلى الخلد لدعائه أن الاكل منها سبب لخلوها لا كل (قوله لا يلبس) أى لا يتطرق إليه نقصان فضلا  
عن الزوال (قوله فان وزانه) الملائم ليسبق فوزانه أطول (قوله من نقب) هو ضعف أسفل الخلف  
فى الأبل والخافر فى غيرهما من خشونة الأرض والدبر معلوم عرق وهو أعنى الدبر جرح فى ظهر البعير (قوله  
وظاهر أن ليس لفظ قال بيانا الخ) إذا قول أعم من الوسوسة كما بين (قوله وأما كونها كالمقطعة عنها) فيجب  
فصلها عنها وكان المناسب لماسبق وأما شبه كمال الانقطاع الخ (قوله موهها ما الخ) أى مع المغايرة الكلية  
فلا يرد كمال الاتصال وكذا يقال فى قول الشارح باعتبار اشتماله على مانع من العطف أى مع المغايرة الكلية  
فلا يرد أن ما ذكره من وجه الشبه مشترك بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع أفاده الفـ نرى (قوله مما ليس  
بمقصود) أى مما ليس بمقصود العطف عليه وبعبارة المطول مما يؤدى إلى فساد المعنى أى مما يؤدى العطف عليه  
إلى فساد المعنى ومثل ما فى المطول فى الأطول ثم قال لو كان مطلقا بهام غير المقصود ممدود الماصح الفصل  
لرفع إيهام غير المقصود مع أنه مع الفصل يحتمل الاستئناف فيه إيهام الاستئناف الغير المقصود والمراد  
بالإيهام أما الدلالة الضعيفة فحينئذ تبادر العطف على الغير أو الشك فيه يكون مع ما بطريق الأولى وأما  
التعبير بالإيهام لكون المدلول ضعيفا فاسدا وحينئذ يشمل الكل اه وعلى الثانى يرد بالإيهام الإيقاع  
فى الوهم معنى الذهن (قوله عوشبه) أى المصنف هذا أى كون عطفها على السابقة موهها ما تشبهها  
مأخوذا من جعله على تشبيه الجملة بالمقطعة وقوله باعتبار اشتماله على مانع هو الإيهام فعلم أنه يقتضى  
الفصل باعتبار ما اشتمل عليه لا باعتبار ذاته (قوله لأنه لما كان) أى المانع وقوله خارجيا أى عن هذا  
لأنه قيد له (قوله ويسمى الفصل) أى ترك العطف لأجل ذلك قطعاً ما من تخصيص الخاص باسم العام  
اصطلاحاً لأن كل فصل قطع وما لا ن فيه قطع توهم خلاف المراد عرق وقال فى الأطول ويسمى الفصل لذلك  
قطعاً لأن الجملتين كانتا متصلتين لوجود التناسب والجامع فقطع المانع فالفصل فيه كأنه قطع متصل  
(قوله أراها) على صيغة المجهول شاع فى الظن أى أظنها وانما جعل ضلالها مظنوناً مع أن المناسب دعوى  
التيقن ثم تقرر عن دعوى التيقن فى ضلالها وأشعاراً بأن غاية الجراءة دعوى الظن أطول (قوله فبين  
الجملتين مناسبة ظاهرة) بما ينافى قوله فى الأحوال الستة لأن الوصل يقتضى مغايرة ومناسبة أى والمناسبة  
لاتناسب كمال الانقطاع ولا شبهه وأوجب بأن المناسبة التى لاتناسبه هى المحممة للعطف بخلاف التى معها  
الإيهام المناقبة لطف فيصم وجودها فيه (قوله لأن معنى أراها أظنها) هكذا شاع فى الاستعمال والا  
فعنا ما لأصلى أجعل رأيا يراها أى ظاناً يراها فأرى المجهول بمعنى أظن المعلوم من استعمال الشيء فى لازم  
معناه أفاده الفترى (قوله وكون المسند إليه فى الأولى محبوباً الخ) فيبينها تضافاً وتقران فى التحليل  
أطول (قوله لثلاثيها هو الخ) لا يقال لامتناسبه بين مسند أبغى وأراها وكفى بذلك نفي التوهم لأنه قول  
كفى لئلا يناسب كونه متعلق الظن وفيه أن اختصار الفصل على العطف لذلك انما يتنبى لو لم يكن فى الفصل  
أبغى إيهام خلاف المقصود ولا خفاء فى احتمال كون أراها حالاً من فاعل أبغى وخبراً بعد خبر لان الأنا  
يقال الأصل فى الجملة أن لا يخرج عن الاستقلال والأصل هو الفصل فإذا منع المانع من العارض الذى هو  
العطف يختار الأصل بمرجع الأصالة وان لم يخل عن مانع كان مع العطف فليتنامل وفى المفتاح ولا يصح  
جعل الفصل لرعاية الوزن لأنه ليس هناك أى ليس فى مرتبة الداعى المعنوى فمع وجوده لا يستند تصنيع  
المبغى إلى الأهمى اللفظى ويعلم منه أن من كانت الفصل رعاية الوزن أطول (قوله ويحتمل الاستئناف)  
فيكون من شبه كمال الاتصال وكتب أيضاً قوله ويحتمل الخ دخل عليه عرق بقوله ثم أشار إلى وجه آخر  
مانع من العطف فى قوله أراها فى الضلال تهيم بقوله ويحتمل الاستئناف يعنى أن قوله أراها يحتمل أن  
يكون غير استئناف بأن يقصد الاخبار به كإقبله من غير تقدير سؤال يكون جواباً عنه فيكون المانع من



لعطف هو الالهام السابق ويحتمل أن يكون اسمنا فإما أن يقدر سؤال ويكون هو جوابا عنه فكذا  
 بل وكيف تراها في ذلك الظن فقال أراه المحطنة تحب في أودية الصلال والغلط فيكون المانع كون الجملة  
 كالمتصلة بما قبلها لاقتضائه السؤال أو تنزيله منزلة السؤال والجواب يفصل عن السؤال كما قال وأما  
 كونها كالمتصلة الخ (قوله كالمتصلة) أي كمال الاتصال (قوله اقتضته الأولى) لكونها مجملة في نفسها  
 اعتبار الصحة وعدمها وبجملة السبب أو غير ذلك مما يقتضي السؤال ع (قوله ومقتضية له) عطف  
 فسر (قوله فتفصل الثانية عنها الخ) وقد ورد على منع العطف على الجملة التي هي كالسؤال قوله تعالى  
 بما كان استغفار إبراهيم لأبيه بعد قوله ما كان للنبي والذين آمنوا الخ اذ هو في تقدير ولم استغفر إبراهيم  
 بيه وقد عطف الجواب بعد تقديره وأوجب بأن الواو لا تستثنى من العطف وبغير ذلك تأمله ع (قوله  
 لما بينهما من الاتصال) أي الاتصال الشبيه فكأن الجملة الأولى في الأقسام الثلاثة من كمال الاتصال  
 مستتعة لثانية ولم توجد الثانية بدون الأولى كذلك السؤال مستتبع للجواب والجواب لا يوجد بدون  
 لسؤال فملا صورة الجواب والسؤال والاستئناف من شبه كمال الاتصال وهو الظاهر من التشبيه  
 ه عبدا الحكيم وفي الأطول بعد تقرير قول المصنف كما يفصل الجواب عن السؤال مانعه وهذا يشعر بأن  
 من موجبات كمال الاتصال كون الجملتين سؤالاً وجواباً وانما لم يبعد ذلك في تفصيل كمال الاتصال لأن  
 الجواب والسؤال لا يحتاج الفصل فيهما إلى اعتبارهما لانهما يكونان في كلام متكلمين فالجواب أبدأ ابتداء  
 كلام غير مسبوق بما يعطف عليه فلم يحتاج إلى اعتبار اتصاله بالسؤال ولأن أن تقول اتصال الجواب والسؤال  
 داخل في قولهم أو بيانها لأن الجواب بيان مهم السؤال اه وكتب أيضاً قوله لما بينهما من الاتصال  
 وبهضم يجعل منع العطف بين الجواب والسؤال لما بينهما من كمال الانقطاع اذا السؤال انشاء والجواب  
 اخبار ع (قوله قال السكاكي) الحاصل ان المصنف ينزل الأولى منزلة السؤال فالثانية جوابها  
 والسكاكي يقدر السؤال واقفاً فالثانية جوابه فإله في العروس من يس وكتب أيضاً قوله قال السكاكي  
 الخ قال ع وهذا أي كلام السكاكي يقتضي أن موجب المنع كونه جواباً لسؤال مقدر وما تقدم  
 يقتضي أن موجب هو تنزيل الأولى منزلة السؤال ويمكن أن يحمل الكلام على معنى أن السؤال يقدر  
 كالواقع للسكاكي المذكورة بعده وأما الفصل فلتنزيل الأولى منزلة السؤال وان كان كلاهما يصلح سبباً  
 للقطع اه وبقوله ويمكن الخ عرفت أن قول المصنف قال السكاكي الخ فائدة مستقلة وسيأتي ان شاء الله  
 تعالى زيادة تحقيق لهذا (قوله بالفحوى) أي بقوة الكلام باعتبار قرائن الأحوال ع (قوله ويطلب  
 الخ) أي يقصد ولو قال ويجعل الكلام الثاني جواباً له لكان أخصراً وأوضح وبه عسبر ابن يعقوب تأمل  
 (قوله لذلك) أي التنزيل وبعبارة ع خ في نفي قطع عن الكلام الأول اذ لا يعطف جواب سؤال على كلام  
 آخر (قوله كاغناء السامع عن أن يسأل) تعظيماً له أو شفقة عليه ع (قوله أو مثل) إشارة إلى أنه عطف  
 على اغناء الأعلى أن يسأل وانما قدر مثل لا الكاف لانها حرف واحد يستكره من جهة من الشارح بالمتن  
 يس لكن مثل في كلام المصنف معطوف على كاغناء (قوله كلامك) أيها المتكلم وقوله بكلامه أي  
 السامع (قوله بتقليل اللفظ) الباء بمعنى مع (قوله وهو تقدير الخ) فيه تسميح اذ التقدير وعدم التصريح  
 سبب للتقليل لانفسه اه (قوله أو غير ذلك) كالتنبيه على فطانة السامع وان المقدّر عنده كالمذكور وكتب  
 أيضاً مانعه عطف على اغناء (قوله وليس في كلام السكاكي الخ) أي كافي كلام المصنف وكتب أيضاً قوله  
 وليس في كلام الخ فصد التنبية على أنه ليس في كلام السكاكي وأنه من زيادات المصنف وبيان وجه هذه  
 الزيادة فتأمل (قوله وكأن المصنف نظر الخ) عبارة ع وكأن المصنف رأى أن قطع الثانية عن الأولى  
 لما كان كقطع الجواب عن السؤال لزم كون الأولى منزلة بمنزلة السؤال لان الحاق القطع بالقطع يقتضي  
 الحاق المقطوع عنه الذي هو الأولى بالمقطوع عنه الذي هو السؤال والا كان القطع لامن جهة الاتصال  
 المنسوب للجواب والسؤال بل من جهة أخرى وفيه بحث لان تشبيه القطع بالقطع لا يقتضي تشبيه

(كالمتصلة بها) أي بالأولى  
 (فلتكونها) أي الثانية (جواباً  
 لسؤال اقتضته الأولى  
 فتزل الأولى منزلته) أي  
 السؤال لكونها مستتعة  
 عليه ومقتضية له (فتفصل  
 الثانية عنها) أي عن الأولى  
 (كما يفصل الجواب عن  
 السؤال) لما بينهما من  
 الاتصال قال (السكاكي  
 فينزل ذلك السؤال الذي  
 تقتضيه الأولى وتدل عليه  
 بالفحوى) (منزلة) السؤال  
 (الواقع) ويطلب بالكلام  
 الثاني وقوعه جواباً له  
 فيقطع عن الكلام الأول  
 لذلك وتنزيله منزلة الواقع انما  
 يكون (انكسرة كاغناء  
 السامع عن أن يسأل أي  
 مثل (أن لا يسمع منه) أي  
 من السامع (شيء) تحقيره  
 وكرهه لكلامه أو مثل أن  
 لا ينقطع كلامك بكلامه  
 أو مثل القصد إلى تكثير  
 المعنى بتقليل اللفظ وهو  
 تقدير السؤال وترك العاطف  
 أو غير ذلك وليس في كلام  
 السكاكي دلالة على أن  
 الأولى تنزل منزلة السؤال  
 وكأن المصنف نظر إلى أن  
 قطع الثانية عن الأولى

المقطوع عنه بالمقطوع عنه لجهة أن يكون القطع من وجود ربط يشبه ذلك الربط مع كون المقطوع عنه في أحد الطرفين سبباً أو لا سبباً مثلاً ولا ينزل أحدهما منزلة الآخر إلا في مجرد الربط وهو مستشعر من تشبيه القطع بالقطع من غير حاجة لتشبيه أحد المقطوع عنه بما لا آخر ولهذا أصبح هنا أن تجعل تكون الجملة الأولى منشأ السؤال الذي هو سبب الجواب كافي في القطع لأن سبب السبب من غير حاجة لزيادة تنزيله منزلة السؤال وتشبيهه به كما أن هذا إليه صاحب الكشف لا يقال الاكتفاء بمجرد كونه منشأ السؤال فصار سبب السبب ينافيه جعل السؤال كذلك كور على ما قاله السكاكي لأننا نقول تقدم أن جعل السؤال كذلك كور ليس للقطع بل لنسكتة أخرى تقدمت ولأننا نقول تنزيل الأولى منزلة السؤال للقطع أو كونها منشأ السؤال للقطع أو تقدير السؤال كذلك كور للقطع ما لها واحد والاختلاف في الاعتبار والتعبير والتلازم حاصل في الكل فأي فائدة لهذا الاختلاف تأمل في هذا المقام اه (قوله) مثل قطع الخ) حال من قطع وقوله وإنما يكون خبراً (قوله) لا حاجة إلى ذلك) أي التنزيل المذكور وهو تنزيل الأولى منزلة السؤال وقوله كفي في ذلك أي في القطع وأما تنزيل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع فلنسكت المتقدمة كما ذكره ابن يعقوب فراجع (قوله الفصل) أي ترك العطف لذلك أي لأجل ذلك (قوله تسمى استثناء) تسمية للآزم باسم المزموم (قوله لأن السؤال الخ) أي لأن المنهزم على السامع أما سبب الحكم السكاكي في الجملة الأولى على الإطلاق بمعنى أنه جهل السبب من أصله وأما سبب خاص بمعنى أنه تصورني جميع الأسباب الأسباب خاص تردد في حصوله ونفيه وأما غير السبب بأن ينهم عليه شيء مما يتعلق بالجملة الأولى ع (قوله الحكم) المراد به هنا المحكوم به (قوله مطلقاً) أي عن الالتفات والنظر إلى سبب خاص متردد فيه بل هو بصورة السبب أصلاً فالجواب أي سبب كان (قوله عليل) أي أنا عليل ولا شاهد في هذا لأنه جواب لسؤال ملفوظ بل في قوله سهر دأتم الخ أي سبب علتي سهر الخ (قوله أي ما بالك الخ) أي ما حالك عليلاً والسؤال عن حال العليل بعد العلة لم يمتدح بوجوب كون المعنى ما سبب علتك إذ لا يبقى ما يستل عنه بعد العلم بالأسباب فيقدر هذا السؤال المفيد لهذا المعنى أو يقدّر ما سبب علتك اه ع ق فالتنويح في العبارة أذعني التركيب الأول يرجع إلى معنى الثاني (قوله بقرينة العرف والعادة الخ) أي وإنما كان السؤال عن السبب المطلق لأن الخاص بقرينة الخ وكتب أيضاً ما نصه وبقرينة عدم التأكد في الجواب ولا يقال إن اسمية الجملة من المؤكدات لانها وحدها لا تنكفي في مقام التردد (قوله فأنما يسأل) أي فأنما يسأل سامع هذا القول عن مرضه وكتب أيضاً قوله فأنما يسأل الخ الخ فيؤتى بالجواب خالي عن التأكد وقوله حتى يكون السؤال الخ فيؤتى بالجواب معؤكداً قال ع ق نعم إذا وقع المرض في جهة غالب فيها سبب خاص فيمكن أن يتردد في ثبوته فيقال فيه هل سبب مرضه أكل الفاكهة الفلانية أو لا مثلاً فيكون الجواب هو أن يقال مثلاً إن سببه أكل تلك الفاكهة اه (قوله عن مرضه) أي سبب مرضه فقوله وسببه تفسير للراد من المعطوف عليه ولو اقتصر على قوله عن سبب مرضه لكان أوضح كذا قيل واستشهد به بعبارة المطول وهي لأن العادة إذا قيل فلان عليل أن يستل عن سبب علته وموجب مرضه اه ويحتمل أن يكون المعنى من نوع مرضه وسببه لأنه بعد العلم بطلاق المرض يستل عن خصوص نوعه وسببه أي والسؤال عن خصوص النوع منتف في البيت غير محتمل لأن الجواب بالسبب لا بالنوع ولا شاهد في عبارة المطول لعدم الحصر فيها بخلاف عبارة المختصر (قوله) لأن يقال هل سبب علته كذا وكذا) أي على وجه التردد في ثبوت سبب خاص (قوله لاسم السهر والحزن) لأنهما بعد الأسباب في أحداث المرض فهم ما جديران بأن لا يتردد في ثبوتهما ويستل عن حصولهما من ع ق (قوله حتى يكون الخ) تفرد ع على المنق (قوله) وأما عن سبب خاص لهذا الحكم فيكون المقام مقام أن يتردد في ثبوته ع ق ولهذا يؤتى بالجواب مؤكداً (قوله لهذا الحكم) أي السكاكي في الجملة الأولى (قوله) كأنه قيل الخ) لأن الحكم ينشأ تنزبه النفس من طهارتها وتبعية هاعن شهواتها

مثل قطع الجواب عن السؤال وإنما يكون على تقدير تنزيل الأولى منزلة السؤال وتشبيهه به ولا يظهر أنه لا حاجة إلى ذلك بل مجرد كون الأولى منشأ السؤال كاف في ذلك أشير إليه في الكشف (ويسمى الفصل لذلك) أي لكونه جواباً لسؤال اقتضته الأولى (استثناء وكذا) الجملة (الثانية) نفسها تسمى استثناء فاستثناء (وهو) أي الاستثناء (ثلاثة) أضرب لأن السؤال الذي تضمنته الأولى (أما عن سبب الحكم مطلقاً) نحو قال لي كيف أنت قلت عليل سهر دأتم وحزن طويل أي ما بالك عليلاً وأما سبب علتك بقرينة العرف والعادة لأنه إذا قيل فلان مريض فأنما يسأل عن مرضه وسببه لأن يقال هل سبب علته كذا وكذا لاسم السهر والحزن حتى يكون السؤال عن السبب الخاص (وأما عن سبب خاص) لهذا الحكم (نحو) وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء كأنه قيل هل النفس أمارة بالسوء

ولما اتم ايتاد منه أن ذلك لا ينطبعها في أصلها على طلب ما لا ينبغي وأمرها به فكان المقام مقام أن يتردد  
في ثبوت أمرها بالسوء بعد تصوره فكأنه قيل هل لان النفس أعلما بالسوء ع ق ومنه يعلم أن قوله هل  
النفس أمانة بالسوء معناه هل لان النفس الخ أي هل سبب عدم التجربة أن النفس الخ لان الفرض أن  
السؤال عن سبب خاص (قوله بقريضة التأكيذ) أي تقدير السؤال به الدالة على طلب التصديق  
بثبوت السبب الخاص بقريضة تأكيذ وكتب أيضا قوله بقريضة التأكيذ أي لأنه إنما يحسن إذا كان المخاطب  
مرتددا ولا يكون كذلك الا عند السؤال عن السبب الخاص لأنه يسئل هل هو السبب فهو مرتد وفي  
المطول فالتا كيد دليل على أن السؤال عن السبب الخاص فان السؤال عن مطلق السبب لا يؤكده قال  
الفري هذا أيضا مبني على سوق الكلام مساقا مقتضى الظاهر المتبادر والا فلنلا كيد معان غير دفع  
الشك ورد الانتكار كما سبق وليست فائدة منه منحصرة في ما حتى يقال لو كان السؤال عن السبب المطلق  
لكان سؤالا عن تصوره الذي لا يتصور فيه شك وتردد حتى يؤكده في الجواب اه سم (قوله يقتضي  
نأ كيد الحكم) أي الجواب لأنه ترد في النسبة بعد تصورات الطرفين ع ق وقد قيل في هذا الباب حيث  
دلت الجملة الاولى على سؤال تصديق تأتي الثانية مؤكدة والافلا لان التأكيذ لا يكون الا للنسبة لا لاحد  
الطرفين كذا في يس (قوله كما مر) الكاف للتعليل (قوله من أن المخاطب الخ) لو قال من أن غير  
السائل ينزل منزلة السائل اذا قدم ما يلوح له بالخبر فستشرف استشراف المتردد الطالب لكان أولى لان  
المخاطب غير متردد في الحكم طال به بل هو منزل منزلة المتردد فتأمل سم (قوله يؤكده) انما أتى بتأكيذ  
مع أن المتردد يكفيه واحدا لاستبعاد كون نفوس الانبياء أمانة بالسوء يس (قوله ولا ينبغي أن المراد الخ)  
يدل على أن المذكور في ما مر الحسن لا الوجوب (قوله بمنزلة الواجب) أي في طلب مراعاته والاتيان به  
وكتب أيضا ما نصه أي فساغ التعبير بالاعتناء سم (قوله واما عن غيرهما) أمام مطلقا لا تقتضي تأكيذا  
وأما عن غير خاص فيقتضي التأكيذ على ما مر وكأنه أكتفى بالنسبة التي من تقسيم السبب اليه  
ومع ذلك أشار الى القسمين بالثانين لأنه أورد من الخاص مثلا لا يقتضي التأكيذ وكان ينبغي أن أتى  
بمثال يقتضي التأكيذ وستعرف حقيقة الحال في المثال الثاني اه أطول وعبرة المطول ومثل المصنف  
بمثالين لان السؤال عن غير السبب أيضا ما أن يكون على إطلاقه كما في المثال الاول واما أن يشتمل على  
خصوصية كما في المثال الثاني فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه (قوله  
فخوفا لاسلاما قال سلام) يحتمل أن يكون تقاولهم بلغة يعتبر فيها مثل ما يعتبر في اللغة العربية ويحتمل  
أن يكون هم الانهم كانوا كما قيل عالمين باللغة العربية نعم شيوع هذه اللغة العربية انما كان من اسمعيل  
فترى (قوله قالوا لاسلاما) أي سلم لاسلاما مطول (قوله قال سلام) أي عليكم سلام أو سلام عليكم (قوله  
أحسن لكونهم بالجملة الخ) قد يقال الفعلية تدل على الحدوث والاستمرار التجدي فهي توارى الاسمى  
فلا أحسنية (قوله زعم) أكثر استعماله في الاعتقاد الباطل وقد يستعمل في الحق على ما في القاموس  
ومنه ما هنا دليل صدقوا (قوله بمعنى جماعة عاذلة) ولم يجعله جمع عاذلة واحدة من المؤنث لقوله صدقوا  
بضم الذكور ولم يجعله جمع عاذل لان فاعلا لا يطرده جمع على فواعل بل هو مجموع وانظر ما مانع من  
جملة من جملة ما مع قولنا لان فاعلا لا يطرده جمع على فواعل أي اذا كان صفة لذكر عاقل بخلاف ما اذا  
كان جامدا كعائق وعوائق أو صفة لمؤنث كطالق وطوائق أو ولد كغير عاقل كعامل وعوامل فانه  
يطرده عبارة الأطول العواذل أي الجماعات العواذل اما الرجال كما هو ظاهر صدقوا أو الرجال والنساء  
فصدقوا تغلب اه قال الفري والقول بأنه جمع عاذلة على أن التاء بالغة مما لا يلتفت اليه لانه ليس  
بقياس اه (قوله بخلاف أكثر الخ) إشارة الى توجيه الاستدراك وحاصله أنه لما كان يتوهم أن غمرته  
مما تستكشف كما هو شأن أكثر الغمرات والشدا انداستدرك بقوله ولكن الخ (قوله كأنه فيل أصدقوا  
أم كذبوا) لان الزعم مطية الكذب فيفهم أن ما زعموه يحتمل الصدق والكذب فكأنه فيل الخ ولقائل

بقريضة التأكيذ (وهذا الخبر  
يقتهض تأكيذ الحكم)  
الذي هو في الجملة الثانية  
أعني الجواب لان السائل  
مرتد في هذا السبب الخاص  
هل هو سبب الحكم أم لا  
(كما مر) في أحوال الاسناد  
الخبري من أن المخاطب اذا  
كان طالبا مترددا حسن  
تقوية الحكم بمؤكد ولا  
يخفى أن المراد بالاعتناء  
استحسانا لا وجوبا  
والمستحسن في باب البلاغة  
بمنزلة الواجب (واما عن  
غيرهما) أي غير السبب  
المطلق والخاص (نحو قالوا  
سلاما قال سلام) أي فما  
ذا قال ابراهيم في جواب  
سلامهم فقيل قال سلام  
أي حياهم نصية أحسن  
لكونهم بالجملة الاسمى الدالة  
على الدوام والثبوت (وقوله  
زعم العواذل) جمع عاذلة  
بمعنى جماعة عاذلة (أننى في  
غمرته) وشدة (صدقوا) أي  
الجماعات العواذل في زعمهم  
أننى في غمرته ولكن غمرتي  
لا تنجلي ولا تتكشف  
بخلاف أكثر الغمرات  
والشدا أنه قيل أصدقوا  
أم كذبوا فقيل صدقوا

أن يقول إذا تصور من الكلام الأول الصديق فيما زعموا وتردد هل واقع ذلك الصديق أم لا وكان المقام مقام التردد يجب التأكيد بأن يقال أنهم لصاحبه قون مثلاً وقد يجب أن السؤال لما كان فعلاً أي بالخطوب مطابقاً والتأكيد تقديره بمنزلة القسم أي صدقوا والله مثلاً من عرق وفيه جواب آخر نظريه فراجعه وكتب أيضاً قوله كأنه قيل أم صدقوا أم كذبوا قال في المطول السؤال ههنا يشتمل على خصوصيته لأن العلم حاصل بواحد من الصديق والكذب وانما السؤال عن تعيينه اه وقضيته كما في يس أن السؤال عن التصديق لا عن التصور وحينئذ فكان مقتضى الظاهر التأكيد على حدان النفس الخ وقال في الاطول كأنه قيل أم صدقوا أم كذبوا هكذا في الافتتاح فينبذ وجه عدم التأكيد أن السؤال عن التصور والتصوير لا يطلب التأكيد ونازع السيد السند في كون الهدية وأم سؤالاً عن التصور فكان مقتضى الظاهر التأكيد ثم بعد ترتيبه لما ذكره السيد قال بناء على أن المطلوب التصديق إذا دار الكلام بين النفي والاثبات لا معنى للسؤال بالهمزة وأم إذا لمعنى لاظهار حصول التصديق باحدهما لأنه مفرغ عنه معرفة كل أحد ألا ترى أنه لا يقال أزيد قام أم لم يقم والمتعارف في مثله السؤال عن جانبهم فيه يقال أم صدقوا وحينئذ يجب التأكيد لتردد فيه ويكون ترك التأكيد لانه ظهور حاله بدفع التردد والشك والوجه أن المراد زعم العواذل أي في غمرة تنكشف فالزعم حينئذ في معناه المشهور ولما كان زعمهم مركباً سأل أنهم هل صدقوا فأجاب بأنهم صدقوا في البعض وكذبوا في البعض بقوله صدقوا إشارة إلى مدققهم في كونه في الغمرة وقوله ولكن غمري لا تخجل إشارة إلى كذبهم في إعادة إذا الانجلاء أطول (قوله وأيضاً) قال عرق ونعود أيضاً إلى تقسيم آخر في الاستئناف باعتبار إعادة اسم ما استؤنف عنه الحديث والاثبات بوصفه المشعر بالعمية وإن كان الاستئناف في ذلك لا يخلو أيضاً من كونه جواباً عن السؤال عن السبب أو عن غير الذي هو حاصل التقسيم السابق فنقول منه الخ (قوله باعادة اسم الخ) الباء للابسة أو بمعنى مع والمراد بالاسم ما قابل الصفة (قوله أي أوقع عنه الاستئناف) أي لاجله (قوله وأصل الكلام استؤنف الخ) أي بعدنيته للفعول (قوله خذف المفعول) أي في الأصل الأول الذي هو نائب فاعل في هذا الأصل الثاني وهو لفظ الحديث وقوله ونزل الفعل منزلة اللازم أي فأنيب الجبرور أو المصدر المفهوم من استؤنف لتأويله بأوقع عنه الاستئناف وهذا هو المشار إليه بقول الشارح أي أوقع الخ كذا يؤخذ من عرق فيكون من قبيل حيل بين العبر والنزوان قال في الاطول ولا داعي إلى ذلك بل نقول مفعوله الأول ضمير مستتر راجع إلى ما رجع إليه ضمير منه أي ما استؤنف الاستئناف عنه أذ مفعوله الأول يكون الحديث لأن الاستئناف حديث اه ومنه يعلم أن الاستئناف الراجع إليه ضمير منه بمعنى الحديث (قوله نحو أحسنت أنت) ضبط أحسنت بناء على الخطاب مع أنه يصح هذا أن تكون التاء للتكلم بـه تناسب مع أحسنت في المثال الثاني لأنه يتعين فيه أن تكون التاء الخطاب والالة قال صديق القديم الخ (قوله ومنه ما يعني) لم يعبر بالاعادة لأن الصفة لم تذكر أولاً حتى تعاد (قوله لترتب الحديث عليه) أي الصفة وذكر باعتبار أنهم أوصف (قوله لماذا أحسن اليه) بصيغة الماضي وهذا راجع إلى المثال الأول ويقدر السائل فيه غير الخطاب من السامعين كما علم من ضبطه بصيغة الماضي لعدم اشتمال الجواب فيه على خطاب وليس بصيغة المضارع ويقدر السائل الخطاب لأنه لا معنى لسؤال الشخص عن سبب فعله إلا أن يقال السؤال لتقرير الحكم للاستعلام وقوله وهي الخ راجع إلى المثال الثاني وتقدير السؤال فيه من الخطاب لاشتمال الجواب فيه على الخطاب ففي كلام الشارح إشارة إلى أنه لا يتعين تقدير السؤال من الخطاب كما في المثال الأول ففي كلام الشارح توزيع على طريق اللف والشر المرتب على ما في المتن لكن لا يخفى صحة تقديره على المثال الأول أيضاً وكتب أيضاً قوله لماذا أحسن اليه سؤال عن السبب المطلق فناسب عدم التأكيد في الجواب وعدم ما يعني عنه وهل هو حقيق بالاحسان سؤال عن السبب الخاص فناسب ذكر ما يعني عن التأكيد في الجواب وهو موجب الاستعفاء يس (قوله لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم) الحكم هنا هو

(وأيضاً منه) أي من الاستئناف وهذا إشارة إلى تقسيم آخر له (ما يأتي باعادة اسم ما استؤنف عنه) أي أوقع عنه الاستئناف وأصل الكلام استؤنف عنه الحديث خذف المفعول ونزل الفعل منزلة اللازم (نحو أحسنت أنت) إلى (نحو أزيد حقيق بالاحسان) باعادة اسم زيد (ومنه ما يعني على صفة) أي صفة ما استؤنف عنه دون اسمه والمراد صفة تصلح لترتيب الحديث عليه (نحو) أحسنت إلى زيد (صديقك القديم أهل لذلك) والسؤال المقدر فيه ما لماذا أحسن اليه وهل هو حقيق بالاحسان (وهذا) الاستئناف المبني على الصفة (أبأن) لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كالصدقة القديمة في المثال المذكور ولا يسبق إلى الفهم من ترتيب الحكم على الوصف الصالح للعلمية



أنه عليه السلام \* وههنا بحث وهو أن السؤال إن كان عن السبب فالجواب يشق ٥١ على بيانه لا محالة والأفلا وجه لاشتغاله عليه

كافي قوله تعالى قالوا سلاما  
قال سلام وقوله زعم العواذل  
أثنى ووجه التفصي عن  
ذلك مذكور في الشرح (وقد  
يحذف صدر الاستئناف)  
فعلا كان أو اسما (نحو)  
يسمعه فيها بالعدو والاصل  
رجال) لئلا يقرأ هاهنا متوحدة  
الباء كأنه قيل من يسبحه  
فقيل رجال أي يسبحه رجال  
(وعليه نعم الرجل زيد) أو نعم  
رجلا زيد (على قول) أي  
على قول من يجعل  
الخصوص خبر مبتدأ  
محذوف أي هو زيد  
ويجعل الجملة استئنافا جوابا  
لسؤال مقتدر عن تفسير  
الفاعل المهم (وقد يحذف)  
الاستئناف (كله ما مع  
قيام شيء مقامه نحو قول  
الحامسي زعمت أن اخوتكم  
قريش لهسم الق) أي  
ابلاف في الرحلتين  
المعروفتين لهسم في القباة  
رحلة في الشتاء إلى اليمن  
ورحلة في الصيف إلى الشام  
(وليس لكم الف) أي  
مؤلفة في الرحلتين  
المعروفتين كأنه قيل أصدقنا  
في هذا الزعم أم كذبنا فقيل  
كذبتم فحذف هذا الاستئناف  
كله وأقسم قوله لهم الف  
وليس لكم الف مقامه  
لدلالته عليه (أو بدون  
ذلك) أي قيام شيء مقامه  
اكتفاء بمجرد القرينة (نحو)  
فتم الماء دون أي نحن على  
قول أي قول من يجعل  
الخصوص خبر المبتدأ أي

الاحسان وقد قبل في الاول أيضا بيان السبب وهو كونه حقيقة بالاحسان كما يدل عليه كونه جوابا عن  
السؤال المقتدر عن السبب نعم في الثاني زيادة بيان سبب السبب فهو وأبلغ من هذه الجهة وهذا حاصل  
البحث الا في وجوبه وقال في الاطول أي لاشتغاله على بيان سبب الحكم الذي في الجواب وفرق بين بيان  
سبب الحكم الذي في الجواب وبين بيان سبب الحكم المتضمن للسؤال فان قولنا زيد حقيق بالاحسان بيان  
لسبب الاحسان الى زيد مع أنه لا يشتمل على سبب استحقاقه للاحسان وبهذا ظهر ضعف ما قاله الشارح  
انه إن كان السؤال في الاستئناف عن السبب فالجواب لا محالة يشتمل على بيانه فلا يترجح جواب على جواب  
بالاشتغال عليه اذ الكل يشتمل عليه وإن كان عن غيره فلا معنى لاشتغاله على بيان السبب ثم ناقش فيما أجاب  
به الشارح فراجع (قوله انه) أي الوصف وهو بدل ما (قوله وههنا بحث) أي في قوله أبلغ لاشتغاله الخ  
(قوله ان كان عن السبب) أي كافي المثالين المذكورين (قوله فالجواب) أي سواء بنى على الاسم والصفة  
يشتمل على بيانه لا محالة فكيف يخص بما بنى على الصفة دون الاسم سم (قوله على بيانه) أي السبب  
لا محالة أي سواء كان الجواب بالاسم أو بالصفة فما بالهم خصوه بالصفة وقوله والا أي والا يكن السؤال عن  
السبب فلا وجه لاشتغاله عليه وصفا أو اسما وقوله كافي قوله الخ تشبيه في عدم الاشتغال وقوله مذكور  
في الشرح قال فيه وجهه أنه اذا ثبت لشيء حكم ثم قدر السؤال عن سببه وأريد أن يجاب بأن سبب ذلك  
انه مستحق له لهذا الحكم فهذا الجواب يكون تارة باعادة قسم ذلك الشيء فيفيد أن سبب هذا الحكم كونه  
حقيقا وتارة باعادة صفة فيفيد أن سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس يجري في جميع  
صور الاستئناف فليتأمل اه يجري وجه واحد له أن الاول بين سبب الحكم فقط والثاني بين سبب سبب  
الحكم فهو متضمن لسبب الحكم ومبين فيه سبب ذلك السبب فكان أبلغ من الاول (قوله وقد يحذف  
صدرا الخ) أي أو يحذفه نحو نعم الرجل زيد على أن الخصوص مبتدأ محذوف الخبر فلا وقال وقد يحذف بعض  
الاستئناف لكان أحسن (قوله أي يسبحه رجال) وحذف الفعل اعتمادا على يسبح الاول لا على المذكور  
في السؤال المندرج لانه لا يجوز كافي دلائل العجز فلا محالة بينه وبين الشارح (قوله وعليه) بهبه على  
التفاوت بين المثالين وهو كون المحذوف في أحدهما المسند وفي الآخر المسند اليه وكون الحذف في الاول  
جائزا وفي الثاني واجبا وله وجه آخر يكشف عنه قوله على قول أطول (قوله أي على قول من يجعل الخ)  
أما على قول من يجعل الخصوص مبتدأ والجملة قبله خبر فليس مما نحن فيه اذ ليس على ذلك الاجلة واحدة  
وكذا على أنه مبتدأ محذوف خبره لا يكون من حذف صدر الاستئناف الذي الكلام فيه بل من حذف  
عجزه وكذا ان جعل بدلا أو عطف بيان فلا حذف أصلا من يس (قوله ويجعل الجملة الخ) عطف لازم  
(قوله وقد يحذف الاستئناف كما الخ) أي ويكون الفصل تقديرا (قوله نحو قول الحامسي) يجوزني  
أشد في انتمائهم لقريش وزعمهم أنهم اخوتهم ونظائرهم (قوله قريش) خبران وقوله لهم الف الخ منقطع  
عماقبه قائم مقام الاستئناف وكتب أيضا قوله لهم الف مصدر قولك ألف فلان هذا المكان بالكسر  
يألفه يس (قوله أي مؤلفة الخ) قال في الاطول أي مؤلفة كالفقة كالفقة بمعنى المقابلة والمرادني  
مطلق الآلاف عنهم فنه تفسير الشارح بقوله أي مؤلفة في الرحلتين المعروفةتين ليس كما ينبغي ويدل على  
ما ذكرنا قوله بعده

أولئك أو منوا جوعا وخوفا \* وقد جاءت بنو أسد وخافوا

اه (قوله لانه عليه) دلالة العلة على المعلول وكتب أيضا قوله لانه عليه من حيث انه يدل على نفي  
المرعوم من الاخوة والناظر (قوله أي نحن) هذا هو الخصوص المحذوف وانما قدرنا السؤال لانهم مع  
فاعلهما لا بهما بل قد دان يسأل معهما من الخصوص كما قدرنا أنفا فيجب بالخصوص واذا دلت عليه القرينة  
حذف كما هنا ع (قوله على قول) أي انما يكون مما حذف فيه مجموع على قول من يجعل الخصوص  
بالدخ خبره مبتدأ محذوف فيكون التقدير هم نحن وأما على قول من يجعله مبتدأ وما قبله خبر فليس من  
هم نحن \* ولما فرغ من بيان الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع في بيان الحالتين المقتضيتين للوصل فقال (وأما الوصل لدفع الإيهام

فكقولهم لا وأيدك الله / فكقولهم لا ٥٣ رد لكلام سابق كما إذا قيل هل الامر كذلك فقالوا لا أي ليس الامر كذلك فهذه

الباب ع ق وكتب أيضا قوله على قول الاولى على القول لثلاثيهم من تكثير قول مخالفته للقول السابق  
 اه أطول وأقول لا وجه لتخصيص حذف الاستئناف مع عدم قيام شئ مقامه بقول من يجعل الخصوص  
 خبر مبتدأ محذوف بل يجري على قول من يجعله مبتدأ خبر محذوف فكان على المصنف أن يقول على  
 قولين لا لهم إلا أن يكون اقتصاره على ذلك القول لانه المشهور بين النحاة فتدبر (قوله فكقولهم لا وأيدك  
 الله) أي عند عدم ارادة السكوت على لا والابتداء بما بعدها والا كان السكوت دافعا للايهام قال  
 في الاطول لا يقال لا الداخلة على الماضي يلزمها التكرير فلا يهاجم مع عدم التكرير لانه قول ذلك اذ لم  
 تدخل في الدعاء كانه قرر في محله (قوله فهذه) أي ليس الامر كذلك التي تضمنها لا (قوله فيبينهما كمال  
 الانقطاع) قال في العروس ولك أن تقول (٢) الايهام كما يدفع الفصل بين الجملتين اللتين بينهما كمال الانقطاع  
 يدفعه بين اللتين بينهما كمال الاتصال وكذا غير من الاقسام السابقة واللاحقة فليعتبر الناظر والايهام  
 مشروط بأن لا يعارضه ايهام آخر كما سبق اه (قوله لكن عطف الخ) صريح في أن الواو عاطفة وقد  
 نازع في العروس في كونها عاطفة وادعى زيادتها الدفع الوهم وأنهما جات في القران كذلك ونقله عن الكوفيين  
 وابن مالك وأطال بما لا يحل عن نظرها سباب يس وقال في الاطول ثم الواو في مثل هذا التركيب هل للعطف  
 حتى يكون فيه الوصل أو زائدة لدفع الوهم كما زيد في ربنا والحمد في رواية على ما في الصحاح مع أنه لا يهاجم  
 أو واو اعتراضية والجملة الدعائية معترضة كما في قوله \* ان الثمانين وبلغتها \* لي فيه تردد وفي ثبوت  
 الوصل لدفع الايهام توقف فتأمل (قوله فإينما وقع) تقرير على قوله لكن عطف عليها (قوله هذا  
 الكلام) أي وما يشبهه نحو لا وهذا الله (قوله وهو مضمون قولهم لا) أي ما تضمنه لا من الجملة وعبارة  
 ع ق فالعطف عليه هو الكلام المنفي مضمونه بلا اه (قوله وبعضهم) هو الزوزني (قوله مشتملة على  
 قوله الخ) من اشتغال الكل على الجزء (قوله وزعم) أي ذلك البعض (قوله ولم يعرف انه) أي وأيدك  
 الله لو كان كذلك أي معطوفا على قلت أو الضمير في أنه ولكن الحال والاشان (قوله لم يدخل الدعاء الخ)  
 انظاري في محل الاضمار أي مع أن المقصود أن من جملة المقول (قوله لم يحك الحكاية) المراد بالحكاية قلت  
 أي لم يأت بها وضمير يحك للتعالي وقوله فحين جواب لو وما مصدرية وضمير قال للتعالي والفاء في فلا بد  
 زائدة والجواب فلا بد والفاء في فحين زائدة والوجه الاول أولى وكتب أيضا قوله وانه لم يحك الخ يعني أن  
 العطف في مثل هذا الكلام واجب ولو لم يتقدم قلت ولا قدر أصلا لانقضاء تعلق الغرض به لعدم مناسبتة  
 للمقام فلا بد من معطوف عليه وهو مضمون لا فلو كان كما زعم هذا الزاعم اختص العطف بما فيه جملة وهو  
 باطل من ع ق وعبارة سم قوله وانه لم يحك الحكاية الخ رد آخر على هذا القائل حاصلا أن هذا الذي  
 قاله انما يفيد بالنظر للحكاية هذه الحكاية وأما إذا لم يحك وقيل لا وأيدك الله احتج للعطف عليه ولم ينفه  
 عليه هذا القائل اه (قوله فلا بد له من معطوف عليه) أي وأين هو فتعين ما قلنا (قوله واما للتوسط) أي  
 لاجل التوسط (قوله وقد صحف بعضهم اما الخ) هو الزوزني (قوله فركب الخ) لانه ارتكب تكلفات  
 ساقطة وتعضفات ساقطة وبيان ذلك انه أحوج الى تقدير معطوف عليه قبلها فصار تقدير  
 الكلام هكذا وأما الوصل فاما لدفع الايهام واما للتوسط فبقيت الفاء في قوله فكقولهم وفي قوله فإنا  
 نحتاج ان نضع بقية اذ لا جواب ان كانت شرطية أو بلا متعلق ظاهر ان كانت مجردا لظرفية فاحتاج  
 الى جعل الفاء في قوله فكقولهم مؤخر عن تقديم وأن المعطوف عليه المحذوف زحافت عنه الفاء فأدخات  
 على كقولهم والى تقدير الجواب أو متعلق الظرف وفي ذلك من التعسف والخطب لما فيه من الحذف الغير  
 المهود مع الجرمة ما لا يخفى ع ق وقوله مؤخر عن تقديم أي وانما إذا دخل على أما المحذوفة الداخلة على  
 لدفع (قوله متن عياء) أي ظهر ناقة عياء وقوله فخطب بابه ضرب وقوله عشاء تأنيث الاعشى أي ناقة  
 لا تسمى بالليل (قوله فاذا انتم الخ) أي فكان إذا الخ (قوله لفظا ومعنى) راجعان لكل من خبر أو

جملة اخبارية وأيدك الله جملة انشائية دعائية فيبينهما كمال الانقطاع لكن عافت عليها لان ترك العطف يوهم أنه دعاء على الخطاب بعدم التأييد مع أن المقصود الدعاء بالتأييد فإينما وقع هذا الكلام فالعطف عليه هو مضمون قوله لا وبعضهم لم يبق على المعطوف عليه في هذا الكلام نقل عن الثعالبي حكاية مشتملة على قوله قلت لا وأيدك الله وزعم أن قوله وأيدك الله عطف على قوله قلت ولم يعرف أنه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول وانه لو لم يحك الحكاية فحين ما قال للخطاب لا وأيدك الله فلا بد له من معطوف عليه (وأما للتوسط) عطف على قوله أما الوصل لدفع الايهام أي وأما الوصل لتوسط الجملتين بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد صحف بعضهم اما بكسر الهمزة فركب متن عياء وخطب خطب عشاء (فاذا انتم) أي الجملتان (خبراً أو انشاء لفظاً ومعنى) أو معنى فقط بجامع أي مع تحقيق جامع (بينهما) بدلالة ما سبق من أنه إذا لم يكن جامع فيبينهما كمال الانقطاع ثم الجملتان المتفتتان خبراً أو انشاء لفظاً ومعنى قسمان

انشاء

لانهما اما انشائيتان أو خبريتان

(٢) قوله الايهام كما يدفع الفصل الخ المناسب العكس لار الفصل هو الدافع للايهام اه

والمتمماتان معنى فقط ستة أقسام لانهم ان كانوا انشائيين معنى فاللفظان اما خبران أو الاولى خبر والثانية انشاء أو بالعكس وإن كانتا خبريتين معنى فاللفظان اما انشائيان أو الاولى انشاء والثانية خبر أو بالعكس فالجوع ٣٥ ثمانية أقسام والمصنف أورد للقسمين

الأولين مثالهما (كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى إن البراري لنعم وإن الفجار لنفي جهنم) في الخبريتين لفظا ومعنى الأنشائيين المثال الثاني متناسبتان في الاسمية بخلاف الأولى (وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا) في الانشائيين لفظا ومعنى وأورد للاتفاق معنى فقط مثلا واحدا إشارة إلى أنه يمكن تطبيقه على قسمين من أقسامه الستة الباقية وأعاد فيه لفظ الكاف تنبيها على أنه مثال للاتفاق معنى فقط فقال (وكقوله تعالى وإذا أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا) فعطف قولوا على لا تعبدون مع اختلافهما لفظا لكونهما انشائيين معنى لان قوله لا تعبدون إلا الله اخبار في معنى الانشاء (أي لا تعبدوا) وقوله وبالوالدين إحسانا لا بد من فعل فاما أن يقدر خبرا في معنى الطلب أي (وتحسنون بمعنى أحسنوا) فتكون الجملتان خبرا لفظا انشاء معنى وفائدة تقدير الخبر ثم جعله بمعنى الانشاء أما أن ظا فالمللية مع قوله

الانشاء وكذا قوله أو بمعنى فقط (قوله والمتفقان معنى فقط ستة أقسام) فيه أن القسم الأول والرابع متفقان معنى ولفظا فيكون التسميم من باب تقسيم الشيء إلى أنواعه وإلى ما هو خارج عنه والجواب أن في العبارة حذف الالة ما قبله عليه والاصل والمتفقان خبرا أو انشاء معنى فقط قوله معنى فقط غير متبطل بالمحذوف لا بقوله المتفقان فتنبه لذلك فقد غفل عنه الناظرون (قوله أورد للقسمين الأولين) أي الجملتين المتفتحتين خبرا لفظا ومعنى والجملتين المتفتحتين انشاء كذلك سم (قوله كقوله تعالى يخادعون الله الخ) أورد عليه أن هذه آية سورة النساء فالجمله لها محل من الاعراب لانهم اخبران من قوله تعالى إن المنافقين يخادعون الله الخ وليست آية البقرة لانه ليس فيها وهو خادعهم والكلام لأن في الجملة محله وقد علمت الجواب عن ذلك من كلام الشارح في ما سبق من نظيره وحاصله هنا أن القصد بيان التوسط بقطع النظر عن كون الجملة لها محل أولا وكتب أيضا قوله كقوله تعالى الخ والجامع فيها ظاهر لان المستندين متناسبان من حيث أن كلا منهما من الخادعة والمستند اليه ما كذلك لان المستند اليه في الأولى مخادع باعتبار الأولى مخادع باعتبار الثانية والمستند اليه في الثانية مخادع باعتبار الثانية مخادع باعتبار الأولى تدبر (قوله وقوله تعالى إن البراري لنعم) الجامع فيها التضاد في الطرفين المستند اليه والمستند (قوله وقوله تعالى كلوا) الجامع بين هذه الجمل الثلاث الانشائية اتحادها في المستند اليه مع ما بين الاكل والشرب والاسراف من المناسبة ليس (قوله للاتفاق معنى فقط) انظر مع أنه يضح كونه مثلا للتفتحين لفظا ومعنى وبأن يكونا خبريتين لفظا انشائيين معنى كما صرح به الشارح بعد غير مرة وسأني في المتن ويمكن أن يجيب بأن المراد للاتفاق الحقيقي لا الاحتمالي والتحقيقي هو الاتفاق معنى فقط كذا أجابني بعض المحققين حين أوردت عليه ذلك ثم ظهر لي أن المراد للاتفاق انشاء معنى فقط فقوله معنى فقط مر تبطل انشاء المحذوف للاتفاق على وزان ما أسلفناه فلا يراد (قوله إشارة) الاظهر من جهة المعنى أن يكون حالا بتأويله بمشيرا (قوله يمكن تطبيقه على قسمين الخ) أحدهما الانشائيان معنى واللفظان الأول خبر والثاني انشاء وثانيهما الانشائيان معنى واللفظان خبران فتأمل ليس (قوله وكقوله تعالى وإذا أخذنا ميثاق بني إسرائيل الخ) الجامع بين هذه الجمل أما باعتبار المستند اليه فواضح لاتحادها فيها وأما باعتبار المستندات فلان تخصيص الله تعالى بالعبادة والاحسان للوالدين ومن معهما وقول الحسن للناس اتحدت في الامر بهم وأخذ الميثاق عليها ع (قوله لا تعبدون) أي فائتين لا تعبدون أو أن أخذ الميثاق كالقسم وهذا جوابه قيل في لا تعبدون التفات وفيه نظر وكتب على قوله أي فائتين لا تعبدون ما ذكره فيه أن الكلام في الجمل التي لا محل لها وتقدم ما يؤخذ منه الجواب (قوله أي وتحسنون الخ) قوة كلام المتن حيث قدم هذا الاحتمال والشارح حيث بينه أنه يبين يعطى رجحانه لما فيه من المبالغة وان كان الظاهر الاحتمال الثاني (قوله فتكون الجملتان) أي لا تعبدون وتحسنون (قوله وفائدة الخ) أي ظاهرة لفظا ومعنى اما لفظا الخ (قوله فهو يخبر عنه) أي عن المأمور به الممهور من الامتنال (قوله تريد الامر) ولكن عبرت بتذهب اظهار الكمال الرغبة حيث عدا المذهب كالواع المتسارع اليه أو كالموعود بوقوعه وذلك أن المرغوب يتحصل واقعا أو سقم وفي ذلك من المبالغة في طلب وقوع المذهب ما ليس في قوله اذهب الى فلان من ع (قوله أو يقدر الخ) يجوز أن يعطف قولوا على الفعل المقدر أي تحسنون أو أحسنوا فيكون المعطوفان على الاحتمال الأول متفتحين في الانشائية معنى ومختلفين خبرا وانشاء وعلى الثاني متفتحين في الانشائية لفظا ومعنى اه سم وهو مبني على أحد قولين وهو أن المعطوفات اذا تكررت يكون كل منها على ما يليه والصحيح خلافه في غير الحرف المرتب على أن صاحب العروس قال في الكلام على الجامع العقلي كانه له يس مانعه قلت قد اتفقوا على أن وقولوا للناس حسنا معطوف على

لا تعبدون وأما معنى فالمبالغة باعتبار أن المخاطب كانه سارع الى الامتنال فهو يخبر عنه كما نقول تذهب الى فلان نقول له كذا تريد الامر أي اذهب الى فلان فضل كذا وهو أبلغ من الصريح (أو) بقدر من أول الامر صريح الطلب

لا يمدون الا الله لاعلى قوله وبالوالدين احسانا (قوله على ماهو الظاهر) لان الاصل فى الطلب أن يكون بصيغته الصريحة لا يقال بقرينة وقولوا لانا نقول عارضه باقرينة لا تعبدون (قوله فتكونان) أى لا تعبدون واحسنوا وكتب أيضا قوله فتكونان المواب فتكونان المواب فتكونان المواب فتكونان المواب عطف على بقدر المنصوب عطف على بقدر السابق ونصب ماهو من الافعال الخمسة بحذف النون ويمكن بحذفه مستأنفا أى اذا تقرر ذلك فتكونان الخ وان كان فيه تكلف فقد بر وكتب أيضا قوله فتكونان انشائيين الخ ولتمثل للاقسام الاربعة الباقية ولولم تكن الامثلة كلها من شواهد العرب تكميلا للفائدة لقصد التصور فاما مثال الجملتين مع كونهما معا انشائيين معنى والاولى انشائية لفظا دون الثانية فكقوله قم الابل وانت تصوم النهار ومثاله ما مع كونها خبريتين معنى والاولى انشائية لفظا دون الثانية فكقوله تعالى ألم يؤذع عليهم ميثاق الكتاب أن لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه فان درسوا معطوف على ألم يؤذع وهو ولو كان انشاء لوجود الاستهزام فى تأويل أخذنا للاستفهام للانكار والجامع بين المسندين اتحادهما ما ذمعى أخذ ميثاق الكتاب اعلامهم بحاقبه مع التزامهم اياه وذلك مرجع الدرس ويحتمل أن يكون الجامع التلازم بين الاخذ والدرس كتلازم المتضايقين وأما المسند اليهما فظاهر اتحادهما ومثاله ما مع كونهما انشائيين لفظا خبريتين معنى قوله ألم أمرك بالتقوى وألم أمرك بترك الظلم ومثاله ما مع كونها خبريتين معنى والاولى خبرية لفظا فقط أمرتك بالتقوى وألم أمرك بترك الظلم عطف وقوله وأما المسند اليهما فظاهر اتحادهما انظر ما وجهه (قوله أى بين الجملتين) سواء كان لهما محل أولا وكتب أيضا قوله أى بين الجملتين قال شيخنا رحمه الله تعالى ظاهره عدم اشتراط الجامع بين المفرد والجملة مثلا لا قلت زيد كاتب أبودود والشاعر عمرو فى داره بضم وان لم يكن بين الابل وعمرو مناسبة ونحو زيد شاعر أخوه وعمرو جالس فى داره كذلك والظاهر أنهم لا يسمعون بذلك لما يعطيه قوة كلامهم فليحرب بالنقل فامرأته يس (قوله يجب أن يكون باعتبار المسند اليهما الخ) ظاهره أنه لا يجب الجامع بين المتعلقات ولعله كذلك ان لم يكن انقياد مقصودا بالذات فى الجملة فأنظره عطف وفى الاطول لا يخفى أن رعاية المناسبة بين الفضلات أيضا مما لا بد منه وأطال فى ذلك (قوله اليهما) الضمير راجع لآل الموصولة باعتبار المعنى أى الذين اسند اليهما فى الجملتين (قوله جميعا) أى لا باعتبار المسند اليهما فقط أو المسندين فقط كالموقع فى عبارة السكاكى فى بعض المواضع يس (قوله للناسبة) أى مع اتحاد المسند اليهما (قوله أحكامها) أى لا مطلقا (قوله تضادا لاعطاء والمنع) نظريته يس بأنهما ليس بينهما تقابل التضاد وانما بينهما تقابل العدم والملكية وكله مبنى على أن المنع عدم الاعطاء والظاهر أنه كف النفس عن الاعطاء فهو أمر نبوتى فالتضاد ظاهر (قوله هذا) أى ما سبق من المنالين المذكورين (قوله عند اتحاد المسند اليهما) أى والاتحاد مناسبة بل أنتم المناسبة (قوله فلا بد من تناسبها) أى أن يكون بينهما مناسبة وعلاقة (قوله لمناسبة بينهما) أى خاصة معتبرة فى المقام (قوله أو نحو ذلك) كاسترا كهما فى امارة أو تجارة يس (قوله وبالجملة) أى ونقول قولنا لمتبسبا بالاجمال (قوله بسبب من الآخر) أى بتعلق من سم والباء للملابسة ومن بمعنى الباء وفى نسخة اسقاطه وعلى إثباته ينبغي أن يكون قوله وملابس عطف على بسبب ولعله تفسيرى فتأمل وكتب أيضا ما نصه بى أن يتناسب المسند اليه فى احدها مع المسند فى الاخرى مثل الايمان حسن والقبيل الكفر فالجامع هنا انما هو بين المسند اليه والمسند فى الاول والمسند اليه والمسند فى الثانية ولم يذكر المصنف ولا السكاكى قال فى العروس وهو وارد عليهم أجهين يس (قوله ملاسمة لها نوع اختصاص) فلا يكتفى الاشتراك فى النوعية كالانسانية (قوله فانه) أى هذا التركيب أى نحو هذا التركيب لاجل قوله وان اتحاد الخ وقوله وان اتحاد غاية والمراد وان اتحاد غير خصوص هذا التركيب كما فى نحو خاتنى ضيق وخفى ضيق ويمكن جعل الكلام على تقدير بل أى هذا أن لم يتحد كما فى المنال بل وان اتحاد الخ (قوله ولها) أى اعدم المناسبة بين المسند اليهما (قوله حكوا بامتناع الخ) لانه لا مناسبة خاصة

(واحسنوا) بالوالدين احسانا فتكونان انشائيين معنى مع أن لفظ الاول اخبارى لفظ الثانية انشاء (والجامع بينهما) أى بين الجملتين يجب أن يكون باعتبار المسند اليهما والماسندين جميعا أى باعتبار المسند اليه فى الجملة الاولى والمسند اليه فى الجملة الثانية وكذا المسند فى الاولى والمسند فى الثانية (نحو) يشعر زيد ويكتب للناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقرن ما فى خيال أحكامها (وبعطى) زيد (ويمنع) لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما وأما عند تغيرهما فلا بد من تناسبهما كما أشار اليه بقوله (وزيد) شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير مناسبة بينهما) أى بين زيد وعمرو كالاخوة أو الصداقة أو العداوة أو نحو ذلك وبالجملة يجب أن يكون أحدهما بسبب من الآخر وملابسها ملاسمة لها نوع اختصاص (بمخلاف زيد) شاعر وعمرو كاتب بدونها أى بدون المناسبة بين زيد وعمرو وفاته لا يصح وان اتحاد المسندين ولها حكوا بامتناع نحو خفى ضيق وخاتنى ضيق (وبمخلاف زيد) شاعر وعمرو طويل مطلقا أى سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة أو لم تكن لعدم تناسب الشرح وطول التامه (السكاكى) ذكر أنه يجب أن يكون بين الجملتين ما يجمعهما



بين الخلف والظاهر ولا عبرة بنسبة كونهم امعاء لمبوسين لبعدها ما لم يوجد بينهما تقارن في الخيال لذلك  
 أو غيره أو يقتصد كرا لاشياء المتقنة في الضيق من حيث هي أشیاء متقنة فيجوز العطف لان المعنى حينئذ  
 هذا الامر ضيق وذلك الامر ضيق فقد عاد الامر الى الاتحاد في الركنين وبهذا الاعتبار صرح الجمع  
 بالاتحاد في المسند وفي المتعلق حيث يكون القصد بالذات الى الاتحاد في ذلك المسند وذلك المتعلق له وجهان  
 ذكر قولك ضرب زيد عمرا وكله خالد وقصد معه بكر لان المعنى حينئذ هؤلاء الاشخاص استووا في تعلق  
 فعلهم بهم وفعاد ذلك الى الاتحاد في الاركان وبه يفهم قول من قال يكنى الجامع الذي هو المسند أو المتعلق  
 تأمله عى وقوله أو يقتصد كرا لاشياء الخ مثلا ما اذا قصد كرا لاشياء المتفاوتة فانه يقبل منك قولك  
 الشجر طويل والثلة قصيرة والسما متعالية وماء البحر راكد فجعلنا النسبية يكنى هنا جامعا للمسند اليها  
 ويجرد الكون مفيد للتفاوت يكنى جامعا للسندين كذا في الاطول (قوله عند القوة المفكرة) الاخذة  
 من غيرهما ما تصرف فيه بالحل والتركيب كما سيأتي (قوله من جهة العقل) أى بواسطة حكم العقل  
 ومثله يقال فيما بعد وكتب أيضا قوله من جهة العقل أى بأن يقتضى سببية جمعهما في المفكرة أخذ من  
 قوله الا فى اما على وهو امر الخ وقوله أو من جهة الوهم أى بأن يحتمل الوهم بسببية في اجتماعهما في  
 المفكرة أخذ من قوله الا فى أو وهى وهو امر الخ وقوله أو من جهة الخيال أى بأن يقتضى الخيال  
 بسببية اجتماعهما في المفكرة أخذ من قوله الا فى أو خيالى وهو امر الخ هذا هو المناسب لكلامه سم  
 وكتب على قوله أى بأن يحتمل الوهم الخ مانصه بأن يبرزه في نظر العقل في صورة ما هو سبب لاقتضاء العقل  
 (قوله وهو الجامع العقلي) أى ما يجتمع بهما من جهة العقل في المفكرة وبعبارة الاطول المراد بالجامع العقلي  
 ما هو سبب لاقتضاء العقل اجتماع الجملتين عند المفكرة وبالوهمى ما لا يكون سببا للاحتمال الوهمى وباراه  
 له في نظر العقل في صورة ما هو سبب لاقتضاء العقل وبالخيالى ما يكون سببا بسبب تقارن أمور في الخيال  
 حتى لو خلى العقل ونفسه غافلا عن هذا التقارن لم يستحسن جمع الجملتين بلى الجمع بين امرين بسببية  
 التقارن في الحافظة التى هى خزانة الوهم والتعارن في خزنة العقل وهو المبدأ الفياض على ما زعموا لالف  
 وعادة فان الف والعادة كما يكون سببا للجمع في الخيالات يكون سببا للجمع بين الصور العقلية  
 والوهمية فاحتمال السيد السند بحمل الخيال على مطلق الخزنة وقال ولما كان الخيال أصلا في  
 الاجتماع ان تجتمع فيه الصور التى منها تستخرج المعاني الجزئية والكليات أطلق الخيال على  
 الخزنة مطلقا والاقترب أن يجعل التقارن في غير الخيال ملحق بالخيال متروكا بالمقاييسه اذ جعل  
 ما تستعمله البلقاء مبنيا على التقارن هو الخيال فاقصر على بيانه وان أردت القصر فالجامع اما التقارن  
 في الخزنة مطلقا فهو الخيال والمحقق به أولا وهذا اما أن يكون سبب أمر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب  
 نفس الامر فهو العقلي والافه والوهمى اه وقوله بلى الخسائى أول محبت الخيالى ما يرد هذا وبه مد أن  
 المسد في الجوامع انما هو على المدرك وانما تدلوا في الخيال الى عن الحس المشترك الى الخيالى مع أنه خزنة  
 انكسأت تانى ثم (قوله وهو الجامع الوهمى) أى ما يجتمع بهما من جهة الوهم في المذكرة (قوله أو من جهة  
 الخيال) هو خزنة الحس المشترك كما يأتى والمدرك هو الحس المشترك وكذا العتمل والوهم مدركان فأتى  
 تراهم لم يجعلوا الجمع من جهة المدرك دائما ولا من جهة الخزنة دائما فاهل لذلك من سرائره وفي تذكرة  
 داودان الحس المشترك خزنة للخيال وعليه فالقوم انما جعلوا الجمع من جهة المدرك دائما فلا يرد السؤال  
 وهذا يناسب أن المتصرفه تنظر فيما يليه وتركب وتحمل فالذى يليها ينبغي أن يكون المدركين أو الخزانتين  
 لا مدرك وخزنة أفاده يس ويؤخذ منه أن مرادهم بأول التعريف الذى في مؤخر الدماغ أنه من جهة  
 وسط الرأس لا من جهة القفا فتكون أوائل التعريف مما يلي الجبهة (قوله وهو) أى ما يجتمع بهما من  
 جهة الخيال الجامع الخيالى (قوله والمراد بالعقل الخ) قال السيد في حاشية المطول المفهوم اما كللى واما جزئى  
 والجزئى اما صور وهى المحسوسة باحدى الحواس الخمس القاهرة واما معان وهى الامور الجزئية المنزعة

عند القوة المفكرة جمعاً من  
 جهة العقل وهو الجامع  
 العقلي أو من جهة الوهم  
 وهو الجامع الوهمى أو من  
 جهة الخيال وهو الجامع  
 الخيالى والمراد بالعقل القوة  
 العاقلية

(قوله رجه الله عند القوة  
 المفكرة) انما اعتبر هادون  
 غيرهما من القوى فقال عندها  
 من جهة كذا وكذا ولم يقل  
 عند كذا وكذا لانها بفكرها  
 هى المتشادون غيرها اه  
 معاوية (قوله ومثله يقال  
 فيما بعد) لا يظهر في الجامع  
 الخيالى اذ الخيال ليس بها كم  
 (قوله بأن يقتضى) أى  
 العقل وقوله سببية المراد  
 بالسبب ما يشتمل السبب  
 الناقص فان الاتحاد بين  
 المسندين مثلا ليس سببا تاما  
 لجمع الجملتين فتدبر (قوله  
 بأن يقتضى الخيال) نسبة  
 لاقتضاء الخيال من حيث ان  
 للخيال مدخلا في تقارن  
 الصور لحفظها فيه كما سيأتى  
 في كلام المصنف (قوله أو  
 الخزانتين) أى ان قلنا ان  
 الخيال خزنة والحافظة  
 متقدمه على الواهمة فيما يلى  
 المفكرة وان كان خلاف  
 المشهور

من الصور المحسوسة ولكل واحد من الأقسام الثلاثة مدرك وحافظ فـ مدرك الكل وما في حكمه من  
الجزئيات المجردة عن العوارض المادية هو العقل وحافظه على ما زعموا هو المبدأ القياض ومدرك الصور  
هو الحس المشترك وحافظها الخيال ومدرك المعاني هو الوهم وحافظها المذاكرة ولا بد من قوة أخرى  
متصرفة ونسعى مفكرة ومختلة وبهذه الأمور السبعة تنتظم أحوال الإدراك كلها (قوله المدركة) أي  
بالثبات وكذا يقال في بقية تعاريف القوى قال شيخنا الماوي في شرح ألفيته وانما قلنا بالذات في التعاريف  
لأن كلامنا المدركات يدرك غير ماله بواسطة كالعقل مثلا فإنه يدرك الجزئي بواسطة الآلات الحسية  
كالحكم بأن زيدا إنسان والحاكم يجب أن يدرك الطرفين اهـ وكادراك الواهمة عداوة الذئب فإن  
العداوة أمر اضافي يتوقف ادراكه على أدراك المضاف إليه وهو الذئب وهو صورة فلا يتأذى بالالحس  
المشترك وحاصل الجواب أن ادراكها للعداوة بذاتها وادراكها للذئب بواسطة الحس المشترك ويوجب أيضا  
بأن التحقيق أن المدرك حقيقة هو النفس وهذه كلها حتى العقل آلات للإدراك فلا إشكال تأمل وكتب  
أيضا ما نصه أيضا هذا المقام أن تقول زعم الحكماء أن القوى الباطنية المدركة أربعة القوة العاقلة والقوة  
الوهمية وقوة الحس المشترك والقوة المفكرة فاما القوة العاقلة فزعموا أنها قائمة بالنفس أو بالقلب تدرك  
الكليات والجزئيات المجردة عن عوارض المادة المعروضة للصور والابعاد كالطول والعرض والعمق لأنها  
مجردة ولا يقوم بها إلا المجرد وزعموا أن لها خزائنها العقل القياض الذي هو قلب القمر وأما الوهمية فهي  
القوة المدركة للمعاني الجزئيات الموجودة في المحسوسات بشرط أن تكون تلك المدركات الجزئيات لا تؤدي  
إلى مدركها من طرق الحواس وذلك كادراك الصداقة والعداوة وكادراك الشامة معني هو الإضافة في الذئب  
مثلا ولهذا يقال إن البهائم لها وهم تدرك به كأن لها حسا وتحكم تلك القوة بأحكام كاذبة ثم تلك القوة أعني  
الوهمية قائمة بأول التجويف الآخر من الدماغ وذلك أن الدماغ تجويف أي بطونا وأحدها في مقدم  
الدماغ وآخر في مؤخره وآخر في وسطه فزعموا أن الوهم قائم بأول التجويف الآخر وله خزائنه تسمى المذاكرة  
والحافظه قائمة بمؤخر تجويف الوهم وأما الحس المشترك وهو الذي تتأذى إليه الصور المحسوسة الجزئية  
من الحواس الظاهرة فهو قوة قائمة بأول التجويف الأول من الدماغ وتحكم بين تلك الصور المتأذية إليها  
كالحكم بأن هذا الأصفر هو نفس هذا الحلو مثلا ويعنون بالصور ما يمكن إدراكه ببعض الحواس  
الظاهرة ولو كان مسموعا أو مبرونا بالمعاني الجزئية المدركة للوهم ما لا يمكن إدراكه بها وخزائنه الخيال وهو  
قوة قائمة بأول تجويف أعني تجويف الحس المشترك تبقى فيه تلك الصور بعد غيبها عن الحس  
المشترك وأما المفكرة فهي قوة تنصرف في الصور الخالية وفي المعاني الجزئية الوهمية وهي دائما لا تسكن  
بقظة ولا مناما وإذا حكمت بين تلك الصور وتلك المعاني فإن كان حكمها بواسطة العقل كان صوابا أو الوهم  
أو الخيال كان غاليا كاذبا كالحكم بأن رأس الحمار ثابت على جبهة الإنسان والعكس ولا ينتظم تصرفها  
بل تنصرف به النفس كيف اتفق وهي إنما تسمى مفكرة في الحقيقة إن تنصرف بواسطة العقل وحده  
أو مع الوهم وإن تنصرف بواسطة الوهم وحده أو بالخيال وحده أو بهما منعت باسم المخيلة أو الوهمة ولم  
يذكروا لها خزائنه بل خزائنها خزائن القوى الأخر وقد تقرّر بهذا أن هناك في الباطن سبعة أمور للقوة العاقلة  
وخزائنها والوهمية وخزائنها والحس المشترك وخزائنه والمفكرة وبهذه السبعة ينتظم أمر الإدراك وقد  
صرح به بعض الخذاق من المحققين أن النفس هي المدركة بواسطة هذه القوى وإن نسبة الإدراك إليها  
كنسبة القطع إلى السكن في يد صاحبها وهذا كله عند الحكماء وأما أهل السنة فيجوزون هذا التفصيل  
والتعدد على وجه العادة والجعل من الله تعالى ويجوز عندهم أن يكون المدرك هي القوة الواحدة وتسمى  
بهذه الأسماء اعتبارا بارتباطها بتلك المدركات وحكمها بتلك الأحكام فهي من حيث حكمها بالأحكام الكاذبة  
وإدراك المعاني الجزئية وهم ومن حيث إدراك الصور الظاهرية من الحواس حس مشترك وخيال ومن  
حيث تنصرف الصادق متعقبة ومن حيث تنصرف الكاذب مخيلة ومتوهمة اهـ ع ق وقوله فيجوزون

المدركة للكليات وبالوهم  
القوة المدركة للمعاني الجزئية

(قوله والابعاد) عطف على  
عوارض المادة كذا قيل  
والأظهر عطفه على الصور  
إذا لا بعباد من جملة العوارض  
(قوله في الصور الخالية الخ)  
بل والمعاني الكلية (قوله  
أو الوهم) أي بأن تركيب  
المعنى الجزئي مع المعنى الجزئي  
وتحكمهم بأحدهما على  
الآخر اهـ شيخنا وفيه نظر  
(قوله أو مع الوهم) الأولى  
زيادة أو مع الخيال (قوله وأما  
أهل السنة الخ) المناسب  
وأما المتكلمون الخ ليشمل  
المعتزلة أيضا فانهم أصحاب  
قدم راسخ في هذه المباحث  
ويقولون بما يقوله أهل السنة

هذا التفصيل أى ما عدا العقل الفياض الذى جعلوا خزنة القوة العاقلة لانه عندهم عبارة عن العقل العاشر  
المفيض على الكائنات ما قبله وقوله وقد تقرر بهذا أن هنالك فى الباطن الخ غير ظاهر بالنسبة الى خزنة  
القوة العاقلة وقوله العقل الفياض الذى هو فلك القمر أى عقل فلك القمر اذا لا فلك عندهم حيث ذكرنا  
لهما نفوس وعقول (قوله الموجودة فى المحسوسات) أى الاشياء المحسوسات باحدى الحواس الظاهرة  
(قوله أن تتأدى) أى تصل (قوله كدراك الشاة الخ) مثال للمعاني أى كالدرك فى ادراك الخ (قوله  
وبالخيال الخ) وليس من المدركات بل هو خزنة الحس المشترك (قوله عن الحس المشترك) أى المدرك لها  
حتى التفت اليها الحس المشترك وجدها حاصلة فى الخيال وكتب أيضا مانعه وهو من المدركات بواسطة  
التأدية من طرق الحواس (قوله وهو القوة التى تتأدى اليها صور المحسوسات) أى تدرك بها صور الخ قال  
فى المطول وهى الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بأن هذا الاصفر هو هذا الحلو اه قال القزرى  
فيه بحث لان النسبة التى بين الطرفين فى المثال المذكور هى جزئى مدرك بالقوة الوهمية عند المتبينين  
للقوى الباطنة والطرفان محسوسان مدركان بالحس المشترك والحكم عندهم لانه أن يدرك الطرفين  
والنسبة حتى يتمكن من الحكم وبهذا أثبتوا الحس المشترك فلا يجوز أن يكون الحكم فى المثال المذكور  
لحس المشترك فان قلت الحكم هو النفس لكن يتنوع ارتسام صور المحسوسات فيه فوجب أن يكون  
هنالك قوة يرسم فيها صورها كلها فالحس المشترك فى المثال المذكور آلة للنفس فى الحكم باعتبار الطرفين  
والوهم آلة لها باعتبار النسبة فى ان نسبة الحكم الى كل من القوتين مجازا باعتبار كونها آلة للحكم  
قلت فالخضور عند الحكم لا يجب أن يكون بالاجتماع فى قوة واحدة بل ربما يكفيه الارتسام فى  
آلات متعددة كالحواس الظاهرة فلا يثبت الحس المشترك بالدليل المشار اليه على أن الاقرب ان الحكم  
فى المثال المذكور للوهم لا للحس المشترك لان القوى الباطنة عند مشيئتها كالمرآة المتعاقبة منعكس الى  
كل منهما ارتسم فى الاخرى والوهمية هى سلطان تلك القوى فلها تصرف فى مدركاتها بل لها تسلمات  
على مدركات العاقلة فتنازعها فيما وتحكم عليها بخلاف أحكامها اه وقوله فلا يجوز أن يكون  
الحكم فى المثال المذكور للحس المشترك أى كما ذكره فى المطول لانه لا يدرك النسبة لانها من المعاني الجزئية  
التي تدرك بالوهم ولا يدرك المحمول أيضا لوجوب كايته والكل لا يدركه الا العقل وبهذا يعرف ما فى  
قوله والطرفان محسوسان ويرد على جعل الحكم الوهم كإلى المواضع أنه لا يدرك المحمول لما مر كذا فى  
سم وفيه نظر اذا المحمول فى المثال جزئى محسوس بناء على مذهب الشارح من جواز حل الجزئى الحقيقى  
فتأمل وكتب أيضا قوله وهو القوة الخ فهو كخوض بصب فيه من أبايب خمسة هى الحواس الظاهرة  
(قوله التفصيل) أى التحليل والتفكيك كحكمها بأن زيد منقسم نصفين أو بلأرأس والتركيب  
كحكمها بأن زيد أبرأسين أو أن رأس الفيل مثلاً متصلة به (قوله بين الصور) أى بعضها مع بعض ففهم  
حذف من الاول دلالة الثانى عليه أعنى قول الا فى بعضها مع بعض ويحتمل أن قوله بعضها مع بعض أى  
بعض المدركات مع بعض فيصدق بالصور مع بعضها ومع المعانى وبالمعانى مع بعضها فالاول كان تصور  
زيد رأسين فى التركيب أو أنه بلأرأس فى التفصيل والثانى كان تصور أن زيد على فى التركيب أو أنه بلا  
علم فى التفصيل والثالث كان تصور أن العلم علماً أو عداوة فى التركيب أو أنه لا علم فى التفصيل (قوله  
المدركة بالوهم) الظاهر أن قوله هنالك المدركة بالوهم وقوله قبل المأخوذة عن الحس المشترك تفنن (قوله  
وبالمعنى ما لا يمكن) فبدخل فى المعانى الكليات المدركة بالعقل اه حفيدا نظرهذا مع أن المعانى المدركة  
بالوهم التى كلامه فيها لا تكون الجزئية ومع أن المعانى التى شأنها المفسرة التفصيل والتركيب بينها  
هى المدركة بالوهم وهى جزئية سم (قوله فى تصورها) أى متصورها كما سيذكره (قوله مثل الاتحاد الخ)  
يفهم منه ان الاتحاد فى واحد من الخبر عنه أو به أو قيس من قيودهما كاف للجمع بين الجزئيين وفساده  
واضح وهذا حاصل الاعتراض المشار اليه بقول الشارح ولما كان الخ وسيجيب عنه الشارح بعد بأن

الموجودة فى المحسوسات من  
غير أن تتأدى اليها من طرق  
الحواس كدراك الشاة معنى  
فى الذئب وبالخيال القوة التى  
تجتمع فيها صور المحسوسات  
وتبقى فيها بعد غيبتها عن  
الحس المشترك وهو القوة  
التي تتأدى اليها صور  
المحسوسات من طرق  
الحواس الظاهرة وبالفكرة  
القوة التى من شأنها التفصيل  
والتركيب بين الصور  
المأخوذة عن الحس المشترك  
والمعاني المدركة بالوهم  
بعضها مع بعض ونعنى  
بالصور ما يمكن ادراكه  
باحدى الحواس الظاهرة  
وبالمعاني ما لا يمكن فقال  
السكاكى الجامع بين الجزئيين  
اما عقلى وهو أن يكون بين  
الجزئيين اتحاد فى تصورها  
١٠٠ الانصاف

كلامه هنا في بيان الجامع في الجملة لاني هان القدر الكافي بين الجملتين لانه ذكره في موضع آخر وسيأتي  
 البحث فيه وفي عرق أجوبة أخرى (قوله في الخبر عنه) فهو زيد قائم زيد فاعيد وقوله أوفي الخبر فهو  
 زيد قائم عرو قائم وقوله أوفي قيس من قيودهما مثاله في قيد المسند اليه زيد الراكب قائم عرو والراكب  
 قائم وعينه في قيد المسند زيداً كل راكبا عرو وضرب راكبا وكتب أيضاً قوله في الخبر عنه أوفي الخبر الاولي  
 في المسند اليه أو المسند ليظهر ذلك في كل من الخبر والانشاء (قوله وهذا ظاهر الخ) اذ كل من الخبر  
 ومأمعه أمور متصورة لا تصورات (قوله غير) حيث أبدل الجملتين بالشيتين الشاملين للركنين وعبر بالتصور  
 معرف فاعيد ادا منه الادراك لا المتصور وكتب أيضاً قوله غير المصنف أي لاجل الاصلاح على ما زعمه  
 المصنف قال سم لعل وجه كون هذا التغيير اصلاً حان الشيتين عام لكل شيتين مثل المسندين والمسند  
 اليهما ويقتضي أنه لا بد من الجامع بين كل من المسندين والمسند اليهما في تصور كل منهما بخلاف الجملتين  
 مع تنكير تصور فانه يقتضي الاكتفاء بتصور واحد يتعلق بهما وكتب أيضاً قوله غير المصنف الخ عدل  
 للمصنف عن الجملتين الى الشيتين لان الجامع يجب في المفردات أيضاً فنه على أن ما ذكره لا يخص الجملتين  
 وعن تصوري الى التصور لان المتبادر منه كفاية الاتحاد في تصور واحد فعدل الى المعرف ليفيد أن الجامع  
 الاتحاد في جنس المتصور فلا يبعد كفاية تصور واحد ٨١ أطول وهذا التوجيه غير توجيه الشارح  
 وكتب أيضاً قوله غير الخ وفي هذا التغيير من الفساد والخلل ما سيذكره الشارح عقب بحث الخ لاني (قوله  
 الجامع بين الشيتين) أي كل شيتين من الجملتين فالاستغراق في استفادته اشتراط وجود الجامع بين كل  
 ركنين وكتب أيضاً مانعه يقال الجامع ان كان هو الاقتران في الخيال فهو خيال لان أصل التفارن كثرة  
 ورود الصور على الحس المشترك والافان طابق ما في نفس الامر بأن سكان الجمع فيه حقيقياً فهو عقلي  
 والافه هو هي عرق (قوله في المفكرة) التي هي المتصورة الاخذة كما تقدم من غيرهما متصرف فيه  
 بالركيب والحل على وجه الصحة أو البطلان عرق (قوله بأن يكون) أي يصور بأن كابدل عليه كلام  
 عرق في نظيره الا في وسيأتي ما فيه ثم وأن الوجه تقدير يحصل من باب حصول اللازم بالمتروك فالجامع هو  
 الاتحاد وهو لازم للكون بينهما اتحاد وكتب أيضاً قوله بأن يكون الخ قدمنا والاتحاد في المسند اليه بقوله  
 زيد يضع ويرفع وهو صحيح والاتحاد في المسند بقوله زيد كاتب وعمر كاتب وهو فاسد لان كلمة زيد وكاتبه  
 عمر وليست اسماء محددتين بالشخص حقيقة في التصور بل اتحادهما بمعنى التماثل فهو من القسم الا في يس  
 (قوله في التصور) أي عند تصور العقل لهما (قوله أو تماثل) أي في الحقيقة والماهية على ما تأتي وكتب  
 أيضاً قوله أو تماثل أي بأن يتحد في الحقيقة ويختلف في العوارض كزيد وعمر وفي تماثل المسند اليهما وكالاته  
 لعمر والابوة لخاله في تماثل المسندين في قول زيد أب لعمر ويكر أب لخاله (قوله فان العقل الخ) راجع  
 لقوله أو تماثل أشار به الى وجه كون التماثل جامعاً عقلياً وكتب أيضاً قوله فان العقل الخ أشار به الى أن  
 العقل شأنه ادراك الكليات وانما يتحقق كون المعنى كلياً بتجريد عن الشخصات الخارجية وذلك لان  
 العقل على زعم الحكماء مجرد عن المادة أعني العناصر الاربعة ولواحقها فلا يرسم فيه الا الكلي المجرد عن  
 الامور الخارجية أو الجزئي المجرد كما تقدم فهو بذاته لا يدرك الجزئي الجسماني لانه معروض بعوارض تنافي  
 التجريد فلا تناسب العقل المجرد بخلاف الكلي والجزئي المجرد وانما يدرك الجزئي الجسماني بواسطة آلة  
 الحس أو الوهم وانما قلنا يدركه بواسطة الآلة لانه يحكم على الجزئيات بالكليات والحكم فرع التصور وعند  
 أهل السنة أن العقل يدرك كل شيء بواسطة وبغيرها عرق وان دفع بقوله يدركه بواسطة الآلة ما يقال ان  
 التجريد فرع الادراك والعقل لا يدرك الجزئي على انه تقدم أن التحقيق ان المدرك حقيقة هو النفس والقوى  
 آلات فهي تدرك الجزئي بواسطة الحس ثم تجرده فتدركه كلياً بواسطة العقل تأمل وكتب أيضاً قوله فان  
 العقل بتجريد المثلي الخ هذا انما في بيان الجامع بين قولنا زيد قائم وعرو قائم أوفي بيان الجامع بين قولنا  
 الرومي أبيض والحشبي اسود فلا فان العقل لا يطلب اتحاد الرومي والحشبي بالتجريد عن الشخص بل عن

في الخبر عنه أوفي الخبر  
 أوفي قيد من قيودهما  
 وهذا ظاهر في أن المراد  
 بالتصور الامر المتصور  
 ولما كان مقراً أنه لا يكتفي  
 في عطف الجملتين بوجود  
 الجامع بين مفردين من  
 مفرداتهما باعتراف  
 السكاكي أيضاً غير المصنف  
 عبارة السكاكي (و) قال  
 (الجامع بين الشيتين اما  
 عقلي) وهو امر بسببه  
 يقتضي العقل اجتماعهما  
 في المفكرة وذلك (بأن يكون  
 بينهما اتحاد في التصور أو  
 تماثل فان العقل بتجريد



المثلين عن الشخص في

الخارج يرفع التعدد بينهما  
فيصيران متحدين وذلك لأن  
العقل مجرد الجزئي الحقيقي  
عن عوارضه الشخصية  
الخارجية يتزعم منه المعنى  
الكلّي فيذكره على ما تقرر  
في موضعه وانما قال في  
الخارج لانه لا يجرد عنه  
الشخصات العقلية لان كل  
ما هو موجود في العقل فلا  
يدل من شخص فيه به يتنازع  
عن سائر العقول \*  
وهنا بحث وهو أن التماثل  
هو الاتحاد في النوع مثل  
التحاد زيد وعمر ومثلا في  
الانسانية واذا كان التماثل  
جامعا لم يتوقف صحة قولنا  
زيد كاتب وعمر شاعر على  
أخوة زيد وعمر وأصداقهما  
أو نحو ذلك لانهما تماثلان  
لكونهما من أفراد الانسان  
والجواب أن المراد بالتماثل  
هنا اشتراكهما في وصف  
له نوع اختصاص بهما على  
ما يستفهم في باب التشبيه  
(أو تضاييف) وهو كون  
الشئين بحيث لا يمكن تعقل  
كل منهما بالقياس الى تعقل  
الآخر (كباين العلة والمعلول)  
فان كل أمر يصدر عنه أمر  
آخر بالاستقلال أو بواسطة  
انضمام الغير اليه فهو علة  
والآخر معلول (أو الأقل  
والاكثر) فان كل عدد يصير  
عند العدة فانيا قبل عدد آخر  
فهو أقل من الآخر والاخر  
أكثر منه (أو وهمي) وهو  
أمر يشبه بمحال الوهم في  
اجتماعهما عند المفكرة بخلاف العقل فإنه اذا خلى ونفسه لم يحكم بذلك وذلك

وصف الرومية والحشية اللتين هما كيان والجلوب انه كلام على وجه القبول وتصوير المقصود فيما هو  
أكثر تدبيرا ولا ين البلاء ومن هذا القبيل تقييد الشخص بالخارجي لما قاله الشارح المحقق والسيد  
السندان ذلك لان مجرد العقل المعامل فيه عن الشخص العقلي غير ممكن لان معنى التجريد عدم  
ملاحظة الشخص ونسبته الى ذهن كمنسبته الى الخارج اء أطول وفيه أيضا مانعه ولا يخفى عليه  
أن يجعل الامر من الاعتبارين في مقام العطف واحد دائم هذا الاعتبار تصوير من الوهم لاثنين في صورة  
الواحد وبرزله في معرضه ويليقي بأن يجعل من الوهمي (قوله بتجريده) البدء بسببية متعلقة بقوله بعد  
يرفع (قوله عن الشخص) يعني عن الشخصات لهما في الخارج مثل اللون الخصوص والمكان الخصوص  
والمقدار الخصوص (قوله يرفع) خبر ان أي فان العقل يرفع التعدد بينهما ما سبب تجريدهما عن  
شخصاتهما ما خارجا أي فينبذ بصيران شيئا واحدا عند المفكرة كالتحدين وانما يصيران متحدين ان كان الجرد  
مشتركا وما ان اتزعم من هذا كلى ومن هذا آخر لم يرفع التعدد ع ق وراجعه وحاصله ان رفع العقل  
للتعدد بالتجريد عن الشخص اذا كان التعدد عنده من قبل الشخص اذا كان بغوارض كلية مثل ان  
يعلم من زيد انه رجل أجور فاضل ومن عمر انه رجل أسود جاهل (قوله وذلك) أي التصريد المذكور حاصل  
لان الخ (قوله ويتزعم الخ) في مثل زيد كاتب وعمر وشاعر مجرد زيد وعمر عن شخصاتهما ما خارجا ويتزعم  
منهما معنى كلياً فكانه قبل الانسان كاتب والانسان شاعر (قوله على ما تقرر في موضعه) أي في كتب  
الحكمة والظاهر انه متعلق بتجريد (قوله وانما قال في الخارج) أي ولما يطلق الشخص (قوله عن  
الشخصات العقلية) كالناطقة والناهية (قوله وهما بحث) أي في جعل التماثل جهة جامعة (قوله  
مثلا) تأكيديا (قوله والجواب أن المراد بالتماثل الخ) قال السيد فيه بحث لان ما ذكره السكاكي من  
أن العقل تجريده المثلين عن الشخص في الخارج يرفع التعدد عن الشئين وانما يناسب التماثل بمعنى  
الاتحاد في الحقيقة لا بمعنى الاشتراك في وصف له نوع اختصاص بهما اللهم الا أن يجعل ذلك الوصف بمنزلة  
الحقيقة وما عداها بمنزلة الوصف المتخصص لهما اه (قوله ههنا) أي في كلام المصنف (قوله اشتراكهما في  
وصف) أي مع اشتراكهما في الحقيقة وكتب أيضا مانعه أي لا يجوز الاشتراك في النوع كما هو عند  
الناطق (قوله أو تضاييف) نحو أبو زيد يشعر وانسه يكتب وزيد أبو عمرو وعمر وانسه (قوله كباين العلة  
والمعلول) أي كالتضاييف التي بين الخ ثم التضاييف في العلة والمعلول انما هو بين مفهوميهما لا بين ذاتيهما الا  
أن تعتبر الذات بالنسبة الى كونها علة والاخرى معلول فيجوز أن تعطف جملة العلة على جملة المعلول فيقال  
مثلا العلة أصل والمعلول فرع أو يقال هذه العلة موجودة وذلك المعلول موجود عنها ع وفيه جواب  
آخر راجعه وعبارة الحفيد كباين العلة والمعلول أي بين هذين المفهومين أو الذاتين لكن مع حشية  
الوصفين اه (قوله فان كل أمر) لعل الفاء واقعة في جواب شرط مقدرا أي اذا أردت ان تعرف الفرق  
بين العلة والمعلول فنقول لك ان كل الخ وكذا ما بعده تأمل (قوله بالاستقلال أو بواسطة الخ) الاولى العلة  
التامة كحركة الاصبع لحركة الخاتم والثانية الناقصة كالتجار للسير وجزء العلة المركبة (قوله انضمام  
الغير) جزأ كافي المركبة أو شرطا كافي غير التامة بس (قوله أو الأقل والاكتر) فيجوز أن يقال هذا  
العدد الأقل زيد وذلك الاكثر لصاحبه وانما يسمى جميع الاتحاد والتماثل والتضاييف عقلا لان العقل  
يدرك الامور على حقائقها وبشئها على مقتضاها والجمع بهذه محقق في نفس الامر لا يبطله التأمل فنسب  
الى العقل بخلاف الجمع بالامر الوهمي ع ق (قوله أو وهمي) بأن يكون بين تصور بهما شبه تماثل  
قال الفاضل المهنسي في شرح المفتاح لما كان العقل يميز بين الاشياء الملبسة ونسب اليه الامور العجيبة  
المطابقة للواقع أو كان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضاييف سببا في نفسه للاجتماع نسب الجمع بها  
الى العقل ولما كان الوهم مما يشبه عليه الامر مما يناسبه وكان شبه التماثل والتضاد وشبه مناسبة تلك  
الاسباب المقضية في نفسها للاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم ولما كان تخيالا محالا لتقارن صور

اجتماعهما عند المفكرة بخلاف العقل فإنه اذا خلى ونفسه لم يحكم بذلك وذلك

المحسوسات التي منها تتنوع صور الموهومات والمعقولات نسب الجمع بسبب تقارن الصور كلية كانت أو جزئية موهومة أو محسوسة إلى الخيال والضابط في الجامع أن الجمع إما بسبب التقارن في خزانة الصور أو لا فالاول هو الخيالي والثاني اما أن يكون بواسطة أمر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلي والا فالوهمي اه قري (قوله بأن يكون) أي بصور بان الخ كابدل عليه قول ع ق والمراد أن كون المتصورين بينهما شبه التماثل هو نفس الجامع اه أو المعنى وذلك يحصل بان الخ كما قدر ع ق وقال حصول الجامع بهذا الكون كحصول النفس بالنوع اه لكن مقتضى قول الشارح فيما يأتي فظهر أن ليس المراد بالجامع العقلي الخ وقوله ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الخ يدل على ان الجامع في المواضع الثلاثة هو اسم يكون فيقدر يحصل على انه حصول اللازم بالضرورة تأمل (قوله بين تصوريهما) سيأتي الاعتراض على هذه العبارة في الشرح والصواب بأن يكون بينهما (قوله شبه تماثل) الظاهر أن المراد بالتماثل الاتحاد في النوع لا في وصفه نوع اختصاص (قوله كلون بياض وصفرة) عد البياض والصفرة من غير المتضادين بناء على اعتبار قد أن يكون بينهما غاية الخلاف فان كان كذلك فلم أسقط المختصر هذا القيد مع أن الموافق لتمثيل المنصف بهذا المثال تغير المتضادين وعدم جعل الاول والثاني من المتضادين كما سيأتي قري بياضه اعتبار القيد المذكور كما اعتبره في المطول اه سم وكتب أيضا مانصه فيجوز أن يقال هذا الاصفر حسن وذلك لا بياض أحسن منه لوجود الجامع الوهمي فان قيل فهل يمنع العطف عند الملاحظة العقلية ويجوز تغليباً للأعظمة الوهمية مطلقاً قلت الأقرب بالجواز عند العقلة العقلية والمنع عند عدمها كدخول الالام على العلم بلحج الاصل ومنعها عند عدمه فالتقر ع ق (قوله فان الوهم) تعليل لتمثيل أو توجيه لكون هذا القسم وهما أطول (قوله في معرض المثليين) أي في صفة وفي حال المثليين (قوله زيد في أحدهما عارض) ان جعل الصفرة فالعارض الكدرة وان جعل البياض فالعارض الاشراق والصفاء (قوله ولذلك) أي للجامع الوهمي أو للابراز المذكور أطول (قوله ثلاثة) خبر مقدم وكتب أيضا مانصه وهذا المثال ولو كان من عطف المفردات يصح الاستشهاد به لانه يشترط الجامع فيها أيضاً والجامع الوهمي موجود فيها ويصح أن يكون الجامع بين الشمس والقمر خياليا ع ق (قوله وأبو إسحق) المعتصم بالله (قوله من نوع واحد) لا شترا كهافي الانتهاء بها وعموم النفع بها في زعم الشاعر وعبارة القنري بسبب اشتراكها في اشراق الدنيا اشترافاً حسيباً بالاول والثالث وعقلياً بالثاني لا فاضته أنواع العدل والاحسان اه (قوله وهو التقابل بين أمرين وجوديين الخ) خرج بقوله وجوديين تقابل السلب والايجاب وتقابل العدم والمملكة ودخل بقوله على محل واحد المتضادين الجوهر أعنى الصور والنوعية للعناصر ومن لم يثبت التضاد بينها اعتبر الموضوع بدل المحل وبما ذكرنا ظهر ان المراد بالتعاقب على المحل التعاقب باعتبار الأحوال لا باعتبار الصدق وقوله بينهما غاية الخلاف تخصيصاً للتعريف بالتضاد الحقيقي فعلى هذا يكون التقابل بين السواد والحمرة شلاً قسماً خامساً من مطلق التقابل مسمى بالتعاند وقد لا يعتبر هذا القيد في شمل التضاد تقابل السواد والحمرة ويسمى تضاداً مشهوراً ويختصر التقابل في الاربعة اه قنري وقوله اعتبر الموضوع بدل المحل أي والمحل أعم من الموضوع والموضوع مختص بالاعراض والمحل لا يختص وكتب أيضاً قوله وجوديين المراد بالوجودي هنا ما ليس العدم داخل في مفهومه فيشمل الامر الاعتباري وحينئذ يدخل المتضايقان فلا بد من زيادته مع عدم توقف تعقل أحدهما على تعقل الآخر ليرجى وعملياً على ان المراد بالوجودي ما شمل الاعتباري ما يأتي للشارح في لفظ الاول والثاني (قوله كالسواد والبياض الخ) فيجوز أن يقال السواد فيجيب والبياض محبوب والايمان محبوب والكفر فيجيب (قوله أن بينهما تقابل العدم والمملكة) أي فالمناسب جعل ذلك في شبه التضاد أفاده في الاطول (قوله والاذعان له) عطف مرادف (قوله عندنا فقين) كقطب الدين الشيرازي وقيل المراد به الادراك (قوله مع الاقرار به باللسان) أي ولو مرة في الامر (قوله والكفر عدم الايمان الخ) فالشأن والجاهل ونحوهما من الكفار (قوله عما من شأنه الايمان)

بأن يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلون بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثليين من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد في أحدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف أنهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو السون (ولذلك) أي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثليين (حسن الجمع بين الثلاثة في قوله

(ثلاثة تشرق الدنيا بيهجتها شمس الضحى وأبو إسحق والقمر)

فان الوهم يشوههم أن الثلاثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والعقل يعرف أنها أمور متباينة (أو) يكون بين تصوريهما (تضاد) وهو التقابل بين أمرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد (كالسواد والبياض) في المحسوسات (والايمان والكفر) في المعقولات والحق أن بينهما تقابل العدم والمملكة لان الايمان هو تضييق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة أعنى قبول النفس لذلك والاذعان له على ما هو تفسير النصديق في المنطق عند المحققين مسح الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شأنه الايمان

والابيض والمؤمن والكافر  
وأشكال ذلك يعتد من  
المتضادين باعتبار الاشتغال  
على الوصفين المتضادين (أو  
شبهه تضاد كالسماء  
والارض) في المحسوسات  
فانهما وجوديان أحدهما  
في غاية الارتفاع والاخر في  
غاية الانخفاض وهذا معنى  
شبه التضاد وليس متضادين  
لعدم تواردهما على المحل  
لكنهما من الاجسام  
دون الاعراض ولان قبيل  
الاسود والابيض لان  
الوصفين المتضادين ههنا  
ليس اداخلين في مفهوم  
السماء والارض (والاول  
والثاني) فبما يعم المحسوسات  
والمعقولات فان الاول هو  
الذي يكون سابقا على الغير  
ولا يكون مسبوقا بالغير  
والثاني هو الذي يكون  
مسبوقا بواحد فقط فاشبه  
المتضادين باعتبار اشتغالهما  
على وصفين لا يمكن  
اجتماعهما ولم يجعل  
متضادين كالاسود والابيض  
لانه قد يشترط في المتضادين  
أن يكون بينهما غاية الخلاف  
ولا يخفى أن مخالفة الثالث  
والرابع وغيرهما للاول  
أكثر من مخالفة الثاني له مع  
أن العدم معتبر في مفهوم  
الاول فلا يكون وجوديا  
(فانه) أي انما جعل التضاد  
وشبهه جامعاهما لان  
الوهم (ينزلهما منزلة  
التضاد) في أنه لا يحضره  
بهما الا ويحضره الآخر

خرج الجادات والحيوانات العجم (قوله) وقد يقال (هذه امة بل قوله) والحق ان بينهما الى آخره ولعل قد لتفتيق  
ويصح كونها للتقليل لان هذا القول قليل ويرد على هذا ثبوت الواسطة في لم ينكر ليس يؤمن ولا كافر  
كالشاة والجاهل قال ع ق ويجب ان من لم تبلغه الدعوة ليس كلاما فيه ومن بلغته فان دعي للاعتقاد  
فان يجد فلا اشكال وان شك فهو جاحد للجزم أي لوجوبه اذ كانه يقول لا أجزم أي لا يجب الجزم فلا واسطة  
على هذا ولعل على القول بان الكفر بخود ولكن على هذا يلزم دخول الاعتراف بوجوب الجزم في حقيقة  
الايمان تأمله اه والذي قرره بعضهم أن المراد بالانكار حقيقة أو حكما ومن دعي وشك منكر حكما  
وكتب أيضا قوله وقد يقال الخ مما يترتب على الخلاف ان كلاما من الايمان والكفر مخلوق على القول بانهما  
وجوديان وان الايمان فقط دون الكفر مخلوق على القول بان الوجودي هو الايمان والكفر عدمي لان الخلق  
كالارادة لا تتعلق بالامور الوجودية كذا في يس (قوله) فيكون وجوديا الخ) أي وكلام المصنف مبني  
على هذا القول (قوله) كالاسود والابيض الخ) فيصح الاسود ذهب والابيض جاءه المؤمن حضر  
والكافر غاب (قوله) بعد خبر حذف أي وما ذكره في بعض النسخ فانه بعد (قوله) باعتد  
الاشتمال الخ) أي اشتمال على وجه الدخول في المفهوم لما يأتي وكتب أيضا ما نصه لا باعتبار ذاتيهما  
لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الاجسام لا الاعراض ولعدم العناد بينهما بقطع النظر عن وصفيهما  
(قوله) أو شبه تضاد وذلك بان لا يكون أحدهما مضادا لآخر ولا موصوفا بضد ما وصف به الآخر  
ولكن يشتمل ويستأنز كل منهما معنى ينافي ما يستأنز به ويشتمل عليه الآخر ع (قوله) في غاية  
الارتفاع الخ) لعل المراد بالغاية في كلامه الشدة اذ فوق السموات أشياء كالعرش والكرسي وتحت  
الارضين أشياء كالماء والحوت تأمل (قوله) وهذا) أي المذكورين كون أحدهما في غاية الارتفاع  
وكون أحدهما في غاية الانخفاض وقوله معنى شبه التضاد أي الذي بين السماء والارض ووجه ذلك ان  
بينهما بعدا كثيرا كما بين المتضادين (قوله) لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض  
ظاهر هذا الكلام يدل على ان التوارد على المحل انما هو في الاعراض وفيه نظر لما عرفت من أن المحل أعم  
من الموضع والمختص بالاعراض هو الثاني لا الاول فترى (قوله) ولا من قبيل الخ) اندفع به ما قد يقال  
لم يجعلهما كالاسود والابيض المتضادين باعتبار وصفيهما لا باعتبار ذاتيهما (قوله) ليس اداخلين الخ)  
فان السماء جرم مخصوص تنوسى فيه معنى السمو والارض جرم مخصوص فلما شعر أحدهما بوصف  
أشعر الآخر بضده كالاسود والابيض فان قلنا ان السماء لا اشعار فيها بالسمو ولا اشكال وان اعتبرنا  
الاشعار في الارض لا تشعر بالقابل ع ق وكتب أيضا قوله ليس اداخلين الخ يعلم من هذا أنه كان الاول  
أن يقول وما يشتمل منها مكان قوله وما يتصف بها كافي الاطول (قوله) والاول والثاني) أي معنى  
لفظ الاول ومعنى لفظ الثاني (قوله) قد يشترط الخ) أشبه قد الى قوله هذا الاشتراط لقلة القائلين به  
والى ضعف القول به وكتب أيضا ما نصه لقائل أن يقول هذا القيد اما أن يكون معتبرا هنا أولا فان كان  
الاول وجب زيادته في تعريف التضاد السابق مع أنه قد أسقطه منه وان كان الثاني لم يتجه عدم جعلهما  
متضادين ملاحظة للاشتراط فليتام كذا في سم وقال في الاطول الفرق بينهما وبين الاسود والابيض  
بان السلب جرم مفهومي وصفيهما دون الاسود والابيض فان عدم المسبوقية جرم مفهومي الاول وعدم  
المسبوقية بغير الواحد جرم مفهومي الثاني اه (قوله) مع ان العدم الخ) أي فهم اخرجان عن الضدين حتى  
على عدم الاشتراط السابق (قوله) انما جعل التضاد) أي والاتصاف بالمتضادين (قوله) ينزلهما) أي التضاد  
وشبهه وقوله منزلة التضاد أي عند العقل ع (قوله) الا ويحضره الآخر) كان العقل لا يحضره  
أحد المتضادين الا ويحضر الآخر وبذلك الارتباط جمعهما عند المفكرة ع ق وكتب أيضا قوله الا ويحضره  
الآخر أي غالبا بسبب أن خطور أحدهما عنده يستأنز غالبا بخطر الآخر حكيم باجتماعهما عند المفكرة  
تزيلا لغلبة الخطر ومع الآخر منزلة عدم الانفكاك كالتضاديين ع ق ولعله بهذا يدفع بحث صاحب

أحدهما المتضادين أو الشبهين

الاطول حيث قال بعد قول الشارح الا ويحضره الا تحريفه انه اذا كان الامر كذلك كان التضاد وشبهه  
جامعا من غير حاجة الى تنزيل الوهم اياه منزلة المتضادين اه (قوله ولذلك) الارتباط الوهمي ع ق واسم  
الاشارة راجع للتنزيل (قوله بالبال) اي الوهم بدليل ما بعد يس (قوله من المتغيرات الغير المتضادة)  
اي بعضها مع بعض ع ق وقوله يعني الخ تفسير لقوله ولذلك وقوله ان ذلك اي اقربية خطورة التضاد مع ضده  
وقال عبد الحكيم يعني ان ذلك اي كونه التضاد وشبهه جامعا (قوله على حكم الوهم) اي ادراكه وتصوره  
لاتساعه ومجازفته فيلحق الضدين بالمتضادين (قوله أو خيالي) قد عرفت فيما تقدم ان الحس المشترك  
هو القوة المدركة للصورة الحسية وان الخيال خزائنه فكان المناسب حيث جعل القوة التي جمعت بين  
الشيئين عند المفكرة هي القوة المدركة في العقلي والوهمي ان يجعلها كذلك في الخيالي فيسببه حسيا  
لكن تساهل فجعلها هي الخيال التي هي الخزانة للحس اشارة الى ان هذه القوى يمكن ان ينسب حكم  
المدركة منها الى خزائنها والعكس من جهة ان هذه القوى كما قيل بمنزلة المراة لبعضها ببعض فهي يرسم  
في كل منها ما ارسم في الآخر اه ع ق ومن هنا علم ان قول الشارح يقتضي الخيال فيه مساهمة اي  
يقتضي الحس المشترك الذي خزانته الخيال تأمل ويمكن ان يقال لم ينسب الى الحس المشترك لان النسبة  
الى الخيال اخف من النسبة الى المشترك ان نسب الى الصفة ولم ينسب الى الموصوف ويقل حسي مخافة  
اللبس بالنسبة الى احدي الخواص الخمس الظاهرة تأمل (قوله بين تصوريهما) سياتي على اعتراض على هذه  
العبارة في الشرح والصواب بان يكون بينهما (قوله في الخيال) اي خيال المخاطب على ما في الاطول وهو  
مبني على الغالب من مراعاة حال المخاطب (قوله سابق على العطف) اذ لا يكفي مطلق التقارن والا  
فالعطف لا ينفك عن التقارن وليس التقارن بان يكونا ثابتين في الخيال اذ الصور المتقاربة والمتباعدة كلها  
ثابتة في الخيال معا والخيال خزائنها بل المراد تقارنهما عند التذكر والاحضار اطول (قوله لاسباب الخ)  
متعلق بتقارن (قوله واسبابه مختلفة) لانها وان كانت راجعة الى محالطة خوات تلك الصور الحسية المقترنة  
في الخيال تختلف اسباب تلك المحالطة بينها فليزم صحة وجودها للشخص دون آخر مثلا اذا تعلقت همه  
انسان بصناعة الصياغة او جبه ذلك محالطة أمورهما من سبائك الذهب والفضة والاتها ع ق وفي يس  
قوله واسبابه الخ فن اسباب تجمع بين صومعة وقنديل وقرآن ومن اسباب تجمع بين حانوت وابريق (قوله  
مختلفة) اي باختلاف الانحصاص والازمان والامكنة ع ق (قوله الثابتة) اي التي من شأنها ان تثبت في  
الخيال ع ق (قوله ترتبا ووضوحا) تميزان محولان عن الفاعل وكتب ايضا قوله ترتبا اي فتارة تحصل وتارة  
لا والمراد بالترتب الاجتماع على وجه التلازم وقوله ووضوحا اي فتارة تحصل وتارة لا والمراد بالوضوح  
عدم الغيبوبة يدل على ذلك كله كلام الشارح فقوله بعد فكم من صور الخ راجع لحصول الترتب وقوله  
وهي في خيال آخر الخ راجع لعدم حصول الترتب وقوله وكم من صور الخ راجع لحصول الوضوح وقوله  
وهي في خيال آخر راجع لعدم حصول الوضوح ففي كلامه لف ونشر مرتب قاله بعض المحققين وفسر  
ع ق الترتب والوضوح بغير ما مر واعترض على تفسيرهما بما مر فراجع وكتب ايضا قوله ترتبا ووضوحا  
اعترض على تفسير الترتب بالتلازم والوضوح بعدم الغيبوبة كما اشار اليه الشارح بانهما حينئذ متلازمان  
فأحدهما يعني عن الآخر وقد يمنع بان المراد بالترتب والتلازم انه يلزم من حصول احدي الصورتين في  
الخيال الاخرى ولا يلزم من هذا عدم غيبو بينهما معان الخيال تأمل (قوله فكم من صور الخ) كالاداة والقلم  
عند الكاتب وقوله لانفكاك اي لنهاي خيال اي لكثرة الف هذا الخيال اياها وقوله وهي في خيال اخرهما  
لا يجتمع اي لعدم لفه اياها (قوله ولصاحب الخ) قال في الاطول ولا يليق بك ان تقول انه كان الاثنان  
ولطالب علم المعاني فتقع في الاعتذار بان العدول الى صاحب المتفاوت للطالب لان المراد بالجامع جزئياته  
الواقعة في التراكيب في مقام رعاية الفصل والوصل (قوله لان معظم الخ) فيه وقفة فالاولى لكثرة وقوع  
الفصل والوصل اه حفيد وفي ع ق توجيهه وعبارته وذلك لان علم المعاني معيار باب الفصل والوصل يعني

ولذلك تجدد ضد اقرب  
خطورا بالبال مع الضد  
من المتغيرات الغير المتضادة  
يعني ان ذلك مبني على حكم  
الوهم والا فالعقل يتعقل  
كلامهما اذا هلا عن الآخر  
(أو خيالي) وهو امر بسببه  
يقتضي الخيال اجتماعهما  
في المفكرة وذلك بان يكون  
بين تصوريهما تقارن في الخيال  
سابق على العطف لاسباب  
مؤدية الى ذلك (واسبابه) اي  
واسباب التقارن في الخيال  
(مختلفة) وذلك اختلاف  
الصور الثابتة في الخيالات  
ترتبا ووضوحا فكم من  
صور لانفكاك بينها في  
خيال وهي في خيال آخرهما  
لا يجتمع أصلا وكم من صور  
لا تقبيل عن خيال وهي في  
خيال آخرهما لا يقع قط  
(ولصاحب علم المعاني فضل  
احتياج الى معرفة الجامع)  
لان معظم أبوابه الفصل  
والوصل وهو مبني على  
الجامع



أن من أدركه كما ينبغي لم يصعب عليه شيء من سائر الأبواب بخلاف العكس ولذلك يقال فيه على وجه المبالغة  
هو مظهر أبواب علم المعاني اه أو المراد بالعظم الأصعب كما قرر به بعضهم (قوله لاسميا الخ) أي لا مثل الجامع  
الخيالي في التاكيد بمعنى أنه أكد أنواع الجامع ع (قوله فان جمعه) أي الجمع بسببه وقوله على مجرى الخ  
أي انما يأتي ويدرك على مجرى ع (قوله على مجرى الالف والعادة) أي على جريان الشيء المألوف والمعتاد  
ومعنى الجريان وقوع ذلك المألوف من الصور والمعتاد منها وقوعا متكررا في الخيالات والنفوس فبذلك  
يحصل الاقتران الذي هو الجامع وقد تقدم أن ذلك الوقوع حاصل بالتخالطة وان لها أسبابا وأن الأسباب  
تختلف باختلاف الأشخاص والأغراض والازمنة والامكنة فلا تنضب ولا تنحصر تلك الأسباب اه من  
عق ثم قال كلا ما يتعلق بقول المتن ولذلك اختلفت الصور الخ ونصه فالصور التي من شأنها حصولها في  
الخيال اختلف حضورها في الخيال بمعنى أنها وجدت في خيال دون آخر فإذا عطف باعتبار من لم يوجد عنده  
اقتراها كان العطف فاسدا لأنه يبقى النظر هنا في الاعتبار خياله هل المتكلم أو السامع أو هما معا أو الأقرب  
أن الاعتبار السامع لأنه هو الذي يراعي حاله في غالب الخطاب اه وكتب أيضا قوله على مجرى الالف أي الصور  
المألوفة الجارية فبحسب معنى اسم الفاعل من إضافة الصفة إلى الموصوف وكتب أيضا قوله على  
مجرى الالف والعادة أي المألوف والمعتاد أي مبنى على وجود شيء مألوف معتاد وقوله بحسب انعقاد  
الاسباب تفسير لمجرى الالف والعادة فالمراد بالانعقاد الجريان والوجود وبالسبب تلك المألوفات المعتادات  
التيان عبر عنهما بالالف والعادة سم أقول هذا التقرير يعارضه قول الشارح في اثبات الصور إذا صور هي  
تلك المألوفات والمعتادات فيصير المعنى بحسب انعقاد المألوفات في المألوفات والذي يظهر أن بحسب متعلق  
بمجرى وأن الأسباب على ظاهرها وليس المراد بها تلك المألوفات والمعنى أن وجود تلك الصور المألوفة بحسب  
وجود أسباب اثبات تلك الصور في الخيال (قوله الأسباب) أي أسباب الاقتران كصناعة الكتابة قائم سبب  
في اقتران القلم والدواة (قوله في خزنة الخيال) الإضافة للبيان (قوله وتبين الأسباب) من إضافة الصفة  
للموصوف أي والاسباب المتباينة وكتب أيضا قوله وتبين الأسباب الخ أي وإذا كانت أسبابه متباينة  
لا تنحصر كان هو أكثر الجوامع وقوعا للاحتياج اليه أشد وهو المراد (قوله عما يفوته الحصر) أي يتجاوز  
ولا يتسلط عليه وكتب أيضا مانعه الاوضح عما يفوت الحصر سم أي باسناد القوت إلى التبيين (قوله  
فظهر أن ليس المراد الخ) أي من تعريفة الأقسام الجامع وكتب أيضا قوله فظهر أن ليس المراد الخ بل المراد  
بالجوامع في هذه القوى ما تتوصل به كل قوة إلى جمع عند المفكرة لا ما يدرك بتلك بالخصوص وهو ظاهر غير  
أنه يرتد عليه أن يقال التوصل إلى الجمع انما يكون بأدراك المتوصل به وكيف تتوصل قوة من تلك القوى إلى  
جمع المتعاطفات بشئ لا يدرك بها والجواب أن هذه القوى لا يختص أدراكها بما اختصت به بل تدرك  
غيره لكن بعد أن تأخذ عن السابق اليه وهو قوة المختصة بأدراكه أولا ولذلك يحكم العقل على الجزئيات  
ويحكم الوهم على الكليات والحسيات ويحكم الخيال على المعاني بعد تصوير الوهم أيهاها بصور المحسوسات  
والحكم على الشيء فرغ تصويره فالجامع العقلي على هذا ما يقتضيه بسببه العقل الجمع ولو سبق إليه الوهم  
لكونه مدر كله بالخصوص أولا فأخذ منه العقل والجامع الوهمي ما يحتمل بسببه الوهم ولو سبق إليه  
الخيال لكونه مخصوصا بأدراكه أولا أو سبق إليه العقل لكونه كذلك بالنسبة إليه ثم أخذ الوهم من  
أحدهما والجامع الخيالي هو ما يتعلق بالصور الخيالية ولو كان عقليا أو وهميا في أصله ولا يخفى أن هذا  
الجواب يخالف ظاهر ما قرر الحكماء في مدر كل تلك القوى اه ع (قوله ما يدرك بالعقل) أي خصوص  
ما يدرك بالعقل وهكذا بل المراد بالعقل أي بسببه يقتضي العقل الاجتماع في المفكرة سواء كان من  
مدر كانه بنفسه أولا وبالوهمي أمر بسببه يقتضي الوهم الاجتماع في المفكرة سواء كان من مدر كانه بنفسه  
أولا وكذا الخيالي (قوله لان التضاد الخ) لم يلتفت في التعليل إلى الجامع العقلي لمحذ أدراك العقل ما ذكره  
المصنف فيه من الاتحاد والتمائل والتضاد وان كان الجامع العقلي قد يكون مدر كالوهم كما في ع

(لاسميا) الجامع (الخيالي)  
فان جمعه على مجرى الالف  
والعادة) بحسب انعقاد  
الاسباب في اثبات الصور في  
خزنة الخيال وتبين الاسباب  
عما يفوته الحصر فظهر أن  
ليس المراد بالجامع العقلي  
ما يدرك بالعقل وبالوهمي  
ما يدرك بالوهم وبالخيالي  
ما يدرك بالخيال لان التضاد  
وشبهه ليس من المعاني التي  
يدركها الوهم وكذا التضاد  
في الخيال

ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وقد خفي هذا على كثير من الناس فاعتزضوا بان السواد والبياض مثلًا من المحسوسات دون الوهميات وأجابوا بان الجامع كون كل منهما ماضد الآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وفيه نظر لانه ممنوع وان أرادوا أن تضاد هذا السواد لهذا البياض (٦٤) معنى جزئي فتمائل هذا مع ذلك وقضايقه معه ايضاً معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل

وغيره (قوله ليس من الصور) بل هو وصف للصور (قوله بل جميع ذلك معان معقولة) انما حكم بكون التماثل جامعا عقلياً والنضاد وهمياً مع كونهما معقولين لان التماثل في نفسه صالح للجمع بلا احتيال فاذا تنف العقول وجد الجمع بينهما بخلاف التضاد فله في نفسه غير صالح لذلك يحتاج الى احتيال فنسب الى الوهم الذي من شأنه الخيلة اه حفيد (قوله معقولة) أي مدركة للعقل (قوله فاعتزضوا الخ) وهذا الاعتراض عند التأمل ضعيف لان الجامع ليس هو نفس الضدين كما لا يخفى حتى يصح هذا الاعتراض من عرق (قوله وفيه نظر) أي في هذا الجواب (قوله لانه ممنوع) اذ لا نسلم ان هذا معنى جزئي بل هو كلي لان التضاد المأخوذ مضافاً الى كلي كلي (قوله وان أرادوا أن تضاداً الخ) ينبغي أن يعلم أن التضاد المضاف الى الجزئي ليس بجزئي كما ذكرنا أن امكان زيد كلي وان كان هذا الامكان جزئياً اه حفيد وقوله ليس بجزئي أي فالاولى رد ذلك بالمنع لا بما ذكره الشارح المفيد أنه جزئي وأجيب بأنه مبني على تسليم جزئيته جدياً وقوله أن امكان زيد كلي أي لانه متعدد بتعدد الأزمنة والامكنة (قوله فتمائل) أي فنقول فتمائل هذا الخ أي فالأخذ بهذا المراد يؤدي الى فساد كلام المصنف والى التحكم (قوله ثم ان الجامع) من جملة ما يسلط به فهم المعارضين السابق ذكرهم (قوله وظاهر انه ليس بصورة) أي بل وصف لها (قوله فان قلت الخ) اعتراض على السكاكي (قوله يشعر بأنه يكتفي) أي لان تصور بمعنى متصور وتنوينه يدل على الافراد (قوله محدثة) خبر بعد حذف من الاوائل فهو عطف بجل تقدير (قوله قلت الخ) أورد على الجواب انه اذا قيل الجامع بين الجملتين انما يفهم منه عرفاً ما يصح عطف احدهما على الاخرى ولا يفهم منه بعض الجامع بين الجملتين الذي هو حاصل الجواب فالاولى أن يجب كما تقدم بأن الاتحاد فيما ذكر مثلاً يكتفي في الجمع ان تعلق الغرض والقصد الثاني بالاتحاد فيه فاذا قلت خفي ضيق وخاتمي ضيق وكان القصد كرا لاشياء الموصوفة بالضيق من حيث هي أشياء ضيقة كفي الاتحاد المذكور اذ حاصل المعنى هذا الشيء وهذا الشيء ضيقان وأمان كل القصد الى الجملة الاولى برأسها ثم عرض ارادة عطف الاخرى عليها فلا بد من الجامع في الركنين اه ع ق (قوله ليس الا في بيان الجامع بين الجملتين) أي بيان حقيقته من حيث هو سم (قوله أي قدر) مبتدأ أو يجب خبره والجملة خبران واسمها ضمير الشأن (قوله سهو) خبران وقوله منه أي السكاكي (قوله فوقع الخلط في قوله الخ) أي ولزم ايضاً استدراك قول المصنف في الجامع العقلي في التصور لانه يكتفي أن يقال بان يكون بين الشئين اتحاد ولا حاجة الى أن يزداد في التصور كما فعل من ع ق (قوله أعني العلم بهما) اذ التصور في عبارة المصنف بمعنى العلم اذ لو أريد به المتصور كان المعنى بين المفردين اتحاداً في المفردين وهو بعيد بخلاف قول السكاكي بين الجملتين اتحاداً في التصور فانه لو حمل على المتصور لم يبعد لان المتصور غير الجملتين بل جزء منهما وجزء الشئ غيره كذا في سم (قوله بين نفس الصور) والمفاهيم لا بين التصورات وهذا انما يظهر على انغاير بين العلم والمعلوم والتحقيق أنهما متحدان بالذات وانما يختلفان بمجرد الاعتبار كما تقرر في محله كذا في يس (قوله فلا بد من تأويل كلام المصنف) بأن يرد بتصويرهما متصوراًهما وتكون الاضافة بيانية والمعنى بين متصورين هماهما أي نفس الشئين المتقدمين على أن التصور عند المناطقة هو صورة الشئ الذهنية أي الحاصلة في الذهن فتعمل عبارة المصنف على اصطلاحهم ويستقيم كلامه فانه بعضهم وكتب على قوله فتعمل عبارة المصنف الخ ما نصه هذا التأويل لا يجري في الوهمي اذ لاتضاد بين التصورين في الذهن كما لاتضاد بين حصولهما فيه انما لاتضاد بين الشئين أنفسهم ما قال لا لثي هو التأويل الاول ليكون لكلامه وجه صحة في الوهمي والخيالي معاً كذا في السيد وانما قال وجه صحة لان

والتضاد يشبههما في أنها ان أضيفت الى الكلمات كانت كلياً وان أضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقلياً وبعضها وهمياً ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصورة في الخيال وظاهره أنه ليس بصورة ترسم في الخيال بل هو من المعاني \* فان قلت كلام صاحب الفتاح يشعر بأنه يكتفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما وهو نفسه معترف بفساد ذلك حيث منع صحة نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس وحرارة الارنب والفتاوى فاجابة محدثة قلت كلامه هنا ليس الا في بيان الجامع بين الجملتين وأما أن أي قدر من الجامع يجب لصحة العطف فنقص الى موضع آخر وقد صرح فيه باشتراط المناسبة بين المسندين والمسند اليهما جميعاً والمصنف لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سمومته وأراد اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشئين ومكان قوله اتحاداً في تصورهما اتحاد في التصور فوقع الخلط في

قوله الوهمي أن يكون بين تصوريهما شبه تماثل أو تضاد أو شبه تضاد في قوله والخيالي أن يكون بين تصوريهما عبارة تقارن في الخيال لان التضاد مثلًا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما أعني العلم بهما وكذا التقارن في الخيال انما هو بين نفس الصور فلا بد من تأويل كلام المصنف ووجهه على ما ذكره السكاكي بأن يرد بالشئين الجملتين

عبارة المصنف توهم خلاف المقصود وأيضاً كذا التصور يستغنى عنه اذ يكفي أن يقول في الوهمى بأن يكون بينهما شبهة تماثل الخ في الخيال بأن يكون بينهما تماثل الخ كذا في سم (قوله) وبالتصوير مفرد الخ أى بعد تأويله بالتصور (قوله غلط) لأن المصنف قصد الفرض عبارة السكاكى وقصد بتغييره لعبارة الاصلاح وصرح بالبحث في عبارة السكاكى وجعلها على السهو من المطول وعق (قوله) ومن محسنات الخ قضيتة صحة عطف الاسمى على الفعلية والعكس وفي المسئلة أقوال ناشها الخوازيق والوافق وأضعفها المنع مطلقاً كما في المعنى يس وكتب أيضاً مانصه ومنها الاتفاق في الاطلاق والتقييد والاتفاق في طريق ذلك التقييد بأن يكون فيها جملة أو مفرداً من عق (قوله) بعد وجود المصحح قال في الاطول قلت الظاهر أنه من المحسنات بالحسن الذاتي الداخل في البلاغة حيث ذكر في المعاني دون البديع فهو أيضاً من الجوزات التي لا بد للبليغ منها اه (قوله) تناسب الجمليتين الخ قال عق ويتبين لأماكن التناسب وعدمه بأن تعلم أن النسبة بين المسدين على ثلاثة أوجه أحدها أن يكون المقصود تجر يد هاجن الخصوصية ثانيها أن يكون المقصود خصوص الدوام والثبوت أو خصوص التجدد ثالثها أن يكون المقصود نفس النسبة في ضمن أى خصوصية فيتمتع في الاول الاسمية في جمليتها فيقال زيد قائم وصديقه جالس لأن الاسمية لا تدل الاعلى مطلق الحصول بناء على أنها لا تقييد الدوام بالقرائن أو تعين الفعلية فيها بناء على أن الفعلية لا تدل على أكثر من مطلق الثبوت فيقال قام زيد وقصد صاحبه فهذا الوجه لا يحمل للاستحسان فيه وفي الثاني أن قصد التجدد فيهما معان تعين الفعلية فيهما أو الدوام فيهما معان تعين الاسمية أو التقييد في الاول والدوام في الثانية تعين الفعلية في الاول والاسمية في الثانية أو العكس تعين العكس وهذا أيضاً لا يحمل للاستحسان فيه فهذا التضمن فيهما مانع من مراعاة التناسب المستحسن لانه تارة يجب التوافق وتارة يجب التخالف فلا استحسان وأما الثالث وهو الذي يقصد فيه النسبة في ضمن أى خصوصية فهو الذي يتصور فيه الاستحسان فنقول زيد قائم وصاحبه قاعد أو قام زيد وقصد صاحبه اه لمصاوير راجعه (قوله) في الاسمية والفعلية أى في كونها اسميتين أو فعليتين مطول (قوله) والفعليتين الخ قال في الاطول والمضارعيتين في الحالية والاستقبالية (قوله) في المضى والمضارعة قال عقبه في المطول وما شا كل ذلك ككونهما شرطيتين اه وكان ينبغي ذكر في هذا الشرح ليكون توطئة لقوله الاتى أو يراد في احدهما الاطلاق الخ يس (قوله) من غير تعرض الخ أى تعرض لخصوص كل فلا ينافى في أنه قصد احدهما لا يعينه أما أن قصد التجريد عن كل منهما فالتناسب واجب كما وجهه عق وكتب أيضاً قوله من غير تعرض للتجديد أى مثلاً لا بدليل قوله في تفسير المانع أو يراد في احدهما الاطلاق الخ سم (قوله) التجدد في احدهما الخ أى من غير تعرض للتجديد فيهما أو الثبات فيهما والاوجب التخالف في الصورة المفهومة من الشرح والتوافق في هاتين (قوله) قلت قام زيد وقصد عمر الخ بحث في المثال الاول بان فيه تعرض للتجديد في الثاني بان فيه تعرض للثبوت وأجيب بأن المراد التعرض في القصد والارادة لا مجرد دلالة اللفظ على أنه قد يمنع البحث في الثاني بان المسند فيه اسم فاعل وقد قال ابن الحاجب انه موضوع للحدوث كذا في سم (قوله) المانع هو اختلاف القصد بالمعطوف والمعطوف عليه أطول (قوله) أو يراد في احدهما الاطلاق الخ يؤخذ منه أن التوافق في الاطلاق والتقييد من الحسنات وهو كذلك كما يشهد اليه من التبعية في المتن (قوله) التقييد بالشرط أى فعل الشرط أى مثلاً (قوله) كتوله تعالى وقالوا لا تأتوا الا به فان جملة ولو أنزلنا ملكاً لقضى الامر لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون

وبالتصوير مفرد من مفردات الجملة غلط مع أن ظاهر عبارته يأتى ذلك والبحث الجامع زيادة تفصيل وتحقيق أوردها في الشرح وان من المباحث التي ما وجدنا أحداً حارح حول تحقيقها (ومن محسنات الوصل) بعد وجود المصحح تناسب الجمليتين في الاسمية والفعلية (و) تناسب الفعليتين في المضى والمضارعة) فإذا أردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجديد في احدهما والثبوت في الاخرى قلت قام زيد وقصد عمر وكذا زيد قائم وعمر قاعد (المانع) مثل أن يراد في احدهما التجدد وفي الاخرى الثبوت فتقول قام زيد وعمر قاعد أو يراد في احدهما المضى وفي الاخرى المضارعة فيقال قام زيد وعمر ويقعد أو يراد في احدهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط كتوله تعالى وقالوا لا تأتوا الا به فان جملة ولو أنزلنا ملكاً لقضى الامر ومنه قوله تعالى فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون

فَعَنْدِي أَنْ قَوْلُهُ وَلَا يَشْتَقِدُونَ عَطْفًا. ٦٦ عَلَى الشَّرْطِيَّةِ قَبْلَهَا لِأَنَّ الْجَزَاءَ أَمْرِي قَوْلُهُ لَا يَشْتَقِدُونَ أَذْلًا مَعْنَى لَقَوْلِنَا إِذَا جَاءَ أَبْجَلُهُمْ لَا يَشْتَقِدُونَ

لَا يَشْتَقِدُونَ

### تَنْذِيْبٌ

هُوَ جَعْلُ الشَّيْءِ ذَنْبًا لِلشَّيْءِ شَبِيهًا بِهِ ذِكْرُ بَعْثِ الْجَمَلَةِ الْحَالِيَةِ وَكَوْنُهَا بِالْوَاوِ تَادَةً وَبَدْوْنِهَا أُخْرَى عَقِيبَ بَعْثِ الْفَصْلِ وَالْوَصْلُ لِمَكَانِ التَّنَاسُبِ (أَصْلُ الْحَالِ الْمُنْتَقِلَةِ) أَيْ الْكَثِيرِ الرَّابِعِ فِيهَا كَمَا يَصَالُ الْأَصْلُ فِي الْكَلَامِ هُوَ الْحَقِيقَةُ (أَنْ تَكُونَ بِغَيْرِ وَاوٍ) وَاحْتِرَازًا بِالْمُنْتَقِلَةِ عَنِ الْمُؤَكَّدَةِ الْمَقْرُورَةِ لِمُضْمُونِ الْجَمَلَةِ فَانْهَاجَ أَنْ تَكُونَ بِغَيْرِ وَاوٍ لِبَيْتَةِ لَشِدَّةِ ارْتِبَاطِهَا بِمَا قَبْلُهَا وَانْهَاجَ كَانَ الْأَصْلُ فِي الْمُنْتَقِلَةِ الْخَلْوُ عَنِ الْوَاوِ (لَا نَهَافِي الْمَعْنَى حَكْمٌ عَلَى صَاحِبِهَا كَالْخَبَرِ) بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُبْتَدَأِ فَانْ قَوْلُكَ سَاجِدًا زَيْدًا بِكَاتِبَاتِ الرُّكُوبِ لَزِيْدًا كَافِيٌ زَيْدًا كَبِ الْإِنْفَاءِ فِي الْحَالِ عَلَى سَبِيلِ التَّبَعِيَّةِ وَانْهَاجَ الْمَقْصُودُ بِاتِّبَاعِ الْبَيِّنَاتِ الْجَمْعِيَّةِ وَوَجَّهَتْ بِالْحَالِ لِتَزِيدَ فِي الْإِخْبَارِ عَنِ الْجَمْعِيَّةِ هَذَا الْمَعْنَى (وَوَصَفَ لَهُ) أَيْ وَلَا نَهَافِي الْمَعْنَى وَوَصَفَ لَهَا صَاحِبَهَا (كَانَتْ) بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَنْعُوتِ الْأَنْ الْمَقْصُودُ فِي الْحَالِ كَوْنُ صَاحِبِهَا عَلَى هَذَا الْوَصْفِ حَالٌ مُبَاشِرَةٌ الْفِعْلُ فِيهِ قِيْدٌ لِلْفِعْلِ وَبَيَانٌ لِكَيْفِيَّةِ وَقُوعِهِ بِخِلَافِ النَّعْتِ فَإِنَّهُ لَا يَقْصِدُ بِهِ ذَلِكَ بَلْ يَجْرَدُ اتِّصَافُ الْمَنْعُوتِ بِهِ وَإِذَا كَانَتْ الْحَالُ مِثْلَ الْخَبَرِ وَالنَّعْتِ فَكَيْفَا أَتَمَّ كَوْنَانِ بَدْوْنِ الْوَاوِ فَكَذَلِكَ الْحَالُ وَأَمَّا أَوْرِدَ بَعْضُ الْمُتَعَيِّنِينَ مِنَ الْإِخْبَارِ وَالنَّعْوِ الْمُبْدَرَّةِ بِالْوَاوِ كَالْخَبَرِ فِي بَابِ كَانَ وَالْجَمْلَةُ الْوَصْفِيَّةُ الْمُبْدَرَّةُ بِالْوَاوِ الَّتِي تَسْمَى وَاوٍ

وَهَذِهِ بَعْكَسُ تِلْكَ الْأَيَّةِ السَّابِقَةِ مِنْ عَقْدِ (قَوْلُهُ فَعَنْدِي) الْفَاءُ تَعْلِيلِيَّةٌ (قَوْلُهُ عَطْفٌ عَلَى الشَّرْطِيَّةِ قَبْلَهَا) وَافَادَةُ التَّقْدِيمِ الْأَشْرَافِ فِي الصِّدَاقِ غَايَتُهُ عِنْدَ عَدَمِ الْقَرْبِنَةِ عَلَى التَّخْصِيصِ (قَوْلُهُ لَا عَلَى الْجَزَاءِ) وَقِيلَ إِنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ وَانْهَاجَ مَقْبُودُ الشَّرْطِ وَالْغَرَضُ تَأْكِيدُ عَدَمِ الْاسْتِقْرَارِ عِنْدَ الْأَجَلِ حَيْثُ سَوَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَعْلُومِ وَهُوَ عَدَمُ التَّقْدِيمِ عَقْدِ أَيْ فَكَيْفَا يَسْتَحِيلُ التَّقْدِيمُ بَعْدَ مَجْعِي الْمَاجِلِ يَسْتَحِيلُ التَّأْخِرُ حِينَئِذٍ وَقِيلَ إِنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ (قَوْلُهُ أَذْلًا مَعْنَى لَقَوْلِنَا الْخ) لِأَنَّهُ لَا يَنْصُورُ التَّقْدِيمَ بَعْدَ مَجْعِي الْمَاجِلِ فَلَا قَائِدَةٌ فِي نَفْيِهِ فَقَوْلُهُ أَذْلًا مَعْنَى لَهُ أَيْ مَعْتَدَابُهُ فِي الْفَتَا يَصْحُحُ الْإِخْبَارُ بِهِ فِيهَا فَلَا يَنْفِي أَنَّهُ صَادِقٌ

### تَنْذِيْبٌ

(قَوْلُهُ ذَنْبًا) بَضْمُ الْغَالِ وَكُسْرُهَا وَهِيَ مُؤَخَّرُ الشَّيْءِ وَمِنْهُ الْغَنَبُ وَهُوَ ذَيْلُ الْحَيَوَانِ عَقْدِ (قَوْلُهُ ذِكْرُ بَعْثِ الْجَمَلَةِ) أَيْ ثُمَّ أَطْلُقُ وَأَرِيدُ مِنْهُ مُتَعَلِّقُهُ أَعْنَى الْمَذْكُورَ لِأَنَّهُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الزَّاجِمِ فَيَجْرِي فِيهِ مَا فِيهَا مِنَ الْأَصْحَاحِ أَنَّهُ اسْمٌ لِلْإِلْفَافِ الْمَخْصُوصَةِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمَعْنَى الْمَخْصُوصَةِ (قَوْلُهُ لِمَكَانِ التَّنَاسُبِ) أَيْ وَانْهَاجَ كَرِهَ عَقِيبَ بَعْثِ الْفَصْلِ وَالْوَصْلُ لِمَكَانِ التَّنَاسُبِ أَيْ لَوْجُودِهِ إِذَا اقْتَرَانِ الْحَالِيَةِ بِالْوَاوِ وَشَبِيهًا بِالْوَصْلِ وَعَدَمُهُ شَبِيهًا بِالْفَصْلِ (قَوْلُهُ أَيْ الْكَثِيرِ الرَّابِعِ) وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْأَصْلِ الْقَاعِدَةُ أَوِ الدَّلِيلُ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ بِمَا يَرَادُ بِهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ رَاجِعٌ عَقْدِ (قَوْلُهُ عَنِ الْمُؤَكَّدَةِ الْمَقْرُورَةِ) الْأَنْسَبُ التَّعْبِيرُ بِاللَّازِمَةِ لِأَنَّهُ هِيَ الَّتِي تَقَابُلُ الْمُنْتَقِلَةَ وَأَمَّا الْمُؤَكَّدَةُ فَتَقَابُلُ الْمُؤَسَّسَةِ وَبِاللَّازِمَةِ عِبَرٌ عَقْدِ ثُمَّ قَالَ وَلَوْ قَالَ أَيْ الْمَصْنُفُ غَيْرُ الْمُؤَكَّدَةِ لَيُضْرَحُ لِحُجُورِ لَا تَعْتِ فِي الْأَرْضِ مَفْسِدًا كَمَا تَكُونُ مُؤَكَّدَةً وَلَوْ لَمْ تَكُنْ لَازِمَةً كَمَا كَانَ أَحْسَنَ لِأَنَّ هَذِهِ أَيْضًا لَتَهَوَّرَ ارْتِبَاطُهَا بِالْمُؤَكَّدَةِ لَا يَحْتَاجُ فِيهَا إِلَى رِبَاطٍ بِالْوَاوِ فَلَا يَبْصُرُ عَنْهَا هَاهُنَا وَمِنْ هَذَا يَتَوَخَّضُ الْجَوَابُ عَنْ عَدُولِ الشَّارِحِ إِلَى التَّعْبِيرِ بِالْمُؤَكَّدَةِ وَهُوَ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُنْتَقِلَةِ مُقَابِلُ الْمُؤَكَّدَةِ الشَّامِلِ لِلَّازِمَةِ وَيُشِيرُ إِلَيْهِ كَلَامُ الْمَطُولِ أَيْضًا (قَوْلُهُ لِمَعْنَى الْجَمَلَةِ) تَحْوِزِيْدًا بَوْلُهُ عَطُوفًا فَإِنَّهُ يَلْزِمُ مِنَ الْإِبْرَةِ الْعَطْفُ وَخُلِقَ اللَّهُ الزَّافِيَةً بِهَا أَطْوَلَ مِنْ رَجُلِيهَا (قَوْلُهُ لِبَيِّنَاتِ الرُّكُوبِ) أَيْ ذَوَاتِ بَيِّنَاتٍ وَفِي نَسْخَةٍ فَانْ فِي قَوْلِكَ الْخَبَرُ وَهِيَ وَاضِحَةٌ (قَوْلُهُ الْإِنْفَاءِ فِي الْحَالِ عَلَى سَبِيلِ التَّبَعِيَّةِ وَانْهَاجَ الْمَقْصُودُ الْخ) فِيهِ مَخَالِفَةٌ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْكَلَامَ إِذَا اشْتَمَلَ عَلَى قِيْدٍ زَائِدٍ عَلَى مَجْرَدِ الْبَيِّنَاتِ أَوْ النَّفْيِ كَانَ ذَلِكَ الْقِيْدُ هُوَ الْغَرَضُ الْأَصْلِيُّ وَالْمَقْصُودُ بِالذَّاتِ مِنَ الْكَلَامِ وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ الْحَكْمُ عَلَيْهِ هُنَا بِأَنَّهُ عَلَى سَبِيلِ التَّبَعِيَّةِ وَأَنَّهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ بِالذَّاتِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ فَضْلَةٌ يَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ بِدُونِهِ وَالْمُسْتَدْرَكُ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالذَّاتِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مُسْتَدْرَكٌ رَكْنٌ لَا يَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ إِلَّا بِهِ وَذَلِكَ لَا يَنْفِي أَنَّ الْمَقْصُودَ بِالذَّاتِ مِنَ التَّرَكِيبِ اللَّيْلِغِ هُوَ الْقِيْدُ تَدْبِيرُ (قَوْلُهُ هَذَا الْمَعْنَى) أَيْ اثْبَاتِ الرُّكُوبِ (قَوْلُهُ أَيْ وَلَا نَهَافِي الْمَعْنَى وَوَصَفَ لَهَا صَاحِبَهَا) فَالْحَالُ ذَاتُ جِهَتَيْنِ لَهَا شَبِيهَةٌ بِالْخَبَرِ فِي أَنَّهَا تَصْدَحُّ كَمَا لَا يَعْلَمُ الْخَطَّاطُ قَبْلَ سَمَاعِهَا وَلَهَا شَبِيهَةٌ بِالنَّعْتِ فِي دَلَالَتِهَا عَلَى مَعْنَى فِي الصَّاحِبِ وَكَوْنُهَا بِحَيْثُ لَوْ أَسْقَطْتَ لَمْ يَخْتَلِ الْكَلَامُ (قَوْلُهُ وَبَيَانٌ) أَيْ بَيِّنٌ (قَوْلُهُ فَإِنَّهُ لَا يَقْصِدُ بِهِ ذَلِكَ) وَانْ لَزِمَ مَا قَصْدُهُ هَاهُنَا سَمْعِي وَعَنْدِي فِي هَذَا الْلِزُومِ نَظَرٌ أَذْ كَثِيرٌ لَا يَبِينُ النَّعْتُ كَيْفِيَّةً وَقُوعُ الْفِعْلِ مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالْهَيْئَةُ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا حِينَ مُبَاشَرَتِهِ بِانْ يَحْدُثُ مَعْنَى النَّعْتِ بَعْدَ وَقُوعِ الْفِعْلِ كَمَا فِي قَوْلِكَ جَاءَ أَوْ سَازِدًا الْعَالَمُ إِلَّا أَنْ تَقَامَلَ (قَوْلُهُ الْمُسْتَدْرَكُ بِالْوَاوِ) مَصْفًى لِلْإِخْبَارِ وَالنَّعْوِ (قَوْلُهُ كَالْخَبَرِ فِي بَابِ كَانَ) كَقَوْلِ الْجَسَاسِيِّ فَا مَسِي وَهُوَ عَرِيَانٌ وَقَوْلُهُ وَالْجَمْلَةُ الْخَبَرُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَمَنُهُمْ كُلُّهُمْ فِي عَقْدِ جَوَابٍ آخَرَ غَيْرَ مَا أَجَابَ بِهِ الشَّارِحُ وَهُوَ أَنَّ يَقَالَ فِي نَحْوِ أَمْسَى انْهَافًا تَامَةً بِهِيَ دَخَلَ فِي الْمَسَاءِ وَالْجَمْلَةُ بَعْدَهَا حَالٌ وَفِي جَمْلَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ وَجَمْلَةٌ وَثَمَنُهُمْ كُلُّهُمْ انْهَافًا حَالِيَانِ بِنَاءٍ عَلَى وَرْدِ الْحَالِ مِنَ التَّكْرَرِ مُطْلَقًا وَهُوَ ضَعِيفٌ أَوْ بِتَقْدِيرِ مَسْوُوعٍ فَلَا يَرْدُ مَا ذَكَرَاهُ لَكِنْ فِي الْفَنَرِيِّ رَدُّ كَوْنِ جَمْلَةٍ وَثَمَنُهُمْ كُلُّهُمْ حَالًا وَقَالَ الْحَقُّ أَنَّهُ مَصْفًى سَبْعَةً كَمَا يَشْهَدُ بِهِ أَخَوَاهُ أَعْنَى ثَلَاثَةَ رَابِعَهُمْ كُلُّهُمْ وَخَمْسَةَ سَادِسَهُمْ كُلُّهُمْ إِذْ لَوْ حُلَّ عَلَى الْحَالِ لَخَرَجَ النِّظْمُ عَنِ الْأَنْتِقَامِ (قَوْلُهُ الَّتِي تَسْمَى وَاوٍ

وَأَمَّا أَوْرِدَ بَعْضُ الْمُتَعَيِّنِينَ مِنَ الْإِخْبَارِ وَالنَّعْوِ الْمُبْدَرَّةِ بِالْوَاوِ كَالْخَبَرِ فِي بَابِ كَانَ وَالْجَمْلَةُ الْوَصْفِيَّةُ الْمُبْدَرَّةُ بِالْوَاوِ الَّتِي تَسْمَى وَاوٍ



واوئا كيد الخ) أي الواو المزينة لنا كيد الخ كما يؤخذ من المعنى (قوله فعلى سبيل التشبيه الخ) لو ردها بعد ما قد يستقل كالفعل والفاعل والمبتدا والخبر فلم يخرج عن الأصل لذاتها عى  
 أي فلا ترد نقضا (قوله فانها من حيث الخ) تعليل للمخالفة والحينية للتقييد وقوله مستقلة خبر ان  
 (قوله من حيث هي جملة) وهذه الجهة هي الأصل في تلك الجملة الحالية وجهة كونها حالا عارضة من عى  
 (قوله من غير أن تتوقف الخ) تفسير للاستقلال (قوله فتحتاج الى ما يربطها بصاحبها) أي فهي من هذه  
 الجهة أي جهة كونها جملة تحتاج الخ وروعت هذه الحالة المحروجة الى الربط لانها ألزم وجهة كونها حالا  
 عارضة عى (قوله وكل من الضمير والواو الخ) واختلف في أيهما أقوى في الربط فقبل الواو لانها موضوعة  
 لذلك اذ هي في أصلها الجمع كما قيل أن أصل هذه الواو الحالية هي العاطفة وقيل الضمير لانه على الربط  
 به واليه أشار بقوله والأصل الخ عى (قوله والأصل) أي الكثير عى (قوله الى زيادة ارتباط) فيعدل  
 عنه حينئذ الى الواو لانها موضوعة لذلك وقد يقال كون الواو تدل على مزيد الارتباط رعايد فمعه كون  
 الضمير هو الأصل والاكثر مواقع ألهمه الآن يلتزم أن كثرة المواقع لتدل على تأكد الربط على أن أقول  
 ان كان معنى الحاجة الى مزيد ارتباط أن الجملة الحالية قديكون ارتباطها بملهي قبله منقطة الانكار  
 فتستعمل الواو لافادة تأكد الربط لوضعها لذلك تحت محضة وجودها جميع الجمل فيشكل الامر حينئذ  
 بالنسبة الى الجمل التي يجب فيها الواو والتي يجب فيها الضمير لان الصواب حينئذ اسقاط الوجوب في موضع  
 مخصوص بأن يقال ان احتيج الى تأكد الربط جى ما الواو مطلقا والافلام مطلقا وهم لا يقولون ذلك وأيضا  
 قديحتاج الى مزيد ارتباط قيمافيه الضمير فلم يعدل الى الواو وحدها لغرض وجود الضمير وهذا قد يجب  
 عنه بأن المراد لا يعدل عن الاقتصار على الضمير الى الواو وحدها ومع الضمير لا الحاجة الى مزيد الربط  
 وان كان معنى الحاجة المذكورة أن بعض الجمل يتأكد الربط فيها دون بعض لذاتها فمعلوم أن التي فيها  
 الضمير أدنى من التي لا ضمير فيها فتعين لهذه الحاجة حينئذ يكون صواب العبارة أن يقال ان وجد الضمير  
 فذلك لا يعدل الى الواو ويرد عليه أن يقال ما من جملة الا يمكن تقدير الضمير فيها ولا فرق عندهم بين وجود  
 الضمير وتقديره فلا محل للواو على هذا وأيضا يطل هذا المعنى في الجمل التي يجتمع فيها الواو والضمير تأمل  
 في هذا المقام اه عى وقوله فتعين لهذه الحاجة لعل المراد فتعين التي لا ضمير فيها أن تكون محلا لهذه  
 الحاجة تأمل ودخل عى على قول المصنف فالجملة الخ بقوله ثم أشار الى تفصيل محل انفراد الواو والضمير  
 ومحل اجتماعهما وقد تقدم أن ذلك يكره على تعليل كون وجود الواو لمزيد الارتباط فقال فالجملة الخ اه  
 وسأبقى عند قول المصنف لان الأصل الخ كلام يتعلق بذلك أيضا عن عى وعبارة بعضهم قوله لا يعدل  
 عنها لعل ذلك بلاغة لا مطلقا ولا فيصح الربط بالواو وحدها بدون مساس حاجة اه وفي سم نحو ذلك  
 وفي يس مانصه قوله ما تمس حاجة الخ بشكل عواضع وجوب الواو اذ يلزم أن أبدأ تمس الحاجة فيها الى  
 الزيادة وعواضع وجوب الضمير اذ يلزم أنها أبدأ لا تمس الحاجة فيها الى الزيادة وثابت ذلك فيهم ما مشكل اه  
 وفي سم أيضا ذلك (قوله في الحال المفردة) ظاهرة أن الحال المفردة مربوطة بالضمير وقيل لا تقتصر الى  
 ربط لانها دالة على صاحبها بالوضع فالضمير فيها أدى اليه الاشتقاق الموجب لتحمل الضمير عى (قوله  
 والخبر والنعت) أي وان كانا جملتين (قوله فالجملة ان خلت الخ) أي لفظا وتقديرا عى (قوله وجب فيها  
 الواو) أي لفظا وتقديرا كما في قول الشاعر يصف غائصا يطلب اللؤلؤا تنصف النهار وهو غائر وصاحبه  
 لا يدري ما حاله

نصف النهار الماء غامره \* ورفيقه بالغيب ما يدري

فالواو ومقدرة أي والماء غامره لكن قال الدمامني الربط يحصل بالواو والضمير حيث لا واو ولا ضمير يقدر  
 أحدهما فلم قدرت الواو وهما على الخصوص مع أنه يمكن تقدير الضمير بل هو الاولى لانه الأصل في الربط  
 فيقال التقدير الماء غامره فيه اه ولا يخفى أن كون الضمير هو الأصل هنا ليس متقاعا عليه لان الجملة في

واوئا كيد لصوق الصفة  
 بالموصوف فعلى سبيل التشبيه  
 والاحتياز بالحال (لكن  
 خواتم) هذا الأصل (انا  
 كانت) الحال (جملة فانها) أي  
 الجملة الواقعة حالا (من حيث  
 هي جملة مستقلة بالافادة) من  
 غير أن تتوقف على التعليق  
 بما قبلها وانما قال من حيث  
 هي جملة لانها من حيث  
 هي حال غير مستقلة بل  
 متوقفة على التعليق بكلام  
 سابق قصد تقييده بها  
 (فتحتاج) الجملة الواقعة حالا  
 (الى ما يربطها بصاحبها)  
 الذي جعلت حاله (وكل  
 من الضمير والواو صالح  
 للربط والأصل) الذي لا يعدل  
 عنه ما لم تمس حاجة الى زيادة  
 ارتباط (هو الضمير بدليل)  
 الاقتصار عليه في الحال  
 (المفردة والخبر والنعت  
 فالجملة) التي تقع حالا (ان  
 خلت عن ضمير صاحبها)  
 الذي تقع هي حاله  
 (وجب الواو) ليحصل الارتباط  
 فلا يجوز خرجت زيد قائم  
 ولما ذكر أن كل جملة خلت  
 عن الضمير وجب فيها  
 الواو أراد أن يبين

أنهاى جملة يجوز ذلك فيها أى  
جملة لا يجوز فقال (وكل جملة  
خالية عن ضميرها) أى الاسم  
الذى يجوز أن ينتصب عنه  
حال) وذلك بأن يكون فاعلا  
أو مفعولا معرفا أو منكرا  
مخصوصا لا تنكر محضة ولا  
مبتدأ أو خبرا فإنه لا يجوز  
أن ينتصب عنه حال على  
الاصح وانما يقل عن ضمير  
صاحب الحال لأن قوله  
كل جملة مبتدأ خبره قوله  
(يصح أن تقع تلك الجملة  
حالا عنه) أى عما يجوز أن  
ينتصب عنه حال (بالواو)  
ومالم يثبت له هذا الحكم  
أعني وقوع الحال عنه لم  
يصح إطلاق اسم صاحب  
الحال عليه الإيجازا وانما  
قال ينتصب عنه حال ولم  
يقول يجوز أن تقع تلك الجملة  
حالا عنه ليدخل فيه الجملة  
الخالية عن الضمير المصدرة  
بالمضارع المثبت لأن ذلك  
الاسم مما يجوز أن تقع تلك  
الجملة حالا عنه لكنه مما  
يجوز أن ينتصب عنه حال  
في الجملة وحينئذ يكون قوله  
كل جملة خالية عن ضمير  
ما يجوز أن ينتصب عنه  
حال متناولا للمصدرة بالمضارع  
الخالية عن الضمير المذكور  
فيصح استثناءها بقوله (الا  
المصدرة بالمضارع المثبت  
نحو جازي وبتكلم عمرو)  
فانه لا يجوز أن يجعل  
وتكلم عمرو حالا عن زيد  
(المسماي) من أن ربط

البيت اسمية ومجي عن عبد القاهر أنه لا يجوز تجردها عن الواو إلا بضرب من التأويل فروى مذهبه  
وهل يصح أن يورد نظيره هذا على تقدير خصوص الضمير في نحو مررت بالبرقيز بدرهم أى ففيز منه أفاده  
يس (قوله أن أى جملة الخ) عبارة المطول أن أى جملة يجوز أن تقع حالا بالواو اه ومنها يعلم مرجع اسم  
الاشارة هنا وكتب أيضا قوله أن أى في بعض النسخ حذف أن وهي أوضح والمعنى جواب هذا الاستفهام  
تدبر (قوله وكل جملة) لما بين وجوب الواو في الخالية عن الضمير إذا كانت حالا وليست كل جملة خالية عن  
الضمير تقع حالا فيجب الواو فيها بل من الجملة الخالية عن الضمير ما يصح أن تقع حالا ومنها ما لا يصح أشار إلى  
بيان ذلك فقال وكل الخ اه ع في ثم قال وكان يكفيه عن هذا التطويل والتعقيد أى بقوله وكل الخ أن يقول  
وورد الجملة حالا بالواو وحده جائزا لا في كذا وكذا ع (قوله بأن يكون فاعلا) كقولك جازي بدرهم  
يصح أن يجي منه الحال فإذا أتيت بجملة خلت عن ضميره كقولك عمرو يتكلم جازي أن تقع هذه الجملة حالا بالواو  
عن هذا الاسم وهو زيد أى جازي كونه عمرو ويتكلم (قوله أو مفعولا) ولو بواسطة حرف الجر وكتب أيضا  
قوله أو مفعولا حقيقة فنحو رأيت زيدا أو تقدير افعله هذا زيد أذهو في تقدير أعني زيدا بالاشارة فزيد اسم يصح  
أن يجي منه الحال اه ع ومنه هذا بعل شيئا (قوله لا تنكر محضة الخ) خرج بقوله يجوز أن ينتصب الخ  
وكتب أيضا قوله لا تنكر محضة ذهب ابن مالك تبع السيبويه إلى أن صاحب الحال يقع تنكرة بلا مسوغ  
كقوله عليه مائة بيضا وليس بيضا تميز لأن تميز المائة لا يكون جمعا وكتب أيضا قوله لا تنكر محضة  
ينبغي أن يقيد بعدم تقدم الحال إذ يجوز وقوع التنكرة المحضة إذا حال إذا تقدم عليه الحال فنحو جاءني راكبا  
رجل على ما هو المشهور ألهم لأن يقال الجملة الخالية عن الضمير الجارية بالواو لا يجوز نقدها على  
ذمها رعاية لأصل الواو الذي هو العطف لكن نص ابن اصبغ على جواز عند الجمهور وإن منعه المغاربة بقتله  
الدم تأمل اه فترى أقول الأولى أن يراد بالتنكر الخصوص في عبارة الشارح المنكر المصوب بمسوغ  
لتنحصر التنكرة الواقعة في النبي ونحوه لا خصوص المنكر المخصوص باضافة أو وصف لما فيه من  
القصور كما عرفت وحينئذ دخل المنكر المتأخر عن الحال فلا احتياج إلى تقييد قوله لا تنكر محضة اه (قوله  
وانما يقل عن ضمير الخ) أى مع أنه أخصر ع (قوله لأن قوله الخ) أى فالأخبار في هذا التركيب انما هو  
بالصفة التي لا تستلزم الوقوع وما دام وقوعها حالا لم يحصل لا يسمى صاحب حال الإيجازا اه ع في ولما قال  
الشارح وما لم الخ وكتب أيضا قوله لأن قوله الخ قال في الأطول وانما يقل عن ضمير صاحبها لأنه ربما امتنع  
أن يصير صاحبها بامتناع جعلها حالا كافي المصدرة بالمضارع المثبت وما وجهه به الشارح الحق شاهد على  
غفلته فانه يشعر بأنه يصح صاحب الحال مجازا والمصنف اجتنبه تحمزا عن التجوز وقد عرفت أنه لا  
يصح تجوزا أيضا في نحو جازي وبتكلم عمرو اه ملخصا (قوله يصح أن تقع الخ) لا يقال هذا من  
الأخبار بعلوم لأن جواز انتصاب الحال عن الاسم هو جواز وقوع الحال الذي هو الجملة المذكورة عن  
ذلك الاسم لا نأقول جواز ورود الحال عن الاسم في الجملة أعني من جواز وقوع الجملة الخالية عن الضمير حالا  
عن ذلك الاسم بالواو فهو مفيد فائدة خاصة اه ع وقوله أعني الخ أى لصده بما إذا كانت جملة الحال  
مشتبهة على الضمير وبما إذا كانت خالية عنه بخلاف انشبه فانه خاص بالثاني (قوله بالواو) أى مع الواو  
كافي المطول (قوله وما لم يثبت له هذا الحكم الخ) من تنمة العلة (قوله أعني الخ) لما كان المتبادر عود  
الاشارة إلى محضة وقوعها حالا مع أنه ليس مراد اقال أعني الخ (قوله لم يصح إطلاق اسم صاحب الحال  
عليه) أى وهنالم يثبت له ذلك الحكم ألا يلزم من الصحة الوقوع (قوله الإيجازا) باعتبار ما يؤل (قوله  
ليدخل فيه) أى في ذلك القول أعني قوله وكل جملة الخ بخلاف ما لو قال يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه  
فانه لا يدخل فيه ما ذكره من جواز وقوعه حالا (قوله فيصح استثناءها) أى استثناء متصل (قوله الا  
المصدرة بالمضارع الخ) قال في الأطول يجب أن يستثنى المصدرة بالمضارع الخالي عن قد لفظا وتقديرا  
أيضا اه أقول سياتي عند بحث اقتران الماضي بقدر جواز انفرد الواو فيملاذ كعل قوله (قوله ربط

مثله) أى فى كونها مضارعية مثبتة لافى الخلو عن الضمير لان ما يأتى فى انما هو فى المضارع المتصل للضمير  
لكن التعليل الا فى يقتضى امتناع ربط المضارع المثبت مطلقا بالواو تأمل من عرق بزيادة (قوله فى  
الجملة) زادها الادخال الجملة المصدرية بالمضارع المثبت فانها تصلح للمعالية فى حال اشتغالها على الضمير فان قلت  
الجملة فى قوله وكل جملة مقيدة بالخلو عن الضمير فكيف تدخل المصدرية بالمضارع المثبت مع أن صلاحيتها  
عند اشتغالها على الضمير قلت المراد أنها اذا جعلت غير خالية عنه بل مشغولة عليه صلحت لذلك فتأمل وهذا  
يعلم انه لو قال فيما سبق يجوز ان تقع تلك الجملة حاله الصحاح المراد تقع فى الجملة فلا يندفع السؤال السابق  
فتأمل وكان المناسب أن يقول ولو فى الجملة أى بعض الاحوال كحال الارتباط بالضمير فى المضارعية المثبتة  
(قوله فانها لا تقع حالا الخ) أى لا بتقدير القول لان الحال كالتعريف وهو لا يكون انشاء فان قلت هو كالتعريف  
أيضا والتعريف يكون انشاء على الاصح قلت غلب شبهه بالنعت لانه قيد والقيود ثابتة باقية مع ما قيد بها  
والانشاء ليس كذلك بل يوجب باللفظ وزول بزواله أفاده يس (قوله أى وان لم تخل الخ) بأن اشغلت على ذلك  
فهو حينئذ ما أن تكون اسمية أو فعلية والفعلية إما ماضوية أو مضارعية والمضارعية إما مصدرية بالمضارع  
المثبت أو بالمضارع المنفى وبعض هذه الاقسام يتعين فيه الواو مع ذلك الضمير وبعضها يجب فيه الضمير  
فقط وبعضها يستوى فيه وجود الواو وانتفاؤها وبعضها يرجح فيه أحدهما فأشارنا الى تفصيل ذلك وإلى  
بيان سببه فقال فان كانت الخ اه عرق (قوله والفعل مضارع) لفظا ومعنى كلاهما واضح وقال سم  
ظاهره وان كان ماضيا فى المعنى نحو قلت وأصل وجهه قال شيخنا يرتد هذا الظاهر قوله فى المتن فى التعليل  
وأما المقارنة الخ تأمل اه يس (قوله تستكثر) أى على قراءة الرفع وأما على قراءته بالجرزم على أنه بدل  
اشتغال من تمن فليس مما نحن فيه من يس ولا يصح أن الجزم لكونه جوابا للثبوت لان شرط الجزم فى جوابه  
صحة تقدير ان الشرطية قبل لا على الراجح وهذا الشرط مفقود هنا (قوله لان الاصل الخ) قال عرق  
يفدفر اغم من الكلام على هذه العلة مانصه ثم اذا نظرنا الى التعليل المشار اليه فيما تقدم للربط بالواو وهو  
أنما يتعدل عن الضمير اليه عند وجود الحاجة الى مزيد الربط لم ينطبق مع هذا الكلام الا اذا فسرت  
الحاجة الى مزيد الربط بعدم مشابهة الحال المفردة وفسر عدم الحاجة بالمشابهة والتفصيل الا فى يمكن  
حمله على ما يساعده ذلك وقد تقدم البحث فى مقتضى ذلك التعليل لم يراجع وانما قلنا لم ينطبق مع هذا  
الكلام الخ لان مقتضى ما تقدم ان الواو يوفق بها مع الحاجة الى الربط سواء شابهت تلك الجملة المفرد  
أو لا اذا تنافى الحاجة بمشابهة المفرد ومقتضى هذا الكلام سقوط الواو عند المشابهة كانت الحاجة الى  
الربط أو لا فلم يطابق ما تقدم هذا الا أن يرد الى ما ذكر بان تقصر الحاجة بعدم المشابهة وعدم الحاجة  
بالمشابهة اه وبتفسير الحاجة وعدمها بما ذكرنا دفع أيضا ما ذكره سم بقوله قوله امتنع دخولها قد  
يقال ان كانت هذه الصورة لا تمس الحاجة فيها الى زيادة الربط أبدا فيحتاج ذلك الى بيان ونوجبه وان  
كانت قد يحتاج فيها الى ذلك فينبغي جواز الواو فيها حينئذ ومشاهاها المفردة معارضة بالاحتياج الى الزيادة  
اه (قوله لان الاصل المفردة) قال عرق وأصله المفردة لما معنى كثرة ورودها دون الجملة ولما معنى ان  
الحال فضلا وكونه فضلا يقتضى اعرابها بالنصب والاعراب يقتضى الافراد لعراقته المفرد أى تأصله  
فى الاعراب اه (قوله لعراقته المفرد) أى تأصله فى الاعراب وانما عرّب الجملة محلا لتعلقها على المفرد  
بوقوعها موقعه عرق ثم قال وانما تأصل المفرد فى الاعراب لانه هو المحتاج اليه للتمييز كما تقررى محله اه  
(قوله وهى تدل الخ) أى فى أصل وضعها عرق (قوله لانها لبيان الهيئة) قال السيد فينبغي أن تكون  
على صيغة الاثبات فيقال جاعلى زيدا بكالا غير ما شاع لانه على الهيئة الا التزاما بذلك أى بكونها  
على صيغة الاثبات يظهر أنها تدل على حصول صفة اه وأورد على قوله فينبغي أن تكون الخ اعرابهم  
غير حالا فى نحو جاء القوم غير زيد الآن يفرق بما كان الاثبات هنا لانها كذا وقال بعضهم المنى قد لا يدل على  
الهيئة كفى هذا المثال وقد يدل كفى المتقابلين اللذين ليس بينهما واسطة كالزوج والفرد لكن دلالة

مثلهما يجب أن يكون بالضمير  
فقط ولا ينبغي أن المراد بقوله  
كل جملة الجملة الصالحة للمعالية  
فى الجملة بخلاف الانشائيات  
فانها لا تقع حالا البتة لأمع  
الواو ولا بدونها (والا) عطف  
على قوله ان قلت أى وان  
لم تخل الجملة الحالية عن  
ضمير صاحبها فان كانت  
فعلية والفعل مضارع  
مثبت امتنع دخولها أى  
الواو (نحو) قوله تعالى  
(ولا تمنن تستكثر) أى ولا  
تعط حال كونك تكثره تمانه عليه  
كثيرا (لان الاصل) فى الحال  
هى الحال (المفردة) لعراقته  
المفرد فى الاعراب وتطلق  
الجملة عليه بوقوعها موقعه  
(وهى) أى المفردة (تدل  
على حصول صفة) أى معنى  
فانها بالغير لانها لبيان الهيئة

التي عليها الفاعل أو المفعول والهيئة معني قائم بالفسر (غير ثابتة) لأن الكلام في الحال المتشعبة (مقارن) ذلك الحصول (المأجلت) أي الحال (قيداله) يعني العامل ٧٠ لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال

في ذلك ليست بحسب الوضع فلا عيب فيها والاولى أن يتسكك فيه باستقراء الاستعمالات وقد يتوقف في موافقة النحاة على المنع فيما ذكر وعليه فيفريق بينه وبين الجملة المنفية بإمكان العدول هنا إلى المشتق الدال اه سم مع حذف (قوله التي عليها الفاعل) أي حال التلبس بالفعل (قوله أو المفعول) ولو بواسطة حرف الجر فدخل الجبرور (قوله غير ثابتة) بأن تنقل عن صاحبها (قوله وهذا معني المقارنة) أي اللزيم اذ معناها المطابق تشارك وقرى المضمونين في زمان واحد (قوله كافي المفردة) لا يقال هذا قياس في اللغة وقد منع كثر من المحققين لا نأقول هو من قبيل الجمل على النظر لقياس فقهي فهو مقبول اذ قد صرحوا بأن مثل هذه التعليلات إبيان المناسبة والأفصل الدليل الاستعمال اه يس (قوله على التجدد) كان الاولى حذفه اذ لا دخل له في كون المضارع كلفرد في دلالة على حصول صفة الخ وتويعن أن وجهه الاتيان به الإشارة إلى أن سبب الدلالة على عدم الثبوت الدلالة على التجدد على ما فيه ويؤيد ذلك قول ع ق فمن جهة كون المضارع مثبتا في حصول لمضمونه ووقوعه لاني ذلك المضمون لعدم التاني ومن جهة كونه فعلا فيفسد عدم ثبوت ذلك الحصول وعدم دوامه وذلك لأن الفعل في أصل وضعه يدل على التجدد المقتضى لعدم اه ثم ناقش في كون التجدد يقتضي عدم وكون الفعل يدل على عدم الثبوت بما سنده فتمأمل وكتب أيضا قوله على التجدد أي الوجود بعد عدم لا التجدد وقتنا فوقتنا لأن ذلك يهيأ أصلا في الفعل بل الدلالة عليه بالقرائن اه ع ق وقوله لا التجدد الخ أي تعاقب الامثال ويعبر عنه بالاستقرار التجدد اه يس (قوله وعدم الثبوت) فيه أنه لا يدل على ذلك من جهة كونه فعلا لأن التجدد الذي يدل عليه الفعل وضعها هو الوجود بعد عدم المطلوب انما هو الانتفاء بعد الوجود والفعل لا يدل على ذلك وقد يجاب بأنه يدل على ذلك جملة من شأن التجدد والغالب عليه عدم الثبوت فبقي الامر على ذلك من ع ق (قوله فيصالح الحال كما يصلح للاستقبال) فيه أنه حينئذ لا يفيد المقارنة على التعيين بل يحتملها كما يحتمل التأخر ولو قال بعد قول المصنف ضارعا وهو حقيقة في الحال لكان أولى (قوله وفيه) أي في هذا التعليل نظروا ما أجيب به عن هذا النظر من أن الحال في الجملة يسرور منه معني المقارنة لا يفيد لأن التعليل يصير وهميا لا حقيقيا فلا تثبت به مشابة المضارع المثبت للحال الذي علمنا بها امتناع الواو فيه اه ع ق (قوله من أو اخرج) أي مع الآن الحاضر أفاده سم (قوله المقيد بالحال) اظهار في محل الاضمار للايهام (قوله بأنه على وزن اسم الفاعل لفظا) لانه كعدس و ف اسم الفاعل والسالك في فيه مقابلة السالك في فيه والمتحرك كذلك أي فيمنع فيه الواو مثله وقد يقال هذه العلة أيضا موجودة في المنقضي مع أو الواو نحو زفيه الآن يقال هو تعليل بعد الوقوع فهو في معنى الحكمة وهي لا يلزم اطرافها تأمل (قوله وبتقدير معني) لأن كلامهم ما يصح أن يستعمل مكان الاخر مضيا وحالا واستقبالا ولو كان قد يدعي في أحدهما أنه في ذلك المعنى مجاز اه ع ق (قوله فلما خشيت أظفارهم) البيت الاظفار جمع الاظفار وهي جمع ظفر ويراد بها الشوك والقوة وقيل المراد بالاظفار الاسلحة ومالك اسم رجل قال ثعلب الرواة كلهم على أن أرهنتهم مناس على أن أرهنته بمعنى رهنته الا الأصح فانه رواه وأرهنتهم على أنه مضارع وحاصل معنى البيت لما خشيت منهم هربت وخلصت وجعلت مالكهم هرونا عندهم ومقيما لديهم اه فترى وقوله ومالك اسم رجل عبارة ع ق هو اسم رجل كما قيل أو اسم فرس (قوله لتسكون الجملة اسمية) فيندفع اليراد لكن يرد أن الجملة الاسمية اذا وقعت حالا خرجت عن الثبوت وصارت للتجدد فكذا في تعليل المضارع جار فيها اه يس (قوله كافي قوله تعالى الخ) وقيل لا به ليست على تقديره بناء على أن الواو يجب دخوله على المضارع المدخول لقد فلا يحتاج للتقدير اه ع ق (قوله وقيل) أي في الجواب عن ذلك وكتب أيضا قوله وقيل الاول شاذ يرد عليه قوله تعالى قالوا نؤمن بما أنزل علينا

وهذا معني المقارنة (وهو) أي المضارع المثبت (كذلك) أي دال على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيداله كلفردة فتمتنع الواو فيه كافي المفردة (أما الحصول) أي أما دلالة المضارع المثبت على حصول صفة غير ثابتة (فلا يكونه فعلا) فيدل على التجدد وعدم الثبوت (مثبتا) فيدل على الحصول (وأما المقارنة فلا يكونه مضارعا) فيصالح الحال كما يصلح للاستقبال وفيه نظر لأن الحال التي يدل عليها المضارع هو زمان التكلم وحقيقته أجزاء متعاقبة من أو آخر الماضي وأوائل المستقبل والحال التي نحن بصدد ما يجب أن يكون مقارنا لزمان مضمون الفعل المقيد بالحال ماضيا كان أو حالا أو استقبالا فلا دخل للمضارعة في المقارنة فالاولى أن يعمل امتناع الواو في المضارع المثبت بانه على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معني (وأما ما جاء من نحو) قول بعض العرب (قت وأصك وجهه وقوله فلما خشيت أظفارهم) أي أسلحتهم (نحو توارثهم) فالكا قفيل انما جعلت الواو في المضارع المثبت الوافع حالا (على) اعتبار (حذف الباء) لتسكون

الجملة اسمية (أي وأنا أصل وأنا أرهنتهم) كافي قوله تعالى لم تؤذوني وقد تعلمون أني رسول الله اليكم أي وأنتم قد تعلمون (وقيل الاول) أي قتل وأصل وجهه (شاذو الثاني) أي نجوت وأرهنتهم (ضروورة ويكفرون



ويكفرون بحاوراه أي قالوا ذلك والحال أنهم كافرون بحاوراه وقوله تعالى إن الذين كفروا ويصدون  
عن سبيل الله أي كفروا بحال كونهم صادقين عن سبيل الله فيتعين الجواب بتقدير المبتدأ أو يجعل  
الفعلين بمعنى المضى على أن الواو عاطفة كما يأتي في الجواب الثالث اه ع ق وقال عبد الحكم قوله شاذ  
أي واقع على خلاف قياس النحو فلا ينافي الفصاحة ولا الوقوع في كلام الله تعالى كما مر في تعريف  
الفصاحة اه (قوله وقال عبد القاهر) أي في الجوابين عن ذلك (قوله عدل عن لفظ الماضي) اعتذار  
عن عطف المضارع على الماضي (قوله ومعناها أن يفرض الخ) وإنما يفعل هذا في الماضي المستقرب  
حصوله كأنه يحضره للمخاطب ويصوره ليتعجب منه ثم إن قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع بالنظر إلى المثال  
الذي الكلام فيه والافتقار إليه باسم الفاعل كما صرحوا به في قوله تعالى وكلهم بأسط ذراعيه بالوصيد  
ولهذا عمل بأسط في المفعول مع أنه يشترط في عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال وبالجملة  
فحكاية الحال الماضية تكون بالمضارع وباسم الفاعل هذا وما ذكره الشارح في معنى حكاية الحال  
الماضية مأخوذة من كلام صاحب الكشاف واستحسنه الفاضل الرضوي وذكره الأندلسي أن معناها أن  
تقدر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان أو تقدر ذلك الزمان كأنهم موجود الآن كذا في الفئري  
(قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع) الدال على الحضور لا التبديل في الأصل على أن المعنى موجود حال التكلم  
اه ع ق وهو موافق للقول بأن المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو الذي اختاره السيموطي  
في جمع الجوامع له في النحو (قوله منفيا) أي بما أو بلا بلان لأنها تخلص الفعل للاستقبال والجملة  
الحالية يجب تحريكها عن علم الاستقبال كحرف التنفيس ولئلا يحصل تناقض بحسب الظاهر بين  
كونها الحالية وبين علم الاستقبال وإن كان في الحقيقة لا تنافي راجع ع ق وحاصل هذا التوجيه أنهم  
استنبطوا قصد الجواب على علم الاستقبال لما بينهما من التناقض بحسب الظاهر واعتبار اللفظ قال الفئري  
وقد وجه بأن حامل الحال قد يكون مقترنا بزمان التكلم فيجب التحريك بهنالك عن حرف الاستقبال وفيما  
عدمه طرد الباب اه وقول ع ق بما أو بلا قال أبو حيان القياس ككون ان بمنزلة ما النافية وصرح  
ابن هشام في التوضيح بامتناع الواو في المضارع المنفي بما أولا اه يس (قوله قال امران جازان) أي على  
السواو بعضهم رجح الترك اه ع ق (قوله بالتخفيف) والمعنى فاستقيم غير متبوعين (قوله دون النفي  
لثبوت النون) قال أبو البقاء في القراءة بالتخفيف وجهان أحدهما أنه مني أيضا وحذفت النون الأولى  
من الثقيلة تخفيفا ولم تحذف الثانية لأنها لو حذفت متركزة فاحتج إلى تحريك الساكنة فحذف  
الساكنة أقل تغييرا الثاني أن الفعل معرب مرفوع وفيه وجهان أحدهما أنه خبر في معنى النفي كقوله  
تعالى لا تعبدون إلا الله والثاني أن يكون في موضع الحال هذا ويجوز أن تتبعان لحقنهما نون التوكيد  
الخفيفة وكسرت لالتقاء الساكنين على ما ذهب إليه يونس ويكون انشاؤه يصح العطف فالأية مثال  
لشاهد اه كذا في الفئري (قوله فلا يصح عطف الخ) لعدم صحة عطف الخبر على الانشاء (قوله قراءة  
العامة) أي عامة القراء أي جميعهم أي ما عدا ابن ذكوان (قوله فانه مني مؤكد) ولا يجوز أن يكون  
نفيًا ونون الرفع حذفت لتوالي الأمثال لأن المنفي لا يؤكده (قوله أي شئ ثبت لنا) فكان مانعا للثامن  
الايحان ع ق (قوله فالفعل المنفي حال) والعامل في الحال هو العامل في لنا المقدور وصاحب الحال هو  
الضمير الجور ر اه ع ق وهو معمول محال للعامل في الحال فهو على القاعدة من أن العامل في الحال هو  
العامل في صاحبها (قوله دلالة على المقارنة) أي فكان فيه طرف من مشابهة المقدر فجاء الترك وقوله  
دون الحصول أي فكان فيه طرف من عدمها فجاء الانباء فان نظر إلى المشابهة سقطت الحاجة إلى مزيد  
الربط فسقطت الواو وان نظر إلى عدمها جازت الحاجة فجاءت الواو وهذا هو المنظر إليه فيما يأتي من  
التفصيل ولما تكافأت الجهتان جاز الأمران على السواء على أن الذي ينبغي على هذا أن لا تخير بل  
يرتكب أحد الوجهين باعتبار النظر ولكن لم يراع ذلك لأن قصد تعليل ما وجد بما ينضبط به لا التعليل

وقال عبد القاهر مني) أي الواو  
(فيمسها للعطف) لا للعصال  
اذ ليس المعنى قلت ما كل وجهه  
ونجوت راءنا ما لكابله  
المضارع بمعنى الماضي  
(والاصل) ق (وصكت)  
ونجوت (وورخت عدل)  
عن لفظ الماضي (الى لفظ  
المضارع حكاية للحال)  
الماضية ومعناها أن يفرض  
ما كان واقعا في الزمان  
الماضي واقعا في هذا الزمان  
فيعبر عنه بلفظ المضارع  
(وان كان) الفعل مضارعا  
(منفيا قال امران) جازان  
الواو وتركه (كقراءة ابن  
ذكوان فاستقيم ولا تبغمان  
بالتخفيف) أي بتخفيف  
النون فتكون لالتنني دون  
النهي لثبوت النون التي  
هي علامة الرفع فلا يصح  
عطفه على الامر قبله  
فتكون الواو للعصال  
بخلاف قراءة العامة ولا  
تبعان بالتشديد فانه مني  
مؤكده معطوف على الامر  
قبله (ولنجو ومالنا) أي أي  
شئ ثبت لنا (لاتؤمن بالله)  
أي حال كوننا غير مؤمنين  
فالفعل المنفي حال بدون  
الواو وإنما جازية الامر ان  
(لدلالة على المقارنة)

ليكونه مضارعاً دون الحصول  
 لكونه منقياً والمنقحاً لا يحصل  
 مطابقة على عدم الحصول  
 (وكذا) يصحوا الواو وتركه  
 (ان كان) الفعل (ماضياً)  
 لفظاً ومعنى كقوله تعالى  
 "اخبر اعرابك اني يكون  
 لي غلام وقد بلغني الكبر"  
 بالواو (وقوله تعالى اوجاؤكم  
 حصرت صدورهم) بدون  
 الواو وهذا في الماضي لفظاً  
 وأما الماضي معنى فالمراد  
 به المضارع المنقح بل هو  
 قائم ما يقبلان معنى المضارع  
 الى الماضي فأورد للنقح بل  
 مثالين أحدهما مع الواو  
 والآخر بدونه واقتصر في  
 المنقح بل على ما هو بالواو  
 فكأنه لم يطلع على مثال تركه  
 الواو إلا أنه مقتضى القياس  
 فقال (وقوله تعالى اني  
 يكون لي غلام ولم يمسسني  
 بشر وقوله فاقبلوا نعمة  
 من الله وفضل لم يمسسهم سوء  
 وقوله تعالى أم حسبكم أن  
 تدخلوا الجنة ولما يأتكم  
 مثل الذين خلوا من قبلكم  
 أم المنيب) أي أما جواز  
 الامر في المنقح (فدلالة  
 على الحصول) يعني حصول  
 صفة غير ثابتة (لكونه فعلاً  
 مثبتاً دون المقارنة لكونه  
 ماضياً) فلا يقارن الحال  
 (ولهذا) أي ولعدم دلالة  
 على المقارنة (شرط أن يكون  
 مع قد ظاهراً) كافي قوله  
 تعالى وقد بلغني الكبر  
 (أو مقدرة) كافي قوله تعالى  
 حصرت صدورهم لأن قد

الموجب للإيجاد اه ع (قوله لكونه مضارعاً) انظر لجعل السبب هنا في المقارنة كونه مضارعاً وفيما  
 يأتي في الماضي المنقح استمرار المنقح مع أن الفعل في الموضوعين منقح ومع أن المقارن في الحقيقة المنقح لا الفعل  
 في الموضوعين اه سم قال يس ويمكن أن يجاب عنه بأن لم ولما كانا كلجز من الفعل وقبلهما معناه كان  
 المجموع كأنه صيغة ماض اه (قوله انما يدل مطابقة) وان كان في الشيء يدل التزاماً على حصول ضفته  
 لأن المعتبر في التعديل المطابقة التي هي الأصل اه ع (قوله وكذا) أي يجوز الامرين في المضارع  
 المنقح (قوله ماضياً لفظاً) يشمل المنيب كضرب المنقح نحو ما ضرب اه سم وشمل نحو ليس اه يس  
 (قوله أني يكون لي غلام) أي يوجد السؤال ليس على وجه الشك في المقدور بل سؤال فرح وتعب  
 اه ع (قوله وقد بلغني الكبر) فالحال بلوغ الكبر وقد يحصل وقد لا يحصل وان كان بعد حصوله  
 لازماً فصح كونه منتقلاً وقال حسن جلبي البلوغ المذكور كما يتحقق بضمحل (قوله حصرت صدورهم)  
 أي ضاقت عن قتالكم مع قومهم أو قتال قومهم معكم اه ع (قوله المنقح بل أو لم) وأما المنقح بغيرهما  
 فان كان ذلك الناقض المضارع للاستقبال كان لم تقع الجملة حالا وان كان ما أولاً فيجوز الامر ان  
 كما تقدم وعند ابن هشام يجب ترك الواو اه يس (قوله على مثال) أي مما يستشهد به اه ع فلا يقال  
 المثال لا تشترط محته وكتب أيضاً ما نصه وقد امتثل به بقوله

فقاتله العينا سمعاً وطاعة \* وحذرتنا كالدريما يثقب

اه ع أي دموعاً كالدريما تنقيته (قوله ولم يمسسني بشر) فان قلت لم ينتقل عدم متاس البشر  
 أياها فكيف عدم الاحوال المنتقلة قلت ليس في اللفظ دلالة على عدم انتقاله بخلاف قولك زيد أبلوك  
 عطف فاد هذا القدر يكفي في عدمه من الاحوال المنتقلة اه فترى وكتب أيضاً قوله ولم يمسسني بشر أي  
 والحال أي أعلم حينئذ أني لم يمسسني بشر فيمضي وبهذا التقدير يعلم أن الحال ان قيد بحال  
 يعلم مضياً أي سبقها ذلك العامل وجب تأويله بما يفيد المقارنة اه ع (قوله أما المنيب) أي أما  
 الماضي المنقح وقضيته عدم جواز الوجهين في المنقح نحو جاء زيد وما ركب لكن تقدم عن سم أن المنقح  
 كلثنت ووافقه قول بعضهم تركه الشارح في المطول التفصيل في الماضي بين كونه مثبتاً أو منقحاً لان حاله  
 لا يختلف بالاثبات والنفي كذا في يس وكتب أيضاً قوله أما المنيب الخ خاص بالماضي لفظاً ولا يبعد أن  
 يدخل فيه الماضي المستعمل في موضع المضارع لتسكتة كلب اللغة في نحو أو امرائه وانظر لوستعمل  
 الماضي في الاستقبال مجازاً اه سم وفيه أن الصورة التي أمر بنظرها هي الصورة التي لم يستبعد لها فعل  
 صواب العبارة الثانية وانظر لوستعمل المضارع في الماضي مجازاً (قوله فدلالة على الحصول) أي في شبه  
 الحال المفردة وبهذا جاز ترك الواو وقوله دون المقارنة أي فلم يشبهها فيها بهذا جازاً لا ثباتاً بها (قوله يعني  
 حصول الخ) فاللام العهد (قوله لكونه فعلاً مثبتاً) فن كونه ثابتاً لا منقحاً يفيد الحصول ومن كونه  
 فعلاً والفعل يقضي التبعيد المستلزم لعدم يفيد عدم الثبوت اه ع وفيه ما تقدم (قوله تقرب  
 الماضي من الحال) المقتضية للمقارنة وفيه أن المطلوب في الحال المقارنة بالنون لا المقاربة بالباء والاصح أن  
 ذلك في الماضي المجرد عن دلالة انما يدل على التقدم عن الحال لا على البعد منها نعم وجود قد أكد في تلك  
 المقاربة بالباء لكن التأكيدي لا يدل على الوجوب ويشترط في الماضي الموالى لقد أن لا يكون موالياً  
 لا ولا متلوياً أو فلا يقال ما جاء الا قد دخل ولا لاضر به قد ذهب أو مكث من ع ق وقال يس بعد كلام  
 قرره فالجواب أن الواو وفديت عن الماضي التالي لا ولا المتلوياً أو ويجيبان عند قد الضمير نحو جاء زيد  
 وقد طلعت الشمس ويجوز مجيئها وتر كهما أو افراد كل منهما في الباقي واجتماعها خيراً من تركهما  
 وتر كهما خيراً من افراد الواو وهذا خيراً من افراد قد وذكر الرضي أن الواو وقد قد يجتمعان بعد الانحوا  
 ما لقيت الا قد أكرمني ومذهب سيبويه عدم جواز حذف قد وتأول حصرت بأنه صفة لموصوف محذوف  
 أي جاءهم حصرت صدورهم وجلها بعضهم على الدعاء اه ملخصاً وقوله ويجوز نجيئها وتر كنه

وهو أن الحال التي نحن  
بصددها غير الحال التي تقابل  
الماضي وتقرّب قداما  
منها فتجوز المقارنة إذا كان  
الحال والعامل ماضيين  
ولفظ قداما يقرب الماضى  
من الحال التي هي زمان  
التكلم وربما بعده عن  
الحال التي نحن بصددها كما  
في قولك جاعني في السنة  
الماضية وقد ركب فرسه  
والاعتذار عن ذلك عند كود  
في الشرح (وأما المتن) أي  
وأما جواز الأمرين في  
الماضي المتن (فدلّ لنته  
على المقارنة دون الحصول  
أما الأول) أي دلّ لنته على  
المقارنة (فلا نلّا الاستغراق)  
أي لا امتدادا لنتي من حين  
الانتفاء إلى زمان التكلم  
(وغيرها) أي غير لما نلّا لم  
وما لا انتفاء متقدّم على  
زمان التكلم (مع أن الأصل  
استمراره) أي استمرار ذلك  
الانتفاء لما سيجي حتى  
تظهر قرينة على الانقطاع  
كأي قولنا لم يضرب فريد  
أمس لكنّه ضرب اليوم  
(فيحصل به) أي بالنقي أو بأن  
الأصل فيه الاستمرار (الدلالة  
عليها) أي على المقارنة (عند  
الاطلاق) وترك التقييد  
بما يدل على انقطاع ذلك  
الانتفاء

نقل قبل ذلك أن البصريين إلا أخفش قالون بأن الماضي لفظ لا يقع حالا أو معه قد ظاهرة أو مقدرة  
لجواز تركها ما بقي على مذهب غيرهم وكتب على قول ع ق وفيه من المطلوب في الحال المقارنة بتأنيدها الخ  
ما قصد منه بعضهم بأن المقارنة بمنزلة المقارنة فإن القريب من الشيء في حكمه وإنما أطلق الآن على الزمان  
القريب من الحال قال القري ولا يخاف عن شوب لأن الظاهر أن المعتبر في الحال حقيقة المقارنة لإما هو  
في حكمها وإنما قال الفاضل المحشي أنا قلت جاءني زيد ركب كان المفهوم كون المر كوب ماضيا بالنسبة إلى  
الجي متقدما عليه فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها وإذا دخلت عليه قد قرنته من الجي وتفهّم المقارنة  
بينهما فكأن ابتداء الر كوب كان متقدما على الجي لكن فأنه أي فأن الر كوب لا ابتداء الجي  
(قوله وهو أن الحال التي نحن بصددها) وهي الحال التي هو وقعها وقوع العامل (قوله فتجوز  
المقارنة الخ) تفريع على مقابلة الحالين (قوله إذا كان الحال والعامل ماضيين) أي فقولكم فلا يقارن  
الحال غير مناسب (قوله كما في قولك الخ) فإن مجيئه في السنة الماضية في حال الر كوب يتأنيده قرب  
الر كوب من زمن التكلم الذي هو مفاد قد اه ع ق (قوله والاعتذار الخ) قال فيه وغاية ما يمكن أن يقال  
في هذا المقام إن حاله الماضى وإن كانت بالنظر إلى عامله ولفظه قد انتفاء من حال التكلم فقط  
والحالان متباينان لكنهم استنبهوا لفظ الماضى والحال لثبات في الماضى والحال في الجملة فأولوا بالفظ قد  
لظاهر الحالية وقالوا جاز في السنة الماضية وقد ركب فظهر أن تصدير الماضى المتيقن بلفظ قد لجرّد  
الاستقصان اللفظي اه وحاصله أن المراد أن الماضى والحال في الجملة متباينان فأنى بقدم المقارنة للحال في  
الجملة وفيه أنه يصير التعليل حينئذ وهما محضا كما قاله ع ق قال والاولى الجواب بأن الماضى باعتبار  
العامل في الحال والتقريب بقدم اعتباره وتقدم أن فيه أيضا خفاء اه فإذا قلت جاءني زيد ركب برعا يفهم  
منه أن الر كوب ماض بالنسبة للجي فيؤتى بقدم تقرّبه منه تأمل (قوله في الماضى) أي لفظا أو معنى  
أعني المضارع المتن بلأول (قوله دون الحصول) وبهذا خالف الفرد (قوله أي لا امتدادا لنتي) فلا يجوز  
أن يقال لما يقدم زيدا لأمس وقدم الآن اه ع ق (قوله من حين الانتفاء إلى زمان التكلم) قال سم  
قد يكون زمان العامل مستقبلا فلا يكون امتدادا لنتي زمان التكلم مفسدا للمقارنة فلي تأمل اه وسيأتي  
الاعتذار عنه في كلام ع ق فتنبه وكتب أيضا قوله من حين الانتفاء اظها في محل الضمار وقوله إلى زمان  
التكلم بادخال الغاية بدليل ما بعده فاندفع ما أوردنا (قوله وغيرها الخ) قال في الاطول الفرق بين لم ولما  
كأين لنتي الجنس ولا بمعنى ليس في أن الاول نص في الاستغراق فلا يمكن تخصيصه فلا يقال لا رجب بل  
رجلان والثاني ظاهر فيه وبجامع الاثبات في البعض فلذا لا يصح لما يضرب زيدا أمس بل ضرب الآن ويصح  
لم يضرب أمس بل ضرب الآن اه (قوله وما فيه أنها لنتي الحال كليس فالاولى حذفها كذا قرر بعضهم  
وأقول مراد الشارح مامع الماضى بدليل تخصيصه فيما مر المضارع المتن لم ولما وليست مامع الماضى  
لنتي الحال بل مع المضارع تأمل (قوله لا انتفاء متقدّم) بالتشوين وبالإضافة (قوله مع أن الأصل استمراره)  
أي الكثر الرابع (قوله أي استمرار ذلك الانتفاء) قال في الاطول أي استمرار الانتفاء لاستمرار الانتفاء  
المتقدّم كما يستفاد من الشرح لأن تحقيقه يؤدي إلى أن الأصل استمرار لنتي مطلقا اه (قوله لما سيجي) أي  
في التحقيق الاتي (قوله حتى تظهر الخ) عبارة ع ق هذا إذا لم يظهر مغيرا ما إذا ظهر فلا يقال الأصل بقاؤه  
كما إذا شوهد انتفاء لنتي فلا يدل على المقارنة ويعمل حينئذ جواز الأمرين بعلّة أخرى ولاجل صحة وجود  
المغيري غير لما لا يكون قولك مثلا فبما إذا لم يضرب زيدا لأمس وعلم ضربه الآن لم يضرب زيدا لأمس لكنه  
ضرب اليوم تناقضا لكونه تخصّصا للدلالة الأصل اه (قوله فيحصل الخ) قال ع ق وإنما حصلت المقارنة  
بالاستمرار إلى زمان التكلم لأننا بينا على أن الدلالة على حال التكلم كأي المضارع تدل على المقارنة وقد علمت  
ما فيه فإذا قلت جاءني لم يتكلم اه فإد المقارنة لنتي بسبب كون الأصل استمراره اه (قوله أي بالنقي) الموصوف  
بأن الأصل بقاؤه اه ع ق وكتب أيضا قوله أي بالنقي أي الانتفاء ولو عبر به لكان أوضح لأنه الذي تقدم ذكره

(بمخالف المثبت فإن وضع الفعل على أفادة التجدد) من غير أن يكون الأصل استمراره فإذا قلت ضرب مثلا كني في صدقه وقوع الضرب في جزء من أجزاء الماضي وإذا قلت ماضرب أفاد استغراق النقي لجميع أجزاء الزمان الماضي لكن لاقطه بمخلاف لما وذلك لانهم قصدوا أن يكون الاثبات والنقي في طرفي نقيض ولا يخفى أن الاثبات في الجملة انما ينفيه النقي دائما (وتحقيقه) أي تحقيق هذا الكلام (أن استمرار العدم لا يقتصر الى سبب بخلاف استمرار الوجود) يعني أن بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود ولا بد للوجود الحادث من السبب بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي مجرد انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم حتى توجد عملها في الجملة لما كان الاصل في النقي الاستمرار حصل من اطلاقه الدلالة على المقارنة (وأما الثاني) أي عدم دلالة على الحصول (فلكونه منفيًا) هذا اذا كانت الجملة فعلية (وان كانت اسمية فالمشهور جواز تركها) أي الواو (لعكس ما مر في الماضي

صريحاً) (قوله بخلاف المثبت) فلا يفيد الاستمرار المتضمن للمقارنة لأوضاعها ولا استصحابها اه عرق (قوله على افادة التجدد) أي مطلق الثبوت بعد الانتفاء (قوله من غير أن يكون الاصل الخ) لماسياً في التحقيق وكتب أيضاً قوله من غير أن يكون الاصل الخ انظره مع قولهم الاصل في كل ثابت دوامه حتى انه وجه افادة الاسمية للدوام بذلك (قوله وإذا قلت ماضرب الخ) هذا يدل على استمرار النقي في جميع أجزاء الماضي ولا يدل على بقاءه في الحال لتفصل المقارنة فوجه أن يقال في بيان المقارنة أن الاصل استمرار النقي اه سم (قوله استغراق النقي لجميع) أي النقي للعدث في جميع الخ لما جبراعا لا اصل كما تقدم ولما لان الفعل حينئذ كالنكرة في سياق النفي اه عرق (قوله وذلك) أي كون النقي يفيد الاستقرار والاثبات لا يفيد ثبوت هذا الايم الكلام المتن في التحقيق والافال تناقض يتأى بالعكس (قوله في طرفي نقيض) المراد بالنقيض الجنس الشامل للعدد والمراد طرفان هما نقيضان أو المراد بالنقيض التناقض وفي على كل زائدة تأمل (قوله ولا يخفى أن الاثبات في الجملة) أي في زمن ما فلا يكذب الاثبات في بعض الأزمنة الا اذا صدق النقي في جميعها (قوله انما ينفيه النقي دائما) اذلو كان النقي كالاثبات مفيداً يجرى من أجزاء الزمان لم يقتض التناقض لجواز تغير الجزأين فاستغراق الاثبات بوقوعه مما لم يوافق وقصدوا في النقي الاستغراق كذا في المطول قال السيد نظار هذا الكلام يشعر بأن نحو لم يضرب زيد يدل على استغراق النقي للزمن الماضي وضعاً ما تقدم يدل على أن الاستغراق انما يستفاد من خارج بناء على أن الاصل استمراره وهذا هو المفهوم منه بحسب أصل الوضع وما ذكره هنا انما يفهم منه اذا قبل الاثبات بالنقي وقيل في رد من قال ضرب زيدانه لم يضرب اه (قوله أي تحقيق هذا الكلام) عبارة الاطول أي تحقيق أن الاصل استمرار النقي (قوله لا يقتصر الى سبب) أي الى وجود سبب انسيبه عدم السبب والا فلا بد للممكن من سبب سواء فيه وجوده وعدمه اذ لا يقتصر عدمه الى سبب هو الممتنع لذاته اه أطول واليه أشار الشارح بقوله في شرح كلام المصنف الى سبب موجود وقوله الى وجود سبب (قوله يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود الخ) مبني على أن الوجود غير الموجود وأنه من الاحوال التي هي من الاعراض التي هي من متعلقات القدرة وعلى أن العرض لا يبقى زمانين أما على القول بأن الوجود عين الموجود والقول بأن العرض يبقى زمانين فليس هناك وجود عقيب وجود ولا للوجود الحادث احتياج الى سبب حتى يحتاج بقاء الحادث الى سبب لانه على ما ذكرنا تعلق القدرة بالذوات الاحال ايجادها ثم هي بعد ذلك في قبضة القدرة ان شاء المولى أبقاها وان شاء أعدها وابقاؤها على هذا ببقاء العرض الاول (قوله ولا بد للوجود الحادث من السبب) هو امدادات الذات بالاعراض المقترضة استمرار وجودها (قوله حصل من اطلاقه) أي عماد على انقطاع ذلك الانتفاء (قوله حصل من اطلاقه الدلالة على المقارنة) قال في المطول وقد عرفت ما فيه اه أي من أن المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها الحصول مضمون العامل ولو كان في الاستقبال لازمان التكلم واللازم من الاستمرار المذكور هو المقارنة لزمان التكلم فإين هذا من ذلك فنرى اه سم (قوله هذا) أي ما ذكر من التفصيل (قوله فالمشهور) أي عند علماء العربية اه عرق (قوله جواز تركها) أي والاثبات بها وانما نص على جواز الترك لانه هو المختلف فيه وأما الاثبات فلم يقل أحد بامتناعه عرق (قوله لعكس الخ) بين المصنف أن عمله الجواز تخلف أحد الأمرين المعلن بهما منع الواو في المضارع المثبت فقوله الشارح لدلالة الاسمية على المقارنة ناظر لجواز الترك وقوله لا على حصول الخ ناظر لجواز الدخول (قوله أي لدلالة الخ) أو رد على التعليل أن نحو جاءني زيد وعمر وبتكلم مما أخبر فيه بالمضارع المثبت يدل كما تقدم على الحصول والمقارنة معاً فننقض ما ذكر في الجملة الاسمية وقد يجب أن التعليل ناظر الى أصل الجملة الاسمية وذلك كاف لان هذه الأمور بان لعل ما وقع لجرد الضبط بالمناسبة لبيان الأمور الميمنة للاحكام والافكل ما ذكر المصنف محتمل عند التحقيق كما تقدم وورد أيضاً أن كون الجملة الاسمية للدوام والثبوت يقتضي خروج الكلام عما نحن بصدده لان الكلام في الحال



حصول صفة غير ثابتة  
لدلتها على الدوام والثبات  
(نحو كونها فوهة في)  
بمعنى مشاقها (و) أيضا  
المشهور (أن دخولها)  
أي الواو (أولى) من  
تركها (لعدم دلالتها) أي  
الجملة الاسمية (على عدم  
الثبوت مع ظهور  
الاستئناف فيها حسن  
زيادة رابط نحو) قوله تعالى  
(فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم  
تعلمون) أي وأنتم من أهل  
العلم والمعرفة أو وأنتم  
تعلمون ما بينهما من  
التفاوت (وقال عبد  
القاهر أن كان مبتدأ في  
الجملة الاسمية الحالية  
(ضمير ذي الحال وجبت  
الواو) سواء كان خبره  
فعلا (نحو جازيد وهو  
يسرع أو) اسملتجوجاء  
زيد (وهو مسرع) وذلك  
لأن الجملة لا يترك فيها الواو  
حتى تدخل في صلة العامل  
وتتضمن الياء في الأنياب  
وتقدر تقدير المفرد في أن  
لا يستأنف لها الأنياب  
وهذا مما يمنع في نحو جاء  
زيد وهو يسرع أو وهو  
مسرع لأنك إذا أعدت  
ذكر زيد وبحث بضميره  
المتفصل المرفوع كان  
بمنزلة إعادة اسمه صريحاً في  
أنك لا تجسد سيلاً إلى أن  
تدخل يسرع في صلة المجرى  
وتضعه إليه في الأنياب لأن  
إعادة ذكره لا تكون حتى

المتنقلة وأما غير هاتين فقد تقدم امتناع الواو فيها مطلقاً وقد يجاب أيضاً بما أشير إليه من أن ذلك منطوقه رقيه  
إلى الأصل واكتفى بذلك على وجه التوسع والافكونها منتقلة يمنع ذلك الأصل اه ع ق (قوله) لكونها  
مستمرة حتى في زمن التكلم وقد ينسحب على أن المقارنة يقتضي الحصول زمن التكلم على ما فيه من البص  
السابق بيانه ع ق (قوله) نحو كونها فوهة في) أي ويجوز أن يقال وفوهة في) وأما وجوب سقوطها  
في الاسمية المعروفة على المفردة كقوله ته إلى فاجها بأسناسيا وأهم فاثون فلعر وض كراهية الجمع بين  
واو الحال التي أصلها العطف أذهى الربط الذي هو كالعطف وحرف العطف الذي هو أواه ع ق وكتب  
أيضا قوله فوهة في) ويروى فاهة في) وفي تخريجه أقوال منها أنه على تقدير جاعلا انظر بس (قوله) بمعنى  
مشاقها) فيه إشارة إلى أنها حال من التام ولا قال ع ق مشاقها (قوله) على عدم الثبوت) بل دلالتها  
على الثبوت قال السراي في هذا التعليل نظراً لأن الدلالة على الثبوت المقضى للمقارنة يقتضي ترك الواو  
كما تقدم أي في قوله لعكس ما صرف في الماضي المثبت اه ومثله في الأطول حيث قال لعدم دلالتها على عدم  
الثبوت هذا لأنه جواز الترك ومدار الأولى على قوله مع ظهور الاستئناف فيها فالأولى الاكتفاء به اه  
وقال الفري يريدها إذا انتفت الدلالة على عدم الثبوت بل دلت على الثبوت لم تكن دالة على حصول صفة  
غير ثابتة بل على حصول صفة ثابتة فكانت مخالفة للعالم المفردة من هذا الحية مع ظهور الاستئناف  
فكان دخول الواو أولى اه وحاصل البحث تعارض التعليلين وحاصل الجواب اختلافهما بالحقيقة (قوله)  
مع ظهور الخ) فالعلة مجموع الأمرين وكتب أيضاً قوله مع ظهور الاستئناف فيها دون الفعلية لأن الاسمية  
قد يكون جزأها جامدين فلا يكون فيها ما في المفردة من الاشتقاق فبعدت عن المفردة بخلاف الفعلية فإنها  
دائمة مشتقة ففربت عنها فلا يظهر فيها الاستئناف كما يظهر في الاسمية والحاصل أنها بعدت عن المفردة من  
دلالتها على الثبوت ومن ظهور الاستئناف (قوله) أي وأنتم من أهل العلم) أي ومن شأن العالم التمييز بين  
الاشياء فلا يدعى مساواة الحق للباطل اه ع ق وكتب أيضاً قوله وأنتم من أهل العلم والمعرفة أي فيكون  
الفعل بمنزلة اللازم وقوله أو وأنتم تعلمون ما بينهما الخ أي فيكون مفعوله مقدر (قوله) ما بينهما) أي الله  
والانداد (قوله) وقال عبد القاهر) هذا مقابل المشهور لأن المشهور معهما وهذا مقصود (قوله) سواء كان  
خبره فعلا) ظاهره أنه لا فرق بين الماضي وغيره وانظر إذا كان خبره ظرفاً اه يس (قوله) لأن الجملة  
أي الحالية أطول (قوله) حتى تدخل الخ) غاية في النفي وقوله في صلة العامل أي فيما يتصل بالعمل أي  
يتعلق به بأن تكون قيداً من قيوده ويكون ذلك ظاهراً بدون الواو وكتب أيضاً قوله حتى تدخل في صلة  
العامل قال الفري المراد من الدخول في صلة العامل أن يجعل قيداً من قيوده تابعاً له في الأنياب وعدم  
جعلها أنيابة مستقلاً والمراد بالاستئناف اللغوي الذي ذكره عكسه اه قال سم فعمل أنه ليس المراد بالدخول  
في صلة العامل مطلق كونه قيداً بل كونه قيداً على الوجه المذكور فلا ينافي في عدم الدخول في صلة  
العامل بهذا المعنى كونه قيداً في الجملة كما هو صريح كلام الشيخ في نحو جاءني زيد وهو يسرع الخ فإنه  
اعترف بأن هذا الجملة حال كما نقله عنه المصنف واعترف بأنه يمنع دخولها في صلة العامل فكان الحاصل أن  
الحال تارة تتبع العامل في الأنياب بان ثبتت في الحال ابتداءً لا بواسطة أنياب الحال بضميره المتفصل أو  
صريح اسمه وتارة تستقل الحال بالأنياب بأن ثبتت بضمير ذي الحال المتفصل أو لصريح اسمه كما في يسرع  
ومسرع في مثال المصنف فالأولى تكون بدون الواو والثانية لا تكون إلا بالواو اه وكتب أيضاً على قوله  
في صلة العامل ما نصه أي عامل الحال اه أطول (قوله) وتتضمن إليه الخ) عطف لازم أو تقدير مراد  
(قوله) وتقدر تقدير المفرد) فإذا قلت جاءني زيد بركب فالتب هو المجرى حال الركوب لا المجرى مقيداً بانياب  
مستأنف فهو في تقدير جاءني زيداً كما (قوله) وهذا) أي ما ذكر من الدخول في صلة العامل والانضمام  
إليه في الأنياب وتقديره تقدير المفرد مما يمنع الخ أي وهذا المذكور المقضى للترك يمنع فالتب يمنع  
فالأنياب هو الواجب وهو المطلوب (قوله) والواو) بأن أعده بدون قصد الاستئناف وعبرة ع ق

يقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع والآن لكانت تركت المبتدأ

صريحا (قوله بمخلاف الميث) فلا يفيد الاستقرار المتقضي للمقارنة لا وضعه ولا استصحابه اه ع ق (قوله على  
 افادة التجدد) أي مطلق الثبوت بعد الانتفاء (قوله من غير أن يكون الاصل الخ) لما سأل في التحقيق  
 وكتب أيضا قوله من غير أن يكون الاصل الخ انظر مع قولهم الاصل في كل ثابت دوامه حتى انه وجه  
 افادة الاسمية الدوام بذلك (قوله واذا قلت ماضرب الخ) هذا يدل على استقرار التقي في جميع أجزاء الماضي  
 ولا يدل على بقاءه في الحال لفصل المقارنة فالوجه أن يقال في بيان المقارنة أن الاصل استقرار التقي اه سم  
 (قوله استغراق التقي لجميع) أي التقي للعدد في جميع الخ لما جازع اعاقا الاصل كما تقدم ولما لان الفعل  
 حينئذ كالسكرة في سياق التقي اه ع ق (قوله وذلك) أي كون التقي بغير الاستقرار والاثبات لا يفيد  
 شأن هذا الايةم الا بكلام المتن في التحقيق والافالتناقض يتأني بالعكس (قوله في طرفي نقيض) المراد  
 بالنقيض الجنس الشامل للعدد والمراد طرفان هما نقيضان أو المراد بالنقيض التناقض وفي على كل زائدة  
 تأمل (قوله ولا ينبغي أن الاثبات في الجملة) أي في زمن ما فلا يكذب الاثبات في بعض الأزمنة الا اذا صدق  
 التقي في جميعها (قوله انما بناقيه التقي دائما) اذ لو كان التقي كالاثبات مقيدا ليجز من أجزاء الزمان لم  
 يتحقق التناقض لجواز تغير الجزأين فاصكفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو موقفا وقصدوا في التقي  
 الاستقرار كذا في المطول قال السيد ظاهر هذا الكلام يشعر بأن نحو لم يضرب زيد يدل على استقرار  
 التقي للزمان الماضي وضعه ما يتقدم يدل على أن الاستقرار انما يستفاد من خارج بناء على أن الاصل  
 استقراره وهذا هو المفهوم منه بحسب أصل الوضع وما ذكره ههنا انما يفهم منه اذا قبل الاثبات بالتقي  
 وقيل في رد من قال ضرب زيدانه لم يضرب اه (قوله أي تحقيق هذا الكلام) عبارة الاطول أي  
 تحقيق أن الاصل استقرار التقي (قوله لا يفتقر الى سبب) أي الى وجود سبب ادسيه عدم السبب والا  
 فلا بد للممكن من سبب سواء فيه وجوده وعدمه انما لا يفتقر عدمه الى سبب هو الممتنع لدانه اه أطول  
 واليه أشار الشارح بقوله في شرح كلام المصنف الى سبب موجود وقوله الى وجود سبب (قوله يحتاج  
 الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود الخ) مبنى على أن الوجود غير الموجود وأنه من الاحوال التي  
 هي من الاعراض التي هي من متعلقات القدرة وعلى أن العرض لا يبي زماين أما على القول بأن الوجود  
 عين الموجود والقول بأن العرض يمتقي زماين فليس هناك وجود عقيب وجود ولا للوجود الحادث  
 احتياج الى سبب حتى يحتاج بقاء الحادث الى سبب لانه على ما ذكر لا تتعلق القدرة بالذوات الاحال ايجادها  
 ثم هي بعد ذلك في قبضة القدرة ان شاء المولى ابقاها وان شاء أعدمها وابقاها على هذا بقاء العرض الاول  
 (قوله ولا بد للوجود الحادث من السبب) هو امساكنا لثبات الاعراض المقضية استمرار وجودها (قوله  
 حصل من اطلاقه) أي عماد على انقطاع ذلك الانتقام (قوله حصل من اطلاقه الدلالة على المقارنة) قال  
 في المطول وقد عرفت ما فيه اه أي من أن المطالب في الحال مقارنة حصول مضمونها الحصول مضمون  
 العامل ولو كان في الاستقبال للزمان التكلم واللازم من الاستقرار المذكور وهو المقارنة لزمان التكلم فأي  
 هذا من ذلك فنرى اه سم (قوله هذا) أي ما ذكر من التفصيل (قوله فالمشهور) أي عند علماء العربية  
 اه ع ق (قوله جواز تركها) أي والاثبات بها وانما تنص على جواز الترك لانه هو المختلف فيه وأما الاثبات  
 فلم يقل أحدا بامتناعه ع ق (قوله لعكس الخ) بين المصنف أن علم الجواز تخلف أحد الأمرين المعلل  
 بهما منع الواو في المضارع المثبت فقول الشارح للدلالة الاسمية على المقارنة ناظر لجواز الترك وقوله لا على  
 حصول الخ ناظر لجواز الدخول (قوله أي دلالة الخ) أو رد على التعليل أن نحو جاءني زيد وعمر ويتركلم  
 مما خفيها بالمضارع المثبت يدل كما تقدم على الحصول والمقارنة معا فمتقضى ما ذكر في الجملة الاسمية وقد  
 يجاب بأن التعليل ناظر الى أصل الجملة الاسمية وذلك كافي لان هذه الأمور بيان لعل ما وقع لجزء الضبط  
 بالمناسبة لبيان الأمور الميينة للاحكام والافكل ما ذكر المصنف محتمل عند التحقيق كما تقدم وورد أيضا  
 ان كون الجملة الاسمية للدوام والثبوت يقتضي خروج الكلام عما نحن بصدده لان الكلام في الحال

المتنقلة وأما غيرهما فقد تقدم امتناع الواو فيها مطلقا وقد يجاب أيضا بما أشير اليه من أن ذلك منظور فيه  
إلى الأصل واكتفى بذلك على وجه التوسع والافسكونها منتقلة يتبع ذلك الأصل اه ع ق (قوله لكونها  
مستقرة) حتى في زمن التسليم وقد نبهنا على أن المقارنة يقتضي الحصول زمن التكلم على ما فيه من البعث  
السابق بيانه ع ق (قوله نحو كونه قوفا في) أي ويجوز أن يقال وقوفا في وأما وجوب سقوطها  
في الاسمية المعطوفة على المفردة كقوله ته الى فجاءها بأسنانيا وأهم قائمون فلعرض كراهية الجمع بين  
واو الحال التي أصلها العطف اذهى للربط الذي هو كلعطف وحرف العطف الذي هو أو اه ع ق وكتب  
أيضا قوله قوفا في ويروى فاما في وفي تخريجه أقوال منها أنه على تقدير جعله انظر رس (قوله بمعنى  
مشافها) فيه اشارة الى أنها حال من التاء ولذا قال ع ق مشافها (قوله على عدم الثبوت) بل دلالتها  
على الثبوت قال السيرافي هذا التعليل نظرا لان الدلالة على الثبوت المقضي للقارنة يقتضي ترك الواو  
كما تقدم أي في قوله لعكس ما مر في الماضي المتيقن اه ومنه في الاطول حيث قال لعدم دلالتها على عدم  
الثبوت هذاعلة جواز الترك ومدار الاولوية على قولهم مع ظهور الاستثنا فيهما فالاولى الاكتفاء به اه  
وقال الفري يريدها اذا انتفت الدلالة على عدم الثبوت بل دلت على الثبوت لم تكن دالة على حصول صفة  
غير ثابتة بل على حصول صفة ثابتة فكانت مخالفة للعال المفردة من هذه الحيثية مع ظهور الاستثنا  
فكان دخول الواو أولى اه وحاصل البحث تعارض التعليلين وحاصل الجواب اختلافهما بالحيثية (قوله  
مع ظهور الخ) فالعلة مجموع الاحرين وكتب أيضا قوله مع ظهور الاستثنا فيهما دون الفعلية لان الاسمية  
قد يكون جزأها جامدين فلا يكون فيها ما في المفردة من الاشتقاق فبعدت عن المفردة بخلاف الفعلية فاتها  
دائما مشتقة وقربت منها فلا يظهر فيها استثنا كما يظهر في الاسمية والحاصل أنها بعدت عن المفردة من  
دلالتها على الثبوت ومن ظهور الاستثنا (قوله أي وأنتم من أهل العلم) أي ومن شأن العالم التمييز  
الاشياء فلا يدهى مساواة الخلق للمأطل اه ع ق وكتب أيضا قوله وأنتم من أهل العلم والمعرفة أي فيكون  
الفعل بمنزلة اللازم وقوله أو وأنتم تعلمون ما بينهما الخ أي فيكون مفعوله مقدرا (قوله ما بينهما) أي الله  
والانداد (قوله وقال عبد القاهر) هذا مقابل المشهور لان المشهور معهما وهذا مفضل (قوله سواء كان  
خبره فعلا) ظاهره أنه لا فرق بين الماضي وغيره وانظر اذا كان خبره ظرفا اه بس (قوله لان الجملة)  
أي الحالية أطول (قوله حتى تدخل الخ) غاية في النفي وقوله في صلة العامل أي فيما يتصل بالعمل أي  
يتعلق به بأن تكون قيدا من قيوده ويكون ذلك ظاهرا بدون الواو وكتب أيضا قوله حتى تدخل في صلة  
العامل قال الفري المراد من الدخول في صلة العامل أن يجعل قيدا من قيوده تابعه في الاثبات وعدم  
بجعله ثابتا مستعلا والمراد بالاستثنا اللغوي الذي ذكره عكسه اه قال سم فعلم أنه ليس المراد بالدخول  
في صلة العامل مطلق كونه قيد له بل كونه قيد له على الوجه المذكور فلا ينافي عدم الدخول في صلة  
العامل بهذا المعنى كونه قيد له في الجملة كما هو صريح كلام الشيخ في نحو جاء زيد وهو يسرع الخ فانه  
اعترف بأن هذا الجملة حال كما نقله عنه المصنف واعترف بأنه يمنع دخوله في صلة العامل فكان الحاصل أن  
الحال تارة تتبع العامل في الاثبات بان ثبتت في الحال ابتداء لا بواسطة اثبات الحال بضميره المنفصل أو  
صرح اسمه وتارة تستقل الحال بالاثبات بان ثبت بضمير في الحال المنفصل او لصرح اسمه كما في يسرع  
ومسرع في مثال المصنف فالاولى تكون بدون الواو والثانية لا تكون الا بالواو اه وكتب أيضا على قوله  
في صلة العامل مانعه أي عامل الحال اه أطول (قوله وتنضم اليه الخ) عطف لازما وتفسيره مراد  
(قوله وتقديره المفرد) فإذا قلت جاء زيد يركب فالتبث هو الجي حال الركوب لا يجي بمقيد بالاثبات  
مستأنف فهو في تقدير جاء زيدا كما (قوله وهذا) أي ما ذكر من الدخول في صلة العامل والانضمام  
اليه في الاثبات وتقديره تقدير المفرد مما يمنع الخ أي وهذا المذكور مقتضى الترك ممنوع فالترك ممنوع  
فالاثبات به واجب وهو المطلوب (قوله والا) بأن أعدته بدون قصد الاستثنا وعبارة ع ق

تقصيد استثنا في خبر عنه بأنه يسرع والا لكانت تركت المبتدأ

ولم تقصد الاستئناف لوجب أن تقول مسرعا أو يسرعا لأن المضارع كالمصنف في أول وهلة فيكون  
 داخل في ثبوت العامل ولو قصدت هذا المعنى أعني ضمها إليه ضم المفردة لمكنت قد تركزت المبتدأ الخ  
 (قوله مضبعة) بكسر الضاد كافى الحفيد أى مكان الضياع (قوله وجعلته لغوا في البين) أى ملقوا  
 عن الاعتبار ومن يدا في البين وهو تفسير لقوله تركت الخ وكتب أيضا ما نصه لحصول الفائدة بدون  
 الضمير فاد تيان به يشعر بقصد الاستئناف المنافي للاتصال فلا يستقل بأفاده الرفع فيجب الواو (قوله  
 في البين) أى في هاتين الحالين والحال هو ظاهر كلام المصنف ويدل على ذلك تغييلها خارج عن القياس  
 التركيب اثباتا زائدا على اثبات عاملها اه ع (قوله وجرى) معطوف على قوله كنت وضمير جرى  
 يرجع إلى المبتدأ أى وجرى ذلك المبتدأ مجرى عروفي أن تقول الخ أو إلى قولك جاز يدوز يد يسرعا  
 (قوله ثم ترعم الخ) أى وهذا لا يصدر من العقلاء (قوله ولم يتبدى للسرعة) فيه إشارة إلى أن الحال في  
 الحقيقة يسرعا وسرعا في المثالين اه سم (قوله لا تجي بالجملة الاسمية الخ) شامل لكل جملة اسمية  
 فلا تنقيد المبتدأ فيها ضمير في الحال كما هو ظاهر كلام المصنف ويدل على ذلك تغييلها خارج عن القياس  
 والاصل بصوقها إلى اه سم (قوله بضرب من التأويل) كافى قوله تعالى بيانا أو هم قائلون بترك  
 الواو فيها تأويل أن الواو كحرف العطف فلا تجتمع مع حرف عطف آخر أو بضرب من التشبيه بالمفرد كما  
 في قولك كلمته فهو إلى في لانه يتبادر منه أن المعنى مشافها وكذلك قوله تعالى قلنا اهبطوا بعضكم لبعض  
 عدو أى متعادين وهذا التأويل لا يحسن في نحو جاز يدوز يد يسرعا وإنما قيل إن اسقاط الواو فيه  
 بحيث لا تأويل فيه ليس باستخراج معنى من الجملة يعبر عنه بالمفرد قد باح به السياق فعدل عنه لمعنى في  
 الجملة كالتصريح بعداوة بعضهم بعضا لمفيد لتقرير على التعادى من الأبعاض مع شمول الجنس لهم  
 بخلاف قولنا متعادين فليس صريحا في ذلك ولو اقتضاه وانما التأويل باسقاط الضمير اه ع وقد علم  
 بهذا وجه العدول عن المفرد إلى الجملة مع أنها في موضع الحال المفردة راجع ع (قوله وهو مشعر الخ)  
 اعتراض على المصنف وكتب أيضا قوله وهو مشعر الخ واقفه السيد على ذلك وللمصنف معها كلام انظره  
 في أطوله (قوله وجاء زيد وعمر و يسرعا الخ) بل جاز يدوز وعمر الخ أولى وأولى (قوله بالطريق الأولى)  
 أى وظاهر كلام المصنف خلافه اه ع ووجه الأولوية أنه جعلها مشباها ما حيث قال أولا كان  
 بمنزلة الخ وقال ثانيا جرى مجرى الخ ولا ريب أن التشبيه أقوى وعلل بعضهم الأولوية بأن الاستئناف هنا  
 أظهر لأن الضمير أقرب إلى الاسم من الظاهر أو من الأجنبي (قوله نحو على كتفه سيف) مما تقدم فيه  
 الطرف أو الجهر ورعى اسم مرفوع (قوله إذا أنكرت في بلدة الخ) على حذف مضاف أى أهل بلدة أو على  
 الاسناد المجازى وأنكر وتكرر بكسر العين واستكرر كلها بمعنى واحد يقال أنكرت الرجل نكرا ونكورا  
 إذا استنكرته والبازي يسكون الياء طائرا معروف وجعه برأة والبازغة في البازي وجعه أواز ويزان  
 اه فترى (تبيينه) يقي من الأقسام الجملة الشرطية والنحاة على منع وقوعها حالا فلا يقال جاءني زيدان  
 يسأل يعط وزعموا أنها إذا أريد ذلك لزم أن تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ذي الحال نحو جاءني زيد وهو أن  
 يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال الاسمية لا الشرطية كذا في المطول والاطول ولصاحب الأطول معهم  
 مناقشة فراجع وفي يس أن أباحيان يجوز وقوعها حالا أو وقت حال لزم الواو خلافا لابن جني  
 وأن صاحب العروس قال ينبغي تقييد الجملة الشرطية الواقعة حالا إذا كان جوابها خبرا فلنما حينئذ  
 تكون خبرية وأما إذا كان جوابها انشاء فان الشرطية تكون انشائية والانشاء لا يقع حالا ثم قال في  
 المطول وأما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه عاقله وذلك إذا كان ضد الشرط المذكور أولى  
 بالزوم لما قبل الشرط المذكور الذي هو كالعوض عن الجزاء كقولك أكرمته وإن يشتمني وأطلبوا العلم ولو  
 بالصب فذهب صاحب الكشاف إلى أن الحال والعامل فيها ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقيل  
 للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور أى أكرمته إن يشتمني وإن شتمني وأطلبوا العلم ولم يكن

بمضبعة وجعلته لغوا في البين  
 وجرى مجرى أن تقول  
 جاءني زيد وعمر و يسرعا  
 أمامه ثم ترعم أنك لم  
 تستأنف كلاما ولم تتبدى  
 للسرعة اثباتا وعلى هذا  
 فالاصل والقياس أن لا  
 تجي بالجملة الاسمية لامع  
 الواو وما جاء بدونه فسيله  
 سبل الشيء الخارج عن  
 قياسه وأصله بضرب من  
 التأويل ونوع من التشبيه  
 هذا كلامه في دلائل  
 الإعجاز وهو مشعر بوجوب  
 الواو في نحو جاز يدوز يد يسرعا  
 أو مسرعا وجاء زيد وعمر و  
 يسرعا أو مسرعا أمامه  
 بالطريق الأولى ثم قال  
 الشيخ (وان جعل نحو على  
 كتفه سيف حالا كترقيها)  
 أى في تلك الحال (تركها)  
 أى ترك الواو (نحو) قول  
 بشار  
 إذا أنكرتني بلدة أو  
 نكرتها  
 (خرجت مع البارزي على  
 سواد) أى بقية من الليل  
 يعنى إذا لم يعرف قدرى  
 أهل بلدة أولم أعرفهم  
 خرجت منهم مصاحبا  
 للبازي الذى هو أبكر  
 الطيور مشغلا على شئ  
 من ظلة الليل غير منتظر  
 لاسفار الصبح فقوله على  
 سواد حال ترك فيها الواو ثم  
 قال الشيخ الوجه



بالصين ولو كان بالصين وقيل اعتراضية والجملة معترضة اه وعلى كونها الحال خرج الشرط عن طلب  
الجزء فلا جواب له كافي الاطول والدمايني وعلى كونها اعتراضية يكون من الاعتراض القابل وهو  
ما يجبي بعد تعلم الكلام ومثله في المطول بقوله عليه الصلاة والسلام أنا سيد ولد آدم ولا فخر (قوله أن  
يكون الاسم) كسواد (قوله فاعلا بالطرف) لاستانام هذا الوجه في تقديم ما أصله التأخير ع (قوله  
لاعتداه على ذي الحال) أي صاحبها كالتاء في خرجت (قوله ههنا) أي في مقام الحالية خصوصا أي  
بالخصوص أي لا الخبرية والوصفية (قوله أن الطرف) نائب فاعل يقتدر (قوله في تقدير اسم الفاعل) أي  
فهو في تأويل المفرد فكثر الترك فيه وقوله إلا أن يقتدر فعل ماض أي لأن الترك كثير فيه أيضا ولا يقدر  
مضار إلا أن الواو يجب تركها معه (قوله وفيه بحث) وجهه أنه ان كان سبب قوله خصوصا كون الأصل  
في الحال الافراد فيقال كذلك ان الخبر والوصف وان كان غيره فلم يبينه ويرد عليه أيضا أن تجوز تقدير  
المضارع لا يمنع وجود الواو لانه عند وجود الواو يقتدر بالمضارع وعندما تفائه يقتدر بالمضارع  
ان شئت ولو كان تجوز تقدير ما يمنع معه الواو مانعا من الواو منع تجوز تقدير اسم الفاعل لان الواو بمنعته  
مع وجوده بالاسم وقد تبين عاذ أن لا مانع من تقدير المضارع في نحو على كفة سيف ان جعل الاسم  
مرفوعا على أنه فاعل اه ع ق وقوله ان كان سبب قوله الخ عبارة سم ان كان سبب تقدير اسم الفاعل  
ههنا خصوصا الخ وقوله وان كان غيره فلم يبينه قال الفزري انما جعل قوله خصوصا اخترازا عن الطرف الواقع  
صلة للوصول لم يرد ان خبر والتعت (قوله والظاهر الخ) لا يخفى عليك أن هذا ليس بتوجيه لكلام الشيخ فانه  
لم يبين من هذا وجه اختيار الافراد في الحال على الخصوص بل هو بيان للمقام بوجه لا يرد عليه شئ اه  
فترى ووافق قول بعضهم ان قول الشارح والظاهر أي في توجيه كثر ترك الواو (قوله في تقدير المفرد)  
وهذا أولى لتزوجه الى الأصل ع ق (قوله فن أجل هذا) أي امتناع الواو على تقديرين وعدم وجوبها  
على تقديرين كثر تركها وترجم لانه جار في الاربعة وجوبا أو جواز (قوله وقال الشيخ الخ) هذا يخص  
ما تقدم في الشرح وهو قوله لا يجوز ترك الواو من الجملة الاسمية لا يضرب من التأويل فتأمل سم (قوله  
ويحسن الترك الخ) قال في الاطول ولقد أعجب حيث ختم بحث التذنيب بحسن الترك كما ختم بحث الأصل  
بحسن الوصل (قوله لدخول حرف) أي غير الواو قال في العروس ويدخل فيه غير كان من الحروف  
مثل ان كقوله تعالى وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليا كلون الطعام ولا التبرئة كقوله تعالى والله  
يحكم لامعقب لحكمه اه وانظر بقية الحروف أماليت ولعل فهم من قبيل الانشاء فلا يقعان حالا كذا  
في س (قوله يحصل بذلك الخ) فيه اشارة الى ان العلة في حسن الترك في ذلك ان دخول الحرف يحصل به  
فوق من الارتباط وقيل لكره اجتماع حرفين في الجملة الحالية ورجحه ع ق وعبارته وانما حسن  
ترك الواو فيها حينئذ لكره اجتماع حرفين فيها وقيل لان دخول الحرف يحصل به نوع من الارتباط  
فان عني أن بعض الحروف في أصلها ينفى معنى الارتباط كتنبيهه ما قبلها بما بعدها في كان  
مثلا أو تعليل ما قبلها بما بعدها فهذا الليم الحرف لو ردد حسن الترك فيماليس فيه ذلك كلال التبرئة كما  
في قوله تعالى والله يحكم لامعقب لحكمه على أن هذا المعنى منتف عن هذه الحروف حال كون جملها أحوالا  
اذ لا يخفى أن الجملة الحالية لا يشبهها وان عني أنها سدت مسددا الواو والرابطة فكانت رابطة فقد عاند ذلك  
في التحقيق الى الاكتفاء بالحرف عن الواو كراهية لاجتماعهما فالتعليل الاول أقرب اه (قوله كقوله)  
أي الفرزدق ع ق (قوله الحوارد) جمع حرد اه ع ق (قوله من حرد) بكسر الراء وسكون السين الراء  
وتحذف كها فهو حوارد وحردان والجمع حوارد مثل صاهل وصواهل وطالع وطوالع لان فاعلا اذا كان مضافة  
لغير عاقل كان جمعه على فواعل قياسيا (قوله وجواني) تفسير (قوله لما في حرف التشبيه الخ) أي  
والعامل فيه كاتما في الخ وقوله الحال لا تأتي من المبتدأ عمله اذ لم يكن هذا عامل خيرا لا مبتدأ كما  
يرشده لتعليلهم ذلك بقولهم لان العامل فيها هو العامل في صاحبها والابتداء ضعيف لا يعمل عملين اه ولا

أن يكون الاسم في مثل هذا  
فاعلا بالطرف لاعتداه على  
ذو الحال لا مبتدأ وينبغي  
أن يقدر ههنا خصوصا أن  
الطرف في تقدير اسم  
الفاعل دون الفعل اللهم  
الا أن يقدر فعل ماض هذا  
كلامه وفيه بحث والظاهر  
أن مثل على كفته سيف  
يحتمل أن يكون في تقدير  
المفرد وأن يكون جملة اسمية  
قدم خبرها وأن يكون  
فعلية مقدرة بالمضارع أو  
المضارع فعلى تقديرين  
تتمتع الواو وعلى تقديرين  
لا تجب الواو فن أجل هذا  
كثر تركها وقال الشيخ  
أضا (ويحسن الترك)  
أي ترك الواو في الجملة  
الاسمية (تارة لدخول  
حرف على المبتدأ) يحصل  
بذلك الحرف نوع من  
الارتباط (كقوله  
فقلت عسى أن تبصر بنى  
كأثماني حتى حوالى الاسود  
الحوارد) من حردا غضب  
فقوله بنى الاسود جملة  
اسمية وقعت حالا من  
مفعول تبصر بنى ولولا  
دخول كاتما عليها لم يحسن  
الكلام الا بالواو وقوله  
حوالى أي في أ كافي  
وجواني -ه- بن بنى لسانى  
حرف التشبيه

يعترض بخالفة عامل الحال لعامل صاحب الجواز عند بهض التحقيق أو يقال يكفي طلب حرف التشبيه في المعنى لصاحب الحال وإن أهمل عنه (قوله من معنى الفعل) اذهب بمعنى أشبه (قوله برداك) أي ملبوسك وثناه باعتبار لفظي التجليل والتعظيم الخبر به معانته مبالغة ولو كان معناها واحدا واستعارة لفظ الملبوس للوصف معروف للظهور في كل منهما اه ع ق (قوله حال) إمام من الأحوال المترادفة بأن تكون الأحوال صاحبها واحدا كالنكاف في بيقك أو المتداخلة بأن يكون صاحب الحال المتأخرة الاسم الذي تستعمل عليه الحال السابقة مثل أن يجعل برداك تجليل وتعظيم حال من ضمير سالما كذا في المطول لكن الاء تشهد بالبيت على المقصود وانما يأتي على الاحتمال الاول كفاي المطول فليس البيت نصافي المقصود لقيام الاحتمال الثاني وأيضا يحتمل أن يكون برداك فاعلا لسالما ويكون تجليل بدلا من برداك وإذا سلم تجليل الرجل وتعظيمه فقد سلم الرجل كفاي المطول (قوله ولولم يتقدمها قوله سالما يحسن الخ) فتركت الواو في الجملة لتناسبة ما قبلها أعنى الحال المفردة من ع ق

من معنى الفعل (و) يحسن الترتيب تارة (أخرى لوقوع الجملة) الاسمية الواقعة حالا (يعقب مفرد) حالا (قوله الله يبيئك لسالما

برداك تجليل وتعظيم) قوله برداك تجليل حال ولولم يتقدمها قوله سالما يحسن فيها ترك الواو

### الباب الثامن (الايجاز والاطناب والمساواة)

الثلاثة مقولة بالتشكيك قال الفري قدم الایجاز تنبيها على أنه يناسب التقديم في الكلام وأردفه بالاطناب لكونه مقابلا له (قوله خلل السكاكي) أي في الاعتذار عن ترك تعريف الایجاز والاطناب من هذه الثلاثة تعريفان القدر لكل منهما بحيث لا يزيد ولا ينقص اه ع ق (قوله أما الایجاز والاطناب الخ) لم يذكر أن المساواة من الأمور النسبية والأقرب أنها من الألفاظ لا تعرف بالنسبة إلى نفي الاطناب والایجاز اه ع ق وقال الفري لم يتعرض للمساواة مع أنها نسبية أيضا لأنه لا فضيلة للكلام الاوساط في مصدر عن البليغ مساويا له لا يكون فيه فكتة يعتقبها كذا في شرح الشريفة للفتح وفيه بحث لان عدم الاعتداد انما يكون اذا كان قصد البليغ التعبد عن النكت وليس يعتب بجزء جواز أن يكون في المقام مقتضيات وخصوصيات لا يراعيا غير البليغ وأما البليغ فن حقه أن يراعيا ويشير اليها مع كون لفظه مامتا بغيره ويؤيده ما أشار إليه من جواز كون الموجز بالنسبة إلى مقتضى المقام مساويا للتعريف الاوساط مع بداهته اللهم الا أن يقال مراده أنه ليس بليغا من حيث انه مساو للتعريف فهم ان قلت فكذا في الایجاز والاطناب اذ ليس بلاغ المبرز مثلا من حيث أنه أقل من تعاريف الاوساط بل من حيث اشتماله على خواص قلت كونه أقل من متعارفهم بشره بوجود خواص بخلاف المساواة اه (قوله فلكونهم مائسين) عله لقوله الآتي لا يتيسر الخ قدمت عليه أي والمنسوب اليه مختلف القدر لا بد من هذا حتى ينتج عدم امكان التعيين من ع ق والمنسوب اليه هو كل منهما بالنظر إلى الآخر فكل منهما منسوب ومنسوب اليه تأمل (قوله بالقياس) أي بالنسبة (قوله إلى كلام أزيد منه) يشير إلى أنه لا يقدح في كون الكلام موجزا كونه زائدا على كلام آخر وكذا الكلام في كونه أنقص وقد يجع لان من قبيل الشتاء أبر من الصيف والعسل أحلى من الخل اه فري (قوله لا يتيسر الكلام فيهما) أي تعريفيهما (قوله لا يترك التحقيق) لم يقتصر على قوله الا بالنسبة على أمر عري لعدم التصريح فيه بترك التحقيق فقد يكون الأمر العرفي على وفقه اه سم (قوله والتعيين) أي تعيين القدران لخصوص لكل منهما في التعريف وهذا تفسير من الشارح للتحقيق الواقع في كلام السكاكي غير ما فهمه المصنف وأورد عليه النظر الآتي كما يستضح لك أن نظره مبني على تفسيره بتحقيق معناها وتعريفهما (قوله أي لا يمكن الخ) أشار به إلى أن المراد بعدم التيسر عدم الامكان لأنه يمكن بعسر (قوله على أن هذا المقدار من الكلام ايجاز) ظاهر ما طلاق لفظ الایجاز على نفس اللفظ وهو يخالف ما سمي في قوله قريبا فالایجاز أدام المعنى بأقل الخ فان كان يطلق عليهما كفاي لفظ الخبر والانشاء فالامر واضح وان كن لا يطلق الا على أحدهما فقط فيقول أحد الموضعين ليرجع

### الباب الثامن (الايجاز والاطناب والمساواة)

قال (السكاكي) أما الایجاز والاطناب فلكونهما تسبيين أي من الأمور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس إلى تعقل شيء آخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة إلى كلام أزيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالنسبة إلى ما هو أنقص منه (لا يتيسر الكلام فيهما) لا يتيسر التحقيق والتعيين أي لا يمكن التخصيص على أن هذا المقدار من الكلام ايجاز وذلك اطناب

الى الآخر اه يس (قوله اذرب) لتكثيره وقرر بعض المحققين انهم اهل التحقيق (قوله والبناء على امر عرف) لانه لا بد من تعيين منسوب اليه لتمايز الاقسام وتنضبط وكلام الاوساط اولى بذلك (قوله على امر عرفي) أي متعارف بين أهل العرف في أدام المقاصد من غير رعاية بلاغة ومنية اه أطول وكتب أيضا قوله على امر عرفي وهو متعارف الاوساط أي فيكون المنسوب اليه الذي هو ذلك الامر العرفي مضبوطا في الجملة لان أفرادها وان تفاوتت متقاربة فيكون المنسوب أيضا الذي هو الإيجاز والاطناب مضبوطا في الجملة (قوله وهو متعارف الاوساط) قيل قد يختلف متعارفهم بأن يتعارفوا بعبارتين عن معنى واحد أحدهما أزيد من الأخرى من غير زيادة في المعنى فالتعريف بينهما وان اعتبرنا تمايز الاقسام فليتلأ فان ذلك قد يندفع بقوله الآتي لا يقدرون في تأدية المعنى على اختلاف العبارات الخ كذا في سم (قوله ولا في غاية الفهاهة) أي العجز (قوله أي كلامهم الخ) وربما يشتمل كلامهم على الجذف ومع ذلك لا يسمى اختصارا وإيجازا لانه متعارفهم فان عرفهم في طلب الاقبال بازيد وهو مشتمل على الحذف وفي التصدير باله والاسد اه أطول (قوله في مجرى عرفهم) الظاهر أن يقل أن كان مجرى مضموم الميم اسم مفعول فالإضافة من إضافة الصفة الى الموصوف وان كان مفتوحا مصدراميمافهو بمعنى اسم الفاعل والإضافة كما في الاول أيضا وقال ع ق أي عند جريانهم على عادتهم اه (قوله والمحاورات) أي المحاطبات فهو أعم مما قبله (قوله لا يحمد من الاوساط) قال في الاطول ولا يحمد أيضامن البليغ معهم لانه لا يقصد معهم بكلامه منية سوى التبريد عن الزايات اه وكتب أيضا مانصه ويحمد من البلغاء ان وقع منهم لانهم لا يأتون به بالثبته ولكن حينئذ لا يكون متعارف الاوساط الذي يقاس به الإيجاز والاطناب اه ع ق (قوله ولا يندم أيضا منهم) قال في الاطول ولا من البليغ معهم وأما التكلم بتعارفهم اذا عرى عن المزية فلا يحمد ولا يندم من البليغ معهم ويذم منه مع البليغ واذا اشتمل على الزايات التي هم غافلون عنها كما في اناك والاسد فمهم لا يحمد من البليغ ولا يندم مع البليغ يحمد لان البليغ يقصده من الزايات بالايجازات التي فيها اه وكتب أيضا قوله ولا يندم أيضا منهم وان كان يندم من البلغاء اذ لم يقتضه الحال من ع ق ثم قال فعمل أن الكلام انما ينصرف في الممدوح والمذموم بالنسبة الى مصدره من غير أهل العرف الذين ليسوا من البلغاء اه (قوله عن حكم النعيق) النعيق تصويت الراعي في غنمه وصوت الغراب والمراد به هنا أصوات الحيوانات والمراد بحكمه عدم دلالة (قوله من عبارة المتعارف) العبارة بمعنى المعربة والإضافة بيانة (قوله والاطناب الخ) الاطناب على اصطلاح السكاكي يوم المساواة كما سيحى وهذا التفسير لا يلائمه اللهم الا أن يقال هذا اصطلاح آخر اه قنرى وكتب أيضا مانصه والمساواة أداؤه بقدر المتعارف (قوله الاختصار) وهو الإيجاز وعبر به تفننا لانه لا فرق بينهما عند السكاكي كما في يس (قوله يرجع فيه تارة الى ماسبق) من رجوع المنسوب الى وصف المنسوب اليه أي ينظر فيه الى ذلك (قوله سبق) أي لزوما وضمنا اذ كون عبارة المتعارف أكثر لم يسبق صريحا ولم يقل الشارح أي الى كونه أقل من عبارة المتعارف لانه نفسه فلا معنى لرجوعه له وليناسب قول المصنف بعد وأخرى الى كون المقام الخ حيث اعتبر فيه الكون المتعلق بالغير وهو المقام وفسر ع ق ماسبق بتعارف الاوساط وبعبارة يرجع في تعريفه تارة أي في بعض الاحيان الى اعتبار ماسبق وهو متعارف الاوساط فيقال كما تقدم الإيجاز أن يؤتى بالكلام لمعنى هو أي ذلك الكلام أقل من المتعارف في ذلك المعنى ويرجع في تعريفه تارة الى اعتبار كون المقام الذي أورد فيه الكلام الموجز خليقا أي حقيقا وجديرا بحسب الظاهر بكلام أبسط مما ذكر اه (قوله أي من الكلام الذي ذكره المتكلم) أي سواء كان الذي ذكره المتكلم نفس عبارة المتعارف أو أقل أو أكثر (قوله وهو غلط لا يخفى الخ) لان المعنى عليه أن الموجز ما كان أقل من مقتضى المقام الأبسط من المتعارف وهذا صادق بما اذا كان فرق المتعارف ودون مقتضى المقام أو مساويا للمتعارف ودون مقتضى المقام أو أقل منهما ولا يشمل ما اذا كان المقتضى مساويا للمتعارف أو أنه قص فيه قصور وعبارة ع ق وبازم عليه أن

اذرب كلام موجز يكون  
مطابقا للنسبة الى كلام آخر  
وبالعكس (والبناء على  
امر عرفي) أي والابناء  
على امر يعرفه أهل العرف  
(وهو متعارف الاوساط)  
الذين ليسوا في مرتبة  
البلاغة ولا في غاية الفهاهة  
(أي كلامهم في مجرى  
عرفهم في تأدية المعاني)  
عند المعاملات والمحاورات  
(وهو) أي هذا الكلام  
(لا يحمد) من الاوساط (في  
باب البلاغة) لعدم رعاية  
مقتضيات الاحوال (ولا  
يذم) أيضا منهم لان  
غرضهم تأدية أصل المعنى  
بدلالات وضعية وألفاظ  
كبف كانت ومجرد تأليف  
يخرجها عن حكم النعيق  
(فالايجاز أداؤه المقصود بأقل  
من عبارة المتعارف  
والاطناب أداؤه بأكثر  
منها ثم قال الاختصار  
لكونه نسبيا يرجع فيه  
تارة الى ماسبق) أي الى  
كون عبارة المتعارف أكثر  
منه (و) يرجع تارة أخرى  
الى كون المقام خليقا  
بأبسط مما ذكر) أي من  
الكلام الذي ذكره المتكلم  
وتوهم بعضهم أن المراد بما  
ذكره متعارف الاوساط وهو  
غلط لا يخفى

ما كان أقل من المتعارف أى أو مساوياً له وقد اقتضاه المقام لا يكون موزناً ولم يعرف له قائل أذهوتحكم  
محض فالتفسير الأول متعين اه بتعريف (قوله على من كان له قلب) أى عقل أو ألقى السمع أى أصغى  
وأمال وهو شبه دأى حاضر وفى كلامه اقتباس (قوله ظاهراً) وإن كان باطن المقام يقتضى الاختصار على  
ما ذكره كلفرغ لطلب المقصود اه ع (قوله فينبغى أن يسط فيه الكلام الخ) أى بناء على الظاهر  
كأن يقال ومن أعظم البدو الرجل وضعفت جارية العين إلى غير ذلك اه ع (قوله فلا يجوز معنيان)  
عبارة الأطول فلا يختصار معنيان كونه أقل من عبارة المتعارف وكونه أقل بما يقتضيه ظاهر المقام وهل  
الاجاز كذلك لم يعلم من كلام للفتاح صريحاً نعم يفهم من قوله في ذكر أمثلة الاجاز ومن أمثلة الاختصار  
أنه لا يفرق بينهما بل المتبادر من قوله ثم الاختصار المكون من الامور النسبية في مقام تحقيق الاجاز أنه  
لا يفرق بين العبارتين اه وفى المطول بعد كلام قررته نعم لو قيل الاجاز أخص فى اصطلاحه من الاختصار  
لأنه يطلقه على ما هو بالنسبة إلى مقتضى المقام لم يعد عن الصواب اه فقول الشارح فلا يجوز معنيان  
مبنى على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكى من أنه لا فرق بينهما عند وكب أيضاً قوله فلا يجوز معنيان  
هذا مبنى على ما ذكره الرندى وغيره من أنه لا فرق بين الاجاز والاختصار عند السكاكى فهو يستعمل  
الاجاز بزيادة الاختصار أخرى وقوله أى الشارح فى المطول نعم لو قيل الاجاز أخص الخ بيان ما مال إليه  
الشارح نفسه اه فنرى وكب أيضاً قوله فلا يجوز معنيان ويلزمه أن الاطناب معنيين (قوله بينهما  
عموم من وجه) يجتمعان فيما لو قيل رب شئت فانه أقل من مقتضى الحال لاقتضائه أبسط منه لكونه  
مقام التشكى من الملم الشيب وانقراض الشيب وأقل من عبارة المتعارف أيضاً وهو ياربى شئت بزيادة  
سرف النداء وباء الاضافة وينفرد الثاني وهو كونه أقل بما يقتضى المقام فى الآية المذكورة مثلاً لا يقتضى  
المقام كما تقدم أكثر منه والمتعارف أقل منه كما لا يخفى وينفرد الأول وهو كونه أقل من المتعارف بنحو قول  
الصيادغزال عند خوف فوات الفرصة فانه أقل من المتعارف وهو هذا عزال وليس أقل بما يقتضى المقام  
لأنه يقتضى هذا الاختصار كما تقدم أول الكتاب ولا يخفى عليك اجراء هذه السببة اعنى نسبة العموم من وجه  
على التفسيرين فى الاطنابين أيضاً اه ع (قوله وفيه نظر) أى فى كلام السكاكى أولاً وأخيراً بليل  
ما بعد وكب أيضاً قوله وفيه نظر قد قصر نظر الله نف وفات عنه امران ظاهراً أحدهما أنهم جعلوا  
نحوهم الرجل زيد من الاطناب ولا عبارة للاوساط غيره وثانيه ما أنه لم يحفظ تعريف الاجاز عن دخول  
الانحلال وتعریف الاطناب عن الحشو والتطويل اه أطول (قوله والجواب الخ) عبارة المطول  
وجوابه ان المراد بعدم تسريته بقاءه لا يمكن أن يحقق ويعين أن هذا القدر من الكلام اجاز وذلك  
اطناب على ما مر وبينهما تفاوت لأنه اعتبر فى المختصر تعسر التحقيق وفى المطول عدم مكانه وفى الفرى  
مانه فوفق فيه أى فى الجواب بأن قول السكاكى لكونهما نسيين لا يتيسر الكلام فيهما يدل على أنه  
يستدل على مدعاه بطلان النسبة ولا شك أن مطلق النسبة لا يقتضى ذلك كما ذكره اه وحاصل المناقشة  
أن مقصود المتن أن مطلق الكون نسبياً لا يقتضى عدم التيسر المذكور كما يعطيه تعليل السكاكى به وهذا  
الاشكال بجمله على ما ذكره الشارح أيضاً لأن مجرد كونه نسبياً لا يقتضى عدم إمكان تعين المقدار أيضاً قال  
سم وقد يدفع هذا عن عبارة المختصر لأنه لم يعتبر عدم الامكان إلا أن يقال إن مجرد كونه نسبياً لا يقتضى  
العسر أيضاً تأمل اه (قوله لان ما ذكره بيان لعناهما) فيباهل لعناهما بما ذكره دلائل على عدم هذه  
الآراء وبحث فى ذلك بأنه لا يدل إلا يلزم من تعسر المعنى عدم بانه وكثير ما يبينون المعانى التى هى فى  
غاية الاشكال إلا أن يجاب بأنه لا حظ فى الاستدلال بما ذكره سياق السكاكى فانه ساق عدم التيسر للاعتذار  
عن ترك التحقيق فلما أراد عدم التحقيق فى معناهما تركه تأمل سم (قوله بل أراد تعسر التحقيق الخ) عبارة  
عق بل مراده تعسر التعريف المقتضى تعين المقدار بحيث لا يراد عليه ولا ينقص لتوقف ذلك كما تقدم  
على اتحاد المسوب اليه اه وكب أيضاً مانصه وقد علمت أن مجرد الكون نسبياً لا يقتضى هذا التعسر

على من كان له قلب أو ألقى  
السمع وهو شبه دأى حاضر  
الكلام بوصف لا يجاز لكونه  
أقل من المتعارف كذلك  
يوصف بكونه أقل مما  
يقتضيه المقام بحسب  
الظاهر وأما قلنا بحسب  
الظاهر لأنه لو كان أقل مما  
يقتضيه المقام ظاهراً  
وتحقيقاً لم يكن فى شئ من  
البلاغة مثله قوله تعالى  
ربانى ومن العظم منى  
الآية فانه اطناب بالنسبة  
إلى المتعارف أعنى قوله  
يارب شئت واجاز بالنسبة  
إلى مقتضى المقام ظاهراً  
لأنه مقام بيان انقراض  
الشيب والملم الشيب  
فينبغى أن يسط فيه الكلام  
غاية البسط فلا يجوز  
معنيان بينهما عموم من  
وجه (وفيه نظر لان كون  
الشيء نسبياً لا يقتضى تعسر  
تحقيق معناه) اذ كثيراً ما  
تحقق معانى الامور النسبية  
وتعرف بتعريفات تليق  
بها كالأبوة والاخوة  
وغيرهما والجواب أنه لم يرد  
تعسيران معناهما لان  
ما ذكره بيان لعناهما بل  
أراد تعسراً التحقيق والتعين  
فى أن هذا القدر اجاز  
وذاك اطناب (ثم البناء  
على المتعارف)



بل مع كون المنسوب اليه مختلفا (قوله والبسط) أى ذى البسط أى الكلام صاحب البسط الموصوف اذ  
 الموصوف انما هو الكلام لا البسط فالوصف صفة للضاف المقدر للبسط اه ح ف وقال بعضهم المراد  
 بالبسط المبسوط (قوله الموصوف) بكونه أزيد من الكلام المذكور (قوله بأن يقال الایجاز الخ) تصوير  
 لبناءه بأن يقال فى الاطناب ان يخ على المتعارف هو أداء المقصود بأكثر من عبارة المتعارف وان يخ على  
 البسط هو أداء المقصود بأكثر مما يقتضيه المقام (قوله أو مما يليق بالمقام الخ) أى فى البناء على البسط  
 (قوله ردالى الجهالة) أى والمطلوب من التعاريف الاخراج من الجهالة لا الرد اليها ع (قوله وكيفيتها)  
 أى التعاريف وأنت لا تكتسب التأييد من المضاف اليه أو باعتبار الكلمات وكتب أيضا قوله وكيفيتها  
 أى من تقديم وتأخير وتغير ذلك فيزداد بذلك الجهل ولو كان السكف لا يتعلق به الغرض ههنا إلا أن الجهل  
 به يزداد به جهل الشيء فيكون التعريف المذكور فيه لفظ المتعارف مجعولا من ع أو المراد بالكيفية  
 طول الكلمات وقصرها (قوله أى مقدار) مفعول يقتضى قدم عليه (قوله والجواب الخ) قال فى الاطول  
 فيه بحث لان متعارف الاوساط العرب لا يتيسر للعجم فالتعريف لا يتبع الاستتبع لغة العرب والتصنيف  
 عام لكل محصل فهو ردالى الجهالة لتكثير من الخاطئين وان البليغ لا يحتاج الى علم المعاني فتعريفات الفن  
 لطالبي البلاغة لا يبلغه فالتعريف بما يخص معرفته بالبلغاء ردالى الجهالة نعم انما ينفع التعريف لان  
 ما سبق فى الابواب السابقة تكفل من معرفة المقامات ما يكتفى بمعرفة البسط الا لثى بالقلم اه وقوله  
 لان متعارف الخ قدح فى رد الشارح جهالة متعارف الاوساط وقوله وان البليغ الخ قدح فى رده جهالة  
 البسط الموصوف تدبر (قوله قوال المعاني) أى فهمى على قدرها فى عرف الوضع عرف أى معنى يفرغ  
 فى هذا القلب من اللفظ العلم بأن المعنى الذى يكون على قدر اللفظ هو ما وضع له مطابقة وذلك سهل  
 مدرك لمدرك الوضع وان كان عاميا فان ادراك هذا المقدار شأن كل أحد يتعلق بالمحاورات لانه لا دقة  
 فيه اه ع وكتب أيضا قوله قوال المعاني لانهم انه موهمة من الالفاظ وعكس بعضهم نظرا الى أن المعنى  
 يستحضر أولا ثم يثبوت باللفظ على طبقه وجمع بأن الاول باعتبار السامع والثانى باعتبار المتكلم (قوله  
 والاقرب الخ) يقتضى أن ما قاله السكاكى قريب الى الصواب مع أن غرض المصنف أنه ليس بصواب لانه  
 نظريه ولم يجب عنه وعدل الى غيره ويقتضى أيضا أن هذا ليس بصواب بل أقرب اليه وأجيب بأن أفعل  
 التفضيل ليس على بابه وأن المراد بالقرب الى الصواب التمكن منه وكثيرا ما يعبر بالقرب من الشيء عن كونه اياه  
 كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى فان العدل داخل فى التقوى (قوله المقبول) أى المعبر من طرق التعبير  
 عن المعنى المراد ثلاثة المساواة والایجاز والاطناب كما أن غير المعبر ثلاثة الاخلال والتطويل والحشو  
 اه بس (قوله تأدية أصله) أى أصل المراد وأصل مقم أى تأديته وقال بعضهم اضافته بيانته على مذهب  
 من يجوزها فى الضمير اه حفى وبه يجب عما قاله فى الاطول الاولى تأديته لان المراد بالمراد أصله بل الاولى  
 المقبول من طرق التعبير عن أصل المراد تأديته اه (قوله بلفظ مساو له) بأن يؤدى عما وضع لاجزائه مطابقة  
 اه ع وكتب أيضا ما نصه اعتمد فى معرفة أن الاول مساواة والثانى ایجاز والثالث اطناب على اشعار  
 المفهومات بذلك كما لا يخفى اه أطول وكتب أيضا ما نصه لقائل أن يقول ما أنكره المصنف على السكاكى  
 يرجع اليه كلامه لان التأدية بلفظ مساو بتعين أن يكون المراد مساواة المساواة الوضعية وهى انما تعرف  
 بالعرف اللغوى الذى يعلمه الاوساط لانهم انما يتحاورون بمقدار ما يفيد الوضع فعدا الامر الى الاحالة  
 على العرف وقد يجب بام معرفة الوضع لا تتوقف على العرف فانظره ع وقال فى الاطول وههنا أبحاث  
 الاول أنه ان أراد بالمقبول المقبول مطلقا سواء كان من البليغ أو من الاوساط فازداد الناقص غير مقبولين  
 من الاوساط لانهم ما خرج عن طريقهم لا ادع وان أراد بالمقبول من البليغ فليس المساوى والناقص  
 الوافى مقبولين مطلقا بل اذا كان ادع والثانى ان قولنا جاعنى انسان وقولنا جاعنى حيوان ناطق كلاهما تأدية  
 أصل المراد بلفظ مساو فينبغى أن لا يكون أحدهما اطنابا والآخر ایجازا وبالجمله لا يشمل تعريف الایجاز

والبسط الموصوف) بأن يقال  
 الایجاز هو الاداء بأقل من  
 المتعارف أو مما يليق بالمقام  
 من كلام أبسط من الكلام  
 المذكور (ردالى الجهالة)  
 اذ لا تعرف كمية متعارف  
 الاوساط وكيفيتها الاختلاف  
 طبقتهما ولا يعرف أن كل  
 مقول أى مقدار يقتضى من  
 البسط حتى يقاس عليه  
 ويرجع اليه والجواب أن  
 الالفاظ قوال المعاني  
 والاوساط الذين لا يقدر  
 فى تأدية المعاني على  
 اختلاف العبارات  
 والتصرف فى لطائف  
 الاعتبارات لهم حد معلوم  
 من الكلام يجرى بينهم فى  
 المحاورات والعاملات  
 وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم  
 فالسما على المتعارف واضح  
 بالنسبة اليهما جميعا وأما  
 البناء على البسط الموصوف  
 فانما هو للبلغاء العارفين  
 بمقتضيات الاحوال بقدر  
 ما يمكن لهم فلا يجهل  
 عندهم ما يقتضيه كل مقام  
 من مقدار البسط (والاقرب)  
 الى الصواب (أن يقال  
 المقبول من طرق التعبير  
 عن المراد تأدية أصله بلفظ  
 مساو له) أى لاصل المراد

اليجاز لقصر والثالث ان قولنا جسد الله تعالى مساواة بتعريف السكاكي ايجاز بتعريفه فتزاعم  
السكاكي في نقل اصطلاح القوم ومشطه لا يسمع منه بدون سند قوي ولو قيل المراد المساوى بحسب عرف  
الاوساط فتعريفه يقول الى ما ذكره السكاكي ويرد عليه ما اورد عليه الرابع ان اليجاز والاطناب والمساواة  
مختصية بالكلام البليغ كما علم من تقسيم الفن الى الابواب الثمانية فلا يتم تعريف اليجاز والاطناب مالم  
يقيد بالبلاغة بل هو ان يكون الناقص الوافي غير فصيح وكذا الزائد لفائدة اه وقوله في البحث الاول فليس  
المساوى والناقص الوافي الخ يقتضى ان الاطناب مقبول من البليغ مطلقا وليس كذلك ويمكن الجواب  
عن أصل البحث الاول باختبار الشق الثاني وان المصنف اتكل في عدم التقييد بالداعي على العلم به من كون  
الكلام في أساليب البلاغة التي هي مطابقة للكلام ما تقتضى الحال وعن الثاني باننا لنسلم ان جاء في حيوان  
ما طق نادية بلفظ مساو وعن الثالث باننا لنسلم ان جمل اليجاز لان التقدير فيه لرعاية أمر لفظي واللفظ  
المساوى لأصل المراد هو متعارف الاوساط لكن لما يأخذ المصنف بعنوان متعارف الاوساط لم يرد عليه  
ما اورد على السكاكي الذي أخذ به هذا العنوان وعن الرابع به اتكل في عدم التقييد على ما مر فتدبر  
(قوله أو بلفظ ناقص) بان يؤتى بأقل مما وضع لاجزائه وقوله أو بلفظ زائد بان يكون باكثر مما وضع  
لاجزائه مطابقة اه ع (قوله فالمساواة ان يكون الخ) المتبادر من هذا التقرير ان قول المتن لفائدة قيد  
في الاطناب فقط وهو صريح الاحتراز لا في المتن أيضا وقد تكرر في ذلك في العروس بأنه يقتضى ان  
المساواة مقبولة مطلقا وان كان لمقام يقتضى اليجاز والاطناب قال والذي يظهر ان قوله لفائدة يتعلق  
بالثلاثة من جهة المعنى وان كانت عبارته تقتضى ان لفائدة يتعلق بالناقص والزائد اه وما صرح به من  
اقتضاء عبارته ان لفائدة يتعلق بالناقص والزائد غير مسلم بدليل أخذ محترز فيما يأتي فتدبر (قوله غير وافي  
به) بحيث يحتاج في دلالة على المراد الى نكف وتعسف فلا يرد ان يقال اذا وجدت قرائن الدلالة اعتبر  
تكون مقبولة وان لم توجد فلا دلالة أصلا حتى تكون مقبولة أولا والجواب ان القرائن لا بد منها لكن قد  
يكون الفهم منها تعسفا وتكلفا خلفائهما وبعد الاخذ منها كما يشهد صادق الذوق بذلك في شاهد الاخلاص  
المشار اليه بقوله والعيش الخ اه ع (قوله كقوله) من حجر والكمال (قوله خير) أي لان الجاهل الاحق  
بتنعم بما وجد ولا يضيق على نفسه بشي والثاني يتأمل في العواقب والآفات وخوف العناء فلا يجد العيش  
لن (قوله في طلال) حال من خير (قوله النول) بالضم والفتح الحق اه أطول (قوله والجاهلة) عطف  
تفسير (قوله من عايش) أي من عيش من عايش مطول (قوله أي مكدودا) جعل كذا مصدرا بمعنى اسم  
المفعول سالا ويحتمل انه من هول مطلق على تقدير مضاف أي عيش كد (قوله أي الناعم الخ) بان لما أخل  
به وكتب أيضا قوله الناعم تقييد للعيش المذكور وقوله في طلال العقل تقييد لمن عايش (قوله وفي طلال  
العقل) قال في الاطول لا يخفى انه لا يلائم تقييد العيش الشاق بكونه في طلال العسل وينبغي ان يقول في  
شداء حراق اشراقات العقل وكأنه وقع في التعبير بطلال العقل المشاكلة اه (قوله فيكون محلا) قال  
في المطول وفيه نظرا لانه قد اشتهر في العرف ان العيش المعتد به أعنى العيش الناعم انما هو عيش الجاهل  
لخفي دون العقلاء المتأملين في عواقب الامور فجعل مطلق العيش في طلال النول كناية عن العيش الناعم  
والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتعربين في أمورهم وأشار بالطف وجهه الى ان العيش في طلال  
الجهل والمحاكاة لا يكون الانعاما وان العيش الشاق لا يكون الاعيش اما قل حتى انه لو ذكر الناعم وفي  
طلال العقل لكان كالسكرار ونبه على ذلك لفظ الطلال اه أي في فهم من البيت على هذا ان العيش  
الناعم اللازم للجهل والمحاكاة خير من عيش العاقل المستلزم لاكدو المشقة وهذا مقصود الشاعر أو بمعنى  
مقصوده وقال الجلال السيوطي في شرح منظومته انه لا اخلاص في البيت بل فيه النوع البديعي المسمى  
بالاحتباك (قوله الاديم) أي الخلد أي جلد الذراعين وقوله لراشيه أي انتهى التقيد بانى راشيه  
فاللام بمعنى الى التي له غاية تأمل (قوله ومينا) في رواية مينا فلا شاهد فيه (قوله واحد) فلا فائدة في الجمع

(أو) بلفظ ناقص عنه وافي  
(أو) بلفظ زائد عليه لفائدة  
فالمساواة أن يكون اللفظ  
بمقدار أصل المراد واليجاز  
أن يكون ناقصا عنه وافيا  
به والاطناب أن يكون زائدا  
عليه لفائدة واحترز بواف  
عن الاختلال وهو أن  
يكون اللفظ ناقصا عن أصل  
المراد غير وافي به كقوله  
والعيش خير في ظلال  
ل النول أي الحق والجاهلة  
(عن عايش كذا) أي مكدودا  
متعوبا أي الناعم وفي طلال  
العقل يعني أن أصل المراد  
أن العيش الناعم في طلال  
النول خير من العيش  
الشاق في طلال العقل ولفظه  
غير وافي بذلك فيكون  
مختلفا فلا يكون مقبولا (و)  
احتراز لفائدة عن التطويل  
وهو أن يزيد اللفظ على  
أصل المراد لا لفائدة ولا  
يكون اللفظ الزائد متعينا  
(نحو) قوله  
وقد تداد الاديم لراشيه  
(والتي) أي وجد قوله  
كذاب ومينا والكذب والين  
واحد فقوله قد تداد أي  
قطعت والراشيان

بينهما مطول لا يقال الفائدة التأكيدي لان التأكيدي انما يكون خاتمة اذا قصد لاقتضاء المقام اياه وليس مقام هذا الكلام مقتضيا لذلك لان المراد منه الاخبار بمضمون القصة ولا يقال يتعين المين للزيادة فلا يكون من التطويل لان الاول جاء في محله والثاني معطوف لان المراد بعدم التعيين كما تقدم ان ايهما استعمل في موضع الاخر في ذلك التركيب كفي من جهة المعنى ولا عبرة بالتقديم والتأخير والاول يوجب تطويل اصلا ولا بما يحتاج اليه للاقفائية والوزن وانما العبرة باصل المعنى في التركيب وهو يصح بكل منهما اه ع ق (قوله العرفان في باطن الذراعين) يتدفق الدم منهما عند القطع ع ق (قوله بلذية) قرر بعضهم انه بالتكبير لا غير وضبطه بعضهم به بالتصغير وفي الاطول جذية بالجيم والذال ككريمة اه (قوله الابرش) البرش في الاصل فقط تخالف لون شعر الفرس ثم نقل للابرش وسمى به ذلك الرجل واعلم لذلك اه ع ق وفي الفري الابرش اسم رجل كان به برص فكنوا به عنه اه (قوله والبيت في قصة قتل الزبابة الخ) ملخصها ان جذية الابرش قتل اباها فسكرت حتى تقوى ملكها فبعثت اليه بان ملك النساء لا يخافون ضعف فأردت رجلا اضيف اليه ملكي وأتزوج به فلم اجد كفرا غيرك فاقدمت الى اذلك فقدم مصداقا لها غير مستعد للعرب وقد أعدت لآخذ فزنا فلما حضر احاطوا به فادخلته بيتا وأمرت بشد عضديه كما يفعل بالقصود فقطعت راسه واهشبهوا أمرت باحضار طشت يسيل فيه الدم فاسترسل به الدم حتى ماتت وغرضها في موته به ذا الوجه التمكن من اشفاها لفظ فيه باليوم وهو في سبيل الموت اه ع ق (قوله كالندي) ورد هنا ان الندي ايس زيادة لفظ معنى مدلول غير حتى يكون حشوا بل اتيان بلفظ لغناه الا انه فاسد في المقام والحشو من القبيل الاول كالتطويل لما تقدم من انه لا يفرق بينهما الا بالعين وعدمه وقد يجاب بان المراد بالزيادة بالنسبة للحشوا ان يؤتى بما لا يحتاج اليه سواء كان ذلك المأق به مدلولاً على معناه بغيره ام لا اه ع ق وكذلك الاطناب لا يجب ان يكون مستفاداً عما قبله بل اذا أتى بالشئ لمعناه وفيه دققة في المقام مناسبة لا يأتى به لاجلها الاوساط من الناس وانما يتفطن له البلغاء وأهل القطنة وقصد الاتيان به لذلك كان اطناباً ولو اوجبنا في الاطناب ان يكون معناه مدلولاً لما قبله خرج كثيراً وورد في هذا الباب عن معنى الاطناب وبهمذا يجاب عن كل ما ورد في هذا الباب من هذا النمط فيما يذ كرنا لمصنف بعد قاله ايضا ع ق فيما سيأتى (قوله في قوله) أى المنبى (قوله لولقاء شعوب) أى لولا تيقن لقاء المنية لم يكن للامور المذ كورة فضل (قوله هي علم) أى علم جنس (قوله للنية) سميت بذلك لتفريقها والاجتماع (قوله صرفها للضرورة) عبارة الاطول كسرت للضرورة وهل انصرفت كما قال الشارح فيه تردد لان الجر بالكسر يحصل لجميع باب ما لا ينصرف باللام والاضافة مع ان البعض غير منصرف بالاتفاق فجرد بالكسر بلا تنوين لا يدل على الانصراف اه وفيه نظر (قوله وعدم الفضيلة على تفهيد الخ) أى الذى هو مفهوم البيت المعبر فيه بولاء واما منطوقه فهو ثبوت الفضيلة على تقدير وجود الموت لان لولا حرف امتناع لوجود أى حرف يدل على امتناع جوابها لوجود شرطها وقوله لافضل فيها هو الجواب أى دليله وهو منق وبقى التيقن اثبات فيصير منطوق الكلام ثبوت الفضل على تقدير وجود الموت (قوله لتيقن الشجاع بعدم الهلاك) أى فلا يكون له فضل اذا قدم على المعركة (قوله وتيقن الصابر زوال المكروه) وعدم الهلاك بتلك الشدة فلا فضل له لان الناس كلهم اذا تيقنوا ذلك صبروا حرصا على الفضيلة اه ع ق وكتب ايضا ما نصه لعلمه بعدم موته بتلك الشدة وكتب ايضا قوله وتيقن الصابر لا يقال ذلك التيقن على تقدير الموت وعدم الخلود أشد لانه قول هذا مسلم لكن بدون التلذذ من منافع الدنيا بخلاف تقدير الخلود اه حفيد (قوله فان بذله حينئذ افضل) لان الخلود يزيد الحاجة الى المال (قوله وغاية اعتداه الخ) أى الاعتداز عنه بحيث يخرجه عن الفساد قال الحفيد ايس بشئ فانه على تقدير الخلود خوف الابتلاء بالشدة والاحتياج أكثر وعلاقه القلب بمحبة المال أشد وأما جاء البذل المالى بنقل الاحوال في غاية الضعف بخلاف تقدير الموت وعدم الخلود ولما كان ترك المال أشد لافضل من ترك الشئ الفانى اياه تأمل (قوله علم) مفعول مطلق مبين

العرفان في باطن الذراعين  
والضمير في راسه وفي التيقن  
بلذية الابرش وفي قدت  
وفي قوله ألسر بابه والبيت  
في قصة قتل الزبابة بلذية  
الابرش وهي معروفة (و)  
احترز ايضا بفائدة (عن  
الحشو) وهو زيادة متعينة  
للافتادة (المفسد) للغي  
(كالندي في قوله  
\* ولافضل فيها) أى في  
الدنيا (الشجاعة والندى \*  
وصبر الفتى لولقاء شعوب)  
هى علم للنية صرفها للضرورة  
وعدم الفضيلة على تقدير  
عدم الموت انما يظهر في  
الشجاعة والصبر لتيقن  
الشجاع بعدم الهلاك  
وتيقن الصابر زوال المكروه  
بخلاف الباذل ماله انا تيقن  
بالخلود وعرف احتياجه الى  
المال دائما فان بذله حينئذ  
أفضل عما اذا تيقن بالموت  
وتخلف المال وغاية اعتدازه  
ما ذكره الامام ابن جنى وهو  
أن في الخلود وتقل الاحوال  
فيه من عسر الى يسر ومن  
شدة الى رخاء ما يسكن  
النفس ويسهل البوس  
فلا يظهر لبذل المال كثير  
فضل (و) عن الحشو (غير  
المفسد) للغي (كقوله  
وأعلم علم اليوم والامس قبله)  
ولكننى عن علم ما في غد عني

لنوع أو مفعول به معناه المعلوم (قوله فلفظة قبله حشو) لان القلبية مفهومه وقد تعين الزيادة فلا يصح  
عطفه على اليوم كما عطف الامس فيكون التقدير وأعلم علم قبله بالاضافة الى التعريف اه ع ق وقال في  
الاطول لك أن تقول الام لا تستغراق أى كل أمس ووصفه بالقلبية من قبيل وصف الجنس بما يعم كل فرد  
تبيين العموم وتنصيصا عليه كذا كرفي قوله ثم انه وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه (قوله  
وهذا بخلاف الخ) يدفع لما قد يقال من اجل جعل قبله بمنزلة بعين في قوله أبصرته بعينى مثلا فيكون تأكيذا  
وايضاح الجواب أن التأكيذا لا يكون الا عند دخول الانكار أو وجوده أو تجويز الغفلة أو شحذ ذلك ولا يصح  
شي من ذلك هنا فزيادته ليست لقصد التأكيذا بل قصد التأكيذا بما يكون فائدة عند اقتضاء المقام له والا  
كان حشوا وكتب ايضا قوله وهذا بخلاف الخ فليس من الحشو (قوله الى التأكيذا) أى ادفع الجواز لانه  
يحمل أبصرته بقاى ومعته بقلبي وأمرت بكتابتها (قوله قدمها) أى فى التمثيل (قوله لانها الاصل) أى  
أصل يقاس عليه الايجاز والاطناب لان تصورهما من حيث ذاتها لا يتوقف على شيء بمعنى أن ادراك أن هذا  
حال على مجموع ما وضع له فقط من غير تعرض لاكثر من هذا لا يتوقف على شيء ومن هذا الوجه يقاس  
عليها فلا ينافى أن انسية أيضا لا توقف تعقلها على تعقل غيرها لان ذلك من حيث وصفها بالمساواة المعتبرة  
اصطلاحا وهى أن اللفظ ليس فيه ايجاز أى نقصان عن الاصل ولا اطناب أى زيادة عليه ولا يقاس عليها  
من هذا الوجه فتأمل اه ع ق وكتب ايضا قوله قدمها لانها الاصل المقيس عليه قيل الاولى أن يذكروا وجه  
تقديمها فى الضبط الاجاى السابق أعنى قوله والا قرب أن يقال الخ فانه المقتضى لبيان فائدة العدول عن  
أسلوب قوله الساب النامن الايجاز والاطناب والمساواة أو ما التقديم فيما نحن فيه فصرع التقديم فى الضبط  
الاجاى وقد يجاب بان التفصيل هو المقصود والاجال نوطته فلهذا ذكر وجه التقديم فى التفصيل اه وقال  
فى الاطول قدمها مع تأخرها عن الايجاز والاطناب فى مقام التصوير لقلة مباحثها وفى مقام التصوير  
فراعى علو شأنها فى باب البلاغة وقال الشارح قدمها لانها الاصل والمقيس عليه وفيه أن المقيس عليه  
للمساواة والايجاز والاطناب هو المعنى على ما اختاره المصنف (قوله المقيس عليه) أى المنسوب اليه (قوله  
ولا يحيق) أى ينزل (قوله المكر السبى) هو من جانب الحق أن يفعل بالعباد ما هم لم يفعل فى الآية اطناب  
بذكر السبى بعد المكر فان المكر لا يكون الا سبأ اه وفى القنرى ولا يحيق المكر السبى لانها حاق به الشئ  
أى احاط به ووصف المكر بالسبى أيما الى أن بعض المكر ليس سبأ كما فى قوله تعالى ومكر او مكر الله لان  
مكر الله جزاء السبى وجزاء السبى ليس سبأ (قوله الابأهله) أى بحقيقته (قوله وقوله) أى النابغة يخاطب  
أبا قابوس النعمان بن المنذر (قوله المتأى) اسم مكان من اتأى عنه أى بعد (قوله أى موضع البعد عنك)  
فيه اشارة الى أن عنك متعلق بالمتأى وهو مبنى على أن اسم المكان يعمل فى الظرف والمشهور أنه لا يعمل فيه  
ولا فى غيره وعليه فالجار والمجرور متعلق بوسع على معنى البعد من سم ويس (قوله شبهه بالليل) أى فى  
عمومه الا ما كن وبلوغه كل موطن لسعة مدكه وبسطة يده فلا يقلت منه أحد (قوله حذف المستثنى منه)  
تقديره بأحد (قوله وفى البيت حذف جواب الشرط) زاد فى الاطول وحذف المعطوف عليه الشرط ثم قال  
بعد ذكر الجواب الذى فى الشرح على أنه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط أعنى الشرط الواقع  
حال لا يحتاج الى الجزاء وهذا ولا يخفى عليك أن ذكر المستثنى منه اذا لم يكن لفائدة يكون حشوا وأنه يشك  
كون البيت مثلا للمساواة باعتبار حذف متعلق الخبر الظرفه أيضا الآن يقال التحقيق أنه لا حذف  
والتقدير لا امر لفظى حتى ان ذكر متعلق خبر الظرف يكون حشوا مفسدا للوجوب حذفه اذا افساد أهم  
من أن يكون افسادا لقاعدة اللفظ أو المعنى فاذكره الشارح من أنه لو ذكر لكان تطويلا لا وثوقا عليه اه  
مع بعض حذف وقوله فاذكره الشارح أى فى الكلام على واكمل فى القصص حياة وكتب ايضا قوله  
حذف جواب الشرط بناء على مذهب البصريين أن الجواب لا يتقدم اه يس (قوله لا امر لفظى) المراد  
بالامر اللفظى ما لا يتوقف افادته المعنى عليه فى الاستعمال وانما جازى تقديره مراعاة القواعد النحوية

فلفظة قبله حشو غير مفسد  
وهذا بخلاف ما يقال أبصرته  
بعينى ومعته باذنى وكتبته  
يسدى فى مقام يقتضى الى  
التأكيذا

المساواة  
قدمها لانها الاصل المقيس  
عليه (نحو ولا يحيق المكر  
السبى الابأهله وقوله  
فانك كالليل الذى هو مدركى  
وان خلت أن المتأى عنك  
واسع) أى موضع البعد  
عنك ذو سعة شبهه فى حال  
سخطه وهوله بالليل قيل فى  
الا حذف المستثنى منه  
وفى البيت حذف جواب  
الشرط فيكون كل منهما  
ايجازا لا مساواة وفيه نظر  
لان اعتبار هذا الحذف  
رعاية لا امر لفظى لا يقتضى  
البه تأدية أعمل المراد حتى  
لو صرح به لكان اطنابا



بل تطويلا وبالجملة لا تسلم أن  
لفظ الآية والبيت ناقص  
عن أصل المراد (والإيجاز  
ضربان إيجاز القصير وهو  
ما ليس بحذف فهو ولكم في  
القصاص حياة فإن معناه  
كثير ولفظ هيسير) وذلك  
لأن معناه أن الإنسان إذا  
علم أنه متى قتل قتل كان ذلك  
داعيا إلى أن لا يقدم على  
القتل فارتفع بالقتل الذي  
هو القصاص كثير من قتل  
الانسان بعضهم بعض فكان  
في ارتفاع القتل حياة لهم  
(ولا حذف فيه) أي ليس  
فيه حذف شيء مما يؤدي به  
أصل المراد واعتبار الفعل  
الذي يتعلق به الظرف رعاية  
لامر لفظي حتى لو ذكر كان  
تطويلا (وفضله) أي رجحان  
قوله ولكم في القصاص حياة  
(على ما كان عندهم أوجز  
كلام في هذا المعنى وهو قولهم  
القتل أنفي للقتل بقلة حروف  
ما يناظره) أي اللفظ الذي  
يناظره قولهم القتل أنفي  
للقتل (منه) أي من قوله  
ولكم في القصاص حياة وما  
يناظره منه - وهو قوله في  
القصاص حياة لأن قوله لكم  
فأند على معنى قولهم القتل  
أنفي للقتل - حروف في  
القصاص حياة مع التنوين  
أحدى عشر وحروف القتل  
أنفي للقتل أربعة عشر أعني  
الحروف المفقوطة أذ بالعبارة  
تعلق الإيجاز بالكتابة  
(والنص) أي وبالنص (على  
المطلوب)

الموضوعة لأصل ترا كيب الكلام ومعناه أمر القضاة بعدم توقف تبادر المقصود على تقديره والحاصل أن  
ما جرى عرف الاستعمال بالاستغناء عنه بلا قرينة خارجية عن ذلك الكلام المأني به يكون تقديره مراعاة  
للقواعد المتعلقة باللفظ فلا يكون حذفه إيجازا والمستثنى منه والجواب مستغنى عنهما في ذلك التركيب غير  
محتاج إليه - ما في الافة فلا يكون حذفه إيجازا وما جرى عرفه بذكره بحيث لا يستغنى عنه في نفس  
التركيب القرينة خارجية فيكون حذفه إيجازا للمحاجة إليه في المعنى اه ع ق وكتب أيضا قوله رعاية  
لامر لفظي الخ أن قلت لو سلم ذلك في الآية فلا يسلم في البيت إذا لشرط يقتضيه الجزاء البتة فإن لم يذكر  
وجوب تقديره والاختل أصل المعنى فليس تقديره لامر لفظي بل لتأدية أصل المراد قلت معنى الجزاء يفهم  
من المصراع الأول بلا احتياج إلى تقديره بحسب تأدية أصل المراد كذا في الفري (قوله بل تطويلا) بل  
حشوا كما في الأطول وغيره تعين الزائد وقد يجاب بأن المراد التطويل اللغوي الشامل للحشو (قوله إيجاز  
القصاص الخ) الفرق بين إيجاز الحذف الآتي والمساواة ظاهرا وكذا الفرق بين مقاميهما كما تقدم وأما الفرق  
بين إيجاز القصير والمساواة وبين مقاميهما هو أن المساواة ما جرى به عرف الأوساط الذين لا ينتهون لادماج  
المعاني الكثيرة في لفظ يسير والإيجاز بالعكس ومقام المساواة كثير مثل أن يكون المخاطب ممن لا يفهم  
بالإيجاز أو لا يتعلق غرضه بادماج المعاني الكثيرة ومقام الإيجاز كتعلق الغرض بالمعاني الكثيرة ويكون  
المخاطب مع من ينتبه لفهمهما ولا يحتاج معه إلى بسط من ع ق (قوله وهو ما ليس بحذف) أي ملتبسا  
بحذف (قوله ما ليس بحذف فهو قوله تعالى الخ) هو أن أريد بالقصاص الحكيم به مجازا أو أمانا أريد ولكم  
في مشروعية القصاص حياة وهو المتبادر فهو مما فيه إيجاز الحذف اه ع ق (قوله لأن معناه الخ) أي  
ما يقصد أن يفيد ولو بالانضمام (قوله إذا علم الخ) يؤخذ منه أن المراد ولكم في علم القصاص أي العلم به فيكون  
من إيجاز الحذف فتدبر ثم رأيت في الأطول قال بعد قول المصنف ولا حذف فيه مانصه أو رد عليه أن  
ما ذكره المصنف في بيان كثرة معناه يفيد أن الحياة في شرع القصاص أو العلم به فنية الحذف ويدفعه أن  
معنى النظم أن القصاص منشأ الحياة غايته أن منشئته مبنية بأن العلم به أو شرعه يوجب الحياة اه وقوله  
ما ذكره المصنف أي في الإيضاح والذي ذكره فيه هو ما ذكره الشارح بقوله لأن معناه الخ (قوله واعتبار  
الفعل الخ) جواب اشكال والمراد بالفعل الفعل اللغوي على حذف مضاف أي نال الفعل أي الحدث  
فيشمل الاسم كذا في سم (قوله الطرف) آل للجنس إذ هنا ظرفان لكم وفي القصاص (قوله كان تطويلا)  
الاحسن أن يقول حشوا لأن الزائد متعين ففري اه سم وانما قال الاحسن لأن مكان الجواب بما قاله  
بعضهم أن المراد التطويل اللغوي الشامل للحشو (قوله ولكم) لم يسطر لكم مع أنها ليست من المناظر  
ليستقيم قول المصنف ما يناظره منه (قوله عندهم) أي في اعتقادهم وأهل نكتة التقييده أنه ليس كذلك  
في الواقع وأهل أوجز شيء في هذا المعنى في الواقع القصاص حياة (قوله أوجز كلام في هذا المعنى) ليس  
في كلامه ما يدل على أن قولهم المذكور من إيجاز القصير فلا ينافي ما أتى من احتياج قولهم إلى تقدير  
محذوف (قوله بقلة حروف الخ) خبر فضله (قوله يناظره قولهم) كذا في نسخ وعليه فالضمير المستتر في  
يناظره يرجع إلى قولهم القتل أنفي للقتل والبارز فيه يرجع إلى ما الواقعة على في القصاص حياة وفي  
نسخ يناظر قولهم بإسقاط الهاء قال يس قال بعض أهل الحواشي هذا الذي نقلته عن الاستاذ سلم الله  
اه وعليه فالضمير المستتر يرجع إلى ما وكل صحيح من جهة المعنى لأن المناظره مناعلة من الجانبين (قوله  
مع التنوين) وقد لا يعتبر التنوين لحذفه في الوقف (قوله لا بالكتابة) والالكانت حروف الآية أي  
عشر بحذف التنوين وأثبت ياء في وهمزة آل (قوله والنص الخ) يعارضه كون سلوك طريقة البرهان  
فنا من البلاغة ففري سم ويمكن دفعه بأن ذلك إذا لم يقتض المقام النصريح والتخصيص لغرض في ذلك  
والمقام هنا يقتضي التصريح والتخصيص ليرغب العام والخاص في تلك الحياة ويحافظ الجميع عليها (قوله  
والنص على المطلوب) بخلاف قولهم فإنه انما يدل على المطلوب بالأزوم من جهة أن نفي القتل يستلزم نبوت

بمعنى الحياة (وما يفيد  
تسكير حيايته من التعظيم  
لنعمه) أي منع القصاص  
أيهم (عما كانوا عليه من  
قتل جماعة بواحد) حصل  
لهم في هذا الجنس من الحكم  
أعني القصاص حياة عظيمة  
(أو من النوعية) أي لكم  
في القصاص نوع من الحياة  
وهي الحياة (الحاصلة للقتول)  
أي التي يقصد قتلها (والقاتل)  
أي الذي يقصد القتل  
(بالارتداد) عن القتل  
لمكان العلم بالاعتصام  
(والطرد) أي وبكون قوله  
ولكم في القصاص حياة  
مطرد إذا الاعتصام مطلقا  
سبب للحياة بخلاف القتل  
فإنه قد يكون أنفي للقتل  
كأنه على وجه القصاص  
وقد يكون أدعى له كالقتل  
ظلمًا (وخلوه عن التكرار)  
بخلاف قولهم فإنه يشمل  
عن تكرار القتل ولا يخفى  
أن الخالي عن التكرار أفضل  
من المشتمل عليه وإن لم يكن  
محلًا للفصاحة (واستغناءه  
عن تقدير محذوف) بخلاف  
قوله فإن تقديره القتل أنفي  
للقتل من تركه (والمطابقة)  
أي وباشتماله على صنعة  
الإنابة وهي الجمع بين معنيين  
متباينين في الجملة كالقصاص  
والحياة (وإيجاز الحذف)  
بما يفيد على إيجاز القصر  
في حذف ما جزؤه (جمله)  
جمله من أرفق له (مضاف)  
بالنوع (جمله) وهو  
واسأل الله أي أقبل  
أشهر يا ربك وهو

الحياة النفسية بوجوده (قوله بمعنى الحياة) إذا تفتأ القتل ليس مطلوبًا بالذات بل لطلب الحياة والنص على  
المطلوب أعون على القبول اه أنقول (قوله لنعمه) علة لعظم الحياة الحاصلة في القصاص (قوله بواحد)  
أي بسبب قتل مقتول واحد قاتل واحد (قوله فحصل لهم الخ) قال في الاطول ولك أن تريد بتعظيم  
الحياة الحياة مع سلامة الاعضاء إذا قصاص بعم العضو والنفس اه (قوله في هذا الجنس) في سببية وقوله  
من الحكم بيان الجنس (تولد أو النوعية) عطف على التعظيم وكتب أيضا قوله من النوعية حيثية  
النوعية غير حيثية التعظيم وإن كانت الحياة العظيمة نوعا ولذا ذكرهما فترى اه سم (قوله وهي الحياة  
الحاصلة الخ) قال في الاطول لا وجه لتخصيص النوعية بهذا الوجه والتعظيم بالوجه الاول بل كل من  
الوجهين يصلح أن يكون وجه الكل منهما اه ويمكن دفعه بأن يجعل في كلامه احتياكا (قوله أي الذي  
يقصد قتله) أي لا المقتول بالفعل لأنه لا حياة له (قوله بخلاف القتل الخ) هذا بحسب ظاهر إطلاق  
عبارة تم وان كان المراد بالقتل القصاص لكن يكتفي بربحان الآية عدم الطراد قولهم بحسب ظاهر  
إطلاقه بخلاف الآية الكريمة (قوله وخلصوه عن التكرار) عورض بان فيه نوعا من المحسنات وهو  
رد العجز على الصدر وأجيب بأن الحسن ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر ولهذا  
قالوا الاحسن في رد العجز على الصدر أن لا يؤدي إلى التكرار بأن لا يكون كل من اللفظين بمعنى الآخر  
فقولهم وان اشتمل على جهة حسن مشتمل على جهة مرجوحية ويكتفي بربحان الآية أن ليس فيها جهة  
مرجوحية أفاده في المطول وهو يشعر بأن المعنى هنا مقصد وهو كمال من جهة أن كلامه في اذهاق  
الروح وان كان الاول على وجه القصاص والثاني على وجه الظلم وكتب أيضا قوله عن التكرار أي  
في الجملة اه يس والافعال القتل الاول أريد به القتل قصاصا والقتل الثاني أريد به القتل ظلمًا لكن لما  
كان كل اذهاق الروح كان هناك تكرار (قوله فان تقديره الخ) اعترضه الحفيد بأن الظاهر أن  
الاحتياج إلى تقدير محذوف انما هو لا مر لفظي كافي قوله تعالى ولا يحق المكر السيئ إلا بأهله وأجاب عنه  
سم فقال أقول قد يمنع ما قاله بأن تفضيل القتل على تركه لا على غيره كالضرب والجرح لا يفهم من غير  
هذا المحذوف فليس له ضم امر صاعى اه وحاصله أن هذا الاعتراض انما يتبعه لو كان المقدم من غيره لا  
من تركه وأجاب بعضهم بأن المحذوف هنا لم يسمى مسدده اه (قوله من تركه) لا يخفى أن الترك لا ينفي  
القتل حتى يصلح أن يكون مفذولا عليه فالمراد أني من كل زاوية أطول (قوله والمطابقة) فيه أن القتل  
ونفيه أيضا متضادان اه أطول (قوله في الجملة) المعنى على لؤي ولؤي في الجملة وكتب أيضا قوله في الجملة أي  
سواء كان التقابل على وجه التضاد أو السلب أو الإيجاب أو غير ذلك كما سيأتي في محله قاله سم وقال يس  
أي سواء كان التقابل بحسب الذات أم لا كالتقصاص والحياة فان القصاص انما كان مقابلا للحياة ومضادا  
لها باعتبار أن فيه قتلًا والقتل يقابل الحياة فجعل ما يشتمل عليه مقابلا في الجملة اه والظاهر أن مقابلة  
القتل للحياة ليست أيضا ذاتية بل باعتبار اشتماله على الموت المقابل للحياة فتكون مقابلة القصاص للحياة  
بواسطة اشتماله على القتل المشتمل على الموت المقابل للحياة وان شئت قلت مقابلة القصاص للحياة باعتبار  
اشتماله على الموت (قوله وإيجاز الحذف) من إضافة المسبب إلى السبب (قوله اما جزؤه) المراد بجزؤه الجملة  
مالم يس مستقلا كالشرط وكما به وبالجملة المستقل وأشار الشارح بقوله عمدة كان أوفضله إلى أنه ليس  
المراد بالجزء هنا أحد ركني الجملة بل ما يشتمل الفضلات على أن تكون حقيقة الكلام الذي ترادفه الجملة على  
قول هي المسند إليه والمسند وما عداها خارج عن حقيقة مذهبه ابن الحاجب وذهب البعض إلى أن  
حقيقة الكلام ما اشتمل عليه من عمدة وفضله تدبر (قوله بدل من جزء جملة) بدل كل وانما يجعله نعتا لأنه  
عطف عليه مالا يصلح نعتا وذلك قوله صفة أو شرط لعدم اشتقاقها فجعل الكل بدلًا ليصح الاعراب فيهما  
جميعا لأن المعطوف على البدل بدل وعلى النعت نعت (قوله نحو واسأل القرية) بناء على أنه لم يرد بالقرية  
أهلها مجازا من سلا والافلا حذف وكذا على القول بأنها على حقيقتها والسؤال على وجه الإعجاز كما قاله

مضى أضع العمامة تعرفوني

الثنية العقبية وفلان طلاع  
النسب أي ركب لصحاب  
الامور وقوله بجلا جله وقعت  
صفة لمخدوف (أي) أن ابن  
(رجل جلا) أي انكشف  
أمره أو كشف الامور

وقيل جلا ههنا علم وحذف  
التنوين باعتبار أنه منقول  
عن الجمله أعني الفعل مع  
الضمير لا عن الفعل وحده  
(أو صفة نحو قوله تعالى وكلا

وراءهم ملك يأخذ كل  
سفينة غصبا أي) كل سفينة  
(صحيفة أو شحوها) كسليمة

أو غير معينة (بدليل ما قبله)  
وهو قوله فأردت أن أعياها  
لدلالته على أن الملك كان لا

يأخذ المعينة (أو شرط كما مر  
في خراب الانشاء) أو جواب  
شرط) وحذفه يكون (أما

لجـ ر دالاختصار نحو وإذا  
قبل لهم اتقوا الآية) فهذا  
شرط حذف جوابه (أي

أعرضوا بدليل ما بعده) وهو  
قوله تعالى وما نأمنهم من آية

من آيات ربهم إلا كالوا عنها  
معرضين (أو للدلالة على أنه

أي جواب الشرط شيء) لا  
يحيط به الوصف أو لذهب

نفس السامع كل مذهب عمدا  
مثالهما ولو زى اذوققوا على

النار) وحذف جوابا اشبه  
للدلالة على أنه لا يحيط به

الوصف أو لذهب نفس  
السامع كل مذهب عمدا  
(١) قوله أفعلى شيئا الخ عذ  
لأنه سبب تركيب الآية  
والمناسبة ما سبب ذكره من

لتأخر السبكي قال لا يقال الأصل عدم هذا الاحتمال لأننا نقول هذا معارض بأن الأصل عدم المجاز وقال  
لعضدانه ضعيف ونقل داود الظاهري أن اسم القرية مشترك بين المسكن وأهله كذا في يس (قوله متى  
أضع العمامة تعرفوني) يحتمل أن المعنى متى أضع عمامة الحرب وهي البيضة أو المغفر على رأسي تعرفوني  
وشجاعتى ويحتمل أن المعنى متى أضع العملة عن وجهى الساترة عرفتمونى ولا تجهلوا وجهى لشهرتى  
من عى (قوله أى ركب لصحاب الامور) الظاهر أنه معنى مجازى وأن المعنى الحقيقي معاد العقبات (قوله  
وقعت صفة لمخدوف) بناء على جواز حذف الموصوف بالجمله من غير اشتراط كون الموصوف بعض اسم  
متقدم مجرور عن أوفى كقولك ما منهم تكلم أو ما فيهم نجا (قوله أى انكشف أمره) فيكون جلا لازما  
(قوله أو كشف الامور) فيكون جلا متعديا (قوله وقيل جلا ههنا علم) ولا شاهد عليه (قوله مع الضمير)  
أى المستتر (قوله لا عن الفعل وحده) والالكان مصر وفلان هذا الوزن لا يختص بالفعل (قوله وكان  
وراءهم) أى أمامهم على بعض التأويل (قوله أو شرط كما مر) نحو قوله تعالى فآله هو الولي أى إن أرادوا  
ولا فآله هو الولي (قوله فى آراب الانشاء) فى قوله وهذه الاربعة يجوز تقدير الشرط بعدها الخ اه عى  
(قوله أو جواب شرط) لا يخفى أنه لو كان الحكم فى جزاء الشرط وكان الشرط قيداً كما دل عليه كلام  
المصنف فى أول بحث أحوال المسند وشرطه الشارح المحقق ووافقه السيد السندى أنه مذهب المفتاح  
والمصنف لكان حذف جزاء الشرط من حذف الجمله وأبقا عقدها كما فى قوله تعالى ليحق الحق فانه لا فرق  
بينهما فى حذف أصل الجمله وأبقا متعلقه اه أطول وكتب أيضاً ما نصه الفرق بين حذف الجواب هنا  
وحذفه فى قوله وإن نخلت الخ حيث جعل ذلك من المساواة وهذا من الإيجاز فانه هناك تقدم ما يدل عليه  
فكانه ذكره بخلافه هنا فانه تأخر أى فضعفت الدلالة وكانه لم يذكر اه عى وقوله فكانه ذكره قبل أن  
المتقدم هو الجواب (قوله أما مجرد الاختصار الخ) انظر حكمة كراى التكت فى هذا دون غيره وما حكمة  
الاختصار على هذا التكت مع أنهم أفادت تكون غيرها كاختبار مقدار تنبيه السامع اه وفى يس نقلا عن سم  
فى حواشى المطول خص هذا النوع بذكر تكت الحذف دون غيره مما قبله للاهتمام به لأن فيه حذف كلام  
برأسه واقتصر على ما ذكره من التكت للاعتناء بما ذكره من هاتين التكتين لكثرة قصد الحذف لهما حتى  
كانه لا يكون إلا لهما ولذا أوردهما بالعبارة المشعرة بالخصر (قوله نحو وإذا قبل الآية) ناقش فيه فى  
العروس فقال يمكن أن يكون ذلك من القسم الثانى بأن يكون حذف إشارة إلى أنهم إذا قبل لهم ذلك فعملوا  
شيئاً لا يحيط به الوصف وأما القصد أن تذهب نفس السامع كل مذهب يمكن اه (قوله لا يحيط به الوصف)  
وذلك عند قصد المبالغة لكونه أمراً هوياً أو مرغوباً فى مقام الوعيد أو الوعد والقرائن تدل على هذا  
المعنى ويلزم من كونه بهذه الصفة فيما يظهره المتكلم ذهاب نفس السامع أن تصدى لتقديره كل مذهب  
فما من شيء يقدره فيه الا ويحتمل أن يكون ثم أعظم من ذلك وهذا المعنى أن أعنى كونه لا يحيط به الوصف  
وكون نفس السامع تذهب فيه كل مذهب فتصير مفهومها مختلف ومصدوقهما متحد فقد قصد هما  
البلغ معاً وقد يخطر له أحدهما فقط ولتبينهما مفهومهما عطف الثانى بأو فقال أول تذهب نفس السامع فى  
تقديره كل مذهب فيحصل الغرض من كمال الترغيب والترهيب اه عى (قوله كل مذهب) أى كل ذهاب  
فهو ومفعول ما على أى فى كل مذهب فهو مفعول فيه (قوله مثاله ما ولو ترى) أى المثال الصالح للملاحظة كل  
منهما على البدل أو معاً (قوله ولو ترى الخ) قال فى الأطول فإن قلت هل يقدر فى النظم جزاء بلا قرينة فيكون  
عبثاً لعدم فهم السامع فهو بمنزلة التكليم على آية هم أو لا يقدر فيكون القاء الشرط القاء ما لا يصح السكوت  
عليه قلت هذا اشكال قوى وأظن أنه إذا لم تنصب قرينة على الخصوص يقدر بهم فالنقطة مدير (١)  
أفعل شيئاً هو الغاية فى ذلك وحذف مثل هذا الجزاء تذهب النفس ككل مذهب يمكن بخصوصه أو  
للاشارة إلى أنه لا يحيط به الوصف اه (قوله حذف جواب الشرط) وتقديره رأيت أمراً فظلمت لا وهو  
يحتمل أن يكون مثلاً لهما على البدلية أو مثلاً لاجتماعهما حيث تقصدا فاذنهما معاً تقديراً الجواب

بما ذكر فيه شيء وهو أن عظمة الجواب وقطاعته موحدة ولومع التصريح وقد يجاب بأن الجواب شيء  
مخصوص حذف لظهور قطاعته والتهويل على السامع وأما ما ذكر فهو تقدير معنوي فإن السيد إذا قال  
لعبدته والله إن كنت يا فاجر وسكت عظم عليه الأمر وذهبت نفسه كل مذهب في التقدير ومعلوم أن الجواب  
الذي يقدره السيد عذاب مخصوص حذف لما ذكره عرق وانظر مع كلام الأطول الذي نقلناه عنه (قوله  
أو غير ذلك) معطوف على مضاف وقوله في المطول عطف على جواب الشرط لا يجري على القول الصحيح من  
أنه إذا تعددت المعطوفات كان العطف في الجميع على الأول وقد يقال مقصوده مجرد الاحتراز عن كونه  
عطفًا على مجرد الاختصار كذا في سم وقوله إذا تعددت المعطوفات أي وكانت بغير حرف مرتب كما هنا فان  
أو غير مرتب (قوله والمفعول) أي غير المضاف أذهو قد سبق في عموم المضاف المذكور سابقا (قوله نحو قوله  
تعالى لا يستوى منكم) الآية قال في الأطول ونحو الآية والله أعلم أن لا يكون فيه حذف ويفسر بأنه  
لا يستوى منكم جماعة أنفقوا من قبل الفتح فهم مع اشتراكهم في الاتفاق قبل الفتح متفاوتون لتفاوتهم  
في الاتفاق والاختلاف فيه ويكون قوله أولئك أعظم درجة بيان أنهم مع تفاوت درجاتهم أعظم درجة  
من الذين أنفقوا من بعد وفاتنا (قوله حيث لم يعد الشرط والجزء جلة) أي مع أن كلامها جلة (قوله  
قلت أرا ذلك) أي هنا وان كان الذي سبق له أن الكلام المقصود هو الجزاء والشرط قبله (قوله مسببة) بدل  
من جلة لانتعاض العطف ما لا يصلح للتعبية عليه على ما حرق قول المصنف مضاف الخ (قوله ليحق الخ) ومنه  
قول أبي الطيب

أني الزمان بنو في شيبته \* فسرهم وأبناء على الهرم

أي فسادنا أه أطول وكتب أيضا قوله ليحق الخ وقيل قوله ليحق متعلق بقطع أي في قوله قبل يريد الله أن  
يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين وعلى هذا لا تكون الآية مما نحن فيه ويصح أن يقال في مثله  
أيضا أنها جلة سبب المذكور لأن الفعل سبب لحقية الحق وبطلان الباطل وكل علة تأتي به يصح أن يقال  
عليها اسم السبب واسم السبب لانها علة في الأذهان معارضة في الأعيان كذا في عروس الافراح اه يس  
(قوله أي فعل ما فعل) من تقوية المؤمنين ونصرتهم وتضعيف الكافرين وخذلانهم لهذا السبب  
وهذه الغاية التي هي احقاق الحق أي ثابت الحق الذي هو دين الاسلام وباطل الباطل وازالتة الذي  
هو دين الكفر اه عرق (قوله فضر بهما) فالخذف للعاطف والماءطوف عليه (قوله فقد انفجرت)  
تقدير قد لا جل الماء الداخلية على الماضي إذا الماضي الواقع جوابا لا يقترب بالفاء لامع قد (قوله فيكون  
المحذوف جزء جلة الخ) ولكن كون الجواب ماضيا بنا في استقبال الشرط الذي هو الاصل فاما أن  
يؤول على معنى المضارع أو يؤول على تقدير الحكم كما قال ابن الحاجب ترتب الجواب على الشرط اما  
باعتبار معناه كان فام زيد يقيم عمرو واما باعتبار الحكم كان تعتد على بكرامك الآن فقد كرمك بالاسم  
أي فاحكم الآن بكرامك أمس أي فائت اكرامك معتد به ولهذا قالوا فيما تحقق مضيه كقوله تعالى ان  
يسرق فقد سرق أخ له من قبل انه على تأويل فهو مساو أخ له من قبل أي فيحكم مساواة أخيه في السرقة  
الكائنة منه قبل اه عرق وقوله فاما أن يؤول على معنى المضارع أي وفائدة قد التحقيق تحقق ترتب  
الانفجار على الضرب وقوله أو يؤول على تقدير الحكم أي والحكم التخييري متأخر عن الضرب (قوله جزء  
جمله وهو الشرط) قال في الأطول وجزء من الجزاء أيضا هو كلمة قد اه (قوله وهو الشرط) ظاهره اطلاق  
الشرط على مجموع أداة الشرط ومدخولها كذا في يس (قوله ومثل هذه الفاء) أي مما يقتضي الترتب  
(قوله تسمى فاء فصيحة) سميت فصيحة لافصاحها من المحذوف أو لانها لا تنفص عن معناها في الأكثر  
اللفصيح أو لانها لا ترد الامن الفصيح لعدم معرفة غيره بموردها اه سم وكتب أيضا قوله فصيحة  
لافصاحها بما يقدّر قبلها قيل يجب ان سميت فصيحة أن تكون عاطفة على محذوف كافى التأويل  
الأول وقيل انما تسمى فصيحة على تقدير الشرط لافصاحها أي دلالتها على الشرط وقيل تسمى بذلك على

(أو غير ذلك) المذكور  
كلسندائه والمسند  
والمفعول كما حرق في الاواب  
السابقة وكلمة طوف مع  
سرف العطف (نحو قوله  
تعالى لا يستوى منكم من  
أنفق من قبل الفتح وقال  
أي ومن أنفق من بعده  
وقائل بدليل ما بعده) يعني  
قوله تعالى أولئك أعظم  
درجة من الذين أنفقوا من  
بعد وفاتنا (واما جلة)  
عطف على ما جزء جلة  
فان قلت ماذا أراد بالجملة  
ههنا حيث لم يعد الشرط  
والجزء جلة قلت أراد الكلام  
المستقل الذي لا يكون جزءا  
من كلام آخر (مسببة عن)  
سبب (مذكور نحو ليحق  
الحق ويبطل الباطل) فهذا  
سبب مذكور حذف مسببة  
(أي فعل ما فعل أو سبب  
لمذكور نحو) قوله تعالى  
فقلنا اضرب بعصاك الحجر  
(فانفجرت ان قد فضر به  
بها) فيكون قوله فضر بهما  
جلة محذوفة هي سبب لقوله  
فانفجرت (وبجوز أن يقدر  
فان خربت بها فقد انفجرت  
فيكون المحذوف جزء جلة  
وهو الشرط ومثل هذه الفاء  
تسمى فاء فصيحة قبل على  
التقدير الأول وقيل على  
الثاني



التقديرين أى تقدير الشرط وتقدير المعطوف عليه اه عى وهو إيضاح لما فى الشارح فقول الشارح  
 قبل الخ راجع لقوله تعالى الخ (قوله وقيل على التقديرين) هذا هو الذى رجمه السيد فى شرح المفتاح  
 (قوله فى بحث الاستئناف) من باب الفصل والوصل (قوله على حذف المبتدأ والخبر) أى هم نحن (قوله على  
 قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف) أى أو مبتدأ والخبر محذوف وأما على قول من يجعل  
 المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبراً فالكلام محذوف فيه جزء الجملة اه عى وقوله ومبتدأ والخبر محذوف  
 انما ترك هذا القول لما فى معنى القريب من رده بأن الخبر لا يحذف وجوباً الا اذا سئى مسده كفى بس (قوله  
 عطف على ما قبله) الاولى على ما جاز جملة لان المعطوفات اذا تكررت بالواو كانت على الاول (قوله أى  
 فأرسلون الى يوسف الخ) فالهذوف من النظم أربع جمل متعلقاتها ومتعلق أرسلون وحرف النداء القائم  
 مقام جملة لكن قال فى الاطول ومما ينهك عليه البصرة الواقعة أن المراد بالجملة أكثر من جملة جملتان أو أكثر  
 لاجل ذلك وبعضها أيضاً كما لوهم ما ذكره فى بيان تقدير الآية لان الجملة وتبعها بعض الجملة من اجتماع القسمين  
 فالمقصود بالتخيل حذف ففعلاواتاه فقال له ولا يخفى أن التقدير أكثر مما ذكره انا التقدير أرسلون الى  
 يوسف لاستعبده الرؤيا وأخبركم بتعبيره ففعلاواتاه (قوله لا يستعبده الرؤيا) أى لا طلب منه تعبيرا  
 (قوله على وجهين) أى بآنى على وجهين أى انه تارة يكون مع عدم قيام شئ بمقامه وتارة يكون مع قيام شئ  
 بمقامه (قوله أن لا يقيم) أى ذوان لا يقيم (قوله كما مر) يشعر كلامه بأن ما مر من الامثلة كله مما  
 لم يقيم فيه شئ مقام المحذوف وليس كذلك فان المحذوف فى قوله واسأل القرية مما قام فيه القرية مقام  
 المحذوف بخلاف القسمين من ترك مثل القسم الثانى مر على المصنف اه أطول أى غفل المصنف عنه  
 (قوله وأن يقيم) أى وذوان يقيم (قوله لان تكذيب الرسل الخ) قال فى الاطول ونحن نقول اذا تقدم  
 زمان الجملة الحالية على زمان عاملها تجعل القصة حالاً ولا يخفى أنه جازى فى هذا المقام اه (قوله بل هو  
 سبب لمضمون الجواب) هو ترك الحزن والصبر وكان سبباً له لان المكروه اذا عظم طاب وهان (قوله لمضمون  
 الجواب المحذوف) اعترض بأن الجواب لا يحذف اذا كان فعل الشرط مضارعاً واجباً بأن هذا مذهب  
 البصريين والقراء وأجاز ذلك قياساً بقية الكوفيين على أن الشئى قال رداعلى الدمايى محل هذا  
 الاشتراط ما لم يقيم مقام الجزاء شئ والا كما هنا لم يكن الحذف ضرورة اه كذا فى بس (قوله أى فلا تحزن  
 واصبر) قال فى الاطول الاظهر أن التقدير فلا يقدح فى رسالتك فانه قد كذبت الخ (قوله وأدلتك كثيرة)  
 هذا بالنسبة الى القسم الاول وهو أن لا يقيم شئ مقام المحذوف وكتب أيضاً قوله وأدلتك كثيرة اعلم ان  
 الدليل فى الحقيقة على أصل المحذوف شئ واحد وهو العقل والتعدد انما هو فى دليل التعيين أى تعيين  
 المحذوف كما استتق عليه (قوله والمقصود الاظهر على تعيين الخ) أى ويدل المقصود بالخ وزنه أن المحذوف  
 هو نفس المقصود الاظهر فيتحذف الدليل والمطلوب الآن يقال المراد واظهرية قصده على تعيين الخ باختلافاً ثم  
 الدلالة على خصوص المحذوف وبذلك الدلالة يحصل التعيين ويمكن جعل تعيين بمعنى معين والاضافة من  
 اضافة الصفة الى الموصوف نبيه على هاتين المسامحتين صاحب الاطول وكتب أيضاً قوله على تعيين الخ فيه  
 أن الدلالة على تعيين المحذوف تتضمن الدلالة على الحذف فالدليل على التعيين دليل على الحذف والمدرك  
 لذلك هو العقل ويدفع بأن المراد أن العقل قد يدل وحده على الحذف ويفتقر الى الدلالة على التعيين الى شئ  
 آخر وقد يستقل فى الامر من على ما فيه كما سبأ فى أنظر عى (قوله فالعقل دل الخ) جعل الدليل العقل ولا  
 يبعد أن العقل مستدل لدليل وان الدليل عدم تصور تعلق الحرمة بالاعيان اذا حرمة عبارة عن طلب الترتك  
 ولا معنى لطلب ترك الاعيان بدون ملاحظة تناولها ونحوه فتأمل سم (قوله انما تعلق بالافعال) أى على  
 الحق اذ لا معنى لتعلق التكليف بالذوات لعدم القدرة عليها وقوله دون الاعيان أى كما يقول الخنفسية من  
 عى وقال الغزى المسئلة اصولية مذكورة فى كتب الاصول وما ذكره الشارح مذهب المعتزلة والعراقيين  
 من أهل السنة وأما على مذهب جمهور أهل السنة فتعلقها بالاعيان حقيقة يراد به تحريم العين كالخمر

والمقصود الاظهر من هذه الاشياء المذكورة في الآية تناولها الشامل للإكل وشربها اللبن فدل على تعيين المحذوف وفي قوله منها أن يدل أدنى تسامح فكأنه على حذف مضاف (ومنها أن يدل العقل عليها) أي على الحذف وتعيين المحذوف (نحو وجع ربك) فالعقل يدل على امتناع مجي طار ب تعالى وتقدس ويدل على تعيين المراد أيضا (أي أمره أو عذابه) فالأمر المعين الذي دل عليه العقل هو أحد الأمرين لأحدهما على لتعيين (ومنها أن يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكم الذي كنت في نفسه) فان العقل يدل على أن فيه حذفاً إذ لا معنى للوم على ذات الشخص وأما تعيين المحذوف (فانه يحتمل) أن يقدر (في حبه لقوله قد شغفها حيا وفي مرادونه لقوله تراود فتأه عن نفسه وفي شأنه حتى يشملهما) أي الحب والمساودة (والعادة دلت على الثاني) أي مرادونه (لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره) أي صاحب المفرط (أي صاحب فلا يجوز أن يقدر في حبه ولا في شأنه لكونه شاملاً له فتعين أن يقدر في مرادونه نظراً إلى العادة (ومنها الشروع في الفعل) يعني

والنزير ونحوهما اه وفي الاشياء والنظر لتأخر السبكي اتفق أئمتنا من طوائف أهل السنة على أن الحل والحرمه وإن الأحكام الشرعية ليست من صفات الاعيان وذهب من ينتهي إلى أي حنيفه رحمه الله تعالى من علماء الكلام إلى أنها صفات للجمال قال وينبغي على المسئلة أن حرمت عليكم أمهاتكم ونحوه هل هو مجمل في قال الثاني في الجمال ويلزمه الوقوع فيه لان الذات إذا كانت محرمة فينبغي أن يضاف التحريم إلى كل ما لا تأهها من الأفعال حتى يحرم النظر إلى الام وغير ذلك مما يقل به أحد ومن قال بالاول أثبت الاجمال غير أنه يدعي في اللفظ عرفاً ما يقضي بأن المراد الفعل المقصود من الذات لان نفسها وعندنا أن المعتقد عليه في التسامح منفعة البضع ولا نقول انها في حكم الاجزاء وقال أبو حنيفة عين المرأة يوصف الحل فالحلوة لا تقرر المهر عندنا لعدم استيفاء المنفعة والحلوة لا تقتضيها والحل لا يدخل تحت السيد وهما قالوا المعتقد عليه عنهما جاعلاً وتسليمها انفسهما من التمكن بالملء كافي اه ملخصاً فظهر أن الخلاف معنوي لا لفظي كذا في بر (قوله والمقصود الاظهر الخ) وانما كان أظهر لانه المفهوم من هذا الكلام بحسب العرف والاشتمال أنظر ع (قوله من هذه) لو أسقط من هذه لكان أوضح اذ لم يتقدم التنصيص على شيء منها (قوله المذ كورة في الآية) أي التي يمكن تقديرها في الآية كالا كل والانتفاع بها وقربانها (قوله وفي قوله منها أن يدل أدنى تسامح) وكذا في قوله بعد ومنها أن يدل الخ (قوله أدنى تسامح) وهو جعل الدلالة من الأدلة وإضافة أدنى تسامح من إضافة الصفة إلى الموصوف أي تسامح أدنى أي قريب (قوله فكأنه على حذف مضاف) والتقدير منها أن يدل والمراد من ذوالعقل نفسه أو من دلالتها أن يدل الخ ولم يحزم الشارح لاحتمال العبارة أن يكون قوله أن يدل متعباً والاصل منها العقل وان يجعل المصدر المتسبب من أن يدل بمعنى الفاعل فكأنه يقول منها دليل العقل فتكون الإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف ولا يخفى ما فيه من التعسف اه من ع في بعض زيادة (قوله أي أمره) الشامل للعذاب وكتب أيضاً قوله أمره أي ما أمر به وقوله أو عذابه أي ما يعذب به فلا يراد أن الأمر والعذاب أمران معنويان لا مجي لهما كذا في الأطول (قوله أو عذابه) لانه هو الموجب للتحويل والتخفيف المقصود من الآية اه ع (قوله هو أحد الأمرين) في هذا الكلام شيء من وجهين أحدهما أن ادراك العقل لكون المقدراً أحدهذين لا تستقل فيه دلالة بل تحتاج إلى قرائن كون هذا يوم القيامة الذي لا يناسبه إلا ما ذكره هذا محمول فيه غير العقل لما تقدم لنا أن المدرك هو العقل في الكل لكن ان كانت دلالاته لا تستقل نسبت الدلالة لذلك الشيء المستعان به ولا يخفى عدم استقلال العقل هنا والاخر أن ان جوز زيادة تقدير الانحصار مع صحة تقدير الأعم لم ينحصر المقدور فيما ذكره أن يقدر وجاء عند ربك القائم بتعذيب العاصي أو عبيده القاطنون بذلك كالملائكة وأيضاً تقدير الأمر أولى وأظهر لشموله كما في آية حرمت عليكم الميتة ع (قوله عليه) أي على الحذف (قوله اذ لا معنى للوم على ذات الشخص) اذ لا يلام الشخص الأعلى أفعاله ولم يقل في ذات الشخص مع أنه المطابق لقوله فيه إشارة إلى أن في بمعنى على (قوله حيا) تميز محمول عن الفاعل أي مدغفة ما حبه أي أصاب شغفها وهو غلاف القلب أو وسطه وعبارة الأطول أي خرد شغاف قلبها (قوله والعادة) أي المتقررة عند المحبين ع ثم قال وانما يلام عليه عند غير المحبين غفلة عن كونه ليس بنقص فان لام عليه المحبوب فللوازمه وأما من كف عن لوازمه الرديئة فلا لوم عليه (قوله لكونه شاملاً له) يؤخذ منه ما صرح به في الأطول من أنه إذا جعلت الإضافة في شأنه عهدية بأن أريد به المرادة فقط صح تقدير شأنه (قوله وتعيين) المناسب للتفريع وفي بعض النسخ فتعين (قوله يعني من أدلة تعيين المحذوف) بعد دلالة العقل على أصل الحذف ع (قوله لا من أدلة الحذف) أي كما هو ظاهر كلام المصنف حيث كان سياقه في بيان أدلة الحذف اه سم ولهذا أتى بالعناية وقد يتخلص عن هذا بما قاله في الأطول أن قول المصنف وأدله أي أدلة لا بد للحذف منها ما للتنبيه على أصل الحذف ولما للتنبيه على خصوص المحذوف اه (قوله لان دليل الحذف ههنا هو أن الجار الخ) عبارة ع فان

من أدلة تعيين المحذوف لامن أدلة الحذف لان دليل الحذف ههنا

هو أن الجار والجارح لا بد أن  
يتعلق بشئ والشروع في  
الفعل دل على أنه ذلك الفعل  
الذي شرع فيه (فحوسم  
الله فيه - ذكر ما جعلت  
التسمية مبدأه) ففي  
القراءة يقتدر بسم الله أقرأ  
وعلى هذا القياس (ومنها)  
أي من أدلة تعيين المحذوف  
(الاقتران كقولهم للعريس  
بالرفاء والبنين) فإن مقارنة  
هذا الكلام لأعراس  
المخاطب دل على تعيين  
المحذوف (أي أعرست)  
انتمقارنة للمخاطب بالأعراس  
وتبليسه به دل على ذلك  
والرفاء هو الالتئام والاتفاق  
والباء للابسة (والامتاب  
أما بالايضاح بعد الإبهام  
ليري المعنى في صورتين  
مختلفتين) أحدها ما بهمة  
والأخرى موصحة وعلمان  
خير من علم واحد (أو  
ليتمكن في النفس فضل  
تمكن) لما جبل الله النفوس  
عليه من أن الشئ إذا ذكر  
مبهما - ثم بين كان أوقع  
عندها (أو لتكمل لغة العلم  
به) أي بالمعنى لما لا يخفى  
من أن نيل الشئ بعد  
الشوق والطلب أذ (نحو  
رب أشرح لي صدرى

الجار يدرك بالعقل بعد ادراك وصفه أنه لا بد من متعلق اه فتقول الشارح هو أن الجار الخ فيه حذف  
أي هو العقل بسبب ادراكه أن الجار الخ (قوله هو أن الجار والمجرور الخ) فيه أن المخاطب كثيرا ما يكون  
غير نحوي فلا يعرف ذلك فينبغي أن يجعل الدليل طلب معنى حرف الجر به يقتضي الفعل المشروع فيه  
قوله في الأطول ويمكن تطبيق ما ذكره الشارح على ما ذكره تأمل (قوله دل على أنه ذلك الفعل) أي دال  
ذلك الفعل (قوله فيقدر ما جعلت) أي دال ما جعلت الخ (قوله في القراءة يقتدر بسم الله أقرأ) وتقدر  
خصوص لفظ ما جعلت التسمية مبدأه هو الأقرب للقربة وينسب إلى البيانين وقيل يجوز تقدير أبندى  
في الكل وينسب إلى النحويين اه ع (قوله ومنها الاقتران) قال ع ق لا يخفى أن المقارنة أعم من جعل  
البسملة مبدأ الشئ فلما اقتصر على المقارنة وجعل مثله البسملة من أمثلتها كان أوضح اه وقال في  
الأطول ومنها الاقتران أي الاقتران بعد وجود الفعل حتى يصح جعله مقابلا للشروع والافالشروع  
أيضا اقتران اه (قوله أي من أدلة تعيين المحذوف) بعد دلالة العقل على أصل الحذف اه ع ق ولم يبين  
دليل الحذف هنا لأن دليله هنا عين دليله في سابقه (قوله الاقتران) أي مقارنة الكلام الذي وقع فيه  
الحذف لحال من الأحوال ع ق (قوله كقولهم للعريس) أي المتزوج اه ع ق وكتب أيضا قوله  
كقولهم للعريس بالرفاء والبنين هذا دعاء جاهلية حيث يحتزون بالبنين عن البنات وقد ورد النهي عنه  
اه فتري (قوله انتمقارنة للمخاطب الخ) الحاصل أن في معنى الاقتران وجهين لأنه إما بين الكلام وحال  
المخاطب أو بين المخاطب وحاله وفي نسخة أي مقارنة وهي لاتناسب (قوله والرفاء هو الالتئام والاتفاق)  
والمراية الدعاء أي جعلك أقم مع زوجك ملتصقا والبنين ع ق (قوله أما بالايضاح) سابق مقابله في قوله  
وأما ذكر الخاص الخ يس والحاصل أن الاطناب يحصل بأمور ذكر المصنف منها ثمانية بالصرح وأحال  
على الباقي بقوله بعد ها وأما بغير ذلك كما ستراه وكتب أيضا قوله أما بالايضاح بعد الإبهام فاتهم ذكر عكس  
ذلك وتسمه اجالا بعد التفصيل لانه أما بعد الايضاح إذا لا يصير ما به قب الايضاح مبهما كقوله تعالى فعيام  
ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة اه أطول (قوله ليري المعنى) أي يدرك ع ق وكتب  
أيضا قوله ليري المعنى في صورتين مختلفتين عند كون المقام مقام ادراك الشئ على حقيقته والاحاطة  
بجوانبه كتمام الاختيار بالعلم أو مقام التعلم والتعليم بحيث لا يقع فيه جهل بوجه ما ولا خطأ من المتكلم  
أو السامع فيناسبه تعلق علي به ان قلنا ان هنا علي من جهتين أو إبهام علي ان قلنا بخلاف ذلك وليس  
هذان باب التمكن ولا من باب كمال اللذة لا تين على ما بين اه ع ق وكتب أيضا ما نصه فهو كعرض  
الحسنة في لباسين (قوله وعلمان خير من علم واحد) أي لا باعتبار التمكن في النفس ولا تكل اللذة والا  
رجع هذا الوجه إلى الوجهين الآخرين بل العلان في نفسه ما مع قطع النظر عن الاعتبارين المذكورين  
خير من العلم الواحد لزيادة العلم مستحسنة في نفسها فلي تأمل اه سم (قوله أو ليتمكن في  
النفس) أي نفس السامع فضل تمكن وذلك عند اقتضاء المقام ذلك التمكن لكون المعنى ينبغي أن يلا به  
القلب لرغبة أو رهبة أو أن يحفظ لتعظيم وعدم استهزاء أو غلبه أو نحو ذلك ع ق (قوله كان أوقع عندها)  
لأن الشعار به اجالا يقتضي التشوق والشئ إذا جاء بعد التشوق يقع في النفس فضل وقوع ويتمكن  
أي يتمكن ع ق (قوله أو لتكمل لغة العلم به) أي للسامع (قوله بعد الشوق) أي الحاصل من اشعار الاجال  
بالشئ والفرق بين التمكن واللذة في العلم بحسب مفهومهما واضح ولو كان الشوق بالاجال سبب كل  
منهما ومقام الاول كما تقدم ومقام الثاني كماله نفس السامع إلى ما يليق به المتكلم حيث يأتي به بهذا الطريق  
فيكون حديث المتكلم بما يادور غلبا مما يكره وينفر عنه فتأمل هنا فان المقام سهل ممتنع اه ع و  
(قوله فنحور ب الخ) تمثيل للايضاح بعد الإبهام بما يحتمل المعاني الثلاثة المتقدمة اه ع ق وكتب  
أيضا قوله فنحور ب اشرح لي صدرى في التمثيل به شئ لأن المخاطب بهذا الكلام هو الرب تعالى وتقدس ولا  
يناسب أن يخاطب بعليين على أنهم بالنسبة إليه كما تقدم خير من علم واحد ولا أن الخطاب بما فيه التمكن في

قلب السامع ولا بما قبله كمال لذة العلم للمخاطب ولا يقال المراد أن الكلام لو خوطب به غير الرب تعالى أمكن فيه ما ذكر لأن الأصل في الكلام أن يوثق به لما أراد له متكلمه واللام يوثق بعقاد الكلام لا مكان تحويله إلى مقصود آخر بل الجواب أن المراد هنا لا يتم المتقدم لعدم إمكان ظاهره فان من لازم سوق الكلام لعلمين الاهتمام به فان طلب الزممة التأكيدي في السؤال وكال الرغبة في الاجابة وكذا سوقه للتمكن واللذة كان من لازمه الاهتمام المستلزم لكمال الرغبة في الاجابة وكال الرغبة والتأكيدي في السؤال مناسبان في المقام اه عرق وقوله ولا يقال الخ اجاب بذلك غير واحد كالقري ومثله (قوله فان اشرح لي يفيد الخ) قال في الاطول فان اشرح لي يفيد طلب شرح شيء ماله لا لاني صفة نكرة مقدرة أي اشرح شيئاً لي وصدرى يدل منه لانه خلاف ما يتبادر من التنظيم بل لانه يفهم من قوله لي أي لاجلي أن المطلوب شرح شيء ماله من غير تقدير فالإبهام أعم من الإبهام المقدراً والمفهوم فان قلت في فهم شيء ماله نظر لجواز أن يقال اشرح لاجلي صدر معلى قلت لا يخفى في تبادل ما ذكره وان كان ما ذكره محتملاً فان قلت يكفي في فهم المبهم الفعل ولا حاجة إلى قوله لي لان اشرح يدل على طلب شرح شيء مما قلت لا اعتد ادبياً يفهم من الفعل والالكان كل فعل مع مفعوله المتأخر بها ما توفسيراً ثم نقول لا اطناب في ذكر الطرف فان اللام للنفع فهو تقييد للشرح احترازاً عن الشرح بما يضره اه (قوله أي من الايضاح بعد الإبهام) لم يقل أي من الاطناب للايضاح بعد الإبهام مع أنه الانسب للسياق اختصاراً اه قري (قوله باب نعم) يشمل ما هو للدح كنم الرجل زيد وما هو للدم كبئس الرجل أبو جهل لان الباب صادق عليهما اه عرق وكتب أيضاً قوله باب نعم لا يخفى ان عدا باب نعم منه على ما هو الاغلب والافقديقدم المخصوص اه أطول (قوله خبر مبتدا محذوف) والجملة مستأنفة للبيان وكتب أيضاً قوله خبر مبتدا محذوف أي أو مبتدا خبره محذوف لا على قول من يجعله مبتداً أقدم عليه خبره فلا يكون على هذا من الايضاح بعد الإبهام لان زيدا الذي هو المخصوص يكون مقدماً في التقدير تأمل (قوله اذ لو أريد الاختصار كفي نعم زيد) فيه جثمان أحدهما أنه لا يصح نعم زيداً فيه ضعف التأليف لما ثبت في التكرار فاعله معرف باللام أو مضاف اليه أو مضمير يميز بنكرة منصوبة أو بما وثانيهما أنه لو قيل نعم زيد لكان اختلالاً لان نعم للدح العام في جنس من الاجناس لا مطلقاً فنعني نعم الرجل زيداً زيدا جيداً بجميع ما يتعلق بالرجولية لا مطلقاً حتى يكون ممدوحاً بجميع ما يتعلق بالعالية أيضاً ويمكن دفعهما بأن المقصود بنعم مدح زيد مثلاً في جنس وقد أمكن فيه الاختصار بأن يقال نعم زيد في الرجولية وبقدر قولنا في الرجولية بقربنة لأنه التزم فيه الاطناب لالتزام الايضاح بعد الإبهام لانه يناسب غرض الباب وهو المبالغة في المدح فاستغنى الاختصار وقد أشار إلى هذا الامتناع بقوله لو أريد الاختصار فنعني وجوه حسنة سوى ما ذكره اتباع الاستعمال الواجب وبهذا ظهر أن المراد بقوله الاختصار ما يقابل الاطناب والمساواة دون ما يشمل المساواة بناء على أن نعم زيد من المساواة كما نطه الشارح المحقق وصوبه السيد السند فقال فيه اشعاراً بطلاق الاختصار على ما يعم المساواة موافقاً لاصطلاح السكاكي على أن في إثبات الاصطلاح السكاكي صعوبة وماتت به فقه غير فاض بقي أن نعم الرجل زيد مدح عام لزيد في الرجولية فلا بد من ذكر الرجل زيد فلا اطناب في الكلام بذلك اه كذا في الاطول (قوله أي ترك الاطناب) الصادق ذلك الترك بالمساواة (قوله وفي هذا) أي قوله اذ لو أريد الخ (قوله قد يطلق على ما يشمل المساواة أيضاً) اذ لا يجوز في نعم زيد بل هو معاواه وكتب أيضاً ما نصه وهو موافق لاصطلاح السكاكي اه مطول ووافقه السيد وللعصام معهما كلام انظره في أطوله (قوله ووجه حسنة) الاضافة للمعوم فصيح الاستثناء بسوى (قوله أي حسن باب نعم) أي حسن الاطناب فيه اه يس (قوله من الايضاح بعد الإبهام) الذي له العلل الثلاثة المتقدمة (قوله في معرض الاعتدال) أي ذي الاعتدال أي الكلام المعتدل اه حفي (قوله من جهة الاطناب الخ) فليس فيه إيجاز محض وقوله ولا يجوز بحذف البند فليس فيه اطناب محض (قوله الإيجاز والاطناب) ولك أن تدخل في المناقشين الانشام والاختصار كافي الاطول وهذا الوجهان أعني بروز الكلام

فان اشرح لي يفيد طلب شرح شيء ماله أي الطالب (وصدرى يفيد تفسيره) أي تفسير ذلك الشيء (ومنه) أي من الايضاح بعد الإبهام (باب نعم على أحد القولين) أي قول مسن يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف (اذ لو أريد الاختصار) أي ترك الاطناب (كفي نعم زيد) وفي هذا لشعار بأن الاختصار قد يطلق على ما يشمل المساواة أيضاً (ووجه حسنة) أي حسن باب نعم (سوى ما ذكر) من الايضاح بعد الإبهام (ايراد الكلام في معرض الاعتدال) من جهة الاطناب بالايضاح بعد الإبهام والايجاز بحذف المبتدا (وايهام الجمع بين المتناقضين) الايجاز والاطناب



ولا شك أن إيهام الجمع به المتنافيين من الأمور المستغنية التي تستلذها النفس وإن قال إيهام لان حقيقة جـ المتنافيين أنه يصدق على ذات واحدة وصفان يتبين اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهتي واحدة وهو محال (ومنه) أي ومن الإيضاح بعد الإيهام (التوشيع وهو) في الغصة لف القطن المتدوف وفي الاصطلاح (أن يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر بامتنانين ثابتهما معطوف على الأول نحو) يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الأمل وأما ذكر الخاص بعد العام) عطف على قوله أما بالإيضاح بعد الإيهام والمراد الذكري على سبيل العطف (للتبني على فضله) أي مزية الخاص (حتى كانه ليس من جنسه) أي العام (تزيلا للتغاير في الوصف مستزلة للتغاير في الذات) يعني أنه لما امتاز عن سائر أفراد العام بماله من الأوصاف الشريفة جعل كانه شيء آخر مغاير للعام لا يشبهه العام ولا يعرف حكمه منه (نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى) أي الوسطى من الصلوات أو الفضلى من قولهم لا تفضل الأوسط

في معرض الاعتدال وإيهامه الجمع بين المتنافيين مفهومهما مختلف متلازمان صدقا اه ع ق (قوله) وقيل الاجال الخ) وجه ضعفه أن هذا الوجه أعنى إيهام الجمع على هذا التفسير يكون عين ما ذكر من الإيضاح بعد الإيهام لاسواءه فينا في قول المصنف ووجه حسنه سوى ما ذكر ولأن أن تقول المراد سوى ما ذكر من الإيضاح بعد الإيهام لأمور الثلاثة والإيضاح بعد الإيهام باعتبار ما فيه من فوائد أخرى غيره باعتبار الأمور الثلاثة ولأن أن تقول هو على هذا القيل أيضا غير ما تقدم لان إيهام الجمع بين الاجال والتفصيل غير نفس الاجال والتفصيل كذا في سم (قوله من الأمور المستغنية الخ) إذا الجمع بين متنافيين كإيقاع المحال فهو مما يستغريب والاعتدال مما يستحسن فان قيل فهم ما حيث من البديع أو المعاني قلت يمكن الأمران بمناسبة المقام بأن يقتضى المقام مزيدا للتأكيد في ماله قلب السامع أو بقصد مجرد الترافة والحسن اه ع ق (قوله على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة) والجهة هنا ليست كذلك اه يس لان الإيجاز يحذف مبتدأ والاطناب يذكر كراخبر بعد ذكر ما يعمه فقد انفكت الجهة اه ع ق (قوله وهو في الغصة لف القطن المتدوف) ووجه المناسبة أن في الاصطلاح لفافا ونفا أي تفرقة وتفصيلا وان كل فيه الف سابقا على التدف عكس اللغوى (قوله أن يؤتى) ظاهره أن مسمها نفس الاتيان وعليه فقوله نحو يشيب الخ على المسامحة أي نحو الاتيان في يشيب الخ اه سم قال الشيخ زيس والاقرب أن التوشيع يطلق على المعنى المصدرى وعلى الكلام وانما حمله الشيخ على المعنى المصدرى لان المصنف جعله من الإيضاح بعد الإيهام والإيضاح مصدر اه (قوله في عجز الكلام) قال ع ق ويغنى أن يراد في أوله أو في وسطه اذ لم يظهر لتخصيص التوشيع بالمعز وجهه وكان التقييد به لانه أكثر ما يقع به التوشيع في التركيب (قوله بمعنى) أوجه اه ع ق نحو ان في فلان ثلاث خصال جيلة الكرم والشجاعة والحلم (قوله ثابتهما معطوف الخ) والرائد على الأول في الجمع اه ع ق وكتب أيضا قوله ثابتهما معطوف الخ يخرج به عن التوشيع مثل قولنا يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان احدهما الحرص والاخرى طول الأمل مع أن اللاحق جعله منه تأمل اه أطول (قوله نحو يشيب الخ) وكقوله

سقتني في ليل شبيه بشعرها \* شبيهة خديها به سير رقيب  
فما زلت في ليلين شعر وظلمة \* وشمس من خروجه حبيب

اه أطول وكتب أيضا قوله نحو يشيب الخ لم يقل نحو قوله صلى الله عليه وسلم يشيب الخ لانه نقل الحديث بالمعنى فان متن الحديث يهرم ابن آدم ويشب معه اثنتان الحرص على المال والحرص على العمر وعبارة السيوطي كقوله صلى الله عليه وسلم يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنتان الحرص وطول الأمل ورواه البخاري من حديث أنس اه حفى قال القرطبي وفي رواية يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنتان حب المال وطول العمر اه (قوله ويشب) أي ينمو وهو بالكسر على ما في الصحاح (قوله يذكران خاص بعد العام) انظر عكسه فانه يجه أنه اطناب والظاهر أنه ليس المراد بالعام هنا ما اصطلى عليه أهل الأصول بل المراد بهما شمل الخاص أي يصح أن يندرج فيه كما هو مصطلح أهل النحو في شمل نحو جاء فخر جلال وزيد اه يس (قوله والمراد بالذكر الخ) أي ليغاير ما تقدم في الإيضاح بعد الإيهام لانه ليس في الذكر بطريق العطف إيضاح بعد إيهام اه يس (قوله على سبيل العطف) لأعلى سبيل الوصف أو الأبدال ولو قال بعطف الخاص على العام كان أوضح اه مطول قال في الأطول وفيه نظر لان قوله ته الى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكائيل من قبيل ذكر الخاص بعد العام بلا شبهة مع أن جبريل وميكائيل عطفان على الله على ما هو الأصح فلا يصح أن يقال إنما بعطف الخاص على العام اه (قوله للتبني على فضله) جعل العلة للتبني على الفضل ويصح أن تكون نفس الفضل (قوله بمعنى الخ) تفسيرا لقوله تزيلا للتغاير الخ (قوله من الأوصاف الشريفة) أي أو الخسيسة والتقدير بالشريفة نظرا للمثال أو الغالب من يس (قوله ولا يعرف حكمه منه) وبذلك صمد كره على سبيل العطف المقضى للتغاير اه ع ق (قوله نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى)



بمعنى يتوهمها كزيادة المبالغة في قولها) أي قول الخنساء في مراثية أخيها عمر ٩٥ (وان فخر التام) أي مقتضى

(الهداية \* كأنه علم) أي جبل مرتفع (في رأسه نار) فقولها كأنه علم وافى المقصود أعنى التشبيه بما يتدبى به الآن في قولها في رأسه نار زيادة مبالغة (وتحقيق) أي وتحقيق التشبيه في قوله كان عيون الوحش حول خيائنا \* أي خيائنا (وأرحلنا الجرع الذي لم يشب) الجرع بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض شبيه به عيون الوحش وأنى بقوله لم يشب تحقيق التشبيه لأنه إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعين قال الأصمعي الظبي والبقرة إذا كانا حين فعينهما كلها سودا فاما إذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجرع وفيه سواد وبياض بعد ما موت والمراد كثرة العيون مما أكلنا كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس فعلى هذا التفسير يختص الایغال بالشعر (وقيل لا يختص بالشعر) بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها (ومثل) لذلك في غير الشعر (بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجر وهم مهتدون) فقوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدو لأن الرسول مهتد لا محالة

أنسب يكون مسماها الكلام المذيل به ولعله يطلق عندهم على كل من المعنى المصدرى والكلام فان كان أراد هذا المعنى الاول في قوله وهو ضربان مسامحة وان كان أراد الثاني في قوله تعقيب الكلام مسامحة وعلى ارادة المعنى الثاني يشكل قول الشارح هناك فهو أعم من الایغال بناء على ما دللت عليه عبارة هنا من أن الایغال مسماها المعنى المصدرى اذ قضية ذلك أن بينهما المباشرة الآن يتسم في هذا الكلام وكذا يقال في التكميل والتتميم والاعتراض فان ظاهر تفاسيرها أن مسماها المعنى المصدرى وظاهر تعليلها أن مسماها الكلام والظاهر أنها تطلق على كل فلا بد من المسامحة اما في التفسير واما في التكميل اه سم وكتب أيضا قوله هو ختم البيت الخ يشمل التعريف ذكر الخاص بعد العام والتكرير اذا كان ختم البيت بل سائر أقسام الاطناب اذا كانت كذلك اه أطول (قوله يتم المعنى) أي أصل المعنى وانما قال يتم الخ إشارة الى أن النكتة في الجملة لا تختص بمآبم المعنى بدونه بل يجوز أن يتوقف عليها كما يتوقف أحيانا على بعض الفضلات وهذا التعريف يدل على أن الایغال اسم للمعنى المصدرى لا للفظ المختوم به وقد يطلق عليه ولما يقال هذا اللفظ أو هذا الجملة يقال اه ع (قوله كزيادة المبالغة) أي زيادة المبالغة في التشبيه ثم إضافة زيادة الى المبالغة لما على أصلها فتكون المبالغة حاصلة من تشبيه بالجبل المرتفع الذي هو أظهر المحسوسات في الاستدعاء وزيادة من وصف العلم بقولها في رأسه نار فتجبر المبالغة الى المشبه ولما أن تكون بيانية أي كزيادة هي المبالغة بناء على أن التشبيه لا مبالغة فيه اذ هو حقيقة لا مجاز والخطب في مثل هذا سهل فالمبالغة في التشبيه ترجع الى الاثبات بشئ يفيد كون المشبه غايه في كمال وجه الشبه الكائن فيه فيجبر ذلك الكمال الى المشبه المدح وجه الشبه وأما تحقيق التشبيه الا في يرجع الى زيادة ما يحقق التساوي بين المشبه والمشب به حتى كأنهم مثنى واحد لظهور الوجه فيه ما تجمله بسبب ذلك المزيد فصار من ظهوره فيها كأنه حقيقتهما ومساواة عوارض من غير اشعار بكون المشبه غايه في الوجه لعدم قصد تعظيم الوجه في المشبه بل يجر ذلك الى عظمت في المشبه من ع (قوله الهداية) أي الذين هم دون الناس الى المراد والمعالى فكيف بالمهتدين اه ع (قوله أي خيائنا) فالمراد بالخباء جنس الخيام الصادق بالكسر بدليل قوله وأرحلنا فهو من عطف التفسير اه ع (قوله بالفتح) أي الجعيم وسكون الزاى (قوله الخرز اليماني) وهو عقيق فيه دوائر البياض والسواد ع (قوله وأنى بقوله الخ) أي لما كان الجرع المثقب يخالف العيون مخالفة مآلى الشكل زاد قوله الذي لم يشب لتحقيق التشابه في الشكل بتمامه فهذه الزيادة لتحقيق التشبيه أي التساوي في وجه الشبه وليس هذا من المبالغة السابقة كما يتوهم اذ لم يقصد علو المشبه به في وجه الشبه بل علو ذلك المشبه المحقق به فقد ظهر الفرق بينهما كما تقدم اه ع (قوله كان أشبه بالعين) لو قال كان أشبه بالعين لكان أوفق (قوله كلها سودا) أي بحسب الظاهر وهي لا تختلف في نفس الامر من بياض اه ع (قوله بدا بياضها) أي الذي كان غطي بالسواد من حياتها اه ع وكتب أيضا قوله بدا بياضها فأنشبت الجرع حينئذ (قوله موت) أي كرموتها (قوله بعنى عما أكلنا الخ) لأنهم كثيرا ما يأكلون الوحوش ويتركون أعينها حول أخبيتهم (قوله كذا في شرح الخ) وبه يتبين بطلان ما قيل إن المراد قد طالت مسابيرهم في المفاز حتى ألفت الوحوش رجالهم وأخبيتهم اه مطول قال الفري وجه التبيين أن عيون الظباء حال حياتها سود فلا تشبه الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض اه (قوله مما يتم المعنى بدونه) أي بدون ذكره (قوله مهتد لا محالة) قد يقال وغير سائل الاجر لا محالة اه سم أي فينبغي أن يجعل المثال مجموع اتبعوا من لا يسألكم أجرا الخ ولهذا قال في الاطول بعد ذكره كلام الشارح قلت المثال اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون بكتيته لان الرسول لا يكون الا كذلك وفيه من يد الحث فتأمل (قوله الآن فيه زيادة حث) أما أصل الحث والترغيب فحاصل بقوله اتبعوا الخ الدال على اهتدائهم اه سم (قوله وهو تعقيب الجملة الخ) لا يرد عليه التكرير فهو كلاسوف تعلمون ثم كلاسوف تعلمون لان قوله تعقيب الجملة الخ يشعر بتغاير الجملتين بحسب الفات كذا في بس نقلنا عن شارح الايضاح وقال في الاطول

الآن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل (ولما بالانذيل وهو تعقيب الجملة بجملة أخرى

ولا يخفى أنه يشمل الجملة المؤكدة نحو أن زيداً قائم أن زيداً قائم وجازيد جازيد فينبه وين التكرير عو  
من وجه اه وكتب أيضاً مانصه أنظر تعقيب الجار والجرور بجملة أو مثله اه يس (قوله بجملة)  
أي لا محل لها من الأعراب كما سأتى في الشرح (قوله تشتمل على معناها) ولومع الزيادة كما في أن الباطل  
كان زهواً اه يس (قوله التأكيد) عند اقتضاء المقام التأكيد (قوله فهو أعم من الإيغال الخ) حاصله  
أنهما يجتمعان فيما هو بجملة التأكيد في ختم الكلام وينفرد الإيغال فيما هو بالمفرد وفيما هو لغير التأكيد  
سواء كان بجملة أو بمفرد وينفرد التذييل فيما هو في غير ختم الكلام (قوله وهو أي التذييل) معنى الكلام  
التذييل به لا بالمعنى المصدرى المتقدم (قوله بأن لم يستقل الخ) أي فلم يخرج مخرج المثل لأن المثل وضعه  
الاستقلال لأنه كلام تام نقل عن أصل الاستعمال لكل ما يشبه حال الاستعمال الأول كما أتى في الاستعادة  
التنبيهية كقولهم الصنف ضمنت الذين فإنه مستقل في فائدة المراد وهو مثل يضرب لمن فرط في الشيء في أوانه  
وطلبه في غير أوانه ع ق وكتب أيضاً قوله بأن لم يستقل بأفائدة المراد بل توقف على ما قبله لا بد فيه من قيود  
أخر تنظر إلى ما فسره الشارح مخرج المثل وهو ما يكون حكماً كلياً منفصلاً عما قبله جارياً مجرى الأمثال  
في الاستقلال وفشوا استعمال فهذا الضرب المقابل له ينبغي أن يتحقق بأن لا يستقل أو يكون حكماً جزئياً  
أو كلياً يفسر استعماله وكان حسن الترتيب أن يقدم الضرب الثاني لأنه ينفرد في الاستقلال إلا أن يقال الضرب الأول  
أشدار تباطأ بالمقصود من الثاني فلذا قدم اه أطول وأنا جعلت الباء في كلام الشارح بمعنى الكاف  
اندفع عنه القصور (قوله الخ جزء المخصوص) وهو إرسال سيل العرم وتبديل الجنتين المذكورتين بقوله  
قبل فأرسلنا عليهم سيل العرم الخ (قوله فيتعلق بما قبله) وهو قوله فأرسلنا عليهم الخ وكتب أيضاً قوله  
فيتعلق بما قبله أي فلا يجري مجرى المثل في الاستقلال (قوله وهو أن يراد وهل يعاقب) أي مطلق العقاب  
الالكفوري فيه أنه يلزم عليه نفي مطلق المعاقبة عن غير الكفور أي المبالغ في الكفر مع أنه يكتفي في مطلق  
المعاقبة مطلق الكفور إلا أن يقال المصراعان في أفاده في الأطول وكتب أيضاً قوله وهل يعاقب إلا الكفور  
فيلخص بعض الجزاء بالعقاب إنما يفهم من قوله جزئياً منهم الذي هو بمعنى عاقبناهم فعلى هذا التقدير أيضاً  
ليس مستقلاً بأفائدة المراد والحق أن كونه قرينة على المطلوب لا ينافي الاستقلال بالأفائدة على أن ذلك يفهم  
من الكفور أيضاً اه سم (قوله بناء على أن الجواز الخ) فيه أمران الأول أن التعميم المذكور أعني قوله  
المكافأة أن غير الخ لا تصح إرادته فيما نحن فيه لأن المكافأة هنا في مقابلة الكفور المخصوص بالمكافأة  
بالمشرقة الثانية أن كلامه يقتضي أن الوجه الأول مبني على أن الجزاء يراد به العقوبة فقط واه لا يأتي  
على أن المراد به المكافأة وأن الوجه الثاني لا يأتي على أن المراد بالجزاء العقاب وكل هذا ليس بصحيح بل كل  
من الوجهين يأتي على كل من التفسيرين إذا لم يدار على خصوص الجزاء وإطلاقه فصح أن يكون المعنى  
على أن المراد بالجزاء العقاب وهل يعاقب ذلك العقاب المتقدم فيكون من الأول وأن يكون المعنى وهل  
يعاقب مطلق العقاب فيكون من الثاني ويصح أن يكون المعنى على أن المراد بالجزاء المكافأة في الجملة  
وهل يكافأ بتلك المكافأة المخصوصة المتقدمة فيكون من الأول وأن يكون المعنى وهل يكافأ بالمشرقة  
فيكون من الثاني وغايته أن المكافأة على الثاني تنقيباً للشبهة لا للمقابلة بالكفر عليه ولا محذور في ذلك  
أصلاً اه لمخضمان ع ق (قوله تنبيه الخ) وجه التنبيه أن معنى أيضاً رجوع إلى التقسيم وهو مع  
اتحاد المقسم في مآتم وان أمكن أنه تقسيم لثاني ومعنى أيضاً كما تقسم التذييل المطلق (قوله التأكيد  
منطوق) والمراد بالمنطوق هنا أن تشترك ألفاظ الجملتين في مادة واحدة ولو كانت أحدهما اسمية  
مؤكدته والأخرى فعلية من ع ق (قوله كفولة) أي التابعة (قوله لاتله) من باب ريد ككافي  
الختار (قوله لعمومه) أي فعومه ستوغى بحج الحال منه وان كان نكرة (قوله أوعن ضمير الخطاب  
في است) أقصر عليه ع ق ثم ذكر أن دلالة هذا الكلام عقوموه على نفي الكامل المهذب إنما يتضح  
على هذا الأعراب ولا يأتي على غيره إلا بعد عدم وضوح قال لانا لجعلنا لها اعتلاخ أو حالاً منه كان

بالجملة الأولى (التأكيد) فهو  
أعم من الإيغال من جهة  
أنه يكون في ختم الكلام  
وغيره وأخص من جهة  
الإيغال قد يكون بغير الجملة  
ولغير التوكيد (وهو) أي  
التذييل (ضربان ضرب  
لم يخرج مخرج المثل) بأن  
لم يستقل بأفائدة المراد بل  
يتوقف على ما قبله (نحو  
ذلك جزئياً منهم بما كفروا  
وهل يجازى إلا الكفور  
على وجهه) وهو أنه يراد  
وهل يجازى ذلك الجزاء  
المخصوص إلا الكفور  
فيتعلق بما قبله وأما على  
الوجه الآخر وهو أن يراد  
وهل يعاقب إلا الكفور  
بناء على أن الجواز هي  
المكافأة أن خيراً غير وان  
شرا فسر فهو من الضرب  
الثاني (وضرب أخرج  
مخرج المثل) بأنه يقصد  
بالجملة الثانية حكم كلي  
منفصل عما قبله جار مجرى  
الأمثال في الاستقلال  
وفشوا الاستعمال (نحو  
وقل جاء الحق وزهق  
الباطل أن الباطل كان  
زهواً وهو أيضاً) أي  
التذييل ينقسم قسمه  
أخرى وأتى بلفظ أيضاً تنبيهاً  
على أن هذا التقسيم للتذييل  
مطلقاً للضرب الثاني منه  
(ما) أن يكون (لنا) كيد  
ه طوق كيد الية) فان  
وهو الباطل منطوق في  
قوله وزهق الباطل زواما  
لنا كيد مفهوماً كفولة



في است (على شعث) أي

تفرق وذمهم خصال فهمه  
الكلام بل يفهمه على نقي  
الكامل من الرجال وقد  
أ كده بقوله (أي الرجال  
المهذب) استهفام انكار  
أي ليس في الرجال منقح  
الفعال مرضي الحاصل  
(واما بالتسكيل ويسه سي  
الاحتراس أيضا) لان فيه  
التوقي والاحتراز عن توهم  
خلاف المقصود (وهو أن  
يؤتى في كلام يوهم خلاف  
المقصود بما يدفعه) أي يدفع  
خلاف المقصود وذلك  
الدافع قد يكون في وسط  
الكلام وقد يكون في آخره  
فالاول (كقوله فسق ديارك  
غير مفسدها) نصب على  
الحال من فاعل سقى وهو  
(صوب الربيع) أي نزول  
المطر ووقوعه في الربيع  
(ودعية تهمي) أي تسيل  
فلما كان المطر قد بول إلى  
خراب الديار وفسادها أتى  
بقوله غير مفسدها دفعا  
لذلك (و) الثاني (نحو  
أذلة على المؤمنين) فانه لما  
كان مما يوهم أن يكون ذلك  
أضعفهم دفعه بقوله (أعزة  
على الكافرين) تنبيه على  
أن ذلك نواضع منهم للمؤمنين  
ولهذا عدى الذل على  
لتضمنه معنى العطف  
ويجوز أن يقصد بالتعدي  
بعلی الدلالة على انهم مع  
شرفهم وعلا طبقتهم  
وفضلهم على المؤمنين  
خافضون لهم أجضتهم  
(واما بالتعظيم وهو أن يؤتى

المعنى حينئذ كل أخ موصوف بأنه على شعث أو كان على حال كونه على شعث لا ببقية لنفسك ان لم تله  
على شعثه ولا شك أن هذا المعنى لا يقتضى أن لا مهذب وانما يقتضى أن غير المهذب لا يتبعه من الصبر  
وأما غيره فلا يحتاج معه إلى الصبر فيصح ولولم يبق غير المهذب أن يبقى المهذب وانما قلنا ولا يأتي على غيره  
للابعد وعدم وضوح لانه قد يدعى أنه مفهوم باعتبار ما جرت به العادة في حال الرجال فتكون العادة  
قريبة على افادة اللفظ هذا المفهوم اه (قوله في لست) قيل لا وجه لتخصيص الضمير في لست لجواز  
الحالية عن الضمير في مستق وأجيب بأن وجهه أن الفعل أقوى في العمل من الاسم كذا في يس (قوله  
على شعث) هو في الأصل انتشار الشعر لعدم تعاهده بالأصلاح والدهن فتكثر أو ساخه واستعبرهنا  
للاوصاف المعنوية وهي الاوصاف الذميمة اه ع ق وقوله واستعبر الخ أي بعد نقله إلى اللازم الذي هو  
الاصاح الحسية على طريق المجاز المرسل فيكون فيه مجاز بمرتين هذا ما يظهر (قوله وذمهم خصال)  
عطف تفسير للرا من تفرق (قوله على نقي الكامل من الرجال) لانه لو وجد لم يصدق انه ان كان بهذا  
الوصف لم يبق لنفسه أما (قوله لان فيه التوقي الخ) وأما تسميته بالتسكيل فتسكيله المعنى يدفع خلاف  
المقصود عنه اه ع ق (قوله في كلام) قال في الاطول ان أريد بكلمة في الجزئية بشكل بتسكيل  
لا يكون جزاء الكلام ويكون جملة مستقلة وان أريد بالطرفية لا يشل ما في آخر الكلام: أمل اه أقول  
انما جعلت في معنى مع التحل الاشكال (قوله بما يدفعه) لافرق فيه بين الجملة والفرد فان قلت التذليل  
أيضا لدفع الوهم لانه لا تكتب الفرق قلت التذليل بالجملة وفي الآخر ولد مع الوهم في النسبة والتسكيل  
لا يختص بشئ منها اه سبرامی (قوله قد يكون في وسط الكلام الخ) فبينه وبين الإيعال عموم من  
وجه اه ع ق وانظره (قوله أي نزول المطر الخ) فالمراد بالصوب نزول المطر وبالربيع الزمن والاضافة  
لأدنى ملائسة (قوله ووقوعه) عطف تفسير (قوله ودعية) هي المطر المسترسل وأقله مقدار  
ثلاث يوم وأ كثره ثمانية أيام (قوله قد بول إلى خراب الديار) أي فرما يقع في الوهم أن ذلك دعاء للحراب  
ومعظم الايام من قوله ودعية تهمي وتقدير ديارك دون زرعك مثلا لا يقال غير مفسدها متقدم على  
ودعية تهمي لانه قول هو مؤخر عنه تقديرا اه (قوله دفعا لذلك) أي إيهام خلاف المقصود (قوله  
نحو أذلة على المؤمنين الخ) في مدح فريق من المؤمنين وهم قوم أبي موسى الأشعري كما ورد في الحديث  
اه ع ق (قوله فانه لما كان مما يوهم الخ) قال في الاطول ونحن نقول الآية لتنفيرهم عن الرجوع  
عن الايمان والمقصود أنكم لو ترجعون عن الايمان سأل الله بقوم أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين  
فيتقلب حالكم من كون هؤلاء القوم متواضعين لكم إلى كونكم أذلة لهم ولا بد في افادة هذا المعنى  
من ذكر قوله أعزة على الكافرين فهو داخل في أصل المقصود وليس من الاطناب في شئ واقعه تعالى أعلم  
اه (قوله ولهذا عدى الذل على) أولمنا كلمة ما بعده (قوله لتضمنه معنى العطف) فالتوسع تضمنين  
الذل معنى العطف وعلى على بابها وقوله ويجوز الخ أي فالفعل لا تضمن فيه وعلى بمعنى اللام والتوسع  
باستعمال حرف موضع آخر فيمكن العدول إلى على الإشارة إلى شرفهم وفضلهم على المؤمنين كذا أبو خشد  
من ع ق (قوله ويجوز أن يقصد الخ) كان وجهه أن على لما كانت تدل على الاستعلاء جارا أن يشار  
بها إلى استعلائهم عليهم في الشرف اه سم (قوله واما بالتعظيم) تسمية هذا بالتعظيم وما قبله بالتسكيل  
مجرد اصطلاح اذ هما شئ واحد لطفه وقيل في عروس الافراح ~~يكن~~ أن يفرق بينهما لعل أن التسكيل  
استعمال الاجزاء التي لا توجد الماهية المركبة الا بها والتعظيم قد يكون بما رواه الاجزاء من زيادات بما كذا  
بهذا الشئ الكامل ثم قال فان تم هذا ظهر وجه تسمية الاول بالتسكيل لانه يدعى اجرام بخلاف المراد  
وذلك كالجزم من المراد (قوله وهو أن يؤتى في كلام الخ) في اول بعض صور الإيعال وكتب أيضا قوله  
وهو أن يؤتى في كلام الخ يخرج عنه تعميم ذكر في كلام يوهم خلاف المقصود فان الفرق بين التعظيم  
والتسكيل بأن التكنة في التعظيم غير دفع وهم خلاف المقصود لانه لا يكون في كلام يوهم خلاف المقصود

اذلا مانع من اجتماع التقييم والتكيل إله أطول (قوله في كلام) في الاخر اوقى الاثناء (قوله أو نحو ذلك) لا حاجة اليه (قوله بما ليس بجملة مستقلة) بأن كان مفردا أو جملة غير مستقلة بجملة الحال والصفة لتأولها بالفرد (قوله ما يتم أصل المعنى بدونه) حتى تدخل الجملة الزائدة على أصل المراد كما قيل اه ع ق (قوله كلام المصنف في الايضاح) حيث مثل له بما يحبون في قوله تعالى ان تناولوا البر حتى تنفقوا مما يحبون مع أنه لا يتم المعنى الا به وفيه بحث لانه اذا لم يجعل مما يحبون مما يتم أصل المعنى بدونه لم يكن اطنا بآصلا فيكون التخييل به فاسدا من أصله فلا يستشهد به فيجب جعل اطنا بأن يدعى ان أصل المعنى حتى تنفقوا أي يقع منكم انفاق وزيادة مما يحبون ولو كان باعتبار القصد محتاجا اليه لاتكون من المساواة لانها زيادة على أصل المراد لاجل نكتة لا يدركها الاوساط وقد تقدم أن ذلك هو مناط الاطناب وانما قلنا ان المقصود به أمر لا يدركه ويراعيه الا بالبلغاء لان فيه الاشارة الى أن نيل البر لا يكون الا ببلغة النفس وتحميلها المشاق بالاتفاق من المحبوب المشتهى بخلاف مطلق الاتفاق ولو كان فيه أجر لا يبلغ لهذا المعنى وبه يعلم أن كون الشيء مقصودا في الكلام لا يتم المراد من حيث أنه مراد المتكلم الاله لا ينافي كونه اطنا بآصلا في فهم اه ع ق (قوله وأنه لا تخصيص لذلك بالتقييم) يعني أن كون الشيء مما يتم أصل المعنى بدونه ونعني بالمعنى متعارف الاوساط لا يخص اشتراط التقييم حتى كان هو المراد بالفضلة كانت مستدركة لان كلام الاطناب كله أقي فيه بفضلة على هذا التفسير من ع ق وكتب أيضا قوله وأنه لا تخصيص الخ في نفسه أن المصنف غير متحاش عن ذكر ما لا يخص بقسم في قسم بشبهه قوله في تعريف الاينغال بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها اه أطول ويشبهه أيضا قوله هنا لنكتة (قوله لنكتة) زيادة بيان فان النكتة شرط في كل ما حصل به الاطناب من ع ق (قوله وهو أن يكون الضمير الخ) اذا المقصود حينئذ مدحهم على السخاء باطعام الطعام وهو متحقق مع حبهم واحتياجهم للطعام وبدونهم ما لنكتة معهما أبلغ اه سم (قوله فهو لتأدية أصل المراد) لان المعنى حينئذ يطعمون لاجل الله وهذا نفس المراد فلما لم يكن اطعام الطعام لاجله محمودا يستحق الثناء عليه لم يمكن أن يجعل زائدا على أصل المراد لنكتة المبالغة (قوله سوى دفع الابهام) جعل صاحب المعنى من فوائد التقوية والتشديد والمتبادرين تقريرا لكشاف في آخر سورة الزمر أنه لما كيد ولولا أنه يكون للتأكيده ما صح قول الشارح الا في لكنه يشمل بعض صور التذليل لان التذليل اعتبر فيه أن يكون للتأكيده كذا في سم وسيأتي في كلام سم أن التأكيده غير دفع الابهام جعل الاعتراض يكون للتأكيده كذا في كلام المصنف بل التأكيده داخل في سوى دفع الابهام وكتب أيضا ما نصه قال في الاطوال ينتقض التعريف بجمهطوف لاجل له من الاعراب بين المعطوف والمعطوف عليه نحو قوله تعالى الذين يحامون العرش ومن حوله يسبحون بحمدهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا فان قوله ويؤمنون به جملة لا محل لها من الاعراب وقعت بين جملتين متصلتين معنى مع أنها لا تسمى اعتراضا كما لا ريبه فيه اه (قوله لم يرد بالكلام) أي في قوله أثناء الكلام اه يس (قوله مجموع المسند اليه والمسند فقط) أي واللام يشمل المثال الا في (قوله باالاول) قضيته أن عطف البيان يكون في الجمل وبوافقه ما مر في النسل والوصل وفي المعنى في الباب الرابع فيما افرق فيه عطف البيان والبدل أنه لا يكون جملة بخلاف البدل اه يس (قوله أو بدلا) أو معطوفا اه من ع ق فكذا في الاطوال ومثله بقوله تعالى اني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وايس الذكر كالأنثى وانى سميتها مريم قال فان ما بين قوله اني وضعتها أنثى وقوله وانى سميتها مريم اعتراض كما اعترف به الشارح ثم قال والظاهر أن الصفة المقطوعة مما اتصل معنى بالجملة السابقة وكذا جواب سؤال نشأ من الجملة السابقة اه (قوله لان قوله ولهم ما يشتهون عطف الخ) فهم معمولان للجعل كالمعطوف عليهما لا يقال يلزم أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متباينين لشيء واحد وهو منع في غير أفعال القلوب لانا نقول هو جائز في المنعول بواسطة نحو وهري

في كلام لا يوههم خـلاف المقصود بفضلة) مثل مفعول أو حال أو نحو ذلك مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن في كلام ومن زعم أنه أراد بالفضلة ما يتم أصل المعنى بدونه فقد كذب كلام المصنف في الايضاح وأنه لا تخصيص لآل بالتقييم (لنكتة كالبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجهه) وهو أن يكون الضمير في حبه للطعام (أي) يطعمونه (مع جـهـه) والاحتياج اليه وان جعل الضمير لله تعالى أي يطعمونه على حب الله تعالى فهو تأديبه أصل المراد (واما الاعتراض وهو أن يوقى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الابهام) لم يرد بالكلام مجموع المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهم من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين أن يكون الثاني بيانا للاول أو تأكيده أو بدلا (كأنزله في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون) فقوله سبحانه جملة لانه مصدر بتقدير الفعل وقعت في أثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات (والدعاء

في قوله \* ان الثمانين وبلغتها

قد احوحت معنى الى  
ترجمان) أي مفسر ومركز  
فقوله وبلغتها اعتراض  
في أثناء الكلام لقصد الدعاء  
والواو في مثله تسمى واوا  
اعتراضية ليست بعاطفة  
ولاحالية (والنبيه في قوله  
واعلم قلم المرء يتفقه) هذا  
اعتراض بين اعلم ومفعوله  
وهو (أن سوف يأتي كل  
ما قدرا) أن هي الخففة  
من الثقيلة وضمير الشأن  
محذوف يعني أن المقدر  
آت البتة وإن وقع فيه  
تأخير ما وفي هذا تسلية  
وتسهيل للامر فالاعتراض  
يبين النعيم لانه انما يكون  
بفضله والفضلة لا بد لها  
من اعراب وبيان التكيل  
لانه انما يقع لدفع ايهام  
خلاف المقصود وبيان  
الايفال لانه لا يكون الا في  
آخر الكلام لكنه يشمل  
بعض صور التذليل وهو  
ما يكون بجملة لا محل لها  
من الاعراب وقعت بين  
جملتين متصلتين معنى لانه  
كالم يشترط في التذليل أن  
يكون بين كلامين لم يشترط  
أن لا يكون بين كلامين  
فأمل حتى يظهر لك فساد  
ما قيل انه بيان التذليل  
بناء على أنه لم يشترط فيه  
أن يكون بين كلام أو بين  
كلامين متصلين معصفي  
(وما جاء أي ومن  
الاعتراض الذي وقع بين  
كلامين وهو أكثر من جملة

البك على أنه انما ليرد اذا جعل الطرف لغوامته لمقابله على معنى الاختيار فان جعل مستقرا وجعل بمعنى  
التصيير أي بصيرون البنات مستحقة لله وما يشتمون من البنين مستحقا لهم فلا لان الامتناع اذا كان  
الضمير ان معمولين لفعل واحد اذا كان أحدهما معمولاً للمفعول وكذا اذا كان الجمل بمعنى الاعتقاد لان  
الفعل حينئذ قلبي تأمل (قوله في قوله) أي في قول عوف الشيباني يشكو ضعفه اه ع ق (قوله  
ترجمان) بفتح التاء وضم الجيم أو ضم التاء مع ضم الجيم أو فتح التاء مع فتح الجيم اه مختار ويجمع على  
تراجم كترجمان وزعافر اه ع ق (قوله لقصد الدعاء) بطول العر قيل ليتحقق ما ادعى الشاعر من  
ثقل السمع لانه اذا بلغها المخاطب صدقه في ذلك تصديقا حاسيا واعتراض بأنه وهم للدعاء عليه  
بالضرورة الى ضعف سمعه والاحتياج الى ترجمان اه فترى وكب أيضا قوله لقصد الدعاء لا يقال  
في هذا الدعاء دعاء بالصفة فلا يناسب ما سبق لاجله من ادخال السرور على المخاطب لاننا نقول ان الغبطة  
في طول العمر يرتفع معه اذالك الضعف لعدم امكانه الابه اه ع ق (قوله ولاحالية) اعلم أن الواو  
الاعتراضية قد تلتبس بالحالية فلا يميز احدهما الا بالقصد فان قصد كون الجملة قيد للعامل فهي حالية  
والا فاعتراضية فيجتمعا ما قوله تعالى ثم اتخذتم العجل من بعده وأنتم ظالمون ثم عفونا عنكم فان قدر أن  
المعنى حال كونكم ظالمين بوضع العبادة في غير محلها كانت الواو حالية وإن قدر وأنتم قوم عادتمكم الظلم  
فيكون تأكيد الظلم بهم بأمر مستقل لم يقصد ربطه بالعامل ولا كونه في وقته كانت اعتراضية فالفرق  
بينهما دقيق كما لا يخفى من ع ق (قوله هذا اعتراض) يستفاد من ذلك أن الاعتراض يكون مع الفاء  
كما يكون مع الواو وبدون ما قال في المطول والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية كذا في يس  
(قوله وضمير الشأن محذوف) هذا على مذهب الجمهور ويجوز أن يكون المحذوف ضمير مخاطب هو  
الأمور بالعلم أي أنك سوف يأتيك كل ما قدر كما جوزه مسيو به وجاعة في قوله تعالى أن يا ابراهيم قد  
صدقت رؤيا اه فترى (قوله يعني أن المقدور الخ) تفسير لحاصل المعنى (قوله وفي هذا) أي في قوله  
واعلم الخ (قوله وتسمي بل للامر) يعني الصبر والتفويض وترك منازعة الاقدار كما يؤخذ من ع ق  
(قوله فالاعتراض ببيان التقيم الخ) أنظر بقية النسب بين الاقسام في يس (قوله والفضلة لا بد لها من  
اعراب) والاعتراض لا محل له فهذا ثابتان في اللوازم وهو يؤذن بالتباين في الملزومات اه ع ق وكذا يقال  
فيما بعد (قوله لانه انما يقع لدفع الخ) والاعتراض لا يكون لذلك الدفع (قوله لانه لا يكون الا في آخر  
الكلام) والاعتراض لا يكون الا في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين ومن هنا علم أن الكلام الذي  
يختمه الايفال لا بد أن لا يرتبط بما بعده ارتباط كلامي الاعتراض اه ع ق (قوله لكنه يشعل الخ) قد  
يتوهم اشكال ذلك بناء على توهم أن دفع الإيهام وكيد وفدا شترط في الاعتراض أن لا يكون لدفع  
الإيهام وفي التذليل أن يكون للتأ كيد ولا اشكال لان التأ كيد غير دفع الإيهام لان التأ كيد يقتضي  
كون الجملة الثانية متضمنة لمعنى الأولى ولا كذلك دفع الإيهام على أن التأ كيد أعم من دفع الإيهام  
لحصوله مع غيره وكفي هذا في صحة الاعية اذ لا يلزم من نفي دفع الإيهام نفي التأ كيد مطلقا اه سم  
(قوله وقعت بين جملتين) أي لاجل التأ كيد (قوله لم يشترط أن لا يكون بين كلامين) متصلين  
فبين الاعتراض والتذليل عموم وخصوص من وجه اه ع ق ثم قال وبينه أي الاعتراض وبين  
الايضاح والتكرير عموم من وجه أنضاراجعه (قوله حتى يظهر لك فساد ما قيل الخ) أي لان عدم  
اشتراط الشيء ليس هو اشتراطا لعدمه فنقولنا التذليل لا يشترط كونه بين كلام أو كلامين ليس شرطا  
لكونه ليس بين كلام أو كلامين (قوله بناء على أنه لم يشترط فيه أن يكون الخ) أي واشترط ذلك في  
الاعتراض (قوله ومن الاعتراض) أي لا للمعنى السابق بل هو بمعنى المعارض فصيح قوله وهو أكثر  
من جملة (قوله وهو أكثر من جملة أيضا) فيه متميلان فتشيل ما جاء بين كلامين وتشمل ما هو أكثر من  
جملة اه أطول (قوله هو بينه) أبرز لجزئان الصلة على غير من هي له فضهير هو للاعتراض وضمير

أيضا أي كأن الواقع هو بينه أكثر من جملة (قوله تعاني فأوتون من حيث أهر كم الله ان الله يحب التوايين ويحب المتطهرين)

فهذا اعتراض أكثر من  
فأوتوهن من حيث أمركم الله  
وثانيهما قوله (نساؤكم  
يحرثن لكم) والكلامان  
متصلان معنى (فان قوله  
نساؤكم حرث لكم بيان  
لتسوله فأوتوهن من حيث  
أمركم الله) وهو ممكن  
الحرث فان الغرض الأصلي  
من الاتيان بطلب السبل  
لإقضاء الشهوة والتكثيف  
في هذا الاعتراض الترغيب  
فيما أمر به والتنفير عما  
نهوا عنه (وقال قوم قد  
تكون التكتة فيه) أي في  
الاعتراض (غير ما ذكر)  
مماسوى دفع الإيهام حتى  
انه قد يكون لدفع الإيهام  
خلاف المقصود (ثم)  
القائلون بأن التكتة فيه  
قد تكون لدفع الإيهام  
افترقوا فرقتين (جوز  
بعضهم وقوعه) أي  
الاعتراض (آخر جمله لاتليها  
جمله متصلة بها) وذلك بأن  
لاتلي الجملة جمله أخرى أصلا  
فيكون الاعتراض في آخر  
الكلام أو تليها جمله أخرى  
غير متصلة بها معنى وهذا  
الاصطلاح مذكور في  
مواضع من الكشف  
فالاقتراض عندهؤلاء أن  
يرقى في إنشاء الكلام أو في  
آخره أو بين كلامين  
متصلين أو غير متصلين بجملة  
أو كلمة لا يحل لها من  
الاعتراض بلسانها كانت  
دفع الإيهام أو غيره (في شمل)  
الاعتراض بهذا التفسير  
(التذييل) طلعا لانه يجب أن يكون بجملة لا يحل لها من الاعراب وان لم يذكر المصنف (وبعض صور التكميل) يذكره

بينه لال الموصولة (قوله فهذا) أي قوله ان الله الخ وكتب أيضا قوله فهذا اعتراض أكثر من جمله قال  
في الاطول لانه في أن الاعتراض هنا جمله واحدة خبره جملتان وليس أكثر من جمله لا يحل لها من  
الاعراب والمثال الواضح قال ترب اني وضعتها الخ والله أعلم بما وضعت وليس المذكور كاللاني وانى جميعها  
مرمى اه قال العنري ذلك أن تقول عطف الثانية على خبر ان ليس بمتعين لجواز كونها خبر مبتدا  
محذوف والجمله عطف على الجملة الاولى المستأنفة فيجتمعا أن يكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل  
والا بتمثال لا دليل اه قال سم قوله لجواز كونها خبر مبتدا محذوف أقول لاحاجة اليه بل يجوز  
كونها جمله فعلية مستقلة معطوفة على الجملة الاسمية وكون مرجع فاعلها في تلك الاسمية لا ينافي ذلك  
فلينأمل اه وفي بس قال شيخنا الغنيمي الذي في المتزان الاعتراض بأكثر من جمله ولا شذ في صدقه  
على هذه الآية لان الجملة هي المسند والسند اليه وهي متحققة بقوله ان الله يجب التواين وقوله ويحب  
المتطهرين زائد عليها فيكون المجموع أكثر من جمله وان كان قد بعد جمله واحدة وهذا كاطلاق الكلام  
على نحو تربت زيدا وعلى تربت فقط والامر سهل اه أقول المتبادر أن المراد بأكثر من جمله جملتان  
فاكثر لا يحل لها من الاعراب لاما زاد على مجرد المسند والمسنود اليه كما يؤخذ من كلام العصام وغيره  
لجواب الغنيمي لا يلاقى الاعتراض (قوله بيان لقوله الخ) لان مكان الاتيان فيه مبهم فبين أنه موضع  
الحرث وكتب أيضا قوله بيان الخ لانه يفهم منه أن الموضع الذي يطلب الاتيان منه هو موضع الحرث الذي  
هو الفرج فكأنه قال: أوتوهن من مكان الحرث وكتب أيضا قوله بيان لقوله الخ أي فهو متصل به معنى وهو  
حيثما ما أن يجعل عطف بيان له حقيقة بناء على جواز وروده في الجمل التي لا يحل لها من الاعراب  
أو يجعل مثله في افادته ما يفيد كانه تقدم في باب الفصل والوصل اه ع (قوله وهو) أي حيث أمركم  
الله (قوله فان الغرض الأصلي) أي فلا تاتوهن الا من حيث ينأى هذا الغرض اه سم (قوله لا قضاء  
الشهوة) بل خلق الشهوة لذلك اه أطول (قوله الترغيب الخ) لان الاخبار بحجة الله للثائب عما  
نهى عنه الى ما أمر به والمتطهر من أدرا ان الالتباس بالمتنبي بسبب التلبس بالتوبة الى المأمور بما يؤكد  
الرغبة في الاوامر وترك النواهي اه ع ق ثم قال ومن نكت الاعتراض الاستعطف والمطابقة  
كافي قول أبي الطيب

وخفوق قلبي لورأيت له فيه . يا جنيتي رأيت فيه جهنما

فان يا جنيتي اعتراض بين الشرط والجواب للمطابقة بين الجنة وجهنم والاستعطف محبوه بالاضافة اليه  
وتسميته بحسنة ليرقى في توبيخه من جهنم التي في فؤاده بالوصل (قوله الترغيب فيما أمر به) الذي من  
جمله اتيان من مكان الحرث وقوله والتنفير عما نهى عنه الذي من جملته اتيان من غير ذلك المحل  
(قوله غير ما ذكر) الاوضح دفع الإيهام اه أطول (قوله مما سوى دفع الإيهام) بيان لما ذكر (قوله  
حتى انه) أي الاعتراض وحتى التنفير (قوله عندهؤلاء أن يؤتى الخ) قال في المطول لانهم لم  
يخالفوا الاولين الا في جواز كون التكتة دفع الإيهام وجواز أن لا يليها جمله متصلة بمافيقي اشتراط  
أن لا يكون لها محل من الاعراب بحاله (قوله لتكتة) زاده للتصوير والتصريح بالتعميم لالاخراج  
لان الانتاب كله لتكتة من ع ق (قوله في شمل التذييل وبعض صور التكميل) كان عليه أن يقول  
وبعد مصورا لا يزال وهو ما يكون بجملة لا يحل لها من الاعراب لا يقال استغنى عنه بذلك التذييل  
والتكميل لانا نقول بشمل الاعتراض بهذا التفسير مصورا من الايغال لتجتماع التذييل ولا التكميل  
وهي ما كانت نكتتها غير التا كدوغير دفع الإيهام تدبر (قوله مطلقا) أي بجميع صور (قوله  
وان لم يذكره) أي ذكر وجوب أن يكون بجملة لا يحل لها من الاعراب لانه لم يبق في تعريفه الجملة  
بكونها لا يحل لها من الاعراب لانه لم يذكره بالامثلة لان جملة التذييل فيها لا يحل لها قول الشارح وان لم



وهو ما يكون بجملة لا محمل لها من الأعراب فان التكيل قد يكون بجملة وقد يكون بغيرها ١٠١

والجملة التكيلية قد تكون

فان اعراب وقد لا تكون

لكنها تباين التقيم لان الفضلة

لا بد لها من اعراب وقيل

لانه لا يشترط في التقيم ان

يكون جملة كما يشترط في

الاعتراض وهو غلط كما

يقال ان الانسان يباين

الحيوان لانه لم يشترط في

الحيوان النطق فافهم

(وبعضهم) أي وجوز

بعض القائلين بان نكتة

الاعتراض قد تكون ادفع

الايهام (ككونه) أي

الاعتراض (غير جملة)

فلا اعتراض عندهم ان

يؤق في أثناء الكلام أو بين

كلامين متصلين معني بجملة

أو غيرها النكتة (فيشمل)

الاعتراض بهذا التفسير

(بعض صور التقيم) بعض

صور (التكيل) وهو

ما يكون واقعا في أثناء

الكلام أو بين الكلامين

المتصلين (واما بغير ذلك)

عطف على قوله اما بالاضاح

بعد الایهام واما بكذا وكذا

(كقوله تعالى الذين يحملون

العرش ومن حوله يسبحون

بحمدهم ويؤمنون به

فانه لو اختصر) أي ترك

يذكره أي صراحة كما في ع (قوله وهو) أي البعض (قوله فان التكيل قد يكون بجملة الخ) قد يكون بين الاعتراض على هذا وبين التكيل ع ومن وجه مجتمعان فيها يكون بجملة لا محمل لها وينفرد الاعتراض فيما يكون بغير دفع الایهام من الجملة والتكيل بغير الجمل وبما لها محمل وأما النسبة على هذا بينه وبين التقيم فالتباين وبينه وبين الایغال فالعوم من وجه وكذلك بينه وبين الایضاح والتكرار كما يؤخذ ذلك من النظر في تعاريفها السابقة من ع (قوله لكنني) أي الاعتراض وفي نسخ لكنها أي جملة الاعتراض يدل على ذلك عبارة المطول ونصها والاعتراض بهذا التفسير يباين التقيم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الاعراب أفاده سم (قوله وهو غلط) فان عدم الاشتراط لا يستلزم اشتراط عدم غاية أمره أنه لا يجب التغاير في المفهوم وهو لا يمنع التصادق في الأفراد الذي هو المراد اه سم (قوله كما يقال) أي كقولنا ان الانسان الخ فاصدر به وجه الشبه ان كلاً غلط (قوله غير جملة) لو قال غير جملة تلام العهد أي غير الجملة له التي لا محمل لها من الاعراب لكان أحسن ليشمل جملة لها محمل من الاعراب أفاده في الاطول (قوله فيشمل بعض صور التقيم) لا يتأله فيه بحث لان التقيم لا يكون الانفضلة ومن لازمه ان يكون لها محمل من الاعراب والاعتراض لا يكون الا بجملة لا محمل له كما تقر رأوا وهذا البعض انما يخالف في كونه قد يكون غير جملة فسيقى اشتراط أن لا يكون له محمل من الاعراب بجماله لاننا نقول الظاهر ان هذا البعض يخالف في هذا الاشتراط أيضا ويؤيد ذلك أمور منها قوله وبعضهم كونه غير جملة فان غير الجملة شامل للفرد ومن شأنه أن يكون له محمل من الاعراب ومنها تقييد الشارح الجملة على قول البعض الاول بكونها لا محمل لها من الاعراب حيث قال فلا اعتراض عندهم ولا الى أن قال بجملة أو أكثر لا محمل لها من الاعراب وعدم التقييد بذلك على قول هذا البعض حيث قال فلا اعتراض عندهم الى أن قال بجملة أو غيرها النكتة فلم يقيدهم بقيد بل تفرع المصنف المذكور كلف في الاستدلال على عدم التقييد على هذا القول ثم رأيت في المطول في شرح قره قيشمل بعض صور التقيم والتكيل ذكر ما يصرح بان الاعتراض على قول هذا البعض لا يشترط أن لا يكون له محمل كذا بخط سم وفي حواشيه ما ملخصه ان الاعتراض اذا وقع غير جملة على هذا القول يكون معمو لا شيء من الكلام المعترض به فيه وأن ذلك لا ينافي كونه اعتراضا اه وفيه بعد لا يخفى وكتب أيضا قوله فيشمل بعض صور التقيم والتكيل وكذلك بعض صور التذييل لكن لما كان أصل تفسير الاعتراض على مذهب الجمهور شاملا له وكان الغرض هنا ذكر ما يخص تفسير البعض دون تفسير الجمهور لم يتعرض له اه فترى مع ايضاح (قوله وهو) أي البعض قسميه (قوله ما يكون واقعا في أثناء الكلام الخ) حينئذ يكون بينه وبينهم عموم من وجه لاجتماعه معهم ما فمما ذكر وانفراد عنهم بما يكون بغير دفع الایهام وهو غير فضلة وانفرادها عنه بما يكون آخر وهو جملة لدفع الایهام بالنسبة لتكيل أو فضلة بالنسبة للتقيم وأما النسبة بينه على هذا التفسير وبين الایغال فالتباين وأما بينه وبين التذييل فعموم من وجه وكذا بينه وبين الایضاح والتكرار كما يؤخذ من تفاسيرها اه من ع (قوله) ثم قال ولم تعرض فيما تقدم ذكره الخاص بعد العام اظهور أمره بالنسبة الى سائر هذا ذلك لظهور مخالفته غير التقيم والایغال والاعتراض وملا فانه لهذه الثلاثة في بعض الصور اه (قوله واما بكذا وكذا) لاحاجة اليه (قوله بحمدهم) أي متلبسين بحمدهم (قوله لم يذكروا يؤمنون به) فالوليد ككان مساواة اه ع (قوله لان ايمانهم لا يشكرهم من يشتمهم) وأيضا تسيحهم وجاهدهم لان على ايمانهم به اه فترى وكتب أيضا قوله لان ايمانهم لا يشكرهم من يشتمهم لا يقال كالأجمال لانكار ايمانهم لأجمال لانكار تسيحهم وجاهدهم فهو أيضا اطباء لظاهر شرف التسيح والحمد لاننا نقول يجوز أن لا تكون عبادتهم التسيح والحمد اه أطول (قوله أي لا يجبهه) لما كان في الانكار لا يستلزم العلم المراد فسر به بالاستلزام وهو في الجمل اه سم (قوله وكون هذا الاطباء بغير ما ذكر الخ) أما أنه ليس من الايضاح بعد

قوله ويؤمنون به (الظاهر شرف الايمان ترغيبا فيه) وكون هذا الاطباء بغير ما ذكر من الوجوه السابعة ظاهرا بالتأمل فيها (واعلم

للكلام (فى أصل المعنى)  
فيقال للاكثر حروفاً انه  
مطنب وللاقل انموجز  
(كقوله يصد) أى يعرض  
(عن الدنيا اذا عتق) أى  
ظهر (سودده) أى سيادة  
ولورزت فى زى عندنا ناهد  
الزى الهية والعذراء البكر  
والنودار نفاع الندى  
(وقوله ولست) بالضم على  
أنه فعل المتكلم بدليل ما قبله  
وهو قوله

وأنى لصبار على ما يوربى

وحسبك أن الله أننى على الصبر  
(بنظار الى جانب الغنى  
إذا كانت العلى فى جانب  
الفقر) نصفه بالميل الى  
المال يعنى أن السيادة  
مع التعب أحب اليه من  
الراحة مع الخمول فهذا  
البيت اطناب بالنسبة الى  
المصراع السابق (ويقرب  
منه) أى من هذا القليل  
(قوله تعالى لا يستل عما  
يفعل وهم يستلون  
وقول الحماسى

وتتكروا شتاً على الناس  
قواهم ولا يتكروا القول  
حين قول) يصف رياستهم  
ونفذ حكمهم أى نحن نغير  
ما زبد من قول غيرنا ولا  
يسمى أحد على الاعتراض  
علينا فالآية ايجاز بالنسبة  
الى البيت وإنما قال يعرب  
أن ما فى الآية يشمل كل  
نوع من أنواع الاستعصاء بالآية  
فإنه ما لا ينسأويان

الابهام ولان التكرار فواضح وأما أنه ليس من "أى" يقال قلانه ليس ختم الشعر ولا للكلام أدقوله  
ويستغفرون لمن فى الأرض معطوف على ما قبله وأما أنه ليس من التذليل فلهذا عدم اشتمال جملته  
وهو يؤمنون به على معنى ما قبلها بل معناها لازم لما قبلها ومقتضاه أن ذكر اللازم بعد المزموم من الاطناب  
ولأنه أن تلزمه حيث يكون اللازم ظاهر التكنة كما فى هذا المثال وأما أنه ليس من التكميل فإنه ليس  
لرفع الابهام وأما أنه ليس من التتميم قلانه ليس فضلة كما هو ظاهر وأما أنه ليس من الاعتراض فشكل  
أذاً ينأى على ما تقر من أن من جملة الاتصال بين الكلامين أن يكون الثانى معطوفاً على الاول ولا شك  
أن جملة "يستغفرون لمن فى الأرض معطوفة على جملة يسبحون فيكون ما بينهما اعتراضاً والافصال  
عن ذلك بأن الواو للعطف لا يتم الابتين ككونها كذلك وليس يتمين لاحتمال أن تكون اعتراضية  
ثم المتبادر كونه للعطف فيخرج عن الاعتراض على هذا فانهم اه عى وقوله أدقوله ويستغفرون  
لمن فى الأرض الخ التسلاوة ويستغفرون للذين آمنوا (قوله قد يوصف الكلام) فى اصطلاح القوم اه  
عق (قوله بالاجياز الخ) قال فى الاطول هذا الاجياز قد يكون ايجازاً بالفسر السابق وقد يكون  
اطناباً وقد يكون مساواةً وكذا هذا الاطناب اه وكتب أيضاً قوله بالاجياز والاطناب ولا يوصف  
بالمساواة بهذا الاعتبار اذ ليست المساواة بهذا الاعتبار كما يدعى اليه المقام بخلاف الاجياز والاطناب  
اه أطول (قوله باعتبار الخ) الباسية (قوله بالنسبة الخ) راجع للتكرار والقلته (قوله فى  
أصل المعنى) انما قيد المعنى بالأصل لعدم إمكان المساواة فى علم المراد فان للايجاز مقاماً ليس  
للاطناب وبالعكس اه أطول (قوله وللاقل انه موجز) وان تساوى فى أصل المعنى (قوله يصد  
عن الدنيا الخ) هذا البيت فيه ايجاز بنصفه الاول واطناب بنصفه الثانى كما فى يس (قوله اذا عتق  
سودد) قال فى الاول ولا يخفى أن السيادة أيضاً من الدنيا فالمراد من الدنيا غير السودد لأن يراد  
سيادة الآخرة والاول أظهر اه (قوله بنظار) المبالغة راجعة الى التنى دون التنى (قوله يعنى  
أن السيادة الخ) أى بالعناية لانه جل الغنى على مسيبه وهو الراحة والفقر على مسيبه وهو التعب وهذا  
خلاف المتبادر قال فى الاطول ولا ضرورة الى العدول عن الظاهر ثم قال والمساواة انما تصحق اذا جعل  
قوله ولست الخ على المبالغة فى نفي النظر لا على نفي المبالغة فى النظر كما يفيد أول النظر اه (قوله فهذا  
البيت اطناب بالنسبة الى المصراع السابق) أى يصد عن الدنيا اذا عتق سودد وفى تساويهما فى أصل المعنى  
وقفة اذ المصراع السابق يفهم الصدى عن الدنيا اذا ظهر سودد وفى جانب الغنى بأن يكون منظور السودد  
دون ما صاحبه من الغنى اذ ألم يتدفعه ظهور السودد بجانب الفقر بخلاف البيت الذى يقال المراد  
بتساويهما فى أصل المعنى تساويه فى الصدى عن الدنيا عند ظهور السودد تأمل (قوله أى من هذا  
القبيل) أى الاجياز والاطناب باعتبار المذكور (قوله قولهم) أى كل قول لهم كما يقتضيه المقام وقوله  
ولا يتكروا القول أى جنسه الصادق بالواحد وهذا هو الموافق للمقام قال فى الاطول لا يخفى ما فى ختم  
المعنى بهذا البيت من الغرابة والابتداع حيث اعترض المصنف على السكاكى وغيره اه (قوله لأن ما فى  
الآية) أى لأن الذى فى الآية يشمل كل فعل لأن ما فى الآية مصدرية أى لا يستل عن فعله أى عن فعله  
فعله الباعثة له عليه وان كان قد يستل عن الحكمة والمصلحة المترتبة عليه ويحتمل أن ما فى كلام  
الشارح مراد منها لفظ ما الواقعة فى الآية أى لأن لفظ ما فى الآية يشمل كل فعل فتكون ما فى الآية  
مرسولة والعائد محذوف أى لا يستل عن الذى يفعله أى عن مفعوله الذى هو الحاصل بالمصدر كما أن  
الاعيان منه قوله أيضاً ونظير ذلك ما درج به الشارح فى شرح العقائد فى قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون  
ناهى رضى عنى من عيين فى ما أن تكون مصدرية ليم الدليل وقال ان الدليل فى الآية تام على كونها  
رسولة أى معمولكم فيشمل الافعال بمعنى الحاصل بالمصدر اذ هى المخلوقة على ما حرره هناك كذا فى بن

(قوله وكيف لا والله أعلم) أي وكيف لا يكون أجل وأعلى والله أعلم بكل شيء ومن شأن العالم الحكيم أن لا يصدر عنه إلا ما هو الأمر المتفق الفائق على غيره وتأمل اللفظ تعبير الشارح بقوله والله أعلم حيث أتى بها في ختم الفن ففيه شبه تورية أه بس وفيه أيضاً راعية اختتام والحمد لله على توفيقه المعاني للأخوان والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي أسس بنيان الشريعة على تقوى من الله ورضوان وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان قال المجرد قد تم الجزء الأول من هذه الحاشية على يد مجردها الفقير الفقير مصطفى بن محمد الثاني يوم الثلاثاء المبارك السادس والعشرين من شهر ربيع الآخر من سنة تسع وتسعين ومائة وألف من هجرة من له العزة والشرف أحسن الله تمامها فيها وبارك لنا في غيرها وما يليها بالقاهرة المغزية المباركة المرضية جلالها الله وجعلها دار اسلام الى يوم الزحام بحمد سيدنا محمد عليه وعلى آله الصلاة والسلام (بسم الله الرحمن الرحيم) وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(الفن الثاني علم البيان) \*

ان جعل علم البيان عبارة عن الالفاظ كما هو مقتضى ظاهر قول المصنف أول الكتاب ورتبه على مقدمته الخ وعلم البيان عبارة عن المسائل احتيج الى تقدير مضاف أي مدلول الفن الثاني علم البيان أو الفن الثاني دال علم البيان وان جعل علم البيان عبارة عن الملكة أو الادراك احتيج الى تقدير مضاف آخر وهو متعلق وكتب أيضاً قوله علم البيان أعلم أن الكلام موضوع لعلم المعاني من حيث المطابقة لمقتضى الحال ولعلم البيان من حيث انه مختلف في وضوح دلالة على المراد وقد توهم أن موضوعه الدلالات من حيث انها مختلفة في مراتب الوضوح حذر من اشتراك العليم في موضوع واحد وهو باطل لما تقرر أن علوم الادب باحثة عن أحوال اللفظ العربي ولأن علم البيان يبحث عن أحوال الجواز والكناية وهما من قبيل الالفاظ والاختلاف بالحينية كما بينا كاف في غايير الموضوعات انتهى سيراخي (قوله قدمه على البديع الخ) وتقدم في أول الفن الأول وجه تقديمه على البيان (قوله للاحتياج اليه الخ) يريد أنه يحتاج اليه في نفس البلاغة في الجملة لأنه لا تتم بلاغة كلام بدون أعمال علم البيان إذ الكلام المركب من الدلالات المطابقة لا يحتاج في تحصيل بلاغته إلا الى علم المعاني إذ لا حاجة الى البيان للدلالات المطابقة كما ستعرف وهذا التحقيق ظهر وجه آخر لتقدم علم المعاني إذ لا يتم منه في بلاغة الكلام أصلاً بخلاف البيان أه أطول وكتب أيضاً قوله للاحتياج اليه الخ لأنه يفيد الاحتراز عن التعقيد المعنوي وهو شرط في الفصاحة وهي شرط في البلاغة (قوله أي ملكة) جواز إرادة هذين المصنفين من معاني العلم الثلاثة وظاهر تركه للدراك عدم جواز إرادته هنا وليس كذلك ولهذا قال في الأطول وهو علم أي مسائل معلومة عن الأدلة أو تصديقات بها حاصلة عن الأدلة أو ملكة هذه التصديقات أعني كيفية راسخة يتمكن بها من التصديق بمسئلة مسئلة تفصيل الامن غير حاجبة الى تجشم كسب جديد وانما قيدنا معاني العلم بالحصول عن الدليل وان أطلقها الناظرون في هذا المقام لما حقت من أن من جمع مسائل العلم بالتعليم لا يسمى عالماً وتصديقاته بالاسمى علماً واستعمال لفظ العلم في التعريف محل لما عرفت من اشتراكه وما يدفع به هذا الخلل من أن استعمال اللفظ المشترك في مقام يصح أي معنى يراد مما لا يعاب خلوه عن ضرر الاشتراك وهو فهم غير المقصود ومثله لانه وان خلا عن هذا الخلل لم يخل عن تحير السامع أه ماذا أريد أه وقيل تركه المعنى الثالث لاحتياجه الى تقدير المتعلق من غير ضرورة داعية الى التقدير قال الفري ولأن تلزم هذا التقدير بناء على أن الادراك هو المعنى الأصلي للعلم وهو في المعاني الانضمامية عريضة أو اصطلاحية أو مجاز مشهور أه وقد تبين مما قلناه عن الأطول أن علم الاعراب الخاص بالاراد المذكور ليس من علم البيان فهو خارج عن قوله في التعريف علم تدبر (قوله يتدرجها الخ) الاثنان به نظر الى

وكيف لا والله أعلم ثم الفن  
الأول بعون الله وتوفيقه  
واباء أسأل في اتمام الفنين  
الآخرين هداية طريقه  
(الفن الثاني علم البيان)

قدمه على البديع للاحتياج  
اليه في نفس البلاغة وتعلق  
البديع بالتوابع (وهو علم)  
أي ملكة يقتدر بها على  
ادراك جزئية أو أصول  
وقواعد معلومة

شأن الملكة في ذاتها وإن كان مستورا في الملكة في التعريف لئلا يلزم التكرار مع قوله يعرف به الخ  
 (قوله يعرف به الخ) شاع استعمال المعرفة في ادراك الجزئيات تصورا كان أو تصديقا واستعمال العلم  
 في ادراك الكليات كذلك فالمعنى علم يعرف بما يراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم على أن الكلام  
 في المعنى الواحد للاستغراق العرفي والمراد بقوله يعرف به يعرف برعايته اذ لو لم يراع ولم يعرض عليه المعنى  
 الواحد لوارد على قصد المتكلم لم يعرف ايراده وهذا هو المتعارف في وصف العلوم بمعرفة الجزئيات بها  
 اه أطول وكتب أيضا قوله يعرف به ايراد الخ الغرض من معرفة هذا الايراد أن يحترز المتكلم عن  
 الخطأ في كيفية ايراد الكلام حتى لا يورد من الكلام ما يدل على مقصوده دلالة خفية عند اقتضاء المقام  
 دلالة واضحة أو واضحة عند اقتضائه دلالة خفية اه سم (قوله ايراد المعنى الواحد) تقييد المعنى بالواحد  
 للدلالة على أنه لو اورد معاني متعددة بطرق مختلفة لم يكن ذلك من البيان في شيء (قوله أي المدلول عليه  
 الخ) بالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارة مختلفة  
 كالاسد والغضنفر واللبث والحرن على أن الاختلاف في الوضوح مما يباه القوم في الدلالات الوضعية  
 كذا في المطول قال في الاطول وفيه أن تلك الملكة تخرج بالتفسير المذكور سواء كان الاباء المذكور  
 أولا لان المعنى الواحد ممتدة تم في التعريف على الاختلاف في الوضوح والاولى أن يقال يخرج بملكته  
 الاقتدار على التعبير عن معنى الشجاع بالفاظ مختلفة في الوضوح فانه لا يخرج له عن التعريف سواء  
 اه وكتب أيضا قوله أي المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال اه ورد عليه في المطول انه يخرج من  
 تعريف البيان البحث عن المجاز المفرد وهو معظم مباحث البيان وكثير من أقسام الكناية لانهما في المعاني  
 الافرادية وأجاب عنه بأن تفاوت الكلام في الوضوح واختلاف متفاوت دلالة الاجزاء على معانيها فالإيراد  
 المذكور لا يتأثر بالاجزائية المفردة ولأن تقول مرادهم معنى الكلام الذي روي فيه المطابقة لمقتضى  
 الحال أعم من المعنى المطابق والمعنى التضمني والمعنى الاتزامي فحينئذ مباحث المجاز المفرد مثلا مقاصد  
 بالذات لا بالتبع كذا في الاطول قبيل قول المصنف ثم اللفظ المراد به لازم الخ وكتب أيضا قوله أي المدلول  
 عليه الخ فيه إشارة إلى أن اعتبار البيان بعد اعتبار المعاني وأن هذا من ذلك بمنزلة المركب من المفرد  
 (قوله بطرق) أي في طرق ويستفاد منه أنه لا بد في البيان بالنسبة إلى كل معنى من طرق ثلاثة على ما هو أدنى  
 الجمع ولا بد فيه لان المعنى الواحد الذي نحن فيه له مسند ومسد إليه ونسبة لكل منها دلالة يجري فيه  
 المجاز فيحصل للمركب طرق ثلاثة لا محالة واختلاف الطرق في الخلق والوضوح كما يكون باعتبار قرب  
 المعنى المجازي وبعده من المعنى الحقيقي يكون بوضوح القرينة المنصوبة وخفائها فتقيد ايراد المعنى  
 الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة بقولنا على تقدير أن يكون له طرق مما لا حاجة إليه نعم تبج أنه كما  
 ان الاقتدار على ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة من مزايا البلاغة كذلك الاقتدار على ايراده بطرق  
 مستوية في الوضوح فلا معنى لادخال الاول تحت البيان دون الثاني لأن يقال القصد تعريف البيان  
 بخاصة شاملة للعرف ولا يلزم منه أن يكون كل ما غاير هذه الخاصية خارجا عن وظائف البيان كذا  
 في الاطول (قوله وترا كيب) عطف تفسير شبه الترا كيب بالطرق في أن المعنى يسلكها فيحصل إلى  
 فهم مخاطب أو في أن السامع يسلكها فيحصل إلى المعنى ففي التعبير عن الترا كيب بالطرق بطريق  
 الاستعارة رعاية لبراعة الاستهلال وتأسيس للدخيل في الفن وان كان الانسب بصناعة التعريف خلافه  
 كذا في الاطول (قوله في وضوح الدلالة) خرج الايراد بطرق مختلفة في الكلمات والمراد الدلالة العقلية  
 لانها المختلفة في ذلك كما سيأتي وكتب أيضا قوله في وضوح الدلالة ان قبيل الدلالة كما يأتي كون اللفظ  
 بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر فامعنى وضوح هذا الكون وخفائه فالجواب من وجوه منها أن  
 وصفه بذلك من وصف الشيء بمالته لعله الذي هو المدلول ووضوحه أن يفهم بسرعة وخفاؤه أن لا يفهم  
 بسرعة ومنها أن وصفه بذلك حقيقة بأن يكون ثبوت ذلك الكون اللفظ معلوما بسرعة أو لا بسرعة

(يعرف به ايراد المعنى  
 الواحد) أي المدلول عليه  
 بكلام مطابق لمقتضى الحال  
 (بطرق) وترا كيب (مختلفة  
 في وضوح الدلالة عليه)  
 أي على ذلك المعنى بأن يكون  
 بعض الطرق واضح الدلالة  
 عليه وبعضها أوضح



وعلا مئة ذلك سرعة الانتقال من اللفظ الى المدلول أو بطؤه من سيم (قوله) والواضح خفي بالنسبة الى (الواضح) فان قلت من قدر على اراد المعنى الواحد بطريق في نهاية الموضوع وبطريق أخرى في نهاية الخفاء عالم بالبيان مع عدم صدق التعريف عليه اذ لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الموضوع قلت القدرة على ما ذكر بدون القدرة على الاراد بطريق متوسط بين التباينين غير مسلم فلا اشكال ولو سلم فلا يسلم أن لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الموضوع لان أصل الدلالة لا يتخلو عن وضوح ما وكذا لا يتخلو عن خفاء ما لا يحتاج الى سماع اللفظ والعلم بالوضع اه فترى (قوله) فلا حاجة الى ذكر الخفاء أى لان الاختلاف في الموضوع يستلزم الاختلاف في الخفاء وكتب أيضا قوله فلا حاجة الى ذكر الخفاء بل في ترك ذكره فائدة أخرى وهي افادة اعتبار الموضوع في كل الطرق وان خفاءه ضمه بالاضافة الى بعض كذا في سيم (قوله) فلو عرف واحد اراد الخ (بل لو عرف من ليس له هذا الملكة اراد كل معنى يدخل في قصد المتكلم كالعربي المتكلم بالسليقة لم يكن عالما بالمعنى البيان اه أطول (قوله) ثم لما لم يكن كل دلالة قابلا للخ (أى انما القابل لذلك الدلالة العقلية الالمانية وفي نسخة لما لم تكن كل دلالة قابلة (قوله) وتعين ما هو المقصود) أى في قوله لا تقى والاراد المذكور الخ (قوله) يعنى دلالة الوضعية اراد بالوضعية هنا ما للوضع فيها مدخل كما هو مصطلح المنطقيين وان لم يناسب الفن الذى نحن فيه لا خصوص المطابقة كما هو مصطلح أهل هذا الفن والالزم كون المقسم أخص وتقسيم الشيء الى نفسه وغيره من سيم (قوله) لان الدلالة) أى من حيث هى لا خصوص دلالة اللفظ (قوله) هى كون الشيء بحيث) أى بحالة كوضع هذا اللفظ لهذا المعنى في الوضعية اه سم وكتب أيضا قوله هى كون الشيء بحيث يلزم الخ عدل في الاطول عن التعبير يلزم الى التعبير يحصل فقال الدلالة هى صكون الشيء بحيث يحصل من العلم به العلم بشئ آخر ولو في وقت لان المعبر عند أئمة العربية بالدلالة في الجملته بخلاف أهل الميزان فان المعبر عندهم الدلالة الكلية المفسرة بكون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر فتعريف الدلالة في كتب العربية به مما لا يليق على أنه في نفسه محتل اذ لا يكاد يوجد احد دال يستلزم العلم به العلم بالمدلول والصحيح أن يقال هى كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر عند العلم بالعلاقة وبالجملة فالاول هو الدال والثانى هو المدلول وقد يكون الشيء دالا على شئ ومدلوله لاله باعتبارين كالنار والدخان فان كلامهم ما دال على الآخر ومدلوله والعلاقة ان كان الوضع فالدلالة وضعية وان كان اقتضاء الطبع وجنود الدال عند عروض المدلول فهى طبيعية والافعية وكل منها ان كان الدال فيها لفظا فهى دلالة لفظية والافعية لفظية اه (قوله) كدلالة الخطوط الخ) هذه من دلالة غير اللفظ الوضعية ودلالة غير العقلية كدلالة الاثر على المؤثر ودلالة غيره الطبيعية كدلالة الحرارة على انجلى والصفرة على الوجع (قوله) والنصب) جمع نصبة وهى العلامة المنصوبة على الشيء اه سم (قوله) اما أن يكون للوضع) أى محققا أو متوهما التمدخل الحرفات أى الانشائات التى حروفها المتكلم وغيرها كتحريف مسعود بسعد وناصر بنصر فاذا استعمل الحرف الاول تلك الالفاظ المحررة في المعانى المخصوصة كانت دلالاتها عليها اوضاعية ضرورة أنها ليست طبيعية ولا عقلية ولان استعمالها فى تلك المعانى وفهمها منها لتوهم وضعها لها أى لتوهم أن اللفظ المحرف عين الموضوع اه وكتب أيضا قوله اما أن يكون للوضع مدخل فيها أولا وقد تجتمع الدلالة الوضعية والعقلية في لفظ واحد بالنسبة الى مدلول واحد لكن باعتبارين مثل قول القائل من وراء الجدار أنا حى اه فترى (قوله) أولا) بأن يكون باقتضاء العقل كدلالة الكلام على حياة المتكلم أو الطبع كدلالة أح على وجع الصدر (قوله) بالنظر ههنا) في زيادة النظر اشارة الى أن الاولى ليست مقصودة بجميع أقسامها بالنسبة الى الابحاث البيانية لانها متعلقة بالدلالة العقلية التى

والواضح خفي بالنسبة الى  
الواضح فلا حاجة الى ذكر  
الخفاء وتقييد الاختلاف  
بالموضوع ليخرج معارف  
اراد المعنى الواحد بطيرة  
مختلفة في اللفظ والعبارة  
واللام في المعنى الواحد  
للاستغراق العرفى أى كل  
معنى واحد يدخل تحت  
قصد المتكلم وارادته فله  
عرف واحد اراد معنى قوله  
زيد جواد بطريق مختلفا  
لم يكن عجمي بذلك عالم  
بالبيان \* ثم لما لم يكن كل  
دلالة قابلا للوضوح والخفاء  
أراد أن يشير الى تقسيم  
الدلالة وتعين ما هو المقصود  
ههنا فقال (ودلالة اللفظ)  
يعنى دلالة الوضعية وذلك  
لان الدلالة هى كون الشيء  
بحيث يلزم من العلم به العلم  
بشئ آخر والاول الدال  
والثانى المدلول ثم الدال ان  
كان لفظا فالدلالة لفظية  
والانغير لفظية كدلالة  
الخطوط والعقود والنصب  
والاشارات ثم الدلالة اللفظية  
اما أن يكون للوضع مدخل  
فيها أولا فالاولى هى المقصودة  
بالنظر ههنا وهى كون  
اللفظ بحيث يفهم منه  
المعنى

هي بعض أقسام الأولى كذا في سم. (قوله عند الإطلاق) لو قال عند حضور اللفظ لكان أحسن ليشمل  
الدلالة بغیر السماع كشاهدة الخط الدال على اللفظ وكذا كره أفاده في الأطول (قوله وهذه الدلالة) أي  
اللفظية قال في الأطول لا ينبغي أن يطلق الدلالة الوضعية اما على تمام ما وضع له وعلى جرته أو على خارج  
عنه إلا أنهم خصوا هذا التقسيم بدلالة اللفظ الموضوع لأن الدلالة الوضعية الغير اللفظية على الجزئ  
أو الخارج في مقام الافادة غير مقصودة في العادة لانه لا تستعمل الاشارة ولا العقد ولا التصب في جزئ المعنى  
ولا لازمه اهـ (قوله على تمام) لفظ التمام إنما ذكر لان العادة في البيان أن يذكر التمام في مقابلة الجزئ  
حتى كأنه لا يحسن المقابلة بدونه فن اعترض عليه بأن ذكر التمام لغوي يستحق أن يحذف عقل عن البيان  
الا عرف اهـ أطول وكتب أيضا ما نصه أورد على تقسيم الدلالة أن اللفظ قد يقصده بنفسه كما يقال زيد  
علم وحينئذ يصدق على دلالة على نفسه دلالة اللفظ على تمام ما وضع له وعلى دلالة على جرده دلالة على  
جزئ ما وضع له وعلى دلالة على دلالة على لازمه دلالة على الخارج عنه مع أنها لا تسمى مطابقة ولا تضمنًا ولا التزامًا  
صرح به المحقق عضد الله والدين في شرح المختصر فلا يكون شئ من التعريفات الحاصلة من التقسيم مانعا  
والجواب أن من قال بوضع اللفظ لنفسه جعل ذلك الوضع ضغيا والتبادر من إطلاقه الوضع القصدي  
ومن لم يقل بدلالة اللفظ على نفسه ولا باستعماله فيه ووضعه وهو التحقيق كما ينه في شرح الرسالة الوضعية  
العضدية وإن كان لا أكثر على خلافه فلا إشكال على قوله اهـ أطول مع بعض زيادة من الحواشي  
المنقولة عن صاحب الأطول (قوله وتسمى الأولى) الاظهر أن يقول وتسمى على صيغة المتكلم ليكون  
منه على أن هذه التسمية على خلاف تسمية الميزانيين وليس لك أن تقول عبارته للمتكلم لانه ينطق بنفسه  
رفع كل من الأخيرتين اهـ أطول (قوله وضعية) قال في الأطول لان مبناه الوضع فقط بخلاف الأخيرين  
فانه انضم فيه مالى الوضع أمران عقليان توقف فهم الكل على الجزئ وامتناع انفكاك فهم الملزوم عن  
اللازم ولهذا يسمى كل من الأخيرين دلالة عقلية وفيه مسامحة اذ ليست الدلالة العقلية مشتركة بين  
الأخيرين بل المسمى بهما يصدق عليهما أى الدلالة على غير ما وضع اللفظ له ولو جعل عقلية مر فوطا خبرا  
لقوله وكل من الأخيرتين خلص من المسامحة وصرح كون تسمى صيغة المتكلم لكنه خلاف ما يتبادر من نظم  
كلامه اهـ وقوله مشتركة أى اشراكا لفظيا ويمكن الجواب عن المسامحة بأن مراده أن كلامه مسمى  
عقلية مثل تسمية الانسان حيوانا والمراد بالتسمية إطلاق اللفظ الكلى على كل منهما (قوله لتام المعنى)  
أى لا يجرته ولا لازمه (قوله انماهى من جهة حكم العقل) أورد أن الدلالة متعققة من غير حكم العقل  
باستلزام حصول الكل حصول الجزئ واستلزام حصول الملزوم حصول اللازم ودفع بأن المراد بحكم العقل  
الحكم بالقوة القرينة من العقل وهو مندفع بأن الدلالة ليست من جهة ذلك الحكم بل من جهة الاستلزام  
الذكر اهـ أطول (قوله والمنطقيون) أى أكثرهم والافعضهم يوافق البيانيين وذهب بعضهم  
الى أن المطابقة والتضمن وضعيتان دون الالتزام كذا في يس وكتب أيضا قوله والمنطقيون الخ لما كانت  
مدخلية الوضع سببا بعيدا لم يلتفت اليه أهل هذا الفن وعولوا على السبب القريب لانه المؤثر دون السبب  
البعيد وهو ملاحظة العقل كون هذا جزأ للعنى الموضوع له أو لازماله فلها قال الشارح انماهى من جهة  
حكم العقل بالحصر يعنى أن هذا هو السبب المؤثر اهـ سم وبهذا يندفع الاعتراض بأن الوضع مدخلا  
في الدلالة دلا وجه للعصر (قوله باعتبار أن الوضع مدخلا في الخ) استفيد من كلامه أولا وأخرا أن  
الدلالة الوضعية لهما معنيان أحدهما أعم من الآخر مطلقا وان الدلالة العقلية لهما معنيان متباينان كما  
الأطول (قوله كدلالة الدخان على النار) مثال للعقلية (قوله وتقييد الأولى) أى تقييد اضافة لا وصفية  
وفي نسخة وتختص وكتب أيضا قوله وتقييد الأولى الخ لا ينبغي ما فيه من المسامحة اذ ليس تقييد الدلالة  
على تمام ما وضع له أو الدلالة الوضعية بالمطابقة بل تقييد الدلالة بالمطابقة لاجل الأولى وتحصيل اسمها فاستند  
الفعل الى السبب وعبارته توهم أن السابق من قبيل التسمية وهذا من قبيل التقييد مع أن الكل من

عند الإطلاق بالنسبة الى  
العالم بوضعه وهذه الدلالة  
(اما على تمام ما وضع) اللفظ  
(له) كدلالة الانسان على  
الحيوان الناطق (أو على  
جرته) كدلالة الانسان  
على الحيوان أو الناطق (أو  
على خارج عنه) كدلالة  
الانسان على الضاحك  
(وتسمى الأولى) أى الدلالة  
على تمام ما وضع له (وضعية)  
لان الواضع انما وضع  
اللفظ لتام المعنى (و)  
يسمى (كل من الأخيرتين)  
أى الدلالة على الجزئ  
والخارج (عقلية) لان  
دلالة اللفظ على كل من  
الجزئ والخارج انماهى من  
جهة حكم العقل بأن  
حصول الكل أو الملزوم  
يستلزم حصول الجزئ أو  
اللازم والمنطقيون يسمون  
الثلاثة وضعية باعتبار أن  
لوضع مدخلا فيها  
ويختصون العقلية بما  
يقابل الوضعية والطبيعية  
كدلالة الدخان على النار  
(وتقييد الأولى) من  
الدلالات الثلاث (بالمطابقة)  
لتطابق اللفظ والمعنى

(والثانية بالتضمن) لكون  
الجزء في ضمن المعنى  
الموضوع له (والثالثة  
بالإلزام) لكون الخارج  
لازماً للموضوع له فإن قبل  
إذا فرضنا لفظاً مشتركاً  
بين الكل وجزءه ولازمه  
كلفظ الشمس المشترك  
بين الجرم والشعاع  
وبمجموعهما فإذا أطلق على  
المجموع مطابقة واعتبر  
دلالتيه على الجرم تضمن  
والشعاع التزاماً فقد صدق  
على هذا التضمن والإلزام  
أنهما دلالة اللفظ على تمام  
الموضوع له وإذا أطلق  
على الجرم أو الشعاع  
مطابقة صدق عليها أنهما  
دلالة اللفظ على جزئ  
الموضوع له أو لازمه  
وحينئذ ينتقض تعريف  
كل من الدلالات الثلاث  
بالآخرين فالجواب أن  
قيداً الحينية مأخوذة في  
تعريف الأمور التي  
تختلف باعتبار الإضافات  
حتى إن المطابقة هي الدلالة  
على تمام ما وضع له من  
حيث أنه تمام ما وضع له  
والتضمن الدلالة على جزء  
ما وضع له من حيث أنه جزء  
ما وضع له والإلزام الدلالة  
على لازمه من حيث أنه لازم  
ما وضع له وكثيراً ما يتركون  
هذا القيد اعتماداً على  
شهر ذلك وأنساق الفهم  
إليه (وشرطه) أي الإلزام  
(اللزوم الذهني)

قبيل التسمية كذا في الأطول (قوله والثانية بالتضمن الخ) أعلم أنهم اختلفوا هل التضمن والإلزام فهم  
الجزء واللازم مطلقاً أي سواء كان في ضمن الكل والمزوم أو استقلالاً بأن أطلق اسم الكل والمزوم على الجزء  
واللازم أو لا مطلقاً بل بشرط كونه في ضمن الكل أو المزوم والمشهور هو الثاني وعليه ففهم الجزء واللازم  
من اللفظ على الاستقلال من دلالة المطابقة وإن كان مجازاً لا مدلالة اللفظ على تمام الموضوع له أي بالوضع  
النوعي إذا الوضع في المطابقة أعم من الشخصي والنوعي بهذا محصل كلام الشارح في المطول وشرح  
التسمية وهو المقصود وإن اعترضه السيد في حاشية المطول بما أجاب عنه القنري وبين أن هناك دلتين على  
كل من الجزء واللازم أحدهما مطابقة وهي فهمه من اللفظ كما هو أسطورة القرينة لأنه بهذا الاعتبار  
ليس في ضمن فهم الكل ولا في ضمن فهم المزوم والآخرى تضمنية في الأول والتزامية في الثاني وهي فهم الجزء  
في ضمن فهم الكل المفهوم عند سماع اللفظ وإن لم يكن مراداً منه للقرينة وفهم اللازم في ضمن فهم المزوم  
المفهوم عند سماع اللفظ كذلك كذا في سم (قوله لا يكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له) أي يفهم عند  
فهمه (قوله كلفظ الشمس) لا يصدق عليه أنه مشترك بين الكل وجزءه ولازمه إذا كان الكل المجموع والشعاع غير  
لازم له بل للجرم وبجوابه أنه إذا كان لازماً للجرم كان لازماً للمجموع قطعاً تأمل اه سم قال يس وفيه تأمل  
وأقول معنى الإشكال على رجوع ضمير لازم إلى المجموع وهو غير متعين بل يصح رجوعه إلى الجزء وعليه فلا  
إشكال وبعبارة الأطول ولو فرضت لفظاً مشتركاً بين اللازم والمزوم وبين المجموع دخل في تعريف كل من  
الدلالات الثلاث الأخرى اه وهي أوفق بما قلنا (قوله والشعاع التزاماً) أي لا باعتبار هذا الوضع أعني  
الوضع للمجموع إذ هو باعتبار جزء لا لازم بل باعتبار وضع آخر وهو وضع الشمس للجرم فقط ولو قال بعد قوله  
على الجرم تضمناً وأطلق على الجرم مطابقة واعتبر دلالتيه على الشعاع التزاماً أو بعد قوله على المجموع أو الجرم  
وجعل كلامه بذلك على التوزيع لكان واضحاً ويمكن تقدير هذا في عبارته فافهم (قوله على تمام  
الموضوع له) أي فيكون تعريف المطابقة غير مانع (قوله على جزئ الموضوع له أو لازمه) أي فيكون  
تعريف التضمن والإلزام غير مانع (قوله وحينئذ ينتقض الخ) أمامعرفة انتفاض تعريف المطابقة  
بالتضمن والإلزام بمحرم ومعرفة انتفاض تعريف التضمن والإلزام بالمطابقة بمحرم فواضح أن ما معرفة  
انتفاض تعريف التضمن بالإلزام وتعريف الإلزام بالتضمن فلا علم محرم أن دلالة لفظ الشمس على  
الشعاع تكون مطابقة وتضمناً والتزاماً في أجل كونها تكون تضمناً والتزاماً ينتقض تعريف كل منهما  
بالآخر (قوله تعريف كل الخ) أي الحاصل من التقسيم (قوله بالآخرين) أي بالدلالات الثلاث الأخرى  
لا بتعريفهما كما قد يتوهم (قوله أن قيداً الحينية مأخوذ الخ) قال في الأطول فيه أن قيداً الحينية المعتبرة في  
الأمور الإضافية الحينية التقييدية التي توجب الفرق بالاعتبار والحينية المعتبرة في مفهومات الدلالات  
للتعليل وتوجب التمييز بين أفراد الأقسام بالثبات وفيه أيضاً أن اعتبار قيداً الحينية وإن دفع به خلل التعريف  
لكن يختل بهما أشهر أن تقسيم الدلالة اللفظية الوضعية إلى الدلالات الثلاث عقلي حاصر لأن دلالة اللفظ  
الموضوع لمجموع المتضامين على أحدهما بواسطة أنه لازم الآخر ليست دلالة على الجزء من حيث أنه جزء  
بل من حيث أنه لازم جزء آخر فلا يكون تضمناً ولا التزاماً لأنه ليس بخارج ثم قال هذا ونحن نقول دلالة الانط  
باعتبار كل وضع للفظ على انفراد ما على تمام ما وضع له أو على جزءه أو على الخارج عنه إذا المعنى الوضعي  
باعتبار الوضع الواحد لا يكون إلا أحدهما فالخصر عقلي والتعريفات تامة اه ملخص إذا المطابقة دلالة اللفظ  
على تمام ما وضع له بالوضع الذي اعتبر لأجل تلك الدلالة والتضمن دلالتيه على جزئ ما وضع له بذلك الوضع  
والإلزام دلالتيه على خارج ما وضع له بذلك الوضع وإذا أخذنا المقسم باعتبار الوضع الذي هو سبب تلك الدلالة  
بنساق الفهم إلى تلك التعريفات التامة فالدلالة على الجزء مطلقاً ففهمه سواء كان لازم جزء آخر أو لا  
تتقيد الدلالة على الجزء بكونه لأجل أنه جزء بل بكونه على جزء الموضوع له بذلك الوضع كذا يحيط صاحب  
الأطول وقوله فيه أن قيداً الحينية المعتبرة في الأمور الإضافية الحينية التقييدية قد يمنع اختصاص ذلك

يحيث يارم من حصول المعنى  
الموضوع له في ذهن حصوله  
فيه اما على الفور أو بعد التأمل  
تتق القسرات والامارات  
وليس المراد بالزوم عدم  
انفكاك تعقل المدلول  
اللتزامى عن تعقل المعنى  
في ذهن أصلاً أعنى الزوم  
البين المعبر عند المنطقيين  
والانخرج كثير من معاني  
الاجازات والكليات عن أن  
يكون مدلولات التزامية  
ولما تاتى الاختلاف  
بالوضوح في دلالة الالتزام  
أيضا وتقييد الزوم  
بالذهنى إشارة الى أنه لا  
يشترط الزوم الخارجى  
كالمعنى فإنه يدل على البصر  
التزاما لأنه عدم البصر عما  
من شأنه أن يكون بصيرامع  
التنافى بينهما في الخارج  
ومن نازع في اشتراط الزوم  
الذهنى فكأنه أراد بالزوم  
الزوم البين بمعنى عدم  
انفكاك تعقله عن تعقل  
المسمى والمصنف أشار الى  
أنه ليس المراد بالزوم الذهنى  
الزوم البين المعبر عند  
المنطقيين بقوله (ولو  
لاعتقاد الخاطب بعرف)  
أى ولو كان ذلك الزوم عما  
يشتمله اعتقاد الخاطب  
بسبب عرف عام انه هو  
المفهوم من اطلاق العرف  
(أو غيره) معنى العرف  
الخاص كالشرح واسمطلاحات  
أرباب هذه العادة وغير ذلك  
(والايراد المذكور) أى ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح (لايتأتى بالوضعية)

بالتمسك به أو يجعل الحسنة هنا لتعليل (قوله أى كون المعنى الخارجى) نسبة الى الخارج عن معنى اللفظ  
من نسبة الجزئى الى الكلى لا الى الخارج بمعنى الواقع لان اللازم قد لا يكون خارجا بهذا المعنى اه سم (قوله  
المعبر) أى في دلالة الالتزام وكتب أيضا قوله المعبر عند المنطقيين هو الزوم البين بالمعنى الاخص المفسر  
بما ذكره بقوله عدم الخ فتوهم عبارة أنه لو أريد في الاشتراط الزوم البين بالمعنى الأعم لم يخرج كثير من معاني  
الاجازات وليس كذلك بل يخرج كثير منها على ارادة هذا أيضا فكان الاولى أن يقول وليس المراد بالزوم  
الزوم البين عند المنطقيين سواء كان بالمعنى الأعم أو بالمعنى الاخص والزوم البين بالمعنى الأعم هو ما يمكن  
تصوره اللازم والمزوم في حزم العقل بالزوم والبين هو ما لا يحتاج في فهم الزوم الى دليل وبغير البين ما يحتاج  
كل زوم الحدوث للعالم (قوله من معاني الاجازات والكليات عن أن يكون مدلولات التزامية) يقتضى أن  
دلالة الاجازة على معناه بالالتزام وهو محققا لصلصوقه في شرح التسمية عن أن دلالة الاجازة على معناه المجازي  
بالمطابقة وأن المراد بالوضع في تعريف الدلالات أعم من الشخصى والنوعى حتى تدخل الاجازات والمركات  
اه يس أقول يمكن دفعه بأن المراد عن أن تكون مدلولات التزامية بحسب الوضع الاصلى فلا ينافى أنها  
بحسب الوضع المجازي مدلولات مطابقة (قوله ولما تاتى الاختلاف الخ) لانه اذا كان معنى الزوم عدم  
الانفكاك فكل لازم بهذا المعنى لا يتفق عن المزوم فيكون كل واحد من لوازم الشيء مساويا للآخر  
الوضوح وانحفا لان كل واحد من اللوازم لا يتفق عن المزوم بهذا المعنى اه سم وكتب أيضا قوله ولما تاتى  
الاختلاف الخ اعترضه السيد بان لازم لازم الشيء وان كان لازما لذلك الشيء لكن دلالة اللفظ على لازمه  
أظهر من دلالة على لازم لازمه ويبحث في هذا الاعتراض الفترى بأنه انما يتم اذا كان لازم لازم الشيء لازمه  
كما صرح به وليس بلازم سواء كان الزوم ينسب بالمعنى الأعم أو الاخص ثم اخرج على ذلك فراجعه قال الحنفيد  
والجواب عن الاعتراض أن المراد عدم التفاوت في دلالة الالتزام على الاطلاق وان كان بغير واسطة كما هو  
الواقع المعبر عند القوم أو أن المراد باختلاف الوضوح التفاوت في الانتقال بحسب الزمان لا بالمكانات  
والتفاوت بين دلالة اللفظ على لازمه وبين دلالة اللفظ على لازم لازمه من قبيل الثانى فلا اعتداد بهذا  
التفاوت كما لا يخفى نعم بقي النقض حيثما اعتبار التفاوت لا بحسب الدلالات التضمنية اه قال سم قوله  
نعم بقي النقض أى نقض الملازمة التي في قوله ولما تاتى الاختلاف بالوضوح في دلالة الالتزام أيضا ووجه  
ذلك النقض أن الزوم في دلالة التضمن يعنى عدم الانفكاك المذكور ضرورة امتناع تخلف تعقل الجزء  
عن تعقل الكل مع اختلافها بالوضوح كما اعترف به الشارح فيما سياتى هكذا يظهر في مراد من هذا  
الكلام اه (قوله إشارة الخ) يعنى ان التقييد لغرض الإشارة ولو أطلق فلا إشارة الى ما ذكره وان كان  
المفهوم عند الاطلاق وهو مطلق الزوم الأعم من الذهنى والخارجى صحيحا كذا في سم وفيه نظر يعلم من  
قول الاطول وشرطه الزوم الذهنى لا الأعم الشامل للخارجى اذا لزوم الخارجى لا يوجب انتقال الفهم من  
المسمى الى اللازم حتى يترجم به من بين سائر الامور الخارجية للدلالة عليه اه (قوله فكأنه أراد بالزوم)  
أى الذى لم يقل باشتراطه (قوله يعرف) أى بأمر معروف فيما بين الجمهور كما بين الاستدلال الجرامة اه يس  
(قوله اذهو المفهوم الخ) تعليل لجل العرف في كلام المصنف على العرف العام وهو ما لم يتعين فيه الناقل  
فليس الباعث للشارح على الجمل المذكور أنه لولا هذا الجمل لم يكن لقوله أو غيره فائدة لدخول العام والخاص  
في قوله بعرف حتى يعترض بأنه لو عمم العرف لكان قوله أو غيره إشارة الى دلالة المقام والتأمل في القرينة  
ومن هنا ينلهم أن المناسب أن يقرأ قول الشارح وغير ذلك بالنصب عطفا على العرف الخاص ويراد بغير  
ذلك دلالة المقام والتأمل في القرينة فافهم (قوله كالشرع) كما اذا قيل بلغ الماعقلتين لانه يستلزم أن  
لا يحمل التنبؤ وقوله واسمطلاحات الخ كما بين التسلسل والبطان عند المتكلمين اه يس (قوله لايتأتى  
بالوضعية) اندرج فيها سائر الاجازات لانها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بالوضع النوعى بناء على أن المراد  
بالوضع في تعريف المطابقة ما يعم الشخصى والنوعى كما صرح به الشارح في شرح التسمية واذا كان جميع



(لان السامع ان كان عالما  
بوضع الالفاظ) لذلك المعنى  
(لم يكن بعضها أوضح)  
دلالة عليه من بعض (والا)  
أى وان لم يكن عالما بوضع  
الالفاظ (لم يكن كل واحد من  
الالفاظ (دالا عليه) لتوقف  
الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا  
قلنا خبثه يشبه الورد  
فالسامع ان كان عالما بوضع  
المفردات والهيئة التركيبية  
امتنع أن يكون كلام  
يؤدى هذا المعنى بطريق  
المطابقة دلالة أوضح أو  
أخفى لانه اذا أقيم مقام كل  
لفظ ما برادفه فالسامع ان  
علم الوضع فلا تفاوت في  
الفهم والا لم يتحقق الفهم  
وانما قال لم يكن كل واحد لان  
قولنا هو عالم بوضع الالفاظ  
معناه أنه عالم بوضع كل لفظ  
فنفى عنه المشار اليه بقوله  
والا يكون سلبا جزئيا أى لم  
يكن عالما بوضع كل لفظ  
فيكون اللازم عدم دلالة  
كل لفظ ويحتمل أن يكون  
البعض منها دالا لاحتمال  
أن يكون عالما بوضع  
البعض ولقائل أن يقول  
لان السامع عدم التفاوت في  
الفهم على تقدير العلم  
بالوضع بل يجوز أن يحضر  
في العقل معاني بعض الالفاظ  
المفترضة في الخيال بأدنى  
التفاني لكثرة ما مائة  
والخيانة وقرب العهد بها  
بمخلاف البعض فانه يحتاج  
الى التفاني أكثر مما رجعت

البحار دلالتها وضعية مطابقة شكل بأن مدار هذا الفن عليها فكيف يتأق حينئذ قولهم ان الاراد  
المدكور لا يتأق بالوضعية ويتأق بالعقلية الا أن يقال ان أهل هذا الفن ينعون أن دلالتها وضعية أو يراد  
بالوضعية والمطابقة ما كان بطريق الحقيقة فقط فليتأمل كذا في سبم أماغلى ما فى السبى راعى وغير من أن  
الوضع المعتبر سواء كان شخصا أو نوعيا تعين اللفظ بنفسه بلا واسطة القرينة بازاء المعنى لا تعينه مطلقا  
بازائه وبه صرح الشارح فى التلويح وهذا الوضع منتف فى البحار قد لاته تضمينة أو التزامية نظرا الى  
تحقيق الفهم ضمنا فتكون عقلية فلا اشكال وكتب أيضا قوله لا يتأق بالوضعية فان قلت التفسير أوضح  
دلالة على المقصود من المفسر مع اشتراكهما فى الدلالة الوضعية قلت التفسير والمفسر راعيا لمختلفان يكون  
أحدهما دالا على الملهة التفصيلية والاخر على الاحتمالية فالاختلاف فيهما مرجع الى نفس المدلول  
لا الى الدلالة اه قرى أى فلا يكون مما الكلام فيه لان الكلام فى اختلاف نفس الدلالة مع اتحاد المدلول  
(قوله أى بالدلالات) عبر بالجمع لان الاختلاف راعيا يتحقق فيه اه سم (قوله لان السامع الخ) هذا الدليل  
انما يفيد عدم تأنيه بين الدلالات المطابقة لا بينها وبين غيرها وقضية كلام القوم أن المطابقة غير معتبرة  
مطلقا واعلم أنهم اختلفوا فى الكناية فقيل انها حقيقة وقيل انها مجاز وقيل لاحقيقة ولا مجاز وعلى الاول  
والاخير يشكل قولهم والاراد المذكور لا يتأق بالوضعية فليتأمل اه يس (قوله لذلك المعنى) الواحد  
للكلام الذى روى فيه المطابقة لقتضى الحال اه أطول (قوله لم يكن بعضها أوضح) لاستواء الجميع  
فى الدلالة (قوله بوضع الالفاظ) أى بوضع جميع الالفاظ سواء كان عالما بوضع البعض أولا كما سجد كه (قوله  
لم يكن كل واحد دالا عليه) فيه بحث من وجهين أحدهما أن عدم العلم بالوضع لا يستلزم عدم الدلالة لان  
الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند العلم بوضعه وهذا المعنى لازم للكلمة الموضوعية علم الوضع  
أولا وثانيهما أن عدم كون البعض أوضح لازم لشئ التردد فانه اذا لم يكن كل واحد دالا لم يكن بعض أوضح  
لان كون الشئ أوضح فى الدلالة قرع دلالة الاوضح والواضح فلا وجه لتخصيص اللازم بالاول ويمكن دفع  
الاول بان المراد بالدلالة هناك فهم المعنى ومدار وضوح الدلالة على سرعة الفهم وبطءه والسائق بأنه شبه  
بما ذكره على منال وزعم عدم كون البعض أوضح على التقدير السائق وهو انتفاء الدلالة فكأنه قال واللام  
يكن كل واحد دالا فلا يكون بعضها أوضح فان قلت العلم بوضع جميع الالفاظ لا يكتفى فى العلم بالمعنى اذ لا بد  
من العلم بوضع الهيئة أيضا فالتمس عرض لوضع الالفاظ لا يكتفى فى انبثاق أن الاراد المذكور لا يتأق فى  
الوضعية لجواز أن يتأق دلالة الهيئة قلت العلم بوضع الالفاظ على ما بينته لا يكون بدون العلم بالهيئة اذ  
الهيئة جزء من اللفظ فتأمل اه أطول (قوله لتوقف الفهم الخ) أورد أنه يلزم الدور لان العلم بالوضع  
موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المعنيين وأجاب  
عنه الشيخ فى الشفا على فهم المعنى فى الحال يتوقف على العلم بالوضع سابقا وبعض المتأخرين بان فهم  
المعنى من اللفظ يتوقف على فهم المعنى فى الجملة قال الشارح هذا قريب من الاول وبيان فهم المعنى من هذا  
اللفظ يتوقف على فهم المعنى لامن هذا اللفظ وبأن فهم المعنى بالوضع يتوقف على فهم المعنى لا بالوضع اه  
أطول مع اسقاط التنظير فى جواب الشيخ فى الشفاء فراجع (قوله أن يكون) أى يوجد قال السبى راعى يعلم  
من هذا أن دلالة الالفاظ على الخواص المستندة بالذوق عقلية لا طبيعية وهو ظاهر ولا وضعية والا أدركها  
عالم الوضع وان لم يكن له ذوق ولم يدركها جاهله وان كان له ذوق واللازمان منتفيان انتفاقا فان قلت من  
الخواص التاكيد وقد وضع بازائه ان قلت ما هو من الخواص انما هو التاكيد الذى روى فيه المطابقة  
لمقتضى الحال وهو أمر يدرك بالذوق والامل فى القرائن وما وضع بازائه ان مطلق التاكيد وهو ليس من  
الخواص فقيس على سائر الخواص اه ملخصا (قوله يكون سلبا جزئيا) وهو أعم من السلب الكلى لصدقه  
مع مومع الايجاب الجزئى (قوله بعض الالفاظ) أى كل فظ أسد وقوله بخلاف البعض كتضمن (قوله  
والجواب الخ) حاصله أن المراد بالاختلاف فى الوضوح واللفظ أن يكون ذلك بالتميز الى نفس الدلالة ودلالة

أطول مع كون الالفاظ مترادفة والسامع عالما بالوضع وهذا مما يجد من أنفسنا والجواب أن التوقف

الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة التزام قد تكون واضحة كما في الوازم القريبة وقد تكون خفية كما في الوازم البعيدة بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابق واجب قطعاً عند العلم بالوضع والتفاوت في سرعة الحضور وبطئه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطئه ولهذا يختلف باختلاف الأشخاص والافاق وفيه بحث لان الانتقال من المسمى الى الخارج من شرائط الدلالة الالتزامية وتذكر الوضع من شرائط الدلالة المطابقة وجعل الاختلاف لتفاوت الانتقال سرعة وبطأ اختلافاً ذات الدلالة دون الاختلاف لتفاوت التذكر كذلك تحكم على أنه يقتضي أن لا يعتبر اختلاف الطرق في الوضوح والخفاء باعتبار الدلالات الالتزامية بسبب لزوم حاصل من التأمل في القرائن فانه اختلاف لالذات الدلالة بل من جهة سرعة التنبيه للقرينة وبطئه لا اختلاف القرائن وضوحاً وخفاءً ولذلك تختلف تلك الدلالات باختلاف الأشخاص فالوجه أن يقال ولا ينافي الاختلاف المذكور في الدلالات الوضعية لان المراد اختلاف بالنسبة الى اللبغاو الاختلاف في المعاني الوضعية بسرعة التذكر وبطئه يستوى فيه العامة والخاصة أه أطول (قوله وبعد تحقق العلم بالوضع) أي تحقق حضور الوضع في ذهن وحصوله فيه بالفعل فافهم ضروري فلا تفاوت فيه حينئذ قال الحقبة وفيه أن العلم بالمدلول الالتزامي لازم بعد حصول العلم بالعلاقة فالاولى أن يقال المراد الاختلاف في الوضوح بالنظر الى نفس الدلالة بأن يكون بعض المدلولات واضح العلاقة قليل الواسطة والبعض الآخر بالعكس اه أي أو بعضها واضح القرينة والبعض الآخر خفيها (قوله بالعقلية) أي السابقة في كلام المصنف قال عهداً حترار عن العقلية غير اللفظية أفاده سم (قوله ومراتب لزوم الوازم) أي التي هي المدلول الالتزامي لان دلالة الالتزام هي دلالة اللفظ على الخارج اللازم كما تقدم لكن يشك عليه قوله لا في فيمكن تأدية اللزوم الخ لاقتضائه أن المدلول هو اللزوم مع أنه لا يكون كذلك في دلالة الالتزام وجوابه انه أراد باللزوم هنا المتبوع وباللزام التابع معتبر في كل منهما اللزومية فوافق كلام الشارح هنا ما مر من أن دلالة الالتزام دلالة اللفظ على اللزوم وفي الفهم مائه قوله فيمكن تأدية ذلك المعنى اللزوم باللفاظ الموضوع الخ فيه مناقشة وهي أن دلالة الالتزام هي دلالة اللفظ الموضوع للزوم على اللزوم ولادلالة اللزوم من حيث هو لازم على المسزوم فتأدية اللزوم بالفاظ موضوع لتلك الوازم المختلفة المراتب ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا أن يراد باللزوم التبعية وباللزوم المستبوع وباللزام التابع ويلاحظ في كل منهما اللزومية بالمعنى المعبر في دلالة الالتزام عند أهل هذا الفن فتأمل قال يس وأجاب بعضهم بان هذا الكلام من الشارح اشارة الى أن الكناية على رأي السكاكي فيها الانتقال من اللزوم الى اللزوم بعكس المجاز وعرض عليه المصنف بان اللزوم من حيث هو لازم لا يدل على لزومه وأجاب عنه الشارح بان مراد السكاكي باللزوم هو التابع والرديف مثلاً طول النجاء تابع لطول القامة دون العكس واذا جمل اللزوم واللزوم في كلام الشارح على هذا الاصطلاح لم يتوجه ما ذكر فتأمل (قوله وهذا في الالتزام الخ) أي اختلاف مراتب اللزوم (قوله لقله الواسطة) المراد بالقله ما يشمل العدم وكتب أيضاً قوله لقله الواسطة أو يكون ذلك البعض لازماً بذاته والبعض الآخر بسبب عرف أو اصطلاح أو قرينة واضحة وخفية كما في الأطول (قوله فيمكن تأدية اللزوم) أي المعنى اللزوم كالكرم وقوله لهذه الوازم ككثره الإضافات ثم كثره احراق الخطب ثم كثره الرماد اه يس وكتب أيضاً قوله فيمكن تأدية اللزوم الخ برده عليه أن اللزوم ما لم يكن ملزوماً لا ينتقل منه الى اللزوم المراد كما صرح به المصنف في غير هذا الموضع أفاده في الأطول وجوابه ما سبق (قوله وأما في التضمن) أي فيحتاج الى بيان فنقول لانه الخ فظهرت محادثته لقوله وهذا في الالتزام ظاهر وكتب أيضاً قوله وأما في التضمن فلا يجوز الخ لا يخفى عليك أن الدلالة على الجزم من حيث هو مراد انما هو بالقرينة فاختلاف الدلالة التضمنية وضوحاً وخفاءً لا يقتصر على ما ذكره من الدلالة على الجزم والدلالة على جزم الجزم بل ربما يكون بتفاوت القرائن وضوحاً وخفاءً أه أطول (قوله فدلالة الشيء) أي دلالة نال الشيء (قوله ودلالة الجدار على التراب أوضح

وبعد تحقق العلم بالوضع وحصوله بالفعل فافهم ضروري (ويتأني) الإراد المذكور (بالعقلية) من الدلالات لجواز أن تختلف مراتب لزوم في الوضوح أي مراتب لزوم الاجزاء الكل في التضمن ومراتب لزوم الوازم في الالتزام وهذا في الالتزام ظاهر فانه يجوز أن يكون الشيء لوازم متعددة بعضها أقرب اليه من بعض وأسرع انتقالاً منه اليه لقله الواسطة فيمكن تأدية المسزوم باللفاظ الموضوع لهذه الوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحاً وخفاءً وكذا يجوز أن يكون لازم ملزومات لزومه بعضها أوضح منه لبعض الاخر فيمكن تأدية اللزوم باللفاظ الموضوع للزومات المختلفة وضوحاً وخفاءً وأما في التضمن فلا يجوز أن يكون المعنى جزءاً من شيء وجزءاً من شيء آخر فسدالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أو وضع سن دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلاً دلالة الحيوان على الجسم أو وضع من دلالة الانسان علمه ودلالة الجدار على التراب أو وضع من دلالة البيت عليه

(الح) أي لكونهم بغير واسطة (قوله) فان قلت (الح) حاصل الاعتراض أنه ينبغي أن يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان أولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان فتساوى الانسان والحيوان في الدلالة على الجسم لان المفهوم منهما أولا هو الجسم وليس لك أن تجعل الاعتراض أنه ينبغي أن تكون دلالة الانسان على الجسم أوضح من دلالة الحيوان عليه لان دلالة الحيوان عليه أوضح من دلالة المطابقة ودلالة الانسان عليه أوضح من الاوضح من دلالة المطابقة لشيء أوضح من ذلك الشيء لا نقول الاوضح من الاوضح من دلالة المطابقة لشيء أوضح من الدلالة المطابقة له لاس الدلالة المطابقة لشيء آخر فتأمل على أن كون الامر بالعكس أيضا مما ثبت المطلوب ولا يضرب فلا طائل تحته ولا اختصاص للشكال ببيان التضمن لانه لا يطرد القول بان فهم لازم للادغم بعد فهم لازم بل هو أن يكون فهم لازم موقوفا على فهم لازم للادغم أطول (قوله) بل الامر بالعكس وهو أن دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه فان فهم الجزء سابق (الح) فالمفهوم من الانسان أولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان وحاصل السؤال اعتبار حال التركيب والجواب اعتبار حال التحليل فانه عند التركيب يفهم جزء الجزء ثم الكل وعند التحليل على العكس اه سم وكتب أيضا قوله فان فهم الجزء سابق على فهم الكل قال السيد فيكون فهم جزء الجزء سابقا عليه بمرتبتين فتكون دلالة لفظ الكل عليه أوضح من دلالة على الجزء اه ويصح أن يراد بجزء ما يشمل جزء الجزء وبالكل ما يشمل الجزء بالنسبة الى جزء الجزء لانه كل بالنسبة اليه (قوله) نعم أي فهم الجزء سابق على فهم الكل (قوله) ولكن المراد أي بالتضمن وقوله ههنا أي في مقام بيان تأني الايراد المذكور بالدلالة العقلية وكتب أيضا قوله ولكن المراد ههنا انتقال الذهن والدليل على ذلك ما في المفتاح من أن اراد المعنى على صور مختلفة لا يتأني الا في الدلالات العقلية وهي الانتقال من معنى الى معنى بسبب علاقة بينهما ويوافقه ما في شرح القسطاس لكن شارح المطالع رد هذا القول الا أنه من أهل الميزان اه حفيد وبعث أشير اليه من مخالفة اصطلاح أهل الفن هذا الاصطلاح أهل الميزان ينقطع ما عارض به السيد على جواب الشارح وقد ناقش صاحب الاطول السيد في ذلك من ثلاثة أوجه فراجع (قوله) انتقال الذهن الى الجزء أي المراد من اللفظ اذا اعتبر عند أهل هذا الفن انما هو فهم المراد لا الفهم مطلقا كما في خط سم (قوله) بعد فهم الكل أي لا على أنه مقصود من اللفظ (قوله) وكثير (الح) دفع لما يرد على الجواب من أنه لا يمكن فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل بل فهم الجزء وملاحظته أبدا سابق اه سم (قوله) أن يحظر النوع بالبال أي على طريق الاجمال لا التفصيل اذ يحظره بالبال مفصلا بدون خطوط والجنس محال كما في القنري (قوله) ثم اللفظ المراد به (الح) أشار بكلمة ثم الى الانتقال من بحث الى آخر فانه انتقل من تعريف البيان وتحقيق التعريف الى تعيين ما يبحث عنه في الفن وفاته قيدان لانهما يبدونهما ويختل تعريف كل من المجاز والكناية أحدهما قيد اصطلاح الخطاب حتى لا ينتقض تعريف الكناية بلفظ استعمل فيما وضع له في اصطلاح الخطاب وهو غير ما وضع له في اصطلاح آخر فانه لا ينصب ههنا قرينة على عدم ارادة ذلك الموضوع له وتعرف المجاز بلفظ مشترك بين لازم وملازم فانه يصدق عليه اذا استعمل في أحد معنييه أنه اللفظ المراد به لازم ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له ويمكن أن يدفع بأن المراد اللفظ المراد به لازم ما وضع له من حيث انه لازم ما وضع له وثانيهما قيد على وجه يصح لتلايدخل في تعريفهما ذكر الاب واردة الابن فانه لا يصح مع اللزوم بينهم ما فهمو غلط واللفظ المراد به لازم ما وضع له لعلاقة لم يعتبر فوعها واللفظ المراد به لازم ما وضع له اذا جرى على اللسان سهوا واللفظ المراد به المشبه مع عدم ادعاء دخوله في جنس المشبه فان ذلك غلط لا يعن من المجاز ولان الكناية اه أطول وكتب أيضا قوله ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له فيه أن اللفظ المراد به ذلك اما مجازا وما كناية كما ساقى وقد حقق الشارح في شرح الشمسية وغيره أن دلالة المجاز على معناه المجازي مطابقة فينتفي قولهم السابق ان المراد ههنا الدلالة العقلية لانها مختلفة وضوحا وخفاء وقد أسلفنا

فان قلت بل الامر بالعكس  
فان فهم الجزء سابق على فهم  
الكل قلت نعم ولكن المراد  
ههنا انتقال الذهن الى الجزء  
وملاحظته بعد فهم الكل  
وكثيرا ما يفهم الكل من غير  
الثبات الى الاجزاء كما ذكره  
الشيخ الرئيس في الشفاء انه  
يجوز أن يحظر النوع بالبال  
ولا يلتفت للذهن الى  
الجنس (ثم اللفظ المراد به  
لازم ما

الكلام في ذلك وأن الفري حقق أن هـ قال دلالتين أحدهما فهم الجزء هو اللازم وإن لم يكونا هـ ادين في  
 ضمن فهم الكل والمزوم عند سماع اللفظ فقد تحققت في الجواز والكتابة الدلالة العقلية وإن لم يكن الكلام  
 عليهما في هذا الفن من جهتها فراجع ما تقدمناه وفي سم مائه قوله المراد به لازم ما وضع له من هذا مع  
 ما يأتي من قوله فأنحصر في الثلاثة يعلم أن المعتبر في هذا الفن ليس إلا المعنى المراد دون غيره وإن أفاده اللفظ  
 فالجزء هو اللازم إذا لم يكونا هـ المراد من اللفظ غير معتبرين وإن أفادهما اللفظ ومعناهم أن دلالة التضمن  
 والالتزام تتحقق وإن لم يكن الجزء واللازم مراداً وحيث لا تكون معتبرة فليس تقسيم الدلالة فيما سبق  
 لا اعتبار دلالة التضمن والالتزام مطلقاً لما علم أنها انما تعتبر حيث يكون المراد هو الجزء واللازم وإنما ذلك  
 التقسيم للتوطئة لبيان ماهو المعتبر وذلك بأن يكون الجزء واللازم هو المراد لكن الدلالة عليهما حيث  
 ليست تضمنية ولا التزامية بل مطابقة كقوله الشارح وحيث يشك الحال جداً في التقسيم المذكور  
 إذ لم يظهر له فائدة فلي تأمل اهـ وما ذكره بعد لكن مناف لما يقتضيه ما قبله من كون الدلالة حين ارادة  
 الجزء واللازم تضمنية أو التزامية وموافق لما أسلفه عن الفري من عدم كونهما حيث تضمنية  
 أو التزامية فلعل قصده بقوله لكن الخ الاضراب مما قبله ليوافق ما أسلفه عن الفري تأمل وكتب أيضاً  
 قوله المراد به لازم ما وضع له أي بان استعمل فيه بقريته تجعل الجاز من أقسامه والجزء قطعاً مستعمل في  
 اللازم وإن كانت الكتابة قد تطلق أيضاً على اللفظ المستعمل في معناه الحقيقي لينتقل منه إلى اللازم فلي تأمل  
 اهـ سم في حواشي المطول قال يس قال شيخنا ولك أن تحمل المراد في المتن على أعم من أن يكون مستملاً  
 فيه كما في الجواز أو غير مستعمل فيه كما في الكتابة بالاطلاق الثاني لكن مذهب المصنف أن الكتابة لا حقيقة  
 ولا جواز كما نقله السوطي في الاثنيان اهـ ملخصاً وكتب أيضاً قوله المراد به لازم ما وضع له أي ارادة صحيحة  
 جارية على قانون اللغة كما سيأتي والآن كل لازم مراد باللفظ اذ لا يصح إطلاق لفظ الاب على الابن والعكس  
 كذا في يس (قوله وضع له) صلة أو صفة جرت على غير ما هي له لعدم اللبس (قوله سواء كان اللازم الخ)  
 فالمراد باللازم ما لا يتكف ع ما وضع له في الجملة اهـ أطول (قوله ان قامت قرينة) لم يقل ان أقيمت قرينة  
 ليخرج ما قامت فيه قرينة من غير قصد المنكح لان قصد المنكح مما لا يطالع عليه فجعل القرينة دليل  
 الاتهام اهـ أطول ولا يخفى أنه يفيد اشتراط قصد القرينة (قوله فعند المصنف الخ) وعند السكاكي  
 الانتقال في الكتابة من اللازم إلى المزوم وسيأتي بيانه (قوله اذ دلالة اللازم) لجواز كونه أعم وفيه مرد  
 على السكاكي اهـ سم وهو تعليل لحدوف أي لامن اللازم إلى المزوم اذ دلالة الخ (قوله من حيث) إشارة  
 إلى أن دلالة هـ فيما إذا كان مساوياً لكونه ملزوماً لانه مع التساوي يكون كل لازم ملزوماً اهـ سم (قوله  
 الآن ارادة الموضوع الخ) أي بالتبع لالابات (قوله وقدم الجواز عليها) أي في البحث فيما يأتي وفي  
 التقسيم المتقدم وقال في الاطول المقصود وجه التقديم في البحث لافي التقسيم فالتقديم في تقسيم  
 لتقدمه في البحث على أن مفهومه وجودي ومفهوماه عدى اهـ أي والوجودي أشرف (قوله مقدم  
 على الكل طبعاً) أي يحتاج إليه الكل في الوجود مع أنه ليس بعلة الكل اهـ مطول (قوله فان معنى  
 الكتابة) أي معناها الذي لا يمتن ارادته منها فلا تنافي بين هذا وبين قوله سابقاً ومعنى الكتابة يجوز الخ  
 وكتب أيضاً قوله فان معنى الكتابة الخ ولان معنى الجواز من حيث هو مدلول الجواز ليس جزء مدلول الكتابة  
 من حيث هو مدلول الكتابة ومن وجوه تقديم الجواز أنه أهم لكثرة مباحثه ومن يدق فائقه وكثرة مباحث  
 ما يتوقف عليه وينبني عليه وأنه أبعد عن الحقيقة اهـ أطول (قوله التي كان أصلها التشبيه) فذكر المشبه  
 به وأورد عليه المشبه فصار استعارة اهـ مطول قال في الاطول فجعل أي الشارح معنى البناء على التشبيه ان  
 حقيقة التشبيه ولك أن تجعل معناه أن علاقته التشبيه اهـ وكتب أيضاً ما نصه احتراز عن التخييلة  
 والكتابة على مذهب المصنف (قوله فتعين التعرض له) يقتضي أن التعرض للتشبيه لا لانه بل لا بناء  
 الاستعارة عليه فيافي ما سيأتي من جعله مقصداً براً لاشتماله على مباحث كثيرة وفوائده لانه يقتضي

وضع له) سواء كان  
 اللازم داخلًا كما في التضمن  
 أو خارجاً كما في الالتزام (ان  
 قامت قرينة على عدم  
 ارادته) أي ارادة ما وضع  
 له (فجواز والاشكال) فعند  
 المصنف انتقال في الجواز  
 والكتابة كليهما من المزوم  
 إلى اللازم اذ دلالة اللازم  
 من حيث انه لازم على المزوم  
 الآن ارادة الموضوع له  
 جاز في الكتابة دون الجواز  
 (وقدم الجواز عليها) أي  
 على الكتابة (لان معناه)  
 أي الجواز (يخبر معناها)  
 أي الكتابة لان معنى الجواز  
 هو اللازم فقط ومعنى  
 الكتابة يجوز أن يكون  
 هو اللازم والمزوم جميعاً  
 والجزء مقدم على الكل  
 طبعاً فليقدم بحث الجواز  
 على بحث الكتابة وضعا  
 ونما قال يخبر معناها  
 لظهور أنه ليس جزء معناها  
 حقيقة فان معنى الكتابة  
 ليس هو مجموع اللازم  
 والمزوم بل هو اللازم مع  
 جواز ارادة المزوم (ثم منه)  
 أي من الجواز (ما ينبغي على  
 التشبيه) وهي الاستعارة التي  
 كان أصلها التشبيه (فتعين  
 التعرض له) أي للتشبيه



أن التعرض له لذاته وقد تنح المناقاة ويجعل التعرض له لذاته من حيث اشتماله على ما ذكرنا وقدره من حيث  
 توقفه عليه تدبر (قوله أيضا) أي كالتعرض للجاز والكناية (قوله قبل التعرض للجاز الذي أحد أقسامه  
 الاستعارة) يعني أن تقديم التشبيه على جميع أقسام المجاز لتوقف بعضها عليه ولم يقدم على ذلك البعض  
 فقط دون البعض الآخر الذي هو المجاز المرسل لأن اتصال المجاز المرسل بالاستعارة جعلها بابا واحدا ووجه  
 تقديم التشبيه على الكناية أن المجاز متقدم عليها أفاده في الأطول (قوله ولما كان الخ) جواب عما يقال  
 قضية ما تقرر أن يكون مقدمة فلم يجعل مقصدا ١٥ سم (قوله بل جعل مقصدا برأسه) قال السيد الحق أن  
 التشبيه أصل برأسه من أصول هذا الفن وفيه من التكت واللطف البيان ما لا يحصى وله مراتب مختلفة  
 في الوضوح والخفاء لكن لا شك في اختلافه في ذلك أن قلنا ان دلالات التشبيهات عقلية وأنه ليس  
 المقصود بها معانيها الوضعية فإن قولنا مثلا وجهه كالبدر لا تريد به ماهو مفهومه ووجهه بل تريد أن ذلك الوجه  
 في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن أراد هذا المعنى لا تنافي في إرادة المفهوم الوضعي كما في الكناية وهذا  
 ما أرى ضام السبدي في شرح المفتاح أما قلنا ان دلالات التشبيهات وضعية وإن المقصود بها معانيها الوضعية  
 كما اختاره الشارح في شرح المفتاح وصدر به السيد في حواشيه على المطول فالامر مشكل لما تقدم  
 من أن الاختلاف في الوضوح والخفاء انما يتأق بالدلالات العقلية لا الوضعية ١٥ ملخصا من القنري  
 وغيره (قوله فالخصر في الثلاثة) أو رد على الحصر الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف لأنهم ليست  
 مما يدخل في المراد بالتشبيه ههنا ولا مجازا ولا كناية ١٥ أطول وفي يس نقلا عن بعض المحققين ممن  
 كتب على المطول أنها داخل في التشبيه وأن أفرادها عنه للاختلاف في حقيقتها واشتغالها على لطائف  
 ودقائق ١٥ وأقول يرده قول المصنف فيما يأتي والمراد ههنا الخ فتأمل

### التشبيه

(قوله المبني عليه الاستعارة) فيه أن المبني عليه الاستعارة ما يكون وجه التشبيه في المشبه به أقوى  
 والتشبيه الاصطلاحي المتكلم عليه في هذا الباب لا يخص ذلك كذا في الأطول ويمكن الجواب عنه بأن  
 المراد المبني عليه في الجملة فافهم (قوله أي مطلق التشبيه) وهو التشبيه بالمعنى اللغوي كما يفيد كلام  
 المطول وكما يفيد قوله الآتي يعني أن التشبيه في اللغة ١٥ سم قال في الأطول وانما عرف مطلق التشبيه  
 لأنه جنس التشبيه الاصطلاحي لأن كلمة ما في تعريف التشبيه الاصطلاحي عبارة عن التشبيه ويتضمن  
 ظهور وجه المناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي (قوله أن يكون على وجه الاستعارة) في السراي  
 على المطول قوله على وجه الاستعارة مثل رأيت أسدا يرمي وقوله أو على وجه تنبني عليه الاستعارة مثل  
 زيد كالأد وقوله أو غير ذلك مثل شئت زيدا بالاسد ١٥ وفي الحفيد قوله أو غير ذلك الظاهر أن المراد به  
 التعبير بمثل قوله تعالى لهم فيها دار الخلد فإنه ليس بتشبيه مصطلح ولا استعارة عند المصنف ولا بما تنبني  
 عليه الاستعارة ولذلك ذكره المصنف في البديع وذلك التشبيه ليس بمقصود في الآية ١٥ فعلى هذا يكون  
 نحو شئت زيدا بالاسد دخلا في قوله أو على وجه تنبني عليه الاستعارة ولعل هذا أقرب ١٥ (قوله أو  
 على وجه الخ) وهو المقصود ١٥ سم (قوله لتلاي يعود إلى التشبيه الخ) أي كما هو الظاهر المتبادر وعوده  
 إلى المطلق الذي في ضمن المقيد خلاف الظاهر والجل على الاستخدام أيضا خلاف الظاهر (قوله الذي هو  
 أخص) فاللام في التشبيه الأول للعهد وفي الثاني للجنس ١٥ مطول وقوله للعهد يعني أن مدخولها نوع  
 من جنس التشبيه اللغوي معهود متعارف بين الأتوم وكونه للعهد بهذا المعنى لا يتأق أنها للجنس بمعنى  
 النوع (قوله إذا أعيدت معرفة) أي بلفظها الأول قال يس وانظر هل الاعادة بالمرادف كذلك (قوله  
 فليس على إطلاقه) وكذا ما يقال أن النكرة إذا أعيدت تكرة كانت غير الأولى ألا ترى قوله تعالى وهو  
 الذي في السماء له وفي الأرض له مع امتناع المغايرة ههنا ١٥ سم (قوله هو مصدر الخ) لا يقال تعريف

أيضا قبل التعرض للجاز  
 الذي أحد أقسامه الاستعارة  
 المبني على التشبيه ولما  
 كان في التشبيه مباحث  
 كثيرة وفوائده لم يجعل  
 مقدمة لبحث الاستعارة بل  
 جعل مقصدا برأسه

(فانحصر المقصود من علم  
 البيان في الثلاثة التشبيه  
 والمجاز والكناية)

### التشبيه

أي ههنا باب التشبيه  
 الاصطلاحي المبني عليه  
 الاستعارة (التشبيه) أي  
 مطلق التشبيه أعظم من أن  
 يكون على وجه الاستعارة  
 أو على وجه تنبني عليه  
 الاستعارة أو غير ذلك فلم يأت  
 بالضمير لتلاي يعود إلى التشبيه  
 المذكور الذي هو أخص وما  
 يقال أن المعرفة إذا أعيدت  
 معرفة كانت عين الأولى  
 فليس على إطلاقه يعني أن  
 معنى التشبيه في اللغة (الدلالة)  
 هو مصدر قولنا حللت فلانا  
 على كذا

الدلالة بالهداية تعرف بالمعرف لانهم عرفوا الهداية بالدلالة على ما يوصل الى المطلوب لا نأقول ليس المقصود تعريف الدلالة بل التشبيه على أن المراد به ليس الدلالة التي هي صفة اللفظ كما يتبادر في هذا المقام فان قلت لم تحمل الدلالة على ما هو صفة اللفظ واللفظ أيضا يدل على مشاركة أمر لآخر كالتكلم قلت في عرف القوم لا يسمى اللفظ بالمشبه على صيغة اسم الفاعل وانما يسمى به المتكلم اه أطول وكتب أيضا قوله هو مصدر قولنا الخ انما قال ذلك لتكون الدلالة صفة المتكلم كما أن التشبيه كذلك وان كانت بالمعنى المشهور الذي هو كون اللفظ الخ صفة اللفظ (قوله اذا هـ ديتة) ظرف لقولك وفي نسيم أي (قوله على مشاركة أمر) هو المشبه وقوله لآخر هو المشبه به وقوله في معنى هو وجه التشبيه وأما الدال والمشبه فهو المتكلم (قوله وهذا شامل الخ) أي التعريف المذكور للتشبيه اللغوي وكتب أيضا قوله وهذا شامل للمثل قائل الخ قيل ليس مراده الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوي بشعوله الامثلة المذكورة كما يدل عليه ظاهر كلام الفاضل المحشي اندخلوه في تعريف التشبيه اللغوي ليس بمحذور بل مستلزم وانما مراده التوطئة للاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي الذي استفيد من كلام المصنف كما يشير اليه بقوله أي في المطول وذهبني أن يراد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظاً وتقدير اليفرج عنه نحو قائل زيد عمراً وجامن زيد وعمراً ثم ورد الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي بتوقفه على أن هذه الامثلة ليست منه وان قصده المشاركة التي هي لازمة معناها وقد يمنع ذلك بناء على أنهم عدوا قوله تعالى اتخذنا له هواء من قبل التشبيه وكذا قول أبي الطيب

فان تتقى الانام وأنتم منهم \* فان المسك بعض دم الغزال

وسموا أمثالهم ما تشبه ضمني فالظاهر منه أن مثل قائل زيد عمراً اذا قصده التشبيه من قبيل التشبيه الاصطلاحي الضمني اه فترى قال يس فهو اذا لم يقصده الا لازم لا يراد على الاصطلاح حتى يحتاج الى ارجاعه عنه لاعتبار القصد فيه وان قصده الا لازم فلا نسلم حينئذ أنه ليس من التشبيه الاصطلاحي حتى يخرج عنه اه وقد أطال الحفيد الكلام هنا ثم قال في آخره ثم قولنا بجامن زيد وعمراً وقائل زيد عمراً لا يصير تشبيهاً للغة واصطلاحاً إلا بان يجعل مستملاً في المشاركة وأما مجرد القصد بالتبع كما في الاسرار القرآنية المفهومة تبعاً فلا اه (قوله أي الدلالة الخ) أقرب ما ظهر لمر في تقريره أنه تفسير لما وإن قوله بحيث لا تكون تفسير لقوله لم تكن وكأنه جعل ما على أنها موصولة وأن تقدير عبارة أي الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى التي بحيث لا تكون إلا أنه أسقط التي فتأمله ولو قال أي تشبيه لم تكن كما في الأطول لكان أخصر وأحسن (قوله على وجه الاستعارة الحقيقية الخ) لا اهمال في التعريف بترك التقيد بأن لا تكون على وجه التمثيل لان الاستعارة التمثيلية داخله في الحقيقة وأن يوم قول المصنف فيما بعد وحسن كل من الاستعارة الحقيقية والتمثيل برعاية جهات حسن التشبيه أن التمثيل يقابل الحقيقة اه أطول (قوله نحو رأيت أسداً) ان كان مثلاً للاستعارة الحقيقية فالمعنى نحو رأيت أسداً في رأيت الخ وان كان مثلاً للتشبيه فالمعنى نحو التشبيه المدلول عليه به وقلت رأيت الخ وكذا يقال فيما بعد (قوله ولا على وجه التجريد) قيده ليخرج تشبيه يتضمنه التجريد فيما إذا لم يكن تجريداً شئياً عن نفسه لانه حينئذ لا تشبيه فنحو لهم فيها دار الخلد فإنه لا تزاع دار الخلد من جهنم وهي عين دار الخلد لا تشبيه بها بخلاف نحو لقيت بزيداً أسداً فإنه تجريد أسد من زيد وأسد مشبه به لا بد لاجل تشبيهه في نفسه في النفس فمن احتزبه عن فنحو لهم فيها دار الخلد فلم يحز دعه عن غواشي الزهم وكأنه توهم أن في كل تجريد تشبيهاً اه أطول (قوله لا يسمى تشبيهاً اصطلاحاً) قال في المطول خلافاً لما صاحب المفتاح في التجريد فاه صرح بأن فنحو رأيت بفلان أسداً ولقيت منه أسد من قبل التشبيه اه (قوله وانما قيد الخ) الاخصر والاحسن أن يقول وانما ترك التخصيص اه يس (قوله ليس في شئ من الدلالة الخ) أي فهي غير داخل في المراد بما حتى يحتاج الى أن يقول ولا على وجه الاستعارة التمثيلية ومقتضى الظاهر ليست بالتأنيب إلا أنه

اذا هـ ديتة اليه (على مشاركة أمر لآخر في معنى) وهذا شامل لمثل قائل زيد عمراً وجامن زيد وعمراً (والمراد بالتشبيه المصطلح عليه) (ههنا) أي في علم البيان (ما لم تكن) أي الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى بحيث لا يكون (على وجه الاستعارة الحقيقية) (فحور رأيت أسداً في الجملم) (و) لا على وجه (الاستعارة بالكناية) نحو أنشبت النية أظفارها (و) لا على وجه (التجريد) الذي ذكر في علم البديع فنحو لقيت بزيداً أسداً ولقيت منه أسداً فان في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى مع أن شيأ منها لا يسمى تشبيهاً اصطلاحاً وانما قيد الاستعارة بالحقيقة والكناية لان الاستعارة التمثيلية كالتأنيب الاظفار للنسبة في المثال المذكور ليس في شئ من الدلالة على مشاركة أمر لآخر على رأي المصنف

ذكر نظر الى معنى الاستعارة التخييلية التي هو اثبات لازم المشبه به للشبه والظرفية من ظرفية المقيد في المطلق على حذف مضاف أي ليس في شيء من ملابس الدلالة وليس في ملابس شيء من الدلالة ولو قال ليس فيها شيء من الدلالة لكان أوضح وعبارة المطول ليس فيه دلالة الخ وهي تؤيد ما قلنا (قوله) اذ المراد بالانطلاق الخ) مجرد غير تام لان تقاضيه بالاستعارة بالكناية اه حفيد أي فاتها كالمشبه مستعمل في معناها الحقيقي وأجيب بأن المنية مثلاً تدل على التشبيه بسبب قرينتها كذا في يس والذي يظهر أن الانتقاض بها لا يتجه على مذهب الجمهور لانها عندهم لفظ المستعار منه المطوى وهو لم يرد منه معناه الحقيقي ولا على مذهب السكاكي لانها عنده لفظ المشبه المستعمل في المشبه به فهو مجاز نعم قد يتجه على مذهب المصنف لانها عنده كالتخييلية في أن كلا فعل فيقال كما أريد بالانطلاق في التخييلية معناها الحقيقي أريد بالمنية في المكنية معناها الحقيقي (قوله على ماسيجي) أي من الخلاف بين السكاكي وغيره (قوله) فالتشبيه الاصطلاحي الخ) أعاده لاجل إيضاح ربط قوله فدخل الخ بمقبوله وكان يكفي أن يقول فالتشبيه الاصطلاحي محاصر (قوله) فدخل فيه نحو قولنا زيدا أسد) مما حذف فيه أداة التشبيه وجعل المشبه به خبراً أو مافى حكمه لمشبه مذكور ونحو قوله تعالى صم بكم عي مما جعل المشبه به مع حذف الأداة خبر المشبه محذوف أو جارياً مجزئاً لخبر من الحال والمفعول الثاني من باب علت والصفة والمضاف اليه نحو ما العين أي ماء هو العين ولا يذهب عليك أنه يجوز أن يجعل المشبه به مبتدأ نحو لا أسد زيد لأن المبالغة في التشبيه تدور على دعوى الاتحاد وجعل المشبه به مبتدأ وجعله خبراً سيان في ذلك ويقرب منه بلين الماء فانه في معنى بلين هو الماء فخذ ولا تعرض عن الحق وان غفل عنه كثيرون اه أطول (قوله على أنه) أي ما ذكر من نحو زيدا أسد ونحو صم بكم عي كما مافى يس (قوله) لا استعارة) لكن الشارح يجوز أن يكون من الاستعارة كما سيأتي (قوله) حيث يطوى ذكر الاستعارة) هو المشبه وهذا في الاستعارة التصريحية اذ هي التي يطوى فيها ذكر المشبه بخلاف المكنية كما يأتي في محله فانه فيها لا يطوى الا ذكر المشبه به وأما المشبه فيذكر فيها وانما اقتصر هنا على ذلك لان مافى الآية بتقدير كونه استعارة انما يكون استعارة تصريحية لا مكنية اه سم وكتب أيضاً مانعه أي على وجه نبئ عن التشبيه لا مطلقاً اه فترى (قوله) بالكنية) أي لفظاً وتقديراً (قوله) ويجعل الكلام خلوا عنه) وههنا ليس كذلك لان المستعارة مراد ههنا لان قوله صم الخ لا بد له من مبتدأ تقديره هم صم الخ وهو ضمير المستعارة اه سم (قوله) صالحاً لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال أو حقوى الكلام) أريد بدلالة الحال القرينة الحالية وبغوى الكلام القرينة المقابلة ثم الكلام منبئ على ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به حتى كانه من افراده يصلح لفظه كما يصلح لافراد الحقيقة واشترط في القرينة انما هو لعمدة ارادة المعنى الحقيقي فلا يرد أن كون اللفظ صالحاً لارادة المنقول اليه وهو المعنى المجازي على تقدير ان تغلب القرينة غير مستقيم اذا تجاوز مشروط بالقرينة المانعة وقد يجاب بأن عدم القرينة يوجب عدم الارادة لعدم احتمال الارادة وصلاحيته اذ قد تقرر أن كل حقيقة تحتل الجواز وان كان احتمالاً هو جواز غير ناشئ عن دليل وهذا لا يناق افادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما في الاصول اه فترى وقوله وبغوى الكلام القرينة المقابلة تسمية القرينة المقابلة بغوى الكلام على خلاف ما فسر به الاصوليون بغوى من أنهم يفهمون الموافقة أي انه فهم الموافق حكمه محكم المنطوق ويظهر تسميتها بذلك على نفسها لعمدة في القاموس حقوى الكلام معناه ومذهبه اه اذ القرينة المقابلة معنى لفظ ذكر مع اللفظ المجازي يمنع عن ارادة الموضوع له فاحفظه والعبارة المذكورة في الشرح عبارة لكشاف ولوقد فيها المنقول اليه على المنقول عنه لكان أولى ليتصل كل شرط بشرطه وبيان أن خلوا الكلام عن المستعارة أي المنقول اليه صحيح لان يراد بالمستعارة منه المعنى المجازي أي المستعارة وعدم القرينة صحيح لان يراد المعنى الاصل أي المستعارة منه فيكون مجموع الخلو والعدم المذكورين متعلقاً بصلاحيه المعنيين على التوزيع كذا في الحفيد وكتب أيضاً قوله المنقول عنه وهو

اذ المراد بالانطلاق معناها الحقيقي على ماسيجي فالتشبيه الاصطلاحي هو الدلالة على مشاركة أمر لا مرفى معنى لاعلى وجه الاستعارة الحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد فدخل فيه نحو قولنا زيدا أسد) بمحذف أداة التشبيه (و) نحو (قوله) تعالى صم بكم عي) بمحذف الأداة والمشبه جميعاً أي هم صم فان الحقيقةين على أنه تشبيه بليغ لا استعارة لانها لا استعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعارة بالكنية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحاً لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال أو حقوى الكلام (والنظر) ههنا (في أركنه)

المستعار منه والمنقول اليه وهو المستعارة (قوله أي البحث في هذا المقصود الخ) أقول فيه تشبيه على أن التشبيه الذي هو من مقاصد الفن لم يجعل نفسه موضوع مسائل بل أحد أركانه والمقصود معرفته لانه مبنى الاستعارة لا أركانه وبهذا علم أن البحث عن الشيء قد يكون بالحل على أجزائه الخارجية ليصل منه ملكة استنباط أحوال محمولة عليه اه أطول (قوله وأداته) المراد بها ما معنى الكاف ونحوه فيلزم المقصود بطرفيه ووجهه وأداته من اللفظ الدال تنزيلا للدال منزلة المدلول اه أطول (قوله وإطلاق الأركان على الأربعة) أي مع أن التشبيه الدلالة الخصوصية وليس واحدا من الأربعة جزءا داخلها فكيف تكون أركانها كذا في الأمول (قوله باعتبار أنهما مأخوذة في تعريفة) قال سم في حواشي المطول وهذا يشبه عند الفقهاء العاقلين والمعقود عليه والصيغة أركان البيع لانها ليست جزءا من حقيقة البيع لان البيع نقل الملك وهذه الاشياء ليست داخلية في حقيقة النقل لكنها أجزاء لتعريف البيع لان البيع نقل البائع المبيع الى ملك المشتري بعوض بإيجاب وقبول فدخلت في حقيقة التعريف وان لم تدخل في حقيقة المعرفة وكتب أيضا قوله باعتبار أنهما مأخوذة في تعريفه لا يقال أخذها في تعريفه يقتضى أنهما أجزاء لان التعريف نفس المعرفة بحسب الفات لا نقول لم تؤخذ في التعريف على أنهما جزء محمول على المعرفة بل المحمول شيء آخر لكن باعتبار القياس اليه لو تعلق بهما كذا في سم على أن التعريف قد يكون بالأمور الخارجية (قوله أعني الدلالة) يقال عليه هلا عدا الدلالة نفسها من الأركان بل كانت أولى اه يس ويدفعه أن نفس الشيء الذي الأركان فكيف تعتمد عليها (قوله بالكاف ونحوه) أي لفظا وتقديرا وكتب أيضا قوله بالكاف ونحوه مبنى على ادعاء أنه مراد في التعريف اه حفيد أي مراد في تعريف التشبيه الاصطلاحي لان خارج نحو قائل زيد عمر وتقدم ما في ذلك (قوله أن التشبيه) أي لفظ التشبيه اه يس (قوله يطلق) أي مجازا اه يس (قوله على الكلام الدال الخ) وهو يشتمل على ما يدل على الأركان الأربعة فقول سم قضية هذا الوجه أن يكون الركن لنظ التشبيه والمشبّه غير ظاهر تأمل وكتب أيضا ما نصه فنزل الدال منزلة المدلول والحال على التشبيه وأن ليس الا واحدا منها لكنه كثير اما يكون حرفا لا يودى معناه الا بمعونة الطرفين والوجه كاهو شأن الحروف جعل دال المجموع المشتمل على الأربعة وإياك وأن تجعل ضمير أركانه الى التشبيه بمعنى الكلام المذكور بطريق الاستقراء أو الى تعريف التشبيه وضمير الغرض منه وأقسامه الى التشبيه بمعنى الدلالة المذكورة فانه بعيد عن مقام التفهيم اه أطول (قوله ولما كان الطرفان هما الأصل الخ) قال في الأطول ونحن نقول قدم البحث عن طريقه لان البحث عن التشبيه لانه مبنى الاستعارة التي هي أحد طرفي التشبيه فاهتمام صاحب البيان بالطرف في الطرف الاعلى وهذا هو الوجه الاجلي وان سئى الى الآن ولا يبعد أن يقل قدم ليكون البحث عن الطرف في طرف فتأمل (قوله طرفاه اما حسيان) وأما نفس التشبيه فلا يمكن أن يكون حسي لانه تصديق على الصحيح خلافاً لقال هو انشاء وليس شيء من التصديقات حسي كذا في يس (قوله كالخود والورد) أي الجزئين اذا كليان غير حسيين فاذا جعل التشبيه من تشبيه الكلي بالكلي كان في جميع ما ذكر تسامح لافي أكثره فقط وكتب أيضا ما نصه في القاموس ورد كل شجر نوره وغلب على الخوجهم يريد الورد الاحمر اه أطول (قوله والريق) أي ماء القوم وكتب أيضا قوله والريق والخمر قال في المفتاح كالريق اذا شبه بالخمر على زعم القوم قال السيد في شرحه يريد القوم المولعين بشربها وفيه دفع لما يقال من أن طعم الخمر مكروه فليس لها لذّة طعم والاشبه أنه أراد زعم علماء البيان حيث جعلوا التشبيه في لذّة الطعم وأشار الى أن الاشبه أن تشبيه الريق بالخمر ليس في الطعم بل في التذاذر وخاتى اه أطول (قوله وفي أكثر ذلك تسامح) إشارة الى أن بعضها التسامح فيه كالصوت الضعيف والهمس فانه مسموعات حقيقة وكلنكهة فانه مسموم حقيقة اه سم ويمكن دفع هذا التسامح باعتبار تقدير المضاف أي لون الخلد ولون الورد ورائحة العنبر وطعم الريق وطعم الخمر وملاسة الجلد الباعم وملاسة الحرير واذا جعل التشبيه بين لون الخلد ولون الورد

أي البحث في هذا المقصود عن أركان التشبيه المصطلح عليه (وهي) أربعة (طرفاه) أي المشبه والمشبّه به (ووجهه وأداته) وفي الغرض منه وفي أقسامه (وإطلاق الأركان على الأربعة المذكورة) ما باعتبار أنهما مأخوذة في تعريفه أعني الدلالة على مشاركة الأمر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار أن التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة كقولنا زيد كالأسد في الشجاعة ولما كان الطرفان هما الأصل والعمدة في التشبيه لكون الوجه معنى فاعنيهما والاداة آلة في ذلك تقدم بجهنهما فقال (طرفاه) أي المشبه والمشبّه به (اما حسيان كالخود والورد في المبصرات) والهمس أي الصوت الذي أنخفي حتى كأنه لا يخرج عن فضاء الفم في المسموعات (والنكهة) وهي ريح القم (والعنبر) في المشجومات (والريق والخمر) في المذوقات (والجلد الباعم والحرير) في الملموسات وفي أكثر ذلك تسامح لان المدرك بالبصر مثلا



انما هو لو ان الخلد والورد وبالشعر رائحة العنبر وبالنوق طعم الرقيق وانخر وبالس ملاسة (٢١٧) الجلق الناعم والحزير وليتهما الانفس

هذه الاجسام لكن اشتهر في  
العرف أن يقال أبصرت  
الورد وشمت العنبر وذقت  
انخر واستحزير (أو عقليان  
كالعلم والحياة) ووجه الشبه  
بينهما كونهما مباحي إدراك  
كذا في الفتح والابضاح  
فالمراد بالعلم ههنا الملكية التي  
يقتدر بها على الإدراك  
الجزئية لانفس الإدراك  
ولا يخفى أنها جهة واحدة  
وطريق الى الإدراك  
كالحياة وقيل وجه الشبه  
بينهما الإدراك اذ العلم نوع  
من الإدراك والحياة مقتضية  
للحس الذي هو نوع من  
الإدراك وفساده ظاهر لان  
كون الحياة مقتضية للحس  
لا يوجب اشتراكهما في  
الإدراك على ما هو شرط في  
وجه الشبه وأيضاً لا يخفى  
أن ليس المقصود من قولنا  
العلم كالحياة والجهل كال موت  
أن العلم إدراك كما أن الحياة  
معها إدراك بل ليس في ذلك  
كبير فائدة كما في قولنا العلم  
كلحس في كونهما إدراكاً  
(أو مختلفان) بأن يكون  
المشبه عقلياً والمشبّه به  
حسبياً (كلنسية والسبع)  
فإن المنية أي الموت عقلي  
لأنه عدم الحياة عمن شأنه  
الحياة والسبع حسبي أو  
بالعكس (و) ذلك مثل  
(الطر) الذي هو محسوس  
مشموم (وخلق كريم) وهو  
عقلي لأنه كيفية نفسانية

كان وجه الشبه بينهما استعماله الانفس لهما وعلى هذا القياس في بقية الامثلة (قوله انما هو لون الخلد)  
مبنى على مذهب الحكماء والمتكلمين على أن المرقى هو الجسم وادعى به ضم الضرورة في ذلك بل الشارح  
نفسه في شرح العقائد من ادعى الضرورة كذا في يس (قوله لكن اشتهر في العرف الخ) أي فكللام  
المصنف مبنى على العرف فلا تسامح وبحث فيه الفري بأنه ليس المراد تشبيه التكهة التي هي رائحة الفم  
بنفس العنبر الذي هو مشموم عرفاً بل برائحته فلا يكتفى التشبث بالعرف في دفع التسامح بالكلية عن هذا  
المثال قال سم ولعائل أن يقول ليس مقصود الشارح دفع التسامح بناء على العرف بل الاعتذار عن  
ارتكاب هذا التسامح بأن العرف جرى به اه وأنت خبر بان التسامح المقصود دفعه بالناء على العرف انما  
هو التسامح في جعل العنبر محسوساً بحاسة الشم ولا يخفى أنه من دفعه بالناء على العرف لا التسامح في جعل  
العنبر مشبهاً فان هذا شيء آخر لم يتعرض له الشارح أصلاً لا بآليات ولا بدفع فتبين أن بحث الفري  
من دفع فتدبر (قوله وشمت العنبر) بالكسر أشم بالفتح ويقال شمت بالفتح أشم بالضم كذا في الفري  
والاول أفصح (قوله جهتي إدراك) أي طريق إدراك وان كان العلم بمعنى الملكية سبباً والحياة شرطاً له  
كأن المطول (قوله لانفس الإدراك) اذ لا يقال في الإدراك أنه جهة إدراك لان المراد به مطلق الإدراك  
لا الإدراك الذي هو العلم اليوم الخصوصية فكل إدراك مندرج تحته فليس هناك إدراك لا يندرج تحته  
ليكون هذا سبباً اه سم قال في الاطول لا يخفى أن الملكية كما أنها سبب لإدراك كانت مسببة عن إدراك كانت  
فإن الإدراكات اذا تكررت وترتفعت تصير ملكة والملكة تصير سبباً لاسترجاع تلك الإدراكات بلا  
تحشم كسب جديد فالإدراك أو لا سبب لحصول الملكية والملكة سبب لحصول الإدراك فابا فالإدراك  
أيضاً سبب للإدراك فلا حصة لثني ارادة نفس الإدراك اه ملخصاً ثم قال والوجه أن وجه الشبه كونهما  
سبباً انتفاع بالموافق فانه لا انتفاع بدون العلم كما انه لا انتفاع بدون الحياة اه (قوله وطريق) عطف تفسير  
(قوله على ما هو شرط في وجه الشبه) فان شرطه أن يكون مشتركين الطرفين اه سم (قوله بل ليس في  
ذلك كبير فائدة) أي بل لو فرض قصد لم يكن فيه كبير فائدة (قوله بأن يكون المشبه عقلياً الخ) في تقديم  
هذا القسم تنبيه على أنه أكثر (قوله والسبع) بفتح الباء وضعها وسكونها المفتوس من الحيوان اه أطول  
(قوله عمن شأنه) قال السيد وقيل عدم الحياة عن انصغيم ما هو الاظهر اه وكأن وجهه صدق  
الاول بالنطفة ولا تصف بالموت تأمل اه سم وفي السيرامى قوله عمن شأنه منقوض بالحين فالاولى  
أن يقال عمن انصغيم اه وفي الفري انما يقل عدم الحياة عن انصغيم ما عمن شأنه منقوض بالحين فالاولى  
عامة الكتب لا تنقاضه بقوله تعالى وكنتم أمواتاً فاحياكم والاصل الحقيقة وأما انتقاض التفسيرين  
بقوله تعالى لنحيي به بلدة ميتاً فجوابه المصير الى الهلاك باتفاق أهل اللغة (قوله والطر الخ) قال في العروس  
وقد يعترض عليه بأمرين أحدهما أن العطر نفس الطيب لا رائحته الثاني أن هذا من قلب التشبيه فانه  
انما يشبه خلق الكريم بالطر اه وسيدفع الشارح الثاني بقوله والوجه الخ (قوله وخلق كريم) اما  
بإضافة الخلق الى الكريم أي خلق شخص كريم واما بالوصف فيكون من قبل عيشة راضية أطول (قوله  
تصدر عنها الافعال) أي الحميدة وقوله بسمولة أي برفق (قوله والوجه الخ) جواب سؤال أشار اليه بقوله  
الآتي والافالمحسوس أصل للعقول (قوله والافالمحسوس أصل للعقول) قال الحفيد أصالة المحسوس  
باعتبار العلم والإدراك به لا مطلقاً كما يشعر به تعليقه والتشبيه لا يقتضى الأصالة المشبه به في وجه الشبه  
لا مطلقاً فيمكن تشبيه المحسوس بالعقول بلا اعتبار بالمبالغة وتقدير المعقول محسوساً من تشبيه العطر  
بالخلق ههنا اعتبر في الرائحة الملازمة للشامة فالمشبه به أصل وفي الكلام مبالغة واحتياج الى التقدير ولكن  
ان اعتبر التشبيه في الحسن والتذاذ الغير فالمشبه به أصل كما هو المعهود فلا حاجة الى التكلف اه (قوله  
مستفادة من الحواس) وإذ لا قيل من فقد حساً فقد علم اي معنى المستفاد من ذلك الحس اه أطول

تصدر عنها الافعال بسمولة والوجه في تشبيه المحسوس بالمعقول أن يقدر المعقول محسوساً ويجعل كالأصل لذلك المحسوس على طريق

ومنتهية بالها فتشبهه  
 باله قول يكون جلالا لفرع  
 أصلا والأصل فرعاً وذلك  
 لا يجوز . ولما كان من  
 المشبه والمشبه به لا يدرك  
 بالقوة العاقلة ولا بالحس أعني  
 الحس الظاهر مثل الخياليات  
 والوهيمات والوجدانيات  
 أراد أن يجعل الحس والعقل  
 بحيث يشملانها تسهيلا  
 للضبط بتقليل الأقسام فقال  
 ( والمراد بالحس المدرك  
 هو أومادته بإحدى الحواس  
 الخمس الظاهرة ) أعني البصر  
 والسمع والشم والذوق  
 واللمس ( فدخل فيه ) أي في  
 الحس بسبب زيادة قولنا أو  
 مادته ( الخيالي ) وهو المعلوم  
 الذي فرض مجتمعا من  
 أمور كل واحد منهما بما يدرك  
 بالحس ( كما في قوله ) وكأن  
 محرم الشقيق ( هو من  
 باب جرد قطيعة والشقيق ورد  
 آخر في وسطه سواء نبت  
 بالجبال ( إذا تصوب ) مال إلى  
 السفلى ( أو تصعد ) مال إلى العلو  
 ( أعلام ياقوت ) تشير على  
 رماح من زبرجد ) فان كلا  
 من العلم والياقوت والرمح  
 والزبرجد محسوس لكن  
 المركب الذي هذه الأمور  
 مادته ليس محسوسا لأنه  
 ليس بوجوده والحس لا يدرك  
 إلا ما هو موجود في الملة  
 حاذر عند المدركة على هيئة  
 مخصوصة ( والمراد بالعقل  
 ساعدانك ) أي ما لا يكون  
 هو ولا مادته مدركا بإحدى  
 الحواس الخمس الثلاثة  
 ( فدخل فيه الرهي ) أي الذي

ومطول وكتب أيضا قوله مستقادم من الحواس لأن النفس في مبدأ الفطرة خالية من العلوم لكن لها  
 آلاتها تدرك الأمور المحسوسة وهي الحواس الخمس فإذا أحسنت بها انتهت لأمور مشتركة بينها ولأمور  
 يخالف بعضها بعضا وهي أمور كلية والعلم بها عقلي فادرك العقل متأخر عن الحس مستفاد منه وللنفس  
 قوتها يحدث ما يقع النفس وهي القوة العقلية وقوتها يحدث ما يقع البدن وهي الشهوة وقوتها يدفع بها  
 ما يضر البدن وهي العصب اه صبراي ( قوله ) ومنتهية إليها ) لأن العلوم ترجع إلى الأوليات لتلازم  
 التسلسل والمحسوسات أصل الأوليات اه سم ( قوله ) وذلك لا يجوز ) أي بدون الطريق السابق ( قوله )  
 ما لا يدرك بالقوة العاقلة ) فيه ميل إلى مذهب الحكماء والأفلام مدرك عند المتكلمين سوى القوة العاقلة  
 والحواس الظاهرة وابتست الحواس الباطنة بمنته عند المتكلمين اه حفيد ( قوله ) مثل الخياليات ) ليس  
 المراد هنا بالخياليات ما اصطح عليه الحكماء وتقدم في بحث الوصل والفصل من الصور المحفوظة في الخيال  
 المدركة بالحس المشترك المتأدية إليه من الحواس الظاهرة فان الأعلام الباقوتية التي جعلها أهل هذا  
 الفن من الخياليات ليست من الصور المحسوسة المدركة بالحس المشترك اذ لم يتعلق بها احساس قط بل  
 المراد بها ما سبأ في قول الشارح وهو المعلوم الخ وكذا ليس المراد بالوهيمات هنا ما اصطح عليه الحكماء  
 وتقدم في بحث الفصل والوصل من المعاني الجزئية المدركة بالوهم كصدائقها لا بالخصوصية لأن أبواب  
 الاغوال ورؤس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لا تها ليست مما لا يمكن أن يدرك بالحواس  
 الظاهرة بل اذا وجدت لم تترك الأجزاء وليست أيضا مما لا تحقق كصدائقه بل المراد بالوهيمات ما سبأ في  
 من قول المصنف فدخل فيه الرهي أي ما هو الخ لكن في جعل الخياليات مما لا تدرك بالقوة العاقلة تنظر  
 لا يخفى فان الخيالي يدرك بها أومادته قدركه بالحواس على ما سبأ في اه ملخصا من يس وغيره ( قوله )  
 والوجدانيات ) أي المدركة بالوجدان أي القوى الباطنة كالآلام والجورع والذلة اه يس ( قوله ) تسهيلا  
 للضبط الخ ) قد يقال هذا الغرض حاصل على تقدير تفسير الحس بمعنى المسموع وأعني المدرك بإحدى  
 الحواس وتفسير العقل بما عدها فدخل فيه الخيالي مع أن هذا أولى من حيث أن فيه تجوزا في تفسير  
 العقل فقط بخلاف ما سلكه فان فيه تجوزا في تفسير كل منهما ما وكان الخامل له على ما ذكرنا إدخال  
 الخيالي في الحس أنسب لقربه منه من حيث أنه يدرك من حيث عاقلة بالحس وقد يقال ادخله في الحس  
 نظر إلى حقيقة المذكورة ليس أولى من ادخله في العقل من حيث نفسه فان العقل يدرك نفس الخيالي اه  
 سم وفي الفترى انما جعل الخياليات من قبيل الحسابات لانها مشتركة كان في ادراك الصور غير أن الحس  
 يدركها بحضور المادة والخيال بدونها ( قوله ) وهو المعلوم الذي فرض مجتمعا الخ ) انما سبأ هذا النوع  
 بالخيالي لاجتماعه من صور محفوظة في الخيال الذي هو خزائن الحس المشترك الذي يتأدى إليه جميع  
 المدركات الحسية اه فزى ( قوله ) كافي قوله ) أي كشيبهه في قوله ( قوله الشقيق ) هو شقائق النعمان  
 بضم النون أضيفت إلى النعمان بمعنى الدم وإلى النعمان بن المنذر لانه انتهى إلى أرض فيها من الشقائق  
 ما أعجبه فقال ما أحسن هذه الشقائق أجوهلوا كان أول من سماها لآلى نمان بالغف وهو واد في طريق  
 الطائف يقال له نمان الآراك وكأنه رد الشاعر الشقائق إلى المفرد لضرورة الشعر اذ لم يوجد الشقيق  
 بمعنى الشقائق بل الشقائق الواحد والجمع اه أطول ( قوله ) من باب جرد قطيعة ) أي من إضافة الصفة إلى  
 الموصوف وقال سم في حواشي المطول أي من إضافة الأعم إلى الأخص لأن محمورا وعم من شقيق ومن  
 قطيعة وهي التي يسميها بعضهم بيانية اه ( قوله ) إذا تصوب أو تصعد ) قيد المشبه بهذا القيد لأن أوراق  
 الشقائق ليست على هيئة العلم من غير ميل إلى السفلى والعلو اه أطول ( قوله ) أعلام ) جمع علم وهو ما يشد  
 فوق الرمح اه أطول ( قوله ) لكن المركب الخ ) قال في الأطول ويمكن تفسير الشعر بما يخرج المشبه به عن  
 كونه خياليا بان يجعل أعلام ياقوت بمعنى أعلام كالياقوت في الحجرة فيكون تشبيها بياقوت راد بالزبرجد  
 خشب مخضر كل زبرجد فيكون استعارته ( قوله ) ولا مادته ) أي بنماها سواء أدرك بعض مادته بالحس أولا

كنا في الاطول (قوله لا يكون المحس مدخل فيه) بان لا يدرك هو ولا مادته بالحس (قوله ولكنه بحيث لو أدرك لكان مدر كلهم) اعترض عليه مولا نا حيدر رجه الله تعالى بان المراد بالادراك المد كور في المشرط ان كان مطلق الادراك فاللازمة غير مسئلة لان المحسوس قديرك ادراكا عقليا بدون الحواس وان كان المراد الادراك في الخارج اتحاد الشرط والجزا وجوابه ان المراد منه الادراك حال كونه موجودا والادراك بنفسه لا بصورته فلا غبار اه فترى وقوله فلا غبار اى لا يدعيه ان المحسوس قديرك ادراكا عقليا بدون الحواس لان المحسوس المدرك على هذا الوجه لا وجود له بل هو امر يتوهمه العقل وليس المدرك بالعقل نفسه بل صورته ولا بد عليه اتحاد الشرط والجزاء وفيه شئ الا ان يكتب باختلاف العنوان افاده يس وكتب ايضا قوله لو أدرك الخ اى لو أدرك على الوجه الجزئى فلا يناهيه كون اتياب الاغوال متصورة اذا لا يتصور لم يتصور جعله مشابها وبهذا القيد يتميز عما يدرك بالوحدان ويصح قوله وما يدرك بالوحدان عديلا له قال الشارح وبهذا القيد يتميز عن العقلي يعنى به تميز الخاص عن العام والام يصح الحكم بدخوله فيه ويرى ما قال أراد التميز عن العقلي الصنف وما ذكرنا احسن اه اطول (قوله كما في قوله) اى كشبهه به في قول امرئ القيس اه اطول (قوله ايقنتلى) يريد الرجل الذى اوهده في حب سلى اه مطول (قوله والمشرقي) صفة لمحذوف اى والسيف المشرقي كما يستبرأ به الشارح (قوله مضاجعي) اى ملازى كما في المطول فجعل المضاجعة كتابة عن الملازمة قال في الاطول ولا يبعد ان يراد بالمضاجع حقيقة ويكون فيه اشعار بان تصد احد قتلى لا يمكن الا في حال اضطرارى ونوى (قوله كاتياب اغوال) الا ياب جمع ناب وهو الحسن خلف الرباعية والاغوال جمع غول وهى ساحرة الجن والمنسة وشيطان يأكل الناس اودايتها اتمها العرب وعرقها وقتلها تأبط شرا اه اطول (قوله والحال ان مضاجعي الخ) جعل مضاجعي مبتدا والمشرقي خبرا ولا بأس بتقديم الخبر مع كونه معرفة كالمبتدأ لانه يجوز فهمه لا التباس فيه على ما هو التحقيق ولا التباس هنالاه يعلم من استبعاد القتل انه ملازم ما يمنع القتل فاللائق تعيينه بالمشرقي لانه يمين المشرقي به ومن الناس من توهم ان الشارح جعل الكلام قلبا وابتنى ببيان نكتة القلب ولم يأت بما يفيد اه اطول (قوله الى مشارف اليمين) هى قرى وجعل في القاموس مشارف من الشام وانما رد المشارف الى المشرق لان الجمع لا ينسب اليه ما لم يرد الى المفرد اه اطول (قوله وسهام الخ) اشار الى ان مسنونة صفة لسهام محذوفة وان معنى مسنونة محذوفة النصال والا فالسنن في الحقيقة وصف نصالها وان معنى زرق صافية مجلوة والانساب بقوله كاتياب اغوال ان المراد رماح مسنونة الاسنة لان الاسنة هى الاشبه با تياب الاغوال لانها اعظم من النصال والانساب بقوله زرق تفسير السن بالتحديد والصل على ما في القاموس افاده في الاطول واقول يلزم على تفسير السن بالتحديد والصل ان لا يكون لقوله زرق كبير فائدة لاستفادة الصفاء والجلد على هذا من مسنونة فصاعده الشارح اولى تأمل (قوله واتياب الاغوال) على الادرك ما تدركها الحس اى ولا يدرك ما تدركها قال في الاطول وفي كون اتياب الاغوال مما لا تدرك مادته بالحس نظر لان مادته العظم وكما تدرك على توهم اتياب لامن جنس العظم لانها تفعل لا يمكن للعظم بل لا يعلم ان مادته اى شئ لانه لا مناسبة لها بشئ من القواطع ولا يتخترع على صورة الناب المتعارف بخصوصه بل على صورة مهيأة له مناسبة في الجملة لصورة الناب اه اقول مادة المشبه به الا تياب والاغوال فعلى تسليم ان الا تياب موجودة وهى الظاهر ليست الاغوال موجودة فلا يخرج بوجود بعض مادته عن ان يكون وهما وانما قلنا وهو الظاهر لان الا تياب عند التحليل انما تعتبر غير مقيمة بالاضافة الى الاغوال كما فعل في اعلام ياقوت والاتياب لا بقيد تلك الاضافة موجودة فاحفظه (قوله ان من قوى الادراك) اى القوى التى يتم بها امر الادراك فلا يقال هذا يقتضى ان المفكرة مدركة والمفكر خلافة ثم هذا لو طرأ لقوله والمراد بانها الى الخ ونذكر مع انه مفهوم مما تقدم لان معه زيادة تحقيق (قوله ما يسمى مخيلة ومفكرة) اى قوة واحدة تسمى مخيلة اذا استعملتها النفس بعونة الوهم ومفكرة اذا استعملتها بعونة العقل ولومع الوهم وفي الحفيد هنا كلام غير ظاهر (قوله ومن شأنه اتركيب الصور) اى المدركة بالحس

لا يكون المحس مدخل فيه  
(اى ما هو غير مدرك بها)  
اى باحدى الحواس  
المدكورة (و) ولكنه بحيث  
(لو أدرك لكان مدر كلهم)  
وبهذا القيد يتميز عن العقلي  
(كما في قوله) اى يقتلنى  
والمشرقي مضاجعي \*  
(ومسنونة زرق كاتياب  
اغوال) اى ايقنتلى ذلك  
الرجل الذى توعدنى  
والحال ان مضاجعي سيف  
منسوب الى مشارف اليمين  
وسهام محذوفة النصال صافية  
مجلوة واتياب الاغوال محالا  
يدركها الحس لعدم  
تحققها مع انم الوادركت  
لم تدرك الا بحس البصر  
وعما يجب ان يعلم في هذا  
المقام ان من قوى الادراك  
ما يسمى متخيلة ومفكرة  
ومن شأنه اتركيب الصور  
والعانى وتفصيلها

المشترك وقوله والمعاني أي المدركة بالواحدة (قوله والتصرف فيها) أي بالتركيب والتفصيل فهو عطف لازم وكذا ما بعده (قوله واختراع أشياء لاحتققة لها) كائنات لها جناحان أو رأسان أو لآذان له (قوله) ما اخترعته المتخيلة أي على صورة المحسوس فهو بحيث لو وجد كان مدركا بالحس الظاهر (قوله ما يدرك بالقوى الباطنة) قال في الأطول فسر والوجداني بما يدرك بالقوى الباطنة ومدركا كما لا يخرج عن الصور والمعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس فان المدرك من القوى الباطنة أما الحس المشترك وهو لا يدرك إلا الصور وأما الواهمة وهي لا تدرك إلا المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس فليس ما يدرك بالوجدان بعد الخيال والوهمي السابقين إلا المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس لكن في كون كل ما يدرك بالقوى الباطنة وجدنا يخافه إذا المشهور في الوجداني ما يجده كل أحد من نفسه عقليا صرفا كان كاحوال نفسه أو مدركا بواسطة قوة باطنية فتخصيص الداخل بالوجداني من بين سائر مدركات القوى تخصيص بلا محض اه وهذا يفيد أن المراد بالقوى الباطنية الحواس الخمس الباطنة وكذا كلام المطول والحفيد وقوله ما يجده كل أحد من نفسه أي دون ما يدركه من غيره كما يقتضيه عموم تفسيره بما يدرك بالقوى الباطنة وقوله عقليا صرفا الخ أي وتفسير الوجداني بما ذكره من مخرج هذا العقلي الصرْف فحصل أن تفسيره بذلك غير جامع وغير مراعٍ وسياق عن الحفيد الاعتراض بأن الذوق والالام المجهولين من الوجدانيات غير مدركين بالقوى الباطنة ويمكن دفع ذلك كله بأن المراد بالقوى الباطنة في التفسير ما هو أعم من الحواس الخمس الباطنة وبالادراك فيه ادراك الشخص من نفسه وكأنه قيل الوجدانيات هي ما يدركه الشخص من نفسه بأحدى قواها الباطنية الشاملة للحواس الخمس وغيرها هذا ما تسري في بيان هذا المقام فتأمل وفي ابن يعقوب بما نصه القوى الباطنة مثل القوة التي يدرك بها السبع والتي يدرك بها الجوع والتي يدرك بها الغضب والتي يدرك بها الغم والتي يدرك بها الفرح والتي يدرك بها الخوف وتكون ذلك فهذه الأشياء تدرك بقوى باطنية بسبب تكيف تلك القوى بما فتدركها النفس بها وتسمى تلك القوى وجدانا وسميت عقلية لخفاها وعدم ادراكها بالحواس وليست من العقلات الصرفة لأنها جزئيات موجودة في الخارج لا كلية تدرك بالعقل كالعلم والحياة فإن اعتبرت من حيث أنها كلية تصدور بالعقل خرجت عن معنى كونها وجدانية لكن تسمى بذلك باعتبار أصل ادراكها اه (قوله ونيل) انما زاد النيل بمعنى الوجدان لان اللذة لا تحصل بمجرد ادراك الذئذيل لا بد معه من وصول اللذة إلى المستلذ اه حفيد ولم يكتف بالنيل عن الادراك لان مجرد النيل من غير احساس وشعور بالمدرك لا يكون التذائنا اه ع (قوله لما هو الخ) أي لا مر لائق بالمدرك كالتكيف بالحلاوة والذائق اه حفيد (قوله عند المدرك) انما قيد بذلك لان الاعتبار كالتة وخبريته بالقياس إلى المدرك لافي نفس الامر لانه قد يعتقدا الكلية والخبرية في شيء فيلتهبه وان لم يكونا فيه وقد لا يعتقدهما معا فتحتافيه فلا يلتهبه اه حفيد على المطول (قوله من حيث هو كذلك) أي كمال وخبر وانما قال ذلك لان الشيء كالمسك قد يكون كمالا وخيرا من وجه دون وجه والالتذائ به انما يكون من ذلك الوجه (قوله وليس أياض من العقلات) أي حتى يدخل في العقلي (قوله الصرفة) أي التي لا يتعلق بها احساس أصلا (قوله لكونها من الجزئيات) اذ الكلام في لغة هذا الشيء الخصوص وفي أم هذا الشيء الخصوص اه سم (قوله المستندة إلى الحواس) أي الباطنة اه يس (قوله بل من الوجدانيات الخ) لا يخفى أن اللذة ليست من المحسوسات الظاهرة ولا من المعاني المتعلقة بها فلا تكون من مدركات القوى الباطنة فالاول أن يجعل الوجدان قوة أخرى غير القوى المشهورة كما أشار إليه قدس سره في بحث القوى من شرح المقاصد اه حفيد على المطول (قوله والمراد ههنا اللذة والالام الحسيان) أي الناشئان عن الحس قال الفري محصل الفرق بين اللذة العقلية والحسية أن الحسية ما يكون المدرك بالكسر من الحواس والمدرك مما يتعلق بالحواس وأما العقلية فهي ما يكون المدرك نفسه ما عقل والمدرك من العقلات كالادراك وفهم على هذا الفرق بين الاثنين وكتب أيضا قوله

والتصرف فيها واختراع أشياء لاحتققة لها والمراد بالخيال المعسوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي أدركت بالحواس الظاهرة والوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع أن الغول نثر يهلك الناس كالسبع فأخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كالمسبع (وما يدرك بالوجدان) أي دخل أيضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيا (كاللذة) وهي ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك (والالام) وهو ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشئ من حيث هو كذلك ولا يخفى أن ادراك هذين المعنيين ليس بشئ من الحواس الظاهرة وليس أياض من العقلات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة إلى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالسبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك والمراد ههنا اللذة والالام الحسيان والافالدة والالام العقلية



لأنه لا يخلو من اللذة والآن حد كل من اللذة والآن لم يشمل عقل كل منهما وما يكون أدراكه بمجرد العقل والدرك عقلي محض كاللذة التي هي إدراك الإنسان شرف علمه المحض والتألم الذي هو أدراكه نقصان جهلها بالخاطر لكن المقصود اللذة والآن الحسيان لأنهما هما المحتاج لادخالهما في العقل وذلك كاللذة والآن الخاصين للنفس بنيل الفائقة لذوقها الخاؤها والمر بنيل الباصرة لبصرها الجليل أو انبساط بنيل اللامسة للموسم اللين أو انحناس بنيل السامعة لسموعها المطرب أو المنكرو بنيل الشامة لشمومها الطيب أو المنفر ونفهم من قولنا كاللذة الخاصة للنفس وجه كونها باطنية ولو كانت أسبابها حسية فالنوع متشابهاً بغيره كحلالة الحلاوة ليست الحلاوة نفس اللذة بل هي معنى حصل عن إدراك الحلاوة في قوة باطنية نفسانية وقد تكون اللذة وهمية كما يوجد من استطابة صورة الموجود عند توهمها لا تصاف به وعلى هذا لا يقال اللذة حسية صكاً وإنما هي حسية في معنى كونها وجدانية باطنية لأنها تقول معناها قائم بالنفس ولو كان سببه الحس اه ع (قوله من العقليات الصرفة) كالعلم والحياة قال في المطول فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة اه (قوله أي المعنى الذي الخ) وهو في زيد كالأسد الجراءة كإساق لا الشجاعة لا تنفاتها في الأسد اهى الاقدام عن روية وذلك يختص بالنفس العاقلة اه سم وكتب أيضاً قوله أي المعنى الخ قال في العروس وما حيت وقعت في الحدود وذكره موصوفة بمعنى شئ لكنها في هذا المحل ليست بمعنى شئ لانه عند أهل السنة الموجود ووجه الشبه قد يكون اه ما اه (قوله أي المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه) أي لزيادة اختصاص لهما كما في المطول وغيره (قوله وذلك) أي هذا التفسير المزداف فيه القصد اه سم (قوله مع أن شيئاً من ليس وجه الشبه) أي فلا بد من زيادة القصد في تفسير وجه الشبه لتخرج هذه المذكورات وكتب أيضاً قوله مع أن شيئاً من ليس وجه الشبه اللهم الآن تعرض فائدة اقصد المالك كالتعريض عن لا يفهم المشابهة في وجه من الوجوه (قوله وذلك الاشتراك يكون الخ) يؤخذ منه أن تحقيقاً وتخيلاً لا منصوبان على الخبرة ليكون الحدوقة مع اسمها وليس ذلك بعد أن ولو ويعد كما في العروس أن يكونا منصوبين على المفعول من أجله لأنهما لم يشتر كما من أجل ذلك ولا لالان مجيء الحلال مصدر لا يستقام على الصحيح ولا غيراً لان الاشتراك ليس من جهة تحقيق ولا تخيل ولا يظهر أنهم مصدران مؤكداً اه يس والظاهر أنهم ما مبينان للتوهم (قوله الأعلى سبيل التخييل) أي التوهم بان ينشئه الوهم ويشهره بتأويل غير الحق محققاً كعادته الوهم في أحكامه الغير الواقعة في نفس الامر وذلك كلف في هذا الباب وفي كلام سم تفسير التخييل بالعرض والتقدير كإساق وكتب أيضاً قوله الأعلى سبيل التخييل لوسمى تخيلاً لكان أحسن لان المشبه متخيل لا تخيل لكنه سمي تخيلاً باعتبار تخيله لغيره كذا في يس (قوله والتأويل) العطف نفسى اه سم (قوله نحو ما) أي وجه الشبه في قوله الخ (قوله جمع دجبة) كغرفة وغرف (قوله والضمير لليل) أي في قوله

رب ليل قطعته بصدود \* وفراق ما كان فيه وداع

موحش كالثقل تقدي به العي \* وتأي حديثه الاسماع

اه فرى (قوله والضمير للنجوم) وإضافة الدجى إليها لالاسم اه سم (قوله فان وجه الشبه الخ) قال في العروس وتحرير العبارة شبه النجوم بالنور والجامع حصول النور وهو تخيلى في السن وشبه الدجى بالابتداع وهو تخيلى في الابتداع وجعل في ضمن ذلك تشبيه لهيئة بالهيئة اه يس (قوله في جوانب شئ مظلم) المناسب أن يقول بين الظلمة اه حفيد وقال في الأطول في جراب شئ مظلم هي الظلمات وقصد بجعل الظلمة مائة أنها مظلمة بذاتها كما كان الضوء مضى مبداته اه ملصقاً منه يقال في أسود (قوله أعنى السنين الابتداع) أشار إلى أن في البيت قلباً وصرح به (قوله الأعلى طريق التخييل) أي الأعلى طريق الفرض والتقدير لان البياض والاشراق والظلمة من أوصاف الأجسام ولا توصف السنة والبدعة

مسن العقليات الصرفة  
(وجهه) أي وجهه الشبه  
(ما يشتركان فيه) أي المعنى  
الذي قصد اشتراك الطرفين  
فيه وذلك أن زيد والابتداع  
كان في كثير من الغائبات  
وغيرها كالحياة والجمجمة  
والوجود وغير ذلك مع أن  
شيئاً من ليس وجه الشبه  
وذلك الاشتراك يكون  
(تحقيقاً أو تخيلاً والمراد  
بالتحصيل) أن لا يوجد ذلك  
المعنى في أحد الطرفين أو  
كلهما الأعلى سبيل التخييل  
والتأويل (نحو ما في قوله  
وكان النجوم بين دجاء \*)  
جمع دجبة وهي الظلمة  
والضمير لليل وروى دجاءها  
والضمير للنجوم (سنين لاحتين  
ابتداع \* فان وجه الشبه  
فيه) أي في هذا التشبيه  
(هو الهيئة الخاصة من  
حصول أشياء مشرقة  
سفن في جوانب شئ مظلم  
أسود فهمي) أي تلك  
الهيئة (غير موجودة في  
المشبه به) أعنى السنين  
الابتداع (الأعلى طريق  
التخييل وذلك) أي وجودها  
في المشبه به على طريق  
التخييل

بهمالكونها من المعاني اه سم (قوله أنه) أي لانه اه أطول (قوله لما كتبت البدعة الخ) قال في  
العروس كونه جعل التشبيه أو لا يبيح الابتداء والظلمة وأنه لم عنه تشبيه الهدى بالنور فيه تقرر والاولى  
العكس كما هو نص البيت فان الذي دُخِلَ عليه أداة التشبيه هو الاحد بر أن يجعل المقصود وغيره لازم عنه  
الآين يكون لاحظ في ذلك تقدم الظلمة في الخلق على النور ولقوله تعالى يخبر جهنم من الظلمات الى النور اه  
وقال في الاطول ووجه جعل تشبيه السنة بالنور فرع تشبيه البدعة بالظلمة دون العكس أن العلم قد يكون  
مع الضلال كما في العالم الغر العامل والجهل لا ينفك عن الضلال أو ان التفسير عن البدعة متقدم على  
الترغيب في السنة فالتشبيه في البدعة أسبق أو أن ظلمة الكفر كانت سابقة قد ارتفعت بالسنة فتشبيه  
الجهل والبدعة يستحق أن يكون سابقا على تشبيه العلم والسنة وجعل السكاكي كلامهما مستقلا اه  
(قوله وكل ما هو جهل) أي وكل فعل ارتكابه جهل ليكون من جنس البدعة التي عطف عليها لان  
البدعة ناشئة عن الجهل لأنهم اجهل بنفسها ويعلم من هذا أن نفس الجهل يجعل صاحبه في ظلمة بالاولى  
ومثل هذا يقال في قوله السنة وكل ما هو علم أي كل فعل ارتكابه علم أي ناشئ عن العلم (قوله ولا يأمن من  
أن يناله مكرها) أي من الوقوع في مهلكة أو العثور على داهية مهلكة (قوله شبهت) جواب لما  
(قوله ولزم طريق العكس الخ) فانه اذا شبه البدعة بالظلمة لم تشبيه ما قبلها وهو السنة بالنور اه سم  
وكتب ايضا قوله ولزم بطريق العكس أي المقابلة فيه نظرا لانه لا يلزم من تشبيه أحد الضدين بشي تشبيه  
الضد الآخر بضد ذلك الشيء اذا ثابت لاحد الضدين لا يلزم أن يثبت ضده الاخر قال في العروس ولعله  
يريد انجرار الذهن من تشبيه البدعة بالظلمة الى تشبيه السنة بالنور اه يس (قوله ان تشبيه السنة الخ)  
لانها تجعل صاحبها كمن عشى في النور فتهتدى للطريق ويأمن المكروه ولم يقل ذلك اكتفاء بفهمه من  
المقابلة (قوله وشاع ذلك) أي على ألسنة الناس وتداوله في الاستعمال حتى تخيله الوهم (قوله ان الثاني)  
قدم الثاني على خلاف ترتيب الوجود والذكر السابق لقوة شاهده وشرفه اه أطول (قوله واشراق) أي  
اضاءة (قوله بالحنيفية) أي بالمالحة الحنيفية المنسوبة الى الحنيف أي الثابت على الاسلام اه أطول (قوله  
البيضاء) يصح كون اطلاق البيضاء على الشريعة حقيقة بلا تشبيه بناء على أن الاطلاق لتوهم وجود  
البياض كما اشار اليه المصنف ونصح أن يكون تشبيها بليغا أي كالذات البيضاء ويصح أن يكون استعارة  
على مذهب من جوزها في زيد أسد وعلى هذين فلا تخيل ومثله يقال في قوله شاهدت سواد الكفر الا أنه  
على احتمال التشبيه يكون من باب جنس الماء وكتب ايضا قوله البيضاء هذا لا يدل الاعلى ثبوت البياض  
دون الاشراق كما هو المدعى ولوأريد بالبيضاء الشمس وجعل صفة للحنيفية بناء عليها بالمشرفة كقوله  
حررت بزيد الاسد أي الجري ولم يدل الاعلى تخيل الاشراق اه أطول (قوله من جبين فلان) الجبين ما بين  
العين والاذن الى جهة الرأس ولكل انسان جبينان يكتنفان الجبهة وخص بالاذن كلالته أول ما يمدد وعند  
الالتفات حيث يقصد تتبع الشخص لينظر وجهه (قوله فصارت تشبيه النجوم الخ) هذا هو الموافق لنظم  
البيت ولكنه ليس موافقا لما سبق من قوله شبهت البدعة بالظلمة الخ فان تقرير ذلك أن يقال فصارت تشبيه  
الهدى بين الانبعاث بالنجوم بين الظلام ولعل الجمع بين كلاميه انه أراد أولا التشبيه الاصل ثم أراد هنا  
التشبيه المقلوب اه يس (قوله كتشبيها) أي صار ذلك التشبيه بواسطة الوجه التخيلي صحيحا كما أن  
تشبيها صحيحا بواسطة وجهه محقق كما في تشبيه النجوم بين الدجى ببياض الشيب الخ (قوله أي النجوم) أي  
بين الدجى (قوله ببياض الشيب) أي بالشعر الابيض الكائن في وقت الشيب في سواد الشباب أي الكائن  
بين الشعر الاسود الكائن في وقت الشباب الباقي على سواده ضرورة أن النجوم لم تشبه بنفس البياض  
السواد بل بالابيض في الاسود وذلك قال الشارح أي أبيضه في أسوده (قوله أو بالانوار) جمع نور  
انفخ النون وكون النواو واندانته تشبيها ببياض الشيب وتشبيها بالانوار الخ كون الوجه فيها  
محققا في الطرفين لكن وجه التشبيه في التشبيه بالشيب الخ الهيئة الحاصلة من حصول أشياء بيضاء في جنب

(أنه) الضمير للشأن  
(لما كانت البدعة وكل  
ما هو جهل تجعل صاحبها  
كمن عشى في الظلمة فلا  
يهتدى للطريق ولا يأمن  
من أن يناله مكرها شبهت  
البدعة بها) أي بالظلمة  
(ولزم بطريق العكس)  
اذا أريد التشبيه (أن تشبه  
السنة وكل ما هو علم بالنور)  
لان السنة والعلم يقابل  
البدعة والجهل كما ان النور  
يقابل الظلمة (وشاع ذلك)  
أي كون السنة والعلم  
كالنور والبدعة والجهل  
كالظلمة (حتى تخيل أن  
الثاني) أي السنة وكل ما  
هو علم (مما له بياض واشراق  
نحو أن يتكلم بالحنيفية  
البيضاء والاول على خلاف  
ذلك) أي وتخيّل أن البدعة  
وهي كل ما هو جهل عماله  
سوادا واسلام (كقوله  
شاهدت سواد الكفر من  
جبين فلان فصارت  
تخيّل أن الثاني عماله بياض  
واشراق والاول عماله سواد  
واظلام (تشبيه النجوم بين  
الدجى بالنجوم بين ابتداء  
كتشبيها) أي النجوم  
(بياض الشيب في سواد  
الشباب) أي أبيضه في  
أسوده (أو بالانوار) أي  
الانوار (مؤنثة) باللقاف

الشديد للخرقة) حتى  
يضرب الى السواد فهذا  
التاويل أعني تخيل ما  
ليس بمثلون متلوناً ظهر  
اشتراك النجوم بين الدجى  
والسنين الابتداء في  
كون كل منهما شيئاً ذا  
بياض بين شئى سواد ولا  
يخصى أن قوله لاح بينهما  
ابتداء من باب القلب أى  
سنين لاحت بين الابتداء  
(فعل) من وجوب اشتراك  
الطرفين في وجه الشبه  
(فساد جعله) أى وجه  
الشبه (في قول القائل النجوم  
في الكلام كالمخ في الطعام  
كون القليل مصلحاً والكثير  
مفسداً) لا بالشبه أعني  
النحو لا اشتراك في هذا  
المعنى (لأن النحو لا يحتمل  
القلة والكثرة) اذ لا يخصى  
أن المراد به ههنا رعاية  
قواعده واستعمال أحكامه  
مثل رفع الفاعل ونصب  
المفعول وهذه ان وجدت  
في الكلام بكاملها صار  
صالحاً لفهم المراد وان لم  
توجد بقي فساد ولم ينفع به  
(بخلاف المخ) فإنه يحتمل  
القلة والكثرة بأن يجعل في  
الطعام القدر الصالح منه أو  
أقل أو أكثر بل وجه الشبه  
هو الصلاح باعمالهما  
والفساد باعمالهما (وهو)  
أى وجه الشبه (أما غير  
خارج عن حقه قتما) أى  
حقيقة الطرفين بأن يكون  
تمام ماهيتهما أو جزأيهما (كما  
في تشبيه ثوب بأخرى فوعهما

شئ أسود والوجه في الثاني الهيئة الحاصلة من حصول أشياء لونها مختلف اللون ما حصلت في جانبه اذا افوار  
لا تنقيد بوصف البياض (قوله أى لامة) ولولم تكن بضاه فقد يحصل المعان في غير البياض (قوله  
بين التبات الشديد للخرقة) الذي يرى أسود نفسه به على أن المحقق أعني من المحقق في الواقع أو في المرأى  
وبادئ النظر اه أطول (قوله ولا يخفى) أى من قولنا السابق أعني السنين الابتداء وقولنا ظهر  
اشتراك النجوم الخ (قوله من باب القلب) لانه جعل في جانب المشبه النجوم التي هي نظير السنين في جانب  
المشبه به بين الدجى فليجعل السنين في جانب المشبه به بين الابتداء ليتوافق الجانبان قال في المطول وكان  
اللطيفة في القلب بيان كثرة السنين حتى كان البسدة هي التي تلعب من بينها ونظر صاحب العروس في  
القلب بأنه لا ينقاس لغة وهذا الشاعر ليس ممن يحتج بقوله اه يس (قوله لان المشبه أعني النجوم الخ) يفيد  
أن المشبه به أعني المخ ثابت له هذا المعنى وهو ظاهر ان أريد بالقليل القدر الصالح منه وبالكثير ما زاد على  
ذلك وهذا غير مناسب لقوله الا في فانه يحتمل القلة والكثرة بأن يجعل في الطعام القدر الصالح منه  
أو أقل أو أكثر والمناسب له أن يرد بالقليل ما لم يزد على القدر الصالح منه وبالكثير ما زاد فيكون قوله  
القدر الصالح منه أو أقل راجعاً الى قوله يحتمل القلة وقوله أو أكثر راجعاً الى قوله والكثرة فان قلت الاقل  
من القدر الصالح كيف يجعل من القليل المحكوم بكونه مصلحاً قلت الاصلاح بالنسبة اليه بمعنى تخفيف  
الفساد هذا ما ظهر له هنا فقدره (قوله لا يحتمل القلة والكثرة) أى لا يحتمل شيئاً منهما الا انه ليس مردها  
بينهما ويتعين فيه أحدهما اه أطول (قوله رعاية قواعده) أى يتمها وقوله واستعمل أحكامه أى  
جميعها (قوله وهذه ان وجدت في الكلام الخ) ولو سلم أنه برعايته في بعض أجزاء الكلام يحصل النحو  
فالفساد بقلته لقوته في البعض لا بكثرته اه أطول (قوله اما غير خارج عن حقيقة قتما) أى حقيقة شئ  
من الطرفين وقوله أو خارج أى عن حقيقة واحد منهما أو المراد غير خارج عن حقيقة كلا الطرفين أو  
خارج عن حقيقة كليهما ولا يخفى أن قوله غير خارج يشمل نفس الحقيقة ولذا اختاره على الداخل وانما  
قدمه على القسم الثاني مع كونه سلباً وغیر عريق في لطائف التشبيه بل لا يجري فيه الحاق الناقص  
بالكامل الذي هو العمد في باب التشبيه ما ذهبوا الى الاستعارة وكيف وقد تقرر أنه لا تتفاوت الاشياء في  
الذاتيات وهي في الامور المتشاركة فيها سواء لتقسيم الثاني وتذيله بتفصيل فلو قدم لافضى لنصل قسم  
عن آخر بفصل طويل ولا يذهب عليك أن دخول بعض المفهومات الكلية في حقائيق الاشخاص  
وخرج بعضها من تدقيقات الفلاسفة وهم معترفون مع طول باعهم بالعجز عن تمييز أجزاء الحقيقة عن  
غيرها التعسرفي تمييز الجنس عن العرض العام وتعسرفي تمييز الخاصة عن الفصل اما أهل العرف واللسان  
قالوا دخل عندهم في الانسان مثلاً ما كان مثل الرأس واليد والرجل والخارج ما لم يكن مثل ذلك وهو برأه  
عن التشبيه في مفهوم داخل في الحقيقة وليس التشبيه عندهم الا في المعاني القائمة بالطرفين وليس الجنس  
والنوع عندهم الا الاخص والاعم فالمشئى نوع المتحرك عندهم والمتحرك جنسه فامثال هذا التقسيم من  
تفلسف السكاكي كذا في الاطول وكتب أيضاً ما نصه فان قلت قد تقدم في وجه الشبه أن المراد به المعنى  
الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه حتى جعل الشارح فيما سبق أن الاشتراك في كثير  
امن الغايات ليس من وجه الشبه في شئ فهل ذلك يشكل على قوله هنا ما غير خارج عن حقيقة قتما قلت قال  
لنفترى نقلاً عن الشارح ان هذا اذا كان وجه الشبه أمراً خارجاً ما اذا كان داخلياً أو تمام ماهية الشئ فلا  
ينبغي أن يشترط هذا القيد أعني زيادة الاختصاص اه وقد قدمنا لك عن الاطول أن أهل اللسان لا يشبهون  
في المفهوم الداخل وان التقسيم المذكور من تفلسف السكاكي وقيل معنى الخصوصية السابقة كونه في قصد  
المتكلم بما ينبغي أن يشبه فيه لا فادته ولو باعتبار ما يعرض في الاستعمال من نحو تعريض كاتر فلا تنافي  
بين ما هنا وما سبق اه (قوله بأن يكون تمام ماهيتهما) وهو النوع (قوله أو جزأيهما) جنساً أو فصلاً  
(قوله تشبيه ثوب بأخرى فوعهما أو جنسهما أو فصلهما كما بقا الخ) يعلم منه أنه ليس المراد بالنوع

والجنس والفصل ما تقتضيه المناطقة بكل منها بل ما يقصد عرفاً (قوله أو جنسهما أو فصلهما) أي أوفى  
 الجنس والفصل معافاً وهذا معافاً (قوله في كونها كانا) أي توبى كان ليكون من التشبيه في النوع  
 وقوله أو توبى بالتشبيه في الجنس وقوله أو من القطن تشبيل للتشبيه في الفصل الذي هو الجار والمجرور ولا  
 يخفى صحة اعتبار الشارح توبى الكائن نوعاً والكائن من القطن فصلاً وإن كان اعتبار توبى القطن نوعاً  
 والكائن من الكائن فصلاً صحيحاً أيضاً كما هو شأن الأمور التي يكنى فيها جعل الجاهل واعتبار المعبر (قوله  
 أي معنى قائمهما الخ) قال في الأطول أي الخارج لابد أن يكون معنى قائماً بالطرفين والخارج الذي ليس  
 كذلك غير صالح لكونه وجه شبه اهـ (قوله أما حقيقية) أي متعققة في الموصوف على حيالها بمعنى أنها  
 موجودة فيه استقلالاً أي لا بالقياس إلى شيء آخر (قوله ممكنة في الذات) أي بحيث تستقل الذات في  
 الاتصاف بها وقوله متقررة فيما تفسر لمجمله (قوله بأحدى الحواس) أي الظاهرة (قوله كالكيفيات)  
 الكيفية نسبة إلى الكيف كالمائية إلى الماء والكيفية إلى كم وضعت لما يجب به عن السؤال بكيف  
 وخصها المتكلمون ببعض الأحوال وكيفيته فتكيف من مصنوعاتهم صرح به أهل اللغة وليس المقدار  
 والحركة متاعندهم كما به لم من فقههم فلذا قال الشارح وفي جعل الخ وقيل أراد بالكيفيات مطلق الصفات  
 ولو جعل قوله كالكيفيات الجسمية مثلاً للصفة الحسية وقوله مما يدرك بيانا لها وإشارة إلى تعيينها لم يردشئ  
 كذا في الأطول (قوله أي المختصة بالأجسام) فيه تشبيه على أن نسبتها إلى الجسم بسبب اختصاصها به  
 (قوله وهي قوة مرتبة الخ) أي في عرف الحكمة وأما في اللغة فهو حاسة العين ونفسها كذا في الأطول  
 وكتب أيضاً قوله وهي قوة مرتبة الخ فيه تطرأ لأنه لا يصدق على بصر بعض الحول فإن الحول قد يكون  
 بتقاطع العصبين إلى العينين وقد يكون بعدم تلاقيهما فلا يصدق التعريف على بصر من لم يتلاق عصباه  
 ولا يخفى أنه يدرك بالبصر غاية أنه لا يدرك مطابقاً إذ لم يكن حوله فطرياً بل يكون عارضاً ويرى الواحد  
 اثنين ويصدق على قوى أخرى مودعة فيهما كذا في الأطول وقوله لأنه لا يصدق على بصر بعض الحول الخ  
 بل لا يصدق على بصر الأعور وقوله ويصدق على قوى أخرى الخ كاللأس وقد يدفع الثاني بأن هناك قيدا  
 حذف لظهوره أي تدركها المبصرات (قوله مرتبة) أي مقررة مثبتة (قوله في العصبين المجموعتين الخ)  
 وذلك أنه قام من جهة طرف الدماغ اليسرى عصبية مجعوفة كلفصبة الصغيرة ومن اليمنى عصبية كذلك  
 فذهبت اليسارية إلى العين اليمنى والعينية إلى العين اليسرى فتلاقا العصبان قبل الوصول إلى العينين  
 على التقاطع فصارتا على هيئة الصليب وقام معنى البصر بالعصبين وهذا رأى الحكيم وقيل البصر معنى  
 قائم بالمدقة يتعلق بالألوان والألوان التي هي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق اهـ ع ق وكتب  
 أيضاً قوله في العصبين ظاهراً أن البصر لا يختص بما اتصل منهما بالعينين ولا بما اتصل بالدماغ ولا بوسطهما  
 بل هو مبثوث في الجميع وليس في ذلك قيام المعنى بمجملين لأن ذلك مجمل على أن في كل محل مثل ما في الآخر  
 ويحتمل اختصاص البصر بمحل مخصوص ولكن جرت العادة بأن العصب إذا أصابها آفة في موضع منها  
 ذهب البصر من جميعها اهـ ع ق (قوله اللتين تتلاقيان) أي في مقدم الدماغ (قوله من الألوان) لوزاد  
 الاضواء كان أحسن لانهما مبصرة بالذات كالألوان وكأنه أدخلها في الألوان كما زعم بعضهم وذكر الاشكال  
 والمقادير والحركات على ترتيب قربها في الابصار من البصر بالذات اهـ ح فعد على المطول (قوله والاشكال)  
 هي كالشكول جمع شكل وهو في اللغة الصورة المحسوسة والمتوهمة وفي عرف الحكمة هيئة احاطة منها به  
 واحدة بالجسم أو السطح كالكرة والدائرة أو نهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة أو أكثرهما  
 لا يبق تفصيلاً بالمقام وما في عبارة الشارح من أن الشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة أو  
 نهايتين كمنصف الدائرة يجب تأويله بأن قوله بالجسم صفة عينية لاصلة احاطة ذكر تشبهاً على أن الشكل  
 ثلاثة كيفية جسمانية كدال هيته احاطة نهاية واحدة متعلقة بالجسم ونبه على ذلك بالتشبيك بالدائرة  
 ونهه ما تيسر كلامه دالاً على السهو والاقتصار على تعريف شكل الجسم وجعل كالدائرة تنظيراً كما ظنه

أو جنسهما) أو فصلهما  
 كما يقال هذا القيص  
 مثل ذلك في كونها  
 ككتانا أو توبى أو من  
 القطن (أو خارج) عن  
 حقيقة الطرفين (صفة)  
 أي معنى قائمهما ضرورية  
 اشتراكهما فيه وتلك الصفة  
 (أما حقيقية) أي هيئة  
 ممكنة في الذات متقررة  
 فيها (وأما حسية) أي  
 مدركة بأحدى الحواس  
 (كالكيفيات الجسمية)  
 أي المختصة بالأجسام (مما  
 يدرك بالبصر) وهي قوة  
 مرتبة في العصبين المجموعتين  
 اللتين تتلاقيان فتتفرقان  
 إلى العينين (من الألوان  
 والاشكال) والشكل هيئة  
 احاطة



السيد اه من الاطول وزيادته من خط صاحب الاطول وأصل الاعتراض أنه كان الظاهر أن يقول بل قوله  
 بالجسم بالمقدار ليتناول أشكال الجسمات وأشكال المسطحات فتكون الدائرة ونصفها مثالا للمسطحات أو  
 يقول بالجسم أو السطح كالكرة والدائرة أو نهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة فتكون الكرة  
 ونصفها مثالا للجسمان والدائرة ونصفها مثالا للمسطحات وجواب الاطول هو بمعنى ما قيل ان قوله كاللائرة  
 تمثيل ولا خطأ أصلا فقد صرح في شرح التجريد وغيره بان الجسم يتصف بالشكل بعد انصاف المقادير  
 وعبارة بعضهم بعد أن قرر أن الشكل من الكيفيات المختصة بالمقادير مانصه ولا شك أنها تعرض على المقادير  
 أو لا وبالذات وتعرض بسبب المقدار على الجسم بخلاف اللون فإنه يعرض للجسم أولا اه فقد استغنى  
 منه أن الشكل مطلقا من عوارض الاجسام وان كان عرض السطح للجسم ثانيا وبالعرض فصح أن  
 يكون مثلا في كلام الشارح ولا خطأ بل يكون كلاما معن الحسن بمكان لما قيل من الاشارة الى هذا التحقيق  
 التام وهذا الجواب أيضا معني ما ذكره الحفيد بقوله ويمكن أن يقال الاطالة في كلام الشارح أعني من أن  
 تكون بالذات والحقيقة أو بالعرض والمدخلية في الجملة فتدخل أشكال المسطحات أيضا واختيار الجسم  
 لاظهار كون الشكل من الصفات الجسمية اه وقوله من الصفات الجسمية أي ولو ثانيا وبالعرض فلا  
 ينافي ما مر (قوله نهاية واحدة الخ) المراد بالنهاية الخط المحيط في المسطحات كاللائرة ونصفها والسطح  
 المحيط في الجسمات كالكرة ونصفها (قوله كاللائرة) أي كشكل الدائرة مثال الذي النهاية الواحدة  
 والدائرة سطح مستوي محيط به خط واحد يفرض في وسطه نقطة كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها اليه  
 مستوية وقوله ونصف الدائرة مثال الذي النهايتين وقوله والمثلث مثال الذي الثلاثة وهكذا (قوله وعوكم  
 متصل الخ) أي في عرف الحكمة وأما في اللغة فعنه مبلغ الشيء كذا في الاطول قال في المطول ونعني بالكم  
 عرضا يقبل التجزئة وبالانصاف أن يكون لاجزائه حتم مشترك تتلاقى عنده به احترازا عن العدد  
 وبكونه قار الذات أن تكون أجزاؤه المفروضة ثابتة بقوله احترازا عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان  
 قبل القسمة في الطول والعرض والعين وسطح ان قبلها بالطول والعرض فقط وخط ان قبلها بالطول فقط  
 اه وقوله أن يكون لاجزائه الخ يعني أن كل جزء فرض فيه تكون نهايته متحدة مع مبدأ الآخر بخلاف  
 العدد فان الاربعة اذا قسمت الى نصفين مثلا لم تكن نهاية نصف منها مبدأ نصف آخر وهذا هو الاتصال  
 الذاتي الذي هو فصل للكم المتصل بخلاف الاتصال العرضي كاتصال خط بخط فإنه متصل بالقياس الى الغير  
 لا في حد ذاته وبهذا يدفع أنه لا نهاية لسطح الكرة فلا يكون كامتصلا لان الحد هو الحد العرضي اللازم  
 بعد فرض القسمة لا النهاية الموجودة اه أطول وقول المطول ثابتة أي في آن واحد وكتب على قوله  
 متصل مانصه خرج العدد فإنه كم متفصل الاجزاء لا تجمع الوحدة الاثنيتية مثلا وخرج بقا ارا الذات الزمان  
 فان أجزاء مسيالة أي لا تجتمع في الوجود وكون المقدار حسيّا انما هو باعتبار ما قام به من الجسم الذي  
 فرض متصفاه ورأى غير الحكم أن المقدار كون أجزاء الشيء على كثرته مخصوصة أو قلة مخصوصة  
 متصلة أو منفصلة وكونه على هذا حسيّا واضح (قوله والسطح) أي والجسم التعليمي (قوله هي  
 الخروج الخ) اه اذا عند الحكماء أو عند المتكلمين فهي حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان  
 آخر أعني مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية كذا في المطول قال بعضهم يعني لا تطلق الحركة  
 على غير الاينية عند المتكلمين وهي المبادرة في احتمالات أهل اللغة قال بعضهم والمنازب لما ذكر  
 بعد من حركة السهم والدولاب والرحى تفسير الحركة برأي المتكلمين وقول على رأي الحكماء كأن  
 الانسان في حركته من شابه الى الهرم الزرع الاخضر في حركته من الخضرة الى اليبوسة وفي الحفيد  
 انما يعرفها بتعريف المتكلمين لان اثبات المقادير لا ثم رأي الحكماء اه وكتب أيضا بقوله والخروج الخ  
 كخروج الخضرة وقتافوقتها الى اليبوسة التي كانت الخضرة في قوتها أي قابلية لان تولد اليها وخرج  
 بقوله على سبيل التدرج بالخروج دفعة كبديل صورة النار بصورته الهواء فإنه لا يسمى حركة بل كونا

نهاية واحدة أو أكثر  
 بالجسم كاللائرة ونصف  
 الدائرة والمثلث والمربع  
 وغير ذلك (والمقادير) جمع  
 مقدار وهو كم متصل قار  
 الذات كخطوط والسطح  
 (والحركان) والحركة هي  
 الخروج من القوة الى  
 الفعل على سبيل التدرج  
 وفي جعل المقادير والحركات

وقسدا اه (قوله تسامح) لان المقادير من مقولة الكم والحركات من مقولة الاین نعم هي عند بعضهم من مقولة الكيف وهذا كاف في التيسيل بل يكفي فيه فرض أن المقادير والحركات من الكيفيات (قوله وما ينصل بها) أي يحصل من اجتماع بعض منها ببعض آخر (قوله التي هي مجموع الشكل واللون) أي هيئة حاصلية من مجموع ذلك وكتب أيضا قوله التي هي مجموع الشكل واللون قال في شرح التعبير وداعلم أن كلامهم متردد في أن المخلقة مجموع الشكل واللون والشكل المنضم الى اللون أو كيفية حاصلية من اجتماعهما وهذا أقرب الى جعلها نوعا على حدة اه (قوله عطف على قوله بالبصر) ينبغي أن يعلم أن قوله من الألوان وقوله من الاصوات وتنازعا بينهما بيان لما يدرك لكن كل واحد على تقدير قيد ولذا ذكرت منفصلة متصلا كل منها بقيدته للإشارة الى المقصود أي التوزيع فلا يلزم أن يكون ما يدرك بالبصر ميذا بالاصوات ولا حاجة الى تقدير موصول آخر في المعطوف كذا في الحفيد (قوله والسمع قوة الخ) أي عند الحكماء وفي اللغة حاسة الاذن وعند المتكلمين صفة قائمة بباطن الصماخ تدرك بها الاصوات ببعض خلق الله (قوله قوة رتبت) أي أثبتت وكتب أيضا قوله رتبت الخ فيه نظرا لانه لا يصدق على قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن صماخ واحد أفاده في الأطول (قوله الصماخين) تثنية صماخ وهو ثقب الاذن (قوله من الاصوات القوية الخ) انما وصف الاصوات تبيينا على أن أنواعها أمور اعتبارية لا تميز بينها الا باعتبار أوصاف متفاوتة بالإضافة بخلاف الألوان وأنواعها والطعوم والروائح وفي كون الاصوات باعتبار القوة والضعف والتوسط من الصفات الحقيقية نظرا لانها تختلف باختلاف المضاف اليها ولا يذهب عليك أن للاصوات أيضا أمور متصلة بها تدرك بالسمع كحسها وقبحها والكيفيات الحاصلة من الاعتماد على مخارج الحروف وكونها موزونة ومنشورة وكذا الطعوم والروائح فتخصيص مدركتها بالبصر ومدركات اللسان بقوله وما ينصل لهما اتفاقا لا موجب له اه أطول وقوله وفي كون الخ قيد دفع بأن محط البيان الموصوف دون الصفة (قوله من التوج) أي توج الهواء أي مصادمة بعضه لبعض ومدافعة بعضه لبعض والتوج المذكور يشتمل على سكون بهد سكون لان أحد المصطدمين يتقلع عن سكون كان قبل الصدم ثم عزاه سكون بعد الصدم وكتب أيضا مانصه لانه اذا توج الهواء لا يزال التوج الى أن يصل الى الهواء الراكد في الصماخ فيقرع هذا الهواء الجلل فيدرك السمع الصوت وعلى هذا فالصوت قائم بالهواء اذ لو قام بالقارع والمفروع لم كونه نسبيا (قوله الذي هو تفريق عفيف) أي المتصلين أصالة كمنطع خشبية أو عروضا يجذب غائص في الطين ونحوه (قوله والمقاوم) أي المقاوم منه (قوله وبالذوق) هو في اللغة مصدر ذاق بمعنى اختبر الطعم (قوله وهو قوة منبثة الخ) فيه أنه يخرج عنه القوى المودعة في أبعاض هذا العصب وتدخل فيه قوى غير مدركة للطعوم مودعة فيه كاللاسة وأجيب عن الاول بأن المراد تعريف كل القوة فلا نقض وعن الثاني بأن هناك إذا حذف لظهوره وهو يدرك بها الطعوم (قوله على جرم اللسان) اختيار الجرم هنا والسطح في سابقه للتفتن (قوله وغير ذلك) كالعقوصة والقبض والدسومة والخلاوة والتفاهة وهذه التسعة هي أصول الطعوم قاله في المطول قال الحفيد في حواشيه على المطول واعلم أن التفاهة المعدودة في الطعوم هي مثل ما في اللحم والخبز وقديقال التنفس لما لا طعم له أصلا كالبسائط ولما لا يحس بطعمه كالحديد اه وقال أيضا والفرق بين العقوصة والقبض أن العقوصة تؤثر في ظاهره وباطنه أي اللسان والقبض يقبض ظاهره فقط اه وفي الفترى على قول المطول وأصولها تسعة الخ مانصه الطعم لا بدله من فاعل وهو الحرارة والبرودة والكيفية المتوسطة بينهما من قابل وهو اللطيف أو الكيف أو المتوسط بينهما واذا ضرب أقسام الفاعل في أقسام القابل حصل أقسام تسعة تنقسم الطعوم بمسبها فالحرارة انما هي في اللطيف حدثت الحرارة وفي الكيف حدثت الحرارة وفي المعتدل حدثت الملوحة والبرودة انما هي في اللطيف حدثت الحوضة وفي الكيف حدثت الحوضة وفي المعتدل حدثت القبض والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة انما هي في اللطيف حدثت الدسومة وفي الكيف حدثت

من الكيفيات تسامح (وما ينصل بها) أي بالذ كورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار المخلقة التي هي مجموع الشكل واللون وكذا الضحك واليكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة (أو بالسمع) عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بهما الاصوات (من الاصوات القوية والضعيفة والتي بينين) والصوت يحصل من التوج المعاول للقرع الذي هو اساس عفيف والتلع الذي هو تفريق عفيف بشرط مقاومة المفروع للقارع والمقاوم للقاع ويختلف الصوت قوة وضعفا بحسب قوة المقاومة وضعفها (أو بالذوق) وهي قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان (من الطعوم) كالحرافة والمرارة والملوحة والنخوضة وغير ذلك (أو بالشم)

الحلاوة وفي المعتدل حدثت التفاهة هذا خلاصة ما ذكرنا والحق أن مباحث الطعوم دعاوى خالية عن  
الدلائل كيف والافيون من بارد والعسل حلو حار والريز دسم حار ولو جهوما أخرى لا يحتمل المقام ذكرها وقوله  
كلعة فوصة والقبض الفرق بينهما أن القابض يقبض ظاهر اللسان وحده والعفص يقبض ظاهره وباطنه  
فالاختلاف بينهما بالسدة والضعف ولهذا اعترض بأن الاختلاف فيهما ان اقتضى الاختلاف النوعي  
فالأنواع غير منحصرة في التسعة وإن لم يقتض فلما معنى لعددهما نوعين وقوله والتفاهة قد يقال التفاهة لعدم  
الطم ونسعى حقيقة وقد يقال لكون الجسم بحيث لا يحس طعمه لكثافة أجزائه فلا يتقبل منها ما تخاططه  
الرطوبة اللعابية فإذا احتيل في تحليله أحس معه بطعم والمعدوم من الطعوم من الثاني على ما هو المختار اه  
وقوله والمعدوم من الطعوم الخ يخالف لما مر عن الحفيد على المطول (قوله وهو قوة في زائد الخ) أى في  
عرف الحكمة وأما في اللغة فهو حس الانف كذا في الأطول (قوله الشبهتين بجملي الندى) فهما بالنسبة  
لجموع الدماغ بخبر طمته كالخمين بالنسبة للندى فالقوة الشبهة قائمة بهما وكل واحدة منهما تقابل ثقبته من  
ثقبتي الانف وعلى هـ ذافلا ادراك في الانف بدليل أنه إذا انسدم داخل انقطع الشم ولولم الانف من  
الآفة (قوله أوباللس) لم ير أع في ذكر الحواس الترتيب الذي راعوه أذ قد مو اللامسة لاهما يحتاج اليها  
الحيوان أشد حاجة ولهذا ثبت في جميع الأعضاء ولم يحل عنه حيوان حتى انخرط في الفاقدة الأربعة لأن  
التشبيه أكثر ما يقع في المبصرات فلما قدم البصر جمع معه ما سوى اللامسة بجماع الاختصاص بعضو  
الرأس لأنه ينبغي أن تؤخر الفائقة عن الثلاثة لتتصل باللامسة لشدة المناسبة بينهما ولما قال الامام الرازي  
لولا كثرة مباحث المبصرات لقد مدنا المدوقات لتكون ذريعة للموسات اه أطول (قوله وهي قوة سارية الخ)  
أى في عرف الحكمة وأما في اللغة فهو المس باليد كذا في الأطول ولم يقل منبثة كسابقه تفتنا (قوله سارية  
في البسند) أى كلة الالكيد والرثة والطحال والعظم فان حاسة اللس لم تخلق في هذه الأربعة فصلى  
التعريف وقيل المراد في ظاهر البسند كما في بعض كتب الحكمة فلا ترد الأربعة وفيه قصور وأورد أنه  
لا يصدق على لامسة عضو وأوجب بأن المقصود تعريف كل القوة فلا ضرر في عدم صدقه على لامسة  
كل عضو وعضو ويعلم منه لامسة كل عضو وأورد أنه إذا أريد بالموسات في التعريف الموسسات باليد كما  
عليه اللغة كان قاصراً والمدرك باللامسة لزوم الدور اه أقول يمكن أن يجاب عن هذا اليراد باختصار  
الشق الاول على أن المراد ما يمكن أن يس باليد لا خصوص الموسس باليد بالفعل فلا قصور تأمل (قوله  
الحرارة) هي قوة شأنها تفرق باختلافات وجمع المؤنثات ولهذا إذا وقد حط بذهب الجزاء الهوائي وهو  
المتكيف بصورة الدخان صاعدا لاهل الهواء والجزء الترابي وهو المنكيف بصورة الرماد متراكما إلى الأرض  
وانعزل المائي والناري وكل ذلك بالمعانية وقوله البرودة هي قوة شأنها جمع المؤنثات وغيرها وانفك اذا برد  
المعدن المذاب التصق خبثه بصفائه ولاجل كونها يؤثران ما ذكر من التفرق والجمع سميتا فعليتين وقوله  
الرطوبة هي كيفية تقتضى سهولة التشكل والاتصاق والتفريق في الجسم القائمة هي به وقوله اليبوسة  
هي بعكس الرطوبة ولاجل اقتضاءهما تأثير موصوفيهما سميتا انفعاليتين اه وقوله الحرارة قوة شأنها تفرق  
المتخلفات قال السيرامي ليس على اطلاقه بل في المركب الذي يكون شديد الالتصاق وأما في البسيط فينعكس  
الامر كلما فاه بالحرارة تنفصل عنه أجزاء مائية تنصاعد فتتلطط بالهواء اه (قوله أوائل الموسسات)  
لانها تدرك أولا وبالذات بقوة اللس بخلاف غيرها مما يأتي فاه يدرك بتوسطها وما قيل من أن الخشونة  
والملاسة ملوسان بلا توسط فقد يجاب عنه بأنهما من الوضع عند بعضهم كذا في شرح التحرير اه يس  
واعلم أن الخشونة والملاسة مبصران أيضا ومنه يعلم أن الكيفية قد تدرك بحسين (قوله فعليتان) قال  
السيلما كان الفعل في الاولين أظهر من الانفعال والانفعال في الآخرين أظهر من الفعل سميت الاوليان  
فعليتين والاخرى انفعاليتين مع ثبوت الفعل والانفعال في كل يدل عليه تفاعل الاجسام العنصرية  
وانكسار سورة كيفياتها الأربع في حدوث المزاج وتولد المركبات منها اه وقوله يدل عليه تفاعل الاجسام

وهو قوة في زائد مقتدم  
الدماغ الشبهتين بجملي  
الندى (من الروائح أوباللس)  
وهي قوة سارية في البدن  
يدرك بها الموسسات (من  
الحرارة والبرودة والرطوبة  
واليبوسة) هذه الأربعة  
هي أوائل الموسسات  
والاوليان منها فعلية ان  
والاخرى انفعالية ان  
(والخشونة) وهي كيفية  
جاصلة من كون بعض  
الاجزاء أخفض وبعضها  
أرفع (والملاسة) وهي  
كيفية حاصلة من استواء  
وضع الاجزاء (واللين) وهي  
كيفية تقتضى قبول الغمز  
الى الباطن

الغضرية أي العناصر الأربعة فهو من نسبة الجزئيات للكل وقوله كيفياتها الأديغ يعني الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والمواد انكسار سورة بعضها ببعض وتأثر بعضها ببعض وقوله في حدوث المزاج هو هيئة اتحاد في الأجسام المركبة من العناصر سميت من اجال حصولها عن مزاج الاجزاء البسيطة أعني العناصر وما يدل أيضا على أن الحرارة والبرودة انفعالا أنك اذا كبرت الماء الحار على الماء البارد انقلبت كيفية كل منهما بالآخرى فافهم وكتب أيضا مانصه في شرح التبريد للاصفهاني السكيفية المموجة لما فعلية تفعل الصورة بواسطتها في المادة وما انفعالية تجعل المادة مستعدة لان تفعل عن الغير والحرارة والبرودة فعليتان والرطوبة واليبوسة فعاليتان والبواقي مثل الطاقة والكنافة والهشاشة والزوجة والبلية والجفاف والخفة والنقل تابعة لهذه الأربعة اه (قوله ويكون الشيء الخ) احتريبه عن الماء (قوله والصلابة) قال في المطول وكون هذا الأربعة بعني الخشونة والثلاثة بعدها من المموجات مذهب بعض الحكماء اه وقال في الاطول في المواقف الملاسة عند المتكلمين استواء وضع الاجزاء في ظاهر الجسم والخشونة عدمه فهما على هذا القول من باب الوضع وعند الحكماء هما كيفيتان ملموجتان قائمتان بالجسم وفي شرحه وقيل قائمتان بسطح الجسم ثم قال في المواقف ان الذين عدم الصلابة علمن شأنه فهو عدم ملكة وقيل بل كيفية بها يطبع الجسم للغاير وفي شرحه قال الامام الرازي هما أي الصلابة واللين من الكيفيات الاستعدادية دون الكيفيات المستوية اه وفي الفرياد الصلابة هي الاستعداد الشديد نحو الانفعال على هذا المذهب (قوله وهي تقابل اللين) أي تقابل التضاد فتكون الصلابة كيفية تقتضي عدم قبول الغمز هذا هو الاقرب الى سياقه (قوله والخفة والنقل) قال في المطول وكل منهما أي من الخفة والنقل مبدءا مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجدها الانسان من اجزاء أسكنه في الجوف فسرقاته يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجدها الرق المنقوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء فسرقاته يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه اه قال الحفيد في حواشيه على المطول أي ليست الخفة والنقل من المموجات في التحقيق وان عدمها منها بعض الحكماء فان المحققين على أنهم مبدءا المدافعة الصاعدة والهابطة اه (قوله الى صوب المحيط) أي الفلك المحيط بالعالم وهو الفلك التاسع المسمى بالاطلس قالوا وهو العرش بلسان الشرع كما أن الثامن الذي هو فلك الثوابت الكريسي بلسان الشرع وأراد بصوبه جهته وهي جهة العلو (قوله كالبلة) هي هنا كيفية تقتضي سهولة الالتصاق وتطلق على الرطوبة الحارة على سطح الجسم المبطل وهو بهذا المعنى جوهر لا كيفية وكالبلة الرطوبة فانها تطلق على معنى البسلة كما تطلق على إحدى الكيفيات الأربع أو ائلل المموجات والجفاف يقابل البسلة والزوجة من الزوج أي الزوم وهي كيفية تقتضي الامتداد وسهولة الاتصال وعسر التفريق كما في اللبان المضغوط والهشاشة تقابلها كما في الخبز المجهون بالسمن اذا ليس والطاقة تطلق بالاشتراك على معان أربعة رقة القوام كما في الماء وسرعة الانقسام الى أجزاء صغيرة كما في النار وسرعة الانفعال من الملاقى كما في الورد والشفافية كما في الهواء والفلك والكنافة تطلق على مقابلات هذه المعاني والمشم وأران الطاقة التي تعد من المموجات بمعنى رقة القوام والكنافة التي تعد منها ما يقابل المعنى المذكور وقال بعضهم الطاقة بهذا المعنى عين الرطوبة وكذا الكنافة عين اليبوسة اه لمخما من الفرياد وس غيرهما (قوله وغير ذلك) كالذرع الذي هو كيفية سارية في الاجزاء تجس بها عند مس الذراع اه ع (قوله أو عقلية) تقسم الخارج من وجهه الشبه الى الحسي والعقلي لمزيداهتم به والافعال الخارج منه أيضا قد يكون حسيًا وقد يكون عقليًا اذا مراد بالحسي ما تكون أفراد مدركة بالحس لكن لما لم يكن التشبيه فيه كثيرا تدور عليه الاستعارة لم يتعلق به اهتمام يدعوى الى تقسيمه وقصيده وأيضًا تقسيمه الى الحسي والعقلي عائدا الى حسية الطرف وعقليته بخلاف تقسيم الخارج فلم يسغن عنه بتقسيم الطرفين اه أطول (قوله أي المختصة بذوات الانفس) الاختصاص بالنظر الى النبات واجساد فليرد ان بعضها كالعالم بابت لبعض المبررات كالواجب تعالى على رأيهم على أن القائلين بثبوت العلم

ويكون الشيء اقوام غير سبال  
(والصلابة) وهي تقابل اللين  
(والخفة) وهي كيفية بها  
يقتضي الجسم أن يتحرك  
الى صوب المحيط ولم يعمقه عائق  
(والنقل) وهي كيفية بها  
يقتضي الجسم أن يتحرك  
الى صوب لمرأه كونه يعقده  
عائق (وما يتصل بها) أي  
بالمذكورات كالبلة والجفاف  
والزوجة والهشاشة  
والطاقة والكنافة وغير  
ذلك (أو عقلية) عطف على  
حسية (كالكيفيات  
النفسانية) أي المختصة  
بذوات الانفس (من الذكاء)



لواجب لا يجمعونه من جنس الاعراض كذا في الحفيد على الطول وقال في الاطول كالكيفيات النفسانية  
نسبة الى النفس على غير قياس النسبة كالجسماني في النسبة الى الجسم والكيفية النفسانية ما تختص  
بذوات الانفس الحيوانية وقبل ما تختص بذوات الانفس حيوانية كانت اوتوائية كذا يستفاد من  
المواقف (قوله) وهي شدة قوة للنفس قال الحفيد الاولي بالعرف تفسيرها بأن تكون للنفس ملكة  
تحصل المطالب بسرعة وقوله معتد بكسر العين على صيغة اسم الفاعل أي مهيشة النفس لا كساب  
الارامو يصح فتح عين معتد على أنه اسم مفعول أي هياها الله سبحانه لا كساب النفس الارامو هي مرفوعة  
صفة لشدة كما يؤخذ من الاطول (قوله) معتد لا كساب (الاراء) أي العلوم أو رده عليه أن الذكاء يجمع  
ا كساب الرأى فكيف يكون معتدا والمعد عندهم لا يجمع المعتد واجب بأن المراد بالمعد هنا المهية  
لامعنا اصطلاحا المقضى ما مر أي قوته هي النفس لا كساب الاراء ويراد به المعد اصطلاحا ولا نسلم  
أن شدة القوة تجماع كساب الرأى بل حين حصول الا كساب تغتر القوة على أن السؤال انما يراد على  
جعل معدا على صيغة اسم الفاعل أفاده في الاطول (قوله) المفسر بحصول صورة الشيء الخ هذا تفسير  
الحكام وقضيته أن العلم من مقوله الاضافة والاولي أن يقال الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل لان  
المذهب المنصور أن العلم من مقوله الكيف وأن الفرق بينهما بين العلوم باعتبار الصورة باعتبار وجودها  
في الفهم علم وفي الخارج معلوم وصورة الشيء ما يؤخذ منه بعد حذف مشخصاته ولان المتبادر من عبارته  
كون الصورة مطابقة للواقع بخلاف قولنا من الشيء فيشمل ما لورأى شيئا فله اننا وهو فرس وقوله  
عند العقل اولى من في العقل لتناوله ادراك الجزئيات على القول بالارتسام في الآلات اه يس (قوله)  
وقد يقال على معان أخرى هي الاعتقاد الجازم المطابق للثابت وادراك الكل أو المركب في مقابلة المعرفة  
بمعنى ادراك الجزئ أو البسيط والملكة وهذه الثلاثة أيضا يصح ارادتها هنا لانها كيفيات نفسانية وكان  
تخصيصه الادراك بالذات ككرانه أشهر والاصول والقواعد وهذه لا يصح ارادتها هنا لانها ليست كيفية  
نفسانية (قوله) وهي حركة للنفس قد يشكل تفسيره بالحركة فان الشارح قد تقدم له الاعتراض على  
المتن في عدم الحرركات من الكيفيات وقد عرّفه في العروس بأنه كيفية نفسانية تقتضي ارادة لا تنقام اه  
يس وما في العروس بقية تضي تسبب ارادة الانتقام عن الغضب عكس ما يقتضيه كلام الشارح وما في  
العروس أظهر وكتب أيضا قوله وهي حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام هذا بظاهره لا بلائمه قوله في  
تفسير الحلم لا يحركها الغضب فانه يدل على أن الغضب محرك للنفس لانفس حركتها فاما ما بين تفسير  
الغضب على التسامح والمراد أنه حاله تزج بحركة النفس مبدأ تلك الحالة ارادة الانتقام أو يراد بقوله  
لا يحركها الغضب لا يحركها أسباب الغضب وقد يقال على تفسير كون الغضب نفس الحركة المراد أن الحلم  
اطمئنان للنفس بحيث اذا حصلت فيها حركة هي الغضب لا تجعلها متحركة بحركة أخرى اه فري  
(قوله) مبدؤها أي سببها وعلتها (قوله) وهي أن تكون الخ وعرفه بعضهم بأنه كيفية نفسانية تقتضي  
العفو عن الغضب مع القدرة وبعضهم بأنها طمأنينة النفس عند صدور الغضب (قوله) ولا تنطرب الخ  
أي بسهولة والعطف لازم (قوله) جمع غريزة قيل افرق بين الغريزة والخلق أن الغريزة صفة طبيعية  
جلبت النفس عليها والخلق ملكة نفسانية حصلت بسبب العادة (قوله) صفات ذاتية لم يقل كغيره  
أفعال ذاتية ليدخل نحو البلادة التي يصدر عنها عدم الادراك وكتب أيضا قوله صفات ذاتية قال الحفيد  
كله أراد بالذاتية ما تقوم بصاحبها بالغير وان تعلّق بذلك الغير تعلّقا كعقل الاضافيات اه بياضاح  
(قوله) مثل الكرم مثال للملكة والصفة الذاتية الناشئة عن ايثار الغير بالخير اه حفيد (قوله) بل  
نكون معنى كلابوة والبنوة فانه ليس شيء منهما متمصّر في ذات بقية النظر عن الغير بل بالعباس ال  
الغير وكلاهما فانما تصورت متعلقة بشيء من ههنا والحب والشهوان والحب والحقه لكن لم يظهر  
الفرق بين الازالة والايثار الذي هو أثر ملكة الكرم حيث جعل صفة ذاتية فاعبا بصاحب دون الازالة مع

وهي شدة قوة للنفس معدة  
لا كساب الاراء (والعلم)  
وهو الادراك المفسر بحصول  
صورة الشيء عند العقل وقد  
يقال على معان أخرى  
(والغضب) وهي حركة  
لنفس مبدؤها ارادة  
الانتقام (والحلم) وهو أن  
تكون النفس مطمئنة  
بحيث لا يحركها الغضب  
بسهولة ولا تنطرب عند  
اصابة المكروه (وسائر  
الفرائض) جمع غريزة وهي  
الطبيعة أعني ملكة تصدر  
عنها صفات ذاتية مثل  
الكرم والقدرة والشجاعة  
وغير ذلك (واما اضافية)  
عطف على قوله اما حقيقية  
ونعني بالاضافية ما لا تكون  
هيشة متقررة في الذات بل  
تكون معنى متعلقا بشيئين

أن كلاً نسبة بين شيئين اه حفيد مع زيادة وإيضاح وكتب أيضاً ما نصه والوهي على هذا ليس داخل  
 في التسمين لأنه ليس بإضافي بهذا المعنى ولا بحقيقي كذا في الحفيد على الطول (قوله كذا في الجلب الخ)  
 قيل وجه الشبه هنا في الحقيقة الظهور لأنهم تسامحوا وجعلوا لازمه وهو إزالة الجلب وجه الشبه  
 والجلب بالنسبة إلى الحقيقة هو الشبه الحائلي بين البصيرة وبين ما ينبغي لها الاطلاع عليه وبالنسبة إلى  
 الشمس الظلمة الحائلي بين البصيرة وبين مدركه (قوله فانها) أي الإزالة (قوله ولا في ذات الجلب) غير  
 محتاج إليه لأن الكلام في الطرفين وهو ليس من حاجتي لو فرض أنها هيثة متقررة فيه لم يضر وكنه أراد  
 المبالغة في كونها أمراً اعتبارياً (قوله وقد يقال الخ) عبارة لا طول وأما إضافة عطف على قوله أما  
 حقيقية وكشف عن المراد فإن الحقيقي له معنيان الصفة الثابتة للشيء مع قطع النظر عن غيره موجودة  
 كانت أو معدومة ويقابله الإضافي بمعنى الأمر النسبي الثابت للشيء بالقياس إلى غيره وثانيهما الموجود  
 ويقابله الاعتباري الذي لا تحقق له سواء كان معقولاً بالقياس إلى غيره أو مع قطع النظر عن الأغيار وقد  
 نبه على ضعف عبارة المفتاح حيث جعل الحقيقي مقابلاً لما هو اعتباري ونسبي لأن الحقيقي ليس له معنى  
 يقابل الاعتباري والنسبي بمعنى ما لا يكون اعتبارياً ولا نسبياً اه (قوله على ما يقابل الاعتباري الخ)  
 فيكون الحقيقي بهذا المعنى أعم منه بالمعنى الأول لشموله معنى ليس هيثة متقررة في الذات لكنه لا يتوقف  
 لتحقيقه على اعتبار العقل اه يس وهو لا يناسب استدلال الشارح بكلام المفتاح كما استطلع عليه  
 لأن مدة تضاد دخول الإضافي في مقابل الحقيقي وهو الاعتباري والذي يناسبه أن الحقيقي على هذا مساو  
 للحقيقي بالمعنى السابق وإن تبادر من كلامه خلاف ذلك وإنما الاختلاف في المقابلة فتارة يقابل بالإضافي  
 فلا يكون الوهمي المحض داخلًا فيما يقابل به الحقيقي كما لا يدخل في الحقيقي وتارة يقابل بالاعتباري  
 فيدخل فيما يقابل به الحقيقي فالمصنف سلك السلك الأول والمفتاح سلك السلك الثاني فلو قال الشارح  
 وقد يقابل الحقيقي بالاعتباري الذي لا تحقق له إلا بحسب اعتبار العقل كما صنع في المفتاح حيث قال الخ  
 لكان أوضح فتدبر (قوله الذي لا تحقق له إلا بحسب اعتبار العقل) ومنه الإضافي إذ لا وجود له عند  
 المتكلمين (قوله وفي المفتاح الخ) المفهوم من كلامه أنه جعل الاعتباري الواقع في عبارة المفتاح على  
 الاعتباري المحض والنسبي على الاعتباري النسبي فيكون تقدير قوله وبين اعتباري ونسبي وبين اعتباري  
 محض واعتباري نسبي اه فترى وكتب أيضاً قوله وفي المفتاح إشارة إلى اعلم أن المفهوم من عبارة  
 المفتاح تقسيم الوصف العقلي إلى ثلاثة أقسام حقيقي واعتباري ونسبي وقضية ذلك أن الحقيقي ما ليس  
 باعتباري ولا نسبي فلا يشمل النسبي وهذا خلاف المفهوم من قوله وقد يقال الحقيقي الخ إذ قضيته تناوله  
 النسبي اه سم وأجيب بأن استدلاله بكلام المفتاح مبني على رأي المتكلمين أن الأمور الإضافية  
 لا وجود لها في الخارج وإنما اعتبارية أي موجودة بحسب اعتبار العقل فيكون قوله اعتباري ونسبي  
 من عطف الخاص على العام ويكون قوله قبل الاعتباري الذي الخ شاملاً للإضافي والوهمي وإنما قال  
 وفي المفتاح إشارة إليه لأن قوله ونسبي يحتمل أن يكون معطوفاً على اعتباري أي وبين اعتباري غير نسبي  
 ونسبي اعتباري أيضاً فيكون الوصف العقلي قسمين فقط ويحتمل أن يكون قوله ونسبي عطفًا على حقيقي  
 فتكون الأقسام ثلاثة وحينئذ فلا دليل فيه كما قاله سم (قوله كذا في الشيء يكون مطلوب الوجود  
 أو العدم) مثال للنسبي فإن مطلوبية المطلوب ليست وصفًا مقررًا في ذات المطلوب بل هو وصف اعتبره  
 العقل بالنسبة إلى الطلب الدائم بالنفس اه فترى أي ولهذا كان اعتباريًا نسبياً يعني أن كون الشيء  
 مطلوباً أمراً نسبياً لا ينقل الإبين مطلوب وطالب (قوله أو كذا في الشيء تصور واهمى محض) مثال  
 للاعتباري المحض وفي هذا التمثيل تنبيه على أن العقلي في وجه التشبيه يتناول الوهمي كما يتناول في الطرفين  
 اه فترى (قوله واهمى) كتحاليل الثنية (قوله وأيضاً ما واحد الخ) لا يخفى أن هذا التقسيم مجرى في  
 الشرفين يذواناً ما شبه أو المشبه به قد يكون واحداً وقد يكون بمنزلة الواحد وقد يكون متعدداً والقول بأن

(كذا في الجلب في تشبيهه  
 الجلب بالشمس) فانها ليست  
 هيثة متقررة في ذات الجلب  
 والشمس ولا في ذات الجلب  
 وقد يقال الحقيقي على ما  
 يقابل الاعتباري الذي لا  
 تحقق له إلا بحسب اعتبار  
 العقل وفي المفتاح إشارة إلى  
 أنه مراد ههنا حيث قال  
 الوصف العقلي منحصر بين  
 حقيقي كـ كيفيات  
 النفسانية وبين اعتباري  
 ونسبي كاتصاف الشيء بكونه  
 مطلوب الوجود أو العدم  
 عند النفس أو كاتصافه بشيء  
 تصوري وهمي محض  
 (وأيضاً) لوجه التشبيه  
 تقسيم آخر وهو أنه (أما واحد

تعدّد الطرف يوجب تعدّد التشبيه عرفادون تعدّد وجه الشبه لولم يتم وجه التخصيص اه أطول (قوله) اما واحد ليس المراد بالواحد في باب التشبيه ما ليس له جزء أصلا بل ما يعدّ واحدا في متعارف اللغة سواء كان حقيقة لاجزائه أصلا كالجواهر أو لجزءه لكن اعتبر مجموع الاجزاء من حيث هو ووضع بارائه مفرد كالإنسان أو كان وصفا لجزءه كالوحدة أو لجزءه لكن اعتبر المجموع ووضع بارائه مفرد كالجمرة فانها مركبة من الجنس والفصل فالركب على هذا هيئة منتزعة من عدة حقائق أو أوصاف لم يوضع بارائها مفرد اه سبرامى (قوله) بأن يكون أى ذلك المركب وكتب أيضا قوله بأن يكون حقيقة الخ حقيقة الانسان قوله بأن يكون هيئة الخ كالهية المنتزعة في قول الشاعر كان منار النقع الخ قال في المطول وبهذا أى شمول ما هو بمنزلة الواحد للحقيقة الملتزمة من أمور مختلفة يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر يستعرفه اه وحاصله أن الحقيقة الملتزمة كالإنسانية من قبيل الواحد دون المنزل منزله (قوله) من أمور مختلفة صار مجموعها حقيقة واحدة (قوله) من عدة أمور وتلك الامور لم يصر مجموعها حقيقة واحدة بخلاف أمور التركيب الحقيقي (قوله) عطف على قوله اما واحد الخ يتبادر منه أن العطف على مجموع المتعاطفين الاولين وليس قولنا من القولين المشهورين في المعاطيف المتكررة ويمكن أن يجعل الأوّل في قوله واما الخ بمعنى أو التي للتصغير ففيه إشارة الى القولين (قوله) بل في الهيئة المنتزعة أى في التركيب الاعتباري وقوله أو في الحقيقة الملتزمة منها في التركيب الحقيقي (قوله) كذلك خبر لبيتداح ذوف أى وهو كذلك أى مثل المذكور من الواحد وبمنزلة في التقسيم الى حسي وعقلي وهذا هو الانسب بمقلبه وجعله في الأطول صفة لمتعدد (قوله) أو مختلف اقتضى كلامه أن الاختلاف لا يتأق في القسمين السابقين وأورد عليه أنه قد يتأق في الثاني باعتبار الاجزاء المنتزعة منها الهيئة وأجيب بأنه لا ينظر فيه الى الاجزاء كالنظر اليها في المركب انما المنظور اليه في الثاني الهيئة الاجتماعية وهي اما حسية فقط أو عقلية فقط كذا في العروس وأيضا المركب من الحسي والعقلي عطف كالحققة الشارح والسيدوان نازعهما صاحب الأطول فراجع (قوله) أو ببعضه بأن كان متعددا مختلفا في كلامه تنبيه على أن الحسي هنا مأخوذ بالمعنى الأعم من الحسي فيما قبل لانه فيما قبل يقابل المختلف بخلافه هنا (قوله) طرفاه حسيان لا بد أن يراد بحسية الطرفين أعم من الحسية حقيقة أو تنزيلا ليشمل نحو قوله وكان النجوم نحوودا جاها \* سنلاحق بينهما ابتداء فان وجه الشبه حسي مع أن السن والابتداء ليست حسية لكن منزلة الحسي اه أطول (قوله) أن يدرك ضمن يدرك معنى يوجد فعدمه من وقوله من غير الحسي أى من الطرف غير الحسي وقوله شئ هو وجه الشبه (قوله) والموجود أى ومن وجه الشبه وقوله في العقلي أى الطرف العقلي (قوله) الاجسام وهو الجوهر المركب وظاهر أن الجوهر الفرد لا يدرك بالحس وقوله أو قائما بالجسم بمعنى من نحو السواد والبياض وكلامه محتمل أن المقصود افادة أن الجسم يحس وما قام به من الألوان ونحوها يحس ويحتمل أن المقصود افادة اختلاف بين الحكماء القائلين بأن المرئي لون الجسم لا هو والمتكلمين بالقائلين بأنه الجسم فتكون أو لتنوع الخلاف (قوله) أعم أى أوسع مجالا وأكثر أفرادا وليس المراد الاعمى الاصطلاحية لعدم صحتها لا يتصور تصادق الحسي والعقلي اتباينهما ويحتمل أن الكلام على حذف مضاف أى طرفا العقلي أعم من طرفي الحسي (قوله) لجواز أن يدرك الخ بل قد حقق في غير هذا العلم أن النفس في مبدأ الفطرة خالية من العلوم كلها ويحصل لها المحسوس باستعمال الحواس والمعقول بالانتزاع من المحسوس اه أطول (قوله) يعني يجوز الخ تفسيره لا عمية (قوله) إذا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس كقيام العلم بزيد (قوله) ولذلك يقال أى لكون الوجه العقلي أعم (قوله) بالوجه العقلي أى كائنا بالوجه العقلي وقوله بالوجه الحسي أى كائنا بالوجه الحسي (قوله) بمعنى أن كل ما أى طرف يصح الخ وليس المراد العموم والخصوص بالمعنى المنطقي وكتب أيضا قوله بمعنى أن كل الخ يعني أنه أعم تحققا ذ كل طرفين يتحقق

أو اعتبارا بأن يكون هيئة انتزعا العقل من عدة أمور (وكل منهما) أى من الواحد وما هو بمنزلة (حسي أو عقلي واما متعدد) عطف على قوله اما واحد واما متعدد الواحد والمراد بالمتعدد أن ينظر الى عدة أمور ويقصد اشتراك الطرفين في كل منها ليكون كل منهما وجه الشبه بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فان لم يقصد اشتراك الطرفين في كل من تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة أو في الحقيقة الملتزمة منها (كذلك) أى المتعدد أيضا حسي أو عقلي (أو مختلف) بعضه حسي وبعضه عقلي (والحسي) من وجه التشبيه سواء كان بقامه حسيا أو ببعضه (طرفاه حسيان لا غير) أى لا يجوز أن يكون كلاهما أو أحدهما عقليا (لا امتناع أن يدرك الحس من غير الحسي شئ) فان وجه التشبيه أمر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما والموجود في العقلي انما يدرك بالعقل دون الحس إذ المدرك بالحس لا يكون الا جسما أو قائما بالجسم (والعقلي) من وجه التشبيه (أعم) من الحسي (لجواز أن يدرك بالعقل من الحسي شئ) يعني يجوز أن يكون طرفاه حسيين أو عقليين أو أحدهما حسيا والاخر

عقليا لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس وإدراك العقل من المحسوس شيئا (ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي أعم) من التشبيه بالوجه الحسي بمعنى أن كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي من غير عكس

(فان قيل هو) أى وجه التشبيه (١٣٢) (مشتراك فيه) ضرورة اشتراك الطرفين فيه (فهو كلى) ضرورة أن الجزئى يمتنع وقوع الشبهة

فيه (والحسى ليس بكلى) فيه ما التشبيه بوجه حسى يتحقق فيه ما بوجه عقلى ولا عكس ويحتمل كلام المصنف تقدير المضاف أى طرفا التشبيه بالوجه العقلى أهم من طرفى التشبيه بالوجه الحسى إذ كل ما يصلح طرفا لثانى يصلح طرفا للاول دون العكس وفى الكلام نظر انما صح فيه التشبيه بالوجه الحسى يحتمل أن لا يكون فيه أمر عقلى له من يداختصاص بأحد الطرفين فيوجب التشبيه بالوجه الحسى دون العقلى كذا فى الاطول (قوله فان قيل الخ) وارد على أن الوجه قد يكون حسيا وكتب أيضا قوله فان قيل الخ حاصله قياس من الشكل الاول هكذا وجه الشبه مشترك وكل مشترك كلى ينتج وجه الشبه كلى فتؤخذ النتيجة صغرى لقوله والحسى ليس بكلى فيكون قياسا من الشكل الثانى هكذا وجه الشبه كلى ولا شئ من الحسى وجه الشبه لا يكون حسيا اه سم هذا هو الانسب بعبارة المتن وان شئت جعلت السؤال قياسا من الشكل الثانى هكذا وجه الشبه مشترك ولا شئ من الحسى مشترك ينتج لا شئ من وجه الشبه بحسى (قوله فهو كلى والحسى ليس بكلى) فيه تطويل ويكفى هو مشترك فيه والمشارك فيه ليس بحسى بل منافاة المشترك فيه للحسية أظهر من منافاة ما يجوز العقل فيه الاشتراك بالنظر الى مجرد مفهومة اه أطول (قوله فهو موجود فى المادة) أى الجسم (قوله قلنا) أى على وجه التسامح (قوله المراد) يعنى المراد المصطلح عليه فى لفظ الحسى اه أطول (قوله جزئياتها الحاصلة فى المواد) كالحجرة الجزئية الحاصلة فى خرد يدو اما الحجرة الكلية فغير مدركة بالحس لان الماهية من حيث هى أمر معقول كلى لا مدخل للحس فيه وانما يدركه العقل (قوله أو مركب) هو المعبر عنه فيما مر بالتزل منزلة الواحد (قوله اما حسى أو عقلى) فهذه أربعة (قوله والثلاثة العقلية) أى الواحد العقل والركب العقلى والتعدد العقلى والمراد العقلية الصرفة والافوجه الشبه المركب من أشياء بعضها عقلى وبعضها حسى عقلى لان مجموع الحسى والعقلى من حيث هو مجموع لا يكون الامدركا للعقل ومع ذلك يجب أن يكون طرفاه حسيين كما صرح بذلك الفزرى نعم لا يرد وجه الشبه المتعدد الذى بعضه حسى وبعضه عقلى لا دراج الشارح له فى الحسى فى قول المصنف والحسى طرفاه حسيان لا غير وان كان غير حسى بجمعيته وغير عقلى بجمعيته وهذا التصريح يعلم ما فى كلامه من هنا من التخليط فانهم وكتب أيضا قوله والثلاثة العقلية اما الثلاثة الحسية والمختلف فطرفا كل من الاربعة لا يكونان الاحسيين وكذا وجه الشبه المركب من حسى وعقلى الذى هو أحد صور ما هو بمنزلة الواحد حذاه عقلى وواجب حسية طرفيه كما فى الفزرى (قوله الواحد الحسى الخ) شروع فى تقسيم الاقسام الستة عشر بعدا التحصيل بالتقسم اه أطول (قوله فيما مر) أى فى تشبيهات حمرت (قوله تسامح) بوجهه أن الخفاء ليس بمجموع بل المسموع هو الصوت الخفى والطيب ليس بمشوم بل المشوم الرائحة واللذة ليست مذوقة بل المذوق الطعم فالوجه أن يجعل الخفاء يعنى الخفى وأن تجعل اضافة الطيب الى الرائحة واللذة الى الطعم من اضافة الصفة الى الموصوف على أن الحق أنه لا تسامح بالنسبة الى الخفاء لان المراد به هنا ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله كذا فى الفزرى ونظر سم فى قوله على أن الحق الخ بأن الظاهر أن الجهر أيضا صفة للصوت غير مسموعة وانما المسموع هو الصوت فيكون الخفاء مثله (قوله على وزن الجرعة) وقد ترك همرته فيقال جرعة مثل كره كما قالوا المرأه مرة فزرى ويقال فيها الجرأة كالكرهية والجرأة كالكرهية والجرأة بالياء على وزن الكراهة شاذ (قوله أى الشجاعة) لا فرق بين الشجاعة والجرأة فى اللغة والفرق بينهما بأعمية الجرأة لاختصاص الشجاعة بما صدر عن رويه فتقتصر بالعمارة انما هو عرف الحكماء كذا فى الاطول (قوله أى الدلالة الخ) وقالت المعنوية هى الدلالة الموصولة (قوله واستطابة النفس) من الاضافة الى الفاعل يقال استطاب الثمى وجسده طبيبا اه أطول (قوله فى تشبيه وجود الشئ) هذا الطرف متعلق بالطرف الملة زم الواقعة خيرا عن الواحد العقلى اه أطول (قوله العديم) فعيل بمعنى مفعول من عدمه كعله أى فقداه أو بمعنى الفاعل من عدم ككرم بهى انعدم والانعدام لحن فى اللغة من المتكلمين ولم يثبت فى اللغة انعدم

فيه (والحسى ليس بكلى) قطعاً ضرورة أن كل حسى فهو موجود فى المادة حاضراً عند المدرك ومثل هذا لا يكون الا جزئياً ضرورة فوجه الشبه لا يكون حسياً قطعاً (قلنا المراد) يكون وجه الشبه حسياً (ان أفراده) أى جزئياته (مدركة بالحس) كالحجرة التى تدرك بالبصر جزئياتها الحاصلة فى المواد فالخامس أن وجه الشبه اما واحد أو مركب أو متعدد وكل من الاولين اما حسى أو عقلى والاخيراً اما حسى أو عقلى أو مختلف فتصير سبعة والثلاثة العقلية طرفاها اما حسيان أو عقليان أو المشبه حسى والمشبه عقلى أو بالعكس فصارت ستة عشر قسمها (الواحد الحسى كالحجرة) من البصريات (والخفاء) يعنى خفاء الصوت من المسموعات (وطيب الرائحة) من المشهومات (ولذة الطعم) من المذوقات (ولين الملمس) من الملموسات (فما مر) أى فى تشبيه الخفاء بالصوت الضعيف بالهمس والكهنة بالعنبر والريق بالجهر والجلد الناعم بالحسري وفى كون الخفاء من المسموعات والطيب من الملموسات والثلاثة من المذونات تسامح (مراد) العتلى كاعتداء عن التهمة والجرأة على وزن لاء أى السراعة رقمية كجره جرائعاً

(واحد من) أى الدلالة الخ طرفى من دل أى المتطابق (را تطابة الذ) وجود الشئ القديم المفع بهلحه) واما



فيماطرفاه عقليان انما الوجود والعدم من الامور العقلية (و) تشبيه (الرجل الشجاع بالاسد) فيماطرفاه حسيان (و) تشبيه (الطير بالنور)  
 فيها المشبه عقلي والمشبّه به حسي فبالعلم يوصل الى المطلوب ويفرق بين الحق (١٣٣) والباطل كما كان بالنور يدرك المطلوب  
 ويفصل بين الاشياء فوجه

الشبه بينهما الهداية (و)  
 تشبيه (الطير بخلق) شخص  
 (كريم) فمما المشبه حسي  
 والمشبّه به عقلي ولا يخفى ما  
 في هذا الكلام من الف  
 والنسب وما في وحدة بعض  
 الامثلة من التسامح كالعراء  
 عن الفائدة مثلا (والمركب  
 الحسي) من وجه الشبه  
 طرفاه اما مفردان أو  
 مركبان أو أحدهما مفرد  
 والاخر مركب ومعنى  
 التركيب ههنا أن تقصد  
 الى عدة أشياء مختلفة  
 فتتزع منها هيئة وتجميعها  
 مشبا أو مشبها ولهذا  
 صرح صاحب المفتاح في  
 تشبيه المركب بالمركبان  
 كلام المشبه والمشبّه به  
 هيئة متزعة وكذا المراد  
 بتركيب وجه الشبه ان تعد  
 الى عدة اوصاف لشي واحد  
 فتتزع منها هيئة وليس المراد  
 بالمركب ههنا ما يكون  
 حقيقة مركبة من أجزاء  
 مختلفة بدليل أنهم يجعلون  
 المشبه والمشبّه في قولنا  
 زيد كالاسد مفردين لا  
 مركبين ووجه الشبه في  
 قولنا زيد كعمرو في الانسنة  
 واحدا لا منزلة الواحد  
 فالمركب الحسي (فيمما) أى  
 في التشبيه الذى (طرفاه  
 مفردان كافي سوله

وانما تكلم به المتكلمون والعديم تعارف في اللغة في الاحق والتفخ فاعل العديم أو نائبه اه أطول  
 (قوله فيماطرفاه عقليان) هذا وما ياتي في الامثلة من نظائره اشارة لتسكتة نعدنا لامثلة (قوله والرجل  
 الشجاع) نبه على معنى الجراءة فلذا لم يقل والرجل الجريء كما هو الظاهر اه أطول (قوله ويفصل) أي يميز  
 (قوله بخلق شخص كريم) حل الشارح التركيب على الاضافي مع احتمال الوصفى لعدم احتياجه الى  
 التعوز بخلاف حله على الوصفى لانه حينئذ من باب عيشه راضية (قوله كالعراء عن الفائدة مثلا) أى  
 واستطاعة النفس لما فيه من شائبة التركيب اه مطول وفي دعوى التسامح مع قوله الا في ان التقيد  
 لا يتنافى الانفراد تطرق الى السيرامى ولان المراد بالواحد ما لم يكن هيئة متزعة من عدة أمور ولم يكن أمورا  
 كل منها وجه الشبه لا ما ليس فيه تركيب أصلا اه سم (قوله والمركب الحسي الخ) المركب الحسي من  
 وجه الشبه لا يكون طرفاه الاحسيين فلا يتسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما واختلافهما لكر  
 ينقسم باعتبار افرادا الطرف وتركه ولم يشر الى تقسيم الطرف الى المركب والمفرد والختلف لانه يحصل  
 في ضمن تقسيم الوجه باعتبار ذلك في تقسيم الطرف الى الحسي والعقلي والختلف تنبها على  
 أن الطرف أيضا مقصود بالبحث كك الوجه وليس أحدهما متبع للآخر وفي الشرح انما قسم وجه  
 الشبه المركب هذا التقسيم أى التقسيم باعتبار افراد التركيب دون وجه الشبه الواحد لان معنى  
 تركيب وجه الشبه أن يكون هيئة متزعة من أشياء يشترك في تلك الهيئة هيئتان متزعتان كذلك بان  
 يعمهما تلك الهيئة وهما الطرفان المركبان فلا يمكن تشبيه المركبين الا بالاشتركة في مركب يعمهما فلا يمكن  
 أن يكون طرفا وجه الشبه الواحد مركبين أو مختلفين هذا انتقيج كلامه ولا بد من بيان أنه لا يجري هذا  
 التقسيم في وجه الشبه المتعدد حتى يتم وجه التخصيص على أنه يمكن أن يكون تشبيه الهيئتين المتزعتين في  
 غير الهيئة من كونهما مهيئتين أو مبروتين أو مكروهتين الى غير ذلك يصح أن يكون الواحد من وجه  
 الشبه طرفاه مفردان ومركبان ومختلفان اه أطول ملخصا (قوله ههنا) أى في الطرفين اذا كان وجه الشبه  
 مركبا اه يس (قوله أن تقصد الخ) أى المراد به هنا أحد قسمي ما عموما من المفرد وهو الذى تركبه  
 اعتبارى (قوله ههنا) أى في الطرفين والوجه اه يس (قوله في الانسانية) انظر ما ذكره عن معنى  
 الانسانية باثنين كان يقال زيد كعمرو في الحيوانية والناطقة ويفسد اشتراكهما في المجموع هل  
 يكون الوجه من المركب المنزل منزلة الواحد أو من الواحد الاظهر الثاني (قوله لاح) هو كلاح بمعنى بد  
 والصبح ضوم الصباح وهو حمرة الشمس في سواد الليل والثريا صغير زوى مؤثر وراى كسكرى مؤثر  
 سكران للراء المتعولة تسمى بتصغيرها النجم لكثرة كواكبها مع ضيق المحل اه أطول (قوله كاترى) الكاف  
 في مثله ليست للتشبيه بل مجرد التقييد والمراد أن اوصاف الثريا مشابهة العنقود أمر جلي لا خفا فيه ولو كان  
 قوله كاترى متأخرا عن قوله كعنقود ملاحية لكان أظهر في افادة المعنى وفي اعراب كاترى وجوه أقربها  
 أنه في موضع المصدر أى ظهر ظهورا مثل ما تراه اه فترى وفي التقييد أن الكاف بمعنى على والطرف صفة  
 أحوال من الثريا يعنى أن مشابهة الثريا بالعنقود على تقدير الحالة المرئية وباعتبارها لانها في نفس الامر  
 كواكب كبار فلا تثبت المناسبة بينهما الا على ما ذكرنا (قوله كعنقود ملاحية) الاضافة للبيان (قوله من  
 تقارن) ابتداءية (قوله الصور البيض الخ) هي النجوم المتعددة في الثريا أو افراد النور المتعددة في العنقود  
 (قوله المستديرة) انظر هل الواقع استدارة صور النور (قوله في المراءى) أحده من قول الشاعر كاترى وهو  
 قيدا اعتلرن لانه لا تخارن في الحقيقة والياض لانه لا لون في السليكات أو علم بلونهم والصغرا ذهى في الواقع  
 كبارها يشعربه قول الشارح وان كانت كبارا في الواقع من تعلقه بالصغرا تخصيص بلا مخصص كداني

وقد لاح في الصبح الثريا كاترى كعنقود ملاحية بضم الميم وتشديد اللام غيب أيضا في شبه طول وتخفى اللام  
 أكثر (حين نقول) أى تفغفوره (من الهيئة) بان لما في قوله كافي قوله (الحاصلة من تخارن الصور لبعض المنسبة لغيره الصغرا) انما يدرك في  
 المراءى وان كانت كبارا في الواقع حال كونها على الكيفية المخصوصة

لاطول (قوله أى لا مجتمع الخ) عبارة لا طول على الكيفية المخصوصة من كون البياض على نسبة معينة واحدة بين الأجزاء وكذا الالاس تدارة والصغروا التقارن ثم قال وجعل الكيفية المخصوصة نفيا للتلاصق والنضم ولشدة الافتراق كما ذكره الشارح نقلا عن الشيخ وتبعه المحقق الشريف في شرح المفتاح مشتمل على اغوا لا تنطوى شدة الافتراق تحت التقارن عرفاه (قوله منضمة الى المقدار المخصوص) فيه اشعار بان قوله الى المقدار المخصوص حال من الكيفية ولا يلزم الحال من الحال لان الكيفية في الجملة ظرفية مفعول بالواسطة فيصح نصب الحال عنه ويصح جعله حالا من التقارن وكذا في الاطول قال يس وما اقتضاه كلامه من أن الحال لا تأتي من الحال صحيح كما هو مقتضى متن الكافية وكذا لا تأتي من التمييز ولا من المفعول المطلق نعم تأتي من المفعول معه كما في المتوسط اه (قوله في حال اخراج النور) قال في الاطول أقول بعد تحقيق المركب دخول حين النور في التشبيه به أيضا لا يوجب التركيب اذ لا معنى للتركيب الا انتزاع الهيئة من عدة أمور (قوله والتقييد لا ينافي الافراد) أى لكن لما كانت تلك المفيدات لها وضع مخصوص ولون مخصوص ومقدار مخصوص وكل منها كالمستقل عن الآخر تأتي اعتبار هيئة مأخوذة من تلك الاجرام (قوله أى والمركب الحسى) أى الوجه المركب الخ (قوله كأن) ان جعل كان للتشبيه لم يكن المخذوف من أن كان التشبيه الا الوجه وان جعل للظن كان أدانة التشبيه أيضا محذوف ويكون كقولك أظن زيدا أسدا فيكون أبلغ وهكذا كل تشبيه مشتمل على كأن اه أطول (قوله منار النقع) اسم مفعول والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف وجعلها في الاطول يائية (قوله وأسافنا) بالنصب عطف على المشارب والمقارنة كما في كل رجل وضعيفته وهذا معنى قول الشيخ ان أسافنا في حكم الصلة للمشارب لا يقع في التشبيه تفرق يعنى أنه متصل بالمشارب ومنزعم معه ومن نتمه وليس مستقلا في الملاحظة وذلك الاتصال نشأ من المقارنة المستفادة من العاطف اه أطول (قوله تنهاوى كواكبها) أى طائفة بعد طائفة لا واحد بعد واحد كما في الاطول (قوله والاصل تنهاوى) وجعله ماضيا يؤنث لجواز تولد تأنيث المسند الى ظاهر الجمع الغابر السالم محل بلطائف كاستحضار الصورة العجيبة المستفادة من جعل الماضي في معرض الحال وكلا استمرارا للتجديدى قال في الاطول وأيضا صيغة الماضي تفيد وصف الليل بالخروج عن الكواكب فيلزم تشبيه مشار النقع والسيوف بالليل الخالى عن الكواكب بخلاف ليل تنهاوى فإنه يفيد وصفه بكونه ذاك كواكب تسقط بالتدريج المنطبق على وجود الليل كما يحكم بذلك الفوق المصائب (قوله حذف احدى النابن) وهل المخذوفة الاولى والثانية تغلاف (قوله بفتح الهاء) أى وكسر الزاوة وتشديد الباء قال القنرى وأما بضم الهاء فهو بمعنى العود وفي الاطول ما يخالف ذلك فراجع (قوله مستطيلة) حقيقة في السيوف وتخيل في النجوم فإنه يفضل فيها الاستطالة عندها (قوله في جوانب الخ) فالسيوف في ظلة الغبار والكواكب في ظلة الليل (قوله تشبيه الليل الخ) فيه قلب وحقه أن يقول تشبيه النقع بالليل والسيوف بالكواكب (قوله بل عمدا في تشبيه هيئة السيوف الخ) كلامه يعطى أن التشبيه بين هيئة السيوف وهيئة الكواكب من غير اعتبار النقع والليل وصرح البيت خلافاً ويمكن دفع المناقاة بأن المراد تشبيه الهيئة المشتملة على السيوف الخ وقوله وكذا في جانب المشبه به فان للكواكب أى التي اشتهت عليها هيئة المشبه به (قوله وترسب) أى تسفل (قوله وعلى أحوال) الى قوله والانتفاض ليعطيه كبر فائدة بعد قوله وهي تعلو وترسب الى قوله مختلفة فتأمل (قوله تنقسم بين) أى أقساما دائرية بين الاعوجاج والاستقامة ولعل المراد بالاعوجاج انحاء عتمة وبرد وخلفا والاستقامة الذهاب أماما (قوله والارتفاع والانتفاض) هما لدخولهما في حيز التركز بسرعة فيفيدان ما يفيد قوله تعلو وترسب اه سم (قوله وكذا في جانب المشبه به) أى مثل ما ذكره يسال في جانب المشبه به في الجملة فلا يرد أن مما ذكره لا يجيى في جانبه كالارتفاع (قوله مبسوطة الخ)

الى عدة أشياء وقصد الى  
هسته خاصا لمتنها والطرفان  
متروان لان المشبه هو التريا  
والمشبه به هو العنقود مقيدا  
بكونه عنقودا للملاحيه في  
حال اخراج النور والتقيد  
لا ينافي الافراد كما يجب ان  
شاء الله تعالى (وفصلا) أى  
والركب الحسى في التشبيه  
الذى (طرفاه مركبان كفى  
قول بشار كان منار النقع)  
من آثار الغبار أى هيجبه  
(فوق رؤسنا  
\* وأسماقنا ليل  
تم اوى كواكب) \*  
أى يتقاطب بعضا لبعض  
والاصل تنادى حذف  
احدى التادين (من الهيئه  
الحاصلة من هوى) يقع  
الهاء أى سقوط (أجرام  
مشرقة مستطيلة متناسبة  
المقدار منترقة في جوارب شى  
منظرة) فوجه التشبيه مركب  
كما ترى وكذا الضربان لانه  
لم يقصد تشبيه الليل بالنقع  
والكواكب بالسيف بل  
عمد الى تشبيه هسته السيف  
وقد سلت من أنعم الله وهى  
تعلو وترسب وتجيء وتذهب  
وتفطرب اضطرابا شديدا  
وتتحرك بسرعة الى جهات  
مختلفة وعلى أحوال تنقسم  
بين الاعوجاج والاستقامة  
والارتفاع والانخفاض  
البلل والنداخل والاصدام  
والله رخص ولا ينافي جواب  
الاستفهامية ان الكواكب تى  
الاعوجاج والارتفاع والانخفاض

در مقام اوله کما یقال المرء باطنی (فیما طرفاه مختلفان) آری أحدهما مفرد والآخر مرکب (کما مر فی تشبیه الشقیق) المراد

المراد ما في أجزائه اتساع فهو غير المتشور مع عدم الاتساع كالخيط فلذا ذكر بسطة مع قوله نشر أحرار  
 اه يس (قوله فالشبه مفرد) قال في الاطول وهما بحث وهو أنه يظهر أن المقصود بالتشبيه الشقيق  
 لا الهية الحاصلة من نشر أوراق الشقيق المحررة على ساقاته الخضر بل الظاهر من قوله اذا تصوب أو  
 تصعد أن النظر في المشبه والمشببه به الى الحركات أيضا اه قال يس ويمكن أن يقال ان ذلك النظر  
 حاصل مع كونه من تشبيه المفرد المقيد فتأمل اه (قوله على ما ينبغي) أي في تقسيم التشبيه باعتبار  
 الطرفين (قوله ما ينبغي في الهيات) من مجي العالم في الخاص كما يقال الحيوان ينجى في الانسان فلا  
 ينافي أن وجه التشبيه نفس الهية كما صرح به الشارح ودل عليه بيان المصنف الموصول في الموضوعين  
 بالهية كذا في يس (قوله التي تقع عليها الحركة) أي هية الجسم عند حركته وحاصله أن وجه التشبه  
 هو الهية الحاصلة للجسم بسبب حركته وهي قسمان هية حاصلة بسبب الحركة فقط كما في حركة المصنف  
 فانه لم يعتبر معاشي من صفات المصنف وهية حاصلة بسبب الحركة وما قرن بها من صفات الجسم  
 كالشكل واللون كما في المرأة في يد الاشئل فقول الشارح من الاستدارة والاستقامة بيان للهية في القسم  
 الثاني وقد جعله المصنف من أوصاف الجسم فالاولى حذفه ليعلم القسمين سيرا على اه سم وكتب أيضا  
 قوله التي تقع عليها الحركة أي توجد معها أعم من أن تكون هية مجردة للحركات أو هية الحركات وغيرها  
 فيشمل القسمين اه سم ومنهم من جعل في العبارة قلبا والاصل التي تقع على الحركة فهي العارضة  
 للحركة مع غيرها في الوجه الاول والحركة وحدها في الثاني واليه أشار في الاطول (قوله من الاستدارة  
 الى آخره) بيان للهية (قوله ويعتبر فيها تركيب) أي من الحركة وأوصاف الجسم كما في الوجه الاول  
 او من الحركات مختلفة كما في الثاني اه يس (قوله أحدهما أن يقرن الخ) لا بد أن يقدر المصدر الغير  
 الصريح المتولين أن المصدر به باسم الفاعل ليصح حمله على المبتدا الذي هو عبارة عن وجه التشبه  
 وهذا التقدير لازم في عبارة الشيخ أيضا لكن لزومه في الموضوعين انما هو اذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى  
 على نوعين وان كلامهما قسم من الهية نفسها أما اذا كان بمعنى أنه مشتمل على صفتين فلا لزوم لان كلا  
 من الاقتران والتجريد صفة للهيات اه فترى (قوله أن يقرن) أي يوصل والمراد أن يقرن في اعتبار  
 العقل وتركيبه اه أطول (قوله والاضح الخ) وجهه الاوضح أن المفعول وجه التشبه هو الهية  
 وتنقسم الى الهية المقرونة بالحركة وبغيرها والى هية الحركة المجردة وعبارة أسرار البلاغة أظهر في ذلك  
 من عبارة المصنف كذا في الحفيد على المطول ويس وغيرها وعبارة الاطول عقب نقله عبارة الاسرار  
 بفعل الشيخ الهيات ظرف التشبيه لا وجه التشبه المركب وجعل الهية المقصودة بالتشبيه على وجهين  
 لا ما ينبغي في الهيات التي تقع عليها الحركة فبرئ كلامه عن شائبة اضطراب ولم يمتدح الى تكلف اه  
 (قوله مما يزداد) أي من الاحوال التي يزداد الخ وليست ما عبارة عن وجه التشبه حتى يلزم فيه ما لزم في  
 عبارة المصنف اه فترى (قوله والهية المقصودة) أي المعتبرة وجه التشبه وكتب أيضا ما قصد أي  
 الهية الحركة ولومع غيرها (قوله كما في قوله) أي كوجه التشبه في قوله (قوله في كف الاشئل) أي  
 الرجل الاشئل والشلل اليس في البدأ وذهابها والمراد ههنا المرتعش لان عديم البدأ أو يابسها لا يكون في  
 كفه حركة وقد صرح به السيد في شرحه للفتاح اه أطول ولان المرأة انما تؤدى الهية المقصودة في  
 كف المرتعش اه فترى (قوله مع الاشراق) الظاهر أن يضم اليه تموج فيقول وتموج الالهة لأنه آخره  
 عن قوله والحركة السريعة المتصلة لانه مسبب عنها اه أطول (قوله مع تموج الاشراق) التوج  
 اضطراب موج البحر وأراد به الاضطراب مجازا وفي كلامه وضع اظهار موضع المضمر والظرف حال من  
 الحركة أي كانه زمن تموج اه من الاطول والفترى (قوله حتى يرى الشعاع) بالضم الذي رآه من  
 الشمس كالحبال مقبلا عليك اذا نظرت اليها والذي تراه ممتدا كل رماح بعيد الطلوع وما أشبه اه أطول  
 (قوله كانه يهيم) كيم وقوله أن يسط أي يري بالانبطاط (قوله حتى يفيض) يفتح الياء أي يسيل  
 (شبه بوله)

فالتشبه مفرد وهو الشقيق  
 والتشبه به مركب  
 وهو ظاهر وعكسه تشبيه  
 نهار وشمس شابه زهر الزبا  
 بليل مفر على ما ينبغي وان شاء  
 الله تعالى (ومن بديع  
 المركب الحسي ما) أي وجه  
 التشبه الذي (يجي) في  
 الهيات التي تقع عليها  
 الحركة أي يكون وجه  
 التشبه الهية التي تقع عليها  
 الحركة من الاستدارة  
 والاستقامة وغيرها ما يعتبر  
 فيها تركيب (ويكون) ما  
 يجي في تلك الهيات (على  
 وجهين أحدهما أن يقرن  
 بالحركة غيرها من أوصاف  
 الجسم كالشكل واللون)  
 والاضح عبارة أسرار  
 البلاغة حيث قال اعلم بما  
 يزداد به التشبيه دقة وحرا  
 أن يجي في الهيات التي  
 تقع عليها الحركة والهية  
 المقصودة في التشبيه على  
 وجهين أحدهما أن تقرن  
 بغيرها من الاوصاف والثاني  
 أن تجرد هية الحركة حتى  
 لا يراد غيرها فالاول (كما في  
 قوله والشمس كالرأفة في  
 كف الاشئل من الهية)  
 بيان لما في كما في قوله  
 (الحاصلة من الاستدارة)  
 مع الاشراق والحركة  
 السريعة المتصلة مع تموج  
 الاشراق حتى يرى الشعاع  
 كانه يهيم أن يسط حتى  
 يفيض من جهة اب الدنيا  
 (شبه بوله)

ويضمها أي يخرج كافي فإنا أقضت من عرفات (قوله يقال بداله إذا قدم) ومصدره عدد ويقل بداله  
بداء وقوله والمعنى ظهر له رأى غير الأول إشارة إلى أن فاعل بدأ ضمير راجع إلى الرائي المعلوم بدلالة المقام  
أه قري (قوله فإن الشمس الخ) لتعليل معنى الكلام أي شبه الشمس بالمرأة فيما ذكر من الهيئة لأن  
الشمس الخ أه قري (قوله ليتبين) أي ليعلم (قوله وجدها الخ) أي لانه يجدها شديدة الاضطراب  
والتحرك وشكلها استدارة وشعاعها كانه يفيض إلى جوانب الدائرة حتى إذا كاد أن يتعدى تلك  
الجوانب رجع إلى وسط الدائرة رجوعا وذهابا خيال بالبل وذلك الاضطراب والتحرك خيال أيضا لان حركة  
الشمس ليست على الاضطراب أه قال في الاطول وهذه الهيئة انما تظهر في الشمس بعد تحديد النظر  
إلى اليمين جرمها بخلاف المرأة فانها يؤذيها بادئ النظر إليها فلذا جعلت مشبها بالشمس (قوله وبعضه  
إلى السفلى) قال في الاطول أو يتحرك تارة إلى اليمين وتارة إلى الشمال مثلا أه (قوله ليتحقق التركيب)  
قضيته بوقف التركيب على جميع تلك الحركات وفيه نظرفاته يتحقق عطلق تعدد كذا في بس (قوله وهو  
الحركة) أي بدون اختلاط واختلاف جهات (قوله بجذف الهمزة) أي بعد قلبها لانكسار ما قبلها كما  
قلب في بادئ النظر لذلك كما ذكر في التفسير أه أطول (قوله فانطبا فاحمرة الخ) وذلك عند جمع طرفيه  
لقلب الورقة المقروء إحدى صفحتها ليقرا في الصفحة الأخرى مع التي يليها وينفتح انفتاحا حارة أخرى  
وذلك عند قراءة ما في الصفحة الأخرى من تلك الورقة بعد قلبها وكثيرا ما تكون هذه الهيئة إذا كان المصحف  
خفيفا يسهل جمع طرفيه وتقر بهما وأما أن كان ثقيلا فالغالب انه ليس فيه الانفتاح أولا وانطبا  
آخر أو انطبا وحده في أثناء القراءة قلب الأوراق والمقصود في التشبيه هو الأول لان تكرير ما يعنى بالانطبا  
والانفتاح في البرق هو الموجود فيه كثيرا وكب أيضا قوله فانطبا فاحمرة وانفتاحا لفاء السببية كانه  
جواب للسائل عن وجه التشبيه بين المصحف والبرق أه قري قال في العروس ولك أن تقول الوجه هنا  
واحد وهو اختلاف الحركة لا لجموع الحركات المتعددة (قوله لان المصحف يتحرك) أي طرفاه في حالتي  
الانطبا والخ ووجه التشبيه هيئة هذه الحركات مع تكررها وهي في المصحف حسية حقيقة وفي البرق  
تخييلية وذلك لان الواقع فيه ظهور بالوجود وخفاء بالانعدام فاذا وجد تخيل أن اشراقه لانفتاح أظهر  
باطنه وإذا انعدم تخيل أن ثم باطنا خفي الانطبا كما في المصحف (قوله في كل حالة إلى الجهة) ففي حالة  
الانطبا إلى جهة العلو وفي حالة الانفتاح إلى جهة السفلى لكن يتحرك في كل من الحالتين باعتبار اليمين  
والشمال إلى جهتين ففي حالة الانطبا الطرف الأيمن إلى جهة اليسر والطرف الأيسر إلى جهة اليمين  
وفي حالة انفتاح الطرف الأيمن إلى اليمين واليسر إلى الشمال فن جعل في كل حالة جهة واحدة  
كالشارح اعتبر العلو والسفل ومن جعل في كل حالة جهتين اعتبر اليمين والشمال (قوله وقد يقع  
التركيب) أي التركيب في الطرف كان أو في الوجه والاشبه أن تجعل اللام للعهد إشارة إلى التركيب  
السدبيع ويؤيده كلام الأيضاح قاله في الاطول وقال في العروس يعني أن الوجه قد يكون حسياما رجا  
من هيئة السكون ثم قال في أنه يقال كون الاقعام هيئة سكون فيه نظر لان الحركة السكون في الحيز بعد  
السكون في غيره والجلوس كذلك نعم دوامه سكون أه (قوله في هيئة السكون) أي وحده كافي البيت  
أو مع اعتبار غير السكون معه على قياس ما تقدم في الحركة كافي قوله في صفة مصلوب

كانه عاشق قد مدت صفحته - يوم الوداع إلى توديع مرثعل

فقد اعتبر هيئة سكون عنقه وصفحته في حال امتدادها واعتبر مع ذلك السكون صفة اصفرار الوجه بالموت  
لان تلك الهيئة موجودة في العاشق المدا عنقه وصفحته لوداع المعشوق أه ع (قوله كافي قوله) أي  
تركيب في قوله وهذا هو المرجود دون قول الشارح كما أي كوجه الشبه الذي في قوله بشاهد سوق  
التركيب وبان المصنف كلمة ما دانه ذكر في بيانه تركيب المشبه لاوجه الشبه اذا اقعام والهيئة  
الخاصة به من وقوع كل عضو من الكبد في اقعائه هي المشبه والهيئة الخاصة من جلوس البدوي

يقال بداله إذا قدم والمعنى  
ظهر له رأى غير الأول (فيرجع)  
من الانبساط الذي بداله إلى  
الانقباض) كانه يرجع  
من الجوانب إلى الوسط فان  
الشمس إذا أخذت الانسان  
التطير إليها ليتبين جرمها  
وحدتها مؤدية لهذه الهيئة  
وكذلك المرأة في كفا الاش  
(و الوجه) الثاني أن يتحرك  
الحركة (عن غيرها) من  
الوصاف (فهناك أيضا)  
يعنى كالادي في الأول من  
أن يقترن بالحركة غيرهما من  
الوصاف وكذا في الثاني  
(لابد من اختلاط حركات)  
كثيرة للجسم (إلى جهات  
مختلفة) له كان يتحرك  
بعضه إلى اليمين وبعضه إلى  
الشمال وبعضه إلى العلو  
وبعضه إلى السفل ليتحقق  
التركيب وان كان وجه  
الشبه مفردا وهو الحركة  
(حركة الرمي والسهم لا  
تركيب فيها) لان اتحادها  
(بمختلف حركات المصحف في  
قوله وكان البرق مصحف  
فان بداهة الهمزة أي قارئ  
(فانطبا فاحمرة انفتاحا)  
أي فيطبق انطبا فاحمرة  
وينفتح انفتاحا أخرى فان  
فيه تركبا لان المصحف  
يتحرك في حالتي الانطبا  
والانفتاح إلى جهتين في  
كل حالة إلى جهة (وقد يقع  
التركيب في هيئة السكون  
أي في حالة السكون)



المصطلح وموقع كل عضو منه في جالوس المشبه به اه أطول ثم قال من الهيئة أى من تركيب الهيئة الخ  
ثم قال أى ومن تركيب الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من البدوى المصطلح في جالوسه ومن تركيب  
القدر المشترك بين الهيئتين (قوله جالوس البدوى) منصوب بيقى كقعدت جالوساً أو محذوف أى  
يجلس جالوساً اه يس (قوله البدوى) خصه بالذ كر لكثرته ذلك منه (قوله من اصطلح بالنار) أى استندفاً  
بها (قوله من موقع) أى وقوع اه أطول (قوله وكذلك صورته جالوس الخ) أى التى هى المشبه به (قوله  
تحرمان الانتفاع من اضافة المصدر الى مفعوله وكتب أيضاً قوله تحرمان الانتفاع مصدر حرمة الشئ  
كعله وضربه منعه الشئ فاضافته الى الانتفاع من اضافة المصدر الى مفعوله الثانى اه أطول (قوله  
مثل الذين الخ) المثل القصة العجيبة (قوله ثم لم يحملوها) أى لم يعملوا بما فيها فغير عن عدم العمل بعدم الحمل  
لان حملهم كالأجل (قوله فانه) أى وجه الشبه الذى هو حرمان الانتفاع أمر على الخ (قوله أوعية  
العلوم) أى وهى شئ مخصوص أيضاً (قوله وان الجار جاهل بما فيها) أراد يجهل الجار عدم انتفاعه  
لان الجهل يستلزم عدم الانتفاع فذكر المألوم وأراد اللازم وهو المعنى فى جانب المشبه أيضاً وجه ما يندفع  
ما يقال ان الذين جالوسوا التوراة عالمون بما فيها فكيف يستقيم قوله وكذلك الخ اه فترى وقوله أراد يجهل  
الجار عدم انتفاعه أى لان الجهل عدم العلم عما من شأنه أن يعلم فلا يتصف به الجار ويحوى (قوله وكذا  
فى جانب المشبه) الذى هو اليهود فانه روى منهم فعل مخصوص هو الحمل وأن يكون المحمول أوعية العلم  
وأنهم جاهلون بما فيها أى غير عالمين به علمنا فاعلم من المعلوم أن الطرفين مركان لان المثل ما معنى القصة  
أو الصفة والمراد هنا تشبيه القصة أو الصفة المركبة بأخرى مثلها فى التركيب ومن الين أن الطرفين اذا  
كان فيهما تركيب جالوس وجه الشبه مركان مرعيا فيه ما يشير الى ما اعتبر فى الطرفين فأخذ من الطرفين  
ما يجتمع بينهما ويحمل اليه وحدها كان معنوا او اعتبر فى جل الجار الحمل الفعلى وجب أن يكون وجه الشبه  
معنوا ياجعا للطرفين فأخذ حرمان الانتفاع الذى اشتهر فيه الطرفان لاقضاء عدم العلم وجوده فيهما  
وكون ما حرم الانتفاع به أبلغ نافع لاقضاء وجوده فيهما كون المحمول فيهما أوعية العلم وكون من حرم  
الانتفاع يحمل التعب فى استحباب ما حرم الانتفاع به لاقضاء وجوده فيهما كون المحمول غير خفيف  
ويجب أن يؤخذ التعب عقلياً بمعنى طلق المشقة فالطرفان ان اعتبر كونهم ماصفين أو قصتين لم يخل عن  
اعتبار العقلية فيهما ويمكن أن يراد بالطرفين الجار واليهود موصوفاً كل بصفة مخصوصة فيدى حسية  
الطرفين فذكر المثل لنا كيدولا يخلو عن بعد اه ع (قوله واعلم الخ) أشار به الى أن وجه الشبه قد  
يقضى تمام التشبيه أو حسنه انتزاعه من مجموع أشياء بحيث يكون هيئة منتزعة روى فيها جميع تلك  
الاشياء فيقع الخطأ بانتزاعها من أقل من مجموع تلك الاشياء وكتب أيضاً قوله واعلم أنه قد يتزع من متعدد  
أى يجعل المتعدد منتزاعاً منه سواء كان المنتزع طرفاً أو وجه شبه فلا ضمير فى يتزع وجعل الشارح فيه  
ضمير وجه الشبه ويؤيده الضمير فى قوله فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر ونحن نجعل الضمير للنتزع  
المفهوم من الفعل هذا والمقصود الفرق بين وجه التشبيه المركب والمتعدد بأنه فى الاول لا يمكن اسقاط شئ  
من متعدد بخلاف الثانى فانه لا يخل بالتشبيه الا كفاء بالبعض منه وهذا أنسب بما يستفاد من  
الايضاح أن المقصود الفرق بين التشبيه المركب والتشبيهات المجمعة بأنه يمكن اسقاط فى الثانى دون  
الاول فانه لو حذف شئ من التشبيهات المجمعة لم يتطرق خلل بالتشبيهات الباقية وان اختل الغرض من  
الكلام كما فى زيد كالماء يصفو ويكدر فانه لو حذف يكدر كان تشبيه زيد بالماء الصافي بجاله وان اختل  
الغرض من الكلام وهو وصف زيد بالتغير بخلاف التشبيه المركب فانه لو حذف شئ مما يؤخذ منه المركب  
لم يبق التشبيه بجاله كذا فى الأطول وما يستفاد من الايضاح هو ما يأتى فى قول الشارح وهذا بخلاف  
التشبيهات المجمعة الخ وكتب أيضاً قوله قد يتزع أى يتزع المتكلم أو السامع وقوله من متعدد أى والحال  
أنه لا يكتفى انتزاعه من ذلك المتعدد فقط فى حصول الغرض الذى يذ فى أن يراد ان كان المقصود المتكلم أو

(جالوس البدوى المصطلح)  
من اصطلح بالنار (من  
الهيئة الحاصلة من موقع  
كل عضو منه) أى الكتاب  
(فى افعاثه) فانه يـكون  
لكل عضو منه فى الافعه  
موقع خاص وللجموع صور  
خاصة مؤلفه من تلك المواقف  
وكذلك صورة جالوس  
البدوى عند الاصطلاح  
بالنار الموقدة على الارض  
(والمركب العقلى) من وجه  
الشبه (تحرمان الانتفاع  
بأبلغ نافع مع تحمل التعب  
فى استحبابه فى قوله تعالى  
مثل الذين جالوسوا التوراة ثم لم  
يحملوها كمثل الجار يحمل  
أسفاراً) جمع سفر بكسر  
السين وهو الكتاب فانه أمر  
عقلى منتزع من عدة أمور  
لانه روى من الجار فعل  
مخصوص هو الحمل وأن يكون  
المحمول أوعية العلوم وأن  
الجار جاهل بما فيها وكذا  
فى جانب المشبه (واعلم  
أنه قد يتزع) وجه الشبه  
(من متعدد) فىقع الخطأ  
لوجوب انتزاعه من أكثر  
من ذلك المتعدد (كما اذا  
انتزع) وجه الشبه (من  
الشرط الاول من قوله

أبرقت فوذا عطاشا في الأساس أبرقت في فلاة إذا تحسنت لك وتعرضت فالكلام ههنا على حذف الجار وإيصال الفعل أي أبرقت  
 نوم عطاش جمع عطشان ١٣٨ (نغمة الجار أوها أقشعت ونجات) أي تفرقت وانكشفت فانتزع وجه الشبه من مجرد قوله

الذي أريد أن كان السامع لا اعتقاد الانزعاع من ماء قل (قوله كما) مصدرية (قوله أبرقت في فلاة الخ)  
 ويقال أيضا أبرقت السماء أي صارت ذابرة في الأطول (قوله وتعرضت) أي ظهرت (قوله فالكلام  
 ههنا الخ) جعل في الأطول نصب قومًا لتضمن معنى الاطماع ثم قال وأما ذكر الشارح أن في الأساس  
 أبرقت في فلاة الخ فغيبه أن الحذف والإيصال معاً لا يتجه بناء الكلام عليه ما لم يثبت السماع وأن أبرقت  
 لتضمن الأبراق معنى التعرض كما يفيد قوله وتعرضت واكتفاء الصماح والقاموس في تفسير أبرقت  
 بتزيت ولا يصح الحذف والإيصال معاً يحتاج التضمن لأن الجار قرينة التضمن وحذفه إخلال بالقرينة  
 فتأمل (قوله وإيصال الفعل) أي بنفسه إلى المفعول (قوله فليأوها) لا بد ههنا من تجربيل ما عن معنى  
 السبية وجعله مجرد الظرفية أه أطول (قوله أقشعت) الفعل لازم وهو من الصيرورة أي صارت  
 منقشعة والفعل المتعدي يشع يقال تشعت الرياح السحاب فهو تطيركة فأكب (قوله أي تفرقت  
 وانكشفت) فيه لغو ونشر مرتب (قوله فانتزع وجه الشبه الخ) وكذا جعل المشبه به مجرد ذلك أه  
 أطول (قوله الحالة المذكورة) وهي كون الشاعر أو من هو في وصفه ظهر له شيء وهو في غاية الحاجة إلى  
 ما فيه ونفس ظهور ذلك الشيء انعدم وزهيبها بأوجب الأياس عمار جانه أه عى (قوله فالباء  
 ههنا ملها الخ) أي في الدخول على وجه التشبيه وهي الالة ويصم أن تكون بمعنى في كافي الأطول  
 وكتب أيضاً ما نصه أي وليست صلة التشبيه (قوله بالوجه العقلي) أي بسبب اعتبار الوجه العقلي  
 (قوله ابتداء مطمع) بالتركيب الوصفي فالابتداء ظهور النعمة والانتها تفرقها وانكشافها أو  
 بالتركيب الإضافي فبدأ بالمطمع ظهور النعمة وبإنتدائه أوله بالمؤيس تفرقها وبإنتهائه تمام ذلك  
 واتصال الابتداء بالانتها إشارة إلى السرعة وقصر ما بينهما أه يس (قوله وهذا) أي التشبيه المركب  
 المذكور (قوله بخلاف المركب) أي التشبيه المركب وأعاده لأجل قوله فان المقصود الخ (قوله في  
 تشبيه فاكهة بأخرى) كتشبيه التفاح الحامض بالسفرجل في اللون والطعم والرائحة وكتب أيضاً قوله  
 فاكهة هي التمر كله على الأصح ونهـ من أخرجه من التمر والعنب والرمان مستدل بقوله تعالى فيه ما  
 فاكهة ونخل ورمان ودليله لا يثبت علم دعواه مع أنه جعل علماء التفسير عطف النخل والرمان من قبيل  
 عطف جبريل على الملائكة أه أطول (قوله في تشبيه طائر بالغراب) إنما قال طائر لأن الإنسان  
 أعنى منه سفاداً كذا قيل وفيه بعد لأن الإنسان قد يرى في تلك الحالة والغراب قيل أنه لم ير عليها قط حتى  
 قيل أنه لا سفاداً معتاد وإنما له ادخال منقر في منقر الاتي وأما حذو نظير الغراب فانه يرى تحرك أي طرف  
 من الإنسان ولو كان بغاية السرعة وكالحدو مشهور حتى يقال إنه الغراب قال لا به إذا رأيت انساناً  
 أهوى إلى الأرض فطراذله يأخذ حجراً فيضربك به فقال له إنه بل طائر إذا رأته مقلداً لندرجا يكون أفي  
 بالجرح معه وهذا من مبالغة الناس في وصفه بالحدو أه عى (قوله كحسن الطلعة) أي الوجه أه أطول  
 وتقدم أن الحسن مأخوذ من مجموع الشكل واللون وهما حسيان (قوله ونباهة الشأن) مصدرية مثلثة  
 رواد بن طريف أه أطول (قوله أي شرفه واشتهاره) مجموعهما تفسير نباهة على ما استوجهه سم  
 (قوله يقال بينهما شبه بالتحريك الخ) وأما الشبه كالمفهوم فهو التشبيه أي المثل ومقتضاه أن الشبه بالتحريك  
 لا يكون بمعنى التشبيه وهو خلاف تصريح القاموس والصحيح كذا في الأطول (قوله من نفس التضاد) أي  
 يجعل التضاد وسيلة لجعل الشيء وجه شبه لأنه يعتبر ما يتعلق بالتضاد كما تعتبر الهيئة المنتزعة من أشياء فيها  
 تقدم فانه لا يصح وكتب أيضاً قوله من نفس التضاد أي التنافي سواء كان تضاداً أو تناقضاً وشبه تضاد أه  
 أطول (قوله لا اشتراك الضدين فيه) أي فاعتبر الاشتراك في التضاد الذي لم يقصد جعله وجه شبه

نوم عطاش جمع عطشان  
 فأكب  
 علة خطأ (لوجوب  
 تنزاعه من الجميع) أعنى  
 جميع البيت (فان المراد  
 التشبيه) أي تشبيه الحالة  
 المذكورة في الآيات  
 السابقة بحالة ظهور نغمة  
 لقوم العطاش ثم تفرقها  
 وانكشافها وبما هم  
 متصيرين (بإتصال) أي  
 باعتبار اتصال فالباء ههنا  
 مثلها في قولهم التشبيه  
 بالوجه العقلي إذا لم  
 المشترك فيه هو اتصال  
 (ابتداء مطمع بآنها مؤيس)  
 وهذا بخلاف التشبيهات  
 المجتمعة كما في قولنا زيد  
 كالأسد والسيف والبحر  
 فان القصد فيها إلى التشبيه  
 بكل واحد من الأمور على  
 حدة حتى لو حذف ذكر  
 البعض لم يتغير حال الباقي  
 في إفاة معناه بخلاف  
 المركب فان المقصود منه  
 يحتل باسقاط بعض الأمور  
 والمتعدد الحسى كاللون  
 والطعم والرائحة في تشبيه  
 فاكهة بأخرى (المتعدد  
 العقلي كحدة النظر وكال  
 الحدو وإخفاء السفاد) أي  
 تروا ذكر على الاتي (في  
 تشبيه طائر بالغراب و)  
 المتعدد (المتنقل) الذي بعضه  
 حسي وبعضه عقلي (كحسن  
 الطلعة) الذي هو حسي

ونباهة الشأن) أي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي (في تشبيه انسان بالشمس) ففي المتعددية صد اشتراك الطرفين في كل من  
 الأمور المذكورة ولا يعمد إلى انتزاع هيئة منها مشترك هي فيها (واعلم أنه) الضمير للشأن (قد ينتزع الشبه) أي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك  
 أي تشابه والمراد به نامابه التماثل أعنى وجه الشبه (من نفس التضاد لا اشتراك الضدين فيه) أي في التضاد ليكون كل منهما مضاداً للآخر

(ثم ينزل) التضاد (منزلة التناسب بواسطة التلميح) أي اتيان بجانبه ملاحه ونظرافه يقال ملح الشاعر إذا أتى بشئ ملح وقال الامام المرزوقي في قول الحماسي أنا من أبي أنس وعيد به فسل لغبطه الضحك الجسمي إن فائل هذه الايات ١٣٩ قد قصد بها الهز والتلميح وأما

الإشارة الى قصة أو مثل أو شعراً فاعلموا التلميح بتقديم اللام على الميم وسجي ذكره في الخاتمة والتسوية بينهما إنما وقعت من جهة العلامة الشيرازي رحمه الله تعالى وهو سهو (أو تهكم) أي سخرية واستهزاء (فيقال للبيان ما أشبهه بالأسد والخيول هو حاتم) كل من المثالين صالح للتلميح والتهكم وإنما يفرق بينهما بحسب المقام فإن كان القصد الى ملاحه ونظرافه دون استهزاء وسخرية باحد فتلميح والافتحكم وقد سبق الى بعض الاوهام نظراً الى ظاهر اللفظ أن وجه الشبه في قولنا للبيان هو أسد والخيول هو حاتم هو التضاد المشترك بين الطرفين باعتبار الوصفين المتضادين وفيه نظر لانا اذا قلنا للبيان كالأسد في التضاد أي في كون كل منهما مضاداً للآخر لا يكون هذا من التلميح والتهكم في شئ كما اذا قلنا السواد كالسباح في اللونية وفي التقابل ومعلوم أنا اذا أردنا التصريح بوجه الشبه في قولنا للبيان هو أسد فليصاحبه كالم يأت لنا الآن فقول في الشجاعة لكن الحاصل في البيان إنما هو ضد الشجاعة فقلنا تضادهما منزلة التناسب وجعلنا للبيان

كلاشتراك المفتضى للتشبيه في غير الضدين (قوله ثم ينزل الخ) ثم للترتيب الذي ذكرى والا فالنزل قبل الانتزاع الآن يقال المعنى قد يقصد الانتزاع ثم ينزل أي وبعد التزليل ينتزع بفعل (قوله بواسطة التلميح) يعني إنما أعان على صحة ما ذكرنا وأوجب قبوله قصد التلميح أو التهكم (قوله وقال الامام المرزوقي) في نقل كلام المرزوقي الذي هو قدوة فيما يفهم من أساليب كلام العرب استدلال على أن قصد التلميح واقع في كلامهم حيث بينه المرزوقي في كلام الحماسي بقوله هذا البيت قصد قائله الهزيماني أنس والتلميح أي الاتيان بشئ ملح يستظرفه السامعون ومعنى سل ذاب والمراد بالضحك أو أنس وعبر به دون الضحك بياناً لكفى المستمعي به تصغيره وقيل الضحك اسم ملاك سماه يزيد في التهكم لتضمنه تشبيهه على وجه الهز فكأنه قال سل جسمي لغبط هذا الذي هو كالك الفلاني ولا يخفى ما فيه من الهز (قوله فسل) مجهول أي ذاب أو ابتلى بالسل وهو مرض مخصوص وفي بعض النسخ فسل تغير وعليه سل على زينة المعلوم اه من الفري وغيره (قوله قصد بها الهز والتلميح الخ) حيث أتى بالسخرية في قالب ضده من التعظيم وكتب أيضاً قوله قصد بها الهز والتلميح منه يعلم أن أوفي قول المصنف أو تهكم مانعة خلو فتجوز الجمع ولهذا قال في الاطول وقد يجتمعان ثم استشهد بهذا البيت (قوله صالح للتلميح والتهكم) أي لكل منهما بل ولهما معاً كما تفرق قول الشارح فإن كان القصد الى ملاحه الخ فنحل نظرنا والقسمه الصحه ثلاثه كذا في الاطول (قوله والا) بأن قصد الاستمراء والسخرية دون الملاحه والنظرافه وان كانا حاصلين أو قصد الجميع هذا هو ظاهر عبارته والاولى قصره على الصورة الاولى فقط ليتأتى ما تقدم من صحة الجمع بين التلميح والتهكم فتدبر (قوله نظراً الى ظاهر اللفظ) يعني قول المصنف لاشتراك الضدين فيه كما يصرح به كلام المطول (قوله باعتبار الوصفين) أي لا باعتبار حقيقتي الموصوفين (قوله لا يكون هذا الخ) ولا حاجة حينئذ الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له أصلاً وأيضاً وجه الشبه حينئذ نفس التضاد لا ما ينتزع منه كذا في الاطول وكتب أيضاً ما نصه قال في الاطول ولعل المقصود في أمثال هو حاتم للخيول أنه في جانب الضدين كما أن حاتم لها في الجانب الآخر والتلميح في أنه كمال بخلاف في صورة كمال الكرم والتهكم في أنه مبالغ في كمال بخلاف مع ارادته أن مبالغ في كرمه (قوله كما اذا قلنا الخ) تظهير (قوله ومعلوم الخ) وجه آخر في رد ما سبق الى بعض الاوهام حاصله أن وجه التشبيه يصح التصريح به والتضاد لا يصح التصريح به في قولك تلخصاً أو تهكم للبيان هو الاسد ان لو قلت في التضاد لخرجت عن مقام التلميح والتهكم وإنما تقول في مقامهما في الشجاعة وقوله لكن الحاصل الخ دفع الحيز من أن وجه الشبه ما يشترك فيه الطرفان والبيان ليس بشجاع فلا اشتراك فكيف صح جعل الشجاعة وجه الشبه وحاصل الدفع اننا تضادهما منزلة تناسبا وجعلنا للبيان بمنزلة الشجاعة فالبيان شجاع تنزيلاً لجاء الاشتراك فاحفظه (قوله وأداته) أي آلهه والاداة في اللغة الآلهة سمي بها ما يتوسل به الى التشبيه اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً وقد بهد كل البعد من قال اطلاق أداة التشبيه من خلط العربي بالفلسفة ومن فروعه تسميتهم الحرف أداة على عكس تسمية المنطقين أداة السلب بحرف السلب اه أطول (قوله الكاف) حرفاً كانت أو اسماً والثاني يكون في الضرورة والسعة عند الأخفش والجزوى ويخصه سيبويه بالضرورة وتلزم الكاف اذا دخلت على أن المفتوحة كلمة ما فيقال كان زيدا قائم ولا يقال كان زيدا قائم لئلا يلبس بكلمة كان اه أطول (قوله وكان) جمعها مع الكاف متابعة لما ذهب غير الخليل من أن كان كلمة موضوعة للتشبيه لان ما في مذهبه من أن كان زيدا أسد في الاصل ان زيدا كاسد غبرت صورة الجملة والمعنى على ما كان والكاف من دواخل الخبر معنى وان المفتوحة رعاية لدخول الكاف عليها صورة مكسورة معنى تكلفات عنها مندوحة اه أطول (قوله عما شئت من المائلة والمشابهة) اسماً أو فعلاً ولا يرد أن الفعل ليس في معنى مثل الذي هو اسم لان المراد ما في معناه في

بمنزلة الشجاعة على سبيل التلميح والهز (وأداته) أي أداة التشبيه (الكاف وكان) وقد تستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامداً أو مشتقاً فهو كان زيدا أو تحولت وكانته قد دم (ومثل وما في معناه) مما يشق من المائلة والمشابهة

وما يؤدى هذا المعنى  
(والاصل في نحو الكاف)  
أى فى الكاف ونحوها  
كلفظ نحو ومثل وشبه  
بجسلاف كأن وتماثل  
وتشابه (أن يليه المشبه  
به) لفظا نحو زيد كالاسد  
أو تقدير المحو قوله تعالى أو  
كصيب من السماء على  
تقدير أو كمثل ذوى صيب  
(وقد يليه) أى نحو الكاف  
(غيره) أى غير المشبه به  
(نحو واضرب لهم مثل  
الحياة الدنيا كما أنزلناه)  
الآية أذليس المراد تشبيه  
حال الدنيا بالماء ولا بغيره  
آخر يتمحل تقديره بل  
المسرد تشبيه حالها فى  
نضارتها وبهجتها وما  
يتحققها من الهلاك بحال  
النبات الحاصل من الماء  
يكون أخضرنا نضرا ثم  
يبس فتطير الرياح كأن لم  
يكن ولا حاجة الى تقدير  
كشمل ماء لان المعبر به  
الكيفية الحاصلة من  
مضمون الكلام المذكور  
بعد الكاف واعتبارها  
مستغن عن هذا التقدير  
ومن زعم أن التقدير كمثل  
ماء وان هذا مما يلى الكاف  
غير المشبه به بناء على أنه  
محذوف فقد سهوا به أو بنا  
لان المشبه به الذى يلى  
الكاف قد يكون ما هو ظاهرا  
وقد يكون محذوفا على ما  
صرح به فى الايضاح (وقد  
يذكر فعل بنى عنه) أى عن  
التشبيه كقوله علمت  
زيدا أسد النحر التشبيه

الجملة أى ولو بطريق التضمن وكتب أيضا قوله مما يشق الخ فيه قصور لانه لا يشمل نحو وشبه هذا ان  
عطف قوله وما يؤدى على المماثلة وهو الاقرب فان عطف على ما يشق فلا قصور وقال فى الاطول وما  
فى معناه نحو وشبه وأشب ونحو وادراج ما يشق من المماثلة والمماثلة والمماثلة وما يؤدى معناه فيه يحتاج  
الى جعل ما فى معناه أعم مما فى معناه باعتبار المعنى المطابق والتضمنى والافلا يشمل شبه ونحوه اه (قوله  
وما يؤدى هذا المعنى) كالمضاهاة والمماثلة (قوله فى نحو الكاف) المراد بنحو الكاف ما لا يدخل الاعلى  
أحد أركان التشبيه وهو ما يكون الداخلى عليه بحرور الا غير واحد ترز به عن نحو كان ويشبه به ويشابه بل  
عن مماثل فان قولنا زيد مماثل عمرو ولم يل المماثل المشبه به بل المشبه وهو الضمير المستتر فيه ولنا قيدنا  
البحرور بقولنا لا غيرا دعو فى المثال المذكور يجوز نصبه وقال الشارح أراد بنحو الكاف ما يدخل  
على المفرد بخلاف كان ويمائل ويشابه وفيه أن يماثل ويشابه لا يدخلان على الجملة بل على المفرد  
كل كاف ومثل الآن يتكافأ بأنه أراد بالمفرد الواحد ويمائل ويشابه ونحوهما تدخل على المتعدد اه  
أطول (قوله أى فى الكاف ونحوها) يريد أن الكلام على طريق الكناية كما تقرر فى قولك مثلك لا يحل  
لأن فى الكلام مقدرا اه فترى (قوله بخلاف كان الخ) الاصل فى كان أن يليها المشبه ويكون المشبه به  
الخبر وقد يخالف ذلك فيلحق المشبه به ويكون خبرها المشبه بنحو كأن الاسد زيد فى الافعال وأشباهها أن  
يلحق المشبه به ويكون مفعولا لهم المشبه به وقد يخالف ذلك فيلحق المشبه به ويكون مفعولا لهم المشبه بنحو  
يشابه الاسد زيدا (قوله أو كصيب) فيعمل من صاب يصوب أى نزل ويطلق على المطر وعلى السحاب أيضا  
اه فترى (قوله أو كمثل ذوى) تقدير ذوى لاقتضاء الضمائر فى يجعلون أصابعهم فى آذانهم مرجعوا وتقدير  
مثل ليناسب المعطوف عليه أعنى كمثل الذى استوفى دارا (قوله وقد يليه غيره) مما يكون له مدخل فى  
المشبه به وذلك اذا كان المشبه به هيئة منتزعة وذكر بعد الكاف بعض ما تنزع عنه الهيئة ولا خفاء فى  
كثرة التقليل باعتبار الاضافة اه أطول (قوله واضرب) أى بين ايهم وصف اه فترى وقوله مثل  
أى حال (قوله كما) أعربه ابن عطية خبره بتسناد محذوف أى هى ما واختار أبو حيان أنه فى موضع  
المدحول الشاى لا ضرب أى صير لهم صفة الحياة الدنيا شبه ما بناء على أن اضرب مع المثل تتعدى لاثنتين  
والصحيح أنها تتعدى لواحد اه يس (قوله ولا بغيره آخر) كالنبات (قوله وبهجتها) عطف تفسيرا  
(قوله ولا حاجة الى تقدير كمثل ماء) أى حتى يكون المشبه به وبالالكاف تقدير او عبارته توهم أن هذا  
التقدير جائز وان كان مستغنى عنه وقد يقال يلزم عليه أن يكون المشبه به حال الماء فيضاف قوله سابقا  
بحال النبات وأجيب بأن حال الماء الموصوف بمحذوف كقولنا الى حال النبات فلا اشكال من يس وكتب  
أيضا قوله ولا حاجة الى تقدير الخ عبارة الاطول لا يخفى أنه يمكن رعاها الاصل فى جميع ما هو من هذا القبيل  
بتقدير المثل والحال والشأن انكسرهم رأوهم مستغنين عن الحذف أو أهملوا رعاها هذا الاصل فأهملوه ورأوا  
أصلا آخر أهم هو عدم الحذف وتقدير اعونه اذا كان لا بد فى المقام من حذف شئ لانه بعد الوقوع فى الحذف  
اضروية يهون ارتكابه فيتركب لا دق داع ومنه قوله تعالى أو كصيب الآيات لان حذف ذوى ضرورى  
لرجوع الضمائر وحذف المثل لانه أنسب يجعل المشبه المثل وأشد ملازمة ولهذا العذر لا يقدمون على  
التقدير فيما لا تقدير فيه ضروريا اه مع بعض حذف (قوله ولا حاجة الى تقدير الخ) فلهذا كان سهوا  
لكنه انما يتم ان وافق هذا الراعم على تعميم قول المصنف أن يليه المشبه به بما يشمل المقدور ولم يخصه  
باللفظ اه يس (قوله واعتبارها الخ) أى لفهمها من ذلك المضمون (قوله وأن هذا مما يلى الكاف  
الخ) هذا غير قوله ومن زعم الخ (قوله فعل بنى عنه) الاولى وقد بنى عنه ليتناول أنا عالم أن زيدا  
أسد وزيدا أسد حة أو بلا شبهة وكان زيدا أسدا اذا كانت كل للظن اه أطول وكتب أيضا قوله بنى عنه  
الظاهر بنى به أو بنى آياه فى القاموس أنباء آياه وبه فكله عن متعلقة بالكشف المضمون للانباء اه أطول  
أقول فى سرح الشذور لابن هشام أن الافعال الخمسة حدث وأنبا وأنبا وأخبر وخبر عند تعديها الى مفعولين



وإدعى كمال المشابهة لما في علمت من معنى التحقيق (وحسنت) زيداً أمداً (إن بعد) التشبيه لما في الحسبان من الأشعار بعد التحقيق والتيقن  
وفي كون مثل هذه الأفعال مبتدأ عن التشبيه نوع خفا هو أن الفعل ينبئ عن حال ١٤١ التشبيه في القرب والبعد (والغرض

منه) أي من التشبيه (في)  
الاعطاف يعود إلى المشبه وهو  
أي الغرض العائد إلى  
المشبه (بيان أمكانه) أي  
المشبه يعني أن المشبه أمر  
يمكن الوجود وذلك إذا كان  
أمر غير بائع يمكن أن يختلف  
فيه ويدعى امتناعه (كما  
في قوله

فإن تفق الأنام وأنت منهم  
فإن المسك بعض دم الغزال)  
فإنه لما ادعى أن الممدوح  
فائق الناس حتى صار أصلاً  
برأسه وجسماً بنفسه وكان  
هذا في الظاهر كالممتنع  
احتج بهذه الدعوى وبين  
امكانها بأن شبه هذه الحال  
بحال المسك الذي هو من  
الدماة ثم أنه لا بعد من الدماء  
لما فيه من الأوصاف  
الشريفة التي لا توجد في  
الدم وهذا التشبيه ضمني  
ومكنى عنه لا صريح (أو  
حاله) عطف على أمكانه  
أي بيان حال المشبه بأنه  
على أي وصف من  
الأوصاف (كأن تشبيهه  
توباً خرفي السواد) إذا  
علم السامع لون المشبه  
دون المشبه (أو مقدارها)  
أي بيان مقدار حال المشبه  
في القوة والضعف، والزيادة  
والنقصان (كأن تشبيهه)  
أي تشبيهه الثوب الأسود  
(بالغراب في شذبه) أي  
شذو السواد (أو تفر بها)

الثاني بواسطة تعدى بالباوع عن مذهب التعدي عن بقوله تعالى وتبينهم عن ضيف إبراهيم وهو يعبر على  
ما في الأطول (قوله وإدعى كمال المشابهة) عطف تفسير والمراد ادعى على وجه التيقن (قوله من معنى  
التحقيق) أي التيقن (قوله والتيقن) عطف تفسير (قوله نوع خفاء) إذ دلالة العلم والحسبان على  
التشبيه بل الدال عليه عدم صحة الجمل فإن العقل يحكم بأنه لا يمكن هذا الجمل تحقيقاً وإن لم يكن فعل (قوله  
والإظهار أن الفعل الخ) قال في الأطول هذا هو المراد كما هو المتبادر من قولنا أنباء فلان عن فلان إذا المتبادر  
منه أنه أظهر حالاً من أحواله لأنه أفادة تصوره لا سماع قوله أن قرب وقوله أن بعد (قوله في الاعطاف)  
انما قال ذلك لما ساقى من أنه قد يعود إلى المشبه به فإن قلت فيما ساقى ما يدل على أنه قليل وقوله في الاعطاف  
يدل على أنه غالب قلت القلة بالاضافة لا تنافي القلة اه أطول (قوله بيان أمكانه) أو وجوده أو امتناعه  
أو وقوعه فالأقصر على بيان الأمكان من ضيق البيان اه أطول (قوله وذلك) أي الغرض المذكور  
وقوله إذا كان أي المشبه (قوله كأن في قوله) أي كيان أمكان المشبه في قوله (قوله وأنت منهم) أي  
بحسب الأصل فلا ينافي دعوى صيرورته جنساً برأسه (قوله فإن المسك الخ) ليس هو جواب الشرط بل  
علة الجواب المحذوف المقامة هي مقامه تقديره فلا استبعاد فيه وكتب أيضاً ما نصه وقد فاقه فخالك كل  
المسك (قوله فإنه) أي الشاعر (قوله في الظاهر) أي بادى الرأى قبل النظر في الأدلة والالتفات إلى النظائر  
وقوله كالممتنع الظاهر أنه يعني عن الكاف قوله في الظاهر (قوله احتج لهذه الدعوى) أي لهذا المدعى  
بدليل قوله وبين أمكانها (قوله وبين أمكانها) قال في الأطول الانسب بمقام المدح الاحتجاج لما بين الوقوع  
إذا الأمكان كثيراً ما يعبر عن الوقوع (قوله بأن شبه هذه الحال الخ) فهو تشبيه مركب يعبر كـ (قوله وهذا  
التشبيه ضمني) أهو مدلول عليه باللازم وقوله ومكنى عنه لأنه لا بد من التشبيه وهو وجه الشبه أي  
التفوق على الامثال فإذ كالتشبيه صريحاً بل كناية بذ كلاً من اه سراحى وقوله أي التفوق أي المأخوذ  
من قوله فإن تفق الأنام وقوله فإن المسك بعض دم الغزال أي وقد فاقه (قوله كأن في تشبيه الخ) أي  
كيان الحال في تشبيه الخ قال في الأطول ونتج أنه هل البليغ يختار التشبيه على الأخبار عنه بالسواد فإن  
هذا أسود أوضح وأخصر من هذا كهذا في السواد ويمكن أن يقال في التشبيه تستفاد خصوصية السواد  
ولا تستفاد في الأخبار ولا يدخل بهذا في بيان المقدار لأن بيان المقدار مبني على معرفة الحال وبيان اللون  
من أول الأمر مثلاً وإن كان على وجه يتضمن معرفة المقدار لا بعد من بيان المقدار وفي كلام السيد السند  
في شرحه للمفتاح اشعار بذلك اه (قوله أي بيان مقدار الخ) أي مرتبته في القوة الخ (قوله أي تقرير حال  
الخ) قال في الأطول لا يخفى أنه يصح أن يكون تقرير الأمكان أو تقرير مقدار الحال فالأقيد أن يجعل ضمير  
تقريرها إلى المذكورات ويفسر قوله أو تقريرها بتقرير شيء منها اه (قوله وتقوية شأنه) عطف تفسير  
(قوله على طائل) أي فائدة من الطول بالفتح وهو الفضل وعلى زائدة وطائل فاعل يحصل أوليست  
زائدة ويحصل مضمين معنى يطلع والفاعل ضمير يعود على من كذا في الفري وقوله وعلى زائدة كأن في قوله

إن الكريم وأبيك يعتمل \* أن لا يجدوا ما على من شكل

(قوله عن يرقم على الماء) وقد المفتاح الرقم بكونه في حضور المخاطب إذا التقى رقبه أقوى لأعانة المشاهدة  
في ذلك كالأيتى والآن تستفيد من صبغة الحال في عبارة المصنف اه أطول (قوله تجدد) أي تعلم  
(قوله من تقرير عدم الفائدة) ربما يفيد أن الوجه هنا عدم الفائدة وليس كذلك بدليل ما يأتي عند قوله  
أو مفيدان بل الوجه هو التسوية بين الفعل وعدمه في عدم الفائدة فمما هنا تسامح تأمل (قوله لأن  
الفكر الخ) أي الجزم اه يس قال في الأطول وفيه أن هذا المثال لا يختص بتقرير حال غير الحسي بل  
يشمل تقرير بعض حسابات لا تقر لعدم نفعها كتقرير عدم نفع الرقم على الماء اه (قوله أتم منه

مرفوع عطفاً على بيان أمكانه أي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شأنه (كأن تشبيهه من سبه على طائل بمن  
يرقم على الماء) فإنك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجد في غيره لأن الفكر بالحسيات أتم منه



ولا زورديه \* يعني البسج (زهو) حال الجوهري في الصحاح زهى الرجل فهو زهواً إذا تذكر وقبه لغة أخرى حكاه ابن دريد زهواً  
زهو زهواً (بزرقتهما \* بين الرياض على حجر البواقيت) يعني الازهار والشقائق الحجر (كانها فوق قامات ضعفن بها \* أوائل النارفة  
أطراف كبريت) فان صورة اتصال النار بأطراف الكبريت لا يندر حضورها ١٤٣ في الذهن ندوة تجزمن المسلمو حه .

الذهب لكن يندر حضورها  
عند حضور صورة البسج  
فيستطرف بمشاهدة عناق  
بين صورتين متباعدين  
(وقد يعود) الغرض من  
التشبيه (الى المشبه به هو  
ضربان أحدهما إيهام أنه  
أتم من المشبه) في وجهه  
الشبه (وذلك في التشبيهة  
المقايوب) الذي يجعل فيه  
الناقص مشبهاً بقصداً الى  
إدعاء أنه أكل (كقوله  
(وبدا الصبح كأن غرته)  
هو رياض في جبهة القوس  
فوق الدرهم استعبرت  
لبياض الصبح (وجهه الخليفة  
حين يتدح) فانه قصداً إيهام  
أن وجهه الخليفة أتم من  
الصباح في الوضوح والضياء  
وفي قوله حين يتدح دلالة  
على اتصاف المدحوع معرفة  
حق المدح وتعظيم شأنه  
عند الحاضرين بالادعاء  
اليه والارتياح له وعلى كماله  
في الكرم حيث يتصف  
بالبشر والطلاقة عند  
استماع المدح (و) الضرب  
(الثاني) من الغرض  
العائد الى المشبه به (بيان  
الاهتمام به) أي بالمشبه به  
(تشبيهه بالناقص وجهها  
كالبدر في الانراق  
والاسم دارة رقيقة

لكون كل منهما من وادي غير وادي الآخر (قوله ولا زورديه) كسر  
الزاي هو الظاهر الثابت في نسخ رواية المفتاح كذا ذكره السيد السند في شرحه اه أطول وفي الحفيد  
حكاية الفتح قبيل وكتب أيضاً ما نصه أي رب أزهار من البسج لازوردية تسبها الى الحجر المعروف  
لكونها بلونه (قوله بزرقتهما) اذا كانت الرزقة رابحة على الجرعة عند القائل وفي التعبير عن البسج  
بلا زوردية نوع اشعار اليه كل الباء في قوله بزرقتهما السببية واذا كانت من جوحه فالباء بمعنى مع وكان  
البيت تعجباً من تكبرها اه أطول (قوله بين الرياض) حال من فاعل زهواً وكتب أيضاً قوله بين الرياض  
لا يبعد أن يقصده معنى علانية يعني زهواً علانية لا على وجه الخفاء اه أطول (قوله على حجر البواقيت)  
أي الازهار الحجر التي كالبواقيت (قوله والشقائق) عطف خاص على عام والجرعة للازهار والشقيق  
(قوله ضعفن بها) أي بسبب النقص لها وطول مكنتها فوقها نزل العظم المعنوي منزلة الجسامة الحسية أفاده  
في الاطول (قوله أوائل) انغمس بأوائل لان النار متى طال مقامها اجرت وزال عنها الزرقه ولهذا  
قيس بقوله في أطراف أيضاً ولم يقل في كبريت لان أوائل النار الواقعة في أواسط الكبريت لازرقته فيها  
اه يس (قوله لكن يندر حضورها عند حضور الخ) أي لان البسج جرم ندى ونور رياضي فلا يخطر  
معه الا ما هو من جنسه دون النار لاسيما في أطراف الكبريت فانها جرم حار يابس يباري فيتنها ما غاية البعد  
(قوله عناق) أي معانقة أي ضم (قوله الى المشبه به) أي لفظاً وان كان مشبهاً معنى (قوله وهو ضربان)  
أي الغرض العائد الى المشبه (قوله أحدهما) وهو الكبريت الشائع اه أطول (قوله إيهام) أي إيفاع  
المتكلم في وهم السامع أن المشبه به أتم مع أنه ليس كذلك في الواقع اه يس (قوله وذلك في التشبيه المقايوب)  
قال في العروس وليس منه أي التشبيه المقايوب قوله تعالى مثل زوره كسكة تان كان فوره أتم من المشكاة  
(قوله الذي يجعل فيه الناقص الخ) لا يحنى أنه يجوز أن يكون التشبيه المقايوب مبنياً على تسليم أنه أتم من  
المشبه اذا كان ينك وبين مخاطبك نزاع في ذلك وأنت جارية معه وأنه يصح التشبيه المقايوب في تشبيه  
الزينة والتشويه والامتطراف لادعاء أن الزينة في المشبه به أتم والقبح أكثر وأدعاء أن المشبه به أندر  
وأحنى ولا يظهر اختصاصه بصورة الحاق الناقص بالكمال اه أطول (قوله كقوله وبدا الخ) قال في  
الاطول يجوز أن يكون الشعر تشبيهاً غير مقايوب بأن يكون تشبيه غرة الصباح بوجه الخليفة في سرعة  
انتشارها ولا يحنى أن سرعة انتشار الطلاقة في وجهه الخليفة أتم منها بالنسبة الى انتشار ضوء الصبح اه  
(قوله كأن غرته) أي غرة هي هوان أريد بالصباح الضياء التام عند الاسفار ويحتمل أن المراد به مطلق  
الضياء فتكون اضافة الغرة التي هي الضياء التام من اضافة الخاص الى العام وهذا كله ان حمل الصباح  
على الضوء وعليه فوجهه على حذف مضاف أي ضوء وجهه ليناسب التشبه فان حمل على أول النهار كما هو  
أحدهم غريبه كافي الاطول فالإضافة من اضافة الصفة المبنية على المباينة الى الموصوف كما يقال عدل رجل  
(قوله بالرغيف) في الاستدارة واستلذاً النفس به (قوله انظرها المطلوب) فلا يحسن الا في مقام المامع  
في شئ كما قاله السكاكي (قوله اذا أريد الحاق الناقص الخ) قال في الاطول قال الشارح وهذا الكلام  
محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصده فيه الحاق الناقص في وجه التشبه بالزائد على ما قررنا فيما سبق  
هذا ويمكن دفعه بأن المراد أن هذا الذي ذكر من جعل أحد الطرفين مشبهاً والاخر مشبهاً يكون أحد  
الطرفين أتم حقيقة أو ادعاءً اذا أريد الخ اه وقوله لان ما تقدم كله ليس مما يقصده الخ أي بل بعضه لما  
تقدم من أن التحقيق أن الأغراض الثلاثة الاول لا تستدعي أعية المشبه به في وجه التشبه وقال القنري

ويسمى هذا أي التشبيه المشتغل على هذا النوع من الغرض (أظهار المطلوب هذا) الذي ذكر من جعل أحد التشبيهين مشبهاً والاخر  
مشبهاً انما يكون (أذا أريد الحاق الناقص) في وجه التشبه (حقيقة) كافي الغرض العائد الى المشبه (أو ادعاء) كافي الغرض العائد  
الى المشبه به

زائد أو سواء وجدت الزيادة والنقصان أم لم توجد (فلا حسن ترك التشبيه إلى الحكم بالتشابه) ليكون كل من الشئين متشابه ومشباه (احترازا من ترجيح أحدهما للآخرين) في وجه الشبه (كقوله

تشابهه في أذخرى ومدامتي فمن مثل ما في الكأس عيني تسكب

فوالله ما أدري أبالخر أسبلت

بحقوقي) يقال أسبل الدمع

والطر إذا هطل وأسبلت السماء

فالباء في قوله أبالخر

للتعدي وليست برائدة على

ما تومعه بعضهم (أم من

عبرتي كنت أشرب) لما

اعتقد التساوي بين الدمع

والخر ترك التشبيه إلى

التشابه (ويجوز) عند

إرادتنا لجمع بين شيئين في

أمر التشبيه (أيضا) لانهما

وان تساوي في وجه الشبه

بحسب قصد المتكلم الا انه

يجوز له أن يجعل أحدهما

مشبها والآخر مشبها به

لغرض من الأغراض

وسبب من الأسباب مثل

زيادة الاهتمام وكون

الكلام فيه (كتشبيه

غرة الفرس بالصبح وعكسه)

أي تشبيه الصبح بغرة

الفرس (مضى أريد ظهور

نير في ذم كآية ه) أي

من ذلك المرمى غير أن

يعد إلى الباقية في وصف

ربما تنكف ويقال المراد بالناقص في الجملة ولو في الاعرفية أو الاتمية لا الناقص في وجه الشبه فقط فمرد أن يقال بيان الاهتمام غرض عائد إلى المشبه به ولا حاجة فيه إلى ادعاء الكمال قطعاً ولا يلزم الكمال حقيقة وهو ظاهر اه (قوله بالزائد) حقيقة أو ادعاء (قوله إلى الحكم بالتشابه) أي ذهباً إلى الحكم أي إلى إفادة التشابه ولو بغير لفظ التشابه كالتماثل والتشاكل والتساوي والتضارع مما لا مفعول له بخلاف مشابه ومائل ونحوهما فإن فيه إلحاق الناقص بالزائد (قوله ليكون الخ) علة للحكم بالتشابه وكتب أيضاً قوله ليكون كل من الشئين مشبها ومشبها به يعلم من هذا أن التشابه أخص من التشبيه المعروف فيدخل في تعريفه وان المراد بقوله ترك التشبيه ترك التشبيه الذي هو غير التشابه وهو ما يكون أحد الشئين مشبها ليس غير والآخر مشبها به كذلك وهو التشابه قسمان لأن التشبيه المعروف اه سم (قوله احترازا الخ) علة للاحسنية (قوله من ترجيح) أي من إيهام ترجيح أحدهما للآخرين والالوجوب ترك التشبيه فيضيل قوله فالاحسن ويصل مجوز التشبيه ولك أن تجعل وجه ترجيح التشابه حفظ السامع عن توهم زيادة المشبه به وبقى البيان عن الالتباس لأن ظاهر العبارة إلحاق لا التشراك اه أطول (قوله المتساويين) أي بحسب القصد وان لم يتساوا في الواقع (قوله أذخرى) أي في كل وقت جرى ففائدة الظرف التعميم يؤيده صيغة تسكب المفعلة للاستمرار اه أطول (قوله وأسبلت السماء) أي بالطر وأسبلت الجفون بالدمع فهو إذا تعدي تعدي بالباء (قوله وليست برائدة) أي والفعل متعد بنفسه لكن في القاموس أسبل الدمع أرسله وعليه قالوا برائدة فجعل الزيادة هو ما مطلقاً وهم لا يقال زيادة الباء في غير النقي والاستفهام وفي غير خبر المبتدأ سماع ولا ثبت السماع باليت مع احتمال بقاء التعدي لا نأقول بقاء التعدي أيضاً سماعية على أن من جعلها زائدة لعله مع الزيادة فلا يتم الحكم بكونه ما مالم ينف السماع والاحاطة بالنقي متعذرة اه أطول (قوله أم من عبرتي) هي متصلة لوقوعها بعد همزة التسوية كما قرر في قول الشاعر ولست أباي بعد فقدى مالكا \* أموتى نأ أم هو الآن واقع

(قوله ويجوز) الجواز مستفاد من قوله فالاحسن ولكنه تعرض له ليوضحه بالتمثيل ولا يخفى أن البيت كما اشتمل على تمثيل الاحسن الذي هو التشابه اشتمل على تمثيل الجواز الذي هو التشبيه حيث اشتمل على قوله \* فمن مثل ما في الكأس عيني تسكب \* وكأنه أراد التمثيل للتشبيه بما أحدهما الطرفين أكل مع أنه لم يقصد إلحاق بل التشابه بعد التمثيل لجمالا لزمية لاحد الطرفين على الآخر فتأمل اه أطول وفي الفري فان قلت قوله فمن مثل بدل على التشبيه وقوله تشابه على التشابه فتناقضان قلت لم يقصد بقوله فمن مثل التشبيه كما لا يخفى على المتأمل ولوسلم فقد صرح بجواز التشبيه عند إرادة الجمع بين الشيئين في أمر فأول الكلام أسلوب والثاني أسلوب آخر فلا محذور اه وجعل بعضهم في الكلام حذفاً والاصل فمن مثل ما في الكأس تسكب عيني ومن مثل ما تسكب عيني أشرب فيكون ذلك بيانا لقوله تشابه الخ (قوله لانهم الخ) وقال في الأطول لان أداة التشبيه قد تستعمل لمجرد قصد التثنية (قوله متى أريد الخ) يرجع لكل من تشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه (قوله اذلو قصد ذلك) أي ما ذكره من المبالغة في وصف الغرة لوجب حمل الغرة مشبها بالصبح مشبها به أي لوجب الحكم بذلك تحقيقاً لا مجرد جعل الغرة والصبح كذلك في العبارة لوجود هذا عند عدم القصد أيضاً بأن أريد مجرد ظهور رمزي في مظلم أكثر منه والمراد بوجوب ذلك إذا لم يرد قلب التشبيه أي ووجب عكس ذلك إذا أريد ولو صرح بذلك لكان أوضح فتأمل (قوله وهو الخ) مردع في أقسام التشبيه بعد الفراغ من الأركان والغرض منه (قوله باعتبار الطرفين) أي أفراداً وتركيباً وتقدم تقسيمه باعتبارهما حسية وعقلية (قوله أربعة أقسام) أولها قسمه المصنف إلى أربعة أقسام والثالث والرابع كل منهما قسمان يعلم انقسامهما إليهما من بيان تقسيم الأول إلى الأقسام الأربعة فاكنتي به ولم يذكر تسميهما وأما الثاني فيجتمل القسمة إلى الأربعة عقلاً وكأنه لم يوجد هذه الأقسام

غير الزائدة بالزائد إذا وفقط التلا لوجود ذلك اذ لو قصد ذلك لوجب جعل الغرة مشبها بالصبح مشبها به (وهو) أي التشبيه ولعدم باعتبار الطرفين) التشبيه أربعة أقسام لانه (أما تشبيه مفرد بمفرد وهما) أي المفردان (غير مفيدين) كتشبيه الخيل بالورد



أو مقيدان محمولهم) لمن لا يحصل من معيه على طائل (هو كالأرقام على الماء) فالشبه هو الساعى المقيد بأن لا يحصل من معيه على شيء  
والشبهه هو الأرقام المقيد بكون رقه على الماء لان وجه المشبه هو التسوية بين الأهل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين (أو  
مختلفان) أى أحدهما مقيد والآخر غير مقيد (كقوله والشجى كالأرق فى كفى الاشلى) ١٤٥ فالشبهه أعنى المراتم مقيد

بكونه فى كفى الاشلى  
بجلاف المشبه أعنى الشمس  
(وعكسه) أى تشبيهه  
المرأة فى كفى الاشلى بالشمس  
فالمشبهه مقيد دون المشبه  
به (ولما تشبهه مركب  
بمركب) بأن يكون كل من  
الطرفين كيفية حاصلة  
من مجموع أشياء قد تضامت  
وتلاصقت حتى عادت  
شيأ واحدا (كأفى بيت  
بشار) كأن مشار النعم على  
ما سبق تحقيقه (ولما  
تشبيهه مقيد بمركب بظاهر  
من تشبيه الشقيق) وهو  
مفرد بعلام ياقوت نشرن  
على رماح من زبرجد وهو  
مركب من عدة أمور  
والفرق بين المركب والمفرد  
المقيد أحوج شئ إلى  
التأمل فكثيرا ما يقع  
التباس (ولما تشبيهه  
مركب بمفرد كقوله

ولعدم وجوده سقط قسمان من القسم الثالث وقسمان من القسم الرابع فالأقسام العقلية ستة عشر  
حاصلة من ضرب أربع فى أربع والواقعية تسعة ومن البين أن تقسيم الطرف يستلزم تقسيم التشبيه  
باعتبار الطرف وبالعكس وهكذا الحال فى الوجه والأداة والقرض فالمصنف يقسم أداة الطرف مثلا ويترك  
تقسيم التشبيه باعتبار وتارة بعكس أعمال الطرفين وتنجيد السلول وتقسيم البيان وأما تقسيم  
التشبيه باعتبار الطرف هنا مع أنه علم من تقسيم الوجه المركب باعتبار الطرف فلزى لا اهتمام بالتشبيه  
الذى وجهه مركب فانه ما به التفاضل بين البلغاء والتفاضل بين الخطباء والتشبيه على الفرق بين المركب  
والمفرد المقيد فانه أحوج شئ إلى التأمل وأعمال الذكاء كذا فى الاطول (قوله أو مقيدان) قال فى الاطول  
ولأننى بالمقيد ما ذكره قيد بل ما القيد مدخل فى التشبيه ألا ترى أنه جعل من غير المقيد قوله تعالى من  
لباس لكم وأنتم لباس لمن مع أن اللباس موصوف لانه لا دخل فى وجه التشبيه لهذا الوصف فانه فى الاطول  
ثم جوز أن يكون الطرف فى الآية من المفرد المقيد فراجع (قوله هو التسوية الخ) الاوضح هو استواء  
الفعل وعدمه (قوله بجلاف المشبه) فان قلت المشبه هو الشمس لا مطلقا بل حال حركتها فيكون مقيدا  
قلت الحركة فانه لا يلاحظ فى وجه التشبيه فلا اعتبار بقيد التشبيه قد بدرا فترى وفيه نظر لان ملاحظة  
الحركة فى وجه التشبيه تستدعى ملاحظتها فى الطرف والاحسن الجواب بأن الحركة لما كانت لازمة  
للشمس غير منفكة عنها أبدا كانت كأنها جزء من مفهومها وليست بقيد خارج تأمل (قوله بيت بشار)  
الاضافة للعهد (قوله والفرق) أى التمييز بين المفرد والمركب فى التركيب الخاص أى بيان أن ما فيه  
مفرد مقيد أو مركب وليس المراد الفرق من حيث التصور لسموئله كذا فى سم وكتب أيضا قوله والفرق  
بين المركب الخ اذ يلبس التقيد بالتركيب فان كان هاء أمر واحد هو الاصل فيما يقصد من المشبه  
أو المشبه به وكان ماعداه تقمونه تعالى فى الاعتبار كن مفردا مقيدا ولا كان مركبا اه حفيد (قوله كيف  
تصور) أى فائس نفعيا كيف تصور مضارع التصوير بهول يقال متوره فتصور والشارح جعله  
مضارعا محذوف التاء اه أطول (قوله أى تصور) أى تشكل (قوله ترياها الخ) بدل من تريا  
وجوه الارض بدل مفصل من مجمل أو عطى بيان كذا فى يس (قوله زهر) كمرجع زهرة ككثرة  
وبركة اه أطول والظاهر من قوله لان الازهار باخضرارها أنه جعل الزهر على النبات مجازا مرسل  
أو استعارة قاله الفري (قوله الربا) جمع ربوة بالضم وجاءت كرجة اه أطول وفى الحفيد الربوة بفتح  
الراوى بالكسر التل فتخصر أن راءها مثلثة (قوله خصها) أى زهر الربا (قوله لانها أنضراخ) قال فى  
الاطول ويمكن أن يقال خصها لانها اتخذها الشمس فى أول طلوعها وتشبيه أول النهار بالليل المقترأ ظهر  
لان نور الشمس فيه أضعف (قوله ولانها المقصود بالنظر) أى فى قول الشاعر تقصيا نظريكا تريا وجوه  
الارض هذا مراده فيما يظهر كذا بخط شيخنا البرلسى اه سم وكتب أيضا قوله ولانها المقصود بالنظر  
لان الشخص بيد بالنظر العالى (قوله أى ليل ذو قمر) لا يقال هذا يستلزم أن المشبه به مركب فنى جعله  
مفردا سماح كما قال فى الاطول لانا نقول الوصف أو الاضافة لا تمنع الأفراد لما سبق أن المراد بالتركيب هو  
الهيئة الحاصلة من عدة أشياء والمشبه به ههنا ليس كذلك أفاده الفري (قوله قد عصمت من ضوء الشمس)  
من زائدة فى المفعول أو التقدير نقت شيأ من ضوء الشمس (قوله يضرب) أى يعمل (قوله فالشبهه  
مركب) وهو النهار الموصوف بظاهر (قوله وأيضا الخ) لم يعد تشبيه المتعدد بالمتعدد قسمان من الأقسام  
السابقة فى قوله وهو باعتبار الطرفين إما تشبيهه بمفرد بغير الخ به أن يقال وإما تشبيهه متعدد بمتعدد لانه

(١٩ - مجريد ثافى) لانها أنضروا أشد خضرة ولانها المقصود بالنظر (فكأنها هو) أى ذلك النهار الشمس الموصوف  
(مفرد) أى ليل ذو قمر لان الازهار باخضرارها قد عصمت من ضوء الشمس حتى صار يضرب إلى السواد فالشبهه مركب والمشبه به مفرد وهو  
المفرد (أيضا) تقسيم آخر لتشبيهه باعتبار الطرفين وهوانه (ان تعدد طرفاء هاهنا مقفوف)

على طريق العطف أو غيره ثم  
بالمشبه بها كذلك (قوله) في  
صفة العقاب بكثرة اصطيد  
الطيور (كان قلوب الطير  
وطبياً) بعضها (ويابسا)  
بعضها (لدى وكرها العناب  
والخشف) هو أوردنا التمر  
(البالي) شبه الرطب  
الطري من قلوب الطير  
بالعناب واليابس العتيق  
منها بالخشف البالي أذ ليس  
لا اجتماعهما هينة  
مخصوصة يعتد بها ويقصد  
تشبيهها إلا أنه ذكر أولاً  
المشبهين ثم المشبه بها على  
الترتيب (أو مفروق) وهو  
أن يؤتى بمشبهه وشبهه  
ثم آخر وآخر (قوله)  
التشرى أى الطيب والرائحة  
(مسك) والوجه هنا \* نير  
وأطراف الالكف) وروى  
أطراف البنان (عتم) هو  
شجر أحمري (ون تعدد  
طرفه الأول) يعنى المشبه  
دون الثاني (فتشبيها التسوية  
كقوله صدغ الحبيب وحالى  
\* كلاهما كالليالى وان  
تعدد طرفه الثاني) يعنى  
المشبه به دون الأول (فتشبيه  
الجمع كقوله)  
بات ديمالى حتى الصباح  
أعبد مجدول مكان الوشاح  
(كأنما يسم) ذلك الأغيد  
أى الناعم البدن (عن لؤلؤ  
منضد) أى منظم (أو برد)  
هو حب النمل (أو اقحاح)  
جمع الخوان وهو وردله  
فورثه نغره بثلاثة أشياء

(وباعتبار وجهه) عطف على قوله باعتبار الطريقين

كتشبيه المفرد بالمفرد حقيقة فلا معنى ليه قسيمه اه فترى قال سم لأن أن تقول الظاهر أن الواحد  
في المتعدد قد يكون مفرداً مقيداً وغير مقيد ومركباً مفهوماً لا يخرج عن الأقسام السابقة لأنه كتشبيه  
مفرد بمفرد حقيقة أو كتشبيه مركب بمركب حقيقة أو كتشبيه مختلفين وكتب أيضاً ما نصه هذا التقسيم  
لا يناسب التقسيمات الأخر لأنها كانت تقسيمات للتشبيه الواحد وهذا تقسيم للتشبيهات المتعددة أذ لا  
يتعدد طرفاً تشبيه واحد أو يخالس من وظائف البيان بل هو من أفراد الالف والنشر الذى هو من الصنائع  
البدعية وكان وجه التعرض له أن الملقوف ربما يلتبس بتشبيهه مركب بمركب ويتبعيته بتعرض للفروق  
وأن لا التباس فيه ولا يخفى أن الملقوف والمفروق لا يختصان بالطرف بل يجريان فى الوجهه أيضاً اه  
أطول (قوله) وهو أن يؤتى أولاً بالمشبهات الخ) تبع فيه الشارح المصنف ويجب أن يقال أولاً بالعكس لئلا  
يخرج نحو كل عناب والخشف البالي قلوب الطير وطباً ويابسا وقوله أو غيره كأنه أراد به مثل قولنا كالقمرين  
زيد وعمر وإذا أريد تشبيه أحدهما بالشمس والأخر بالقمرية اه أطول (قوله) فى صفة العقاب (أى  
وصفه وهو مؤنث) (قوله) رطباً ببعضها أو يابسا ببعضها) لا يخفى أن رطباً ويابسا حال من قلوب الطير والعامل  
معنى التشبيه المستفاد من كان فافهمه أن الحال يجب أن تكون مطابقة لصاحبها فى التذكير والتأنيث  
وقد انعدمت ههنا حيث لم يقل رطبة ويابسة فأشار الشارح بقوله رطباً وبعضها ويابسا ببعضها إلى دفعه  
لكن ظاهراً يقتضى حذف الفاعل وبقاؤه رافعه ولا يجوز البصريون وبعض الكوفيين اللهم إلا أن يريد  
أن تفصيل الحال انقطاعاً يستدعى تفصيل صاحبها معنى وهو يجوز ترك تأنيهاً فان الرطوبة بالنسبة إلى  
بعض واليبوسة بالنسبة إلى آخر والأظهر أن يقال التقدير قسم رطباً وقسم يابسا اه فترى وقد يحمل  
صنيع الشارح على بيان المعنى فلا ينافى هذا الظاهر (قوله) وكرها) هو عيش الطائر وان لم يكن فيه اه  
أطول (قوله) أذ ليس الخ) تعليل لحذف أى وليس هنا من المركب أذ ليس الخ (قوله) إلا أنه الخ) الأقرب  
أنه راجع إلى قوله شبه الرطب الخ (قوله) النشر) أى نشر تلك النساء (قوله) أى الطيب) أى طيب  
الرائحة وذكاؤها وقوله والرائحة أى الذكية الطيبة (قوله) مسك) أى نشر مسك اه أطول أو المراد  
نفس المسك فيكون فيه مبالغة حيث جعل الرائحة ذات الرائحة كالمسك (قوله) أطراف البنان) فالإضافة  
بيانية اه أطول (قوله) فتشبيه التسوية) للتسوية فيه بين مشبهات (قوله) وحالى) كأنه أراد أحوالى  
فصح أن حاله والصدغ كالليالى اه أطول (قوله) فتشبيه الجمع) للجمع فيه بين مشبهات (قوله) مجدول  
مكان الوشاح) أى ضامر الخاضعين والبطن لأن ذلك موضع الوشاح وهو جلد يصرع بالجواهر ونحوها  
يشد فى الوسط كذا فى ع (قوله) الوشاح) بالضم والكسر كافى القاموس ويقال اشاح واشاح (قوله)  
كأنما يسم) بسم يسم كضرب يضرب وأبسم وبسم وهو أقل الضحك وأحسنه اه أطول وضمن يسم  
معنى يكشف قعداً يعنى (قوله) أى الناعم البدن) الانسب ذ كرهذا التفسير بعد قوله أعبد (قوله) أو اقحاح  
بفتح الهمزة أصله اقحاحى بحذف الالف والنون وقد لا تشدد اليا جمع أخوان بالضم ويقال أخوان وهو  
البابوش كذا فى الأطول وكان حذف اليا موقفاً جار على ترك تشديد اليا فيكون كالوقف على فاض (قوله)  
وهو وردله نور) اعلم أن النغمة تقدم من الأسنان كما فى الصماح والأخوان بنت طيب الريح حوالب  
ورق أبيض ووسطه أصفر كما فى الصماح فتشبيه الأسنان بالأخوان باعتبار لون ما حوالبه من الورق  
وحسن انتظامه مع قطع النظر عما فى الوسط من الأصفر وهذا الأقرب (قوله) شبه نغره) أى أسنانه  
بثلاثة أشياء إلا أنه أورد كلمة وتنبها على أن كلامه شبهه على حدة وكلمة أول التسوية لا اللازم حتى يرد أنه  
ينبغى الواو فيوجهه بأن أو يعنى الواو وكيف تجعل معنى الواو وهى أحسن من الواو لخلو عن وصمة إيهاء  
جعل المجموع مشبه به وتطابق كونه من باب التشبيه بأن المشبه أعنى النغمة يمد كورلفظاً ولا تقدير  
وأجيب بأن تشبيهه بثلاثة أشياء يعنى لأن تشبيه التسم بالتسم عن أحد الثلاثة يستلزم تشبيه النغمة  
بأحدها كذا فى الأطول (قوله) وباعتبار وجهه) يعنى باعتبار وجهه له ثلاثة تقسيمات وأليات الأولى

هو تمثيل وغير تمثيل والثاني هو مجمل ومفصل والثالث هو قريب وبعيد (قوله) لما تمثيل وما غير تمثيل لا يراد به تقسيم الشيء الى نفسه وغيره لان التمثيل يرادف التشبيه يشهد لذلك كلام الكشاف حيث يستعمل استعمال التشبيه لانه مشترك بين مطلق التشبيه وأخص منه وما هو نفس المقسم المعنى الاعم والقسم ما هو أخص فلا إشكال وبهذا الدقع أيضاً أن تعريفه بقوله وهو ما وجهه منتزع من متعدد غير متعكس لخروج بعض أفراد التمثيل عنه اه أطول (قوله) منتزع من متعدد لا يخفى أن الانتزاع من المتعدد لا يقتضى كون التعدد في طرف التشبيه ولو سلم فلا يستلزم التعدد التركيب فلا يرد على الشارح شئ في تمثيله التمثيل بما طرفه غير مركبين كتشبيه الثريا بالعنقود اذ يجوز أن يكون وجه الشبه الهيئة الحاصلة من متعدد هو أجزاءه ويؤيد ذلك ما ذكره بعضهم أن الخلقة الهيئة الحاصلة بإجماع الشكل واللون وأما قول المصنف ان التمثيل يستلزم التركيب فلا يضر لان مراده الاستعارة التمثيلية المفسرة بالركب الذى شبهه معناه المقصود بالاصلى على ماصرح به المصنف فى الايضاح نعم الفرق بينهما وبين التشبيه التمثيل بدون الاستعارة خفى والظاهر الموافقة بينهما فى أفراد الطرفين وتركيبهما اه ملخصاً من حوائج الحفيد على المطول والمختصر وفى الاطول مانعاً وتقسيد مثال التمثيل على كلام السكاكى حيث قال كافى تشبيهه مثل اليهود واطلاقه على كلام الجمهور حيث قال كما مر حل الشارح المحقق على أن جعل ما مر عبارة عن جميع أمثلة ذكرت لوجه الشبه المركب بأقسامها من مركب الطرفين ومفردهما ومختلفهما وحالهما السيد السند بدعى أن التمثيل مخصوص بما طرفاه مركبان وادعى أن تعريفه بما وجهه منتزع من متعدد يتبادر منه المنتزع من متعدد فى طرفي التشبيه لا المركب من متعدد هو أجزاءه والاقوال مركبان من متعدد نخرج منه ما ليس طرفاه مركبين فلم يتناول ما مر الاما تركب طرفاه ونوره بأن المصنف رد على السكاكى جعل التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة الحقيقية بأن التمثيل يستلزم التركيب المنافى لادراجته تحت الاستعارة الحقيقية المدرجة تحت المجاز المفرد ومباني الخالفة غير سديدة أما حديث التبادر منوع وانما خبير الانتزاع على التركيب ليعلم أن المدار على التركيب الاعتبارى والهيئة الانتزاعية لا على التركيب الحقيقى وليتناول المركب من متعدد هو أجزاءه من متعدد فى الطرف وكذا سند المصنف على السكاكى ضعيف لانه رد كون التمثيل على سبيل الاستعارة كذلك وقد وجد فى كلام السكاكى تخصيص الاستعارة التمثيلية بالمركب ولا يلزم منه تخصيص التمثيل بمعنى التشبيه بالوجه المركب بما طرفاه مركبان نعم جعل الشارح فى تعريف المجاز المركب باللفظ المستعمل فيما شبهه معناه الاصل تشبيه التمثيل قوله تشبيه التمثيل احترازاً عن الاستعارة فى المفرد فلولم يخص التمثيل بما طرفاه مركبان كيف يحترزه عنها فبين كلاميه تناقض لكن لا يوجب ذلك فساد كلامه هنا بل ينبغى أن يحمل ما ساقى على أن الاحتراز بأرادة تشبيه تمثيل خاص لا عاماً من تقيد اللفظ المستعمل بالمركب أو تقيد تشبيه التمثيل بقيد الفصل بالتخصيص أو من الجنس ثم نقول لو كان التمثيل مخصوصاً بما طرفاه مركبان لا ينتقض تعريف المجاز المركب باستعارة لفظ مركب بمعنى مفرد شبه معناه بمعنى المركب بوجه شبه مركب لانه سبق أن التشبيه بهذا الوجه يحى لمفرد مركب اه (قوله) أمرين أو أمور فيه إشارة الى نكتة اختيارته تدعى أمور (قوله) وقيد الخ) الحاصل أن التمثيل عند الجمهور هو التشبيه الذى يكون وجه الشبه فيه مركباً أو عبقلياً أو اعتبارياً أوهما وقد تقدمت أمثله مفصلة وذهب الشيخ الى أنه يشترط فيه أن لا يكون الوجه المركب حسيّاً والسكاكى الى أنه يشترط فيه أن لا يكون حسيّاً ولا عقلياً فيحصر التمثيل عنده فى المركب الاعتبارى الوهمى اه سراجى وفى اثبات الخالفة بين الشيخ والجمهور كلام لصاحب الاطول فراجع وكتب أيضاً مانعاً قال فى الاطول ولما استشعر المصنف الاشكال على تعريفه بأنه غير مطرد لانه يدخل فيه التشبيه فى الوصف المنتزع الحقيقى مع أنه ليس بتمثيل أشار الى دفعه بقوله وقيد الخ ووجه الدفع أن هذا القيد لم يثبت فى غير كلام السكاكى فخرى فى التعريف على وفاق الجمهور اه (قوله) أى المنتزع من متعدد) كذا فسر الشارح الضمير

(لما تمثيل وهو ما) اى  
التشبيه الذى (وجهه)  
وصف (منتزع من متعدد)  
أمرين أو أمور (كلامه)  
من تشبيه الثريا وتشبيه  
منار النقع مع الاسياق  
وتشبيه الشمس بالمراتق  
كف الاشمل وغير ذلك  
(وقيد) أى المنتزع من  
متعدد (السكاكى بكونه)

غير حقيقي) حيث قال التشبيه ١٤٨ متى كان وجهه وصفاً غير حقيقي وكان منتزعا من عدة أمور خص باسم التمثيل (كما في تشبيه مثل

ونحن نقسمه بالوجه أي قسده الوجه بكونه غير حقيقي كما قيده بكونه منتزعا من متعدد لانه قال السكاكي التشبيه متى كان وجهه وصفاً غير حقيقي وكان منتزعا من عدة أمور خص باسم التمثيل فقيده الوجه بقيدين ولم يقيد المنتزع من متعدد اه أطول (قوله غير حقيقي) بأن يكون اعتبارا وبما هو مفارقة هيا بالحقيقي ما يقابل الاعتباري الوهمي والمراد بالاعتباري الوهمي ما شمل النسبيات لعدم وجودها عند المتكلمين وكتب أيضا قوله غير حقيقي هل المراد غير حقيقي في كل من الطرفين أو يكفي أن يكون كذلك في أحد الطرفين وهذا ما يتضح لكن المتبادر الاول لانه الفرد الكامل اه أطول (قوله عائد الى التوهم) أي الاعتبار اه سم (قوله يعني ما لا يكون الخ) يحتمل منبغ الشارح جعل قوله وهو بخلافه على بيان غير التمثيل عند الجمهور خاصة وبعلم منه غير التمثيل على مذهب السكاكي وعلى هذا الجمل درج صاحب الاطول وقال انه أولى ويحتمل حله على بيان غير التمثيل على المذهبين وهذا أقرب الى عبارة الشارح كما أفاده صاحب الاطول فتأمل (قوله واعتباريا) عطف تفسيرى اه سم (قوله بل يكون حقيقيا) قال في الاطول المراد بالوصف الحقيقي ما يكون ما انتزع عنه أوصافا حقيقية والافاهيمية الانتزاعية أمر اعتباري لا وجود له (قوله تمثيل عند الجمهور) لعدم اشتراطهم أن لا يكون الوجه حقيقيا (قوله اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه) ولا ما يستتبعه ولما كان الجمل تقسيمان عقبه به أو فصل بينهما وبين قسمه والانسيب مقام التعليم تقديم المقصود لانه وجودى ولانه يندفع طول الفصل بين القسمين بتقديره وكأنه نظر الى أن الجمل أجل اه أطول (قوله ما لم يذكر وجهه) أي ذكر اصري يحذف لا يمنع الأجمل ذكر ما يشعر به نحوهم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها فان قوله المفرغة الخ يشعر بالوجه كما سيأتي (قوله ظاهر وجهه) حل معنى أشار به الى تقدير مضاف في المتن لاجل اعراب فلا يقال يلزم حذف الفاعل وهو لا يجوز (قوله يفهمه) أي يفهم وجهه اه أطول (قوله خفي) لا يخفى أن المراد الخفي في حذاته فلا يخبره عن الخفاء عروضا ما يوجب ظهوره كما في هذا الكلام فان وصف الحلقة أظهر وجه الشبه فلا اختصاص لهذا التقسيم بالمجل بل يجري في المنصل أيضا اه أطول وأهل تخصيصه به لظهور الخفاء فيه بحذف وجه الشبه تأمل (قوله لا يدرك) أي لا يدرك وجهه اه أطول (قوله الانخاصة) سواء أذكر كونه بالبداية أو بالتأمل فالتقسيم للتشبيه وتسميته بالطاهر والخفي تسمية له بحال الوجه وجوزنا لشارح كونه تفصيلا للوجه بارجاع الضمير الى الوجه وبأنه كون قوله وأيضا منه تقسيم للتشبيه قطعا اه أطول وقدير وجه التجويز بأن تقسم الوجه يستلزم تقسيم التشبيه باعتبار الوجه (قوله قول من وصف الخ) أي لمساأه عنهم الخجاج أيهم أجمع (قوله وذكر جارا لله) لاتى بين ما ذكره وما ذكره ما شخ بل هما يجتمعان على الصدق فواردا وبطريق أخذنا من آخر عن المتقدم اه أطول (قوله عن شيئا) هم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقبس الحفاظ وأنس الفوارس فهم أربعة ومنه تعلم أنه كان على الشارح أن يزيد لابل فلان مرة ثالثة (قوله نكلتهم) أي فقدتهم (قوله ان كنت أعلم أيهم أفضل) أي استفهامية فاله في ان كنت أعلم جواب هذا الاستفهام أو موصولة مبنية على الضم لوجود الاضافة وحذف مصدر الصلة لكن الاول هو المناسب لايهم التي في السؤال (قوله المفرغة) قال في القاموس حلقة مفرغة مصمتة وقال فيه المصمت الذي لاحوف له اه وقال بعضهم المفرغة أي المصبوبة في قالب بعد أن أذيب ما هي منه وفي سم قوله المفرغة أي المزوجة وكأنه عبر بالاقرغ الذي هو صب أصل الحلقة المذاب في قالب لان ما هو كذلك يكون متمزجا لا خلل بين أجزائه ولا انفراج (قوله طرفاها) المراد طرفيها الاعلى والاسفل الملائمان للافضل والادنى واذالم يعلم الاعلى والادنى لم يعلم الوسط اه أطول وكتب أيضا قوله طرفاها قال في العروس ويرد عليه أن الحلقة المفرغة ليس لها طرفان وجوابه أن السالبة المهملة لا تستلزم وجود موضوعها اه يس (قوله مصمتة الجوانب) أي والحواف وهو تفسير لقوله مفرغة قال سم ولعل

اليوم يمثل الجمار) فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد الى التوهم (واما غير تمثيل وهو بخلافه) أي بخلاف التمثيل يعني ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا من متعدد ولا يكون وهما واعتباريا بل يكون حقيقيا فتشبيهه الثريا بالعمقود المنور تمثيل عند الجمهور دون السكاكي (وأياضا) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو أنه (اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه منه) أي من الجمل ما هو (ظاهر) وجهه أو في الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر (يفهمه كل أحد) بمن له مدخل في ذلك (مخوزيد كالاسد ومنه خفي لا يدرك الانخاصة كقول بعضهم) ذكر الشيخ عبد القاهر أنه قول من وصف بخ المذهب للجباج لمساأل عنهم وذكر جارا لله أنه قول الانصارية فاطمة بنت الخرشب وذلك أنها سئلت عن شيئا أيهم أفضل فقالت عمارة لابل فلان لابل فلان ثم قالت نكلتهم ان كنت أعلم أيهم أفضل (هم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها أي هم

متناسبون في الشرف) يستعنعين بعضهم فاصلا وبعضهم أفضل منه (أي كما أنها) الحلقة المفرغة (متناسبة الاجزاء في الصورة) التقييد يمنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكنه ومن مفرغة مصمتة الجوانب كالأثر (وأيضا منه) أي من الجمل وقوله منه دون أن يقول



وايصالا لما للاداء ما بالاسعار بالانها من تسميات الجمل لامن تسميات مطلق التشبيه اي ومن الجمل ١٤٩ (ما ذكر فيه وصف المشبه وحده) أي  
يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه المشبه (مخوذا أسلو منه) أي الجمل ١٤٩ (ما ذكر فيه وصف المشبه وحده) أي

الوصف المشعر بوجه المشبه  
كقولها هم كالخلة المفرغة  
لا يدري أين طرفاها (ومنه  
ما ذكر فيه وصفهما) أي  
المشبه والمشبّه كليهما  
(كقوله صدقت عنه) أي  
أعصرت (ولم تصدف  
مواهبه) يعني وعلاؤه طئي  
فلم يحجب كالغيت ان جنته  
وأفالك (أي أنك) ريقه  
(\*) يقال فعله في روق شبابه  
وريقه أي أوله وأصاه  
ريق المطر وريق كل شيء  
أفضله (وان ترحلت عنه  
يلج في الطلب) وصف المشبه  
أعني المدح بأن عطايه  
فائضة عليه أعرض أولم  
عرض وتذا وصف المشبه  
به أعني الغيت بأنه يصيكن  
جنته أو ترحلت عنه  
والوصفان مشعران بوجه  
الشبه أعني الافاضة حالتي  
الطلب وعدمه وحالتي  
الاقبال عليه والاعراض  
عنه (ولما مفصل) عطف  
على قوله اما مجمل (وهوما  
ذكر وجهه كقوله ونغره في  
صفاء \* وأدعى كلالا  
وقد يتساع بذلك  
يستبعه مكانه) أي بأن  
بذكر مكان وجه المشبه  
ما يستلزمه أي يكون وجه  
الشبه تابعه لازما في الجملة  
(كقولهم للآلام الفصيح  
هو كالعسل في الحلاوة فان  
الجامع فيه لازمهما) أي

التقييد بالجوانب لدفع توهم أن يراد بالمصنعة مصنعة الحروف فقط فان ذلك صادق مع وجود انفصل  
في بعض جوانبها من جهة القيد ان الاتصال شامل لجميع أجزائها فلا يقيدين لها طرف لانها اذا لم تكن مصنعة  
الجوانب كان موضع الانفراج منها طرفا ومقابله وسطا اه (قوله وأيضا) قال في الاطول أيضا جلة معترضة بين  
مصنعة الجوانب ولم يقل مصنعة بدون ذكر مضاف اليه (قوله وأيضا) قال في الاطول أيضا جلة معترضة بين  
المعطوف والعاطف تقديره آسن تقسيم للجمل أيضا أي عادودا وقائده التنبيه على أنه استئناف تقسيم  
لجمل وليس تقسيما للخي ومنه يعلم أن المعترضة قد تدخل بين العاطف والمعطوف وأما ما قال الشارح ان  
اختيار منه ومنه دون اما واما للاشعار بان تسمى تسميات الجمل دون مطلق التشبيه فليس مما يستدبه لانه  
لا يجال لتوهم أنه تقسيم مطلق التشبيه اذ لا معنى لتوسط تقسيم بين قسمي تقسيم بل الوجه أن لا يحصر فيما  
ذكره اذ يمكن قسم آخر هو ما ذكر فيه وصف المشبه فقط فلذا لم يأت بأداة الحصر ولم يجعل التقسيم رباعيا  
لعدم الظن فيه في كلامهم ولا يخفى جريان هذا التقسيم في المفصل وكأنه لم يتعرض له لانه لم يوجد اذ لا معنى  
لايراد ما يشعر بوجه الشبه مع ذكره اه (قوله لامن تسميات مطلق التشبيه) أي فلفظ منه يدفع  
ما يوهمه لفظ أيضا لما قبله في صدر تسميات مطلق التشبيه من أن هذا تقسيم لمطلق التشبيه (قوله مالم  
بذكر الخ) انما قدم العدمي على ما هو وجودي في الجملة وقدم ما هو وجودي في الجملة على الوجودي الصرف مع  
أن حق التعليم يقتضي العكس حفظ الاقسام عن وقوع فاصل بينها ولو بالمثال اه أطول (قوله يعني الوصف  
الخ) كما بوي اليه اضافة الوصف الى أحد الطرفين لاشعارها بأن المراد وصف بذكره من حيث أنه طرف أشار  
الى ذلك في الاطول وخرج بمجاز كرزيد العالم أسد اذ لا يجمع في العالم الى الجرائع (قوله مخوذا أسد) تمثيل لما  
لم يذكر الخ (قوله كقولها هم كالخلة المفرغة لا يدري أين طرفاها مشعر بالوجه كما بينه سم  
(قوله ولم تصدف) من حد ضرب اه أطول (قوله مواهبه) بفتح الباء وضمها مفعولا أو فاعلا لقوله لم  
تصدف فانه ما يستلزمه لا زما كذا في يس لكن النصب انما يتأتى على قراءة تصدف بالتحية (قوله ريقه)  
أصله ريق (قوله وريق كل شيء أفضله) والاحسن هنا ارادة هذا المعنى أعني الافضل (قوله وهو ما ذكر  
وجهه) قال في الاطول لما كان في هذا التعريف تسامح يجعل ما ذكر مما يستتبع وجهه مكان  
الوجه مدخل لا فيماد كروجهه وكان ذلك التسامح مبنيا على تسامح آخر نه على هذا التسامح وعلى  
منشئه اخر اذ التعريف عن الابهام فتعال وقد يتساع الخ والشارح جعله اشارة الى التقسيم بعد  
التعريف يعني المفصل قسمان ما ذكر فيه وجه المشبه حقيقة وما ذكر فيه وجه المشبه تسامحا (قوله  
وأدعى) وصف آدميه بالصفاء معني عن كثرة مكانه لاشعاره بانفسال المنبع وزوال ما يكدر السمع  
منه بسبب كثرة ما ينزل من المدامع وبهذا اندفع أنه لا كبير مدحة في وصف الادمع بالصفاء (قوله  
وقد يتساع) أي يتجاوز ما على طريق مجاز الحذف أو المجاز المرسل اه لكن قال في الاطول ان ارتكاب  
طريق المجاز ليس تسامحا (قوله بذكر ما) أي ملزوم (قوله مكانه) أي في مكانه بأن يوثق به على  
طريقته من ادخال في علمه ليخرج بذلك ذكر الوصف المشعر بالوجه (قوله للآلام) أي في شأنه  
(قوله لا الحلاوة) قال في الاطول ولا يبعد أن يجعل وجه المشبه نفس الحلاوة ويجعل ثبوته في المشبه  
على سبيل التخييل كما في تشبيه السنة بالنجم والبدعة بالظلمة (قوله مبتدل) تفسير له ريب وكذا قوله  
الاتي غريب نفس له بعيد كما هو صريح الايضاح على ما في يس وكتب أيضا قوله مبتدل الابتذال  
الامتهان وهو يقتضي كثرة الاستعمال فيغمد أنه لو كان الانتقال فيه من غير تدقيق نظر لكن اتفق  
أنه لم يكثر استعماله ليس منه وليس مراد بلبس تعريفه فالخوار القريب المبتدل شامل لصورتين  
ما كثر استعماله وما لم يكثر بغيره أن يسهل الانتقال في كل منهما من المشبه الى المشبه به فذكر الابتذال

وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة (وهو ميل الطبع) لانه المشترك بين العسل والكلال الحلاوة نفسها التي هي من خواص  
المطعمونات (وأیضا) تقييد ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو أنه (ما قريب مبتدل

ليس للأخراج بل نظر الغالب اذ يغلب في القريب الابتدال اه وفي الاطول تفسير الابتدال بعدم  
الصيانة بأن ياله كل أحد بعجزه في وجهه فلا يمنع منه احتياج الى تدقيق نظر وهو وجه هذا التفسير  
لا يقتضى كثرة الاستعمال فلا يرد ما مر (قوله وهو ما ينتقل فيه) والمنتقل هو المتكلم الذى هو مراد  
التشبيه ويلزم قرب انتقاله قرب فهم السامع (قوله لظهور وجهه) فيه بحث لانه ان أراد بظهور  
الوجه ظهوره في نفسه يرد عليه ان ذلك لا يستلزم ظهور الانتقال من المشبه الى المشبه به فانه لا يجوز  
أن يكون ثبوت الطرفين غير ظاهر واراد بظهور ثبوت الطرفين فثبته أن كونه جليا لا يستلزم ذلك  
ويمكن أن يقال قوله لظهور وجهه تعاملا على وجهه التقييد أى التشبيه المبتدل ما ينتقل ذهن فيه  
من المشبه الى المشبه به بشرط أن يكون الانتقال بظهور الوجه وانما يكون كذلك اذا كان الوجه اظاھر  
ظاھر الثبوت للطرفين أيضا كذا في الحفيد على المطول والمختصر وعبارة الاطول قوله لظهور وجهه قيد  
للتعريف وتحقيقه أن يكون المشبه بحيث اذا نظر العقل فيه ظهر المفهوم الكلى الذى هو مشترك بينه  
وبين المشبه به من غير تدقيق نظر والتفتت النفس الى المشبه به من غير توقف ولم يكف بما ظهر وجهه  
في بادئ الرأى لانه بنياد منه الظهور بعد التشبيه واحضار الطرفين وهو لا يكتفى في الابتدال بل لابد أن  
يكون انتقال من المشبه الى المشبه به لظهور وجهه بمجرد ملاحظة المشبه ثم قال ولا ينتقض التعريف  
بتشبيه يكون المشبه به لازما ذهنيا للمشبه مع خفا وجهه لانه ليس انتقالا لظهور وجهه في بادئ الرأى اه  
(قوله في بادئ الرأى) جعل القاضى تقديره في آية هودى وقت حدوث بادئ الرأى على حذف مضافين  
ولأن تجعله ظرفا قريبا فيستغنى عن حذف المضاف اه أطول (قوله مهموزا) أى فى الحال  
أو بحسب الاصل بأن تكون الهمزة قلبت ياء لتكسار ما قبلها كذا فى الاطول (قوله جليا) أى عاما  
(قوله فان الجملة) أى الجملة اه يس وكتب أيضا قوله فان الجملة الخ قال الحفيد هذاتيم بالنظر الى  
المفصل الذى ذلك الحمل جزء منه تأمل قال سم وكأنه اشارة الى منع أن الجملة أسبق كليا اذ رب مفصل  
يكون أكثر تكرارا على النفس من يحمل فيكون أسبق اليه واجوابه أن المراد المفصل لذلك الحمل بأن يكون  
جزأ منه والجزء أسبق فليتأمل (قوله من التفصيل) أى المفصل اه يس (قوله من حيث انه شئ الخ)  
هذه الثلاثة كلها جملة لكنها متفاوتة الرتب فى الاجمال (قوله أسهل وأقدم الخ) أما كونه أسهل فانه  
ادراك من وجه واحد بخلاف ذلك وأما كونه أقدم فلان التفصيل تحليل أمر يحمل أو يجمع أمور مجملة  
وأيا كان فالجملة أسبق (قوله حساس) أى مدرك بالحواس وقوله ناطق أى مدرك للكليات (قوله  
مع غلبة حضور الخ) فيه نوع مصادرة لان الغلبة هو الانتقال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق  
نظر فجعل الغلبة جزءا لظهور الذى هو علة الانتقال من المشبه الى المشبه به بمصادرة والجواب أن  
حضور الطرفين فى الازمنة السابقة على التشبيه وهو المراد بغلبة حضور المشبه به مستلزم للانتقال من  
المشبه الى المشبه به عند التشبيه (قوله عند حضور المشبه) لا يخفى أن غلبة حضور المشبه به عند  
حضور المشبه بجماع غلبة حضور المشبه به مطلقا فلا تقابل بينه وبين قوله مطلقا الآن أن تقييد الغلبة  
عند حضور المشبه بقيد فقط لكن لا يساعده المثال أو يجعل التردد يمنع الخلو اه أطول (قوله  
لقرب المناسبة) أى مثلا اذا قد تكون غلبة الحضور اتفاقا اه أطول (قوله اذ لا يخفى أن الشئ الخ)  
قيل بشكل على ذلك قولهم اذ تأقرب خطورا بالبال من غيره قلنا الاشكال اه يس ولعل وجه  
عدم اشكاله ان التضاد من وجوه المناسبة (قوله أسهل حضورا الخ) أى فيسهل الانتقال من أحد  
المناسبتين الى الآخر لا فترتها فى الخيال (قوله كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز) أو رد عليه أن  
الكوز أيضا كثير الحضور مطلقا فى ذهن فلا وجه لجعله مما غلب حضوره عند حضور المشبه لا مما غلب  
مطلقا والجواب أن كلاما من الكوز والجرة مما يغلب حضوره عند حضور المشبه ومما يغلب حضوره  
مطلقا فص التمثيل للقسمين بأيهما شئت فتمثيل كل قسم بأحدهما خاصة على سبيل الاتفاق وهذا مما

هو هو ما ينتقل فيه  
من المشبه الى المشبه به من  
غير تدقيق نظر لظهور  
وجهه في بادئ الرأى أى  
في ظاهره اذا جعلته من بدا  
الامر يسدوا اذا ظهر وان  
جعلته مهموزا من بدأ  
فخصا في أول الرأى وظهور  
وجهه في بادئ الرأى يكون  
لا مريئاما (لكونه أمرا  
جليا) لا تفصيل فيه (فان  
الجملة اسبق الى النفس)  
من التفصيل الا ترى ان  
إدراك الانسان من حيث  
انه شئ أو جسم أو حيوان  
أسهل وأقدم من ادراكه  
من حيث انه جسم نام  
حساس متصرف بالارادة  
ناطق (أو) لكون وجه  
الشبه قليل التفصيل مع  
غلبة حضور المشبه به فى  
الذهن إما عند حضور  
المشبه لقرب المناسبة بين  
المشبه والمشبه به اذ لا يخفى  
أن الشئ مع ما يناسبه  
أسهل حضورا منه مع ما لا  
يناسبه (كتشبيه الجرة  
الصغيرة بالكوز فى القدار  
والشكل) فانه قد اعتبر فى  
وجه الشبه تفصيل ما أعنى  
المقدار والشكل الآن  
الكرز غاب الحضور عند  
حضور الجرة (أو مطلقا)  
على قوله عند حضور  
المشبه غلبة حضور  
الشئ فى ذهن المارة  
تصرف

(التكرره) أي المشبهه (على الحس) فان التكرره على الحس كصورة القمر غير المنصنف أسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منصف (كالتشبه) أي تشبيه الشمس (بالمرآة الجاهلة في الاستدارة والاستدارة فان) في وجهه شبهة تفصيلا ما تكن المشبهه أعنى المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا (لمعارضة كل من القرب والتكرار التفصيل) ١٥١ أي وإنما كان قلة التفصيل في وجهه الشبه مع غلبة

حضور المشبهه بسبب قرب المناسبة أو التكرار على الحس سببا لظهور الموتى الى الابتذال مع ان التفصيل من أسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرار على الحس في الثانية يعارض كل منهما التفصيل بواسطة اقتضائهما سرعة الانتقال من المشبه الى المشبهه فيصير وجه الشبه كأنه أمر جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال (ولما بعيد غريب) عطف على اما قريبا مبتذل (وهو بخلافه) أي مالا ينتقل فيه من المشبه الى المشبهه لا بعد فكري وتدقيق نظر (لعدم الظهور) أي خلفا وجهه في بادئ الرأي وذلك أعنى عدم الظهور (لما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة) في كمال الشبه فان وجهه الشبهه من التفصيل ما قد سبق ولذا لا يقع في نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب الا بعد أن يستأنف تأملا ويكون في نظره متجسلا (أو ندور) أي أول ندور (حضور المشبهه) أي ما عند حضور المشبهه بعد المناسبة (بأمر) في

لا ضنة فيه كذا في الأطول (قوله لتكرره) أول كونه لازم لما يتكرر على الحس أو نحو ذلك (قوله) أسهل حضورا (الخ) أي عند سماع لفظ قمر لان النفس انما تنتقل بسرعة للآلوف المعتاد مع أن لفظ قمر اسم لذلك الجرم في حالتيه (قوله غالب الحضور في الذهن) أي لكثرة مشاهدتها فإزما ابتذال التشبيه به السرعة الانتقال اليها وظهور وجهه الشبهه فيه وهو الاستدارة والاستدارة (قوله لمعارضة كل الخ) الاخصر والاضح لمعارضة غلبة الحضور التفصيل اه أطوال (قوله التفصيل) أي في مقتضاه (قوله أي وإنما كان الخ) فيما اشار الى أن قوله لمعارضة متعلق بمحذوف (قوله بسبب قرب المناسبة) أي في الصورة الاولى وقوله أو التكرار على الحس أي في الصورة الثانية (قوله في الصورة الاولى) هي غلبة حضور المشبهه في الذهن عند حضور المشبهه (قوله في الثانية) هي غلبة حضور المشبهه مطلقا (قوله وهو بخلافه) أي يعرف بخلافه (قوله الى المشبهه) أي من حيث إنه مشبهه فلا ينافي في ذلك أن تحصل الغرابة في تشبيه المازوم باللازم البين حيث يحتاج في استخراج الوجه بينهما الى دقة نظر وان كان الانتقال الى اللازم من حيث إنه لازم بسرعة على أن هذا خارج بقوله لعدم الظهور لا اعتباره فیدا كما مر في نظيره (قوله لكثرة التفصيل) أي في اجزاء وجهه الشبهه وظاهره ولومع الغلبة اه بس (قوله ما قد سبق) وهي الهيئة المشتملة على كثرة التفصيل (قوله ولذا) أي لكثرة التفصيل في وجه تشبيه الشمس بالمرآة وقوله لا يقع أي الوجه (قوله الدائمة الاضطراب) انما قيل بالدائمة ليعنى رمان يتمكن فيه من التأمل والتأمل أي التأنق اه سم (قوله الا بعد أن يستأنف) أي يصدرت ولو قال الا بعد أن يتأمل لكان أنخصر وأوضح وكتب أيضا مانعه أي لا بمجرد نظره اليها (قوله أو ندور حضور المشبهه) لا يقال ادراك الوجه في المشبهه بل غرابته لا نقول لا ينزلها من حيث تعلق الوجه بالمشبهه الذي هو مناط الانتقال فهو غريب بمن تلك الهيئة وكتب أيضا مانعه أي وانما ندور حضور المشبهه به ندر حضور الوجه من حيث اتصاف المشبهه بذلك الوجه (قوله اما عند حضور المشبهه) قد عرفت وجه التردد بينهما وبين الندور مطلقا فذكر اه أطول (قوله لبعدها المناسبة) فلا يحصل الانتقال بسرعة (قوله) لكونه وهميا) أي فلا يدركه ليشبهه الاتساع في المدارك فيستحضره في بعض الاحيان فيكون ادراكه تعلق وجهه الشبهه نادرا غير مألوف وكذا القول في المركب الخيالي وكتب أيضا قوله لكونه وهميا أو مر كإخباره أو عقليا أي ولو كان جليا لا تفصيل فيه وبه يعلم أن قوله فيما سبق لكونه جليا كثر لا كثر (قوله أو عقليا) عطف على قوله خياليا لا على قوله مر كإخباره والالاكتفى به ولم يذكر وهميا قدر فانه دقيق والظاهر أن المركب العقلي اذا كان قليل التفصيل ليس نادرا الحضور اه أطول (قوله كمثل الجوارح) فان المراد تشبيه القصة بالقصة والقصة باعتبار الوجه كما سلف وانما ندور حضور المركب مطلقا لان الاعتبارات المشار اليها فيه لا يكاد يستحضرها مجموعة الا لخواص فلا يحصل سرعة الانتقال الا نادرا فيكون غريبا (قوله كما مر) متعلق بقوله مطلقا وتمثيله بجميع أقسامه السابقة ولا يخفى أن كلامه هنا يدل على أن ندور حضور المشبهه به مطلقا موجب لخفاء الوجه سواء كان الوجه جليا أو لا وكلامه سابقا يدل على أن كونه جليا مطلقا موجب لظهور وجهه فيمنه ما تنافى والتحقيق أن التشبيه القريب المبذل ما يكون وجهه ظاهر الكونه جليا أو قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبهه به عند حضور المشبهه

تشبيه النفس بشار الكبريت (ولما مطلقا) عطف على ما عند حضور المشبهه أي ودور حضور المشبهه به ٥٠ المقايكون (شكون وهما) كآليات الاغوال (أو مر كإخباره) كاعلام باقوت نشرن على رماح من زبرجد (أو) مر كإخباره (عقليا) كمثل الجوارح يحمل أسفارا قرة (ب) كما مر) اشار الى الامثلة التي ذكرناها آنفا

أو مطلقا أو البعيدا الغريب ما يكون وجهه خفيا كثيرة تفصيله أو لتفصيل ما مع ندور حضور المشبه به عند حضور المشبه أو مطلقا أه أطول (قوله) أول قوله تكرر على الحس) أو عدم تكرر عليه أو عدم تعلق الاحساس به كالعرش والكروني ودأر الثواب والعقاب واستغنى بذكر كلفة التكرار عنهما لأنهما أولى بعلمية التدور مطلقا ولأنه أن يجعل قلة التكرار كناية عن عدم كثرة وتجهل التي شاملا للجميع أه أطول (قوله) سببا لعدم ظهور وجه الشبه (أي مع أنه يجوز أن يكون وجه الشبه أعم من المشبه به الغريب بأن يوجد مع غيره كإيجاد معه فلا تلزم غرابته لعدم تدرجه وحاصل الجواب أن فرض الكلام فيما إذا كان وجه الشبه مختصا بالمشبه به الغريب دون غيره مما قد يطلب التشبيه به أو لم يكن مختصا به لكن انما يوجد فيه أو في مثله في العراية وأما أن وجد فيما لا يندر حضوره وان كان يوجد أيضا في نادرا للحضور كان العدول إلى نادرا للحضور مع ابتذال الوجه ووجوده في غيره عديم الفائدة فلا يكون مستحسنا ولا يدخل في جملة الغريب فانك لو قلت والشمس كالمرآة في كف الأشل في كونها جرم ما لم يكن من الغريب لوجود الجرمية في الجبل مثلا فلا يندر حضوره ولا يكون من الغريب فتدبر أه ع ق قوله وحاصل الجواب الخ الظاهر أن هذا جواب آخر وأما حاصل جواب الشارح فهو أن وجه الشبه بين الطرفين من حيث أنه وجه بينهما فرع عنهما فلا يعقل إلا بعد تعقلهما وإن كان من حيث ذاته قد يوجد مع غيرهما فلا يتوقف تعقله على تعقل المشبه به حتى تكون ندرة المشبه به سببا لخفا وجه الشبه لأن ذلك لا من حيث أنه وجه شبه جامع بين الطرفين (قوله) لأنه فرع الطرفين الخ) فان قلت فلم يعلموا عدم ظهور وجه الشبه بحدور حضور المشبه كما علوه بحدور حضور المشبه به قلت لأن المشبه به عدة التشبيه بالحاصل بين الطرفين فظهور وجه الشبه وعدمه انما يسند إليه أه قري (قوله) انما يطلب بعد حضور الطرفين الخ) فتعقله بعد تعقلهما فان قلت ما سبق من أن ظهور الوجه في بادئ الرأي سبب للانتقال من المشبه إلى المشبه به من غير تدقيق نظر يستدعي أن يكون تعقل الوجه قبل تعقل المشبه به فينا في هذا البيان قلت تعقل الوجه موقوف على ذات الطرفين وسبب الانتقال من المشبه إلى المشبه به من حيث هو مشبه به فلا تنافي أه أطول (قوله) فاذ اندر حضورهما) أي حضور مجموعهما لان النادر حضوره هو المشبه به وقوله ندر انتفات الذهن الخ أي من حيث تعلق الوجه بالجامع بالمشبه به (قوله) والمراد بالتفصيل) أي في وجه الشبه (قوله) أن يتقرر) أي يتأمل (قوله) لشي واحد) أي في تشبيه مفرد بغيره وقوله أو أكثر أي في غير تشبيه المفرد بالمفرد وكتب أيضا قوله لشي واحد أي كل وجه في تشبيه الثريا بالعنقود فإنه أشياء اعتبر تضامها من شكل أبرامها ولونها ومقدار مجموعها والموصوف شي واحد وقوله أو أكثر أي اثنين كافي الوجه في تشبيه مشار النقع مع السيوف فقد اعتبر فيه أوصاف تضامت والتأمت من لون الغبار والسيوف وحركات السيوف المختلفة وشكلها من استقامة وأعوجاج والموصوف بذلك المجموع اثنان وأما أكثر من اثنين كافي آية كما أنزلناه من السماء الآية فان الوجه معلوم أكثر من اثنين (قوله) يعني أن يعتبر الخ) تفسير لقوله أن يتقرر الخ (قوله) وجودها) أي جميعا وقوله أو عدمها أي جميعا وكتب أيضا قوله وجودها أي كافي الوجه في تشبيه الثريا بالعنقود الملاحية والوجه في بيت بشار كأن مشار النقع الخ وقوله أو عدمها أي كافي تشبيه وجود عديم النفع بالعدم في نقي كل وصف نافع وقوله أو وجود البعض الخ أي كافي تشبيه سنان الريح بسنانها ب أه ع ق (قوله) كل من ذلك) أي المذكور من الاعتبار الثلاثة (قوله) على وجوه) أي اثني عشر حاصلة من ضرب الاعتبار الثلاثة في أحوال الموصوف الأربعة الواحد والاثنين والثلاثة والأكثر أه ب وكتب أيضا قوله على وجوه كثيرة أي في الوجود اما أن يعتبر أوصاف مختلفة من غير رعاية شي آخر كافي تشبيه الثريا بالعنقود وكافي بيت بشار واما باعتبار جنس فأكثر مع اعتبار خصوصية في جنس منها كافي تشبيه عين الديك بشرا النار في المقدار والشكل والحمة فانك لا تريد جنس الحمة بل تعتبر فيها خصوصية بها حسن التشبيه أو جنسين مع خصوصيتين كافي تشبيه الشمس بالمرآة في الاستدارة والاستدارة فانك تريد

(أول قوله تكرر) أي المشبه به (على الحس) نقوله والشمس كالمرآة في كف الأشل فان الرجل ربما يتفنى عمره ولا يتقوله أن يرى مرآة فييد الأشسل (فالغرابية فيه) أي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل (من وجهين) أحدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني قلة التكرار على الحس فان قلت كيف يكون ندرة حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه قلت لأنه فرع الطرفين والجامع المشترك بينهما انما يطلب بعد حضور الطرفين فاذ اندر حضورهما ندر انتفات الذهن إلى ما يجمعهما ويصلح سببا لتشبيه بينهما (والمراد بالتفصيل) أن يتقرر في أكثر من وصف واحد لشي واحد أو أكثر بمعنى أن يعتبر في الأوصاف وجودها أو عدمها أو وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في أمر واحد أو أمرين أو ثلاثة أو أكثر فلذا قال (ويقع) أي التفصيل (على وجوه) كثيرة



استدارة واستنارة مخصوصتين بكونهما في المرأة أو ما العدم فاما عدم كل وصف كما في تشبيه وجود عدم  
 النفع بالعدم في ثقي كل وصف نافع وما عدم وصفين مخصوصين بتشبيه زيد وعمر في عدم الاعطاء وعدم  
 النصح أو عدم وصف واحد وكذا اعتبار البعض عدما والبعض وجودا إما أن يكون العدم عدم وصف  
 واحد أو عدم وصفين اما مع مطلق وجود الوصف أو مع وجوده ووجود خصوصية الى غير هذا مما تقرر  
 في التفصيل اه ع ق (قوله اعرفها) أي أحسنها وأشدّها قبولاً عند أولى المعرفة وجهان ولم يتعرض  
 لغير الاعرف كاعتبار في الجميع ولم يتعرض لاعرف هذين الوجهين ويحتمل أنه الاول ولذا بدأ به كذا في  
 يس (قوله أي اعتبر وجود بعضا وعدم بعضا) أي وليس معنى أن تدع بعضا أن تسقطه وتعرض عنه  
 بالكلية والا فلا يكون المعتبر في التشبيه الا البعض المأخوذ فان كان واحدا كان وجه الشبه واحدا لا تفصيل  
 فيه وان كان متعددا كان وجه الشبه أمورا تظر فيها واعتبر الجميع وتكون ملاحظة ما تركته كالعدم في  
 باب التشبيه اه أطول وكتب أيضا قوله وعدم بعضا فان قلت فإذا كان التشبيه به مما لم يعدم فيه ذلك  
 الوصف فكيف يشبهه في الهيئة المثلثة من الوجود والعدم قلت التشبيه به بما يشبهه به بعد التفرّد عن  
 الوصف وبعد اعتبار اتصافه بعدمه فالشبه به حينئذ أمر وهى فان قلت فكيف يكون وجه الشبه أمر انظر  
 فيه في أكثر من وصف واعتبر الجميع فليس هناك الا قسم واحد قلت نعم كذلك عند التحقيق الا انه قسم  
 تظر الى بادى الرأى وميز بين القسمين لان في القسم الاول مزيدة وفضيلة وعمتال ولذا قدمه اه أطول  
 (قوله رديئة) امرأة كانت تحسن صنع الرماح وهى امرأة السهم كان أيضا يحسن ذلك (قوله سنا لهب)  
 أي لهب له سنا فهو من اضافة الصفة للوصف ليصح التشبيه وقوله لم يتصل بدخان انما ترك الاتصال  
 بدخان ونفاه لانه لا يتم معه التشبيه وظاهر كلامه أنه متى اعتبر في الوجه عدم بعض الاوصاف ووجود  
 بعضها كان أعرف حتى انه اذا قيل زيد كمر وفي مجموع الجوز وعدم الكرم كان من الاعرف وليس كذلك بل  
 انما يكون أعرف اذا كان فيه دقة تحتاج لمزيد تشبيه وحينئذ يكون معنى الكلام أن التفصيل يزاد حسنا  
 عند تدقيق النظر في اسقاط بعض الاوصاف وذلك لان الاقرب اجتماع وجودات لا اجتماع وجود وعدم اه  
 ع ق وكتب أيضا ما نصه الهم شعله تار يعاوها دخان كذا في حواشى السيد (قوله فاعتبر في الهم) يشعر  
 بأن التشبيه به الهم وأن قوله سنا لهب بمعنى لهب ذو سنا فهو من اضافة الصفة الى الموصوف كذا في سم  
 (قوله ونفاه) عطف تفسير أي اعتبر عدمه (قوله وأن تعتبر الجميع) أي أن تعتبر وجود جميع الاوصاف وهذا  
 أيضا انما يكون أعرف ان اعتبر اجتماع هيئة تحتاج الى تنبه وتدقيق نظر كما في تشبيه الثريا بعقود الملاحية  
 قال الفترى فان قلت جميع اوصاف الشئ ظاهرة وباطنة لا يطلع عليها أحد حتى يتأق أن تعتبرها في  
 التشبيه قلت ليس المراد اعتبار جميع الاوصاف اعتبار جميع الاوصاف الموجودة في التشبيه به بحيث  
 لا يشتملها شئ بل المراد اعتبار جميع الاوصاف الملحوظة في وجه الشبه من حيث الوجود والاثبات اه  
 (قوله وكلما كان التركيب) أي في وجه الشبه ولو قال وكلما كان التفصيل أكثر كان أوضح وأخصر  
 اه أطول وما مصدرية ظرفية (قوله من أمور) خبر كان (قوله أبعد) أي عن الابتدال لبعده تناوله  
 لمطلق الناس بل انما يتناوله حينئذ الاذ كياه وذلك بشرط كون التفصيل فيه دقة وغرابة كما في قوله تعالى  
 كما أترنأه الى قوله بالاسم فان الوجه يؤخذ من هذه الجمل كلها فيحتاج الى مزيد دقة فكون هيئته  
 تركيبية غاية في اللطافة والغرابة (قوله والتشبيهه البليغ) المراد بالبليغ هنا الذي يتخاطب به أذكاه  
 البلاء أو البليغ بمعنى الواصل الى درجة القبول من البلوغ بمعنى الوصول وليس المراد به المطابق لمقتضى  
 الحال فان المبتدل قد يطابق لسوء فهم السامع فاندفع ما يقال البلاغة لا يوصف بها الا الكلام والتكلم  
 والتشبيه ليس شيئا منهما فكيف وصف بها ولو جعل على الكلام الذي فيه التشبيهه بالبلاغة باعتبار المطابقة  
 لمقتضى الحال لا باعتبار كون التشبيهه غريبا أو قريبا فربما كان الخطاب مع مخاطب يسندى تشبيها  
 قريبا فلا يكون الغريب بليغا كذا في الاطول اه (قوله من هذا الضرب) لم يقل منه لان الظاهر حينئذ

(أعرفها أن تأخذ بعضا)  
 من الاوصاف (وتدع بعضا)  
 أي تعتبر وجود بعضا  
 وعدم بعضا (كما في قوله)  
 سمات رديئة) يعني رجا  
 منسوب الى رديئة (كان  
 سنا لهب لم يتصل  
 بدخان) فاعتبر في الهم  
 الشكل اللون واللحان  
 وترك الاتصال بالدخان ونفاه  
 (وان تعتبر الجميع كما مر في  
 تشبيه الثريا) بعقود  
 الملاحية المنورة باعتبار  
 اللون والشكل وغير ذلك  
 (وكلما كان التركيب)  
 خياليا كان أوعقليا (من  
 أمورا أكثر كان التشبيه  
 أبعد) لكون تفاصيلها أكثر  
 (و) التشبيه (البليغ ما  
 كان من هذا الضرب) أي  
 من البعيد الغريب دون  
 القريب المبتدل (لغرابته)  
 أي لكون هذا الضرب  
 غريبا غير مبتدل

وعوده الى ما كان تركيبه من أموراً كثر (قوله ولان نيل الشئ بعد طلبه أذا) أى والغريب المذكور لا ينال  
 الا بعد التأمل والطلب وكتب أيضاً قوله ولان نيل الشئ بعد طلبه أذا لتأني بينه وبين ما يستعملونه من  
 أن حصول نعمة غير مترتبة أذا كان الطلب لا يتنافى بالحصول الغير المترقب فانه يمكن حصول المطلوب قبل وقت  
 ترقبه أو من غير موضع بطلب منه ويتربى منه فإذا اجتمع الطلب وعدم الترتيب فقد بلغ الدرجة العليا من  
 اللذة اه أطول (قوله أذا كان سببه لطف المعنى) أى لا خلافاً في النظم أو في الانتقال فانه اذا كان سببه  
 ذلك كان التعقيد المعنوي الخلل بالفصاحة وقوله وانما يكون الخلل دفعاً لاعتراض (قوله أو ترتيب) أى كافي  
 آية انما مثل الحياة الدنيا الآية وقوله وبناء فان على أول تفسير أى لان المعاني الشريفة يقوى بعضها  
 بعضها ولا تملأ أولها آخرها فإذا كان سبب الحاجة الى التأمل ردلاً لا تحل مقابله وعرضه عليه يقوى به ويتم  
 بهم ما المعنى ويدرك حسن الهيئة الاجتماعية وتسرى النفس بعد ظفرها بالمعنى كان غاية في الحسن (قوله  
 وردت الى سابق) أى من حيث بناؤه عليه وإيضاح لما قبله (قوله بما يحبه له غريباً) فيكون هذا  
 التصرف مانعاً من سببية ظهور الوجه لا يستدال (قوله هذا الوجه) مفعول مقدم وقوله شمس نهارنا  
 فاعل مؤخر وهذا المتبادر ولو جعل هذا الوجه فاعلاً كناية عن الشمس وشمس نهارنا مفعولاً كناية عن  
 المدد و كان غاية في اللطف حيث عزل الشمس عن كونها شمس النهار وجعل كونها محبوب شمس النهار  
 أمراً مقرباً (قوله الابوجه) استثناء مفرغ من الحال تقديره لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا متلبسة بشئ  
 الامتلية بوجه ليس فيه حياة اه فتري (قوله فتشبه الوجه الخ) أى الفنى تضمنه جعل الوجه أعظم  
 من الشمس له لانه على المشاركة في أصل الحسن وهذا العمل قصته الحكم بعدم حياتها حيث لقينته ولم  
 تستتر منه فالتشبيه المذكور مدلول عليه بطريق الكناية الاصطلاحية والفنى منع من التصریح به شدة  
 زيادة الوجه في الحسن عن الشمس بحيث لو كان عندها حياة لم تستر وجهها منه اذا نادى فكأنه يقول هذا  
 الوجه كالشمس في أصل الحسن فقط وهذا كله على الاحتمال الاول في لم تلى (قوله الآن حديث الحياة)  
 أى نقي الحياة عن الشمس في اقيا وجهه المحبوب (قوله أخرجه الى الغربة) لان ادراك وجهه على وجه  
 زيادته في وجهه المحبوب وبلوغه النهاية فيه غريب (قوله غير مصرح) تفسير لكى (قوله وعارضته)  
 تفسير (قوله فهو فعل نبي عن التشبيه) أى فيكون التشبيه مصرحاً اه أطول وغير (قوله عزماته) جمع  
 عزمة للزمن العزم وهو ارادة العمل مع القطع عليه وقوله نوافيا من نقبه بمعنى خرقه أى نوافذ في الامور  
 كالنجم الذى يخرق الظلمة وينفذها وقال الشارح أى لو امعاً وكان جعله من نقبت النار أى انقذت  
 اه أطول (قوله نوافيا) حال لان مثل معنى مماثل اه حفيد أى فصيح اتیان الحال من المضاف اليه لان  
 المضاف عامل معنى (قوله أى لو امعاً) أى لعاناً بحيث تنفذ أشعتها في خلال الظلم وكتب أيضاً قوله أى  
 لو امعاً بالصرف محكاكة للفسر المصروف في البيت لا ضرورة (قوله فتشبهه العزم) أى الارادة بالنجم أى في  
 النقوب وهو النفوذ الذى هو في كليهما تخيلى لانه في العزم بلوغ المراد وفي النجم نفوذ في الظلمات بأشراقها  
 وذلك التشبيه مبتذل مشهور لكن ادعى أن مع نقوب الارادة وصفاً زائداً وهو عدم الاقول أى عدم  
 الغيبة قصار غريباً (قوله ما حذف أدانه) أى تركت بالكلية بحيث لا تكون مقدرة في نظم الكلام  
 فزبدى جواب من قال من شبه الاسد على تقدير أنه تشبيه هو من المرسل لامن المؤكد لان التقدير يشبهه  
 زيد فهو لا يشعر بان المشبه عين المشبه به فحذف الاداة تركها بالكلية بحيث لا تقدر في نظم الكلام بل  
 يجعل الكلام خلواً عنهم امشعرا بان المشبه عين المشبه به في الواقع بحسب الظاهر فعلى هذا مثل وهى تمرر  
 السحاب اذا كان في تفرير مثل مر السحاب تشبيه مرسل وبدعى أن مر السحاب من مر السحاب  
 تشبيه مؤكداً قاله في الاطول وكتب أيضاً قوله وهو ما حذف أدانه سمي مؤكداً قال سم لا شعاره بحسب  
 الظاهر بان المشبه عين المشبه به كما ستأتى الإشارة اليه لكن هذا التوجيه لا يتأتى فيها أضيف فيه المشبه  
 به الى المشبه الا أن يلاحظ أن الاضافة للبيان (قوله وهى) أى الجبال يوم القيامة (قوله أى من المؤكد)  
 السحاب أى مثل مر السحاب (ومنه) أى من المؤكد ما أضيف التشبه به الى المشبه به بعد حذف الاداة (نحو) قال

وموقعه في النفس اللفظ وانما  
 يكون البعيدا الغريب بليغا  
 حسنا اذا كان سببه لطف  
 المعنى ودقته أو ترتيب بعض  
 المعاني على بعض وبناء فان  
 على أول وردت الى سابق  
 فيحتاج الى نظر وتأمل  
 (وقد ينصرف في) التشبيه  
 (القريب) المبتذل (عما  
 يحبه غريباً) ويخرجه  
 عن الابتذال (كقوله  
 لم تلى هذا الوجه شمس نهارنا  
 الابوجه ليس فيه حياة)  
 فتشبه الوجه بالشمس  
 مبتذل الآن حديث الحياة  
 وما فيه من الدقة والخفاء  
 أخرجه الى الغربة وقوله لم  
 تلى ان كان من لقينته بمعنى  
 أبصرته فالتشبيه ممكن غير  
 مصرح وان كان من لقينته  
 بمعنى قابله وعارضته فهو  
 فعل نبي عن التشبيه أى  
 لم تقابل في الحسن والبهاء الا  
 بوجه ليس فيه حياة (وقوله  
 عزماته مثل النجوم نوافيا)  
 أى لو امعاً (لولا يكن للتأنيبات  
 أقول) فتشبهه العزم بالنجم  
 مبتذل لأن اشتراط عدم  
 الاقول أخرجه الى الغربة  
 (وسمى) مثل (هذا التشبيه)  
 التشبيه (المشروط) لتقييد  
 المشبه أو المشبه به أو كليهما  
 بشرط وجودى أو عدوى  
 يدل عليه بصريح اللفظ أو  
 بسياق الكلام (وباعتبار)  
 أى والتشبيه باعتبار (أدانه)  
 إما مؤكداً وهو ما حذف  
 أدانه مثل وهى تمرر  
 السحاب أى مثل مر السحاب

(نحوه والريح تعبت بالغيثون) أي تميلها إلى الأطراف والجوانب (وقد جرى \* ذهب الأصل) هو الوقت بعد العصر إلى الغروب بعد من الاوقات الطيبة كالبحر ويوصف بالصفرة كقوله وربنا الفراق أصيله \* ١٥٥ ووجهي كلا لونهما متناسب

فذهب الأصل صفرته  
وشعاع الشمس فيه (على  
لجين الماء) أي على ماء  
كالحين أي الفضة في الصفاة  
والبياض وهذا تشبيه مؤكد  
ومن الناس من لم يميز بين  
لجين الكلام ولجينه ولم  
يعرف هجائه من هجائه  
حق ذهب بعضهم إلى أن  
اللين انما هو بفتح اللام  
وكسر الجيم يعني الورق الذي  
يسقط من الشجر وقد شبه  
به وجه الماء وبعضهم إلى أن  
الأصيل هو الشجر الذي له  
أصل وعروق وذوذه ورقه  
الذي اصفر ببرد الخريف  
وسقط منه على وجه الماء  
وفساد هذين الوجهين غنى  
عن البيان (أو مرسل)  
عطف على إمامو كد (وهو  
بمخلافه) أي ما ذكر أخته  
فصار مرسلًا من التأكيده  
المستند من حذف الاداة  
المشعر بحسب الظاهر بأن  
المشبه عين المشبه به (كما  
مر) من الأمثلة المذكورة  
فيما أدة التشبيه (و) التشبيه  
(باعتبار الغرض) إمام مقبول  
وهو الوافي بأفاده (أي أفاده  
الغرض) كأن يكون المشبه  
به أعرف شئ بوجه التشبيه  
في بيان الحال (أو) كأن  
يكون المشبه به (أتم شئ فيه)  
أي في وجه التشبيه (في  
الحال) ناقص بالكمال (أو)  
كأن يكون أشبه به (مسلم)

قال في الأطول أي قريب من هذا المثال فنبه بكلمة منه على التفاوت بينهما بأن المشبه به وضع في الأول موضع أدة التشبيه وهذا موضع مرضعه بل بعد الحذف نقل عن مكانه وجعل مضافا إلى المشبه أو تقول في الأول بحيث يمكن تقدير أدة التشبيه وفي الثاني بحيث لا يمكن أن لا يصح أن يقال مثل لجين الماء وجعل منه بمعنى من التشبيه المؤكد كما ذهب إليه الشارح لا يفيد التفاوت بين المتالين أفاده واضحة (قوله والريح) الواو حالية وقوله وقد جرى اما عطف حال على حال واما تعقيب حال بحال مترادفة أو مترادفة اه أطول مجرؤه (قوله أي تميلها) برفق لا بعنف فقيه مدح للريح بالاعتدال اه أطول (قوله والجوانب) لهه تفسيره اه سم (قوله بعد الخ) ولهذا خصه بالذكرا اه سم (قوله كقوله الخ) استشهدا لوصفه بالصفرة (قوله متناسب) أي في الصفرة (قوله فذهب الأصل) فالذهب مستعار لشعاع الشمس بقرينة الاضافة إلى الأصل اه أطول (قوله وشعاع الشمس فيه) اما عطف تفسيرى إشارة إلى أن صفرته هي شعاع الشمس الملقى فيه أو جملة حالية أي وطال أن شعاع الشمس واقع فيه لا ناصفرا شعاعها في هذا الوقت بوجوب اصفراره أفاده سم (قوله على لجين الماء) هذا محل التمثيل كما في الأطول (قوله بين لجين الكلام) استعار اللجين واللجين الجسد من الكلام والردى منه والهيجان ككتاب له معان منها الخمار والهجين ككريم له معان منها الرجل النسيم استعاره هنا للردى من الكلام والآن تجعل المواضع الثلاثة تمن إضافة المشبه إلى المشبه (قوله حتى ذهب بعضهم) هو الخلق إلى ومخالفته في اللجين وقوله وبعضهم هو الزورنى ومخالفته في الأصل وذوذه (قوله وفساد هذين الوجهين الخ) أما الأول فلأنه لا معنى لتشبيه وجه الماء بطلق الورق الساقط من الشجر وأما الثاني فلأنه لا اختصاص للورق المصفر ببرد الخريف بالشجر الذي له أصل وعروق فلا وجه لإضافة الذهب إلى الأصل حينئذ وأما ذكره الشارح فعنى لطيف مشغل على صفة مراعاة النظر أعنى الجمع بين الذهب والفضة كذا في الغنى (قوله أي ما ذكر أخته) أي لفظا أو تقديرا فان قلت ان زيدا كالأسد مشغل على تأكيد التشبيه فكيف يجعل مرسلًا قلت اعتبر في المؤكد والمرسل التأكيده بالنظر إلى نفس أركان التشبيه مع قطع النظر عما هو خارج عما يفيد التشبيه اه أطول وفي كلام الشارح ما يدفع السؤال (قوله المشعر) انظر إلى اشعار فيما إذا أضيف المشبه به إلى المشبه إلا أن يكون جمرا عا قاصلا اه سم وتقدم جواب آخر (قوله امام مقبول) التسمية بالمقبول والردود باعتبار وجه الشبه فقط بمجرد اصطلاح والافتقار إلى شرط من شرائط التشبيه باعتبار الوجه أو الطرف فهو مردود كذا في الأطول (قوله كأن يكون المشبه به أعرف شئ) قال في الأطول الأولى أعرف الطرفين اه يعنى فالشرط الاعرفية بالنسبة إلى المشبه فقط (قوله في بيان الحال) أي حال المشبه أي فيما إذا كان لغرض بيان الحال وكتب أيضا ما منه ظرف مستقر حال من المشبه به وقال سم نظره أنه متعلق بكون أو بمحذوف أي هذا في بيان الحال وكذا يقال فيما بعده (قوله أو أتم شئ) الأولى أو أتم الطرفين والظاهر الواو قد تدير اه أطول (قوله في الحاق الخ) وفي التقرير أيضا اه أطول (قوله معروفه) تفسيره مسلم الحكم فيه اه سم (قوله عند المخاطب) ينبغي تقييد قسميه أيضا به كما ينبغي فلأخر عن قوله في بيان الامكان لا يمكن تعلقه بالاقسام الثلاثة فمن غير به اه أطول (قوله في بيان الامكان) وكذا في التزيين والتشويه انظر الأطول (قوله بأن لا يكون على شرط المقبول) بأن لا يكون أعرف ولا أتم ولا مسلم الحكم فيه (قوله كما سبق ذكره) محتمل أن يريد ما قدمه عند قوله \* كما برقت قوماعطا شاعلمة \* من أنه لا يجوز انتزاع وجه الشبه من هذا الشرط الأول فقط لعدم وفاء انتزاعه منه فقط بالمقصود كذا في سم (قوله خاتمة في تقسيم الخ) جعل تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف منفردا عن سائر التقسيمات بحيث لا يمتد إلى بعض الطرفين ولا الوجه ولا الاداة بل باعتبار كل من الطرفين والوجه والاداة والجموع ولم يقدمه على التقسيم بحسب الغرض مع اه

الحكم فيه) أي في وجه التشبيه (معروفه عند المخاطب في بيان الامكان أو مردود) عطف على مقبول (وهو بخلافه) أي ما يكون قاصرا عن اقامة الغرض بأن لا يكون على شرط المقبول كما سبق ذكره \* خاتمة \* في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة

لامدخل الغرض فيه لان شدة مناسبه للاستعاره في تضمينه المبالغة في التشبيه دعت الى أن لا يفصل بينه وبين الاستعاره مهما أمكن اه أطول (قوله باعتبار ذكرا الاركان) المراد بذكر الوجهه والاداة ههنا ما يشمل التقدير ويحذف ههنا تر كهما لفظا وتقديرافان مدار المبالغة في زيدا سد في الشجاعة على دعوى الاتحاد وهو لا يجامع التقدير في النظم ومدارها في زيد كالاسد على ادعاء عموم وجه التشبه وهو لا يجامع التقدير في النظم وبذ كالمشبه الاتيان به لفظا ويحذفه تركه لفظا قاله في الاطول وكتب أيضا قوله باعتبار ذكرا الاركان لا يخفى أن ما ذكر فيه جميع الاركان لا مبالغة فيه فضلا عن ضعف المبالغة اه أطول (قوله باعتبار ذكرا الاركان) أي كلها وقوله وتر كها أي ترك بعضها (قوله والمشبه به مذ كور قطعاً) أورد عليه جواز حذفه في جواب من يشبه الاسد حيث يجاب بقولنا زيد وحينئذ تزداد المراتب على الثمانية وأجاب عنه الشارح والسيد في شرحهما للفتح بمنع كونه تشبيها بل هو تعيين المشبه وبعد تسليمه يمنع وقوعه في كلام البلغاء ولا يخفى ضعفه اذ لو لم يكن هذا تشبيها لم يكن زيدا في جواب من قام اخبارا بل تعيينا للقيام ولا معنى لمنع الوقوع في كلام البلغاء لانه حذف قياسي لا يوقف وقوع مثله في كلام البلغاء على السماع بل الجواب انه نادر بالقياس الى سائر المراتب فلذا لم يلتفت اليه أو أن الجواب في حكم السؤال ومطابق له في حكمه ظاهر من بيان المراتب الثمانية ولو أوردت بوجوب ذكر المشبه به ما يشمل التقدير فانه المقابل لحذف الاداة والوجه بمعنى حقق لكان جوابا صوابا اه أطول (قوله نصير ثمانية) وث في ضبط المراتب الثمانية أن تقول ان الوجه والاداة ما مذ كوران معاً ومحذوفان معاً والمذكور الوجه فقط أو الاداة فقط وعلى التقدير الاربعه اما أن يذ كالمشبه أولا (قوله باعتبار ذكرا أركانه) من البين أنه لا مبالغة باعتبار ذكرا جميع الاركان فضلا عن قوة المبالغة وان جعل الكلام يعا الى أن أعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار أحدا لا ذكرين كذا وكذا ولا يتوقف على أن يكون لكل من المذكور مدخل في ذلك فليكن ذكرا جميع الاركان كما لا مدخل له في هذا الحكم تكلف جدا وان حذف أحدهما من مراتب قوة التشبيه لا من أعلى مراتبها لانه لا قوت لها دونه من المراتب كما حكم به بل ليس من مراتب قوة المبالغة أيضا لانه ليس فعلا دونه مبالغة حتى يعد من مراتب قوة المبالغة بل من مراتب المبالغة فليس حذفهما أيضا أعلى المراتب في قوة المبالغة بل أعلى المراتب في المبالغة ولو قال وأعلى مراتب التشبيه في المبالغة لم يتجبه هذا اه أطول (قوله فقول) تفريع على قوله اذا كان الخ (قوله متعلق بالاختلاف الخ) لعل مراده بيان تخصيص المعنى لا التقدير في نظم الكلام والافلا شك أن قوله باعتبار ظرف مستقر حال من المراتب والمعنى وأعلى المراتب كأنه بهذا الاعتبار لا حاجة الى اعتبار متعلقه بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام كذا في القنري وقوله لعل مراده الخ أو يقال مراده الرد على من زعم نقله بقوة المبالغة كما يؤخذ من قوله بعد وقد توهم بعضهم الخ وكتب أيضا مانعه وقال في الاطول قوله باعتبار متعلق بمعنى الفعل المستفاد من إضافة المراتب الى التشبيه فانه في معنى مراتب ثبت التشبيه وهو أقرب مسافة مما ذكره الشارح اه (قوله باختلاف المشبه به) أي قوت وضعفا (قوله وكان زيدا الاسد) فيه مبالغة ليست في الكفا لا يهام كأن لظن الاتحادين زيدا والاسد والشك فيه فالقول بأن في لفظ كأن افادة الشك الموهن أمر التشبيه وهما قنري وأيضا هو بمنزلة ان زيدا كالاسد ولهذا يرى بعض النحاة أن كأن مر كبة من كاف التشبيه وان المكسورة وان أصل كأن زيدا أسدان زيدا كأسد كما تقدم بيانه كذا في الاطول (قوله وقد يكون باعتبار الخ) وقد يكون باعتبار اختلاف وجه التشبه لمحور زيدا كالاسد كمال الشجاعة فانه أقوى من قولنا في الشجاعة ولم يتعرض المصنف لهذه الاختلافات الثلاثة لاستواء العامة والخاصة فيها ونحروج اللغة والصوعن عهدتنا انما المتعلق بفننا الاختلاف بالذكور والحذف افاده في الاطول (قوله بأنه ان ذكر) البامسيبية متعلقة بكون بعد تقييده بقوله باعتبار أو بدل من اعتبار (قوله والا) أي ولا يحذف الوجه والاداة معا بأن حذف أحدهما لثني راجع الى حذف الوجه والاداة معا فقط لا لجميع ما سبق من ذكر الجميع وحذف الوجه والاداة والقريئة على ذلك ما سياتي

باعتبار ذكر الاركان وتر كها وقد سبق أن الاركان أربعة والمشبه به مذ كور قطعاً فالمشبه اما مذ كور أو محذوف وعلى التقديرين فوجه التشبه اما مذ كور أو محذوف وعلى التقديرين فالاداة اما مذ كورة أو محذوفة نصير ثمانية (وأعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة) اذا كان اختلاف المراتب وتعددها (باعتبار ذكرا أركانه) أي أركان التشبيه (أو بعضها) أي بعض الاركان فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان أعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة واتفاق ذلك لان اختلاف المراتب قد يكون باختلاف المشبه به محور زيدا كالاسد وزيد كذلك في الشجاعة وقد يكون باختلاف الاداة محور زيدا كالاسد وكان زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكرا الاركان كلها أو بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو أدنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والاقنوسط وقد توهم بعضهم أن قوله باعتبار متعلق بقوله بقوة المبالغة



أسد (أومع حذف المشبه)  
نحو أسد في مقام الاخبار  
عن زيد (ثم الاعلى بعده  
المرتبة (حذف أحدهما)  
أي وجهه أو أدائه (كذلك)  
أي فقط (أومع حذف  
المشبه) نحو زيد كالأسد  
ونحو كالأسد عند الاخبار  
عن زيد ونحو زيد أسد في  
الشجاعة ونحو أسد في  
الشجاعة عند الاخبار عن  
زيد (ولا قوة لغيرهما) وهما  
الاثنتان الباقيتان أعني ذكر  
الاداة والوجه جميعا امام  
ذكر المشبه أو بدونه نحو زيد  
كالأسد في الشجاعة أو  
كالأسد في الشجاعة خبرا  
عن زيد ويان ذلك أن القوة  
امابعوم وجه الشبه ظاهرا  
وبحمل المشبه به على المشبه  
بانه هو هو فما اشتمل على  
الوجهين جميعا فهو في غاية  
القوة وما خلا عنهما فلا قوة  
له وما اشتمل على أحدهما  
فقط فهو متوسط والله أعلم

(الحقيقة والجواز)

هذا هو القصد الثاني من  
مصاد علم البيان أي هذا  
بحث الحقيقة والجواز  
والمقصد الأصلي بالنظر إلى  
علم البيان هو الجواز أنه يتأتى  
اختلاف الطرق دون  
الحقيقة الا أنها لما كانت  
كالأصل للجواز اذا الاستعمال  
في غير ما وضع له فخرج  
الاستعمال فيما وضع له سرت  
الصدق بالبحث عن الحقيقة  
أولا (وقد يقيد أن

بالغويين) ليعبر عن الحقيقة والجواز العقليين اللذين هما في الأسناد والاكثر تركها هذا التقيد

فلا يقال يصدق هذا الشيء على قولنا كالأسد في الشجاعة مع أنه سبيل كراهه مما لا قوة له أصلا وكتب على قوله  
يصدق هذا الشيء الخ مانعه أي كما يصدق على صورتين من المتوسط زيد كالأسد زيد أسد في الشجاعة (قوله  
فاعتراض الخ) فيه أن هذا الاعتراض غير مندفع بحاصله الشارح بل هو وارد على المتن مطلقا لأن كلامه  
في مراتب التشبيه في قوة المبالغة فالاختلاف باعتبار ذلك كالأركان أو بعضها في كلامه انما هو في تلك  
المراتب تدبر (قوله حذف وجهه وأدائه فقط أومع حذف المشبه) هاتان الصورتان متساويتان كما في  
المطول وكتب أيضا قوله أومع حذف المشبه أي مع اعتباره في نظم الكلام أدلوا عرض عنه وتركه بالكلية  
انترقى من التشبيه إلى الاستعارة اه أطول (قوله ثم الاعلى بعده المرتبة) فتم للترقي في المرتبة وكون  
التقدير ذلك هو المتبادر وقد عرفت ما قبله وان تفسره بأن بعده المرتبة العليا حذف الخ بقية قوله  
ولا قوة لغيرهما فلا يرد عليه ما عرفت من لزوم كونها أعلى بعد المرتبة الأولى فينا فيه قوله ولا قوة لغيرهما  
كذلك في الأطول وقال القزري ينبغي أن يجرد الاعلى أي في عبارة الشارح هذه عن معنى التفضيل ويراد به  
العالي ادلا على قوما بعده المرتبة الرابع اه أي لاعلى في قوة المبالغة كما هو فرض الكلام بل ولا في  
المبالغة (قوله لغيرهما) أي غير حذف الوجه والاداة معا بصورته وحذف أحدهما فقط بصورة الرابع وفي  
بعض النسخ لغيرها أي غير الصور الست اه والحاصل أن المراتب الثمانية منها اثنتان فيهما من زيد مبالغة  
في التشبيه هما ما حذف وجهه وأدائه مع حذف المشبه وبدونه وأربع فيها مبالغة في التشبيه هي ما حذف  
وجهه وأدائه مع حذف المشبه أو ذكره ورفق الشارح بين حذف الوجه والاداة في شرح المفتاح بأن  
المبالغة في الأول أقوى وجعله من مقتضيات كلام المفتاح وفي الشرح بأن الثاني أقوى واختاره السيد  
السند وأتكرر كون الأول من مقتضيات كلام المفتاح ووجهه أن في حذف الاداة جعل المشبه عين  
المشبه به بخلاف حذف الوجه فقط اذ ليس فيه الا عموم وجه الشبه وفيه نظر لان الشركة في جميع الامور  
أيضا تنفي المغايرة ويوجب الاتحاد لا يقال ذكر الاداة لوجب المغايرة لا نقول صحة الحمل أيضا لوجب المغايرة  
ويمكن أن يقال تكني المغايرة بحسب التعقل في صحة الحمل دون التشبيه فعموم الوجه يقتضيه بما يجامع  
الاثنتية اه أطول (قوله ويان ذلك) أي أن الاعلى حذف الوجه والاداة ثم حذف أحدهما وانه لا قوة  
لغيرهما اه سم (قوله اما بعوم وجه الشبه) أي وذلك حاصل عند حذفه اذ عند حذف الوجه تذهب  
النفس إلى كمال الشبه بين الطرفين برسب اه سم (قوله ظاهرا) أي في ظاهر الحال وأما في نفس الامر  
فالوجه الصفة المخصوصة التي قصد اشتراك الطرفين فيها (قوله أو بحمل المشبه على المشبه) أي ظاهرا  
وأما في الحقيقة فلا حمل في كلامه حذف من الثاني دلالة الأول وقوله بانه الخ تصوير للحمل وقوله هو  
هو هو الاول ضمير فصل والثاني خبران

\*(الحقيقة والجواز)\*

(قوله أي هذا الخ) إشارة إلى توجيه التركيب بأنه حذف فيه المبتدأ والمضاف إلى الخبر وأقيم المضاف  
اليه مقامه اه فترى (قوله كالأصل للجواز) المناسب لقوله فرع الاستعمال أن يقول لما كانت أصلا  
باسقاط الكاف أو يقول كالفرع بزيادة الكاف ويمكن توجيه زيادة الكاف في كالأصل بأنه قد يوجب  
الجواز بدون الحقيقة فلم يكن الجواز لازم الابتداء على الحقيقة فلا تكون أصلا على الحقيقة بل عزت له لان  
الغالب ابتداءه عليها وعدم زيادتها بعد لان قوله فرع الاستعمال معناه فرع صحة الاستعمال أو يقال المراد  
الاستعمال بالفعل حقيقة والكلام على تقدير الكاف أو المراد فرعه غالبا (قوله فرع الاستعمال فيما وضع  
له) ظاهره يدل على أنه يشترط في الجواز استعماله في الموضوع له وألا ليس كذلك فينبغي أن يجعل على  
الفرعية بحسب صحة الاستعمال أو على الاعم الاغلب اه حفيد وقوله بحسب صحة الخ أي فيكون  
المعنى فرع صحة الاستعمال وكتب أيضا مانعه وقال في الأطول ذكر الحقيقة تشبيها على أن بحث الجواز

يستتبع التعرض الحقيقة لانها ضرورية والاشياء انما تتبين بأسماءها وقد علمنا ان مدار الحقيقة وهو  
الموضوع له أصل لما هو مدار الجبراز أعني لازم الموضوع له اه (قوله لا يتوهم أنه) أي القيد وانما  
قال يتوهم لانه في التحقيق لا يقابلهما اذ المراد بالغوى ما للغة فيه مدخل وهما كذلك لا يقال الاطلاق  
بوجه ادخال العقليين لاننا نقول الحقيقة والجبراز عند الاطلاق لا يتناولهما اذ لا بد من تقيدهما بما بالعقلي  
(قوله مقابل للشرعي والعرفي) فيخرجان بالتقيد مع أن القصد ادخالهما (قوله الحقيقة) أثرها على  
الضمير تنبيهها على اختلاف المراد فان الاول من جهة الاسم المجتأ اه أطول (قوله من حق) بابه ضرب  
ونصر (قوله والتأخير النقل الخ) معني كون التأخير النقل من الوصفية الى الاسمية أن اللفظ اذا صار  
نفسه اسم الغلبة الاستعمال بعدما كان وصفا كانت اسميته فسر عا لوصفيته كما أن المؤنث فرع المذكر  
فتجعل التأخير علامة للفرعية كما جعلت علامة في رجل علامة لكثرة العلم بناء على أن كثرة الشيء فرع  
تحقق أصله اه فترى وكتب أيضا قوله للنقل الخ هذا ما عليه الجمهور وقيل للتأنيث ما على كونها  
بمعنى فاعل فواضح لان فعلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء جرى على موصوفه أولا أو ما على كونها بمعنى  
مفعول فتقدر منقولة من الوصف المؤنث المحذوف موصوفه لان استواء المذكر والمؤنث فيه اذا ذكر  
موصوفه لا اذا حذف (قوله الكلمة) لا يشمل التعريف الحقيقة المركبة كقام زيد لأن تولد الكلمة  
بأن يراد بها ما يشمل الكلمة حكما ولو قسم الحقيقة الى مفردة ومركبة وعرف المفردة بمذكره كما فعل في  
الجبراز لكان أحسن وقال في المطول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الالمهو  
الأصل أعني الحقيقة المفردة (قوله في اصطلاح الخطاب) أي في مصطلحاته وفي بعض النسخ في  
اصطلاح به الخطاب وكتب عليها الاطول ما نصه في تقديم الظرف يعني قوله به إشارة لطيفة الى أن  
الخطاب لا يكون باصطلاحين وكتب أيضا ما نصه قال في الاطول ثم استعمال الاصطلاح بوجوب  
انحلال تعريفه اذ لا يطلق في الاصطلاح على الشرع والعرف واللغة بل هو العرف الخاص فالاولى في  
وضع به الخطاب وأما ما يقال ان هذا التعريف لا يصح على مذهب القائل بأن الواضع هو الله تعالى وكذا  
عند من توقف فلا يسبى لان وحدة الواضع في جميع اللغات لا تستلزم وحدة الاصطلاح بل يتفاوت  
مع ذلك اصطلاح الخطاب وقوله فالاولى الخ فيه إشارة الى امكان تصحيح التعريف بأن يراد بالاصطلاح  
مطلق العرف المتناول للغة والشرع والعرف العام المختص بطائفة فقط وهو العرف الخاص وقوله  
وأما ما يقال الخ قال الحفيد بعد ذكره الايراد والجواب أن المراد بوضع كل طائفة واصطلاحهم أهم من  
أن يكون صادر عنهم بنفسهم أو ينسب اليهم باعتبار أنه ورد عليهم واسطة الوحي أو العلم الضروري وهم  
متسكون به ومتقاطعون به في محاوراتهم اه وقوله لا يصح على مذهب الخ أي لان ظاهر قولنا وضعت  
في اصطلاح الخطاب أن الواضع أهله (قوله الخطاب بالكلام الخ) عدول عن المتبادر من غير فاسر  
اذ المتبادر الخطاب بتلك الكلمة بل عدول مع الزاجر وهو أنه يلزم أن لا تدخل في الحقيقة الحقائق الموردة  
من غير تركب وكلام ولا يدخل مثل قولنا أريد توضيح الكلمة فان الكلمة فيه حقيقة وليس باصطلاح به  
تخاطب هذا الكلام بل تخاطب هذه الكلمة اه أطول (قوله عما لا معنى له) أي صحيح لان الاستعمال  
اذا عدل في يتبادر أن مجرور في هو معنى اللفظ المستعمل فيه فيلزم أن يكون الاصطلاح هو معنى الحقيقة  
وهو فاسد اه سم وقد يقال بدفع هذا التبادر (قوله فيما) أي معنى وضعت له وكتب أيضا قوله  
عما لا معنى له صححه في الاطول حيث قال متعلق بوضعت أو بالمستعمل بعد التقيد بقوله فيما وضعت له  
ومعنى الطريقة اعتبار الاصطلاح أي المستعمل فيما وضعت له باعتبار اصطلاح به الخطاب ونظر اليه  
بعمل الشرع تعلقة بالمستعمل عما لا معنى له غير معتد اه (قوله نحوخذ هذا القرص الخ) فان لفظ  
القرص هنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما أنه ليس بمجاز ولا يعني أن اللفظ المستعمل فيما  
وضع له غلط أيضا ينبغي أن يخرج عن التعريف كأن يتلفظ بالانسان موضع البشر غلط فانه ليس

لا يتوهم أنه مقابل للشرعي  
والعرفي (الحقيقة) في  
الأصل فاعل بمعنى فاعل من  
حق الشيء ثبت أو بمعنى  
مفعول من حقيقته أنبته  
نقل الى الكلمة الثانية أو  
المتبينة في مكانها الأصلي  
والتأخير النقل من الوصفية  
الى الاسمية وهي في  
الاصطلاح (الكلمة  
المستعملة فيما) أي في معنى  
(وضعت) تلك الكلمة (له  
في اصطلاح الخطاب) أي  
وضعت في اصطلاح به يقع  
الخطاب بالكلام المشتمل  
على تلك الكلمة فالظرف  
أعني في اصطلاح متعلق  
بقوله وضعت وتعلقه  
بالمستعمل على ما توهمه  
العض بما لا معنى له فاحترز  
بالمستعمل عن الكلمة قبل  
الاستعمال فانها لا تسمى  
حقيقة ولا مجازا وقوله فيما  
وضعت له عن الغلط نحوخذ  
هذا القرص مشيرا الى كتاب

حقيقة اذا اعتد بالاستعمال من غير شعور فينبغي أن يراد بالمستعملة المستعملة قدما كما هو المتبادر من  
 الأفعال الاختيارية بفروج الغلط مطلقا من قيد المستعملة قبل ذكر قوله فيما وضعت له اه أطول وهو  
 مندفع بحمل الحفيد الغلط في كلام الشارح على الخطأ على سبيل القصد لا السهم ويأن يزعم أنه على قانون  
 الوضع من القوم بلا اثبات وضع من عنده اه فيكون الغلط على سبيل السهم وخارجا بالمستعملة وبحمل  
 سبيل القصد خارجا بولنا فيما وضعت له فغاية الامر أن الشارح لم يتعرض لخروج الغلط على سبيل  
 السهم بقيد المستعملة هذا وكلام الحفيد يدل على أن اللفظ المستعمل قصد في غير ما وضع له وهو ما وضع له  
 في زعم المستعمل غير حقيقة وسياق عن سم في تعريف الجواز خلافه وأن الذي ليس بحقيقة هو الخطأ  
 قصد الذي لم يبين على اعتقاد فاسد ويمكن حمل كلام الحفيد عليه بأن يراد به بأن يزعم أنه الخ أي بأن  
 يظهر أن الخ نأمل (قوله وعن الجواز) قال بعضهم أن الكناية يجب أن يخرج عن حد الحقيقة ويخرج  
 عما يخرج به الجواز ولم يتعرض الشارح له فكأنه أراد بالجواز ما يتناول الكناية وأعلم أنه اختلف فيها  
 فقيل حقيقة وعليه فيجب ادخالها في التعريف وقيل بجواز فيجب خروجها وقيل واسطة فيجب خروجها  
 عن تعريفه هما (قوله لأن الاستعارة وان كانت موضوعا بالتأويل) وذلك التأويل كما سيأتي ادعاء  
 دخول المشبه في جنس المشبه به وكونه فردا من أفرادها بأن يجعل أفراد الاسد ممثلا قسما متعارفا وهو  
 الذي له غاية الحرارة في ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الذي له تلك الحرارة لا يمكن لأحد ذلك  
 الهيكل اه فترى وكتب أيضا قوله لأن الاستعارة الخ لا يخفى أن التعليل أخص من المدعى الآن يراد  
 بالاستعارة مطلق الجواز (قوله واحترز بقوله في اصطلاح الخطاب) قال الحفيد أقول يجوز أن يكون لفظ  
 موضوعا للمعنيين في اصطلاح الخطاب وقد استعمل في أحدهما لامن جهة أنه موضوع له بل من جهة  
 العلاقة بالمعنى الآخر كما يشعر به تحقيق المحققين في شرح الكشاف حيث جوزوا استعارة المعنى للمعنى  
 البصرية من عي البصر مع أنه حقيقة فهم ما كما يستفاد من الأساس وإنما اعتبروا الاستعارة للبانة  
 في أن ذلك الامر المعقول بمنزلة المحسوس فالاحتراز عن ذلك الجواز بقيد الحية في اصطلاح  
 الخطاب كما لا يخفى تأمل اه وقوله بقيد الحية أي قولنا من حيث أنها وضعت له وقوله فيلغو قيد في  
 اصطلاح الخطاب أي لخروج ما احتريزه عنه بقيد الحية (قوله والوضع الخ) عرف الوضع انوقف معرفة  
 الحقيقة والجواز على معرفته لا خذ في تعريفه هما ولا يخفى أنه قوت المصنف مصلحة التعليم والتعلم حيث أخر  
 تعريف الوضع الى هذا المقام وأول ما يحتاج اليه في هذا الفن تقسيم الدلالة الوضعية فليت شعري لماذا أخره  
 اه أطول (قوله أي وضع اللفظ) أي لا مطلقا ولا كإعرافه تعريفه تعريفه بالاختصاص لأن الوضع المطلق تعيين  
 الشيء للدلالة على المعنى بنفسه لفظا كان أو غيره كلفظ والعقد والاشارة والنصب والهيآت ولا وضع  
 الكلمة كما يستدعيه تعريف الحقيقة والالكان تعريفه بالالام وحمل اللفظ في العريف على الكلمة بحمل  
 اللام للعهد بلحمله لكن يمنع عنه رطابة مصلحة معرفة الجواز الذي هو المقصد هنا اه أطول (قوله اللفظ) ولو  
 بالقوة لتدخل الضمائر المستترها (قوله للدلالة على معنى نفسه) لا يقال الاولى للدلالة على شيء لأن  
 المعنى إنما يبرر معنى بهذا التعيين فطر فالوضع اللفظ والشي لا اللفظ والمعنى لا فاقول نعم لكن طرأ الدلالة  
 المترتبة على الوضع اللفظ والمعنى لكن لا خصر والاولى تعيين اللفظ لشي بنفسه أما كونه أخصر فظاهر وأما  
 كونه أولى فلأن الوضع اضافية بين اللفظ والشي والاضافة إنما تنصص حتى لاتضاح بتعيين طرفيها ولا استغناء  
 حينئذ في معرفة الوضع عن تعريف الدلالة وكان صاحب التعريف أراد ابداع العال الأربع فان التعيين  
 لا يثبت من معين فبدل عليه بالالتزام واللفظ والمعنى بمنزلة العلة المادية للوضع وارتباط اللفظ بالمعنى بمنزلة العلة  
 الصورية للوضع والدلالة على المعنى بنفسه هي العلة الغائية كذا في الأطول (قوله على معنى) أي ولولفظا  
 كدلول الكلمة (قوله أي ليدل بنفسه) اشارة الى أن قوله بنفسه متعلق بالدلالة بالتعيين والالقدمه على  
 قوله للدلالة دعه البس ويدل على ما أشار اليه قول المصنف في الجواز لان دلالة بقرينة كذا في الفري (قوله

وعن الجواز المستعمل فيما لم  
 يوضع له في اصطلاح  
 الخطاب ولا في غيره كالاسد  
 في الرجل الشجاع لان  
 الاستعارة وان كانت  
 موضوعا بالتأويل الآن  
 المفهوم من اطلاق الوضع  
 إنما هو الوضع بالتحقق  
 واحترز بقوله في اصطلاح  
 الخطاب عن الجواز المستعمل  
 فيما وضع له في اصطلاح آخر  
 غير اصطلاح الذي به  
 الخطاب كالصلاة اذا  
 استعمالها للخطاب بعرف  
 الشرع في الدعاء فانها تكون  
 مجازا لاستعماله في غير ما  
 وضع له في الشرع أعني  
 الأركان المخصوصة وان  
 كانت مستعملة فيما وضع له  
 في اللفظ (والوضع) أي وضع  
 اللفظ (تعيين اللفظ للدلالة  
 على معنى بنفسه) أي ليدل  
 بنفسه لا بقرينة تنضم اليه  
 ومعنى الدلالة بنفسه أن  
 يكون العلم بالتعيين كافيافي  
 فهم المعنى عند اطلاق اللفظ  
 وهذا شامل للعرف أيضا  
 لان تفهم معاني الحروف عند  
 اطلاقها بعد علمنا بوضعها  
 الآن معانيها ليست بامة في  
 أنفسها

الاسم والفعل نعم لا يكون هذا اسما لوضع الحرف عند من يجعل معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غير ما مشروط في دلالة على معناه الافرادى ذكر متعلقه (نخرج الجاز) عن أن يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازى (لان دلالة) على ذلك المعنى انما تكون (بقرينة) لا بنفسه (دون المشترك) فانه لم يخرج لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم فهم أحده المعنيين بالتعيين لعرض الاشتراك لا ينافي ذلك فالقرينة لا عين مرة للدلالة على الطهر نفسه ومرة أخرى للدلالة على الخبيث بنفسه فيكون موضوعا وفي كثير من السج بدل قوله دون المشترك دون الكتابة وهو مسمولانه ان أريد أن الكتابة بالنسبة الى معناها الاصلى موضوعة فكذا المجاز ضرورة أن الاسد في قرانا رأيت أسدا يرى موضوع للعيوان المفترس وان لم يستعمل فيه وان أريد أن موضوعا بالنسبة الى معنى الكتابة أعني لازم المعنى الاصلى ففساده ظاهر لانه لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة لا يقال معنى قوله بنفسه أى من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له أو من غير قرينة مانعية عن ارادة ما عين له فلا دور على أن ذلك أن تدفع الدور ولو صرح بالموضوع في التعريف فضلا عن كونه مضمرا فيه بأن يراد به ذات الموضوع لاعم الوصف بالوضع نظير ما قلناه في تعريف العلم بأنه معرفة المعلومات وكذب على قوله لانه لا يوجب الدور مانعه ويمكن تعيين المعنى الاصلى بما لا يحتاج فهمه من

بل يحتاج الى الغير) أما على أنها كليات وضعافلان معنى الحرف من حيث هو معناه معتبر ومطروح على وجه تعلقه بالتفسير وارتباطه به وأما على أنها جزئيات وضعافظا (قوله والقصل) فيه نظر ظاهر فان الفعل يحتاج الى الفاعل اه يس (قوله عند من يجعل الخ) فقوله في غيره على هذا معنى بغيره والجار والمجرور متعلق بدل وأما على الاول ففي على بابها والجار والمجرور وصفة لمعنى أى كائن ذلك المعنى في غيره قال مثلا دللت على التعريف بنفسها لكن التعريف واقع على مدخول ال اول وهذا على الثاني أعني مذهب من يجعل معنى قولهم الخ قال لا تدل على التعريف الا بشرط ذكر مدخولها (قوله انه مشروط الخ) حاصل الامر أن المتوقف على ذكر المتعلق على هذا أصل الدلالة وعلى الاول الدلالة على المعنى التام فهو بدون ذكر المتعلق بدل على المعنى اجالا لكنه لا يتم ولا يتعين الابد كذا المتعلق اه سم (قوله على معناه الافرادى) قيد المعنى بالافرادى لان اشتراط الغير في الدلالة على المعنى التركيبي مشترك بين الحرف والاسم فان دلالة زيد في قولك جاني زيد على الفاعلية بواسطة جاني اه فترى والمعنى التركيبي هو الذى يدل عليه اللفظ بسبب التركيب (قوله نخرج المجاز عن أن يكون موضوعا) ويحتمل أن المراد نخرج تعيين المجاز عن أن يكون موضوعا ويحتمل أيضا أن المراد نخرج المجاز عن تعريف الحقيقة وكتب أيضا قوله نخرج المجازية نظر لان المعنى المجازى اذا كان جزأ أو لازما ينال انتفاء الدلالة عليه عن الدلالة على الموضوع له فلا يدل الدليل على خروج المجاز مطلقا ويصدق هذا بان المراد بالدلالة الدلالة المختبرة وهي مامعها ارادة المدلول وكتب أيضا قوله نخرج المجاز عن أن يكون موضوعا أى بالوجه المذكور وهو اعتبار قيد بنفسه وأما انما لم يعتبر قيد بحد المجاز وضع فوجي لثبوت قاعدته من الواضع دالة على أن كل لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى معين لما يتعلق به ذلك المعنى تعلقا محصورا ودال عليه بمعنى أنه مفهوم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع استعمال اللفظ في المعنى المجازى لكانت دلالة عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالهما والوضع النوعي بهذا المعنى ليس هو المعنى بكون اللفظ حقيقة بل الاعتبار فيه هو ما يكون ثبوت قاعدته دالة على أن كل لفظ يكون بكنية كذا فهو معين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه مثل الحكم بأن كل لفظ يكون على وزن فاعل فهو ذات من يقوم به الفعل وقد صرح الشارح في التلويح باطلاق الوضع على كل من المعنيين اه فترى (قوله بالنسبة الى معناه المجازى) أما بالنسبة الى معناه الحقيقي فلم يخرج (قوله بقرينة) أى بواسطة قرينة فالدال هو اللفظ بواسطة (قوله دون المشترك) حال من المجاز (قوله فانه لم يخرج) فهو حقيقة ولو استعمل في معنیه كما هو المنقول عن الامام الشافعى نعم نقل بعضهم عن كثيرين أنه في هذه الحالة مجاز فان كان المصنف يقول بذلك حل قوله دون المشترك على ما اذا استعمل في أحدهما (قوله للدلالة على كل من المعنيين بنفسه) أى لفهمهما منه بدون القرينة وقوله وعدم الخ يعنى غاية ما في المشترك أن أحدهما ليس يتعين الارادة لعرض الاشتراك وعدم تعيين المراد مما لا مدخل له في تحقق الدلالة بالنفس وعدم تحققها قطعاً لان الارادة أمر آخر فالقرينة المحتاج اليها في المشترك انما هي لتعين المراد وفهمه بخصوصه بخلاف قرينة المجاز فهي محتاج اليها في نفس الدلالة على المعنى المجازى (قوله أحد المعنيين) أى على أنه مراد وقوله بالتعيين أى ملتبس بذلك الاحد بالتعيين (قوله فالقرينة) بفتح القاف وضمها والفتح أفصح اه فترى (قوله أى من غير قرينة الخ) المناسب اسقاط أى (قوله أخذ الموضوع) أى اللازم من كون المراد قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له وكتب أيضا قوله أخذ الموضوع في تعريف الوضع فاسد أى لانه لا يوجب الدور لكن يقال اذا فسر قوله بنفسه بقولنا أى من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى أو من غير قرينة مانعة عن ارادة ما عين له فلا دور على أن ذلك أن تدفع الدور ولو صرح بالموضوع في التعريف فضلا عن كونه مضمرا فيه بأن يراد به ذات الموضوع لاعم الوصف بالوضع نظير ما قلناه في تعريف العلم بأنه معرفة المعلومات وكذب على قوله لانه لا يوجب الدور مانعه ويمكن تعيين المعنى الاصلى بما لا يحتاج فهمه من



وكذا حصر القرينة في اللفظ

لان الجواز قد يكون قرينة  
معنوية لا يقال معنى الكلام  
انه يخرج عن تعريف  
الحقيقة الجازية دون الكناية  
فانها ايضا حقيقة على ما  
صرح به صاحب المفتاح  
لما قول هذا فاسد على رأى  
المصنف لان الكناية لم  
تستعمل في ما وضع له بل انما  
استعملت في لازم الموضوع  
له مع جواز ارادة المازوم  
وسيجي له هذا في تدقيق  
(والقول بدلالة اللفظ لذاته  
ظاهره فاسد) معنى ذهب  
بعضهم الى أن دلالة اللفظ  
على معانيه لا تحتاج الى  
الوضع بل بين اللفظ والمعنى  
مناسبة طبيعية تقتضى  
دلالة كل لفظ على معناه  
لذاته فذهب المصنف وجمع  
المحققين الى أن هذا القول  
فاسد مادام محمولا على ما  
يفهم منه ظاهرا لا دلالة  
اللفظ على المعنى لو كانت  
لذاته كدلالته على اللفظ  
لوجب أن لا تختلف اللغات  
باختلاف الامم وأن يفهم  
كل واحد معنى كل لفظ لعدم  
انفصال المدلول عن الدليل  
ولا منع أن يجعل اللفظ  
بواسطة القرينة بحيث يدل  
على المعنى الجازي دون  
الحقيقي لان ما بالغات  
لا يزول بالغير ولا يمنع نقله  
من معنى الى معنى  
آخر بحيث لا يفهم منه عند  
الاطلاق الا المعنى الثانى  
(وقد تاوله) أى القول بدلالة  
اللفظ لذاته (السكاكى) أى  
صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه

اللفظ الى قرينة فلا يراد أنه لا يمكن تعيين المعنى الا بالوضع له في دفع الدور كما ذكر السيد (قوله)  
وكذا حصر القرينة في اللفظ أى الذى هو مقتضى قولكم من غير قرينة لفظية لاخراج الجازي دون  
الكناية فانه يقتضى أن قرينة الجازي دائما لفظية وهو باطل بل يقتضى أيضا أن قرينة الكناية دائما  
معنوية وهو ايضا باطل كما فى الفئري (قوله فانها ايضا حقيقة) لاستعمالها في الموضوع له (قوله لان  
الكناية) أى عند المصنف (قوله والقول الخ) قائلة عباد الصمير ومن تبعه في جمع الجوامع وشرحه  
للعق الحقلى ما منه لا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى خلافا لعماد الصمير حيث أبتنا بين كل لفظ ومعناه  
قال والافهم اختص به فليل معنى أنها حاملة على الوضع على وفقها فيحتاج اليه وقبل بل معنى أنها كناية  
في دلالة اللفظ على المعنى ولا يحتاج الى الوضع يدرك ذلك من خصم الله تعالى به كما فى القافيه ويعرفه غيره  
منه قال الفرائى حكى أن بعضهم يدعى أن يعلم التسميات من الاسماء فليل له ما سمي أنفا وهو من لغة  
البربر فقال أحد فيه يسأله يبدأ وأراه اسم الجوز وهو كذلك قال الاصمغاني والثاني هو الجمع عن عباد  
اه فانت تراه كيف نقل عن الاصمغاني في تصحيح القول الثانى عن عباد وهو يعارض تأويل السكاكى  
الآتى وكتب ايضا قوله والقول الخ قال فى الاطول لما عرف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه  
واقضى ذلك اثبات الوضع وينافيه ما ذهب اليه البعض من أن دلالة اللفظ على المعنى لذاته لانه يلغو  
الوضع بل فى تعريفه بتعيين اللفظ للدلالة لمحصل الحاصل عقبه بقوله والقول الخ فقوله الشارح أى فى  
المطول هذا ابتداء بحث ليس بذلك اه (قوله لذاته) أى لا وضعه اذ لا وضع (قوله كدلالته على اللفظ)  
جعل دلالة اللفظ على اللفظ لذاته محل بحث لانه لعلاقة عقلية لانه لو صور حمالا تنفك عنه الدلالة وكان  
أراد بالدلالة لذاته أن نفس اللفظ يستلزم العلاقة ولا ينفك عنها ولا تكون دائرة على اعتبار مغنبر اه  
أطول (قوله لوجب أن لا تختلف اللغات باختلاف الامم وأن يفهم الخ) عبارة المطول ولوجب أن يفهم  
الخ قال الفئري الظاهر أن كلامهما وجه مستقل فى الوجه الاول بحث لذاته ان أراد أن دلالة لفظا لما  
كانت ذاتية لم يبق وجه فى كون بعض اللغات لغة العرب وبعضها لغة العجم اذ ليس واضح بعضها العرب  
وواضح بعضها العجم فلا وجه لتخصيص النسبة فمنوع لجوار أن يكون تخصيص النسبة باعتبار  
المستعمل الاول وان أراد به لا يجوز أن تعدد اللغات حيث ذيل يجب أن يقيد الدال على المعنى الواحد فهو  
أيضا ممنوع لجوار أن تعدد اسمان بحسب الذات على معنى واحد وان أراد معنى ثالثا ملائم من تصويره  
اه قال سم يمكن أن يصور بأن المراد عدم اختلاف اللغات بحيث يختص أهل كل لغة بجمع فثا ويقارن  
ما بعده بأنه بالنسبة للغة الواحدة ولكنه ترقى عن هذا فكأنه قال لوجب أن لا يختص أهل كل لغة بجمع فثا  
بل ولوجب أن يعرف كل أحد جميع ألفاظ لغته مع أنه ليس كذلك فليتأمل اه وعدم إعادة اللام هنا فى  
قوله وان يفهم الخ دون بقية المعطوفات يشعر بأن قوله وان يفهم الخ من تمة ما قبله فهو تنبيه فلا  
اعتراض أصلا (قوله وان يفهم الخ) كما أن كل واحد يفهم من كل لفظ أنه لفظ اه مطول وكتب ايضا  
قوله وأن يفهم الخ قد يقال عدم فهم من لم يفهم اعدم تنبيه للنسبة كما لا يفهم من لم يعلم بالوضع على القول  
به (قوله ولا منع أن يجعل الخ) هذا كلام ذكره السكاكى وفيه بحث لان الدلالة الساتية من ذات اللفظ  
عند القائل بذلك هى فهم المعنى منه لا فهم كونه مراد التكميم وفهم المعنى الحقيقي ضرورى فى كل مجاز  
ولذلك قالوا ينتقل فى الجاز من المازوم بوجه ما الى اللام المراد فلان لم يمكن جعل اللفظ بواسطة القرينة  
على المعنى الجازي بحيث لا يدل على المعنى الحقيقي أصلا فان قلت مناط الاستدلال بدلالة اللفظ بواسطة  
القرينة على المعنى الجازي لا عدم دلالة على المعنى الحقيقي ومعنى قول الشارح دون الحقيقي مجاورا  
عن المعنى الحقيقي لا معنى عدم الدلالة عليه كما هو متبادر بل معنى الدلالة على المعنى الجازي أيضا قلت هذا  
أيضا لايم لان مدعى القائل بدلالة اللفظ ذاتية دلالة على المعنى الحقيقي لا مطلق دلالة فليتأمل  
اه فئري (قوله بحيث لا يفهم منه الخ) كفى الاعلام المنقولة (قوله وقد تأوله السكاكى) ذكر فى الاطول

لهذا القول تأويلات أخر منها أنه أراد يجعل الدلالة لذات اللفظ نفس توقف الدلالة على إرادة المعنى به  
 (قوله على ما عليه لغة على الاشتقاق والتصريف) هذا يدل على أن كلامهم ما علم مستقل وهو الحق لا ممتياز  
 موضوع كل منهما عن موضوع الآخر بالحشية المعبرة في موضوعات العلوم فعمل التصريف يبحث عن  
 مفردات الالفاظ من حيث صورها وهياكلها وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب بعضها إلى  
 بعض بالامالة والفرعية كذا في شرح المفتاح للسيد وفيه بحث ذكره الفري في حواشيه على المطول  
 فراجع (قوله كالجهر الخ) النفس الخارج الذي هو كيفية حرف ان تكيف كله بكيفية الصوت حتى  
 يحصل صوت قوي كان الحرف مجهولاً وان بقي بعضه بلا صوت يجري معه كان مهموساً والشدة أن  
 ينحصر صوت الحرف عند اسكانه في مخرجها محصوراً تاماً فلا يجري والرخاوة أن يجري الصوت جرياً تاماً  
 تاماً والتوسط بينهما أن لا يتم الانحصار والجرى اه قري (قوله اذا أخذ في تعيين الخ) قال في الاطول  
 بعد فراغه من سوق تأويل السكاكي مانعه ولا يخفى أن ما أول به كلام عبادي خرجه عن أن يكون من  
 المخالفين في اختصاص بعض الكلم ببعض المعاني للوضع وأن يكون مدعيان الاختصاص لذات اللفظ  
 كإدلاله أول كلام السكاكي على طبق ما في كتب الاصول وكان السكاكي يجعل القول بكونه من  
 المخالفين وهم من الناس من ظاهر كلامه اه بعض اصحاب (قوله لا يهمل التناسب بينهما) لا يخفى  
 عليك أن اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات في بعض الكلمات كما  
 ذكره ما اعتبره في جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر أنه متعذر فاطنك باعتباره في كلت جميع اللغات  
 اه قري (قوله من غير أن يبين) أي يفصل ذلك الشيء (قوله كالزوان) هو ضرب الفحل والحيدى صفة  
 مشبهة من حاد أي مال يقال جار حيدى أي مائل عن ظله لتناطه ومثلها الحيوان والخفان والجولان  
 اه قري (قوله وكذا باب فعل بالضم) قوة الضم في فعل تناسب أن يوضع لأفعال الطائعات اللازمة كذا في  
 شرح المفتاح الشريفي وقيل الضم يحتاج إلى انضمام الشفتين فتناسب أن يكون مدلوله مضموم مع  
 الشخص أي لازمه اه حفيد على المطول (قوله والجواز) أصله مجوز قلبت واو الفاعل بنقل حركتها إلى  
 الجيم لان المشتقات تتبع الماضي المجزى في الصحة والاعلال (قوله نقل إلى الكلمة الجائزة) ليس المراد أن  
 هذا المفهوم هو المنقول إليه اللفظ بل أراد بذلك بيان المناسبة فتدبر اه سم فكأنه قال نقل إلى الكلمة  
 المستعملة الخ لانها جائزة مكانها الأصلي (قوله الجائزة) فهو مصدر مجيء بمعنى اسم الفاعل (قوله أو الجوز  
 بها) فهو مصدر مجيء بمعنى اسم المفعول وكتب أيضاً قوله أو الجوز بها فيه تكلف تقدير حرف الجر مع  
 الاستغناء عنه بالاحتمال الاول وكان الحامل للشيء على الالتفات إلى هذا الاحتمال أن يكون الجواز نظيراً  
 للحقيقة في كونها بمعنى الفاعل أو المفعول كذا في الاطول (قوله وذكر المصنف الخ) أشار الشارح في  
 المطول إلى ضعفه حيث سماه زعموا وجهه أنه لا يلائم ما ذكر في الحقيقة لفوات التقابل (قوله أن الظاهر)  
 لعل وجه الظهور أن استعمال المصدر بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول مجاز بخلاف ما إذا كان اسم مكان  
 فلا مجاز فيه (قوله سلكه) أي لا بمعنى تعداه وان كان السلوك ملازماً والتجاوز (قوله وهما مختلفان) أي  
 حقيقة كل منهما مخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد فهذا عرفوا كلا على حدة كذا  
 في المطول قال في الاطول وهذا انما يصح لو يكن لهما حقيقة مشتركة وكان الجواز مشتركاً لفظياً بين مفهوم  
 الجواز المفرد ومفهوم الجواز المركب ويكون تقسيمه إلى الجواز المفرد والمركب من قبيل تقسيم اللفظ المشترك  
 والظاهر خلافه وما قدمه من تقسيم اللفظ المستعمل في غير ما وضع له إلى الجواز والكناية دال على أن الجواز  
 هو اللفظ المستعمل في لازم ما وضع له مع قرينة عدم إرادة الموضوع اه ملخصاً وفي الفري ما يعتد به  
 عن الشارح حيث قال قوله فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد أي بحيث يحصل معرفة حقيقة كل منهما  
 بخصوصها ولا فيحوز جمع الانسان والفرس في تعريف الحيوان بأنه الجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة  
 اه (قوله في غير ما وضع له) ان أريد الوضع الشخصي خرج عن الجواز ما كان الوضع لعنه الأصلي نوعياً

فصل في ما عليه لغة على  
 الاشتقاق والتصريف من  
 أن الحروف في أنفسها  
 خواص بها تختلف كالجهر  
 والهمس والشدة والرخاوة  
 والتوسط بينهما وغير ذلك  
 وتلك الخواص تقتضي أن  
 يكون العالم بها اذا خفي  
 تعيين شيء مركب منها المعنى  
 لا يهمل التناسب بينهما فضاء  
 الحق الحكمة كالقسم بالفاء  
 الذي هو حرف رخو وكسبر  
 الشيء من غير أن يبين  
 والقسم بالقاف الذي هو  
 حرف شديد وكسبر الشيء حتى  
 يبين وأن لهيات تركيب  
 الحروف أيضاً خواص  
 كالقلاص والفعلي بالتصريف  
 لما فيه حركة كالزوان  
 والحيدى وكذا باب فعل  
 بالضم مثل شرف وكرم  
 للأفعال الطبيعية اللازمة  
 (والجواز) في الأصل مفعول  
 من جاز المكان يجوز اه  
 تعداه نقل إلى الكلمة الجائزة  
 أي المتعدية مكانها الأصلي  
 أو الجوز بها على معنى أنهم  
 جازوا بها وعدوها مكانها  
 الأصلي كذا في أسرار  
 البلاغة وذكر المصنف أن  
 الظاهر أنه من قولهم جعلت  
 كذا مجازاً إلى حاجتي أي  
 ما ريقاها على أن معنى جاز  
 المكان سلكه فان الجواز  
 طريق إلى تصور معناه  
 فالجواز (مفرد ومركب)  
 وهما مختلفان فعرفوا كلا  
 على حدة (أما المفرد فهو  
 الكلمة المستعملة) احتراز بها  
 عن الكلمة قبل الاستعمال فأنه ليس بمجاز ولا حقيقة (في غير ما وضع له) احتراز به عن الحقيقة

كلشتقتان وإن أريد النوع خرج عنه ما كان الوضع لعناء الأمل في تخصيصاً كالأسدوان أريد الأهم من  
 الشخص والنوع لم يشمل شيئاً من أفراد الجواز ثم انه يشمل اللفظ المستعمل في حقيقته ومجازاً معاً فانه مجازاً أو  
 حقيقة ومجازاً باعتبارين على الخلاف في ذلك كما يعلم من جمع الجوامع وشرحه للحق الحلبي كذا في يس  
 (قوله من مجازاً كان أو منقولاً) المذكور في شروح المناهج وشرح المطالع للحق الرازي أن المرتجل ما نقل  
 إلى المعنى الثاني بلامناسبة للعين الأولى كما عرفت على بعد وضعه للنهر والمنقول ما نقل لمناسبة والمشارك  
 ما وضع لعناء متعددة بلاملاحظة الوضع في وضع آخر في زمان أو أزمان مع مناسبة أولاً وقال العلامة  
 الأبهري أن المرتجل في المشهور ما يكون وضعه ابتداء من غير سبق وضع وصرح بعضهم بدخول المرتجل  
 تحت المشترك كذا في الحفيد على المطول ومن هذا يعلم أن في إخراج المنقول بل والمرتجل على القول الأول  
 والمشارك الدخول في قوله أو غيرهما بما لا يصدق على كل أنه مستعمل في غير ما وضع له وهو المعنى الآخر  
 والجواب أن يعنى ما في غير محل ما وضع له (قوله كان) أي الحقيقة وذکرنا لفظ (قوله أو غيرهما)  
 أي غير المرتجل والمنقول كل مشترك والمستقتات فانها حقائق ولا يقال فيها مرتجلة ولا منقولة اه يس  
 (قوله متعلق بقوله وضعت) ليس المراد من تعلقه به أن يعتبر حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح والالزام أن  
 لا يكون لفظ الأسد الذي وضع في اللغة وقرر عليه في الاصطلاح والعرف عندما استعمله النحوي أو غيره  
 من أهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد بذلك كونه موضوعاً له في ذلك الاصطلاح سواء حدث  
 الوضع في ذلك أولاً اه قري وكتب أيضاً قوله متعلق بقوله وضعت قال في الاطول أو بالغير لا شمله على  
 معنى الغائبة أو بالمستعملة بعد تقييده بقوله في غير ما وضعت على ما مر اه (قوله ليدخل الخ) قال في  
 الاطول كذا جعله المصنف لادخال ما ذكره من جاء بعده وفيه نظر لانه داخل في الكلمة المستعملة في غير  
 ما وضعت كما أنه داخل في الكلمة المستعملة فيما وضعت اه وقد يراعى عمل ذلك في إخراجهم هذا القيد  
 الحقيقة التي لها معنى آخر باصطلاح آخر كما سيقول الشارح فانها أيضاً داخل في الأمرين باعتبارين  
 فالمتجه المخلص من جميع ذلك أن يجعل معنى قولهم ليدخل وليخرج أي نصاً فكانه قيل للتخصيص على  
 الدخول والخروج فتدبر (قوله فليس يستعمل الخ) يعني فيكون مجازاً شرعياً ولو وقع الاستعمال من  
 لغوي جرى على اصطلاح الشرع فهو شرعي على الظاهر أفاده يس (قوله وليخرج) فاعلم ما لا آتية  
 وقوله من الحقيقة حال ما بعده اه سم (قوله مع قرينة الخ) هذا عن عدم لم يجوز الجمع بين الحقيقة  
 والمجاز أما من حوزة كالأصولين فلم يشترط في القرينة أن تكون مائة عن إرادة المعنى الحقيقي كما صرح  
 بذلك الحق الحلبي في شرحه على جمع الجوامع اه يس قال ع في خروج الكناية وبها لحظنا ما  
 للجواز بناء على عدم جواز الجمع وعلى جوازه يخرج الجواز أيضاً الذي هو المحدود لعدم منع قرينه على هذا  
 ولو أسقطنا القيد المذکور لادخال المحدود دخلت معه الكناية أيضاً اه ملخصاً (قوله فلا بد من العلاقة)  
 لا بد من ملاحظة العلاقة أيضاً حتى لو كانت علاقة ولم يلاحظها المستعمل لم يكن مجازاً بل غلطاً وقيد  
 الشارح العلاقة بالمعبر فوعها ولا يبعد أن يقال العلاقة في الاصطلاح ليست إلا باعتبار وقوعها والعلاقة  
 بالفتح والكسر في الأصل الحب اللازم للقلب أو بالفتح في الحبسة ونحوها وبالکسر في السوط ونحوه كذا  
 يستفاد من القاموس اه أطول وفي سم هي بكسر العين وفصحها سواء كانت في المعاني كما هنا أو المحسوسات  
 كعلاقة الجبل كما قاله بعضهم ومنهم من فرق بينهما وكتب أيضاً قوله من العلاقة هي علقتهما الارتباط بين  
 المعنى الحقيقي والمعنى المجازي وبه الانتقال من الأول للثاني فان قيل الانتقال في المرسل قديمي ظهوره  
 لأن فيه الانتقال من ملابس للباسه وليس ذلك في الاستعارة فانك إذا استعملت الأسد في الرجل الشجاع  
 لم ينتقل اليه من حيث أنه رجل شجاع إذ ليس لازماً للأسد ولا ملبسه وانما ينتقل منه إلى وصف الشجاع  
 ولم يقصد ذلك ولو قصد لكان من المجاز المرسل قلت الانتقال من الأسد إلى لازمه وعارضه الذي هو نفس  
 الشجاع ولما كان عارضاً للرجل أيضاً انتقل منه إلى الرجل الموصوف فصار وجه الشبه كالاتي للانتقال

مرتجلان ~~كما~~ أو منقولاً  
 أو غيرهما وقوله (في  
 اصطلاح الخطاب) متعلق  
 بقوله وضعت فسد ذلك  
 ليدخل المجاز المستعمل فيما  
 وضعه في اصطلاح آخر  
 كلفظ الصلوات إذا استعمله  
 الخطاب يعرف الشرع في  
 الدعاء مجازاً فانه وإن كان  
 مستعملاً فيما وضع له في  
 الجملة فليس يستعمل فيما  
 وضع له في الاصطلاح الذي  
 به وقع الخطاب أعني  
 الشرع وليخرج من  
 الحقيقة ما يكون له معنى  
 آخر باصطلاح آخر كلفظ  
 الصلوات المستعمل بحسب  
 الشرع في الأركان  
 الخصوصية فانه يصدق عليه  
 أنه كلمة مستعملة في غير ما  
 وضعت له لكن بحسب  
 اصطلاح آخر وهو اللغة لا  
 بحسب اصطلاح الخطاب  
 وهو الشرع (على وجهه  
 يصح) متعلق بالمستعملة  
 (مع قرينة عدم إرادته)  
 أي إرادة الموضوع له (فلا  
 بد) للمجاز (من العلاقة)  
 ليتحقق الاستعمال على  
 وجه يصح وانما قيد بكونه  
 على وجه يصح

(قوله واشترط العلاقة) تفسر لقوله قيد الخين به أن معنى قولهم على وجه يصح أنه لا بد من العلاقة فيكون فيه دفع لبحث أو رده في الأطول وعبارته وههنا بحث وهو أنه أي قيد على وجه يصح كما يخرج الغلط يخرج مجاز لم تنصب معه قرينة فإن استعمله على هذا الوجه لا يصح إلا أن يدعى أن عرفهم خصص قولهم على وجه يصح في تعريف المجاز بما تحقق فيه العلاقة اهـ (قوله ليخرج الغلط) ينبغي أن يراد به الخطأ قصدا كما قاله شيخ الإسلام في ما سبق وذلك لأن الخطأ باعتبار فساد الاعتقاد ينبغى أن لا يخرج عن الحقيقة ولا عن المجاز لأنه إنما استعمل في الموضوع له أو في غير الموضوع له على وجه صحيح في اعتقاده فمن أشار إلى كتاب بهذا القس لا اعتقاده أنه قس إنما استعمل القس في معناه لا في غيره وإن أخطأ في اعتقاده أن المشار إليه قس في الواقع ومن أشار إلى كتاب بهذا أسدا لا اعتقاده أنه رجل شجاع فأنما استعمله في معناه المجازي مع وجود العلاقة فيكون مجازا وإن أخطأ في اعتقاده وأما الخطأ باعتبار اللسان بأن يسبق لسانه فلا حكم لهذا ولا اعتداده كذا في سم أو يقال الغلط باعتبار اللسان خارج بقيد المستعملة كما مر وقوله الخطأ قصد أي بقصد استعمال اللفظ في غير ما وضع له مع علمه أنه مخطئ (قوله ليخرج الغلط) يعني بناء على أنها واسطة لاحقية لاستعمالها في غير ما وضعت له ولا مجاز لعدم منع قرينتها عن إرادة المعنى الحقيقي كذا في يس (قوله أي من الحقيقة والمجاز) قال في الأطول أي من الحقيقة والمجاز المفرد على ما يقتضيه السود وصرح بالمصنف في الإيضاح تفسيرا للشارح إياها بالحقيقة والمجاز خلاف الإيضاح اهـ (قوله وعرف في خاص) الخاص مصفة العرف والمقصود بالنسبة إلى العرف الخاص وتوجيه العبارة أن الخاص وصف للعرفي بحال العرف وقس عليه قوله أو عرف عام ولا حاجة إلى تفصيل العرفي في العالم كاحتياجه إلى التقييد بالخاص لا ما إذا أطلق العرف والعرفي انصرف إلى العام اهـ أطول (قوله يشعين ناقله) المراد بشيعته أن يكون غير خارج عن طائفة مخصوصة كطائفة النعاة وليس شرطه أن يعلم الشخص الناقل وبعد علمه ثعيته أن لا يختص بطائفة مخصوصة كطائفة النعاة وكتب أيضا قوله يشعين ناقله أي عن المعنى الغفوي ومن أدلة النقل كثرة الاستعمال وكتب أيضا قوله يشعين ناقله ينبغي أن يقيد بغير الشرع بقرينة المقابلة اهـ حفيد وكتب أيضا قوله ناقله أي الذي نقله عن معناه الأول إلى معناه الثاني وهذا موجود في كل منهما إذ في المجاز نقل لمناسبة اهـ سم (قوله لا تشعين ناقله) قال الحفيد لا ينبغي أنه لا يمكن أن يكون لفظ موضوعا بتعيين الناس جميعا بل يكون عرف طائفة فيكون مما يشعين ناقله وكانهم أرادوا بذلك أنه لا يختص بالنقل فيه بجماعة مخصوصة كالنحويين والصرفيين والشرعيين بل يكون الناقل من الجميع (قوله وهذه النسبة) أي في لغوي وشرعي وعرفي وكتب أيضا قوله وهذه النسبة الخ أي في الأطول أنه يصح أن تكون النسبة في الحقيقة أيضا باعتبار اصطلاح التخاطب كما أنه يجوز أن تكون في المجاز باعتبار الواضع فإن الوضع معتبر في مفهوم المجاز باعتبار غير ما وضعت له واعتبار العلاقة بين المعنى المجازي وما وضع له واعتبار قرينة مانعة عن إرادته ما وضعت له اهـ فأسد للسبع المخصوص حقيقة لغوية أي أن الواضع لها اللغة إذا لاحظنا في النسبة الواضع أو أن التخاطب بها باصطلاح اللغة إذا لاحظنا فيه اصطلاح التخاطب وأسد للرجل الشجاع مجاز لغوي أي أن مجازيته باعتبار اصطلاح اللغة إذا لاحظنا اصطلاح أو أن الواضع لمعناها الحقيقي أهل اللغة إذا لاحظنا الواضع (قوله كاسد) نكر اللفظ وعرف المعنى لأن المعنى متعين واللفظ مبهم دائرين المعنيين فتدبر اهـ أطول وقوله نكر اللفظ أي أن به صورة النكر وتوالا فكل كلمة أريد لفظها فهي معرفة بالعلمية لكونها موضوعات للفاظا معنية عند الشارح كذا في الفري وفي الحفيد على المطول أن تنكير اللفظ لعدم موجب التعريف أو ما تعريف المعنى فبالنظر إلى كون المعنى معلوما لمن سمع اللفظ لا شتاره في ضمن اللفظ اهـ (قوله للسبع) قال في الأطول أي الحيوان يصيد (قوله وفعل للفظ والحدث) الفعل بالفتح مصدر فعل يفعل وبالكسر اسم بمعنى الامر والشان في اللغة فتفصل في النحول الكلمة المخصوصة لاشتغالها عليه فإذا استعمل الفعل بالكسر في جزء معناه أعني الحدث كان

من تعريف المجاز كقولنا نخذ هذا القرس مشيرا إلى كتاب لأن هذا الاستعمال ليس على وجه يصح (و) أعني بقوله مع قرينة عدم إرادته للخروج (الكتابية) لأنها مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز إرادته ما وضعت له (وكل منهما) أي من الحقيقة والمجاز (لغوي وشرعي وعرفي خاص) تشعين ناقله كالنحوي والصرفي وغير ذلك (أو عرفي عام) لا تشعين ناقله وهذه النسبة في الحقيقة بالقياس إلى الواضع فإن كان واضعها واضع اللغة فله قوة وإن كان الشارع فشرعية وعلى هذا القياس وفي المجاز باعتبار الاصطلاح الذي وقع الاستعمال في غير ما وضعت له في ذلك الاصطلاح فإن كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وإن كان اصطلاح الشرع فشرعي والافرفي عام أو خاص (كأسد للسبع) المخصوص (والرجل الشجاع) فانه حقيقة لغوية في السبع مجاز لغوي في الشجاع (وصلاة للعبادة) المخصوصة (والدعاء) فأنها حقيقة شرعية في العبادة ومجاز شرعي في الدعاء (وفعل للفظ) المخصوص أعني ما دل على معنى في نفسه مقترن بإحدى الأزمنة الثلاثة (والحدث) فانه حقيقة عرفية خاصة أعني ضمنية في اللفظ مجاز نحوي في الحدث (ودابة



حقيقة لغوية في الحديث كما تبين من حال سائر الأمثلة كذا في الحفيد على المطول  
 واختصر (قوله في الأربعة) أي باعتبار خصوص كونه ذا أربع والأفلا واستعملوا في ذي الأربع  
 باعتبار أنهم من أفراد ما دب كان حقيقة لغوية كما يظهر من كلامهم بل قائلها في الاستعمال على موضوعها  
 كذا في سم وكتب أيضا قوله في الأربعة أي المعهود أي الجمار والبغل والخيل اه أطول (قوله  
 والجواز) مطلقا سواء كان مفردا أو مركبا اه أطول ثم قال ويوجه عليه أي على المصنف أنه لا وجه لتوسط  
 الجوازين قسمي التقسيم الأول اه ومراده بالتقسيم الأول للجواز تقسيمه إلى مفرد ومركب (قوله  
 مرسل) لأنه غير مقيد بعلاقة واحدة هي المشابهة بل أرسل وردين علاقات وقبل مرسل ومطلق عن  
 المبالغة بخلاف الاستعارة وفيه أنهم قالوا الجواز مطلقا ببلغ من الحقيقة لكونه كالدعوى مع البيئة اه  
 أطول ويمكن دفعه بجعل المبالغة على الكاملة (قوله ان كانت العلاقة) أي علاقته المقصودة أخذنا  
 مما يأتي (قوله والأفاستعارة) الأصوليون يطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا تغفل عن تخالف  
 الاصطلاحين لئلا تقع في العنت إذا رأيت مجازا مرسلأطلق عليه الاستعارة اه فزري (قوله وكثيرا ما)  
 أي في نفسه لا بالقياس إلى المعنى السابق حتى يكون المعنى السابق أقل وقوله تطلق الاستعارة لم يضمن  
 نائب فاعل تطلق مع سبق ذكره لأنه سبق مراداه بمعناه والمراد هنا نفس اللفظ اه أطول (قوله اسم  
 المشبه به) أي لفظه كما أشير إليه بقوله بعد واللفظ مستعار ليشمل استعارة الفعل والحرف فزاده  
 بالاسم ما قابل المسمى لا ما قابل الفعل والحرف (قوله فعلى هذا) أي اطلاقها بمعنى المصدر دون  
 اطلاقها بمعنى اللفظ (قوله ويصح منه الاشتقاق) أي اشتقاق المستعار منه والمستعارة والمستعار  
 والمستعير (قوله كاليد في النعمة والقدرة) قال في الأطول بعد كلام قررره والحاصل أن اليد بمنزلة العلة  
 الفاعلية للنعمة وبمنزلة العلة المادية أو الصورية للقدرة وهذا علم أن علاقة السببية والمسببية أهم من  
 الحقيقة والتزيلية ولو جعلت اليد آلة لهم لما يبعد اه وكتب أيضا قوله كاليد في النعمة في المطول بشرط  
 أن يكون في الكلام إشارة إلى المنعم يقال اتسعت أيادي فلان عندى ولا يقال اتسعت اليد في البلد كما يقال  
 اتسعت النعمة فيها قال في الأطول ويقتضى أن يكون هذا الاشتراط مبنيا على عرف في استعمال اليد في النعمة  
 لا على توقف كونه مجازا عليه والالاتمض تعريف المجاز بالصدق على يد مستعملة في النعمتين غير إشارة إلى  
 المنعم بها اه وفي الفزري أن اشتراط ذلك لثلاث لعل بالتمثيل بالذهن من المألوم إلى المألوم فيكون الكلام  
 موصوفا بالتعقيد المعنوي الخلل بالفصاحة وهذا قد ذكرنا في السابق أن الأيدي حقيقة عرفية في النعم فيظهر  
 منه أنه لا احتياج إلى ذكر المنعم اه وفي عرق أن هذا الاشتراط يرتفع أن يقال عندى الأيدي التي  
 لا يقام لها بالشكر اه (قوله لكونها بمنزلة العلة الفاعلية) وليست فاعلية حقيقة لأن الفاعلية حقيقة  
 هي الشخص اه سم قال في المطول وأيضا يظهر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها وكتب أيضا قوله  
 لكونها بمنزلة الخ أي في مدخلية الوجود (قوله إلى المقصود) هو المنعم عليه (قوله لأن) أكثر ما يظهر  
 (الخ) فاليد بمنزلة العلة الصورية للقدرة فإن المركب إنما يظهر بالصورة لأنها الجزأ لا غير منه وكتب أيضا  
 ما نصه ما مصدرية (قوله سلطان القدرة) أي سلطانها وتأثيرها وقوله يكون في اليد أي باليد (قوله وبها  
 تكون الأفعال) أي غالبا دليل قوله السابق أكثر اه سم (قوله اسم البعير الذي يجعل المزايدة) عبارة  
 غير ماسم للبعير أو البغل أو الجمل الذي يستقى عليه (قوله أي المزود الخ) موافق لتفسير صاحب المذهب  
 والاساس وغيرهما فالحكم على الشارح بالسهو في هذا التفسير وإن الصواب تفسير المزايدة بنظر الماء  
 الذي يستقى به على الدابة غير مسلم نعم اطلاق الراوية عليه بشرط ظرفية الماد دون الطعام كما في الحفيد  
 والسيد فالمناسب هنا تفسير المزايدة بنظر الماء وتوقف سم في عدم اطلاق الراوية على المزود من حيث إنه  
 ظرف الزاد مع وجود الجوارزة للراوية التي هي الحيوان فإن كانوا لا يكتفون بها بطلق الجوارزة بل يقولون  
 لا بد أن يكون المعنى المجازي من شأنه أن يجاور بأن يكون الحيوان معدا للحمله يقتضى أن الحيوان لو كان

المزود الذي يجعل فيه الزاد أي الطعام المتخذ للسفر

معد النقل الزاد وجهه صح حينئذ أن يجوز بالرواية إلى وعاء الزاد فليحذر (قوله والعلاقة كون البعير حاملا لها) أي والعلاقة المجلورة اه سم وعادة الأطول والعلاقة كون البعير حاملا لها فكأنه علة فاعلية لا به تصل الزادة إلى المستقي اه (قوله وبمنزلة العلة المادية) يحتمل أنه تأكيد في بيان العلاقة وخبر أنه إشارة إلى علاقة أخرى هي السببية في الجملة والعلة المادية الاجراء التي معها الشيء بالقوة كالخشب بالنسبة إلى السرير ولما كان البعير به تحصل الزادة فكأنها معه بالقوة كان بمنزلة العلة المادية لها وما يست علة مادية حقيقة إذ ليس البعير جزءا من الزادة اه سم بتصرف (قوله ولما أشار بالمثال) الجنسية (قوله) أخذ في التصريح ببعض الآخر) فيه أن مما سياتي صريحاً السببية وقد تقدمت الإشارة إليه بالتمثيل بالسيد في النعمة والقدره ويكرر دفعه بأن المتقدم السببية التزيلية والآتي السببية الحقيقية أفاده في الأطول (قوله نوع من التسامع) لأن الجواز هو اللفظ المسمى به لا التسمية كما هو ظاهر عبارته لكن لما كانت التسمية سبباً لكونه مجازاً معتبراً تجوز في جعل التسمية من الجواز (قوله والمعنى الخ) يمكن أن يوجه أيضاً بحذف المضاف أي من وجوه الجواز المرسل وطرقه وهذا هو الظاهر من الإيضاح (قوله) كالعين في الريشة قال ابن كمال باشا مقتضى البلاغة أن يكون هذا من الجوارح العقلية وأيده بقول البيضاوي في تفسير قوله تعالى ويقولون هو أن نسمى بالجوارح لأنه من قبل فرط سماعه صار جلته آلة السماع كما سمي الجاسوس عيناً لذلك قال فهذا صريح في أنه تطرّف قوله هي أقبال وأدبار ومن لم ينتبه لهذا قال انه مجاز مرسل اه يس (قوله في الريشة) من ربأت القوم إذا كنت طليعة لهم في مكان عال اه أطول والتاء للبالغة اه فترى (قوله ويجب أن يكون الخ) ذكر في المطول قبيل قول المصنف والاستعارة قد تقيد بالتصفيقية أنه يشترط في إطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء لكل كل رتبة والرأس مثلاً فإن الأنسار لا يوجد بدونها بخلاف اليد فاما لا يجوز إطلاقها على الإنسان وأما إطلاق العين على الريشة فليس من حيث لانه إنسان بل من حيث لانه قريب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين اه وقوله فإن الإنسان لا يوجد بدونها قلت هذا يدل على استلزام الكل للجزء والمدعى عكسه قلت المراد بالاستلزام الاستبعاد لأن عدم وجود الإنسان بدونها يدل على أن كلا منهما ملزوم وأصله بتقرّيه الإنسان ويتبعه في وجوده هذا خلاصة ما ذكره السيد وقوله فانه لا يجوز إطلاقها على الإنسان أي من حيث لانه إنسان وأما إطلاقها عليه من حيث صدوره معظم الأفعال منه في موضع مناسب هذا الاعتبار فهو جائز كإطلاق الريشة على العين ولما جاوز الزمخشري في قوله تعالى تمت يد أي أي أهب أن يراد باليد النفس اه فترى وفي الأطول فإن قلت إذا اكتفى بالعلاقة والزموم في الجملة فخلو جوارحها شرط في الجزأ أن يكون ملزوماً للكل كل رتبة والرأس حتى لم يجوزوا إطلاق اليد على الإنسان قلت العلاقة الجزئية بهذا الوجه لا مطلقاً لكن ينبغي أن يعلم أن مرادهم بكون الجزء ملزوماً ليس كونه ملزوماً بالمعنى المعتبر عند المصنف في الجواز بل كونه متبوعاً للكل حتى لا يوجد الكل بدون هذا هو معنى الملزوم عند علماء البيان فإن قلت ما من جزء الاوشان أن الكل لا يوجد بدونها قلت هذا مشكل وإن أجابوا عنه بأن مبنى هذا على العرف فإن بعض الأجزاء مما لا يمنع فوته إطلاق اسم الكل عرفاً كالسيد فانه مع انتفاءها سمي الشخص إنساناً بخلاف الرأس لأن العرف جعل الكل المسمى بالإنسان مالم يعتبر فيه اليد مثلاً لأنه مع اعتباره جزءاً جواز وجود الإنسان بدونها وإطلاق الإنسان اه مع بعض حذف ويبحث الفترى في كون الملزوم معنى المتبوع بأنه يستلزم أن يكون الانتقال في جميع أنواع الجواز من المتبوع إلى التابع كإتطاء السكاكي ولا يخفى أن ادعاءه على تقدير صحته تعسف محض لا يقول به المحققون (قوله مما يكون له من بين الخ) كالعين هنا وذلك لأن العين هي المقصودة في كون الرجل ريشة لأن غيرهما من الأعضاء لا يغني شيئاً عنها اه سم (قوله كالاصابع) جمع أصبع بلغاتها التسع الحاصلة من ضرب حركات الهمزة في حركات الباء ومن لغاتها أصبوع ووجهها أصابع كذا في القاموس اه أطول (قوله في الأماثل) جمع اثلة بلغاتها التسع الحاصلة من ضرب حركات الهمزة

والعلاقة كون البعير حاملا لها وبمنزلة العلة المادية ولما أشار بالمثال إلى بعض أنواع العلاقات أخذ في التصريح ببعض الآخر من أنواع العلاقات فقال (ومنه) أي من المرسل (تسمية الشيء باسم جزئه) في هذه العبارة نوع من التسامع والمعنى أن في هذه التسمية مجازاً مرسلًا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند إطلاقه على نفس ذلك الشيء (كالعين) وهي الجارحة المخصوصة في الريشة وهي الشخص الرقب والعين جزء منه ويجب أن يكون الجزء الذي يطلق على الكل مما يكون له من بين الأجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلاً لا يجوز إطلاق اليد أو الاصبع على الريشة (وعكسه) أي ومنه عكس المدكور يعني تسمية الشيء باسم كله (كالاصابع) المستعملة (في الأماثل) التي هي أجزاء من الأصابع في قوله تعالى

في حركات الميم وهي من الاصبع ما فيه الظفر كذا في القاموس (قوله يجعلون أصابعهم في آذانهم) اذ  
ما يجعل في الاذن آكلة السبابة هذا اذ اريد بأصابعهم تقسيم الجمع على الجمع كما هو المشهور أما لو اريد  
جعل كل منهم أصابعه في آذنه فقيمه كذا الاصابع الخمس واردة أغلغ وفيه من يد مبالغة كأنه جعل جميع  
الاصابع في الاذن ثلاثا يسمع من الصواعق شأها أطول وكتب أيضا مانصه قال بعض الافاضل  
لا يجازها لان نسبة بعض الافعال الى ذى أجزاءه ينقسم يكنى فيه فعلقه ببعض أجزائه كما يقال دخلت  
بلد فلان ودخلت ليلته فلان ومسحت بالنديل وغير ذلك فلا يجوز في ايقاع الجعل على الاصابع اه  
يس (قوله أو مسيه) لم يقل وعكسه تقننا ولذا ذكر الواو في الاقسام تارة وذ كر أو أخرى اه أطول  
(قوله وهو مسو) غاية ما وجهه به أن المقصود بالتبديل الكل الذي هو مجاز عن سببه أعنى الاخذ ويرد  
عليه أن الأولى حينئذ تعرض لبيان ذلك لان هذا السبب غير متعين وترك التعرض لقوله أى الدية  
المسببة عن الدم فانه لا فائدة في ذكره حينئذ كذا في الحفيد وقال في الاطول يمكن توجيه كلامه  
بأنه جعل الدية عية الى القتل حتى لو لم يكن رجاء النجاة بالدية لم يقدم القاتل على القتل ولا تنافى  
بينه وبين تفسيره لان المعول من وجهه قد يكون علمه من وجهه ألا ترى أن الغاية مسببة عن ذى الغاية  
فاشار الى بيان مسببية الدية عن الدم يعنى أنها مسببة عنه لانه سببها في الخارج (قوله ما كان عليه) أى  
عند الجمهور وخلافه من جعل وجود المعنى في المعنى كافي في كون الاطلاق حقيقيا اه ع قد (قوله الذى  
كان هو عليه) أى على صفته أو على معنى من (قوله وآو البتاني) التسميم في الانسان من لا أب له مالم  
يلغ الحلم وفي الهائم ما فقد الام قبل استغنائه عنها اه أطول وفي الفري يقال يتم الصبي بالكسر  
يتم يتمو بل بالفتح والضم مع التسين فيهما (قوله أى الذين كانوا يتامى قبل ذلك) اذ لا يؤتون أموالهم  
الابعد البلوغ (قوله أو تسمية الشئ باسم ما يؤل ذلك الشئ اليه) أى يقينا وظننا لاحتمالا وكتب أيضا  
ما نصه من بعضهم في أنواع العلاقات اطلاق ما بالفعل على ما بالقوة ورجع عنه مجازا الاستعداد كاطلاق  
النهر على العصور في المن قبل أن يتصور واطلاق كاتب على العارف بالكتابة حال تركها وهي غير علاقة  
ما يؤل على التحقيق لان المستعمل للشئ قد لا يؤل اليه بان يكون مستعدا له ولو غيره فالعصير قد لا يؤل الى  
الخمر وان كان مستعدا لها لكن هذا يعكس على من شرط في مجاز الابلولة القطع أو الغلبة لا مطلق الاحتمال  
غايته أنه عند مطلق الاحتمال لا يسمى مجازا لابلولة ويسمى مجازا القابلية فان أردت ذلك فالتسمية اصطلاح  
ولا أثر له مع وجود أصل التجوز فانه البرماوى كذا في يس (قوله نحو أنى أراهم أعصر خرا) وقبل لا مجاز  
في الآية لان أهل اللغة قالوا النهر بلغه أهل عمان اسم للعنب اه يس (قوله أى عصير يؤل الى النهر) كان  
عليه أن يقول أى عنب يؤل الى النهر لاحواج ما ذكره الى تكلف في نسبة العصير الى العصير كنسبة القتل الى  
القتيل فانه لا يصح الابتكاف التزام أن الفعل يقارن تعلقه بوصف المفعول بما يشق منه كلفعل المطلق  
والحق أن المفعول يتعلق به الفعل قبل وصفه بالمشق ويترب عليه جهة الاشتقاق وكتب أيضا مانصه  
وقال في الاطول أى عنب يؤل الى النهر اذ المصور ليس خرا هذا هو التفسير الظاهر الموافق لما ذكره جارا الله  
والسواوى وقال الشارح أى عصير يؤل الى النهر وفيه خفاء ماذا العصر لا يتعلق بالعصر كما لا يتعلق بالنهر  
الا أن يؤل العصر بالاسخراج بالعصر ولا داعى اليه اه فالغنى على هذا التأويل استخرج بالعصر خرا  
أى عصير يؤل خرا كذا في السيد (قوله أو محله نحو فليد ناديه) ويحتمل أن تكون الآية من قبيل  
المجاز بالنقصان على حذف المضاف واعطاه اعرابه للمضاف اليه كما قيل في قوله تعالى واسأل القرية لانه  
لا يضر بالتمثيل اه فري (قوله أى أهل ناديه) أى لينصر ومع أنهم لا ينصر ونه في ذلك اليوم (قوله  
والنادى المجلس) قال في الاطول النادى مجلس القوم نهارا أو المجلس ماداموا فيه وفي التعبير عن أهل  
النادى به المبالغة في عجزهم عن الجواب كالنادى (قوله أى فى الجنة) وفي التعبير عن الجنة بالرجة دلالة  
على كثرة الرحمة فيها حتى كأنها الرحمة نفسها اه أطول (قوله التى تحمل فيها الرحمة) المراد بها الاحسان

يجعلون أصابعهم في آذانهم  
(وتسميته) أى ومنه تسمية  
الشئ باسم سببه نحو رعية  
الغيث) أى النبات الذى يسيد  
الغيث (أو) تسمية الشئ باسم  
سببه نحو أمطرت السماء  
نباتا أى غيثا ليكون  
النبات مسببا عنه وأورد  
في الايضاح فى أمثلة تسمية  
السبب باسم المسبب قولهم  
فلان أكل الدم أى الدية  
المسببة عن الدم وهو مسو  
بل هو من تسمية السبب  
باسم السبب (أو ما كذا  
عليه) أى تسمية الشئ باسم  
الشئ الذى كان هو عليه  
في الزمان الماضى لكه ليس  
عليه الآن (نحو قوله تعالى  
وآو البتاني أموالهم) أى  
الذين كانوا يتامى قبل ذلك  
اذ لا يتم بعد البلوغ (أو)  
تسمية الشئ باسم (ما يؤل  
ذلك الشئ اليه) في الزمان  
المستقبل (نحو أنى أراهم  
أعصر خرا) أى عصير يؤل  
الى النهر (أو) تسمية الشئ  
باسم (محله نحو فليد ناديه)  
ناديه) أى أهل ناديه الخا  
فيه والنادى المجلس (أو)  
تسمية الشئ باسم (حاله) أى  
باسم ما يحل فيه ذلك الشئ  
(نحو وأما الذين ايضا  
وجوههم فى رحمة الله أى فى  
الجنة) التى تحمل فيها الرحمة

نحو واجعل لي لسان صدق  
في الآخرين أي ذكرا حسنا  
واللسان اسم لآلة الذكر  
ولما كان في الآخرين نوع  
خفاء صرح به في الكتاب  
فان قيل قد ذكر في حقته  
هذا الفن أن مبنى الجواز  
على الانتقال من المألوم إلى  
اللازم وبعض أنواع  
العلاقة بل أكثرها لا يفيد  
اللزوم فلما ليس معنى الزوم  
هنا امتناع الانفكاك في  
الذهن أو الخارج بل  
تلاصق واتصال ينتقل  
بسيه من أحدهما إلى  
الآخر في الجملة وفي بعض  
الاحيان وهذا متحقق في  
كل أمرين بينهما علاقة  
وارتباط (والاستعارة)  
وهي مجاز تكون علاقته  
المشابهة أي قصدان  
الاطلاق بسبب المشابهة  
فاذا أطلق المشرع على شفة  
الإنسان فان قصد تشبيهها  
بمشفر الأبل في الغلط فهو  
استعارة وإن أريد أنهم من  
اطلاق المقيد على المطلق  
كاطلاق المرسن على الأنف  
من غير قصد إلى التشبيه  
مجاز مرسل فاللفظ الواحد  
بالنسبة إلى المعنى الواحد قد  
يكون استعارة وقد يكون  
مرسلا والاستعارة (قد  
تقيد بالتصقية) (التميز  
عن التخييلية والمكثي عنها  
لأنه متعلق بمعناها أي ما عني  
بها واستعملت هي فيه حسا  
أو عقلا) بأن يكون اللفظ  
قد نقل إلى أمر معلوم يمكن

والأنه لم وهو أمر اختياري اذ هو تعلق القدرة بما جاد النعم وليس حال في الجنة وانما الجلال فيها أثره في  
الرجة نحو زعل تجوز (قوله أو آله) فرق بين الآلة والسبب بأن الآلة هي الواسطة بين الفاعل وفعله  
والسبب ما به وجود الشيء فاللسان آلة الذكر لا سببه وكتب أيضا ما نصه قال في الأطول ولا يذهب عليك أن  
العلاقة بتفصيلها معتبرة في الكتابة أيضا لافرق بين الكتابة والجواز عند المصنف لا بامتناع المعنى الحقيقي  
في المجاز دون الكتابة (قوله أي ذكرا حسنا) والتعبير عنه باللسان للدلالة على طلب ذكرا لا تنقطع دلالاته  
على خبره كما لا تنقطع تلك اللسان فان قلت لم لا تجعل اللسان على حقيقة ما فيكون المعنى واجعل لي لسان  
صدق في الآخرين فاعلى ونفع اللسان بعدد ما هو بآن تذكر محاسنه قلت لان نسبة اللسان إلى  
الآخرين تكون باللام لا باني بخلاف الذكرا فان نسبته شاعت بني ويجعل أن يكون المراد واجعل لي كلاما  
صادقا قابلا في الآخرين أي اجعل لسانى متكلما بكلمات صادقة باقية في الآخرين بأن لا تنسى ولا تنقطع  
ولا تحرف اه أطول (قوله في الآخرين) أي في مجازية المثاليين الآخرين (قوله صرح به) أي بجزيله  
(قوله فان قيل الخ) لاجابة للسؤال والجواب مع قوله في المقدمة ولولا اعتقاد الخاطب بعرف أو غيره اه  
حفيدو كأنه تذكرة لماسبق (قوله بل أكثرها لا يفيد الزوم) أي فهمه لانه لا يتحقق إلا في نحو الكل مع  
جوده والمألوم مع لازمه الذهني (قوله بل تلاصق) أي تعلق وقوله واتصال أي ارتباط (قوله وفي بعض  
الاحيان) تفسير (قوله أي قصدان الاطلاق الخ) إشارة إلى أنه لا يكتفى بوجود المشابهة في الواقع بدون  
أن يقصدان الاطلاق ببيها بأن يكون سبب علاقة أخرى غيرهما مع تحققها أيضا اه سم (قوله وان  
أريد ما الخ) وينبني على ذلك ما ذكره في الأطول حيث قال ولا يلحقني أنك اذا قلت رأيت مشفر زيد وقصدت  
الاستعارة وليس مشفر غليظا فهو حكم كاتب بخلاف ما اذا كان مجازا مرسلا (قوله من اطلاق المقيد)  
وهو المشفر الذي هو في الأصل اسم لشفة العير (قوله على المطلق) أي شفة الإنسان لا بقيد كونها شفة  
الإنسان بل من حيث كونها مطلق شفة أو ما لو قصد التقيد بشفة الإنسان كان المنقول إليه مقيدا فيعتبر  
ابتداء مجاز على مجاز (قوله كاطلاق المرسن) بفتح الميم مع كسر السين وقصها ورجعوا بهم كلامه ان اطلاق  
المرسن على الأنف تبين أن يكون من المجاز المرسل وليس كذلك بل يجوز أن يكون استعارة فالمرسن  
والمشفر يجوز في ما الأمران باعتبارين اه بس (قوله على الأنف) أي أنف الإنسان مثلا لا بقيد كونه  
أنف الإنسان بل من حيث كونه من مطلق أنف وكتب أيضا ما نصه سواء كان موضع رسن أولا (قوله  
فاللفظ الواحد الخ) يعني أن اللفظ الواحد اذا أطلق على شيء واحد يجوز أن يكون ذلك الاطلاق بطريق  
الاستعارة وأن يكون بطريق المجاز المرسل فلا يرد أن يقال المشفر مجاز مرسل بالنسبة إلى مطلق مفهوم  
الشفة واستعارة بالنسبة إلى خصوصية شفة الإنسان ولا شك في تغير العنين وتعدد هما اه فترى (قوله  
إلى المعنى الواحد) هو ههنا شفة الإنسان وله اعتباران أحدهما خصوص كونه شفة الإنسان والآخر عموم  
كونه شفة فالاستعارة باعتبار الاول والمجاز المرسل باعتبار الثاني اه بس (قوله لتمييز عن التخييلية  
والمكثي عنها) لان معنى التحقيقية محقة المعنى فتخرج التخييلية لانها عند المصنف ليست لفظا فلا  
تكون محقة المعنى وكذا الاستعارة بالكتابة عند نفس التشبيه المضمرة في النفس فلا تكون محقة المعنى  
اه أطول وقوله لانها عند المصنف أي كالسلف وأما السكاكي فانها عنده وان كانت لفظا إلا أنها غير  
محقة المعنى لان معناها عنده أمر وهمي ثم قال في الأطول والاستعارة بالكتابة داخله في الاستعارة  
التحقيقية عند السلف لان اللفظ المستعار المضمرة في النفس وهو محقق المعنى (قوله حسا) بأن يكون  
مدركا بأحدى الحواس أو عقلا بأن لا يكون مدركا بابل بالعقل بحيث لا يصح للعقل نفسه في نفس الأمر  
والحكم بطلانه فخرجت الأمور الوهمية فان العقل ينفعها (قوله ويشار إليه الخ) تفسيره (قوله  
كقوله) أي قول زهير بن أبي سلمى بضم السين وليس في العرب غيره أي بضم السين اه فترى وكتب  
أيضا قوله كقوله لى أسد الخ تمامه \* له لبدأ أظفاره لم تقم \* قال في الأطول البدد كغيب جمع لبد وهو



الشعر المتراكب بين كنى الاسد وبقية قال للاسد وليدة وفي المثل هو أمتع من لبدة الاسد والتقليم مبالغة  
 القلم معنى القطع والمناسب أن تجعل المبالغة راجعة الى التني ولا يجعل التني داخل على المبالغة وتظهير  
 قوله تعالى وما أنا بظلام للعبيد وتقليم الظفر كتابة عن الضعف في حواشي الكشف فلان مقولم الانظار  
 أى ضعيف وفي المصراع مبالغت جعله ذاليد فكأنه أسد اذا لا تكون للاسد الالبدة وحصر البديفيه كما  
 يقيد تقديم الظرف والمبالغة في نفي الضعف اه (قوله شاكي) مقلوب شاذ وقد تحذف الهمزة  
 بالكسبة فيقال شاذ السلاح بضم الكاف (قوله أى تام السلاح) في القاموس شاذ السلاح وشاذن السلاح  
 الكاف وشاذن وشوكه وشاكيه حديد وفي العصاح شاذ السلاح للاسلاح التام وشاذن السلاح  
 وشاكيه حديد وقول الشاعر شاكي السلاح أى تام السلاح لا يوافق شيأ منهما اه أطول (قوله قذف  
 بالسم) المناسب للتفريع بعده أن تكون البسالة تعدية أى ألقى السم فيه أى يذيق له أى زاد الله أجراً  
 لجه فكثرت كذا في حواشي سم على الحفيد اعتراضاً على استظهار الحفيد ان الباء سببية أى رى الى  
 الوقائع بسبب كثرة لجه (قوله على جسمية) أى من (قوله ونباله) أى عظم وضخامة وغلظ (قوله  
 وهو مله الاسلام) من إضافة الأعم الى الأخص (قوله قال المصنف) أى فى الإيضاح (قوله بالاستعارة)  
 أى مطلقاً لا التحقيقية فقط (قوله ما تضمن الخ) أى ما أفاد ذلك بواسطة القرينة وكتب أيضاً قوله  
 ما تضمن الخ أخذ منه أنه لا يصح تشبيهه معناه بمعنى مجازى لأنه ليس ما وضع له وهو ظاهر ان لم يصر  
 حقيقة عرفية بالشهرة اه عى وهذا أولى من قول الأطول وقد أفاد هذا التعريف ان اللفظ لا يستعار  
 من المعنى المجازى وان كان مشهوراً فيه اه (قوله فعل هذا الخ) هذا تفريع على التعريف وإشارته الى  
 إبطال قول من قال الاستعارة جازاً المشبه به على المشبه إطلاقاً أو جازاً يحذف الأداة لا على قوله والمراد  
 بمعناه ما عنى من اللفظ حتى يتوهم ركائنه دلالة على أنه لو اراد ذلك المراد لم يخرج ما ذكره من وجوه  
 قطعاً على كل حال كذا في القنري (قوله يخرج من تفسير الخ) ويخرج أيضاً نحو رأيت به أسداً فإنه  
 ليس استعارة ولا تشبيهاً بل هو مجرد وسيأتى الكلام عليه اه يس (قوله وان تضمن تشبيه شئ به) أى  
 لكن ذلك الشئ ليس معينا به (قوله وذلك) أى خروج ما ذكر (قوله لاستعارة تشبيه الشئ بنفسه) قال  
 فى الأطول فيه نظر لأنه لا يتم فى اللفظ المشترك لأنه لو تضمن تشبيهه معناه بما وضع له لا يجب فيه أن يكون  
 معناه غير الموضوع له للزوم تشبيه الشئ بنفسه لأنه لا يلزم فيه ذلك لعدم ما وضع له اه قال يس ويمكن  
 أن يجاب عن النظر بأن المشترك موضوع بأوضاع متعددة فهو من حيث وضعه لى يكون ما عدا غير  
 ما وضع له من حيث ذلك الوضع وان كان موضوعاً له بوضع آخر (قوله على ان ما الخ) رزق أى فهو خارج  
 عن المقسم فلا يحتاج فى إخراج ما ذكر الى كون التشبيه يقتضى المغايرة بين المعنى المراد وما وضع له (قوله  
 وفيه بحث) أى فيما قاله المصنف فى الإيضاح وقد ضعف السيد هذا البحث بما تكفل برده أرباب الحواشي  
 فالوجه مع الشارح (قوله أنه مستعمل) أى وجوباً كما يزعم القوم وقوله بل فى معنى الشجاع أى بل يختار  
 ويرجح أنه مستعمل فى معنى الرجل الشجاع فالشارح لا يمنع جواز أن يكون مستعملاً فيما وضع له وأن  
 يكون التركيب من باب التشبيه البليغ بأن يكون سوق الكلام لاثبات شبه زيد بالاسد (قوله بل فى  
 معنى الشجاع فيكون مجازاً) فان قلت المجاز مشروط بوجود القرينة المانعة عن إرادة الحقيقة ولا قرينة  
 ههنا قلت بل الجمل ههنا قرينة لا يقال لادلالة فى الجمل على ذلك لجواز أن يراد الموضوع له وتقف الأداة لانا  
 نقول بل يكفى فى القرينة ما هو الظاهر ونسج الكلام بالنقد در عما يلتفت اليه واعلم انه ليس المراد  
 بمعنى الشجاع صورته الذهنية من حيث وجودها وحصولها فى الذهن اذ لا يصلح تشبيهه بالاسد قطعاً مع  
 أنه معتبر فى الاستعارة بل الذات المهمة المشبهة بالاسد وتعلق الجار بالاسد على هـ اذ باعتبار أنه انما  
 يطلق على تلك الذات ما خوزة مع ذلك الوصف فكان الوصف جزء مفهوماً للمجازى بنى الكلام فى أن  
 قولك زيد أسد مسوق لاثبات شبه زيد بالاسد أو لاثبات أن زيداً هو تلك الذات المشبهة بالاسد فان كان

شاكى السلاح) أى تا  
 السلاح (مقذف) أى  
 قذف به كثيراً الى الوقائع  
 وقيل قذف بالسم روى به  
 قصار له جسامه ونباله فالاسد  
 ههنا استعار للرجل  
 الشجاع وهو أمر متخف  
 حسا (وقوله) أى والعقل  
 كقوله (تعالى اهدنا الصراط  
 المستقيم أى الدين الحق  
 وهو مله الاسلام وهذا أمر  
 متحقق عقلاً قال المصنف  
 فالاستعارة ما تضمن تشبيهاً  
 معناه بما وضع له والمراد  
 بمعناه ما عنى باللفظ واستعمال  
 اللفظ فيه فعلى هذا يخرج  
 من تفسير الاستعارة  
 زيد أسد ورأيت زيداً أسداً  
 ومررت بزيد أسداً ما يكون  
 اللفظ مستعملاً فيما وضع  
 له وان تضمن تشبيه شئ به  
 وذلك لأنه انا كان معناه  
 عين المعنى الموضوع له لم يصح  
 تشبيهه معناه بالمعنى الموضوع  
 له لاستعارة تشبيه الشئ  
 بنفسه على أن ما فى قوله  
 ما تضمن عبارة عن المجاز  
 بقرينة تقسيم المجاز الى  
 استعارة وغيرها وأسدف  
 الامثلة المذكورة ليس مجازاً  
 لكونه مستعملاً فيما وضع  
 له وفيه بحث لانا لا نسلم أنه  
 مستعمل فيما وضع له بل فى  
 معنى الشجاع

فيكون مجازاً واستعارة مجازية أي أسديري ١٧٠ بقية حله على زيد ولا دليل لهم على أن هذا على حذف أداة التشبيه

الاول فهو تشبيه قطعاً ولا مجاز في الاسباب وان كان الثاني فهو استعارة على ما حققه الشارح ولا فرق بين قولنا زيد أسد وأسديري وإن اتعاه السيد اه فخرى (قوله فيكون مجازاً) لاستعماله في غير ما وضع له وقوله واستعارة لان علاقته المشابهة وكتب أيضاً قوله فيكون مجازاً الخ ولا يقال فيه جمع بين الطرفين والمجاز يجب فيه جحد المشبه لا نقول المشبه رجل شجاع ولم يذكر وقد ذكر لفظ المشبه به مكانه وأخبر بعناه عن زيد وأما زيد فليس مشبهاً الا من حيث كونه من أفراد الرجل الشجاع وبذلك الحيثية أخبر عنه وأما من حيث كونه شخصاً عين به ذا العلم فليس مشبهاً لما نقول له الاسد رجل شجاع أي ذات معروفة للشجاعة قال المطول وتحقق ذلك أنا اذا قلنا في محو رأيت أسديري أن أسداً استعارة فلا نفى انه استعارة عن زيد لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما نعى انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد أسداً أصله زيد رجل شجاع كالاسد فخذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارة (قوله ويدل على ما ذكرنا الخ) اعترضه السيد بأنه كما يجوز التعلق بالاسد المستعمل في معناه المجازي باعتبار وصفه أعني الشجاعة يجوز تعلقه بالاسد المستعمل في معناه الحقيقي باعتبار لازمه المشهور أعني الشجاعة والجواب من وجهين الاول أنه وان صح أن يجعل الاسد المستعمل في معناه الحقيقي عاملاً باعتبار ملاحظة معنى الشجاعة معه كما أن عمل الاسد المستعمل في معناه المجازي هذا الاعتبار إلا أن الانسب الثاني لما يلزم على الاول من كون المعنويات كالجار والمجرور في البيت قيوداً للمشبه به مع أنها ليست قيوداً بل للمشبه الثاني أن معنى الشجاعة الذي التعلق باعتبارها بقيد المشبه دون المشبه به وهذا يرجع كون اللفظ مستعمل في معناه المجازي حتى يكون استعارة دون المعنى الأصلي حتى يكون تشبيهاً لان التعلق بشئ باعتبار قيده أقوى منه باعتبار ما ليس قيده اذ انقروا ذلك فقول الشارح كثيراً ما يتعلق به الجار والمجرور أي الذي هو في المعنى من قيود المشبه دون المشبه به فالمناسب أن يكون مستعمل في معناه المجازي ليكون التقييد متعلقاً بتقديم المعنى والمراد كثيراً ما يتعلق به الجار والمجرور باعتبار معنى الشجاعة الذي هو قيد المشبه دون المشبه به فقصود الشارح أن التعلق على هذا الوجه اولى والاولوية كافية فلا ينافي أنه يمكن التعلق بالاسد المستعمل في معناه الحقيقي باعتبار معنى الشجاعة التابع للمعنى الحقيقي (قوله وفي الحروب نعاماً) أي خال عن الشجاعة اهـ وتعلمه ففتحاً تنفر من صغير الصافر \* والفتحاء المسترخية الجناحين والمراد من قوله تنفر من صغير الصافر أنه ينزعج من مجرد الصدى اه فخرى (قوله والطير أغرية عليه) بعض من بيت وهو والطير أغرية عليه بأسرها \* ففتح السرات وسا كانت لضاف

وأن التقدير زيد كاسد واستدلوا لهم على ذلك بأنه قد وقع الاسد على زيد ومعلوم أن الانسان لا يكون أسداً فوجب المصير الى التشبيه بحذف أداته قصداً الى المبالغة فاسد لان المصير الى ذلك انما يجب اذا كان أسد مستعملاً في معناه الحقيقي وأما اذا كان مجازاً عن الرجل الشجاع فحله على زيد صحيح ويدل على ما ذكرنا أن المشبه به في مثل هذا المقام كثيراً ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله أسد على وفي الحروب نعاماً \* أي مجترى سائل على وقوله والطير أغرية عليه \* أي باكية وقد استوفينا ذلك في الشرح واعلم أنهم قد اختلفوا في أن الاستعارة مجاز لغوي أو عقل فاجهور على أنها مجاز لغوي بمعنى أنها اللفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة (ودليل أنها أي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعاً للمشبه به لا للمشبه منهما) أي من المشبه والمشبه به فاسد في قولنا رأيت أسداً يرى موضوعاً للسمع المخصوص للرجل الشجاع ولا معنى أعني السمع والرجل كالحیوان المجترى مثلاً ليكون إطلاقه عليهما حقيقة كإطلاق الحيوان على الاسد والرجل وهذا معلوم بالنقل عن أئمة اللغة قطعاً فإطلاقه على الرجل الشجاع إطلاق على

شئ ما وضع له مع قرينة مائة عن ارادة ما وضع له فيكون مجازاً لغوياً وفي هذا الكلام دلالة على أن لفظ العام اذا أطلق على الخاص ان

لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما إذا قلت زيدا فقلت لقيت رجلا أو أنسا أو حيوانا بل هو حقيقة أذل  
يستعمل اللفظ الإي معناه الموضوع له (وقيل أنها) أي الاستعارة (بمجاز عقلي بمعنى أن (١٧١) التصرف في أمر عقلي لا لغوي لأنها لم

تطلق على المشبه إلا بعد

ادعاء دخوله) أي دخول

المشبه (في جنس المشبه به)

بأن جعل الرجل الشجاع

فردا من أفراد الاسد) كان

استعمالها) أي الاستعارة

في المشبه استعمالا (فيما

وضعت له) وانما قلنا أنها لم

تطلق على المشبه إلا بعد

ادعاء دخوله في جنس المشبه

به لأنها لو لم تكن كذلك لما

كانت استعارة لأن مجرد نقل

الاسم لو كان استعارة

لكانت الاعلام المنقولة

استعارة ولما كانت

الاستعارة أبلغ من الحقيقة

إذا لمباغة في إطلاق الاسم

المجرد عاريا عن معناه ولما صح

أن يقال لمن قال رأيت أسدا

وأراد زيدا أنه جعله أسدا

كما يقال لمن سمي ولده أسدا

أنه جعله أسدا لا يقال جعله

أمرا لاوقد أثبت فيه صفة

الأمارة وإذا كان نقل اسم

المشبه به إلى المشبه تبعا

لنقل معناه البسه بمعنى أنه

أثبت له معنى الاسد الحقيقي

ادعاء ثم أطلق عليه اسم

الاسد كان الاسد مستعملا

فيما وضع له فلا يكون مجازا

لغويا بل عقليا بمعنى أن العنق

جعل الرجل الشجاع من

جنس الاسد وجعل مالمس

في الواقع واقعا مجازا عقليا

(وله أسدا) أي ولان إطلاق

اسم المشبه به على المشبه

انما يكون بعد ادعاء دخوله

أن لا يكون نعم ما فعلت مجازا في مقابلة من قال أكرمته زيدا بأن يكون فعلت واقعا باعتبار الخراج على  
الأكرام بالقرينة وتكون القرينة مقيدة للعام المستعمل بعومله أن لا يوجد من قسم المجاز ما يكون عاما  
مستملا في الخاص إذ لا يوجد في عام قرينة صارفة عن الموضوع له إذ كل ما تنطه قرينة صارفة يحتمل  
أن يكون قرينة لوقوع العام على الخاص ويكون العام مستعملا على عمومته فلا يكون قرينة صارفة  
اه (قوله لا باعتبار خصوصه) يفيد أنه إذا أطلق على الخاص باعتبار خصوصه مجاز وهو كذلك اه  
سم ونظير العام أي الكلبي إذا أطلق على الخاص أي الجزئي من حيث خصوصه العام الذي أريد به  
الخصوص فهو مجاز مرسل نحو الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم أرشد بالناث الأول نعيم  
ابن مسعود الأشعبي والثاني أبو سفيان وأصحابه (قوله بل باعتبار عمومته) أي القدر الذي فيه يعم  
وغيره وهل ذلك شرط حين الإطلاق أو الشرط انما هو إطلاقه من غير ملاحظة خصوص اه يس  
(قوله مجاز عقلي) لا بمعنى استناد الفعل أو معناه إلى ملابس له غير ما هو له بتأويل بل بمعنى أن التصرف في  
أمر عقلي لا لغوي وهذا الثاني أي لا لغوي مدار النزاع والأفلا ينكر من يجعله مجازا لغويا هذا الادعاء  
ولهذا ترد قول الشيخ عبد القاهر بن كونه مجازا لغويا وكونه مجازا عقليا فتارة أطلق عليها المجاز لغوي  
وتارة المجاز العقلي لا لالتباس حقيقة الأمر عليه فإنه مما لا يتوهم في شأنه ذلك بل للنسبة على أنها ليست  
بمجرد نقل اسم بل فيه احتمال عقلي اه أطول وقال بعضهم الخلف لفظي لأن الادعاء الذي في عليه  
أنها مجاز عقلي لا ينكره من يقول انما لغوي وكون اللفظ مستعملا في الغير في نفس الأمر لا ينكره من  
يجعلها مجازا عقليا وانما النزاع في أنها هل تسمى عقليا تقرر الأول أو لغويا فانظر الثاني فالخلف في النظر  
اه وما في الأطول هو الظاهر فتأمل (قوله بمعنى أن التصرف في أمر عقلي) أشار بهذا البيان إلى أن  
المراد بالمجاز العقلي ههنا غير ما هو المراد فيما سبق من المجاز الحكي وهو ظاهر فإن المراد بالمجاز ههنا هو  
الكلمة وفيما سبق هو الاسناد أو الكلام اه فترى (قوله ان التصرف) أي وهو الادعاء المذكور  
اه سم (قوله في أمر عقلي) وهو جعل الرجل الشجاع فردا من أفراد الاسد حقيقة اه يس (قوله  
بلن جعل) الباء سببية اه سم (قوله استعمالا) محل الشارح كان على الناقصة لكن الأقرب إلى  
القواعد النحوية تقدير متعلق خبرها الجار والمجرور كأننا ونحوه ويصح أن تكون تامة فالنظر في لغو  
متعلق بقول المصنف استعمالها (قوله كذلك) أي مطلقة على المشبه بعد الادعاء المذكور (قوله لان  
مجرد نقل الاسم) أي بدون الادعاء المذكور وكتب أيضا قوله لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة قاطع  
فيه أن عدم الادعاء المذكور لا يستلزم أن اللفظ لم يبق فيه إلا مجرد النقل حتى يلزم كونه الاعلام المنقولة  
استعارة وذلك لان نقل الاسم في الاستعارة بواسطة المشابهة وان لا يوجد ادعاء ولا كذلك الاعلام المنقولة  
قال الفترى نعم يلزم أن تكون معاني المجازات كلها استعارة والفرق بالعلاقه حينئذ يكون مجرد اصطلاح  
لأربعة تلحق الاستعارة اه (قوله كانت الاعلام الخ) قد يفرق بأن لاوضع في الاستعارة بخلاف  
الاعلام المنقولة (قوله ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة) فيه ان أبلغيتها مجرد أنها بمنزلة دعوى  
الشيء بينة كما في سائر المجازات على ما سبق وللا ادعاء دليل آخر وهو أنه لو لمبا متنع استعارة العلم اه  
أطول (قوله الجرد) أي عن الادعاء (قوله عاريا عن معناه) أي الأصلي (قوله أنه جعله أسدا) لان معنى  
جعله أسدا صرده أسدا وأثبت فيه صفة الاسدية (قوله في قوله) أي قول أبي الفضل بن العمد في غلام قام  
على رأسه يظله اه مطول (قوله تطلني) جملة حالية وقوله ننس فاعل قامت (قوله من ننس) بالاضافة إلى  
يا المنكلم أو بتنكير نفس واسباع كسرتة أي من كل نفس وهو أبلغ اه أطول وثبت  
الياء خطا يمنع الثاني (قوله ومن يحب) خبر مقدم وقوله شمس مبدأ مؤخر وقوله تطلني صفة شمس

في جنس المشبه به (صح التمجيد في قوله قامت تطلني) أي توقع الظل على (من الشمس) نفس أعز على من نفسى قامت تطلني ومن يحب  
(شمس) أي غلام كالشمس في الحسن والبهاء (تطلني من الشمس) فلو أنه ادعى ذلك الغلام معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة

لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في أن يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر (والنهي عنه) أي ولهذا صم النبي عن التعجب (في قوله لا تعجبوا من بلي غلاته) هي شعار بليس تحت الثوب وتحت الدرع أيضا (قد زار أزاره على القمر) تقول زدرت القميص عليه أزره اذا شدت أزاره عليه فلا أنه جعله قمار حقيقيا لما كان النهي عن التعجب معنى لان الكائنات بما يسرع اليه البلي بسبب ملائسة القمر الحقيقي لا بما لابس انسان كالقمر في الحسن (١٧٣) لا يقال القمر في البيت ليس باستعارة لان المشبه مذكور وهو الضمير في غلاته

(قوله لما كان لهذا التعجب معنى الخ) فيه نظر لانه يجوز أن يكون التعجب من استخدا منه من بلغ في الحسن درجة الشمس أو من انقياده وخدمته اه أطول (قوله لا تعجبوا الخ) تقدم الكلام على هذا البيت في بحث الجواز العقلي (قوله هي شعار الخ) عبارة الاطول هي ثوب يلاقي البدن (قوله وهو الضمير في غلاته الخ) أي وفي زرا اذا قري بالبناء للفاعل (قوله لانسان الذي كراخ) فيه تسليم ان المشبه مذكور وقياس ما ذكره في المطول من ان المشبه في زيد أسد ليس هو زيدا بل هو الرجل الشجاع أن يكون المشبه هنا ليس الشخص المعين العائد اليه الضمائر بل الشخص الحسن فتدبر (قوله سيف زيد في يد أسد) فأسد استعارة مع أن المشبه الذي هو زيد مذكور (قوله وتحقق ذلك) أي ان الادعاء المذكور لا يقتضي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له (قوله بطريق التأويل) متعاقب يجعل فالتأويل بطريق التأويل هو جعل أفراد الاسد قسمين لانه مبني على كونه موضوعا للقدر المستعمل بينهما الصلح على كل منهما وكونه موضوعا للتقليد ليس بتحقيقا وهذا لا ينافي أن أحد القسمين وهو المتعارف بتحقيق وان التأويل هو القسم الغير المتعارف (قوله في مثل الخ) أي المودعين في مثل الخ اه سم (قوله والقرينة مانعة عن ارادة الخ) أي لاعتبار ارادة الجنس بتسميه (قوله وجهه لا يندفع ما يقال) أي بيان ان القرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليعين الغير المتعارف يندفع الخ وجهه الاندفاع ان الاصرار على دعوى الاسدية بالمعنى الغير المتعارف ونصب القرينة لا يمنع الاعتراض المعنى المتعارف فلا منافاة اه فذرى (قوله وأما التعجب الخ) قال في الاطول ولما أراد الاستدلال أشار الى وجه التعجب والنهي عنه بحيث لا يقتضي ارادة المعنى الحقيقي فقال وأما التعجب الخ ثم قال ولا يخفى أن الكلام قد تم بدونه اذ التعجب والنهي عنه لم يجعل دليلين على كونهما مستعملة فيما وضعت له بل استدلل بهما على الادعاء فلم يسلّم الادعاء ومنع اقتضاؤه كون الاستعارة مستعملة في معناها الحقيقي فلا حاجة الى المنازعة في كون التعجب والنهي مبنيين على الادعاء فليكونا مبنيين عليه اذ لا ينافي الجواز للغوى اه وذكر هذا البحث أيضا القنري وأجاب سم بأن المصنف أراد الاشارة هنا الى منع الادعاء المذكور والجواب بناء على هذا المنع وحيث يحتاج الى الاعتناء بما ذكره كونه قول لا ينافي والاستعارة تفارق الكذب الخ مبني على تسليم الادعاء وأجاب بوجه آخر فأنظره (قوله على تناسي التشبيه) أي اظهار نسيانه كما يقال لمجاهل أي أظهر الجهل كدافي بس (قوله والاستعارة تفارق الكذب) أي الكلام الذي فيه الاستعارة تفارق الكلام الكاذب فلا يرد ما يقال الاستعارة في المفرد والكذب في الجمع فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق اه فذرى وقال في الاطول ولما كان في الاستعارة توهم كذب وذلك لوجوب أن لا تقع في القرآن وكلام الرسول أشار الى أنها تفارقه فقال والاستعارة أي الذي تتضمنه الاستعارة من دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به تفارق الكذب ولا تلبس به بوجهين بالبناء أي بسبب بناء الاستعارة أي ما تتضمنه على التأويل والصرف عن الظاهر الذي هو افادة ذلك الدعوى واعتقادها الى جعل أفراد الاسد متعارفا وغير متعارف من غير اعتقاد بل بمجرد ابراز هذه الصورة ليتوسل به الى المبالغة في التشبيه ولا كذب مع عدم الاعتقاد ولا يكتفي في المفارقة عن الكذب جعل الأفراد قسمين لان الجهل عن اعتقاد هو الكذب اه وكان في قوله ولا يكتفي

وأزاره لانا نقول لانسان المذكور على هذا الوجه ينافي الاستعارة كما في قولنا سيف زيد في يد أسد فان تعرضا للاستعارة صادق على ذلك (ورد) هذا الدليل (بان الادعاء) أي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به (لا يقتضي كونها) أي الاستعارة (مستعملة فيما وضعت له) لعدم الضرورة بان أسدا في قولنا رأيت أسدا يرى مستعمل في الرجل الشجاع والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به مبني على انه جعل أفراد الاسد بطريق التأويل قسمين أحدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجرافة في مثل تلك الجثة المخصوصة والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجرافة ولكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار

على دعوى الاسدية لرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص (واما التعجب والنهي عنه) كما في ايتين المذكورين (فلبناء على تناسي التشبيه قضاه لخلق المبالغة) ودلالة على أن المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به أصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عن التعجب يترتب على المشبه أيضا (والاستعارة تفارق الكذب با بناء على التأويل)



في دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به بأن يجعل أفراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف كما هو التأويل في الكذب (ونصب) أي ونصب (القرينة على إرادته خلاف الظاهر) في الاستعارة لما عرفت أنه لا بد للجازم من قرينة (١٧٣) مانعة من إرادته الموضوع له بخلاف

الكذب فإن قائله لا ينصب فيه قرينة على إرادته خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره (ولا تكون) الاستعارة (علما) لماسبق من أنها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به يجعل أفراد قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم (لما فاته الجنسية) لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضي العموم وتناول الأفراد (الا إذا تضمن) العلم (نوع وصفية) بواسطة اشتباره بوصف من الأوصاف (كحاتم) المتن من الاتصاف بالجوهر ومدار البطل وسحبان بالقصاحة وبائل بالفهامة خفيث بجوز أن يشبه شخص به حاتم في الجود ويتأول في حاتم فيجعل كأنه موضوع للجود سواء كان ذلك الرجل المعهود وغيره كما مر في الاسد فهذا التأويل يتناول حاتم الفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف ويكون إطلاقه على المعهود أعني حاتم الطائي حقيقة وعلى غيره ممن يتصف بالجود استعارة تخويرايت اليوم حاتم (وقرئتها) يعني أن الاستعارة لكرن المجاز لا بد لها من قرينة مانعة عن إرادته المعنى الموضوع له رقرئتها (مأمر واحد كما

الخ إشارة إلى الاعتراض على الشارح (قوله في دعوى) كان وجه الطرفية أن الدعوى تستعمل على التأويل وتتضمنه اه سم (قوله ولا تكون علما) قال الشارح في شرح المفاتيح لا يخفى أن المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من إطلاق العلم هذا ولا يبعد أن يجعل علم الجنس علما مخصوصا بالاحتاجة لانه علم اضطراري دعوى القول به أحكام ثبوتية خفيثة يدخل علم الجنس في اسم الجنس فيدخل في الاستعارة الاصولية بلا كلفة تحمل في بيانه والجملة عطف على قوله والاستعارة تفارق الكذب عطف جملة فعلية على اسمية ولك أن تجعله عطفًا على قوله تفارق الكذب فيكون التناسب مرعا اه أطول (قوله ولا تكون الاستعارة) يشعر بجريان المجاز المرسل في العلم ولا مانع منه لانه أن يكون العلم لازم يستعمل فيه لفظ العلم (قوله لما فاته الجنسية) لقائل أن يقول الجنسية التي يتألف منها الجنس الجنسية حقيقة دون الجنسية ادعاء مانع من أن يدعى الجنسية على سبيل التأويل في العلم حتى كأنه موضوع للذات المتصفة بتلك الصفة أعني الجامع للذات المعينة للمتصفة وأما صريح التأويل في المتضمن نوع وصفية فليصح في غيره إذا فرق إلى الاشتراك بالجامع وعدمه وذلك لا يقتضي إمكان التأويل في الأول واستماعه في الثاني اه سم (قوله نوع وصفية) الأولى نوع وصف لان الوصف مصدر لا يحتاج في أدائها المعنى المصدري إلى الحاقها بالمصدرية اه أطول (قوله بواسطة اشتراكها) متعلق بتضمن وعبارة الأطول والمراد بتضمن الوصف أن يكون الوصف لازما للشخص نظر إلى ذاته أو بسبب اشتراكها بالوصف فان الوصف اللازم ينزل منزلة الموضوع له ويجعل الموصوف فردا متعارفا والمستهارة لفردا غير متعارف هكذا كروه وفيه انه تكلف لإواقفه الاستعمال فان استعمال العلم في المشبه به دعوى العينية لا بد دعوى ادخالها تحت جنس وقد بينه الشارح بهذا في التلويح فقال التحقيق ان الاستعارة تقتضي وجود لازم مشهور له نوع اختصاص بالمشبه به فان وجد ذلك في مدلول الاسم سواء كان علما أو غير علم جازا استعارته والا فلا هذا كلامه اه وفي قول الأطول أن يكون الوصف لازما الخ بخلافه لقول الشارح هنا بواسطة اشتراكها الخ وقوله في التلويح وجود لازم مشهور لا يقتضاه كلام الشارح اشتراط شهرة الوصف واقتضاه كلام الأطول عدم اشتراطه وان الشرط اتمه ولو لم يرم الوصف والتوفيق ان المراد بالشهرة في كلام الشارح الشهرة ولو عند الخطاب بالاستعارة فقط وفي كلام الأطول الشهرة بالمعنى المتبادر منها لكن التوفيق بذلك يستلزم قول الجميع بجواز استعارة العلم مطلقا (قوله كحاتم) اسم فاعل من الحتم في الحكم جعل اسما لحاتم بن عبد الله بن الحشر الطائي العلم في الكرم ومدار اسم فاعل من مدارا فظان سمي به رجل من بني هلال بن عامر بن صعصعة لانه سقى ابلا له من ماء حوض فبقى في الحوض قليل فسلخ فيه وملا الحوض به بخلا أن يسقى منه وسحبان بوزن عطشان اسم بليغ يضرب به المثل ومعناه في الأصل صياد يصيد ما حبه وبالنسبة ظاهرة وبائل اسم رجل يضرب به المثل في العي والفهامة من يوم اشترى طيبا باحد عشر درهما فقبل له بكم اشترى به ففتح كفيه وقرق أصابعه وأخرج لسانه يشير بذلك إلى أحد عشر فأنقلت التلوي (قوله بافهاة) أي عجز اللسان عن البيان (قوله وقرئتها) يتبادر منه ما أشار إليه الشارح أن المراد القرينة المانعة لانها السابقة في تحقيق الجواز قال في الأطول لكن الانفع أن يراد قرينة الاستعارة مطاقا مانعة كانت أو معينة ومن البيان انه لا اختصاص لهذا التقسيم بقرينة الاستعارة بل يجري في المجاز المرسل والكناية أيضا ولا ينكشف الداعي إلى جعلهم قرينة الاستعارة المصرفة متعددة دون الاستعارة بالكناية بل جعلوا واحدا مما يصرف فيها عن الحقيقة قرينة والزائد عليها ترشيعا وأيضا لا يظهر فرق بين استعارة قرينته متعددة وبين الاستعارة المجردة لأن يلتزم اه (قوله وان تعافوا) يقال عافه بعافه ويعفيه عيفا وعيفا فانا محركة وعيفا فانكسرهما كرهه كفا في الأطول (قوله العدل) مقابل الظلم

في قولها رأيت أسد يرى أو أكثر أي أمران أو أمور يكون كل واحد منهما قرينة (كقوله وان تعافوا) أي تكرر هو العدل والايماه فان في إيجابا تائيدا أي سبوا فالتع كس على النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايماه قرينة على ان المراد بالنيران السيف

الشرط تحاربون وتلبثون  
الى الطاعة بالسيف  
(أو معان ثلثه) مربوط  
بعضها ببعض يكون  
الجميع قرينة لكل واحد  
ويمناظر فساد قول من  
زعم أن قوله أو أكثر شامل  
لقوله معان فلا يصح جعله  
مقابله وقسما (قوله  
وصاعقة من نصله) أي نصل  
سيف الممدوح (ينكفي  
بها) من انكفا أي انقلب  
والباء التعدية والمعنى رب  
فأمر من حدس بغيره بقلبها (على  
أرؤس الاقران خمس صحائب)  
أي أنامله الخمس التي هي  
في الجود وعموم العطايا  
صحائب أي بصها على  
أكفائه في الحرب فيهلكهم  
بها ولما استعار الصحائب  
لأنامل الممدوح ذكر أن هناك  
صاعقة وبين أنها من نصل  
نسيه ثم قال على أرؤس  
الاقران ثم قال خمس فذكر  
العدد الذي هو عدد الأنامل  
فظهر من جميع ذلك أنه أراد  
بالصحائب الأنامل (وهي)  
أي الاستعارة (باعتبار  
الطرفين) المستعار منه  
والمتعارفه (قسمان لأن  
اجتماعهما) أي اجتماع  
الطرفين (في شيء) مما يمكن  
تخوضه ينادي قوله تعالى  
أو عن كانه تافأ حيدنا  
أي: (الافيد بانه) استعار  
الاحياء من ممانا لمحقق  
ومر جعل التي في عماله دابة  
التي هي الدلالة على طريق  
يوصل الى المألوف والاحياء  
والاحياء

ولا يبعد أن يحمل على التوحيد كما فسره قوله تعالى أن الله بأمر بالعدل خص بالذكر لانه أول الايمان اه  
أطول (قوله لدلالة الخ) فان قلت لم لا يجوز أن يراد بانها حقيقة بأن يقصد تخويفهم بالحراق  
قلت القائل يدعي الأخذ بالشريعة وليس فيها حراق كاره العدل والايمان وأما عدم حمل النيران على  
الرماح فلتة أهمل العرف وغلبة الاستعمال في السيف اه فترى (قوله على أن جواب هذا الشرط  
تحاربون) أي محذوف تقديره تحاربون الخ فقوله فان في ايماننا إنا ناعلة للجواب أقيمت مقامه ولو حذف  
النون من تحاربون وتلبثون لكان حسنا لأن رفع الجواب إذا كان الشرط مضارعا ضعيف (قوله مربوط  
الخ) تفسير (قوله بكون الجميع) أي المجموع وكتب أيضا قوله يكون الجميع قرينة لكل واحد فظهرت  
مقابله لقوله أو أكثر وصح كونه قسما وفيه أنه لا يصح حينئذ كونه قسما للواحد ولا يصح حمل الواحد  
على السيف لانه يبقى أكثر من واحد هي مركبات واسطة وعلى أي تقدير يتيق واسطة هي معان غير ملتزمة  
يكون المجموع قرينة وحمل الالتئام على مجرد كون المجموع قرينة دون كل واحد بعيد اه أطول (قوله  
وصاعقة) هي نار تسقط من السماء اه أطول (قوله من نصله) بيان صاعقة أي صاعقة هي نصله  
جعلها صاعقة في الاشتعال والتأثير والمراد صاعقة ناشئة من نصله فهي وهمية تخيلية فكأن نصله  
صاعقة تحرق الأعداء والاول أظهر والى الثاني ذهب الشارح والنصل حد السيف على ما يفهم من  
الصباح ونفس السيف ما لم يكن له مقبض على مافي القلموس اه أطول (قوله أي نصل سيف  
الممدوح) ويحتمل أن يرجع الضمير الى الممدوح والاضافة لادنى تلبس اه فترى (قوله والمعنى رب  
نار) أشار الى أن صاعقة محروقة رب أو وارب على الخلاف وجوز صاحب الأطول أن تكون مرفوعة  
موصوفة بالتطرف مبتدأ خبره ينكفي بها ثم رأيت الشارح في المطول قال انها رويت بالرفع (قوله بقلبها)  
الضمير لامعقة (قوله على أرؤس الاقران) الارؤس جمع قلة رأس يراد بها الكثرة لداهي مقام المدح  
والاقران جمع قرن بالكسر وهو الكف في الشجاعة أو عام اه أطول (قوله خمس) فاعل ينكفي  
(قوله أي أنامله الخمس) قال في الأطول المسطور تفسير الصحائب بالانامل والظاهر أن المراد بها الاصابع  
فكانه أراد من يد المبالغة في الشجاعة حيث يكفي للاقران أنامله ولا يحتاج في هلاكهم الى اعمال  
الاصابع ولهذا عبر عن رؤس الاقران مع كثرتها بجمع القلة وعن أنامله الخمس بجمع الكثرة إشارة الى  
أن الرؤس مع كثرتها كأنها قليلة بالنسبة الى أنامله الخمس لاحاطة أنامله اياها وشمولها لها اه أطول قال  
الفري ويحتمل أن يريد الشارح بالانامل الاصابع مجازا اه وما في الأطول من أن جمع القلة مستعمل  
في الكثرة هو ما في المطول وقبل هو باق على القلة إشارة الى قلة أعدائه في الحرب وكتب أيضا قوله أي أنامله  
الخمس أي العدا والافال أنامل كثيرة برسى اه سم (قوله التي هي في الجود وعموم العطايا بصائب) ففي  
البيت استنباع حيث ضمن مدحه بالشجاعة المدح بالسجاء ومن لم يدرك توهمه أنه لا يلائم ذكره المقام  
ولأن تجعل أنامله صحائب العذاب في نزول الصاعقة والنار اه أطول (قوله أي بصها) أي الصاعقة  
(قوله ذكر أن هناك صاعقة الخ) بيان للعاني الملتزمة التي جعل مجموعها قرينة لارادة الانامل بالصحائب  
وكان عليه أن يذكرها شجاعة مقام المدح فان قطع النظر عنه يجعل المراد بها الاصابع كذا في الاماويل  
فان أريد بالانامل الاصابع فلا اشكال (قوله فظهر من جميع ذلك الخ) لأن تقول اضافة الصاعقة  
لنصل السيف كاف في القرينة المذكورة فليخالف ما من قوله مربوط بعضها ببعض يكون الجميع  
قرينة الخ اه سم (قوله باعتبار الطرفين) أي طرفي الاستعارة ففيه مسامحة أو طرفي التشبيه وقوله فيما  
بعد كاستعارة اسم المدح للوجود يدل على أن المقصود بالتسمية الاستعارة بمعنى المصدر وقوله ومنها  
التمكية والتعليكية وهما ما استعمل في ضده يدل على أن المقصود بالتسمية الاستعارة بمعنى المستعار وكانه  
نه على أن الاستعارة بالمعنيين سبحانه في هذه التفسيرات اه أطول وانظر وجه المسامحة (قوله استعار  
الاحياء) أي لفظ الاحياء واعمالها قال استعار الاحياء مع أن المستعار الفعل أعني أحياء لان استعارته

محالين اجتماعهما في شيء وهذا أولى من قول المصنف رحمه الله أن الحياة والهداية محالين اجتماعهما في شيء واحد لأن المستعار منه هو الأحياء لا الحياة وإنما قال نحو أحيائه لأن الطرفين في استعارة الميت للضال محالين اجتماعهما لأن الميت لا يوصف بالضلال (ولتسم) الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء (وفاقية) لما بين الطرفين من الاتفاق (وإما منع) عطف على إمام يمكن (كاستعارة اسم المعلوم للوجود لعدم غناه) هو بالفتح الضع أي لا تنفاد النفع في ذلك الموجود كإي المعلوم ولا شك أن اجتماع الوجود والعدم في شيء ممنوع وكذلك استعارة الموجود لغيره عدم وفقد لكن بقيت آثاره الجميلة التي تحيى ذكره وتديم في (١٧٥) الناس اسمه (ولتسم) الاستعارة التي لا

يمكن اجتماع طرفيها في شيء (عنادية) لتعاند الطرفين وإمتناع اجتماعهما (ومنها) أي من العنادية الاستعارة (التكمية) والتلميحيه وهما ما استعمل في ضده أي الاستعارة التي استعملت في ضدهم معناها الحقيقي (أو) نقيضه لمعنى أي لتزيل التضاد أو التناقض منزلة التناسب بواسطة تليج أو تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه (نحو) فبشرهم بعذاب أليم أي أذوهم استعيرت البشارة التي هي الأخبار بما يظهر سرور في الخبر به للأنذار الذي هو ضده داخل الانذار في جنس البشارة على سبيل التهكم والاستهزاء وكقوله رأيت أسدا وأنت تريد جباناً على سبيل التلميح والظرافة ولا يخفى امتناع اجتماع التبشير والآنذار من جهة واحدة وكذا الشجاعة والجبن (و) الاستعارة (باعتبار الجامع) أي ماقصد اشتراك الطرفين فيه (قسمان) لأنه أي الجامع (أما) داخل في مفهوم الطرفين المستعار له

تبعية لاستعارة المصدر أعني الأحياء قال السراحي وجه الشبه هو الإيصال إلى المطلوب اه سم (قوله) مما يمكن أي من الشئتين اللذين يمكن الخ (قوله في شيء) هو الله تعالى فإنه هاد ونحو (قوله) وهذا أولى من قول المصنف أي في الإيضاح ووجه الأول به أن المستعار منه هو الأحياء لا الحياة وإنما قال أولى ولم يحكم بكون كلام المصنف خطأ احتمال أن يكون مراده بإقناع الاستعارتين لا رمي الهداية والأحياء المتعدية فالمراد من الهداية في كلامه ما هو مصدر المبنى للفعول وهو الاهنداء اه فترى وقوله المبني للفعول أي لأن الهداية التي تشبه الحياة ليست هي الدلالة التي تصدر من الدال بل أثرها الذي يقوم بالمهندى (قوله) وإنما قال نحو أحيائه أي ولم يقل نحو أومن كان ميتاً فأحييناه حتى يكون ميتاً داخل في التمثيل أيضاً اه سم (قوله) لا يوصف بالضلال لأنه سلك طريق لا يوصل إلى المطلوب وهو لا يكون إلا مع الحياة وفي عروس الأفراح لأن الضلال هو الكفر الذي شرطه الحياة اه فان قلت من مات كآسرافه هو كفر بعد موته فالتبصير بالضلال أي الكفر قلت الميت كآسرافه لا حقيقة اه سم (قوله) ولتسم في قوله ولتسم دون أن يقول وتسمى أو سميت أشعار بأن هذه التسمية من جهة المصنف (قوله) لعدم غناه) قال في الأطول ولا يتوقف ذلك أي ما ذكر من استعارة اسم المعلوم للوجود على عدم نفعه أصلاً بل يمكن الاستعارة للنافع في أمر غير النافع في أمر آخر باعتبار عدم نفعه (قوله) هو بالفتح النفع) وأما بالكسر مع القصر فهو البسار ومع المد التغمي ورفع الصوت (قوله) لتعاند الطرفين أي تنافيهما (قوله) التكمية أي الغرض منها التهكم أي الاستهزاء أو السخرية وقوله والتلميحية أي الغرض منها إيراد القبيح بصورة شئ ملبس بحجج الاستصلاح والاستطراف (قوله) استعيرت البشارة أي اسمها (قوله) في الخبر به أي في الشخص الخبر بما يظهر سروراً (قوله) الذي هو ضده أي ضداً لبشارة وتذكر الضمير لأن الخبر (قوله) على سبيل التلميح والظرافة) اقتصر على ذلك لأنه المحتاج إليه في التمثيل فلا ينافي صحة أن يكون ذلك على سبيل الاستهزاء فتكون استعارة تكمية كالاتية (قوله) وباعتبار الجامع) يراد به وجه الشبه وسمي في باب التشبيه وجه الشبه لأنه سبب التشبيه وهنا جعله لأنه أدخل المشبه تحت جنس المشبه به أذاعاً ووجه مع أفراداً المشبه به تحت مفهومه اه أطول (قوله) قسمان لأنه أضاف إلى الخ لم يستغن عن هذا التقسيم للاستعارة بما مر من أن وجه الشبه أضاف إلى مفهوم الطرفين أو خارج عنه لأن كل تشبيه لا يكون مبنى الاستعارة اه أطول (قوله) طار إليها) اسناد طار إلى الرجل مجازي أي طار فرسه بسعيه إليها اه أطول (قوله) أو رجل) لعل أول تقسيم خبر الناس اه سم (قوله) في غنيمه أي مع غنيمه والتصغير للتقليل اه سم (قوله) وأصلها من هاجع جميع أذاجين) كان وجه المناسبة أن الفزع منها جبن في الجملة تأمل سم أي فاستعمال الهمزة في الصيغة التي يفزع منها من استعمال اسم الشئ في ملزومه (قوله) قليل) أخذاً للتقليل من التصغير (قوله) للعدو) أي المشي بسرعة قال الحفيد والصاب للذهاب بسرعة أذ العدو لا يناسب الراكب كما يشعر به أول الحديث اه أقول الشارح قصد مطابقة قول المصنف الآتي فان الجامع بين العدو والخ اه سم والظاهر أن الاعتراض مندفع بجعل الاسناد في طار مجازاً عقلياً كما مر

والمستعار منه (نحو) قوله عليه الصلاة والسلام خبر الناس رجل ممسك بعنان فرسه (كلمة) هبة طار إليها) أو رجل في شفة في غنيمه له يعبد الله حتى يأتيه الموت قال جاز الله الهبة الصحيحة التي يفزع عنها وأصلها من هاجع جميع أذاجين والشفة رأس الجبل والعني حية الناس رجل أخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله تعالى أو رجل اعتزل الناس وسكن في رؤس بعض الجبال في غنم قليل يرعاه ويكتفي بها في أمر معاشه ويعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهوميهما (فان الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما) أي في العدو والطيران لأنه في الطيران أقوى منه في العدو

والأظهر أن الطيران هو قطع المسافة بالمناح والسرعة لازمة له في الأكثر لادخاله في مفهومه فالأولى أن يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام المترتبة بعضها ببعض لتفريق الجماعة باعتبارها بعضا من بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض أعمالا لخلع ازالة الاجتماع الفاسدة في مفهومهما وهي (١٧٦) في القطع أشد والفرق بين هذا وبين اطلاق المرسن على الانف مع أن في كل من

المرسن والتقطيع خصوص وصف ليس في الانف وتفريق الجماعة هو أن خصوص الوصف الكائن في التقطيع مرعى في استعارته لتفريق الجماعة بخلاف خصوص الوصف في المرسن والحاصل أن التشبيه ههنا منظور بخلافه فانه قلت قد تقرر في غير هذا الفن أن جزأ الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون جامعا والجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية والمفهوم لا يجب أن يكون ماهية حقيقية بل قد يكون أمرا مركبا من أمور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخل في مفهوم الطرفين مع كونه في أحد المفهومين أشد وأقوى ألا ترى أن السواد جزء من مفهوم الاسود أعنى المركب من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف (ولما غير داخل) عطف على اما داخل (كأمر) من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتلألئ وتعود ذلك لظهور أن الشجاعة عارض للاسد

عن الأطول (قوله والأظهر) لعل التعبير بالأظهر إشارة إلى أن كون الطيران ماذ كريس قطعيا وفي الفنى أجيب بان الطيران قطع المسافة بسرعة مع تحريك الجناحين الاختيارى في الهواء والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع الخطى على الارض ولا يخفى أن الجواب انما يصح اذا ثبت الثقل عن أئمة اللغة اه سم (قوله فالأولى) عبر بالاولى اشعارا بأن المشاحة في الامثلة ليست من دأب المحققين لانهم انما تذكروا لبيان القواعد على تقدير صحتها لكن الاولى أن تكون صحيحة ولا منسبى الاعتراض ليس قطعيا اه سم (قوله أن يمثل) أى للاستعارة التي فيها الجامع داخل في مفهوم الطرفين (قوله وابعاد الخ) تفسيرى اه سم (قوله وهى في القطع أشد) أى لتأثيرها في الاتصال الاشد (قوله والفرق بين هذا) أى اطلاق التقطيع على تفريق الجماعة حيث جعل استعارة (قوله وبين اطلاق المرسن على الانف) حيث جعل مجازا مرسلا وكلامه بوجه أن كون المرسن مجازا مرسلا لازم وليس كذلك كما أسلفنا والمآل المحفوظ من التشبيه أو الاطلاق والتقييد (قوله خصوص وصف ليس الخ) أما في المرسن فكونه أنف ذى رسن وموضع الرسن وأما في التقطيع فكونه في الاجسام المترتبة كذا في سم (قوله والحاصل) أى حاصل الفرق أن التشبيه أى الضمى اه سم وبه يندفع ما يقال الاستعارة مبنية على تناسى التشبيه ويحتمل أن يراد بالتشبيه المشابهة التي هي علاقة الاستعارة (قوله ههنا) أى في استعارة التقطيع (قوله منظور) أى ملحوظ ضمنا فكان استعارة بخلافه فانه كان مجازا مرسلا اه سم (قوله قد تقرر في غير هذا الفن الخ) قال الحفيد هذا هو المشهور وعند القدماء لكن الغليل على ذلك ليس بتمام ولذا اختار بعض المحققين الاختلاف بالشدة والضعف في الغائيات أيضا اه (قوله يجب أن يكون في المستعار منه أقوى) قال في الأطول لتكون الاستعارة مفيدة اه قال سم ومن قوله لتكون الاستعارة مفيدة يظهر الفرق بين الاستعارة والتشبيه حيث لم يعتبر في الجامع فيه أن يكون أقوى على الاطلاق وذلك لانه قد يقصد به نحو بيان الحال الكافي فيه المساواة فليتأمل اه (قوله في الماهية الحقيقية) كالانسان والحيوان وكتب أيضا قوله في الماهية الحقيقية ووجه الشبه انما جعل داخل في مفهوم الطرفين لافى الماهية الحقيقية للطرفين اه مطول (قوله بل قد يكون أمرا مركبا من أمور الخ) كمفهوم الاسود المركب من الذات والسواد (قوله ولما غير داخل) غير الداخل في مفهومهما محتمل أن يكون داخل في مفهوم أحدهما كإحدى تشبيه العدو والطيران في قطع المسافة بسرعة فانه داخل في مفهوم العدو دون الطيران كما حققه الشارح وقد خالف المصنف بين تقسيم التشبيه باعتبار دخول وجه الشبه وخرجه وبين تقسيم الاستعارة فقال في تقسيم التشبيه وجهه اما غير خارج عن حقيقة الطرفين أو خارج عنهما فجعل الخارج عن أحد الطرفين داخل في القسم الأول وهنا جعله داخل في القسم الثاني ولو أريدت تطبيقهما فاجعل الداخل في الطرفين في تأويل الداخل في أحدهما وحينئذ يندفع اعتراض الشارح على التمثيل باستعارة الطيران للعدو اه أطول (قوله المتلألئ) أى المتلألئ المتنور اه سم (قوله لظهور أن الشجاعة عارض للاسد) أى وصف خارجة عن المستعار الذي هو الرجل الموصوف بالشجاعة كذا في الاموال (قوله وكذا المتلألئ للشمس) أى والوجه المتلألئ (قوله وهى الغربية) أى البعيدة عن العامة (قوله في نفس الشبه) أى في التشبيه نفسه لافى وجه الشبه ويدل عليه قول الشارح بأن يكون تشبيها اه سم (قوله قروبوسه) يحتمل أن يكون فاعل احتجب بتزليه منزلة الرجل المحتجب وكان القروبوس ضم اليه فم القرس بالعنان

لادخل في مفهومه وكذا المتلألئ للشمس (وأياضا) للاستعارة تقسيم آخر باعتبار الجامع وهو أنها (اماعامة ونى البتة لظهور الجامع فيها نحو رأيت أسدا يرمى أو خاصية وهى الغربية) التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين أو واذنهابه ارتفعوا عن طاعة العامة (والغريبة قد تكون في نفس الشبه) بأن يكون تشبيها فيه نوع غربة (كإحدى قوله) في وصف القرس بأنه مؤذ وبأنه اذا نزل عنه وألقى عنه في قروبوس سرجه وقبض مكانه الى أن يعود اليه (واذا احتجب قروبوسه)

كما

و نى البتة لظهور الجامع فيها نحو رأيت أسدا يرمى أو خاصية وهى الغربية) التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين أو واذنهابه ارتفعوا عن طاعة العامة (والغريبة قد تكون في نفس الشبه) بأن يكون تشبيها فيه نوع غربة (كإحدى قوله) في وصف القرس بأنه مؤذ وبأنه اذا نزل عنه وألقى عنه في قروبوس سرجه وقبض مكانه الى أن يعود اليه (واذا احتجب قروبوسه)



أي مقدم مرتبه (فإنه) به على الشكيم الى انصراف الزنبرك الشكيم في الحديث المعترضة في فم القوس وأراد بالزبرك نفسه شبه  
 هيئت وقوع العنان في موقعه من قوس السرج عندا الى جاني فم القوس هيئة (١٧٧) وقوع الثوب في موقعه من ركبتى المحتجى  
 عندا الى جاني ظهره ثم

استعار الاحتباء وهو ان  
 يجمع الرجل ظهره وساقيه  
 ثوباً وغيره لوقوع العنان  
 في قوس السرج فاعت  
 الاستعارة غريبة لغرابية  
 الشبه (وقد تحصل الغرابية  
 بتصرف في الاستعارة  
 العامة كما في قوله) أخذنا  
 بأطراف الاحاديث بيننا  
 \* وسالت باعناق المطي  
 (الاباطيح) جمع أبطح وهو  
 مسيل الماء فيه مدفاق  
 الحصى استعار سيلان  
 السيول الواقعة في الاباطح  
 لسيار الابل سيراً حثيثاً في غاية  
 السرعة المشقة على لين  
 وسلاسة الشبه فيها ظاهر  
 عانى لكن قد تصرف فيه  
 بما أفاد اللطف والغرابية  
 اذا سئد الفعل (أعنى سالت  
 الى الاباطح دون المطي)  
 أو أعناقها حتى فاد أنه  
 امتلات الاباطح من الابل  
 كما في قوله تعالى واشتعل  
 الرأس شيباً (وأدخل  
 الاعناق في السير) لان  
 السرعة والبطي سير الابل  
 يظهران غالباً في الاعناق  
 ويتبين أمرهما في الهوادي  
 وسائر الاجزاء تستند اليها في  
 الحركة وتبني على الشغل  
 والخفة (و) استعارة  
 (باعتبار الثلاثة) استعار  
 منه والمستعاره والجارح  
 سنة قمام لان المستعار

كما يضم الرجل ركبيه الى ظهره بثوب مثلاً ويحتمل أن يكون مفعولاً وفاعل احتجى ضمير يعود للقوس  
 مضمناً معنى جمع أي جمع القوس قوسه بعنانه الى نفسه كما يضم المحتجى ركبيه فعلى الاول ينزل خلف  
 القوس منزلة الظهر من المحتجى وفم القوس منزلة الركبتين وعلى الثاني ينزل القوس منزلة الركبتين  
 والفم منزلة الظهر والتشبيه على الثاني أتم لان القوس أعلى وكذا الركبتان والفم أسفل وكذا موضع  
 ما يضم به من الظهر فتدبر القوس بفتح الراء ولا تسكن الا في الشعر لان فاعلاً لا نادر لم يأت غير صقوق  
 وهو اسم أعجمي غير منصرف العلمية والجمعة وأما خروب بفتح الخاء هو بيت يتداوى به فضعيف والفصح  
 الضم وكذا أحسنون وهو أول الرمح اه فترى وقوله ولا تسكن الا في الشعر عبارة الاطول ولا تسكن الا  
 الضرورية اه (قوله أي مقدم سرجه) فالقوس مقدم السرج وعبارة في المطول توهم أنه السرج وأن  
 الكلام على حذف مضاف حيث قال أي مقدم سرجه وفي الصحاح القوس السرج اه والذي رأيناه  
 في الصحاح المعتمد القوس للسرج اه كذا في الاطول (قوله نفسه) أي نفس القائل فالاصل الى انصراف  
 عبر عن نفسه بالزائر لدلالة على كمال تأدبه حيث يقف مكانه وان طال مكثه كما هو شأن الزائر للعيب يدل  
 عليه البيت قبله اه أطول (قوله شبه هيئة الخ) أي لازم هيئته ليوافق ما يأتي ولان الكلام في الاستعارة  
 المفردة (قوله من قوس) بيان لموقع اومن تبعيضه لان الموقع بالفعل بعض القوس وكذا ما بعد (قوله  
 عندا الى جاني ظهره) في الاطول عندا من عندا الى جاني ظهره اه والذي يظهر أن هذا الانحذار غير لازم  
 (قوله وهو ان يجمع الرجل الخ) فعلى هذا الاستعارة لضم وجمع مخصوص لازم الهيئته لان نفس الهيئته  
 فقوله في امر شبه هيئة الخ أي شبه ضمها وجمعاً مخصوصاً لازماً للهيئته المذكورة بضم وجمع مخصوص  
 آخر لان الهيئته أخرى لان معنى الاحتباء الجمع لا الهيئته اه من حواشي الحفيد على المطول والمختصر  
 (قوله لوقوع العنان) متعلق باستعار (قوله أخذنا بأطراف) أي شرعنا في أطراف الخ والأطراف جمع  
 طرف (قوله فيه مدفاق الحصى) أي حال كونه فيه الخ وكتب أيضاً قوله مدفاق الحصى بضم الدال بمعنى  
 الدقيق فله سم والظاهر جواز الكسر جمع دقيق كطرف وظرف (قوله وسلاسة) أي سهولة  
 (قوله قد تصرف) أي الشاعر (قوله اذا سئد الخ) حاصله أنه حصلت الغرابية بتصرفين حيث أسند السير  
 الى الاباطح اسناداً مجازياً لفظياً والى الاعناق اسناداً مجازياً بتقديره لان مقتضى كونها في سيرها ملازمة  
 للاعناق أن تكون نفس الاعناق أيضاً سائرة (قوله كما في قوله تعالى واشتعل الرأس شيباً) لا يخفى أنه  
 أسند في الآية الفعل القائم بالحال أي الشعر الى المحل أي الرأس لاستغراق الحال وشيوعه في المحل  
 فالتشبيه بالآية يقتضي أن يكون هنا السيلان للحال أعني المطي لكنه أسند مجازاً الى المحل أي الاباطح  
 فالباية ليست للتعبية بمعنى الانذهاب لاندليس فعل المطي بل فعل الله تعالى بل الباء للملابسة أو بمعنى في لان  
 الكلام على القلب فأصله سالت المطي بالاباطح اه خفيد (قوله في الهوادي) جمع هادية وهي العنق  
 يقال أقبلت هوادي الخيل اذا بدت أعناقها اه فترى وفي بس نقلا عن الصحاح ان الهادية مقدم  
 العنق وأن هذا هو المناسب للكلام الشارح (قوله في الثقل والخفة) أي ثقل السير وخفته (قوله لان  
 المستعار منه الخ) قال في الاطول ولا يخفى أن استعارة العنق للحصى ينبغي أن لا تجوز عند من لا يجوز  
 تشبيه المحسوس بالمعقول وكفى شاهداً عليه وقوعه في القرآن على ما سيذكر المصنف وان ما جعله تقسيماً  
 باعتبار الثلاثة تقسمان تقسيم باعتبار الطرفين رباعي وهو أن الطرفين اما حسيان أو عقليان أو مختلجان  
 وتقسيم باعتبار الجامع ثلاثي وهو أن الاستعارة جامعها اما حسي أو عقلي أو مختلف جمعها وسماه  
 تقسيماً باعتبار الثلاثة ووجهه نحى اه (قوله لماسبق) من أن الحصى لا يقوم بأمر عقلي ووجه الشبه  
 لا بد أن يكون قائماً بالطرفين اه سم (قوله نحو فخرج لهم عملاً جسداً له خوار) في كون الآية استعارة

(٢٣ - تجريد ثاني) منه والمستعاره اما حسيان أو عقليان أو المستعار منه حسي والمستعاره عقلي أو بالعكس  
 فتصير أربعة والجامع في الثلاثة الأخيرة عقلي لا غير لما سبق في التشبيه لكن في التقسيم الاول اما حسي أو عقلي أو مختلفه بتصريته والى  
 هذا أشار بقوله (لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو فخرج لهم عملاً جسداً له خوار فان المسمى نازحه مبداء له قمره أو استعاره

بحث اذ جسد الخوار صريح في انه لم يكن بجلاذ لا يقال للبقرة انه جسد له صوت البقرة وقد ابدل من العجل  
بدل الكل وظاهر انه ليس عين العجل فلا محالة المراد بالعجل مثل العجل فهو تظهير حق يتيقن انكم انطيط  
الابيض من انطيط الاسود من الفجر فان بيان انطيط بالفجر أخرجه من أن يكون استعارة الى التشبيه  
فكذا ابدال جسد الخوار من عجل أخرجه من أن يكون استعارة فهو تشبيه بليغ بجمل ذكر فيه وصف  
المشبه وحده وبه ظهر ضعف ترك المصنف من التشبيه بالمجل ما ذكر فيه وصف المشبه وحده بناء على عدم  
الفجر فيه في كلامهم كما ذكره الشارح اه أطول (قوله الخوار) الخوار بالضم من صوت البقرة  
والغم والطباء والنعام اه أطول (قوله الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلى القبط) وذلك أن  
السامري كشف له عن أثر فرس جبريل عليه السلام فسؤلت له نفسه أن تراب ذلك الأثر يكون روحا  
فيما ألقى فيه وقد كان بنو اسرائيل استعاروا حليما من القبط لعمر من لديهم فقال لهم اتوني بالحلي أجعل  
لكم الاله الذي تطلبونه من موسى حيث قالوا اجعل لنا الها كالههم الكهنة فصنع منه صورة العجل وألقى فيه  
ذلك التراب فصار حيوانا يدم ولحم له خوار كالعجل فقال هو وأتباعه لبني اسرائيل هذا الهكم واليه موسى  
الذي تطلبونه من موسى نفسه هنا وذهب يطلبه وكان ذلك في وقت ذهب موسى ببني اسرائيل للنجاة  
وسبقهم موسى طلبا للنجاة فوقعت تلك الفتنة (قوله من حلى القبط) قال في الاطول الحلي كقفل  
وبالنق ما يزين به من مصنوع المعديات أو الحجارة جعده حلى أو هو جمع والواحد حلية  
كطبية والقبط بالكسر أهل مصر واليهم تنسب الثياب القبطية بالضم على غير قياس اه وقال الفري  
قوله من حلى القبط بضم الحاء المهملة وكسر اليا المشددة جمع حلى بفتح الحاء وسكون اللام كشدى  
وندى وقد تكسر فاما الجمع لمكان البناء مثل عصي والقبط أهل مصر اه (قوله التي سبكتها الخ) هذا  
انما يناسبه ضبط حلى بصيغة الجمع كما صنعه الفري (قوله السامري) حقا منسوب الى سامر وهو  
اسم قبيلة اه سم (قوله والجامع الشكل) لوجه ترك الخوار اه أطول أي لانه أيضا حسي مدرك  
بالسمع (قوله والمستعاره كشف الضوء الخ) جعل المستعاره كشف الضوء لا كشف النهار لان النهار  
زمان كون العالم مضيئا والليل زمان كونه مظلما ولا يسلم أحد الزمانين عن الآخر بل الضوء عن وجه  
الظلمة فنبه على أن تعاق السطح بالنهار نحو حقيقة سطح الضوء لكن كان الاولى أن يقول عن ظلمة الليل  
مكان قوله مكان الليل اذ ليس المستعاره الكشف عن مكان الليل بل عن الظلمة فلا يليق ذكره في  
مقام البيان وان كان يمكن تصحيحه بجعله اذاعن الظلمة اه أطول (قوله كشف الضوء) أي ازالته  
اه سم (قوله عن مكان الليل) أي مكان ظلمته لان الليل من الزمان والزمان لا يكون في مكان ولا جل  
ذلك فسر الشارح بقوله وهو الخ اه سم (قوله الفاء ظله) قال الحفيد المناسب ظلمته بدل ظله (قوله  
وهما حسيان) لا يخفى أن كلاما الكشف والكشف ليس حسيابل هو عقلي اذ لا يدرك بالحس المعنى  
المصدرى الفنى هزمه معناه ضرورة أنه معدوم في الخارج اللهم الا أن يراد بحسيتهما أن الحاصل بالمصدر  
فيهما حسي فلسا بل ثم رأيت الفري استشكله وأجاب بأن المراد الهيئة الحاصلة عند الكشف  
والانكشاف اه سم وقيل حسيتهما باعتبار متعلقهما من الجلد والضوء بناء على أنه أجرام لطيفة تتصل  
بالحسوس فوجب ابصاره عادة كما أن الظلمة أجرام كذلك فوجب عدم ابصارها ما اتصلت به (قوله دائما)  
كما في ترتب حصول العلم بالنتيجة على حصول العلم بالمقدمين عند من يقول بلزوم ذلك كالحكماء وقوله  
أوغالبا كما في ترتب ظهور اللحم على الكشط فانه ليس دائما لأنه قد يكشط الجلد عن اللحم بدس عود ونحوه  
بينهما بحيث لا يصر لرقابه من غير ازالة عنه فقد وجد الكشط بدون ظهور اللحم اه ملخصا من سم  
وكتب أيضا قوله دائما أوغالبا هذا التردد لا اجل بيان معنى الترتب من حيث هو لا بالنظر الى خصوص  
النفام اه فري (قوله وان ذلك) أي بيان التشبيه بين كشط الجلد وكشف الضوء عن مكان الليل  
أي الظلمة اه سم (قوله ان الظلمة هي الاصل الخ) منهم من عكس (قوله يستترها بضوئه) هذا مبني

الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلى القبط التي سبكتها نارا السامري عند القائه في تلك الحلى التربة التي أخذها من موطن فرس جبريل عليه السلام (والجامع لهما) الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة (والجميع) من المستعار منه والمسعار له والجامع (حسي) مدرك بالبصر (واما عقلي فهو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه معنى السطح وهو كسط الجلد عن نحو النشة والمستعاره كشف الضوء عن مكان الليل وهو موضع القاء ظله وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب أمر على آخر أي حصوله عقيب حصوله دائما أوغالبا كترتب ظهور اللحم على الكشط وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل والترتب أمر على ويان ذلك أن الظلمة هي الاصل والنور طارئ عليها يستترها بضوئه فاذا غربت الشمس

فقد سلخ النهار عن الليل أي  
 كسط وأزيل كما يكشف  
 عن الشيء الشيء الطارئ  
 عليه السائر له جعل ظهور  
 الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار  
 بمنزلة ظهور المسلوخ بعد  
 سلخ اهابه عنه وحيث  
 صح قوله فإذا هم مظلون  
 لان الواقع عقب اذهاب  
 الضوء عن مكان الليل هو  
 الاظلام وأما على ما ذكر  
 في المفتاح من أن المستعار  
 له ظهور النهار من ظلمة الليل  
 ففيه اشكال لان الواقع  
 بعده انما هو الابصار دون  
 الاظلام وحاول بعضهم  
 التوفيق بين الكلامين  
 بحمل كلام المفتاح على  
 القلب أي ظهور ظلمة الليل  
 من النهار أو بان المراد من  
 الظهور التميز أو بان الظهور  
 بمعنى الزوال كافي قول  
 الجاسي \* وذلك عاريا من  
 ربطة ظاهر \* وفي قول أبي  
 ذؤيب \* وتلك شكاة ظاهر  
 عند عارها أي زائل وذكر  
 العلامة في شرح المفتاح أن  
 السلخ يكون بمعنى التزع مثل  
 سلخت الاهداب عن الشاة  
 وقد يكون بمعنى الاخراج  
 نحو سلخت الشاة عن الاهداب  
 فذهب صاحب المفتاح  
 الى الثاني رجع قوله فإذا هم  
 مظلون بالفاء لان التراضي  
 وعدده مائة مما يختص  
 باختلاف الامور والعادات  
 و زمان النهار وان توسد

على جعل الظلمة وجودية كما ذهب اليه بعض المتكلمين اه حفيد على المطول (قوله فقد سلخ النهار)  
 أي أزيل ضوء النهار وقوله من الليل أي عن مكان ظلمة الليل (قوله فجعل ظهور النهار)  
 الظلمة كإظهار المسلوخ فان السلخ متعد اه حفيد على المطول (قوله اهابه) أي جلد (قوله وحيث  
 صح الخ) لعل التعرض للصحة دون الحسن لا تتفاته بناء على ما يأتي عن العلامة اه سم أي في قوله ولو  
 جعلنا السلخ الخ (قوله هم مظلون) أي داخلون في الظلام (قوله لان الواقع عقب اذهاب الضوء الخ) قد  
 يقال بل زمان الاذهاب هو زمان الاظلام فلا تعقب هناك لان الزمان الذي يتحقق فيه الاذهاب هو عينه  
 الزمان الذي يتحقق فيه الاظلام فهذا يشكل على المفاجأة ويقتضي أنها لا تحسن ويؤيد ما قلنا ما يأتي عن  
 العلامة من قوله ولو جعلنا السلخ بمعنى التزع هو الاذهاب المذكور هنا اه سم وبحاج بأن  
 مدعى الشارح الصحة لا الحسن ويكتفي للصحة التعقيب الربوي وهو هنا متحقق لان الاظلام معلول لأذهاب  
 الضوء فهو عقبه رتبة وان اقتدا زمانا كما سيذكره سم عند قول العلامة لم يستقم أولي حسن (قوله ففيه  
 اشكال) يمكن أن يجاب عنه بأن النهار عبارة عن مجموع المذم من طلوع الفجر الى غروب الشمس أو من  
 طلوعها الى غروبها لا عن بعض احوال الواقع عقب هذه المدة كلها الدخول في الظلام اه حفيد على المطول  
 أي فالمعنى يظهر منه جميع النهار في عقب هذا الاظلام الدخول في الظلام ولعل ما أجاب به مستفاد مما  
 يأتي عن العلامة فليتل ما قاله سم (قوله انما هو الابصار) فلو كان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل  
 لتقبل فإذا هم مبصرون اه سم (قوله كلام المفتاح) أي قوله ظهور النهار من ظلمة الليل  
 (قوله أي ظهور ظلمة الليل) قد يشكل هذا على المفاجأة لان ظهور الظلمة يكون معه الاظلام لا عقبه حتى  
 تنأى المفاجأة الآن را بد ظهور الظلمة ابتداءً وبالاظلام التوغل في الظلام والاستمرار فيه اه سم (قوله  
 من النهار) يحتمل التضمين أي منفصلة من النهار أي بفرغه والابتداء أي اذ الظهور مبتدأ من مكان النهار  
 فليتل اه سم (قوله أو بان المراد من الظهور التميز) أي ومن بمعنى عن والمعنى أن المستعار له تميز  
 النهار عن ظلمة الليل والواقع بعد ذلك التميز هو الاظلام وفيه أنه ان أريد بالتمييز إزالة النهار عن مكان الليل  
 باعداه في مر أي العين فهو بعينه الوجه الذي بعده وان أريد بالتمييز مع فقاء وجوده في مكان الليل فلا  
 معنى له تأمل ع (قوله أو بان الظهور بمعنى الزوال) فالمعنى أن المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة  
 الليل فأقام من مقام عن فيكون موافقا لكلام غيره (قوله وذلك عاريا الخ) بحزب صدره  
 \* أعبرنا بالبانها ولحومها اه قري وربطة امرأة وقوله ظاهر أي زائل وقوله البانها أي الابل (قوله  
 وتلك شكاة) بفتح الشين المجبة الشكاية اه قري وصدره \* وعبرها الواشون أي أحباها \* (قوله  
 وذكر العلامة الخ) أقول كان المقصود من نقل كلام العلامة جواب آخر لتصح المفاجأة اه  
 سم وفي يس الاظهر أن يقال المقصود منه تعميم ما ذكر في المفتاح ودفع الاشكال من غير احتياج  
 لدعوى قلب في كلامه ولاتأويل الظهور بالتمييز أو الزوال لان الكلام انما هو مسوق لهذا  
 صرحا وان لم من ذلك صحة المفاجأة اه وقال القسري كلامه لا لانه يخالف كلام الشارح في أن  
 الظلمة هي الاصل والمطروق والمورطاري عليها وظرفها الظاهر على تقرير العلامة أن يكون الليل  
 ظرفا والنهار مطروفا اه (قوله فذهب صاحب المفتاح الى الثاني) أي تبعنا بعد القاهرة كافي المطول  
 وذهب غيرهما الى الاول ومن الغير المصنف لان الكشف الذي عبر به المصنف هو التزع وقول بعضهم  
 لا يلزم أن يكون المصنف من غيرهما الفرق بين الكشف والتزع فان الاول تدريجي والثاني دفعي فيه  
 نظر ظاهر أفاده سم (قوله الى الثاني) وبني عليه قوله السابق ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة  
 الليل (قوله بالفاء لان التراخي الخ) يعني صح الايمان بالفاء لانها موضوعنا في العادة مترابطة  
 مترابطة وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات و بما يطول الزمان بين أمرين ولا يعد الثاني مترابطة  
 لان العادة كانت تقتضي أطول من هذا فيستتصره المتكلم ويحذفه بالعدم فيجعل الثاني غير مترابطة  
 ويستعمل الفاء كافي هذه الآية على تقرير المفتاح فان الاظلام وان تراخي عن الاخراج بساعات النهار

بين اخراج النهار من الليل وبين ١٨٠ دخول الظلام لكن اعظم شأن دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي أن لا يحصل الا في

الآن العدة تقضى أن لا يقضى مثل هذه الاضاءة الا في أضعاف هذه الساعات ولا يأتي الظلام الا بعد مهلة فيجعل الليل لاتباه على خلاف العادة كأنه فاجأ عقيب اخراج النهار من الليل بلامهلة كذا في الاطول وكتب أيضا قوله لان التراخي وعدمه الخ هو بمعنى قولهم التراخي والتعقيب في كل شيء بحسبه ودفع بذلك ما يقال كيف صح قوله فاذا هم مظلون مع وجود التراخي بين اخراج النهار من الليل الذي هو الاصباح وبين الاظلام بعدة النهار (قوله بين اخراج النهار من الليل) الذي هو الايمان بالضم وهو الاصباح وقوله لكن اعظم شأن الخ يعني أن دخول الظلام عظيم الشأن حتى ان حققه أن لا يوجد الا بعد مضي أضعاف النهار فوجوده بهد النهار فقط كأنه وجود قبل وقته فعد النهار لذلك قليلا فغنى ظهور النهار من ظلام الليل لتمييز النهار عن مكان الظلام بأن يزال ضوء النهار عن مكانه اه سم (قوله وكونه مما ينبغي الخ) كأنه من عطف المسبب على السبب (قوله عدد الزمان قريبا) أي فحسنت الفاء (قوله كأنه يفاجئهم عقيب الخ) أي يحصل لهم من غير توقع له حيثئذ (قوله وعلى هذا حسن الخ) لان دخول الظلام غير خروج النهار ومناجحي لهم هذا الاعتبار اه سم (قوله عن الهواء) الذي هو مكان الظلمة (قوله لم يستقم أولم يحسن) انما قال أولم يحسن لان نزاع الضوء ودخول الظلام وان اتحاد زمان الكنهما يختلفان رتبة بالعلية والمعلولة اذ النزاع علة لدخول الظلام فأمكن أن تعتبر المفاجأة باعتبار الترتب الرتبة لا الزمان لكنه لا يحسن اه سم (قوله اذا قلنا كسرت الكوز الخ) أي لان الانكسار مع الكبر لا عقبه اه سم (قوله كقولك رأيت شمسا وأنت تريد اناسانا كالشمس) الاولى بعلاقة أنه كالشمس لانك لو تريد قولك شمسا مفهوما اناسانا كالشمس لم يكن اس- تعارة بل تشبيها ولو تريد اناسانا هو في الواقع كالشمس لكن لبعلاقة هذه المشابهة لم يكن مثلا للملحن فيه وقد نبه بجعل مثال هذا القسم مصنوعا على أنه لم يوجد في القرآن ولا في كلام من يؤتبه فلذا تركه المستباح اه أطول (قوله في حسن الطلعة) أي الوجه وقوله ونباهة الشأن أي رفعة وشهرته (قوله أي النوم الخ) عبارة لا طول المعنى لئلا من أيقظنا من رقادنا فالاستعارة في المرقد بمعنى الرقاد والاستعارة والمستعار منه عقليان بلا خفاء ولما من أيقظنا من مكان رقادنا فالاستعارة القبر والمستعار منه المقام ولا خفاء في أنهم احسان فجعله من قسم ما طرفاه عقليان دليل على أن مدار التقسيم في الاستعارة التبعية على الاستعارة الاصلية التي الاستعارة التبعية مبنية عليها اه (قوله الموت) أي على كون المرقد بمعنى الرقاد والمستعار له القبر على كون المرقد بمعنى مكان الرقاد (قوله عدم ظهور الفعل) لان كلامنا من النائم والميت لا يظهر منه فعل اه سم وكتب أيضا قوله عدم ظهور الفعل أي الاختياري أي المعتد به فلا يرد أن النائم يصدر منه فعل (قوله والجميع عقلي) أما الموت وعدم الظهور فامرهما واضح وأما النوم فلان المراد به انتفاء الاحساس الذي يكون في البقطة لا آثار ذلك من الغطيط وانسداد العين مثلا ولا شك أن انتفاء الاحساس عقلي (قوله وقيل الخ) يمكن دفعه بأن المراد عدم ظهور الفعل مع امكانه كما يشعر به نفي الظهور وهو بالنوم أخص لانه في الموت لتسزيه منزلة النوم خيال لا تحقيق اه أطول (قوله فالخلق) من جملة القليل قال في الما طول ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال أي كالمصنف زعم أن القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من فومه اذ أيقظه وبعث الموتى اذا شربهم والقبرينة يجب أن يكون لها اختصاص بالاستعارة اه قال الفسري يمكن أن يقال البعث المطلق في سد ذكر القيامة وأحوالها انما هو البعث من الموت فيصيح أن يكون قرينة الاستعارة على أنه لا يعد أن يدعى كون البعث حقيقة سريعة في البعث من الموت اه (قوله هو البعث) أي على أنه منوع لانه لا يشترك بينه ويقا من النوم والحياء من الموت وهو رد الاحساس السابق (قوله وأقوى) فيه بحث وتعليله لا يقتضي ذلك اه حفيد (قوله مما لا شبهة فيه لاحد) بخلافه

أضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كأنه يفاجئهم عقيب اخراج النهار من الليل بلامهلة وعلى هذا حسن اذ المفاجأة كما يقال أخرج النهار من الليل ففاجأ دخول الليل ولو جعلنا السطح بمعنى النزاع وقلنا نزاع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأ الظلام لم يستقم أولم يحسن كما اذا قلنا كسرت الكوز ففاجأ الانكسار (وإي ما مختلف) بعضه حسي وبعضه عقلي (كقولك رأيت شمسا وأنت تريد اناسانا كالشمس في حسن الطلعة) وهو حسي (ونباهة الشأن) وهي عقلية (والا) عطف على قوله ان كانا حسيين أي وان لم يكن الطرفان حسيين (فه- ما) أي الطرفان (لما) عقليان فحسب من بعثنا من هرقدنا فان المستعار منه الرقاد أي النوم على أن يكون المرقد مصدرا وتكون الاستعارة أصلية أو على أنه بمعنى المكان الا أنه اعتبر التشبيه في المصدر لان المقصود بالنظر في اسم المكان وسائر المشتقات انما هو المعنى القائم بالذات لانفس الذات واعتبار التشبيه في المقصود ادهم أولى وسمعه لهذا زيادة تحقيق في الاستعارة التبعية (والاستعارة الموت) أي باح عدم ظهور الفعل والجميع

سألي وقيل عدم ظهور الفعل في المستعارة أعنى الموت أقوى ومن شرط الجامع أن يكون في المستعارة أقوى فالخلق أن الجامع هو المعنى الذي هو أقوى كونه مما لا شبهة فيه لا روفرئ الاستعارة هو كون هذا الكلام



في الموت فقد أنكره قوم (قوله كلام الموق) اذ لا يريدون الرقابة في النوم لانه لم يكن حاصل لهم اه سم  
وقوله مع قوله هذا الخ أي لان الذي وعد الرجن وصدق فيه المرسلون وأنكره أول القائلون هو البعث  
من الموت (قوله فان المستعار منه كسر الزجاجة) هذا اذا كان الصدع كسر الزجاجة لكن في  
القاموس أن الصدع الشق في الشيء الصلب وقوله والمستعار له التبليغ هذا اذا فسر فاصدع بما تؤمر  
بأظهر ما تؤمر أي أظهر الامر اظهره لا ينمعي كما لا يلتئم شق الزجاجة أما اذا فسر بالجهر بالقرآن  
فالمستعار له أيضا حسى وله تفسيرات أخرجهما القاموس اه أطول وكتب أيضا قوله فان المستعار منه  
الخ منه أيضا يعلم أن حسية ما يتعلق بالاستعارة التبعية وعقلية باعتبار أصلها لا باعتبار نفسها كذا في  
الاطول (قوله كسر الزجاجة) أي وفخوها مما لا يلتئم بعد الكسر وقوله وهو حسى أي باعتبار متعلقه  
(قوله والمستعار له التبليغ) فيه ان التبليغ لا يتعدى بابا أصلا فلما نسب أن المستعار له الفرق بين  
الحق والباطل كما يشعر به قوله والمعنى أن الامر الخ ثم ما في قوله بما تؤمر مصدرية أو موصولة والعائد  
محذوف أي بما تؤمر به من الشرائع وينبغي أن يعلم أن التعدية بالباء في طريقة التجوز والافاصدع  
بمعنى الشق والكسر يتعدى بنفسه كما في كتب اللغة اه حفيد وقوله الفرق الخ أي او الجهر كافي  
حواشيه على المطول وفي المغني قال ابن السكيت في قوله تعالى فاصدع بما تؤمر خمسة محذوف والاصل  
بما تؤمر بالصدع به فحذفت الباء فصار بالصدع فحذفت ال لامتناع اجتماعهما مع الاضافة فصار  
بصدعه ثم حذفت المضاف كما في وسائل القرية فصار به ثم حذفت الجار كما قال عمرو بن معد يكرب  
\* أمرتك الخير فافعل ما أمرت به \* فصار تؤمره ثم حذفت الهاء كما حذفت في أئذ الذي بعث الله  
رسولا اه وبه يعلم أن العائد انما حذفت منصوبا بالجرور ورافلا يرد أن شرط حذف العائد الجرور  
بالحرف أن يكون الموصول محفوضا عنه له معنى ومتعلقا ويحتاج الى الجواب بان اصدع بمعنى أوامر  
وعن جواز كونه ماصدرة الزنجري واستظهره في المغني وكأنه إشارة الى رد تضعيف أي حيان  
له بانه مبني على مذهب من يجيز أن يكون المصدر رابعا أن والفعل المبني للجهول والعيب ان ذلك  
لا يجوز اه وذلك لانهم صرحوا في باب أعمال المصدر بأن مذهب البصريين جواز رفعه نائب  
الفاعل على أنه لا يلزم من عدم جواز كون المصدر الصريح من المبني للفعل عدم جواز تأويل فعل  
مبني للجهول وحرف مصدر بالمصدر لان عمله منوع الاول على القول بانه لباس وذلك مقتضى  
الثاني فتدبر كذا في بس (قوله والجامع التأثير) أي وهو أمر مشترك بين الطرفين فالتبليغ فيه  
تأثير هو بيان لا يعود منه المؤثر فيه أي المبني الى الحالة التي كان عليها قبل التأثير فان المبني لا يعود الى  
الخلف الذي كان عليه قبل البيان ولما فسر بقوله أن الامر بإثباته لا تنحى أي لا تؤدي الى الخفاء  
(قوله وهما عقليان) في كونه التبليغ عقليا بحث فانه تكلم بكلام مخصوص محسوس على  
ما فهم من شرح المفتاح ويمكن أن يقال جعل المصدر حسيا باعتبار الحاصل بالمصدر تارة كما في السابق  
وهنا اعتبر نفسه كذا في حواش الحفيد على المطول (قوله والمعنى أن الامر) أي أظهره وأوجهه هذا هو  
المناسب لقول المصنف والمستعار له التبليغ وفي الفري قوله والمعنى أن الامر بإثباته لا تنحى أي افرق بين  
الحق والباطل بحيث لا يلتئم أحدهما بالآخر كما لا يلتئم الزجاجة المكسورة اه ولعل قوله أي افرق  
الخ تفسير بالضرورة (قوله كما لا يلتئم) أي يجمع (قوله لاطغاف الماء) في القاموس طغا يطغو طغوا  
وطغونا بضمهم كطغى يطغى كرضى يرضى طغيا وطمغيا بالضم والكسر جاوز القدر وارتفع وعلا في  
الكفر وأسرف في المعاصي والظلم اه أطول (قوله جلنا كم) أي جلنا أباه كم وأنتم في ظهورهم اه سم  
(قوله في الجارية) أي في السفينة الجارية على وجه الماء (قوله وهو حسى) ذكر الضمير لا كتاب  
الكثرة التذكير من المضاف اليه وحسيتها باعتبار متعلقها (قوله الاسعلاء) أي طلب العلاء والمفرط  
لكن الطلب اعتباري في الماء كما ترى فان قلت السين والتاء في الاستعلاء ليستا للطلب بل للتأكيده فقلت

كلام الموق مع قوله  
هذا ما وعد الرجن وصدق  
المرسلون (ولما مختلفان)  
أي أحد الطرفين حسى  
والآخر عقلي (والحسى هو  
المستعار منه نحو فاصدع  
بما تؤمر فان المستعار منه  
كسر الزجاجة وهو حسى  
والمستعار له التبليغ  
والجامع التأثير وهما  
عقليان) والمعنى أن الامر  
إثباته لا تنحى كما لا يلتئم  
صدع الزجاجة (ولما عكس  
ذلك) أي الطرفان مختلفان  
والحسى هو المستعار له (نحو  
انما لاطغاف الماء) جلنا كم  
في الجارية (فان المستعار له  
كثرة الماء وهو حسى  
والمستعار منه التكب  
والجامع الاستعلاء المفرط  
وهما عقليان

يلزم أن الجامع حينئذ حسي لا عقلي لأن العالم شاهد اه يس وكتب أيضا قوله الاستعلاء المقرط  
المشترك بين الاستعلاء الحسي والمعنوي اه أطول (قوله والاستعارة) ان كانت بمعنى اللفظ كان في قوله  
باعتبار اللفظ المستعار وضع الظاهر موضع المضمر وكأنة قال باعتبار نفسها وان كانت بالمعنى المصدرى  
فالأمر ظاهر (قوله ان كان اسم جنس) اسم الجنس في عرف النحاة لا يشمل أسامة ويشمل الاسماء المشتقة  
فلا يصح أن يقصد هنا ما هو عرفهم لظهور أن أسامة يرعى استعارة أصلية والحال ناطقة استعارة تبعية  
فلذا قال السيد السند والشارح المحقق في شرحي المفتاح يريد صاحب المفتاح باسم الجنس اسما المفهوم غير  
مشخص ولا مشتمل على تعلق معنى بذات فيدخل فيه نحو رجل وأسود وقام ونخرج عنه الاسماء المشتقة  
من الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة اه أطول وكتب أيضا قوله اسم جنس هو ما دل على ذات ما  
من غير اعتبار وصف نخرج بقولنا من غير اعتبار الخ المشتقات والمراد بالذات في هذا المقام ما يستقل  
بالمفهومية عينا كان أو معنى (قوله كافي الاعلام الخ) وانما ألحق تلك الاعلام بأسماء الاجناس دون  
المشتقات لان تلك الاوصاف خارجة عن الاعلام كافي أسماء الاجناس لادخاله كافي المشتقات كذا في  
الحفيد وبه يدفع تنطير صاحب الأطول فيما ذكره الشارح وتبعه السيد من أن استعارة تلك الاعلام  
أصلية بأن نحو حاتم مؤول بالمتناهي في الجود فيكون متأولا بصفة وقد استعير من مفهوم المتناهي في الجود  
لمنه كمال جوده فهو كاستعارة شئ من مفهوم مشتق المفهوم مشتق فلا يصلح شئ من التشبيه والمشبّه به لأن  
يعتبر التشبيه بينهما بالاصالة فينبغي أن يعتبر التشبيه بين المعنيين المصدرين ويجعل حاتم في حكم المشتق  
فيكون ملحقا بالاستعارة التبعية دون الأصلية (قوله فاصلية) أي فاستعارة أصلية لانها ليست تابعة  
لاصرا آخر أولانها أصل للاستعارة التبعية اه أطول (قوله كأسد وقتل) مثالان لاسم الجنس أول الاستعارة  
الأصلية على تقدير استعمالهما في الرجل النجاع والضرب الشديد اه أطول والثاني هو التبادر فلذا  
سلكه الشارح (قوله والافتعية) القوم انما تعرضوا للاستعارة التبعية المصروفة والظاهر تحقق  
الاستعارة التبعية المكنية كافي قولك أعجبت اراقاة الضارب بدم زيد ولعلمهم لم تعرضوا لها لعدم وحدانهم  
ايها في كلام البلغاء اه فترى (قوله وما يشتق منه) أي من الفعل وهذا على قول أو على المساجحة اه سم  
(قوله وغير ذلك) كاسم التفضيل نحو حالة أنطق من العبارة وأسماء الزمان والمكان والآلة نحو مقتل زيد  
لزمان ضربه أو مكانه ومقتاله لآلة ضربه (قوله لان الاستعارة الخ) اعترض الشارح هذا الدليل بثلاثة  
أمور صرح بواحد منها وورع عن اثنين بقوله بعد استقامته بينهما في الحواشي المنقولة عنه كما ستعرف  
واعترض عليه السيد أيضا بأنه يصح جعل الصفات محكوما عليها لان الاعتبار فيها حدث ونسبة وذات تامن  
حيث نسب اليه ذلك الحدث نسبة تقييدية غير مقصودة بالاصالة من العبارة وامتزجت تلك الامور بحيث  
صارت كشيء واحد فجاز أن يلاحظ تارة جانب الذات أصالة فتجعل محكوما عليها وتارة جانب الوصف فتجعل  
محكوما بها هذا ولا يخفى ان جعل الصفة محكوما عليها بلا حيلة ماصدق عليه مفهومها وجعلها محكوما  
بها باعتبار نفس مفهومها كافي سائر المفهومات الكلية فدوران الحكم عليه وبه على الذات الاعتبارية  
والحدث الاعتبارية كاذ كره غير ظاهر ولك أن تمنع منافاة عدم التقرر للوصف الضمني ويرد سوى ما ذكره  
الشارح والسيد أمور أحدها أنه ووصف في هذا معاني الافعال والصفات بكونها متجددة غير متقررة الى  
غير ذلك فلا يكون عدم الثبوت مانعا عن الوصف وثانيها أنه لا معنى لكون البياض متقرر راجح التعبير  
عنه باللفظ البياض غير متقرر راجح التعبير عنه بالبياض وثالثها أن معاني المصادر أيضا معروضة للزمان  
وأبدا لم يظهر وجه عدم تحقق معاني الحروف التي لم يدخل فيها ولم يعرض لها زمان اه أطول (قوله تعمد  
التشبيه) أي أصالة أو ميناها التشبيه وقوله أو بكونه الخ أشار إلى أنه لا فرق بين التعبيرين في الدلالة على  
المقصود اه سم (قوله وانما يصلح للوصفية الخ) أنت خير بأن الجواز المرسل لا يتحقق الا اذا انصف  
المعنى الحقيقي بالضرورة فلا يجزى ذلك أيضا في المشتقات الاتباعا لم ينقل ذلك عن القوم اه حفيد (قوله

(و الاستعارة باعتبار اللفظ) المستعار (قسمان لاه) أي اللفظ المستعار (ان كان اسم جنس) حقيقة أو تأويلا كافي الاعلام المشتهرة بنوع وصفية (فاصلية) أي فالاستعارة أصلية (كأسد) اذا استعير للرجل النجاع (وقتل) اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى (والافتعية) أي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية (كالفعل وما يشتق منه) مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغير ذلك (والحرف) وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه أو بكونه مشاركا للشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للوصفية الخقائق أي الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم أبيض

وبياض صاف) انما يظهر كونه من الحقائق المتقررة على مذهب بقاء العرض زمانين وهو التحقيق عند كثيرين (قوله دون معاني الافعال والصفات) كانه أشار بإتمام لفظ المعاني الى اندفاع البحث الذي أورد نفسه في شرح المفتاح وهو أن الموصوف بالمشاكلة نفس المشبه والمشبه به وهو لا يختلف باختلاف التعبير لعدم صلاح العبارة الدالة عليه للوصفية لفظا لا يتقدح في انصافه بالمشاكلة فيجوز أن يستعار الناطق للدال باعتبار تشبيه الدال بالناطق وانصافهما بالمشاكلة وان لم يصلح لفظهما للوصفية ووجه الاندفاع على ملأ كره في ذلك الشرح أن المعبر في هذا المعنى مفهوم اللفظ حتى اذا قيل لقيت صما عن الخبير كان المستعار منه مفهوم الصم تبع المفهوم الصم لأنوا تم فيعتبر في صحة موصوفته وعدمها اللفظ الدال عليه اذ به يعلم أنه آمن الحقائق أم من تأليفات العقل اه فترى (قوله بواسطة دخول الزمان الخ) فيه أن التعبير عن الماضي بالمستقبل أو عكسه من باب الاستعارة خفيذ أى مع دخول الزمان في مفهوم الماضي والمستقبل وهذا يقتضي أن الاستعارة هنا أصلية لكن صرح السراحي بأنها تبعية كذا بخط سم وكتب أيضا قوله بواسطة دخول الزمان الخ اعترض السيد نحو هذا الدليل في بحثه المسند بأن دخول الزمان انما يقتضي تجدد المجموع لا الحدث الذي هو المقصود فراجع اه سم (قوله وعروضه للصنات) فيه بحث لأن العروض ان منع جريان التشبيه ينبغي أن لا يجري في المصادر أيضا لأن عروض الزمان لها حقيقة اللهم إلا أن يقال مفهوم الصفات يشتمل على النسبة ولهذا عرض الزمان لها بخلاف المصادر ومالم يلاحظ نسبة الضرب الى شئ لا يعرض الزمان كما لا يخفى على المتأمل أو يقال المراد بعروض الزمان للصفات دلالة على عدمه لا لعله بحسب العرف الطارئ على أصل الوضع الغوي لا بحسب العقل فقط ولا كذلك نفس المصداق وقد مر عن القاضل المحشي في توجيه زيادة اختصاص هل بالافعال تحقيق يرشدك الى ما ذكرته فارجع اليه اه فترى (قوله وهو ظاهر) لأن الحرف لا يقع موصوفا اه سم وكتب أيضا مانصه زائد في المطول وأما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم فخر فمخزون أى رجل شجاع (قوله كذا ذكره) لا يخفى أن هذا الدليل يفيد أن لا يعتبر التشبيه أصلا في الافعال والمشتقات والحروف بل يكتفى بالتشبيه والاستعارة الأصلية في المصادر والمتعلقات لكنهم اعتبروا التشبيه والاستعارة بمعاني الافعال والمشتقات والحروف وقد عرف الاستعارة فيما سبق باللفظ المستعمل فيما تشبه به معناه الأصلي الا ان يؤول ويقال المراد تشبيه جز المعنى او متعلقه كذا في الحفص على المطول وقد يجاب بمنع افادة الدليل ما ذكره للفرق الظاهريين التشبيه والاستعارة القصديين والتشبيه والاستعارة الحاصلتين ضمنا بطريق السراية (قوله بعد استقامته) فيه اشارة الى منع الاستقامة من وجهين أحدهما أن كلا من الحركة والزمان ليس من الامور المتقررة مع أنه يقع موصوفا كقولك زمان طويل وحركة سريعة أو بطيئة وثانيهما أن مقتضى المدعى هو أن الافعال والصفات والحروف لا تقع مشبهات بل هو مقتضى الدليل هو أنه امتنع أن يكون شئ منها مشبها لامشبهاته فالدليل لا يطابق المدعى وانما قلنا مقتضى الدليل ذلك لأنه قال يقتضي كون المشبه موصوفا دون أن يقول كون المشبه به موصوفا وأجيب عن هذا بأن اقتضاء كون المشبه موصوفا ومحكما عليه يستلزم اقتضاء كون المشبه به موصوفا ومحكما عليه أقول لا يخفى أنه لا يلتفت للذهن قصد او تفصيلا الى انصاف المشبه به بوجه التشبه كما يظهر للنصفين فلا يلزم أن يكون المشبه به معنى مستقلا بالمفهومية صالحا للحكم عليه تأمل اه خفيذ بياض واجيب هو السيد وقول الحفص أقول الخ مناقشة في الجواب وقد أجاب السيد عن الوجه الاول أيضا بجمع أن مرادهم بالحقائق الامور المتقررة وادعاء أن مرادهم بالمعاني المستقلة بالمفهومية ولم يسلم له ذلك راجع الفري قال في الطول ويندفع الاعتراض الثاني بما حققناه من أن المستعارة في الاستعارة التبعية يجب أن يكون من جنس المستعار منه فيكون في ايجاب الاستعارة التبعية في الافعال والحروف دعوى أنها تقع مشبهة (قوله لانها تصلح للوصفية) فحومقام واسع ومجاس فسح ومنبت طيب اه مطول وقد يقال

ورياض صاف دون معاني  
الافعال والصفات المشتقة  
لكنها متباعدة غير  
متقررة بواسطة دخول  
الزمان في مفهوم الافعال  
وعروضه للصفات  
ودون الحروف وهو ظاهر  
كذا ذكره وفيه بحث لأن  
هذا الدليل بعد استقامته  
لا يتناول اسم الزمان  
والمكان والا لانهما تصلح  
لوصفية

الزمان عارض لها أيضا قد يلهم يجري فيها أقاد في الأطول (قوله وهم أيضا صرحوا بالخ) فلا تدخل في المشتق من الفعل فلا يتناولها المذمعي أيضا كما يتناولها الدليل اه سم وأقول لا ينبغي أن يصريح بهم بأن المراد بالمشقة ما عدا اسم الزمان والمكان والا لا يدفع الاعتراض على دليلهم بعدم تناوله الثلاثة لانه لا تنفذ على جميع مدعاهم فلا قصور فيه باعتبار مدعاهم والقصور انما هو في مدعاهم تأمل (قوله الصفات الخ) مما فرق به بين الصفات وأسماء الزمان والمكان والا لانه أن الذات المدولة للصفات في غاية الابهام والذات المدولة لتلك الاسماء لها تعين الزمانية والمكانية والاكسية كذا في الأطول وراجع (قوله فان المعنى على تشبيه الضرب الخ) أي لا على تشبيه الموضوع المذكور والقبر بالمقفل والمرقب بل شبه الضرب مثلا باقتل فأطلق عليه اسمه ثم اشتق منه المقتل فكان المثل استعارة تبعية (قوله بل التحقيق) يعني ينبغي أن يغير الدليل على هذا الوجه ليتناول اسم الزمان والمكان والا لانه فكانه قال فالتحقيق في الاستدلال على أنها تبعية أن يقال ان الاستعارة الخ اه سم والاحسن أن يكون المراد بل التحقيق في الدعوى والاستدلال لانه كما حقق الدليل بقوله لان المصدر الخ حقق الدعوى بقوله ان الاستعار في الأفعال وجميع المشتقات الخ فأتى بالدليل شاملا لاسم الزمان والمكان والا لانه وأتى بالدعوى كذلك (قوله وجميع المشتقات) يشمل اسم الزمان والمكان والا لانه لانهم من المشتقات حقيقة ولا ينافيه ما تقدم لانه بحسب المراد لا بحسب الحقيقة اه سم (قوله لان المصدر الخ) تعليل لتبعية استعارة غير الأفعال في سائر المشتقات كما يدل عليه عبارة المطول وأما تبعية استعارة الأفعال فتحقيق تعليلها أن معنى الفعل لا يشتمل على النسبة الغير المستقلة بالمفهومية كل عام معنى الفعل غير مستقل لان المركب من السقل وغير مستقل وغير مستقل لا يصلح للحكم عليه بالموصوفية اعتبارا للتشبيه والاستعارة أولا في المصدر فتأمل وبسط ذلك أن الفعل لا يصلح للموصوفية اللازمة للتشبيه الذي هو معنى الاستعارة وتوفي اللازم يقتضي نفي المزوم لان الفعل وان دل على الحدث الذي يصح أن يحكم به ويوصف به لا يصح أن يحكم عليه لان وصفه اعتبر فيه نسبه الى لفاعل لا ذاتها بل لتوصل به الى حال الفاعل المخصوص فلم يكن الحكم عليه كما ان الحرف للموضع الواضع لفيد معنى نسبيا كالابتداء في من مثالا لتوصل به الى حال متعلقه المخصوص كالسير والبصرة لا يصح الحكم على مدلوله لقصد لغيره وانما يحكم على الابتداء عند قطعه عما اعتبر في الحرف لانه لازم للقصد بالحرف لزوم الاعمال الخاص فالنحل والحرف لما كان الغرض من معناه التوصل الى معنى خاص لم يحكم على معناه وما لا به مادام كذلك لانه استقلاله بالمفهومية لان نظريه لغيره وانما صح وقوع العمل مستندا ومحكوم به باعتبار الحدث المقصود الدلالة عليه على وجه الاستقلال فقد تبين هذا وجه تبعية استعارة الفعل والحرف وأما المشتقات فاقصد بالذات في ذات موصوفة بحدث خاص فلذلك لا تشبه على الذات المقصودة صح الحكم عليه وعلى الحدث المنسوب صح الحكم به ونسبه الى الفاعل لتعديده تلك الذات فلم تنفع من الحكم عليه لانها كالعراض فوجه كون الاستعارة فيها تبعية أن الذات المقصودة في غاية الابهام والمخصوص الحدث فاعتبر التشبيه فيه لانه المبهم لا يطلب التشبيه فيه للجهل بوصفه وأيضا المقصود الاهم بالدلالة ذلك الحدث فهو الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه كما حقه الشارح فتدبر وكتب أبوه قوله لا المصدر الخ قال في الأطول ونحن نقول الاولى أن يقال إن ما سوى المعنى المصدرى مشتركا بين المعنى الحقيقي والجاري في المشتقات فلا استعارة عند التحقيق الامن معنى مصدرى لمعنى مصدرى قال حق بالاعتبار أن تفسير هذه الاستعارة في المصدر انما هو لما ادخل له في الاستعارة عن الاستعارة أو يقال اعبر بالاستعارة في المصادر ليكون محصيل مجازات المشتقات بالاشتقاق كتحصيل حقائقهم ويكرن تناسب بين الحقائق والمجازات مرعا اه (قوله هو المقصود الاهم) لخصوصه بخلاف الذات فانها ممتولة بالشيء اذا شتمل على قيد الغرض ذ" لا القيد (قوله والا) بأن كل المقصود الذات (قوله ادكرت الا لفظا الى الله الخ) مثل مكان فيه الرقاد اه سم (قوله فالتشبيه في الاولين الخ) قال القاض

وهم أيضا صرحوا بأن المراد بالمشتقات هو الصفات دون أسماء الزمان والمكان والا لانه يجب أن تكون الاستعارة في اسم الزمان ونحوه أصلبة بأن يندد التشبيه فيه نفسه لاني مصدره وليس كذلك للقطع باننا اذا قلنا هذا مقتل فلان لموضع القتي ضرب فيه ضربا شديدا ومهر قد فلان لقبره فان المعنى على تشبيه الضرب بالقتل والموت بالرقاد وان الاستعارة في المصدر لا في نفس المكان بل التحقيق أن الاستعارة في الأفعال وجميع المشتقات التي يكون القصد به الى المعاني القائمة بالذوات تبعية لان المصدر الدال على المعنى القائم بالذات هو المقصود الاهم الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه والا لذكرت الالفاظ الدالة على نفس الذوات دون ما يقوم به من الصفات (فالتشبيه



الحمى فان قلب هل تجرى في نسب الافعال الاستعارة تبعاً على قياس الحرف فالت لالان مطلق النسبة  
 لم يشترع معنى يصلح أن يجعل وجه التشبيه في الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها أنواع مخصوصة  
 لها أحوال مشهورة وفيه بحث لان المعنى الذي يرجع اليه معاني نسب الافعال ليس مطلق النسبة بل  
 النسبة على جهة القيام ولها أوصاف وخواص يصح بها الاستعارة فاذا أسند الضرب الى الحرص دلالة  
 على قوة نسبته اليه وشبهت نسبته اليه باعتبار التعرض بنسبته الى من ينسب اليه على جهة القيام وقلت  
 ضرب غلان لم يتعد عن الصواب وبالجملة تمكن الاستعارة في الافعال باعتبار نسبتها بأن يشبه بما يرجع  
 نسبتها اليه بنوع استلزام كطلق الانصاف والقيام مثلاً ما يرجع اليه نسب أخرى كذلك كطلق الالية  
 مثلاً فيقال قتلى السوط أو السيف والتبعية في الافعال لا تختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور وفيها  
 بينهم قدر فانه دقيق اه قري وقال في الاطول فان قلت هل تجرى الاستعارة في الافعال باعتبار التشبيه  
 في متعلق النسب المعتبر فيها والاستعارة فيها فتسرى في الافعال قلت لا لكن لما قاله السيد وتقل  
 ما مر عن السيد وناقشه بما مر في القري ثم قال بل لان النسبة جزء من معنى الفعل فلا يستعار منها بخلاف  
 المصدر فانه لا يستعار من معناه الفعل بل يستعار من معناه نفس المصدر ويشترق منه الفعل ولا يمكن مثله  
 في النسبة اه وكتب أيضاً قوله فالتشبيه في الاولين الخ قال في الاطول القوم زعموا أن استعارة المشتقات  
 باعتبار استعارة المصدر لمعنى مصدرى والاشتقاق من المستعار فيلزم الاستعارة في المشتق بحكم سرية  
 استعارة المأخذ من غير تشبيه لمعنى المشتق بشئ ومن غير استعارة المشتق واستعارة الحرف لما يستعاره  
 باعتبار استعارة لفظ جعل الواضع معناه آلة لوضع الحرف لمعنايه الغير المتناهية كالعلبة فانه وضع اللام  
 لكل علية مخصوصة ملحوظة بين علة ومعلول بلا حطمة بفهوم العلية فيستعار لفظ العلية لمفهوم ترتب  
 شئ على شئ تشبيه الترتيب بالعلية فتسرى تلك الاستعارة في استعارة اللام من العلية المخصوصة الملحوظة  
 بين علة ومعلول لترتب مخصوص كذلك وهذا هو المراد بمتعلق معنى الحرف حيث قالوا اعتبر الاستعارة  
 أولاً في متعلق معنى الحرف وهذا مشكل جداً اذ لا يخفى على مستعير المشتق أو حرف أنه لا يتكلم أو لا بالمصدر  
 أو متعلق معنى الحرف ولا يستعير شيئاً منهما وهذا هو الذى يليق بالسكاكى أن يجعل وجهها لرد التبعية الى  
 المكنية اه وأجيب عن هذا الاشكال بأنه ليس مرادهم جريان الاستعارة في المصدر والمتعلق بالفعل  
 بل المراد جريانهما في اعتبارا وتقدير او بدل عليه قول المصنف فيقدر في نطق الحال الخ فتدبر وقال  
 في موضع آخر وبالجملة يقبها أن جعل معاني الحروف والافعال محكوما عليها بالمشاركة بلا حطمة لالافعالها  
 الفعلية والحرفية والاستعارة بهذا الاعتبار أهون من الحكم بالاستعارة في المصادر ومتعلقات الحروف  
 اذ لا يساعدها الواقع اه وقد عرفت الجواب (قوله فالتشبيه في الاولين لمعنى المصدر) فيبدأ التشبيه  
 في الاولين بمعنى المصدر لانه الفعل مستعار فيجب أن يعتبر في استعارته التشبيه بمعنى المصدر وكذا  
 الحال في قوله وفي الثالث بمتعلق معناه ودفعه ظاهر مما حققناه لك من أن المستعارة في الاستعارة التبعية  
 كالمستعار منه وما يتعلق بالافعال من الاستعارة التعبير عن الماضي بالمضارع وبالعكس بأن يشبه غير  
 الحاصل بالحاصل في تحقق الوقوع ويشبه الماضي بالماضي في كونه نصب العين واجب للشاهدة ثم يستعار  
 لفظ أحدهما الآخر قال السيد السند فعلى هذا الاستعارة في الفعل على قسمين أحدهما أن يشبه  
 الضرب الشديد مثلاً بالقتل ويستعار له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضرباً شديداً والثاني أن  
 يشبه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي في تحقق الوقوع فيستعمل فيه ضرب فيكون المعنى  
 المصدرى موجوداً في كل واحد من المشبه والمشبه به لكنه يفيد كل منهما بقيد مغاير لقيد الآخر فصح  
 التشبيه لذلك وفيه أن الضرب حقيقة في كل من الضرب في الماضي والضرب في المستقبل فكيف تتحقق  
 استعارة من أحدهما الآخر حتى يلزم الاستعارة بتبعيته في الفعل اه أطول (قوله معاني الحروف)  
 كالاتداء المخصوص والظرفية المخصوصة والغرض المخصوص اه سم (قوله ما يعبر بها عنها) أى معان

في الاولين) أى الفعل وما  
 يشتق منه (لمعنى المصدر  
 وفي الثالث) أى الحرف  
 (لمتعلق معناه) قال صاحب  
 المفتاح المراد بمتعلقات  
 معاني الحروف ما يعبر بها  
 عنها عند تفسير معانيها مثل  
 قولنا من معناها

لأن الامة والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها أي اذا أفادت هذه الحروف معاني ردت تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف في تمثيل متعلق بمعنى الحروف ( كالجور وفي زيد في نعمة ) ليس بصحيح واذا كان التشبيه لمعنى المصدر ولتعلق معنى الحروف ( فيقدر ) التشبيه في نطق الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق أي يجعل دلالة الحال مشبها ونطق الناطق مشبها به ووجه الشبه ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم يستعار للدلالة لفظ النطق ثم يستقر من النطق المستعار الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل والصفة تبعية وان أطلق النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه بل باعتبار أن الدلالة لازمة له يكون مجازا مرسلًا وقد عرفت أنه لا امتناع في أن يكون اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد استعارة ومجازا مرسلًا باعتبار العلاقتين (و) يقدر التشبيه (في لام التعليل نحو فالتقطه) أي مرسى (آل فرعون ليكون لهم عدواً وحينا له داوة) أي يقدر تشبيه العداوة (واحد من) الحاصلين بعد الالتقاط (بعلة) أي علة الآلة (الآلة) كالجوزة وال

كلية يعبر بها أي بدو الهماع معاني الحروف (قوله ابتداء الغاية) المراد بالغاية المسافة اطلاق الاسم الجزء على الكل اذا الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء وبهذا ظهر معنى قولهم الى لانتهاء الغاية كذا ذكر الماشرح في التلويح واعتراض عليه بأن نهاية الشيء ما ينتهي به ذلك الشيء والشيء انما ينتهي بضده فنهاية الشيء ضده فكيف يكون جزءا منه بل انما تطلق على آخر جزء منه مجاورة بينه وبين النهاية ولك أن تقول غاية ما في الباب أن تكون الغاية في المسافة مجازا في المرتبة ومثله غير عزيز اه فترى (قوله وهذه) أي الابتداء المطلق والطرفية المطابقة والغرض المطلق (قوله والالاما كانت حروفاً بل أسماء) قال في شرحه للفقاه وهو ضعيف اندر عاتق الملازمة بأنه يجوز أن يكون المعنى الواحد مستقلاً بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ آخر بمعنى أن يكون مشروطاً بحكم الواضع في دلالة أحد اللفظين عليه ذكر متعلق له بخلاف اللفظ الآخر مثلاً معنى الكاف الاسمية والحرفية هو المثل لأن هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرفية وهذا التضعيف مبني على مذهب الشارح وقد أبطله القاضي المحض وحقق معنى الحرف بوجه لا حيز عليه فظهر به ضعف التضعيف فلم ينظر فيه اه فترى (قوله بنوع استلزام) لأن الخواص تستلزم العوام اه سم (قوله كالجور) أي بمعنى الجور لأن تقدير التشبيه في معناه أقام في الأطول (قوله ليس بصحيح) قد بوجه كلام المصنف بالمصير الى حذف المضاف أي كمتعلق الجور في قولنا زيد في نعمة وهو التلبس بخصوص والتخيل للتعليق المصطلح بالمتعلق الغوي وبوجه أن مقتضى قولك زيد في نعمة كون النعمة ظرفاً لا يدمع أنها ليست كذلك فامتنع جل اللفظ على حقيقة فعل على الاستعارة بأن يشبه ما بين زيد والنعمة من التلبس بخصوص بالطرفية فوق التشبيه أولاً في الطرفية المطابقة ثم سري الى الطرفية المخصوصة التي هي معنى في فاستعمل اللفظ الموضوع للشبه به الضمى وهو الطرفية المخصوصة في المشبه أعني تلبس به زيد فالتلبس مستعاره والطرفية مستعار منه ولفظ في مستعار فلا خلل في الكلام هذا ما قيل ولا يخفى فساد ادلائل سابق كلام المصنف فانه اعتبر التشبيه في لام التعليل في نفس الجور ولا يخفى اه فترى (قوله فيقدر) أي اذا كان التشبيه في الاولين لمعنى المصدر وفي الثالث لتعلق معناه فيقدر الخ اه سم (قوله وان أطلق الخ) قال في الأطول احتمال الجواز المرسل يغنى عن تكلف الاستعارة التبعية الذي لا يرضى به أحد من غير اضطرار مع أن في استعارة النطق للدلالة استنباحاً آخر وهو أن ايضاح المعنى ليس صفة للنطق بل صفة لدلالته فالمشبه به دلالة الحال دلالة النطق والناطق يستحق أن يشبه به الحال والناطق يستحق أن يشبه به ذو الحال اه ملخصاً (قوله بل باعتبار أن الدلالة لازمة له) قد أشرنا في أول هذا الفن الى أن اللزوم أمر لازم في جميع أنواع المجاز استعارة ومجازا مرسلًا فاعتبار ذكر اللزوم واردة اللازم لا يكفي في بيان العلاقة بل لا بد من بيان أنهم لمن أي نوع من أنواعها اه فترى أقول يعكس دفعه بأن اللزوم المعبر في جميع أنواع المجاز هو اللزوم بالمعنى العام لسائر العلاقات وهذا هو الذي لا يكفي ذكره في بيان العلاقة واللزوم المحدود علاقة مخصوصة هو اللزوم بالمعنى الخاص وهو عدم الانفكاك ويشهد لما قلنا عدمهم في أنواع العلاقات المزومية واللازمة فاحفظه فانه يفتيس (قوله باعتبار العلاقتين) المشابهة وغيرها كاللزوم اه سم (قوله وفي لام التعليل) عطف على قوله في نطق الحال وقوله للعداوة عطف على قوله لا دلالة وقوله بعلة الغائية عطف على قوله بالنطق ولا يخفى أن التشبيه في لام التعليل مطلقاً لا يقدر للعداوة بعلة فالاولى أن يقول وفي لام التعليل في نحو فالتقطه الخ فاعرزه كذا في الأطول وكتب أيضاً قوله في لام التعليل أي في استعارة لام التعليل للعاقبة فقوله في لام ليس منعافاً يقدر لأن التشبيه المقدر ليس في اللام بل في متعلقها اه سم (قوله كالحبة) أراد بالحبة حبة المتقط وهو موسى عليه السلام أو أراد أنارها لان حبة المتقط وهو آل فرعون علة للالتقاط مئة نعمة عليه اه فترى (قوله والتبني) أي أخذها بنا (قوله والحصول بعده) تفسيرى إشارة الى أن ليس المراد بالترتيب الارتباط والازوم فانه لا لزوم هنا اه سم (قوله ثم استعمل في العداوة) أي في ترتيب



نفسها \* ما كان  
 خاط عليهم كل زراد  
 الهمذ من الاسنة القاطع  
 فاراد بلهذميان طعنات  
 منسوبة الى الاسنة القاطعة  
 أو أراد نفس الاسنة  
 والنسبة للباغة كاجرى  
 والقدر القطع وزود الدرع  
 وسردها نصها فالمفعول  
 الثانى اعنى لهذميان قرينة  
 على أن تقريرهم استعارة (أو  
 الجبرور نحو قوله تعالى  
 فشرهم بعذاب أليم) فان  
 ذكر العذاب قرينة على أن  
 بشر استعارة تبعية تمكينية  
 وانما قال ومدار قرنتها  
 على كذا لان القرينة لا  
 تنحصر فيما ذكر بل قد  
 تكون حالية كقولك قلت  
 زيدا اذا ضربته ضربا  
 شديدا (و) للاستعارة  
 (باعتبار آخر) غير اعتبار  
 الطرفين والجامع واللفظ  
 (ثلاثة أقسام) لانها إما أن  
 لا تقترن بشئ يلائم المستعار  
 له أو المستعار منه أو تقترن  
 بما يلائم المستعار له أو تقترن  
 بما يلائم المستعار منه الاول  
 (مطلقة وهى ما لم تقترن  
 بصفة ولا تفريع) أى  
 تفريع كلام مما يلائم  
 المستعار له أو المستعار منه  
 فهو عندى أحد (والمراد  
 بالصفة (المعنوية) التى هى  
 معنى قائم بالغير (لا النعت)  
 النحوى الذى هو أحد  
 التوامع (و) الثانى (مجردة  
 دعى ما قسرن بما يلائم  
 المستعار له كقولك غير الراد) أى

الاحياء الامن الله تعالى فجعل كل من القتل والاحياء مما القرينة فيه المفعول فقط مبني على الغفلة اه  
 أطول وكتب أيضا مانصه فليس قتل على معناه الاصل بل بمعنى أنزال وكذا أحيا ليس على معناه الاصل  
 بل بمعنى أثبتوا أكثر وصك كذا تقريرهم ليس على معناه الاصل بل بمعنى نضر بهم فالكمل استعارة تبعية  
 والجامع بين القتل والازالة هو الاعداد وبين الاحياء كثر السباح هو الاظهار وبين القرى والطعن  
 هو اتصال شئ من الخارج الى الباطن اه سم (قوله) وهو تقريرهم الخ) نبهنا المثال الثانى على أن  
 القرينة تدور على المفعول الثانى أيضا كذا فى الأطول وأشار اليه فى المطول وقبل هذا اليمت  
 لم تلق قوما هم شر لاخوتهم \* مناعشية يجرى بالدم الوادى

فضمير تقريرهم للاخوة كفى الأطول وكتب أيضا قوله تقريرهم لهذميان من القرى وهو الضيافة  
 فى القاموس قراء أضافه والظاهر أنه لا يتعدى الى المفعول الثانى بنفسه وان البيت على اسقاط الباء (قوله)  
 منسوبة الى الاسنة القاطعة) فهو من نسبة الشئ الى آتية (قوله والنسبة) أى على الثانى من نسبة  
 الشئ الى نفسه للباغة (قوله كأجرى) لشديدا لحره (قوله تبعية تمكينية) الظاهر عدم دخول هذين  
 الوصفين فى حيز القرينة اه سم وكان عدم دلالة على أنها تمكينية لانه لا يمنع كونها تليجية (قوله وانما  
 قال ومدار قرنتها) أى ولم يقل وقرنتها وكان معنى قوله ومدار قرنتها الاصل فيها والاكثر فلانما يقتض  
 الانحصار اه سم (قوله باعتبار آخر) أى آخر خاص والا فلا أقسام باعتبار آخر مطلقا لا تنحصر فى  
 الثلاثة فان لها أقساما باعتبار القرينة فإما إحالة أو لفظية وإما واضحة أو خفية اه أطول (قوله)  
 يلائم المستعار له أو المستعار منه) أى بحسب اللفظ أو المعنى اه سم (قوله أو تقترن الخ) أى بأن يذكر  
 ذلك الملائم مع الاستعارة التامة بذكر قرنتها ذى مما يلائم المستعار له فى المصراحة والمستعار منه فى  
 المكنية فلما عرفت لم توجد مطلقة وقيل المقترنة بالقرينة اللفظية مجردة فى المصراحة مرشحة فى المكنية  
 فتكون صورة المطلقة الاستعارة التى قرنتها حالية (قوله الاول مطلقة) هذا وقوله بعد والثانى مجردة  
 والثالث مرشحة يشعر بان الثلاثة أخبار لقدرات ثلاثة وهو بعيد ويمكن أنه حمل معنى والقرىبان  
 الثلاثة خبر مبتدأ محذوف أى هى مطلقة ومجردة ومرشحة وملاحظة العطف سابقة على الاخبار  
 ليصح جعلها خبرا عن ضمير الاقسام الثلاثة كذا فى الأطول بتلخيص ولعل الاقرب الابدال فتأمل (قوله)  
 ولا تفريع) قال السراى هو كركم ينبى على المستعار له أو منه اه أى وان لم يكن بصيغة تفريع  
 وذلك يندفع ما أورده القزى هنا وان أجاب عنه تأمل اه سم وعبارة القزى واعلم أن السكاكى ذكر فى  
 إطنافيا أرض البلى الآية أن الخطاب فى ما ذكره ترشيع وليس الخطاب وصف ولا تفريع كلام واعتبار  
 الوصف الضمنى بالخطابية تعسف لا بصار اليه فكان تخصيص الصفة والتفريع بالذكر بناء على الأغلب  
 لا المحصر فتأمل اه (قوله مما يلائم) بيان لكل من الصفة والتفريع اه سم (قوله التى هى معنى  
 قائم بالغير) قال فى الأطول الصفة المعنوية تتحمل ما قام بالغير وما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو  
 المقصود اه (قوله لا النعت النحوى) والفرق بين ذاتيهما التباين لان النحوى من قبيل اللفظ والمعنوية  
 من قبيل المعنى وبين دال المعنوية والنحوى أو بين المعنوية ومدلول النحوى عموم من وجه لتصادقهما  
 فى أعجبى هذا العالم وتفاوتهما فى العلم حسن فان حسن صفة معنوية لا نعت نحوى وفى مرتبة هذا  
 الرجل فان الرجل نعت نحوى لصفة معنوية (قوله مجردة) لتجريد هاعن بعض مبالغته لان ذكر  
 ما يلائم المشبه أبعد دعوى الاتحاد التى هى مبنى كل استعارة وبها المبالغة (قوله مما يلائم المستعار له)  
 ينبغى أن يقصد ما يلائم المستعار له بأن يكون فيه تبعيد للكلام عن الاستعارة وتزيف لدعوى الاتحاد  
 ذكر وأن فى التجريد كسر المبالغة فى التشبيه فعلى هذا لا يكون فى قوله

قامت تطللى ومن عجب : شمس تطللى من الشمس

تجريد من استناد الظايل لان العجب من التظليل أخرجه عن أن يوجب خلافا لدعوى الاتحاد



لأنه يمكن عين الشمس كيف يتجيب من تظليله اه أطول وكتب أيضا قوله بما يلائم المستعار له لم  
يقبل بما يلائم المشبه ليشمل التعبير في الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف فيها لأن كلامه  
في الاستعارة التي هي قسم من الجواز وكذا يقال في قوله به سدو ومرتفعة وهي ما قرن بما يلائم المستعار  
منه قال في الأطول وهما تنكته لا بد من التنبيه عليها وهو أنه إذا اجتمع ملائمتان للاستعارة فهل يتعين  
أحدهما للقرينة أو الاختيار إلى السامع يجعل أيهما شاء قرينة ولا يخرج ريدا قال بعض الأفاضل  
ما هو أقوى دلالة على الإرادة للقرينة والآخر للتجريد ونحن نقول أيهما مناسب في الدلالة على المراد  
قرينة والآخر تجريد فكيف لا والقرينة ما نصبت للدلالة على المراد وبعد سبق أحد الأمرين  
في الدلالة لا معنى لنصب الآخر فعلى هذا كون الغمر تجريدا وسياق الكلام قرينة محل نظر والوجه  
أن كلام الملائمتين المجتمعتين أن صلح قرينة فقرينة ومع ذلك الاستعارة مجردة ولا تقابل بين المجردة ومتعددة  
القرينة بل كل متعددة القرينة مجردة اه (قوله) ثم وصفه بالغمر الذي يناسب العطاء لأن الغمر  
الاجابة بالشئ والتراكم عليه فهو يناسب العطاء دون الرداء لأنه بوصف بالاسترداد والغمر إذا تراكم  
فيه برلسى اه سم وقال في الأطول قد ذكر في القاموس الغمر من الثياب السابغ والغمر المطلق الماء  
الكثير والغمر المضاف إلى الرداء بالترشيح أشبه على أنه لو جعل على الكثرة لا احتيج إلى التجريد من الماء اه  
(قوله) أي شارعا في الضحك أخذنا فيه) يعني أنه قد يجاوز حد التبسيم إلى الضحك كذا في الكشف  
فالتبسيم غير الضحك على ما في الصحاح فتحصيصه حالبة ضاحكا بالتوسعة في زمان التبسيم كما مر أو يجعل  
الحال مقدرة وأما إذا كان التبسيم من مراتب الضحك كما هو المفهوم من الأساس والمقدمة فالحال  
مؤكداته حفيد على المطول وقوله بالتوسعة الخ أي بأن يجعل تمتد حتى وقت الشروع في الضحك  
بأن يكون آخر التبسيم أول الضحك فتحصل المقارنة بهذا الاعتبار هكذا ينهلر في مراده (قوله) أخذنا  
فيه) تفسير (قوله) أي إذا تبسم الخ) يعني إذا تبسم أخذوا أمواله وتملكوها لأنه لا يمنعها أحدا حينئذ  
فكانها تباع لهم بضمة (قوله) يقال غلق الخ) هذا من الجواز المشهور في عرف اللغة وكان من أفاعيل  
الجاهلية أن الراهن إذا لم يوف ما عليه في الوقت المنصوص عليه ملك المرتهن الرهن اه حفيد على المطول قال  
المصنف في الإيضاح وعليه أي على التجريد بقوله تعالى فإذا قمها الله لباس الجوع والخوف وذكري بيته  
ما تنقيصه أن الأذاقة تجبر بدلباس المستعار لشدة الجوع والخوف بعلاقة اليوم بجمع عموم اللباس  
ولهذا اختاره على طعم الجوع الذي هو أنسب بالأذاقة وإنما كانت الأذاقة من ملائمتها للاستعارة مع أنه  
ليس الجوع والخوف من المطعومات لأنه شاعت الأذاقة في البلباس والشدة وحررت مجرى الحقيقة  
في أصابتها فيقولون ذاق فلان البؤس والضرر وأذاقه العذاب شبه ما يدرك من أثر الضرر والالم بما  
يدرك من طعم المروا والبسوخ واختار التجريد على الترشيح ولم يقل فكساها الله لباس الجوع والخوف لأن  
الأدراك بالخوف يستلزم الإدراك بالبؤس من غير عكس فكان في الأذاقة اشعار بشدة الإصابة ليست  
في الكسوة هذا كلامه وقد اتفقت في ذلك أثر الزمخشري فقوله شبه ما يدرك من أثر الضرر والالم بما  
يدرك من طعم المروا والبسوخ بيان لوجه تعارف الأذاقة والذوق في إصابة الشدائد وما ينشأ منه هذا التعارف  
لا بيان أن في الأذاقة استعارتين أحدهما تصريحية وهي أنه شبه ما غشى الإنسان عند الجوع والخوف  
من بعض الحوادث باللباس لأشتماله على اللباس ثم استعير له اللباس والآخرى مكنية وهي أنه شبه ما يدرك  
من أثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المروا والبسوخ حتى أوقع عليه الأذاقة فنكون الأذاقة استعارة تخيلية  
لا تجريدا كما ظنه الشارح فنسب إلى القوم والزمخشري اعتبار تنكته الاسماءتين في الآية لأن جعل  
الأذاقة قرينة للاستعارة بالكناية يقتضي إرادة حقيقتها وجعلها تجريدا يقتضي إرادة ما تعاربت فيه  
من إصابة الشدائد ولا يجتمعان وإن قال بعض أنه لا بأس بإرادة حقيقة الأذاقة لجهلها قرينة على  
الاستعارة بالكناية لا اعتبارها في نظم الكلام وإرادة المعنى المتعارف في نظم الكلام لا يخل عن

ثم وصفه بالغمر الذي يناسب  
العطاء تجريدا للاستعارة  
والقرينة سياق الكلام أعني  
قوله (إذا تبسم ضاحكا) أي  
شارعا في الضحك أخذنا فيه  
وقامه غلقت لضحكته رقاب  
المل أي إذا تبسم غلقت  
رقاب أموالي في أيدي  
السائلين يقال غلق الرهن  
في المرتهن إذا لم يقدر على  
انفكاكه

(و) الثالث (مرشحة وهي ما قرن بما لا تم المستعار منه نحو قوله تعالى أو تلك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فلم يحسبوا خاسرين) استعير  
الاشتراط للاستبدال والاختيار ١٩٠ ثم فرغ عليها ما لا تم الاشتراط من الريح والتجارة (وقد يجتمعان) أى التجريد

التعصیل على أن ارادة حقيقة الاناقة هنا يحتاج لقريضة فكيف يجعل قريضة على الاستعارة بالكناية اه  
أطول (قوله والثالث مرشحة) الترشيح تربية الولد بالبن قلبه لا قلبه لا حتى يقوى على المص ويقال أيضا  
ترشح للوزارة تربى وتأهل لها اه حفيد فالتقوية لازمة للترشيح فالمرشحة المقواة لأن فيها تقوية ادعاء  
الاتحاد (قوله استعير الاشتراط للاستبدال) أى بقريضة أن الاشتراط الحقيق لا يقع على الضلالة (قوله من  
الريح) أى المنى (قوله وقد يجتمعان) الظاهر أنه ليس من الاجتماع الوصف الشامل لكل من المشبه  
والمشبه به اه سم وكتب أيضا قوله وقد يجتمعان نبيه على أن التقسيم اعتبارى أو على دفع ما يتوهم من  
التنافي بين التجريد والترشيح فان أحدهما يدعى إلى الاتحاد والآخر إلى التعدد ووجه اجتماعهما صرف  
دعوى الاتحاد إلى المشبه المقترن بالصفة والتفريع والمشبه به حتى تستدعى الدعوى ثبوت الملائم للمشبه به  
أيضا اه أطول ثم قال وربما يوجه بأن التجريد متابعة الواقع والترشيح متابعة الادعاء فلكل وجهته هو  
موليا وما قد مناه أعذب وأنسب اه (قوله هذا تجريد لانه وصف الخ) مبنى على أن قريضة الاستعارة  
حالية أو في البيت السابق والافتشاحى السلاح قريضة للاستعارة لا تجريد اه فرى (قوله هذا ترشيح)  
المشار إليه هو ما بعد مذى أو ما هو فلا ترشيح ولا تجريد لانه يصلح للانصاف به كل من المشبه والمشبه به هذا  
ان سر بكثير اللحم مخم الجسم فان فسر بمن ربحه كثير في الحروب والوقائع كان تجريدا على الظاهر  
ثم كون أنظفاره لم تقسم ترشيحا مبنى على أن المراد أنه ليس من عادة جنسه وشأنه التقليم والافتقار يوجد  
في بعض افراد الانسان ذلك أيضا قال في الأطول ولو أريد بعدم تقليم الظفر سلب الضعف على ما في شروح  
الكشاف من أنه يقال فلان مقولم الاظفار ضعيف فهو مما لا اختصاص له بنسب من الاسد والرجل القوى  
الشجاع لأنه يقال الوصف بعدم الضعف أخص بالاسد اه (قوله والترشيح أبلغ) أى أعظم بلوغا  
ووصولا إلى المقصود من الاتحاد وكتب أيضا قوله والترشيح أبلغ ويليهِ الاطلاق وجمع التجريد والترشيح  
في مرتبة الاطلاق لتساوقهما بالتعارض ما لم يعلب جانب أحدهما فيكون الحكم له (قوله على تناسي  
التشبيه) أى اظهار تناسيانه وسعاملته معاملة المتناسي وكتب أيضا قوله على تناسي التشبيه أى على شدة  
تناسيه والافاضل الاستعارة مبنى على تناسيه أيضا (قوله وادعاء الخ) تفسيري للتناسي اه سم (قوله  
نفس المستعار منه) أى من افراده (قوله حتى انه) تفرعية (قوله يبني على علو القدر) أى يجري  
وصيغة المضارع لحكاية الحال الماضية اه أطول (قوله حتى لظن) قال الجفيدة باللام وصيغة الماضي  
هو الزاوية واللام لام الابتداء على ما يفهم من شروح المفتاح لكن دخول تلك اللام على الماضي  
المتصرف بدون قد مما لا يجوز له الجهور ويمكن أن تجعل اللام في جواب قسم محذوف مع قد اه وقال  
الفنري اللام في لظن لام الاستدراك دخلت على المناسي بتقدير قد ويرى بظن اه (قوله ثم بنى عليه  
ما يبني الخ) قال المصنف وتبعه الشارح في مطوله فلولا أن قصده أن يتناسى التشبيه ويصر على انكاره  
فيجعل صاعدا إلى السماء من حيث المسافة المكانيه لما كان لهذا الكلام وجه وفيه نظر إذ لو توقف  
الترشيح على تناسي التشبيه لما صح مع التصريح بالتشبيه فإذ أصبح البناء على المشبه به مع التصريح  
بالتشبيه ولا يتم أنه لا تناسي التشبيه لما كان لهذا الكلام وجه اه أطول (قوله انما يظنه الجاهل)  
لأن الذي لا كمال عقل له (قوله لانصافه بسائر الكالات) أى مما يمكن للبشر فلا يحتاج إلى شئ فلا حاجة  
لدى السماء (قوله فتوهم أن في البيت قصيرا الخ) كأن حصل هذا التوهم أن المقصود لا الإشارة بجزء  
صعوده إلى المشار إليه بالغاية المذكورة أعنى قوله حتى الخ إلى علو قدره فإذا كان من زيد الصعود المشار إليه  
بالعامية المذكورة إنما هو في كل الجاهل معرفة الأشياء فلا يثبت له فلا كبير مدح بذلك وكان جاهلا  
ردها ذا الوهم أن من زيد الصعود مجزوم به وانما الذى يساق به ظن الجاهل أن له حاجة في السماء

والترشيح (قوله لى أسد  
شاكى إلى الخ) هذا تجريد  
لأنه وصف بما لا تم  
المستعارة أعنى الرجل  
الشجاع (مقذف به ليد  
أظفاره لم تقلم) هذا ترشيح  
لأن هذا الوصف مما لا تم  
المستعار منه أعنى الأسد  
الحقيق والبد جمع  
البدية وهي ما تلبس من شعر  
الأسد على منكبيه والنقل  
مبالغة القلم وهو القطع  
(والترشيح أبلغ) من الاطلاق  
والتجريد ومن جمع التجريد  
والترشيح (ر شتمه على  
تحقيق المبالغة) في التشبيه  
لأن في الاستعارة مبالغة في  
التشبيه قريشها بما لا تم  
المستعار منه تحقيق ذلك  
وتقوية (ومبناه) أى مبنى  
الترشيح (على تناسي التشبيه)  
وإدعاء أن المستعار له  
نفس المستعار منه لا شئ  
شبيه به (حتى انه يبني على  
علو القدر) الذى يستعارة  
علو المكان (ما يبني على علو  
المكان كقوله  
وصد حتى اظن الجاهل  
بالله حاجة في السماء)  
امتعار الصعود لعلو القدر  
والإرتقاء في مدارج الكمال  
ثم عابه ما يبني على علو  
المكان والارتقاء إلى  
السماء من ظن الجاهل أن  
السماء في السماء رقى لها  
أى يدل رداً على ما  
أدعى أن من لا يمارى

المراد بالما يمارى الجاهل و ما العاقل فيعرف أن لا حاجة له في السماء لانصافه بسائر الكالات وهذا المعنى مما خفى على المعامل  
وهو أن في البيت قوله من علوهم حيث أنبت ههنا لظن الكامل الجاهل بمعرفة الأشياء (ونحوه) أى مثل البناء على علو القدر

ما يفي على محال المكان لتناسي التشبيه (ما من من التشبيه) في قوله قامت ظلماتي ومن عجب شمس قتلاني من الشمس (والنهي عنه) أي  
عن التشبيه في قوله لا تجبوا من بلا غلالته قد رزأ زراد على القمر اذلول به صد تناسي ١٩١ التشبيه وانكاره لما كان للتشبيه

والنهي عنه جهة على ما

سبق ثم أشار إلى زيادة تقرير  
لهذا الكلام فقال (واذا جاز  
البناء على الفرع أي  
المشبه به) مع الاعتراف  
بالاصل (أي المشبه وذلك  
لأن الأصل في التشبيه وان  
كان هو المشبه به من جهة  
أنه أقوى وأعز من  
المشبه هو الأصل من جهة  
أن الغرض يعود إليه وأنه  
المقصود من الكلام بالنفي  
والإثبات (كفي قوله هي  
الشمس مسكنها في انساء  
فقر) أمر من عزاء حمه  
على العزء وهو الصبر  
(القواد عزاء جيلة فليس  
تستطيع أنت (اليها) أي  
إلى الشمس (الصعود دولي  
تستطيع) الشمس (أيك  
الزور) العامل في اليها  
واليك هو المصدر بعدهما  
ان جزوا تقديم الطرف  
على المصدر لأنه يوف  
بعمرو بطاخش وهو له  
الشمس تشبيه الاستعارة  
وفي التشبيه راف بالمشبه  
ومع ذلك ههنا سداد  
على التشبيه أعني الشمس  
وهو واضح بقوله داجار  
البناء شرط جواز البناء  
بما في أي جاز البناء  
في ذلك أي البناء على  
الفرع (أي) أي جاز البناء  
بما في أي جاز البناء

والعاقل يعرف أنه لا حاجة لتأصافه بكل كمال اه سم (قوله ما يفي) معمول البناء اه  
سم (قوله قتلاني) ينبغي أنه تجر يد الامتناع المستعارة وكذا ما قبل لفظ القمر في المثال الآتي  
اه سم (قوله جهة) أي وجه اه سم (قوله على ما سبق) لأن مذهب التشبيه على عكس  
مذهب النهي عنه فان مذهب التشبيه اثبات وصف يمنع ثبوت المستعارة منه ومذهب النهي عنه  
اثبات خاصة من خواص المستعارة منه اه مطول (قوله لهذا الكلام) أي لم تضمنه هذا  
الكلام من جهة البناء على تناسي التشبيه تأمل اه سم (قوله وإذا جاز البناء) حاصل ذلك أنه إذا جاز  
البناء على الفرع أعني المشبه به في التشبيه ففي الاستعارة أولى وأقرب لأن وجود المشبه الذي هو الأصل  
كأنه ينافي ذلك البناء فإذا جاز البناء مع وجود مناقبه فالبناء مع عدمه أولى وأقرب اه سم (قوله من جهة  
أن الغرض الخ) أي من التشبيه كيان الامكان والحال وغيرهما مما سبق في باب التشبيه اه سم  
(قوله كافي قوله هي الشمس الخ) فان قلت الاستشهاد على ما ذكره من البيت لا يصح لجواز أن يحصل  
الضمير المفصل أعني هي على ضمير القصة قلت قوله فعزاً القواد عزاء جيلة بدل على أن الضمير راجع  
إلى الجيلية وأيضاً شرط ضمير القصة أن يكون ما بعده من النسب المشكوك في الجلية حتى يفيد التأكيد  
وكون الشمس الحقيقية في السماء جلي لكل أحد اه فترى وقوله على ضمير القصة أي فيكون الكلام  
أخباراً عن حال الشمس الحقيقية ويجاب أيضاً بأن الغرض التمثيل وهو يكتفي فيه الاحتمال وكتبا أيضاً  
مانعه قال في الاطول ولا يخفى أن في قولنا هي الشمس دعوى الاتحاد ومع دعوى الاتحاد لا اعتراف  
بالاصل نعم في الاستعارة استعمالاً عن دعوى الاتحاد لجعله أمراً مقرباً ينبغي أن يقال وإذا جاز البناء  
على الفرع مع جحد الأصل فمع تقريره أولى اه (قوله ان جزوا تقديم الطرف على المصدر) وهو الحق  
كما تقدم في الخطبة (قوله مع جحد) متعلق بالبناء المقدر الذي يشير إليه الشارح وكتب أيضاً قوله  
مع جحد أي جحد الأصل الخ فان قيل معنى البناء على الفرع ذكر ما يخصه وذلك ظاهر في صورة التشبيه  
بجملته الاستعارة فان المراد من اللفظ المستعار الأصل أي المشبه فانبات خاصة المشبه به للشيء غير ظاهر  
فانما المستعار في صورة الاستعارة اللفظ المقيد بالخاصة مع ادعاء أن الأصل أي المشبه عين المشبه به فذكر  
ردعائه أنه ينافي ما سبق من أنه يبنى على علو القدر ما يبنى على علو المكان كذا في الحفيد وحاصل السؤال  
أن ذكر ما يخص الفرع أي المشبه به فرع عن ذكره وهو غير مذكور في صورة الاستعارة وحاصل الجواب  
منع ذلك وأنه يتصور بدون ذكره بأن يستعار بمجموع لفظ المستعارة مع بقاءه بخاصة وقوله مع ادعاء  
أن الأصل الخ دفع لما يقال إذا كان المستعار اللفظ المقيد ولا معنى له لانه كونه لا ينافي ما سبق من التشبيه  
والكلام خلو عنه اه سم (قوله أي جحد الأصل) وهو المشبه (قوله وحل الكلام غلوا عنه) لانه تنوسى  
التشبيه وادعى دخول المشبه في جنس المشبه به وأنه فرد منه (قوله وقد وقع الخ) فيه أنه ينافي ما سبق من أنه  
لوم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان التشبيه والنهي عنه جهة اللهم إلا أن يقال المراد التناسي في نفس  
الترشيح الواقع بعد تمام الاستعارة أو التشبيه اه حفيد وكتب أيضاً قوله وقد وقع الخ هذا أيضاً ما يقرر ذلك  
الكلام المتقدم لأن فيه انباء على الفرع مع الاعتراف بالأصل لذكر ادعاء التشبيه لما منع من تناسي التشبيه  
اه سم (قوله) أما الجواز المركب (مقابل قوله السابق) أما المفرد (قوله فهو اللفظ) أي المركب كذا في الإتيان  
فكانه إشارة إلى أن المراد باللفظ المركب وترك التسيد اعتماداً على أن تمييزاً للمركب بالتركيب فبعد شرح  
الجواز المفرد بوضوح قيد التركيب اه أطول (قوله في ما يشبهه بمعناه الأصلي) به ذات تعريف الجواز المركب  
الأنه أراد التشبيه على أن التشبيه الذي يبنى عليه الجواز المركب لا يكون إلا تشبيهاً بوضوح أنه لا يصح

أصلاً وجعل الكلام خلو عنه ونقل الحديث إلى المشبه به وقد ورد في بعض أشعار النجم النهي عن  
وحاصله لا يجزم من قصر ذواته فانها كالأليل روجو كالبسيع والليل في الزمان مائل إلى القصر  
في حيث لا يخفى (وأما) الجواز المركب فهو اللفظ المتعمل فيما

تشبيه صور متشعبة من متعدد مثلاً في وجهه متزع من متعدد كما اتفقت كلمتهم عليه وان تهنأه  
 على أنه لا يتم قنذكر فزاد قوله تشبيه التمثيل ولم يحتز به عن الاستعارة المفردة فيغني عن اعتبار التركيب  
 في التعريف لانه قد سبق منه أن طرف التمثيل قد يكون مفرداً وهذا يقتضي صحة بناء الاستعارة المفردة  
 على التمثيل فإخراج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا يصلح للتعويل وزعم السيد السند أن طرف  
 التمثيل لا يصح أن يكون مفرداً وما اشترى في كلامهم كلام ظاهري مبني على التسامح فكلامه كذا الطرف  
 مفرداً في اللفظ مقدرة بنساق اللفظ اليها فلما لم يذكر الطرف مفرداً قيل ان الطرف مفرد متناهي والشارح  
 المحقق وان لم يوافق في هذا في بحث التمثيل الا انه جعل قوله تشبيه التمثيل للاحتراز عن الجواز المراد  
 أطول (قوله بعناه الاصل) أي بالمعنى الخ مثله في الأطول ثم قال بقي أن كون الصورة المنتزعة معنى  
 مطابقاً للاستعار منه غير ظاهر اهـ (قوله بالمطابقة) يقتضي أن دلالة اللفظ على المعنى المجازي ليس  
 بالمطابقة وهو خلاف ما صرح به بالشارح في شرح الشمسية وغيره كما مر ذلك مبسوطاً في أول فن البيان  
 فراجع وأجب بأن مراده بالمطابقة التي لا يحتاج معها إلى توسط فرقة وهذا انما يكون في الحقيقة  
 (قوله منتزعا الخ) فيه أنه يفيد أن علة الملاحة والاستعارة لا يمكن أن يكون من الجواز المفرد لان وجهه  
 منتزع من متعدد ولا قائل به في تعريف الجواز المركب تسامحاً لأن يقال يخرج شئ وما ذكر بقوله كما  
 يقال الخ فكأنه قال بشرط أن يكون كهذا المثال بأن لا يكون مفرداً وان كان خلاف الظاهر (قوله  
 واحتز بهذا الخ) يعني كما احتز بقوله فيما شبهه عن الجواز المفرد المرسل اهـ سم (قوله للبالغه)  
 متعلق بالمستعمل وكتب أيضاً قوله للبالغه في التشبيه إشارة إلى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب  
 وحاصله أن يشبه إحدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالآخرى ثم يدعي أن الصورة المشبهة من جنس  
 المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبهة بها اهـ مطول (قوله  
 إلى أراك الخ) بيان لكلمة ما وليس مقول القول فافهم والمشهور أراك على صيغة المعروف وللجهول  
 أيضاً ساغ وهو حينئذ بمعنى الظن ولكل منهما مقام اهـ أطول (قوله تقدم رجلاً) أي مرة  
 وقوله وتؤخر أخرى أي تؤخرها أي تلك الرجل مرة أخرى حذف من الأولى مرة ومن الثاني المفعول  
 وموصوف أخرى اهـ سم وكتب أيضاً قوله إلى أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى قال الشارح في شرح  
 المفتاح فيجوز أن يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذي يتقدم رجلاً لا يؤخر أخرى بل تلك الرجل  
 الأولى ثم يحط بخطوة إلى قدام وخطوة إلى خلف وفيه بحث أما أولاً فلان المراد بالتقدم قدام الشخص  
 فيكون الخلف الواقع في مقابلته خلفه أيضاً ومن البين ان هذا ليس هيئة المتردد وأما ثانياً فلان اعتبار  
 التقديم في الخطوة لا يخلو عن تكلف ونحو لان الخطوة انما تحصل بتقديم الرجل لانها حاصلة مفردة  
 تقدم تارة وتؤخر أخرى وأما ثالثاً فلان المتبادر من المثل اتحاد متعلق التقديم والتأخير كما لا يخفى على  
 ذي انصاف وعلى ما ذكره الشارح لا يكونان واقعين على شئ واحد فالوجه ان يقال أخرى صفة تارة والمعنى  
 تقدم رجلاً تارة وتؤخرها تارة أخرى فيتحكم متعلق التقديم والتأخير اهـ فترى وقوله ليس هيئة المتردد  
 أي لان تأخير الخطوة المقدمة إلى موضع ابتداءه الأولى لا إلى خلف المتردد وفي الحفيد على المطول بعد  
 ناله ما للشارح في شرح المفصاح ما نصه وحاصله أنه اذا ذهب المتردد خطاً خطوة إلى قدامه وخطوة إلى خلفه  
 فان الموضع الأول خاف له بالنظر إلى قدامه وخطوة إلى خلفه فان الموضع الأول خلف له بالنظر إلى الحالة  
 التي عندها الخطوة الأولى ولا شك أنه اذا كان التقديم والتأخير في رجل واحدة فهما بالحقيقة متعلقان  
 باحد واحد لا بد أن معنى المثل متعلق التقديم والتأخير باحد واحد وإنه لا يتحرك المتردد من قدام  
 وخلف مقابله اهـ قال في الأطول وتباعد السيد السند في التكلف فقال المراد بالرجل الأخرى الرجل  
 التي قدمها جعلها رجلاً أخرى لانها من حيث إنها آخرت مغايرة لها من حيث إنها قدمت اهـ (قوله في  
 الصورة الأولى) أي العقلية (قوله على الصورة الثانية) أي الحسية (قوله لكون وجهه الخ)

بعناه الاصل) أي بالمعنى  
 الذي يدل عليه ذلك اللفظ  
 بالمطابقة (تشبيه التمثيل)  
 وهو ما يكون وجهه  
 منتزعا من متعدد واحتز  
 به عن الاستعارة في المفرد  
 (للبالغ) في التشبيه (كما  
 يقال المتردد في أمر إلى أراك  
 تقدم رجلاً وتؤخر أخرى)  
 شبه صورة تردده في ذلك  
 الأمر بصورة ترد من قام  
 ليذهب فتارة يريد الذهاب  
 فيتقدم رجلاً وتارة لا يريد  
 فيتؤخر أخرى فاستعمل في  
 الصورة الأولى الكلام الدال  
 بالمطابقة على الصورة الثانية  
 ووجه الشبه وهو الاقدام  
 تارة والاحجام أخرى منتزع  
 من عدة أمور كما ترى (وهذا)  
 الجواز المركب (يسمى التمثيل)  
 لكون وجهه منتزعا  
 من متعدد (على سبيل  
 الاستعارة) لانه قد ذكر فيه



يفيد أنه لا بد من ذلك في التمثيل اه سم (قوله المشبهة) أي لفظه (قوله وقد يسمى) أي الجواز المركب (قوله ويمتاز عن التشبيه) أي التمثيل كتشبيه التراب بعنقود الملاحية وتشبيه الشمس بالمرآق كف الأشل وغير ذلك مما مر وانحصر (قوله بأنه يقال له) أي التشبيه تشبيه تمثيل فلا يطلق عليه اسم التمثيل مطلقاً بل مقيداً (قوله وفي تخصيص الجواز المركب) أي المستفاد من تعريف الطرفين باللام قال في الاطول اعترض الشارح على تعريف الجواز المركب بأنه غير جامع لخروج مجازات مركبة ليست بعلاقتها المشابهة كالاخبار المستعملة في الدعاء والتعسر أو التحزن أو نحو ذلك ولا يبعد أن يقال ما سوى الاستعارة التمثيلية من المجازات المركبة مجازات بالعرض والمجازات بالاصالة أجزاؤها الداخلة في الجواز المفرد (٢) فعد اللفظ الذي صار مجازاً التجويز في جزمه فسماعلي حلق من المجاز لكان جاءني أسد وقوله تعالى وأما الذين يابست وجوههم ففي رحمة الله وأما اللفظ الذي صار مجازاً مركباً لم يقل به أحد بخلاف الاستعارة التمثيلية فلها من حيث أنها استعارة تمثيلية لا تجوز في شيء من أجزائها بل المجموع نقل إلى غير معناه من غير تصرف في شيء من أجزائها فالجواز المركب اللفظ المستعمل من حيث المجموع فيما تشبه بمعناه الأصلي ولا شيء مما ليس علاقته المشابهة كذلك بقى أن قولنا حفظت التوراة لم يحفظها استعمال في لازم معناه بل أقيده باللازم على سبيل التعريض وفيه بحث فتأمل ثم إنه يشكل استعارة المركب المشتمل على النسبة وهي غير مستقلة لأنه ينبغي أن لا تجرى فيه الاستعارة بالاصالة كما في الحرف فهل هي كالأستعارة التبعية أو لا وبعد كونها تبعية اعتبرت الاستعارة أولاً في أي شيء اه وقوله أجزاؤها الداخلة في الجواز المفرد جعل من الأجزاء هيئة المركب الخبري أو الانشائي لكن دخولها في الجواز المفرد المفسر بالكلمة محل بحث لأن التجويز في الكلمة المأخوذة في تعريفه وتجعل شاملة للهيئة وحاصل الجواب أن التجويز أصالة في الهيئة والتجويز في المركب سار إليه من التجويز في هيئة وقوله من غير تصرف في شيء من الأجزاء أي بل هي باقية على ما كانت عليه قبل هذا النقل من كونها حقائق أو مجازات أو مختلفات وقوله وفيه بحث أي لأن ظاهر كلام القوم ومنهم المصنف أنها مستعملة في اللازم على أنه يؤدي إلى الغناء للفظ وكونه غير مستعمل في شيء لانه لم يستعمل في الموضوع له ولا في غيره حيث نأه كذا كتب قدس سرهماش الاطول وقد ينحصر عدم استعمال اللفظ في الموضوع له وقد تكرر وقوله فهل هي كالأستعارة التبعية أو لا الخ ذكر في شرحه على الرسالة السمرقندية أن التمثيلية تبعية وأنها تابعة لاعتبار التشبيه في مضمون الجملة أو في الهيئة المنتزعة فراجع مع حواشيه (قوله لأنه كان المفردات الخ) حاصله أن ما ثبت للفراد القياس أن يثبت لنفسه المركب لأن المفردات موضوعة لشخص والمركبات موضوعة نوعاً فإذا نقل كل عما وضع له فإن كان لعلاقة المشابهة فاستعارة ولا الفجاءة مرسل بلافق بينهما (قوله) فالمركب موضوعة بحسب النوع) مثلاً هيئة التركيب في محور يد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات اه مطول (قوله والافتراض استعارة) بل مجاز مرسل اه سم (قوله كالجمل الخبرية الخ) كقوله

هو أي مع المركب الجمانين مصعد \* جنب وجثمانى بمكة موتق

فإن المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتعسر اه مطول قال الحنفيد في حواشيه على المطول قوله كقوله هو أي الخ وجه الاستدلال أن البيت مستعمل قطعاً في غير الموضوع له بلا علاقة المشابهة ولا مانع من أن تعتبر القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له تبعاً لغير مجاز مرسل ولا وجه لان يدعى التزام البليغ أن لا تعتبر القرينة المانعة ليكون كناية قطعاً حصراً لمجاز المركب في الاستعارة غير صحيح فلا بد أنه يجوز أن يكون البيت كناية فلا يتم الاستدلال ولا يجب أن يكون البيت مثالاً لاشاهدنا دعاء نصير من الواضع على مجازية كلامه خروج عن الانصاف وكل تركيب يجعل شاهداً يحتمل الدخالة اه يه من تفسير وكعب أيضاً مانعه لعل العلاقة في استعمال الخبر في معنى انشائي الاطلاق والتقييد بغيره يبين بأن يقتل من

المشبهة وأريد المشبه كما هو شأن الاستعارة (وقد يسمى التمثيل مطلقاً) من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بأنه يقال له تشبيه تمثيل أو تشبيه تمثيلي وفي تخصيص الجواز المركب بالاستعارة انظر لانه كما أن المفردات موضوعة بحسب الشخص فالمركب موضوع بحسب النوع فإذا استعمل المركب في غير ما وضع له فلا بد من أن يكون ذلك لعلاقة فان كانت هي المشبهة فاستعارة والافتراض استعارة وهو كثير في الكلام تأجل الخبرية التي لم تستعمل في الاخبار (ومنى فشا استعماله) أي الجواز المركب

(ممكنك) اى على

سبيل الاستعارة (يسمى  
مثلا ولهذا) أى ولكون  
المثل تمثيلا فشا استعماله  
على سبيل الاستعارة (لا  
تغير الامثال) لان الاستعارة  
يجب أن تكون لفظ المشبه  
به المستعمل فى المشبه فلو غير  
المثل لما كان لفظ المشبه به  
بعينه فلا يكون استعارة  
فلا يكون مثلا ولهذا لا  
يلتفت فى الامثال الى  
مضاربها تذكريا وتأنينا  
وافرادا وتثنية وجعایل انما  
يتظر الى موارد كما يقال  
للرجل بالصيف ضيعت  
البن بكسر زاء الخطاب انه  
فى الاصل لامرأة

(فصل)

في بيان الاستعارة بالكناية  
والاستعارة التضييلية  
ولما كانتا عند المصنف

أحررين معنويين غير داخلين  
في تعريف الحجاز وأوردلها  
فصلا على حدة يستوفى  
المعاني التي يطلق عليها لفظ  
الاستعارة فقال (قد يضر  
التشبيه في النفس فلا  
يصرح بشئ من أركانه  
سوى التشبيه) وأما وجوب  
ذكر المشبه به فالحاقه في  
التشبيه المصطلم وقد  
عرفت أنه غير الاستعارة  
بالكناية (ويدل عليه) أي  
على ذلك التشبيه المضمري  
النفس (بأن يثبت لئله  
أحرر مختص بالتشبيه) من  
غير أن يكون ذلك أسـ

الافادة الاخبارية الى مطلق الافادة ثم منها الى الافادة الانشائية (قوله كذلك) متعلق باستعماله اه  
سم ويظهر انه لا فائدة للر جوع ضمير استعماله الى المجاز المركب وقد جعله المصنف كالقوم بنفس الاستعارة  
التشبيهية ثم رأيت في الاطول ما لمقصده فسر الشارح كذلك بكونه على سبيل الاستعارة وجعلها احترازا عن  
شروع استعماله على سبيل التشبيه أو في معناه الاصلي ويرد عليه أن شروع الاستعمال على سبيل التشبيه  
أو في المعنى الاصلي غير داخل في فسو المجاز المركب حتى يحتز عنه بقوله كذلك فالوجه أن المراد به عدم  
التغيير أي متى فشا كذلك من غير تغيير تذ كبر أو تأنيث أو فرد أو تنية وجعلوا لم يعمل عن هيئته في المورد  
لاجل المضرب وحيث يذ يكون أشد اتصا لا بما بعده اه (قوله فلو غير الخ) فان قلت هذا يسكل بما اذا وقع  
التغيير يذ كلفظ بدل لفظ آخر مرادف لقلت المراد هنا على ما فهم من شرح المفتاح تغيير صفة اللفظ من  
التذكير والتأنيث والافراد والتنية والجمع وبذل على ذلك أنه لا دخل لكون المثل استعارة في امتناع  
ما ذكره السائل بل هو باعتبار أنه لا يكون غير اللفظ الذي صار متداول بينهم اه حفيد على الطول (قوله  
ولهذا) أي لكونها لا تغير اه سم (قوله الى مضارها) جمع مضرب وهو الموضع الذي يضرب فيه المثل  
ويستعمل فيه لفظ المثل وهو المستعارة اه سم (قوله الى مواردها) وهي الامور المشابهة اه سم  
(قوله كما يقال للرجل الخ) قال في الاطول ومما ينبغي أن لا يلتبس عليك الفرق بين المثل والاشارة الى  
المثل كافي ضيعة اللب على لفظ المتكلم فانه مأخوذ من المثل واشارة اليه فلا ينقض به الحكم بعدم تغيير  
الامثال اه (قوله بالصيف ضيعة اللب) الباء جمع في كافي قولك جلست بالمسجد قال الميداني و يروى  
في الصيف مكان بالصيف فكل من الباء في مقبول روايت ودرية اه قبرى وفي الحفيد انه ذكر في الصحاح  
المثل بدون الباء جعل الصيف منصوبا على الظرفية اه فتخلص أن في المثل ثلاث روايات (قوله لانه في  
الاصل لا امرأة) هي رسوم بنت لقيط كانت تحت شيخ موسر فسأله التلاق فطلقها فترجعت شابا فقيرا  
فلما اشتوا أرسلت الى الشيخ تستقيه لبنا فقال ذلك المثل فلما رجع الرسول وأخبرها بما قال الشيخ ضربت  
يدها على منكبي زوجها فقالت هذا ومذقه خمر منك ومن لبنك الكثير يعني أن هذا الشاب الجليل مع  
اللب القليل المذوق أي المزوج الماء خمر منك ومن لبنك الكثير وانما خص به الصيف لان سؤالها  
الطلاق كان في الصيف اه قبرى مع بعض حذف

﴿ فصل في بيان الاستعارة بالكناية ﴾

أى على مذهب المصنف (قوله مغنوين) أى ليس من اللفظ (قوله غير داخلين في تعريف المجاز) لانه من عوارض الالتقاط (قوله ليستوفى المعاني) هذا الدليل لا ينتج كون المورد فصلا على حد ما لهم الا أن يقال به دليل الابراد لا بهذا القيد اه سم (قوله التى يطلق عليها لفظ الاستعارة) أى على طريق الاشتراك اللفظى (قوله فلا يصرح بشئ من أركانه سوى المشبه) يشمل زبدي جواب من يشبه الاسد فأخرجه بقوله وبذل عليه الخ اه أطول (قوله وأما وجوب الخ) جواب ما يقال هذا ينافى ما مر في التشبيه من وجوب ذكر المشبه به (قوله ذكر المشبه به) أى باقيا على معناه الحقيقي فلا يرد وجوب ذكره في الصريحية لان لفظ المشبه به غير مستعمل في معناه الحقيقي كذا قيل وهو انما يحتاج اليه اذا كان المراد ذكر لفظ المشبه به فان أريد ذكر نفس المشبه به فلا اذا المذكور في التصريحية المشبه وان كان بلفظ المشبه به (قوله وقد عرفت) أى من تعرفه حيث قال والمراد هنا ما لم يكن على وجه الاستعارة الحقيقية والاستعارة بالكاه والتجريد اه سم (قوله بأن يثبت الخ) أى لانه من البين أن اثبات خاصية الشئ بغيره يدل على اتحاد الحق به نزول منزلة (قوله أمر مختص) الاختصاص بالإضافة الى المشبه اه حفيد هاها را داختصاص بالمشبه به أن لا يعم المشبه (قوله من غير أن يكون هناك أمر متحقق) أى للتشبه كما في طارة را به نسبت بفلان فانه ليس للثبة انفراد متحققة حسا أو عقلا يطلق عليها لفظ الانطفاق اه سم

وكتب

مستحق - اذ لا يراه احد في ذلك الامر (بمعنى انه فيه) الخوف في النفس (استعارة بالكناية

أو مكتنبا عنها) أما الكناية فلأنه لم يصرح به بل انحدر عليه ذكر خواصه ولوازمه وأما الاستعارة فبغير تسمية خالية عن المناسبة (و) يسمى (اثبات ذلك الأمر) المختص بالمشبه به (لشبه استعارة تخيلية) لأنه قد استعمل المشبه ذلك الأمر الذي يخص المشبه به وبه يكون كمال المشبه به وقوامه في وجه الشبه لتخيل أن المشبه من جنس المشبه به (كفي قول الهذلي ١٩٥ وإذا المنية أنشئت) أي علفت (أظفارها) \*

وكتب أيضا ما نصه احتراز عن الاستعارة الحقيقية اه سم أي على ما جوزه صاحب الكشف في قرينة المكتنية (قوله أو مكتنبا عنها) أي أو استعارة مكتنبا عنها اه أطول (قوله ولوازمه) نفسي (قوله فبغير تسمية) فيه أن التسمية مجموع استعارة بالكناية أو استعارة مكتنية عنها لا استعارة فقط ويجب أن أطلق التسمية على جرثها فكأنه قال فبغير ضم جزء في التسمية بلا مناسبة (قوله خالية عن المناسبة) قد توجه بأن التسمية بالاستعارة لشبه ذلك الإثبات بالاستعارة في ادغام دخول المشبه في جنس المشبه به أفاده الغري ووجهها في الأطول بأنه استعمل للدلالة عليه ذكر لازم المشبه به وما هو حقه تلك الدلالة أدان التشبيه اه (قوله قد استعمل بالمعنى الغوي) (قوله ذلك الأمر) أي اثبات ذلك الأمر (قوله وبه يكون كمال المشبه به) كافي المثال الأول الآتي وقوله أو قوامه كافي المثال الثاني الآتي وقوام الشيء ما يقوم به ذلك الشيء كإجرائه (قوله وإذا المنية) من معنى الشيء أي قدر سمي الموت به لانه مقدر اه فري ((قوله ألفت) أي وجئت (قوله تجعل معادة) المعادة والتعويض والعوذة كلها بمعنى وهي شيء يتعلق على عنق الصبيان صونا لهم عن العين أو الجنى على زرعهم اه فري وفي حاشية السراي على الطول قيل لا يجوز تعليق التمام لدفع العين كأنوهمه العرب أو ما تعليق ما كتب فيه القرآن أو اسم من أسمائه تعالى فلا بأس به اه (قوله في اغتيال) أي اهلاك (قوله والغلبة) تفسير للقهر اه أطول (قوله ولا يبقيا على ذي فضيلة) أي لاراحة وشفقة اسم من أبقيت على فلان إذا رحمته اه حفيد (قوله يشكر) متعلق بقوله مفعلا له سم (قوله فلسان حالي بالشكاية أنطق) يعني ضرك أكثر من بك وبمحتمل شكاية لسان الحال عن الناطق بشكر البر حيث يهجر عن أداء حقه فيه التوجيه فافهم فانه البديع التبيه ولا يذهب عليك أن البيت انما يكون من باب الاستعارة بالكناية لو لم يكن لسان حالي من قبيل لحن الماء اه أطول (قوله بانسان متكلم) قد يقال مثله في المثال الأول بأن يعتبر تشبيه المنية بسبع مغلغل بالاطفار فيكون المثال الأول أيضا مما الأمر الخيل به فيه مقوما لا مكلا لأنه تكلف كذا في الأطول (قوله أي قوام الدلالة) لانه لو لم يكن للانسان لسان لم تحصل الدلالة على المقصود اه سم (قوله أي في الانسان متكلم) إشارة الى أن كونه قواما للدلالة انما هو في المتكلم لا مطلق الانسان لانه قد تحصل الدلالة بالاشارة وقه أن الدلالة بالاشارة تكون في المتكلم الآن يقال المراد الدلالة الكاملة أو التي هي الاصل بالنسبة للمتكلم أو المراد أنه شبه بانسان متكلم من حيث إنه متكلم وقوام الدلالة في الانسان استكلم من حيث انه متكلم انما هو باللسان ولعل هذا أوجه اه سم (قوله فعلى هذا) أي ما ذكره المصنف من تعريف الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية (قوله وليس في الكلام مجاز لغوي) بل عقل وهو اثبات ما ليس للشبه (قوله فعلان) أي لا لفظان والمجاز للغوي من عوارض اللفاظ (قوله إذا التخيلية يجب الخ) فلا توجد التخيلية بدون المكتنية (قوله والمكتنية يجب الخ) فلا توجد المكتنية بدون التخيلية (قوله فقل قولنا الخ) أي مما صرح فيه بالتشبيه وكتب أيضا قوله فقل قولنا الخ جواب سؤال ردي على قوله متلازمان بأن يقال قد وجد ههنا التخيلية بدون المكتنية فأجاب بالمنع وأن الموجود ههنا ترشيع لا تخييل اه سم (قوله يكون ترشيعا للتشبيه) أي المكتنية لان شرطها كالمصرحة عدم التصريح بالتشبيه (قوله أسرعكن) خطاب للزوجات الحاضرات في مرض الموت اه حفيد (قوله طوقا) أي وصر لا أي فربا تأمل اه سم (قوله أطولكن) أي أكثر كن من الطول بالضم وهو الامتداد ليكون ترشيعا أما إذا كان من الطول بالغن وهو الاعطاء فلا يكون ترشيعا ولا تجريدا متعلقة بكل من الطرة بين (قوله ترشيع الجواز)

إذا التخيلية يجب أن تكون قرينة للمكتنية البتة والمكتنية يجب أن تكون مرئها تخيلية البتة فقل قولنا أظفار المنية المشبه بالسبع أهلكة لانا نكون ترشيعا للتشبيه كأن أطولكن في قوله صلى الله عليه وسلم أسرعكن لحوقا أطولكن دأى فبه ترشيع للمجاز هذا ولو يكن تفسير الاستعارة بالكناية بمجاز كالمصنف سى لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية ومناخا لما خود من كلام السلف

المستعار بل بذكر ديقه ولازمة الدال عليه فالمقصود قولنا أظفار المنية استعارة السبع للنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع الا ان لم يصرح بذلك المستعار أعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه وهو الاظفار لينقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو النية قال صاحب الكنايات ان من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزون اليه بذكر شيء من روافده فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس أقرانه فقهه تنبيه على أن الشجاع أسد هذا كلامه وهو صريح في أن المستعار هو اسم المشبهة المتروكة صريحاً للمرموز اليه بذكر لوازمه وسيمى بالكلام على ما ذكره السكاكي (وكذا قول زهير صحا) أي سلا مجازاً من الصحو خلاف السكر (القلب عن سلى وأقصر باطلة ٤) يقال أقصر عن الشيء إذا قلغ عنه أي تركه وامتنع عنه أي امتنع باطلة عنه وتركه بحاله (وعرى أفراس الصبا ورواحله أراد زهير) أن يبين أنه ترك ما كان يرتكبه زمن الحب

أي المرسل قال في الاطول ومن غرائب السوايح وبغائب اللوائح أن الاستعارة بالكناية فيها بين الاستعارات استعارة مقابلة مثبتية على التشبيه المقلوب لكل المبالغة في التشبيه فهو ما بلغ من المصراحة فكأن قولنا السبع كالنية تشبيه مقلوب يعود الغرض منه الى المشبهة كذلك أنشبت النية أظفارها استعارة مقابلة استعير بعد تشبيه السبع بالنية النية للسبع الادعائى وأريد بالنية معناها بعد جعلها شعبة تنبيه على أن النية بلغت في الاعتبار مرتبة ينبغي أن يستعير السبع عنها اسمها دون العكس فالنية وضعت موضع السبع لكن هذا على ما جرى عليه السكاكي اه (قوله هو أن لا يصرح الخ) هو معنى قول صاحب الكشاف الا أن يسكتوا الخ وظاهره أن الاستعارة بالكناية عدم التصريح باللفظ المستعار لانه نفس اللفظ المستعار ولعل في العبارة مسامحة أي وهو ذو أن لا يصرح (قوله ولازمة) تفسيرى (قوله كاهو شأن الكناية) أقول فيه اشارة الى أنه لا يتحقق هنالك الكناية الاصطلاحية كما هو الظاهر من تقرير الكشف والمحقق الشريف بل للكلام شبهة بالكناية في الاشعار بالمقصود بلا تصريح وذلك لانه يجب أن تستعمل الكناية في المعنى الكنائى قطعاً سواء كان المازوم معنى حقيقياً أو لا وسواء استعملت في المعنى الحقيقي أيضاً ولا ولاشأنه أن لا يستعمل النقص هنا في ابطال العهد اه ففسد على المطول (قوله قال صاحب الكشاف الخ) استدلال لما نقله عن السلف فالمراد بهم صاحب الكشاف ومن قبله أو معه اه سم وناقش صاحب الاطول في حكم الشارح والسيد بأن في كلام الكشاف تصريحاً بما مر عن السلف فراجع (قوله ان من أسرار البلاغة الخ) يعنى أن المقام اذا اقتضى الاستعارة دون الحقيقة لقصد المبالغة في مدح أو ذم أو لكون الخطاب مع ذكر فن لطائف تلك البلاغة أن يسكتوا الخ (قوله عن ذكر الشيء) أي اللفظ (قوله ثم يرمزون) من باب قتل وفي لغة من باب ضرب اه مصباح (قوله من روافده) أي روافد معناه (قوله على مكانه) أي كونه أي وجوده وقال بعضهم أي مرتبته قال سم وظاهر السياق أي سياق عبارة الكشف أن المراد مكان المستعار وظاهر قوله على أن الشجاع أسد أن المراد مكان المستعار فليجزم اه ورجوع الضمير للمستعار يناسب تفسير المكان بالكون أي الوجود ورجوعه بالمستعار له يناسب تفسيره بالمرتبة فتدبر (قوله أي سلا) من السلا وهو زوال العشق والحزن اه فترى (قوله مجازاً) أي بالاستعارة بجماع انتفاء ما يغيب عن الرشد والمصالح (قوله عن سلى) أي معرضاً عنها كذا في الاطول (قوله باطلة) أراد يباطل القلب ميله الى الهوى اه سم (قوله أي امتنع باطلة عنه وتركه بحاله) فيه اشارة الى ما قاله في المطول من أنه لا حاجة الى ما قيل ان في البيت قلباً أي أقصر هو عن باطلة لمحبة أن يقال امتنع باطلة عنه وتركه بحاله قال الفخرى فيه بحث لان المذكور في الصحاح وغيره من كتب اللغة أن أقصر مشروط بكون فاعله ذا قدرة واختيار قال في الصحاح أقصرت عنه أي كففت عنه مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت قصرت عنه بلا ألف والباطل ليس ذا قدرة واختيار فهذا التقدير يكفي للعمل على القلب اللهم الا أن يريد أنه لا حاجة اليه بطريق الوجوب لجواز أن يراد بالاقصار معناه المجازى وهو مطلق الامتناع اه وفي الاطول وأقصر باطلة أي انتهى باطلة من لوازم حب سلى يقال أقصر وقصر وتقاصر اه وحينئذ لا حذف في الكلام والمعنى ظاهر ويقال أقصر عنه أي عجزت فالتقدير أقصر عنه باطلة فينبذ لا محالة في الكلام قلب لان العاجز هو القلب لا الباطل اذ لا ينسب العجز الا الى ما من شأنه الاختيار وفي كلام المتن حيث قال انه ترك ما كان الخ اشعار بذلك اه (قوله وعرى) كأن المراد أزيل عن الافراس سروجها وعن الرواحل رحالها التي هي آلات ركوبها للاعراض عن السير المحتاج اليها فيه (قوله ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة) لادلالة في الكلام على تركه ما كان يرتكبه زمن المحبة علقاً على مائة قضيه السوق فتنبه وانما يدل على تركه ما كان يرتكبه في حب سلى الآن يراد بسلى جنس المحبوبة كما قد يراد بجماع السخى ثم لادلالة على الاعراض عن معاودته الا أن يؤخذ ذلك من آيات أخر اه أطول ويمكن دفع الاول بأن أل في المحبة للعهد أي محبة سلى ودفع الثاني



والتي وأعرض عن معاودته فبطلت آلهة الضمير في معاودته وآلهة لما كان يرتكبه (فتشبه) زهير في نفسه الصابحة من جهات المسير كالخج والتجارة قضى منها) أي من تلك الجهة (الوطر فاهملت آلهتها) ووجه الشبه ١٩٧ الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيه .

غير مبال بجهلك ولا تحتز عن معركة وهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية (فأنت له) أي للصابح بعض ما يخص تلك الجهة أعني (الافراس والرواحل) التي بها قوام جهة المسير والسفر فآيات الافراس والرواحل استعارة تخيلية (فالصبا) على هذا التقدير (من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة) يقال صبا يصبو صبوة وصبوا أي مالوا للجهل والفتوة كذا في الصحاح لأن الصبا بالفتح يقال صبي صباء مثل معج حباء أي لعب مع الصبيان (ويحتمل أنه) أي زهير (أراد) بالافراس والرواحل (دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات أو) أراد بها (الأسباب التي قلنا) تتأخذ في اتباعنا في أو ان الصبا) وعنتوان الشباب مثل المال والمثال والاعسوان (فتكون الاستعارة) أي استعارة الافراس والرواحل (لتحقيق معنى) عتلا إذا أريد بها الدواعي وحسا إذا أريد بها أسباب اتباع النبي من المال والمثل مثل المحسب به رثة أموره الارل مما تكون التخييلة اثبات ما به كان المشبه والثاني

بأن قوله وأقصر باطله يدل على الاعراض عن المعاودة (قوله والتي) هو خلاف الرشد (قوله وأعرض عن معاودته) هو ما خوز من قوله وأقصر باطله (قوله فبطلت آلهة) أي فلما أعرض بطات آلهة وليس قوله بطلت آلهة تفسير القوله وعري الخ والالزم كون الافراس والرواحل وتعرينها استعارة حقيقية كما يأتي في الوجه الثاني باحتماليه المقتضى لخروج الكلام عن وجود الاستعارة المكنية فيه بل لما كان ترك معاودة الشيء يستلزم بطلان آلهته رتبته عليه وأما الافراس والرواحل وتعرينها فلي حقيقة لانها تخيل وهو عند المصنف حقيقة وبهذا يدفع بعض ما ذكره العصام في أطوله حيث قال بعد قول المصنف فبطلت آلهة وهما بحث وهو أنه لم يقصد على مذهب المتن الاحقيقة الافراس والرواحل فكيف يدل على انه بطلت الآلهة انما يلائم ذلك لو أراد بالافراس الصبا آلات ما يلزمه فتجعل الاستعارة الحقيقية قرينة للمكنية كما سمعته في قوله تعالى ينقضون عهد الله أو ينهوه له آلات كما هو شأن السكاكي ولو سلم فلا دلالة في تعرية افراس الصبا والرواحل على بطلانها بل على اهمالها الى وقت الحاجة كما هو شأن السائر مسيرة اذا فرغ من سلوكها اه (قوله بجهته من جهات المسير) جهة المسير هي التي يسير السائر اليها ولاجلها اه سم (قوله الوطر) أي الحاجة (قوله ووجه الشبه الخ) قال في الاطول ومن الين أن وجه الشبه في هذا المثال هيئة مركبة من عدة أمور فيحتمل أن يكون التنبيه على أن وجه الشبه في الاستعارة بالكناية أيضا قد يكون مركبا أيضا من فوائد هذا التمثيل اه (قوله غير مبال) حال من فاعل المصدر المحذوف والتقدير وركوب المشتغل المسالك الصعبة الخ (قوله التي بها قوام جهة المسير والسفر) أي قوام المسير الى الجهة فان قلت كثيرا ما تقطع المسافات بدون الافراس والرواحل بل بالمشي قلت الكلام في المسير المعتد به ولا تقطع عادة بدون ذلك ولو باعتبار جهل زاده ومائه ولومع غيره والكلام باعتبار الغالب بمعنى أنه في الغالب لا يتأني قطعها الا بعد كراه سم (قوله والفتوة) قوة اتباع الهوى (قوله كذا في الصحاح) بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصبي يقال صعبه الله فهو صبيج وصحاح بالفتح والجاري على السنة الاكثرين كسر الصاد على انه جمع صبيج وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب ولا مستند له الا ان يقال انه ثبت رواية عن مصنفه أنه سماه الصحاح بالفتح ولبعض الادباء في استعارة هذا الكتاب مخاطبا لبعض الرؤساء

مولاي ان وافيت بابل طالبا \* منك الصحاح فليس ذاك بمنكر  
البرأنت وهل يلام فتى سعى \* للبحر كي يلقى صحاح الجوهر  
اه فترى (قوله لامن الصبا بالفتح) أي مع المذ (قوله ويحتمل الخ) يستفاد منه أنه لا يعاب على البليغ عدم التنصيص على مقصوده فيما زاد على أصل المقصود بعد وضوحه ولا ضمة معه في اراده كلامه محتملا طرق متعددة يسلكها مخاطبا أي تشا بهل اراده كذلك مما يزيد في قدره ويدل على طول باعده ويزيد نشاط الخطاب حيث نزل ذلك المتكلم منزلة نفسه في معرفة طرق البيان والتنبيه للقصود بوجوه مجرّد إشارة البنان اه أطول (قوله دواعي النفوس الخ) ووجه التشبيه الدواعي الخ وبين الافراس والرواحل كون كل له دخل في تحصيل ما لا يخلو الانسان عن المشقة في تحصيله (قوله أو الأسباب الخ) قال في الاطول ولا يذهب عليك انه لا بأس بأن يراد بالافراس والرواحل جميع ما ذكره على سبيل التريديد فكانه قصد بكلمة أو منع الخلو اه (قوله تتأخذ) أي تجتمع وتتفق اه سم (قوله وعنتوان الشباب) أي أوله اه سم (قوله والمثال) أي ما يطلب وينال اه سم (قوله تخفية) أي فلا يكون في الكلام مكنية حينئذ عند المصنف وأما كونها تخفية فلا يتأني وجود المكنية عند الساف اه ع (قوله والكلام عليها) أي وفي الكلام عليها (قوله أي غير اهلية) أي وليس المراد بالقوة ما قابل الشرعية والعرفية (قوله

ما يكون اثبات ما به قوام المشبه به والثالث ما يحتمل التخييلة والتحقيقية في مباحث من الحقيقة والجهار الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وقعت في الافتتاح مخالفة لما ذكره المصنف والكلام عليها (عرف السكاكي الحقيقة الغوية) أي غير العقلية (بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع واحتراز القيد الاخير) وهو قوله من غير تأويل في الوجه (عن الاستعارة

على أصح القولين وهو القول بأن الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فيجب الاحتراز عنها وأما على القول بأنها مجاز عقلي واللفظ مستعمل في معناه اللغوي فلا يصح الاحتراز عنها (فإنها) أي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لأنها (مستعملة فيما وضعت له بتأويل) وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به يجعل أفراده قسمين متعارفا وغير متعارف (وعرف) السكاكي (المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة) في غير ما هي موضوعه له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع وقوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد أي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعه له في اللغة أو الشرع ١٩٨ أو العرف غير بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت في غير

على أصح القولين) متعلق باحتراز اه سم ويصح أن يكون حالا من الاستعارة (قوله مستعملة فيما وضعت له بتأويل) فمجرد قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لابد من التقييد بقولنا من غير تأويل اه مطول وكتب أيضا قوله بتأويل أي وضعا ملتصقا بتأويل وصرف للوضع عن الظاهر فان الظاهر منه ليس الوضع على سبيل الادعاء بل على سبيل التحقيق ولا يخفى أنه كما قيد الدعوى بقوله على أصح القولين يجب أن يقيد الدليل الآن تقييدا أحدهما يسوق الذهن الى تقييد الآخر فيكتفي به اه أطول (قوله اللغوي) أي غير العقلي (قوله الى نوع حقيقة) أراد بنوع حقيقة الكلمة مطلق اللفظ الحقيقي في اللغة وفي الشرع أو في العرف (قوله متعلق بالغير) تعلقا معنويا ونحوي بالانه بمعنى المغاير وكتب أيضا قوله متعلق بالغير قال السيد لولم يذكر السكاكي قوله استعمالا في الغير لكانت الباء في قوله بالنسبة متعلقة بغير في قوله في غير ما هي موضوعه له ولكن المقصود حاصله لا علمنا أعاد الغير ليظهر تعلق الجارية وعرفه ليعلم أن المراد هو الاول وأما إعادة الاستعمال فيا لتبعية لظهور المتعلق في الغير اه (قوله للعهد) أي الذي ذكرى (قوله) بتأويل قولنا في اصطلاح به الخطاب) لانه يؤدي مؤداه ويقتضي مقادير ما كان مضمون قولنا استعمالا في الغير الخ تقييد الغير بكونه غير نوع تلك الحقيقة التي هو الحقيقة في اصطلاح الخطاب ومضمون قولنا في اصطلاح به الخطاب تقييد الوضع ويؤدي الى تقييد الغير أفاده سم (قوله وأدل على المقصود) عطف مسبب على سبب (قوله في غير ما) أي معنى (قوله في اصطلاح) يظهر أنه يجوز كل من تعلقه بغير وتعلقه بوضع اه سم (قوله لم تدخل هي) أي الاستعارة (قوله لانها ليست مستعملة في غير ما وضعت له بتأويل) بل هي مستعملة فيما وضعت له بالتأويل فهي مستعملة فيما وضعت له في الجملة فمجرد قولنا في غير ما وضعت له لا يخرجها اه سم (قوله احتراز عن أن لا يخرج الاستعارة) كذا في بعض النسخ بآيات عن وفي بعضها باسقاطها (قوله أو يكون المعنى احتراز التلاخرج الاستعارة) فيكون الحرف المقدّر اللام لاعتدال هذا على نسخة اسقاط الحرف اما على نسخة اثبات عن فيكون قول الشارح أو يكون المعنى الخ إشارة الى جعل عن بمعنى اللام التعليلية (قوله لان السكاكي الخ) علل في الاطول بدلالة موارد الاستعمال على ذلك وناقش في تعطيل الشارح المذكور التابع فيه للصف بأنه يجوز أن يكون تفسير السكاكي تفسير الاحد معنييه ولا يلزم من تفسير احد المعنيين في الآخر (قوله بنفسه) أي بنفس اللفظ أي لامع قرينته (قوله) اللهم الا أن يقصد زيادة الايضاح لا تنهيه الحد قد يقال اذا كان القصد ذلك لم يصح جعله القيد الاخير احترازا عن الاستعارة لعدم دخول الاستعارة في قوله ما وضعت له حتى يحتز عنها زيادة القيد الاخير والجواب أن في ذكر الاحتراز انما هو المراد ايضاح الاحتراز قليلا مل (قوله ويمكن الجواب بان السكاكي الخ) الفرق بين هذا الجواب وبين ما أشار اليه قوله اللهم الخ أن المحفوظ في هذا مطلق الوضع ودفع أن يحمل مطلقه على غير الوضع بالتحقيق وفيما أشار اليه الوضع بالتحقيق ودفع أن يجعل ذلك مساويا للوضع بالتأويل أيضا

الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان قوله استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها بمنزلة قولنا في اصطلاح به الخطاب مع كون هذا أوضح وأدل على المقصود أقامه المصنف مقامه آخذا بالخاص من كلام السكاكي فقال (في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به الخطاب مع قرينة مانعة عن ارادته) أي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح (وأق) السكاكي (يقيد التحقيق) حيث قال موضوعه له بالتحقيق (لبدخل) في تعريف المجاز (الاستعارة) التي هي مجاز لغوي (على ما مر) من أنها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف لانها ليست مستعملة في غير ما وضعت له بالتأويل وظاهر عبارة المفتاح ههنا

فاسد لانه قال وهو بالتحقيق احتراز عن أن لا يخرج الاستعارة وظاهر أن الاحتراز انما هو عن خروج الاستعارة لاعتدال عدم خروجها فيجب أن تكون لازمة أو يكون المعنى احتراز التلاخرج الاستعارة (ورد) ما ذكره السكاكي (بان الوضع) وما يشترطه من كماله وعدمه (اذا أطلق لا يتناول الوضع بتأويل) لان السكاكي نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى في قوله وقال قوله به احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة قولنا لا بدلالة الاسد على الرجل الشجاع انما هو بالذرية لا بدلالة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا أن يقصد زيادة الايضاح لا تنهيه الحد ويمكن الجواب بأن السكاكي لم يقصد أن يطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول الوضع بالتأويل

بل مراد منه أن تعرض لفظ الوضع اشتراكاً وبين المعنى المذكور وبين الوضع بالتأويل كافي الاستعارة فقيدهم التحقيق ليكون  
قرينة على أن المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل فيه أحياناً وهو الوضع بالتأويل وهذا يخرج الجواب عن سؤال  
آخر وهو أن يقال لو سلمنا تناول الوضع للوضع بالتأويل فلا يخرج الاستعارة أيضاً لأنه يصدق عليها أنها مستعملة في غير  
وضعته في الجملة أعني الوضع بالتحقيق ادعاء ما في الباب أن الوضع يتناول الوضع بالتحقيق والتأويل لكن لأجبهه بتخصيص  
بالوضع بالتأويل فقط حتى يخرج الاستعارة البتة (و) رد أيضاً ما ذكره

١٩٩

(أ) أن التقييد باصطلاح  
التخاطب (أو ما يؤدي معنا  
كما لا بد منه في تعريف الجاهل  
ليدخل فيه نحو لفظ الصلاة  
إذا استعمله الشارع في الدعاء  
مجازاً كذلك (لا بد منه في  
تعريف الحقيقة) أيضاً  
ليخرج عنه نحو هذا اللفظ  
لأنه مستعمل في ما وضع له في  
الجملة وإن لم يكن ما وضع له  
في هذا الاصطلاح ويمكن  
الجواب بأن قيد الحينية  
مراد في تعريف الامور  
التي تختلف باختلاف  
الاعتبارات والاضافات  
ولا يخفى أن الحقيقة والجهاز  
كذلك لأن الكلمة الواحدة  
بالنسبة إلى المعنى الواحد قد  
تكون حقيقة وقد تكون  
مجازاً بحسب وضعين مختلفين  
فالمراد أن الحقيقة هي  
الكلمة المستعملة فيما هي  
موضوعة له من حيث أنها  
موضوعة له لاسمائها  
تعلق الحكم بالوصف فزيد  
لهذا المعنى كما يقال الجواد  
لا يخيب سائله أي من حيث  
أنه جواد حيث لا يخرج  
عن التعريف مثل لفظ  
الصلاة المستعمل في

أه حفيد (قوله بل مراده أنه قد عرض الخ) ناقض فيه في الأطول بأن انصرافه عند الإطلاق إلى ما ليس  
بتأويل يتقعر عرض الاشتراك (قوله لا المعنى الذي يستعمل فيه أحياناً) أي بطريق عرض الاشتراك  
اللفظي (قوله وبهذا) أي بهذا الجواب (قوله يخرج) أي يحصل (قوله لو سلمنا الخ) فيقال في جواب  
ذلك لم ير أن مطلق الوضع يتناول الوضع بالتأويل حتى يقال ما ذكر بل أراد أنه عرض له الاشتراك المذكور  
فقيدهم التحقيق ليكون قرينة على المراد به أه سم (قوله فلا يخرج الاستعارة) أي عن تعريف المجاز أي  
على تقدير عدم زيادة القيد الأخير (قوله أيضاً) أي كما لا يخرج عن زيادة القيد الأخير (قوله لكن  
لأجبهه) أي لأوجه لتخصيصه أي في قولنا غير ما وضعت له (قوله ما ذكره) أي السكاكي في تعريف  
المجاز (قوله وبأن) عطف على قوله بأن في قوله ورد بأن وعادة الجار تدل على أن كلام من المعطوف  
والمعطوف عليه مستقل في الرد عليه وليس كذلك لأن المعطوف عليه يرد تعريف الحقيقة والمجاز  
والمعطوف يخص بالحقيقة فرد ما ذكره مجموع الأمرين فالأولى ترك إعادة الجمل أه أطول وقد يقال  
استقلال كل من المتعاطفين في الرد على تعريف الحقيقة يكفي نكتة لإعادة الجار تأمل (قوله أو ما يؤدي  
معناه) كالذي عبر به السكاكي (قوله ويمكن الجواب الخ) فإن قلت ههنا كفي بقيد الحينية بالنسبة للمجاز  
أيضا قلت الأصل ذكر القيد وأيضاً إذا اعتبرت الحينية في تعريفه بصير المعنى أن المجاز الكلمة المستعملة في  
غير ما وضعت له من حيث أنه غير ما وضعت له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث أنه غير  
الموضوع له بل من حيث أن بينه وبين الموضوع له نوع علاقة (قوله فالمراد أن الحقيقة الخ) فيه بحث  
وهو أنه لو أريد بقوله المستعملة فيما وضعت له من حيث إنه ما وضعت له أن كونه موضوعاً له مستقلة  
للاستعمال فلا يستقيم لأن استعمال المتكلم اللفظ فيما موضع له لأجل أنه موضوع له والمخاطب عالم بالوضع  
وإن كفي في الحينية التعليقية بمجرد أن لها مدخل في مدخلية كون الشيء غير ما موضع له في  
استعمال المجاز لأنه لا يكفي بل لا بد من ضمنية التعلق مع كونه غير أه أطول (قوله أن تعليق الحكم  
بالوصف) المراد بالحكم هنا الاستعمال وبالوصف الوضع أه سم (قوله مفيد لهذا المعنى) لأنه يشعر  
بالحينية وكتب أيضاً قوله لهذا المعنى أي أن الحقيقة هي الكلمة الخ (قوله وفي كليهما نظر) أما في  
الأول فظاهر لما فيه من نوع خفاء وجهالة وذلك لا يجوز في التعريفات وكون البحث عن الحقيقة غير  
مقصود بالذات في هذا الفن لا يوجب جواز ذلك في تعريفها وأما في الثاني فقال في المطول لانا نقول  
المعهود وهو الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب  
ذلا دلالة عليه أه وقوله هو الوضع الذي الخ أي الوضع اللغوي الذي هو عبارة عن تعيين اللفظ بآراء المعنى  
بنفسه أه سم (قوله واعترض) أي المصنف في الإيضاح أه سم (قوله بأنه يتناول الغلط) أي الخطأ  
للساكن وكتب أيضاً قوله بأنه يتناول الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح أه مطول (قوله)

عرف الشرع في الدعاء لأن استعماله في الدعاء ليس من حيث أنه موضوع للدعاء بل من حيث أن الدعاء جزء من الموضوع له وقد  
يجب أن قيد اصطلاح التخاطب مراد في تعريف الحقيقة لكنه ككتفي بذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة  
غيره تصدق في هذا الفن وبأن اللام في الوضع لا مراد أي الوضع الذي وقع به الخطأ فلا حاجة إلى هذا التقييد وفي كليهما نظر  
واعترض أيضاً على تعريف المجاز بأنه يتناول الغلط لأن الفرس في خذ هذا الفرس مشيراً إلى كتابين يدور مستعمل في غير  
ما وضع له

المتضمن للفائدة (الى الاستعارة وغيرها) بأنهم تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة (وعرف الاستعارة بأن تذكر أحد طرفي التشبيه وترديه) أي بالطرف المذكور (الآخر) أي الطرف المتروك (مدعى دخول المشبه في جنس المشبه به) كما تقول في الحمام اسد وأنت تريد الرجل الشجاع مدعى أنه من جنس الاسد فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنس وكما تقول أنثيت المنية أظفارها وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعة لها فتثبت لهما ما يخص السبع المشبه به وهو الأظفار ويسمى المشبه به سواء كان هو المالك كورأو المتروك مستعاراً منه ويسمى اسم المشبه به مستعاراً ويسمى المشبه مستعاراً (وقسمها) أي الاستعارة الى المصريح بها المكفي عنها وعنى بالاصحح بها أن يكون الطرف (المدكور) من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها) أي من الاستعارة المصريح بها (تحقيقية وتخيلية) وأما لم يقل قسمها اليها لأن المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخيلية ما يكون على العلم وهو قد ذكر قسم آخر معناه المحتملة التحقيق والتشبيه كذكرني بيت زهير

والاشارة الى ذلك ما أجيب به من خروج الغلط بقوله مع قرينة مانعة عن إرادته ألا ينصب في الغلط قرينة على عدم إرادة الموضوع له اه سم وقال في الاطول وفيه أي في رد الشارح هذا الجواب أنه لو كان هذه قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له لم يعبه الخطاطب ساهيا بل هذه الاشارة قرينة مانعة عن إرادته التلقظ به وفرق بين المانعة عن إرادة التلقظ والمانعة عن إرادة المعنى لأن المانعة عن إرادة المعنى أن ينتقل الفهم منها الى عدم إرادته لا الى عدم إرادة التلقظ المستدعي لعدم إرادة المعنى من غير أن ينتقل الفهم اليه اه (قوله الرابع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة) القيد الاول أعني الرابع الى معنى الكلمة احتراز عن الرابع الى حكم الكلمة كما في قوله تعالى وجاء بك والا صل وجاء أمر بك فالحكم الاصل لقوله بك هو الجبر وأما الرفع فجاز ومداره أن يكسب اللفظ حركة لاجل حذف كلمة لا بد من معناها وأولاً لاجل اثبات كلمة مستغنى عنها استغناء واحداً كالكاف في قوله تعالى ليس كذلك شيء والقيد الثاني أعني المتضمن للفائدة احتراز عن استعمال القيد في المطلق كالمسح في أنف الانسان اه فترى (قوله) وعرف الاستعارة بأن تذكر أحد طرفي التشبيه لانه في أحد الطرفين بالحقيقة هو المعنى وفي الآخر الموصوف بالذ كحقيقة هو اللفظ وهو المراد بالذ كرها فيجب أن يراد بأن تذكر اسم أحد طرفي التشبيه ولا يجوز أن يراد بأن تذكر أحد الطرفين بواسطة ذكر لفظه لانه يقتضي أنه أريد به معناه وليس كذلك وإنما أريد به الطرف الآخر وكذا يقال في قوله لا في عن السكاكي وعن المصريح بها أن يكون الطرف المذكور هو المشبه به أي اسم الطرف المذكور هو اسم المشبه به تأمل اه سم ثم قال وقوله وترديه الآخر أي نفس الآخر وهو المعنى سواء كان هو الآخر حقيقة كالمحل الشجاع في المثال الاول أو ادعاء كلنية في الثاني فإنه ادعى السبعة لها اه (قوله بأن تذكر) مقتضاه أن معنى الاستعارة نفس ذكر أحد الطرفين وهو وان وافق قولهم السابق وكثيراً ما تطلق الاستعارة على استعمال اسم المشبه به في المشبه لكنه غير مناسب ليكون الاستعارة قسمين الجمل الذي هو لفظ كذا في سم (قوله أحد طرفي التشبيه) هو المشبه به في المصروفة المشبه في المكنية (قوله كما تقول في الحمام اسد) أي في المصروفة وقوله وكما تقول أنثيت الخ أي في المكنية (قوله وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعة لها) حاصله أن المراد بلفظ المنية السبع الادعاء وهو الموت اه سم (قوله ويسمى اسم المشبه به مستعاراً) صريح في أن المستعار في الاستعارة بالكتابة عند السكاكي هو لفظ السبع المتروك في المثال المذكور وهو ما يدل عليه بعض عبارات السكاكي وبعض عباراته يشعر بان المستعار هو الأظفار مثلاً وبعض يدل على أنه لفظ المنية قال الفيزي وسيجي وتوفيق الشارح بين أقواله اه (قوله الطرف المذكور) أي المذكور اسم (قوله وجعل منها أي من الاستعارة المصريح بها) لم يقسم المكوي عنها الى تحقيقية وهي ما كان المشبه به فيها الذي استعمل فيه لفظ المشبه محققاً حساً أو عقلاً وتخيلية وهي ما لم يكن ذلك محققاً لا حساً ولا عقلاً لان المكنية على مذهبه أعني السكاكي لا تكون الانحيلية لان المشبه به فيه الذي استعمل فيه لفظ المشبه هو المشبه به الادعاء أعني الموت المدعى سبعيته وهذا لا يكون الاوهـميا اه ملخصاً من (قوله) وإنما لم يقل قسمها اليها الخ (اشارة الى أنه كان يصح أن يقول وقسمها بناء على غير المتبادر لصدقهما بالقسم الآخر اه حفيد وكتب أيضاً قوله وإنما لم يقل قسمها اليها الخ عبارة الاطول وجعل منها تحقيقية سواء كان على سبيل القطع أو الاحتمال وتخيلية كذلك وإنما لم يقل قسمها اليها مع أنه قال والمصريح بها تنقسم الى تحقيقية وتخيلية فتشأن وما قاله الشارح في قوله انه لم يقل وقسمها اليها لانه أراد بالتحقيقية والتخيلية ما يكون على القطع كما يتبادر الى الفهم وهو لو يفهم اليها بل اليها والعمالة التحقيق والتخيل كما في بيت زهير ليس بشيء لان الظاهر من قوله وفسر التحقيقية بما رأى ما يكون المشبه متحققاً حساً أو عقلاً التحقيقية السابقة والمفسر بما مر مطلق التحقيقية لا التحقيقية على القطع اه (قوله وعد التمثيل) أي الاستعارة التمثيلية وقد عرفت

(قوله) راءه ترعاسر أي بما يكون المشبه به المثلوه محققاً حساً أو عقلاً (وعد التمثيل) على سبيل الاستعارة كما في قولك اني أراك أنها (قوله) راءه ترعاسر أي من القيمة في حديث قال في قسم الاستعارة المصريح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة



وصف إحدى صورتين

منزعتين من أمور وصف

صورة أخرى (وردت ذلك

بأنه) أي التثنية (مستلزم

للتركيب الثنائي للأفراد)

فلا يصح عدم الاستعارة

التي هي من أقسام المجاز

المفرد لأن تنافي السوازم

يدل على تنافي اللزومات

والإلزام اجتماع المتنافيين

ضرورة وجود اللازم عند

وجود اللازم وبالحجاب أنه

عدم التثنية قسمان مطلق

الاستعارة التصريحية

التي هي مجاز مفرد وقسمه

المجاز المفرد إلى الاستعارة

وغيره لا يجب كون كل

استعارة مجازا مفردا كقولنا

الابيض اما حيوان وغيره

والحيوان قد يكون أبيض

وقد لا يكون على أن لفظ

المفتاح صريح في أن المجاز

الذي جعله منقسم إلى

أقسام ليس هو المجاز في المفرد

المفسر بالكلمة المستعملة

في غير ما وضعت له لانه قد

قال بعد تعريف المجازان

المجاز عند السلف قسمان

لغوي وعقلي والغوي قسمان

راجع إلى معنى الكلمة

وراجع إلى حكم الكلمة

والراجع إلى المعنى قسمان

خال عن الفائدة ومنضمن

لها ومنضمن للفائدة قسمان

استعارة وغير استعارة

أنهم قد قسموا التثنية مطلقا كما قسموا التثنية على سبيل الاستعارة فلا وجه لتقدير على سبيل الاستعارة كما هو منه تقرير الشارح اه أطول وقد يقال قصدا للشارح زيادة على سبيل الاستعارة الايضاح بذكر الاسم الاعرف (قوله وصف إحدى صورتين) أراد بالوصف الاول اللفظ الدال على الصورة والمثبه بها وانما عبر عنها لان اللفظ كوصف بالنسبة إلى المعنى وبالوصف الثاني معنى البيان فكأنه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى اه حفيد (قوله ورد ذلك) أي العدة (قوله فلا يصح عدم الاستعارة الخ) واللازم كون مابين الشئ مندرجا تحته اه أطول (قوله السوازم) كالأفراد والتركيب (قوله اللزومات) كالأستعارة والتثنية هنا (قوله المتنافيين) الأفراد والتركيب (قوله كقولنا الابيض اما حيوان أو غير الخ) لا يقال هذا يدل على أن يحصل الجواب أن قسم الشئ قد يكون أعم منه من وجه كما في هذا المثال فيكون الجواب ظاهر بالتحقيق لان التحقيق أن قسم الشئ لا يكون أعم منه بل يجب أن يكون أخص منه مطلقا والحيوان المنقسم إلى الابيض وغيره ليس قسم الابيض في المثال بل مطلق الحيوان ضرورة أنه يجب اعتبار المنقسم في كل قسم لا نقول ليس غرضه الاستدلال بأن قسم الشئ قد يكون أعم ولا في كلامه ما يقتضي ذلك بل غرضه أن تقسم المجاز المفرد إلى الاستعارة وغيره لا يقتضي حصر الاستعارة في المجاز المفرد كما أن تقسيم الابيض إلى الحيوان وغيره لا يقتضي انحصار الحيوان في الابيض فلا يقال ان هذا الجواب ظاهري لا لتحقيقي اه ملخصا من سم والفري (قوله على أن لفظ المفتاح الخ) حاصل هذا الجواب أن المجاز الذي قسمه السكاكي غير ما عرفه وان وقع التقسيم عقب التعريف بل هو المجاز بالمعنى الاعم منه بقرينة أنه جعل من أقسامه المجاز العقلي والمجاز الراجع إلى حكم الكلمة وهما لا يدخلان في المجاز المعروف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له وفيه أنه قال المجاز عند السلف قسمان لغوي وهو ما تقدم ويسمى مجازا في المفرد وعقلي ويسمى مجازا في الجملة وينقسم اللغوي قسمين راجع إلى معنى الكلمة وراجع إلى حكمها في الكلام والراجع إلى معنى الكلمة قسمان خال عن الفائدة ومنضمن لها ومنضمن للفائدة قسمان خال عن الفائدة ومنضمن لها وانما يسمى الاستعارة بالمجاز المنقسم وان كان أعم لجعل المجاز العقلي قسمان لكن المنقسم إلى الاستعارة وغيره المجاز اللغوي بالمعنى المتقدم فلا ينفع في منع كون الاستعارة عنده قسمين المجاز المفرد كون المنقسم في هذا التقسيم المجاز الاعم لا يقال لا بد من جعل المجاز اللغوي في تقسيمه حيث قال واللغوي قسمان أعم من المجاز اللغوي الذي جعله قسمين المجاز العقلي واللام يصح جعل المجاز الراجع إلى حكم الكلمة قسمان فالمراد ما يطلق عليه المجاز لا نقول هذا مع كونه تكلفا في غاية السهولة بده أن ما يطلق عليه المجاز لا ينحصر في المجاز الراجع إلى معنى الكلمة والراجع إلى حكمها واللام تنكسر الاستعارة أعم من المجاز المفرد فالوجه أن يقال المنقسم هو المجاز اللغوي بمعنى تقدم وجعل الراجع إلى حكم الكلمة قسمان لكونه ملحقا به كما صرح به السكاكي نفسه بعد ذلك في بحث المجاز الراجع إلى حكم الكلمة اه أطول (قوله على أن لفظ المفتاح) جواب ثان ترقى إليه وكان الاولى تقديم هذا الجواب على الذي قبله كما هو قاعدة الجدول في تقديم جواب الممع على جواب التسليم (قوله راجع إلى معنى الكلمة) بأن يعصم معنى غير المعنى الذي وضع له اللفظ اه سم (قوله وراجع إلى حكم الكلمة) بأن يخالف الأعراب الاصل للكلمة بسبب حذف أو زيادة (قوله خال عن الفائدة) كل استعمال اسم المقيد كالمشفر الموضوع لشقة البعير في المطلق كطلق الشقة فان الجدول عن اسم المطلق إلى اسم المقيد مع ارادة المطلق به مما لا فائدة فيه اه سم وفيه أن المجاز مطلقا كدعوى الشئ بيينة فكيف يكون بعض صورته خالبا عن الفائدة ويمكن أن يقال المراد فائدة يعتد بها فامل ثم رأيت في يس عن ابن كمال بالاشارة أن دعوى خلو المجاز عن الفائدة ممنوعة لان في المجاز فائدة عامة تشمل جميع أفرادها وربما اشتمل بعضها على فائدة أخرى فيزداد حسنه والفائدة العامة تقرير المعنى في ذهن السامع لان المجاز يحتاج في الوصول إلى المعنى المراد منه إلى ملاحظة المعنى الحقيقي والعلاقة بينه وبين المعنى المجازي

والاستعانة بقدرية الحسية أو العقلية وكلما كانت الحاجة إلى الوصول أكثر يكون التأمل أوفر وتقرر  
 المعنى في الذهن أزيد قال والجواب أنهم يجب أن يتصرفوا في وجوه الكلام فائدة عامة لأنواع  
 الالتفات وهذه الفائدة توجد في الجاهز فكيف لا يجعلونها من قوائمه اهـ (قوله) وظاهر أن الجاهز العقلي  
 والراجع إلى حكم الكلمة خارجان عن الجاهز بالمعنى المذكور أي فيجب كون المقسم أعم من الجاهز  
 بالمعنى المذكور بأن يراد به أعم من الكلمة المخصوصة ليشمل الراجع إلى حكم الكلمة ومن اللفظ ليشمل  
 الجاهز العقلي فإنه ليس بلفظ وقوله فيجب أن يريد بالراجع إلى معنى الكلمة أعم من المفرد والركب ليصح  
 الحصر في القسمين تفريع على ما لم ين من قوله وظاهر الخ من وجوب كون المقسم أعم أي إذا وجب كون  
 المراد بالمقسم أعم من الكلمة بأن يراد به مطلق الجاهز أعم من أن يكون لفظاً أو غيره كلمة أو غيره كما ذكر  
 وجب أن يراد بالراجع إلى معنى الكلمة أعم من المفرد والركب ليصح حصر الجاهز بالمعنى الأعم في القسمين  
 العقلي والغوي إذ لو أراد بالراجع إلى معنى الكلمة المفرد فقط كان الحصر في القسمين المذكورين باطلاً  
 لأن الغوي حينئذ لا يشمل الراجع إلى معنى الكلمة إذا كان مركباً فيبقى قسم آخر خارج عن القسمين وهو  
 اللغوي الراجع إلى معنى الكلمة المركب فيكون الحصر باطلاً ولما قلنا أن يقول الواجب خروج الجاهز  
 العقلي والراجع إلى حكم الكلمة عن الجاهز بالمعنى المذكور تميم المقسم بحيث يشملها لا تميم مطلق حتى  
 يجب أن يراد بالراجع إلى معنى الكلمة أعم من المفرد والركب بل يجوز على هذا أن يراد بالراجع المذكور  
 المفرد فقط غاية الأمر أن يصير المراد حصر الجاهز بمعنى يشمل هذين القسمين أعني العقلي والغوي والراجع  
 إلى حكم الكلمة والمفرد الراجع إلى معناها في العقلي والغوي الشامل للراجع إلى حكم الكلمة والمفرد  
 الراجع إلى معناها وهو صحيح ففي تفريع قوله فيجب أن يريد الخ على ما لم ين من قوله وظاهر الخ تقرر واضح  
 فليتأمل اهـ سم (قوله) خارجان عن الجاهز بالمعنى المذكور وذلك لأن العقلي هو الاسناد فهو ليس بلفظ  
 فضلاً عن كونه كلمة وأما الراجع إلى حكم الكلمة فالأعراب ليس كلمة وهذا ظاهر على أنه معنوي وأما على  
 أنه لفظي فهو وإن صدق عليه أنه لفظ وضع لمعنى مفرد لكن المراد في تعريف الكلمة باللفظ المستقل  
 بخلاف ما لا تفتحه قوله إلا بلفظ آخر كهذا اهـ سم وبعبارة الأطول وأما الثاني بمعنى الراجع إلى حكم  
 الكلمة فلأنه إما نفس الأعراب فهو ليس بكلمة وإما الكلمة باعتبار الأعراب فهي غير مستعملة في غير  
 ما وضعت له اهـ (قوله) بالمعنى المذكور أي الكلمة المستعملة الخ (قوله) ليه مع الحصر أي حصر  
 الجاهز عند السلف (قوله) في القسمين أي العقلي والغوي (قوله) فهو كلمة الله أي قول الله (قوله) والثاني  
 أنا أناسم الخ) فالصورة المنتزعة من متعدد لا تستدعي الامتدادية تزعم منه ولا تقتضي للدلالة عليها لفظاً  
 مركباً فيعبر عن الصورة المنتزعة بمفرد مثل المثل والسيد أثبت استناداً للتمثيل للتركيب أولاً بالنقل عن  
 المفتاح وثانياً بأن مبنى الاستعارة التمثيلية على التشبيه التمثيلي وهو لا يكون إلا بين طرفين مركبين وإطال  
 في شأن ذلك وتكفل برديجيه العصام في أطوله ثم قال وقد فرغ السيد الثاني من الاستعارة التبعية  
 والتمثيل على وجوب تركيب الطرف في التمثيل ووجوب أفرادها في التبعية لأنها تعتبر في المصادر  
 ومتعلقات الحروف ابتداء وكلها مفردات وشنع على الشارح في جعله كلمة على في قوله تعالى  
 أولئك على هدى من ربهم استعارة تبعية وتمثيلية ومتابعة ظاهر عبارة الكشف وقد وقع بينهما منظر  
 فيه وأظن في هذا المقام غاية الاطناب ولم يكن لنا غرض يتعلق بإرادته فأعرضنا عنه وإن كان لنا فيما ذكره  
 مباحث لكن نقول لا التباس على ذوي الاحساس بعد قياس البناء على الأساس فتبصر اهـ (قوله) أن  
 التمثيل أي الاستعارة التمثيلية (قوله) وهو أي التشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين أي فكنا  
 الاستعارة المبنية عليه لأنه إذا اقتصر في التشبيه التمثيلي على اسم المشبه به صار استعارة تمثيلية مفردة اهـ  
 سم (قوله) مثلهم مفرد وقوله كمثل مفرد أيضاً (قوله) أن إضافة الكلمة المراد إضافة الغوية (قوله)  
 واقتنائها تفسير (قوله) هو التقديم المضاف إلى الرجل) فيه إشارة إلى أن المراد إضافة اللغوية اهـ

وظاهر أن الجاهز العقلي  
 والراجع إلى حكم الكلمة  
 خارجان عن الجاهز بالمعنى  
 المذكور فيجب أن يريد  
 بالراجع إلى معنى الكلمة  
 أعم من المفرد والركب  
 ليصح الحصر في القسمين  
 وأوجب بوجوه آخر الأول  
 أن المراد بالكلمة اللفظ  
 الشامل للمفرد والركب نحو  
 كلمة الله والثاني أنا أناسم  
 أن التمثيل يستلزم التركيب  
 بل هو استعارة مبنية على  
 التشبيه التمثيلي وهو قد  
 يكون طرفاه مفردين كما في  
 قوله تعالى مثلهم كمثل  
 الغي استوقدنا ناراً الآية  
 الثالث أن إضافة الكلمة  
 إلى شيء أو تقييدها واقتنائها  
 بألف شيء لا ينخرجهما عن  
 أن تكون كلمة فالاستعارة  
 في مثل أراك تقدم رجلاً  
 وتؤخر أخرى هو التقديم  
 المضاف إلى الرجل المقترن  
 بنأ خبر أخرى والمستعاره  
 هو التردد فهو كلمة مستعملة  
 في غير ما وضعت له

سمي **قولاً** وفي الكل نظر أو ردها في الشرح مما أورده أماً في الأول فلان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة وأما في الثاني فلانه لو ثبت أن مثل هذا التشبيه يقع استعارة تخيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المصنف حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عتد من التحقيقية مثل قولنا انك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى ولا شك انه ليس مما عبر به عن التشبيه به بمفرد ولا يجوز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصل وأما في الثالث فالقطع بان لفظ تقدم في تقدم رجلاً وتؤخر أخرى مستعمل في معناه الاصل والجواز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصل أي صورة ترد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلاً وتارة لا يريد فيؤخر أخرى اه سم قال الفري قوله لانه لو ثبت أن مثل هذا التشبيه بالخ يمكن أن يجاب عنه بأنه على تقدير ثبوت جريان التمثيل في المفردات لا ريب في صحة التقسيم المذكور إذ تمثيل التمثيل المركب لا يقتضي حصره فيه غاية ما فيه أنه لم يخل التمثيل المراد في التقسيم وهو التمثيل في المفرد اعتماداً على الامثلة المذكورة في فصل التشبيه فان جميعها من قبيل المفرد ولا يجزئ أن ما يصح مثلاً للتشبيه يصح مثلاً للاستعارة فان ترك التشبيه الى الاستعارة ومثل التمثيل المركب دفعت التوهم اختصاراً التمثيل بالمفرد اه وقال في الاطول لا يجزئ أن هذا المنع أي المشار اليه بقوله لا نسلم أن التمثيل يستلزم التركيب لا يضر المصنف لانه يكفي كونه التمثيل مركباً ولا يتوقف رد دعوى التمثيل من الاستعارة الحقيقية على استلزامه التركيب لا نقول فليكن التمثيل معدوداً منها لا بتمامه بل ببعض أقسامه أي المفرد لا نقول عد السكاكي التمثيل منه مطلقاً حيث مثل لتلك الاستعارة المعدودتين انك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى ثم قال في الاطول وبهذا ظهر ضعف ما ذكره الشارح أي في المطول حيث قال وفيه نظر لانه لو ثبت أن مثل هذا التشبيه بالخ **(قوله بما لا يتحقق)** أي استعارة لا يتحقق الخ فلا يرد القول ونظيره فانه ليس معناه الا أمر او همة لانه لا يدخل تحت المراد بكلمة ما ولما كان لا يتحقق لعناء حسا ولا عقلا شاملاً لما يتعلق به توهم أيضاً ضرب عنه بقوله بل هو الخ اه أطول **(قوله صورة)** أي ذصورة فان الصورة جاءت بهذا المعنى أيضاً اه أطول **(قوله وهمية)** أي اختراعها التمثيل باعمال الوهم اياها فان للانسان قوة لها تركيب المتفرقات وتفريق المركبات اذا استعملها العقل تسمى مفكرة واذا استعملها الزهم تسمى متخيلة ولما كان حصول هذا المعنى المستعارة باعمال الوهم اياها سميت استعارة تخيلية ومن لم يعرفه قال المناسب حينئذ ان تسمى وهمية وعد التسمية تخيلية من أمارات تعسف السكاكي في تفسيره وانما وصف الوهمية بقوله محضة أي لا يشوبها شيء من التحقق العقلي والحسي للفرق بينه وبين اعتبار السلف فان أظفار المنية عندهم أمر محقق شابه توهم الثبوت لنية فهناك اختلاط توهم وتحقق بخلاف ما اعتبره فانه أمر وهمي محض لا يتحقق له لا باعتبار ذاته ولا باعتبار ثبوتيه اه أطول **(قوله لا يشوبها الخ)** تفسير محضة **(قوله في قول الهذلي)** أي المعهود السابق اه أطول **(قوله في الغتيال)** أي الاهلاك **(قوله أخذ الوهم)** باعمال المتخيلة اه أطول **(قوله واختراع لوازمه)** كالأظفار وكتب أيضاً مانصه أي مثل لوازمه بحسب الصورة لا بحسب الحقيقة فان الأظفار لا تلزم حقيقة السبع اه أطول **(قوله وعلى الخصوص الخ)** إشارة الى أن المراد ليس مطلق اللوازم بل اللوازم المخصوصة المتعلقة بوجه التشبيه ثم بقي النظر في كيفية عطفه فيحتمل أن ما يكون عطف على لوازمه وعلى الخصوص حال منه أي مما يكون ثم رأيت بخط شيخنا الشهاب البرلسي مانصه معطوف على مقتدر فقد رالكلام لوازم السبع لها على العموم وعلى الخصوص الخ اه وفيه نظر اه سم **(قوله قوام)** أي حصول اه سم **(قوله استعارة تصريحية)** أي تصريحية تخيلية بدليل أن الكلام في تفسير التخييلية اه سم **(قوله والتخييلية عتده الخ)** عبارة الاطول فعر به هذا صادق على لفظ مستعمل في صورة وهمية محضة من غير أن تجعل قرينة الاستعارة بالكناية فلا تستلزم الاستعارة بالكناية بخلاف تفسير السلف فانها لا تترك عندهم عن الاستعارة بالكناية وقد سرح به

وفي الكل نظر أو ردها في الشرح (وفسر) السكاكي الاستعارة (التخييلية بما لا يتحقق لعناء حسا ولا عقلا بل هو) أي معناه (صورة وهمية محضة) لا يشوبها شيء من التحقيق العقلي والحسي (كلفظ الأظفار في قول الهذلي) واذ المنية أنشئت لأظفارها (فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال أخذوا وهم في تصويرها) أي المنية (بصورة) أي السبع (واختراع لوازمها) أي لوازم السبع للنسبة وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به (فاختراع لها) أي للنسبة صورة (مثل صورة الأظفار) المحققة (ثم أطلق عليه) أي على ذلك المثل أعنى الصورة التي هي مثل صورة الأظفار (لفظ الأظفار) فتكون استعارة تصريحية لانه قد أطلق اسم التشبيه وهو الأظفار المحققة على التشبيه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الأظفار المحققة والقرينة اضافتم الى المنية والتخييلية عتده قد تكون بدون الاستعارة بالكناية

ولهذا مثل لها بنحو أظفار المنية المشبهة بالسبع فصريح بالتشبيه لتكون الاستعارة في الاختلاف فقط من غير استعارة بالكنية في المنية وقال المصنف أنه بعيد جداً لا يوجد مثال في الكلام (وفيه) أي في تقريب التخييلية بمذكر (تعسف) أي أخذ على غير طريق ما يقيم من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا تمس إليها حاجة وقد يقال إن التعسف فيه هو أنه لو كان الأمر كما زعم لو جرت أن تسجي هذه الاستعارة توهمة لا تخيلية وهذا في غاية السقوط لأنه يكفي في التسمية أدنى مناسبة على أنهم سيمون حكم الوهم تخيلاً لا كرفي الشفاء أن القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في (٣٠٤) الحيوان حكماً غير عقلي ولكن حكماً تخيلاً (ويخالف) تفسيره التخييلية بما ذكره (تفسير غيره لها)

أي غير السكاكي للتخييلية (يجعل الشيء للشيء) كجعل البدل للشمال وجعل الأظفار للنية قال الشيخ عبد القاهر أنه لا خلاف في أن البسد استعارة ثم إننا لا نستطيع أن نزع أن لفظ البسد قد نقل عن شيء إلى شيء أذ ليس المعنى على أنه شبه شيئاً بالبسد بل المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال بداً ولبعضهم في هذا المقام كملت واهية ينافسها في الشرح ثم يتجه أن يقال إن صاحب المفتاح في هذا الفن خصوصاً في مثل هذه الاعتبارات ليس يصدد التعليل لغيره حتى يعترض عليه بأن ما ذكره هو مخالف لما ذكره غيره (ويقضى) ما ذكره السكاكي في التخييلية (أن يكون الترشيع) استعارة (تخييلية لزوم مثل ما ذكره) السكاكي في التخييلية من اثبات صورة وهمية (فيه) أي في الترشيع لأن في كل من التخييلية والترشيع اثبات

حيث مثل التخييلية بأظفار المنية المشبهة بالسبع والسلف بما أن يتكرر المثال ويجعلوهم منوعاً أو يجعلوا الأظفار ترشيعاً للتشبيه لا استعارة تخيلية اه (قوله) ولهذا مثل لها أي للتخييلية المنقطة عن المكفي عنها (قوله) فصريح بالتشبيه والتصریح بالتشبيه يدل على كونه غير استعارة فضلاً عن أن يكون استعارة بالكنية اه سم (قوله) في الكلام أي كلام البلغاء (قوله) من كثرة الاعتبارات الظاهر أن ذلك باعتبار الموارد اه حفيد وقال القزري أي الأمر التخيل ثم تشبيهه باللازم ثم استعارة لفظ اللازم اه وفي سم قوله الاعتبارات هي أخذ الوهم في تصوير المنية بصورة السبع الخ (قوله) وقد يقال أي في وجه التعسف (قوله) أدنى مناسبة وهي أن كلام الخيال والوهم قوة باطنة متعلقة بما لا يتحقق حساً وعقلاً اه حفيد قال سم وكان حاصل هذا التوجيه أنها سمت تخيلية لأن المتعلق بها هو الوهم مناسب الخيال فسميت باسم يناسب المتعلق بها تأمل اه سم (قوله) ذكر أي ابن سينا (قوله) ذكر في الشفاء) الأولى التمسك بما في كتب العربية حيث قال صاحب الصحاح يقال خيل إليه أنه كذا على ما لم يسم فاعلم من التخيل والوهم وصاحب الأساس أفعال كذا على ما خيلت على ما ارتك نفسك وشبهت واهتمك اه حفيد (قوله) ويخالف تفسير غيره لها) عطف على فيه تعسف عطف فعلية على اسمية ولو قال ومخالفته لتفسير غيره على أنه عطف مفرد على مفرد لكان أحسن قال جلال الدين الشافعي في شرح الإيضاح بشكل على قول السكاكي ما إذا جمع بين المشبه والمشبه به في الاستعارة بالكنية كما تقول أظفار المنية والسبع تشبث بفلان فان أظفار المنية تتجاذر عنده وأظفار السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والجاز وأما على قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا المحذور لأن الأظفار حقيقة وإنما التصور في انبثاق النية وإضافتها إليها اه كلامه والجواب أن السكاكي يقدر في مثله أظفاراً أخرى بأن يقول التقدير أظفاراً المنية وكذا أظفار السبع كما تقر في تقاريره اه قزري (قوله) يجعل الشيء للشيء) يصدق على كل مجاز عقلي ودفعه يجعل ال له هـ أي جعل الشيء الذي هو لازم المشبه به للشيء الذي هو المشبه كذا في الأطول (قوله) كجعل البدل للشمال) أي في قول الشاعر وغداة ربح قد كشفت وقرة \* إذا أصبحت بيد الشمال زمامها

أي ورب غداة ربح أزلت برودته عن الناس بالأطعام والكسوة وإيقاد النيران والقررة بالكسر البرد معطوف على غداة أوريح وأذ طرف لكشفت اه من القزري والشمال بالفقر ربح مشهورة (قوله) قال الشيخ عبد القاهر الخ) استدلال على المخالفة (قوله) في أن البسد أي اثبات البدل لوافق التفسير بالجعل وقوله) لا في أذ ليس الخ (قوله) عن شيء كالمجازحة إلى شيء كالصورة والوهمية الشبيهة بالبسد (قوله) ثم يتجه أن يقال الخ) فيه أن تغيير نفس الغير وتبديل الاصطلاح الثابت من غير حاجة وبدون فائدة يعتد بها مما لا يعتد به اه قزري (قوله) الذي هو المشبه) صفة اختيار (قوله) الذي هو) صفة المشبه به (قوله) وفي الترشيع بغير لفظه) الكلام في ترشيع الاستعارة فلا رد أن الترشيع قد يقرن بلفظ المشبه كما في قولك مخالب المنية الشبيهة بالسبع فان المخالب ترشيع للتشبيه لا الاستعارة كما مر لكن رد عليه ترشيع الاستعارة بالكنية كما سنده الآن اه قزري (قوله) الذي هو المشبه) صفة الاختيار والاستبدال اه سم

بعض ما يخص المشبه به للشيء فكما أثبت للنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الأظفار (قوله) كذلك أثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة بالأظفار فلا يعتبر ههنا أيضاً معنى وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبه بالربح حتى يكون الربح والتجارة بالنسبة إليهما استعارة تين تخيلتين إذ لا فرق بينهما إلا بالاباء التعبير عن المشبه الذي أثبت له ما يخص المشبه به كالنية مثلاً في التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيع بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع أن لفظ الاشتراء ليس بموضوع ولو هذا الفرق لا يوجب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيع



فأختار في أحدهما دون الآخر وجواب أن الأمر الذي هو من خواص المشبه به (٥ ، ٢) لما قرئ في التخصيلية بالمشبه كالتي هي

(قوله فاعتبار في أحدهما) أي التخصيلية دون الآخر أي الترشيع وكتب أيضا قوله فاعتبار في أحدهما الخ وإن اعتبره فمما لم يرد تعسف ومخالفة للغير اه أطول (قوله والجواب أن الأمر الخ) كالأظفار في صورة التخصيلية والربح والتجارة في صورة الترشيع وكتب أيضا قوله والجواب أن الأمر الذي هو من خواص المشبه به الخ فيه بحث وهو أن هذا الكلام مبني على أن لا ترشيح في الاستعارة بالكناية وبعد تجويزه فيها كما هو الحق فالأمر مشكل لأن الترشيع فيها يقتضي بلفظ المشبه فهو محال بالنسبة فنسب بقلان فأقرسته اللهم إلا أن يقال التخصيلية تنكسر سورة الاستعداد فلا يحتاج إلى اختراع صورة وهمية أخرى فتأمل هذا وقد راجع الجواب المذكور بأن خاصية المشبه به في التخصيلية وإن قررت بالمشبه ولكن المراد بالمشبه هو المشبه به عند السكاكي فلا يثبت الاحتياج إلى التوهم وفيه نظر لأن المراد بالمشبه وإن كان المشبه به لكن ادعاء لاحقيقة والخاصة خاصة السبع الحقيقي فثبت الاحتياج إليه على أن مجرد اقتران اللازم في التخصيلية بلفظ لا يلائم بحسب الظاهر والترشيح بلفظ لا يلائم بحسبه كقوله فملا ذهب إليه اه فترى (قوله بلفظ المشبه به) كالأشتر اه (قوله كأنه هو هذا المعنى) أي الذي هو الاشتراء (قوله - حتى إن المشبه به الخ) فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيع خارجا عن الاستعارة زائد اعلم قلنا فرق بين المقيّد والمجموع فالمشبه به هو الموصوف المقيّد بالصفة والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وأيضاً معنى زيادته أن الاستعارة تامة بدونه اه مطول وكتب أيضا قوله حتى إن المشبه به في قولنا الخ فيه بحث وهو أن هذا التوجيه وإن صح في المثال الذي أورده أعني رأيت أسدا يفترس أقرانه لكن لا مسأله في قوله تعالى اعتصموا بحبل الله لئلا تقطع عن أنفسكم ما طاب شيء يعلق بالعهد لطلب الاعتصام الحقيقي المتعلق بالحبل الحقيقي حتى يستعار هذا المقيد للعهد كما يشهد به الذوق السليم وعلى هذا القياس نظائر فتمل اه فترى قال سم وحاصله أن الترشيع هنا يريد به معنى مجازي لا المعنى الحقيقي اه ومثله في الأطول ثم قال الفترى هذا وقد رد الفاضل المحشي الجواب المذكور بأنه حينئذ يكون ذلك الوصف من نعمة التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للبالغة المستفادة من التشبيه ولا مبنيا على تناسبه كما هو شأن الترشيع ويمكن أن يقال مراده أن المشبه به هو الأسد الموصوف في نفس الأمر بالصفة المذكورة لأنه الموصوف من حيث انه موصوف ولو سلم فالتظاهر أن خروج الوصف عن مدلول المستعار منه كافي في كون ذكره تقوية للبالغة الحاصلة في التشبيه ومبنيا على تناسبه ولا يضرب وقف تمام التشبيه على ملاحظته فان تعلق الرؤية بتلاذات البحر ليس كتعلقها بالبحر المقيد بتلاطم الأمواج في البالغة المطلوبة اه (قوله المذكور) أي المذكور كوراحمه (قوله ويراد بالمشبه به) ذكره تميزا للاستعارة المكنى عنها عند السكاكي عنها عند المصنف لكن لا حاجة إليه لأن قوله على أن المراد بالمشبه به الخ يفيد أن المشبه المذكور يجب أن يراد به المشبه به كذا في الأطول (قوله على أن الخ) هذا هو محل الخلاف بين المصنف والسكاكي فان المصنف يقول المراد بالمشبه الموت الحقيقي (قوله بمعنى أنه) أي الحال والشأن (قوله لأن في إضافة خواص المشبه به) أي الأظفار مثلا (قوله من تفسير الاستعارة المكنى عنها) عبارة الأطول ورد أي ما ذكره السكاكي من تفسير الاستعارة بالكناية وجعلها قسمين من الاستعارة التي هي قسم من المجاز وجعل إضافة الأظفار قرينة للاستعارة بأن لفظ المشبه فيها أي في الاستعارة بالكناية كلفظ النية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا فلا يصح تفسير الاستعارة بالكناية بأن يكون الطرف المذكور هو المشبه ويراد به المشبه به والاستعارة ليست كذلك فلا يصح جعلها قسمين وأضافة نحو الأظفار قرينة التشبيه ولا يدل على أكثر من التشبيه فلا يصح ما ذكره أنه قرينة الاستعارة وليس ضمير رد إلى مجرد تفسير الاستعارة بالكناية كما ظنه شارح المحقق فإنه حينئذ يلقو قوله والاستعارة ليست كذلك وقوله وأضافة نحو الأظفار قرينة التشبيه ويحتاج في دفع الأخير إلى ما ذكره بقوله وهذا كأنه جواب سؤال مقدر وهو أنه لو أراد بالمشبه معناها الحقيقي فمما معنى إضافة الأظفار إليها اه (قوله بأن لفظ المشبه فيها) لفظ المشبه على مذهب السكاكي نفس الاستعارة بالكناية فلا يصح أن تجعل

جعلناه مجازا عن أمر آخر  
يمكن أن يأنه المشبه وفي  
لما قرئ بلفظ المشبه به  
الذي ذلك لأن المشبه به  
كأنه هو هذا المعنى مقار  
لخواصه وخواصه حتى  
المشبه به في قولنا رأيت أسدا  
يقترس أقرانه هو الأسد  
الموصوف بالافتقار إلى الحقيقة  
من غير احتياج إلى قوة  
صورة واعتبار مجازي  
الافتقار إلى خلاف ما ذكر  
قلنا رأيت شجاعا يفترس  
أقرانه فمما يحتاج إلى ذلك  
يصح أن يأنه للشجاع فليست  
في الكلام دقة ما (وعني  
بالمكنى عنها) أي أراد  
السكاكي بالاستعارة المكف  
عنها (أن يكون) الطرف  
(المذكور) من طرف  
التشبيه (هو المشبه) ويراد  
المشبه به (على أن المراد  
بالمشبه في مثل أنشبت النية  
أظفاره هو) (السبع) بادعاء  
السبعة لها) وانكار أن  
يكون شيئا غير السبع  
(بقرينة إضافة الأظفار)  
التي هي من خواص السبع  
(إليها) أي إلى النية فقد  
ذكر المشبه وهو النية وأراد  
المشبه به وهو السبع  
فلاستعارة بالكناية لأن  
عن التخصيلية بمعنى أنه لا  
يوجد استعارة بالكناية  
بدون الاستعارة التخصيلية  
لأن في إضافة خواص  
المشبه به إلى المشبه استعارة  
تخصيلية (ورد) ما ذكره من  
تفسير الاستعارة المكنى

عنها (بأن لفظ المشبه فيها) أي في الاستعارة بالكناية كلفظ النية مثلا (مستعمل فيما وضع له تحقيقا) للقطع بأن المراد بالمشبه هو الموت لا غير

(والاستعارة ليست كذلك) لا يفسرها بان تذكر أحد طرفي التشبيه وترد به الطرف الآخر ولما كان ههنا منطنة سؤال وهو أنه لو أريد بالنية معناها الحقيقي لخاص معنى إضافة (٢٠٦) الاطلاق إليها أشار إلى جوابه بقوله (وأضافة نحو الاطلاق غير نية التشبيه) المضمرة

الاستعارة طرفا فلا يقال بان لفظ المشبه الذي ادعى أنها استعارة لسكان أحسن كذا كتب عن شيخنا ناصر الدين وفيه نظر يؤخذ مما تقدمناه قبيل قوله وقسمها إلى المصريح بها الخ اه سم وحاصل النظر الذي يؤخذ مما تقدمه أن كون لفظ المشبه نفس المكنية عند السكاكي وجه من وجوه ثلاثة دل على كل منها كلام السكاكي (قوله والاستعارة ليست كذلك) أي عندهم (قوله ولما كان ههنا الخ) قال الحفيد الاظهر أن يجعل كلام المصنف معا لكون ذلك الاضافة دليلا على استعمال لفظ المشبه في المشبه به حقيقة اه وقوله تكون تلك الاضافة الخ أي الذي ادعاه السكاكي في قوله السابق على أن المراد بالنية السبع بادعاء السبعة لها بقية اضافة الاطلاق إليها اه سم (قوله المضمرة في النفس) أي على مذهب المصنف (قوله وكان) يحتمل أنه حرف أو فعل كافي سم (قوله وقد يجاب عنه بأنه) أي الحال والشان (قوله الآن المراد به السبع ادعاء) أي فليس مستعملا فيما وضع له تحقفا فيبقى كونه استعارة (قوله من أنا الخ) بيان لما في كما اه سم (قوله مرادفاه) أي لاسمه وكتب أيضا قوله مرادفاه فيه بحث لأن النية اسم للفرد الغير المتعارف ولذلك صرح معنى الادخال والسبع اسم للماهية المطلقة فهما كرومي وإنسان فكيف يجتمع إذا الترادف مع ارتكاب ذلك التأويل اللهم الآن يراد بالتراذف التصديق اه فترى ومراده التصديق في الجملة والاورد أن المتصادقين هما الامر ان المختلفان مفهومهما المتساويان ما صدقا أي في سائر المصادقات وهما ليس كذلك وأجاب في الاطول عن البحث بما نصه قلت ليس الدعوى أن جنس النية من أفراد السبع بل أن النية المخصوصة التي يخبر عنها نعت السبع وحينئذ لا يبعد دعوى الترادف نعم لا يتعين لكنه أبلغ فيما هو المقصود من الادعاء اه (قوله بأن ندخل النية الخ) ومن لازم هذا الادخال كون لفظ النية صادرا عنها للسبع فلذا ذكر أنه وضع للسبع في قوله الاتي كلفظ النية والسبع اه سم (قوله ثم تخيل) أي وقع في الخيال وكتب أيضا قوله ثم تخيل الخ لاجابة اليه في اثبات ما أجابه وانما ذكره لانه كلام واحد أورده صاحب المفتاح جوابا عن سؤال آخر أورده كما يعلم من المطول على أن فيه تاكيذا للجواب لان تخيل المرادفة مما أوضح صحة كون اللفظ ليس مستعملا فيما وضع له تحقيقا حتى ينافي الاستعارة اه سم (قوله كيف يصح) انكارى اه سم (قوله وفيه نظر) أي في هذا الجواب (قوله لقطع بأن المراد بها الموت) وهذا اللفظ موضوع له بالتحقيق قال في المطول وبهذا يدفع ما قيل ان لفظ النية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا حقيقة فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به أي السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لاننا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعاء الغير المتعارف لان الادعاء انما هو عين المشبه الذي هو النية وهو ظاهر اه (قوله لا يقتضي الخ) أي تصریح السكاكي بان ثبوت الشيء ادعاء لا ينافي فيه حقيقة ولهذا لا يتناقض نصب القرينة على أن المراد غير الموضوع له مع دعوى أن المراد داخل تحت الموضوع له كذا في الاطول (قوله ويمكن الجواب الخ) نقل في الاطول عن الشارح أنه زيف هذا الجواب بأن اللفظ لا يستعمل في المعنى الا لكونه موضوعا له أو لكونه لازما للموضوع له فاستعمالها في الموت لكونها موضوعا له اه ثم أجاب صاحب الاطول عن أصل الاعتراض على السكاكي ان المنقسم إلى الاستعارة بالكناية والاستعارة المصريحة ليست استعارة هي قسم المجاز بل ما يطلق عليها الاستعارة فلتكن الاستعارة بالكناية حقيقة وهذا التقسيم منه كتقسيمه المجاز إلى المجاز العقلي والمجاز القوي بعد تعريفه المجاز بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به الخطاب ولا شبهة أن المنقسم ما يطلق عليه المجاز لا المجاز بالمعنى المذكور اه (قوله مثله) أي مثل استعمال لفظ النية (قوله ومراد به الطرف الآخر) عطف لازم (قوله غير ظاهر بعد)

في النفس يعنى تشبيه النية بالسبع وكان هذا الاعتراض من أقوى اعتراضات المصنف على السكاكي وقد يجاب عنه بأنه وان صرح بلفظ النية الآن المراد به السبع ادعاء كما أشار إليه في المفتاح من أن لا يحصل ههنا اسم النية اسما للسبع مرادفاه بأن ندخل النية في جنس السبع للبالغة في التشبيه يجعل أفراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم تخيل أن الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين كلفظي النية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فيبقى لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للنية مع التصريح بلفظ النية وفيه نظر لان ما ذكر لا يقتضي كون المراد بالنية غير ما وضعت له بالتحقيق حتى تدخل في تعريف الاستعارة للقطع بأن المراد بها الموت وهذا اللفظ موضوع بالتحقيق وجعله مرادفا لفظ السبع بالتأويل المذكور لا يقتضي أن يكون استعماله في الموت استعارة ويمكن الجواب بأنه قد سبق أن قيد النية مراد في تعريف الحقيقة أي الحقيقة هي الكلمة المستعملة في معنى موضوعا لها لا حقيق من حيث انها

موضوع له بالتحقيق ولا نسلم أن استعمال لفظ النية في الموت في مثل أظفار النية استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق مثله في قولنا دنت منية فلان بل من حيث ان الموت جعل من أفراد السبع الذي لفظ النية موضوع له بالتأويل وهذا الجواب وان كان مخرجا له عن كونه حقيقة إلا أن تحقيق كونه مجازا ومراد به الطرف الآخر غير ظاهر بعد

اذ لم يستعمل في غير ما وضع له وهو المعبر في المجاز عندهم وبهذا تبين بطلان الاعتراض بأن اللفظ المستعمل اذ لم يكن حقيقة أو كناية يجب أن يكون مجازا وذلك لأن مرادنا شرح أن تعريف المجاز الذي ذكره لا يصدق عليه وهذا كلام حق لا مزية فيه نعم لو عرف المجاز بما لا يكون مستعملا في الموضوع له من حيث أنه موضوع له لخل في تعريفه لكن لم يعرفه بذلك اه قري (قوله واختار السكاكي الخ) فان قيل يجوز العكس أيضا وفي كل منهما تقليل الاقسام فلا يرجح أحدهما على الآخر قلنا لا يجوز اعتبار التبعية في مثل أعبني لسان الحال اه حفيد (قوله يجعل قريتهما مكنيا عنهما) فيه بحث لان هذا الابتأ في مثل قوله تعالى لعلمكم تتقون لان القرينة ههنا استهالة الربى عليه تعالى وكذلك في قوله تعالى رجاو دلائل القرينة ههنا مناسبة حالهم لكثرة الودادة قال الفاضل المحنثي في شرح المفتاح توجيها لارجاع الاستعارة التبعية الى الاستعارة بالكناية في الايتين المذكورتين يجعل الاتقاء استعارة بالكناية عن المرجو ويجعل ذكر له قرينة لها ويجعل الودادة الكثيرة استعارة بالكناية عن القلبية تمكينا بالكفار ويجعل ذكر رجاو قريتهما وفيه أيضا بحث لان مدلول تتقون الاتقاء انما هو أعني المأخوذ من حيث النسبة على ما حققه في بحث الاستعارة التبعية وقد استعمل على توجيها السكاكي في المرجوة هذه الاستعارة بالكناية لا بد أن تكون تبعية كما لا يخفى فلا يفيد السكاكي في رفع التبعية من الين وكذا الكلام في رجاو لا ية والوجه أن يقال طريقة الدهناء أن يقال المخطبون استعارة بالكناية عن رجاو منهم الاتقاء القرينة نسبة الاتقاء المرجو اليهم يذ كر لم وتقون وهكذا الحال في رجاو دلائل اه قري وعبارة الشارح في شرح المفتاح ليت شعري ماذا يفعل المصنف في كل استعارة تبعية تكون قريتهما عقلية وكيف يجعلها قرينة على استعارة مكنية اه قال في الاطول ويمكن أن يقال لما كان مدار قريته التبعية على الفاعل والمفعول والجرور على ما صرح به السكاكي بين الرد يجعل قريته التبعية مكنية وأما في نحو قلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا فيجعل زيدا مكنيا عنها باستعماله في المقتول ادعاء اثبات القتل تخيلية ولا تجعل القرينة مكنية نعم يتم الرد على السكاكي لو وجد مثال التبعية قريتهما حالية ولم يكن هنالك ما يجعل مكنية والتبعية قريتهما اه والحاصل أن رد التبعية الى المكنية تارة يكون يجعل قريته التبعية مكنيا عنها والتبعية قريته تلك المكنية وعلى هذا اقتصر السكاكي في بيان الرد فاعترض عليه بعدم اطراده فيما اذا كانت قريته التبعية حالية وغاية ما يمكن في الاعتذار عنه ما مر عن الاطول وتارة يكون يجعل جزء من الكلام غير قريته التبعية مكنية وجعل التبعية قريتهما وهذا اذا كانت قريته التبعية حالية (قوله ورد ما اختاره السكاكي الخ) دفعه العصام بوجهين أحدهما أنه يعترض على القوم بأنهم لو قبلوا الاعتبار في التبعية لصارت استعارة بالكناية واستغنوا عن اعتبارها لانهم يجعلون الاستعارة التخيلية ثابتا لازم المشبه به للشبه مع استعماله في حقيقة ولا يشعر كلامه بأنه يردّها الى الاستعارة بالكناية والتخيلية على مذهبه بل من ينظر في كلامه يعرف أنه كلام مع القوم وانهم ما أنه جعل الاستعارة التخيلية للصورة الوهمية لتكون حقيقة باسم الاستعارة في الغاية قبل رد التبعية فله أن يعدل عن القول به لمصلحة الرد المذكور لان النفع فيه أكثر من رعاية شدة المناسبة في اطلاق الاستعارة اه وقال في الاطول بعد قول المصنف واختار رد التبعية الخ مانعه في كون ذلك مختارا للسكاكي نظرا لانه قال في آخر بحث الاستعارة التبعية هذا ما أمكن من التخصيص كلام الاصحاب في هذا الفصل ولو أنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية بأن قبلوا جمعوا في قولهم نطق الحال بكذا الحال التي ذكرها عندهم قريته الاستعارة بالتصريح استعارة بالكناية عن المتكلم بواسطة المبالغة في التشبيه وجعلوا نسبة النطق اليه قريته الاستعارة كما فعلوا في أظفار النية لكان أقرب الى الضبط اه وكلامه هذا صريح في أنه رد الاستعارة التبعية الى المكنية على قاعدة القوم حينئذ لا حاجة الى استعارة قريته المكنية لشيء حتى تبقى التبعية مع ذلك جماعها

(واختار) السكاكي (رد)  
الاستعارة (التبعية)  
وهي ما تكون في الافعال  
والجرور وما يشق منها  
(الى) الاستعارة (المكن)  
عنها يجعل قريتهما أي  
قريته التبعية استعارة  
(مكنيا عنها و) جعل  
الاستعارة (التبعية)  
قريتهما أي قريته  
الاستعارة المكنية عنها (على  
نحو قوله) أي السكاكي (في  
النية وأظفارها) حيث  
جعل النية استعارة  
بالكناية وازافة الاظفار  
اليها قريتهما في قولنا  
نطق الحال بكذا جعل  
القوم نطق استعارة  
عن دلت بقريته الحال  
والحال حقيقة وهو يجعل  
الحال استعارة بالكناية عن  
المتكلم ونسبة النطق اليها  
قريته الاستعارة وهكذا في  
قولهم نفرهم لهم نيمات  
يجعل اللهنيمات استعارة  
بالكناية عن المطعومات  
الشبهة على سبيل التكميم  
ونسبة القرى اليها قريته  
وعلى هذا القياس وانما  
اختار ذلك اشارة للضبط  
وتقليل الاقسام (ورد) ما  
اختاره السكاكي

(بأنه ان قدر التبعية) لنطق في نطق الحال بكذا (حقيقة) بان راينا معناها الحقيقي (لم تكن) التبعية استعارة (تخييلية لانها) أي التخييلية (بماز عند) أي عند السكا كي لانه جعلها من أقسام الاستعارة المصريح بها المفسرة بذكر المشبه واردة المشبه إلا أن المشبه فيها يجب أن يكون لا يتحقق بمناه حسابا لا عقلا بل وهما قد يكون مستعارة في غير ما وضعت له بالتحقيق فتكون مجازا وإذا لم تكن التبعية تخيلية (لم تكن) الاستعارة (المكني) (٢٠٨) منها مستلزما للتخييلية) يعني أنها لا توجد بدون التخييلية وذلك لان المكني عنها قد

وجبت بدون التخييلية في مثل نطق الحال بكذا على هذا التقدير (وذلك) أي عدم استلزام المكني عنها للتخييلية (باطل بالاتفاق) وانما الخلاف في أن التخييلية هل تستلزم المكني عنها فعند السكا كي لا تستلزم كما في قولنا أظفار المنية الشبيهة بالسبع وهذا ظهر فساد ما قيل ان مراد السكا كي بقوله لا تنفك المكني عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكني عنها لا على العكس كما فهمه المصنف نعم يمكن أن يثار في الاتفاق على استلزام المكني عنها للتخييلية لان كلام الكشف مشعر بخلاف ذلك وقد صرح في المفتاح أيضا في بحث المجاز العقلي بأن قرينة المكني عنها قد تكون أمرا وهما كالأظفار المنية وقد تكون أمرا محققا كالآليات في أثبت الربيع البقل والهزم في هزم الأمير الجند إلا أن هذا لا يدفع الاعتراض عن السكا كي لانه قد صرح في المجاز العقلي بأن نطق في نقطة الحال بكذا أمر

ولا تنقل الأقسام بهذا فلا يتم ما رده المصنف لانه اه يعض تلخيص (قوله بأنه) أي السكا كي ان قدر هو فقد رتب البناء للفاعل أو بأنه أي الشأن فقد رتب البناء للفعول ولا يخفى أن هذا الترتيب قبيح لانه ما قال وجهل التبعية قرنتها على نحو قوله في المنية وأظفارها لم يبق احتمال تقديرها حقيقة ولا لم يكن على نحو قوله في المنية وأظفارها فكان عليه أن يقول على نحو المنية وأظفارها ليس هذا الترتيب وأيضا ينبغي أن يقول ان قدر التبعية غير استعارة لم تكن تخيلية لانها استعارة عندها لا تنفك المنية عن السكا كي وان لم يقدر التبعية حقيقة فتكون استعارة لجواز أن تكون مجازا أمر سلا وان لا يضر هذا المنع لان الكون مجازا أمر سلا أيضا بشارك الكون حقيقة في الفساد وأما ثبات الملازمة بأن العلاقة بين المعنيين هي المشابهة كما تصدى له الشارح المحقق فدونه شرط القتاد اه أطول ملخصا (قوله لم تكن تخيلية) أي على مذهب السكا كي (قوله بماز عند) لانه عند المصنف والسلف (قوله إلا أن المشبه فيها) أي في التخييلية (قوله بمعنى الخ) أشار به إلى أنه ليس المراد الاستلزام في العقل بل في الوجود ولا يعني أن كلا منهما لا يوجد بدون الآخر لما تقدم من أن التخييلية عند السكا كي قد تكون بدون المكني (قوله على هذا التقدير) أي تقدير أن التبعية حقيقة اه سم (قوله وبهذا ظهر الخ) أي باعتبار السكا كي التخييلية بدون المكني في قولنا أظفار المنية الشبيهة بالسبع (قوله لا على العكس) عطف على مستلزما للمكني أي لا كما تنع على العكس أي أنها تستلزمها المكني عنها وفي بعض النسخ اسقاط على وهو ظاهر (قوله كما فهمه المصنف) أي في الإيضاح (قوله لان كلام الكشف) سيذكره بعد (قوله عن السكا كي) أي في عدم قوله بالاستعارة التبعية وان دفع الاعتراض عليه بأن عدم الاستلزام باطل بالاتفاق اه سم (قوله لانه قد صرح الخ) وحيث جعل نطق مستعارة في أمر وهما كان استعارة تخيلية في الفعل والاستعارة في الفعل ليست التبعية فقد اضطررنا إلى اعتبار الاستعارة التبعية (قوله وأيضا) اعتراض بوجه آخر لمزج السكا كي من كلامه اه سم (قوله فلاجهة) أي لوجه (قوله ان المكني عنها لا تنفك عن التخييلية) لانها قد انفكت عنده في أثبت الربيع البقل وهزم الأمير الجند (قوله فلم يكن ما ذهب اليه مغنيا الخ) وقال صاحب الكشف في رده على السكا كي رده الاستعارة التبعية إلى المكني عنها أنه قد يكون تشبيه المصدر وهو المقصود الأصلي والواضح الجلي ويكون ذكر المتعلقات تابعا ومقصود بالعرض فالاستعارة حينئذ تكون تبعية كما في قوله

تقرى الرياح رياض الحزن مزهورة \* اذا سرى النوم في الاجفان يقاطا

فان التشبيه هنا انما يحسن بين هبوب الرياح على ما بين القرى ولا يحسن التشبيه ابتداء بين الرياح والمضيف ولا بين الرياح والضيف ولا بين الايقاظ والطعام نعم يلاحظ التشبيه بين هذه الأمور تبعاً لذلك التشبيه ولا يصح أن يعكس فيجعل التشبيه بين الهبوب والقرى تبعاً لشي من هذه التشبيهات فلا يصح هنا رد التبعية إلى المكسبة عند من له ذوق سليم وقد يكون التشبيه في المتعلق غرضاً أصلياً وأمر اجلياً ويكون ذكر الفعل واعتبار التشبيه فيه تبعاً فينفذ يحمل على الاستعارة بالكنية كقوله تعالى ينقضون عهد الله فأن تشبيه العهد بالجل مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه في مصدر الفعل وفي متعلقه على السوية

وهي جعل قرينة للمكني عنها أو إضافتها لوجود المكني عنها بدون التخييلية كما في أثبت الربيع البقل ووجود تخييلة بدونها كما في أظفار المنية الشبيهة بالسبع فلاجهة لقوله ان المكني عنها لا تنفك عن التخييلية (والا) أي وان لم يقدر التبعية على وجهها السكا كي قرينة المكني عنها حقيقة بل قدرها مجازا (قد يكون) التبعية كنطق متلا (استعارة) ضرورة أنه مجاز علاقته المشابهة والاستعارة في الفعل لا تكون التبعية (لم يكن ما ذهب اليه) السكا كي من رد التبعية إلى المكني عنها (مغنيا عما ذكره غيره) من تقسيم الاستعارة إلى التبعية وغيره لانه اضطررنا إلى القول بالاستعارة التبعية وقد يجاب بأن كل مجاز



تكون علاقتها المشابهة لا يجب أن يكون استعارة لحوار أن يكون له علاقة أخرى باعتبارها موقع الاستعمال كما بين النطق والخلالة فانهم الاثما للنطق بل انما تكون استعارة اذا كان الاستعمال باعتبار علاقة المشابهة وقصد المبالغة (٣٠٩) في التشبيه وفيه نظر لان السكاكي قد

صرح بان نطقت ههنا امر مقدروهي كاطفار المنية المستعارة للصورة الوهمية الشبيهة بالاطفار الحقيقية ولو كان مجازا امر سلا عن الدلالة لكان امرا محققا عقليا على أن هذا لا يجري في جميع الامثلة ولو سلم حيث نذ يعودا لاعتراض الاول وهو وجود المكفي عنها بدون التخييلية ويمكن الجواب بأن المراد بعدم انفكاك المكنية عن التخييلية لا بدفعه عن التخييلية لان الاعتراض بلزوم وجود المكنية بدون التخييلية لا يوجد بدونها فبما شاع وانما يظهر الدفع بذلك لو كان الاعتراض بلزوم وجود التخييلية بدون المكنية وهو عكس ما ذكر في الاعتراض الا أن يكون محط الجواب قوله وأما وجود الاستعارة بالكتابة بدون التخييلية فشايع لكن هذا مضمون قوله السابق نعم يمكن أن يذاع في الاتفاق الخ فها قال يمكن أن يجاب بما تقدم من منع الاتفاق الخ تأمل اه سم وكتب ايضا قوله ويمكن الجواب الخ جواب عن قوله ولو سلم الخ لاعتراض لانه قد سبق أنه صرح بان نطقت امر وهي فاضطر آخر الامر الى اعتبار الاستعارة التبعية كذا في الحفيد (قوله) وانما الكلام) أي النزاع في العصة أي في صحة مثل اطفار المنية الشبيهة بالسبع (قوله) في قوله تعالى ينفقون عهد الله) في العهد استعارة بالكتابة فالعهد مشبه والمشيبه هو الحبل فوزان العهد وزان المنية في أثبت المنية اطفارها والنقض قرينة هذه الاستعارة والمستعارة بالنقض هو ابطال العهد وهو امر محقق لا وهي قرينة المكنية استعارة تصحيحية (قوله) استعارة عن غور الماء) شبه الغور بإدخال الغذاء الجوف فاستعارة لفظه وهو لفظ البلع (قوله) وقد تكون حقيقة كافي أثبت الريح) فالربيع استعارة مكنية والابيات قرينتها وهو امر محقق

هينثنا أن يجعل استعارة تبعية وأن يجعل مكنية كما في نطق الحال فان كلاما تشبيها للدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالكلام ابتداء مستحسن فظهر أن ما ذكره السكاكي من الرمد مطلقا مردود اه أطول (قوله) تكون علاقتها المشابهة) أي بالصلاحيية أي فيه مشابهة فصل للعلاقة بدليل بقية الكلام (قوله) لا يجب الخ) لقائل أن يقول عدم الوجوب لا يمنع الصحة واذا صح جعله استعارة فلا إشكال على السكاكي بحاله اه سم (قوله) وفيه نظر) أي في هذا الجواب (قوله) لأن السكاكي الى آخر الفصل) حاشية بخط الشارح قدس سره أدرجه في الشرح كذا كره الحفيد (قوله) في جميع الامثلة) لان بعضها لا يوجد فيه علاقة أخرى غير المشابهة اه سم (قوله) ولو سلم) أي جريانه في جميعها اه سم (قوله) وهو وجود المكفي عنها بدون التخييلية) مع أن المكفي عنها لا تنفك عن التخييلية (قوله) ويمكن الجواب الخ) لا يخفى أن الجواب لا يطابق الاعتراض لان الاعتراض بلزوم وجود المكنية بدون التخييلية وذلك باطل وهذا لا يدفعه أن المراد بعدم انفكاك المكنية عن التخييلية أن التخييلية لا توجد بدونها فبما شاع وانما يظهر الدفع بذلك لو كان الاعتراض بلزوم وجود التخييلية بدون المكنية وهو عكس ما ذكر في الاعتراض الا أن يكون محط الجواب قوله وأما وجود الاستعارة بالكتابة بدون التخييلية فشايع لكن هذا مضمون قوله السابق نعم يمكن أن يذاع في الاتفاق الخ فها قال يمكن أن يجاب بما تقدم من منع الاتفاق الخ تأمل اه سم وكتب ايضا قوله ويمكن الجواب الخ جواب عن قوله ولو سلم الخ لاعتراض لانه قد سبق أنه صرح بان نطقت امر وهي فاضطر آخر الامر الى اعتبار الاستعارة التبعية كذا في الحفيد (قوله) وانما الكلام) أي النزاع في العصة أي في صحة مثل اطفار المنية الشبيهة بالسبع (قوله) في قوله تعالى ينفقون عهد الله) في العهد استعارة بالكتابة فالعهد مشبه والمشيبه هو الحبل فوزان العهد وزان المنية في أثبت المنية اطفارها والنقض قرينة هذه الاستعارة والمستعارة بالنقض هو ابطال العهد وهو امر محقق لا وهي قرينة المكنية استعارة تصحيحية (قوله) استعارة عن غور الماء) شبه الغور بإدخال الغذاء الجوف فاستعارة لفظه وهو لفظ البلع (قوله) وقد تكون حقيقة كافي أثبت الريح) فالربيع استعارة مكنية والابيات قرينتها وهو امر محقق

### فصل في شرائط حسن الاستعارة

أي في بيان ما به أصل الحسن وما يزيده حسنًا ويدور عليه مراتب الحسن ولا يقتصر على ما لو أهمل طرح من الحسن الى القبح اه أطول (قوله) من التحقيق) أي غير التمثيل (قوله) على سبيل الاستعارة) زاده الشارح أيضا حالًا يستتر به عن مجرد التشبيه التمثيلي وانذ كره سم لما عرفت من أن التشبيه التمثيلي لا يسمى التمثيل على الإطلاق (قوله) برعاية جهات حسن التشبيه) لان مبناها على التشبيه فيتبعناه في الحسن والقبح اه سم وفيه أنه غير مطرد لا ترى أن قوة وجه الشبه توجب قبح التشبيه دون الاستعارة وكتب ايضا قوله برعاية جهات حسن التشبيه أي سوى ما يأتي من أنه لا يقوى التشبيه بمحض تفصيل الطرفان متعدين فإنه ليس من شرائط حسن الاستعارة أن توجد فيها جهة حسن التشبيه هذه وكأنه أراد الجهة المعهودة لتسبقها وهذه الجهة تعال تسبق ولا يخفى أنه كما تدور الاستعارة على التشبيه فحسنها برعاية جهات حسنة تدور على القرينة أيضا فحسنها برعاية حسن القرينة بأن تكون في الخطاب مع الذي غير واضحة جدا ومع البليد في غاية الوضوح ومع المتوسط بينين وكأنه لم يتعرض له لانه من جهات حسن مطلق المجاز من غير اختصاص بها اه أطول (قوله) كأن يكون وجه الشبه الخ) الاولى تركه لانه شرط العصة لاشتراط الحسن اه حفيد وقد يجاب بان شرط العصة الشمول ادعاء لا في نفس الامر وعذر الشارح

(٤٧ - تجريد ثاني) الربيع فصل في شرائط حسن الاستعارة (حسن كل من) الاستعارة (التصحيحية والتعليل) على سبيل الاستعارة (برعاية جهات حسن التشبيه) كأن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وإفادته ما علق به

في ذكره أن الحسن انما يتصور بعد وجود العلة اه سم وعبرة الأطول وكاه أراد ظهور الشمول أو  
 الشمول تحقيقا والافشول وجه الشبه عما يتوقف عليه التشبيه لاحسنه اه (قوله من الغرض) أي  
 الغرض من التشبيه كبيان حال المشبه أو امكانه (قوله ونحو ذلك) من كون وجه الشبه غير مبتذل اه  
 حفيد (قوله وان لا يشم رائحته لفظا) انما قال لفظا لان المعنى على التشبيه قطعاً وانما ذكر اشتمال الرائحة  
 المتني عن القلة لانه لو زيد عليه بأن بين مثلا المشبه به المذكور بالمشبه صريحا كما في الخيط الابيض حيث  
 بين بالفجر أو ضمنا كما في الخيط الاسود فان تبين الخيط الابيض بالفجر يتضمن تبين الخيط الاسود بالليل  
 أو بأن يذكروا وجه الشبه كما رأيت أسدا في الشجاعة أو الاداء كما في زيد كالاسد لم يكن هنالك استعارة  
 أصلا بل مثل ذلك تشبيه ومثال اشتمال رائحة التشبيه قوله \* قد زار زواره على القمر \* فان فيه ذلك  
 الاشتمال فيقل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه به فيه ليس على وجه يشعر  
 بكونه مشبها بل فيه رائحة الاشعار بذلك اه ملخصا من القنري والسري قال في الاطول وأظن أن في  
 القنري أيضا اشتمال رائحته اه (قوله لان ذلك يبطل الغرض) ابطاله يتأني أنه من شرائط الحسن لان  
 شرائط الصحة فلعلم المراد كمال الغرض اه سم (قوله على أن المشبه به أقوى في وجه الشبه) أي فلا يتأني  
 ادعاء ما ذكر (وأقول) فيه نظير دليل المشكك فان بعض أفراد أقوى من البعض مع شمول الجنس لمبعضها  
 فلا منافاة بين التفاوت في القوة وبين الاشتراك في الجنس اه سم (قوله ولتلك توصي الخ) وجه قريب  
 التوصي المذكور على أن شرط الحسن ذلك انما لا يمكن في اللفظ ما يدل على التشبيه كان التشبيه خفيا فإذا  
 انضم الى خفائه خفا وجه الشبه زاد انخفاء واشتد قصر الاستعارة والغازا بخلاف ما اذا كان وجه الشبه  
 جليا اذ ليس فيه من الخفاء ما في ذلك اه سم قال في الاطول وتلك الوصية مخصوصة بالتحقيقية المصروفة  
 دون الاستعارة بالكتابة كما صرح به في المفتاح قبل ذلك لان في المكتبة تصريحا باسم المشبه فلا تصير لظهور  
 وجه الشبه سبب نعية والغازا اه (قوله أي ولان شرط حسنه) أي حسن كل (قوله أو بواسطة عرف) أي عام  
 (قوله الغازا ونعية) أي سبب الغازا ونعية أي اخفاء اه أطول (قوله ان روى شرائط الحسن ولم يشم  
 رائحة التشبيه) شرط قوله لثلاث تصير الاستعارة الغازا وعطف قوله ولم يشم الخ على روى من عطف الخاص  
 على العام بناء على أن المتبادر أن المراد بالحسن حسن الاستعارة وبه صرح في المطول لاحسن التشبيه لان  
 ترك الاشتمال المذكور من جملة مراعاة شرائط حسن الاستعارة وبه عليه مع دخوله فيها اهتماما به وقوله  
 وان لم تراعى ان ضبط بالفوقه فالضغير في شرائط الحسن التي منها ترك الاشتمال ونفي مراعاتها صادق مع  
 انتفاء مراعاة جميعها بان لم توجد مراعاة شئ منها ومع انتفاء مراعاة بعضها وحصول مراعاة البعض  
 الاخر فان اتى مراعاة الجميع فالتحسين ولم نصير الاستعارة الغازا لان من الشروط عدم الاشتمال فإذا  
 أهمل بأن حصل الاشتمال اتى الغازا وان كان وجه الشبه خفيا كما هو الفرض وعلى هذا فقولته فالتحسين  
 الحسن أي مع تحقق الغازا في بعض التقادير كما تقرر وان ضبط بالتحفية فالضغير فيه لعدم الاشتمال أي وان  
 لم يراع عدم الاشتمال بان حصل الاشتمال فالتحسين والغازا لعدم تحقق الامرين اه سم باختصار (قوله  
 الغز) أي بضم اللام وفتح الغين لقوله مثل رطب وأرطاب وجاء بضم الغين كعقن واسكانها كقفل حكاها  
 البمامي (قوله رأيت ابلا مائة الخ) وانما صار الغازا لان مشابة الناس بالابل المائة التي لا توجد فيها راحة  
 في عزه وجود مرضى منتخب فيما بينهم خفية غير واضحة ولما صرح النبي صلى الله عليه وسلم بالتشبيه  
 فيه فقال الناس كابل مائة لا تجد فيها راحة وفي رواية تجدون الناس كابل مائة ليست فيها راحة  
 وقوله كابل مفعول من تجدون وقوله ليست فيها راحة حال أو جملة مستأنفة اه أطول (قوله برمحله)  
 كان معناه يعده للارتحال عليه اه سم وقال في الاطول أي يحيط رحله عليه (قوله التي لا توجد في كثير  
 من الابل) فيه اشارة الى أن العدد لا تكثيرا للحصر (قوله أعم محلا) الاعمال اذا أطلق ينصرف الى الاعمال  
 المطلق ولم يظهر على سبق الافتراق التشبيه عن الاستعارة ولا يظهر به مع ضميمته ما هو ظاهر من اجتماع

من الغرض وهو ذلك (وأن لا يشم رائحته لفظا)  
 أي وبأن لا يشم شئ من  
 الحقيقية والتمثيل رائحة  
 التشبيه من جهة اللفظ  
 لان ذلك يبطل الغرض من  
 الاستعارة أعني ادعاء دخول  
 المشبه في جنس المشبه به لما  
 في التشبيه من الدلالة على  
 أن المشبه به أقوى في وجه  
 التشبه (ولتلك) أي ولان شرط  
 حسنه أن لا يشم رائحة  
 التشبيه لفظا (يوصي أن  
 يكون التشبه) أي ما به  
 المشابهة (بين الطرفين  
 جليا) بنفسه أو بواسطة  
 عرف أو اصطلاح خاص  
 (ثلاث تصير) الاستعارة  
 (الغازا) ونعية ان روى  
 شرائط الحسن ولم يشم  
 رائحة التشبيه وان لم تراعى  
 فان الحسن يقال الغزفي  
 كلامه اذا عني مراده ومنه  
 الغز والجمع الغازا مثل رطب  
 وأرطاب (كما لو قيل) في  
 الحقيقية (رأيت أسدا  
 وأريد انسان أجز) فوجه  
 التشبيه بين الطرفين خفي  
 (و) في التمثيل (رأيت ابلا  
 مائة لا تجد فيها راحة وأريد  
 الناس) من قوله عليه الصلاة  
 والسلام الناس كابل مائة  
 لا تجد فيها راحة وفي الفائق  
 الرحلة البعير الذي يرحله  
 الرجل جللا كان أو ناقة  
 يعني أن المرضى المنتخب  
 من الناس في عزه وجوده  
 كالنخبة التي لا توجد في  
 كثير من الابل (وهذا ظاهر  
 ان التشبيه أعم محلا)

اذ كل ما يتأني فيه الاستعارة

يتأني فيه التشبيه من غير عكس

بل وان يكون وجه الشبه

غير جلي فنصير الاستعارة

لغاذا كما في المثالين

المذكورين فان قيل قد

سبق أن حسن الاستعارة

برعاية جهات حسن التشبيه

ومن جملتها أن يكون وجه

الشبه بعيدا غير مبتذل

فاشترط جلالته في الاستعارة

يتأني ذلك قلنا الجلال والجلالة

عما يقبل الشدة والضعف

فيجب أن يكون من الجلاء

بحيث لا يصير للغاذا ومن

الغاية بحيث لا يصير

مبتذلا (ويتصل به) أي بما

ذكرنا من أنها ذاتي التشبيه

لم تحسن الاستعارة وتعين

التشبيه (أنه اذا قوى التشبيه

بين الطرفين حتى اتحد

كالعلم والنور والشبهة

والظلمة لم يحسن التشبيه

وهيئت الاستعارة) لئلا

يصير كتشبيه الشيء بنفسه

فاذا فهمت مسئلة تقول

حصل في قلبي نور ولا تقول

علم كالنور واذا وقعت في

شبهة تقول وقعت في ظلمة

ولا تقول في شبهة كالظلمة

(و) الاستعارة (المكني

عنها كالتحقيقية) في أن

حسنها برعاية جهات حسن

التشبيه لانها تشبيه مضمرة

(و) الاستعارة (التخييلية

حسنها بحسب حسن المكني

عنها) لانها لا تكون الا

تابعة للمكني عنها وليس لها

في نفسها تشبه

التشبيه والاستعارة أنه أعم من الاستعارة ما لم يظهر أن الاستعارة لا تقارق التشبيه وهو لم يعلم بل يعلم خلافه من أنه قد تعين الاستعارة ولا يصلح التشبيه فيهما عموم من وجه وليس لك أن تجعل العموم عليه لانه خلاف العبارة ومع ذلك لم يظهر مما سبق ولحق عبارة هذه من الخلل غيرها في الايضاح الى قوله وبهذا ظهر أنها لا يجيئان في كل ما يجيئ فيه التشبيه اه أطول (قوله اذ كل ما يتأني فيه الاستعارة الخ) اعترض بأنه ان أراد بالتأني التأني على وجه الحسن لم يكن كل ما يتأني فيه الاستعارة يتأني فيه التشبيه بل وان أن يكون التشبيه بين الطرفين قويا حتى اتحدا وان أراد مجرد التأني على وجه الحسن أولا فلا نسلم أن ليس كل ما يتأني الخ فإنه اذا كان وجه الشبه خفيا يتأني فيه الاستعارة أيضا لكن لا على وجه الحسن اه سم (قوله ويتصل به) أي يلتحق اھم (قوله بما ذكرنا) أي ضمن من قوله ولذلك الخ فلا يرد أنه لم يصرح فيها بتقديمها ماذا خفي التشبيه لم تحسن الاستعارة وتعين التشبيه أفاده سم (قوله حتى اتحد) أي حتى كأنهما اتحد اھ فالكلام محمول على المبالغة اه فري (قوله وتعينت الاستعارة) أي انا قصدت بحسن الكلام كإبدل عليه قوله لم يحسن لأنه تعينت الاستعارة البتة ولا يصح التشبيه كيف وقد صرح سابقا أن كل ما يتأني فيه الاستعارة يتأني فيه التشبيه فلا يتأني بين كلاميه اه فري (قوله لتلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه) قال في الاطول ومن هذا علم أن من فواتد الاستعارة الاحتراز عن تهمة تشبيه الشيء بنفسه ولا ينصير الغرض منه في المبالغة في التشبيه (قوله في أن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه) لا بان لا تشتم رائحة التشبيه لفظا لانها تشبيه مضمرة في النفس فلا يتأني رائحة التشبيه نعم ينبغي أن يتعاشى عما يوجب ظهور التشبيه اه أطول وقال سم لم يزد وبأن لا تشتم رائحة التشبيه لفظا لان من لازم الاستعارة بالكنية ذكر ما هو من خواص المشبه به وذلك يدل على التشبيه كما سبق عن شرح المفتاح للسيد فان قيل فيلزم أن يكون في الترشيح في الحقيقية اشغام رائحة التشبيه لانه من لوازم المشبه به فلا يكون أبليغ قلنا الفرق أن المذكر في المكنية لفظ المشبه فذكر خاصية المشبه به يدل على التشبيه والمذكر في الحقيقية لفظ المشبه به فذكر ما هو من خواصه بعيدا تشبيه فضلا عن أنه يدل عليه فليتأمل اه (قوله لانها لا تكون الا تابعة للمكني عنها) أي عند المصنف وأما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكني عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكني عنها متى كانت تابعة لها وقبلت بحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استحسن ماء الملام ولقائل أن يقول لما كانت التخصلة عنده استعارة مصرحة بمنية على التشبيه فلم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه أيضا كما ذكر في التخصلة وقسبة والمكني عنها اه مطول قال في الاطول يريد أي صاحب المفتاح قول أبي تمام

لا تسقني ماء الملام فأنني صاب قد استعذبت ما به كان

ويريد بالاستهجان ما نقل أن بعض أصحاب الطائي بعث اليه فارورة وقال ابعث لنا قبا ماء الملام فقال في جوابه ابعث لنا من جناح الخلد حتى نبعثك من ماء الملام يعني أن ما وقع مني مثل واخفض لهما جناح الخلد ولم يلتفت الى ما ذكره في الجواب وجعل الاستهجان مكان لان الالة ليست من قبيل ماء الملام حتى يذب عنه الملام لان الطائر عند اشفاقه ونعطفه على أولاده يخفض جناحه ويقيه على الارض وكذا عند تعب ووهنه والانسان عند واضعه بطأطي من رأسه ويخفض من يده فيشبه ذلك وواضعه ما حدى حالي الطائر على طريقة الاستعارة بالكنية ويضاف الجناح الهافرنة لها فانه من الامور المألوسة للحالة المشبه بها واستبعد المصنف وجودها بدون المكنية جسدا اذ لا يوجد له مثال في كلام البلغاء وقال قول الطائي ليس فيه دليل على وقوعه لجواز أن يكون أبو تمام شبه الملام بنظر الشراب لاشتماله على ما يكرهه الملام كما أن الطرف قد يشتمل على ما يكرهه الشراب لثاعته ومراثة فتكون التخييلية في قوله تابعة للمكني عنها أو بالماء نفسه لان اللوم قد يسكن حرارة الغرام كما أن الماء يسكن ظيل الاوام فيكون تشبيها على حد بلين الماء فيما مر الاستعارة والاستهجان على الوجهين لانه كان ينبغي له أن يشبهه بنظر شراب مكره

أو بشراب مكر وهذا كلامه يعني تشبيهه بطلق الظرف أو بطلق الما ليس على ما ينبغي وليس المراد أن عبارته لا تأتي بما قصد من التشبيه بظرف شراب مكر أو بشراب مكر وعلى ما بينه الشارح لأنه خلاف عبارته ويمكن أن يقال المقام قرينة على إرادة تشبيهه بالظرف المكره أو الما المكره فلا استعجاب على أن لا نسلم أن التشبيه بالمكره يجوز أن نقول للآثم على سبيل المجازاة في لا استعذاب ماء الملام مع عذوبته وإنما استعذاب ماء بكائي اهـ (قوله بل هي حقيقة) أي عند المصنف والسلف بخلاف السكاكي

### فصل في بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز

(قوله على سبيل الاشتراك) فيكون حقيقة في كل (قوله أو التشابه) أي مشابهة الكلمة التي تغير أعرابها للكلمة المستعملة في غير معناها الأصلي فيكون إطلاق المجاز على هذه الكلمة مجازاً اهـ سم (قوله) يحذف لفظ أو زيادة لفظ) خرج بهذا القيد تغير حكم أعراب غير في جاء في القوم غير زيد فان حكم أعرابه كان الرفع على الوصفية فتغير إلى النصب على الاستثناء لكن لا يحذف لفظ أو زيادته بل لنقل غير عن الوصفية إلى كونه أداة استثناء لكنه يخرج عن التعريف ما ينبغي أن يكون مجازاً وهو جلة حذف ما أضيف إليها وأقيمت مقامه نحو ما رأته منذ سفر فاته في تقدير مذكر زمان سافر إلا أن يقول قوله كلمة بماء هو أعم من الكلمة حقيقة أو حكماً ولا يدخل فيه ما ليس بمجاز نحو أو لمزيد قائم فاته تغير حكم أعرابه زيد بزيادة ما الساكنة وان زيد قائم فاته تغير أعرابه زيد عن النصب إلى الرفع بحذف إحدى نوني إن وغير ذلك فالصحيح كلمة تغير حكم أعرابها الأصلي إلى غيره أي إلى غير الأصلي فان ريك في وجاء ريك تغير حكم أعرابه الأصلي أي أعرابه الذي يقتضيه بالاصالة لا يتبعه شيء وهو الجرف المضاف إليها إلى غير الأصلي الذي حصل بمتابعة أمر آخر كالرفع الذي حصل فيه بقرينة مضافاً المحذوف ونياً به وليس ما غير إليه الأعراب الأصلي في الأمثلة المذكورة إلى غير الأصلي بل إلى أصلي آخر وكذلك يدخل فيه نحو ليس زيد بمنطلق وما زيد بقائم مع أن المفتاح صرح بأنهما ليسا بمجازين وزاد قيداً آخر لا خراجهما بأن قال أو زيادة لفظ مستغنى عنه استغناءً واضحاً نحو كفى بالله وبمسبك زيد بخلاف ليس زيد بقائم وما زيد بقائم وفسر شارح المفتاح الاستغناء الواضح بما يظهر زيادة فائدة أصلاً وزيادة البناء في النقي لتأكيد النفي اهـ أطول (وأقول) يخرج عن التعريف أيضاً نحو قطعت أيدى القرية فان القرية أعرابه لم يتغير مع أنها من مجاز الحذف إذا لوحظ المضاف المحذوف فتدبر ثم رأيت ما يأتي عن سم من أن مثل هذا لا يكون من مجاز الحذف محالاً في ذلك لما يأتي عن القرية الموافق لما قلنا (قوله أي جاء أمر ريك لاستحالة الجعي على الله تعالى) فيه أمران الأول أن المقصود بهذا الدليل نفي ما هو الظاهر من العبارة لا إثبات أنه من قبيل الحذف وإن المراد أمره لأنه لا ينتبه لجواز أن يكون هذا الاسناد من قبيل الاسناد العقلي فالجواب أن هذا الظاهر ممتنع ثم بعد الصرف عنه لا ممتناعه يحتمل الجمل على أمور منها حذف المضاف والتشبيك باعتبار هذا الوجه والثاني أنه قد يقال بجعي الأمر أيضاً مستحيل ويجاب بأن له في نفسه معنى مجازياً كبلوغه المخاطبين بل قد يدعى أنه حقيقة عرفية لأن المتبادر عرفاً من قولنا جاء أمر السلطان بكذا بلوغ أمره اليان بخلاف الذات العلية لا يظهر وصفها بنفسها بالجعي ولو على وجه مجازي بل هما نسب لها رجع إلى ما يتعلق بها كرسولها أما الأمر فانه يوصف بنفسه بنفس الجعي ولو بمعنى تجوزي كبلوغه اليان اهـ سم (قوله للقطع بأن المقصود الخ) إذ ليس المقام مقام تذكير المخاطب وجعله مع تبرأ بقاء أهل القرية حتى يقال سأل القرية وقل لها ما صنع أهلاً بكما تسل الأرض من شق أنهارك فانه لا يحذف في أمثال هذا المقام المضاف على ما صرح به الشيخ عبد القاهر وسر ذلك أن التصرف هنا في السؤال والقصد من الأمر بالسؤال الأمر بالتأمل في القرية بالخالية عن أهلها والاعتبار بها والتذكير لما تعلق به المخاطب من المنازل والمآرب اهـ

بل هي حقيقة فاستهناج  
لمن متبوعها

### فصل

في بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك أو التشابه (وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم أعرابها) أي حكمها الذي هو الأعراب على أن الإضافة للبيان أي تغير أعرابها من نوع إلى نوع آخر (يحذف لفظ أو زيادة لفظ) قالوا (كقوله تعالى وجاء ريك واستل القرية) والثاني مثل (قوله تعالى ليس كمثل شيء أي) جاء (أمر ريك) لاستحالة الجعي على الله تعالى (و) استل (أهل القرية) للقطع بأن المقصود ههنا سؤال أهل القرية وإن جعلت القرية مجازاً عن أهلها



لم يكن من هذا القبيل (وليس

مثله) لأن المقصود نفي

أن يكون شئ مثل الله تعالى

لأنه أن يكون شئ مثل مثله

فالحكم الاصلى لربك

والقرية هو الجرح وقد تغير

في الاول الى الرفع وفي الثاني

الى النصب بسبب حذف

المضاف والحكم الاصلى في

مثله هو النصب لان خبر

ليس وقد تغير الى الجر

بسبب زيادة الكاف فكما

وصفت الكلمة بالجاز

باعتبار نقلها عن معناها

الاصلى كذلك وصفت به

باعتبار نقلها عن اعرابها

الاصلى وظاهر عبارة

المفتاح أن الموصوف بهذا

النوع من الجحاز هو نفس

الاعراب وما ذكره المصنف

أقرب والقول بزيادة الكاف

في قوله تعالى ليس كمثل

شئ أخذنا بالظاهر وعقل

أن لا نكون زائدة بسبب

تكون نفي السلب بطريق

الكناية التي هي أبلغ لأن

الله تعالى موجود فاذن

مثل مثله لازم نفي مثله

ضرورة أنه لو كان له مثل

لكان هو أعنى الله تعالى

مثل مثله فلم يصح نفي مثل

مثله كما تقول ليس لشي

زيد أخ أي ليس لزيد أخ نفي

للزوم نفي لازمه والله أعلم

### الكناية

في اللغة مصدر كنى بكنا

عن كذا وكنت اذا تركت

التصريح به وفي الاصطلاح

(لفظ أريد به لازم معناه

مع حوازا رادته

أطول وكتب أيضا قوله للقطع بان المقصود ان لا يقل للقطع باستحالة سؤالها لعدم صحة ذلك  
لا مكان سؤالها الحكمة أو بعد خلق الله الادراك فيها لكنه خلاف المقصود قطعاً فلا بد من الصرف عن  
الظاهر وقلت وجوه منها تقدير المضاف وعليه التمثيل فقوله للقطع الخ استدل على الصرف عن الظاهر  
لا على خصوص تقدير المضاف كذا في سم (قوله لم يكن من هذا القبيل) بل من الجحاز القوي  
(قوله والحكم الاصلى في مثله هو النصب لانه خبر ليس) فان قلت اذا كان مثله خبر ليس ولا تسلك أن  
اسم شئ لم يكن ما هو في موضع المستدرك وما وقع في موقع الخبر معرفة وهو باطل بالاتفاق كما  
سلف في الفن الاول قلت كلمة مثل لغاية توغلها في الاجرام لا تستغرق فلا يجوز اه فتري (قوله بسبب  
زيادة الكاف) وقيل الزائد مثل لان الزيادة نشأت منه ودرج الاول بان الحكم بزيادة الحرف أنسب وبأن  
القول بزيادة مثل يؤدي الى دخول الكاف على الضمير والى الحاجة الى تقدير متعلق للجحاز فافاد في الاطول  
(قوله وظاهر عبارة المفتاح الخ) حيث قال في قوله تعالى وجامرك الحكم الاصلى في الكلام لربك هو الجرح  
وأما الرفع فجحاز وصرح أيضا بان النصب في القرية من قوله تعالى واسئل القرية والجرح في كنهه مجاز وانما  
قال ظاهر عبارة المفتاح لا مكان تأويل الرفع بالرفع من حيث هو مرفوع وهكذا وأن يقال المراد أن  
الرفع حكم مجازي لكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازي في الجحاز المعنوي كما أن الجرح حكم لاه بمنزلة المعنى الحقيقي  
هناك ويدل على التأويل سياق كلام السكاكي كما يظهر لمن يتطرق فيه وفي شروحه اه فتري (قوله وما  
ذكره المصنف أقرب) لان ما يفهم من المفتاح لا يتم في الجحاز بالزيادة فهو ليس كمثل اذ لم يتعد فيه الجرح عن  
محله اذ لا محل للجرح في التركيب فافاد في الاطول قال الفغري يشعر هذا بالام في الجحاز بالحذف مطابقة مع  
أنه غير ظاهر في نحو اعجبني سؤال القرية الا أن يقال هذا الجرح هو الجرح الذي كان في المضاف المحذوف لاجره  
الاصلى ولا يخفى أنه تعسف اه ملخصا قال سم أقول قوله ولا يخفى أنه تعسف يرده ما في بعض نسخ  
المطول حيث قال فان كان الحذف أو الزيادة عمالا بوجوب تغير حكم الاعراب كما هو في قوله تعالى أو كصيب  
من السمة أي كمثل ذوى صيب وقوله فبما رحمة من الله أي فبرحة قال كلمة لا توصف بالجحاز اه (قوله لان  
الله تعالى موجود) أي ولا يمكن نفي الموجود اه سم (قوله فاذن نفي) ايضاحه ما في المطول من أنه نفي  
لشيئ نفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي المزموم كما تقول ليس لشي زيدا أخ فأكوزيد مزموم والاخ لازمه  
لانه لا بد لشي زيدا من أخ هو زيد فنفي هذا اللازم والمراد نفي لازمه أي ليس لزيد أخ اذ لو كان له أخ  
لكان لذلك الاخ أخ هو زيد فكذا نصبت أن يكون لشي الله تعالى مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل  
لكان هو مثل مثله اذا التقدير انه موجود اه (قوله نفي بالزوم) هو أخوزيد وقوله نفي لازمه هو أخوالاخ  
وكتب أيضا قوله نفي بالزوم نفي لازمه أي ونفي المزموم لازم لنفي لازمه فقد أريد باللفظ لازم معناه فصرد  
هذا الكناية اه سم

### الكناية

(قوله مصدر كنى بكنا) والمضارع على هذا كنى فهو كرمي رمى وقوله وكنت والمضارع كنوفهو  
على هذا كذا يدعو (قوله لفظ أريد به الخ) جرى على أن الكناية واسطة بين الحقيقة والجحاز واعلم أن  
لهم في اللفظ الكنائي طريقتين الاولى أنه مستعمل في غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له وعليها  
كلام المصنف الثانية أنه مستعمل في الموضوع له لكن لا يكون مقصودا بل لينقل منه الى غير الموضوع  
له المقصود بحيث يكون غير الموضوع له متعلق بالاثبات والنفي ومراجع الصدق والكذب فيصع الكلام  
وان فقد المعنى الحقيقي بل وان استحال كافي قوله تعالى والسحوات مطويات بيمينه وقوله الرحمن على العرش  
استوى فامثال ذلك كتابات عند المحققين من غير لزوم كذب لان استعمال اللفظ في معناه الحقيقي وطلب  
دلالة عليه انما هو لقصدا لا انتقال منه الى اللازم واختاره هذه الطريقة في التلويح قال وحيثما لا حاجة الى

ما قيل ان الكناية مستعملة في المعنى الثاني لكن مع جواز ارادة المعنى الاول ولو في محل آخر وباستعمال آخر  
 بخلاف الجواز فانه مشروط بالقرينة المانعة اه قال في الاطول ولنا بحث كره لك فانه يجب لا ولي  
 الالباب وهو انه يمكن أن نجعل الكناية كلها حقائق صرفة ويكون قصدا ما يجعل معنى كائنا من قبيل  
 قصد النتيجة بعنا فامة الدليل فيكون قولنا فلان كثير الرماح حقيقة صرفة ذ كرت دليلا على أنه مضاف  
 فيكون التقدير فهو مضاف ولا يكون هناك استعمال كثير الرماح في المضاف اه (قوله معه) فأنته  
 التنبيه على أن ارادة اللازم أصل وارادة المعنى بتبعيا ارادة اللازم ولينتقل منه الى اللازم كما يفهم من قولنا  
 جازي مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الأمير ولا يقال جاء الأمير معه والمنوع هو الجمع بين المعنى  
 ولازمه على وجه يكون مقصودين استقلاله على وجه يكون أحدهما تابعا للآخر ووسيلة الى قصده  
 وفهمه لكن برد أن استعمال مع في قوله مع جواز ليس كما ينبغي لان ارادة لازم المعنى ليس تابعا لجواز ارادته  
 معه الآن يقال إن مع تدخل على المتبوع من المتن اركن وجواز ارادته معناه لازم لم يشاركه اللازم في  
 الارادة فتأمل اه أطول وقال سم مائه أقول لا يشكل ارادة المعنيين في الكناية يمنع استعمال اللفظ  
 في حقيقته ويجاز عنه هو لا لان محل ذلك اذا استعمل فيهما على أن كلام مقصود لذاته وما هنا أحدهما  
 مقصود تبعا ثم قال قال في التلويح فان قيل اللفظ في مجموع المعنى الحقيقي والجازي مجاز والجواز مشروط  
 بالقرينة المانعة عن ارادة الموضوع له فيكون الموضوع له مرادوا وغير مرادوا وهذا محال قلنا الموضوع له هو  
 المعنى الحقيقي وحده فوجب قرينة على أنه وحده ليس مرادوهي لاتنافي كونه داخل تحت المراداه (قوله  
 المراد به طول القامة) سياتي جعله ملازما للنسبة كلام السكاكي الا أن في الفرق وهو صحيح لان كل لازم  
 ملازم تأمل اه سم قال ليس وفي قوله لان كل لازم ملازم تظن لان اللازم قد يكون أعم اه (قوله فظهر الخ)  
 قال في الاطول وقد أشار الى فائدة قوله مع جواز ارادته معناه وهي اخراج الجواز عن التعريف بقوله فظهر الخ  
 الا أنه لم يقل فخرج به الجواز مع أنه أخصر وأوضح في المقصود ليكون مع الإشارة الى هذه الفائدة تنبيهها  
 على أن العمل في الفرق بين الكناية والجواز هو هذا المعنى هو الوجه الاول للفرق الذي ذكره السكاكي  
 والوجه الثاني من الفرق الذي ذكره المشار اليه بقول المصنف وفرق بأن الانتقال فيها من اللازم الخ ليس  
 بشيء اه مع بعض تلخيص (قوله مع ارادة لازم) أقول هذا القيد انما يكون فصلا لاخراج الجواز عن  
 يمنع الجمع بين الحقيقة والجواز المصنف منهم اه سم (قوله فانه لا يجوز فيه ارادة المعنى الحقيقي) وان وجب  
 فيه كالكناية تصور المعنى الحقيقي لينتقل منه الى المعنى الجازي المشغل على المناسبة المحصنة للاستعمال  
 (قوله معناه من جهة الخ) قال في الاطول ومعنى قوله يخالف الجواز من جهة ارادة المعنى الحقيقي أن ارادة  
 المعنى الحقيقي فارق بينهما فانها جازية في الكناية كما ذكر في التعريف ومختلفة في الجواز كما دل عليه تعريف  
 الجواز وحيث لا يتجه الاعتراض بنساقه كلامه للتعريف وبأن الكناية كثيرا ما تخالف عن ارادة المعنى  
 الحقيقي ولا حاجة الى تقدير الجواز كما ذهب اليه الشارح اه ملخصا (قوله وجبان الكلب) أي عن  
 الهرير لكثرة الضيفان (قوله ومهزول الفصيل) لكثرة حلب أمه للضيفان (قوله وان لم يكن له نجاد)  
 بحث فيه في الاطول بأن انتفاء النجاذ قرينة مانعة عن ارادته اه وفي سم قبل سبق أن المحققين جوزوا  
 استعمال المعنى الحقيقي في الكناية وحيث لا يعلم الفرق بينها وبين الجواز فان استعمال المعنى الحقيقي  
 من أقوى قرائن الجواز فاذا جوز ذلك في الجواز ولم يجعل مانعة من ارادة المعنى الحقيقي لم يتميز الكناية عن الجواز  
 في صورة استعمال المعنى الحقيقي نحو نطق الحال بكذا ويمكن أن يجاب بصحة ارادة المعنى الحقيقي لو كان  
 ممكنا بحيث يكون مناط الاثبات والنفي أيضا في الكناية دون الجواز فليتأمل اه ملخصا وفي سم أيضا  
 قوله وان لم يكن له نجاد ولا كلب ولا فصيل أو رد أنه اذا لم يكن له ما ذكر لم تكن ارادة المعنى الحقيقي جائزة  
 في هذا الاستعمال فلم تكن كناية بل مجازا وأوجب بالمنع بل هي جائزة ولو استعمال المعنى الحقيقي لقصد  
 الانتقال الى اللازم كما مر عن التلويح ورد بأن ما في التلويح مفرع على أن الكناية مستعملة في معناها

معه) أي ارادة ذلك المعنى مع  
 لازمه كلفظ طويل النجاد المراد  
 بطول القامة مع جواز أن  
 يراد حقيقة طول النجاد  
 أيضا (قوله سرانها يخالف  
 الجواز من جهة ارادة المعنى  
 الحقيقي (مع ارادة لازمه)  
 كراد طول النجاد مع ارادة  
 طول القامة بخلاف الجواز  
 فانه لا يجوز فيه ارادة المعنى  
 الحقيقي للزم القرينة  
 المانعة عن ارادة المعنى  
 الحقيقي وقوله من جهة  
 ارادة المعنى معناه من جهة  
 جواز ارادة المعنى ليوافق  
 ما ذكر في تعريف الكناية  
 ولأن الكناية كثيرا ما تخالف  
 عن ارادة المعنى الحقيقي  
 للقطع بصحة قولنا فلان  
 طويل النجاد وجبان الكلب  
 ومهزول الفصيل وان لم  
 يكن له نجاد ولا كلب ولا  
 فصيل ومثل هذا في الكلام  
 أكثر من أن يحصى وهنا  
 بحث لا بد من التنبيه وهو  
 أن المراد بجواز ارادة المعنى  
 الحقيقي في الكناية

لو أن الكتابة من حيثها كتابة لاتتافى ذلك كما أن الجواز يتألف من ذلك في الكتابة بواسطة خصوص المادة كما ذكر صاحب  
لكشاف في قوله تعالى ليس كذلك شيء أنه من باب الكتابة كما في قولهم ٣١٥ مثلك لا يبطل لأنهم إذا نفوه عن

بما أنه وعن يكون على أخص  
أوصافه فقد نفوه عنه كما  
يقولون بلغت أترابه يريدون  
بلوغه فقولنا ليس كذلك شيء  
وقولنا ليس كذلك شيء  
عبارتان معتقبتان على  
معنى واحد هو نفي المماثلة  
عن ذاته لا فرق بينهما إلا  
ما تعطيه الكتابة من المبالغة  
ولا يخفى هنا امتناع إرادة  
الحقيقة وهو نفي المماثلة  
عن هو مماثل له وعلى  
أخص أوصافه (و فرق)  
بين الكتابة والجواز (بأن  
الانتقال فيها) أي في الكتابة  
(من اللازم) إلى الملزوم  
كالانتقال من طول النجاد  
إلى طول القامة (وفيه) أي  
في الجواز الانتقال (من الملزوم)  
إلى اللازم كالانتقال من  
الغيث إلى التبت ومن الأسد  
إلى الشجاع (ورق) هذا  
الفرق (بأن اللازم ما لم يكن  
ملزوما) بنفسه أو بانضمام  
قرينة إليه (لم ينتقل منه)  
إلى الملزوم لأن اللازم من  
حيث أنه لازم يجوز أن يكون  
أعم ولادلالة العلم على  
الخاص (وحيث) أي إذا  
كان اللازم ملزوما (يكون  
الانتقال من الملزوم) إلى  
اللازم كما في الجواز فلا يتحقق  
الفرق والسكاكي أيضا  
معتوف بأن اللازم ما لم يكن  
ملزوما امتنع الانتقال من

الحقيق لقصد الانتقال وكلامنا هنا مبني على أنها مستعملة في المعنى الجوازي فلا حاجة لإرادة المعنى  
الحقيقي للانتقال منه بعد كون اللفظ مستعملا في المعنى الجوازي الذي هو الانتقال إليه فإذا كان منقيما لم يحسن  
إرادته لأنها انما تجوز إذا كان وسيلة للانتقال ومع استعمال اللفظ في المعنى الجوازي لا معنى للتوصل الآن  
يقال لا مانع من أن يراد باللفظ كلا المعنيين الجوازي على أنه المقصود والحقيق للانتقال منه فقوله لا  
لكن قد يتبع ذلك الخ محمول على ما إذا كان المعنى الحقيقي مقصودا بالنفي والاثبات أما إذا قصد الانتقال  
منه فلا يتبع ذلك تأمل اه ملخصا (قوله هو أن الكتابة من حيث الخ) اعترضه في الأطول بأنه  
بوجب الدور في تعريف الكتابة (قوله) لكن قد يتبع ذلك في الكتابة بواسطة خصوص المادة) أي  
وإن جاز من حيث إنها كتابة بمعنى أن كونها كتابة لا ينافي إرادة المعنى الحقيقي وإن منعها خصوص  
المادة فتعريف الكتابة صادق على هذه الصورة أيضا (قوله إذا نفوه) أي المثل (قوله أترابه) جمع  
زرب بكسر التاء المشاة من فوق أي أقرانه في السن بأن يكون أشد مولدا لجمع زمانه واحد اه سم  
(قوله يريدون بلوغه) فانه يلزم من بلوغ أترابه بالنسبة بلوغه بالنسبة اه سم (قوله معتقبتان) أي واردتان  
(قوله ولا يخفى هنا امتناع إرادة الحقيقة) لاستحالة تبين عماله اه سم (قوله وفرق) لم ينسبه إلى  
السكاكي مع أنه ذكر في كتابه أنه لا يخصه كما صرح به في الإيضاح اه أطول (قوله) كالانتقال من طول  
النجاد الخ) ما ذكره هنا من كون طول النجاد لازما وطول القامة ملزوما عكس ما قاله في شرح التعريف  
السابق ولاتتافى لأن كلاً لازم وملزوم اه سم (قوله ومن الأسد إلى الشجاع) هذا لا يظهر لأن الأسد ليس  
ملزوما للرجل الشجاع وكذا كثير من الجوازات المرسله ولو جعلت ملزومات بالقرينة فالكتابة أيضا ملزومة  
بالقرينة كذا في الأطول (قوله) ولم ينتقل منه إلى الملزوم لأن اللازم الخ) فيه أنه عرف علاقة اللازم  
بين اللازم والملزوم ينتقل منه إليه بالحقلة وإن لم تعرف لا ينتقل من الملزوم أيضا اه أطول (قوله معتوف  
بأن اللازم ما لم يكن ملزوما الخ) ملزومية اللازم بأن يكون أخص أو مساويا فان قلت إن اللازم كيف  
يكون أخص والعام يوجد دون الخاص فيلزم وجود الملزوم بدون اللازم قلت أريد باللازم التابع الريدف  
كطول النجاد التابع لطول القامة اه أطول وقال السيد في شرح المفاتيح أريد باللازم التابع الريدف  
كما مر ثم إن الانتقال من اللازم إلى الملزوم يحتاج إلى جعله مساويا للزومه أو أخص منه اه وكتب عليه سم  
ما نصه قوله مساويا للزومه أو أخص فلا استغنى عن ذلك لأننا لا نعني بالجلية بعد فليتأمل اه (قوله من  
خواص الكتابة دون الجواز) أي فالانتقال فيها أيضا من الملزوم (قوله) فما لا دليل عليه) الظاهر أن  
المراد لا دليل عليه من حيث محته في نفسه لأن حيث كونه مراد مع محته في نفسه تأمل اه سم (قوله  
ما يكون وجوده على سبيل التبعية) أي واللازم به هذا المعنى ملزوم فالانتقال منه بمنزلة الانتقال من الملزوم  
اه سم (قوله) ولهذا يجوز كون اللازم أخص) أي لكون المراد باللازم ما ذكرناه هو المتعارف آنذاك  
لا يكون أخص والالكان الملزوم أعم فيوجد بدون اللازم وهو متنع اه يس وكتب أيضا قوله ولهذا  
جوز كون اللازم أخص مع أن اللازم بغير هذا المعنى لا يكون أخص وإنما يكون مساويا أو أعم اه سم  
(قوله) فالكتابة أن ذكر من المتلازمين الخ) إشارة إلى أنه وإن أكل الأمر إلى أن الانتقال في الكتابة أيضا  
من الملزوم لأن ذلك التابع الريدف ملزوم الآن الفرق مع ذلك حاصل بينهما وهو أن الانتقال في  
الكتابة باعتبار كون المنتقل منه لازما وإن كان ملزوما أيضا وهو في الجواز على العكس اه سم (قوله وفيه  
نظر) قال في المطول لأن الجواز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث في التبت واستعمال التبت في  
الغيث اه وقد يقال به بحسب الحينية والاعتبار مختلف كما مر في اعتبار العلاقتين في الفرقين الجواز

وما يقال إن مراده أن لزوم من الطرفين من خواص الكتابة دون الجواز أو شرط لها دونه فما لا دليل عليه وقد يجاب بأن مراده باللازم  
ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا يجوز كون اللازم أخص كالضاحك بالفضل للإنسان فالكتابة  
أن يذكر من المتلازمين ما هو تابع وريدف ويراد به ما هو متبوع ومراد من الجواز العكس وفيه نظر ولا يخفى عليك

أفليس المراد بالزوم ههنا امتناع الانفكاك (وهي) أي الكناية (ثلاثة أقسام الأولى) تأنيثها باعتبار كونها عبادة عن الكناية (المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فيها) ٣١٦ أي من الأولى (هاهي معنى في مصدر) مثل أن يتفق في صفة من الصفات اختصاص

المرسل والاستعارة في لفظ واحد فإذا أطلق التنب على الغيث من حيث أنه لازم لمن حيث أنه رديف وتابع فهو بهذا الاعتبار مجاز مرسل إطلاقاً للزوم على المألوف وإذا أطلق على الغيث من حيث هو رديفه وتابعه كان من هذه الحينية كناية فلا إشكال اه سم وقال في موضع آخر يجاب بأن الانتقال وإن كان فيه أيضاً أي في المجاز من اللازم لكن باعتبار كونه ملازماً اه تأمل وكتب أيضاً قوله وفيه نظر حاصله منع كون الانتقال في المجاز من المتبوع دائماً أذ ربما يقبوز بالنبت على الغيث ويمكن دفعه بأن ذلك الفرق معنى على أن الموضوع له مراداً في الكناية لكن لينتقل منه إلى ملازومه فالوضع له في الكناية تابع في الإرادة والانتقال من التابع في الإرادة إلى المتبوع وفي المجاز الانتقال من الموضوع له الذي هو المتبوع المحض للعنى المجازي لأنه الأصل بالنسبة إلى الخارج ولم تعرضه التبعية بحسب الإرادة ولو بني الكلام على جواز إرادة الموضوع له في الكناية يكون الفرق بينهما في الجملة اه أطول (قوله أن ليس المراد بالزوم ههنا الخ) بل معنى الزوم ههنا الانتقال في الجملة سواء كان بناء على لزوم عطف أو عاوى أو اعتقادي أو ادعائي اه سم (قوله باعتبار كونها الخ) وقال في الأطول الأولى أي القسم الأول وتأنيثها باعتبار أن خبر لانه الكناية المطلوب بها الخ اه (قوله غير صفة ولا نسبة) كنى بغير صفة ولا نسبة عن الموصوف فساكنه قال المطلوب بها الموصوف كما في عبارة المفتاح لتظهر مقابلة هذا القسم بالقسمين الآخرين كذا في الأطول (قوله ولا نسبة) أي نسبة صفة إلى موصوف (قوله اختصاص بموصوف) المراد بالاختصاص ما يميز الحقيقي كالواجب والقديم وغير الحقيقي كما إذا اشتهر زيد بالضيافة مثلاً وصارت أماً فيه بحيث لا يعتد بخصايفه غيره اه سم (قوله بكل أبيض) أي سيف أبيض (قوله محذوم) بالخطا المحجة الساكنة والذال المحجة المفتوحة اه سم (قوله بأن تؤخذ صفة) لم عبر بالصفة دون اللازم ولم عبر فيما بعدهم باللازم دون الصفة اه سم (قوله لتصبح جملتها مختصة) أي لا كل واحد كما في المثال فإن الحى لا يختص بالإنسان وكذا طول القامة لو جوده في النخل ونحوه وكذا عرض الظفار لو جوده في الفرس ونحوه (قوله حى) بدل أو بيان من قولنا بمعنى مقولنا وكناية حال منه اه حفيد (قوله ويسمى) أي في اصطلاح العلوم العقلية اه سم (قوله مركبة) كما يسمى الذي قبلها خاصة بسيطة اه سم (قوله وشرطهما الاختصاص بالمكنى عنه) اعترض بأنه مستدرك لأن الكناية لا تنقل فيها من المألوف والمألوف مختص قطعاً بالمكنى عنه اه سم وفي الأطول من البين أن تخصيص هذا الشرط بهذا القسم من الأقسام الثلاثة من غير تخصيص اه (قوله الاختصاص) المراد بالاختصاص ما هو أعم من الحقيقي والحكمي كما هو (قوله ليحصل الانتقال) أي من حال إلى المكنى عنه (قوله بمعنى سهولة المأخذ) دفع الشارح بقوله بمعنى سهولة المأخذ وقوله وهذه غير البعيدة بالمعنى الذي سيجي تنظير المصنف في جعل السكاكي المذكور الذي وجهه الشارح في المطول أن السكاكي فسر القرية بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان خاليتان عن الواسطة وحاصل الدفع أن القرب والبعد هنا بمعنى آخر اه سم ملخصاً (قوله المطلوب بها صفة) بمعنى ما قام بالغير والمكنى عنها في طویل النجاد عند التحقيق طول القامة لا طول القامة وكلام المصنف حيث قال كقولهم كناية عن طول القامة مشعر بحمل الصفة على هذا المعنى فلا يتبعه أنه أن يريد بالصفة ما قام بالغير يخرج طویل النجاد وأن يريد مدلول الصفة المفردة بمدلول على ذاتها بما باعتبار معنى معين خرج نحو أعجبتني طول نجاد فلان كناية عن طول قامته لا عن طویل القامة اه أطول (قوله وهي ضربان) هل يجريان في القسم الأول اه سم أقول في الأطول بعد تقسيم الثانية إلى قرية وبعيدة وتقسيم القرية إلى الواضحة والخفية مانصه ومن البين جريان هذين التقسيمين في القسم الأول من الكناية وكنهما أهلاً فيه لعدم الإطلاع على أمثلتهما في كلام البلغاء اه (قوله

بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها إلى ذلك الموصوف (كقوله) الضارين بكل أبيض محذوم (والطاعين بمجامع الاضغان) المحذوم القاطع والضغن المحذوم ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب ومنها ما هي مجموع معان) بأن تؤخذ صفة فتضم إلى لازم آخر وآخر لتصبح جملتها مختصة بموصوف فتوصل بذكرها إليه (كقولنا كناية عن الإنسان حى مستوى القامة عريض الاظفار) وتسمى هذه خاصة مركبة (وشرطهما) أي شرط هاتين الكائنتين (الاختصاص بالمكنى عنه) ليحصل الانتقال وجعل السكاكي الأولى منهما أعنى ما هي معنى واحد قريبة بمعنى سهولة المأخذ والانتقال فيها بساطتها واستغنائها عن ضم لازم إلى آخر وتلفيق بينهما والثانية بعيدة بخلاف ذلك وهذه غير البعيدة بالمعنى الذي سيجي (الثانية) من أقسام الكناية (المطلوب بها صفة) من الصفات كالجود والكرم ونحو ذلك وهي ضربان قرية وبعيدة (فان لم يكن الانتقال) من الكناية إلى المطلوب (واسطة) قرية) والقرية قسمان (واضحة) يحصل الانتقال

منها بسهولة (كقولهم كناية عن طول القامة طویل نجاد وطویل النجاد والأولى) أي طویل نجاد كناية (ساذجة) لتضمن لا يشوبها شيء من التصريح (وفي الثانية) أي طویل النجاد (تصريحاً متاً



تضمن الصفة) أي طويل (الضمير) الراجع إلى الموصوف ضرورياً احتياجها إلى مرفوع مستند اليه فيشتمل على نوع تصريح بنبوت الطولية والدليل على تضمنه الضمير أنك تقول هـند طويل بالاحتداد والزيدان طويلان بالاحتداد والزيدون طولاً بالاحتداد فتوث وتثني وتجمع الصفة البتة لاسنادها إلى ضمير الموصوف بخلاف هـند طويل بالاحتداد والزيدان طويل بالاحتداد هـما والزيدون طويل بالاحتداد هـما والاحتداد الصفة المضافة كناية مشبهة على نوع تصريح ولم يجعلها انصرحاً بالقطع بأن الصفة في المعنى صفة للأصاف ٣١٧ إليه واعتبار الضمير رعاية لأمير لفظي وهو امتناع خلط الصفة

عن ممول مرفوع بها (أو خفية) عطف على واضحة وخفاؤها بأن يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال دروية (كقولهم سم كناية عن الإبه عريض القفا فان عرض القفا وعظم الرأس بالاقراط مما يستدل به على البلاهة فهو ملازم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه إلى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل أحد وليس الخفاء بسبب كثرة الوسائط والانتقالات حتى تكون بعيدة (وان كان) الانتقال من الكتابة إلى المطلوب بها (بواسطة فعيدة كقولهم سم كثير الرامد كناية عن المضايقة فانه ينقل من كثرة الرامد إلى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها) أي من كثرة الاحراق (إلى كثرة الطباخ ومنها إلى كثرة الاكل) جمع آكل (ومنها إلى كثرة الضيقان) بكسر الصاد جمع ضيق (ومنها إلى المقصود) وهو المضاي ويحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحاً وخفاءً (الثالثة) من أقسام الكتابة (المطلوب

تضمن الصفة أي طويل الضمير) وأما الضمير في نجاده فليس في نفس الصفة اه سم (قوله أي طويل) فالصفة في هذه العبارة بمعنى مادل على ذات مبهمه باعتبار معنى معين (قوله فيشتمل على نوع تصريح بنبوت الطولية) أي وفي ذلك تصريح بما لا يمكن عنه وهو طول القامة اه سم (قوله أو خفية) لا يخفى أن الساذجة والمشوبة بالتصريح جاريتان فيه نحو عريض قفاه وعريض القفا اه أطول (قوله عريض القفا) فان قلت الانتقال من عرض القفا إلى بلاهة الرجل ليس بلا واسطة بل يستدل به الأطباء عليها بواسطة أنه يدل على كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاهة لما ثبت عندهم أن كثرة البلغم والرطوبة تورث غلبة البرودة والنسيان فلا وجه لهذا المثال مما لا انتقال فيه بلا واسطة قلت ما ذكرته تدقيق لا يلاحظه أهل العرف بل ينتقلون منه أولاً إلى تلك البلاهة فلا محذور اه فترى (قوله وعظم الرأس بالاقراط) ادراج لفائدة زائدة على شرح المثال (قوله بالاقراط) انما قال بالاقراط لان عظم الرأس واستواءه لم يفرط دليل على عظم الهمة وحسن الفهم ولذا وصفت بنت أبي هالة النبي صلى الله عليه وسلم بأنه كان عظيم الهمة اه فترى (قوله نوع خفاء) كأن ذلك بالنظر إلى الأصل والافاضة لهافي عزقنا أظهر من أن يخفى نعم سبب كون البلاهة لازمة له في الخارج خفي اه حفيد (قوله فانه ينقل الخ) في المفتاح أنه ينتقل من كثرة الرامد إلى كثرة الجمر ومنها إلى كثرة الاحراق فتكون الوسائط خمساً وعلى ما ذكره المصنف تكون أربعة اه سم (قوله أي من كثرة الاحراق) وكذا كل ضمير يأتي فهو راجع إلى كثرة قبله (قوله وهو المضاي) أي مضايقة المضاي دليل أن الكلام في المطلوب بها صفة (قوله الثالثة المطلوب بها نسبة) سواء كان طرفاً للنسبة مذكورين صريحين فتقرر الكتابة في النسبة أو أحدهما مذكوراً صريحاً والآخر كناية فتجتمع الكتابة في النسبة مع الكتابة عن الموصوف أو الصفة أو كلاهما مذكورين كناية فتجتمع الأقسام الثلاثة اه أطول وراجع (قوله وهو) أي لا الحصر وقوله في هذا المقام أي القسم الثالث من الكتابة في هذا الكتاب كقوله أن ثبت اختصاص الخ وفي غيره كقول المفتاح المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف اه سم ملخصاً (قوله ان السماحة) أي الكرم لا الجود لا يكون الندي تطويلاً فانه الجود اه أطول وقال الحفيد السماحة بمعنى الندى أي الجود ثم نقل عن الحكيم الطوسي أن السماحة بذل شيء عن طيب النفس مع أنه ليس بذل واجباً والندى سهولة الاتفاق لئلا الكثير في أمور جليلة النفع العامة على وجه تقتضيه المصلحة والمرواة حصول رغبة صداقة في القسلي بالأفادة وبذل مال لا دأ وأز يد اه (قوله هي كمال الرجولية) بفتح الراء وضمها كافي القاموس وكتب أيضاً ما نصه يتبادر أن الرجولية لا تثبت للرأه فيلزم أن لا تثبت لها المرواة والوجه نبوتها لها أيضاً ولهذا يقال رجل ورجلة أفاده سم ويمكن الجواب بأن المراد بالرجولية الانسانية وكتب أيضاً قوله هي كمال الرجولية وذ كرجهور الفقهاء الشافعية أن المرواة السير بسير أمثاله في زمانه ومكانه اه حفيد (قوله أي نبوتها) تفسير الاختصاص قال في الأطول وجه ارادة النبوت بالاختصاص أن الاختصاص هو النبوت لشيء والنقي عن غيره فأريدها بعض معناه ثم قال بقي هنا أنه اذا جعل الاختصاص بمعنى نبوت الصفات له صار قوله فانه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشر بهذه الصفات بمنزلة أن يقال أراد أن يثبت نبوت هذه الصفات له ولا يخفى سماحته والعبارة الصحيحة أراد أن يثبت

(٣٨ - محمد بن ثاني) بهانسة) أي اثبات أمر لا مرأ ونفسه عنه وهو المراد بالاختصاص في هذا المقام (كقوله ان السماحة والمرواة) هي كمال الرجولية (والندى في قبة ضربت على ابن الحشر) فانه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشر بهذه الصفات (أي نبوتها) (له فترك التصريح) باختصاصه بها (بأن يقول انه مختص بها أو نحوه) مجرور عطفاً على أن يقول أو منصوب عطفاء على أنه مختص بها مثل أن يقول سماحة ابن الحشر أو السماحة لابن الحشر أو سم ابن الحشر أو حصلت السماحة له أو ابن الحشر سمم كذا في المفتاح

بالاختصاص ههنا الحصر  
 (الى الكناية) أى ترك  
 التصريح ومال الى الكناية  
 (بأن جعلها) أى تلك  
 الصفات (في قبة) تنبها على  
 أن محلها ذوقية وهى تكون  
 فوق الخمية فتقدها الرؤساء  
 (مضروبة عليه) أى على  
 ابن الحشر فافاد اثبات  
 الصفات المسذ كورته  
 لانه اذا أثبت الامر في مكان  
 الرجل وخبره فقد أثبت  
 له (ونحوه) أى مثل البيت  
 المذكور في كون الكناية  
 لنسبة الصفة الى الموصوف  
 بأن تجعل فيها يحيط به  
 ويشتمل عليه (قولهم الحمد  
 بين قويه والكرم بين برديه)  
 حيث لم يصرح بنسبة الحمد  
 والكرم له بل كنى عن ذلك  
 بكونهما بين برديه وقويه  
 فان قلت ههنا قسم رابع  
 وهو أن يكون المطلوب بها  
 صفة ونسبة معا كقولنا كثر  
 الرماح في ساحة زيد قلت  
 ليس هذا كناية واحدة بل  
 كائنان احدهما المطلوب  
 به نفس الصفة وهى كثرة  
 الرماح كناية عن المضافية  
 والثانية المطلوب بها نسبة  
 المضافية الى زيد وهو جعلها  
 في ساحة لتفيد اثباتها له  
 (والموصوف في هذين  
 القسمين) يعنى الثانى والثالث  
 (قد يكون) مذكورا كما  
 مر وقد يكون (غير مذكور)  
 كما يقال في عرض من يؤذى  
 المسلمين المسلم من مسلم المسلمين  
 من لسانه ويده) فانه كناية  
 عن نفي صفة

هذه الصفات له ولا يحق أن يجعل التعريف في الساحة والمروءة والتدى للجنس الاستغراق أفلا  
 حصر هذه الصفات في ابن الحشر لان جميع أفرادها اذا قامت به لا تقوم بغيره اذا الصفة لا تقوم بعملين  
 ويكون مبالغة في كمال ابن الحشر في هذه الصفات بحيث التحقت هذه الصفات في غيره مبالغة فلا  
 يبعد أن يكون قول المصنف انه مختص بها وقوله اختصاص ابن الحشر على ظاهرهما وحينئذ يكون  
 في البيت كائنان احدهما جعل اثبات جميع أفراد الثلاثة له كناية عن الاختصاص وثانيهما جعل  
 جعلها في قبة مضروبة عليه كناية عن الثبوت له اه (قوله وبه يعرف أن ليس المراد الخ) ليس استدراك  
 مع قوله السابق وهو المراد بالاختصاص في هذا المقام لان المقصود الاستدلال على ان المقصود ذلك  
 اه سم (قوله ومال الى الكناية) فيه اشارة الى تضمين ترك معنى مال اه سم (قوله وهى تكون  
 فوق الخمية) أى أكبر منها وليس المراد أنه يجعل خمية ويجعل فوقها شئ آخر هو القبة كما قد شوهم  
 اه سم (قوله تقدها الرؤساء) يقال بيت مقبب جعل فوقه قبة اه أطول (قوله فقد أثبت له) لان  
 ثبوت هذا الامر الذي هو صفة يقوم بعمل يقبلها في المكان بتبعه ثبوت محلها وهو الرجل في المكان  
 فقد استفيد محمية الرجل اذ ذلك الامر قال في الاطول ولهذا أى ثبوت الصفات في المكان تبعا كان  
 هذا من قبيل الكناية دون المجاز اذ لو امتنع ثبوت الصفات في المكان لامتنع ارادة الحقيقة ولم يكن كناية  
 بل مجازا ونحن نقول لا يبعد أن كون هذه الصفات في قبة ضربت على ابن الحشر كناية عن كونها عين  
 ابن الحشر حيث جعل في مكان ابن الحشر والتبادر من الكون في المكان الكون بالذات ولا يكون  
 في مكان الرجل بالذات الانفسه فكأنه قيل ابن الحشر هو الساحة والمروءة والتدى اه (قوله الحمد)  
 أى نيل الشرف والكرم ولا يكون الا بالآباء أو كرم الاباء خاصة والكرم والحسب أعظم أن يكون من  
 جهة الآباء ونفس الرجل اه أطول (قوله بين قويه) يريد بالتبيين الرداء والازار وكذا المراد  
 بالبردين في قوله والكرم في برديه اه (قوله في ساحة زيد) الساحة قدام البيت اه سم (قوله بل كائنان)  
 وقد تجتمع الثلاثة كقولك كثير الرماح في ساحة العالم وكنى به عن موصوفه وهو زيد مثلا لا شتاره  
 اه سم (قوله في هذين القسمين) انما خصهما بالذكر لامتناخذ كالموصوف في القسم الاول لانه مكنى  
 عنه اه سيراى (قوله قد يكون غير مذكور) لكن القسم الثانى حينئذ يستلزم القسم الثالث اذ لا يتصور  
 كون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة بخلاف القسم الثالث فانه  
 لا يستلزم القسم الثانى فانه يصح الكناية عن النسبة الى موصوف غير مذكور مع التصريح بالنسبة  
 اه أطول (قوله كما يقال الخ) هذا المثال الذى مثل به لعدم كرم الموصوف من الكناية عن النسبة  
 وقوله في عرض بالضم أى ناحية فكأنك في المثال المذكور أشرت من ناحية هى لمن سلم المسلمون من  
 لسانه ويده الى ناحية أخرى هى للؤذى ومثال عدم كرم الموصوف من الكناية عن الصفة قولك في عرض  
 من يعتقد حل الخمر وأنت تريد تكفيره أن لا تعتقد حل الخمر كنى باعتقاده حل الخمر المستفاد من تقديم  
 المسند اليه الضمير عن كفره ولا ضرر في كون هذا كناية عن نسبة الكفر له أيضا ما تقر من استلزام  
 الكناية عن الصفة عند عدم كرم الموصوف الكناية عن النسبة (قوله فانه كناية الخ) لان حاصله المسلم  
 من لا يؤذى فيكون من قبيل المنطلق زيد فينفى حصر المبتدأ في الخبر وقد كنى بحصره فيه عن لازمه  
 وهو انتفاؤه عن المؤذى وهذا من القسم الثالث لانه كنى بنسبة الاسلام الى غير المؤذى على وجه  
 الاثبات عن نسبته الى المؤذى على وجه النفي وهو موصوف غير مذكور اه سيراى ملخصا قال  
 في الاطول فان قلت حصر الاسلام في غير المؤذى عبارة عن ثبوته له ونفيه عن المؤذى فيكون نفي الاسلام  
 عن المؤذى مصحرا قلت الحصر أمرا جاليا يلزمه تفصيل النفي بحسب المقام فيجوز أن يكفى بهذا  
 المحل عن هذا المفصل على أنه لو كان معنى الحصر الاثبات والنفي تفصيلا فيجوز أن يكفى بالكل عن الجزء  
 ويجعل الكل وسيلة الانتقال الى الجزء ويجعل الجزء مقصودا بالافادة اه (قوله عن نفي صفا

(الاسلام الخ) وهذا النقي نسبة (قوله) وأما القسم الاول) أي من هذين القسمين اه سم فهو ثاني  
الاقسام الثلاثة (قوله) وهو ما يكون المطلوب بالكنية نفس الصفة وتكون النسبة مصرحاً بها  
يتبادر أن هذا تفسير للقسم الثاني بجملة وأنه يجب فيه التصريح بالنسبة وكلام المطول والسيد  
صرح في عدم وجوب التصريح بها في جملة فيتعين حمل كلامه هنا على أنه إشارة إلى قسم للقسم  
الثاني لا إلى جملة القسم الثاني وقسمه المشار إليه هنا هو ما إذا كان الموصوف فيه مذكوراً وحينئذ  
لا تستلزم الكنية عن الصفة الكناية عن النسبة لا مكان التصريح حينئذ بالنسبة فلا يتصور كناية عنها  
كقوله لا يعتد حل الخمر كناية عن كفره فقد انفردت في هذا المثال الكناية عن الصفة عن الكناية عن  
النسبة وقسمه الآخر ما إذا كان الموصوف غير مذكور وحينئذ تستلزم الكناية عن الصفة الكناية  
عن النسبة لأنه إذا لم يكن مذكوراً لم يتصور كون النسبة إليه مصرحاً بها فلا تكون إلا مكنية عنها  
دون العكس بل واز كون الصفة مصرحاً بها وإن لم يكن موصوفها مصرحاً بها فلا كناية حينئذ إلا في  
نسبتها إليه كما تقدم في قوله المسلم من سلم الخ فان الصفة وهي الاسلام مصرحاً بها والكناية انما هي  
في النسبة ولا يشك بأن المصرح به الاسلام والمكتفي عن نسبته نقي الاسلام لا الاسلام لان المراد  
بالكنية عن نسبة الصفة المصرح بها أعم من الكناية عن نسبة نفسها ونسبة نفيها كما سرح بذلك  
قول السيد في هذا المثال قد صرح فيه بالصفة أعني الاسلام وكفي عن نسبتها بالاتقاء إلى المؤدى كذا  
في سم ومثال ما إذا كان الموصوف غير مذكور قوله في عرض من يعتد حل الخمر مريباً تكفيره  
أن لا يعتد حل الخمر كما سرح ذلك (قوله) أو تقديراً فليس المراد بكونه مذكوراً كونه منطوقاً  
به بالفعل فقط اه سم ومثال ذكره تقديراً قولنا تم كثير الرماذ أخباراً عن مضايقة زيد عند سؤال  
سائل عنها بقوله أزيد كثير الرماذ أم لا أي هو كثير الرماذ فقد ذكر الموصوف تقديراً أفاده الفري  
(قوله) بالضم) أي بضم العين مع اسكان الراء وضمها كسر وعسر كما في الصحاح (قوله) وفيه نظر  
وجه النظر أن كون التعريض وأمثلة أعم لا ينافي كونه قسمين أقسام الكناية باعتبار كَيْفِيَّةِ  
الابيض إما حيوان أو غيره والحيوان قد يكون أبيض وقد يكون أسود مع أنه قد وقع قسمان الابيض  
فلو قال تنقسم على هذا الاعتبار لكان مستقيماً لأنه قسمه باعتبار وقال الحفيد ويمكن أن يوجه النظر  
بأن التفاوت لا يتعدى بكلمة إلى الانضمامين أمر آخر والمناسب ههنا الانقسام فيرد عليه ما ردد على  
الانقسام تأمل اه سم وبين في الاطول وجه النظر بأن التعريض بهذا المعنى وهو كناية لم يذكر  
موصوفه ليس أعم من الكناية ثم بحث فيما استقر به الشارح ثم قال والظاهر أنه قال تنفاوت لما فيه من  
التبعية على تفاوت تلك الاقسام في الدقة والبلاغة دون تنقسم اه (قوله) قد تتداخل أي فلا يصح جعلها  
أقساماً لان شأن الاقسام أن تكون متباينة اه يس (قوله) وتختلف الخ من عطف السبب على السبب  
أي أن تداخلها بسبب اختلاف اعتبار أي المعتبر وبين الاعتبار بقوله من الوضوح الخ  
فقد تكون الوسائط بحيث يمكن اعتبارها قليلة أو كثيرة بالنسبة لغيرها وفي نفسها والزم بحيث يمكن  
اعتباره خفياً أو غير خفي ففي المادة الواحدة قد تعتبر الوسائط فيها كثيرة فيكون تلويحاً وقد تعتبر قليلة  
مع اعتبار خفاء الزوم فيكون رزماً مع اعتبار عدم خفائه فيكون إيماء وإشارة فقد صدقت هذه الاقسام  
في مادة واحدة فقد تداخلت في تلك المادة بسبب اختلاف الاعتبار تأمل اه سم (قوله) والمناسب) أي  
وقال السكاكي ما خلاصته المناسب الخ وبين قول السكاكي الكناية تنفاوت الخ وبين قوله والمناسب  
فصل طويل وكلام المصنف يوهم الاتصال بينهما فكان حق البيان أن يقول ثم قال والمناسب الخ (قوله)  
مسوقة لأجل موصوف غير مذكور في موضع التفسير العرضية ولهذا قال الفاضل الحنفي في شرح  
المفتاح عرضية أي مسوقة لأجل موصوف غير مذكور لكن لا يخفى أن فيه نوع تقصير لجواز أن تساق  
الكنية لأجل موصوف غير مذكور من غير أن يقصده التعريض كما إذا قلت المؤمن هو غير المؤدى

الاسلام عن المؤدى وهو غير  
مذكور في الكلام وأما  
القسم الاول وهو ما يكون  
المطلوب بالكنية نفس  
الصفة وتكون النسبة  
مصرحاً بها فلا يخفى أن  
الموصوف فيها يكون مذكوراً  
لا محالة لفظاً وتقديراً وقوله  
في عرض من يؤذى معناه  
في التعريض به يقال نظرت  
إليه من عرض بالضم أي  
من جانب وناحية قال  
(السكاكي الكناية تنفاوت  
إلى تعريض وتلويح ورمز  
وإيماء وإشارة) وإنما قال  
تنفاوت ولم يقل تنقسم لان  
التعريض وأمثلة مما ذكر  
ليس من أقسام الكناية  
فقط بل هو أعم كذا في  
شرح المفتاح وفيه نظر  
والاقرب انه انما قال ذلك  
لان هذا الاقسام قد تتداخل  
وتختلف باختلاف الاعتبار  
من الوضوح والخفاء  
وقوله الوسائط وكثرتها  
(والمناسب للعرضية  
التعريض) أي الكناية إذا  
كانت عرضية مسوقة لأجل  
موصوف غير مذكور كان  
المناسب أن يطلق عليها اسم  
التعريض لأنها مالة الكلام  
إلى عرض يدن على المقصود  
يقال عرضت لفيلان  
وبه لان

وأردت نفي الإيمان عن المؤذي مطلقاً من غير قصد تعريض مؤذ معين اه قنرى (قوله) إذا قلت قولاً وأنت تعنيه  
 تعنيه) يعني لا يكون القول مستعمل فيه وإنما تعنيه من عرض الكلام ولهذا لم يقل وأنت تعنيه به (قوله)  
 فكذلك أشرت به الخ) ففي المثال السابق أى المسلم الخ كذا أشرت به إلى إثبات الإسلام لمن تلك الصفة  
 وأردت نفي الإسلام عن المؤذي المعين اه سم وكتب أيضاً قوله فكذلك أشرت به إلى جانب وأنت تريد  
 جانباً آخر الجانب المشار إليه هو مدلول العبارة والآخر هو المعنى المعرض به والتعبير بكان باعتبار أن  
 المعنى لا يوصف بالجانب حقيقة وقد يقال قضية هذا التوجيه تسمية الكناية تعريضاً مطلقاً من غير  
 تعيين بكونها عرضية لوجود هذا المعنى في الجمع ويجب أن لا يكون الموصوف غير مدكور كان معنى  
 التعريض أتم حيث أشير بالكلام إلى غير مدكور ولا مقدر فكان إطلاق اسم التعريض عليه أنسب  
 اه سم ملخصاً (قوله) ان كثرت الوسائط) بأن زادت على الواحدة كما في شرح المفتاح للسيد فله في الأطول  
 (قوله) ان قلت الوسائط) المراد بقلتها عدم كثرتها فيشمل ما لا واسطة فيه أصلاً كناية على ذلك الشارح  
 حيث جعل عريض القفا مثلاً له وصرح به تفسيرا للسيد الرمز بالكناية التي لا واسطة فيها أو فيها واسطة  
 واحدة فهذا يدفع ما يترعى من التناهي بين جعل الشارح هنا عريض القفا قليل الوسائط المشعر ذلك  
 بوجود الواسطة وجعله إياه فيما مر مما لا واسطة فيه اه ملخصاً من الأطول والقنرى (قوله) وعريض  
 الواسطة) هو أيضاً كناية عن الابه لكن الانتقال منه إلى الابه بواسطة فانه ينتقل منه إلى عريض القفا  
 ومن عريض القفا إلى الابه كافي المطول (قوله) ثم قال) أى انتقل السكاكى من الكناية في التعريض إلى  
 تحقيق المجاز فيه فكلمة ثم للتباعد بين البصين والافلا تراخي بين كلامي السكاكى وأعلم أن السكاكى  
 بعدما سمى أحد أقسام الكناية تعريضاً اشتغل عقيب تلك الأقسام بتحقيق التعريض المشهور فقال  
 وأعلم أن التعريض نارة يكون على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز فإذا قلت أدتني فستعرف  
 وأردت مخاطب ومع مخاطب إنسان آخر معتمداً على قرائن الأحوال كان من القليل الأول وان لم ترد إلا  
 غير مخاطب كان من القليل الثاني فتأمل وعلى هذا فقس وقرع ان شئت فقد نبهتكم فالمراد بالتعريض  
 ليس ما هو أحد الأقسام المذكورة للكناية بل ما شتم من التعريض وهو على ما قال الكشاف أن تذكر  
 شيئاً تدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج إلى المحتاج اليه جئتكم لاسلم عليكم فكأنه إمالة الكلام إلى عرض  
 يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريد فأفاد أنه لا يراد المعنى التعريضى باللفظ بل ينتقل  
 إليه من غير استعمال اللفظ فيه بخلاف المجاز والكناية فلا يكون التعريض مجازاً ولا كناية ولهذا  
 أدرج لفظ السبيل فقال التعريض نارة يكون على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز ولم يقل ونارة  
 يكون كناية ونارة يكون مجازاً وأوصى بالتأمل لما رأى المقام مظنة غفلة لكن المصنف على ما هو ظاهر  
 كلامه ظن أن إطلاق التعريض على الكناية سابقاً من إطلاق العام على الخاص ومقصود السكاكى  
 التنبيه على هذا بتقسيم التعريض إليها وإلى المجاز فاختصر كلام السكاكى فقال والتعريض قديكون  
 مجازاً الخ وهو اختصار محض وقد نبه العلامة على مراد السكاكى حيث قال في شرحه معناه أن عبارة  
 التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الأولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال ناطق الخطاب  
 في غير ما هي موضوعة له وليس بمجازاً إذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم إلى لازم وقد تكون مشابهة للكناية  
 كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مراد منه غير  
 الموضوع له وليس بكناية إذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من أحدهما إلى الآخر فحصل ما ذكره  
 أن التعريض ليس بمجاز ولا كناية وان وقع في أثناء تقريره بعض ما لا يتضح فتأمل وقد صرح ابن الأثير  
 أيضاً بأن التعريض لا يستعمل في المعنى التعريضى بل يستفاد من عرض اللفظ وما يقضى منه العجب  
 أنه بعد ما نقل الشارح كلام الكشاف وابن الأثير في هذا المقام زيف كلام العلامة بأن هذا مذهب لم  
 يذهب إليه أحد بل أمر لا يقبله عقل لانه يؤذى إلى أن يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير

إذا قلت قولاً وأنت تعنيه  
 فكذلك أشرت به إلى جانب  
 وتريد به جانباً آخر (و)  
 المناسب (لغيرها) أى غير  
 العرضية (ان) كثرت  
 الوسائط) بين اللازم والملزوم  
 كافي كسير الرماد وجبان  
 الكلب ومهزول الفصيل  
 (التلويح) لان التلويح هو  
 أن تشير إلى غيرك من بعد  
 (و) المناسب (لغيرها) ان  
 قلت) الوسائط (مع خفاء)  
 في الملزوم كعريض القفا  
 وعريض الواسطة (الرمز)  
 لان الرمز هو أن تشير إلى  
 قريب منك على سبيل  
 الخفية لان حقيقته  
 الاشارة بالشفة أو الحاجب  
 (و) المناسب لغيرها ان قلت  
 الوسائط (بلا خفاء) كافي  
 قوله

أوما رأيت المجد ألقى رحله  
 في آل طهمة ثم لم يتحول  
 (الايحاء والاشارة ثم قال)  
 السكاكى (والتعريض قد  
 يكون مجازاً كقولك أدتني  
 فستعرف



أن يكون حقيقة في ذلك المعنى أو مجازاً أو كناية بل الحق أن الأول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصد السكاكي وتحقيقه أن قولنا آدبني فستعرف كلام دال على معنى يقصده تهديد المخاطب فإن استعملته في تهديد المخاطب وغيره من المؤذين فكناية وإن أردت تهديداً غير المخاطب بسبب الإيذاء بعلاقة اشتراكه للمخاطب في الإيذاء ما لتحقيقه وأما فرضاً وتقديراً كان مجازاً ونعم التوضيح عتيل السيد السند لدلالة الكلام على المعنى التعريض بدلالة الحذف مثلاً على تعظيم المحذوف أو إهانتها فإنه أفاد من غير استعمال فيه جعل كلام الشارح مبني على الغفلة عن مستبعات التراكيب اه أطول ببعض تخفيض وحذف وفي السيد نقلاً عن صاحب الكشف ما نصه والتحقيق أن اللفظ المستعمل فيها وضع له فقط هو الحقيقة المجردة ويقابله المجاز لأنه المستعمل في غير الموضوع له فقط والكناية للفظ المستعمل بالإصالة فيما لم يوضع له والموضوع له مرادنا عاوفي التعريض هما مقصودان الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة أو مجازاً وكناية والمعرض به من السياق وفي الكناية العرضية يطلب مع المكنى عنه معنى آخر فالأول بمنزلة الحقيقة في كونه مقصوداً والثاني هو المعرض به لأنه غير مقصود من اللفظ بل من السياق اه قال السيد وقيد أي صاحب الكشف الحقيقة بالمجردة أي المفردة احتراماً عن الكناية إذ قد تسمى حقيقة غير مفردة حيث يراد منها المعنى الحقيقي أيضاً ونحو زار دته ثم قال وحاصله أن المعنى هو أن المعنى التعريض مقصود من الكلام إشارة وسياً قال استعمل لا مجازاً أن يكون اللفظ مستعملاً في معناه الحقيقي أو المجازي أو المكنى عنه وقد دل به أي بالمعنى المستعمل فيه من تلك المعاني على مقصود آخر بطريق الإماله إلى عرض فالعرض يجامع كلاماً من الحقيقة والمجاز والكناية وقوله وفي الكناية العرضية يطلب مع المكنى عنه معنى آخر يراد أن الكناية إذا كانت تعريضية كان هناك وراء المعنى الأصلي والمعنى المكنى عنه معنى آخر مقصود بطريق التلويح والإشارة وكان المعنى المكنى عنه ههنا بمنزلة المعنى الحقيقي في كونه مقصوداً من اللفظ مستعملاً هو فيه فإذا قيل المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده وأريد به التعريض بنبي الإسلام عن مؤذنين فالمعنى الأصلي هنا المحصار بالإسلام فحين سلوا من لسانه ويده ويلزمه انتفاء الإسلام عن المؤذي مطلقاً وهذا هو المعنى المكنى عنه المقصود من اللفظ استعمالاً وأما المعنى المعرض به المقصود من الكلام سياً فافهوني الإسلام عن المؤذي المعين فكنا ينبغي أن يحقق الكلام ويعلم أن الكناية بالنسبة إلى المكنى عنه لا تكون تعريضاً قطعاً ولا لزم أن يكون المعنى المعرض به قد استعمل اللفظ فيه وقد ظهر بطلانه وهكذا المجاز والحقيقة أيضاً ثم قال وإذا تقرر أن اللفظ بالقياس إلى المعنى المعرض به لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز ولا بالكناية لفقدان استعمال اللفظ في ذلك المعنى واشتراطه في تلك الأمور فتقول السكاكي أن التعريض قد يكون تارة على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز لم يرد به أن اللفظ في المعنى المعرض به قد يكون كناية وقد يكون مجازاً كما يتبادر للوهم اليه مما نقله المصنف عنه وصرح به الشارح وأيده بأن اللفظ إذا دل على معنى دلالة صحيحة فلا بد أن يكون حقيقة فيها أو مجازاً أو كناية وقد غفل عن مستبعات التراكيب فإن الكلام يدل عليها دلالة صحيحة وليس حقيقة فيها ولا مجازاً ولا كناية لأنها مقصودة تبعاً لأصالة فلا يكون مستعملاً فيها والمعنى المعرض به وإن كان مقصوداً أصلاً إلا أنه ليس مقصوداً من اللفظ حتى يكون مستعملاً فيه وإنما قصد الله من السياق بجهة التلويح والإشارة إلى أن قال بل أراد السكاكي أن التعريض قد يكون على طريقة الكناية في أن يقصده المعنىان معاً أحدهما باللفظ والآخر بالسياق وقد يكون على طريقة المجاز في أن يقصده به المعنى التعريض فقط وللتنبية على هذا المعنى زاد لفظ السبيل اه مع بعض حذف (قوله) وأنت تريد بتاء الخطاب) أي في آدبني فستعرف (قوله) ليكون اللفظ الخ) علة تريد (قوله) وإن أردتهما أي بتاء الخطاب بقرينة قوله قبل وأنت تريد بتاء الخطاب وظاهره استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمعنى المجازي وهو ممتنع عنده هؤلاء الآن يقال أراد المعنى الحقيقي هنا الانتقال إلى غيره وإن كان كل منهما مقصوداً

وأنت تريد) بتاء الخطاب  
(انساناً مع مخاطبه)  
أي لا تريد مخاطباً ليكون  
اللفظ مستعملاً في غير  
ما وضع له فقط فيكون  
مجازاً (وإن أردتهما أي  
المخاطب وإنساناً آخر معه  
(جميعاً كان كناية) لأن  
أردت باللفظ المعنى الأصلي  
وغيره معاً والمجاز ينافي إرادة  
المعنى لأصلي (ولا بد فيها)  
أي في الصورتين (من  
قرينة دالة على أن المراد في  
الصورة الأولى هو الإنسان  
الذي مع مخاطب وحده  
ليكون مجازاً وفي الثانية  
كلاهما جميعاً ليكون كناية  
وتحقيق ذلك أن قولك  
آدبني فستعرف كلام دال  
على تهديداً للمخاطب بسبب  
الإيذاء ويلزم منه تهديد كل  
من صدر عنه الإيذاء فإن  
استعملته وأردت به تهديد  
المخاطب وغيره من المؤذين  
كان كناية وإن أردت به  
تهديد غير المخاطب بسبب  
الإيذاء لعلاقة اشتراكه  
للمخاطب في الإيذاء ما لتحقيقه  
وأما فرضاً وتقديراً مع  
قرينة دالة على عدم إرادة  
المخاطب كل مجازاً

فقط

بالاثبات والتأثير أنهم لا يسمعون بذلك كما في سم وقال القنري لم يرد على كره أنه يجوز ذلك أن تريد  
تارة بضمير المخاطب في أذيتني فستعرف غير المخاطب وحده فيكون مجازاً وأن تريد به أخرى المخاطب  
وغيره معاً فيكون كنايةً وليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية أو المجاز بل أراد أن الكلام المذكور  
يدل عرفاً على تهديد المخاطب بسبب الأذى يلزمه لزوماً عرفياً تهديد المؤذي مطلقاً فإذا أردت تهديد  
المخاطب مع تهديد مؤذ آخر كان كنايةً وأن أريد به تهديد غيره فقط كان مجازاً مبركاً اهـ وقول الشارح  
وتحقيق ذلك الخ يدل على ما قاله القنري (قوله أطبق) أي أجمع من قولهم أطبق القوم على الأمر أجمعوا  
اه أطول (قوله أطبق البغاء) قال الشارح المحقق والسيد السند في شرحي المفتاح يراد بالبغاء علماء  
البيان على ما هو الظاهر لأنهم الذين يظهر منهم الاجماع ويمكن أن يراد جميع البغاء ويجعل اجماع أهل  
السابقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعاني في موارد الكلام وإن لم يعلوا هذه الاصطلاحات  
اه أطول (قوله على أن المجاز الخ) يرد على كون المجاز أبلغ من الحقيقة أن منه المجاز الغير المقيد وهو  
لفظ المقيد المراد به المطلق فإنه إذا نظر إلى ما أريد بهذا القليل من المجاز كان قائماً مقام أحد المترادفين  
فكما أن أحد المترادفين إذا أقيم مقام الآخر لم يقصد به معنى آخر بل ذلك المعنى بعينه فلا يعد مفيداً  
كذلك المشفر إذا أقيم مقام الشفة لم يقصد به إلا تلك الحقيقة أعني العضو والخصوص فلا يترتب على قيامه  
مقام الشفة فائدة بخلاف إطلاق الاصابع على الأناسل فإنه يفيد مباغتة وكذا الإطلاق السد على  
القدرة يفيد تصويراً بصورة ما هو مظهر لها والمجاز الغير المقيد لا يكون أبلغ من الحقيقة كيف ولا يصدق  
في حقه أنه كدعوى الشيء بينة فيجب أن يحمل المجاز على المجاز المقيد اه أطول مع بعض تخيص (قوله  
أبلغ) يقال بناءً أبلغ أي مبالغ فيه كثيراً فالمعنى أن المجاز والكناية مما يبالغ فيه مبالغة أكثر حيث يبالغ في  
تقرير معنييهما وتحققهما فقله أبلغ شاذ من وجهين أحدهما أنه أخذ من المزيد كقولهم هو أعطاهم  
للدنار والدرهم وثانيهما أنه بمعنى المفعول ولأنه تجاوز الشذوذ الثاني إلى التجوز في وصف اللفظ بكونه  
مبالغاً في تقرير معناه وتحقيقه وانما لم يجعلوا الأبلغ من البلاغة فيكون المعنى أن كلاماً فيه كناية أو مجاز  
أبلغ من كلام فيه الحقيقة الصرفة ويكون وجه البلاغة كونه أكثر مبالغة لأن كثرة المبالغة لا توجب  
البلاغة مطلقاً بل في مقام يستدعي المبالغة فرب حقيقة أبلغ من مجاز لو وقعها في مقام لا يستدعي المبالغة  
اه أطول ولا يرد على أخذ أبلغ من المبالغة أن المجاز والكناية المفردين لا مبالغة فيهما في حد أنفسهما إذا لم  
يحمل المفرد على غيره لا يفهم منه معنى مفيد لأن البلاغة والمبالغة إذا نسبت إلى الحقيقة أو المجاز والكناية  
فانما هو على حطة التركيب الذي تضمن ذلك أفاده سم (قوله لأن الانتقال فيهما من المألوف) مبني على  
مختار المصنف في الكناية لأعلى مختار السكاكي أن الانتقال في الكناية من المألوف ليس وفيه أن اللازم  
بمعنى التابع فيكون هو المألوف كما مر ذلك (قوله وعلى أن الاستعارة أبلغ من التشبيه) لأنها نوع من المجاز  
(أقول) بعد وضوح كون الاستعارة مجازاً والتشبيه حقيقة ليس ذلك هذا الإطلاق بعد ذكره الأطباق  
الاول الاطوار يلائم كون التشبيه حقيقة برده محقق أن زيد كلبه در عبارة عن كونه في غاية الحسن وإن  
نسبة التشبيه إلى الاستعارة كسببة الكناية إلى المجاز اه أطول مع حذف (قوله وقد علم أن المجاز الخ) أي  
وقسم الأبلغ أبلغ من غير الأبلغ اه سم (قوله وليس معنى كون المجاز الخ) شروع في دفع اعتراض  
المصنف على الشيخ عبد القاهر كما بسط ذلك في المطول وعبارته قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون  
المجاز والاستعارة والكناية أبلغ أن واحداً من هذه الأمور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيد ما خلا قبل  
لأنه يفيد تارة كيداً لا يثبت المعنى لا يفيد خلافه فثبتت منزلة قولنا رأيت أسداً على قولنا رأيت رجلاً هو  
والاسد سواء في الشجاعة أن الاول أفاد زيادة في مساوئه للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة  
هي أن الاول أفاد تارة كيداً لا يثبت تلك المساوئه لم يفدها الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماح على قولنا  
كثير القرى أن الاول أفاد زيادة أقرام لم يفدها الثاني بل هي أن الاول أفاد تارة كيداً لا يثبت كثير القرى لم

(أطبق البغاء على أن  
المجاز والكناية أبلغ من  
الحقيقة والتصریح لأن  
الانتقال فيهما من المألوف  
إلى اللازم فهو كدعوى  
الشيء بينة) فإن وجود  
المألوف يقتضي وجود اللازم  
لامتناع انفكاك المألوف  
عن لازمه (و) أطبقوا أيضاً  
(على أن الاستعارة أبلغ من  
التشبيه لأنها نوع من  
المجاز) وقد علم أن المجاز أبلغ  
من الحقيقة وليس معنى  
كون المجاز والكناية أبلغ  
أن شيئاً منهما يوجب أن  
يحصل في الواقع زيادة في  
المعنى لا توجد في الحقيقة  
والتصریح بل المراد أنه يفيد  
زيادة تارة كيداً لا يثبت  
وإنهم من الاستعارة أن  
الوم في التشبيه بالغ حد  
الكمال كما في التشبيه وليس  
بقاصريه كما يفهم من  
التشبيه والمعنى لا يتغير حاله  
في نفسه بل يعبر عنه بعبارة  
أبلغ وهذا مراد الشيخ عبد  
القاهر بقوله ليست منزلة  
قولنا رأيت أسداً على قولنا  
رأيت رجلاً هو والاسد سواء  
في الشجاعة أن الاول أفاد  
زيادة في مساوئه للأسد في  
الشجاعة لم يفدها الثاني بل  
الفضيلة هي أن الاول

بفقه الثاني واعترضه المصنف بأن الاستعارة أصلها التشبيه والأفضل في وجه الشبه أن يكون في التشبيه به  
 أتم منه في المشبه وأظهر فقولنا رأيت أسدا يقيد للرقى شجاعة أتم مما يقيد لها قولنا رأيت رجلا كالأسد لأن  
 الأول يقيد له شجاعة الأسد والثاني يقيد له شجاعة دون شجاعة الأسد فكيف يصح القول بأن ليس واحد  
 من هذه الأمور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يقيد خلافه ثم أجاب بأن مراد الشيخ أن السبب في كل  
 صورة ليس هو ذلك وليس المراد أن ذلك ليس بسبب في شيء ليس من الصور فهذا يتحقق في قولنا رأيت  
 أسدا بالنسبة إلى قولنا رأيت رجلا كالأسد بالنسبة إلى قولنا رأيت رجلا مساويا للأسد أو زائدا عليه  
 في الشجاعة ولا يتحقق أيضا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف بل معنى كلام  
 الشيخ أن شيئا من هذه العبارات لا يوجب أن يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلاً إذا قلنا رأيت أسدا فهو  
 لا يوجب أن يحصل له في الواقع شجاعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلا كالأسد وهذا كما ذكره الشيخ من أن  
 الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو نفيه مع أننا فاطعون بأن المفهوم من الخبر أن هذا الحكم ثابت أو متنى وقد  
 بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري اه وحاصل جواب المصنف أن مراد الشيخ رفع الإيجاب الكلي ورفع  
 الإيجاب الكلي لا ينافي الإيجاب الجزئي وإن السبب في كل صورة تأكيداً كدلائل المعنى ورد السيد جواب  
 الشارح بأن ما حمل عليه الشارح كلام الشيخ معنى ركيك لأن ما نقمنا الشيخ حينئذ لا يذهب إليه وهم  
 حتى يدفعه فان شيئا من ذلك لا يوجب ثبوت أصل الشجاعة أو أصل القرى مثلاً في الواقع فكيف يتوهم  
 إيجابه لزيادة فيه ما بل نفي إيجابهم ما لثبوت الزيادة بهم إيجابهم ما لثبوت أصل المعنى فيه والانصاف أن  
 المتبادر من كلام الشيخ ما فهمه المصنف ولصاحب الأطول وجه آخر في كلام الشيخ فأنظره (قوله أفاد  
 تأكيداً لاثبات تلك المساواة) كأن وجهه أنه دل على اتحاد مع الأسد ودلالة الاتحاد على المساواة أبلغ  
 من دلالة الحكم بالمساواة بينهم ما لا احتمال التفاوت وإن المساواة باعتبار بعض الوجوه اه سم هذا آخر  
 ما كتبه أستاذنا الصبان عليه صحائب الرحمة والغفران

أفادنا كيدا لاثبات تلك  
 المساواة لم يفقه الثاني والله  
 أعلم  
 كل القسم الثاني والجدته  
 على جزيل ثوابه والصلاة  
 والسلام على سيدنا محمد وآله

الفن الثالث علم البديع

(وهو علم يعرف به وجوه  
 تحسين الكلام)

### الفن الثالث علم البديع

أول من اخترع البديع وسماه بهذا الاسم عبد الله بن المعتز العباسي قال في صدر كتابه وما جمع قبلي فنون  
 البديع أحد ولا سبقني إلى تأليفه مؤلف وكان ذلك سنة أربع وسبعين ومائتين في أحب أن يقتدي بنا  
 ويقتصر على هذه الفنون فليفعول ومن أضاف من هذه المحاسن أو غيرها شيئا إلى البديع وأرتأى غير رأينا  
 فلما اختاره قال الشيخ صفي الدين وكان جملة ما جمع منها سبعة عشر نوعا وعاصره قدما من جمعها الكاتب  
 بجمع منها عشرين نوعا وأورد معه على سبعة منها وسلم له ثلاثة عشر فتكامل لها ثلاثون نوعا ثم اقتدى  
 الناس به في التأليف فكان غاية ما جمع منها أبو هلال العسكري سبعة وثلاثين نوعا ثم جمع منها ابن  
 رشيح القبرواني مثلها وقلاهما شرف الدين السيفاشي فبلغ بها السبعين ثم قصد لها الشيخ ركن الدين بن  
 أبي الأصبع فأوصلها إلى التسعين وأضاف إليها من مستخرجاته ثلاثين سلم منها عشرين وبقايا مسبوق  
 إليه ومداخل عليه وذكريان أبي الأصبع أنه لم يؤلف كتابه المسمى بالتعريف في هذا الفن إلا بعد الوقوف على  
 أربعين كتابا في هذا الفن وعددها في صدر كتابه المذكور قال ابن معصوم وكنت أظن أن أول من نظم أنواع  
 البديع على هذا الأسلوب البديع الشيخ صفي الدين الحلبي حتى وقفت في ترجمة الشيخ علي بن عثمان بن  
 علي الأربلي الصوفي على قصيدة لامية له نظم فيها جملة من أنواع البديع وضمن كل بيت منها نوعا منه ولها  
 الجناس التام والمطرف وهو

بعض هذا الدلال والادلال \* حال بالهجر والتجنب حال

ثم قال في الجناس المصحف والمركب

جرت أذعرت ربع قاي واذا \* لي صبرا كترت من اذلال

فعلت أن الشيخ حسنى الدين ليس أباعده ههنا المرام ولا أول من اخترع نظم هذه الجواهر في نظام فان  
 الشيخ الاربلى المذكور توفي قبل أن يولد الشيخ حسنى الدين بسبع سنين وذلك أن وفاة الشيخ الاربلى المذكور  
 في سنة سبعين وستمائة وولادة الشيخ حسنى الدين في سنة سبع وسبعين وستمائة وأيضاً الشيخ حسنى الدين كان  
 معاصر للشيخ محمد بن أحمد بن جابر الاندلسى الاعشى صاحب البديعية المعروف ببديعية العيان ولا أعلم  
 من السابق منهم ما إلى نظم بديعته على هذا الاسلوب وان كان الشيخ حسنى الدين قد حاز قصبات السبق في  
 مضمار براعة هذا المطلوب اه من أنوار الربيع في أنواع البديع لابن معصوم قال عرق والبديع في  
 اللغة الغربى من بدع الشئ بضم الدال اذا كان غاية فيما هو فيه من علم أو غيره حتى صار غريباً فيه لطيفاً  
 ومنه أبدع أى بشئ لم يتقدم له مثال ومنه اسمع تعالى البديع بمعنى المبدع أى الموجد للاشياء بلامثال  
 تقدم ولا تختص مادته بالله تعالى كما قيل اه (قوله أى يتصور) فهم العلامة الحفيد أنه تفسير لعلم  
 فاعترض بان العلم يطلق على الملكة وعلى الادراك الكلى وعلى القواعد وتصوير تلك المعاني عبارة عن  
 تعديفها او حدودها والحدود والتعاريف ليست من جملة ما يطلق عليه العلم أصلاً فكيف يصح قوله أى  
 يتصور وأجاب بأن العلم لا يختص باطلاقه على واحد من تلك الثلاث بل يطلق أيضاً على التعاريف  
 والحدود ولا حاجة لذلك فان قوله أى يتصور تفسير لقوله يعرف وأما قوله علم فلم يفسره والانسب جملة على  
 الملكة كما فى سم (قوله بقدر الطاقة) أشار به الى أن البديعيات لا تنحصر (قوله والمراد بالوجوه) لعل  
 فيه اشارة الى أنه لا جهل في التعريف لان الاضافة للعهد وفيه أنه يحتاج لقريظة الآن يدعى شهره ووجوه  
 تحسين الكلام في ذلك المراد اه سم (قوله ما مر الخ) فتكون اضافة الوجوه الى تحسين الكلام اضافة  
 عهدية فكأنه يقول علم يعرف به الاوجه المشار اليها فيما تقدم وهي الوجوه التي تحسن الكلام وتوزنه  
 قبولاً بعد رعاية البلاغة مع الفصاحة ويكون قوله على هنا بعد رعاية الخ تاكيداً وبياناً لما تقدم ويحتمل  
 أن يريد بوجوه تحسين الكلام ما يحسن به الكلام مطلقاً سواء كان داخل في البلاغة أو خارجاً عنها  
 وأخرج ما يدخل في الفين السابقين بقوله بعد رعاية الخ اه عرق (قوله بعد رعاية المطابقة) وهي المعبر  
 عنها بعلم المعاني وقوله ورعاية وضوح الدلالة وهي المعبر عنها بعلم البيان (قوله أى الخلو عن التعقيد  
 المعنوى) كله خص وضوح الدلالة بالخلو عن التعقيد المعنوى مع أنه بحسب مفهومه يتناول الخلو عن  
 التعقيد اللفظى أيضاً ليكون اشارة الى علم البيان على ما ذكره في صدر الكتاب كما أن رعاية المطابقة  
 اشارة الى علم المعاني فيكون تنبيهاً على أن رتبة هذا العلم بعدهما اه سم وبعبارة وأما الخلو عن التعقيد  
 اللفظى فداخل في قوله رعاية المطابقة لان المطابقة لا تعتبر الا بعد الفصاحة وهي تتوقف على الخلو من  
 التعقيد اللفظى (قوله انما تعد محسنة الخ) قال في المطول والا كانت كعلية الدرر في أعناق الخنازير  
 (قوله والطرف متعلق بقوله تحسين الكلام) أى فهو ظرف لغو فالواقع بعدهما هو التحسين في الملاحظة  
 لا في الوجود فانه مقارن فيه وأما اذا جعل ظرفاً مستقراً فالذى بعدهما هو الحصول فيقتضى أنه متأخر  
 عنهما في الوجود والتقدير حال كون التحسين حاصل بعدهما (قوله وان كان بعضهما قد يفيد تحسين اللفظ  
 أيضاً) أى ما يباو بالتبع كما في المشاكلة اذهى ذكر الشئ بلفظ غير لوقوعه في محبة ذلك الغير كقوله

قالوا افرح شيئاً تجدك طبعه \* قلت اطفئوا الى جنة وقبصا

فقد عبر عن الخياطة بالطبخ لوقوعها في محبته فاللفظ حسن لما فيه من ايهام الجانسة اللفظية لان المعنى  
 مختلف واللفظ متفق لكن الغرض الاصلى جعل الخياطة كطبخ المطبوخ في اقتراحها لوقوعها في محبته  
 وكفى العكس كما بأتى في قوله عادات السادات عادات فان في اللفظ شبه الجناس اللفظى لاختلاف  
 المعنى ففيه التحسين اللفظى والغرض الاصلى الانحياز بعكس الاضافة مع وجود العصة اه ع ق (قوله  
 كذلك) أى أولاً وبالذات وان كان بعضهما قد يفيد تحسين المعنى أيضاً اه سم وبعبارة عرق ولفظى أى  
 منسوب الى اللفظ لان تحسين اللفظ بالذات وان تبع ذلك تحسين المعنى لانه كلما عبر عن معنى بلفظ حسن

أى يتصور معانيه لا يعلم  
 أعدادها وتفصيلها بقدر  
 الطاقة والمراد بالوجوه ما مر  
 في قوله وينبعضها وجوه آخر  
 نورث الكلام حسناً وقبولا  
 وقوله (بعد رعاية المطابقة  
 لمقتضى الحال و) رعاية  
 (وضوح الدلالة) أى الخلو عن  
 التعقيد المعنوى اشارة الى أن  
 هذه الوجوه انما تعد محسنة  
 للكلام بعد رعاية الامرين  
 والطرف أى قوله بعد  
 رعاية متعلق بقوله تحسين  
 الكلام (وهى) أى وجوه  
 تحسين الكلام (ضربان  
 معنوى) أى راجع الى  
 تحسين المعنى أولاً وبالذات  
 وان كان بعضهما قد يفيد  
 تحسين اللفظ أيضاً (اللفظى)  
 أى راجع الى تحسين اللفظ  
 كذلك



استحسن معناه تبعاً وان شئت قلت في التفسير المعنوي أيضاً كونه بالذات معناه أن ذلك هو المقصد  
ويستحسن اللفظ دائماً لانه كلما ألف اللفظ معنى حسن تبعه حسن اللفظ الحال عليه اه (قوله  
اما المعنوي) ذكر منه في هذا الكتاب تسعة وعشرين نوعاً (قوله والالفاظ نوابغ) من حيث ان المعنى  
يستحضر أو لا يثير في اللفظ على طبقه وقوله وقول البهائم من حيث ان المعاني تتلقى منها وتفهم منها (قوله  
المطابقة) قال صاحب المفتاح المطابقة ما خوذت من طابق القوس أى وضع رجله مكان يده وكونها  
من وجوه التصيين يعرف بالذوق وكذا باقى الوجوه اه قرى (قوله بين متضادين) هذا أخذ بالقل كافي  
قوله هم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد والالفاظ المطابقة جارية فيما فوق المتضادين اه قرى (قوله أى  
معنيين الخ) لما كان يتوهم أنهم صامتان حقيقتان وهما الامران اللذان بينهما غاية الخلاف وليس ذلك  
شرطاً قال المصنف أى معنيين الخ (قوله في الجملة) أى من غير تفصيل في ذلك التقابل والتناق اه ع  
وكان الاولى أن يقول ولو في الجملة بدليل قوله ولو في بعض الصور (قوله ولو في  
بعض الصور) كافي الاعتبارى فان التناق باعتبار المتعلق (قوله سواء كان التقابل حقيقياً) كتقابل  
القدم والحدوث وقوله أو اعتبارياً كتقابل الاحياء والامانة فانهما لا يتقابلان الا باعتبار أى باعتبار  
بعض الصور وهو أن يتعلق الاحياء بحياة جرم في وقت والامانة بامتدادها في ذلك الوقت والا فلا تقابل  
بينهما باعتبار أنفسهما ولا باعتبار المتعلق عند تعدد الوقت اه ع وبعبارة سم قوله أو اعتبارياً  
كالتقابل بين الشئيين باعتبار المتعلق كالسكون وابتغاء الفضل كما يأتى كذا في السيرة أى وقوله كما يأتى  
أى في شرح قول المصنف أشد على الكفار من قول المشرح ونحو قوله تعالى ومن رجه جعل لكم  
الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وإن لم يكن مقابلاً للسكون لكنه يستلزم  
الحركة المضادة للسكون اه (قوله وسواء كان) أى التقابل الحقيقى كافي ع فقوله وسواء أراجع  
لقوله حقيقياً فقط لأن الحقيقى يكون في الضدين والتقيضين وفى العدم والملكية وفى التضايف (قوله  
تقابل التضاد) كتقابل الحركة والسكون بناء على أنهما وجوديان وقوله أو تقابل الايجاب والسلب هو  
تقابل التقيضين كتقابل مطلق الوجود وسلبه وقوله أو تقابل العدم والملكية كتقابل العنى والبصر وقوله  
أو تقابل التضايف كتقابل الابوة والبنوة وبحث فيه السيد بأنه ليس فيه مقابلة فهو أنسب بأن يكون  
من باب مراعاة النظر وأجاب عبد الحكيم بأنهما من باب مراعاة التفسير من حيث تلازمهما فى الفهم  
والخارج ومن باب المطابقة من حيث أنهما لا يجتمعان فى محل واحد (قوله أو ما يشبه الخ) أى أو تقابل  
ما يشبه الخ كالبرودة والحرارة لكاتبين فى قوله تعالى مما خطاياهم أغرقوا فادخلوا ناراً فان الفرق يستلزم  
الماء المشتعل على البرودة والناار مشتملة على الحرارة والبرودة والحرارة متقابلان وكالقرب والبعد  
الحاصلين فى اسمى الاشارة فى قوله

(أما المعنوي) فتمهلات  
المقصود الاصل والغرض  
الاولى هو المعانى والالفاظ  
نوابغ وقول البهائم (فنه  
المطابقة وتسمى الطابق  
والتضاد أيضاً وهو الجمع بين  
متضادين أى معنيين  
متقابلين فى الجملة) أى يكون  
بينهما تقابل وتناق ولو فى  
بعض الصور سواء كان  
التقابل حقيقياً واعتبارياً  
وسواء كان تقابل التضاد أو  
تقابل الايجاب والسلب أو  
تقابل العدم والملكية  
أو تقابل التضايف أو ما يشبه  
شياً من ذلك (ويكون ذلك  
الجمع) باللفظ من نوع  
واحد من أنواع الكلمة  
(امرين نحو ونحو) أى بقاطنا  
وهم رفود أو فعلين نحو  
يحيى ويميت أو حرفين نحو

مها الوحش الآن هاتان اوانس \* قنا ان لظ الان نلك ذوابل  
(قوله من نوع) قدمه لان لطف التضاد فيه أتم كيف والمتكلم كالجاء الضدين فى تركيب جمعهما  
فى نوع واحد من الكلمة وهذا أغرب من القسم الثانى ولائنه أكثر دوراً على السنتم يشهد بذلك أنه لم  
يحمل شيئاً من أمثلة أقسامه بخلاف أقسام ما يقابله فانه لم يشمل الاقسام واحداً من أقسامه وقد حكم  
المشرح بأنه لا يوجد الا هو اه أطول (قوله من أنواع الكلمة) الاسم والفعل والحرف (قوله أيقاظاً)  
جمع يقظ كسكف أو كعبد بمعنى يقظان (قوله وهم رفود) أى ينام جمع راقداً فان اليقظة تشتمل على  
الادراك بالحواس والنوم يشتمل على عدمه فبينهما شبه العدم والملكية باعتبار لازمهما والتضاد باعتبار  
نفسهما لان اليقظة عرض يقتضى الادراك بالحواس والنوم عرض يمنع الادراك وقد دلت على كل منهما  
بالاسم (قوله يحيى ويميت) فان الاحياء والامانة ولو صرح اجتماعهما فى ذات الهي والميت بين متعلقهما  
العدم والملكية أو التضاد بناء على أن الموت عرض وجودى فالتناق بينهما اعتبارى وكان لا يجعلهما

لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت (٢٢٢) في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى الضرر أي لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها

من الحق الاتي لا شعارهما من جهة اللفظ بالحياة والموت بخلاف الملق كأي أي ع (قوله) اه  
ما كسبت وعليها ما اكتسبت أي النفس جزاؤها بما كسبت من الطاعات وعليها عقاب ما كسبت  
من المعاصي قال القرطبي قال ابن الجلبج ما معناه أن الآية تدل على زيادة لطف الله تعالى في شأن عباده  
بشيء على الخير كيف ما وقع ولا يحز بهم على الشر إلا بعد الأعمال والتصرف اه (قوله) فان اللام الخ  
لأن اللام تشعر بالملكية المؤقتة الانتفاع وعلى تشعر بالعلو والشعر بالعمل أو الثقل المؤذن بالتضرر فصار  
تقابلهما كتقابل النفع والضرر وهما ضدان وبين ذلك لما في تقابل اللام وعلى من الخفاء بخلاف ما قبله  
فان التقابل فيه ظاهر فلذا لم يبينه (قوله) أي لا ينتفع بطاعتها الخ أخذ الحصر من تقديم الجار والجرور  
والانتفاع الحاصل من الدعاء والصدقة للغير انتفاع بثمرة الطاعة لانفسها (قوله) ميتا أي ضالفا فحينئذ  
أي هذين (قوله) والموت أي للمعبر في ميتا (قوله) مما يتقابلان وهو من تقابل التضاد ان جعل الموت  
وجوديا ومن تقابل العدم والموت عدميا أي عدم الحياة (قوله) كما مر أي من الامثلة  
(قوله) فعلى مصدر واحد الفعلان هما يعملون ولا يعلمون ومصدرهما هو العلم وبينهما تقابل الإيجاب  
والسلب قال سم ظاهر التقييد به اخراج غير الفعلين وفعل المصدرين قلدا راجع اه (قوله) لا يعلمون  
أي الأمر الأخرى ويعلمون أي الأمر الديني وحينئذ فالنفاي بحسب الظاهر أي بالنظر للعقلين في حد  
ذاتهما يقطع النظر عن متعلقهما وكذا يقال فيما بعده وقوله ظاهرا من الحياة الدنيا أي ظاهرا هي الحياة  
الدنيا ويغفلون عن الباطن الذي هو الحياة الآخرة فمن ياتية أو يعلمون ظاهرا الحياة الدنيا التي هي  
وسيلة الشهوات ولا يعلمون باطنها الذي هو الحياة الأبدية لانها من رتبة الآخرة فن ابتداءية (قوله) فلا  
تخشوا الناس واخشوني خشي الحكماء أن يخشوا غير الله في حكوماتهم ويدهنوا فيها خشية ظالم أو  
مراقبة كبير اه أطول (قوله) تديبا بالاداء المهمة والجسيم من الديباج اه حفيد (قوله) أو غيره  
كل ما هو الغزل (قوله) لقصد الكتابة أو التورية أي بالكلام المشتمل على الألوان بخلاف ما اذا قصد المعنى  
الحقيقي فلا يكون من المحسنات لان الحقيقة يقصد منها المعنى الأصلي واما اذا قصد المعنى المجازي  
فلا يكون من المحسنات المعنوية بل اللفظية (قوله) وأراد أي ذلك البعض (قوله) بقرينة الامثلة  
كالشال الاول (قوله) نحو قوله أي قول أبي غامر بن أبي نضلة محمد بن جريح استشهد وقيل  
غزا غزوة والمجد نسج ردائه \* فلم ينصرف الا وكفاه الاجر  
وبعده **كأن** بن نهران يوم وفاته \* نجوم مهال من بينها البدر  
وقد كانت البيض القواضب في الوغى فواطع فهي الآن من بعدهم  
(قوله) ترى أي لبس وقوله ثياب الموت أي ثياب الحرب وجرأ حال من ثياب وهي حال مقدرة اذا حرة  
حين اللبس لآخر تلطخها بالدم عنه اه سم قال يس وفيه نظرا والظاهر أن المراد بثياب الموت الثياب  
التي كفن بها اه وفيه انه يكفن في الثياب التي مات فيها وهو كان لابسها قبل حصول الدم (قوله) من  
سندس هو ما رقى من الديباج (قوله) خضر خبر بعد خبر لان القصيدة مضمومة الروى كما سبق بيانه (قوله)  
وقصد بالاول هو ارتدى بالثياب جرا وقوله وبالثاني هو قوله الا وهي الخ (قوله) كقول الحريري أي في  
المقامة الثالثة عشرة المعروفة بالبغدادية (قوله) فذا غبر أي فن حين متعلق بقوله اسود بعده أي اسود  
مذاخ (قوله) العيش الاخضر وصف العيش بالخضر كناية عن طيبه ونعومته وكما له فيكون كناية  
عن لارمه لأن اخضرار العود والتبكت يدل على طيبه ونعومته فيمكن به عن لازمه في الجملة الذي هو  
الطيب والحسن والكمال والاغبر كناية عن ضيق العيش وقصاته وكونه في حال التلف لان اغبرار  
النبات والمكان يدل على التغير والرثانة فيمكن به عن معنى هذا اللام وقوله وازرأي بعدو عرض  
ومال وقوله اسود كناية عن الحزن فيه وقوله الابيض كناية عن السرور فيه (قوله) فودى بفتح الفاء  
وسكون الواو وهو شعر جانب الرأس مما يلي الاذن وايضا ضاع الشعر كناية عن كثرة الهم والحزن أو أريد

(أو من فوعين نحو أو من  
كان ميتا فاحييناه) فانه قد  
اعتبر في الاحياء معنى الحياة  
والموت والحياة مما يتقابلان  
وقد دل على الاول بالاسم  
وعلى الثاني بالفعل (وهو) أي  
أي الطباق (ضرر) طباق  
الايجاب كما مر وطباق  
السلب) وهو أن يجمع بين  
فعل مصدر واحد أحدهما  
مشتب والآخر منى أو  
أحدهما أمر والآخر نهى  
قالوا (نحو ولكن أكثر  
الناس لا يعلمون يعلمون)  
ظاهرا من الحياة الدنيا (و)  
الثاني (نحو ولا تحسوا الناس  
واخشوني ومن الطباق)  
ما سماه بعضهم تديبا من ديب  
المطر الأرض زينها وقصره  
بان بك في معنى من المدح  
أو غيره ألوان لقصد الكتابة  
أو التورية وأراد بالالوان ما  
فوق الواحد بقرينة الامثلة  
فتدريج الكتابة (نحو قوله  
تردى) من تردت الثوب  
أخذته ردا (ثياب الموت  
جرأ) أي لها أي ثلاث  
التياب (البيل الا وهي من  
سندس خضر) يعني ارتدى  
التياب الملطخة بالدم فلم  
يتقش يوم قتله ولم يدخل في  
ليلته الا وقد صارت الثياب  
من سندس خضر من ثياب  
الجنة وقد جمع بين الجنة  
والخضرة وقصد بالاول  
الكناية عن القتل وبالثاني  
الكناية عن دخول الجنة

وتدريج التورية كقول الحريري قد اغبر العيش الاخضر وارور المحبوب الاصفر اسودتوى الابيض وابيض فودى  
الاسود حتى رقى على العدو الازرق فيما حبل الموت الاجر فالعنى القريب للمحبوب الاصفر

به الحقيقة وقوله في أي رقى وعطفه على وقوله العذر الأزرق أي شديد العداوة وأراد بالروم وهم أعداء العرب وقوله فياجز الموت الأحمر يافيه زائدة للتنبيه لالنداء أي فيانم الموت الأحمر إذا أتى إليه والموت الأحمر الشديد ومنه الحسن الأحمر أي من أحب الحسن احتمل المشقة وفي الحديث كأنه إذا أحر البأس اتقى بنابر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكن أحد أقرب إلى العدو منه وقيل معنى الموت الأحمر القتل سمى أحمر لما فيه من الدم وهو الأظهر من مقصد الحر يرى لانه علق غيره من الصفات باللون مثل العدو والأزرق والروم زرق العيون فكذلك الموت الأحمر وقال أبو عبيدة الموت الأحمر أن يتغير بصر الرجل من الهول فيرى الدنيا في عينه حراما سوداء والموت الآخر هو الموت جوعا لانه يتغير في عينه كل شيء والموت الأسود هو الموت في غمة الماء والموت الأبيض هو موت العاقبة اه من عرق ومن الشر شي شارح المقامات وغيرها (قوله انسان له صفرة) ورد أن الصفرة جمال أهل الجنة فليست مذمومة كما قد يتوهم لان فيها حمرة وبيضا وهو معنى النجى (قوله فيكون تورية) لانها كما يأتي أن يطلق لفظا لمعنيين قريب ويعد ويراد البعيد اه سم أي وباقي الألوان كتابات (قوله لا يقتضي أن يكون في كل لون تورية) أي بل قل تجتمع الألوان لقصد التورية وواحد منها كما هنا (قوله ويلحق به أي بالطباق) أي لما كانا التقابل فيه باعتبار المعنيين المدلول عليهما باللفظ المذكور من غير واسطة يقال له طباق حقيقي وأما إذا كان التقابل بين معنيين اللفظ يدل عليهما بواسطة كانا ملحقا بالطباق فاه القري قيل لا وجه لالحاق هذا النوع بالطباق لانه داخل في تعريفه لان منافي الألام منافي للزوم فين المذكورين تناف في الجملة فيكون طباقا لا ملحقا به وقد يجاب عنه بما ر معنى قوله في الجملة بوجه ما من وجوه التقابل الأربعة وهذا الأمر ليس كذلك إذا التقابل الذي فيه ليس تقابلا بين عينيهما بل بين أحدهما ولامزوم الآخر فيكون ملحقا بالطباق بهذا الوجه وأنت خير بأن هذا الجواب انما يدفع الاعتراض عن المصنف وأما عن السارح فلا لانه هم التقابل في الجملة غير الأربعة فتأمل اه وقوله وأما عن السارح فلا لانه قال أو ما يشبه شيئا من ذلك قال سم أقول قول السارح أو ما يشبه شيئا من ذلك يجوز أن يريد بما يشبه معنى لا يشمل مثل هذا اه أي فيندفع الاعتراض عنه أيضا تأمل (قوله يتعلق أحدهما) كل رجة في المثال وقوله نوع تعلق مفعول يتعلق (قوله السببية) المناسب للسببية فاه الموافق للثال (قوله مسبية عن اللين) إذا لين في الإنسان كيفية قلبية تقتضي الانعطاف لمستحقه وذلك الانعطاف هو الرجة فهي مسبية عن الكيفية (قوله غير متقابلين) ولا يستلزم ما أريد بأحدهما ما يقابل الآخر وبه فارق ما قبله (قوله نحو قوله) أي قول يدعي بكسر الدال وسكون العين المهمتين وكسر الباء الموحدة شاعر خراعي دافعي قال صحت باسمي في أدن مصروع ثلاث مرات فشقي وأصل الأدعي الناقصة المسنة وقبل هذا البيت

باسم ما بالشيب منقصة \* لا سوف يبقى ولا ملكا

(قوله لا تعجب الخ) الفرق بين هذا وقوله السابق نحو قوله تردى الخ أن المقابلة ثمين ما أريد باللفظ من الحمرة والخضرة وان كان كناية عن المقصود بالذات بخلاف المقابلة هنا ليست باعتبار ما أريد باللفظ اذ لم يرد هنا بضمك حقيقة الضحك بل الظهور بل باعتبار المعنى الحقيقي الذي لم يرد باللفظ اه سم (قوله سلم) مرخم سلمى (قوله فبكي ذلك الرجل) أي بتذكر الموت أو التأسف على زمان الشباب اه أطول (قوله عبر عنه بالضحك) أي على سبيل المجاز المرسل لان الضحك يلزمه عادة الظهور أي ظهور الاسنان فغير به عن مطلق ظهور البياض في ضمن الفعل فكان فيه تبعية المجاز المرسل (قوله إيهام التضاد) أي فهو معنوي باعتبار إيهام الجمع بين المتضادين فلا رد أنه جمع في اللفظ فيكون لفظيا (قوله ودخل فيه أي في الطباخ الخ) قال العلامة الحفدي يمكن أن يقال انه داخل في مراعاة التظير بل الأظهر أن المطابقة انما هي جمع الضدين والمراعاة جمع الأشياء المناسبة المتوافقة وأما المقابلة فهي المركب منهما فهي أنص من كل منهما بحسب التحقق لا الحمل اه وانما آخر المقابلة

انسان له صفرة والبعيد الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية وجمع الألوان لقصد التورية لا يقتضي أن يكون في كل لون تورية كما توهمه البعض (و يلحق به) أي بالطباق شيئا من أحدهما الجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية والزموم نحو أشدا على الكفاية جاء بينهما فان الرجة وان لم تكن مقابلة لست لكنها (مسبية عن اللين) التي هو ضد الشدة (و) الثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان (نحو قوله لا تعجبني باسم من رجل) يريد نفسه (ضحك المشيب برأسه) أي ظهر ظهورا تاما (فبكي) ذلك الرجل فظهر المشيب لا يقابل البكاء الا أنه قد عبر عنه بالضحك الذي معناه الحقيقي مقابل البكاء (وسمى الثاني إيهام التضاد) لان المعنيين قد ذكرنا بلفظين وهو مان التضاد نظر إلى انظاره (ودخل في) أي في الطباق

الداخل في الطباق عن الملقب به مع أن التبادي ذكر الداحل قبل الملقب للخلاف في هذا الباب هل هو  
من الطباق أولا والاتفاق على الملقب به فناسب ذكر المتفق عليه قبل المختلف فيه (قوله بالتفسير الذي  
سبق) وهو الجمع بين أمرين متضادين أي معنيين متقابلين في الجملة اه جري (قوله باسم المقابلة)  
الاضافة بيانية (قوله وإن جعله السكاكي الخ) الواو الحال أي فهذا الجعل غفلة منه (قوله قسما  
برأسه) أي مستقلا والاحسن ما صنعه السكاكي لأن الطباق لا بد فيه من حصول التوافق ولذا سمى  
بالطاق والمقابلة موجبة للتنافي بعد التوافق فالانصب أن يجعل قسما برأسها لأن حقيقة كل مبانة  
للأخرى أفاده عبد الحكيم (قوله ثم يوفق بما يقابل ذلك) هذا محل الإدخال (قوله على الترتيب)  
بأن يوفق بما يقابل الأول أولا وبما يقابل الثاني ثانيا وهكذا اه سم (قوله في الجملة) أي من غير  
تفصيل وتعين لكون التقابل على وجه مخصوص دون آخر لأن ذلك لا يشترط في الطباق حتى يخرج  
المقابلة عن الطباق فصدق حده عليها (قوله والمراد بالتوافق خلاف التقابل) أي عدم التنافي وليس  
المراد به ما انفقا ما صدقا فالامفهوم ما حتى يقصر على التماثلين ولأما كان بينهما مناسبة وان اختلفا  
ما صدقا ومفهوما حتى يقصر على التناسيب بل المراد ما ذكر في شمل التماثلين والتناسيبين والخلافين  
كالإنسان والطائر (قوله متناسيبين) أي بينهما مناسبة وان اختلفا ما صدقا ومفهوما كالشمس  
والقمر والعدو والقفر وقوله أو متماثلين أي في أصل الحقيقة وان اختلفا مفهوما فقط كإنسان وفأتم  
(قوله نحو قوله) أي قول أي دلالة بضم الدال المهمله زيدا بنون ابن الجون كان صاحب فوائد وملم  
فاسد الدين ردى المذهب وحكاياته مشهورة في كتب الأدب (قوله إذا اجتمعا) أي بالرجل وقوله  
بالرجل أي إذا اجتمعا بالرجل في البيت احتبالة والرجل وصف طردى ولو قال بالبشر لكان أعم ليشمل  
المرأة وعبارة الأطول وذكر الرجل تغليب أو خبث المرأة معلوم بطريق الأولى لأنه إذا لم يدفع قبح الكفر  
والافلاس كمال الرجل برجلية كيف يدفعه نقصان المرأة بكونها امرأة انتهى (قوله والغنى) أي  
المعبر عنه بالدنيا اه سم (قوله ومقابلة الأربعة بالاربعه الخ) قال القنري فيه بحث فانه فات  
في الآية قسم الرابع لأن لفظة فسنيسره تكرر في الآيتين ولم تختلف فقامت مقابلة الأربعة  
بالاربعة ويحتمل أن يكون فسنيسره في معنى فسنيسره لأنه إذا تيسر تفسيره كان معسرا لكن ذلك غير  
صريح وأما المقابلة الرابعة بين نفس اليسرى والعسرى فيقترح فيه ما سنقله عن الإيضاح هذا وقد ذكر  
الواحد من مقابلة الخمسة بالخمسة بيت المتنبي

أزورهم وسواد الليل يشفع لي \* وأثنى وياض الصبح يغري بي

ونبه نظر لاني وبي صلة يشفع ويغري فهما من تمامهما بخلاف اللام وعلى في قوله تعالى لها  
ما كسبت وعليها ما اكتسبت والمقابلة انما تكون بين المستقلين كذا في الإيضاح وأما مقابلة الستة  
بالستة فنه قول غيره

على رأم حرتاج عز زينه \* وفي رجل عبقيدل يشينه

قال الصفدي في شرح الالامية هذا أبلغ ما يمكن أن ينظم في هذا المعنى اه (قوله فأما من أعطى) أي حق الله  
وانني أي الله وقوله بالحسنى أي بالكلمة الحسنى وهي كلمة التوحيد أو بالصلة الحسنى وهي الإيمان أو بالملة  
الحسنى وهي ملة الاسلام وقوله فسنيسره أي نهية واليسرى الجنة (قوله وأما من بخل) أي بالنفقة والخير  
واستغنى عن ثواب الله عز وجل فلم يرغب فيه والمراد بالعسرى النار قيل نزلت في أبي بكر الصديق رضي الله  
عنه اشترى بلالا من أمية بن خلف ببدعة وعشرة أواق فاعتقه فأنزل الله تعالى والليل اذا غشي الي قوله إن  
سعيكم لشتى سعي أبي بكر وأموية اه بغوى اه سم (قوله والتقابل بين الجميع ظاهرا) لا يعد أن المقابلة الرابعة  
بين مجموع فسنيسره اليسرى ومجموع فسنيسره للعسرى لا بين الجزأين الأولين منهما الاتحادهما وعدم المقابلة  
ولابن الجوزي في الجزأين الثانيين لما نقل عن الإيضاح أنها انما تكون بين المستقلين ويماد كونا

بالتغير الذي سبق (ما يختص  
باسم المقابلة) وان جعله  
السكاكي وغيره قسما برأسه  
من المهنات المعنوية (وهو  
أن يوفق معنيين متوافقين  
أو أكثر ثم يوفق بما يقابل  
ذلك) المذكور من المعنيين  
المتوافقين أو المعاني  
المتوافقة (على الترتيب)  
ويدخل في الطباق لانه جمع  
بين معنيين متقابلين في الجملة  
(والمراد بالتوافق خلاف  
التقابل) حتى لا يشترط أن  
يكونا متناسيبين أو متماثلين  
فمقابلة الاثنين بالاثنتين (نحو  
قلبيصكوا قليبلا وبسكوا  
كثيرا) أي بالفصل والقلبة  
المتوافقتين ثم بالكاء والكثرة  
المتقابلين لهما (و) مقابلة  
الثلاثة بالثلاثة (نحو قوله  
ما أحسن الدين والدنيا إذا  
اجتمعا \* وأقبح الكفر والا  
فلاس بالرجل) أي تقابل  
والدين والغنى ثم بما يقابلها  
من القبح والكفر والاملاس  
على الترتيب (و) مقابلة  
الأربعة بالأربعة (نحو ما  
من أعطى واتنى وصديق  
بالحسنى فسنيسره اليسرى  
وأما من بخل واستغنى  
وكذب بالحسنى فسنيسره  
للعسرى) والتقابل بين  
الجميع ظاهر الا بين الاتقاء  
والاستغناء فينه بقوله  
(والمراد باستغنى أنه زهد



فيكون الاستغناء مستتباً لعدم الاتفاق وهو مقابل للاتفاق فيكون هذا من قبيل قوله تعالى أشد على الكفار رجاء منهم (وزاد السكاكي) في تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال هي أن يجتمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وضديهما (وإذا شرط ههنا) أي قهباين المتوافقين أو المتوافقات (أمر شرطية) أي قهباين ضديهما أو أضدادهما (ضده) أي ضد للآخر (كهاين الاثنين) فأنما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصدق (بجعل ضده) أي ضد التيسير وهو التيسير المعبر عنه بقوله سنيسره لتعسري (مستتركا بين أضدادها) وهي الجبل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون قوله ما أحسن الدين والديناسن المقابلة لأنه اشترط في الدين والدينا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده (ومنه) أي من المعنوي مراعاة الظير ويسمى تنسب والتوفيق (الاتلاف والتلفيق) أيضا هي جمع أمر وما يناسبه بالمتضاد (والأسيبة التند) لا يكون كل منهما مقابلا لآخرين إذا تميد بخرج لطلابك وذائق لم يكون الجمع بين أمرين (فحسب لهما والتسبحسان) (هاتين أمرين (و) فحسب

(قوله) في صفة الابل (كالقسي) جمع قوس (المعطفات) المتجنبات (بل الاسـ ٤٤) جمع ٤٥ (مبريه) منحوتة (بل الوتر) جمع وتر

أي من مراعاة التنظير  
ما يسميه بعضهم تشابه  
الاطراف وهو أن يخدم  
الكلام بما يناسب ابتداءه  
في المعنى نحو لا تدركه الابصار  
وهو يدرك الابصار وهو  
اللطيف الخبير فان اللطيف  
يناسب كونه غير مدرك بالابصار  
والخبير يناسب كونه مدركا  
للابصار لان المدرك للشيء  
يكون خبيراً بالمال (ويطابق بها)  
أي مراعاة النظر أن يجمع  
بين معنيين غير متناسبين  
بلفظين يكون لهما معنيان  
متناسبان وان لم يكونا  
مقصودين ههنا (فمخو الشمس  
والقمر بحسبان والنجم)  
أي النبات الذي ينجم أي  
يظهر من الارض لاساق  
له كالقبول (والشجر)  
الذي له ساق (يسجدان)  
أي ينقادان لله تعالى فيما  
خلقه فانه يجمع هذا المعنى  
وان لم يكن مناسباً للشمس  
والقمر لكنه قد يكون بمعنى  
الكوكب وهو مناسب لهما  
(وسمى ايهام التناسب)  
بمثل ما مر في ايهام التضاد  
(ومنه) أي من المعنوي  
(الارصاد) وهو صواب الرقيب  
في الطريق (ويسمى بعضهم  
التسميم) ويردسمه فيه  
حطوط مستوية (وهو أن  
يجعل قبل العجز من الفقرة)  
هي في الترتيب منزلة البيت  
من النظم فقوله هو يطبع  
الاسماع بجواهر لفظه فقرة  
ويقرع الاسماع بزواجر

هو الخيط الجامع بين طرق القوس (قوله جماعتين ثلاثة أمور) ولا تخفى المناسبة بينهما فان كلاماً من السهم  
والوتره تعلق بالقوس اه سم (قوله ما يسميه) أي قسم بسميه الخ (قوله وهو أن يخدم الكلام) أي كان  
جمله أو أكثر (قوله بما يناسب ابتداءه) كأن يكون عليه كافي الآية والعكس أو كالدليل عليه أو نحو  
ذلك قال القزويني لو قال بما يناسب ما قبله لكان أولى لان قوله لا تدركه الابصار الذي يناسبه اللطيف وان  
كان ابتداء الكلام لكونه رأس الآية لكن قوله وهو يدركه الابصار الذي يناسبه الخبير ليس ابتداء  
الكلام اه (قوله بما يناسب ابتداءه) فهو أخص من مراعاة النظر لانها تجمع بين متناسبين مطلقاً أي  
كافي في الابتداء أو الانتهاء أو التوسط أو أحدهما في الابتداء والآخر في الانتهاء وهذا الجمع بين متناسبين  
أحدهما في الابتداء والاخر في الانتهاء (قوله فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار) أي باعتبار  
التبادر منه وهو الدقة اذ شأن الدقيق الخفا هو ان كان ذلك محالاً في حقه تعالى اذ اللطيف في حقه بمعنى  
الرفيق بعباده الرؤف بهم وعبارة القزويني قوله فان اللطيف يناسب الخ فيه تأمل اذ المناسبة هو اللطيف  
المشتق من اللطافة وهو ليس مراد هنا واما اللطيف المشتق من اللطف بمعنى الرأفة فلا يظهر مناسبة له  
الله الا أن يقال اللطيف ههنا مستعار من مقابل الكيف لئلا تدركه الحاسة ولا ينطبع فيها وهذا التقدير  
يكفي في المناسبة اه (قوله أن يجمع بين معنيين غير متناسبين) أي لعدم وجود شيء من أوجه التناسب  
من تقارن أو عليه مثلاً (قوله وان لم يكونا مقصودين) أي بل المقصود غير المتناسبين وعبارة سم قوله  
وان لم يكونا مقصودين ههنا أعم من أن لا يقصد واحد منهما كما شمله كلامه أو يكون أحدهما مقصوداً  
دون الآخر كافي هذا المثال اه (قوله نحو الشمس والقمر بحسبان الخ) التمثيل بذلك بالنظر للجمع مع  
الشمس والقمر (قوله والنجم) فيه بالنسبة إلى الشجر مراعاة للنظر وبالنسبة إلى الشمس والقمر ايهامها  
(قوله ينجم) بفتح اليا المتعينة (قوله ينقادان لله) فالسجود مجاز عن الاتقياد وقوله فيما خلقه أي من  
الانتفاع بهما (قوله ويسمى ايهام التناسب) أي فنسبته للمراعاة كقصة ايهام التضاد للطباق (قوله بمثل  
ما مر في ايهام التضاد) أي بوجه يتوحيه مثل الذي وجه به ايهام التضاد بقوله فيما لان المعنيين قد  
ذكرنا بلفظين يوهمان التضاد فيقال ههنا لان المعنيين عبر عنهما بلفظين يوهمان التناسب (قوله نصب  
الرقيب في الطريق) أي ليدل عليه أو على من يأتي منه فاه سم كما ينصب القطاع من ينظر القافلة  
ليعرف اهل بقا وموطنهم وهل معهم شر أو لا ومناسبة هذا المعنى للاصطلاح في ظاهرة لان ما قبل العجز  
يدل عليه فهو كالرقيب عليه اه (قوله التسميم) هو جعل البرد داخل حطوط كأن فيه سم ما قال ع ق  
وجه تسميته تسميها ان ما وضع كذلك من يد في البيت والفقرة ملازم له ليزينه بدلالته على المقصود من  
عجز فصار بمنزلة الحطوط في التوب المزمدة فيه لترينه اه (قوله ويردسمه الخ) أي وهو مأخوذ من  
البرد اسم لان الابيات والافقر متساوية المقدار غالباً في كاتطوط المستقيمة اه سم (قوله من الفقرة)  
يكسر القاموس فيها كافي الاطول (قوله بمنزلة البيت) أي شرطه في وجوب رعاية الروي فيهما لان الفقرة  
لا تسمى فقرة بدون أخرى والبيت يسمى يتبادلون آخر (قوله فقوله) أي الحريري في المقامة الاولى  
مبتدأ أخبره فقرة (قوله هو) أي ابو زيد السروي وقوله يطبع الاسماع أي يصوغ الفقرة وقوله  
بجواهر لفظه أي بلفظه الشبيه بالجواهر (قوله ويقرع الاسماع الخ) قرع الاسماع بزواجر الوعظ اسماع  
الموعظة على وجه محرك للتصود (قوله بزواجر وعظه) أي بالزواجر من وعظه أي بالأمور المانعة للسمع  
بما لا ينبغي اه يرتكب (قوله في الاصل) أي الثاني والا فالأصل الاول احدي فقار الظاهر (قوله على  
شكل فقرة الظاهر) أي فيكون اطلاقاً على فقرة الترتيب مجازاً من سلا أو استعارة وقوله في الاصل يشعر  
بذلك فقول سم فنكون في الاصل مشتركة بين ذلك وفترة الظاهر محل نظر اه بس (قوله ما يدل عليه)  
أي على مادته وصورته فالمادة يدل عليها الارصاد والصوره يدل عليها الروي فالوقوف على معرفة الروي  
هو الصورة فقط وعبارة سم قوله ما يدل عليه ليس المراد مجرد الدلالة على مادته كافي الآية التي ذكرها

وعظه فقرة أخرى والفقرة في الاصل حلي يصاع على شكل فقرة الظاهر (أو) من (البيت ما يدل عليه) أي على العجز وهو الشارح

الشرح فان قوله فاختلفوا يدل على الاختلاف ولا شك أن الدلالة على المادة لا تتوقف على معرفت صرف  
 الروى بل الذى يتوقف عليه خصوص نوع اللفظ الذى تؤدي به تلك المادة وتصدق به الفقرة باعتبار آخره  
 كيطلون فى الآية وهذا غرض المصنف من قوله اذا عرف الروى اه (قوله اخر كلمة) أى الكلمة الأخيرة  
 (قوله اذا عرف الروى) أى السابق مع ما يلزم من الحرف الذى قبله (قوله فاعل) أى نائب فاعل  
 لانهم يعبرون عن نائب الفاعل بالفاعل (قوله ما لا يعرف به العجز) أى صورته أى ولو فرضا كفى الآية  
 (قوله كفى قوله تعالى وما كان الناس الخ) أى ولو فرض أن الآية لم يعرف فيها الروى والا فالآية عرفت  
 فيها حرف الروى ويدل على ذلك عبارة يعقوبى وان كان ظاهر كلام الشارح خلافاً وعبارته ومن أجل  
 أن الشرط هو أن يجعل هنالك ما يفهم العجز مع الحاجة الى معرفة الروى كان من الارصاد قوله تعالى وما  
 كان الناس الا به فقد عرفت أن العجز هو يختلفون من معرفة الروى وأنه نون بعد الواو كما كان ذلك قبل  
 هذا الآية وفيما بعد ما هو لولا تلك المعرفة لتوهم أن العجز هو فيما اختلفوا ليطابق قوله فاختلفوا اه (قوله  
 فهو وما كان الله ليطلمهم) التلاوة فى أول سورة الروم وفى التوبة كما كان بالقاء (قوله ليطلمهم) هذا هو  
 الارصاد فهو يدل على مادة العجز ويعين كون المادة التى من الظلم محتومة بنون بعد واو معرفة الروى فيما  
 قبل الآية (قوله فهو قوله) أى قول عمرو بن معدى كرب اه مطول (قوله اذا لم تستطع) هو الارصاد  
 لدلالته على نستطيع الذى هو العجز (قوله ومنه المشاكلة) اعلم أنها اذا وجدت علاقتين الشئ وذلك الغير  
 كفى قوله تعالى وجرأسيئة سيئة مثلها فقلت المشاكلة مجازاً فان السيئة الأولى عبارة عن المعصية والثانية  
 عبارة عن جزاء المعصية بينهما علاقة السببية فأطلق السبب وأراد السبب وهو الجزاء وأما إذا لم يكن هنالك  
 علاقة كفى قول الشاعر \* قلت اطبخوا لى جبة وقيصا \* فانه ليس هنالك علاقة بين الطبخ والقيصة  
 فليست تلك المشاكلة حقيقة ولا مجازاً فنقتض حصرهم المتقدم من أن اللفظ لا يكون الاحقيقة أو مجازاً  
 أو كناية قال الشارح فى شرح الفتح ولا يحمى عن هذا الاشكال إلا بان يلتزم أن هذا النوع من المشاكلة  
 خارج عن الحصر أو يقال ان الوقوع فى العجبة هو العلاقة فيكون مجازاً وزد عبد الحكيم بأمر بن الاول ن  
 جعل ذلك الوقوع علاقة ينافى عدمه من المحسنات اليدوية فكان عليهم أن يذكروا فى فن البيان الامر  
 الثانى أنهم قالوا لا بد فى المجاز من الزوم ولونا وبلا وهذا ليس بهذه المثابة فالتعين هو الاول وهو انه قسم  
 رابع خارج عن الحصر قال الفخرى فان قيل كان ينبغى أن يذكروا المشاكلة فى القسم الثانى أى اللفظى لانها  
 تتعلق باللفظ أحجب بأنها انما صحت مع المطابقة والمقابلة لتجانسهما من جهة سماها صاحب الكشف  
 بالمطابقة والمقابلة فى قوله ان الله لا يستحيى الآية اه وأجب أيضاً بأن المقصود أولاً بالذات هو المعنى لان  
 فيها ذكر معنى بلفظ غيره وان كان فيها تفسير لفظ ذلك المعنى إلا أن هذا تابع كما تدل عليه عبارة ع (قوله  
 وهو ذكر الشئ) أى المعنى كالحياطة (قوله لوقوعه فى حصبته) فان قلت الوقوع فى حصبته متأخر عن الذكر  
 فكيف يكون علة لذكر قلت المراد بالوقوع فى العجبة قصد المتكلم الوقوع فى العجبة والقصد متقدم على الذكر  
 (قوله تحقيقاً) أى بان ذكر هذا الشئ عند ذكر الغير وقوله أو تقدراً أى بان ذكر الشئ عند حضور معنى الغير  
 فيكون اللفظ الدال على الغير مقدراً والمقدر كذلك كور (قوله تحقيقاً) كما لو قيل لك أسقبك ماء فقلت بل  
 اسقى طعاماً أى أطعمنى طعاماً وقوله تقدراً كما لو رأيت انساناً بغرس شجرة فقلت لا تغرس الى الكرام  
 كهذا أى اصنع المعروف الى الكرام فكذلك قلت هذا يغرس الاشجار فاغرس أنت الاحسان مثله  
 (قوله أى وقوعاً الخ) دفع به ما توهم أن تحقيقاً راجع لذكر (قوله اقترح شيئاً) أى اطلب شيئاً من  
 المطبوعات طلباً للزام (قوله اذا سألته) أى تقول ذلك اناسألت الخ (قوله من غير روية) أى تأمل  
 فى حال المسؤل (قوله وطلبت الخ) تفسير وقوله على سبيل التكليف أى الالزام وقوله والتحكم  
 تفسيرى (قوله وجعله) مبتدأ خبره غير مناسب (قوله ابتدعه) أى حصله أو وجدته أو لا (قوله غير  
 مناسب على ما لا يخفى) أى لان قوله فجعل ذلك طبعه مناف له اذ على تقديره كذلك يصير المعنى ابتدع شيئاً  
 على ما لا يخفى

آخر كلمة من الفقرة أو البيت  
 (اذا عرف الروى) فقوله  
 ما يدل فاعل يحصل وقوله  
 اذا عرف متعلق بقوله يدل  
 والروى الحرف الذى يبنى  
 عليه أو آخر الآيات أو الفقر  
 ووجب تكرره فى كل منها  
 وقيد بقوله اذا عرف الروى  
 لان من الارصاد ما لا يعرف  
 به العجز لعدم معرفة حرف  
 الروى كفى قوله تعالى  
 وما كان الناس الا سيئة  
 واحدة فاختلفوا ولولا كلمة  
 سبقت من ذلك لقصى بينهم  
 فيما هم فيه يختلفون فلو لم  
 يعرف أن حرف الروى هو  
 النون لربما توهم أن العجز  
 ههنا فيما هم فيه يختلفون  
 أو فيما اختلفوا فيه  
 فالارصاد فى الفقرة (نحو)  
 وما كان الله ليطلمهم ولكن  
 كانوا أنفسهم يظلمون وفى  
 البيت (نحو) قوله اذا لم تستطع  
 شيئاً دفعه وجاوز الى  
 ما تستطيع ومنه أى من  
 المعنوى المشاكلة وهى  
 ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه  
 أى وقوع ذلك الشئ فى  
 حصبته أى ذلك الغير  
 تحقيقاً أو تقدراً أى  
 وقوعاً محققاً أو مفندراً  
 فالاول كقوله فأتزق رح  
 شيئاً من انترجت عليه شيئاً  
 اذا سألتها ايا من غير روية  
 وطلبت على سبيل التكليف  
 والتحكم وحده من اقتراح  
 الشئ ابتدعه غير مناسب  
 على ما لا يخفى

(نجد) مجزوم على انه جواب الامر من الاجابة ٣٣٣ وهي تفسين التي (ك) طبعه قلبه الحظوا الى جنة وليصا اي خطوا واذكر

خياطة الجبة بلفظ الطبخ  
لوقوعها في حصة طبخ الطعام  
(وتحوي تعلم ما في نفسى ولا أعلم ما  
في نفسك) حيث أطلق النفس  
على ذات الله تعالى لوقوعه  
في حصة نفسى (والثاني)  
وهو ما يكون وقوعه في حصة  
الغير تقديرا (فحق) قوله تعالى  
قولوا آمنا بالله وما أنزل  
الينا الى قوله (صبغة الله)  
ومن أحسن من الله صبغة  
ونحن له عابدون (وهو) أى  
قوله صبغة الله (مصدر) لانه  
فعلة من صبغ كالجلسة  
من جلس وهي الحالة التي  
يقع عليها الصبغ (مؤكد)  
لا مناباته أى تطهير الله لان  
الايان يطهر النفوس  
فيكون آمنا مشغلا على  
تطهير الله للنفوس المؤمنين  
ودا لعل فيه فتكون صبغة  
الله بمعنى تطهير الله مؤكدا  
لخصون قوله آمنا بالله ثم  
أشار الى وقوع تطهير الله في  
حصة ما يعبر عنه بالصبغ  
تقدرا بقوله (والاصل فيه)  
أى في هذا المعنى وهو ذكر  
التطهير بلفظ الصبغ (أن)  
النصارى كانوا يسمون  
أولادهم في ماء أصفر يسمونه  
المجودية ويقولون انه أى  
الجنس في ذلك الماء (تطهير  
اهم) فإذا فعل الواحد منهم  
بوجه ذلك قال الآن صار  
نصاريا احتقا فأمر المسلمون  
بأن يقولوا النصارى قولوا  
آنا لله ورسولنا الله بالايان  
صبغة لأمثل صبغنا وطهرنا  
به تطهير الأمل تطهيرنا هذا إذا

وأوجد من قبل طبعه ولا معنى لايجاد المطبوخ ليطلع وان حل على معنى أو جذا أصله ليطلع نفاها السياق  
أيضالان المراد اطلب ما تريد من الأطعمة المطبوخة تعطاه وليس المراد اثنا بطعام طبعه لك وقال سم  
لانه حينئذ بمنزلة افعول شيا نفعلا أى ذلك الشئ الذي فعلته لك ولا معنى له اه (قوله نجد) مضارع  
متكلم اه حفيد وهو يصم النون وكسر الجيم اه سم (قوله أى خطوا) بكسر الخاء المججمة  
وسكون الياء التعتية (قوله حيث أطلق النفس الخ) اعلم أن النفس تطلق على الذات وعلى القلب  
وهي بالمعنى الاول يجوز إطلاقها على الله تعالى لكن على سبيل المشاكلة لا على الانفراد لا يهمل أن المراد  
بها القلب فاندفع قول بعضهم لا يحتاج للمشاكله الا اذا كان المراد بالنفس القلب لا يقال له مورد في الحديث  
أنت كما أنشيت على نفسك وفي القرآن ويحذر كم الله نفسه كتب ربكم على نفسه الرحمة لا تاتقول وان  
أطلق من غير مشاكلة في ذلك لا يجوز الاطلاق من غير مشاكلة في غير ماورد للايهام هنا وفي الفري  
التظاهر أن مراده أن المعنى ولا أعلم ما في ذاتك فعبر عن الذات بالنفس بقوله ما في نفسى وأنت خير بان  
لا أعلم ما في ذاتك وحقيقتك ليس بكلام مرضى بل الوجه أن يقال عبر عن لا أعلم معلومك بلا أعلم ما في  
نفسك لوقوع التعبير عن تعلم معلومى بتعلم ما في نفسى كذا في شرح الكشاف اه وقوله ليس بكلام  
مرضى يحتمل أن وجه كونه ليس مرضيا أنه لا يظهر كون المعلوم في الذات اذا كان مطبوعا فيها  
متشقا والله تعالى منزوع عن ذلك بخلاف الخلق فإنه تنطبق المعلومات في نفسه وتتقش فيها اه سم (قوله  
في حصة الغير) أى كصبغتنا وأصبغتك في حل الآية الا فى (قوله صبغة الله) نصب بعامل محذوف  
وجواب دل عليه قوله آمنا بالله تقدير صبغنا الله بالايان صبغة أى طهرنا الله تطهيرا (قوله لانه فعلة) أى  
وزنه فعلة بكسر القاموس مكون العين المهملة فهو اسم للهية للآلة ولما قال الشارح وهو الحالة الخ (قوله  
وهي الحالة) أى الهية المخصوصة التي يقع الخ الاولى الحالة الناشئة من الصبغ الآن يقال المراد الهية  
المخصوصة التي يقع عليها أى يتحقق فيها مطلق المصدر الذى هو مطلق الصبغ من تحقق العام في الخاص  
(قوله لا مناباته) أى لعامل دل عليه آمنا (قوله أى تطهير الله) بأضافة تطهير الى الله تفسير لصبغة الله  
ولم يقده على قوله مؤكدا لثلا يكون فيه فصل بين الصفة والموصوف قال ع ق ثم إن إطلاق مادة الصبغ  
على التطهير من الكفر مجاز تشبيهي وذلك انه شبه التطهير من الكفر بالايان بصبغ المعموس في الصبغ  
الحسى ووجه التشبيه ظهور أثر كل منهما على ظاهر صاحبه فيظهر أثر التطهير على المؤمن حسا ومعنى  
بالعمل الصالح والاخلاق الطيبة كما يظهر أثر الصبغ على صاحبه ولا ينافي ذلك كونه مشاكلة اه (قوله  
لانا الايمان الخ) علة لوك (قوله مشغلا على تطهير الله الخ) من اشتغال المزوم على لازمه (قوله لمضمون)  
أى لما تضمنه قوله آمنا بالله وهو الفعل الذى قدرناه (قوله ثم أشار الى وقوع) أى الى وجه وقوع الخ (قوله  
ما يعبر عنه) أى المعنى الذى يعبر عنه الخ وهو الجنس (قوله تقدير) راجع لوقوع (قوله بغسون أولادهم)  
أى يدخلونهم أى بهذا الجنس يستحق أن يقال له صبغة الا أنه لم يذكر ذلك اللفظ دالا على هذا المعنى في الآية  
الا أن افترض أنه وجد ذلك اللفظ دالا على هذا المعنى (قوله في ماء أصفر) يوكل به القسيس منهم  
ويضع فيه الملح لتلا يتغير بطول الزمان فتغتر عامتهم بعدم التعير ويقولون ان ذلك من بركة القسيس كما  
يفترون باطوار الزهد فعملوا استغفارهم موجب المغفرة فوضوا اليه أمر النساء فيبشرا أسرارهن إن شاء  
وهن راضون بذلك أخرجهن الله اه ع ق (قوله أصفر) أى بشى يجعلونه فيه كالزعفران (قوله يسمونه)  
أى ذلك الماء (قوله المجودية) هي اسم لأم الذى غسل به عيسى عليه السلام يوم ثالث ولادته فزاده  
النصارى ماء وصاروا يسمون فيه أولادهم وكما انقص زادوه وهو باق الى الآن (قوله تطهير لهم) أى  
من غير دينهم الممودع عندهم لعنة الله عليهم (قوله نصرانيا حقا) أى وتطهر من سائر الاديان اه من  
ع ق (قوله فامر المسلمون) أمر المسلمين مفهوم من السياق (قوله قولوا) أى يا نصارى أى ان شئتم التطهير  
الحقيقى والايان المعبر الذى يستأهل أن يسمى تطهيرا فقولوا آمنا بالله الخ اه ع ق (قوله وصبغنا الله

كان تطهيرنا بآبائنا آمنا بالله الكافرين وان كان الخطاب للسائين فالمنع أن الملمين أمرنا بأن يقولوا صبغنا الله بالايان صبغة (الخ)



ولم نصبح صبغتمكم أيها النصارى (فعبّر عن الإيمان بالله بصيغة الله الشاكلة) لوقوعه في صيغة ٣٣٣ صيغة النصارى تقدرا (بهذه

القرينة) الخالية التي هي سبب النزول مسن غمس النصارى أولادهم في الماء الأصفر وإن لم يذ كر ذلك لفظا (ومنه) أي من المعنوي (المزاوجة وهو أن يزوج) أي توقع المزاوجة على أن الفعل مسند إلى ضمير المصدر أو إلى الطرف أعنى قوله (بين مغيبين في الشرط والجزاء) والمعنى يجعل مغيبان واقعان في الشرط والجزاء من زوجين في أن يرتب على كل منهما معنى مرتب على الآخر (كقوله إذا ما نهى الناهي) ومعنى عن حبا (فليجى الهوى) \* ولزمسنى (أصاغت إلى الواشى) أي استمعت إلى التمام الذى يشى حديثه وزينه فصدقته فيما اقترى على (فليجى الهجر) زواج بين نهى الناهي وأصاغت إلى الواشى أو اقعين في الشرط ومغيبين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهى الناهي ولباح الهوى وفي الجزاء بين أصاغت إلى الواشى ولباح الهجر وهو فاسد إذا قائل بالمزاوجة في مثل قولنا إذا جاء زيد فسلم على أبيه سلمته وانعت عليه وما ذ كراهو

(الخ) أي تحسبنا في الإيمان الشبيه بالماء الطهور من صبغ يده في الماء غمس ما فيه أولونا الله من صبغه لونه وقوله لا مثل صبغتنا بأحد المعنيين وهذا اللفظ هو المقدور وكذا يقال في الوجه الثاني (قوله) ولم نصبح صبغتمكم) هذا هو اللفظ المفروض (قوله) فعبّر عن الإيمان (الخ) حاصله أن الصبغ ليس عند كور لاقى كلام الله ولا في كلام النصارى ولكن غمسهم الأولاد عبارة عن الصبغ وإن لم يتكلموا به ولا ية نازلة في سياق هذا الفعل فكان لفظ الصبغ مذ كور اه سم (قوله) عن الإيمان بالله) أي عن لازمه وهو التطهير من رذيلة الكفر (قوله) للشاكلة) أي مناسبة المعنى المعبر عنه المعنى الذى يستحق أن يعبر عنه بلفظ الصبغة (قوله) من غمس النصارى) بيان للقرينة (قوله) أي توقع المزاوجة) غرضه من ذلك أن المبني للفعل إذا لم يكن مفعول جعل ضمير المصدر نائب الفاعل قال سم قضية عبارته الاحتياج لهذا التأويل على تقدير الاستناد إلى الطرف أيضا وفيه تطرثم قال وقد يقال لاجابة إلى ذلك لجواز أن يقرأ قوله تراوج على لفظ انطاب اه (قوله) إلى ضمير المصدر) وهو المزاوجة لانها مصدر زواج فيكون التقدير تراوج هو أى المزاوجة أى توقع الخ (قوله) أو إلى الطرف) أي على قول من يقول انه غير لازم للظرفية كما في قوله تعالى لقد قطع ينسكبهم يضم النون وعليه فين في المصنف مبسنى على الضم (قوله) في الشرط والجزاء) صفة لمغيبين أو حال منه أى حال كون المغيبين واقعين في الشرط والجزاء فأحدهما واقع في مكان الشرط بان جى مبه بعد أداته والآخر واقع في موضع الجزاء بان ربط بالشرط وسبق جوابه (قوله) واقعان في الشرط والجزاء) فيه صرف العبارة عن ظاهرها (قوله) مزدوجين) أي مجتمعين (قوله) معنى) وهو مطلق اللجاج وإن كان المرتب على الشرط بلحاظ هوى المرتب على الجزاء بلحاظ هجر (قوله) كقوله) أي قول البصري اه مطول (قوله) ومعنى) تفسير (قوله) فليجى الهوى) أي إذا نهيت عن الحب فترتب على النهى بلحاظ الهوى أى لزومه وأصل اللجاج كثرة الكلام والخصومة والتزامهما ثم عبر به عن مطلق الزوم الصادق بلزوم الهوى مجازا مرسل من التعبير بالزوم عن اللازم بل من التعبير بالمقيد عن المطلق اه عى (قوله) فليجى عطف على نهى وجواب الشرط أصاغت وقوله فليجى بها عطف عليه وفي ترتب بلحاظ الهوى على النهى عن حبا مبالغة في الحب لاقتضائه أن ذكرها ولو على وجه العيب يزيد حبا ويثيرة وفي ترتب بلحاظ الهجر على نهى الواشى مبالغة في ادعاء كون حبا ضعيفا إذ يزيد مطلق الوشى فكيف لو سمعت أورأت عيا (قوله) ولزمسنى) تفسير لقوله لىج (قوله) أصاغت إلى الواشى الخ) قيل الصواب برواية ودراية أصاغت بالتذكير لأن ما قبله

كان التريا علق في جبينه \* وفي شجرة الشعرى وفي خده البدر

وفي شرح التبيان أن في قوله فليجى الهوى وقوله فليجى الهجر قلبا لأن اللجاج من العاشق في العشق لامن العشق فيه ومن المعشوق في الهجر لامن الهجر في المعشوق اه فترى وقوله الصواب أصاغت بالتذكير الخ الخ في شواهد العباسي انه في مؤنث وأنشد قبله

على أنها ما عندها الموصل \* وصال ولا عنها المصطربر صر

وقوله قلبا لأن اللجاج الخ أى فالمعنى فليجى في الهوى وليجى في الهجر (قوله) أي استمعت) أي قبلت لأن الغالب أن من سمع شيئا قبله (قوله) وزينه) تفسير (قوله) فيما اقترى على) أي كذب متعمدا (قوله) زواج) أي جمع (قوله) وقد يتوهم من ظاهر العبارة) أي عبارة المصنف فان ظاهرها تعلق قوله في الشرط بقوله تراوج وحينئذ يفهم منه ما قاله وقد علمت أنه مرتبط بقوله معنى (قوله) إذا قائل بالمزاوجة الخ) أي لأن المرتب على الجى ليس هو المرتب على الاجلاس (قوله) إذا جاءنى الخ) فقد جمع هنا بين مغيبين في الشرط وهما جى وزيد وسلامه عليه ومعنيين في الجزاء وهما احلاسه وانعامه عليه اه سم (قوله) من كلام السلف) أي من أهل البيان (قوله) والتبديل) تفسير

(٣٠) ٣٠ مجريد ثانى) الماخون من كلام السلف (ومنه) أي من المعنوي (العكس والتبديل) وهو أن يقدم جزء في الكلام على جزء آخر (لم يؤخر) ذلك المقدم على الجزء المؤخر أولا

والصارت الصريح ما ذكره بعضهم وهو أن تقدم في الكلام جزأ ثم تعكس فتقدم ما أنشئت وتؤخر ما أقدمت وظاهر عبارة المصنف صادق على نحو عادات السادات أشرف العادات (٣٣٤) وليس من العكس (ويقع) العكس (على وجوده) أن يقع بين أحد طرفي جملة وما

(قوله والعبارة الصريحة) أي بالنظر لما قاله المصنف (قوله وظاهر عبارة المصنف الخ) حيث لم يشترط أن يكون تأخير المتقدم عن الجزء الذي كان التقديم عليه اه سم (قوله وظاهر عبارة المصنف صادق الخ) أي بقطع النظر عن اصلاح الشارح بقوله على جزءه بقوله ذلك المتقدم على الجزء المؤخر (قوله صادق على نحو الخ) أي لأن قوله ثم يؤخر ظاهره سواء عن المؤخر أولاً وعن غيره (قوله على نحو عادات السادات الخ) مما قدم فيه جزء على جزء آخر ثم أخر المتقدم لكن لا على الذي قدم هو عليه أولاً اه سم (قوله وليس من العكس) أي بل هو من رد العجز على الصدر (قوله ويقع العكس على وجوه) أي يجي من مجيء العام في الخاص أي يتحقق في تلك الوجوه وهذا يدفع ما يقال مفهوم العبارة أن العكس يقع على أوجه وتلك الأوجه فسرهابا وقع العكس بقوله منها أن يقع فهو من باب وقوع الشيء في نفسه (قوله أن يقع بين) أي يقع العكس متعلقاً بهما أي الطرف وما أضيف إليه لا بينهما (قوله أحد طرفي جملة) أي ويكون العكس هو الخبر في تلك الجملة كما في المثال فيكون اطلاق الجملة عليهما باعتبار الاول لأن العكس انما وقع في عادات السادات وهو مفرد لكر لمعكس وجملا عليه عكسه صار المجموع جملة كما يؤخذ ذلك من ع (قوله عادات السادات الخ) أي الامور المعتادة السادات أفضل الامور المعتادة للناس وأشرفها وسيدتها قال لا يقال ان هذا العكس ينبغي أن يعد من البديع اللفظي لان حاصله تقدم لفظ على لفظ ثم تأخر ذلك اللفظ المتقدم وتقدم ذلك المؤخر لانا نقول استنبح ذلك حدوث معنى آخر وبذلك صم الاخبار به عن الاول اه ولعل مراده أنه راجع للمعنى أولاً وبالذات وان كان راجعاً للفظ أيضاً كما تقدم وفيه تأمل لان الظاهر أن العكس راجع للفظ أولاً وبالذات ويلزمه تغير المعنى فيكون رجوعه للمعنى بطريق التبع (قوله فعيلين) الاولى عاملين ليتناول نحو مخرج في قوله تعالى ان الله فالتق الحب الآيه وكون المصنف لم يحصر الاقسام بل قال منها لا يدفع الاوليه (قوله في جملتين) أي فعيلين كائنين في جملتين لا في جملة واحدة (قوله نحو مخرج المعنى) كالباجية من الميت كالبیضة من الميت من الحي كالبیضة من الدجاجة (قوله بين لفظين في طرفي جملتين) أي لفظين كائنين في طرفي كل من جملتين أي طرفي كل واحد منهما (قوله لاهن حل لهم الخ) أي فهما تان جملتان في كل منهما لفظان هما الضميران أحدهما ضمير جمع الذكور وهو هم والاخر ضمير الاناث وهو هن (قوله في جانب المسند اليه) في الطرية تسمي اذهن هو المسند اليه فالاولى أحدهما المسند اليه وقوله في جانب المسند صحيح لان هن ليست مسنداً بل المسند يحلون (قوله لنكته) أي والا كان غلطاً (قوله كقوله) أي قول زهيراه مطول (قوله الارواح) الریح واحدة الرياح وقد تجمعت على أرواح لان أصلها الواو وانما جاءت بالياء لان تكسار ما قبلها فاذا رجعوا الى الفتح عادت الى الواو كقولك أرواح الماء وروحت بالمروحة صحاح اه سم (قوله والديم) جمع ديمة وهي المطر الذي ليس معه برق ولا رعد اه سم وعبارته ع ق وهي السحابة ذات المطر الكثير سميت بذلك لدوامها غالباً (قوله بما لا يتحقق له) أي لغيبه عقلي الحب (قوله بل عفاها القدم) إشارة الى أن ذلك مقدر بعدد بل وان الواو في قوله وغيرها العطف عليه (قوله التورية) تقول وريت الخبر تورية اذا سترته وأظهرت غيره كأنه مأخوذ من وراء الانسان كأنه يجعله وراءه بحيث لا يظهر اه صحاح اه سم (قوله لفظ له معنيان) أي سواء كانا حقيقين أو مجازيين أو مختلفين قال القرطبي قبل أراد به الزيادة على معنى واحد سواء كان معنيين أو أكثر والاقرب أنه أخذ بالقل كما ينبغي ما سبق مثله اه (قوله قريب وبعيد) أي قريب الى القهيم لكثرة استعماله فيه وبعيد عنه لقل استعماله فيه (قوله اعتماداً على قرينة خفية) كاستعماله الاستقرار الحسي في الآيه الاولى وكاستعماله البديعي الجارحة في الآيه الثانية فان كانت ظاهرة صار المعنى البعيد قريباً فيخرج عن معنى التورية فان لم تكن قرينة

أضيف اليه) ذلك الطرف (نحو عادات السادات سادات العادات) فالعادات أحد طرفي الكلام والسادات مضاف اليه ذلك وقد وقع العكس بينهما بأن تقدم أولاً العادات على السادات ثم السادات على العادات (ومنها) أي من الوجوه (أن يقع بين متعلقين فعيلين في جملتين) نحو يخرج المعنى من الميت ويخرج الميت من المعنى فالحى والميت متعلقان بيخرج وقد تقدم أولاً الحى على الميت وثانياً الميت على الحى (ومنها) أي من الوجوه (أن يقع بين لفظين في طرفي جملتين) نحو لاهن حل لهم ولا هم يحلون لهن) قدم أولاً لاهن على هم وثانياً هم على هن وهما لفظان وقع أحدهما في جانب المسند اليه والاخر في جانب المسند (ومنه) أي من المعنوي (الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض) أي بنقضه وإبطاله (لنكته) كقوله \* قف بالديار التي لم يعفها القدم \* أي لم يبلها تطاول الزمان وتقدم العهد ثم عاد الى ذلك الكلام ونقضه بقوله (بل وغيرها الارواح والديم) أي الرياح والأمطار والنكته اطهار التحير والتوله كأنه أخبر

أولاً بما لا يتحقق له ثم أفاق بعض الافاق فنقض الكلام السابق قائلاً بل عفاها القدم وغيرها الارواح والديم (ومنه) أي اصلاً من المعنوي (التورية وتسمى الایهام ايضاً وهي أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد) اعتماداً على قرينة خفية (وهي ضربان الاولى بمجرده وهي) التورية (التي لا يجمع شيئاً بما لا يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى) فانه أراد باستوى معناه البعيد

وهو استولى ولم يقرب به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار (و) الثابتة (مرشحة) وهي التي لم يجمع شيئا مما يلائم المعنى القريب (شعرو السماء بنيناها بأيد) أراد بالأيدي معناها البعيد وهو القدرة وقد (٣٣٥) قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي هو

الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها إذا البناء يلائم اليد وهذا مبنى على ما اشتهر بين أهل الظاهر من المفسرين والافا لتحقيق ان هذا تمثيل وتصوير لعظمته ووقوف على كنه جلالة من غير أن يتصل للمفردات حقيقة أو مجازا (ومنه) أي من المعنوي (الاستخدام) وهو أن يراد بلفظه معنيان أحدهما ضمير (أي بالصير المعاند إلى ذلك اللفظ معنما) الآخر أو يراد بأحد ضمير به أحدهما أي أحد المعنيين (ثم) يراد بالآخر أي بضمير الآخر (معناه الآخر) وفي كليهما يجوز أن يكون المعنيان حقيقيين وأن يكونا مجازيين وأن يكونا مختلفين (فالاول) وهو أن يراد باللفظ أحد المعنيين وبضميره معناه الآخر (كقوله إذا نزل السماء بأرض قوم \* رعيته وان كالواغضا) جمع غضا يراد بالسماء الغيث وبضميره في رعيته الغيث وكلا المعنيين مجازي (والثاني) وهو أن يراد بأحد ضمير به أحد المعنيين وبالضمير الآخر عند الآخر (كقوله فسق الغف - اوالساكنية وان هم شهودين جوامح وضلوع) أراد بأحد ضمير الغضا أعني الجرو وفي الساكنية

أصلا لم يفهم الا القرب فيبطل حكم الارادة ويخرج اللفظ عن التورية أيضا (قوله وهو استولى) أي ارتفع بالقهر والغلبة (قوله الذي هو الاستقرار) أي حسا على سطح من السطوح (قوله وهو القدرة) وجمع الأيدي لا فائدة كمالها (قوله إذا البناء يلائم اليد) لا يخفى أنه يناسب القدرة أيضا لكنه أنسب باليد عرفا تأمل (قوله وهذا مبنى) أي ما ذكر من التمثيل بالآيتين التورية (قوله على ما اشتهر الخ) وهو مذهب الخلف المؤولين لان الاستواء واليد مستحيلان على الله فيقولون (قوله والافا لتحقيق) أي بان جرينا على مذهب من يوصف بالتحقيق بمن يجاز من مقتضى تركيب البيان (قوله ان هذا) أي ما ذكر من الآيتين (قوله تمثيل) أي استعارة تمثيلية بأن شبهت هيئة إيجاد الله السما والقدرة الازلية بهيئة البناء الذي هو وضع لبنه على أخرى بالأيدي الحسية ثم استعير مجموع بنيانها بأيد وفي الآية الأولى شبهت هيئة استنلاء الرحمن على العرش بهيئة ملك مستقر على سرير بجماع أن كلا ينسب عن الملك التام (قوله وتصوير) قال عبد الحكيم تفسير للتمثيل وليس المراد أنه استعارة تمثيلية أو تشبيه تمثيلي لعدم علاقة التشبيه (قوله وتصوير لعظمته) حيث شبه المفعول بالمحسوس الذي هو أقوى عند السامع (قوله ووقوف على كنه جلالة) أي الكنه الذي يمكن أن يدرك وهو الكنه الاجمالي (قوله حقيقة) معمول ليتحمل أي يتكلف لها معنى حقيقي أو مجازي بل تبقى المفردات على ما كانت عليه في الأصل من حقيقة أو مجاز (قوله الاستخدام) يعني بالمعنيين من خدمت الشيء قطعته ومنه سيف مخدوم وقد قطع هنا الضمير عما هو موصوف به ويرى بالحام الممثلة والمثال المعجزة من خدمت أي قطعت أيضا ويرى بالحام المعجزة والدال الممثلة كأنه جعل المعنى الذي لم يرد أو لا تابعه في ذلك المعنى المراد فذال به الضمير اه سيد (قوله له معنيان) أي أو معان (قوله ثم يراد بضميره) قال سم الظاهر أن غير ضميره كاشارته كذلك اه أي كافي قوله

رأى العقيق فأجرى ذاك فأنظره \* متبج في الاشواق خاطره

فانه أراد بالعقيق أولا المكان ثم أعاد اسم الإشارة اليه بمعنى الاسم (قوله أو يراد بأحد ضمير به الخ) أي أو يراد باللفظ معنى ويراد بأحد ضمير به (قوله أي أحد المعنيين) أي الذين لم يراد باللفظ بل أراده غيرهما معار (قوله معنما الآخر) أي الذي هو من جهة المعنيين الذين لم يراد باللفظ (قوله وفي كليهما) أي كلا وجهي التفسير (قوله إذا نزل السماء الخ) قال في الاطول الظاهر أن الشاعر وصف قومه بالقوة والغلبة على من عداهم من الاقوام حتى يرفعوا كلاهم ومادهم من غير رضاهم لكن كان بعض من سمعت منه هذا المقام وهو من الاعلام يقول هذا البيت اظهر لقدرة الله تعالى وانعامه في حق عباده وان كالواغشا كرر في تعالى يعني يقول الله تعالى إذا نزل السماء بأرض قوم رعيته ويجمع له صالحا لان رعيته وان كالواغشا باغير شاكرين اه (قوله أراد بالسمه الغيث) أي لانه النازل من جهة السماء (قوله انبت) أي لانه هو المرعى (قوله وكلا المعنيين مجازي) أي لان السماء حقيقة في الحرم المعروف واطلاقه على الغيث مجاز والعلاقة الحالية وعلى النبت مجاز أيضا علاقته السببية بواسطة الغيث (قوله كقوله) أي قول الصخرى اه مطول (قوله فسق الغضا الخ) الغضا الغين والضااد المجتنب مقصورا فوع من الشعر معروف اذا وقع فيه النار تشعل سريعا ويبي زمانا أي اللهم اسق شجر الغضا والسوا كنيه أي الغضا بمعنى مكانه وهم أحبابه فدعا لاجته النازلين يجنب ذلك الشجر وان حر قوا قلبه بنار الجوى (قوله شبهه) أي أو قدوة أي الغضا بمعنى النار المتعلقة به أي وان أوقدوا الناريين أجزأ قلبي الشبهة تلك النار بنار الغضا والجواش جمع جانحة وهي عظام تلي الصدر والضلع عبارة عن عظام في الظهر مقابلة للجواش (قوله الف والشر) كأن وجه تسمية الاول باللفظ أنه طوى فيه حكمة لانه اشتمل عليه من غير تصريح به ثم لما صرح به في الثاني فكانه نشر ما كان مطويا فسمى نشره اه سم (قوله وهو ذ كرمه عند الخ) الضمير راجع الى الف والشر لانهم معا فوع واحلمن الحسنات المعنوية اه فترى (قوله على التفصيل) أي على وجه التفصيل بان

المكان الذي فيه شجر الغضا بالآخر أعني المنسوب في شبه النار الحاصلة من شجر الغضا وكلاهما مجازي (ومنه) أي من المعنوي (اه) والذئير وهو ذ كرمه عند على التفصيل أو الاجمال ثم ذكر (ما لكل واحد) من أحاد هذا المتعدد

(من غير تعيين ثقة) رأى بلادر بدو في التعيين لاجل التوفيق (بان السامع بدو اليه) اي بدو السامع الى ما هو عليه من غير ان يقرر ان الله عليه السلام هو  
 المعنوية (فالاول) وهو ان يكون ذكر المتعدد على التفصيل (ضربان لان النشر اما على ترتيب الالف) بان يكون الاول من المتعدد في النشر  
 للاول من المتعدد في الالف والثاني لثاني (٣٣٦) وهكذا الى الآخر (فحقوقه تعالى ومن رجع جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه

ولتبتغوا من فضله) ذكر  
 الليل والنهار على التفصيل  
 ثم ذكر ما ليل وهو السكون  
 فيه وما للنهار وهو الابتغاء  
 من فضل الله تعالى فيه على  
 الترتيب فان قيل عدم  
 التعيين في الآية ممنوع  
 فان الجبر ومن فيه عائد  
 الى البسل للاحالة قلنا نعم  
 ولكن باعتبار احتمال ان  
 يعود الى كل من  
 الليل والنهار فيحقق عدم  
 التعيين (واما على غير  
 ترتيبه) أي ترتيب الالف سواء  
 كان معكوس الترتيب  
 (كقوله كيف أسألو أنت  
 حق) وهو النقصان الرمل  
 (وغصن وغزال لحظا وقد  
 وردا) فاللحظ للغزال  
 والقصد للغصن والردف  
 للحقف أو مختلطا كقوله  
 هو شمس وأسود بصر جودا  
 وبهاوشجاعة (والثاني)  
 وهو ان يكون ذكر المتعدد  
 على الاجمال (فحقوقا والاول  
 يدخل الجنة الامن كان هودا  
 أنصاري) فان الضمير في  
 قالوا لليهود والنصارى  
 فذكر القرى بقان على سبيل  
 الاجمال بالضمير العائد  
 اليهما ثم ذكر ما لكل (أي  
 قالت اليهود لن يدخل الجنة  
 الامن كان هودا) قالت

يعبر عن كل من أفردا المتعدد من المعاني بلنظرة الخاص به بفصله عما عداه وقوله والاول الاجمال أي أو على  
 وجه الاجمال بان يعبر عن مجموع المعاني بلفظ يجتمع فيه ذلك المتعدد (قوله من غير تعيين) أي من غير  
 أن يعين لشيء مما ذكر أو لا ما هو له مما ذكرنا والمراد من غير تعيين في اللفظ وان كان هناك تعيين في  
 المعنى والواقع كافي الآية الآتية (قوله بالقرائن اللفظية) كان يقال رأيت الشخصين ضاحكا وكا عابسة  
 فتأيت عابسة يدل على أن الشخص العابس المرأة والضحك الرجل وقوله أو المعنوية كان يقال لقيت  
 صاحب العدو كرم وأهنت فالقرينة هنا معنوية وهي أن المستحق للإكرام صاحب والاهانة  
 العدو (قوله لان النشر الخ) فالترتيب قام أولا باللفظ وبعد ذلك للنشر ما أن يكون على غلط ذلك الترتيب  
 أولا (قوله لتسكنوا فيه) أي بالنوم وقوله ولتبتغوا من فضله أي لتطلبوا فيه رزقكم بالتعبارة ونحوها  
 (قوله ممنوع) أي فلا يصح التمثيل بالآية لانه يشترط فيه عدم التعيين (قوله عائد) أي في  
 الواقع وقوله للاحالة أي قطعاه (قوله قلنا نعم) أي مسلم أنه راجع ليل نظر الواقع وأما بالنظر للفظ  
 فيحتمل رجوعه للنهار وحينئذ فلا تعيين فيه بحسب اللفظ وعدم التعيين المشروط انما هو بحسب اللفظ  
 وذلك موقوف في الآية لا بحسب المعنى (قوله معكوس الترتيب) بان يكون الاول من النشر لا يخر من الالف  
 والثاني لما قبله وهكذا كافي المثال فان اللفظ للغزال والقصد للغصن والردف للحقف شبه به الكفل في  
 العظم والاستدارة اه سم (قوله كقوله) أي قول ابن جوش اه مطول وهو يفتح الحاء المهملة بعدها  
 مشددة تحتية مشددة ثم شين معجمة وزن تنوير (قوله كيف أسألو الخ) من الخفيف أي كيف أترك الخيبة  
 مع وجوددواعيها وهو استفهام انكارى بمعنى النفي (قوله وأنت حق) بكسر التاء لانه خطاب لامرأة  
 كافي ع (قوله وهو النقصان الرمل) تفسير بالاعم اذا انقها هو الرمل المتراكم كان معه اعوجاج أم لا  
 والحقف الرمل المتراكم الذي معه اعوجاج (قوله النقا) بالقصر وأما بالمتغصنة النظافة كافي السراى  
 (قوله لحظا) تمييز محمول عن المبتدأ وكذا ما بعده أي وردفك مثل الحقف وقتك كالغصن ولحظك كالغزال  
 واللحظ مؤخر العين والمراد به العين بتمامها مجازا (قوله أو مختلطا) أي مختلطا الترتيب بان لا يكون كذلك  
 وهو عطف على قوله معكوس الترتيب (قوله جودا وبهاوشجاعة) فالجود الجبر والبهاوشجاعة  
 للاسد (قوله أنصاري) أو بمعنى الواو كما يستفاد من الحل (قوله بين القرىقين) أي المعبر عنهما بالواو في  
 قالوا كاحل به الشارح أو لا وقوله أو القولين أي المستفادين من قالوا وهذا لم يحل به الشارح أو لا وعبارة  
 ع ق فاف في قوله قالوا فرىقين اذ لم يميز كل فريق باسمه الخاص به أو نقول لف بين قولي القرىقين اذ لم  
 يبين فيه مة قول كل فريق اه (قوله للعلم) علة لعدم الالتباس (قوله ولا يتصور في هذا الضرب) وهو  
 أن يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال لعدم وجود الترتيب في اللفظ (قوله ومن غريب الالف والنشر  
 الخ) قال سم وانظر ما الفرق بين هذا وما قبله (قوله الراحة والتعب الخ) فالراحة والتعب متعددا واحدا  
 والعدل والظلم متعددا آخر فقد ذكر متعديتان لكل منهما فردان ثم الجميع نشر واحد وهو قوله قدس الخ  
 قوله قدس الخ) يحتمل وهو ظاهر العبارة أن كلاما من ضمير أبوابها وطرقها عائد الى كل من الاربعة  
 المذكورة ولا تنافي بين الحكم بسبب الراحة مثلا وفتح طريقها لان المراد ان لها أبوابا فسدوا وفتح  
 آخر فهو أبوابا موجود وكذا الباقي ويحتمل أن ضمير أبوابها للراحة والعدل وطرقها للتعب والظلم  
 ويكون الغرض الاخبار بأمر عظيم وهو سبب الراحة والعدل وفتح طريق التعب والظلم ولا ينافي

(النصارى لمن يدخل الجنة الامن كان نصارى فلف) بين القرىقين أو القولين اجالا (لعدم الالتباس) والثقة بان السامع هذا  
 بد الى كل فريق أو كل قول مقوله (العلم بتضليل كل فريق صاحبه) واعتقاده أن داخل الجنة هو لا صاحبه ولا يتصور في هذا الضرب  
 الترتيب وعدمه ومن غريب الالف والنشر أن يذكر متعديتان أو أكثر ثم يذكر في نشر واحد ما يكون لكل من اجماع كل من المنقذين أو  
 المتعديتان كما تقول الراحة والتعب والعدل والظلم قدس من أبوابها ما كان مفتوحا وفتح من طرقها ما كان مسدودا



هذا قوله نشر واحداً له احتراز عن أن يكون مالكل من المتعدين أو المتعدلات بعقبه اه سم  
 (قوله ومنه الجمع) اعلم أن الاقسام سبعة كمنها ستة وأسقط التقسيم مع التفریق ووجه السبعة  
 أن الموجود اما الجمع فقط أو التفریق فقط أو التقسيم فقط أو الجمع مع التفریق أو مع التقسيم أو التفریق  
 مع التقسيم أو الجمع مع التفریق والتقسيم (قوله بين متعدد) زاد لفظ بين إشارة إلى أن المتعدد لابد  
 أن يكون مصرحاً به في اللفظ بخلاف ما لو كان المتعدد لفظاً واحداً كان كل جماع مثل قولك البنون زينة  
 الحياة الدنيا فليس من الجمع (قوله في حكم) أي محكوم به كزينة (قوله زينة الحياة الدنيا) أي  
 يتزين بها الإنسان في الدنيا وتذهب عنه عن قريب ومنه قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان أي بحسبان  
 بحسبان معلوم مقدر في روجهما المنتظم به أمور الكائنات والنجم والشجر يسجدان أي التبات  
 الذي يجسم أي يطلع من الأرض ولا ساقه والنبات الذي له ساق يتقادان للبراديهما طبعاً انقياد  
 الساجد من المكلفين طوعاً (قوله أي العتاهية) في القاموس وأبو العتاهية ككراهية لقب أبي اسحق  
 اسمعيل بن أبي القاسم بن سويد لا كنيته ووهب الجوهري اه قال في الاطول وهو غريب مخالف للشهور  
 من أن اللقب لا يصدر بالاب والابن والبنات وكل علم كذلك فهو كنية اه قال يس وقد يقال المشهور  
 مقيد بما اذا لم يشعر ما صدر باب أو ابن بدح أو ذم أو وضع للذات ابتداءً من الأول يصدق حد اللقب عليه  
 والثاني اسم قطعاً ولا قال بعض المحققين ان الفرق بينهما اعتباري وحيث كنى هذا الشاعر بأبي اسحق  
 لا داعي لتعدد كنيته خصوصاً لم يقصد من اطلاق أبي العتاهية عليه الا التزم لان العتاهية لفظه والجنون  
 فالذي ينبغي أن يكون أبو العتاهية لقبه فتأمل اه وبما نقلناه عن القاموس نعلم خطأ يس في نقله عن  
 القاموس أن أبا العتاهية لقب أبي اسحق محمد بن اسمعيل بن سويد (قوله علمت يا مجاشع الخ) من مشهور  
 الرجز فكل شطريته مشهور وقوله ابن مسعود اسم رجل وقوله ان الشباب يتنخث الهمزة ويكسر هاء على  
 الحكاية والشباب حداداة السن مصدر شرب الغلام بشباً وقوله والفراغ أي الخلو عن الشواغل  
 (قوله مفسدة) فقد جمع بين الثلاث في المفسدة اه سم (قوله أي مفسدة) صفة لمفسدة قال السراحي  
 وأقول الحكم في هذا الباب يجوز أن يتعلق بكل واحد كما في الآية وبالمجموع كما في البيت فسقط الاعتراض  
 بان المفسدة الكاملة المجموع فلا يكون البيت من قبيل الجمع (قوله تباين) أي اقتراب بين أمرين مشتركين  
 في نوع فليس المراد بالتباين المصطلح عليه بل المعنى اللغوي (قوله في المدح) كما في قوله  
 حسبته جلاله بدر منيرا \* وأين البدر من ذلك الجمال  
 (قوله كقوله) أي قول الوطواط بفتح الواو وسكون الطاء المهملة لقب على شاعر معروف وهو الامام رشيد  
 الدين قال في الصحاح الوطواط الخفاش وقبل الخفاف قال أبو عبيدة هذا أشبه القولين عندي بالصواب  
 والوطواط الرجل الضعيف الجبان قال ولا أراه سمي به الا تشبيهاً بالطائر (قوله ما نوال الغمام الخ) مانافية  
 والغمام السحاب ووقت الربيع زمن سلطان نزول الغيث والسحاب اعطاء ما ينبغي بحسب الطبيعة أي  
 بسهولة وهو أكمل من الجود لانه اعطاء ما ينبغي ولو بمعالجة النفس فكل سخي جواد وليس كل جواد سخياً  
 والفاعم قوله فنوال تعليلية والنوال والنول مصدر نال من باب قال اذا أعطى (قوله وهي عشرة آلاف  
 درهم) قال سم الطاهر انه تفسير للضاف فقط والعين من أسماء الذهب اه وغرضه انه لا يصح أن يكون  
 تفسير المجموع المضاف والمضاف اليه لاقتضائه أن البدر من العين عشرة آلاف درهم وهو فاسد لان العين  
 الذهب والدرهم من الفضة فان قلت فامعنى الاضافة حينئذ في كلام الشاعر قلت القصداً إلى أن نواله من  
 العين قدر البدر من الدراهم فعطاه من الذهب يعادل بدره من الدراهم اه يس وقوله لان العين الذهب  
 والدرهم من الفضة أي فلا تكون العين شاملة للدرهم وقد يقال العين تطلق على الفضة أيضاً (قوله أوقع  
 التباين بين النوالين) أي حيث أسند الاول بدره عين والثاني قطرة ماء (قوله وبهذا التقيد) هو قوله على  
 التعيين (قوله وقد أهمل السكاكي) أي أهمل هذا التقيد (قوله أعم) لانه حينئذ شامل للتعين وعدمه

(ومنه) أي من المعنوي  
 (الجمع وهو أن يجمع بين  
 متعدد) اثنين أو أكثر في  
 حكم واحد كقوله تعالى  
 المال والبنون زينة الحياة  
 الدنيا وكقول أبي العتاهية  
 علمت مجاشع بن مسعود  
 ان الشباب والقصر اغ  
 والجدد أي الاستغناء  
 (مفسدة) أي داعية إلى  
 الفساد (للسوء أي مفسدة  
 ومنه) أي من المعنوي  
 (التفریق وهو إيقاع تباين  
 بين أمرين من نوع في  
 المدح أو غيره كقوله  
 ما قول الغمام وقت ربيع  
 كنوال الامير وقت صفا  
 فنوال الامير بدره عين\*)  
 وهي عشرة آلاف درهم  
 (ونوال الغمام قطرة ماء)  
 أوقع التباين بين النوالين  
 (ومنه) أي من المعنوي  
 (التقسيم وهو ذكر  
 متعدد ثم إضافة مالكن  
 اليه على التعيين) وبهذا  
 التقيد خرج ألف والنشرو قد  
 أهمله السكاكي فتوهم  
 بعضهم أن التقيد يبيح عند  
 أعين من أمته النشر

وأقول ذكر الأضافة مغن عن هذا القيد لأليس باللفظ والنشر اضافة مال كل اليه بل يذ كر فيه مال كل حتى يصفه السامع اليه ويرده  
(كقوله ولا يقيم على ضم) أي ظلم (برأيه) الضمير عائذ الى المستثنى منه العام المقدر (الا الأذلان) في الظاهر فاعل لا يقيم وفي التحقيق  
بدل أي لا يقيم أحد على ظلم يقصده (٣٣٨) الأذهان (غير الحى) وهو الجار (والود هذا) أي غير الحى (على الخسف) أي النذل (مر بوط

برمته) هي قطعة جبل  
بالية (ونا) أي الود (يشج)  
أي يدق ويشق رأسه (فلا  
يرى) أي فلا يرى ولا يرحم  
(له أحد) ذكر العبر والود  
ثم أضاف الى الاول الربط  
على الخسف والى الثانى  
الشيخ على التعيين وقيل  
للتعيين لان هذا وذا  
متساويان فى الإشارة الى  
القريب فكل منهما محتمل  
أن يكون إشارة الى العبر  
والى الود فإليت من اللف  
والنشر دون التقسيم وفيه  
تطر لانا لنسلم التساوى  
بل فى حرف التنبيه ايماء الى  
أن القرب فيه أقل بحيث  
يحتاج الى تنبيه ما بخلاف  
المجرد عنها فهذا للقريب  
أعنى العبر وذا للآخر أعنى  
الود وأمثال هذه  
الاعتبارات لا ينبغي أن  
تعمل فى عبارات البلاغة بل  
ليست البلاغة الاربعية  
أمثال ذلك (ومنه) أى من  
المعنوى (الجمع مع التفرق)  
وهو أن يدخل شيان فى  
معنى ويفرق بين جهتي  
الادخال كقوله

فوجهك كالنار فى ضوئها  
وقلبى كالنار فى حرها  
أدخل قلبه ووجهه الحبيب  
فى كونهما كالنار ثم فرق

(قوله وأقول الخ) أى فى الجواب عن السكاك وفى الاعتراض على هذا التوهم (قوله ويرده) تفسير  
(قوله كقوله) أى قول المتكلم بضم الميم الاولى وكسر الثانية مشددة أخرج ابن عساكر عن الأصمى  
قال قال الخليل بن أحمد أحسن ما قاله المتكلم

وأعلم علم حق غير ظن \* لتقوى الله خيرا فى المعاد  
وحفظ المال خيرا من فناء \* وضرب فى البلاد بغير زاد  
واصلاح القليل يزيد فيه \* ولا يبقى الكثير مع الفساد

(قوله ولا يقيم على ضم الخ) أى لا يتوطن فى مواطن الظلم أحد الا الأذلان اه عبد الحكيم (قوله عائذ الى  
المستثنى منه الخ) هو أحد (قوله غير) بفتح العين المهملة وتسكون الياء (قوله على الخسف) بفتح الخاء أى مع  
الخسف وهو حال من مر بوط (قوله برمته) بضم الراء (قوله أى يدق) تفسير مراد وقوله ويشق رأسه  
تفسير بحسب الاصل (قوله فلا يرى له) أى لئلا يرى من العبر والود وهو من باب رى كفى المختار (قوله الربط  
على الخسف) عبارة المطول مع الخسف وهى تدل على أن على بمعنى مع كما قدمناه (قوله لانا لنسلم التساوى  
الخ) أقول وان كانا متساويين فى الإشارة الى القريب لكن تعيين الاول الى الاول والثانى الى الثانى  
بقرينة خبر كل منهما ولا تتخصص اضافة مال كل منهما على التعيين فى اسم الإشارة فيتحقق التعيين وحيث  
لا يكون من قبيل اللف والنشر مع قال القزى وأما ما ذكره البعض من أن تعيين المقصود يحصل من  
الخبر ولو سلم تساوى الاشارتين فقد عرفت أنه لا يفيد لان المعبر هو التعيين بحسب اللفظ فان التعيين  
بحسب المعنى قد يوجد فى اللف والنشر أيضا كما حققته تأمل اه سم (قوله الجمع مع التفرق)  
أورد كلمة مع إشارة الى أن الحسن اجتماعهما وكذا الجماسياق وانما لم يذ كر اجتماع بعض الحسنات  
الآخر بعضها مع بعض كالطباق مع المقابلة لئلا يجمع والتفرق من المقابلة فاجتماعهما موجب لحسن  
زائد على كل واحد منهما اه عبد الحكيم (قوله أن يدخل شيان) أى فأكثر وقوله فى معنى هو الحكموم  
به كلك ساجدة بالنار فالمراد بالدخول فى معنى أن يحكم عليهما شئ واحد كما يرشد اليه قوله أدخل قلبه ووجه  
الحبيب فى كونهما كالنار تدبر (قوله ثم فرق) أى بين التشبيهين (قوله وفى القلب الحرارة والاحترق)  
أى حرارة القلب واحترقه وفيه إشارة الى أن المراد بحرارة النار حرارتها فى نفسها لا غيرها اه (قوله  
ومنه الجمع مع التقسيم) الفرق بينه وبين التقسيم أن ذكر المتعدد هنا على الاجمال وثمة على التفصيل  
وأما الفرق بينه وبين اللف والتشريقا اعتبار تعيين الأضافة الى كل متعدد هنا بخلاف اللف والنشر اه  
حفيد قال سم والفرق الذى ذكره بين الجمع مع التقسيم وبين التقسيم يقتضى أن قولنا الكلمة اسم  
وفعل وحرف ليس من التقسيم مجرد مع أنهم يقولون انه تقسيم فلهذا بغير هذا المعنى المذكور هنا  
فلا يجمع اه (قوله وهو جمع متعدد) كالروم فى البيت الاقنى فانه شامل للنساء والاولاد والمال والزرع  
وقوله تحت حكم أى كالشقاء وقوله ثم تقسيمه أى الحكم (قوله كقوله) أى قول أبى الطيب فى سيف  
الحولة (قوله عداها بهلى) أى والافلاقامة تتعدى بالباء أو بنى (قوله حرسنة) بضم الخاء والشين  
المجتبين وفتحهما (قوله تشقى به الروم الخ) الشاهد فى الروم وأما الصلبان والبيع فلا شاهد فيهما (قوله  
صليب النصارى) أى صليبهم (قوله جمع بيعة) بكسر الباء وسكون الياء اه مطول (قوله متعلق بالفعل)  
أى مرتبط به من حيث انها عطف الفعل الذى بعده على عليه وليست جارة لان حتى الجارة لا يجوز دخولها

بينهما بان وجه الشبه فى الوجه الضوء واللعان وفى القلب الحرارة والاحترق (ومنه) أى من المعنوى (الجمع مع التقسيم) وهو على  
جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه أو بالعكس) أى تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم (فالاول) أى الجمع ثم التقسيم (كقوله حتى أقام) أى  
الممدوح ولتضمن الاقامة معنى التسليط عداها بهلى فقال (على أرباض) جمع روض وهو ما حول المدينة (خرسنة) وهى بلدة من بلاد  
الروم (تشقى به الروم والصابان) جمع صليب الله لارى (والبيع) جمع بيعة وهو متعبد لهم وحتى متعلق بالفعل فى البيت السابق أعنى

فادام القاتب أي العساكر جمع في هذا البيت شقاء الروم بالمسدود ثم (٢٣٩) قسم فقال (السي ما نكحوا واقتل

ما ولدوا) ذكر مادون  
من اهانة وقلة المبالاة  
بهم حتى كأنهم من غير  
ذوي العقول وملازمة  
بقوله (والنهب ما جمعوا  
والنار ما زرعوا والثاني) أي

التقسيم ثم الجمع (كقوله قوم  
إذا حاربوا نسر واعدوهم  
أو حاربوا) أي طلبوا (النفع  
في أشياء عجم) أتباعهم  
وأنصارهم (تفعوا صيحة)  
أي غيرة وخلق (تلك) الخصلة

(فيهم غير محدثة) أن  
الخلائق (جمع خليفة وهي  
الطبيعة والخلق) فاعلم  
شرها لبدع (جمع بدعة أي  
المتبدعات المحدثات قسم في

الاول صفقا الممدوحين إلى  
ضرا لاعداء ونفع الاولياء  
ثم جمعها في الثاني تحت كونها  
صحية (ومنه) أي من  
المعنى (الجمع مع التفرقة

والتقسيم) وتفسيره ظاهر  
محاسن فـ لم تعرض له  
(كقوله تعالى يوم يأتي  
يأتي الله أي أمره أزيأتي  
اليوم أي عوله والظرف

منهوب بانما راذ كراؤ  
بقوله (لا تسلكم نفس بما  
ينفع من جواب أو شفاعنة  
(الاباذنة فيهم) أي من أدل  
الموقف (شي) مفضى له

بالنار (وسعد) مقضى له  
بالجنة رفعا الذين شقوا في  
النار لهم فيها زينة) إخراج  
النفس (ونهميق) رذ (خاسين  
فيها ما دامت) انفسا

على الفعل الغير المؤول (قوله فادام القاتب) تمامه أقصى شربهم أهل  
\* على الشكيم وأدى سيرها سرع \* والضمير ليسف الدولة والمقاتب بالقاف والنون جمع مقبب بكسر  
الميم وهو ما بين الثلاثين إلى الأربعين من الخيل والمراد بها العساكر كما قاله الشارح والنهل الشرب الاول  
ويقابل العلل وهو الشرب الثاني مرة والشكيم والشكبة الحديدية المعترضة في فم القوس والسرع بوزن  
عنب مصدر معنى السرعة (قوله جمع في هذا البيت شقاء الروم الخ) الاظهر أن يقال جمع الروم تحت حكم  
وهو الشقاء وأضيف مالهكل مما اندرج تحت ماله إلى أنه أضف إلى ما نكحوا كونه للسي وهكذا وأما  
ما عطف على الروم من الصلبان والبيع فلم يتعرض لحاله في التقسيم حتى يقال انهم المتعددا لجمعوع في  
الحكم اه يس (قوله للسي ما نكحوا) أي النساء التي نكحوها كائنة للسي والاولاد التي ولدوها كائنة  
للقتل والمال الذي جمعوه كائن للنهب والزراع الذي زرعوه كائن للنار (قوله ذكرما) أي في الموضعين الاولين  
(قوله وملازمة) عطف على قوله اهانة (قوله كقوله) أي قول حسان بن ثابت في حق الصحابة (قوله قوم)  
قد ذكر فيه المتعدد ثم أضف بعد ذلك في قوله إذا حاربوا الخ ثم جمع الاحوال في قوله تلك صيحة فقد جمع  
الصلتين وهما نفع اولياءهم وضرا لاعدائهم في محكوم به وهو الصحة (قوله تلك الخصلة) التي هي ضر  
الاعداء أو نفع الاولياء وتلك مبتدأ والخبر صيحة اه سم (قوله فيهم) أي فيهم غير الخ (قوله ان الخلائق)  
أي لان الخ علة لغير محدثه (قوله فاعلم) اعتراض بين اسم ان وخبرها اه سم (قوله البدع) قال عرق لا يقال  
كون الصفة في الشيء بدعة ينافي كونها خليفة للزوم الخليفة لا ناقول قد تسمى خليفة باعتبار دوامها بعد  
حدوثها فتكون خليفة دواما بدعة ابتداء اه (قوله في الاول) أي في البيت الاول (قوله الاولياء) أي  
الاتباع والانصار (قوله في الثاني) أي في البيت الثاني (قوله أي أمره) هذا التأويل واجب لصحة المعنى  
لاستحالة الاتيان على الله تعالى (قوله أي عوله) هذا التأويل واجب لصحة المعنى لاستقامة الظاهر في  
نفسه بل للمحافظة على المقصود لان المقصود تعظيم الامر والمناسب له محي الهول لا مجرد الزمان اه سم  
(قوله لا تسلكم) أي لا تسلكم نفس وقوله بما ينفع من جواب أو شفاعنة قال سم الاقتصار على الجواب  
والشفاعة اما لعدم المنع من غيرهما على الإطلاق أو لانه لا ينسب بالسياق الذي منه ان أحدا لا ينفع أحدا  
بل وانظر ما قبل الآية من نفوذا أغث عنهم آلهتهم التي يدعون من دون الله الخ ولانه الموجب لزيادة  
الشدة فان المنع من الكلام بغير ذلك لا يوجب تلك المشقة بخلاف المنع من الشفاعنة وجواب السؤال تأمل  
اه (قوله الاباذنة) أي اذن الله كما قال لا يتكلمون الا من أذن له الرحمن وقال صوابا وقوله في الآية الاخرى  
لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون لا ينافي ما تقدم لان المأذون فيه هو الجواب الحق المقبول والمنوع  
هو العذر الباطل الغير المقبول أو الاول في موقف وهذا في آخر اه عرق (قوله فيهم) أي الانفس الكائنة  
يوم القيامة وهي أهل الموقف ولما قال الشارح أي من أهل الخ (قوله شقي) شامل لسقي الايمان وهو الكافر  
وشقي الاعمال وهو العصاة بدليل ما قرره في قوله الاما شاعرك وقوله وسعيد شامل لسعيد الايمان فقط  
والسعيد على الإطلاق بدليل ما قرره في قوله الاما شاعرك اه سم (قوله اخرج النفس الخ) ينبغي أن  
يكون المراد اخراج النفس وردة على وجه خاص كتتابع الاخراج والدووا اليها وارتفاع النفس فيهما  
اه سم (قوله أي سموات الآخرة الخ) يدل عليه قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات وان أهل  
الآخرة لا بد لهم من منزل ومقيل وفيه نظره تشبيهه بما لا يعرف أكثر الخلق وجوده ودوامه ومن عرفه  
فانما يعرفه بعيد على الثواب والعقاب فلا يجدى له التشبيه اه فترى وعبارة عرق ولكن برده عليه أن  
ذلك لا يفهمه الا من يعتقد وجود السموات والآخرة والمعتقد لذلك لا يقتصر إلى أن يخبر بأن الخلود بخلود  
السموات الاخرى لان ذلك معتقده ومن لا يعتقد ذلك لا يبيد التأويل بها الا بدعية باعتباره وان جلت على  
سموات الدنيا والارض كذلك لزم انها غير دائمة والجواب أن التأويل بها كناية عن الابدية كما يقال لا يفعل  
كذا ما طلع نجم والمراد لا يفعل أبدا وهذا وارد في لسان العرب كثيرا اه (قوله وهذا العبارة كناية الخ)

والارض) أي سموات الآخرة وأرضها وهذه العبارة كناية عن البقاء

ورثي الانقطاع (الاماشاء) أي (٣٤٠) الوقت مشيئة الله تعالى (الشيخ محمد بن أبي بكر) من تخليد البعض كالكفار واخراج

البعض كالفساق (وأما الذين سعدوا في الجنة خالدون فيها مادامت السموات والارض الا ماشاء ربك عطاء غير مجدوذ) أي غير مقطوع بل ممتد إلى نهاية ومعنى الاستثناء في الاول أن بعض الاشياء لا يخلدون كالعصاة من المؤمنين الذين شقوا بالعصيان وفي الثاني أن بعض السعداء لا يخلدون في الجنة بل يشارفونها ابتداء يعني أيام عذابهم كالفساق من المؤمنين الذين سعدوا بالايان والتأيد من مبدا معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك باعتبار الابتداء فقد جمع النفس في قوله تعالى لا تكلم نفس ثم فرق بينهم بأن بعضهم شقي وبعضهم سعيد بقوله فثم شقي وسعيد ثم قسم بأن أضاف الى الأشقياء ما لهم من عذاب النار والى السعداء ما لهم من نعيم الجنة بقوله فاما الذين شقوا (وقد يطلق التقسيم على امرين آخرين أحدهما أن تذكر أحوال الشيء مضافا الى كل من تلك الأحوال (ما يليق به كقوله) سأطلب حقي بالقنا ومشايخ كلهم من مول ما التتموا مرد (تقال) أي لستة وطأهم سم على الاعداء (اذلاقوا) أي حاربوا (خفاف) أي مسرعوا الى

أي فالمراد سموات الدنيا وأرضها ولا ينافي التأييد بماؤها قبل الدخول فضلا عن الخلود لانه على تقدير الكتابة المراد التقدير بلازم الكلام من الطول والمراد طول لانهاية له على ما جرى به استعمال اللغة في مثل ذلك اه يس (قوله وثنى الانقطاع) تفسير (قوله أي الوقت مشيئة الله) يحتمل أنه حل ما على المصدرية الظرفية فيكون الوقت داخلا في معناها لانها ثابتة عنه ويحتمل تقديرها بجرت المصدرية فيكون الكلام على حذف المضاف فالوقت مقدر في الكلام اه سم (قوله من تخليد الخ) يان لنا (قوله كالكفار) الكاف باعتبار الافراد الغنية أو استقصائية (قوله عطاء) مصدر مؤكدا أي أعطوا عطاء يضاوي أو حال من الجنة اه سم (قوله ومعنى الاستثناء الخ) حاصله أنه استثنى الفساق من المخلدين في النار باعتبار الانتهاء ومن المخلدين في الجنة باعتبار لا ابتداء لانهم لم يدخلوا مع السابقين فالخلود في حقهم ناقص بحسب المبدأ وظهر أن ما صدق الاستثناء في الاستثناءين واحد (قوله الذين سعدوا بالايان) وان شقوا بسبب المعاصي وهذا بيان لان اطلاق السعادة عليهم بهذا الاعتبار لا يقال فعلى هذا كيف يكون قوله فثم شقي وسعيد تقسيما صريحا لان من شرطه أن تكون صفة كل قسم متفدية عن قسمه لان ذلك الشرط من حيث التقسيم لا تفصال حقيق أو مانع من الجمع وههنا المراد أن أهل الموقف لا يخرجون عن القسمين وأن حالهم لا يخلو عن السعادة والشقاوة وذلك لا يمنع اجتماع الامرين في شخص باعتبارين اه سم أي فتكون أمان في قوله وأما الذين سعدوا بالمنع الخلو فتجوز الجمع وعبارة ع ق فعلم أن المراد بالشقاوة ما يعم الكبرى والصغرى وكذا المراد بالسعادة في قوله وأما الذين سعدوا ما يعم الصغرى والكبرى فدخل في الشقاوة بعض ما دخل في السعادة والعكس ولا يضرب ذلك في التعبير بآلة الانفصال وهي آلة لان الانفصال يكون بمنع الخلط وهو موجود ههنا اذ لا يخلو أحد من أهل الموقف من الشقاوة والسعادة ولو اجتمعا في العاصي المؤمن باعتبارين اه وفيه أن آلة الانفصال المذكورة في المطلق هي اما بالكسر لا اما بالفتح لأن تكون للانفصال أيضا كما يدل عليه هذا الكلام راجع (قوله والتأيد الخ) جواب سؤال تقديره كيف نفي عن ذلك البعض التخليد في الجنة مع أنهم اذا دخلوها لا يخرجون منها قاطا اه سم (قوله من مبدا معين) هو وقت الدخول في الجنة وقوله كما ينقض أي يستثنى منه وقوله باعتبار الانتهاء أي كافي الآية الاولى وقوله فكذلك باعتبار لا ابتداء أي كافي الآية الثانية (قوله ثم فرق) فيه أنه تقدم أنه يشترط في الجمع مع التفریق أن يكون التفریق في جهتي الادخال والتفريق ههنا ليس في جهتي الادخال فتدبر اه يس اللهم الآن يراذ بالتفريق مطلق ذكر الفصل بين شيئين وحيث لا يستفاد تفسيره صراحة عما تقدم اه ع ق (قوله وقد يطلق التقسيم الخ) قضيته أن التقسيم بالمعنى السابق لا ينطبق على واحد من هذين الامرين وهو ظاهر في غير الاول اذ يصدق عليه أنه ذكر متعدد وهو الثقال والخفاف الخ وازدافه ما لكل اليه على التعيين كما أضاف الى الثقال حال الملافة وهكذا فليأمل وجوابه أن المتعدد ههنا نفس الشيء وهناله تأمل وفيه أن المتعدد ثم شامل للأحوال تأمل اللهم الآن يخصص المتعدد فيما سبق بغير أحوال الشيء ثم رأيت بخط شيخنا البرلسي بازاء قوله مضافا الى كل من تلك ما نصه من ههنا فرق التقسيم بالمعنى السابق حيث اشترط فيه كما مر أن تكون الاضافة بعد ذكر المتعدد وههنا ذكر الواحد من الاحوال ويضاف اليه ما يليق به قبل ذكر الحال الآخر وما يليق به اه سم بتصرف (قوله مضافا) حال من أحوال والمراد بالاضافة مطلق النسبة (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب المتنبي (قوله سأطلب حقي بالقنا ومشايخ) القنا جمع قناه وهي الرمح وفي بعض النسخ بالفتح وهو المناسب لما شيخ قال الواحد أي أراد بالفتح نفسه وبالمشايخ قومه واللسان وضع اللثام على الفم والاف في الحرب وكان ذلك من عادة العرب اه قري (قوله لشدّة وطأهم) أي صولتهم (قوله لم) أي نازل (قوله اناشدوا) أي صاوا وحلوا على العدو (قوله مقام الجماعة) أي في السكابة (قوله وهم كذا الى آخر) أي والى الكثرة حال الشدة والى القلة حال العتد

الاجابة (اذا عرأه) الى كفارهم ودفاعهم (كثيرا اشدوا) لقيام واحد مقام الجماعة (قوله) اذا عرأه) ذكر أحوال المسايخ وأضاف الى كل حال ما يناسب بيان أضاف الى الثقل حال الملافة والى الخفة حال الدعاء وهكذا الى الله



(والثانی استیفاء تمام الشیء بقوله تعالى یهبطن فی الجحیم) اور یزوحیم و کرانا وانا ماویجمل من بشاہ

(قوله والثاني الخ) التقسيم بهذا المعنى ينطبق على تقسيم الكلمة الى اسم وفعل وحرف اه سم (قوله) يملن يشاء انا الخ) قال في المطول وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية على أنه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاءه الانسان فكان ذكر الاناث اللاقي هن من جملة ما لا يشاءه الانسان أهم لكنه أى الله تعالى لجبر تأخير الف كورع فهم لان في التعريف تنويها بالذكور وكذا قال يملن يشاء القرسان الذين لا يحقون عليكم أى لشرفهم ثم أعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم فقدم الذكور وخر الاناث تنبيها على أن تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى أخرا فقديين رجه اقتصرت تقديم الاناث وتعرف الذكور ثم تقديم الذكور وقوله تنويها بالذكور أى تعظيمه ورفعته يقال نوهه اذ رفعه وقوم به اجماعه أيضا اذ رفع ذكره فالذكر يرفع الذال والكاف وقوله حقهما من التقديم حقه أن يقول من المرتبة أو أن في عبارته حذف أى والتأخير وقوله بل لمقتضى آخر وهو أن يفعل ما يشاء (قوله) أو يزوجهم أى يجعل لهم الزوج أى الذكور والاناث معا يعني يجعل لهم الاثنين اه سم ووجه العطف بأوفى هذا القسم مع أن العطف في السابق واللاحق بالواو أنه لما أورد الضمير وكان راجعا الى الطائفتين المذكورتين أو أحدهما وجب العطف بأوفى والالتفات المعنى ولم أن يكون لكل واحد منهما مع الاناث فقط أو الذكور فقط ذكور واناث معا فالمعنى أو يزوجهم بدل الاناث فقط أو الذكور فقط ذكور واناثا معا ان شاء ذلك وفائدة العدول عن التصريح بمن يشاء في الجملة الثالثة الى الضمير وتغيير الكلام عن أسلوبه الاشارة الى عدم لزوم المشية ورعاية الاصطلاح اه يس نقله الى السيد (قوله) مبالغة) علة لا تتزاع أى لاجل افادة المبالغة أو افادة أنك بالغت في وصف المتزاع منه بتلك الصفة (قوله) وذلك الخ) أى المبالغة وقدره اشارة الى دفع ما قد يتوهم من أن فيه معلقة بمبالغة وانما هو متعلق بكالها اه يس (قوله) لكالها) أى لا دعائك كمال تلك الصفة كانت كاملة في الواقع أم لا وهو علة للعلة (قوله) الى حيث) أى الى مرتبة يصح الخ (قوله) وهو أقسام) أى سبعة لان الاتزاع اما أن يكون بحرف أو بدونه والحرف اما من أو الباء أو في والباء اما دخلة على المتزاع منه أو على المتزاع وما يكون بدون حرف اما أن يكون لا على وجه الكناية أو على وجه الكناية ثم هو اما تتزاع من غير المتكلم أو من المتكلم نفسه (قوله) عن التجريدية) والمناسب لها حيث دخلت على المتزاع منه أن تكون لا ابتداء لان المتزاع مبدؤه ونشأته من المتزاع منه الذي هو مدخول من وأما من جعلها للبيان فلا يفيد المبالغة فان بيان شئ لنشأ لا يدل على كمال المبين في الوصف بخلاف جعله مبدأ ومنشأ فكأنه قيل خرج من فلان الى وأما من صدق آخر اه ع (قوله) أى قريب الخ) تفسير للحميم لقول الصالح جميل قريبك الذي بهم لامره اه مطول (قوله) حذا) أى مرتبة وقوله صح معه أى صح عصا حبة للاتصاف بذلك القدر من الصداقة (قوله) أن يستخلص) أى يستخرج (قوله) ومنها ما يكون بالباء التجريدية) والظاهر أنها للعية وفيما يأتي رمز اليه اه سم (قوله) لتسألن به البحر) أى لتسألن البحر معه أى شخصا كريما كالبحر مصاحبه (قوله) وشوها) أى ورب شوها (قوله) لسعة أشداقها) جمع شدة وهو جانب القم وقوله ولما أصابها من شدائد الحرب أى من الضربات والطعنات وفي نسخة محجمة أولا أصابها بالعطف بأوفى به اشارة الى قولين مع الاشعار يترجح الاول للصدقة وهو الموافق للطول حيث قال عقب قوله وشوها ما قصه من شاعت الوجوه فبعت وفرس شوها صفة محمودة راد بها سعة أشداقها وقبل أراد بها فرس قبيح الوجه لما أصابها من شدائد الحرب اه ملخصا من الفسري وسم (قوله) الصارخ الخ) الصارخ هو الذي يصيح وينادي بحضور الحرب والاجتماع اليه واصله صارخ على معنى في كما اشارة الشارح واوغى الحرب أى صارخ في مكان الوغى (قوله) يستلثم) حال من الجرور في والباء للصاحبة كما قال فهو ليس يبدل من الجرور كما قد يتوهم اذ لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر الا اذا دل على احاطة وشول فلذا كان تجريدا بخلاف البذل على تقدير صحت لا يكون تجريدا (قوله) أى لابس لامة) هي بالهمز وقد تسهل

(۳۱ - مجريد ثانی) اصحاب من شدائد الحرب (تعدو) تسرع (ی الی صارخ الوعی) (ای مستعین فی الحرب)  
(بسنتم) ای لابس لا یهوی الدرع والباء للابسة

(قوله والمصاحبة) تفسير مراد للابسة والاولى حلف الملايسة (قوله مثل الفنيق) الطاهر أنه صفة  
 مستلزم لقربه منه اه سم وجعله ع ق صفة لشوها وعبارته ثم وصف الشوها بأنها مثل الفنيق وهو  
 الفصل من الابل الذي تركل أهله ركوبه تكرمه له المرحل أي المزيج والمرسل عن مكانه شبه الفرس به  
 في القوة والعساو وعدم القدرة على مصادمتها اه والفنيق بقاء مفتوحة فتون فباء ففانف (قوله وهو  
 الفصل) أي الذك من الابل وقوله المكرم أي الذي بكرمه صاحبه بعدم ركوبه (قوله من رجل البعير)  
 بتشديد الحاء وقوله أخصه أي أطلقه وقوله وأرسله تفسير (قوله أي في جهنم) تفسير للضمير المحرور  
 بني وقوله وهي أي جهنم نفسها (قوله تهويلا الخ) علة لا تنزع (قوله ومبالغة في اتصافها بالشدّة) فالصفة  
 هي الشدة وعبارة ع ق لكنه يبالغ في اتصافها بكونها دار عذاب مخلد حتى صارت بحيث يصدر عنها دار  
 أخرى هي مثلها في الاتصال بكونها دارا ذات عذاب مخلد اه (قوله ما يكون بدون توسط حرف) أي  
 ويفهم التجريد من المقام (قوله نحو قوله) أي قول قتادة بن مسلة الحنفى نسبة لبني حنيفة (قوله فلتن  
 بقيت) أي حيا وقوله لا رحلن أي لا سافرن وقوله بغزوة أي بسبب غزوة وفي نسخة لغزوة وقوله نحو  
 الغنائم في المطول الجملة صفة غزوة وروى نحو الغنائم فالطرف منصوب بأرحلن اه (قوله أي الآن يموت)  
 فأومعني الأي لكن ان مات كريم فلا تحوى الغنائم (قوله من قبيل الالتفات من التكلم الى الغيبة) أي  
 وحينئذ فلا يكون من قبيل التجريد لان الالتفات مبنى على الاتحاد والتجريد على التعدد اذا المعبر عنه  
 بالطريق الاول والثاني في الالتفات واحدا والمعبر عنه باللفظ الدال على المتترع منه وباللفظ الدال على  
 المتترع متعدد بحسب الاعتبار اذ يقصد أن الجرح شئ آخر غير الجرح منه (قوله على ما ذكرنا) أي على  
 مقتضى ما ذكرنا من تعريف التجريد فانه يقتضى أنه قد يجامعه الالتفات اذا المراد بالاتحاد في الالتفات  
 الاتحاد في نفس الامر لا الاتحاد في الواقع والتعدد في التجريد تعدد بحسب الاعتبار لا في نفس  
 الامر أيضا حتى ينافي الالتفات والحاصل أنه تجريد يتطرق للتغاير لا تطابق والتفات نظر الاتحاد الواقع  
 (قوله أو يموت منى) أي فن مقدرة في كلامه (قوله فيكون من قبيل لى من فلان) أي من قبيل التجريد  
 الحاصل بواسطة من الداخلة على المتترع منه لان المقدر كذلك كور (قوله بدون هذا التقدير) ولا قرينة  
 عليه اه مطول (قوله بطريق) أي مع وباب طريق الكتابة أي تجريد معه كناية بان يتترع المعنى ثم يعبر  
 عنه بكناية كما أنه يعبر عنه بصريح (قوله نحو قوله) أي قول الاعشى (قوله الملقى) جمع مطبوعة وهي  
 المركوب من الابل والكاس انما من خمر (قوله أي يشرب الكاس الخ) هذا هو المعنى الكناية قال سم  
 ذكر السيد ما حاصله أن مقصود الشاعر وصف الممدوح بنى الخيل وثبات الجود فكفى بنى الشرب  
 بكف الخيل عن نقي ملزوم مع كونه بخيلا ويفهم من نقي كونه بخيلا كونه جوادا وبه يتم المقصود ولا  
 دليل على أنه جعل نقي الشرب عن كف الخيل كناية عن اثبات الشرب له بكف كرم متترع منه مغايرة  
 ادعاءه ليكون تجريدا ثم قال فظهر أن كونه كناية عن كون الممدوح غير يخيل لاجتماع كونه تجريدا ثم كونه  
 كناية عن اثبات شربه بكف كرم متترع منه يجامعه فصيح ما أعاد البعض وأما قوله ولو كان الخطاب  
 لنفسه الخ فاعلم عليه اذا كان مراده توجيه ما في الكتاب وأما اذا أراد رد فلا اه وقوله فظهر أن كونه  
 كناية عن كون الخ أي كما قرره هذا البعض ويجب أن قول الشارح الكناية لا تنافي التجريد أى الكناية  
 في نفسه أو على الوجه الذي قررناه ويدل عليه قوله على ما قررنا الاعلى الوجه الذي قررره هذا البعض لعدم  
 تعيينه قال الحفيد ينبغي أن يعلم أن قوله ولا يشرب عطف على يركب والضمير على التجريد ولا في جنس  
 الممدوح وإنما في الممدوح نفسه من مبالغة اه (قوله على طريق الكناية) أي فقد جرى في افادته هذا  
 المعنى على طريق الكناية حيث أطلق اسم المزدحم الذي هو نقي الشرب بكف الخيل على اللازم وهو  
 الشرب بكف الكريم ومعلوم أن المراد بالكريم نفسه ففيه تجريد (قوله ومعلوم أنه يشرب بكفه) أي  
 غالبا (قوله وقد خفي هذا) أي كونه متترع منه جوادا على طريق الكناية الذي يفهم منه اجتماع  
 ومعنى من انفسى مستعد  
 للحرب بالغ في استعداده  
 للحرب حتى انتزع منه آخر  
 (ومنها) ما يكون بدخول في  
 في المتترع منه (نحو  
 قوله تعالى لهم فيم ادارا الخلد  
 أي في جهنم وهي دار الخلد)  
 لكنه انتزع منها دار أخرى  
 وجعلها معتدة في جهنم  
 لاجل الكفار تهويلا  
 لاهرها ومبالغة في اتصافها  
 بالشدّة (ومنها) ما يكون  
 بدون توسط حرف (نحو  
 قوله فلتن بقيت لا رحلن  
 بغزوة نحو) أي تجمع  
 (الغنائم أو يموت) منصوب  
 باضمرا أن أي الآن يموت  
 (كريم) يعني نفسه انتزع  
 من نفسه كريما مبالغة في  
 كرمه فان قيل هذا من قبيل  
 الالتفات من التكلم الى  
 الغيبة قلنا لا ينافي التجريد  
 على ما ذكرنا (وقيل تقديره  
 أو يموت منى كريم) فيكون  
 من قبيل لى من فلان  
 صديق جيم فلا يكون قسما  
 آخر (وقبه نظر) لحصول  
 التجريد ونظام المعنى بدون  
 هذا التقدير (ومنها)  
 ما يكون بطريق الكناية  
 (نحو قوله  
 ياخير من يركب الملقى ولا  
 يشرب كأسا بكف من بخلا)  
 أي يشرب الكأس بكف  
 الجواد انتزع منه جوادا  
 شرب هو بكفه على طريق  
 الكناية لانه اذا نفي عنه  
 الشرب بكف الخيل فقد  
 أثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم أنه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا

على بعضهم فزعموا ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تعجيد والافليس من التعجيد في شيء بل كناية عن كون المهدوح غير مجيل واقول  
الكناية لا تنافي التعجيد على ما قررنا ولو كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما ٣٤٣ بنفسه بل دخلا في قوله (ومنه

عظيمة الانسان نفسه)  
وبيان التعجيد في ذلك ان  
يستترع من نفسه شخصا  
آخر مثله في الصفة التي سيق  
لها الكلام ثم يخاطبه  
(كقوله

لا خيل عندك تهديهم ولا مال  
فليسعدا لنطق ان لم تسعد  
الحال أي الغنى فكأنه انتزع  
من نفسه شخصا آخر مثله  
في فقد الخيل والمال  
وخاطبه (ومنه) أي من  
المعنوي (المبالغة المقبولة)

لان المردودة لا تكون من  
المحسنات وفي هذا اشارة  
الى الرد على من زعم ان  
المبالغة مقبولة مطلقا وعلى  
من زعم انها مردودة مطلقا  
فانه فسر مطلق المبالغة  
وبين اقسامها والمقبول  
منها والمردود فقال  
(والمبالغة مطلقا) ان يدعي  
لوصف بلوغه في الشدة  
والضعف حدا مستحيلا  
أو مستبعدا وانما يدعي  
ذلك (لثلاثين أنه) أي ذلك  
الوصف (غير متناهية) أي  
في الشدة والضعف وتذكير  
الضمير وافراده باعتبار  
عوده الى أحد الأمرين  
(وتخصر) المبالغة (في  
التبليغ والاعراق والغلو)  
لا بمجرد الاستقراء بل  
بالدليل القطعي وذلك لان  
المدعي ان كان ممكنا عقلا

التعجيد والكناية (قوله على بعضهم) هو الخطأ (قوله أن الخطاب) أي بقوله يا خير (قوله والا) أي  
بان كان خطبا بالغيره (قوله بل كناية الخ) أي في قوله ولا يشرب الخ (قوله واقول الكناية لا تنافي التعجيد)  
رد لقوله والافليس الخ وقوله ولو كان الخطاب الخ رد لقوله ان كان الخطاب لنفسه فهو تعجيد وحاصل كلام  
الشارح اختيار أن الخطاب للغيره والتعجيد حاصل وكونه كناية لا ينافي التعجيد وأن كون الخطاب لنفسه  
صحيح والتعجيد حاصل معه لأنه لا يصح حمل كلام المصنف عليه لانه لا يكون حينئذ قسما برأسه والمصنف  
جعله قسما برأسه أفاده سم (قوله مخاطبة الخ) أي ما تدل عليه مخاطبة اذا مخاطبة ليست من أنواع  
التعجيد في كلامه مسامحة ولذا قال الشارح وبيان التعجيد في ذلك الخ (قوله مثله في الصفة الخ) كلف  
الخيال والاموال في البيت (قوله فليسعدا لنطق ان لم تسعدا لحال) أي ان لم يكن عندك ما لواسى به  
المادح فواسه بحسن النطق اه سم وقال ع ق أي وحش لم يوافق في تحصيل الغرض الحال أي الغنى  
لا متاعه وعدم وجدانه فليوافق النطق بالممدح والثناء ليكون ذلك مكافاة للمدح بما يمكن اه (قوله  
المبالغة المقبولة) أي النوع المسمى بذلك وهي الاغراق والتبليغ والغلو في بعض صورته (قوله لان المردودة  
لا تكون من المحسنات) وهي بعض صور الغلو كقول المتنبي

كأن في دحوت الارض من خبر في بها \* وكان بنا الاسكندر السد من عزى

(قوله وفي هذا) أي التقييد بالمقبولة (قوله أن المبالغة مقبولة مطلقا) أي سواء كانت تبليغا أو اغراقا  
أو غلوا اذا حاصلها أن يثبت الشيء من القوة والضعف ما ليس له في الواقع وأعذب الكلام أكذب مع ايهام  
العمية وظهور المراد فتكون من المحسنات مطلقا (قوله أنها مردودة مطلقا) اذ لا خبر في كلامهم وهم  
كذابا وحقيقه (قوله والمبالغة) لم يقل وهي لثلاثين عودا الى المبالغة المقبولة اه سم (قوله مطلقا) أي  
مقبولة أو مردودة (قوله أن يدعي) أي أن يثبت لوصف بالدعوى لا بالتحقيق ولتضمن يدعي معنى الاثبات  
عدي باللام اه ع ق (قوله في الشدة) في جمعي من والامثلة المذكورة كلها الشدة ولم يمتثل للضعف (قوله  
حدا مستحيلا) أي عقلا وعادة كما في الغلو وعادة لا عقلا كما في الاغراق وقوله أو مستبعدا بان كان ممكنا  
عقلا وعادة لا أنه مستبعد كما في التبليغ (قوله غير متناه) أي بالغ فيه النهاية (قوله وتذكير الضمير) أي  
في فيه (قوله باعتبار عوده الى أحد الأمرين) فكأنه قيل في أحد الأمرين والاحد فرد مد كرا اه سم  
(قوله في التبليغ الخ) المناسبة بين معانيها الاصلية والاصطلاحية أن التبليغ في الاصل مد القارس يده  
بعنان فرسه ليزيد في جريه والاعراق استيفاء السارع في القوس مدها والغلو تجاوزا لحده في الامر اه  
حفيد (قوله لا بمجرد الاستقراء) أي الخالي عن الدليل العقلي وقوله بل بالدليل القطعي أي مع الاستقراء  
وفي نسخة العقلي (قوله لان المدعي) وهو بلوغ الوصف النهائية في الشدة والضعف وقوله فتبليغ أي  
فدعوى بلوغه ما ذكر يسمى تبليغا (قوله كقوله) أي قول امرئ القيس يصف فرسائه بأنه لا يعرف وان  
كثر العدو اه مطول (قوله فعادي) أي والى وقوله عداها بالكسر كما في الصحاح (قوله بصرع أحدهما)  
أي المقاتلة على وجه الارض يقال صرع أي ألقى الصيد أو غيره على وجه الارض اه سم (قوله في طلق  
واحد) المطلق بفتح العين الشوط اه فترى (قوله درا كا) بكسر الهمزة والواو له تأكيد فان معنى التتابع  
يفهم من الموالاة خصوصا مع اعتباره في أن تكون على الاثر تأمل سم وقال ع ق وينبغي أن يجعل هنا  
قوله درا كا على معنى أن الموالاة بين الصيدين اتبع بعضها بعضا في القتل ليفيد أنه قتل الكثير في طلق واحد  
ولثلاثين يكون تأكيد القوله عدا اه (قوله ينضح) نضح ان كان به خي رش كان بابه قطع كما هنا وان كان  
بمعنى رش كان بابه ضرب (قوله فيغسل) يحتمل أن يراد بالغسل المنقش غسل العرق ويكون تأكيد لشي  
العرق ويحتمل أن يراد به الغسل بالماء القراح أي لم يصبه وسخ العرق وأثره حتى يحتاج للغسل بالماء

وعادة فتبليغ كقوله فعادي) يعني الفرس (عداء) هو الموالاة بين الصيدين بصرع أحدهما على اثر الا  
يعني أنه يركب من بقرا الوحش (ونجعة) يعني الاتي منها (درا كا) أي متتابعة (فلم ينضح بجماء فيغسل)

(قوله مجزوم) كأن اختيار الجزم لموافقة الرواية أو القوافي والألفاظ هو أوزن فيه يجعل الفاء السبيعية جواب النفي اه سم (قوله في مضمحل) أراد به الشوط (قوله وهذا ممكن) أي ماداعاه (قوله كقوله) أي قول عمرو بن لاهم التعلي (قوله مادام فينا) أي مقبله معنا وفي مكاننا (قوله الكرامة) المراد بها الاحسان الذي يثق به النافع حاجته وحاجة عياله في أي سفر كان مع أي حال كان عليه وظاهره تذر ذلك من سم أي فهو مستعمل عادة لانطباع النفوس على الشئ فان حملت الكرامة على اعطاء الجار زاده حال الارتمال الى جهة أخرى فهذا لا يستعمل عادة لوقوع مثل ذلك من الاكابر اه ع ق (قوله وسار) تفسير (قوله يكاد يلحق بالمتع عقلا) أي لانطباع النفوس على الشئ وعدم مراعاة غير المكافاة (قوله مقبولان) أي له عدم ظهور الامتناع الكلي فيما الموجب لظهور الفساد والكذب واعلم أن ما ذكره من المقبول والمردود بالنظر الى البدع واعتبارات الشعر وأما بالنظر الى البيان فالحكم مقبول لانها ليست مجرأة على معانيها الحقيقية بل كتابات أو مجازات مرسله ككثرت واستعارة بالنظر الى المواد والامثلة فقوله تعالى يكاد زيتها يضي مجاز مركب عن كثرة صفاته وقول أبي الطيب مجاز عن كثرة الغبار فوق رؤس الجياد وقول القاضي مجاز عن طول سهره وكثرة نظره الى الكواكب (قوله أي وان لم يكن ممكلا عقلا ولا عادة) هذا نفي للقسم الاول أعني قوله ان كان ممكلا عقلا وعادة وترك نفي القسم الثاني أي قوله وان كان ممكلا عقلا ولا عادة بأن يقول أي وان لم يكن ممكلا عقلا ولا عادة أو عادة لا عقلا لانه لا يتصور أن يكون شئ ممكنا عادة متمنع عقلا كما أشار اليه الشارح بقوله لامتناع الخ فهو علة لحدوف أي وترك نفي القسم الثاني لامتناع الخ وقال سم قوله لامتناع الخ لتعليل لاقتصاره في تفسيره ولا على ما ذكره اه (قوله ولا ينعكس) أي ليس كل ممكن عقلا ممكنا عادة لان دائرة العقل أوسع من العادة (قوله كقوله) أي قول أبي فواس يدح الرشيد بأنه أخاف الكفار جميعا من وجد منهم ومن لم يوجد (قوله وأخفت أهل الشرك) أي أدخلت الرعب في قلوبهم هينك وبطشك وقوله حتى إنه يتعين كسر همزة ان لدخول اللام في خبرها فتكون حتى ابتداءية وقوله لتخافك النطف جمع نطفة وهي الماء الذي يتخلق منه الا دمي قال سم يجوز تقييدها بنطف أهل الشرك ويجوز الاطلاق اه وقوله التي لم تخلق أي لم يخلق منها الانسان بعد ولم تخلق هي نفسها أي لم توجد (قوله متمنع عقلا وعادة) وهو من الغلو المردود لعدم اشتغاله على شئ من الامور الا تسمية الموجبة للقبول (قوله الى الصحة) أي الامكان أي امكان وقوعه ولو قال الى ما يخرج به عن الامتناع لكان أصوب والى الادب أقرب نظر الى تمثيله بالآية اه يس (قوله نحو لفظة يكاد) كلولا وحرف التشبيه كما في المصباح (قوله يكاد زيتها الخ) فلوقيل في غير المران هذا الزيت يضي بلا نار ردت حيث قبل يكاد يضيء أهلا أن الحال لم يقع ولكن قرب من الوقوع مبالغة ومعنى قربه من الوقوع توهم وجود أسباب الوقوع وقرب الحال من الوقوع قريب من الصحة اذ قد تكثر أسباب الوهم الثقيل بها وقوعه ولو كان لا يقع فان قيل قرب الحال من الوقوع محال في نفسه فيحتاج في ادعائه المضاد بكاد الى ما يقربه وذلك يؤدي الى التسلسل قلنا قرب الحال من الوقوع لما فسر بما ذكر صار ليس محال وعلی تسليمه فيجعل ككاه أمر ضروري في بعض الصور اه ع ق (قوله يضيء) فاضاعة الزيت كاضاعة المصباح من غير مس نار مستحيلة عقلا أي بالنسبة لعقل العوام وأما الخواص فهو ممكن عند عقولهم لان قدرته الله تعالى صالحة لذلك (قوله من التخييل) أي تخييل الصحة ويوهمها لكونها مشتملة على الغلو يسبق الى الوهم امكانه لشهود شئ يغالط الوهم فيه فتبادر محتملة كما إذا من المثال وقيد بقوله حسنا إشارة الى أن تخييل الصحة لا يكفي وحده اذ لا يتخلو عنه محال حتى إذا خاف النطف فيما تقدم وانما المعتبر ما يحسن لصحة مغالطة الوهم فيه بخلاف ما يدوان تفاؤلهم بالوهم بأدنى التفات كما في أخافة النطف فليس التخييل فيه على تقدير وجوده حسنا فلا يقبل اعدم حسنه اه ع ق (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب اه مطول (قوله سنا بكها) جمع سنبك وهو طرف مقدم الحافر فقوله الشارح أي حوافر الجياد أي أطراف مقدم حوافر الخيل الجياد (قوله غيرا)

بمجزوم معطوف على  
نضع أي لم يعرق فلم  
يغل ادعي اذ فرسه أدرك  
نورا ونهجة في ضمها واحد  
ولم يعرق وهذا ممكن عقلا  
وعادة (وان كان ممكلا عقلا  
لاعادة فاغراق كقوله ونكرم  
جارنا مادام فينا \* وتنبه)  
من الاتباع أي نرسل  
الكرامة) على اثره  
(حيث مالا) وسار وهذا  
ممكن عقلا لاعادة بل في  
زمانا يكاد يلحق بالمتع  
عقلا (وهما) أي التبليغ  
والاغراق (مقبولان والا)  
أي وان لم يكن ممكلا عقلا  
ولاعادة لا امتناع أن يكون  
ممكلا عادة متمنع عقلا اذ  
كل ممكن عادة ممكن عقلا  
ولا ينعكس (فغلو كقوله  
وأخفت أهل الشرك حتى  
إنه \* الضمير للشأن (تخافك  
النطف التي لم تخلق) فان  
خوف النطف الغير المخلوقة  
متمنع عقلا وعادة (والمقبول  
منه) أي من الغلو (أصناف  
منها ما أدخل عليه ما يقربه  
الى الصحة نحو لفظة يكاد  
في يكاد زيتها يضيء ولولم  
تمسه نار ومنها ما تضمن  
نوعا حسنا من التخييل  
كقوله عقدت سنا بكها) أي  
حوافر الجياد (عليها) يعني  
فوق رؤسها (غيرا)



مفعول عقدت (قوله بكسر العين) أي وسكون التاء المثلثة وفتح الياء المثلثة من تحت (قوله ومن لطائف العلامة) أي الشيرازي لما فيه من التورية أو التوجيه (قوله ولا تفتح فيه العين) أشار به إلى ضبط غير نوع لطيف يتضمن الإيهام أو التوجيه لأن قوله ولا تفتح فيه العين يحتمل ولا تفتح في لفظ العشر حرف العين ويحتمل لا تفتح في الغبار العين أي الجارحة المخصوصة ثلاثا يؤتيها بدخوله فيها ولكن المراد الأول لأن قصده ضبط الكلمة فان قلنا أنه بعد المعنيين كان فيه تورية وإن قلنا أنه مساو كان فيه توجيه لأن التوجيه يعلم قصد الضبط بالقرينة لأنه يجوز تعيين القرينة في التوجيه (قوله والطف من ذلك) أي عماد كره العلامة وهذه حكاية ذكرت هنا لتسليتها وهي اشتمالها على هذه الكلمة وهي فتح العين لا رادة معنى خفي فيكون تورية أو مساو يا وهو الأقرب فيكون توجيهها وإنما كانت الطف بمذكرة العلامة لما فيها من التفتن الغريب والهجو بوجه لطيف لمن يستحقه بدعوى القائل فقول يس الظاهر أن اللطافة فيها على حد سواء لا اتحاد حسن التورية أو التوجيه فيها ليس بظاهر كما علمت (قوله البغالين) أي الذين يسوقون البغال (قوله عدول دار القضاء) هم شهود الحاكم (قوله فضرطت البغلة) أي تنفست بصوت قال في المصباح ضرط يضط من باب تعب ضرط مثل كف ونفذ فهو ضرط وضرط ضرط من باب ضرب لغة والاسم الضراط بالضم اه (قوله فقال البغال) أي تنزيها عن أن يقال بذلك الفعل وقوله على ما هو دأبهم أي عادتهم عند فعل البغلة ذلك (قوله بلحية العدل) أي ما فعلت يقع بلحية العدل لا في وجهه السائق وفيه تشبيه العدل برجل ذي لحية على طريق الاستعارة بالكنية (قوله الوقر) بكسر الواو أي الحمل وفي المختار الوقر بالفتح ثقل الأذن وبالكسر الحمل وأكثر ما يستعمل أوقر في حمل البغل والحمار والوسق في حمل البعير وأوقرت النخلة كثر جليها والوقار بالفتح الحمل والرانة وقد وقر الرجل يقرب بالكسر وقارا وقررة وزن عدة فهو وقور والتوقر التظيم وقوله على ما لكم لا ترجون لله وقارا أي لا تخافون الله عظمة اه (قوله افتح العين) يحتمل أن المراد الجارحة وأراد بالمولى المستحق لذلك وهو الشاهد (قوله ومن هذا القبيل) أي ما فيه تورية أو توجيه في مادة فتح العين (قوله في قصيدة) أي في مدح ملك (قوله علا) أي ارتفع وقوله يدعو الخوري أي الخلق وقوله ملكا أي سلطانا وقوله وربما أي حيثما فتخوا عينا أي عين ملك وهو اللام فصار ملكا بفتح اللام وله معنى آخر وهو نيراد بالعين الجارحة ولو فتخوا أعينهم وتأملوه علموا أنه ملك بفتح اللام لا ملك بالكسر فيجبه فيه التورية والتوجيه على ما تقدم والمعنى البعيد فتح عين الكلمة (قوله وعما يناسب) أي لكونه فيه الإشارة بضم العين إلى معنى خفي ولولم تكن الإشارة باللفظ ولا فيه تورية ولا توجيه ولذا قال وعما يناسب ولم يقل ومنه (قوله على لهجتهم) أي لغتهم (قوله كل تعرف) أي الطالب لمعرفة سبب ضحكهم (قوله المسترشد) أي طالب الرشاد (قوله وضم العين) تفسير (قوله فتفطن لتقصود) وهو ضم عين عمر (قوله واستطرف ذلك الحاضرون) أي اعترفوا بنظرهم المشرووفهم المشار له (قوله لوتبتغي) أي تطلب وقد سبق أن لومن الالفاظ التي تقرب إلى الصحة فيتميز يكون هذا البيت مما اجتمع فيه الامران (قوله هو فوع من السير) وهو السير السريع وبعبارة ع ق عنقا أي سرامسرا (قوله وهذا) أي مشى الخيل على الغبار (قوله لكنه تخيل حسن) نشأ من ادعاء كثرته وكونه كالجبال في الهواء (قوله ما يقرب إلى الصحة) كلفظ يخيل (قوله في قوله) أي قول القاضي الأرتجاني يصف طول الليل اه مطول ومن كلامه

أقرن برأيك رأي غيرك واستشر \* فالحق لا يخفى على اثنين

المستمرة تربه وجهه \* ويرى قفا مجمع مراتين

(قوله الشهب) هي النجوم وقوله في الدجى أي ظلمة الليل متعلق بكسر وقوله وسدت أي عاتت أي ويخيل لي مع ذلك أن شدت الخ فالذي يخيل له شيان وقوله اليهن أي مائلا اليهن الظاهر أن البعض

ونضني الخليل الحسن (في قوله \* يخليل أن سمر الشهب في الدجى \* وشدت باهداي اليهن اجتماني) أي يوقع في خيالي أن الشهب

في ليكون بيانا للشدود فيه (قوله محبة بالمساير) أي في ظلم الليل وهذا مستحيل لان الظلمة عرض  
والنجوم أجرام لكن المتكلم لما رأى أجراما أيضا كالجواهر سمرت في أجرام سود كبساط تخيل الوهم أن  
النجوم في الظلمة كذلك قبل الالتفات الى دليل استحالة ذلك (قوله قد شدت باهدابها الخ) شد  
الاجفان باهدابها في النجوم مستحيل لكن لما رأى المتكلم أجراما معلقة بأحبال في أجرام تخيل الوهم  
أن الاجفان مع الاهداب كذلك (قوله وهذا تخيل حسن) يدرك حسنه الذوق (قوله ومنها) أي  
من أصناف الغلو المقبول (قوله مخرج الهزل) الهزل خلاف الجد وهو الكلام الذي لا يواذ به الا المطايبة  
والضحك وليس منه غرض صحيح والخلاعة الشطارة يقال فلان خلع العذارى يقول كل ما يريد وليس له  
مانع من غير الصديق اه سم (قوله أسكر بالامس الخ) فسكر بالامس عند عزمه على الشرب غدا محال  
حيث أراد بالسكر ما يترتب على الشرب الذي هو المقصود لكن لما أتى به على سبيل الهزل لمجرد تزيين  
الجمالس والتضاحك وعلى سبيل الخلاعة قبل قال ع ق فان قلت هذا الكلام نفى الهزل فكيف قول  
المصنف أخرج مخرج الهزل قلت الهزل أعم مما يكون من هذا الباب وخروج الخاص مخرج العام  
بمعنى مجيئه موصوفا بما في العام لوجوده فيه صحيح اه (قوله إن ذامن العجب) أي سكره بالامس اذا عزم  
على الشرب غدا (قوله ومنه المذهب الكلامي وهو ايراد حجة الخ) قال العلامة الحفيد لا ينبغي انه شاع  
في عرف العرب وسائر الناس الاستدلال لاسيما بالخطابة والجدل لكن الشائع في الكلام الاستدلال  
البرهاني فلا يناسب أن يسمى بالمذهب الكلامي الاستدلال بالمقدمات المستتمة للطلوب على تقدير  
التسليم كما لا ينبغي اه (قوله المذهب الكلامي) أي النوع المسمى بذلك وانما ينسب طريق الاستدلال الى  
المتكلمين وان كان المتكفل بيانهما هل الميزان لكمال اجتهادهم في استعمال القواعد الاستدلالية  
في المطالب الكلامية بحيث صاروا يضرب بهم المثل في البحث والزام الخصوم بأنواع الاستدلال (قوله  
للطلوب) متعلق بحجة واللام بمعنى على وقوله على طريقة متعلق بإيراد وفي نسخة على طريق وعليها  
فتد كبر الضمير في قول الشارح وهو ظاهر (قوله وهو) أي طريقة أهل الكلام وذكر الضمير لان طريقة  
مضافة لذ كرها كتسب التذكير وفي نسخة وهي وهي ظاهرة (قوله أن تكون) بالنا المنة فوق كافي  
بعض النسخ أي الحجة وهو ظاهر وفي بعضها بالياء المنة تحت والتذكير باعتبار كون الحجة بمعنى الدليل  
أو البرهان (قوله مستتمة للطلوب) ولكن لا يشترط هنا الاستمرار العقلي بل ما هو أعم من ذلك اه ع ق  
(قوله لو كل فيهما) أي في السماء والارض آلهة الا الله أي غير الله فهي صفة لا آلهة لانها اسم بمعنى غير  
وقوله لفسدت أي لما تقر رعا دمع من فساد الحكموم فيه عند تعدد الخاك فلي هذا تكون الملازمة عادية  
ويكون الدليل اقناعا لخصوله بالمقدمات المشهورات أي لكنهما لم يفسد فليس فيهما آلهة غير الله فهو  
قياس استثنائي حذف منه صفرا والنتيجة للعلم بهما (قوله عن النظام) أي وهذا النظام محقق مشاهد  
اه سم (قوله فكذا المزوم) أي باطل أيضا (قوله من المشهورات الصادقة) أي بحسب العادة فانه  
قد اشتهر في العرف أن المملكة لا تنظم على كين (قوله في الخطايات) أي الامور الخطابية المقيدة للظن  
(قوله دون القطعيات) لانه يجوز عدم الفساد مع تعدد الآلهة بأن يتفقوا وقد صرح الشارح في شرح  
العقائد بأن الحجة اقناعية والملازمة عادية على ما هو اللائق بالخطايات وأطال في تقرير ذلك واعترض  
عليه بعض المعاصرين له وان تصرعه بعض تلامذته ومن أراد تفصيل المقام فعليه بحواشي شرح العقائد  
وحواشي المطول اه يس (قوله في البرهانيات) أي الادلة المقيدة لليقين (قوله وقوله) أي قول  
النابع من قصيدة يعتذر فيها الى النعم بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتشكر النعم من ذلك  
اه مطول وقوله فتشكر أي تغبر واغتم منه لان آل جفنة أعداؤه (قوله حلفت الخ) أي حلفت لك بالله  
ما بفضلك ولا خنتك ولا كنت لك في عداوة اه ع ق قال يس في هذه الايات مناقشة من وجهين  
الاول انه ادعى انه اذا مدح أقواما أحسنوا اليه كما أن أقواما أحسن اليهم قد حوه وهذا عكس ما فعله هو

محبة بالمساير لا تزول عن  
مكاتها وان أجفان عيني قد  
شدت باهدابها الد الشهب  
لطول ذلك الليل وغاية سهري  
فيه وهذا تخيل حسن ولفظ  
تخيل يزيد حسنا ومنها ما  
أخرج مخرج الهزل والخلاعة  
كقوله  
أسكر بالامس ان عزمتم على  
الشرب غدا إن ذامن العجب  
ومنه) أي من المعنوى  
(المذهب الكلامي وهو  
ايراد حجة للطلوب على طريقة  
أهل الكلام) وهو أن  
تكون الحجة بعد تسليم  
المقدمات مستتمة للطلوب  
(نحو لو كان فيهما آلهة الا  
الله لفسدتا) واللازم وهو  
فساد السموات والارض  
باطل لان المراد به خروجهما  
عن النظام الذي هما عليه  
فكذا المزوم وهو تعدد  
الآلهة وهذه الملازمة من  
المشهورات الصادقة التي  
يكتفي بها في الخطايات  
دون القطعيات المعبرة في  
البرهانيات (وقوله حلفت

وانما يحصل الالزام أن لو قال ملوك حكومتهم في أموالهم فمدحهم والافهم قد جعل مدحه لهؤلاء الملوك سابقا على احسانهم فلا يحصل الالزام اذا لم يكن داع الى الابتداء بمدحهم الثاني في قوله  
 \* فلم ترمهم في مدحهم لك اذنبوا \* وهل أحد يرى أن مادحه مذهب وانما كل ينبغي أن يقول فلم يرمهم غيرهم مذهبين بمدحهم لك فلا يشي تراني مذهباً بمدحهم لغيرك اهـ ويجاب عن الاول بأن المراد أنك اصطفتهم بسبب مدحهم اياك واحسنت اليهم بسبب المدح اذ لو رأيت المدح ذنباً لما كافأت عليه وعن الثاني بأن المراد لم يرمهم أحد مذهبين وانت من جملة من لم يرمهم مذهبين وغير عن هذا العموم بالخطاب كما يقال لا ترى فلانا لا مصلية أي لا ابراه أحد الا مصلية أنت وغيرك والخطيب في مثل هذا لا يبحث سهل اهـ ع ق  
 (قوله فلم أترك لنفسك) أي بسبب ذلك العيين (قوله أي شكاً) أي في أي لست بمتبع لك (قوله وليس وراء الله الخ) أي لا ينبغي للمعروف له بالله العظيم أن يطلب ما يتحقق به الصدق سوى العيين بالله اذ ليس وراء الله أعظم منه يطلب الصدق بالخلف به لانه أعظم من كل شيء اهـ ع ق (قوله لتوطئة القسم) أي للدلالة على القسم المحذوف (قوله خيانة) أي غشاً وبغضاً (قوله اللام جواب القسم) أي في جوابه وجواب ان محذوف دل عليه جواب القسم (قوله الواو الخ) هو الساعي بالكلام على وجه الفساد (قوله أغش) أقبل تفضيل والمناضل عليه محذوف يريد أغش من كل غاش وأكذب من كل كاذب اهـ سم  
 (قوله ولكنني الخ) أشار به الى سبب مدح آل جفنة ليكون ذلك ذريعة لنتي القوم عنه أي ما كنت امرأ أقصدت بمدحهم التعريض بقصصك ولكنني كنت الخ افاده ع ق (قوله أي في ذلك الجانب) وأراد به الشام اهـ مطول (قوله مستراد) بضم الميم وسكون السين المهملة والظاهرة أن السين رائدة وأصله مر تاد أي محل الرود الذي هو طلب الرزق وفي المختار وراد الكلا طلبه وبابه قال وراداً أيضاً بالكسر وارتاده ارتياداً مثله وفي الحديث اذ بال أحدكم فليترد أي فليطلب لبوله مكاناً ليناً ومنه درا والرائد الذي يرسل في طلب الكلا اهـ (قوله من راد الكلا) بالقصر أي طلبه والكلا الحشيش (قوله ملوك) مبتدأ خبره محذوف كما أشار له الشارح بقوله أي في ذلك الجانب وهي جواب سؤال مقدم فكأنه قيل من في ذلك الجانب الذي تطلب الرزق فيه فقال فيه ملوك ويحتمل أن يكون بدلاً لآمن مستراد ومذهب أو من جانب لكن يكون حينئذ على حذف مضاف أي مكان ملوك الخ (قوله واخوان) أي لتواضعهم فلا ينافي وصفهم بالاخوة وصفهم بالملوك (قوله أحكم) بضم الهمزة وتشديد الكاف أي اجعل حاكماً (قوله اصطفتهم) في نسخة اصطفتهم أي اخترتهم لصنعتك وتفضيلك (قوله آل جفنة) قال سم ذكر في العماح في فصل الجيم أن جفنة قبيلة من اليمن ولم يذكر في فصل الحاء جفنة بالحاء بمعنى قبيلة اهـ (قوله وهذه الحجة) أي المأخوذة من الآيات (قوله على طريق التمثيل) يحتمل أن هذا المشار الى الاعتراض على هذا المثال بأن هذا ليس من المذهب الكلاي لان المذهب الكلاي من أنواع القياس والتمثيل فسيم القياس عند أهل الميزان ثم بين تقريراً آخر يكون المثال عليه من المذهب الكلاي بقوله ويمكن رده الخ ويحتمل أنه إشارة الى أن المصنف أراد بالمذهب الكلاي ما يشمل التمثيل اهـ سم وعبارة ع ق وهذه الحجة ان قصد الشاعر أن تؤخذ على هذا الوجه كانت على طريق التمثيل الذي هو ان يحمل معلوم على معلوم لمساواته اياه في علم الحكم وتقريره هنا أنه حمل مدحه آل جفنة على مدح القوم للخطاب في حكم هو في العتاب لمساواة الاول الثاني في علم الحكم وهي كون المدح للاحسن فان أراد المصنف بالمذهب الكلاي مطلق الاستدلال كان المثال مطابقاً للراد على هذا الوجه وان أراد به الاستدلال بتركيب المقدمات على طريق الافتراضي أو الاستثنائي لم يكن المثال مطابقاً لما ذكر وانما يطابقه برده الى صورة الافتراضي أو الاستثنائي فيقرر الافتراضي هكذا مدح مدح بسبب الاحسان وكل مدح بسبب الاحسان لا عتب فيه ينتج مدح لا عتب فيه دليل الصغرى المشاهدة ودليل الكبرى تسليم الخطاب ذلك في مادحيه اذ باختصار (قوله قياساً) أي قياساً أصولياً وهو حمل أمر على أمر في حكمه جامع بينهما (قوله ويمكن رده) أي ما ذكر

فلم أترك لنفسك ريبة \* أي شكاً وليس وراء الله للمطلب فكيف يحلف به كاذباً (لأن كذب اللام لتوطئة القسم) قد بلغت عني خيانة بما بلغا اللام جواب القسم (الواو أغش) من غش اذا خان (وأكذب ولكنني كنت امرأ الى جانب \* من ان رضى فيه) أي في ذلك الجانب (مستراد) أي موضع طلب للرزق من راد الكلا (ومذهب) أي موضع ذهاب للتحاجات (ملوك) أي في ذلك الجانب ملوك (واخوان اذا ما مدحتهم \* أحكم في أموالهم) أنصرف فيها كيف شئت (وأقرب) عندهم وأصير رفيع المرتبة (كفعلك) أي كما تفعل أنت (في قوم أراء اصطفتهم) أي وأحسن اليهم (فلم ترمهم في مدحهم لك اذنبوا) أي لا تعاتبني على مدح آل جفنة المحسنين الى المتعين على كالاتعاب قوما أحسنت اليهم فمدحوك فكما ان مدح أو تترك لا يعد ذنباً فكذلك مدح لمن أحسن الى وهذه الحجة على طريق التمثيل الذي تسميه الفقهاء قياساً ويمكن رده الى صورة قياس استثنائي أي لو كان مدح لا جفنة ذنباً

لكن مدح ذلك القوم لذلك أيضا ١٤٨ ذنبا واللازم باطل فكذا الملزوم (ومنه) أي من المعنوي (حسن التعليل وهو أن يدعى الوصف علة

من الايات (قوله) لكن مدح ذلك القوم (الخ) بيان الملازمة اتحاد الموجب للذين وهو وجود الاحسان (قوله واللازم) وهو التالي وقوله فكذا الملزوم وهو المقدم أي فثبت المطلوب وهو انتفاء الذنب عنى بالمدح ولزم منه نفي العتب اذا عتب الا عن ذنب (قوله حسن التعليل) أي النوع المسمى بذلك كقول ابن قنوح يذم أجرودا

لحية أجرودا اذا حصلت \* لم تبلغ المعشار من ذره

قطعت فاستقبلت وجهه \* فاقسمت لا أنبت شعره

(قوله باعتبار لطيف) متعلق يدعى والمراد بالاعتبار النظر وباللطف الدقة كما أشار اليه الشارح بقوله أي بأن يتطرق الخ أي يثبت الوصف علة حالة كون الاثبات ملتبساً بتقدير دقيق بحيث لا يدرك كون هذا مثبت علة الامن له تصرف في دقائق المعاني (قوله غير حقيقي) صفة لا اعتبار والمراد بالحقيقي المطابق للواقع أي الذي في الواقع أنه علة كان أمر الاعتبار بأو حقيقياً أي موجوداً خارجاً (قوله غير حقيقي) هو أي الاعتبار بمعنى المعبر فقبه استخدام أي غير مطابق للواقع بمعنى أنه ليس علة في نفس الامر بل اعتبر بوجه تخيل به كونه صحيحاً كان ذلك الاعتبار أمر الاعتبار بأو موجوداً في الخارج (قوله علة في الواقع) خبر يكون (قوله كما انقلت الخ) تخيل للشيء (قوله فانه ليس في شيء) أي في مرتبة من مراتب حسن التعليل (قوله وما قيل) مبتدأ وقوله فغلط خبر ووجه الغلط أن الاعتبار هنا بمعنى نظر العقل وهو قد يكون حقيقياً اهـ يس (قوله ومنشؤه الخ) أي ففهم أن المراد بالاعتبار الامر الاعتباري وأن المراد بقوله غير حقيقي أي غير موجود في الخارج فاعترض بأنه لا حاجة لقوله غير حقيقي مع قوله باعتبار وقد فهمت المراد بكل من أن الاعتبار بمعنى نظر العقل والمنظور فيه يحتمل أن يكون مطابقاً للواقع وان يكون غير مطابق له فيحتاج للتقييد حينئذ بقوله غير حقيقي (قوله أن أرباب الخ) بدل مما سمع (قوله على مقابل الحقيقي) أي الموجود خارجاً (قوله ولو كان الامر كما توهم) أي من أن الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي (قوله لوجب أن يكون الخ) واللازم باطل فكذا الملزوم (قوله غير مطابق للواقع) أي مع أن بعضها مطابق للواقع وبعضها غير مطابق للواقع (قوله وهو أربعة أضرب) أي باعتبار الصفة وأما العلة في الجميع فهي غير مطابقة للواقع (قوله بيان علمها) أي بحسب الدعوى لا بحسب الواقع لانها بحسبه ليست علة لان القرض أنها غير مطابقة للواقع (قوله اما أن لا يظهر لها في العادة علة) أي غير التي أريد بيانها (قوله وان كانت الخ) الوالو الحال (قوله لا تخلو في الواقع عن علة) لما تقرر أن الشيء لا يكون بالحكمة وعلة توجهه لان القادر المختار وصف نفسه بالحكيم فهو يرتب الامور على الحكم تفضلاً منه ولذا عبر المصنف بلا يظهر دون لا يوجد (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب اهـ مطول (قوله السحاب) أي عطاؤه جمع صحابة وقيل السحاب اسم جنس (قوله وانما حجت به الخ) أي فليس اتیانهم بكثر الامطار سببه طلب مشابهة المدح في الاعطاء لان السحاب لا تطلب المشابهة لانها ليست منها لما شاهدت من غزير عطائه (قوله بسبب نائل الخ) أي بسبب شدة غزيره فصل غيرة وتغبط نشأ عنه الحى فعلة الحى التي هي علة في نزول المطر الغيرة والتغبط (قوله وتنفقه) أي علوه (قوله الرضاء) بالمهملتين والمجبة على وزن السفهاء عرق الحى (قوله أي المصوب) أي المطر النازل (قوله فنزل المطر من السحاب) أي الذي تضمنه الكلام (قوله بأنه عرق جهاها) أي أنه جهاها ذات العرق فهو من اضافة الصفة للموصوف وهو على حذف مضاف أي وتلك العلة غير مطابقة للواقع (قوله أو يظهر لها) أي في العادة اهـ سم (قوله علة غير الخ) أي مطابقة للواقع أم لا لجواز أن تكون من المشهورات الكاذبة (قوله المذكورة) أي التي يذكرها التكلم (قوله لا تكون المذكورة غير حقيقية) أي غير مطابقة للواقع أي ليست علة في الواقع (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب اهـ مطول (قوله ما به الخ) أي ليس بسبب قتل الخ من غمظ أو خوف حتى يكون القتل لاشفاق غمظه أو للاسراع من رقة مضرتهم (قوله ولكن يبقى) أي ولكن حله على قتلهم أنه يبقى أي يتجنب إخلاف

مناسبة له باعتبار لطيف) أي بأن يتطرق نظر ايشمل على لطف ودقة (غير حقيقي) أي لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع كما انقلت قتل فلان أعاديه لدفع ضررهم فانه ليس في شيء من حسن التعليل وما قيل من أن هذا الوصف أعني غير حقيقي ليس بمنسبهم لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي فغلط ومنشؤه ما سمع أن أرباب المقول يطلعون الاعتبار على مقابل الحقيقي ولو كان الامر كما توهم لوجب أن يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع (وهو أربعة أضرب لان الصفة التي ادعى لها علة مناسبة (لما ثابته) قصد بيان علمها (أو غير ثابتة) أريد اثباتها (والاولى لما أن لا يظهر لها في العادة علة) وان كانت لا تخلو في الواقع عن علة (كقوله لم يحك) أي لم يشابه (نائل) أي عطائه (السحاب وانما حجت به) أي صارت محجومة بسبب نائل وتنفقه عايناً (فصبيها الرضاء) أي المصبوب من السحاب هو عرق الحى فنزل المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها في العادة علة وقد علة بأنه عرق جهاها اتحاداً بسبب عطائه المدح (أو يظهر لها) أي لثالث العلة (على غير العلة) (الان كورة) ان يكون

الان كورة غير حقيقية فتكون من حسن التعليل (قوله) ما به قتل أعاديه ولكن \* يتقى إخلاف ما ترجوا الثواب ما



فان قتل الاعداء في العادة دفع مضرتهم) وصفوا المملكة عن منازلهم (الامثلة) (٣٤٩) من أن طبيعة الكرم قد ظلت عليه وحبية

صدق رجاها الى اهل بيته  
على قتل أعداءه لما علم من  
أنه اذا توجه الى الحرب  
مات الذئب ترجوا اتساع  
الرزق عليه بالجوم من يقاتل  
من الاعادى وهذا مع أنه  
وصف بكل الجود وصف  
بكل الشجاعة حتى ظهرت  
للميوذات العجم (والثانية)  
أي الصفة الغير الناجية التي  
أردت اثباتها (أما ممكنة  
كقوله يا واثيا حسنت فمنا  
اساءة معي حذارك) أي  
حذارى اياك (الانسان) أي  
انسان عبي (من الغرق  
فان استحسن اساءة الواسي  
يمكن لـكن لما خالف)  
الشاعر (الناس فيه) اذ لا  
يستحسنه الناس (عقبه)  
أي عقب الشاعر استحسن  
اساءة الواسي (ان حذاره  
منه) أي من الواسي (لجى  
انسانه من الغرق في الذموم)  
حيث ترك البكاء خوفه منه  
(أو غير ممكنة كقوله  
لولا تكن نية الجوزاء خدمته  
لما رأيت عليها عقد مستطوق)  
من انتطق أي شد النطاق  
وحول الجوزاء كواكب  
يقال لها نطاؤ الجوزاء فنية  
الجوزاء خدمة الممدوح  
صفة غير ممكنة فصدانباتها  
كذا في الايضاح وفيه بحث  
لان مفهوم هذا الكلام  
هو أن نية الجوزاء خدمة  
الممدوح على رؤية عقد  
النطاق عليها أعنى لرؤية  
حالة شبيهة بالنطاق المنطق

ما ترجوه الذئاب منهم من اطعامهم لحوم الاعداء لانه لولا يقتلهم فان هذا المبرج للذئاب فالعلة تجنب خفق  
مرجوا الذئاب المستلزم لتحقيق مرجوهم فالعلة لتحقيق مرجوهم (قوله فان قتل الاعداء) أي قتل الماولة  
الاعداء في العادة اتساعه لادفع الخ (قوله وصفوا المملكة) أي خلوها (قوله صدق) أي تحقق وجاء أي  
مرجوا را حين أي اطعامهم من لحوم الاعداء (قوله لما علم الخ) أي وانما علم بأن الذئاب تربحت منه ما ذكرنا  
علم الخ (قوله صارت الذئاب ترجوا الخ) أي لانه عودها اطعام لحوم الاعداء (قوله وهذا) أي قوله ولكن  
يتقى الخ (قوله وصف بكل الجود) أي حيث انه لولا يصل اليه الا بالقتل ارتكبه (قوله حتى ظهرت الخ)  
فيه جعل الذئاب على حقيقة غاومتهم من سملها على الرجال وحل الصوم على الاموال والعقبة اه بس (قوله  
العجم) أي الغير الناطقة (قوله اما ممكنة) أي لولا تقع (قوله كقوله) أي قول مسلم ابن الوليد اه مطول (قوله  
يا واثيا) أي ساعيا بالكلام على وجه الفساد وقوله حسنت صفة لواثيا فحسن الاساءة هو الصفة المعلقة  
وعلمها بقوله نجى الخ أي لاجل ان اساءتك أوجبت حذارى منك فلم أبك لثلاث شعربا عذرى ولما تركت  
الكاء نجا انسان عبي من الغرق بالدموع فقد أوجبت اساءتك نجا انسان عبي (قوله اساءة) أي اساءة  
(قوله حذارك) مصدر مضاف للمفعول والفاعل محذوف كما أشاره الشارح ويتعدى بنفسه كما هنا وعن كما  
في قول المصنف حذاره منه (قوله من الغرق) أراد به عدم ظهور الالة ان من اطلاق اسم المذموم على اللازم  
أو هو كناية عن العي (قوله خوفه منه) أي خوفه من الواسي أن يطلع عليه فيشعر بما عذره (قوله أو غير ممكنة)  
عطف على ممكنة بأن تكون مستحيلة لان نية الخدمة انما تكون ممن له ادراك بخلاف غيره كالجوزاء (قوله  
كقوله لولا الخ) هذا البيت للمصنف وقد وجدنا فارسا بهذا المعنى فترجعه اه مطول وقوله ترجمه أي  
عزبه وقال المصنف في الايضاح وأما الرابع فعنى بيت فارسى ترجمته اه وقال كقوله ولم يقل كقول اما  
للتجريد وانظر المعناه فانه مقول للفارسى تأمل (قوله لولا تكن نية الخ) لوفيدنى مدخولها بشرط وجوابا  
فشرطها هنا نية الخدمة وجوابها نية رؤية نطاؤ الجوزاء فتقيد لوفى هذين التقيين فتثبت نية الخدمة  
ورؤية نطاؤ الجوزاء والنطاق ما يشبه الوسيط وقد يكون مرصعا بالجواهر حتى يكون كعقد الص من  
الدروأد بالانتطاق هنا حالة شبيهة بالانتطاق الحسى وهى كون الجوزاء أحاطت بها تلك النجوم كحاطة  
النطاق الذى فيه جواهر فصار كعقد من الدروأد انسان واعلم أن الواستعمال استعمال المنطقة وهو  
الاستدلال بالعلم بانتفاء التالى على العلم بانتفاء المقدم واستعمال اللغوين وهو الاستدلال بانه ما تقدم على  
انتفاء التالى في الخارج واعلم أن علة الانتطاق في الخارج نية الجوزاء الخدمة فالانتطاق دليل على نية  
الخدمة أي العلم بها اذا علمت هذا فالعلم أن الرؤية علة للعلم بنية الجوزاء الخدمة فيكون جارا على استعمال  
المنطقة وعلى هذا فالمراد بالعلة ما كان علة في العلم ولكن الظاهر أن مرادهم بالعلة ما كان علة في الوجود  
لا في العلم (قوله الجوزاء) هى برج من البروج الفلكية (قوله من انتطق) أي ما خوذ منه وقوله أي شد  
النطاق أي المنطقة بوسطه (قوله صفة) وعلتها رؤية النطاق أي الحالة الشبيهة به وقوله غير ممكنة أي لان  
النسبة لا تكون الامن العاقل كما تقدم (قوله وفيه بحث) أي فيما قاله في الايضاح (قوله لان مفهوم هذا  
الكلام) أي البيت أي ما يفهم منه بحسب الاستعمال اللغوى وحينئذ يقال ان في هذا البحث اعتراضا  
باصطلاح عنى اصطلاح آخر (قوله علة لرؤية الخ) أي على قاعدة اللغة (قوله كما يقال الخ) تنظير من جهة  
أن الاول علة والثانى معلول (قوله وهذه) أي رؤية الحالة الشبيهة بالنطاق المنتطق صفة الخ (قوله فيكون  
من الضرب الاول) وهو الصفة الثابتة أي لامن الضرب الرابع (قوله وما قيل الخ) حاصله أنه جواب عن  
المصنف برقول المعترض فيكون من الضرب الاول وحاصل أن يجعل البيت على قاعدة اللغة ويكون من  
هذا الضرب بان يراد الانتطاق الحقيقي لاحالة شبيهة به ولاشأن أن رؤيته بالجوزاء غير ثابتة (قوله اه) أي  
الشاعر وقوله أراد أن الانتطاق أي الحقيقة (قوله فهو مع أنه الخ) بل ما قيل من وجهين الاول مخالفته لما في

١٩٣٢ تجريد ثانى كما يقال لولا لم تحصى لم أكرمك بمعنى أن علة الاكرام هو المحي وهو هذه صفة ثابتة قصد تعميلها بنية خدمة الممدوح  
فيكون من الضرب الاول وما قيل أنه أراد أن الانتطاق صفة بمنع الثبوت للجوزاء وقد أثبتها الشاعر وعلمها بنية خدمة الممدوح فهو مع أنه

الايضاح والثاني أن المراد بالاتساق الحالة الشبيهة به لا الحقيقي كما ذكره هذا القائل (قوله) مخالف لمصرح  
كلام المصنف في الايضاح) اذ كلامه صريح في أن المعلن نية الخدمة والعلة رؤية الانتساق لا العكس  
كما ذكره هذا القائل (قوله) لان حديث انتساق الجوزاء) الاضافة للبيان (قوله) ثابت بل محسوس) أي فلا  
يكون من هذا الضرب (قوله) والاقراب الخ) هذاوافق ما في الايضاح لمخالفه كما هو ظاهر (قوله) بانتفاء  
الثاني) هو عدم رؤية الانتساق وانتفاؤه بكون رؤية الانتساق لان نفي النفي اثبات وقوله على انتفاء  
الاول وهو عدم نية الجوزاء خدمته وانتفاؤه بكون نيتها خدمته لان نفي النفي اثبات (قوله) على انتفاء  
الاول) أي على العكس (قوله) فيكون الانتساق) أي المجازي علة الخ وعبرة المطول فيكون رؤية ما على  
الجوزاء من هيئة الانتساق علة الخ اه (قوله) أي دليلا عليه) تفسير لقوله علة (قوله) مع أنه) أي كون نية  
الجوزاء الخدمة (قوله) ما بني على الشك) أي تعليل بني الخ (قوله) لان فيه) أي في حسن التعليل ادعاء أي  
لتحقق العلة وقوله واصرار أي على ادعاء التحقق (قوله) كقوله) أي قول أبي تمام اه مطول (قوله)  
الغر) أي البيض لان البيض أكثرهم وعاء من السود (قوله) غيبين) أي دفن (قوله) أي تحت الراب) أي في  
البيت الذي قبله وهو قوله

رباشفت ربح الصبا بنسيها \* الى المزن حتى جادها وهو هوامع

يعنى سافت الربح المزن اليها وجامد من الجود وهو المطر العظيم القطر والهوامع السائل اه مطول قال  
الغزيرى الربا جمع ربه وهي التل المرتفع من الارض وشفت ان كانت الرواية على صيغة المبني للفعول  
فهو من الشفع بمعنى الضم وان كانت على صيغة المبني للفاعل فالظاهر أنه من الشفاعة بعناها المتعارف  
والنسيم يطلق على نفس الريح ويطلق على هبوبها لانه مصدر في الاصل وهو المراد هنا والمزن جمع مزنة  
وهي السحاب الابيض والضمير في جادها للربا والسحاب يطلق على الواحد والجمع وهو المراد في البيت  
لاول بقريته الوصف بالجمع اه وقوله جمع ربه ومثله الرأه كافي سم (قوله) الاصل ترقا بالهمزة الخ) اعلم  
أن رقي يرقى كعلم يعلم ورضى رضى معناه سعدا ومارقا بالهمزة رقا فمعناه سكن يسكن كما هنا (قوله) تخففت  
أي الهمزة للضرورة بقلبها ألفا على غير قياس لان الهمزة التي تبدل ألفا يشترط سكنها (قوله) على سبيل  
الشك) فكأنه يقول أو جلي بكاه الدائم الشك في أن سبب ذلك تغييبها حينا تحت الراب ولا يخفى ما في  
تسمية نزول المطر بكاه من لطف التعوز وبه حسن التعليل اه ع (قوله) فهي) أي السحاب تبكي عليها أي  
تنزل دموعها على الراب لاجل الحبيب الذي تحتها (قوله) التفرع) بالعين المهملة وهو في اللغة جعل الشيء  
فرعا غيره وقدروى بالغين المجعة وهو الاقاصه والصب فوجه تسمية هذا القسم بذلك على هذه الرواية هو أن  
المسكلم قد فرغ الحكم أي من المتعلق الاول الى الثاني اه فترى (قوله) متعلق أمر) أي لمنسوب لامر المراد  
بالتعلق السبب والارتباط ومصدق الامر في البيت الخاطبون المضاف لهم الدماوم متعلقه الدماوم وقوله  
حكم أي محكوم به كالشفاع ولا يضر اختلاف متعلقه لا اتحاد جنس الحكم وقوله متعلق له آخر كلام  
أي متعلق كائن له وآخر صفة متعلق (قوله) على وجه يشعر بالتفريع) أي تفريع الثاني على الاول  
والمراد بتفريعها عليه كونه ناشئا ذكره عن ذكر الاول حيث جعل الاول وسببها له حتى ان الثاني في قصد  
التحكم لا يستقل عن ذكر الاول أي فلا بد أن يكون اثبات الحكم للثاني على وجه التفريع على اثباته  
لاول وليس المراد التفريع في الوجود وقال الغزيرى أراد بالتفريع التعقيب الصوري والتبعية في  
الذكر كما ينبغي عنه انظر الوصف فيما يأتي لأن شفاء الدما من الكلب متفرع في الواقع على شفاء أحلامهم  
لسقام الجهل اذ لا تفرع بينهما في نفس الامر أصلا فلا يرد أن التشبيه في قوله كما ما ذكره يدل على أن أمر  
التفريع على عكس ما ذكره الشارح اذ التشبيه به أصل والمشيبه فرع فلا حاجة الى اعتبار القلب  
على أن الكاف في مثله ليست التشبيه بل مجرد التعليل كما قيل في قوله تعالى واذا كروه كما هذا كم اه  
(قوله) والتعقيب) تفسير (قوله) احتراز عن نحو غلام زيدا كب وأبو راجل) كذا في المطول بزيادة

مخالف لمصرح كلام  
المصنف في الايضاح ليس  
بشي لان حديث انتساق  
الجوزاء أعنى الحالة الشبيهة  
بتلك ثابت بل محسوس  
والاقراب أن يجعل لوهنا  
مثله أي قوله تعالى لو كان  
فيها آلهة الا الله لفسدنا  
أعنى الاستدلال بانتفاء  
الثاني على انتفاء الاول  
فيكون الانتساق علة كون  
نية الجوزاء خدمة المدوح  
أي دليلا عليه وعلة العلم مع  
أنه وصف غير ممكن (والحق  
به) أي بحسن التعليل  
(ما بني على الشك) ولم يجعل  
منه لان فيه ادعاء واصرار  
والشك ينافيه (كقوله  
كان السحاب الغر) جمع  
الاجر والسراد السحاب  
المطر الغزيرة الماء غيبين  
تحتها) أي تحت الراب حبيبا  
مخترقا الاصل ترقا بالهمزة  
تخففت أي ما تسكن (لهن  
مدامع) علل على سبيل  
الشك نزول المطر من السحاب  
بأنها غيبت حبيبا تحت تلك  
الربا فهي تبكي عليها (ومنه)  
أي من المعنوي (التفريع  
وهو أن يثبت متعلق أمر  
حكم بعد اثباته) أي اثبات  
ذلك الحكم (متعلق له آخر)  
على وجه يشعر بالتفريع  
والتعقيب احتراز

لفظة وهو قبل احتراز قال القزري الظاهر أن هو راجع إلى قوله على وجه يشعر الخ فالوجه أن يحتز  
بملة كره عن نحو قولنا غلام زيدرا كب وأبوهر كب كما وقع في أكثر نسخ المختصر لأن اعتبار اتحاد الحكم  
المثبت للتعليقين يخرج المثال الذي ذكره فان الحكم المثبت لأحد المتعلقين الركوب والآخر  
الرحولة اه سم (قوله عن نحو غلام زيدرا كب وأبوهر راجل) أي ماش فالحكم المشي والركوب  
والامر هو زيد ومتعلقه الغلام والابن فلو قيل كأن أباه را كب كان من قبيل التفريع (قوله كقوله)  
أي قول الكيث من قصيدة يدح بها أهل البيت اه مطول (قوله أحلامكم) أي عقولكم جمع  
حلم بالضم وأما بالكسر فالتأني في الامر (قوله لسقام) بفتح السين المرض وما في كداماؤكم زائدة لا تمنع  
الجار من العمل كما في قوله تعالى فيملاحة من الله لتألهم أي فبرجة فتكون الدما هنا مجرورا بالكاف  
وما بعده أعني تشقي من الكلب في موضع النصب على الحال ويجوز أن يكون مرفوعا على الابتداء  
وما بعده خبره اه فترى (قوله من عض الكلب) بسكون اللام وقوله الكلب بكسر اللام أي العقور  
وهو الذي يأكل لحوم الناس (قوله أنجح) أي أنفع اه سم (قوله من شرب دم ملك) لان التساوي  
بالجنس غير شرب الخمر جاز وكيفية ذلك كما في عرق والفري أن بشرط الشريف من اصبع رجله  
اليسرى فيؤخذ من دمه قطرة فيجعل على قرعة ثم يطعمها المصاب فتبرأ بذن الله تعالى (قوله دم ملك)  
المناسب بشرى لان البيت المذكور في آل البيت ولذا قال عرق ان أنفع أدوية دماها لاشراف (قوله)  
بناء) جمع بان كقضاء جمع قاض وقوله وأساءة جمع آمن كقاض وهو الطبيب والعلاج يقال له أمسي كفتي  
والدواء ساء كرداه وقوله كلم أي جراحة أي أنتم تبثون المكارم وتؤسسونها باظهارها وتطبون جراح القلوب  
بالاحسان (قوله من داء الجهول) الاضافة لليسان (قوله يعني أنتم ملوك وأشراف) أخذه من قوله كداماؤكم  
الخ وقوله وأرباب العقول الراجعة الخ أخذه من قوله وأحلامكم الخ (قوله تأ كيد المدح بما) أي بمدح يشبه  
الخ (قوله وهو ضربان) قال الحفيد الاظهر أن يقول ضرب لبقوله فيما بعد ومنه ضرب آخر وكأنه زعم  
أن المشهور منه الضربان الاولان اه (قوله من صفة ذم) كالعيب في البيت الآتي وقوله صفة مدح  
فائب فاعل يستثنى ككسر حد السيف من الأعداء (قوله بتقدير دخولها) أي بتقدير إعاد دخولها على  
وجه الشك المفاد بالتعليق لان معنى الاستثناء أن يستثنى هذا العيب من المنى الذي يقتدر دخوله ان كان  
عيما وقرعة بتقدير دخولها أن يكون الاستثناء متصلا فيتأني التعليق بالحال فان تعليق نقض الدعوى على  
كون الفلول عيبا لا يتأني الا اذا كانت الفلول داخلة في العيب المنقضي (قوله دخولها فيها) بأن ندعي أن  
لصفة الذم فردين فردا متعارفا وهو المشتق على الذم وفردا غير متعارف وهو الفرد المشتق على المدح  
كالشجاعة بأن ندعي أنها فرد من أفراد العيب المنقضي (قوله كقوله) أي قول النابغة الغيباني اه مطول  
(قوله ولا عيب فيهم الخ) انما كان من تأ كيد المدح الخ لان نفي العيب على وجه العموم مدح ثم أكد ذلك  
بأثبت صفة المدح وانما كان مشبه الذم لان ما بعد اداة الاستثناء مخالف لما قبلها فان كان ما قبلها نفي عيب  
مثلا كما هنا كان ما بعده إثبات عيب وعكسه وهكذا وحينئذ فيا بعد غير ههنا صورة ذم وان كان  
ليس ذما في الواقع فهو شبه الذم في الصورة فتأمل (قوله جمع قل) بفتح القاء كنلس وفلوس (قوله في حد  
السيف) يقتضي أنه قيد في مفهوم الفل اه سم وقال العصامي أطوله جمع فل كدوال قل التلم سواء كان  
في حد السيف أو غيره اه (قوله الكتاب) جمع ككتيبة وهي الجماعة المعدة للقتال (قوله أي ضاربة  
الجيش) تفسير لقراء الكتاب على ألف والنشر المرتب (قوله أي ان كان فلول الخ) جواب ان محذوف  
أي ثبت العيب فيهم والا فلا وحاصله ان المدعى سالية كاية أثبت دليل الخلف وهو إثبات المدعى بإبطال  
نقضه وبيان الدليل أن قوله غير ان سيوفهم الخ يشير إلى جادة شرطية مشتملة على موجبة جزئية وهي ثبت  
العيب فيهم وهي تناقض السالبة الكلية تقديرا لشرطية ان كان فلول السيوف عيبا ثبت العيب فيهم لان  
الفلول قائم بسيوفهم والا لزم وهو ثبت العيب لهم باطل لانه معلق على محال وهو كون الفلول عيبا والمعلق

عن نحو غلام زيدرا كب  
وأبوهر راجل (قوله)  
أحلامكم لسقام الجهول شافيه  
كداماؤكم تشقي من الكلب)  
هو بفتح اللام شبه جنون  
يحدث للانسان من عض  
الكلب الكلب ولادواء له  
أنجح من شرب دم ملك كما  
قال الجاسي

ناتمكارم وأساءة كلم  
دماؤكم من الكلب الشفاء  
ففرع على وصفهم بشفاء  
ألامهم من داء الجهول  
وصفهم بشفاء دماهم من  
داء الكلب يعني أنتم  
ملوك وأشراف وأرباب  
العقول الراجعة (ومنه) أي  
من المعنوي (تأ كيد المدح  
بما يشبه القم وهو ضربان  
أفضلهما أن يستثنى من  
صفة ذم منفية عن الشيء  
صفة مدح) لذلك الشيء  
(بتقدير دخولها فيها) أي  
دخول صفة المدح في صفة  
الذم (قوله ولا عيب فيهم  
غير أن سيوفهم بين فلول)  
جمع فل وهو الكسر في حد  
السيف (من قراء الأديب)  
أي مضاربة الجيوش (أي)

ان كان قول السيف عينا ثابت شيئا منه (أي من العيب) على تقدير كونه منه (أي كون قول السيف من العيب وهو) أي هذا التقدير وهو كون القول من العيب (٣٥٢) (محال) لانه كتابة عن كمال الشجاعة (فهو) أي اثبات شيء من العيب على هذا التقدير

على المحال محال وإذا بطل اللازم الفنى هو الموجبة الجزئية ثبت نفيه وهو مدعى الذى هو سالبه كلية وبهذا يظهر كلام المصنف (قوله) ان كان قول السيف (أي القول المعهود للسيف وهو القول من مضاربة الجيوش والافاقول قد يكون عينا اه أطول (قوله) فانت الخ) كلام مستأنف وهو فعل ماض والفاعل ضمير يعود على الشاعر وهو تفرع على الشرطية (قوله) أي هذا التقدير (أي المقدّر (قوله) بالمحال) وهو كون القول عينا (قوله) حتى يبيض القار) وهو الزنت (قوله) حتى يبل الجمل فى سم الخياط (أي حتى يدخل ما هو مثل فى عظم الجرم وهو البعر فيما هو مثل فى ضيق المسلك وهو ثقب الابرة اه فرى (قوله) من جهة أنه) أي اثبات المدح فيه وقوله كدعوى الشئ أى الحسى (قوله) نقيض المدعى) وهو عدم العيب وقوله وهو أى النقيض اثبات الخ وقوله بالمحال وهو كون القول عينا (قوله) أن الاصل) أى الكثير (قوله) فى مطلق الاستثناء) أى فى مطلق أدوات الاستثناء بقطع النظر عن المواد والمحال فلا ينافى ما يأتى من أن الانقطاع أصل نظر المواد وقال سم قوله الاستثناء لعل المراد به أداة الاستثناء ويؤيده أمران الاول انه لو أريد به لفظا لاستثناء لم يفد هنا شيئا إذ الموجود فى الامثلة الاداة لا لفظ الاستثناء والثانى قوله الاتى فذكر أداته الخ جعل مدار فهم الاتصال على الاداة فتأمل اه (قوله) أى كون الخ) تفسير للاتصال (قوله) وذلك) أى كون الاصل الاتصال (قوله) من أن الاستثناء المقطع مجاز) أى الاداة مع الانقطاع مجاز أى ان استعمال الاتى فى المنقطع مجاز وأما إطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع فحقيقة وهو قول وعليه ع ق وغيره (قوله) مجاز) أى لان الاستثناء خارج وهو فرع الدخول ولا دخول فى المنقطع فأداه بعض الافاض وهذا على أن المراد بالاستثناء لفظ الاستثناء وهو قول حتى بصيغة التمرىض (قوله) فذكر أداته) أى الاستثناء بمعنى الانحراج فقيه استفهام (قوله) يوهى) أى وقع فى وهم السامع وظنه أن غرض المتكلم أن يخرج شيئا من أفراد ما فاه من التنى ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شيء من العيب اه مطول (قوله) ونحو الخ) أى بعد أن يوهى الاتصال من مجرد ذكر الاداة والمراد به قوله الى ما ذكر ظهور أن المراد الانقطاع (قوله) على المدح) أى بعده كنق العيب عنهم (قوله) والاشعار الخ) عطف على المدح الجبر وربى عطف تفسير (قوله) ونحو يل) عطف على استثناء (قوله) والضرب الثانى) وهو المنفصول (قوله) أن يثبت لشيئ) كالنبي عليه الصلاة والسلام وثوله صفة مدح ككونه أفصح العرب (قوله) ويعقب) أى اثبات الصفة لشيئ وفى نسخة وتعقب بنسبة القاف أى تلك الصفة (قوله) أداة استثناء) نائب فاعل يذكر (قوله) يليها صفة مدح) ككونه من قريش قال ع ق ويؤخذ من مثاهم هنا لهذا الضرب أن الصفة الثانية لا بد أن تكون مؤكدة لاولى ولو بطريق الزوم حتى لو قيل مثالا زيد كريم غير أنه حسن الوجه لم يكن من هذا الباب اه (قوله) أنا أفصح الخ) الحديث هذا اللفظ غريب وأما بلفظ أنا أفصح من نطق بالصاد فرفوع فاثبات الافصح على جميع العرب يشعر بكالها وقوله غير أنى من قريش مستلزم لتأكيد الفصاحة إذ قريش أفصح العرب وأما كان هذا مشبه للدم لان أصل ما بعد الاداة مخالفة لما قبلها فان كان ما قبلها اثبات مدح كما هنا فالأصل أن يكون ما بعدها اصل مدح فكان مدحا فى صورة ذم لان ذلك أصل دلالة الاداة (قوله) يبدع معنى غير) مختص بالمنقطع مضافا الى أن كذا فى الرضى وزعم المعنى أن يبدع للتعليل فالمعنى أنا أفصح العرب لاجل انى من قريش ولا يخفى أن هذا التعليل لا يثبت المدعى وجعل ابن مالا تقدير الكلام ولا نقصان فى فصاحتى الا أنى من قريش فهو من الضرب الاول وفى القاموس يبدو بايد بمعنى غير ومن أجل اه أطول (قوله) وهو) أى غير أداة استثناء أى فيبد كذلك لانه بمعناه اه سم (قوله) وأصل الاستثناء الخ) الوجه حذف لفظ أصل لانها وهم خلاف المراد خصوصا اذا انضم لها لفظ أيضا فانه يقتضى أن الاصل فى الاول الانقطاع فينا فى ما مره قول الشارح كما أن الاستثناء فى الضرب الاول منقطع بشير لما قلنا اذ لم يتعرض للأصلية

(فى المعنى تعليل بالمحال) كما يقال حتى يبيض القار وحتى يبل الجمل فى سم الخياط (فالتا كيديه) أى فى هذا الضرب (من جهة أنه كدعوى الشئ بينة) لانه علق نقيض المدعى وهو اثبات شئ من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب متحقق (و) من جهة (ان الاصل فى) مطلق (الاستثناء) هو (الاتصال) أى كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكون عنه وذلك لما تقرر فى موضعه من أن الاستثناء المنقطع مجاز وان كان الاصل فى الاستثناء الاتصال (فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها) يعنى المستثنى (يوهم) خارج شئ) وهو المستثنى (عما قبلها) أى ما قبل الاداة وهو المستثنى منه (فاذا اولها) أى الاداة (صفة مدح) ونحو الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع (جاء التأكيد) لما فيه من المدح على المدح والاشعار بأنه لم يجز صفة ذم حتى يستثنى فاضطر الى استثناء صفة مدح ونحو الاستثناء الى الانقطاع (و) الضرب (الثانى) من تأكيد المدح بما يشبه الغم (أن يثبت لشيئ صفة مدح ويعقب

بداة الاستثناء) أى ذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك التنى أداة استثناء (بليها صفة مدح أخرى له) أى لذلك وبعضهم الشئ (نحو أنا أفصح العرب يبدأ من قريش) ببدع معنى غير وهو أداة الاستثناء (وأصل الاستثناء فيه) أى فى هذا الضرب (أيضا



أن يكون منقطعاً (ما إن الاستثناء في (الضرب الأول) منقطع لعدم دخول المستثنى (٢٥٣) في المستثنى منه وهذا لا يتناقض كون

الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال (لكنه) أي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب (لم يقتض متصلاً) كما قد في الضرب الأول إذا لم يهنا صفة ذم منفية عامة يمكن دخول صفة المدح فيها وإذا لم يمكن تقدير الاستثناء متصلاً في هذا الضرب (فلا يفيد التأكيد للامن الوجه الثاني) وهو أن ذكر أداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوجب إخراج شئ مما قبلها من حيث أن الأصل في ملأ الاستثناء هو الاتصال فإذا ذكر بعد أداة صفة مدح أخرى به التأكيد من جهة أنه يدعو الشئ بينة لأنه مبني على التعليق بالحل المبني على تقدير الاستثناء متصلاً (وهذا) أي ولكن التأكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط (كان الضرب الأول) المعية للتأكيد من وجهين (أفضل ومنه) أي من تأكيد المدح بما يشبه الذم (ضرب آخر) وهو أن يؤتى بمستثنى فيه معنى المدح معونة للفعل فيه معنى الذم (شعروا أنهم منا الآن) أي ما عيب ما لا أصل المنقب والمفخر وهو الايمان بقوله الله عز وجل واتممت أمانات ربكم وهو كالضرب الأول في أداة التأكيد من وجهين

وبعضهم جعله إشارة إلى أن هذا الضرب قد يكون الاستثناء فيه متصلاً بأن كان المستثنى منه عاماً نحو زيد جمع كل كمال إلا أنه كرم (قوله أن يكون منقطعاً الخ) إما الانقطاع في الضرب الأول فلان الغرض أن معناه أن يستثنى من العيب خلافة فلم يدخل المستثنى في جنس المستثنى منه فيه وأما الانقطاع في هذا الضرب فلا يتفاء العموم في المستثنى منه فيه وإنما كان الأصل في هذين الضربين الانقطاع لان ضابطهما لا يتناقض إلا إذا كان الاستثناء منقطعاً (قوله وهذا) أي كون الأصل في هذين الضربين الانقطاع (قوله لا ينافي كون الأصل الخ) لان أصالة الانقطاع نظرًا لخصوص الضربين وأصالة الاتصال نظر المطلق الاستثناء فلا تنافي بين كلامي المصنف (قوله لكنه الخ) لما كان الاستثناء في كل من الضربين منقطعاً أراد أن يفرق بينهما فقال لكنه الخ وحاصل الفرق أن الضرب الأول يجوز فيه تقدير دخول ما بعد أداة الاستثناء فيما قبلها لكونه صفة عامة والضرب الثاني لا يجوز فيه ذلك لعدم كون الصفة التي قبل الأداة عامة (قوله وهو أن ذكر أداة الاستثناء الخ) لا يخفى أن بين الوجه الثاني في الضرب الأول والوجه الثاني في هذا الضرب فرقان الانحراج في الأول من صفة الذم المنفية فيتوهم قبل ذكر المستثنى أنه صفة ذم أريد إخراجها من صفة الذم واثباتها للموصوف لان الاستثناء من التثنية إثبات فاذ تبيين بعد ذكره أنه صفة مدح أشعر بأنه لم يحد صفة ذم شيئاً فيجوز التأكيد والانحراج في الوجه الثاني من صفة المدح المثبتة فيتوهم قبل ذكر المستثنى أنه صفة مدح أريد إخراجها من المستثنى منه ونفيها عن الموصوف لان الاستثناء من التثنية إثبات فاذ تبيين بعد ذكره أنه أريد إثباته له أيضاً أشعر بذلك بأنه لم يمكنه تثنى شئ من صفات المدح عنه فيجوز التأكيد كأداة سم وجوابه أن المراد بقوله الامن الوجه الثاني أي لا يعمل ما قبل في الوجه الثاني لا بعينه تأمل (قوله المبني على تقدير الاستثناء متصلاً) أي وهو غير ممكن في هذا أنه سم أي لان كلام المستثنى والمستثنى منه صفة خاصة فلا يتصور شمول أحدهما للآخر فلا يتصور الاتصال (قوله ضرب آخر) هو يعود الأول في المعنى إذا المعنى لا عيب فينا إلا الايمان ان كان عيباً ولو كان خلافاً في الصورة التركيبية قال الحفيد ينبغي أن يعلم أن الاستثناء في هذا الضرب متصل حقيقة بخلاف الضربين السابقين فإنه منقطع فيهما أوفى حكمه أه وناقشه ع ق بقوله فيه أنه ان جعل متصلاً حقيقة خرج المثال عما نحن بصدده أليس فيه تأكيد المدح بما يشبه الذم اذا حصل المعنى أنك ما عبت فينا أمر من الأمور إلا الايمان جعلته عيباً وليس يعيب في نفسه كما تعتقد فهو بمنزلة ما قيل ما أنكرت من أفعال زيد لا مواصلة فلان وليست بما يشكر فالنزاع انما هو في المستثنى هل هو كما اعتقده المخاطب أو لا وليس من تأكيد المدح بما يشبه الذم في شئ لأنه لم يستثن مدحاً كذبه مدحاً هو في العيب وانما استثنى أمر اسلم الدخول ويبقى النزاع فيه هل هو كازمة المخاطب أو لا بخلاف قولنا لا عيب عندنا إلا الايمان ان كان عيباً فهو بمنزلة ولا عيب فيهم البيت فالتأويل على الانقطاع متعين فيفيد هذا الضرب ما يفيد الأول من التأكيد كيد الوجهين وهما فيه من التعليق ما هو كاثبات الشئ بينة وان فيه الاشعار بطلب ذم فلم يحد فاستثنى المدح وهو ظاهر أه (قوله وهو أن يؤتى بمستثنى الخ) كالايان وقوله معمول الفعل وهو تنقم فيكون الاستثناء حينئذ مفرغاً (قوله وما تنقم) أي يافرعون فان الخطاب لفرعون وهو كناية عن صجرته (قوله أي ما تعيب) أي شيئاً وأصلاً من الأصول الأصل الخ أه سم (قوله والمفاخر) تفسير (قوله نعم منه) بانه ضرب وفهمه الأول هو الكثير (قوله اذا عابه) أي في شئ وقوله وكرهه أي لاجل ذلك الشئ (قوله من وجهين) لا يقال الوجه الأول معنى على التعليق بالتحال كما تقدم ولا يجري ذلك هنا لان كون الايمان عيباً ليس محالاً بل دليل أن اعابهم عليه وقعت منه بالفعل لا نقول اعابته لهم عابه لا يقتضي كونه عيباً ولا يخرج عنه كونه حقا فحالا انهم باطلة قطعاً بمقتضى العقل السليم فليأمل اه سم (قوله كاستثناء) لانهم اسلموا واحدًا من كل منهم الانحراج ما هو بدد الدخول (قوله كأي قوله) أي قول أبي الفضل يديع الزمان الهم هذا في يد خلف بر أحد الله تعالى أه مطول وقوله الهم هذا في هو بفتح الهاء والميم والسجستانى بكسر السين والجيم (قوله هو البدر) أقول هذا (والاستدراك) المفهوم من لفظ لكن (في هذا الباب) أي في باب تأكيد المدح بما يشبه الذم (كاستثناء) كأي قوله هو البدر

الآله الجبر زائرا سوى أنه الضرغام (٣٥٤) لكنه الويل فقوله الأوسى استثناء مثل يبدأ من فريش وقوله لكنه استثناء

يفيد فائدة الاستثناء في هذا الضرب لان الا في الاستثناء المنقطع بمعنى لكن (ومنه) أي من المعنوي (تأكيد المذموم) يشبه المدح وهو ضربان أحدهما أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم بتقدير دخولها أي صفة الذم (فيها) أي في صفة المدح (كقوله فلان لاخبر فيه الا انه يسي الى من أحسن اليه واثبتهم أن يثبت للشيء صفة ذم ويعقب بأداة استثناء يليها صفة ذم أخرى كقوله فلان فاسق الا أنه جاهل) فالضرب الاول يفيد التأكيد من وجهين والثاني من وجه واحد (وتحققهما على قياس ما مر) في تأكيده المدح بما يشبه الذم (ومنه) أي من المعنوي (الاستبعاد وهو المدح بشئ على وجه يستتبع المدح بشئ آخر كقوله نهت من الاعمار الوحيته لهنت الدنيا بك خالد مدحه بانهاية في الشجاعة حيث جعل قسلا به حيث يخلد وارث أعمارهم على وجه استتبع مدحه بكونه سببا له صلاح الدنيا وفادامها) اذ لا نهتة لا أحد بشئ لا فائدة له فيه قال على ابن عيسى الردي (وفيه) أن في البيت وجهان آخران

المثال على طريق الضرب الثاني السابق لانه أثبت أولا صفة مدح وعقبها بأداة الاستثناء يليها صفة مدح أخرى الا أن تلك الصفة الأخرى تعددت فالتأثير أن التأكيده من الوجه الثاني فقط اه سم (قوله هو البدر) أي في الرفعة والشرف وقوله الا أنه الجبر أي في الكرم وقوله زائرا أي من تقعان تراكم الامواج وهو حال من ضمير الجبر لتأويله بالجود وهو مختص للضمير فلذا انتصب عنه الحال وقوله الضرغام تكسر الضاد المعجمة أي الأسد في الجراحة والقوة وقوله الويل قال عرق جمع وابل وهو المطر الغزير ولم يكتب بوصفه بكونه بحر في الكرم عن كونه بولافيه لان الويلية تقتضي وجود العطاء والبحر به تقتضي التهيؤ لا خن من كل جانب فالكرم المستفاد من البحرية كالقوة ومن الويلية كالفضل فلذا لم يكتب بالاول عن الثاني اه (قوله تأكيده المدح) هذا عكس ما سبق وقوله بما أي ذم يشبه المدح أي في الصورة (قوله بتقدير) متعلق يستثنى أي بواسطة تقدير دخولها فيها ومعلوم أن في صفة المدح ذم فإذا أثبت صفة ذم بعد هذا التثني الذي هو ذم جاء التأكيده وكان مشبها للمدح لما سبق من أن الاصل فيما بعد الاختلاف لما قبلها فيكون ما بعدها ثابت صفة المدح فتأمل (قوله وتحقيقهما) أي تحقيق وجه فادتهما التوكيد على الوجه المذكور (قوله على قياس ما مر) وبأن في الضرب الآخر أعني الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه الا جهله والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء فهو جاهل لكنه فاسق اه مطول (قوله وهو المدح بشئ) كالتأية في الشجاعة وقوله يستتبع أي يستلزم وقوله المدح بشئ آخر ككونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها (قوله كقوله) أي أي الطيب اه مطول (قوله نهت) أي أخذت على وجه القهر والاختطاف وقوله حوته أي ضمته لغيره وهذا مبني على قول المعتزلة القائلين بأن القتال قطع على المقتول أجله ولو ترك لعاش فاذا جع ما بقى من أعمار قتلاه الى عمره كان خالدا الى آخر الدنيا ومذهب أهل السنة أنه لم يقطع بل المقتول مات بانتهائه أجله وقوله لهنت الدنيا أي لقليل لها هنيئا التأني لهنيئا أهلها بخلاؤه (قوله مدحه بانهاية في الشجاعة) لا اغتيال النفوس وأخذها قهرا انما يكون بالشجاعة ولما وصف أعمار تلك النفوس بأهلها لوجعت لمساها كانت خلودا دل ذلك على أن القتل ليس أمرا اتفاقياً يمكن لغير المتناهي في الشجاعة بل هو لما عديم من نهاية الشجاعة ومدحه بانهاية في الشجاعة مدلول الكلام بالقصد الاول وأما كونه سببا لصلاح الخ فتابع له (قوله على وجه) هو كون الدنيا هنيئا بخلاؤه وقوله استتبع أي استلزم (قوله اذ لا نهتة الخ) أي فلو لم يكن لهذا المدح فائدة لاهل الدنيا ما هنيئا أهلها به اذ لا نهتة الخ (قوله قال على الخ) أشارة الى أن قوله وفيه الخ ليس مخترعا للمصنف كما هو ظاهر بل من كلام على ففيه إشارة الى الاعتراض على المصنف (قوله الربيعي) بتفسير ومهملة نسبة الى ربيعة بن زرار وربيعة الأزدي ربيعة الجوع من تيم وربيعة بن رشدان بطن من جهينة وربيعة بن حصن بطن من كلب وربيعة بطن من طي اه أنسب (قوله وجهان آخران من المدح الخ) أي مدلولان بالالتزام وهما علو الهمة وعدم الظلم قال الحفيد بل وجوه منها الاشارة الى كمال همته حيث لم يلتفت الى العرف فنظر الى درجات الآخرة اه ووجه الاشارة قوله لو حوته اذ لو تدل على نفي ما دخل عليه فدللت هنا على أنه لم يحوه أفاده سم (قوله أحدهما) هذا لازم لما جعل هو الاصل وهو النهاية في الشجاعة (قوله أنه نهت الخ) أي مفاد أنه الخ وهو علو الهمة وذلك لان العدول عن الاموال الى الاعمار انما يكون لهو الهمة (قوله وذلك) أي كونه نهت الاعمار دون الاموال (قوله من تخصيص الخ) لان تخصيص الشيء بالذكري يقتضي الحصر (قوله وهم) أي البلغاء (قوله يعتبرون ذلك) أي التخصيص والاعراض من حيث ما يفهم منه اه سم (قوله في المحاورات) أي الخصامات وقوله والخطابات أي الخطبات (قوله وان لم يعتبره) أي التخصيص بالذكري فلا يفيد الحصر لانه اقرب وهو لا مفهوم له كتولهم على زيد ع وقوله أئمة الاصول أي أكثرهم وقال به الدقاق والصيرفي من الاصوليين قال سم قد يقال هذا ظاهرا بالنظر للضرورة فقط أي الاعمار اما اذا نظر الى مجموع الجمل والجرور فهو قيد وأئمة الاصول انما يعتبرون مفهومه اه (قوله والثاني الخ) هذا لازم لما جعل مستتبعا وهو اه كان

من المدح أحدهما (انما نهت الاعمار دون الاموال) كما هو مقتضى علو الهمة وذلك مفهوم من تخصيص الاعمار بالذكر سببا والا راض عن الاسوال مع أن النهي سببا اليق وهم يعتبرون ذلك في المحاورات والخطابات وان لم يعتبره أئمة الاصول (و) الثاني (اه لم تكن ظلاما

في قتلهم) والا لا كما

للسندسيا سرور بخاور  
 (ومنه) أى من المعنوة  
 (الادماج) يقال أدمج الشيء  
 فى ثوبه أى الفقه فيه (وهو أدمج)  
 يضم كلام سبق لمعنى  
 مدحا كان أو غير مدح (معنى  
 آخر) وهو منصوب مدح أو  
 فان لين من وقد استند إلى  
 المفعول الأول (فهو) الشمولة  
 المدح وغيره (أعم من  
 الاستنباط) لاختصاصه  
 بالمدح (كقوله ألقب فيه)  
 أى فى ذلك الليل (أجفاف  
 كائن) \* اعتبر على الدهر  
 لظنوا فانه من وصف  
 الليل بالطول الشكاية من  
 دهر ومنه) أر من معنوى  
 (النوحيه) ويسمى محتمل  
 الضدين (دهو ايردال كلام  
 محتملاؤجهين مختلفين)  
 أى متباينين متضادين  
 كالأرح والقم مثلا ولا يكتفى  
 بمجرد احتمال معنيين  
 متباينين (كمثل من قال  
 لا عور أبى عيبه سوء  
 يحتمل فى صحة العين  
 لعواء فيكون دعاء له  
 والعكس فيكون دعاء عليه  
 قال (لسكاكى وصف) لى  
 من السوجيه منشأها  
 قمران اسبابا زهو  
 حماسا ارباب محققين  
 فخره اسبابا - زهو  
 دما اسواء محققين له  
 دالمه زنى - تسميات  
 ببار - تحريره - دنيا  
 ترا - كى - غده - موان  
 ز - تسميات - الامه - ز

سبيل الصلاح الدنيا (قوله في قتلهم) أى قتل مقتوليه لانهم يقصدون بذلك اصلاح الدين وأهلها اه مطول  
(قوله والاسكان الدنيا سرور بخلوته) بل سرور عابلا كـ (قوله اذ الف فيه) ولاشك أن المعنى الآخر  
ملفوظ فى الكلام (قوله معنى آخر) ممسكا كان أو غيره قال فى المطول وهذا المعنى الثانى يجب أن لا يكون  
مصرح به ولا يكون فى الكلام اشعار بأنه مسوق لاجله فى قول الشاعر

أبي دهرنا السعافنا في نفوسنا \* وأسعفنا فيمن نجب ونكرم  
فقلت له نعمال فيهم أمتها \* ودع أمرنا أن المهم المقدم

انه اذ ج شكوى الزمان فى التهنئة فقد سد الان الشكاية مصرح بما فكيف تكتب مدحجة ولو جعل  
التهنئة مدحجة لكان أقرب اه وقوله فى قال مبتدا خبره فقد سد او القائل صاحب المقطاع والاعتراض  
للمصنف فى الايضاح وقول الشاعر أتمها أى أتم ما ابتدأه من النعمى أى الانعام واترك أمرها فان أمرهم  
مهم والمهم مقدم اه سبرأى وقوله لان الشكاية مصرح بما فى قوله أى دهرنا سعاينا وقوله ولو جعل  
التهنئة مدحجة لكان أقرب أى لان قوله فقلت له نعم لك الخ دعاء المدح متضمن للتهنئة بالوزادة **(قوله)** وقد  
أسند أى يضمن وقوله الى المفعول الاول وهو قوله كلام **(قوله)** فهو لشموله المدح وغيره أعظم الخ أقول  
لا يناسب تعدد اكل منهما على حدة بل المناسب جعل الادماج محسنا ثم تقسيمه الى الاستباض وغيره كما  
لا يخفى اه حفيد **(قوله)** كقوله أى قول أبى الطيب اه مطول **(قوله)** اقلب الخ أى كثرة قلب  
الاجفان فى ذلك الليل كثره أو جبت له الشك فى أنه يعبد على الدهر ذنوبه وقوله أجفاني جمع جفن كقفر  
وهو غطاء العين من أعلى وأسفل وقوله أعتبها جعل أجفانه كالسجدة حيث يعتبها ذنوب الدهر وقوله  
الذنوب أى ذنوب الدهر عليه من تزيينه بينه وبين الاحبة مثلا وعدم استقامة الحال لاذنوبه فى الدهر  
اذلا معنى لعداها على الدهر **(قوله)** فانه الخ عنه لتكون البيت فيه ادماج **(قوله)** وصف الدليل بالطول أى  
أى المأخوذ من قوله أقلب فيه أجفاني الدال على كثرة قلب الاجفان الدال على كثرة السهر والدال على  
طول الليل **(قوله)** الشكاية أى المأخوذة من قوله كافى أعـ تب الخ وهو مفعول ضمن **(قوله)** صفة  
لوحين أى احتمالا على السواء فلا يتناول التورية اه فترى **(قوله)** أى متباينين الخ بيان للاختلاف  
**(قوله)** ولا يكتفى بمجرد احتمال معينين متغايرين أى كما هوهمه كلام المصنف فهو اعتراض عليه محو  
زأيت العين فى موضع يحتمل على سواء أن يراد به العين الجارية وأن يراد به عين الذهب والفضة فليس  
من التوجيه لعدم تضاد المعنيين **(قوله)** ليت عينيه سواء تنازع فيه المصدر وهو قول والفعل وهو قال  
قال عرق وهذا شرط من بيتين أى من الرمل هما قوله

خاطلى عمرو قباہ \* ایت عینہ سواہ فلیسلنی الناس طرا امدیحا ام هجاء

روى أن رجلاً أعطى نياط اسم عمر بن الخطاب فقال له فقال له انطاط لا خطنه بحيث لا تعلم أقباه هو أم غيره فقال له هذا الشاعر لن فملت ذلك لافول شعر الابدري أهبأ أم غيره فلم اخأه القباء قال الشاعر ماذا ك ولا يفهم من كونه أحسن النياط انه دعا له لانتهراء الاحسان لاحتمال أن يكون أفد النياط فدعا عليه أو هو توجيه باعتبار ما يفهم من صورة اللفظ بالنظر للقرينة اه وعدارة القرى فان قلت الظاهر أن الشارع أراد المدح لانمازا نياطه وهو احسان ومقابل الاحسان يكون احسانا ولم يستوا الاحتمال فلا يستقيم عدده من التوجيه قلت المراد استواء الاحتمالين بالنظر الى نفس الكلام اه ربح أحد الاحتمالين بالنظر الى المقام والكلام بعد محل تأمل اه (قوله متشابهات القرآن) نحو الرحمن على العرش استوى (قوله وهو احتمالها الخ) قال ع ق بعد أن نقل جميع هذه العبارة وفي هذا "كلام خبط لا يخفى لانهم اشترطوا في التوجيه استواء المعنيين في القرب والبعد فكيف يصح أن تكون المتشابهات بوجه توجيهها مع كون أحد المعنيين في المتشابهات بوجه وهو المراد كافي قوله تعالى والسماء ما بين يدي الرحمن على العرش استوى فالأمر في المحاذي وهو البعد منها هو المراد كما تقدم وأيضاً قد ذكرنا السكاني أن

المتشابهات على الإطلاق من التوجيه باعتبار ذلك بعد أن أكثره له معنى قريب وبعبء وهو يقتضي أن  
 التي يكون توجيهها من المتشابهات باعتبارها البعض لا الكل نعم أن صرح أن بعض المتشابهات تحتل  
 الضدين على السواء كانت من التوجيه الصريح لأنهم باعبار وكذا أن صرح أن التوجيه لا يشترط فيه  
 استواء الاحتمالين وهو بعيد من كلامهم تأمل اه بحروفه (قوله من قبيل التورية) أي وهي لا بد فيها  
 من معنى قريب وبعبء والمراد البعيد وقوله والايام عطف مرادف (قوله ويجوز أن يكون وجه المفارقة)  
 أي مفارقة المتشابهات للتوجيه وهذا وجه آخر للفرق (قوله لا يجب تضادها) يعني بخلافهما في التوجيه  
 فانه يجب تضادهما فيه كالدخ والذم اه جري (قوله ومنه الهزل الذي يراد به الجلد) حاصله أن يذكّر  
 الشيء على سبيل اللعب والمطايبة بحسب الظاهر والغرض أمر صحيح بحسب الحقيقة قال في الايضاح  
 وترجته نفى عن تفسيره اه فري والجلد بكسر الجيم ضد الهزل بفتح الهاء وسكون الزاي الذي هو اللهو  
 واللعب وفي السيرة الحلبيّة يذكر أن عمّا أوصى به داود ولده سليمان عليه الصلاة والسلام لما استخلفه يابني  
 اياك والهزل فان نفعه قليل ويهيج العداوة بين الانحوان اه (قوله اذا ما تجمي أئالك من اخرا الخ) فان  
 قولك وقت مفاخرة انسان في حضوره لا تفخر وقل في كيف تأكل الضب هزل ظاهر لكنك تريد به الجلد  
 لأنك تريد تعييبه بأن تنسبه الى أكل الضب فانه مما يتبادر عنده الاشراف وقوله عدا أي تجاوز والاشارة  
 في قوله عن ذاك الى الافتقار الذي دل عليه قوله مفاخرة افاده سم والضب قال السيوطي هو حيوان يرى  
 والجمع أضب وضباب ولا تفي ضبة قال ابن خالويه الضب لا يشرب الماء ويعيش سبعمائة سنة فصاعدا ويقال  
 يبول في كل أربعين يوما قطرة ولا يسقط له سن ويقال ان سنه قطعة واحدة مفرج ومن شأنه أنه لا يخرج  
 من حجره في الشتاء ويضرب به المثل في الحيرة وعدم الهداية وروى ابراهيم الديناعي أنس قال ان الضب  
 لموت في حجره من الامن ظلم ابن آدم وحديث الضب الذي كلم النبي صلى الله عليه وسلم لم يخرج ابن عدى  
 والحاكم والبيهقي في الدلائل وسقته في كتاب المعجزات والخصائص اه (قوله وهو كما سماه السكاكي سوق  
 المعالوم) هو مبتدأ ثم يحتمل أن يكون خبره سوق وعليه فقد حذف ثاني مفعولي سماء اختصارا أي سماء  
 بذلك ويحتمل أن خبره كما وسوق ثاني مفعولي سماء اه سم والاول هو الظاهر كما يؤخذ من ع ق قال  
 عبد الحكيم الظاهر أن يقول وهو ما سماه الله انه اعتبر المغايرة من حيث انه مسمى بالتجاهل ومن حيث انه  
 مسمى بالسوق فراد كاف التشبيه وهو كقولهم وهو كما هو المشبه كذا وهو كما سمي كذا اه وقال غيره أشار  
 بالكاف الى أن الوجه ما سلكه السكاكي فهي كالكاف في قولك أخبرني زيد بالامر القلاني وهو كذلك  
 أي وأخبره على ما هو عليه في الواقع اه (قوله سماه السكاكي) أي فسر ودعوه (قوله سوق المعالوم) قال  
 ع ق والعبارة النائية أفضل لوجهين أحدهما ما أشار اليه السكاكي من أنه يقع في قول الله تعالى كما في  
 قوله سبحانه وما تملك بينك يا موسى قال فلا أحب أن يقال في الكلام المنسوب الى الله تعالى تجاهل العارف  
 يعني بخلاف غير هذه العبارة فانها أقرب الى الادب ولفظ الغر فيهما وان كان عبارة عن الجهول لكن دلالة  
 أسرلهومه والاخر أنه أتم في الدلالة على المقصود وظاهر كلام المصنف أن هذا الثاني تعريف للاول الا  
 أن السكاكي اختار تسمية المعنى به وهو قريب مما ذكرناه اه بحروفه (قوله مساق غيره) أي سواقا  
 كسوق غيره (قوله لنسكتة) متعلق بتجاهل وكان حقه التقديم على قوله وهو كما سماه السكاكي الا أنه أخره  
 ليكون بيان السكاك مصلا به اه عبد الحكيم (قوله لا أحب تسميته) أي سوق المعالوم الخ (قوله كالتوبيخ)  
 مثال للنسكتة (قوله في قول الخارجية) هي ليلي بنت طريف ترى أخاها وقد كان قتله يزيد وبعبء

فتى لا يريد العزال من التقي ولا الرزق الامن فتاوسيف

(قوله وهو) أي الخابور نهر وقوله ديار بكر محل بالحجاز والذي في ع ق وهو موضع من ديار بكر وبكر  
 من عظماء الجاهلية اه (قوله مورقا) حال من الكاف عام له ما في الك من معنى الفعل أي أي شيء ثبت  
 للثمال كونك مورقا (قوله أي ناضرا) أي ناعما لا ذابلا قال سم ولعله أخذ من المقام (قوله كأنك لم تجزع

من قبيل التورية والايام  
 ويجوز أن يكون وجه  
 المفارقة هو أن المعنيين في  
 المتشابهات لا يجب تضادها  
 (ومنه) أي من المعنوي  
 (الهزل الذي يراد به الجلد)  
 بقوله

ذاماتجي أئالك مفاخرة  
 فقل عدا عن ذاك كيف  
 أكل الضب

ومنه) أي من المعنوي  
 (تجاهل العارف وهو كما  
 سماه السكاكي سوق  
 المعالوم مساق غيره لنسكتة)  
 وقال لا أحب تسميته  
 بالتجاهل لوروده في كلام  
 الله تعالى كالتوبيخ في قول  
 الخارجية أيا شجر الخابور  
 وهو نهر من ديار بكر (مالك  
 مورقا) أي ناضرا ذاق ورق  
 كأنك لم تجزع



على ابن طريف) اسم الوليد ولكن رئيس الخارجية فهي تعلم أن الشجر لا يجزع لأن الجزع لا يكون إلا من  
العاقل فتجاهلت وأظهرت أنه من ذوى العقل وأنه يجزع جزعاً يوجب بذوله فلما أوردت وبحثت على إخراج  
الورق وأظهرت أنها حينئذ تشك في جزعها فإذا كان الشجر لا يجزع على عدم جزعها فأحرى غيره وعبرة  
المطول فهي تعلم أن الشجر لا يجزع على ابن طريف لكنهما تجاهلتا فاستعملت لفظاً كان الدال على التشك  
وبهذا يعلم أنه ليس يجب في كل أن تكون للتشبيه بل قد تستعمل في مقام التشك في الحكم اهـ (قوله  
والمبالغة) عطف على التوبيخ (قوله كقوله) أى قول البصري اهـ مطول (قوله ألمع برق الخ) فهو  
يعلم أن ليس ثم الابتسامها فلما تجاهل أظهر أنه التبس عليه الأمر فلم يدرك هذا الضومل مع برق الخ وهذا غاية  
في المدح حيث بلغت إلى حيث يصعب في الحاصل منها وابتبس المشاهدين وقوله سرى صفة برق أى ظهر في  
الليل وقوله أم ضوه مصباح قال في الأطول ينبغي أن يصفه كالبرق بكونه في الليل ليفيد قوة الضوء وكأنه  
اكتفى بالتعبير بالضوء لأنه يستعمل في النور القوي اهـ وقوله أم ابتسامها أى أم ضوه أو أسنانها عند  
ابتسامها وهو عطف على مصباح أى أم ضوه ابتسامها كإي سم وعق وقوله بالنظر المراد به الوجه  
والباء بمعنى في كإي ع ق والضحى بالصاد المجبة والحاء المهملة بمعنى الظاهر كما قال الشارح من ضحا  
الطريق ظهر (قوله كقوله) أى قول زهير اهـ مطول (قوله وسوف أخال أدري) أخال اعتراض بين  
سوف وأدري وقد حذف مقعولا أخال والتقدير وسوف أدري أخال على بحالهم حاصل يعنى وما أدري في  
الحال أن آل حصن رجال أم نساق في الزمن الثاني أعلم ذلك وقد تحقق عندهم رجال ولكن سلك طريق  
التجاهل بمبالغة في الغم اهـ سم (قوله أى أظن) تفسير لأخال (قوله وهو القياس) أى لأنه مضارع  
خال والمضارع من الثلاثى كقام مفتوح (قوله أقوم الخ) معمول أدري الأولى وقوله وسوف الخ معترض  
بينهما ولا شك أنه يعلم أن آل حصن رجال لكن تجاهل وأظهر أنه التبس عليه أمرهم في الحال فلم يدرك هل هم  
رجال أو نساء ففي تجاهله المنزل منزلة جهله أظهر بأنهم يلتبسون بالنساء في قلبه غناهم وضعف فائدتهم  
وفي ذلك إظهار لنهاية ذمهم وأنهم في منزلة النساء (قوله فيه دلالة الخ) أى حيث قابل القوم بالنساء (قوله  
هم الرجال خاصة) أى لغة وذلك على حد قوله تعالى لا يستخزقون من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء  
من نساء عسى أن يكن خيراً منهن عروس الأفراح اهـ سم (قوله والتدله) هو بالدال المهملة والهاء  
(قوله والتدهش) عطف مرادف أى اذهاب العقل (قوله في قوله) أى قول الحسين بن عبد الله اهـ  
مطول (قوله بالله الخ) استعطف اللطيفات والقاع جمعه أقوع وأقوع وقيعان وأضاف اللطيفات إلى  
القاع لكونها فيه قال سم كذا قال المصنف والذي يظهر أن هذا من المبالغة في مدح ليلى وأنه من القسم  
السابق اهـ وقوله قلن لنا الخ هو يعلم أن ليلى من البشر فتجاهل وأظهر أنه أدهشه الحب حتى لا يدرك هل  
هي من اللطيفات الوحشية أم من البشر فلذا سأل اللطيفات عن حالها وقوله ليلى أى ليلى المنسوبة إلى  
(قوله وفي إضافة ليلى الخ) أى أن الإضافة فيها استدلالاً أكثر من عدم الإضافة وكذا التصريح باسمها  
وهو جواب عما يقال فيه إظهار موضع الأضمار (قوله وهذا) أى المذكور من النكات اهـ سم وفي  
نسخة وهذه أى النكات المذكورة وقوله أعوذج أى جله قلبه قال في المصباح بضم الهمزة ما يدل على  
صفة الشيء وهو معرب وفي لغة أعوذج بفتح النون والذال مفتوحة مطلقاً وهو مثال الشيء يعمل عليه اهـ وفي  
عق مائه في القاموس أعوذج بفتح النون مثال الشيء والأعوذج بالهمزة تصحيف يعنى ومع كونه تصحيفاً  
جرى على الالسن اهـ (قوله وهى أكثر من أن يضبطها القلم) أى فلا تدخل تحت حصر فنها التعريض  
كإي قوله تعالى وأنا أياكم لعل هدى أو فى ضلال مبين تعريضاً بأنهم على الضلال ومنها التحقير كقوله  
لمعروف ما هذا إشارة إلى أنه أحقر من أن يعرف ومنها غير ذلك من الاعتبارات البلاغية المستفادة من  
تتابع تراكيب الشعراء وغيرهم اهـ ع ق (قوله القول بالموجب) أى اعتراف المتكلم بما يوجب كلام  
المخاطب مع نفي مقصوده وذلك ما باثبات مناط مقصوده أى علقه في شئ آخر وما يحمل لفظه في كلام

على ابن طريف والمبالغة في

المدح كقوله

ألمع برق سرى أم ضوه مصباح

أم ابتسامها بالنظر الضاحي

أى الظاهر (أو) المبالغة

(في الذم كقوله

وما أدري وسوف أخال

أدري)

أى أظن وكسر همزة المتكلم

فيه هو الألف مع ونواو أسد

تقول أخال بالفتح وهو

القياس

(أقوم آل حصن أم نساء) فيه

دلالة على أن القوم هم الرجال

خاصة (والتدله) أى وكالتصير

والتدهش (في الحب في

قوله بالله لطيفات القاع)

هو المستوى من الأرض

(قلن لنا يلى لاى منكن أم

ليلى من البشر) وفي

إضافة ليلى إلى نفسه

أولاً والتصریح باسمها ثانياً

استلذاً وهذا أعوذج من

نكت التجاهل وهى أكثر

من أن يضبطها القلم (ومنه)

أى ومن المعنوى (القول

بالموجب وهو ضربان

حدهما أن تقع صفة في

لام الغير كناية عن شيء  
ثبت له (أي لذلك الشيء  
حكم فتبينها لغيره) أي  
ثبت أنت في كلامك  
للك صفة لغير ذلك الشيء  
من غير تعرض لثبوته له  
ي ثبوت ذلك الحكم لذلك  
لغير (أو نفيه عنه نحو)  
وله تعالى (يقولون لن  
جعنا إلى المدينة ليخرجن  
لاعز منها الاذل والله العزة  
إرسوله وللمؤمنين) فالاعز  
صفة وقعت في كلام المنافقين  
كناية عن فريقهم والاذل  
كناية عن المؤمنين  
وقد أثبت المنافقون  
فريقهم إخراج المؤمنين  
من المدينة فأثبت الله تعالى  
في الرد عليهم صفة العزة  
لغير فريقهم وهو الله ورسوله  
المؤمنون ولم يتعرض لثبوت  
ذلك الحكم الذي هو الإخراج  
للموصوفين بالعزة أعني الله  
ورسوله والمؤمنين ولا نفيه  
عنهم (والثاني حمل لفظ  
وقع في كلام الغير على  
خلاف مراده) حال كون  
خلاف مراده (أي محتمله)  
ذلك اللفظ (بذكر متعلقه)  
أي انما يحمل على خلاف  
مراده بأن ذكر متعلق ذلك  
اللفظ (كقوله

على غير ما قصد منه اه عبد الحكيم واوجب بكسر الجيم اسم فاعل لان المراد به الصفة الموجبة للحكم  
وبفتحها اسم مفعول ان أريد به القول بالحكم الذي أوجبه الصفة اه من زهر الريع في أنواع البديع  
(قوله أحدهما أن تقع صفة في الخ) الظاهر أن المراد بالصفة الواقعة كناية في الآية ما يدل على ذات باعتبار  
معنى كالأعز والصفة التي روي اثباتها للغير المعنى القائم بالغير كالعزة فاختلفت الصفتان لكن المتبادر  
بحسب العرف اتحادهما ويمكن أن يقال يصح أن يقال بالثبات الصفة بالمعنى الاول عند اثباتها بالمعنى  
الثاني اه حفيد قال سم وعلى الاول فقيه استخدام اه أي لان الصفة الاولى في قوله أن تقع صفة  
أريد بها معنى وأريد بالضمير في قوله فتبينها معنى آخر (قوله صفة) كالأعز والمراد بالصفة اللفظ الدال  
على معنى قائم بالشيء أعم من النعت التحويلي بدليل ما يأتي برسلى تأمل اه سم وقوله في كلام الغير  
كالمناققين وقوله كناية عن شيء أي فريق المنافقين قال سم هل المراد بالكناية عن الشيء هنا العبارة عنه  
لا المعنى المصطلح لها بناء على أن في ثبوته هنا تكلفا بعيدا قال كون فريق الكفار الذي هو المراد بلفظ الأعز  
الذي هو الكناية لازم معنى الأعز غير واضح قلت الظاهر أنه يجوز أن يراد به معناها المعروف ويكتفي في  
اللزوم ادعائهم لانهم يدعون أنهم لازم معنى الأعز فلي تأمل اه (قوله حكم) أي محكوم به كالإخراج (قوله  
فتبينها لغيره) كالله ورسوله والمؤمنين أي للإيمان على أن ذلك الحكم مسلم لزومه لتلك الصفة ولكن  
لا يفيدك أيها المخاطب لان الصفة المستلزمة للحكم انما هي لغير من عبرت بها عنه فقد قيل بموجب تلك  
الصفة وهو استلزامها للحكم لكن هو لغيره من عبرت بها عنه (قوله من غير تعرض لثبوته له أو نفيه  
عنه) الاولى لا ثباته له ولا انتفائه عنه اه أطول فلو تعرضت للحكم اثباتا ونفيا خرج الكلام  
عن القول بالموجب (قوله يقولون) أي المناقسون لكن رجعا أي من غزوة بني المصطلق (قوله  
لغيريهم) أي المكنى عنه بالأعز اه سم (قوله في الرد عليهم) فقد رد عليهم بأن العزة تناسب  
الإخراج كما قلتم لكن ليست لكم بل لله ثم رسوله ثم للمؤمنين لا لغيريكم ويلزم منه اثبات الدالة للمناققين  
ولزم ثبوت العزة كون صاحبها هو المخرج بكسر الراء وثبوت الدالة كون صاحبها هو المخرج بفتحها ولم  
يتعرض لاثبات الحكم ولا نفيه ولكن فهم بالالتزام فكان الكلام من القول بالموجب (قوله حمل  
لفظ وقع الخ) قال ع ق بمعنى أن الغير أطلق لفظا على معنى وجهه غير من أطلقه لذلك المعنى على معنى آخر  
لم يرده المتكلم الاول اه (قوله عما يحتمله) أي من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ قال في الأطول احتمالا  
حقيقيا أو مجازيا فبقوله عما يحتمله التميم فلا يكون عاريا عن الفائدة كما يبادر إلى الوهم اه (قوله يذكر  
متعلقه) متعلق بحمل والباء سببية والمراد بمتعلقه ما يناسب المعنى المحمول عليه اللفظ سواء كان متعلقا  
اصطلاحيا أولا (قوله أي انما يحتمل الخ) كانه أخذنا الحصر من الخصيص بالذكر اه سم (قوله كقوله  
قلت الخ) قال في المطول وأما قول الشاعر

واخوان حسبتم درويما \* فكانوها ولكن لا عادي  
وخلتهم سها ما صائبات \* فكانوها ولكن في فؤادي  
وقالوا قد صفت منا قلوب \* لقد صدقوا ولكن عن ودادي

فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى آخر لم يقع في كلام  
الغير بل وقع في ظنه لمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى اه فيكون المعنى مختلفا بالنظر للتعليق وأظهر العمام  
في أطوله في كلام المطول فراجع ان شئت (قوله إذا أنت مرارا) نظرف لقلت أو نقلت اه أطول (قوله  
قال نقلت كاهلي بالأيادي) أي مننت على وأحسنيت إلى بآتيك والكاهل ما بين الكتفين اه سم (قوله  
بالأيادي) أي انتم جعل نعمه كثيرة حيث نقلت كاهله (قوله الموتة) أي المشقة من نحو كل وشرب  
(قوله والمنن) تفسير (قوله ومنه الاطراد) قبل الظاهر انه من الاضطرار لان مرجعه إلى حسن السبك  
وقد يقال بل إلى حسن السبك في معنى مخصوص هو النسب فللمعنى دخل فيه تأمل اه ع ق (قوله بأسماء

قلت نقلت إذا أتيت مرارا  
قال نقلت كاهلي بالأيادي  
فلفظ نقلت وقع في كلام  
الغير بمعنى حملتك الموتة  
فحمله على تنقيص عاتقه  
بالأيادي والمنن بأن ذكر

متعلقه أعني قوله كاهلي بالأيادي (ومنه) أي من المعنوي (الاطراد وهو أن تأتي بأسماء

المدوح) الظاهر أن يقال باسم المدوح الآن يعتبر عطف آياته على المدوح فشكل من المدوح وآياته  
 سم اه حفيد قال سم قد يشكل على الجواب تقديراً للشارح في المعطوف لفظاً اسماء الآن يقال أراد  
 بحري بيان العامل اه (قوله باسماء المدوح) كما في الحديث لا في وقوله وغيره أي غير المدوح كما  
 البيت الذي ذكره المصنف (قوله وأسماء آياته) المراد هنا بالاسماء ثنائان فافوق بدليل المثال اه ع  
 قوله على ترتيب الولادة) بأن يذكر الأب ثم أبوه وهكذا (قوله من غير تكلف في السبك) أي في نظم اللفظ  
 قال الفري المراد من التكلف في السبك أن يقع الفصل بين الأشياء بلفظ غير دال على نسبة كقولك رأيت  
 زيداً الفاضل ابن عمرو بن بكر وبه يسقط قول بعضهم لا يقال عدم التكلف لا يطلع عليه فكيف يمكن  
 السامع الحكم بوصف الاطراد لانه ممنوع بل قد يطلع عليه بالقرائن كأن تكون تلك الاسماء المرتبة بما  
 يعلم أنها لا تحتاج في هذا الترتيب الخصوص الى تكلف بل يمكن ترتيبها كذلك بسهولة اه يس وقال ع  
 نفي التكلف يرجع فيه الى المذوق السليم فلا يكون ذكره من التعريف يخفى اه وعليه يأتي السؤال  
 والجواب المتقدمان تأمل (قوله ان يقتلوا الخ) أي ان يفخر واقتل ويضربوا به فلا يعظم علينا  
 افتخارهم لان عندنا ما يخفف أدى افتخارهم وهو أنك أثرت في عزهم يقتل رئيسهم فكأنك أخذت بشار  
 نفسك قبل قتل فلا افتخار لهم في الحقيقة اه ع وقوله فقد نلت اللام أي أذهبت وقوله عزهم  
 أي عزهم وقوله بعينية أي يقتله (قوله وتضعع) أي ضعف (قوله قتل عزهم) أي هلك عزهم  
 (قوله وفروحوه) تفسير (قوله وهدمت الخ) نفس (قوله فان قيل هذا) أي البيت وقوله من تتابع  
 الاضافات أي من ذي تتابع أي وهو محمل بالفصاحة كما هو (قوله اناسلم من الاستكراه) أي أن كان غير  
 ثقيل فأنزل بالفصاحة هو ما فيه نقل (قوله الحديث) تمامه ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن  
 ابراهيم (قوله الجناس) بكسر الجيم مصدر جانس كقاتل قتالا وجامع جامعاً قال ابن مالك في الخلاصة  
 لفاعل الفاعل وأقسام الجناس خمسة التام والحرف والناقص واللاحق والمضارع والمقلوب وفي كل منها  
 تفصيل يأتي ان شاء الله تعالى وذلك أن اللفظين ان اتفق في كل شيء فهو التام وان اختلفا في الهيئة فقط  
 فهو الحرف وان اختلفا في زيادة بعض الحروف فهو الناقص وان اختلفا في ترتيب الحروف فهو المقلوب  
 وان اختلفا في نوع من الحروف فهو ما يشمل المضارع واللاحق أفاده ع (قوله وهو تشابههما في اللفظ)  
 قال في العروس وقد يقال ان هذا الرسم يدخل فيه نحو قام زيد وقام غيره من التاكيد اللفظي فان  
 ادعى أن هذا في الحقيقة لفظ واحد لاتحاد معناه ورد نحو ونحشى الناس والله أحق أن نخشاه لان الخشية  
 الثانية غير الاولى فان قال هما متحدان في جنس الخشية ورد عليه نحو زيد بن عمرو وزيد بن بكر فان معناه  
 مختلف وليكن جناسا وليس كذلك ثم رد عليه أنه غير جامع لخروج نحو يحيى بجيا أحدهما اسم والآخر  
 فعل فانهما في اللفظ متحدان لا متشابهان بل شيء واحد فان ادعى أنها متشابهان فان حقيقة تشابههما في  
 المعنى وانما تشابههما في النطق فيدخل في الجناس نحو زيد بن عمرو وزيد بن بكر كما سبق ورد عليه أيضاً نحو  
 قام زيد وقام عمرو فليس بجناس ثم ان مطلق التشابه في اللفظ تصدق بماليس بجناس كما اذا كانا متفقين  
 في لام الكلمة فقط أو عينها أو فائها اه وجوابه لا تخفى تأمله اه سم وهو أن المراد التشابه في جميع  
 حروف اللفظين أو غالبها كما في ع وعبارته ثم المعتبر في التشابه كما أشير إليه أن يكون مجموع اللفظ  
 كمجموع اللفظ كما تنفيده الامثلة فلا بد أن يقال التشابه المذكور صادق بالتشابه في لام الكلمة أو عينها  
 أو فائها ثم الاتكال في التعريف على قرينة منفصلة عما يبحث فيه اه (قوله تشابههما في اللفظ) أي  
 مع اختلافهما في المعنى لاخراج التاكيد اللفظي (قوله في اللفظ) أي في التلظظ انما يفسره به لانه لا معنى  
 لتشابه اللفظين في اللفظ ضرورة مغيرة وجه الشبه للطرفين والمراد بالتشابه التناوب بوجه مخصوص  
 يعرف تفصيله بتعدد أنواعه كما سيأتي اه سبرامى (قوله فيخرج) أي بقوله في اللفظ وقوله التشابه في  
 المعنى أي بأن يكون وجه الشبه بين اللفظين اتحاد المعنى بأن يكون معناه واحداً وكذا نقول فيما بعده

المدوح أو غيره (أسماء آياته)  
 على ترتيب الولادة من غير  
 تكلف في السبك (كقوله)  
 ان يقتلوا فقد نلت عزهم  
 بعينه من الحرف بن شهاب)  
 يقال للقوم اذا ذهب عزهم  
 وتضعع حالهم قد نل  
 عزهم يعني ان تبحوا  
 بقتلهم وفروحوه فقد أثرت  
 في عزهم وهدمت أساس  
 مجدهم يقتل رئيسهم فان  
 قيل هذا من تتابع الاضافات  
 فكيف يعد في الحسنات  
 قلنا قد تقرر أن تتابع  
 الاضافات اذا سلم من  
 الاستكراه ملح ولطف  
 والبيت من هذا القبيل كقوله  
 عليه الصلاة والسلام  
 الكريم ابن الكريم ابن  
 الكريم الحديث هذا مقام  
 ما ذكره من الضرب المعنوي  
 (وأما الضرب اللفظي)  
 من الوجوه المحسنة  
 للكلام (فنه الجناس بين  
 اللفظين وهو تشابههما  
 في اللفظ) أي في التلظظ فيخرج  
 التشابه في المعنى

(قوله نحو أسد وسبع) قال سم للرجل الشجاع اه والظاهر أنه غير متعين بل يصح أن يكون الحيوان المفترس (قوله أوفى مجرد العدد) أي في العدد مجرد من النطق وكذا نقول فيما بعده (قوله أوفى مجرد الوزن) فهو ضرب وقتل فان قلت التشابه بينهما ليس في مجرد الوزن بل في عند الحروف أيضا قلت المحصر المستفاد من لفظ مجرد اضافي بالنسبة إلى التشابه المنفي فيه ما فلا محذور اه فترى (قوله والتام منه الخ) وجه حسن الجنس التام مطلقا أن صورته صورة الاعادة وهو في الحقيقة افادة (قوله أن يتفقا الخ) خبر المبتدأ (قوله في أنواع الحروف) أي حقائقها بأن تكون حقيقة الحروف واحدة (قوله نوع) أي برأسه فالألف نوع ونحوه أصناف لانها امام مقسوبة عن واو وعن ياء وأصلية والباء كذلك لانها امام مدغمة أو لامشدة أو لا وعلى هذا القياس فلا يراد أن يقال النوع تحت أصناف الحروف الهجائية انما تحتها أشخاص لأصناف وقد يجاب وهو أبعد من التكلف بأن المراد بالنوع هنا النوع الغوي ولا يشترط فيه وجود أصناف تحت اه ع (قوله وبهذا) أي باسئراط الاتفاق في الحروف وقوله يخرج أي عن التام فلا ينافي أن بينهما الجنس الا لاحق وقوله نحو يفرح ويمرح فانهما مختلفان في القواميم (قوله وفي أعدادها) بأن يكون مقدار حروف أحد اللفظين هو مقدار حروف الآخر قال عبد الحكيم الاول وفي عددها وفي هيئتها اذ ليس توافق الكلمتين في أعداد الحروف والهيات إلا أنه أورد صبغة الجمع نظرا إلى المواد اه (قوله وبه يخرج نحو الساق والساق) قال ع ق ولو أخرج نحو هذا بالاتفاق في أنواع الحروف الموجودة ما بعد اه قال يس ولا اعتبار بكون الحرف المشتد مجردا كإيائه اه والمساق مصدر مجي بمعنى السوق (قوله وبه يخرج نحو البرد والبرد) بفتح أحدهما وضم الآخر اه مطول (قوله فان هيئة الكلمة الخ) الظاهر أن يقول فان هيئة الحروف كيفية تحصل لها باعتبار الحركة والسكون اذ الكلام في هيات الحروف دون الكلمات اه عبد الحكيم (قوله فهو ضرب وقتل الخ) أشار بهذا إلى أن الاتحاد في الهيئة لا يستلزم الاتحاد في الحروف كما أن الاتحاد في الحروف لا يستلزم الاتحاد في الهيئة نعم الاتحاد في الهيئة يستلزم الاتحاد في العدد بناء على أن الهيئة كيفية تعرض للفظ باعتبار كثرة وقتله وصفة حروفه (قوله وفي ترتيبها) بأن يكون المقدم والمؤخر في أحد اللفظين هو المقدم والمؤخر في الآخر ولو قال وفي ترتيبها المكان أوفق بما قبله فشرط التام أربعة قال سم فان اختلفا في واحد من هذه الأربعة كان الجنس ناقصا ولا اعتبار هنا بحركة الحرف الآخر ولا سكونه لانه عرضة للتغير اه (قوله والخلف) هو الموت (قوله من أنواع الكلمة) أي الاسم والفعل والحرف (قوله أوفعين) نحو قولنا قال أديهم قال لهم فالاول من القبول والثاني من القول (قوله أو حرفين) لم يوجد مثال ويمكن أن يمثل له بقولك اذا مررت بزيد فاعال به بناء على أن الاختلاف يكفي فيه الاختلاف ولو لم يحسب الحقيقة والجاز (قوله سمي مما تلا جريا الخ) قال ع ق والمستحق أن يسمى بالمماثل جريا على ذلك الاصطلاح كل من المتجانسين لا الجنس بينهما ولكن لا جبر في الاصطلاح اه (قوله فهو يوم يقوم الساعة) يقسم المحرمون بالسوا غير ساعة في الاتقان وانكر بعضهم كون الآية من الجنس وقال الساعة في الموضوعين بمعنى واحد والتجنيس أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى ولا يكون أحدهما حقيقة والآخر مجازا بل يكونان حقيقتين وزمان القيامة وإن طال لكنه عند الله في حكم الساعة الواحدة فاطلاق الساعة على القيامة مجاز وعلى الآخر حقيقة وذلك يخرج الكلام عن التجنيس كما لو قلت ركبت جارا ولقيت جاراه في بليد اه ما في الاتقان بحروفه وأقول قضية تمثيل المصنف بهذه واقرار الشارح والسيد على ذلك عدم موافقتهم على ما قاله هذا البعض وعلى التسليم فعل ما قاله مخصوص بما إذا كان أحدهما حقيقة والآخر مجازا عن تلك الحقيقة لا مطلقا لانه كثر تمثيلهم بما يكون أحدهما مجازا كقوله فانه يحيا الذي يحيى فان الاول مجاز اذا الحياة حقيقة لا يتصف بها الكرم والثاني حقيقة لان الاعلام تنصف بالحقيقة والجاز وكقوله فادولة ذاهبة فانه مجاز فان وصف الدولة بالذهب مجاز وكقوله البدعة شرك الشرك فان اطلاق الشرك على البدعة مجاز وكقوله من أيد عواص عواص

نحو أسد وسبع أوفى مجرد العدد فهو ضرب وعلم أوفى مجرد الوزن فهو ضرب وقتل (واشام منه) أي من الجنس (أن يتفقا) أي اللفظان (في أنواع الحروف) فكل من الحروف التسعة والعشرين نوع وهذا يخرج نحو يفرح ويمرح (و) في (أعدادها) وبه يخرج نحو الساق والساق (و) في (هياتها) وبه يخرج نحو البرد والبرد فان هيئة الكلمة كيفية حاصلتها باعتبار الحركات والسكنات فهو ضرب وقتل على هيئة واحدة مع اختلاف الحروف بخلاف ضرب وضرب معينا للفاعل والمفعول فانهما على هيتين مع اتحاد الحروف (و) في (ترتيبها) أي تقديم بعض الحروف على بعض وتأخير عنه وبه يخرج الفتح والخلف (فان كانا) أي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر (من نوع) واحد من أنواع الكلمة (كاسمين) أو فعين أو حرفين (سعي مما تلا جريا) على اصطلاح المتكلمين من أن المماثلة هي الاتحاد في النوع (نحو ويوم يقوم الساعة) أي القيامة (يقسم المحرمون بالسوا غير ساعة) من ساعات الايام



(وان كان من نوعين) اسم وفعل واسم وحرف أو فعل وحرف (سمى مستوفى كقوله: ١٠٠ مامات من كرم الزمان) فالجاء الذي يقى بن عبد الله

لانه كرم يصحى اسم الكرم  
(وايضاً) الجنس تقسيم  
آخر وهو انه (ان كان أحد  
لفظيه مركباً) والاخر  
مفرداً (سمى جناس  
التركيب) وحينئذ (فان  
اتفقا) أى اللفظان المفرد  
والركب (في الخط خص)  
هذا النوع من جناس  
التركيب (باسم التشابه)  
لاتفاق اللفظين في الكتابة  
(كقوله اذا ملك لم يكن  
ذاهبة) أى صاحب هبة  
وعطاء (ندعه) أى اثره  
(قدولة مذهب) أى غير  
باقية (والا) أى وان لم يتفق  
اللفظان المفرد والركب  
في الخط (خص) هذا النوع  
من جناس التركيب (باسم  
المفروق) لاتفاق اللفظين  
في صورة الكتابة (كقوله  
كلكم قد أخذنا من  
ولا جام لنا \* ما الذى ضر  
مدير الجتام) أى الكاس  
(لوجامنا) أى عالمنا بالجيل  
هذا اذا لم يكن اللفظ  
الركب مركباً من كلمة  
وبعض كلمة والاخص  
باسم المفروق كقولك أهذا  
مصاب أم طعم صاب (وان  
اختلفا) عطف على قوله  
التام منه ان اتفقا وعلى  
محذوف أى هذا ان اتفقا  
وان اختلف لفظ التام من  
(في هيات الحروف فقط)  
أى اتفقا في النوع والعدد  
والترتيب (سمى) التجنيس  
(محرفاً) لاشتراف إحدى

ان أريد الايدى حقيقة فان وصفها بعواصم وعواصم مجاز الى غير ذلك مما يظهر بتتبع أمثلتهم والحكم  
بجميع تلك الامثلة كما لا مسامحة لكن تخصيص كلامه أعني ذلك البعض بما قلناه من قبل  
يكونان حقيقتين فليتام اسم وقال ع ق وقد يجاب على تقدير تسليم أن لاجناس بين اللفظ الحقيقى  
ومجازيه بأن الساعة صارت حقيقة عرفية في القيامة اه هذا وقال الفنى الالف واللام في الساعة  
زائدة لا تعتبر ولا كذلك الميم في مساق اه أى فلذلك كانت الالية من التام بخلاف مساق ومساق  
فليتام (قوله وان كان من نوعين الخ) سبأ في مثال الاسم والفعل في البيت ومثال الاسم والحرف رب  
رجل شرب رب آخر فرب الاول حرف جر والثانى اسم للعصير المستخرج ومثال الفعل والحرف ولا يزيد  
على جميع أهله أى ارتفع عليهم فعلا الاول فعل والثانية حرف (قوله سمي مستوفى) لاستيفاء كل من  
اللفظين أوصاف الآخر اه ع ق (قوله كقوله) أى قول أبى تمام اه مطول (قوله مامات من كرم)  
ماموصولة موضعه رفع على الابتداء وخبره جملة فانه الخ ومن كرم الزمان يان لما اه سم قال ع ق أى  
ما ذهب عن أهل الوقت من كرم الزمان الماضى فصار كليت في عدم ظهوره فانه أى فان ذلك الميت من  
الكرم يحياى يظهر كلى أى عند يحيى بن عبد الله البرمكى وهو من عظماء أهل الوزارة في الدولة  
العباسية اه وقال عبد الحكيم والمعنى كل كرم اندرس فانه يحياى ويتجدد عند هذا المدوح ووقع  
في ديوان معصم لمن مات من حدث الزمان والمعنى كل من مات من حوادث الزمان اذا بسلى بالشدايد  
المفضلة الى الموت يحياى يحيى بن عبد الله ويقتض من هاولك أن تجعل مامات ناقصة ومن زائدة  
اه (قوله تقسيم آخر) أى الى ثلاثة أقسام متشابهة ومفروق ومرفوق أقسام اتام حينئذ خمسة (قوله  
أحد لفظيه) أى التام اه جرى (قوله مركباً) بأن لا يكون مجموع كلمة واحدة بل كلمتين وجزء كلمة  
أخرى أو جزأين من كلمتين (قوله والاخر مفرداً) الاول مفرداً أو مركباً كما في البيت الثانى لأن يقال  
ان جامنا مفرد تنزيلاً فنزل معمول الكلمة منزلة الجزء منها فقول مفرداً أى حقيقة أو تنزيلاً (قوله سمي  
جناس التركيب) أى تركب أحد لفظيه (قوله وحينئذ) أى حين اذ يكون جناس التركيب (قوله  
كقوله) أى قول أبى الفتح البستي اه مطول (قوله وعطاء) تفسير (قوله كقوله) أى قول أبى الفتح  
اه مطول (قوله كلكم قد أخذنا) هذان بيتان من مجزوالرمل النخبون المحذوف والجام انا يشرب  
فيه الخمر وقوله ولا جام لنا الخ قال الحفيد لا يخفى أن الاول مركب من اسم لا وخبرها هو الثانى من الفعل  
والفعل ولكنه مفرد تنظراً الى أن الضمير المتصل وان كان منصوباً لكنه بمنزلة الجزء من الفعل اه وقوله  
لكنه مفرد الخ أى فيصدق على هذا المثال المقسم وهو أن أحد اللفظين مركب والاخر مفرد كأنها  
عليه سابقاً وقوله الذى ضر الخ استفهام انكارى فيه عتاب على الحاضرين في المجلس وتحمس على حرمانه  
من الشرب وقوله لوجامنا فالميم في جامنا متصلة وفي جام لنا متصلة (قوله هذان) أى كون المركب  
يقال له جناس مفروق اذا لم يكن الخ وقصد بهذا الاعتراض على المصنف حيث كان قوله والاخص باسم  
المفروق شاملاً ليس من المفروق وهو المرفوق (قوله خص باسم المرفوق) أخذنا من رفا الثوب جمع  
ما تقطع منه بانطاسة فكأنه رفى بعض الكلمة فأخذنا الميم من طعم ورفيناها مصاب فصارت مصاب  
فالجناس بين مصاب وقولنا مصاب بالضم الميم الى صاب اه من ع ق وسم (قوله أهذا مصاب الخ)  
المصاب مصاب السكر والصاب عصارة شجر مرصاح اه سم (قوله وان اختلفا) شروع في الاقسام  
الاربعة وهى ما عدا التام من الخمسة وهى خارجة من الامور الاربعة في التام وبيان خروجهما أن يعدم  
منها واحد وتوجد الثلاثة فان انعدم اثنان أو ثلاثة لا يكون جناساً أصلاً بعد المشابهة (قوله عطف  
على قوله التام) فهو عطف جملة فعلية شرطية على جملة اسمية اه سم أى لانها في تاويل الشرطة  
المناسبة لهذه اذ كأنه يقول فيها ان اتفق اللفظان في جميع الاربعة السابقة فهو التام اه ع ق (قوله  
أوعلى محذوف) فيكون من عطف جملة فعلية على فعلية (قوله والاختلفا قد يكون بالحركة) أى فقط

الهيئتين عن الهيئة الاخرى والاختلفا قد يكون بالحركة

لقولهم جبة البرد يعني ٣٣ ٣٣ لفظ البرد والبرد بالضم والفتح (ومحوه) في أن الاختلاف في الهيئة فقط قولهم (الجاهل امام مفرط

مفرط) لأن الحسرف  
شدد لما كان يرتفع  
اللسان عنهما دفعة واحدة  
تحرف واحد عد حرفا واحدا  
يجعل التبيين عما  
لاختلاف فيه في الهيئة  
نقط ولذا قال (والحسرف  
المشدد) في هذا الباب (في  
حكم الخفف) واختلاف  
الهيئة في مفرط ومفرط  
اعتبار أن الفاء من أحدهما  
ساكن ومن الآخر مفتوح  
(و) فديكون الاختلاف  
الحركة والسكون جميعا  
(كقوله) البدعة شرك  
الشرك) فان الشين من  
لاول مفتوح ومن الثاني  
مكسور والراء من الاول  
مفتوح ومن الثاني ساكن  
(وان اختلفا) أي لفظ  
المختارين (في أعدادها)  
أي أعداد الحروف بأن  
يكون في أحد اللفظين حرف  
زائد أو أكثر اذا سقط  
حصل الجنس التام (سعي)  
الجناس (ناقصا) لنقصان  
أحد اللفظين عن الآخر  
(ونلك) الاختلاف (اما  
بحرف) واحد (في الاول  
منسل والتفت الساق  
بالساق الى ريك يومئذ  
المساق) بزيادة الميم (أو  
في الوسط نحو جدى  
جهدى) بزيادة الهاء  
وقد سبق أن المشدد في حكم  
الخفف (أو في الآخر كقوله  
يعدون من أيد عواص

أي أو بالسكون فقط أو بهما معا فاقسامه ثلاثة وقد مثل لها على الترتيب (قوله) كقولهم جبة البرد  
جبة البرد) الاول بالباء والثاني بالنون والبرد كسا محط أي ان الجبة الماخوذة من أصل البرد وهو  
الصوف وقاية من البرد (قوله) يعني لفظ البرد والبرد) وأما لفظ الجبة والجبة فن الجنس اللاحق اه مطول  
(قوله) في أن الاختلاف في الهيئة فقط) أي فليس من الجنس الناقص ودفع بقوله ونحوه الخ توهم انه  
من الجنس الناقص حيث كان فيه حرف مشدد (قوله) الجاهل امام مفرط) من الانفراد وهو تجاوز الحد  
وقوله أو مفرط من التفريط وهو التقصير فيما لا ينبغي التقصير فيه (قوله) لان الحرف المشدد لما كان  
يرتفع اللسان عنهما الخ) قال يس عبارة السيد في شرح المفتاح الآن الحرف المشدد لما كان  
في الصورة الخطية كالخفف عذرفا واحدا الحرفين اه وأفهم بتثنيته الضمير أن هنا حذف والتقدير لان  
الحرف المشدد وان كان بحرفين لكنه لما كان يرتفع اللسان عنهما الخ اه ع س قال الجري والحاصل أن  
العبرة هنا بالحروف المكتوبة الثابتة وصلوا ووقفالا للمقوطة اه فتلخص أن الحرف المشدد في هذا  
الباب في حكم الواحد لوجهين الاول أن اللسان يرتفع عند النطق عن الحرفين دفعة واحدة كالخرف  
الواحد وان كان في الحرفين ثقل ما لأنه لم يعتبر لقرب أمره والثاني أنهم ما في الكتابة شيء واحد (قوله)  
في هذا الباب) أي باب التبيين (قوله) البدعة شرك الشرك) أي شبكة الكفر فهي مؤدية اليه أي  
ان اتخاذ البدعة دينا وعادة يؤدي الى العقوبة بوقوع الشرك بمنزلة من اتخذ نصب الشرك عادة لا يصد  
فانه يؤدي الى وقوعه فيه (قوله) فان الشين الخ) ولا عبرته من الوصول لسقوطها في الدرج ولا باللام  
المدغمة في الشين لما عرفت في مفرط ومفرط اه جري (قوله) حرف زائد) المراد يكون زائدا لا مقابل  
له في اللفظ الا خلا كونه من غير الاصول (قوله) سمي ناقصا) وأقسامه ستة لان الزائدا ما حرف أو أكثر  
من حرف وفي كل اما أن تكون الزيادة في الاول أو في الوسط أو في الآخر (قوله) في الاول) الاول وهو  
الاول لان الحرف عين الاول لا مطروف فيه حتى يلزم عليه طريقة الشيء في نفسه وكذا قوله أو الوسط  
أو في الآخر تأمل ثم رأيت ع ق قال وقد تقدم ما في قوله في الاول أو في الوسط أو في الآخر من التسامح  
وأنه قصد بها ما كن ه وهمة فأطلق عليها ما هو وصف الحرف اذا الحرف هو نفس الاول والوسط والآخر  
على ما يتبادر والخطب سهل اه بحروفه (قوله) بزيادة الميم) أي على الكلمة الثانية والباقي مجانس  
للمجموع المقابل (قوله) جدى جهدى) الجد يفتح الجيم الغنى والحظ وأما الجدى الذي هو أبو الاب فليس  
مراداهنا والجهد بفتحها المشقة والتعب والتركيب يحتمل وجهين أحدهما أن يكون المعنى خطي  
وغنى من الدنيا مجردا تعاب النفس في المكاسب من غير وصول اليها ويكون تشكيكا واخبارا بأنه  
لا يحصل من سعيه فائدة والاخر أن يكون المعنى أن خطي من الدنيا وغنى فيه هو بمشقتي وجهدى  
لا بالورثة عن الاب والجدو يكون اخبارا بالنجابة في السعي وأن الغنى لا يتوقف على الورثة اه ملخصا  
من ع ق (قوله) وقد سبق الخ) جواب عما يقال ان جهدى بعد حذف الهاء منه يكون جدى بخفيف  
الغال فلا يكون بينه وبين جدى جناس تام (قوله) كقوله) أي قول أبي تمام اه مطول (قوله) ولا اعتبار  
بالتنوين) أي في عواص لزاله بالوقف والاضافة (قوله) كما هو مذهب الاخفش) من جواز  
زيادته في الاثبات (قوله) أو على كونه التبعية الخ) عبارة ع ق قوله من أيديهم أن تكون فيه من  
للتبعية اما بتقديره نعم المفعول محذوف أي يعدون سوا عد كائنه من أيدي السوا عد بعض الأيدي فكأنه  
يقول يعدون السوا عد التي هي بعض الأيدي واما بأن تجعل كهي في قولهم هزم من عطفه وحرك من نشاطه  
أي هزم بعض العطف لان العطف الشق والعضو المهزوز منه الكتف مثلا وحرك بعض الاعضاء التي  
يظهر بتحريكها نشاطه اه (قوله) هزم من عطفه) عطف الرجل جانباه وحرك العطف كتابة عن السرور  
اه حفيد (قوله) أو على أنه صفة محذوف) أي ومن للتبعية (قوله) من أيدي) أي كائنه من أيدي

عواصم) بزيادة الميم ولا اعتبار بالتنوين قوله من أيدي موضع مفعول يعدون على زيادته من كما هو مذهب الاخفش (قوله)  
أو على كونه بالتبعية كأي قولهم هزم من عطفه وحرك من نشاطه أو على أنه صفة محذوف أي يعدون سوا عد من أيدي

جمع عاصيت من عاصه ضربه بالعصا وعواصم من عصمه حفظه وحماه وعصاه ٣٣٣ • فصول بأبواب قواض قواضه أى عودون أميا

ضاربات للأعداء حاميات  
للأولياء صلات على الأقران  
يسبوق حاكمه بالقتل فاطعة  
(وربما سمى هذا) القسم  
الذى تكون الزيادة فيه فى  
الأخر (مطرفا وإمابا كثر)  
من حرف واحد وهو عطف  
على قوله إما بحرف ولم يذكر  
فى هذا الضرب إلا ما تكون  
الزيادة فى الآخر (كقولها)  
أى الحساء (إن البكاء هو  
الشفاء • من الجوى) أى  
حرقه القلب (بين الجواش)  
زيادة النون والهاء (وربما  
سمى هذا) النوع (مذيلا  
وان اختلفا) أى لفظا  
المتجانسين (فى أنواعها) أى  
أنواع الحروف (فيشترط أن  
لا يقع الاختلاف) (بأكثر  
من حرف واحد والأبجد  
بينهما تشابه ولم يبق  
التجانس كلفظي نصر وكل  
(ثم الحرفان) اللذان وقع  
فيهما الاختلاف (إن كانا  
مقاربين) فى الخرج (سمى  
الجناس (مضارعا وهو)  
ثلاثة أضرب لأن الحرف  
الاجنبى (إما فى الأول نحو  
يبنى وبين كنى ليل دامر  
وطريق طامس أوفى الوسم  
نحو وهم يهنون عنه وينأون  
عنه أوفى الآخر نحو الخليل  
مفعود فى نواصب الخبر) وأ  
يخفى تقارب المال والطاء  
وكذا الهاء والهمزة وكذا  
اللام والراء (والأى وأ  
لم يكن الحرفان متقاربين  
(سمى لا حتما وهو أيضا  
فى الأول نحو ويل لكاهم

(قوله جمع عاصية) أى بمعنى ضاربة بالعصا بمعنى السيف لا عاصية بمعنى مذنبه (قوله ضربه الخ) أى لامن  
عصى بمعنى أذنب قال سم وقيل من العصيان اه والمراد بالعصا هنا السيف بدليل ما بعده (قوله قواض  
قواض) فيه الشاهد أيضا فلما أتى به المصنف لكان أولى والقواض جمع قاضية من قضى بكنا بمعنى  
حكمه (قوله أى عودون أميا) هذا على جعل من زائدة وقوله ضاربات بمعنى عواص وقوله حاميات بمعنى  
عواصم وقوله للأولياء أى الأصدقاء والأصحاب وقوله حاكمه أى على الأعداء معنى قواض وقوله بالقتل  
متعلق بما حاكمه والأسناد مجازى وقوله فاطعة أى لرقاب الأعداء معنى قواض (قوله مطرفا) أى لنطرف  
الزيادة فيه (قوله ولم يذكر فى هذا الضرب إلا الخ) أى ولم يذكر لما إذا كانت الزيادة بأكثر من الأول أو الوسط  
إما لعدم وجود ذلك فى كلامهم أو قل بحيث لا يعتبر (قوله كقولها) هو من الكامل المرفل فنصف البيت  
الالف من الشفاء والهمزة من النصف الثانى (قوله أى الحساء) أخت محض فى رد كلام من لا مها على  
البكاء عليه روى أنها بكت عليه حتى أيسفت عينها اه ع (قوله بين الجواش) هى الاضلاع التى  
تحت الترائب وهى عمايل الصدر كالأضلاع عمايل الظهر الواحدة جاشحة صواح اه سم والبنية كلمة  
عن القلب (قوله هذا النوع) وهو ما زيد فيه أكثر من حرف ويحتمل أن يريده الذى وجدت فيه هذه  
الزيادة آخر أو عبارة فى المطول وربما سمي هذا الذى يكون أكثر من حرف اه وقال العصا فى أطوله وربما  
سمى هذا الضرب الذى يكون أكثر من حرف فى الآخر مذيلا وجعل مطلق ما يكون الرائد فيه أكثر  
من جمع الضمير كفى الشرح مما يؤثر به ويبعد عن هذا الاسم وفى قوله وربما أشار إلى عدم اشتراط التسمية  
اه فتأمل (قوله مذيلا) لأن الزيادة فى آخره كالذيل (قوله فى أنواعها) قال ع ق والاختلاف فى أنواع  
الحروف أن يشتمل كل من اللظنين على حرف لم يشتمل عليه الآخر من غير أن يكون مزيدا والا كان من  
الناقص اه (قوله فيشترط الخ) جواب الشرط (قوله كلفظي نصر وكل) قال فى المطول ولفظي ضرب  
وفرق ولفظي ضرب وسلب اه قال القزرى أورد ثلاثة أمثلة تنبيه على أن الحرف المتفق عليه ما فى  
الأول أوفى الوسط أوفى الآخر اه (قوله متقاربين) كأن يكونا حلقين معا أو شفووين معا اه ع  
فيكون المراد بتقاربى الخرج ما يشمل المتصدين فيه لأن المال والطاء مخرجهما واحد وكذا الهاء والهمزة  
تأمل (قوله مضارعا) مضارعة الملبين لصاحبه فى الخرج (قوله وهو ثلاثة أضرب الخ) لا يخفى أن  
الضمير تائد على الحرف والشارح جعله عائدا على المضارع فبعد المعنى فاحتاج إلى تقدير وكاه لان  
الحديث فى الجناس لا فى الحرف (قوله لأن الحرف الاجنبى) أى الملبين لمقابله (قوله أما فى الأول) فى  
زائدة (قوله نحو يبنى الخ) أى نحو قول الحريرى وهو نون وقوله كنى بكسر الكاف وتشديد النون أى  
يق والدامس المطلم وقوله طامس أى مطموس العلامات لا يهتدى فيه إلى المراد اه ع (قوله الخليل الخ)  
هو حديث وعصاه إلى يوم القيامة والخير نائب فاعل مفعود أو مبتدأ أخبره مفعود (قوله ولا يخفى تقارب  
الء والطاء) أى فى دامس وطامس لأنهما من اللسان مع أصل الاسنان وقوله وكذا الهاء والهمزة أى  
فى يهنون وينأون متقاربين إذ هما حلقين وقوله وكذا اللام والراء أى فى الخليل والخير متقاربين لأنهما  
من الحنك واللسان (قوله وإن لم يكن الحرفان متقاربين) أى لتباعد هما فى الخرج (قوله سمي لاحقا)  
إذا أحد اللظنين ملحق بالآخر فى الجناس باعتبار جعل الحروف (قوله وهو) أى الحرف الاجنبى (قوله فى  
الكسر من أعراض الناس) كسر العرض هك وباطل الله بالزامة العيب وقوله والظن فيها تفسيرات يفتق  
العيب بصاحبها (قوله وبناء فاعلة الخ) عبارة ع ق وبناء فاعلة بضم الفاء وفتح العين يدل على الروم  
والاعتقاد لأن هذا الوزن يدل فى العربية على ذلك ولا يكتفى فى بناء ذلك الوصف وقوع المشتق منه فى الجملة  
(قوله تفرحون فى الأرض) أى تطرون وتنكبرون فيها وبما كنتم تفرحون أى تسرعون فى الفرح اه  
بضاوى فالمرح نهاية الفرح (قوله وفى عدم تقارب الفاعل والمفعول) قد يجاب عنه بأن المراد من تقارب

لمزة الهمزة الكسر والجر الطعن وشاع استعمالهما فى الكسر من أعراض الناس والطعن فيها وبناء فاعلة يدل على الاعتقاد (وفى آخره  
نحو ذلككم عما كنتم تفرحون فى الأرض بغير الحين وبما كنتم تفرحون) وفى عدم تقارب الفاعل والمفعول فاعلها شفوويتان هاد أبدا بالتقار

أن يكونا بحيث تدغم  
 أحدهما في الأخرى فإلهاء  
 والهمزة ليستا كذلك (أو  
 في الآخر نحو وإذا جاءهم  
 أمر من الأمن وإن اختلفا)  
 أي لفظا المتجانسين (في  
 ترتيبها) أي ترتيب الحروف  
 بأن يقصد النوع والعدد  
 والهيئة لكن قدم في أحد  
 اللفظين بعض الحروف  
 وأخر في اللفظ الآخر (سمى)  
 هذا النوع (تجنيس القلب  
 نحو حسامه فتح لا وليائه  
 حلف لأعدائه ويسمى قلب  
 كل) لأنه كاس ترتيب  
 الحروف كلها (ونحو اللهم  
 استر عورتا وآمن روعاتا  
 ويسمى قلب بعض) اذ لم يقع  
 الانعكاس الأبين بعض  
 حروف الكلمة (وإذا وقع  
 أحدهما) أي أحدا للفظين  
 المتجانسين تحت نفس القلب  
 (في أول البيت) اللفظ  
 (الآخر في آخره يسمى)  
 تجنيس القلب حيث  
 (مقلوباً بمجنحاً) لأن اللفظين  
 بمنزلة جناحين البيت كقوله  
 لاح أنوار الهدى في  
 كفه في كل حال  
 (وإذا ولي أحدا المتجانسين)  
 أي تجانس كان ولذا ذكره  
 بالاسم الظاهر المتجانس  
 (الآخر يسمى) الجنس  
 (مزدوجاً ومكرراً ومردداً  
 نحو وجئت من سبأ نبيا  
 يمين) هذان التجنيس  
 اللاحق وأمثلة الأقسام  
 الآخر ظاهرة مما سبق  
 (ويطبق بالجناس شبان  
 أعدهما أن يجمع اللفظين

الخرج فصر المسافة بين الخرجين وإن كانا مختلفين وليس بين مخرجي القام والميم تقارب بهذا المعنى لأن  
 الميم من ظاهري الشفتين والقاسم باطن الشفة السفلى وأطراف الأسنان وأنت خبير بأن هذا الجواب يدل  
 على عدم اتحاد مخرجيهما لعل طول المسافة بينهما قليلاً أم لا فترى وقال ع ق وقد يجاب بأن جناس  
 التقارب لا يكتفى حتى يوجد نوع خاص منه كأن يكون الحرفان من موضع واحد مع اختلاف ما وهما  
 افترق الموضعان لمأملت فالأولى لهذا البحث أن يمثل بقوله تعالى وأنه على ذلك لشهيد وأنه لم يخطئ  
 لشدة لان الدال والهاء متباعدتان مخرجاً إذا الأولى من اللسان مع أصول الأسنان والثانية من الحلق اه  
 (قوله أن يكونا بحيث تدغم أحدهما في الأخرى) أي والقام والميم لا يدغمان وقوله فالهوام والهمزة علة  
 لجواب الشرط المحذوف تقديره فلا يصح لأن الهاء الخ وقوله ليستا كذلك أي لا تدغم أحدهما في الأخرى  
 مع أنه مثل بهما للتقاربين (قوله نحو وإذا جاءهم أمر من الأمن) فإن الراء والنون متباعدتان مخرجاً لأن  
 الراء من شدة اللسان على الحنك الباطني على وجه التكرار والنون من شدة على ما يقرب الأسنان العليا قال  
 سم وفي هذا نظر لأن النون والراء من حروف الخلافة اه سبكي أي وحروف الذلاقة التي يجمعها قولك مر  
 بنقل تخرج من طرف اللسان فالراء والنون يخرجان منه ولذا اختار الفراء والجري أن يخرجهما ما واحد  
 وقد يجاب عنه بأنه لما كانت الراء من صفاتها التفتيح والنون من صفاتها التريق نزلاً لتباعدتهما في الصفة  
 منزلة المتباعدتين (قوله وأخر) أي ذلك البعض (قوله تجنيس القلب) لوقوع القلب أي عكس بعض  
 الحروف في أحدا للفظين بالنظر لا آخر (قوله حسامه فتح الخ) هذا ما أخذ من قول الاحنف  
 حسامك نيه لا حجاب فتح \* ورعك فيه للأعداء حنف

اه مطول والحسام بضم الحاء السيف القاطع أي سيفه فصر لا تباعه وموت لأعدائه (قوله)  
 لانعكاس ترتيب الحروف كلها) فيه نظر لأن التاء وقعت في اللفظين في مكانها وهو الوسط اه ع ق  
 فالاحسن ما قاله في المطول من أنه ان وقع الحرف الأخير من الكلمة الأولى أو الأمن الثانية والذي  
 قبله ثانياً وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل والاسم قلب البعض اه (قوله اللهم استر عورتا)  
 جمع عورة وهي الفعلة القبيحة اه أطول وقوله وآمن روعاتا بفتح الراء جمع روعة الخوف أي  
 أمناً بخاف (قوله بعض حروف الكلمة) وهو الراء والعين وما عداهما فهو في محله (قوله حيث نذ)  
 أي حين اذ وقع أحدهما في أول البيت والآخر في آخره (قوله بمنزلة جناحين) أي الطائر وقوله البيت  
 متعلق باللفظين (قوله لاح أنوار الهدى الخ) الشاهد في لاح وحال وهو رمل مجزؤ وزنه فاء لاتن  
 (قوله وإذا ولي أحدا المتجانسين) أي أحدا للفظين المتجانسين بأن لم يكن بينهما فاصل (قوله أي  
 تجانس كان) أي كان تاماً أو ناقصاً أو لاحقاً أو مضارعاً أو مقولوباً (قوله ولذا) أي لاجل أن المراد أي  
 تجانس لا تجانس القلب فقط ذكره باسمه الظاهر مع أن المقام للاضمار لو كان المراد تجانس القلب (قوله)  
 من سبأ) اسم رجل أوبلد والشاهد في سبأ ونسب الباء في نبالا دخل له في ذلك (قوله وأمثلة الأقسام  
 الآخر ظاهرة مما سبق) فقال التام أن يقال تقوم الساعة في ساعة ونحو قولهم من طلب شيئاً وجد ومثال  
 المحرف أن يقال هذه جبة وجنة من البرد للبرد ومثال الناقص قولهم جدي جهدي ومثال المقلوب أن  
 يقال حسامه لا ولياء ولا أعداء فتح وحنف (قوله ويلحق بالجناس) أي في التصيين فهذان الشبان ليسا  
 من الجنس ولكنهما ملحقان به في كونهما ما يحسن به الكلام يحسن الجنس (قوله أحدهما الخ) حاصله  
 أن هذا الواحد هو الاشتقاق الصغير وإن الثاني أمران الاشتقاق الكبير وغيره والغريب هو الصغير  
 بل وفاق آخر كإين الأرض وأرضيت قال ع ق وهذا النوع سهل التناول كأن يقال قام قائم وقعدت  
 فاعدو قال فائل ونحو ذلك اه (قوله أن يجمع اللفظين الاشتقاق) بأن يكون اللفظان مشتقين من أصل  
 واحد قال سم لعله أراد الصغير ولذا قيد في المطول الحروف الأصول يكونها امرت وأراد بالشئ الثاني  
 ما يميم الكبير ولا ينافي ذلك قوله الآتي وقد نوههم الخ لجواز أن يريد نوههم أنه الكبير فقط فليست أم



(قوله الاشتقاق) أى الصغير إذا اشتقاق إذا أطلق لا ينصرف إلا إليه وقوله في الحروف الاصول أى على وجه الترتيب فلا بد من هذا القيد وقوله في الحروف الاصول خرج به الاشتقاق لا كبر كالتب والاسلم وقولنا على وجه الترتيب خرج به الاشتقاق الكبير كالجذب والجبن والمرق والرقم وقوله مع الاتفاق فى أصل المعنى يخرج به الجنس لأن المعنى فيه مختلف (قوله نحو فاقهم وجهك للدين القيم) أصل أقم أقوم والقيم صفة بمشبهة وأصله قيوم على وزن فيعل قال فى الاطول والقيم المستقيم المعتدل لا افراط فيه ولا تفريط وألقيم يصلح العباد أو على الأديان السابقة بالشهادة ببعثها اهـ (قوله من قام) أى من مصدره وهو القيام (قوله أن يجمعهما المشابهة الخ) لوقال أن يجمعهما شبه الاشتقاق لكان أخصر وأظهر قال ع ق والمراد بالمشابهة الأمر المشابهة فهى مصدر بمعنى اسم الفاعل بدليل تفسيرها بقوله وهى الخ اهـ ونحو المشابهة قسمان الاشتقاق الكبير وغيره (قوله فلنقطه ما الخ) ان قلت فى هذا التفريع نظر لان هذا المذكور لا يتفرع على هذا التفسير وهو قوله أى اتفاق بل الذى يتفرع عليه أنها موصوفة فقط قلت وجه التفريع أنه لم يعلم أن ما معناها اتفاق صح كل من الموصولة والموصوفة لأنها يؤيدان ذلك المعنى فتأمل بلطف اهـ سم (قوله وزعم بعضهم أنهم مصدرية) وعليه فالمشابهة على حقيقتها (قوله أى أشباه اللفظين) مصدر مضاف للفاعل أى مشابهة الخ (قوله لفظاً ومعنى) أى من جهة اللفظ والمعنى وقوله أما لفظاً أى ما يبان للفظ من حيث اللفظ (قوله جعل الضير) أى المستتر وقوله اللفظين أى لأنه جعل اللفظين فاعلا وهما متنى فقد رجع الضمير المقرب لمتنى وهو لا يصح وقوله الابتأويل بأن يؤول بالمدكور وقوله بعيد أى بالنسبة لغيره أى والتأويل لا يرتكب الا عند الاحتياج اليه فلذا قال فلا يصح أى التأويل عند الاستغناء عنه (قوله فلان اللفظين لا يشبهان الاشتقاق) إذا الاشتقاق معناه التوافق فيما سبق نعم ان قدر مضاف صح أى أشباه توافق اللفظين قال سم ولعل التأويل هنا لما كان أبعد منه فى الوجه الاول لم يتعرض له الشارح هنا اهـ (قوله بأن يكون الخ) فيه أن هذا الضابط لشبه الاشتقاق غير مانع من دخول الغير لشجوه الجنس التام لان فى كل من اللفظين فيه جميع ما فى الآخر وبعض أقسام الناقص كل طرف نحو جدى جهدى وكلذيل نحو الجوى والجواخ وأى فرق بين هذا المثال ومثال قال انى لعلكم من القالين وكلضارع نحو طامس ودامس وغير ذلك فكيف يكون ملحقاً رأيت ع ق قال وذلك لشيء الذى يشبه الاشتقاق هو توافق اللفظين فى جبل الحروف أى فى كلها على وجه يتبادر منه أنهم يرجعان الى أصل واحد كافى الاشتقاق وليسافى الحقيقة كذلك لان أصلهما فى نفس الآخر مختلف وذلك نحو قال انى لعلكم من القالين فقال مع القالين فى أحدهما من الحروف جعل ما فى الآخر ويتبادر لكون الاول فعلاً مشتقاً من المصدر والثانى وصفاً فهما من أصل واحد وليس كذلك لان الاول من القول والثانى من القلى فيبينهما ما يشبه الاشتقاق على الوجه المذكور فكان ما بينهما ملحقاً بالجناس وانما قلنا على وجه يتبادر منه أنهم يرجعان الى أصل واحد كافى الاشتقاق لئلا يدخل فى هذا القسم نحو عواص وعواصم والجوى والجواخ فان فى كل من لفظهما جبل ما فى الآخر من الحروف وكذا نحو الحنف والفتح فان فى كل منهما مجموع ما فى الآخر وليس من المحق فى شئ لعدم كون اللفظين فيما ذكر على الوجه المذكور اهـ بحروفه (قوله جميع ما يكون فى الآخر من الحروف) أى الاصول كقال وقالين وقوله أو أكثرها كالارض وأرضيت لان الهمزة فى الارض أصلية وفى أرضيت للاستفهام وليس أصلية (قوله لكن لا يرجعان الى أصل واحد) أى ولكن يتوهم فى بادى الرأى أنهم يرجعان الى أصل واحد فبذلك خرج الجنس بجميع أنواعه لانه لا يتأتى فيه هذا التوهم كما ينه سابقاً (قوله كما فى الاشتقاق) راجع للمنى (قوله من القالين) أى المبعضين (قوله من القلى) بفتح القاف وسكون اللام لان مصدر الفعل الثلاثى المعدى فعل كما قال فى الخلاصة

فعل قياس مصدر المعدى \* من ذى ثلاثة كرتودا

الاشتقاق) وهو توافق  
الكلمتين فى الحروف  
الاصول مع الاتفاق فى أصل  
المعنى (نحو فاقهم وجهك  
لدين القيم) فانهما مشتقان  
من قام يقوم (والثانى أن  
يجمعهما أى اللفظين  
(المشابهة وهى ما يشبه)  
أى اتفاق يشبه (الاشتقاق)  
وليس باشتقاق فلفظهما  
موصولة أو موصوفة وتوزعم  
بعضهم أنها مصدرية أى  
أشياء اللفظين الاشتقاق  
وهو غلط لفظاً ومعنى أما  
لفظاً لانه جعل الضير  
المفرد الى اللفظين وهو  
لا يصح الابتأويل فيه شبه بعيد  
فلا يصح الاستغناء عنه  
وأما معنى فلان اللفظين لا  
يشبهان الاشتقاق بل  
توافقهما فديشه الاشتقاق  
بأن يكون فى كل منهما  
جميع ما يكون فى الآخر من  
الحروف أو أكثرها لكن  
لا يرجعان الى أصل واحد  
كافى الاشتقاق (نحو قال  
انى لعلكم من القالين)  
فالاول من القول والثانى  
من القلى وقد توهم أن  
المراد بما يشبه الاشتقاق

الترتيب مثل القمر والرقم والمرق وقد مثلا في هذا المقام بقوله تعالى انما قلتم الى الارض ارضيتم بالحياة الدنيا ولا يخفى ان الارض مع ارضيتم ليس كذلك (ومنه) أي من اللفظي (رد العجز على الصدر وهو في الثران يجعل أحد اللفظين المكررين) أي المتفقين في اللفظ والمعنى (أو المتجانسين) أي المتشابهين في اللفظ دون المعنى (أو الملحقين بهما) أي بالتجانسين يعني اللذين يجمعهما الاشتقاق أو شبه الاشتقاق (في أول الفقرة) وقد عرفت معناها (و) اللفظ (الآخر في آخرها) أي آخر الفقرة فتكون الاقسام أربعة (نحو وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه) في المكررين (ونحو سائل للثيم يرجع ودعمه سائل) في المتجانسين (ونحو استغفر واربطكم انه كان غفارا) في الملحقين اشتقاقا (ونحو قالاني لعلكم من القالسين) في الملحقين بشبه الاشتقاق (و) هو (في النظم أن يكون أحدهما) أي أحد اللفظين المكررين أو المتجانسين أو الملحقين بهما اشتقاقا أو شبه اشتقاق (في آخر البيت) اللفظ (الآخر في صدر المصراع الأول أو حشوه أو آخره أو صدر المصراع الثاني) فتصير الاقسام ستة عشر

وسمع بكسر القاف وفتح اللام (قوله هو الاشتقاق الكبير) أي فقط مع أن المراد به ما يشمله وغيره (قوله أيضا) أي كالغلط في المصدرية (قوله مثل القمر والرقم والمرق) فهذه الثلاثة بينها اشتقاق كبير ولعل الرقم والمرق مأخوذان من القمر بتقديم وتأخير (قوله وقد مثلا) أو الوالع وال (قوله في هذا المقام أي شبه الاشتقاق (قوله انما قلتم) أصله تناقلتم أي ملتم إلى متاع الارض فلبت التاء ناء ثم أدغم وأق بهزة الوصل وحل الاستشهاد لارض وأرضيتم (قوله ليس كذلك) أي ليس بينهما اشتقاق كبير لوجهين الأول وجود الترتيب فيه والاشتقاق الكبير يشترط فيه عدم الترتيب الثاني أن الالف في الارض أصلية بخلافها في أرضيتم كما بيناه فالتقييد بالكبير ينافي هذا المثال الثاني مثلا به فيعين أن المراد به ما هو أعم (قوله رد العجز) هو في المشهورها كعصده وهو في اللفظ على خمس لغات كنس وقفل وعلم وكف اه أطول أي ارجاع العجز للصدر بأن ينطبقه كأنطبق بالصدر (قوله وهو في المثل) قال في الاطول ظاهر كلام المفتاح اختصاص رد العجز على الصدر بالشعر فرده المصنف بقوله وهو في النثر ولا شمله على الرد صار أهم فقدم (قوله أي المتفقين في اللفظ والمعنى) أي ولا يستغنى بأحدهما عن الآخر (قوله أي المتشابهين في اللفظ دون المعنى) فيه تصريح بانسراط اختلاف المعنى في الجناس اه سم (قوله أو الملحقين بهما) تحت قسمين كما أشار له السارح بقوله يعني الخ (قوله وقد عرفت معناها) أي في بحث الارصاد وهو أنها في الاصل اسم لعظم الظاهر ثم استعيرت للحمى المصوغ على هيئته ثم أطلقت على كل قطعة من قطع الكلام الموقوفة على حرف واحد لحسنها ولطافتها والتحقيق أنها لا يشترط فيها أن تكون مصاحبة لآخرى كما سيأتي في السبع نقلا عن ع ق فصيح التمثيل بقوله وتخشى الناس الخ وبقوله سائل للثيم الخ لان كلامهما ليس معناه أخرى (قوله فتكون الاقسام أربعة) لان اللفظين الواقع أحدهما في أول الفقرة والآخر في آخرها ما مكرران أو متجانسان أو ملحقان بالتجانسين اشتقاقا أو شبه اشتقاق فهذه أربعة (قوله والله أحق أن تخشاه) ولا يضر في كونه في آخرها اتصال الضمير به لانه لكونه مفعوله كأنه من تقنه اه سم (قوله سائل للثيم) الهمزة فيه أصلية أي طالب المعروف من الرجل الموصوف باللاممة والرزالة وقوله ودعمه سائل الهمزة فيه ليست أصلية إذ أصله الياء فقلبت همزة كحما في بائع والاول من السؤال والثاني من السيلان قال في الاطول وضمير دعمه الى السائل في المشهور ويحمل الرجوع الى الثيم وهو بلغ في ذم الثيم حيث لا يطبق السؤال اه (قوله استغفر والخ) فبين استغفر واغفارا شبه التجانس بالاشتقاق لان مادتهما المغفرة قال في عروس الافراح وانما جعل استغفروا في أول الفقرة وان كان أولها فقلت لان المراد الفقرة في كلام فوح عليه السلام المحكي لافي الحكاية اه أي لان لفظ قلت لحكايتها (قوله في الملحقين) أي بالتجانس وقوله اشتقاقا تميز (قوله في الملحقين بشبه الاشتقاق) أي في الملحقين بالتجانس بسبب شبه الخ اه سم فصلة الملحقين بمحذوفة وبأشبهه سببية (قوله حاصلة من ضرب أربعة) وهي كون اللفظين مكررين أو متجانسين أو ملحقين اشتقاقا أو شبه اشتقاق وقوله في أربعة وهي كون اللفظ الآخر في صدر المصراع الاول أو حشوه أو آخره أو صدر المصراع الثاني اه سم (قوله ثلاثة عشر) أربعة في المكررين وأربعة في المتجانسين وأربعة في الملحقين اشتقاقا وواحد في الملحقين شبه اشتقاق (قوله وأهمل ثلاثة) أي من أمثلة شبه الاشتقاق قال في المطول وأهملها ما أعدم نظيره بأمثلتها واما كنفاء بأمثلة الاشتقاق اه قال العصام في أطوله كذا ذكره السارح المحقق وفيه بعد أما عدم الظفر فلانه جعل من الأمثلة قول الحريري فشغوف بآيات المثاني وهو متصل به وقوله ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع الى تخليص عاني فيبغناية العدلان يقال ليطفر بهذا المثال لشبه الاشتقاق وأما لا كنفاء بأمثلة قسم عن أمثلة قسم آخر فبعد فالوجه أن يقال جعل الملحقين بالتجانسين قسما واحدا كقبي ياراد أربعة أمثلة لكل قسم لانه زاد مثالا واحدا في قسم اه باختصار (قوله كقوله) أي قول الاقيس الشاعر واسمه المغيرة بن عبد الله بن يحيى

نسبهم بضرب نزار ولقب بالاقبس لحرارة وجهه وكان يغضب من ذلك اللقب وكان شرب الخمر من محله  
لا يدخل في يده شي الا انفق فيه وكان له ابن موسر فكان يسأله فيعطيه حتى كثرت ذنوبه وقال له الى كم  
اعطيتك مالي وانت لا تتفكر عن شرب الخمر والله لا اعطيك شي ابدا فتركه حتى اجتمع مومه في ناديهم وهو  
فيهم ثم جاء فوقف عليهم فشكاه اليهم وذمه فوثب اليه ابن عمه فلطمه فقال له من معاهد التنصيص باختصار  
وهذا شروع في أمثلة المكررين (قوله سريع الخ) أي هذا المذموم سريع الى الشرفي اطم وجه ابن العم  
وليس سريع الى العمل بما يدعي اليه من الندى أي الكرم اه ع (قوله بلطم) بكسر الطاء فهو من باب  
ضرب كذا في الصباح (قوله وقوله) أي قول صفة بن عبد الله القشيري اه مطول والصفة بكسر الصاد  
الرجل الشجاع والذكر من الحيات سمى به هذا الشاعر (قوله تنع) خطاب لصاحب يدل عليه السابق اه  
أطول والبيت السابق قوله

أقول لصاحبي والعين تهوى \* بنايين المنيفة فالضمير

وقوله من شميم مصدر كالشم قال سم وأكثر ما يجي مفعيل في الاصوات كالصهيل والهدير وقوله نجد التجدد  
ما ارتفع من الارض والتهامة ما انخفض منها (قوله من عرار) قال في المطول وموضع من عرار رفع على  
أنه اسم ما ومن زائدة اه وفيه نظر لان ما اذا فصل بينهما وبين اسمها أو تقدم خبرها بطل عملها اه سم (قوله  
وهي) أي العرار وقوله وردة أي تطلع وتفرش على وجه الارض لاساق لها (قوله نعدمه) من باب علم  
(قوله وقوله) أي قول أي تمام اه مطول (قوله ومن كان بالبيض) جمع بيضاء قال ع (قوله القضية  
شرطية اتفاقية لان الولوج بالكواعب يتوهم عمومه للطبيعة الانسانية فبين أنه اتفاق له خلاف ذلك وان  
من كان مولعا بالكواعب فهو بخلافه وانهم مولع بالسيف واستعمالها في محالها بالحراب اه (قوله وهي  
الجارية) أي الاتي وقوله حين يبدو أي يظهر وقوله للهدى أي الارتفاع (قوله فزال بالبيض) جمع  
أبيض وهذا دليل جواب الشرط المحذوف أي فلا ألقت اليه لاني ما زلت الخ (قوله وقوله) أي في ذي الرمة  
(قوله معرج) اسم مفعول بمعنى المصدر أي تعرج بمعنى إقامة قال في المطول والتعرج على الشيء الإقامة  
عليه اه (قوله الخ) من الالم وهو النزول قال ع (قوله) أي أطلب منك أيها الخليلان أن  
تساعداني في الالم بالدار التي ارتحل عنها أهلها فصار القبول فيها والنزول فيها موحشا وأنا لو وجدت  
أهلها فيها ما كن مقبلها موحشا اه (قوله بم أهلها) هذه الجملة في موضع المفعول الثاني لوجد ويصح  
نصب أهلها بدل من الهاء في وجدتها وبعدها هو المفعول الثاني (قوله ما كان الخ) جواب لو وقوله وحشا  
أي موحشا خبر كان وقوله مقبلها أي موضع قبولها اسم كان (قوله صفة مؤكدة) أي ان لو حظ جعل  
قليل صفة لمعرج بعد تقييده بالاضافة لساعة وقوله مقيدة أي مخصوصة أي ان لو حظ جعله صفة لمعرج  
قبل تقييده بالاضافة لانه حينئذ يصدق بالقليل والكثير (قوله من اضافة التعرّيج الى الساعة) والاضافة  
على هذا الامة بخلافها على الثاني فانها بمعنى في لانها من اضافة الشيء الى ظرفه (قوله قليلها) ولا تنضر  
الهاء في كونه في الهجر لان الضمير المتصل حكمه حكم ما اتصل به (قوله والضمير الساعة) قال العصامي  
أطول وضمير قليلها الى الساعة بتقدير يضاف أي قليل تعرج ساعة كذا كره الشارح والاقرب أن يكون  
للتعرج يتأويل الإقامة اه (قوله فيما يكون المكرر الاخر) وهو قليلا (قوله وقوله) أي قول  
القاضي الارجاني اه مطول وهذا شروع في أمثلة المتجانسين (قوله أي اتركاني) اشارة الى أن دعائي تلبية  
دع من ودع يدع اه عبد الحكيم (قوله سفاهة) جعله القنري تمييزا ويفهم من حفيد الشارح أنه مفعول له  
وعبارة القنري قوله هراخفة وقلة العقل اه ذاعلى تقدير أن يكون سفاهة بفتح السين المهذبة فيكون نصبا  
على التمييز وقد يروى بكسر الشير المجهة بمعنى المشافهة نصبا على المصدر أي ملازمة مشافهة أو على الحال اه  
سم وقوله أنه مفعول له فالعنى اتركاني من لومك الواقع منك لاجل سفاهة أي خفة عقاك فاني لا ألقت  
اليه لان داعي الشوق الخ (قوله فداعى الشوق) هو جمال المحبوب وقوله قبل كما دعاني أي فأجبتة ولا

سريع الى ابن العم بلطم

وجهه \*

وليس الى داعي الندى (سريع)

فما يكون المكرر الاخر

في صدر المصراع الاول

(وقوله)

تنع من شميم عرار نجد

فما بعد العشة من عرار

فما يكون المكرر الاخر

في حشو المصراع الاول

ومعنى البيت استمتع شميم

عرار نجد وهي وردة ناعمة

صفراء طيبة الرائحة فاما

نعدمه اذا أمسينا فخر وحننا

من أرض نجد ومنابته

(وقوله ومن كان بالبيض

الكواعب) جمع كاتب

وهي الجارية حين يبدو

نذيرها للنهود (مغرمًا \*)

مولعا (فما زلت بالبيض

القواضب) أي السيوف

القواطع (مغرمًا) فيما

يكون المكرر الاخر

آخر المصراع الاول

ألم على الدار التي لو وجدت  
 بها أهلها ما كان وحشا  
 مقبلا  
 (قليل) صفة مؤكدة لفهم  
 القلة من إضافة التعرّيج  
 إلى الساعة أو صفة مقيدة  
 أي التعرّيج قليل في ساعة  
 (فان فاعل في قليلها)  
 مرفوع فاعل نافع والضمير  
 للساعة والمعنى قليل  
 التعرّيج في الساعة ينفعني  
 ويشفي غليلي ووجدى وهذا  
 فيما يكون المكسر الآخر  
 في صدر المصراع الثاني  
 (وقوله دنانى) أي أتر كنى  
 (من ملامك سفاهاً) أي  
 خفة وقلة عقل (قد أرى  
 السوق قلبك دنانى) من  
 الدعاء وهذا فيما يكون  
 المتجانس الآخر في صدر  
 المصراع الأول (وقوله وإذا  
 البلبل) جمع بلبل هو طائر  
 معروف (أفصحت بلقاتها)  
 فأنف البلبل) جمع بلبل  
 وهو الحزن (باحتماء بلبل)  
 جمع بلبل بالضم وهو يرق  
 فيه الحزن وهذا فيما يكون  
 المتجانس الآخر أعنى  
 البلبل الأول في حشو  
 المصراع الأول لأن صدره  
 هو قوله وإذا (وقوله فخشوف  
 بآيات المثاني) أي القرآن  
 (ومفتون بربات المثاني)  
 أي بنغمات أنوار المزامير  
 التي يظم طاق منها إلى طاق  
 هذا فيما يكون المتجانس  
 الآخر في آخر المصراع الأول

أجيبك بعده (قوله وقوله) أي قول تعالى اه مطول (قوله وإذا البلبل) الشاهد في هذا مع الأخير  
 وأما المتوسط فلا شاهد فيه عند المصنف كما سيأتي بيانه (قوله بلبل) بضم الباءين (قوله وهو طائر) أي  
 حسن الصوت (قوله أفصحت) أي نطقت ألسنتها نطقاً خالياً من اللكنة قال عبد الحكيم يقال أفصح  
 الإجمعي إذا انطلق لسانه وخلعت لفته عن اللكنة وحادث ولم يلحن والمراد بالغات النغمات وهي جعل  
 كل كلمة نغمة اه (قوله فأنف البلبل) أي بعد الأثران وقوله باحتساء الخ من الحسو وهو الشرب أي  
 بالشرب من كأس الخمر قال عرق والمعنى أنه يأمر بشرب آنية الخمر لرفع الأثران التي حركها صوت ذلك  
 الطائر لأن الصوت الحسن يحرك الأشواق اه (قوله بلبل) بفتح الباءين قاله حفيده (قوله بلبله  
 بالضم) أي ضم الباءين (قوله أعنى البلبل الأول) إشارة إلى أن المقصود بالتمثيل البلبل الثالث بالنسبة  
 إلى الأول وأما بالنسبة إلى الثاني فقال في المطول فهو من هذا الباب على مذهب السكاكي دون المصنف اه  
 أي لأن السكاكي اعتبر قسماً آخر وهو أن يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني ورأى المصنف تركه  
 أولى إذ المعنى فيه لرفع العجز على الصدر إذ لا صدر له حشو المصراع الثاني أصلاً بخلاف المصراع الأول اه  
 من سم ويس (قوله لأن صدر الخ) جواب عما يقال أنه في صدره (قوله وقوله) أي قول الحريري في  
 المقامة الثامنة والأربعين وهي البصرية وقبل هذا البيت

بها ما شئت من دين ودينها \* واخوان تغالوا في المعاني  
 والضمير في بهار جاع للبصرة وهذه الأبيات في مدحها (قوله فخشوف) بالعين بعد الشين قال عرق  
 البيت في نفسه يحتمل معنيين أحدهما أن يكون الموصوف واحداً أي هذا مشغوف بآيات القرآن  
 ومفتون مع ذلك لرفعة قلبه برفعة المزامير وأن يكون اثنين أي فهناك مشغوف بالآيات يهتدي بها ويتذكر  
 وآخر مفتون بنغمات المزامير غفلة منه عن الدار الآخرة ومقام انشاد البيت يعين أحدهما وقد تعين الثاني  
 به لأن البيتين للحريري ومقامهما يقتضي المعنى الثاني ولم يجعل الثاني في الموضوعين من الملحق اشتقاقاً  
 مع اشتراكهما في أصل المادة لأن الوصفية تنوسبت فيهما اه (قوله أي القرآن) تفسير للثاني وانما  
 قيل فيه مثان لأن القصص والوعود والوعيد تنفي فيه وتطلق المثاني أيضاً على الفاتحة وعلى ما كان أقل من  
 ما تنبئ من الآيات (قوله أي بنغمات) أي أصوات تفسير لربان وقوله أنوار المزامير تفسير للثاني (قوله  
 التي يظم الخ) أي يظم بعضها إلى بعض وفي هذا إشارة إلى التسمية (قوله وقوله) أي القاضي الارتجاني  
 والارتجان بن بسلام فارس اه أطول (قوله أملت سم الخ) من السريع وعروضه مطوية مكسوفة  
 وضربه موقوف أي رجوتهم وقوله ثم تأملت سم أي تفكرت في أحوالهم هل هم بمن يرجي خيره أو لا  
 وقوله فلاح لي أي بعد التأمل قال في الأطول وقد أفا دباستعمال الفاء أنه ظهر بأدنى تأمل اه وقوله أن  
 ليس فيهم فلاح بسكون الفاء قال الفري ومن هذه القصيدة قوله

يا قوم قد طال مقامى بكم \* من غير نفع الروح الروح  
 (قوله وقوله) أي قول الجعترى اه مطول وهو من المتقارب وفي المعاهد البيت نسبة للجعترى غالب  
 شرح التلخيص وليس الأمر كذلك وانما هو السرى الرفاء الموصلى وقد سرق معناه من بيت الجعترى فلذا  
 سبق الوهم في نسبته إليه وبيت الجعترى لفظه

بلوناضرائب من قد نرى \* فما ان رأينا الفتح ضرباً  
 وهو من قصيدة من المتقارب يمدح بها الفتح بن خاقان وبيت السرى الرفاء من قصيدة يمدح بها أبا الفوارس  
 سلامة بن عهد اه يتصرف وهذا شروع في أمثلة المحققين اشتقاقاً (قوله وطبع عليها) تفسير  
 (قوله أبعثها) قال عرق فان قيل كونها طبائع وكونه أبعثها متنافيان إذ لا معنى لأحداث الطبايع  
 وانما يتعلق الانشاء بالطبائع لا بالطبائع قلنا المراد أنك أنشأت آثارها الدالة على أنك طبعت عليها

(وقوله أماتهم ثم تأملت سم فلاح) أي فوز ولجأة هذا فيما يكون المتجانس الآخر في صدر  
 المصراع الثاني (وقوله ضرائب) جمع ضريبة وهي الطبيعة التي ضربت للرجل وطبع عليها (أبعثها)



من الاعطاء الاغنى والبذل لكل نفيس أعظم بدليل قوله في السماح اه (قوله في السماح) أى فى الكرم والعطاء (قوله وأصله المثل الخ) أى فهو فى الأصل مثل مقيد ثم استعمل فى مطلق مثل (قوله المثل فى ضرب القداح) فى معنى من وضرب بمعنى خلط والقداح السهام جمع قدح يكسر القاف ومكون الدال وهو سهم القمار وإضافة الضرب من إضافة الصفة للوصف أى المثل من القداح المضروبة أى المخلوطة فكل واحد منها يقال له ضرب لانه يضرب به فى جلته وهو مثلها فى عدم التميز فى المضاربة (قوله فيما يكون الملق الخ) لا يقال الضرائب والضرب من قبيل المتجانسين لان معنى الضرائب الطابع والضرب المثل وكلاهما يختلف معنى اللقظين كان من قبيل المتجانسين لانا نقول الاختلاف فى المصدق لا فى الاتفاق فى أصل الاشتقاق الذى يقتضى الاتحاد فى مفهوم المشتق منه الذى هو المعنى فى المشتقات كما تقدم وجنس الضرب متحد فيهما ولو كان فى الضرائب معنى الارزام بعد الابداء الذى قد يحدث عادة عن الضرب كضرب الطابع على الدرهم وفى الثانى بمعنى التعريك الذى هو هنا أخص من مطلق التعريك الصادق على الضرب فانهم اه ع (قوله وقوله) أى امرى القيس اه مطول (قوله يخزن) فى المختار به نصر وقال فى المصباح خزنت الشيء خزنا من باب قتل جعلته فى الخزن وخزنت السر كفته وخزن اللحم من باب تعب تغيرت ريحه مقلوب من خنز اه (قوله مما لا ضرر له فيه) أى وانما ضرره على غيره (قوله وقوله) أى قول أبى العلاء العزى من البسيط (قوله واختصرتم) كان الظاهر أن يؤخر هذا بعد المثالين المذكورين بعده لانهم مابقية الامثلة الاربعة للاشتقاق ومن التقديم توهم البعض ما ذكره أى لو تركتم كثرة الاحسان ولم تبالغوا فيه بل أتيتم بما اعتدل منه زرتكم ولكن أكثرتم من الاحسان فهجرتكم لتلك الكثرة فطرو وجهاعن الاعتدال وقوله والعذب الخ أى ولا غرامة فى هجران ما يستحسن نطرو وجه عن حد الاعتدال لان الماء العذب الذى هو مطلوب فى أصله قد هجر لا لافراط فى انحصار أى لتجاوز الحد فى الصفة المستحسنة منه وهى خصه بفتح الحاء والصادى برودته اه ع (قوله فى انحصار) فى المختار به طرب قال سم فى المصباح انحصار التعريك البرد ومثله فى القاموس ثم قال وكشف البارد اه (قوله لكثرة انعامكم على) أى ويجزى عن شكره فاستخيت من الاتيان اليكم بالقيام بحق الشكر فالبيت مدح خلافا لما قال انه ذم بدليل قوله بجر (قوله حيث كان اللفظ الآخر) وهو اختصرتم وقوله فى حشو المصراع الاول أى لسبق لوعليه (قوله وفى هذا البيت مما يجمعهما شبه الاشتقاق) لانه يتبادر كونهما من مادة واحدة وليس كذلك فان الاول وهو الواقع فى الحشوا مأخوذ من مادة الاختصار الذى هو ترك الاكثار والثانى مأخوذ من خصر أى بر ولا يقال لامادة الخصر لانه نفسها اذ هو مصدر فليس هنا شبه اشتقاق اذ لم يؤخذ من شئ حتى يتبادر كونهما من أصل واحد لانا نقول يكفى فيه رعاية كونه مأخوذا من الفعل على قول اذ التبادر يكفى فيه التوهم وهذا بناء على أنه فعل لا فاده ع (قوله وقد أوردته فى الشرح) قال فى المطول وأما الامثلة الثلاثة التى أهملها المصنف فنال ما يقع أحد المحققين الذين يجمعهما شبه الاشتقاق فى آخر البيت والمحقق الآخر فى صدر المصراع الاول قول الحريرى

ولاح يلحى على جرى العنان الى \* ما بهى فسخاله من لائح لائح

فالاول ماضى يلوح والآخر اسم فاعل من طهأ ومثال ما وقع للمحقق الآخر فى آخر المصراع الاول قوله

ومضطلع تلخيص المعانى \* ومطلع الى تلخيص معانى

فالاول من عنى يعنى والثانى من عنى يعنى ومثال ما وقع للمحقق الآخر فى صدر المصراع الثانى قول الآخر

لعمري لقد كان الثريا مكانه \* ثرا فاضحى الا تشواه فى الثرى

فى السماح \* فلست أرى لك فيها ضربا أى مثلا وأصله المثل فى ضرب القداح هنا فيما يكون الملقى الآخر بالتجانسين اشتقاقا فى صدر المصراع الاول (وقوله اذا لم يؤخر على لسانه فليس على شئ سواء بخزان) أى اذا لم يحفظ المرسل لسانه على نفسه مما يعود ضرره اليه فلا يحفظ على غيره مما لا ضرر له فيه وهذا مما يكون للمحقق الآخر اشتقاقا فى حشو المصراع الاول (وقوله واختصرتم من لاحتار زرتكم والعذب من الماء بهجر لا لافراط فى انحصار أى البرودة يعنى أن بعدى عنكم لكثرة انعامكم على وقد توهم بعضهم أن هذا المثال مكرر حيث كان اللفظ الآخر فى حشو المصراع الاول كما فى البيت الذى قبله ولم يعرف أن اللقظين فى البيت السابق مما يجمعهما الاشتقاق وفى هذا البيت مما يجمعهما شبه الاشتقاق والمصنف لم يذكر من هذا التسم الا هذا المثال وأهمل الثلاثة الباقية وقد أوردته فى الشرح

(وقوله فذم الوعيد شاعريك ٢٧٠ ضاري \* اطين اجنحة الغراب يضرب) وهذا فيما يكون الملق الا شاعركا وهو ضاري

في آخر المصراع الاول (وقوله وقد كانت البيض القواضب في الوقي) أي السيف القواطب في الحرب (واتر) أي قواطب لحسن استعماله اياه (فهو الان من بعده بتر) جمع ابراذ لم يبق بعده من يستعمل استعماله وهذا مما يكون الملق الآخر اشتقاقا في صدر المصراع الثاني (ومنه) أي من اللفظ (السجع قيل وهو نواطو الفاصلتين من النثر على حرف واحد) في الآخر (وهو معنى قول السكاكي هو) أي السجع (في النثر كالقافية في الشعر) يعني أن هذا مقصود كلام السكاكي ومحصوله والا فالسجع على التفسير المذكور بمعنى المصدر أعني توافق الفاصلتين في الحرف الاخير وعلى كلام السكاكي هو نفس اللفظ المتواطئ الآخر في الآخر الفصرو لئلا ذكر السكاكي بلفظ الجمع وقال انها في النثر كالقوافي في الشعر وذلك لان القافية لفظ في آخر البيت اما الكلمة نفسها والحرف الاخير منها أو غير ذلك على تفصيل المذاهب وليست عبارة عن نواطو الكلمتين من أواخر الايات على حرف واحد فالخاتمة أن السجع قديما على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار توافقها مع الكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى وقد تطلق على نفس توافقها ومرجع المعنى واحد (وهو) أي السجع ثلاثة أضرب (مطرف ان اختلغا) مطرفاه

فالضاري واوى من الثروة والثرى ياتي اه وقوله قول الحريري أي في المقامة الرابعة والعشرين من قديمة سطلها

نهاني الشيب عفافيه أفرأحي \* فكيف أجمع بين الراح والراح وقوله وقوله ومضطلع الخ أي قول الحريري في المقامة الثامنة والاربعين قال الحريري والمضطلع بالشئ القوى عليه الناهض به وتخلص المعاني اقتصارا لفاظها وتحسين عباراتها وتخلص المعاني فكذلك الاسير وبعد البيت المذكور

وكم من قاري فيها وقاري \* أضرب الجفون وبالجفان وضمير فيها يرجع الى البصرة وقاري الاول الذي يقرأ القرآن وقاري الثاني مطعم الضيفان واضرار الاول بالجفون لكثرة قراءته بالليل واضرار الثاني بالجفان لانه أطعم ما فيها وجعلها خالية اه (قوله وقوله فذم الوعيد الخ) في المعاهد البيت من الكامل ولا أعرف قائله ونسبه صاحب الدر الفريد لعبد الله بن محمد بن أبي عبيدة المهلب اه (قوله الغراب) سمي بذلك لانه كلما يطرد يرجع فاصلة ذب فاب أي طرد فرجع وقوله يضرب أي يضرب فكل منهما مأخوذ من الضر والمعنى اترك وعيدك لانه ينشأ منه ضرر لانه كاله دم (قوله وقوله) أي قول أبي تمام في مرثية محمد بن نخل حين استشهد وقوله

نوى في الثرى من كان يحياه الورى \* ويغمر صرف الدهر ناله الغمر اه مطول وقوله نوى في الثرى أي أقام في التراب وقوله ويغمر أي يزيل قائله الغمر أي الكثير (قوله بتر) أي مقطوعة الاستعمال اذ لم يبق الخ (قوله ومنه السجع) قال ع ق وهما أربعة ألفاظ يعني استحضار مسجاتها ليزول الالتباس في كثرة دورها على اللسان السجع والفاصلة والقرينة والفقرة فالقرينة قطعة من الكلام جعلت مزاجية لآخرى والفقرة مثلها ان شرط فيها مقارنتها لآخرى والا كانت أعم سواء كانت مع تسجيع أو لا كما هو ظاهر كلامهم والفاصلة الكلمة الاخيرة من القرينة والسجع توافق الفاصلتين أو نفس القافية الموافقة لآخرى اه (قوله على حرف) على معنى في (قوله مقصود الخ) بمعنى أن تسمية الفاصلة تسجيلا انما هو لوجود التوافق فيها ولذا لما سميت فعاد الحاصل الى أن العلة التي أوجبت التسمية هي التسمية في الحقيقة وفي القصد اه ع (قوله وعلى كلام السكاكي هو) أي السجع وفي نسخة هي أي الاسجاع (قوله في أواخر الفقر) حال من اللفظ أي حالة كونه اللفظ كائنا في أواخر الفقر (قوله ولئلا ذكره) أي لكون السجع نفس اللفظ (قوله ولئلا ذكره الخ) استدلال على كونه على كلام السكاكي نفس اللفظ بأمرين أحدهما ذكره بلفظ الجمع والثاني قوله انها في النثر كالقوافي ولم يبين وجه الدلالة من الاول لوضوحه وهو أنه لو كان على كلامه بمعنى المصدر لم يجمعه اذ المصدر يصدق على القليل والكثير ولا يجوز جمعه الا اذا أريد به الأنواع ولا يتأتى ارادتها هنا لانه في مقام التعريف لا يتطرق فيه اليها وفيه تطرور وود منه على تقدير ارادة اللفظ بأن قال كيف ذكره باللفظ الجمع في مقام التعريف الذي لا يتطرق فيه الى الافراد فينبغي أن يقال وجه الدليل انه لا يجوز جمع المصدر الا اذا أريد به الأنواع ولم يدل من كلام السكاكي على ارادتها وأما وجه الثاني فيمنه بقوله وذلك لان القافية الخ وحاصله أنه نظر بالقوافي التي هي ألفاظ قطعاً فكون هو كذلك اه سم (قوله وذلك) أي وجه دلالة القول المذكور على أن السجع نفس اللفظ (قوله أو غير ذلك) كأنه يكون من الحركة قبل الساكنين الى الانتهاء اه ع (قوله على تفصيل المذاهب) أي الاثني عشر مذهباً وقد ذكرها شيخ الاسلام على الخزرجية (قوله وليست) أي القوافي عبارة الخ أي فيل التسمية على أن السكاكي أراد بالسجع اللفظ اه ع (قوله ومرجع المعنيين واحد) وهو التوافق المذكور فان المعنى الثاني نفس التوافق والاول الكلمة من حيث التوافق فهو المسمى في الحقيقة اه سم (قوله مطرف) على صيغة المفعول من الطرف وهو الحديث من المال لان الوزن في الفاصلة الشابة حديث وليس الوزن الذي كان في الفاصلة الاولى اه أطول وقال ع ق وانما سمي

من الفقرة الاخرى وقد تطلق على نفس توافقها ومرجع المعنى واحد (وهو) أي السجع ثلاثة أضرب (مطرف ان اختلغا) مطرفاه

مطرفا لانه خارج في التوغل في الحسن الى الطرف بخلاف غيره كما يأتي أولان ما وقع به التوافق وهو الاتحاد  
 بين الفاصلتين انما هو في الطرف وهو الحرف الاخير دون ما يمين وهو الوزن اه (قوله أي الفاصلتان) أي  
 الكلمتان الاخيرتان من القرينتين كما يدل له ما يأتي اه سم (قوله في الوزن) قال في العروس ينبغي أن  
 يكون المعبر هنا الوزن الشعري لا التصريفي اه يس والوزن الشعري مقابلة مطلق حركة بمطلق حركة  
 وان اختلف نوع الحركة كمقابلة ضمة بضممة والوزن التصريفي مقابلة حركة بنوع حركتها كمقابلة ضمة بعنقلها  
 (قوله نحو قوله تعالى مالكم لارجحون الله وقارا) الآية أي مالكم لاتخافون الله عظيمة اه فسرى  
 والأطوار بجح طور كنور أي وقد خلقكم مراتب أولا عناسر ثم مركات لتغذي الانسان ثم نطفاهم علقا  
 ثم مضغاهم عظاما وعلوهم ثم أنشأكم خلقا آخر اه أطول (قوله مختلفان وزنا) أي لان تأتي الاول متحرك  
 والثاني ثابته ساكن (قوله أي وان لم يختلفا في الوزن) أي كما يختلفا في التقفية لان قوله قبله ان  
 اختلفا في الوزن معناه مع الاتفاق في التقفية اذ لا يشمل الاختلاف في التقفية أيضا بقريته تعريف السجع  
 حيث اعتبر فيه التوافق في الحرف الاخير وحيث لا يشمل قوله ولا ما اذا اختلفا فيهما ولا ما اذا اختلفا في  
 الوزن فقط لانه نشأه ولا ما اذا اختلفا في التقفية فقط لانتفاءها عن السجع بمقتضى التعريف فبحصر  
 المتوازي الذي هو من أقسام ذلك فيماد كرفيشكل قول الشارح الاتي وقد يختلف الوزن فقط الخ أي في  
 المتوازي كما هو صريح عبارة المطول لان المتوازي لا يشمل ذلك كما تقرر ويوجب بأن الشارح لم يقصد أن  
 ذلك داخل في كلام المصنف بل قصد الاستدراك عليه بأن هذه الاقسام خارجة من كلامه مع أنها من  
 المتوازي نعم هذا الجواب لا يناسب عبارة المطول ولا يضرن ذلك فليتأمل اه سم بتصرف (قوله فان كان  
 ما في احدي القرينتين) أي الفقرتين سميت بذلك لانها تقارن الاخرى أي جميعه بدليل قوله أو أكثره  
 (قوله أي التوافق الخ) تنسیر للتقفية (قوله قترصيع) أي فالسجع السكاك في الفاصلتين على هذه  
 الصورة يسمى ترصيعا تشبيها به يجعل احدي اللولوتين في العنق مقابلة الاخرى مثلها اه ع ق وانظر  
 لم عبر في هذا القسم بالمصدر اذ عني قوله ترصيع وفي القسمين الاخرين باسم المفعول أعني قوله مطرف ومتواز  
 ولعله للتفنن في التعبير تأمل (قوله بطبع الاسجاع الخ) قال ع ق شبه ترزين السجع بمصاحبة تنجبار  
 الالفاظ يجعل الحلى مطبوعا بالجواهر فعبير به هذه العبارة على طريق الاستعارة بالكناية اه والمناسب  
 لكلامه أنها استعارة صريحة تبعية والمناسب للكناية أن يكون المشبه الاسجاع تأمل وازافة جواهر  
 لما بعده من اضافة المشبه به للشبه وقوله ويقرع الاسجاع الخ شبه الاسماع بأبواب تفرع بالاصابع لتفتح  
 فعبير عذ كر على طريق الاستعارة بالكناية (قوله فلا يقابله الخ) جواب أما (قوله كان مثالا لما يكون  
 الخ) اذ ليست الاذان موافقة للاسجاع في الوزن بحسب لفظها الآن وان كانت موافقة بحسب أصلها  
 اذ أصلها أذان بوزن أفعال لانه لا يتظر الى الاصل في مثل ذلك وليست موافقة لها في التقفية اذ آخر تلك  
 العين وهذه النون ويجوز أن يكتفي بذلك في عدم التوافق وان كانت موافقة في الوزن بحسب الاصل اه  
 سم (قوله فتواز) أي فهذا النوع من السجع يسمى متوازيا لتوازي الفاصلتين وزنا وتقفية دون رعاية  
 غيرهما والتسمية يكتفي فيها أدنى اعتبار اه ع ق (قوله أي وان لم يكن الخ) أي بالنظر لما عدا الفاصله اذ  
 التوافق في الحرف الاخير منها معتبر في مطلق السجع اه يس (قوله ولا أكثره) يراد بالاكثر ما قبل الاقل  
 فيصدق بالمساوي كما في الآية فان النصف لم يوافق فصم التمثيل بالآية حيث شد (قوله فيما سر رم فوعة)  
 الآية السر رجح سر رم فوعة عالية وأكواب جمع كواب وهو كوز لا عرولة موضوعه أي على حافات  
 العمون معدة لشر بهم (قوله وقد يختلف الوزن فقط الخ) هذا من جملة ما دخل تحت الانه في مادقة  
 بثلاث صور لان عدم الاتفاق في الوزن والتقفية صادق بالاختلاف فيما أو في أحدهما (قوله نحو  
 والمرسلات الخ) فالمرسلات مع العاصفات متقفيتان تقفية ولم يتفقا وزنا وكل منهما نصف الفترة كذا قيل  
 وفيه تفرق لان المعبر من الوزن هنا الوزن الشعري كما قيل لا الوزن النحوي وعليه فهم امتوافقان اذا تمحرك

أي الفاصلتان (في الوزن) نحو مالكم لارجحون الله وقارا وقد خلقكم أطوارا فان الوها والاطوار مختلفان وزنا (والا) أي وان لم يختلفا في الوزن (فان كان ما في احدي القرينتين) من الالفاظ (أو) كان (أكثر) أي أكثر ما في احدي القرينتين (مثل ما يقابله من) القرينة (الاخرى في الوزن والتقفية) أي التوافق على حرف الاخير (قترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه وقرع الاسماع بزجاج وعظله) جميع ما في القرينة الثانية موافقا لما يقابله من القرينة الاولى وأما لفظه فيسوفلا يقابله شئ من الثانية ولو قيل بدل الاسماع الاذان كان مثالا لما يكون أكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله في الاولى (والا لتواز) أي وان لم يكن جميع ما في القرينتين ولا أكثره مثل ما يقابله من اخرى فهو السجع المتوازي (نحو فيما سر رم فوعة) وأكواب موضوعه لاختلاف سر رم وأكواب في الوزن والتقفية وقد يختلف الوزن فقط فحصر والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفاء

في مقابلة المصرك والساكين في مقابلة الساكن وعدد الحروف المنطوق بها واحدا فيهما وان كان وزن المرسلات في النصوص المعجلات والعاصفات الفاعلات اه ع ق قال يس وفي المسائل السفوية لان هشام علام انتصب عرفا للجواب ان كانت المرسلات الملائكة والعرف المعروف فعرفا امام مفعول لاجله وامام منصوب على نزاع الخافض وهو الباع والتقدير اقسام بالملائكة المرسلة للصروف أو بالمعروف وان كانت المرسلات الارواح أو الملائكة وعرفا بمعنى متتابعة فانتصبا على الحال والتقدير اقسام بالارواح أو الملائكة المرسلة متتابعة اه (قوله وقد تختلف التقفية فقط) أي دون الوزن فحصل على وزن هلك وقافية لها فافية الاولى الا لام وقافية الثانية الكاف وكذا يقال في ناطق وحاسد وأما بين الصامت والنامت فهما فاصلتان لا بد فيهما من التوافق في الحرف الأخير (قوله حصل الناطق والصامت) هذا آخر القرينة الاولى والباقي هو الثانية أي حصل عندنا كسب الناطق كالعبيد واكتساب الصامت كالدواب (قوله قيل الخ) ليس مراده التضعيف بل حكايته عن غيره (قوله ما تساوت قرائنه) نقل في المطول عن ابن الأثير كلاما يدل على أن المراد التساوي في عدد الكلمات ولا يشترط التساوي في عدد الحروف فلا حاجة لجعل المشتد كاللام في ظل بمرتين وان هذا يخالف لما سبق في الجنس من جعل المشتد في حكم الخفيف اه يس قال ع ق وأحسن هذا الاحسن أقصر قرينة لصعوبة ادراكه وعزلة اتفاهه وقرب سمعهم من السمع وأحسنه ما كان من لفظتين وينتهي الاقصر الى تسع كلمات وما زاد على ذلك تطويل وشرط الحسن أن لا تكون إحدى القرينتين تكرارا للآخرى والا كان تطويلا كقوله طاروا وايقن بظهورهم صدورهم وبأصلاهم بخورهم فان الظهور بمعنى الاصلا والصدور بمعنى التصور اه (قوله في صدر مخضود وطلع منضود) الصدر شجر النبق والمخضود الذي لا شوك له كله مخضد أي قطع شوكه والطلع شجر الموز وله نور كثير يطيب الرائحة وعن السدي شجر يشبه طلع الدنيا ولكن له نمر أحلى من العسل والمنضود الذي تضد بالجل من أسفله الى أعلاه فليست له ساق بارزة وفي الصحاح تضد متاعه يضده بالكسر وضع بعضه على بعض وظل عمدوا أي عمد لا تنسخه الشمس اه فنرى (قوله خذوه) قرينة وفغلوهم قرينة ثانية وقوله ثم الجحيم صاوة قرينة ثالثة (قوله من التصلية) أي الاحراق بالنار (قوله أن توثي قرينة) في بعض النسخ بالتاء وفي بعضها بالياء أي بقرينة وفي بعضها أن تولى قرينة أخرى باللام وعلى هذه النسخة الأخيرة شرح العصام في أطوله حيث قال من الايلاء وأخرى مفعول ثان لا يلا ولا الاول قرينة ثاب عن الفاعل اه وكتب سم ونصه قوله أن تولى قرينة أخرى فالأقصر هي الوالية اه وحل الشارح بقوله أي يوثي بعد قرينة الخ أنسب بنسخة توثي بالتاء أو بالياء من نسخة تولى (قوله أمده) أي غابته اه سم (قوله يبقى الانسان عند سماعة الخ) لان السمع يطلب مثل الاولى أو قريتها فاذا سمع القصير كثيرا حصل ما ذكر اه سم (قوله فيعتر) بابه نصر (قوله فيعتر دونها) ففاجأه خلاف ما يترقب وهو عما يستعجب وذلك كما لو قيل خاطبني خللي وشغاني بكلامه الذي هو كالجوهر النفيس فاقضيت به أحسن تنفيس اه ع ق (قوله احتراز عن نحو قوله الخ) فان القرينة الثانية أقصر لكن لا كثيرا قال ع ق فان الاولى من تسع كلمات بحروف الجر والثانية من ستة ولم يضر فيه وخذنه أن الزيادة بالثالث لا تضر اه (قوله والاصجاع الخ) قال ع ق ثم أشار الى أمر يرتكب في اكتساب حسن السمع وبين أنهم مقتدر حتى صار أصلا فقال والاصجاع الخ أي الأصل الذي يرتكب ويفتقر لتعصيل الاصجاع وتكثيرها هو سكون الاعجاز بالوقف اه وهو واجب عند اختلاف الحركات الاعرابية ومستحسن عند اتفاقها (قوله مبنية على سكون الاعجاز) أي لان المطلوب الوقف عليها اذا غرض أن يراوج بينها ولا يتم في كل صورة الا بالوقف واذا رأيتهم يخرجون الكلم عن أوضاعها اللزواج كما في قولهم آتيتك بالغدا والعشائيا أي بالغدا وانما ظنك بهم في ذلك اه يس وقوله واذا رأيتهم أي رأيت البلفاء والعشاياء جمع عشية كفضية وقضايا وقوله أي بالغداوات جمع غداة ولا تجمع على غدايا وانما نكلموا به الا بالزواج

وقد تختلف التقفية فقط  
كقولنا حصل الناطق  
والصامت وهلك الحاسد  
والنامت (قيل وأحسن  
الجمع ما تساوت قرائنه  
نحو في صدر مخضود وطلع  
منضود وظل عمدوهم) أي  
بعد أن لا تتساوى قرائنه  
فالأحسن (ما طالت قرينته  
الثانية نحو والتجيم اذا هو  
ماض صاحبكم وماغوى  
أو) قرينته (الثالثة نحو  
قوله تعالى خذوه فغلوهم  
الجحيم صاوة) من التصلية  
(ولا يحسن أن توثي قرينة)  
أي أن يوثي بعد قرينة  
بقرينة أخرى (أقصر  
منها) قصرا (كثيرا)  
لان الجمع قد استوفى  
أمده في الاول بطوله فاذا جاء  
الثاني أقصر منه كثيرا يبقى  
الانسان عند سماعة كن  
يريد الانتهاء الى غاية فعثر  
دونها وانما قال كثيرا احترازا  
عن نحو قوله تعالى ألم  
ترك فعل ربك بأصحاب  
الفيل ألم يجعل كيدهم في  
تضليل (والاصجاع مبنية  
على سكون الاعجاز)



(قوله أي أو آخر الخ) أشار بهذا إلى أن كلامه على حذف مضاف والفواصل تفسير للاجتماع (قوله) اذ لا يتم التواطؤ والتزاج في جميع الصور الا بالوقف والسكون) وان تم في بعض الصور بدونهما بان توافق حركة أو آخر الفواصل لا يقال كان يمكن اعتبار غير السكون لان اخراج الحرف عن حركته إلى السكون أولى من اخراجه إلى حركة أخرى لا اعتبار السكون في الوقف والضرورة وغير ذلك ولانه الاصل فالرجوع إليه أولى اه سم (قوله التواطؤ) أي التوافق والتزاج أي التشابه (قوله ما بعد ما فات) لان ما فات من الزمان ومن الحادث فيه لا يعود أبدا وقوله وما أقرب ما هو آت لانه لا يتم بلوغه وإذا قال خير الثقلين عليه الصلاة والسلام بعثت أنا والساعة كهاتين وأشار إلى أصبعيه المباركتين السبابة والوسطى من ع ق والاطول (قوله رعاية الادب وتظليما) أي لالعدم ووجوده في نفس الامر (قوله اذ السجع في الاصل هدير الحمام) أي ثم نقل لهذا المعنى ع ق (قوله ونحوه) بالرفع عطفا على المضاف أي ونحو الهمد كصوت الساقه لاعلى المضاف إليه اذ الهمد قاصر على الحمام (قوله اذ لم يقل أحدا) ب رده ع ق بأن القرآن كلام الله فلا يسمى كله ولا جزؤه الالهام فيه ولا نقصان قياسا على تسمية الذات والسجع هدير الحمام ونفث الكهنة فقيه من النقصان ما يمنع من اطلاقه الا بالاذن ويؤيد هذا ما ورد في الحديث من النهي في قوله صلى الله عليه وسلم أسجعا كسجع الجاهلية فتأمل اه (قوله وانما الكلام في أسماء الله تعالى) أي الخلاف في أنه يحتاج للاذن الشرعي أولا كما قال صاحب الجوهرة \* واختير أن أسماءه وتوقيفه (قوله بل يقال فواصل) لمناسبة ذلك لقوله تعالى فصلت آياته ثم هذا يدل على أن السجع اسم للكلمة الأخيرة اذ الفاصلة هي الكلمة الأخيرة وهو موافق لقول الشارح السابق فالخاصل أن السجع الخ وقد يطلق على مجموع الفقرة ومنه قول المصنف السابق وأحسن السجع ما تساوت قرائنه وقد يطلق على مجموع الفقرتين مجازا كما في قوله لان الشطر نفسه الخ ولهذا احتاج الشارح إلى قوله أعنى الكلمة الأخيرة من الفقرة اه يس (قوله وقيل السجع الخ) مقابل قوله قيل هو بطاؤه الفاصلتين من النثر (قوله غير مختصر بالنثر) أي بل يجري في النظم بأن يجعل كل شطر من البيت فقرتين لكل فقرة سبعة فان اتفق فقرتا الشطرين فهو غير تشطير والافهوت تشطيرا وبأن يجعل كل شطر فقرة فيكون البيت فقرتين وهذا كثير كالنية ابن مالك وجوهرة اللقاني وسلم الاخضرى (قوله قوله) أي قول أبي تمام من قصيدة من الطويل مدح به انصرا (قوله تجلى به) هذا الضمير وما بعده عائد إلى نصر المذکور في البيت قبله وهو قوله

سأحدث نصيرا ما حيت وانني \* لأعلم أن قد جل نصر عن الحد

أي أو آخر فواصل القرائن اذ لا يتم التواطؤ والتزاج في جميع الصور الا بالوقف والسكون (قوله ما بعد ما فات) لان ما فات من الزمان ومن الحادث فيه لا يعود أبدا وقوله وما أقرب ما هو آت لانه لا يتم بلوغه وإذا قال خير الثقلين عليه الصلاة والسلام بعثت أنا والساعة كهاتين وأشار إلى أصبعيه المباركتين السبابة والوسطى من ع ق والاطول (قوله رعاية الادب وتظليما) أي لالعدم ووجوده في نفس الامر (قوله اذ السجع في الاصل هدير الحمام) أي ثم نقل لهذا المعنى ع ق (قوله ونحوه) بالرفع عطفا على المضاف أي ونحو الهمد كصوت الساقه لاعلى المضاف إليه اذ الهمد قاصر على الحمام (قوله اذ لم يقل أحدا) ب رده ع ق بأن القرآن كلام الله فلا يسمى كله ولا جزؤه الالهام فيه ولا نقصان قياسا على تسمية الذات والسجع هدير الحمام ونفث الكهنة فقيه من النقصان ما يمنع من اطلاقه الا بالاذن ويؤيد هذا ما ورد في الحديث من النهي في قوله صلى الله عليه وسلم أسجعا كسجع الجاهلية فتأمل اه (قوله وانما الكلام في أسماء الله تعالى) أي الخلاف في أنه يحتاج للاذن الشرعي أولا كما قال صاحب الجوهرة \* واختير أن أسماءه وتوقيفه (قوله بل يقال فواصل) لمناسبة ذلك لقوله تعالى فصلت آياته ثم هذا يدل على أن السجع اسم للكلمة الأخيرة اذ الفاصلة هي الكلمة الأخيرة وهو موافق لقول الشارح السابق فالخاصل أن السجع الخ وقد يطلق على مجموع الفقرة ومنه قول المصنف السابق وأحسن السجع ما تساوت قرائنه وقد يطلق على مجموع الفقرتين مجازا كما في قوله لان الشطر نفسه الخ ولهذا احتاج الشارح إلى قوله أعنى الكلمة الأخيرة من الفقرة اه يس (قوله وقيل السجع الخ) مقابل قوله قيل هو بطاؤه الفاصلتين من النثر (قوله غير مختصر بالنثر) أي بل يجري في النظم بأن يجعل كل شطر من البيت فقرتين لكل فقرة سبعة فان اتفق فقرتا الشطرين فهو غير تشطير والافهوت تشطيرا وبأن يجعل كل شطر فقرة فيكون البيت فقرتين وهذا كثير كالنية ابن مالك وجوهرة اللقاني وسلم الاخضرى (قوله قوله) أي قول أبي تمام من قصيدة من الطويل مدح به انصرا (قوله تجلى به) هذا الضمير وما بعده عائد إلى نصر المذکور في البيت قبله وهو قوله

سأحدث نصيرا ما حيت وانني \* لأعلم أن قد جل نصر عن الحد

اه سم أي مادمت حيا (قوله تجلى به برشدي) أي ظهر بهذا المدح ورشدي أي بلوغى للقايد بارشاده هذه فقرة ذات سبعة في النظم اه ع ق (قوله ذات رة) أي غنى (قوله وفاض به غدى) أي كثر به مالى القليل قال سم لعله كالتا كيد قبله تأمله اه وفي المعاهد والرواية في ديوانه بلفظ يجري بدل غدى اه (قوله هو بالكسر الماء القليل الخ) قال العصام في أطوله كذا ذكره الشارح في المختصر وفي القاموس التمدد بالفتح وبحرك وككتاب الماء القليل لاماته وفي الديوان أيضا جله بالفتح ومثله العصاح اه (قوله والمراد هنا المال) أي القليل وفي نسخة المال القليل (قوله أي صار ذا وري) أي صار في المطول وهذا عبارة عن التطفر بالمطلوب اه (قوله ذا وري) يعني أن الزناد صار ذا نارا بالمدح فهذا يقتضى أن المدح حصل لشيء لم يكن حاصل (قوله على أنه مضارع للتكلم) في نسخة على أنه متكلم المضارع وعليها فحقها قلب أي مضارع المتكلم (قوله فتعصيف) أي تغيير اللفظ لانه أبدا فتحة الهمزة ضمة وأبدل فتحة الراء كسرة (قوله فتعصيف ومع ذلك بأباه الطبع) أي لعدم مطابقتها لما قبله في الفاعل في كونه من طريق الغيبة فلم يجر الكلام على غط واحد وجر بأنه مع إمكانه أنسب بلاغة الشاعر وأيضا فيه الإيحاء إلى ما ينافي المقام لان فيه الإيحاء إلى أن غده أصل النثر بالمراد ثم استعان بالمدح حتى

بلغ المقصود وكون زنده لا وري له ثم صار بالممدوح ذاورى أنسب لمقام الممدوح من أن يخرج نازنده  
 باعانة الممدوح مع مباشرة الوري بالتسبب اه ع ق بتصرف واختصار (قوله ما يسمى التشطير)  
 فان قلت هذا لا يشمله تعريف السجع السابق لاختلاف الحرف الاخير قلت بل يشمله باعتبار كل  
 شرط فانه يشتمل على سجتين متفتقتي الاخر وان لم يشمله باعتبار مجموع الشطرين لعدم اتفاق آخرهما  
 تأمل اه سم (قوله جعل كل من شطري البيت الخ) أى ومن لازم ذلك أن يكون في كل شطر  
 سجتان متفتقتان ضرورة أن السجع موافقة فاصله لاخرى في الحرف حيث حكم بأن السجعة في  
 الشطر مخالفة لسجعة الشطر الآخر لزم رعاية شرط السجع وهو الاتفاق في الحرف الاخير أن في كل  
 شطر سجتين ليحقق معنى السجع فيه فحينئذ تكون سجتاه محالفتين لسجعتي الآخر فالمراد بالسجعة  
 الجنس الشامل لاثنين فأكثر اه ع ق (قوله مخالفة لاختها) بأن لا يتوافقا في الحرف الاخير اه سم  
 قال العصام في أطوله أى مثلها واطلاق الاخت على المتشابهة في اللغة قال الله تعالى كلما دخلت أمة  
 لعنت أختها اه (قوله في موضع المصدر) أى معناه المصدر (قوله أى مسجوعا سجعة) الظاهر  
 أن سجعة بمعنى تسجيعة كما هو قضية كونها في موضع المصدر وهو الموافق للعنى لأن كل شطر ليس سجعة  
 بل سجتين لكنه سجع تسجيعة لقوله أى مسجوعا تقديرا للفعول الثاني يجعل الذى هو عامل سجعة الذى  
 هو في موضع المصدر فتأمل اه سم وقال ع ق سجعة أى صاحب سجعة فلا اشكال ثم قال وانما  
 قدرنا المضاف لما علم أن السجعة ماوافق الفاصلتين أو نفس الفاصلة وبكل تقدير لا يكون الشطر نفس  
 السجعة بل هو ذو سجعة اه (قوله لأن الشطر ليس بسجعة) أى واحدة بل كل شطر فيه سجتان  
 (قوله وهو مجاز الخ) فيكون أطلق السجعة على مجموع الشطر فيصح الكلام بلا تقدير اه ع ق (قوله  
 نسمة لكل) هو الشطر وقوله باسم جرثوه هو الكلمة الاخرى من الشطر أو من آخر قرينه الاولى (قوله  
 كقوله) أى قول أى تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية بلدة بالروم وقوله تدبير مبتدأ أخبر به في  
 البيت الثالث وهو قوله

لم يرم قوما ولم يهتد إلى بلد \* الاتقدمه جيش من الرب

ه مطول وقوله عمورية بفتح الاول وتشديد الثاني مضموم ما وتشديد الباء وقوله في البيت يهتد بفتح الهاء  
 وضما أى ينهض ماضيه يهتد بفتحها قال في القاموس يهتد إلى كمنع ونصره ودا كعب والمرأة كعب  
 نديها والرجل نهض اه فلو وقع لبعض من حشى المطول من المتأخرين من قوله يهتد بكسر الهاء مخطئا  
 (قوله بالله) متعلق بمعتصم والله متعلق بمنتقم وفي الله متعلق بمرتقب فكل واحد متعلق بما قبله ولم يذكر  
 المرتقب معمولا قال ع ق وصف الممدوح في البيت بأنه من يعتصم بالله أى يتحصن به تعالى ويتوكل  
 عليه وينتقم ممن انتقم منه في الله أى لأجل أخذ حق الله من ذلك المنتقم منه ويرغب فيما عند الله  
 ويرتقب من الله تعالى ثوابه ويرجوه أن يرفع عنه عذابه فهو خائف راج كما هو وصف المؤمنين اه (قوله  
 فالشطر الاول سجعة) ان كان اطلاق السجعة على جميع الشطر بالمعنى المجازى السابق فواضح والافه  
 مشكل لانه سجتان لا سجعة الا أن يراد بالسجعة هنا التسجيعة بمعنى المسجع أى فالشطر الاول مسجع  
 على الميم أو يراد بالسجعة هنا الجنس تأمل اه سم (قوله مبنية على الميم) أى ميم معتصم ومنتقم وقوله  
 والثاني على الباء أى في مرتقب ومرتقب قال سم وهل تسكن الميم وفاء بقوله السابق مبنية على  
 سكون الهمزة أولا كما هو المتبادر وانما يحتاج للسكون ان لم يحصل التوافق بدونه اه باختصار (قوله  
 أى الكلمتين الاخيرتين الخ) يعنى أن مراد المصنف بالفاصلتين الكلمتان الاخيرتان أعظم من أن يكونا  
 فاصلتين حقيقيتين أو مصراعين بدليل ما يأتي من التمثيل بالنظم للمثالة التي هي نوع من الموازنة في قوله مها  
 الرحش كما سنبينه الشارح على ذلك فكان الاولى للشارح هنا أن يقول يعنى الكلمتين الخ (قوله من  
 الفقرتين) أى في الثروة وقوله أو من المصراعين أى في الشعر اه سم (قوله نحو وغارق الخ) ونحو قوله

(ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لاختها أى للسجعة التي في الشطر الآخر فقوله سجعة في موضع المصدر أى مسجوعا سجعة لأن الشطر ليس بسجعة أو هو مجاز تسمية لكل باسم جرثوه كقوله تدبير معتصم بالله منتقم بالله أى راغب فيما يقربه من رضوانه (مرتقب) أى منتظر ثوابه أو خائف عقابه فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم والثاني سجعة مبنية على الباء (ومنه) أى من اللفظي (الموازنة وهى تساوى الفاصلتين) أى الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين أو من المصراعين (في الوزن دون الثقة) فهو

وغارق مصفوفة وزراي مبسوطة) فان مصفوفة ومبسوطة منساويان في الوزن لاني التقفية اذا الاولى على الفاعل الثانية على التاوه لا عبرة بشا  
التأنيث في القافية على ماين في موضعه وظاهر قوله دون التقفية أنه يجب في الموازنة (٣٧٥) عدم التساوي في التقفية حتى لا يكون

تصوفه ليسرر مرفوعة  
وأ كواب موضوعة مر  
الموازنة ويكون بين الموازنة  
والسجع مبانة الاعلى  
رأى ابن الاثير فانه يشترط في  
السجع التساوي في الوزن  
والتقفية وبشترط في  
الموازنة التساوي في الوزن  
دون الحرف الاخير فانه  
شديد وقريب ليس بسجع  
وهو أخص من الموازنة  
تساوي الناصلتان في الوزن  
دون التقفية (فان كان ما  
احدى القريتين) من  
الالفاظ (أو أكثره من  
ما يقابله من) القريتين  
(الآخرى في الوزن) سواءا  
في التقفية أولا (خصر  
هذا النوع من الموازنة  
باسم المائنة) وهو لا يختص  
بالثلاث كونهما البعض من  
ظاهر قولهم تساوة  
الفاصلتين ولا بالنظم على  
ما ذهب اليه البعض من  
يجري في القليلين فلذلك  
أو رد مثالين نحو وأتيناها  
الكتاب المستقيم وهديناها  
الصراط المستقيم (وقوله  
الوحش) جمع مهاة وهي  
البقرة الوحشية (الأنهات  
أي هذه النساء) (أوانس  
فنا الخط الآن تلك) الق  
(ذوابل) وهذه النس  
فواضر والمثالان مما يكون  
أكثر ما في احدى القريتين  
مثل ما يقابله من الآخر  
لعدم تماثل أتيها  
وأقدم لها لم يجد عنك مهر

هو الشمس قدرا والمولك كواكب \* هو البحر جودا والكرام جداول  
والجدول جمع جدول وهو النهر الصغيرة كان الكرام تستقي منه (قوله) وغارق مصفوفة وزراي  
مبسوطة) الفارق جمع غرقه بالضم والفتح وهي الوسادة الصغيرة والزراي البسط الفاخرة جمع زربية  
مبسوطة أي مبسوطة اه قترى وقوله بالضم والفتح أي ضم النون وفتحها وعبارة العصام في أطولها جمع  
غرقه بضم الزا وفتح النون وضمها اه (قوله) ولا عبرة بتأنيث الخ) أي اذا كانت تبدل هاء في الوقف  
ولا فتعتبر كانه بنت وأخت (قوله) على ماين في موضعه) أي في علم القوافي اه سم (قوله) وظاهر قوله  
دون التقفية الخ) قال في المطول ويحتمل أن يريد أنه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي  
في التقفية وحينئذ يكون بينهما وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة  
وأ كواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع في وغارق مصفوفة وزراي مبسوطة وبالعكس في  
مثل مالك لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا اه (قوله) عدم التساوي في التقفية) نحو شدي  
وقريب وأما شديد ومجيد فجميع لاموازنة (قوله) حتى لا يكون نحو فيها سررا الخ) أي لانه وجد فيها  
التساوي في التقفية (قوله) ويكون) عطف على النقي وهو لا يكون (قوله) مبانة) أي لانه اشترط في  
السجع التساوي في التقفية واشترط في الموازنة عدم التساوي في التقفية (قوله) الاعلى رأى ابن  
الاثير) أي فلا يتباينان وقوله فانه يشترط الخ تعليل لهذا المحذوف فلي كلام ابن الاثير يكون وقارا  
وأطوارا ليس سجعاً ولا موازنة فعلى كلامه يكون بينهما العموم والخصوص المطلق لانه اشترط في  
السجع الموافقة في الوزن والتقفية وفي الموازنة الموافقة في الوزن دون التقفية فتمكون  
الموازنة أعم (قوله) دون الحرف الاخير) أي ولا يشترط في الموازنة تساويهما في الحرف الاخير  
الذي هو التقفية (قوله) نحو شديد وقريب الخ) أي اذا ختم بهما قريتان أو مصراعان (قوله)  
(وهو أخص) أي مطلقا فكل سجع موازنة ولا عكس (قوله) سواءا مثله الخ) هذا بالنظر الى كلام ابن الاثير  
المذكور لا على ظاهر كلام المصنف من أنه يشترط في الموازنة عدم التساوي في التقفية اذ لا يتأتى عليه  
هذا التعميم اه من سم وفيه نظر اذ هذا التعميم انما هو فيما عدا الفاصلتين لان ما عدا ذلك هو المحدث  
عنه وأما الفاصلتان فيشترط فيهما عدم التقفية كما حل به الشارح أولا فالتميم ظاهر على ظاهر كلام  
المصنف خلافا لسم تأمل (قوله) خص الخ) جواب ان أي انه اسمان موازنة ومماثلة (قوله) بل يجري  
أي اسم المائنة وقوله في القليلين أي النثر والنظم (قوله) نحو وأتيناها الخ) في كل من الفقرتين أربع  
كلمات غير الفاصلتين والتوافق بينهما في ثلاث من الاربعة وهي الفعل وفاعله ومفعوله ولا تخالف الا في  
الفعل (قوله) وقوله) أي نحو قول أبي تمام اه مطول (قوله) مها الوحش) بضم الميم بقوله اه معاهد  
وفي سم المها بالفتح جمع المهاة اه أي هن كها الوحش في سعة الاعين وسوادها وأهدابها وقوله الآن  
هاتا أي لكن هؤلاء أوانس يأنس بهن العاشق دون الوحشات فزدد في الفضل بهذا المعنى وقوله فنا لخط  
أي في طول القدر واستقامته والقنا جمع قناة وهي الرمح وأخط بالفتح موضع بالهجرة باليمن تنسب اليه  
الزمام المستقيمة اه ع ق (قوله) هاتا) فيه أن هاتا للفرقة المؤنثة والنساء ليس مفردا أجيب بأنه مفرد  
حكا (قوله) ذوابل) جمع ذابل من الذبول ضد النعومة والنضارة اه ع ق (قوله) اعدم تماثل أتيها  
الخ) فيه مسامحة لان التخالف بين الفعلين فقط وأما الضميران فلا تخالف فيهما (قوله) قول أبي تمام  
الذي في المطول أنه لا يهتري قال القترى أي يمدح الفتيح بن خاقان ويذكر مبارزته للاسد والضمير في أجمع  
وأقدم للاسد اه (قوله) فاجم الخ) أي امتنع الاسد قال ع ق والمعنى أن هذا الاسد لم يجد فيك  
لنقوتك عليه طمعا في تناولك أجمع ولم اعرف أنه لا ينجوم منك أقدم داهشا فاداهه تسليمه له لنفسه لعله

وهو داهشا موازنا وكذا هاتا وتلك ومثال الجميع قول أبي تمام  
وقد كثرت لشي في الشعر القاري وأكثرت داهش أبي النرج الرومي من شعراء العجم

على المائل وقد اتفقت الاثوري ائمه في ذلك (٢٧٦) (ومنه) أي من اللفظي (القلب) وهو أن يكون الكلام بحيث لو عكسته

وبدأت بحرفه الأخير  
الى الاول لكان الحاصل  
بعينه هو هذا الكلام  
ويجري في النظم والنثر  
(كقوله مودته تدوم لكل  
هول وهول كل مودته تدوم)  
في مجموع البيت وقد يكون  
ذلك في المصراع كقوله \*  
أرانا الله هـ لا لا أنا \*  
(وفي التنزيل كل في فلك  
وربك فكبر) والحرف المشدد  
في حكم الخفيف وقد يكون  
ذلك في المفرد نحو سلس  
وتغاي القلب بهذا المعنى  
لتجنيس القلب ظاهر فان  
المقاييب ههنا يجب أن يكون  
عين اللفظ الذي ذكر بخلافه  
ثمة ويجب ثمة ذكر اللفظين  
جميعا بخلافه ههنا (ومنه)  
أي من اللفظي (التشريع)  
ويسمى التوشيح وذا  
القافيتين (وهو بناء البيت  
على قافيتين يصح المعنى عند  
الوقوف على كل منهما) أي  
من القافيتين فان قيل كان  
عليه أن يقول بصح الوزن  
والمعنى عند الوقوف على كل  
منهما لان التشريع هو أن  
يبني الشاعر أبيات القصيدة  
ذات قافيتين على بحرین  
أو ضربین من بحر واحد  
فعلى أي القافيتين وقفت  
كان شعرا مستقيما قلنا  
القافية انما هي آخر البيت  
فالبناء على قافيتين لا يتصور  
إلا إذا كان البيت بحيث يصح  
الوزن ويحصل الشعر عند

بعدم النجاة للشجاعة اه وفلا وعك متوازنان اترانا عروضا وهو كما تقدم مقابلة مطلق حركة بمطلق  
حركة وان اختلف فوع الحركة فصم كون البيت مثالا للجميع (قوله على المائل) أي وأرد وجار عليها  
(قوله الى الاول) أي منتهيا الى الاول (قوله كقوله) أي قول القاضى الارتجافى اه مطول (قوله)  
مودته تدوم الخ) قال ع ق لاشك أنك لو بدأت بالميم الاخيرة من البيت وقرأت منها البيت الى أوله لوجدت  
الحاصل هو الموجود ولا لكن مع تبديل بعض الحركات والسكنات وتخفيف ملشد أو لا وتشد  
ما خفف أو لا و ككل ذلك لا يضر في القلب لأن التغيير في القلب جائز حتى في قصر الممدود ومد المصور  
وحذف الالف وتغييره همزة وتغيير الهمزة ألفا اه قال سم قال في عروس الانراح هذا الذي ذكره  
المصنف قلب الحروف وبقي فوع آخر يقال له قلب الكلمات كقوله

عدوا لما ظلمت لهم دول \* سعدوا لما زالت لهم نعم

بدلوا لما شمت لهم شم \* رفعوا لما زالت لهم قدم

فهو دعاء لهم فاذا انقلبت كلماته صار دعاء عليهم اه (قوله وهل كل الخ) استقهام انكارى والمقصود  
وصف خيلهم من بين الاختلاف بالوفاء (قوله في مجموع البيت) أي حال كون القلب في مجموع الخ (قوله وقد  
يكون ذلك) أي القلب (قوله وربك فكبر) قال سم حرف العطف خارج عن ذلك اه (قوله في حكم  
الخفيف) أي فلا يضر اختلاف لاى ككل وفك مثلاً تشديدا وتخفيفا وقال في المطول لان المعتبر هو  
الحروف المكتوبة تأمل اه سم وقوله وقال في المطول لان الخ في بعض نسخ المختصر هذا التعليق (قوله)  
نحو سلس) بمهملتين كما هو في النسخ الصحيحة قال ع ق وهو يقع اللام وكسرهما فالاول مصدر والثاني  
وصف اه قال في المصباح سلس سلسا من باب تعه سهل وسلس البول استرساله وعدم استسكاكه  
لحصول مرض بصاحبه اه قال يس وفي الاطول ما يقتضى أنه شكس بالشين المجمة والكاف والسین  
فانه قال ولا اعتد ادبا لنقط حتى انه ذكر الشارح الحق في المختصر أن في شكس قلبا اه وشكس  
كشسر وزنا ومعنى كما في المصباح ودخل بنوعك شك وكعك وخوخ وباب وشاش وساس (قوله بخلافه  
ثمة) ففتح مثلا اذا قلبته صار حقا فالاصل غير الذي حصل بالقلب (قوله ويجب ثمة الخ) لان التجانس  
لا يتحقق بدون ذكر اللفظين اه جري (قوله ومنه التشريع) قال في العروس وهي عبارة لا يناسب  
ذكرها فان التشريع قد اشتهر استعماله فيما يتعلق بالشرع المعظم فكان الاطلاق اجتنابا اه يس  
(قوله ويسمى التوشيح) بالحاء المهملة أي التزيين وقوله وذا القافيتين وهو أن تسب الاسماء (قوله يصح  
المعنى الخ) المراد بصفة المعنى تمام المعنى وتام البيت عند الوقوف على كل منهما (قوله فان قيل الخ) حاصل  
السؤال اعتراض على المصنف حيث لم يشترط مع اشتراط صحة المعنى صحة الوزن أيضا مع أن الشعر  
لا يتحقق بدونها أجاب عنه بقوله قلنا الخ وحاصله أن لفظ القافية يشعر بذلك وكذا قوله بناء البيت اه من  
جري (قوله ذات قافيتين) صفة للقصيدة فلا مهما للجنس أو حال منها اه سم (قوله على بحرین) وهو  
قليل متكلف ولذا لم يمثل له المصنف (قوله كقوله) أي قول الحريري في المقامة الثالثة والعشرين بعده

دارمتي ما أخفكت في يومها \* أبكت غدا بعد الهامس دار

غارتم الا لا تنقضى وأسیرها \* لا يفقدى بجلائل الاخطار

(قوله أي حباله) بكسر الحاء بمعنى الحبل أي حبل موصل للهلاك كالحبل الموصل الى الصيد (قوله فان  
وقفت على الردي الخ) بأن اعتبرته تمام البيت أي وتفاعله حينئذ أربعة ومصرعه على الياء الاولى من  
الدنية (قوله فالبيت من الضرب الثامن) لانه مجزوء كذا في بعض النسخ بالميم قبل النون وهو الصواب وما  
في بعضهما من الثاني غير صواب (قوله من الكامل) وزنه مفاعلهن ست مرات فيستدس على الاصل تارة  
وبربع : زوا أخرى وله تسعة ضروب وثلاثة أعاريض والعروض آخر المصراع الاول والضرب آخر

الوقوف على كل منهما والام تكن الاولى قافية (كقوله يا خاطب الدنيا) من خطب المرأة (الدنية) الخديسة (انها شرك المصراع  
الردي) أي حباله الهلاك (وقرارة الاكدار) أي قرالك دورات فان وقفت على الردي فالبيت من الضرب الثامن من الكامل



وان وقفت على الاكدار فهو من الضرب الثاني منه والقافية عند الخليل (٢٧٧) من آخر حرف في البيت الى أول ساكن

المضارع الثاني وقد اشار الامام الخزر جي لضبطهما بقوله

وقل آخر الصدر العروض ومثله \* من الجزر الضرب اعلم الفرق باعتنا

(قوله وان وقفت على الاكدار الخ) بان اعتبرته تمام البيت وتفاعيله حيث ندرسته ومصراعه على الهاء من انها (قوله فهو من الضرب الثاني) لانه مقطوع والقطع اسقاط ما كان الوتد المجموع وهو حرفان متحركان يليهما ساكن وتسكين المتحرك الثاني كان تسقط فون متفاعلين وتسكن اللام فيصير متفاعل نحواً كداري (قوله من آخر حرف في البيت الخ) فيه ادخال من على الآخر وادخال الى على الاول وهو خلاف المشهور فكان الاول العكس (قوله يليه) أي يل الحرف ذلك الساكن (قوله مع الحركة التي قبل ذلك الساكن) حرف تلك الحركة خارج عنها اه سم وقد قال في المطول بعده قوله والقافية عند التحليل الخ مائنه ويروي عنه أيضاً أن المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو أول القافية اه وعليه حرف تلك الحركة منها (قوله وقد يكون البناء على أكثر من قافيتين) قال في المطول ولو قال هو بناء البيت على قافيتين أو أكثر لكان أحسن ليشمل نحو قول الحريري

جودي على المستتر الصب الجوى \* وتعطى بوصاله وترجي

نالمبتلى المتفكر القلب الشجي \* فما كسني عن حاله لا نظلي

اه قال الفري وهذه الآيات على قواف عديدة الاولى رائية في المستتر والمتفكر والثانية بائية في الصب والقلب والثالثة بائية في الجوى والشجي وعلى هذا القياس اه (قوله بحيث اذا جعت الخ) أي بان يؤخذ ما بعد القافية الاولى من كل بيت ويجمع المأخوذ ويتظم (قوله لزوم الخ) أي التزام ما لا يلزم من حرف فقط أو حركة فقط أوهما كاسياني (قوله والتضمين) لتضمينه قافيته ما لا يلزمها وقوله والاعنان أي الإيقاع فيما فيه عنت أي مشقة لان التزام ما لا يلزم فيه مشقة اه ع (قوله حرف الروي) قال يس يؤخذ من قول الشارح لانه يجمع الخ أن الاضافة غير بيانية والمعنى الحرف الذي يجمع بين الآيات ويحتمل أنها بائية ولهذا قد يعبرون بالروي بدون حرف مراد به الحرف المذكور اه (قوله اذا قتلته) ويلزمه الجمع (قوله لانه) أي الروي (قوله بين قوى الخبل) أي طاقاته (قوله الرواء) بكسر الراء والممد اه سم (قوله أو مافي معناه) أي أو يجي قبل مافي معناه اه ع (قوله يعنى الحرف الخ) فأطلق الفاصلة على الحرف الذي تختم به الفاصلة فهو من تسمية الجز بماسم الكل والظاهر أن الفاصلة باقية على معناه الحقيقي وهو الكلمة الاخيرة من الفقرة أي حال كونه كأنها من الفاصلة (قوله ما ليس بلازم الخ) ما عدا عن شئ كما قال الشارح والشئ أمور ثلاثة حرف وحركة معاً كما في الآية الآتية والآيات وحرف فقط كالقمر ومستم وحركة فقط كقول ابن الرومي

لما تؤذن الدنيا به من صروفها \* يكون بكاء الطفل ساعة يولد

والانفاس يكبه منها وانها \* لاوسع مما كان فيه وأرغد

حيث التزم فتح ما قبل الدال اه من المطول وقوله لما تؤذن من تقديم العلة على المعلول (قوله لو جعل القوافي) بأن حولت القوافي عن وزن الشعر وجعلت سجعاً اه ع (قوله من زعم أنه كان ينبغي الخ) قال حفيده أنت خير بان المعنى الذي ذكره الشارح قدس سره غير ظاهر من العبارة فتأمل اه قال سم أقول لكنه محمل صحيح (قوله ليوافق قوله الخ) أي ويكون فيه حيث ندرت ونشمر وشوش (قوله لم يعرف معنى هذا الكلام) أي معناه الذي أريد به فليتأمل اه سم قال ع (قوله ما ليس بلازم الخ) ما عدا عن شئ كما قال الشارح والشئ أمور ثلاثة حرف وحركة معاً كما في الآية الآتية والآيات وحرف فقط كالقمر ومستم وحركة فقط كقول ابن الرومي

السجع بذونه من زعم أنه كان ينبغي أن يقول ما ليس بلازم في السجع أو القافية ليوافق قوله قبل حرف الروي أو مافي معناه فهو لم يعرف معنى هذا الكلام ثم لا يخفى أن المراد به بقوله يجي قبل كذا ما ليس بلازم في السجع أن يكون ذلك في بيتين أو أكثر أو في فاصلتين أو أكثر

يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن فالقافية الاولى من هذا البيت هو لفظ الردي مع حركة الكاف من شرك والقافية الثانية هي من حركة الدال من الاكدار الى الآخر وقد يكون البناء على أكثر من قافيتين وهو قليل متكلف ومن لطيف ذي القافيتين نوع يوجد في الشعر الفارسي وهو أن تكون الاشاط الباقية بعد القوافي الاولى بحيث اذا جعت كانت شعراً مستقيم المعنى (ومنه) أي من المقتضى (لزوم ما لا يلزم) و قال له الالتزام والتضمين والتشديد ولا عنات (وهو أن يجي قبل حرف الروي) وهو الحرف الذي تبنى عليه لقصيدته وتيسر اليه فيقال قصيدة لامية أو ميمية مثلاً من رويت الخبل اذا قتلته لانه يجمع بين الآيات كما أن القتل يجمع بين قوى الخبل أو من رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الخبل الذي يجمع به الاحمال (أو مافي معناه) أي قبل الحرف الذي هو في معنى حرف الروي (من الفاصلة) يعنى الحرف الذي وقع في فواصل الشعر موقع حرف الروي في قوافي الآيات وفاء ليجي وهو قوله ما ليس بلازم في السجع (يعنى أن يؤتى قبله شئ لرجع القوافي أو الفواصل أسجاء لم يحن الى الايمان بذلك الشئ ويتم

الافتقار كل بيت أو فاصلة ينبغي قبل حرف الروي أو ما قبله من غير ما ليس بلازم في السجع (تقوله)  
 فنانيل من ذكرى حبيب وبغزل (٢٧٨) \* بسقط اللوى بين الدخول فقول قد جاء قبل اللام مهم مفتوحة وهو ليس بلازم في

السجع وقوله قبل حرف  
 روى أو ما قبله إشارة  
 إلى أنه يجري في الشعر  
 والنظم (نحو فاما اليتيم فلا  
 تنهر) وأما السائل فلا تنهر  
 فالراء بمنزلة حرف الروي  
 ويجيء الهاء قبلها في  
 الفاصلين لزوم ما لا يلزم  
 لصفة السجع بدونها نحو  
 فلا تنهر ولا تسخر (وقوله  
 سأشكر عمرا إن تراخت  
 مني \* أبادى) بدل من  
 عمرا (لم تغن وان هي جلت)  
 أى لم تقطع أول تخط بمنسة  
 وان عظمت وكثرت (ففى  
 غير محبوب الغنى عن  
 صديقه \* ولا مظهر  
 الشكوى إذا النعل زلت)  
 زلة القدم والنعل كناية عن  
 نزول الشر والهنسة (راى  
 خلقى) أى فقرى (من حيث  
 يخفى مكانها) أى لاى  
 كنت أسسرها بالتجمل  
 (فكانت) أى خلقى (فذى  
 عينيه حتى تجلت) أى  
 انكشفت وزالت باصلاح  
 اياها بأباده يعنى من حسن  
 اهتمامه جعله كاللاداء الملازم  
 لاشرف أعضائه حتى تلافاه  
 بالاصلاح فحرف الروي هو  
 التام وقد جى قبله بلام  
 مشددة مفتوحة وهو ليس  
 بلازم في السجع لصفة  
 السجع بدونها نحو جلت  
 وسدت ومنت وانشت

ونحو ذلك (وأصل الحسن فى ذلك كله) أى فى جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية (أن تكون الالفاظ تابعة للمعنى إذا  
 دون العكس) أى لأن تكون المعانى توابع الالفاظ بان يوفق بالفاظ متكلفة مصنوعة فيتبعها المعنى كيفما كانت كما يفعل بعض المتأخرين  
 الذين اهتم شغف بإيراد اللفظية فيجعلون الكلام كأنه غير مرسوم ولا فائدة المعنى ولا يبالون بنجاء الدلالة لا توبر كما المعاني

إذا كانت الالف لا حقاتي (قوله فيصير) أي اللفظ وفي نسخة فتصير بالتاء فوقية أي الالفاظ  
 البديعية (قوله على سيف من خشب) هو المعنى (قوله بل الوجه) أي الطريق وقوله أن تترك المعاني  
 أي الواقعة والحاضرة عنده (قوله وعندها) أي عند الانسان بالفاظ تليق بها (قوله وحين رتب الحريري)  
 أي أعطى وظيفة الانشاء ورتب فيها وطلب أن يكتب كما يؤمر فيأتي بالالفاظ تابعة للمعاني اه سم  
 والحريري هو أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري الحراني صاحب المقامات وفضلها أكثر  
 من أن يحصر وأشهر من أن يذكر ومن عرفها حق معرفتها استدل بها على فضل هذا الرجل ووزارة  
 مادته وكثرة طاعته ويقال ان الحريري كان عليها أربعين مقامة وجلها من البصرة الى بغداد وادعاه فلم  
 يصدق في ذلك جماعة من أدباء بغداد وقالوا انها ليست من تصنيفه بل هي لرجل مغربي من أهل البلاغة  
 مات بالبصرة ووقعت أوراقه اليه فادعاه فاستدعاه الوزير الى الديوان وسأله عن صنعة فقال أنا رجل  
 منشي فافترح عليه انشاء رسالة في واقعة عينها فانقر في ناحية من الديوان وأخذ الادواة والورقة ومكث  
 زمانا كبيرا فلم يفتح الله تعالى عليه بشئ في ذلك فقام فخلل ان كان الحريري مولعا بآنتف حبيته عند الفكرة  
 فنهاه أمير البصرة وتوعد على ذلك وكان كثير الجاهل السئلة في كلفه لا يتجاسر أن يعث بلحيته فتكلم في  
 بعض الايام بكلام أعجب الأمير فقال له سئيا حتى أعطيك فقال له أعطني لمحتي قال قد فعلت وكان  
 يسكن في مشان البصرة وكان أصله منها ويقال انه كان له بها ثمانية عشر ألف نخلة وأنه كان من ذوي اليسار  
 ولما رجع الى بلده عمل عشر مقامات أخر وسيرهن واعتذر من عيه وحصره في الديوان بما لحقه من المهابة  
 وجاءه شخص غريب يزوره يأخذ عنه شيئا فلما رآه استرعى شككه ففهم الحريري ذلك منه فلما التمس منه  
 أن يخلي عليه قال له اكتب

فيصير كقوله من ذهب على  
 سيف من خشب بل  
 الوجه أن تنزل المعاني على  
 سجيها فتطلب لانفسها  
 ألفاظا تليق بها وعندها  
 تظهر البلاغة والبراعة  
 ويميز الكامل من القاصر  
 وحسين رتب الحريري  
 مع كمال فضله في ديوان  
 الانشاء فخر فقال ابن الخشاب  
 هو رجل مقاماتي وذلك لان

كأية حكاية تجري على حسب  
 ارادته ومعانيه تتبع ما  
 اختاره من ألفاظه المصنوعة  
 فأين هذا من كتاب امر به في  
 قضية وما أحسن ما قيل في  
 السراج بين الصاحب  
 والصابي أن الصاحب كان  
 يكتب كما يريد والصابي يكتب  
 كما يؤمر وبين الحالين يون  
 بعيد ولهذا قال

ما أنت أول ساو غـ رة قر \* ورائد أعجبتة خضره قاله من  
 فاختار لنفسك غيري انني رجل \* مثل الماعدي قاسم عبي ولا ترفي  
 نجعل الرجل وانصرف وللحريري تأليف حسان من إدارة الغواص في دفع أو هامة الخواص ومنهم الملمة  
 الاعراب في النحو وشرحها أيضا وله ديوان ورسائل وشعر كثير غير شعره الذي في المقامات في ذلك قوله  
 قال العوازل ما هذا الغرام به \* أما ترى الشعر في خدي قد نبنا  
 فقلت والله لو أن المفضل \* تأمل الرشد في عينيه ما نبنا  
 ومن أقام بأرض لا نبات بها \* فكيف يرسل عنها والبيع أني  
 وله قصائد استعمل فيها التجنيس كثيرا وكانت ولادته في سنة ست وأربعين وأربعمائة وبقي سنة ست عشرة  
 وقيل خمس عشرة وخمسمائة بالبصرة في سكة بني حرام نسبة الى طائفة من العرب سكنوا في هذه السكة  
 وخلف ولدين هما نجم الملك عبد الله وقاضي قضاة البصرة ضياء الاسلام عبيد الله رحمهم الله تعالى اه  
 معاهد باختصار (قوله في ديوان الانشاء) أي جعل كتابا عند الملك يكتب الحجج والقضايا والدعاوى فقد  
 كلف انشاء معان بالفاظ تطابق تلك المعاني (قوله عجز) أي عن أن يكتب كما يؤمر اه سم (قوله فقال  
 ابن الخشاب) أي في سبب عجزه اه سم وكان معاصره (قوله وذلك الخ) أي معنى كونه رجلا مقاماتيا  
 (قوله فأين هذا) أي كتاب معاني فرضية من كتاب معانيه واقعة وحاضرة (قوله في السراج) أي التفصيل  
 (قوله يكتب كما يريد) الحريري (قوله يكتب كما يؤمر) ابن الخشاب (قوله وبين الحالين يون بعيد) فان  
 الحالة الثانية أبلغ من الاولى (قوله ولهذا) أي لان بينهما يونا بعيدا وبعبارة ع ق وقد عرفت أن بين  
 الحالين يونا بعيدا ألا ترى الى الصاحب فانه طلب أن يجانس بين قم الذي هو فعل أمر وبين قم الذي هو اسم  
 مدينة فلما لم يتيسر له معنى مطابق لمقتضى الحذف واقع في نفس الامر يكون اللفظ فيه بليغا أنشأ العزل  
 بلا سبب لقاضي تلك البلدة فكسب اليه أيها القاضي بفهم قد عزنا لك فقم تنقطن القاضي بأنه لا غرض له  
 في المعنى وأنه لا يناسب حاله وحل الملك فصار الكلام فيه كالهزل فقال القاضي الخ اه (قوله قال

قاضي قم) اسم بلدة (قوله والله ما عزلى الالهة السبعة) مقول القول قال سم يعني أنه ليس له غرض في عزلى وحامل عليه الاذ كره هذه السبعة فهي المقصودة دون المعنى فصار اللفظ متبوعا والمعنى تابعا اه

### خاتمة نسال الله حسنهما

(قوله في السرقات الشعرية وما يتصل بها) قال عرق انما جاع هذه الاشياء في الخاتمة ولم يجعلها بابا من البديع أو يجعل كل واحد منها بابا على حدة لوجهين أحدهما أن كلامنا ليس أمرا يميم كل كلام أما في السرقات قطاها نخرج النثر وكذا فيما يتصل بها الاختصاص بابا لاخذ عن الغير وأما في الابتداء والانتها والخلص فلخرج ما ليس في تلك الحال وهذا الوجه بعينه يمكن أن يجعل هو السر في جمعهما لا اشتراكها فيه والوجه الثاني أن الحسن فيهما دون الحسن في غيرهما مع سوية التناول فلم يجعل بابا للغة الاهتمام بشأنها وتيسر لماء تبارعها وان كان الناس يمتنون بأمورها أما في السرقات فلم يعلم من أن الابتداء أرفع وأصعب من الاتباع وان كان فيه تغيير ما وكذا فيما يتصل بها وأما في الابتداء وما والا فاعلم من أن رعاية تمام الحسن في جميع أجزاء الكلام أعلى وأصعب ويمكن جعل هذا أيضا هو السر في جمعها اه (قوله مثل الاقتباس والتضمين الخ) ستأتي معاني هذه الاقواب ووجه اتصال هذه السرقات كون كل من القسدين فيه ادخال معنى كلام سابق في لاحق (قوله لان المصنف قال) أي في الايضاح الذي هو كالشارح لهذا المتن (قوله من أصول) أي مسائل (قوله وبقيت أشياء الخ) ظاهرا كاترى في كون تلك الاشياء من نفس الفن لا خارجة عنه والا فلا وجه للتعبير بالبقاء ولا بقوله يذ كرها في علم البديع الخ وكذا قوله والثاني ما لا بأس بذكره لاشتماله الخ فانه ظاهري فتلحق الخاتمة بهذا الفن اه سم (قوله وهو قسمان) أي الباقي أو منذ كور بعض المصنفين وفي نسخة وهي (قوله ما يجب تركه التعرض له) أو لعدم من الحسنات والافهومذ كور أي وان ذكره ذلك البعض (قوله لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام) مثل الموصل وهو أن يؤتى بكلام يكون كل من كلمته متصلة بالحروف كقول الحريري

فتنتني فختنتني نجحت \* بقتني بقتني غبت نجحت

وقوله فختنتني أي صيرتني مجنونا وقوله نجحت فاعل فتنتني وجنتني وهو اسم امرأة وقوله بقتني أي باعراض وقوله بقتني أي يتنوع وقوله غبت نجحت أي بعد اعراض ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الطوطا

وأدرك ان زرت دارودو \* ددراو وداو وداو وداو وداو

أي وأدرك ان زرت دار المحبوبة السماء بدود الدار والورد الملهو مين ووردا أي عادة ووردا أي فرسا بين الاشقر والاجر ومثل التعديل ويسمى ساقفة الاعداد وهو ايضاح أسماء مفردة على سياق واحد كقوله وضعنا في يديه زمام الحل والعقد والقبول والرد والامر والنهي والاثبات والنفي والبسط والقبض ومنه قول المتنبي

الليل والليل والبيداء تعرفني \* والسهم والرمح والفرطاس والقلم

ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية كقوله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام الآية اه مطول زيادة (قوله لكونه داخلا الخ) مثل ما سمعنا بعض المتأخرين الايضاح وهو أن ترى في كلامك خفاء دلالة فتأتي بكلام بين المراد ووجه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور في باب الاطناب اه مطول (قوله اتفاق الخ) هذا توطنه والمقصود بالذات قوله فالأخذ والسرقة الخ (قوله على لفظ التثنية) حال من القائلين وليس صلة اتفاق ولا القائلين ووجه هذا الضبط وراء كونه الرواية أن الاثنين أقل ما يتصور فيه الاتفاق والمراد بالقائلين قائل المأخوذة ولو كان القائل متعددا وقائل المأخوذ ولو متعددا أيضا اه من يس باختصار (قوله في الغرض على العموم) أي السكان على العموم أي في الغرض العام للناس بأن تشتت الناس في معرفته اه جري أي

قاضي قم حين كتب اليه صاحب أبيه القاضي بقم فذكر لنا فقم والله ما عزلى الالهة السبعة

### خاتمة للفن الثالث

(في السرقات الشعرية وما يتصل بها) مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح (وغير ذلك) مثل القول في الابتداء والخلص والانتها وما قلنا ان الخاتمة من الفن الثالث دون أن يجعلها خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كما توهمه غيرنا لان المصنف قال في آخر بحث الحسنات اللفظية هذا ما تنسرى باذن الله تعالى بجمعه وتجرره من أصول الفن الثالث وبقيت أشياء يذ كرها في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان أحدهما ما يجب تركه التعرض له لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام أو لعدم الفائدة في ذكره لكونه داخلا فيما سبق من الابواب والثاني ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها (اتفاق القائلين) على لفظ التثنية (ان كان في الغرض على العموم) كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء



مع الاختلاف في وجه الدلالة أخذنا من المقابلة قال سم قوله ان كان في الغرض ذكر في هذا الغرض  
 آخر من الغرض وكونه على العموم مقابل الاول بقوله الاتي وان كان في وجه الدلالة أي على الغرض لاني  
 الغرض ويبقى مقابل الثاني فانظر هل تركه ولم تركه أو يستفاد من كلامه ومن أين يستفاد اه أقول  
 ذكر ع ق أن المصنف ترك مقابل الثاني لأنه معلوم لا تفصيل فيه وانما تعرض لمفهوم الاتفاق في نفس  
 الغرض وهو الاتفاق في الدلالة على الغرض لما فيه من التخصيص وعبارته ثم الاتفاق في نفس الغرض  
 وهو على العموم يتضمن شيئين أحدهما كون الاتفاق في الغرض لاني الدلالة عليه من الجهة المعهودة  
 للاتحاد وهي الدلالة بالحقيقة وثانيه ما كون الغرض عام الادراك فخرج به الغرض الخاص أي المعنى  
 الدقيق الذي لا يستخرج به الا الاذ كما وان كانت الدلالة عليه بالحقيقة ومن المعلوم أن الاغراض أي  
 المعاني الدقيقة مما يتفاوت الناس في ادراكها فيمكن أن يدعى فيها السبق أي الغلبة والتقدم والزيادة  
 وعدم ذلك ولكن هذا المعنى لم يتعرض له المصنف لأنه معلوم لا تفصيل فيه اه وقال بعض الافاضل  
 أقول قد يستفاد من كلامه بجعل المقصود من الغرض العام خصوص قيده وهو صكونه عاماً ويراد به  
 ما لا يختص به البلغاء وغيرهم ويكون الخاص ما يختص به البلغاء تأمل (قوله ونحو ذلك) كالبلاغة  
 والذ كعوا عند ال القائمة (قوله فلا يعسر) جواب الشرط (قوله عما يؤدي هذا المعنى) كالانتباه  
 والاعارة والغصب والسخ وما أشبه ذلك مما يأتي من الالقاب وانما قلنا ان هذه الالقاب تؤدي هذا المعنى  
 الواحد لانها كلها تشترك في الاستناد الى الغرض في التوصل وانما اختلفت معانيها باعتبار العوارض على  
 ما سيجي اه ع ق (قوله والا عجم) هو ضد الفصح هنا (قوله والمفهم) بفتح الحاء هو ضد الشاعر أي  
 الذي لا قدرته على الشعر (قوله أي طريق الدلالة) المراد بطريق الدلالة اللفظ الدال على الوصف العام  
 من حقيقة أو مجاز أو تشبيه وقوله على الغرض متعلق بالدلالة والمراد الغرض العام أي والقائلان  
 متفقان في الطريق أي وفي الغرض العام وأما اذا اختلفا فيه أو اتفقا في الطريق واختلفا في الغرض  
 لا يتأتى فيه السرقة لان السرقة هي أخذ المعنى كما سيأتي ان شاء الله تعالى (قوله كالتشبيه) تمثيل الوجه  
 والمراد به الكلام الدال على التشبيه ليكون لفظاً لان وجه الدلالة لفظ (قوله هيات) أي صنات والمراد  
 الجنس وقوله تدل على الصفة أي التي هي الغرض كالجود في المثال الاتي (قوله لا اختصاصها) علمه تدل  
 أي لاجل اختصاصها بمن أي بوصف هي أي تلك الصفة التي هي الغرض له أي ذلك الموصوف فيلزم أن  
 تكون تلك الهيات مستلزمة للصفة التي هي الغرض والاتصال من المألوم الى المألوم كناية فعلم أن ذكر  
 الهيات داخل فيما يقابل الحقيقة الممثل لها بالتشبيه وذلك المقابل هو مطلق التجوز الشامل للكنية  
 اه ع ق (قوله بالتهل) أي البشاشة والسرور اه فنرى وعبارة ع ق أي تلون الوجه فرحاً و سروراً  
 فان هذه الهيات أعني كون الانسان متهل الوجه وكون ذلك التهل بسبب وكون ذلك السبب ورود  
 السائلين ينتقل منتهى الوصف بالجود اه (قوله جمع عاف) ويجمع أيضاً على عافون كقوله  
 \* يا خير من يعم العافون ساحته \* (قوله بالعبوس) وهو تلون الوجه تلوناً يدل على الاغتمام اه  
 ع ق (قوله عند ذلك) أي ورود العفاة وكذا ما بعده (قوله مع سعة ذات اليد) قال ع ق فان ذكر  
 هذه الهيات أعني كونه عبوساً وكون ذلك عند ورود العفاة وكون ذلك عند سعة اليد يدل على الجذل  
 فهذا من الدلالة الكناية أيضاً اه (قوله أي المال) تفسير لمجموع ذات اليد اه سم وقال العصام  
 في أطوله وذات اليد المال سمي ذات اليد لان اليد تفعل معه ما لا تفعل بدونه فكانه بأمر اليد بالعطاء  
 والامساك واليد مملوكة له اه (قوله وأما العبوس الخ) أي لان عبوسه يدل على ناسفه على ما فات من  
 مراتب السخاء بعدم وجدان المال (قوله فان اشترك الخ) دليل جواب الشرط في قوله وان كان في وجه  
 الدلالة وجواب الشرط محذوف تقديره فنيه تنصيص فان اشترك الخ (قوله كتشبيه الخ) المراد به الكلام  
 الدال عليه ليكون لفظاً كما تقدم (قوله والاجاز الخ) هذه هي الحالة التي يمكن فيها تحقق السرقة ولكن

ونحو ذلك (فلا بعد) هنا  
 الاتفاق (سرقة) ولا استعانة  
 ولا أخذاً ونحو ذلك مما يؤدي  
 هذا المعنى (لتقصره) أي  
 تقرر هذا الغرض العام (في  
 العقول والعادات) يشترك  
 فيه الفصح والاعجم والشاعر  
 والمفهم (وان كان) اتفاق  
 القائلين (في وجه الدلالة)  
 أي طريق الدلالة على  
 الغرض (كالتشبيه) والمجاز  
 والكتابة (وكذا كريات  
 تدل على الصفة لا اختصاصها  
 بمن هي) أي لا اختصاص  
 تلك الهيات بمن تنبت تلك  
 الصفة (كوصف الجواد  
 بالتهل عند ورود العفاة)  
 أي السائلين جمع عاف (و)  
 كوصف (البخل بالعبوس)  
 عند ذلك (مع سعة ذات  
 اليد) أي المال وأما العبوس  
 عند ذلك مع قلته ذات اليد فن  
 أوصاف الاختصاص (فان  
 اشترك الناس في معرفته)  
 أي معرفة وجه الدلالة  
 (لاستقراره فيها) أي في  
 العقول والعادات (كتشبيه  
 الشجاع بالاسد والجواد  
 بالبصر فهو كالاول) أي  
 فالاتفاق في هذا النوع من  
 وجه الدلالة كالاتفاق في  
 الغرض العام في أنه لا يعد  
 سرقة ولا أخذاً (والا) أي  
 وان لم يشترك الناس في  
 معرفته (جازاً أن يدعى فيه)  
 أي في هذا النوع من وجه  
 الدلالة (السبق والزيادة)

بأن يحكم بين القائلين فيه  
بالتفاضل وأن أحدهما  
فيه أكل من الآخر وأن  
الثاني زاد على الأول ونقص  
عنه (وهو) أي ما لا يشترك  
الناس في معرفته من وجه  
الدلالة على الغرض (خبر بان)  
أحدهما (خاص) في نفسه  
غريب (لا ينال إلا بفكر  
(و) الآخر) (ع) على تصرف  
فيه بما أخرجه من الابتدال  
إلى الغرابة كما مر) في باب  
التشبيه والاستعارة من  
تقسيمهما إلى الغريب الخاص  
والمبتدل العامي الباقي على  
ابتداله أو المتصرف فيه بما  
يخرجه إلى الغرابة (فالأخذ  
والسرقة) أي ما يسمى  
بهذين الاسمين (فوعان ظاهر  
وغير ظاهر أما الظاهر فهو  
أن يؤخذ المعنى كله) أما  
حال كونه (مع اللفظ كله  
أو بعضه أو) حال كونه  
(وحده) من غير أخذ شيء  
من اللفظ (فإن أخذ اللفظ  
كله من غير تغيير لنظمه) أي  
لكيفية الترتيب والتأليف  
الواقع بين المفردات (فهو  
منعوم لأنه سرقة محضة  
ويسمى نسجاً وانحلالاً كما  
حكى عن عبد الله بن الزبير  
أنه فعل ذلك بقول مع بن  
أوس إذا أنت لم تنصف  
أحالك) أي لم تعطه النصفة  
ولم توفقه وقه (وجدته  
على طرف الهجران)  
أي هاجر لك مبتدلاً بك  
وبمؤاخاتك (إن كان يعقل  
ويركب حد السيف) أي  
يقصم شدائد تورفيه تأثير السيوف وتقطعه تقطيعها (من أن تضج) أي بدلا من أن تظلم (إذا لم يكن

لا يتعين فيها السرقة وإنما لها كما سبق اه سم (قوله بأن يحكم بين القائلين فيه الخ) فيه إشارة إلى أنه  
ليس المراد بالسبق هنا مجرد التقدم في الزمن بل السابق إلى علو المرتبة والكمال فإن المتبادر من هذا السياق  
أن قوله بأن يحكم إلى قوله أكل من الآخر تفسير للسبق وإن الثاني تفسير للزيادة فليست أمه سم  
وعبارة ع ق قوله السابق أي إذا كان غريباً يمكن ادعاء السابق أي غلبة أحداً لاثنين به الآخر بأن  
يكون أكل منه وأفضل والزيادة أي زيادة أحدهما على الآخر فبالغلبة والآخر نقص منه ويحتمل  
أن المراد بالسبق التقدم أي أن أحدهما أقدم والآخر أخذه منه اه (قوله وأن أحدهما الخ) تفسير  
(قوله خاص) أي منسوب إلى الخاصة أي هذا المفهوم لا يطلع عليه إلا الخاصة وهم البلاغاة (قوله غريب)  
تفسير لقوله خاصي لقوله في بحث الاستعارة أو خاصية وهي الغريبة قال الشارح هناك أي التي لا يطلع  
عليها إلا الخاصة اه سم (قوله لا ينال إلا بفكر) تفسير لغريب أي لا يدرك إلا بالذكاء كشبيه  
الشمس بالمرآة في كماله (قوله عامي) أي تشارله العامة الخاصة فيه (قوله كما مر) أي في تشبيه  
الوجه البهي بالشمس في قوله

لم تلاق هذا الوجه شمس نه أدنا - إلا بوجه ليس فيه حياة

فإن تشبيه الوجه البهي بالشمس مبتذل عامي لكن أضاف إلى ذلك كون عدم الحيا من الشمس هو الذي  
أوجب لها ادعاء المقابلة لهذا الوجه فخرج بذلك عن الابتدال اه ع ق (قوله الباقي على ابتداله)  
زائد على ما هنا (قوله فالأخذ الخ) أي وإذا تقرر هذا فالأخذ الخ اه أطول (قوله فالأخذ والسرقة  
الخ) تقسيم السرقة والأخذ إلى النوعين المذكورين باعتبار كل من الضربين السابقين فكل منهما يقسم  
إلى ذلك اه سم (قوله أما الظاهر الخ) محتمل ثلاثة عشر قسمه لأن المأخوذ كان المعنى مع اللفظ من  
غير تغيير للنظم فهذا قسم وإن كان المأخوذ هو المعنى مع اللفظ وغير النظم فحتمه أقسام ثلاثة لأن الثاني  
أما أبلغ من الأول أو مثله أو دونه وإن كان المأخوذ المعنى مع بعض اللفظ فحتمه أقسام ستة لأنه إما أن يغير  
فيه النظم أو لا أو يأتي فيه ما تقدم من الثلاثة وإن كان المأخوذ المعنى وحده فحتمه أقسام ثلاثة أيضاً (قوله  
مع اللفظ كله) أي سواء كان فيه تغيير للنظم أو لا وكذا يقال في قوله أو بعضه (قوله فإن أخذ اللفظ كله من  
غير الخ) أن المصنف بقيود ثلاثة وسبب ما في محترزها في كلامه على ألف والتشريح المشوش (قوله ويسمى  
نسجاً) لأنه نسخ كلام الغير ونسبه لنفسه اه ع ق وعبارة سم قوله نسجاً لأنه نقله إلى نفسه من  
قولهم نسخت الكتاب أي نقلت ما فيه إلى كتاب آخر وقوله وانحلالاً يقال انحل فلان شعر غير موقوف وغيره  
إذا ادعاه لنفسه اه (قوله ابن الزبير) هو بفتح الزاى وكسر الباء كما في القاموس لأنه وازنه بأمير فليس هو  
لعمامي المشهور وعبارة ع ق وليس المراد به عبد الله بن الزبير بن العوام الصحابي المعلوم وإنما المراد به  
شخص آخر كان قد قدم على عبد الله بن الزبير الصحابي المعروف فلما حرمه من العطاء قال ابن الزبير  
أعنى هذا المذكور هنا للسيد عبد الله بن الزبير الصحابي لعن الله ناقة جلتى إليك فقال له السيد عبد الله  
ابن الزبير الصحابي إن وراك بها اه (قوله أنه فعل ذلك) أي النسخ والانحلال وأنه فعل يجوز  
كونه بدل أشمال من عبد الله أي عن فعله ذلك بقول معنى ويجوز كونه بدلاً عما حكى اه سم وانظر هـ لا  
جوز كونه نائب فاعل حكى بل هو الظاهر اه يس (قوله معن) بضم الميم وفتح العين وهو غير معن (قوله  
أحالك) أخوة الصداقة أو النسب اه أطول (قوله النصفة) بفتح النون والصاد وهي اسم مصدر الانصاف  
اه ع ق (قوله ولم توفقه حقوقه) عطف تفسير لما قبله اه يس (قوله على طرف الهجران) بكسر  
الهاء والاضافة بيانية اه سم (قوله إن كان يعقل) فيه إشارة إلى أن ارتكابه الهجران هو قضية العقل  
فليست أمه سم وقال العصام في أطولهم باب ضرب أي إن كان يبق عقله بعد ظلمك وفيه إشارة إلى أنه  
يصير مجنوناً بظلمك ويهجر ابني عقله اه (قوله من أن الخ) من تعليلية أي من أجل أن تضجيه كما في  
قوله تعالى عما خطاياهم أغرقوا وظاهر كلام الشارح أنها بمعنى بدل كافي قوله تعالى أرضيت بالحياة الدنيا

عن شفرة السيف) أي عن ركوب حذ السيف وتحمل المشاق (مراحل) (٢٨٣) أي بعد قد حكي أن عبد الله بن الزبير

من الآخرة (قوله عن شفرة السيف) شفرة السيف حده مصاح اه سم (قوله وتحمل المشاق) تفسير (قوله مراحل) بالراي المجبة والحاء المهملة اه قري وروي بالراء المهملة (قوله فأنشده هذين البيتين) لانه كان أميرهم يتناشدون عنده القصائد وقيل لان معاوية كان حاقدا عليه وعنده غيظ منه وفي بعض النسخ فأنشد في قوله الاول محذوف أي أنشده لما سبق (قوله شعرت) بضم العين أي صرت شاعرا وبابه طرفه وقوله بعدى أي بعد على ياتك غير شاعر (قوله يا أبكر) كنية عبد الله بن الزبير (قوله فأنشد قصيدته) أنشدت بعدى الى مفعولين يقال أنشدني شعرا ومفعوله الاول هنا محذوف أي أنشده اه قري (قوله واني لاوجل) أي أخوف من الوجع وهو الخوف وموضع على أننا نصلب لانه مفعول لا درى وقوله واني لاوجل اعتراض وقعدو بالعين المجبة أي يصيح الموت وأول مبنى على الضم لقطعه عن الاضافة منويا كافي قبل وبعد أي أول كل شئ وحاصل المعنى وبذلك ما أعلم أينا يكون أقدم من الآخر في غدة الموت عليه واني خائف مترقب اه قري وقوله بالعين المجبة ليس يمتنع بل يصح كونه بالعين المهملة من العدوب قال بعضهم انه الانسب اللهم الا أن ثبت الرواية بالمجبة (قوله فأقبل معاوية الخ) أي التفت له لاصمعه في المجلس (قوله ألم تخبرني الخ) استفهام تقريرى قال سم يفهم منه ان عبد الله ابن الزبير أخبر معاوية بذلك فكانت له برديسبتهما اليه الافتخار بهما ودعوى معرفة الشعر وما ليس له بل وجهها صجلا يوجب ذمها وكان ذم هذا في حد نفسه مع قطع النظر عن مقصد صحيح يخرج به عن الغم تأمل اه وقوله بل وجهها صجلا أي كقوله هو أخى من الرضاع وأنا أحق بشعره وقوله في حد نفسه خبر كان (قوله كما يقال الخ) مثال لا بدال الكل نظر الان قوله فانك أنت لما كان من الامور العامة التي تشترك الناس في معرفته والتعبير به كمن المراد اعاده (قوله الخطيئة) بالحاء والطاء المهملتين اسم الشاعر سمى به لقصره وقيل لنامته (قوله دع المكارم الخ) مفعول القول أي طلبها بدليل قوله لا ترحل لبغيها والمكارم جمع مكرمة بمعنى الكرامة والبغية بكسر الباء وضمة الحاء كافي المختار وقوله واقعد فانك الخ أي حاصل القعود والطعام والكسوة فلا احتياج الى طلب المكارم والرحلة اه سم بزيادة قال ع ق والمعنى لست أهلا للمكارم والمعالى فدعها للغيرك واقنع بالعيشة وهى مطلق الاكل والستر باللباس فانك تناله بلا طلب يشق اه (قوله ذر المكارم الخ) مفعول يقال وذرى في مقابلة دع والمأثر مقابل المكارم ولا تذهب مقابل لا ترحل وطلبها بدليل لبغيها واجلس بدل واقعد والا كل بدل الطعام واللباس بدل الكاسى وأما فانك أنت فذ كور في البيتين باللفظ (قوله وكأهال الخ) مثال لا بدال البعض (قوله وقوفا) جمع واقف كشاهد وشهود من الوقف بمعنى الحبس لامن الوقوف بمعنى اللبث لانه لازم والمشد كور في البيت متعدد مفعوله مطيع ومصحى فاعل به وانتصابه على الحالية من فاعل نيك أي قضائيك في حال وقوف أصحابي مرا كهم على أي لا جلى فائدين لانه لا يكسر اللام أسأى من فرط الحزن وشدة الجزع وتجمل أي اصبر صبرا جليا اه قري بزيادة (قوله أخذ) يجمل أنه مصدر وهو اسم كان ومع تغير خبرها وعليه فقوله أو أخذ بعض اللفظ عطف على كان ويجتمل أنه فعل وهو خبر كان واسمها ضمير الشأن قال بعض ويصح أن يكون على صيغة اسم الفاعل (قوله مع تغير لنظمه) محترز قوله السابق من غير تغيير لنظمه وقوله أو أخذ بعض اللفظ محترز قوله كله فهو على اللف والنشر المشوش كما قدمنا قال ع ق والمراد بتغيير النظم هنا أن يدل على المعنى الاول أو على بعضه بوجه آخر بحيث يقال هذا تركيب آخر سواء كان بتبديل نوع التركيب كتبديل جملة شرطية مثلا بغيرها أو بدون ذلك ما مع افادة المعنى مثلا بطريق اللزوم أن أفيد أو لاصراحة وهو الاكثر أو بدون ذلك ويدل على أن هذا هو المراد ما يأتي من الامثلة اه (قوله أو أخذ بعض اللفظ) سواء كان مع تغيير النظم أو لاقصته ستة أقسام والامثلة الاتية كلها ما كان المأخوذ البعض (قوله اغانة) هى نهب المال اه سم (قوله ومسحنا) لانه بدل صورة ما للغير بصورة أخرى والغالب كونها أقبح اه ع ق وقال سم لان المسخ تحويل الصورة الى ما هو أقبح منها وهنا حول الترتيب من الاول أو دونه أو مثله (فان كان الثانى أبلغ) من الاول (لاختصاصه بشيئة) لا ترحل في الاول

أولها  
لمرك ما أدري واني لاوجل  
على أين تغدو المنية أول  
حتى أتمها ونها عذبان  
البيتان فأقبل معاوية على  
عبد الله بن الزبير وقال ألم  
تخبرني أنها لك فقال اللفظ  
له والمعنى له وبعد فهو أخى  
من الرضاع وأنا أحق بشعره  
(وفي معناه) أي معنى ما لم  
بغيره النظم (ان يتدل  
بالكلمات كلها أو بعضها  
ما أرادها) يعنى انه أيضا  
مذموم وسرقه محضة كما  
يقال في قول الخطيئة  
دع المكارم لا ترحل لبغيها  
واقعد فانك أنت الطعام  
الكاسى  
ذر المكارم لا تذهب لطلبها  
واجلس فانك أنت الاكل  
اللباس  
وكأهال امرؤ القيس  
وقوفا لم اصحبى على مطيعم  
يقولون لانه لا بأسا وتجمل  
فأوردته طرفه في دالبته لانه  
أقام تجلده مقام تجمل (وان  
كان) أخذ اللفظ كله (مع  
تغير لنظمه) أي نظم اللفظ  
(أو أخذ بعض اللفظ) لا  
كله (سمي) هذا الاخذ  
(اغارة ومسحنا) ولا يتخلو  
لما أن يكون الثانى أبلغ من  
الاول أو دونه أو مثله (فان كان الثانى أبلغ) من الاول (لاختصاصه بشيئة) لا ترحل في الاول

صورة الى أخرى اه ومن هنا ينشأ اشكال فيما غير مثل أو بلغ اذ كل منهما ليس تغيير لا فيجوع ولعل الجواب  
أنهم اكتفوا بحكمة التسمية وهي لا يلزم أن تكون مطابقة للمعنى اللغوي في تعديله بل يكتفون فيها بأدنى  
مناسبة وقد يؤخذ هذا الجواب من قوله وهنا حول الترتيب الخ تأمل ع س وكان حاصل الجواب أن  
المراد بالشيخ مطلق القول من صورة الى صورة سواء كانت أقبح أو لا فهو مجاز مرسل من اطلاق المقيّد وإرادة  
المطلق (قوله كحسن السبك) المراجعة الخلو عن التقيّد اللفظي والمعنوي (قوله أو الاختصار) أي حيث  
يناسب المقام (قوله فمدوح) ويسمى حسن الاتباع (قوله كقول بشار الخ) قبله  
قالوا حرام فلا يقينا فقلت لهم \* ما في التلاقي ولا في قبله خرج

وبعد البيت المذكور وبعد

أشكوا الى الله هما لا يفارقني \* وشروا في فؤادي الدهر يعتلي

اه معاهد (قوله من راقب الناس) أي راعاهم ومشى على مزاجهم وعبارة ع ق أي راعاهم وحاذرهم  
فيما يكرهون فيتركه وفيما يبتغون فيقدم عليه لم يظفر بجاحته كلها لأنه ربما كرهها الناس فيتركها  
لأجلهم فتفوت مع شدة شوقه اليها اه (قوله القتل) تفسير الفاتك وقوله الحريص على القتل تفسير  
اللهج اه سم وعبارة ع ق قوله الفاتك أي المقدم على القتل أو غيره من غير مبالاة بأحد اللهج أي  
الملازم لطلوبه الحريص عليه من غير مبالاة قتلًا كان أو غيره اه (قوله وقول سلم) أي الخلدس بالخاء  
المجعة سمى بذلك لخسرانه في تجارته في الأساس سمى سلم الخاسر لأنه باع معصفاً ورثه واشترى بثمنه عودا  
يضربه اه مطول وقيل هذا البيت

أهدى لي الشوق وهو حلو \* أغنى في طرفه فتور

وقال الشاهد فيه مع قوله من راقب الناس حيث أخذ بعض اللفظ من غير تغيير للنظم (قوله أي الشديد  
الجراحة) عبارة ع ق الجسور هو الشديد الجراحة فهو بمعنى الفاتك اللهج وهو أصرح في المعنى وأخصر  
قاله في البيتين واحد وهو أن من لا يراقب الناس فاز بالمرغوب ومن راعاهم فانه المطلوب لكن بيت سلم  
أجود سبكاً لدلالته على المعنى بلا حاجة للتأمل بما هو أخص وأوضح وأخصر لفظاً كما لا يخفى وفي نفسى أن  
لفظ الفاتك اللهج أحسن من لفظ الجسور ولفظ الطيبات أحسن من لفظ الذات والاختصار قد يدعى  
عدم مناسبتها لأن الغرض التوجيه بترك مراقبة الناس وذلك يناسبه البسط الدال على الاهتمام والتأكيد  
فانظر اه (قوله فبيت سلم أجود سبكاً) أي لأن قول بشار الفاتك اللهج فيه غموض وخفاء وقيل من  
جهة أنه رتب على المراقبة الموت بخلاف بشار فانه رتب عليها عدم الظفر بالحاجة اه قال في المطول  
روى عن أبي معاذ راوية بشار أنه قال أنشدت بشاراً قول سلم فقال ذهب واقه بقي فهو أخف منه  
وأعذب واقه لا أكلت اليوم ولا شربت اه (قوله في البلاغة) أي الحسن وليس المراد به مطابقة  
الكلام الخ لوجوده في كل منها (قوله كقول أبي تمام) هو الاصل وهو من بحر الكامل (قوله في مرثية  
محمد) بتخفيف الياء قال في المطول وكان قد استشهد في بعض غزواته اه (قوله ابن حميد) كرويد اه  
أطول (قوله هيات) اسم فعل ماضٍ معناه بعد وفاعله محذوف أي بعد اتيان الزمان بمثله بدليل ما بعده  
وهو قوله لا يأتى الزمان بمثله أو بعد نسيانٍ له بدلالة ما قبله وهو قوله

أنسى أبانصر نسيته إذا يدى \* من حيث ينتصر الفتى وينيل

هيات الخ اه مطول بزيادة قال الفري قوله أنسى إحدى الهمزتين فيه محذوفة على غلط قوله تعالى  
أفترى على الله كذباً والاستفهام انكارى وينيل من الانالة وهي الاعطاء اه (قوله ان الزمان بمثله  
لبيخيل) قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشككة قال الشيخ أبو علي الفارسي في هذا البيت تقصير لان  
الغرض من هذا الكلام نفي المثل وأن يقال انه يعزوانه لا يكون فاذا جعل سبب فقده مثله بخل الزمان به  
فقد أدخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم ينعه من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بالجوذب بمثله اه

كحسن السبك أو الاختصار

أو الايضاح أو زيادة معنى

(فمدوح) أي فالثاني مقبول

(كقول بشار من راقب

الناس) أي حاذرهم لم يظفر

بجاحته \* وقال الطيبات

الفاتك اللهج أي الشجاع

القتال الحريص على القتل

(وقول سلم) بعده (من راقب

الناس مات هما) أي حرنا

وهو مفعول له أو تمييز

(وقال بالذة الجسور) أي

الشديد الجراحة فبيت سلم

أجود سبكاً وأخصر لفظاً

(وان كان) الثاني (دونه)

أي دون الاول في البلاغة

لغوات فضيلة توجد في الاول

(فهو) أي الثاني (مذموم

كقول أبي تمام) في مرثية

محمد بن حميد

(هيات لا يأتى الزمان بمثله

ان الزمان بمثله لبيخيل



مطول (قوله وقول أبي الطيب) هو المأخوذ (قوله أعدي الزمان - مضافه) أي سري مضافه إلى الزمان ولا يلزم من كون فعل بمعنى فعل أن يتعدى بما يتعدى به قال القنري الأعماء أن يتجاوز الشيء من صاحبه إلى غيره والاسم العدوى وفي حديث لا عدوى أي لا يعدى شيئا اه (قوله فسخابه) أي بإيجاده على ما قاله ابن جني أو بإظهاره على ما قاله ابن فورجة وكذلك تقول في ولقد يكون به الخ (قوله وأخرج من العدم) تفسيره على سخطه اه سم (قوله ولولا مضافه) أي الزمان وقوله الذي استغاده منه أي من المدح وقوله لفضل أي الزمان وقوله به أي بالمدح (قوله كذا ذكره) أي هذا التفسير ابن جني فإليبت على ما ذكره ابن جني من الغلو كما تقدم في قوله

وأخفت أهل الشر حتى لانه \* لتضاد النطف التي لم تخلق

لأن الجود قبل وجود المدح غير موجود حتى يعدى الزمان فهو متع ومثل ذلك لا يقال فيه أنه فاسد كما قاله ابن فورجة وإنما يقال فيه غير مقبول تأمل (قوله ابن فورجة) بفتح الفاء وضمة هاء (قوله فاسد) الأولى غير مقبول لغوا فلا يفسد كما قدمناه (قوله لأن مضافه غير موجود) بإضافة مضافه إلى غير أي مضافه شخص غير موجود فسخطه اسم ان وقوله لا يوصف بالعدوى خبرها وهو السريان الغير (قوله وإنما المراد الخ) أي فالمدح كان موجودا مضافا كان الزمان بضمها لا يظهر له وهاديه له لغزارة أموره عند الزمان فلما أعدي الزمان مضافه إلى المدح جاد به على أي بالاتصال به والوقوف عليه بعد سخطه عنى قاله ابن جني أن الزمان هادى إليه بعد الجعل بالهداية ففرقه فاعتنى بالمعنى ولقد كان الزمان بضمها لا يظهر له اه ع (قوله لما أعدي - مضافه) نظير لقوله سخطه قال سم أي أعدي مضافا إلى الزمان وهو بعد وجوده اه (قوله فالمرع الثاني) فيه إشارة إلى أن الشاهد في المصراعين الأخيرين والافالمصراع الأول من قول أبي الطيب أبلغ من المصراع الأول الذي لا يعم تأمل (قوله إذ لا يشترط الخ) علة لم حذف تقديره ولا يضر في كونه مأخوذا منه تغاير في المعنى والتعبير إذا وقع الاشتراك في الحاصل والمآل ولومع زيادة شيء إذا لا يشترط في هذا النوع الخ كما عبر بذلك ع أي لأنهما اشتركا في الجعل وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الأخذ على تفسير ابن فورجة غير ظاهر لتغاير المعنيين كما لا يخفى (قوله أصلا) أي لا يشترط الاتحاد من كل وجه بل يكفي الاتحاد من بعض الوجوه كما هنا لأنهم ما اشتركا في أصل الجعل على ما قاله ابن فورجة (قوله كما توهمه البعض) أي توهم أنه يشترط الاتحاد من كل وجه (قوله واللام يكن مأخوذا الخ) في الاستدلال بهذا الشعر عواقفة البعض على الأخذ على تأويل ابن جني اه يس (قوله أيضا) أي كما لا يكون مأخوذا على تأويل ابن فورجة وإنما يصح به لأن عدم الأخذ عليه حينئذ ظاهر فجعله كما أصل مقبس عليه وعبارة ع ق فعلى هذا التقدير أي تقدير ابن فورجة لا يكون مأخوذا من الأول أيضا لأن المعنى عليه ولقد يكون الزمان بضمها لا يظهر له وهو مخالف للجعل بإيجاده منه الذي في المصراع الأول ولكونه أظهر في عدم الأخذ لم يتعرض له في الشرح ويرجع المعنى إلى حاصل واحد أيضا على هذا التقدير لانه إذا جعل لا يظهر له لعزته فهو يجهل بفائدته اللازمة لوجوده الالسبب فيلزم الجعل بوجوده لأن في اللازم يستلزم في اللازم فنتى فائدته كفيه فيلزم الجعل بأمناله اه يتصرف وعبارة سم وإنما اقتصر الشارح على بيان التغاير على تفسير ابن جني لأن هذا المتوهم اعتقد عدم التغاير عليه وسلم الأخذ عليه ومنعه على تفسير ابن فورجة لاعتقاده التغاير عليه تأمل اه سم (قوله لأن أبا تمام الخ) أي فهناك مغايرة بحسب الظاهر وان كان في نفس الأمر لا مغايرة لأن المراد من المثل المدح كافي قولك مثلك لا يجهل أي أنت لا يجهل (قوله إذا المعنى على الماضي) ان قلت من أين يستفاد الماضي من قول أبي تمام

\* ان الزمان بمنه لا يجهل \* قلت من أجله الاسمية الدالة على الثبات والدوام الشامل للشيء هذا وقد يقال العدول إلى المستقبل في كلام أبي الطيب قصد إلى الاستمرار وحكاية الحال الماضية الآن يقال لما سبق بجعل الزمان بعد اعدا سخطه إياه لم يحسن حمل المضارع على ذلك اه يس وإنما كان المعنى على الماضي لأن

وقول أبي الطيب أعدي الزمان سخطه يعني فعل الزمان منه السخطا وسري مضافه إلى الزمان (فسخابه) وأخرج من العدم من عدم إلى الوجود ولولا مضافه الذي استفاد منه لفضل به على الدنيا واستبقاه لنفسه كذا ذكره ابن جني وقال ابن فورجة هذا تأويل فاسد لأن مضافه غير موجود لا يوصف بالعدوى وإنما المراد سخطه على وكان بضمها لا يظهر له فلما أعدي سخطه أسعدني بضمي إليه وهاديه له لما أعدي سخطه ولقد يكون به الزمان بضمها لا يظهر له فالمرع الثاني مأخوذ من المصراع الثاني لا يعم على كل من تفسير ابن جني وابن فورجة إذ لا يشترط في هذا النوع من الأخذ عدم تغاير المعنيين أصلا كما توهمه البعض واللام يكن مأخوذا منه على تأويل ابن جني أيضا لأن أبا تمام علق الجعل بمثل المشرق وأبو الطيب بنفس المدح هذا ولكن مصراع أبي تمام أجود سبكا لأن قول أبي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يقع موقعه إذا المعنى على الماضي

الفرض أنه جاد به ووجد بالفعل (قوله فان قيل المراد الخ) أي فيكون المضارع واقعاً موقوعه (قوله وبذلك) عطف على وجوده أو على مضاه (قوله لكر اعدا ما الخ) حاصلة أنه بعد إيجاده صار الذي في تصرف الزمان انما هو اعدا ما وأما إيجاده فلا يتعلق به لانه محصيل للمعاني حينئذ (قوله باق بعد) أي بعد وجوده أو في المستقبل وقوله في تصرفه أي تصرف الزمان (قوله لا قرينة عليه) أي فلا يصح وبعد معناه الخ (قوله ما بعد من الهم) من معنى عن أي حقيق بأن لا يندم فافعل التفضيل ليس على باب (قوله مر تاد) اسم فاعل وأصله مر تيد (قوله الا الفراق) استثناء من دليله لا بد من دليله لا بد من دليله لا بد من دليله الذي ينصب مفعولين محذوف أي موجودا الخ اه سم قال بس وفيه نظر والظاهر أن المفعول الثاني دليله والاستثناء مفرغ على حده ما علمت الا انقعه اه (قوله على النفوس) أي على هلاكها (قوله وهو حال من سبلا) أي لانه في الأصل صفة لها فلما تقدم صار حالاً قال في المعنى تبينه الظاهر أن لها من قول المتنبي لولا مفارقة الاحباب ما وجدت \* لها المنايا إلى أرواحنا سبلا

جارو مجرور متعلق بوجدت لكن فيه تعدى فعل الظاهر إلى ضميره المتصل كقوله ضرب به زيد وذلك ممنوع فينبغي أن يقدر مفعولة في الأصل لسبلا فلما تقدم عليه صار حالاً منه كما أن قوله إلى أرواحنا كذلك إذا المعنى سبلا مسلوكة إلى أرواحنا وذلك في لها وجه غريب وهو أن تقدره جمعا للهامة كخصا وحمى وتكون المنايا مضافا اليه ويكون اثبات الهوات للمنايا استعارة شبيهت بشئ يتلغ الناس ويكون أقام الهما مقام الاقوام لمحاورة الهوات للقس اه ولم يستحضره سم فكتب ما هيأه التحمين اه يس وقول ابن هشام الظاهر أن لها أي لفظ لها وقوله ضرب به زيد أي ضرب نفسه وقوله فينبغي أن يقدر مفعولة الخ فيكون المعنى هكذا لولا مفارقة الاحباب ما وجدت المنايا سبلا أخرى لها مسلوكة إلى أرواحنا وقوله كخصا وحمى أي مما يكون فيه الفرق بين من دروجهه سبلا وقوله وتكون المنايا مضافا إليه الاظهر أن يقول وهي مضافة إلى المنايا وقوله استعارة أي بالكناية وقوله لمحاورة الخ أو هو من باب ذكر الجز موارد الكل (قوله وروى يد المنايا) أي بدل قوله لها المنايا (قوله فقد أخذ المعنى كله) لقائل أن يقول ان الاول أفاد أن انحصار السبب في مفارقة الاحباب انما هو على تقدير التخيير واشتباه الحال وقضية ذلك المكان سبيل آخر عند عدم التخيير وكان حاصل المعنى أن المنيبة لها طريق إلى الهلاك لكنها اذا اشتبهت عليها انما تجد طريقا حينئذ غير المفارقة وهذا المعنى لم يفهمه الثاني فكيف حكم بأخذ كل المعنى الآن يقال إن هذه الزيادة التي قلنا ان الأول أفادها غير مرادة له أواخر غير معتبرة هنا فليتلأم اه سم وصبار عرق وقد اجتمع البيتان على الحاصل وهو أنه لا دليل للنبي على النفوس الا الفراق أما في الاول فواضح وأما في الثاني فلان لولا تفيد أن نفي الفراق بنفي الموصول كما أشيرنا إليه فلزم انحصار الموصول في الفراق على أن دليله أو جزء دليله فغنى كل من البيتين يعود إلى معنى الاستعارة قال من أن في الاول الحصر والتقيد بالحيرة فجاءه أبلغ من الثاني لا عبرة به اه (قوله وبدل بالنفوس الارواح) الباء اختلا على المتروك (قوله وان أخذنا المعنى وحده) أي دون اللفظ وهو عطف على قوله فان أخذ اللفظ (قوله وأصله من ألم بالمتزل الخ) فاصل الامام النزول بالمتزل ثم أطلق على مطلق القصد ووجه المناسبة هنا أنه اذا أخذ المعنى فقد قصد وكأنه نزل به اه يس (قوله فكأنه كسط) بابه ضرب وقوله جلداه هو اللفظ (قوله أو مثل ما سمى انارة) أي مثله في الانقسام إلى ثلاثة أقسام وفي كون الاقسام هي كون الثاني أبلغ وكونه دونه وكونه مثله دليل كلام الشارح (قوله والصنع مبتدأ خبره بالجملة الشرطية) أي والجملة من المبتدأ وخبره بالجملة خبر ضمير الشأن وسكت الشارح عن ذلك لظهوره لان ضمير الشأن لا محل له كضمير الفصل لانه مما يقل به أحد اه يس (قوله خفي) أي فهو خير وقوله وان يرث من يرث اه سم وفي المختار وراث على خبره أباطا وباباع وفي مثل رب محلة تهبريها اه (قوله أي يبطي) من باب شرف قال في المختار يبطو بضم الطاء بضم الباء فهو بيطي

وبذلك الغير لكن اعدا ما وانماؤه باق بعد في تصرفه قلنا هذا تقدير لا قرينة عليه وبعد معناه فصرع أي غم أجود لاستغنائه عن مثل هذا التكلف وان كان الثاني (مثله) أي مثل الاول (فابعد) أي فالثاني أبعد (من الغم والفضل للاول كقول أي غم لو حاد) أي تحصيل في التوصل إلى اهلا لك النفوس (مر تاد المنية) أي الطالب الذي هي المنية على انها إضافة بيان (لجحد) الا الفراق على النفوس دليله وقول أبي الطيب لولا مفارقة الاحباب ما وجدت \* لها المنايا إلى أرواحنا سبلا

الضمير في لها المنايا وهو حال من سبلا والمنايا فاعل وجدت وروى يد المنايا فقد أخذ المعنى كله مع لفظ المنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الارواح (وان أخذنا المعنى وحده سمى) هذا لاخذ (للماما) من ألم اذا قصد وأصله من ألم بالمتزل اذا نزل به (وسلفا) وهو كسط الخلد عن الشاة ونحوها فكأنه كسط من المعنى جلدا وألسه جلدا آخر فان اللفظ للمعنى بمنزلة اللباس (وهو ثلاثة أقسام كذلك) أي مثل ما سمى انارة ومسحا لان الثاني اما أبلغ

من الاول ودونه أو مثله (أولها) أي أول الاقسام وهو أن يكون الثاني أبلغ من الاول (كقول أي غم هو) ضمير الشأن (الصنع) أي الاحسان والصنع مبتدأ خبره بالجملة الشرطية أعني قوله (ان يعجل خيرا وان يرث) أي يبطي (فليرث في بعض المواضع

أنفع) والاحسن أن يكون  
هو عائد إلى حاضر في الذهن  
وهو مبتدأ خبره الصنع  
والشرطية ابتداء كلام  
وهذا كقول أبي العلاء  
هو الهجر حتى ما يلزم خيال  
وبعض صدود الزئيرين وصال  
وهذا نوع من الاعراب  
لطيف لا يكاد يتنبه له إلا  
الأذهان الراضية من أئمة  
الاعراب (وقول أبي الطيب  
ومن الخبر بطه سيبك) أي  
تأخر عطائلك (عني) أسرع  
السحب في المسير الجهم)  
أي السحاب الذي لا مافيه  
وأما مافيه ماء فيكون بطياً  
ثقیل المشي فكذلك حال  
العهاء في بيت أبي الطيب  
زيادة بيان لاشغاله على  
ضرب المثال بالسحاب  
(وثانيها) أي ثاني الأقسام  
وهو أن يكون الثاني دون  
الاول (كقول الصنعي وأنا  
تألق) أي لمع (في الندى)  
أي المجلس (كلامه  
الشمع قول) المنقح (خلت)  
أي حسبت (لسانه من  
عصبه) أي سيفه القاطع

بالمثل وأبأنفه ومبطنه اه (قوله أنفع) الأثرى أنه يقع في العادات أن لو وعدت أحداً بإحسان ثم أبطأت  
عنه فإذا أعطيته زدت عليه على ما كنت تعطيته لو فعلت جياضاً أبطأتك وجبراً لا بطاء اه سم (قوله والاحسن  
أن يكون الخ) لعل وجهه أن كون الضمير للشأن خلاف الظاهر مع أفادة هذا الاعراب ما يقصد من الاول  
من الاجمال والتفصيل ومع كونه أفيد لتعدد الحكم فيه ماذقه الحكم بأن ذلك المتعقل الصنع والحكم  
بأن الصنع من صفة ماذكر اه سم وقوله أن كون الضمير للشأن خلاف الظاهر أي لانه مخالف للقياس  
من خمسة أوجه عوده على ما بعده لزوماً وأن مفسره لا يكون الاجلة وأنه لا يتبع بتابع وأنه لا يعمل فيه إلا  
الابتداء أو أحد نواحيه وأنه ملازم الاقراء اه يس (قوله إلى حاضر في الذهن) وهو الموعود به (قوله  
وهذا كقول أبي العلاء الخ) لعل مقصوده التنطير في رجوع الضمير للتعقل الحاضر في الذهن فإن هذا هو  
المناسب في بيت أبي العلاء إذ لا يناسب فيه رجوع الضمير للشأن إذ ما بعد الهجر لا يصلح للخبرة عنه  
فلتأمل اه سم أقول في المغنى في الترجمة التي نصها الموضع التي يعود فيها الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة  
والثالث أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره نحو أن هي الاحياء الدنيا قال الزمخشري هذا خبر لا يعلم  
ما يعنى به إلا بما يتلو وأصله ان الاحياء الدنيا تأم وضع الحية لأن الخبر يدل عليها وبينها  
قال ومعه هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول ما شاءت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه ولكن  
في تنبيهه هي النفس وهي العرب ضعف لا مكان جعل النفس والعرب بدلين وتحمل وتقول خبرين وفي  
كلام ابن مالك ضعف لا مكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو كون هي ضمير القصة فإن أراد الزمخشري  
أن المثالين يمكن حملهما على ذلك لأنه متعين فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده اه والظاهر أن  
كلام أبي تمام والمعري من هذا القبيل وان ما انتهى به الشارح أمر سهل قاله يس وبين البيتين مناسبة  
من وجه آخر وهو أن في كل منهما أن الشيء المكروه قد يكون سبباً في المحبوب كما كان في الاول ابطاء  
الاحسان سبباً في كثرته وفي الثاني الصدود سبباً في الوصال لأن الظاهر أنه لم يرد هذا بدليل قوله وهذا نوع  
من الاعراب فإنه يشعر بأن كلامه من جهة الاعراب دون غيره أفاده سم (قوله حتى ما يلزم خيال) ضمير  
يلم الهجر وأما ما قيل نافية أي حتى إذا انتفى الملمه وحصوله فهو خيال لعدم وجوده وقيل زائدة أي حتى  
إذا لم فهو خيال لانه لعدم طلبه والاعتبار به بمنزلة المهدوم الذي هو خيال وقيل مصدرية أي حتى  
إلى المهدوم خيال والمغنى كافى الثاني ويتعين رفع الفعل على هذا الثالث بخلاف الاول فإنه يجوز نصبه  
بمجيئ اه سم وعبارة ع ق حتى ما يلزم أي ينزل خيال من هذا الذي يهجرنا وبعض صدود الزئيرين وصال  
أي لم تنزل من هجرنا حتى الصدود لا الانقضاء لا يقظة ولا نمانا والصدود قد بعد وصال بالنسبة لمثل هذا  
الهجر اه ويلزم به رد (قوله الراضية) أي المتراضون الممارسون لصناعة الاعراب ومن العجب أنه  
تصنف في نسخة سم بالراضية فقال قال في الصحاح ان الراضية تجو في بعض اللغات بمعنى العالبة وهذا  
المعنى عكس هنا وانظر هل يجوز أن تكون بمعنى المرضية أي المعتبرة اه قال يس وأصل راضية روضة جمع  
رائض ككامل وكلمة وفي نسخة الراضية أي المتراضة للاعراب المتجرئة عليه وعبارة ع ق وهذا الاعراب  
أعني جعل الضمير عائداً على حاضر في الذهن لطيف لا يكاد يتنبه له إلا الأذهان الراضية أي المتراضة  
بالاعراب من أئمة العربية لأن التنظير لحاضر ذهننا بلتم الكلام فيه ويحسن بحجب بقية الكلام معه  
فائدة البيان بعد الاجال بما يدق الخ اه (قوله وقول أبي الطيب الخ) أخذت معنى وان يرث الخ فالبيتان  
مشتركتان في معنى وهو إثبات النفع في البطة المستفاد من الشطر الثاني في البيت الاول ومن الشطر الاول  
في البيت الثاني (قوله الجهم) يقع الجهم (قوله في بيت أبي الطيب الخ) قد يقال بينهما تفاوت أيضاً  
فإن بيت أبي الطيب يدل على أن بطة سيبه مطلقاً من الخبر بخلاف بيت أبي تمام فإنه يدل على أنه قد يكون  
قوله في بعض المواضع اه سم قال يس وفيه نظر لا يخفى اه (قوله وإذا تألق الخ) من الكامل وشطر  
البيت على أل من قوله المصقول (قوله من عصبه) من زائدة (قوله أي سيفه القاطع) شبه لسانه بسيفه

بجامع التأثير (قوله وقول أبي الطيب) من البسيط (قوله كأن السهم الخ) قال ع ق ولا شك ان كلا  
 منهما أى الكلامين تضمن تشبيه اللسان باله الحرب في النفاذ والمضى وان كانت الالة المعبرة في الاول  
 السيف والالة المعبرة في الثاني الرمح ولكن بيت البحتري أجود الخ (قوله السهم) بضم السين ان جر من  
 التام والافكسرها كما في السنة حداد وقوله في النطق في معنى عند وكذلك ما بعدها كما يدل عليه كلام  
 الشارح وقوله على رماحهم متعلق بخبر ما نا (قوله بالضم والكسر) أى وسكون الراء قال بعضهم  
 وهذا في المفرد أو ما الجمع فيكسر الخاء لا غير قال في المختار والحرص بضم الخاء وكسر هاء الحلقمة من  
 الذهب أو القضة (قوله في المضاء) أى كونها ماضية وقوله والنفاذ تفسير (قوله بيت البحتري أبلغ الخ)  
 وأيضاً في بيت أبي الطيب لفظ كأن الذي يدل على الشك في التشبيه بخلاف بيت البحتري فان فيه لفظ  
 خلت الذي يفيد الرجحان اه سم وفيه أن كان قد تدل على اليقين كقوله كأن الأرض ليس بها هشام \*  
 نعم لا يعجبني قول أبي الطيب السهم على رماحهم اه يس أى فان المتبادر من كلامه أن السهم قطع  
 وجعلت رصاصاً وفيه من القبح ما لا يخفى (قوله من الاستعارة التخيلية) فيه نسيج والوجه أن أحدهما  
 تخيل والآخر ترشيح (قوله بمنزلة الاظفار) التي اشتهر الاستعارة تخيلية كما سبق اه سم (قوله بمنزلة  
 الاظفار للنية) فانهم ما يخصان المشبه به وهو السيف (قوله ولزم من ذلك الخ) لان التخيلية والمكنية  
 متلازمان على ما سبق اه يس (قوله تشبيه كلامه) أى لسانه باعتبار اخراج الكلام (قوله وهو استعارة  
 بالكناية) قال ع ق فان قلت ليس في كلام البحتري استعارة بالكناية وانما فيه ترشيح بالتشبيه لان المشبه  
 بالسيف في الحقيقة هو الكلام لان اللسان لان الموصوف بوجه الشبه وهو التوفيق والتأثير فيما يتعلق به هو  
 الكلام لان اللسان قلت على تقدير تسليمه يلزم أن يكون أجود من بيت المتنبي بترشيح التشبيه كما زعمت على  
 أنا لا نسلم أن التشبيه ليس للسان بل هو باعتبار تلبسه بما يوجب التأثير والمضاه في الارواح كالسيف في  
 تلبسه بما يوجب التأثير من الحد والقطع ولا ينافي ذلك اعتبار الاستعارة بالكناية فيما تحقق به وجه الشبه  
 وهو الكلام اه فان قلت فيه جمع بين الطرفين أوجب بأنهم مأموران في تركيبين لا في تركيب واحد  
 وأيضاً ذكر اعلى وجه لا ينفى عن التشبيه (قوله الفتيان) بالكسر جمع فتى اه أطول (قوله أرجبهم) خبر كان  
 والرجب بفتح الراء الواسع (قوله رجب الباع) هو قدر مذهب الدين وقوله والذراع بكسر الهمزة والفتح طرف  
 المرفق الى طرف الاصبع الوسطى (قوله أى سقى) فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم الملابس وهو سعة  
 الذراع والباع الذى هو مقدار اليدين مع ما يتصلان به أو الراحة على كثرة المعطى لان الراحة والذراع  
 والباع بما يحصل المعطى عند قصد دفعه فاذا انسح كثر ما يماؤه فلا بدت السعة الكثيرة عند العطاء فأطلقت  
 السعة على الكثيرة بتلك الملابس مع القرينة اه ع ق (قوله الضمير للولك) أى في البيت قبله وهو

بروم المولك مدى جعفر \* ولا يصنعون كما يصنع

اه مطول وقوله بروم أى بقصد وقوله مدى جعفر أى الغاية التي بلغها جعفر في الكرم (قوله هذا) أى  
 افهم هذا (قوله لا يعجبني الخ) أى لا يعجبني هذا الكلام الذى هو قوله معروفه أوسع قال سم يعنى لان  
 صيغة معروفه واسع تستعمل في العادة بمعنى دبره واسع وذلك ثم اه وعجابه ع ق ولكن لا يخفى ان الاول  
 فان الثاني في التعبير عن الكرم بطريق التحوّل ولهذا قيل ان معروفه لا يحب وقبل ان وجه كونه لا يعجب  
 أن المعروف قد يعبر به عن الدبر فيقال معروفه أوسع أى الشئ المعروف منه كناية عن الدبر ولا يخفى أن هذا  
 التوجيه انما يتجه ان صح الاخبار عن المعروف بقوله أوسع مراد به هذا المعنى على وجه الكثرة والافلا  
 يخفى فساده لوجود المعروف في الكلام البليغ ولا يعثر به الاستهجان بوجه تأمل اه (قوله وأما غير  
 الظاهر) قال ع ق وأما الاخذ غير الظاهر فاقسام ولم يعدد هالى الا بلفظ والادى المذموم والمساوى الا بعد  
 عن الذم لان أقسام غير الظاهر كلها مقبولة من حيث ما أخذت منه لعدم ظهورها منه فان اعترافها رادف

(وقول أبي الطيب كأن  
 السهم في النطق قد جعلت  
 على رماحهم في الطعن  
 خرصانا) جمع خرص بالضم  
 والكسر وهو السنان يعنى  
 أن السهم عند النطق في  
 المضاء والنفاذ يشابه أسنهم  
 عند الطعن فكأن السهم  
 جعلت أسنة رماحهم في بيت  
 البحتري أبلغ لما في لفظي  
 تألق والمصقول من  
 الاستعارة التخيلية فان  
 التالى والصقالة للكلام  
 بمنزلة الاظفار للنية ولزم من  
 ذلك تشبيه كلامه بالسيف  
 وهو استعارة بالكناية  
 (والتأثير) أى ثالث الاقسام  
 وهو أن يكون التالى مثل  
 الاول (كقول الاعرابي)  
 أبى زياد (وليك أكنر  
 الفتيان مالا \* ولكن كان  
 أرجبهم ذراعاً) أى أمضاهم  
 يقال فلان رجب الباع  
 والذراع أى سقى (وقول  
 أشجع وليس) أى الممدوح  
 يعنى جعفر بن يحيى  
 (أو سعههم) الضمير للولك  
 (في الفنى \* ولكن معروفه)  
 أى احسانه (أوسع)  
 فاليتان مماثلان هذا  
 ولكن لا يعجبني معروفه  
 أوسع (وأما غير الظاهر فنه



أن يشابه المغنيان (أي معنى البيت الأول ومعنى البيت الثاني) (كقول جرير فلا يمنعك من أرب) ٢٨٩ أي ساجد (لجامهم) جمع لحية يعني

كأنهم في صورة الرجال (سواء ذو العمامة والجلود) يعني أن الرجال منهم والنساء سواء في الضعف (وقول أبي الطيب ومن في كفه منهم قتامة

كن في كفه منهم خضاب) واعلم أنهم يحوزون في تشابه المغنين اختلاف البيتين تشبهاً ومدحاً وهجاءً واقتضاراً ونحو ذلك فإن الشاعر الحاذق إذا قصد إلى المعنى الخفلس ليتظمه احتال في اخفائه فغيره عن لفظه ونوعه ووزنه وقافيته وإلى هذا أشار بقوله (ومنه) أي من غير الظاهر (أن تنقل المعنى إلى محل آخر كقول المعتز سلبوا) أي نيلهم (وأشرفت الدماء عليهم) بحرفة فكأنهم لم يسلبوا (لأن الدماء المشرقة كانت بمنزلة ثياب لهم) (وقول أبي الطيب ييس النخيع عليه) أي على السيف (وهو مجرد) عن غمده فكأنها هو غمده (لأن الدم اليابس بمنزلة غمده فنقل المعنى من القتل والجرى إلى السيف) (ومنه) أي من غير الظاهر (أن يكون معنى الثاني أشمل) من معنى الأول (كقول جرير إذا غضبت عليك بنوتيم وجدت الناس كأنهم غضايا) لأنهم يقومون مقام كلهم (وقول أبي نواس ليس من أن الله يستنكر أن يجمع العالم في واحد) فإنه يشمل الناس وغيرهم فهو أشمل من معنى بيت

جهة أخرى خارجة عن معنى الأخذ كما يفيد ذلك قوله فيما يأتي وأكثر هذه الأنواع يعني كلها مقبولة اه وغیر الظاهر أنواعه كثيرة ذكر المصنف منها خمسة قال عرق وضابطه أن يكون الثاني بحيث لا يدرك أنه مأخوذ من الأول إلا بتأمل كما يتضح في الأمثلة وحينئذ فالشأن في التشابه قريب من الظاهر بل ينبغي أن يجعل منه لأن ادراك كون الثاني أصلاً الأول ظاهراً لا يحتاج إلى تأمل اه (قوله أن يشابه المغنيان) أي من غير نقل لغير ما بعده (قوله معنى البيت الأول) أي المأخوذ منه وقوله ومعنى البيت الثاني أي المأخوذ (قوله من أرب) في المختار الأرب بالكسر الحاجة وكذا الأربة والأرب بقصتين والمأربة والمأربة بفتح الراء موضعها قلت ونقل الفارابي أيضاً مأربة بالكسر (قوله لجامهم) بضم اللام وكسر هاء فاعل يمنع (قوله جمع لحية) بكسر اللام لا غير وهي شعر الخدين والذقن وفي المختار والحية معروفة والجمع لحى بكسر اللام وضمها نظير الضم في ذروة وذرى اه (قوله سواء الخ) جملة مستأنفة في معنى العلامة قبلها (قوله ذو العمامة) بالكسر وهي المغفر والبيضة وما يلف على الرأس وحملها على الأولين أبلغ وعلى الثالث أوفق بقوله والجلود اه أطول (قوله وقول أبي الطيب) في سيف الدولة يذ كر خضوع بني كلاب وقبائل العرب له اه مطول فالمغنيان متشابهان من جهة أن الرجال مثل النساء في الضعف فالبيت الأول فيه هذا المعنى وكذا البيت الثاني والتغاير بينهما باعتبار أن البيت الأول حكمه بالتساوي والبيت الثاني حكمه بالتشابه (قوله قناة) أي ربح (قوله خضاب) أي صبغ الخناء قال في المختار الخضاب ما يختضب به وخضبه من باب ضرب واختضب هو وكف خضيب اه (قوله واعلم الخ) دخول على كلام المصنف (قوله تشبيهاً) هو وصف الجلال وفي بعض النسخ تشبيهاً بالسين المهملة وهو التفرغ في النساء ذكر أوصافهن يقال نسب الشاعر المرأة فنسب بالكسر تشبيهاً تشبيهاً وقد يطلق على التغزل مطلقاً (قوله وإلى هذا أشار بقوله الخ) وجه الإشارة أنه ذكر أنه ينقل المعنى إلى محل آخر وذلك صادق بأن ينقله من التشبيب إلى أحد المذكورات اه سم (قوله إلى محل آخر) أي من موصوف إلى موصوف آخر كالقتلى والسيف (قوله سلبوا) على صيغة المجهول اه قنرى (قوله النخيع) قال في المختار والنخيع من الدم ما كان يضرب إلى السواد وقال الأصمعي دم الجوف خاصة اه (قوله وهو مجرد) حال من السيف اه يس أي والحال أن السيف خارج من الغمد (قوله مقام كلهم) أي لجمعهم جميع ما في الناس من الكمال اه سم (قوله وقول أبي نواس) بنون مضمومة بعدها واو محققة كني بذلك لأنه كان له ذواتان تنوسان على عاتقه أي تتران عليه ما قال عرق أي قوله لهرون الرشيد لم يحسن الفضل البرمكي غيره منه حين سمع عنه التناهي في الكرم مشيراً إلى أن الفضل شيئاً مما في هرون وأن في هرون جميع ما في الفضل وما في العالم من الخصال بمبالغة

فواللهرون امام الهدى \* عند احتفال المجلس الحاشد

أنت على ما بك من قدرة \* فليست مثل الفضل بالواحد

\* ليس من الله بمنكر \* البيت فأمر هرون بإطلاقه اه والاحتفال الاجتماع والحاشد بالشين المحجة الجامع وقوله مثل الفضل مفعول الواحد أي لا نجد مثل الفضل في خدمتك وطاعتك (قوله ليس من الله الخ) الرواية الصحيحة بدون الواو قبل ليس وهو من السريع مستعلن مستعلن فاعلات ودخله حذف السبب فصار فاعل وفي بعض النسخ وليس بالواو قبل ليس ففيه من العيوب الخرم وهو زيادة مادون خمسة أحرف في صدر الشطر (قوله أن يجمع العالم) أي صفاته اه يس (قوله وغيرهم) أي من الملائكة والجن (قوله وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الأول) قال عرق فإن قلت ما وجه كون الكلام الذي هو نقيض معنى الأول مأخوذاً من ذلك الأول فإن المتبادر أن نقيض الشيء يتأبى له لأنه منه دلت هو بعينه ولم يزد إلا السلب في الإنبات أو العكس وزيد بالسلب والإنبات هنا الإنبات بالناس في الجملة وأيضاً نقيض الشيء فرع الشعور به فذلك الشيء هو الحامل على طلب النقيض فقد انتشأ النقيض عن

(٣٧ - تجر يد فاني) جرير (ومنه) أي من غير الظاهر (القلب وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الأول كقول أبي السبص

الاول فافهم اه (قوله أجد الملامة) أي اللوم والانكار على وقوله في هوالك لينة بكسر الكاف خطاب لمؤث قال ع ق أي أجد ذلك اللوم فيك لينة انتهى حي فيك حتى صرت أن لا تخطئ ذلك كرك على أني وجبه كان اه وقوله فليكني اللوم جمع لائم كصاتم وصوم قال العصام في أطوله والمراد كل لائم كما يقتضيه المقام اه (قوله والانكار باعتبار القيد الذي هو الحال) أي أنه لا يجب الملامة فيه بل بحسبه هو فقط فالتقي المستفاد من الاستفهام الانكارى منصب على القيد على حد قوله تعالى أنا امرؤ التماس بالبر وتنسون أنفسكم (قوله كما يقال أنصلي الخ) فالمشكر هو وقوع الصلاة مع الحدث لا وقوع الصلاة من حيث هي (قوله على تجوز الخ) أي بناء على تجوز الخ وهو مرتبط بقوله الذي هو الحال وعبارة العصام في أطولة تجوز كون المضارع المبتدأ بالواو والضرورة أو على سبيل الشذوذ أو ما تجوز البعض الحال اذا كان مضارعا مبتدأ مطلقا كما يشعر به كلام السارح فلم نعتز عليه مع التخصيص البليغ اه (قوله ويجوز أن تكون الواو للعطف) قال الفري رجت الحالية لما في العطف من إيهام تجوز عدم محبة مع محبة الملامة فيه اه (قوله راجع الى الجمع بين الامرين) قال في المطول يعني لا يكون الا الواحد اه وعبارة ع ق ويحتمل أن تكون الواو للعطف والعطف بالواو وان كان لا يقتضي المعية لكن يقتضي الاجتماع في الحكم فيه وحب اللوم فيه يقتضي عطف أحدهما على الآخر اجتماعهما في الوقوع من شخص واحد وهو الحكم وهذا الاجتماع هو محط الانكار أي كيف يجتمع حبه وحب اللوم في الوقوع مني اه (قوله وهذا نقيض) معنى بيت أبي النيص لان في هذاتني محبة الملامة وفي ذلك انباتها اه سم (قوله لكن كل منهما الخ) أما الاول فهو باعتبار أن لومه يتضمن ذكر المحبوب له ونسبته هو الى محبته واطهار ذلك وهذا أمر محبوب له وأما الثاني فباعتباره صادرا من العدو والصادر منه يكون مبغوضا اه سم (قوله ولهذا) أي لان كلا باعتبار (قوله قالوا الاحسن الخ) قال في المطول الا أن يكون ظاهرا كما في قول أبي تمام

ونعمة معتف جددوا محلى \* على أذنبه من نعم السماع

وقول أبي الطيب

والجراحات عنده نعمات \* سبقت قبل سيبه بسؤال

أراد أبو تمام أن المدح يستلذ نعمات السائلين لما فيه من الكرم ونهاية الجود وأراد أبو الطيب أنه ان سبقت نعمة من سائل عطا المدح يبلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من الجروح لان عادته أن يعطى من غير سؤال اه قال الفري عليه نعمة مبتدأ وأحلى خبره وجدوا أي اعطاه فقول معتف بمعنى سائل اه (قوله في هذا النوع) أي القلب (قوله أن بين السبب) ليعلم أن التناقض ليس بحسب الحقيقة بل بحسب الصورة وقد بين في الاول أن سبب محبة اللوم تضمنه ذكر المحبوب في الثاني ان سبب عدم محبة صدوره من العدو اه يس قال ع ق فان قلت أي المعنيين أبلغ التلذذ بلومه في المحبوب أو بغض اللوم في المحبوب قلت الاظهر التلذذ باللوم لاقتضائه عدم الشغل عن حبه لعراض من العوارض ولو كان منافيا بخلاف بغض اللوم عند سماعه فانه يقتضي شغل القلب بغض اللائم والفناء في الحبيب مطلقا بحيث لا يحس الا حبه أعظم من العداوة بسببه اه (قوله ويضاف اليه ما يحسنه) قال ع ق مفهومه أنه ان لم يضاف اليه شيء أصلا فهو ظاهر لان أخذ المعنى من الاول لا لبس فيه كلا كان أو بعاضيه ع د من الظاهر وأما اذا أضيف اليه ما لا يحسنه فالزيادة كعدم فيكون المأخوذ ولو قل لا لبس فيه أيضا فبصر من الظاهر بخلاف البعض مع تزينه بما أضيف اليه فان ذلك يخرج به عن سنن الاتباع الى الاستداع فكأنه مستأنف فيخفى اه (قوله كقول الافوه) الاودى وهو في اللغة الواسع الفم الطويل الانسان بحيث خرجت من الشفتين اه أطول (قوله وترى الطير) جمع طائر ويقع على الواحد ووجهه طيور وأطيار وقوله على آثارنا جمع أثر بمعنى العلم أي مستعينة على إعلامنا متوقعة فوقها فتكون الإعلام

أجد الملامة في هوالك لينة

حباله كرك فليكني اللوم

وقول أبي الطيب أحبه

الاستفهام للانكار

والانكار باعتبار القيد

الذي هو الحال أعنى قوله

(وأحب فيه سلامة) كما

يقال أنصلي وأنت محدث

على تجوز واو الحال في

المضارع المبتدأ كما هو رأي

البعض أو على حذف

المبتدأ أي وأنا أحب ويجوز

أن تكون الواو للعطف

والانكار راجع الى الجمع

بين الامرين أعنى محبته

ومحبة الملامة فيه ان

الملامة فيه من أعدائه

وما يصدر من عدو المحبوب

يكون مبغوضا وهذا نقيض

معنى بيت أبي النيص

لكن كل منهما باعتبار آخر

ولهذا قالوا الاحسن في

هذا النوع أن بين السبب

(ومنه) أي من غير الظاهر

(أن يؤخذ بعض المعنى

ويضاف اليه ما يحسنه

كقول الافوه وترى الطير

على آثارنا \* رأى عين

يعنى عيانا (ثقة)

أي عام وقد ظلت (أي التي عليها الظل وصارت خوات نخل ٣٩١) عقبان أعلامه غصبي بعقبان طير في الدماء فواهل) من نخل أثاروى

تقيض عطش (أقامت)  
أي عقبان الطير (مع  
الرايات) أي الأعلام وفوا  
بأنها استقام لحوم القسلي  
(حتى كأنها من الجيش  
الأنها لم تقايل فان أبا تمام  
لم يسلم بشئ من معنى قول  
الافوهر أي عين) الدال على  
قرب الطير من الجيش  
بجيت ترى عينا لا تخيلا  
وهذا مما يؤكدهم  
وقتلهم الأعدى (ولا) بشئ  
(من معنى قوله نكس أن  
سما) المال على وقوق  
الطير بالمرة لا اعتبارا بذلك  
وهذا أيضا مما يؤكده  
المقصود قيل إن قول أبي  
تمام ظلت بالمعنى قوله  
رأى عين لان وقوع الظل  
على الرايات مشعر بقربها  
من الجيش وفيه نظر إذ قد  
يقع ظل الطير على الراية  
وهو في جوار السماء بحيث  
لا يرى أصلان لم يوقل أن  
قوله حتى كأنهم من الجيش  
الماسم معنى قوله رأى عين  
فأنما التماثل كون من الجيش  
إذا كانت قريبا منهم مختلطا  
بهم لم يبعد عن الصواب  
(لكن زاد) أبو تمام (عليه)  
أي على الأقوة زيادات  
محسنة للمعنى المأخوذ من  
الأقوة أعني تسار الطير  
على آثارهم (بقوله إلا أنها  
لم تقايل وبقوله في الدماء  
فواهل وبأقامتها مع الرايات  
حتى كأنهم من الجيش وبها)

مظلة بها قالة في الأطول وترى بصرية وقوله رأى عين مصدر مؤكدا ترى قال عرق وانما كد قوله ترى  
بقوله رأى عين ثلاثتهم أنها بحيث ترى بالنسبة لمن أمعن النظر بتكاف بعد هاو ثلاثتهم أن المعنى  
أنها لما تبعنا كلنا ريت أو لم تر بعد لانه يقال ترى فلانا يفعل كذا بمعنى أنه يفعل فهو بحيث يرى في  
فعله لولا المانع اه (قوله حال) أي من الطير وقوله أي وائقة فنقطة مصدر بمعنى اسم الفاعل أي تراها  
حال كونها وائقة (قوله ما يتضمنه الخ) أي من العامل الذي يتضمنه قوله على آثارنا وهو كائنه قال عرق  
فنقطة على هذا جواب لسؤال مقدر إذ كائنه قبل لماذا كانت الطيور على آثاركم فقال كانت على آثارنا  
وتبعنا لتقت الخ اه (قوله أن سمد) أي بأن غذف الجار وهو متعلق بنقطة قال عرق يقال ماره آناه  
بالمرة أي الطعام وأطعمه آياه اه (قوله أي ستطم) أي تأكل من طعم فلان بطعم أي أكل (قوله وقد  
ظلت) بالبناء للجهول وقوله عقبان أعلامه من إضافة المشبهة إلى أعلامه التي هي كالعقبان في  
تأخرهما ونفاهتها فالمراد بالعقبان الأعلام نفسها وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم راية تسمى العقاب لأنها  
سوداء ولون العقاب أسود وكان من برداءاتة رضي الله عنهم إذ كرك ذلك أهل السير وقيل الإضافة على أصلها  
من مباينة الأول للثاني والمراد بعقبان الأعلام الصور الموهمة من ذهب أو فضة أو غيرها على رؤس  
الأعلام وهذا يتوقف على أن تلك الصور صنعت على هيئة العقبان ولم يثبت اه ملخصا من عرق ويس  
وقال الغنري العقاب الراية وهو العلم الضخم شبه بالعقبان من الطير لضمه كذا في الصحاح اه وقوله  
بعقبان طير متعلق بظلت قال سم جمع عقاب لكثرة كغراب وغربان وجمع القلة أعقب اه وقوله  
في الدماء فواهل جمع ناهل اسم فاعل أي بول أمرها حال تغلبها الأعلام إلى أن تكون بعد وقوع القسلي  
فواهل في الدماء فكأنه يقول ظلت الرايات النهل في الدماء فأفاده عرق قال سم الناهل العطشان والناهل  
الريان وهو من الاضداد اه أي مما يطلق على الاضداد (قوله أثاروى) يقال في ضدا لعطش روى  
بروى كهوى يهوى ويقال في رواية الحديث ونحو روى روى كهوى يهوى قال في المختار روى من الماء  
بالكسر روى بوزن رضا ورأيا أيضا بكسر الراء وقصها وادوى وتروى كله بمعنى وروى الحديث والشعر روى  
بالكسر رواية فهو رواه اه (قوله فان الخ) بيان لكون المأخوذ بعض المعنى لاجبوعه وبعبارة عرق فحين  
نأ اسقطه أبو تمام من المعنى الكائن في البيت المأخوذ منه وما زاد من به ما أتى به من ذلك المعنى بقوله  
فان أبا تمام الخ اه (قوله لم يسلم بشئ) أي لم يتصد شيئا من معنى قول الأقوة الخ أطول ويلم من ألم الرباعي  
وما تقدم من قوله حتى ما لم يخيل من المثلث (قوله عما يؤكده المقصود) أي شجاعتهم وقلهم الأعدى  
اه سم (قوله للمسلم) أي أتيان بمعنى الخ (قوله بحيث لا يرى أصلا) فيه نظر لان الظل يسهل بالبعد  
الكثير الذي وجب عدم الرؤية ولذلك لم يحفظ رؤية الظل من غير رؤية صاحبه اه عرق (قوله قريبا)  
خير كان ولم يؤننه لانه يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا يرد مختلطا لانه تابع (قوله لم يبعد عن الصواب)  
قال عرق ويزيد هذا تأكيدا لقوله أقامت مع الرايات لان صحة الرايات في المكائبة تستلزم القرب اه  
(قوله محسنة للمعنى) عبارة المطول لبعض المعنى الذي أخذ من الأقوة وهو تسار الطير على آثارهم اه  
(قوله أعنى) أي بالمعنى المأخوذ من الأقوة (قوله بقوله إلا أنها الخ) أي زاده عليه بأمور ثلاثة أحدها  
قوله إلا أنهم تقايل وثانيها قوله في الدماء فواهل وثالثها قوله أقامت مع الرايات الخ (قوله يعنى الخ) أي  
فالمراد بالاول الاول من الزيادات (قوله لانه لا يحسن الخ) لانه لو قيل ظلت عقبان الرايات بعقبان  
الطير إلا أنهم لم تقايل لم يحسن هذا الاستثناء المقطع ذلك الحسن اه مطول (قوله هذا هو  
المفهوم الخ) أي الذي ذكره في معنى قوله وبها يتم الخ اه سم أي من مرجع الضمير في هذا الأخير  
من الزيادات ومن تفسير الاول بالاول من الزيادات وبعبارة الإيضاح وأما أبو تمام فأنه لم يسلم بشئ من ذلك لكن

أي بأقامتها مع الرايات حتى كأنهم من الجيش (بتم حسن الاول) يعني قوله إلا أنهم لم تقايل لانه لا يحسن الاستدراك الذي هو قوله إلا أنهم لم تقايل  
ذلك الحسن لا يبعد أن يجعل الطير مقومة مع الرايات معدودة في عداد الحاش حتى تتوهم أنها أيضا من المقاتلة وهذا هو المفهوم من الإيضاح

الظاهر (وتحويها مقبولة) لما فيها من نوع تصرف (بل منها) أي من هذه الافواع (ما يخرج حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان أشد خفاء) بحيث لا يعرف كونه مأخوذاً من الاول الا بعد مزيد تأمل (كلنا أقرب الى القبول) لكونه أبعد عن الاتباع وادخل في الابتداع (هذا) أي الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق أحدهما وأخذ الثاني منه وكونه مقبولا أو مردودا وتسمية كل بالاسم المذكورة (كله) انما يكون (اذا علم أن الثاني أخذ من الاول) بأن يعلم أنه كان يحفظ قول الاول حين نظم أو بأن يخبر به وعن نفسه أنه أخذ منه والا فلا يحكم بشئ من ذلك (لجواز أن يكون الاتفاق) في اللفظ والمعنى أو في المعنى وحده (من قبيل) (نواردا لخواطر أي مجبته على سبيل الاتفاق من غير قصد للاخذ) كما يحكي عن ابن ميادة أنه أنشد لنفسه مفيد ومثلا إذا ما أتيت تهلل واهترأزا لمهند قيل له أين يذهب بك هذا لمطبعة فقال لا أن علمت أنني شاعر وأنا وافتقه على قوله ولم أسمعه (فأنا لم أعلم) أن الثاني أخذ من الاول (قيل قال فلان كذا وقد شبهه اليه فلان فقال كذا)

زاد على الافوه بقوله الا أنهم لم تقابل ثم بقوله في الدماء فوهل ثم بإقامتها مع الرايات حتى كلهم من الجيش وبذلك يتم حسن قوله الا أنهم لم تقابل اه (قوله هذا هو المذهب ومن الايضاح) قال في المطول وعليه التعويل اه وفيه ترجيح له ويمكن أن يكون وجهه بعد كونه موافقا للايضاح أن كون هذه الزيادة محسنة علم من قوله ويضاف اليه ما يحسنه بخلاف كون بعض الزيادات محسنا لبعض فانه لم يعلم من ذلك اه سم (قوله وقيل معنى قوله الخ) عبر في المطول بقوله ويحتمل أن يكون قوله وبها يتم حسن الاقل أي بهذه الزيادات الخ (قوله يتم حسن معنى البيت الاول) أي المعنى الذي أخذ أبو تمام من بيت الافوه الاول وهو تسير الطيور على انوارهم واتباعها اياهم في الزحف وفيه تكلف لاحتياجه الى التقدير وإيمانه ان حسن معنى البيت الاول متوقف من حيث هو على هذه الزيادات وفيه مخالفة لما في الايضاح أيضا اه ع ق (قوله واكثر هذه الافواع ونحوها) الظاهر أن نحوها معطوف على هذه أي واكثر نحو هذه الافواع مقبول وهذا الكلام يقتضي أن من هذه الافواع ما هو غير مقبول وأن من نحو هذه الافواع ما هو غير مقبول أيضا وتعليقهم القبول بوجود نوع تصرف فيه يقتضي قبول جميع الافواع غير الظاهر أعني ما ذكر منها وما هو نحو ما ذكر ويؤيد ذلك أن الظاهر يقبل بالتصرف فكيف بغير الظاهر وبهذا يعلم أن الاولى اسقاط لفظ الاكثر ويقول وهذه الافواع ونحوها مقبولة اه ع ق (قوله من قبيل الاتباع) أي كونه تابعا لغيره وقوله الى حيز الابتداع أي الاحداث والابتكار فكانه غير مأخوذ قال ع ق فان حسن الصنعة يصير المصنوع غير أصله حتى في المحسوسات فان الشئ كلما زادت فيه لطائف وأوصاف كان أقرب الى الخروج عن الأصل والجنس ألا ترى الى الجوهر مع الطهر والمسلك مع الدم اه (قوله وكل ما كان) أي كل نوع من هذه الافواع يكون أشد خفاء وقوله كان أقرب الى القبول أي الى نهاية القبول والا فجميع مقبول وبعد تبحره أن نهاية المقبول خرجت عن هذا البيان فتأمل قاله في الاطول (قوله من يتأمل) أي وأما أصل التأمل فلا بد منه في غير الظاهر (قوله أي الذي ذكر الخ) فأنزاد هذا بتأويل المشار اليه بما ذكر فلا منافاة بينه وبين التأكيده بقوله كله أفاده في الاطول (قوله بان يعلم أنه كان الخ) بيان لسبب علم أن الثاني أخذ من الاول وينبغي أن يكون منه أيضا أن يقرأ أحده أنه أنشد الثاني بيت الاول متأمله ثم عمل على تطهيره ونحو ذلك اه سم (قوله حين نظم) أي حين نظم الثاني كلامه (قوله والا فلا يحكم الخ) أي بأن لم يعلم أخذ من الاول بأن علم الاول أو جهل الحال قال سم وعبرة المطول والا فلا يحكم بسبق أحدهما واتباع الآخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة اه فقوله هنا ذلك إشارة الى السبق والاتباع والاحكام المذكورة اه (قوله والا الخ) إشارة الى أن قول المصنف لجواز الخ علة لمخدوف تقديره ما أشاره الشارح (قوله لجواز أن يكون الاتفاق الخ) أي اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا وفي المعنى وحده مطول (قوله أي مجبته) أي الخاطر اه ع ق (قوله من غير قصد للاخذ) أي بلا قصد من الثاني للاخذ من الاول بمعنى أنه يجوز أن يكون اتفاقهما بسبب ورود خاطر هو ذلك اللفظ وذلك المعنى على قلب الثاني وإسنائه كما ورد على الاول من غير سبق الشعور بالاول حتى يقصد الاخذ منه ويحتمل أن يراد بالخواطر العقول فيكون المعنى أنه يجوز أن يكون الاتفاق من نوارد عقلي على أمر واحد أي وورودهما عليه وتلقيهما اياه من مدد التوفيق من غير أن يستعين الثاني بالاول لعدم شعوره بقوله حتى يقصد الاخذ عنه اه ع ق (قوله عن ابن ميادة) يفتح الميم وضبطه بعضهم بكسر هاء قال سم ميادة اسم امرأة صحاح اه فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث وعبرة العصام في أطول المنسوب الى أمه ميادة وهي أمة سوداء اه (قوله مفيد) أي مستفيد للال بشجاعته ومثلا أي مفرقه لكرمه وتهلل تنور وجهه فرح بالعطاء لكن مع ذلك مهيب يخاف منه كما يخاف من السيف المهند المتضمن حديد الهند اه سري (قوله أين يذهب بك) هذا كلام يقال للضال كقوله تعالى فأن تذهبون اه بس (قوله قيل) أي في حكاية ما وقع من التأخر بعد المتقدم وقوله قال فلان كذا أي من بيت أو قصيدة وقوله وقد سبقه اليه أي الى ذلك القول فلان الخ وإما قلنا أو قصيدة لجواز تأويل



الخواطر في معنى القصيدة أ يضاهل وفي لفظها فان اتخا على لسان الاول هو الخالق على لسان الثاني اه عرق  
 (قوله ليغتم فضيلة الصدق) اذ لو ادعى سرقة مثلاً أو عدمها لم يأتى أن يخالف الواقع وقوله من دعوى علم  
 الغيب نوعين نوعاً كسرقة أو عدمها فتدبر اه سم (قوله ونسبة النقص) لو ادعى السرقة مثلاً الى الغير الذي  
 هو الشاعر الثاني (قوله وما يتصل) خبر مقدم والقول مبتدأ مؤخر ومن تبعية قال في الاطول وفي قوله  
 وما يتصل اشار الى أن المتصل لا يتحصر فيما ذكر اه وفي بعض النسخ وما يتصل بالقول فاعل متصل أي  
 القول في السرقات يتصل به القول أي الكلام في الاقتباس الخ (قوله من لمح) أي بالتشديد كفتح اه يس  
 (قوله وذلك) أي وجه انصافها بالسرقات وبعبارة عرق ومعنى اتصالها بالسرقات تعلقاتها بتعلق المناسبة  
 من حيث ان في كل من هذه الالفاظ أخذت من شيء سابق مثل ما في السرقات اه (قوله لان في كل منها) أي  
 في كل واحد من الخمسة المذكورة وفي بعض النسخ منهما بضمير التثنية أي من الخمسة والسرقات الشعرية  
 (قوله أما الاقتباس الخ) هو جائز بلاغة وأما شرعاً فقال السيوطي في كتابه الايقان في علوم القرآن في آخر  
 النوع الخامس والثلاثين وقد اشترى من المالكية تحريمه أي الاقتباس وقد شدد السكبر على فاعله وأما  
 أهل مذهبنا فلم يتعرض له المتقدمون ولا أكثر المتأخرين مع شيوع الاقتباس في اعصارهم واستعمال  
 الشعراء قديماً وحديثاً وقد تعرض له جماعة من المتأخرين فنسأل عنه الشيخ عز الدين بن عبد السلام  
 فأجازوا واستدلوا بورد عنه عليه الصلاة والسلام من قوله في الصلاة وغيرها وجهت وجهي الخ وقوله اللهم  
 فائق الاصباح وجعل الليل سكاكاً الشمس والقمر حسبانا اقض عني الدين وأغنني من الفقر وفي سياق كلام  
 لابي بكر رضي الله عنه وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون وفي آخر حديث لابن عمر قد كان لكم في  
 رسول الله اسوة حسنة اه وهذا كله انما يدل على جواز اه في مقام المواعظ والثناء والدعاء ولا دلالة فيه على  
 جواز اه في الشعر وبين ما فرق فان القاضي أبا بكر من المالكية صرح بأن تضمينه في الشعر مكروه وفي التثنية  
 جازوا واستعمله أيضاً في التثنية القاضي عياض في مواضع من خطبة الشفا وقال الشرف اسمعيل بن المقرئ  
 صاحب مختصر الروضة وغيره في شرح بدعيته فما كان منه في الخطب والمواعظ ومدحه صلى الله عليه وسلم  
 وآله وصحبه ولو في النظم فهو مقبول وغيره مردود وفي شرح بدعيته ابن حجة الاقتباس ثلاثة أقسام مقبول  
 ومباح ومردود فالاول ما كان في الخطب والمواعظ واليهود والثاني ما كان في الغزل والرسائل والنقص  
 والثالث على ضربين أحدهما ما نسبته الله الى نفسه ونعوذ بالله عن ينقله الى نفسه كما قيل عن واحد من بني  
 مروان انه وقع على بطاقة فيها شكايته من عماله ان الينا اياهم ثم ان علينا حسابهم والاخر تضمين آية في  
 معنى هزل ونعوذ بالله من ذلك كقول الشاعر

أوحى الى عشاقه طرفه \* هيات هيات لساوتعدون

وردفه بهت من خلقه \* لنسل ذا فيلعل العامون

قلت وهذا التقسيم حسن جداً وبه أقول اه باختصار وقد أشار الى ذلك في كتابه عقود الجمان في على  
 المعاني والبيان بقوله

قلت وأما حكمه في الشرع \* فثلاث مشدد في المنع

وليس فيه عندنا صراحة \* لكن يحى النوى أباحه

في الترو عطا دون تطم مطلقا \* والشرف المقرئ فيه حقاً

جواز في الوعظ والزهد وفي \* مدح النبي ولو بنظم فاقضى

وتأجنا السبكي جواز نصر \* اذا التمى الجليل قد شعر

وقد رأيت الراعي استعمله \* وغسيرة من صلحاء كنه

وقوله فثلاث مشدد في المنع قال شيخنا اللودعي الكامل الشهير أبو الامداد الشيخ محمد الامير والظاهر رجل  
 المنع على ما اذا ضمن شدة اساءة أدب فلا يكون تشديد كقول البهازي

ليغتم فضيلة الصدق ويسلم  
 من دعوى علم الغيب  
 ونسبة النقص الى الغير  
 (وما يتصل به هذا) أي  
 بالقول في السرقات (القول  
 في الاقتباس والتضمين  
 والعقد والحل والتليم)  
 بتقديم الام على المسم من  
 له اذا أبصره وذلك لان في  
 كل منها أخذ شيء من الآخر  
 (أما الاقتباس فهو أن يضمن  
 الكلام) نظماً كان أو ترو

خط في الارداى سطر \* من بديع الشعر موزون  
لسن تناولوا البرحتى \* تنفقوا مما يحبون

وأما حقوقه

مجرد في الحمام عن قشر لؤلؤ \* وألبس من ثوب الملاحة ملبوسا  
وقد جرد المومى لتزين شعره \* فقلت لقد أوتيت سؤلأيا موسى

وقول محمد بن العفيف التلمساني

يا عاشقون حاذروا \* مبتسما من نغسه

وطرفه الساحر مذ \* شككت في أمره

يريد أن يخرجكم \* من أرضكم ببحره

فأظاهر كراهته لما أنه لم يبلغ . يبلغ الاول في الاسماء وأما حقوق قول ابن أبي زيد من أئمة المالكية آخر رسالته والحمد لله الذي هدانا لهذا هذا ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله فلا بأس به اه (قوله شيأ من القرآن الخ) مفعول ثان ليضمن والاول وهو الكلام مرفوع على أنه نائب أي يضمن الكلام كلما ينسب القرآن والحديث وليس المضمن هو نفس القرآن والحديث لما سبق أنه يجوز في اللفظ الاقتباس تغيير بعضه ويجوز فيه نقله عن معناه الوارد فيه كما في قوله أنزلت حاجاتي الخ فلو كان المضمن هو القرآن حقيقة لكان نقله عن معناه كقوله كذلك تغييره أفاده السراي قال ع ق وسمى الايمان بالقرآن والحديث على الوجه المذكور اقتباسا أخذنا من اقتباس نور المصاحب من نور القبس وهو الشهاب لان القرآن والحديث أصل الانوار العلمية اه (قوله يعني على وجه الخ) أي بالعناية اشارة الى أن النبي ليس منصبا على المقيد وهو الوجه والطريقة بل مصبه القيد وهو كونه من القرآن والحديث ففسر المتن ولا على ظاهره ثم أشار الى بيان المراد منه (قوله كما يقال الخ) راجع للنبي (قوله فالاول) وهو الاقتباس من القرآن في النثر (قوله كقول الحريري) أي في المقامة الثانية وتعرف بالحلوانية بعد انشاد قوله

فامطرت لؤلؤا من نرجس وسقت \* وردنا وعضت على العناب بالبرد

(قوله فلم يكن الخ) أي لم يعض زمن يسيرا لا وأنشد أبو زيد انشادا غربيا وهو قوله

سألتها حين زارت فنصرت عها الك \* قاتى وايداع مهي أطيب الخبير

فزحزحت شققا غشي سناقر \* وساقطت لؤلؤا من خاتم عطر

(قوله فأغرب) بجملة فهملة أي أتى بشئ غريب بديع (قوله والثاني) وهو الاقتباس من القرآن في النظم (قوله ان كنت أزمعت الخ) قيل أزمعت يتعدى بنفسه يقال أزمعت الامر ولا يقال أزمعت على الامر بخلاف العزم فإنه يتعدى بعلى وقيل يتعدى بنفسه بعلى كأجمعت وأجمعت عليه والاول مذهب الكسائي والثاني مذهب الفراء وما في قوله من غير ما جزمنا اه فترى والجزم بالضم الذنب وقوله قصير جيل أي فأمرنا معك صبر جيل اقتبس من قوله تعالى حكاية عن يعقوب على نينا وعليه أفضل الصلاة والسلام بل سؤلت لكم أنفسكم أمر اقصبر جيل والصبر الجليل هو الذي لا شكوى فيه والصغ الجليل هو الذي لا عتب فيه والهجر الجليل هو الذي لا غيبة فيه وقوله وان تبدلت بنا غيرنا أي انخذلت بدلانا في الصفة والمحبة فحسبنا الله الخ اقتبس من قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فانه قبلوا بصفة من الله وفضل اه ملخصا من المعاهد وع ق (قوله والثالث) وهو الاقتباس من الحديث في النثر (قوله قول الحريري قلنا الخ) أي في المقامة التاسعة والثلاثين وتعرف بالصارية وقيله فلما رأينا نارهم نار الجحاح وخبرهم كسر اب السباب قلنا الخ ونار الجحاح ما تطير من الشرار في الهواء تصادم حجرين أو يضرب حجر في حافر وتلك نار لا منقعة فيها وقبل الجحاح بجريل بخيل كان يوقد ناراضعة ثلاثة لئلا يقصد أن أحس بالإنسان أطفأها لئلا يقتبس أحد من ناره وقيل نار الجحاح نار سراجة وليضلها نارية أحد يوقد نار منسأة أطفأها

(شيأ من القرآن أو الحديث

لا على أنه منه) أي لا على

طريقة أن ذلك الشئ من

القرآن أو الحديث يعني

على وجه لا يكون فيه اشعار

بأنه منه كما يقال في أثناء

الكلام قال الله تعالى كذا

وقال النبي صلى الله عليه

وسلم كذا ونحو ذلك فإنه

لا يكون اقتباسا ومثل

للاقتباس بأربعة أمثلة

لا على ما من القرآن أو

الحديث وكل منهما لما في

النثر وفي النظم فالاول

(كقول الحريري فلم يكن

الاكليم البصر أو هو أقرب

حتى أنشد فأغرب) الثاني

مثل (قول الآخر ان كنت

أزمعت) أي عزمت (على

هجرنا) من غير ما جزم قصير

جيل وان تبدلت بنا غيرنا

فحسبنا الله ونعم الوكيل و)

الثالث (مثل قول الحريري

قلنا شأهت الوجوه) أي

قبحت وهو لفظ الحديث

على ما روى أنه لما استند

الحرب يوم حنين أخذ النبي

صلى الله عليه وسلم كذا

عن الحصى فري به وجوه

المشركين وقال شاهد

الوجه (وقبح) على البناء

للفعل أى لعن من قصبه

الله بالفتح أى بعده عن

الخبر (الكع) أى التسم

(ومن رجوه) الرابع مثل

(قول ابن عباد قال) أى

الحبيب (لى ان رقيبى \*

سنى الخلق فداره) من المدارة

وهى الملاطفة والمخالطة

وضمير المفعول للربيب

(قلت دعنى وجهك الجنة

حفت بالمكاره) اقتباسا

من قوله صلى الله عليه وسلم

حفت الجنة بالمكاره وحفت

النار بالشهوات أى

أحبطت يعنى لا بد طالب

جنة وجهك من تحمل

مكاره الرقيب كما أنه لا بد

لطالب الجنة من مشاق

التكاليف (وهو) أى

الاقتباس (نمر بن

أحدهما) (ما لم ينقل فيه

المقتبس عن معناه الاصلى

كما تقدم من الامثلة (و)

الثانى (خلافه) أى ما نقل

فيه المقتبس عن معناه

الاصلى (كقوله) أى

كقول ابن الرومى (لئن

أخطأت فى مدحك

ما أخطأت فى منعى \* لقد

أزلت حاجتى \* وادعير

ذى زرع) هذا مقتبس

من قوله تعالى ريثانى

أسكنت من ذريتى وادعير

ذى زرع عند بيتك المحرم

لكن معناه فى القرآن واد

وقوله الجواب بباب بطير بالليل لشماع كالشراح وقوله خبرهم الخبر بضم الخاء مصدر خبرت أخبرنا  
بمقتضى والتباس والتباس الارض المستوية واحد هاسب وبسببى اه شربنى (قوله من  
الحصى فى نسخة من الحصى وفى صغار الحصى) (قوله وقال شاهد الوجه) أى قبضت بالضم من القبح  
قبح الحسن اه مطرل وقبلة عى أى قبضت وتغيرت بانكسارها وانهمز امها وعودها بالية مما ترد  
على فعل ذلك انهمز المشركون اه (قوله وقبح) بضم القاف وكسر الباء مخففة على وزن ضرب (قوله  
من ربه) بابه متع وقوله بالفتح أى فتح الباء مخففة (قوله أى التسم) وقال العصام فى أطولها واللكع كصرد  
اللكع والعبدا الاحق اه (قوله والركع) وهو الاقتباس من الحديث فى التلم (قوله ان رقيبى سنى الخلق  
فداره) الرقيب الحافظ والجار من وأخلق بسكون اللام أى رقيبى قبح الطبع غليظة فلا طعة لتنال معه  
المطلوب (قوله فداره) أى لا تمنعك عى اه سم قال يس صوابه يعنى عندك اه (قوله والمخالطة)  
هى المخادعة اه فترى وفى نسخة والمخالطة هى المخادعة والتعيل (قوله وجهك) مبتدأ أخبره الجنة وما  
لهذا حال من الجنة باضمار قد اى يس (قوله أى أحبطت) أى فلا يتوصل الى كل منهما الا بالارتكاب  
ذلك (قوله جنة وجهك) من إضافة التشبيه للشبه (قوله ما لم ينقل الخ) أى الاقتباس الذى لم ينقل فيه  
الخ أى بل أريد به فى كلام المقتبس بكسر الباء ثلث المعنى الاصلى بعينه (قوله عن معناه الاصلى) المراجعة  
المفهوم منه وان كان المصدق مختلفا فاما صدقه فى القرآن والحديث غير فى هذا الكلام والمفهوم واحد  
لحينئذ يكون الاستعمال حقيقة لانه مستعمل فى مفهومه وان اختلف المصدق بخلاف ما اذا نقل فانه  
يكون مجازا (قوله كما تقدم من الامثلة) أى فان قوله كلم البصر أو هو أقرب أريد به ذلك المقدار من  
الزمان كما أريد به فى الاصل وقوله فصبر جميل على معناه وكذا حسبنا الله ونعم الوكيل وشاهد الوجه أريد  
به قبح الرجوه وتقديرها كما أريد فى الاصل وكذا حفت الجنة بالمكاره فان المفهوم فى الاصل والفرع واحد وان  
كان المراد بصديق الفرع بخلاف الاصل لان الاختلاف فى المصدق لا عبرة به اه عى (قوله والثانى  
خلافه) قال فى المطول ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم فى صريح الوجه دخل الحلم وحلق رأسه

تجرد فى الحلم عن قشر لؤلؤ \* وألبس من ثوب الملاحه ملبوسا

وقد جرد موسى لثمين شعره \* فقلت لقد أوتيت سؤلأيا موسى اه

وأراد بقشر اللؤلؤ ثوبه واللؤلؤ منه وقوله يا موسى خطاب لآله الخلق (قوله كقول ابن الرومى) قال فى  
المعاهد البيتان من الهزج وينسبان لابن الرومى لكن رأيت فى الاغانى نسبتهما لاسم جميل القراطيسى  
ولفظه حدث أحد بن بشر المردى قال مدح اسم جميل القراطيسى الفضل بن الربيع غرمة فقال فيه وذكروا  
البيتين اه باختصار (قوله لئن أخطأت الخ) قبلهما

ألا قبل الذى لم يهده الله الى نفسه

لسانى فيك محتاج \* الى التخليص والقطع

وأنيابى وأضراسى \* الى التفسير والقطع

لئن أخطأت الخ (قوله لئن أخطأت فى مدحك) أى حيث مدحتك وأنت لا تستحق المدح وقوله  
ما أخطأت فى منعى أى لا استحقاقى المع حيث مدحت من لا يستحق المدح اه سم (قوله مقتبس من  
قوله تعالى ربنا الخ) أى حكاية عن سيدنا ابراهيم عليه السلام (قوله وادعير ذى زرع) هو مكة المشرفة  
(قوله وقد نقله ابن الرومى الخ) أى على طريق البحار المرسل أو الاستعارة قال ابن دقوب لا يقال قوله  
وجهك الجنة حفت بالمكاره نقل الى جنة هى الوجه والى حقوق بالمكاره التى هى مشاق الرقيب والاصل  
الجنة الحقيقة والمكاره التى هى التكاليف فكيف يعمد ما ينقل لا ناقول لا تجوز هنا فان الوجه شبه  
بالجنة والمكاره أريد بها مصادقها اذا أريد بها على تأويل مشاق الرقيب وهو أحد مصادقها وقد تقدم أن  
الاتحاد فى المفهوم يمكن ولا عبرة باختلاف المصدق بعد اتحاد المفهوم ولا تجوز اه (قوله بتغيير يسير)

لما فيه ولا يثبت وقد نقله ابن الرومى الى جناب لاخبر فيه ولا تقع (ولاباس بتغيير يسير) فى اللفظ المقتبس (لؤلؤ)

خرج الكبير قال سم واتظر ضابطهما اه يس وعبارة ع ق وأما إذا غير كثيرا حتى ظهر أنه شئ آخر لم يسم  
اقتباسا كما لو قيل في شأته الوجوه فبقت الوجوه أو تغيرت الوجوه أو نحو ذلك اه (قوله أو غيره) كالتنقيص اه  
مطول وقال ع ق كاستواء القرائن في النثر (قوله كقوله) أي قول بعض المغاربة عند وفاة بعض أصحابه اه  
مطول (قوله أي وقع) فكان تامة (قوله ما خفت) أي الموت الذي كنت خائفا أن يكون (قوله وفي  
القرآن أنا لله الخ) فقد نقص مما أخذ من الآية اللام من قهوانا والضمير من إذا إليه قصدا لاستقامة الوزن  
اه ع ق (قوله أن يضمن الشعر) خرج النثر فلا يجري فيه التضمن وقوله من شعر الغير خرج بهما إذا ضمن  
شيئا من نثر الغير فلا يسمى تضمينا بل عقدا كما سيأتي اه ع ق قال في المطول ولو قال مكان قوله من شعر الغير  
من شعرا خر لكان أحسن ليتناول ما إذا ضمن الشاعر شعره شيئا من قصيدته الأخرى لكنه لم يلتفت إليه  
لندرنه في أشعار العرب اه (قوله يتنا كل أو ما فوقه الخ) هذه الأربعة أمام التنبيه أو عدمه ان كان  
مشهورا فالأقسام ثمانية قال ع ق والأمثلة المطابقة لها ثمانية ولكن ينبغي الاستغناء بمشالي البيت عن  
مشالي الأكثر لطول الأكثر مع قلته وجوده ولكون طريق التنبيه فيهما واحدا الانقصال فيهما عن المضمين كما  
ينبغي الاستغناء بمشالي المصراع عن مشالي الأقل لأن طريق التنبيه فيهما متصل مع المضمين في بيت واحد  
غالب مع قلته وجوده أيضا فالاحتجاج إليه على هذا مثالان لتضمن البيت ومثالان للمصراع فاما مثال تضمين  
المصراع مع التنبيه فأشار إليه المصنف بقوله كقوله على أني سأشذ الخ وأما مثال تضمين المصراع بدون  
تنبيه لاشتهاره فأشار إليه الشارح بقوله كقول الشاعر قد قلت الخ وأما مثال تضمين البيت مع التنبيه على أنه  
لغير المضمين فكقوله

أو غيره فكقوله قد  
كان أي وقع (ما خفت أن  
يكونا لنا إلى الله راجعونا)  
وفي القرآن أنا لله وأنا إليه  
راجعون (وأما التضمن  
فهو أن يضمن الشعر شأ  
من شعر الغير) يتنا كل أو  
ما فوقه أو مصراعا أو مادونه  
(مع التنبيه عليه) أي على  
أنه من شعر الغير (أن لم يكن  
ذلك مشهورا عند البلغاء)

إذا ضاق صدري وخفت العدا \* تثلث يتنا بحالي يليق  
\* فباته أبلغ ما أرغبني \* وباته أدفع ما لا أطيق  
فقوله تثلث يتنا تنبيهه على أن البيت من كلام غيره وأما مثاله بدون التنبيه لاجل وجود الشهرة فكقوله  
كانت بلهنية الشيبية سكرة \* فقصوت واستبدلت سيرة مجمل  
وقعدت أنتظر الفناء كراكب \* عرف المحل فبات دون المنزل  
فإن البيت الثاني مشهور بلسان الوليد الأنصاري والبلهنية بضم الباء سعة العيش ورخاء الحال يقال فلان  
في بلهنية أي في سعة من العيش والشيبية الشباب والعصو خلاف السكر والسيرة الطريقة والمجمل الآتي  
بشيء جميل وأراد بالفناء الموت وربما جمع الأمران التنبيه والشهرة فيكون التنبيه للتأكيده وذلك كقوله  
كانه كان مطوبا على احسن \* ولم يكن في قديم الدهر أنشدني  
ان الكرام إذا ما أسهلوا ذكروا \* من كان بالفهم في المنزل الحشن  
الضمير للصاحب المذكور في الآيات السابقة يشكو رجلا كان يصاحبه في حال فقره وينشده هذا  
البيت فلما أيسر تركه ونسي ما كان ينشده والمطوى المشغل والاحسن الضعائن والشحناء وقوله ان  
الكرام أي أنشدني هذا البيت فقوله أنشدني تنبيهه على أن البيت المذكور بعده لغيره وقوله إذا ما أسهلوا  
أي دخلوا في السهل واتساع العيش ومن مفعول ذكروا ثم تضمين أقل من البيت قد يكون مع تمام المعنى  
بلا تقدير كما تقدم في \* اضاعوني وأى فتى أضاعوا \* وقد يكون بتقدير وسمي تضمينا أيضا كقوله  
كتاب ما أمس في بؤس نكابه \* والهين والقلب عانى قذى وأذى  
والآن أقبلت الدنيا عليك بما \* تهوى فلا تنسى ان الكرام إذا  
يعنى إذا ما أسهلوا ذكروا إلى آخر بيت أي تمام السابق ولا بد من تقديره ليم المعنى ولكن لا يعدون هذا من  
تضمن البيت ولو توقف المعنى على تمامه نظرا إلى أن الموجود بعبثه وأراد بالأس الزمان القريب لا  
حقيقته والبؤس الشدة والمكابدة المقاساة وقوله في قذى وأذى فيه لف ونشر مرتب وقذى العين الخشب  
الذي يقع فيها حالة الوجع اه بزيادة من السراحي والفري وغيرهما (قوله ان لم يكن ذلك)



كان مشهورا فلا احتياح الى التنبيه مطول (قوله وبهنا) أى بقيد التنبيه وما يقوم مقامه من الشهرة (قوله يخرجن من الانحد والسرقه) لان فيها قضيتين شعرا ايضا وانما افترقا في أن السارق يبذل الجهد في اظهار كونه والمضمن يأتي به منسوب جامع شعرا ومظهر أنه لغيره وانما ضمه اليه ليظهر الحدق واظهار كيفية الادخال للناسبه اه ع (قوله أى قول الحريرى) أى في المقامة الرابعة والثلاثين وتعرف بالزبيدية من قصيدة من الطغفراؤها

لحالك الله هل منلى بيع \* لكما تشيع الكرش الجباع

وهل في شرعة الانصاف أنى \* أكلف خطه لاستنطاع

وان أبلى روع بعسدر وع \* ومثلى حين يبلى ليراع

لحالك أبعده والكرش العيال وكرش الرجل عياله وصغار أولاده والشرعة الطريقة والانصاف العدل والخطة الامر والروع الفرع (قوله الذى عرضه) في المختار عرض الجارية على البيع من باب ضرب اه وقوله أبو زيد السروجى الذى يقع في مقامات الحريرى وقالوا الأصل (قوله على أنى الخ) فاختبر الغلام عند العرض بأنه يوم البيع بنشد ما ذكر ونبه بقوله سأنشد على أد المصراع الثانى لغيره وقوله عند يبي في بعض النسخ يوم يبي اه سم (قوله أضاعونى الخ) مفعول أنشد (قوله للعرجى) بسكون الراء وهو عبد الله بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضى الله عنه ينسب الى العرج بسكون الراء وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لامية بن أبى الصلت اه مطول (قوله وعلماه الخ) وبعده كائن لم أكن فيهم وسيطا \* ولم تكن نسبي في آل عمرو

فترى (قوله لام التوقيت) بمعنى في متعلقة بأضاعونى كبديل عليه كلام الشارح بعدو عبارة عرق واللام في يوم كريمة توقيتية وأى استفهام أريد به التعظيم كما تقول عدى غلام وأى غلام أى هو أكمل الغلمان واللام يحتمل أن تتعلق بأضاعونى فيكون المعنى انهم أضاعونى في وقت الكريمة ووقت حاجتهم لتألف الغفر فقد أضاعونى أحوج ما كانوا الى ويحتمل أن تتعلق بآفئده أى من الكمال أى أضاعونى وأنا أكمل الفتيان في وقت الكريمة وفي وقت الحاجة لسد الثغرات لا يوجد من الفتيان من هو مثلى في تلك الشدائد وعلى هذا يكون زمان الاضاعة غير زمان الكريمة وسد الثغرة وعلى كل حال فى الكلام تقديم المضيعين ونخطتهم على اضااعة مثل هذا القائل اه (قوله بكسر السين) وأما بقية ما فهو القصص فى الدين (قوله فى وقت) اشارة الى أن اللام فى ليوم بمعنى فى كما قدمنا (قوله أحوج الخ) حال من الراوى براعوا وما مصدرية وكان ثمة وقوله الى متعلق بأحوج أى حال كونهم أحوج الى مدة وجودهم وعبارة السراى أى حال كون هذا الوقت هو أحوج أوقاتهم الى المقصود بتقديمهم على اضااعتهم اياه اه (قوله أى كاملا) فراه أى فى نفسه لا التعميم (قوله وفيه تقديم الخ) لانهم أضاعوا وبراعوا من لاغنى عنه لكونه كاملا فى الفتوة (قوله وتضمنين) استئناف كلام وهو مبتدأ وقوله كقول الشاعر خبره (قوله قد قلت لما أطلعت الخ) الوجبات جمع وجنة وهى ما ترتفع من الخدين والشقير وردأجر والغض بالمعنيين الطرى والمراد به خد الحبيب وروضة أس مفعول أطلعت والاس وردأخضر كذا فى شرح الايضاح للجلال الشاشى والمراد به هنا الشعر النابت على وجهه والهمزة فى أعذاره للنداء وعذارى جل شعره النابت فى موضع العذار وأراد السارى بالنصب على أنه صفة لعذارى لأنه سكنه للضرورة وترفعاً أمر من ترفق يترفق أصله ترفقن قلبت النون الخفيفة ألفا اه فترى وقوله ترفقا أمر الخ فهو بفتح الفاء المشددة وقر راجى أنه مصدر منصوب على المفعولية المطلقة وعليه فهو بضم الفاء (قوله المصراع الاخير لا يعملم) وهو مصدرية وتعلمه

\* تقضى حقوق الاربع الادراس \* (قوله بنكتة لا توحده فيه) بهذا يعلم أن منشأ الحسن هو كون المزيد بنكتة والا فالزيادة على المضمين لا بد منها فلم يحتج بزيادة عن شئ وانما احتج بكونه بنكتة زائداً كان فالتعريض هو الزيادة لغير ذلك أفاده ع (قوله كالتورية أى الابهام) مثال للسكتة

وبهنا يتميز عن الاخوة  
والسرقسة (كقوله) أى  
قول الحريرى يحكى ما قاله  
الغلام الذى عرضه أبو زيد  
البيع (على أنى سأنشد  
عند يبي \* أضاعونى وأى  
فى أضاعوا) المصراع الثانى  
العرجى وعلماه \* ليوم  
كريمة وسداد ثغر اللام فى  
ليوم لام التوقيت والكريمة  
من أسماء الحرب وسداد  
الثغرة بكسر السين سده  
بالتيسل والرجال والثغرة  
موضع الخفاف من فروج  
البدان أى أضاعونى فى  
وقت الحرب وزمان سد  
الثغرة ولم براعوا حق أحوج  
ما كانوا الى وأى فى أى  
كاملا فى الفتيان أضاعوا  
وفيه تقديم ونخطتهم  
وتضمنين المصراع بدون  
التنبيه لشهرته كقول  
الشاعر  
قد قلت لما أطلعت وجنتاه  
حول الشقير الغض روضة  
أس  
أعذاره السارى العجول  
ترفقا  
ما فى وقوفك ساعة من باس  
المصراع الاخير لا يعملم  
(وأحسنه) أى أحسن  
التضمنين (ما زاد على  
الاصل) أى شعر الشاعر  
الاول (بنكتة) لا توحده فيه  
(كالتورية) أى الابهام  
(والنسبة)

من الاذ كل (من قدتها  
وسدلى \* مجز عوالينا  
ومجرى السوابق) انتصب  
مجر على أنه مفعول ثان  
ليذكرنى وفاعله ضمير يعود  
الى الوهم وقوله

تذكرت مابين العذيب وبارق  
مجز عوالينا ومجرى السوابق  
مطلع قصيدة لابي الطيب  
والعذيب وبارق موضعان  
ومابين ظرف للتذكرو  
للجسر والمجرى اتساعا فى  
تقديم الظرف على عامله  
المصدر أو مابين مفعول  
تذكرت ومجرى بدل منه  
والمعنى أنهم كانوا زولاين  
هذين الموضعين فكانوا  
يميزون الرماح عند مطاردة  
الفرسان ويسابقون على  
الخيل فالشاعر الثانى أراد  
بالعذيب تصغير العذيب يعنى  
شفة الحبيبة وبارق  
نعرها الشبيه بالسرق وعا  
ينتهما ريقها وهذا تورية  
وشبه تختصر قدتها بمقابل  
الريح وتتابع دموعه بمجربان  
الخيل السوابق (ولا يضر)  
فى التضمين (التغيير اليسير)  
لما قصد تضمينه ليدخل فى  
معنى الكلام كقول الشاعر  
فى يهودى بهاء النعلب  
أقول لعشر غلظوا وغضوا  
من الشيخ الرشيد وأكروه  
هو ابن جلا وطالع الشيا  
مضى يضع العمامة بعرفه  
البيت لسمين وثيل وهو  
أما ابن جلا على طريقة  
التكلم تغييره الى طريقة

وقد تقدم معناها وهو أن يكون الكلام معنى بعيد وقرب ويراد به البعيد لقرب منه (قوله فى قوله) أَى  
الموجودين فى قوله أَى قول صاحب التصدير بالحاء المهملة كتاب فى المعانى والبيان (قوله إذا الوهم) المراد  
إذا تخيلت ذلك اه سم أى لها ونعزها (قوله أَى سمرته شفتها) هى نهاية الحسرة وفى نسخة أَى حسرة  
(قوله ونعزها) أَى أسنانها وقوله تذكرت جواب إذا (قوله من الاذ كل) أَى يقطع الهمزة أَى لا من الاذ كل  
الذى هو الاعتراض (قوله من قدتها) متعلق بذكرنى ومن لا ابتداء اه سم (قوله على أنه مفعول ثان) والاول  
يا المتكلم فى يذكرنى (قوله مطلع قصيدة لابي الطيب) أَى أولها فالشاعر الثانى أخذ الشطر الاول  
وبجعله شطرا ثانيا وأخذ الشطر الثانى وجعله شطرا ثالثيا أيضا (قوله والعذيب الخ) شروع فى بيان  
مراد أبي الطيب ثم بين مراد المضمن اه سم (قوله موضعان) هذا معناها القريب المشهور وسباق  
معناها البعيد (قوله ظرف للتذكر) أَى لقوله تذكرت وما زائدت على هذا قوله مجز وماعطف عليه  
مفعول تذكرت (قوله أول الجبر والمجرى) بناء على أنهما مفعولان ويكون التقدير تذكرت جبر العوالى وإجراء  
السوابق حين وقع ذلك الجبر والأجراء بين العذيب وبارق (قوله على عامله المصدر) أَى لأن مجز معناها الجبر  
ومجرى معناها الإجراء (قوله أو مابين مفعول الخ) على أن ماموصولة وبين صلته أَى تذكرت التى استقر  
بين العذيب الخ وقوله ومجرى بدل منه أَى من ما الواقعة مفعولا وحينئذ يكون المراد مجز ومجرى المكان أو  
المصدر الذى هو جبر الرماح وأجراء الخيل (قوله والمعنى) أَى معنى بيت أبي الطيب وقوله انهم أَى القائل  
وقومه (قوله نزولا) جمع نازل كوقوف جمع واقف ولعود جمع قاعد (قوله فكأنوا يميزون الرماح) أَى  
التي هى العوالى وقوله عند مطاردة الفرسان جمع فارس أى طرد بعضهم بعضا وهذا معنى مجز عوالينا وقوله  
ويسابقون على الخيل معنى مجزى السوابق (قوله يعنى شفة الحبيبة) هذا هو المعنى البعيد وكما ما بعده  
(قوله الشبيه بالبرق) أَى فى اللعان (قوله وهذا تورية) فالشاعر الثانى فى ثلاثة مواضع وقوله وشبه أَى ضمنا  
لا صراحة قال سم فزاد على أبي الطيب بهذه التورية والتشبيه اه (قوله ولا يضر التغيير اليسير)  
احترز به من التغيير الكثير فانه يفرج به المضمن عن التضمن ويدخل فى حشد السرعة ان عرف أنه للسير  
والفرق بين الكثير واليسير موكول الى عرف الباطن فإيقال فيه هو ذلك بعينه ولا فرق بينهما الا هذا الامر  
الخفيف الظاهر فيسير وما يقال فيه ليس هو ظاهره اياه فى أمور تبعده فكثير اه عى (قوله لما قصد)  
متعلق بالتغيير واللام لا قويه وقوله ليدخل على التغيير (قوله ليدخل فى معنى الكلام) أَى لينتظم فيه  
ويناسبه اه سم (قوله فى يهودى) أَى ذمالة بكونه أقرع (قوله بهاء النعلب) أَى وهو أن تعظم إحدى  
الرجلين وتنتفخ دون الأخرى اه سم وفى الصحاح وداء النعلب علة معروفة تتأثر منها الشعر اه يس وما  
فى الصحاح هو المناسب لقوله \* متى يضع العمامة تعرفوه \* أَى تعرفوا أن فيه هذا الداء (قوله أقول  
لعشر الخ) المعشر الجماعة وقوله غلظوا أَى فى حقه وقوله وغضوا أَى بصرفهم عنه أَى لم يحسنوه وقوله  
من الشيخ يعنى ذلك اليهودى وقوله الرشيد قال فى المطول أراد به الغوى أَى الضال على طريق التكلم  
اه وقوله هو ابن جلا الخ مقول القول (قوله وهو أنا ابن جلا الخ) فراد هذا الشاعر الاول الافتخار وأنه  
ابن رجل جلا أمره وأنضج وأنه متى يضع العمامة لا الحرب وتوجه له يعرف قدره فى الحرب ونكايته بناء  
على أن المراد بالعمامة ملبوس الحرب أو متى يضع لثامه بالعمامة يعرف لشهرته ومراد الشاعر الثانى  
بقوله هو ابن جلا الخ التكلم باليهودى وأنه ابن شعر أى صاحب شعر جلا الرأس منه وانكشف عن الرأس  
من هذا الداء أَى داء النعلب وأنه طالع الشيا أى ركب صعلاب الامور وهى مشاقداء النعلب ومشاق  
الذل والهوان ومراد بكونه متى يضع العمامة يعرفوه أنه متى وضع عن رأسه العمامة يعرف داؤه وعييه  
وأراد بالمعشر اليهودى وغلظهم ذكره على وجه التمليح لناسبته لظاهر ما يقتضيه والافلم يغلظوا فى تبعيده  
وانكاره اه من عى (قوله ليدخل فى المقصود) أَى ينتظم فيه ويناسبه وهو كون من نسب اليه  
ما ذكره على وجه التكلم متعذرا عنه لامتصا ناعن نفسه كفى ذاك البيت اه عى (قوله استعانة)

الغيبة ليدخل فى المقصود (وربما يعنى تضمين البيت فيازاد) عن البيت (استعانة وتضمن المصراع

تظهر والتقوى بالبيت على تمام المراد بخلاف ما هو دون ذلك ورب على أصلها من القلة أخذنا بالظاهر  
 اه ع ق (قوله فادونه) كنصفه (قوله كانه أودع الخ) كأن كان بالنظر للعنى الحقيقي في الموضعين  
 وكان اسقاط المطول لها بالنظر للعنى المجازي للابداع والرفق تأمل اه سم (قوله أو غير ذلك) بأن كان  
 حكمة من الحكم المشهورة (قوله يعنى اذا كان النثر الخ) حاصل ان النثر في قوله ان ينظم نثر شامل للقرآن  
 والحديث وغيره ما وقوله لا على طريق الاقتباس في القرآن والحديث فقط لان الاقتباس لا يكون  
 الا فيهما كما تقدم (قوله اذا غير تغييرا كثيرا) لانه لا يغتفر في الاقتباس من التغيير الا اليسير كما تقدم اه سم  
 فهذا القيد يفهم من قوله لا على طريق الاقتباس (قوله أو أشير) أى أو غير تغييرا يسيرا لكن أشير الخ  
 (قوله أو أشير الى أنه من القرآن) كقول الشاعر

أنا في بالذي استقرضت خطا \* وأشهد معشرا قد شاهدوه

فإن الله خلاق البرايا \* عنت لحلال هيئته الوجوه

يقول اذا تدانيتم بدين \* الى أجل مسمى فاكتبوه

اه مطول قال الفري عليه أنلى أعطى والباء في بالذي بالبدل أى بدل الذى استقرضه والمعشر الجماعة  
 وضمير شاهدوه راجع الى الاستقراض المملول عليه باستقرضت أو الى الذى فى بالذى وقوله عنت أى  
 خضعت وذات جله معترضة بين اسم ان وخبرها اه (قوله والحديث) كقول الامام الشافعى رضى الله  
 تعالى عنه

عندنا خير عندنا كلمت \* أربع قالهن خير البريه

اتق المشبهات وازهد ودع ما \* ليس نعيمك واعلم نبيك

عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات وقوله وازهد في الدنيا يحبك الله  
 وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما ليعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات اه مطول قال الفري عليه أراد  
 بالمشبهات بسكون الشين المجمة وكسر الباء الموحدة شبه التي لا يعرف حلها وحرمها اه (قوله اذلا دخل  
 فيه) أى في غير القرآن والحديث للاقتباس لانه انما يكون في القرآن والحديث كما علم من تعريفه السابق  
 (قوله كقوله) أى قول أبى العناهيم من قصيدة من السريع وقبل هذا البيت

عجبت للانسان في نفسه \* وهو غدا في قبره يقبر

وبعد البيت

أصبح لا يملك تقديم ما \* يرجو ولا تأخير ما يحذر

وأصبح الامر الى غيبه \* في كل ما يقضى وما يقدر

اه معاهدا باختصار (قوله يفخر) من باب ففع ينفع اه مصباح (قوله الجمله) أى جله يفخر كفى ع ق  
 وبعبارة وجلة يفخر في محل نصب على الحال وصح محي الحال من المضاف اليه وهو من لان المضاف بصدد  
 السقوط والعامل ما تضمنته ما والتقدير أسأل عنه مقتضرا ولو قيل أسأل عنه مقتضرا في هذه الحال  
 صح اه (قوله والفخر) مفعول معه أى شئ ثبت لابن آدم مع الفخر وقوله آوله أى أصله نطفة وقوله  
 واخره جيفة أى وحاله الاخيرة حال جيفة فن أين يأتيه الافتخار اه ع ق (قوله لا يتقاصر عن سبك النظم)  
 أى في الحسن وهو تفسير لما قبله (قوله وأن يكون) عطف على كان سبكه بالنظر لانه في ان معنى قوله اذا كان  
 سبكه الخ بشرط ان يكون سبكا مختارا أو الواو بمعنى مع وقوله الموقع الظاهر اعم من الوقوع برلى اه سم  
 (قوله كقول بعض المغاربة) أى في وصف شخص بأنه سبى التلن لقياسه على نفسه غيره اه ع ق والمغاربة

جمع مغربي والباء للنسب والتأني في الجمع عوض عن ياء النسب (قوله فعلا له) أى أفعاله (قوله وحفظت  
 بخلافه) أى أدكاره ونمازها وتأنيها اه جري قال ع ق وهذه الجمله تمثيلية فانه شبه حال من تبتلات  
 أو به الحسنة بغاية ما يستقيم من الاوصاف بجمال من له فخللات تفر الحلو ثم انقلب تفر مرافى كون كل

فادونه ايداعا كله أودع شعره  
 شيئا قليلا من شعر الغير  
 (ورفوا) كله فاحرق شعرهم  
 بشئ من شعر الغير (وأما العقد  
 فهو أن ينظم نثر) قرأنا كان  
 أو حديثا أو مثلا أو غير ذلك  
 (لا على طريق الاقتباس)  
 يعنى اذا كان النثر قرأنا أو  
 حديثا فنظمه انما يكون  
 عقدا اذا غير تغييرا كثيرا أو  
 أشير الى أنه من القرآن  
 والحديث وان كان غير  
 القرآن والحديث فنظمه  
 عقد كفى كان اذلا دخل  
 فيه للاقتباس (كقوله  
 ما بال من أوله نطفة \*  
 وجيفة آخره يفخر) الجمله  
 حال أى ما باله مقتضرا (عقد  
 قول على رضى الله تعالى عنه  
 وما لبث آدم والفخر وانما  
 أوله نطفة وآخره جيفة  
 وأما الحل فهو أن ينظم  
 وانما يكون مقبولا اذا كان  
 سبكه مختارا لا يتقاصر عن  
 سبك النظم وان يكون  
 حسن الموقع غير قلق  
 (كقول بعض المغاربة  
 فانه لما قبحت فخللانه  
 وحفظت فخللانه) أى  
 صارت غمار فخللانه  
 كالحظ في المارة

(لهزل سوء الظن بقتاده)

يقوده الى تخيلات فاسدة  
وتوهيمات باطلة (ويصدق)  
هو (توهمه الذي يعتاده)  
من الاعتقاد (حل قول أبي  
الطيب

انما سافعل المرء سمات ظنونه  
ويصدق ما يعتاده من توهم)  
وعادى محبيه لقول عدائه  
وأصبح في ليل من الشك مظلم  
يشكك وسيف الدولة  
واسماعه لقول أعدائه  
(وأما التلميح) بتقديم  
اللام على الميم من لهذا  
أبصره وتطرأ اليه وكثيرا  
ماتسمهم يقولون لمع  
فلان هذا البيت فقال كذا  
وفي هذا البيت تلميح الى  
قول فلان وأما التلميح  
بتقديم الميم على اللام أعني  
الاتيان بالشئ الملمح كافي  
التشبيه والاستعارة فهو  
ههنا غلط محض وان أخذ  
مذهبا (فهو أن يشار) في  
خفي الكلام (الى قصة  
أوشعر) أو مثل سائر (من)  
غير ذكره) أي ذكر واحد  
من القصة أو الشعر أو المثل  
فالتلميح إما في النظم أو في  
النثر والمشار اليه في كل  
منهما إما أن يكون قصة  
أو شعرا أو مثلا نصير سنة  
أو نسام والمذكور في  
الكتاب مثال التلميح في  
النظم الى القصة والشعر  
(كقوله  
قوا الله ما أدري أحلام نائم  
ألمت بنام كان في الركب  
يوشع)

منهما يتدل مما يستعمل الى الاتصاف بما يستحق فاستعمل الكلام الذي يدل على الحالة الثانية في الحالة  
الاولى على وجه التمثيل اه (قوله لم يزل سوء الظن بقتاده) أي لما كان قبيحا في نفسه فاس الناس عليه فساء  
ظنه سم في كل شئ فصار سوء الظن يقوده الى ما لا حاصل له في الخارج من التخيلات الفاسدة وقوله  
ويصدق توهمه الذي يعتاده يعني انه لما كان يعتاد العمل القبيح من نفسه توهم أن الناس كذلك فصار  
يصدق ذلك التوهم الذي أصله ما اعتاده فلم يحصل بسبب ذلك الا لاثم والعداوة لان أكثر الظن انهم ومعاملة  
الناس باعتقاد سوء عداوة اه ع ق (قوله حل قول أبي الطيب) أي وزاد عليه قوله وحفظت تخلاته  
وعبارة ع ق وقد حل في هذا السجع قول أبي الطيب الخ (قوله وصدق) أي في الناس ما يعتاده من توهم  
أي من أمر يتوهمه في الناس لا يعتاد مثله في نفسه فان من الكلام المشهور ان الانسان لا يظن  
في الناس أن يفعلوا معه الا ما يعتاد أن يفعل معهم اه ع ق باختصار (قوله لقول أعدائه) أي أعداء  
أبي الطيب المتنبى (قوله بتقديم اللام الخ) تعريض بما سيرة اه سم (قوله من له) بتشديد الميم  
(قوله وتطرأ اليه) فكان الشاعر والكاتب نظرا الى المشار اليه ورأاه أي لاحظاه اه ع ق (قوله  
وكثيرا ما الخ) تأكيد لكونه بتقديم اللام اه سم (قوله وان أخذ مذهبها) قال بعضهم انه يجوز ارادته  
ههنا وان هو والتلميح بتقديم اللام واحد وسبق ذلك في الاستعارة اه سم (قوله في خفي الكلام) أي  
في أثنائه (قوله أو مثل سائر) أي شائع (قوله أي ذكر واحد من القصة الخ) فالضمير للاحد لان  
العطف بأو (قوله والمذكور في الكتاب الخ) ومثال التلميح في النظم الى المثل قول عمرو بن كلثوم ومن  
دون ذلك خراط القتاد أشار به الى المثل السائر وأصله للكلب وذلك انه لما سمع قول جساس لا عقرت فلا  
هو أعز على أهله منها ظن أنه يريد قتل الكلبي يسمى عليان فقال دون عليان خراط القتاد فصار مثلا  
يضرب لكل أمر شاق لا يتوصل اليه الا بشكف عظيم فيقال دونه خراط القتاد والقتاد شجر صلب له شوك  
كالا بروخرطه أن تمر اليد من أعلامه الى أسفله حتى ينتزعه شوكه وأما في النثر فالتلميح الى القصة والى  
الشعر كقول الحريري فبت بلبلة نابغة وأحزان يعقوبية فأشار بقوله لبلة نابغة الى قول النابغة  
فبت كافي ساورتي ضئيلة \* من الرقش في أنياب السم نافع  
والمساورة المفاتلة والضئيلة بالصاد المعجمة الحية الرقيقة والرقش الحيات الرقيقات والنافع الشديد وأشار  
بقوله وأحزان يعقوبية الى قصة يعقوب عليه السلام في فقدان يوسف على نبينا وعليه أفضل الصلاة  
والسلام والتلميح الى المثل كقول العتيبي فإلهام هريرة تعق أولادها أشار الى المثل أعنى من الهرة تأكل  
أولادها اه من ع ق يتصرف (قوله كقوله) أي قول أبي تمام وقوله  
لحقنا بأخراهم وقد حرق الهوى \* فلو باع عهدنا طيرها وهي وقع  
فردت علينا الشمس والبيل راغم \* بشمس لهم من جانب الخدر تطلع  
نضاضوها صبيغ الدجنة وانطوى \* ليهجتها ثوب السماء المجرزع  
فواقه الخ والضمير في أخراهم ولهم اللاعبة المرتحلين وان لم يجز لهم ذكر في اللفظ وحام الطير على الماعدار  
حولته وحومه غير جعله دأرا فقوله وقد حرق الهوى فلو با أي جعلها حادثة أي دائرة حول الاحباب وطير  
القلوب ما يتخاضج فيهما من الخواطر والوقع بالتشديد جمع واقع كجمع راكم أي والحال ان ثلاث  
الطيور ساكنة والمراد بالشمس الاولى الشمس الحقيقية ادعاء والراغم الغلبيل وأصله لصوف الانف بالراغم  
وهو التراب وذلة البيل محوه بظهور الشمس فيه والخدر اليهودج نضاضه ببه وأزاله والضمير في ضومها  
ويهجتها الشمس الطالعة من الخدر والصبغ اللون والدجنة الظلمة وانطوى انضم والمراد بانطوا والتوب  
الجزع خفاء الكواكب والجزع ذلولين لان لون السماء غير لون الكواكب اه ملخصا من المثل  
والفسري (قوله وصف) أي ذكر (قوله وطلوع شمس الخ) أي وجهه الحبيب الشبيه بالشمس

وصف لحوقه بالاحبة الرخيلين وط - لوع شمس وجهه الحبيب من جانب الخدر في ظلمة الليل





ناقة أي الجار وقوله وكليب اسم شخص وهو ابن ربيعة أخوه لهل الطاهر وخال امرئ القيس وكان أعز الناس في العرب وبلغ من عزما أنه اتخذ جروا وكلبا فإذا نزل بمنزل فيه كلاب قذف ذلك الجرو فيه فعوى حيث بلغ عواؤه لا يرى أحد عشب ذلك الموضع إلا بذنه وإذا جلس لا يرى أحد يدين يديه إحلالا له ولا يخشى أحد في مجلسه غيره ولا يوقد نار غير نار له ولا يجير تغلب ولا يكري رجلا ولا يحمي حي إلا بذنه وكان يحمي الصيد فيقول صيد كذا في جوارى فلا يصيب أحد منه شيئا وقوله من العلية قال القنري هي ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وهي الحجاز والنسبة إلى ما على ويقال أيضا علوى على غير قياس اه وقوله فأنكرها كليب أي لم يعرفها وقوله يشخب أي يسيل وقوله أهدى أي أسكتي وقوله لا أعقرن فلا أراد به كليب أو نلق كليب حين بلغته مقاتله هذه أن المراد به نلق ابنة عليان كما تقدم وقوله غرة كليب أي غفلته وقوله ونشيب الثمر أي علق وقوله كاهل العلب أي أن قبيلة كليب التي هي تغلب كن لها الغلبة على قبيلة جساس التي هي بكر وأصل المثل المشهور وهو سد كليب في الناقة وهذه القصة (قوله فاجهن عليه) أي قتله

فاجهن عليه فقبل له المستجير  
بعمرو البيت

فصل

من الخلقة في حسن الابتداء والتخلص والانتها (ينبغي للتكلم) شعرا كان أو كتابا (أن يتأني) أي يتبع التأني الحسن يقال تأني في الروضة إذا وقع فيها متبعا لما يوتقه أي يهيمه (في ثلاثة مواضع من كلامه حتى تكون) تلك المواضع الثلاثة (أعذب لفظا) بأن تكون في غاية البعد عن التنافر والنقل (وأحسن سبكا) بأن تكون في غاية البعد من التعقيد والتقديم والتأخير الملبس وأن تكون لا غلط

(قوله من الخلقة) انما كان من الان كذا اشتغل على محسن غير ذاتي (قوله ينبغي للتكلم أن يتأني) اعلم ان المصنف لم يعرض لذكر حسن الطلب وهو ايضا مما يستحسن رعايته في الكلام البليغ وهو أن يخرج الحكم الى غرضه بعد الشروع في الكلام بتقديم وسيلة موصلة اليه كقوله انا لنعيد وابلك نستعين فانه قدم الوسيلة التي هي العبادة على المطلوب الذي هو الاستعانة لانه أسرع الى الظفر به كما يفعل ذلك عذر الحضور الى الملوك والكبراء اه يس (قوله أو كتابا) أي نازلا لانه المقابل للشاعر (قوله التأني) بفتح الهمزة والنون بعدها قاف وضبطه بعضهم بكسر النون مع المد قال شيخنا العدوي والصواب الاول وقوله الاحسن تفسير (قوله تأني في الروضة) هي البستان قال سم ويقال تأني في الامر أجاد النظر فيه صحاح اه (قوله اذا وقع فيها متبعا) أي نزل وعبارة ابن يعقوب يقال تأني في الروضة اذا وقع فيها متبعا أي كان فيها حال كونه يتبع أي يطلب ويتقار ما يوتقه اه (قوله في ثلاثة مواضع) أي ينبغي للتكلم أن يجتهد في طاب أحسن الكلام ليأتي به في ثلاثة مواضع اه ع (قوله حتى تكون) أي لاجل أن تكون حتى تعلية (قوله أعذب لفظا) أي من غير هاو عذوبة اللفظ حسنة وحلاوته من كل وجه ولكن خص تفسير أعذيتة هنا بكونه غاية في البعد عن التنافر واستنقال الطبع لان العذب الحسي يقابله حساسا متنافر الطبع وينقل عليه فناسب تخصيصه بهذا المعنى لما ذكر مع ما في ذلك من الخروج عن التكرار بما بعده اه ع (قوله كذا يقال مثل هذا) فاما بعد لان حسن السبك عام أريد به خاص وقوله أعذب لفظا متعلق بالمقررات كما يدل عليه قوله بأن تكون الخ وقوله وأحسن سبكاً متعلق بالمركبات لان التمهيد لا يكون الا فيها تأمل (قوله بأن تكون في غاية البعد عن التنافر الخ) أو رد عليه أن البعد عن التنافر والتقل يحترز عنه بهام المعاني وحينئذ فالبعد عما ذكر بحث عنه في علم المعاني لا هنا كما قال الشارح وأجيب بان البعد عن ذلك بحث عنه في علم المعاني وغاية البعد عن ذلك بحث عنه في علم البديع كما قال الشارح في غاية الخ والغاية أمر زائد محسن وأورد عليه أيضا انه كان عليه أن يذكر الغاية في البعد عن مخالفة القياس كما ذكر التنافر والنقل ف كلام الشارح فيه قصور وأجيب بان الباطن أن بمعنى الكاف كما وقع في كلام الامام النووي (قوله والنقل) عطفت تفسير (قوله التقديم والتأخير) الظاهر انه من عطف الخاص على العام لان التعقيد يكون به وبغيره وان حمل التعقيد على التعقيد المعنوي والتقديم والتأخير على التعقيد اللفظي كان من عطف المغاير كما يدل على هذا الاخير عبارة ع (قوله الملبس صفة للتقديم والتأخير لانها ماضية واحدة (قوله وان تكون الالفاظ الخ) هلا قال وان تكون متقاربة الخ كسابقه فان تلك المواضع الالفاظ أيضا ولم أظهر في محل الاضمار ولم عبر بالالفاظ ولم يعبر بالمواضع وأجاب بعضهم بأنه لو أضمر لعاد الضمير على المواضع الثلاثة فينبذ الكلام اشتراط تقاربها بعضهم مع بعض وليس مراد ابل المراد تقارب الالفاظ كل منها تأمل

(قوله)

مختار في الجزالة والمثابة والرق والسلاسة وان تكون المعاني مناسبة لالفاظها ٣٠ ٣١ من غير ان يكسب اللفظ الشريف المعنى

الضعيف أو على العكس  
بل يصانان بصياغة تناسب  
وتلائم (وأصح معنى) بأن  
يسلم من التناقض والامتناع  
والابتذال ومخالفة العرف  
ونحو ذلك (أحدها  
الابتداء) لأنه أول ما يقرع  
السمع فان كان عنده حسن  
السبك صحيح المعنى أقبل  
السامع على الكلام فوحي  
جميعه والا أعرض عنه  
وان كان الباقي في غاية  
الحسن فلا ابتداء الحسن  
في تذكار الاحبة والمنازل  
(كقوله

قفانك من ذكرى حبيب  
ومنزل)

بسقط اللوى بين الدخول  
فخومل

السقط منقطع الرمل  
حيث يدق واللوى رمل

معوج ملتو والدخول  
وحومل موضعان والمعنى

بين أجزاء الدخول (و) في  
وصف الدار (كقوله

قصر عليه تحية وسلام  
خلعت عليه جالها الايام)

خلع عليه أى نزع ثوبه  
وطرحه عليه (و) ينبغي

(أن) يجتنب في الممدح  
ما يتطيره (أى يشاميه

(كقوله  
موعداً حبايبك بالفرقة غد

مطلع قصيدة لابن مقاتل  
الضرباً أنشد هذا للداعي

العاوى فقال له الداعي  
موعداً حبايبك يا أعمى ولا

المثل سوء (وأحسنه) أى  
أحسن الإبتداء (ما مناسب المقصود) بأن يشتمل على إشارة إلى ما سبق الكلام لا يحد

(قوله متقاربة) أى متشابهة (قوله في الجزالة) هى ضد الركاكة والمثابة بمعنى الجزالة والارقة والسلاسة  
بمعنى واحد أى لطف النطق وتناسيب ضد الغلط المستقيم اه ع (قوله من غير أن يكسب الخ) وتفسير  
للمناسبة (قوله الشريف) أى لاشتماله على المحسنات البدعية وقوله المعنى الضعيف أى بان يكون غير  
مطابق لمقتضى الحال (قوله أو على العكس) الأولى حذف على أى يكسب اللفظ الضعيف المعنى الشريف  
(قوله بل يصانان) أى اللفظ والمعنى وقوله بصياغة تناسب وتلائم أى فيكون اللفظ شريفاً والمعنى كذلك  
(قوله وأصح معنى) أى أزيد في صحة المعنى فربما زيادة كان من هذا الباب ولا تفهم المعنى لانه منتهى  
البيان اه ع (قوله بأن يسلم أى المعنى (قوله والامتناع) أى البطلان اه ع (قوله والابتذال)  
بأن يكون في غاية الظهور يعرفه كل أحد (قوله ومخالفة العرف) أى لان مخالفة العرف البليغ  
مخالفة المخلصة بالصحة أو هو نفسها اه ع (قوله ونحو ذلك) كالسلامة من عدم المطابقة لمقتضى  
حال مخاطب اه ع قال بعض وفيه شئ لان هذا من علم المعاني (قوله لانه أول ما يقرع الخ) أى  
الابتداء بمعنى البتداء (قوله يقرع) من قرع يقرع من باب نفع بمعنى أصاب اه مصباح وفي المختار قرع  
الباب من باب قطع والافزع الذى ذهب شعر رأسه من آفة وقد قرع من باب طرب فهو أقرع وذلك الموضع  
من الرأس القرعة بفتح الراء اه (قوله فان كان عنده الخ) الأولى التعبير بأفعل التفضيل ليوافق ما تقدم  
للمصنف فهو واف ونشر مررتب فقوله عنده اجمع لقوله أعذب لفظاً الخ (قوله فوحي جميعه) في المختار وروى  
الحديث بعينه وعيا حفظه اه (قوله كقوله) أى قول امرئ القيس اه مطول (قوله ففانك الخ) هذا  
أول شعر قاله امرؤ القيس لانه راق ولم يقل شعراً فقال أبوه هذا ليس ابنى اذ لو كان كذلك لقال شعراً ثم قال  
لائين من خامته خذاه واذهباه الى مكان كذا فاذا رجعا وأتاني بدمه فضيابه حتى وصلنا الحبل المعين فشرعا  
ليذبحاه فبكى وقال البيت الى آخر القصيدة فربما به الى آية وقال هذا أشعر من على وجه الارض قد وقف  
واستوقف وبكى واستبكى ونفى الحبيب والمنزل في نصف بيت فقام اليه واعتقه وقبله وقال انت ابنى حقا  
قال ابن عبد البر افتخ الشعر بامرئ القيس ونعم بذي الرمة اه قال في المطول وقدح بعضهم في هذا  
البيت بما قبله من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذو الحبيب والمنزل في نصف بيت  
عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفقه ذلك في نفسه الثاني بل أتى فيه بعمان قليلة في ألفاظ غريبة فبان الأول  
اه قال العصامي أطوله أقول تدينه المصنف بإيراده انه يكفى في حسن الابتداء حسن المصراع اه (قوله  
بسقط اللوى) بكسر السين والتثنية لثمة قاله العيني في الشواهد (قوله منقطع الرمل حيث يدق) أى  
طرفه الدقيق (قوله ملتو) المراد به المنعطف بعضهم على بعض (قوله والمعنى بين أجزاء الدخول) أى اجمع  
العطف بالفاء لان بين لاضاف الا الى متعدداً ولا تلتحق الفاء وانما يحسن الواو (قوله الدار) المراد بها  
مطلق المنزل الصادق بالقصر وغيره بدليل المنال (قوله كقوله) أى أشجع السلى اه مطول (قوله  
وطرحه عليه) إشارة الى تضمين خلع معنى الطرح فعلى يعلى اه سم (قوله وينبغي أن يجتنب) في نسخة  
ويجب وقوله في المدح أى في ابتدائه (قوله بالفرقة) بضم الفاء وسكون الراء اسم موضع الاتهام اتوهم معنى  
آخرفسببه كان يتطيره منه (قوله العاوى) نسبة لعل لانه من ذريته (قوله فقال له الداعي) أى رداعليه  
وقوله موعداً حبايبك يا أعمى أى لأحباي وقوله ولك المثل السوء أى الحال القبيح قال في المطول وروى أيضا  
أنه دخل على الداعي في يوم المهرجان فأنشده

لاتقل بشرى ولكن بشرى \* غرة الداعي ويوم المهرجان

فطربه الداعي وقال يا أعمى تبندى بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه أى ألقاه على وجهه وضربه خسين  
عصا وقال اصلاح أدبه ابلغ من ثوابه اه ويوم المهرجان أول يوم من فصل الخريف وهو يوم فرح وسرور  
ولعب وقوله ابلغ من ثوابه أى أحسن من الاعطائه وفي الفري روى أنه لما بنى المعنصم بالله قصر عبيدان  
بخدا وجلس فيه أنشده اسحق الموصلى

أحسن الإبتداء (ما مناسب المقصود) بأن يشتمل على إشارة إلى ما سبق الكلام لا يحد

يادار غيرك البلاوحاك \* ياليت شعري ما الذي أبلاك  
فتطير المعصم وأمر بهدمه اه (قوله يسمى كونه الخ) يقتضي أن يسمى براءة الاستهلال بنفس  
الكون المذكور مع أنهم يتكلمون في أن يأتى التكلم في أول كلامه بجملد على مقصوده تأمل وتعبارة  
العصام في أطول ويسمى **الاستهلال** كما هو الظاهر وكونه لا ابتداء موافقا للمقصود على ما فسر  
الشارح (قوله براءة الاستهلال) هو في الأصل أول ظهور الهلال ثم استعمل في مطلق افتتاح الشيء  
وأضافه البراعة إلى الاستهلال على معنى الملاعبة أى البراعة الخاصة من الشاعر أو الكاتب الملاعبة  
للاستهلال أى لا ابتداء الكلام اه ع (قوله من برع) يضم الراء وقصها اه سم لكن يحى مع  
براعة على وزن فعالة يقتضى أنه بالضم فقط قال في الخلاصة  
\* نعتة فعالة لفعلا \* وفي المختار أنه من باب خضع وظرف (قوله إذا فاق أصحابه) أى فبأن هذا الكلام  
فاق على غيره مما لم يشتمل على البراعة (قوله في التهنئة) بالهمز قال ع ق وهى ایجاد كلام يزيد  
بفروحه اه (قوله بشرى الخ) إنما كان من البراعة لأنه يشعر بأن شأرا مسرورا به وأنه أمر حدث وهو  
رفيع في نفسه بهنا به ويشر من مرتبه فضيه إلى التهنئة والبشرى التى هى المقصود من القصيدة  
وكذا قول أبى الطيب في التهنئة بزوال المرض  
الجد عوفى أذ عوفيت والكرم \* وزال عنك الى أعدائك السقم  
اه ع (قوله وكوكب الجداخ) يحتمل أن يريد بكوكب الجدا المولد فإنه كوكب مما الجدا جعل الجدا  
كالسماء وأثبت كوكبا هو المولد وأن يريد بكوكب الجدا ما يعرف به طالع الجدا أى ظهر بهذا المولد قوة  
طالع الجدا وكون كوكبه في غاية الصعود اه أطول وقوله صعدا بكسر العين كما في المختار (قوله في المرتبة)  
بالتخفيف مصدرى يرى فله مصدران الزاد والمرتبة اه من القاموس (قوله هى) أى القصة وما بعد  
الضمير تفسيره وقوله بل مفاها أى فها قال ع ق والمم بكسر الميم ما يلا الشئ والمعنى أنها تقول ذلك  
بجهر وبلا إخفاء لأن مل الكلام الغم يشعر بظهوره وبالجهريه بخلاف الخفى ففى طرف من الغم اه قال  
سم ولا تقول للدينا والمراد بتبديل الأبدان وتقلب الأحوال والمصراع الآخر فى محل النصب لأنه مفعول  
قوله تقول اه وبعد البيت

فلا يغرركم منى ابتسام \* فتقوى مضحك والفعل مبكى  
بفخر الدولة اعتبروا فاني \* أخذت الملك منه بسيف هلك  
وقد كن استطل على البرايا \* وتطم بهم فى سلك ملك  
فلوشمس الضحى جاره يوما \* لقال لها عتسوا أف منك  
ولو زهر النجوم أنت رضا \* تأبى ان يقول رضيت عنك  
فأسمى بعد ما فرح البرايا \* أسير القبر فى ضيق وضنك  
أقندر أنه لو عاد يوما \* الى الدنيا تسربل ثوب نك  
يقال فرغت قوى أى علوتهم بالشرف أو بالجمال والضحك الضيق اه فترى (قوله السأوى) نسبة لسأوة  
مدينة بين الرى وهمذان اه أنساب (قوله أى الخروج) أى وليس المراد به المعنى الاصطلاحي لماسيا فى  
فى كلام الشارح (قوله قال الامام الواحدى الخ) استدلال على مقدمة محدوفة تقديرها وأصل التشبيب  
ذكر أمور الشباب من أيامه واللهم والغزل (قوله واللهم) عطف على أيام وقوله والغزل هو ذكر النساء  
وذكر أوصافهن سمى غزلا أخذ من اجتماعهن للغزل كذا قيل (قوله وذلك) أى ذكر أيام الشباب الخ  
(قوله يكون فى ابتداء قصائد الشعر) قال العلامة السيوطى فى شرحه على بابت سعاد ما نصه اعلم انه كان  
أكثر عادة شعراء العرب أنهم إذا أتوا بقصيدة مدح افتخروها بالتشبيب وهو المعبر عنه بالغزل وهو عند  
الحققين من أهل الادب يشتمل على أربعة أنواع النوع الاول ذكر ما فى الحب من الصفات التى تنشأ عن

أو يسمى كونه لا ابتداء  
سببا المقصود براءة  
استهلال من برع  
عمل إذا فاق أصحابه  
العلم أو غيره (كقوله فى  
التهنئة  
بشرى فقد أنجز الأقبال  
ما وعدا)  
وكوكب الجدى أفق العلا  
صعدا

مطلع قصيدة لابي محمد  
انما زنى بينى صاحب يولد  
لابنته (وقوله) فى المرتبة  
(هى الدنيا تقول بل فيها  
\* حذار حذار) أى احذر  
(من بطشى) أى اخذنى  
الشديد (وفتى) أى قتلى  
فخامطلع قصيدة لابي  
الفرج السأوى يرى فخر  
الدولة (وثانها) أى ثانى  
المواضع التى ينبغى للتكلم  
أن يتأق فيها (التخلص)  
أى الخروج (عاشب  
الكلام به) أى ابتدئ  
وافتح قال الامام الواحدى  
معنى التشبيب ذكر أيام  
الشباب واللهم والغزل  
وذلك يكون فى ابتداء  
قصائد الشعر



الحبة كالشغف والنعول والبول والحزن ونحو ذلك النوع الثالث ذكر ما في المحبوب من الصفات التي هي  
أسباب المحبة سواء كانت حسية كحمرة الخلدور شافة القدوم في معناها أو محتوية كجلالة الخلدور وما  
أشبه ذلك ويسمى هذا النوع تشبيها أيضا النوع الثالث ذكر ما يتعلق بالمحب والمحبوب من هجر ووصل  
وساوى واعتذار ووفاء وإخلاف ونحو ذلك النوع الرابع ذكر ما يتعلق بغيرهما بسببهما من الوشاة والرقباء  
ونحوهما اه (قوله) فسمي ابتداء كل امر تشبيها أي فهو مجاز مرسل علاقته الاطلاق والتقييد لانه  
استعمل اسم التقييد في المطلق (قوله) وان لم يكن في ذكر الشباب (أي ولا اللهو ولا الغزل كما في عرق (قوله) من  
يحب بيان ما وقوله الى المقصود متعلق بالتخلص وقوله مع رعاية الملاسة بينهما هو محط الفائدتين نسخة  
تجيب وعلى هذه النسخة فالتشبيح مشترك بين وصف الجمال وبين الابتداء (قوله) كالادب (أي  
في الادبية وقوله غير ذلك كالمعجور والمدح والتوسل اه عرق (قوله) واحترز هذا (أي بقوله مع رعاية الخ  
في قوله معناه الغوى) هو مطلق الخروج وقوله والا فالتخلص الخ أي والا يراد الغوى فلا يصح لان التخلص  
في العرف الخ أي فيلزم عليه التكرار لان قوله مما شيب أي افترق الخ من جهته مدلوله لكن قال عرق ظاهر  
قوله الى المقصود مع رعاية الملاسة ان التخلص الكائن مع المناسبة ينبغي ان يتأق فيه بشئ آخر زائد عليه  
والقران التخلص في الجملة أعني التخلص للغوى وهو الخروج من أول الكلام لغيره في الجملة ينبغي ان يتأق  
فيه رعاية المناسبة بينهما وبين التخلص اليه فاذا روعيت فيه حصل التأق وحصل التخلص الاصطلاحي وهو  
الخروج مما شيب به الكلام الى المقصود مع وجود المناسبة بينهما ويمكن تصحيح الكلام بان يراد  
بالتخلص المذكور للغوى ثم يقتدر ضمير يعود اليه على طريق الاستخدام وخبره بتخلص متعلق به قوله مما  
شيب الخ فيكون تقدير الكلام من المواضع التي ينبغي التأق فيها التخلص والتخلص الذي حصل فيه ذلك  
التأق هو التخلص مما شيب به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة الخ وبهذا يعلم أن الكلام لا يصبح مجرد  
جعل التخلص براديه معناه الغوى مع تعلق ما بعده به وذلك ظاهر اه بحروفه (قوله) كيف يكون (أي  
الاتصال (قوله) متلائم الطرفين) هما المقصود ما افترق به الكلام (قوله) من نشاطه (أي من زائدة (قوله)  
على اصغاه ما بعده) أي على استماع السامع لما بعده فهو من اضافة المصدر للفعول (قوله) كقوله (أي  
قول أبي تمام في عبد الله بن طاهر اه مطول (قوله) تقول) بالفوقية والتحية وقوله في قومس بضم القاف  
وفتح الميم والظرف متعلق بقوله قوي وهو فاعل تقول ولا ينبغي شدة تناسب قومي وقومس سيماع تناسب  
السنن واليه لان أحدهما يتقلب بالآخر كما في سادس وسادى اه أطول وقوله وقد أخذت جملة حالية  
وقوله منا أي من هذا الشخص وقومه والسرى مصدر سريت اذا سرت ليلا ويقال سرنا سريرة واحدة  
والاسم السريرة بالضم والسرى وبعض العرب يؤث السرى والهدى وهم بنو أسدوتها أنهم ما جمع سريرة  
وهدي لان هذا الوزن من أبنية الجمع ويقبل في المصادر كذا في الصحاح اه مطول وقوله يؤث السرى  
والهدى أي يؤث فعلهما بان يلقيه التامملا كما هنا (قوله) أي أثر فينا الخ) أشار به الى أن معنى أخذت  
ومن معنى في والسرى بمعنى السير ليلا (قوله) ونقص من قوانا) بتخفيف القاف قال تعالى وما يعمر من  
معم ولا ينقص من عمره (قوله) عطف على السرى) أي أخذت منا السرى وأخذت منا خطا المهرية أي  
نقصت منا المهرية بخطاها ومشهاوتها بحريكه ايانا أو بتكلف مسائر تمامها اه عرق (قوله) لا على الجور  
في منا) أي لانه يكون التقدير بنقصت منا السرى ونقصت السرى أيضا من خطا المهرية ولا معنى لنقص  
السرى من خطا المهرية فمن حيث انها خطا وجملة على ان السرى طال فتقص قوى المهرية كما نقص قوانا  
وكنى عن ذلك بنقص خطاها تكلف الحاجة اليه لوجود غيره فان قلت فيه المبالغة في نقص قواهم حيث  
أقصى بطوله الى نقص قوى ما هو أقوى منهم وهو المهرية قلت لا يتعلق غرض هذه المبالغة في المقام لان  
المقصود الاخبار بتسكين بطول السير ليضرب منه الى المقصود والمعنى الاول كاف فيه وعلى تقدير تسليمه  
فالعطف بدون عادة الجار لا يرتكب مع امكان غيره وقد أمكن هنا اه عرق (قوله) جمع خطوة) بالضم

فسم ابتداء كل امر تشبيها  
وان لم يكن في ذكر الشباب (م)  
نسب) أي وصف الجمال  
(أو غيره) كالادب والافتقار  
والشكايه وغير ذلك (الى)  
المقصود مع رعاية الملاسة  
بينهما أي بين ما شيب به  
الكلام وبين المقصود  
واحترز هذا عن الاقتضا  
وأراد بقوله التخلص مع  
الغوى والا فالتخلص في  
العرف هو الانتقال مما  
افترق به الكلام الى المقصود  
مع رعاية المناسبة وانما  
ينبغي ان يتأق في التخلص  
لان السامع يكون متوقفا  
للانتقال من الافتتاح الى  
المقصود كيف يكون فان  
جاء حسن امتلائم الطرفين  
حركا من نشاطه وأعان  
على اصغاه ما بعده والا  
فبالعكس فالتخلص الحسن  
(كقوله) تقول في قومس)  
اسم موضع (قوى) وقد  
أخذت منا السرى) أي  
أثر فينا السير بالليل ونقص  
من قوانا (خطا المهرية)  
عطف على السرى لا على  
الجور وفي منا كما سبق الى  
بعض الاوهام وهي جمع  
خطوة وأراد بالمهرية الايل  
النسوية الى مهرية بن حيدان

القبيلة الظهور والاعتناق  
جمع أفود أي أرت  
فيما من أول السرى ومسارة  
المطاميل والمضجول  
قول هو قوله (أطلع  
الشمس تبني) أي تطلب  
تقوم أي تقصد بناء  
ت (كلا) ردع للقوم  
وطيه (ولكن مطلع الجود  
وغد ينقل منه) أي مما  
يشبب بالكلام (إلى المالا  
يلاعه ويسمى) ذلك الانتقال  
(الاقتضاب) وهو في اللغة  
الاقطاع والارتجال (وهو)  
أي الاقتضاب (مذهب  
العرب) الجاهلية (ومن  
يلهم من المخضمين) بالقاء  
والضاد المجتئين أي الذين  
أدركوا الجاهلية والاسلام  
مثل لبيد قال في الاساس  
ناقض مخضمة جده نصف  
اذنها ومنه المخضرم الذي  
أدرك الجاهلية والاسلام  
كما تقاطع نصفه حيث  
كان في الجاهلية (كقوله  
لو رأى الله أن في الشيب  
خيرا

جاورته البرار في الخلد شيبا)  
جمع أشيب وهو حال من  
الابرار ثم انتقل من هذا  
الكلام إلى ما لا يلائمه فقال  
(كل يوم تبدي) أي تظهر  
(صروف اليبالي \* خلقا  
من أي سعيد غريبا) ثم  
كون الاقتضاب مذهب  
العرب والمخضرمين أي  
دأبهم وطريقهم لا ينافي  
أن يسلكه المسلمون

اسم لما ين القدمين وبالفتح اسم لنقل القدم وتجمع على خطا كركوة وركا (قوله أي قبيلة) أي من الجن  
من قضاة بلهم أنجب الابل (قوله جمع أقود) قال في الخلاصة \* فعل الجواهر وجرأ \* (قوله  
من أول السرى) أي معالجته وقوله ومسارة المطايا بالخطا أي مشينا معها بخطاها (قوله أطلع الشمس)  
مفعول لقوله ثم والجمله مفعول القول وضبطه العصام في أطوله بالرفع على الابتداء وخبره تبني أن تقوم أي  
تقوم فالرابط محذوف (قوله تبني أن تقوم بنا) ان قلت ما معنى تطلبه قصد مطلع الشمس وهو ان تطلب انما  
يطلب مطلع الشمس بعينه قلت المراد بالقصد التوجه والذهاب إلى جهة مطلع الشمس وكثيرا ما يطلق عليه  
اتعلق به فكأنهم قالوا أطلب بهم هذا الشيء ان توجهوا إلى جهة مطلع الشمس ثم المراد بالجهة النهاية اه ع  
(قوله ردع للقوم) أي ارتدعوا عما تقولون وانزجروا فاني لا أطلب لكم مطلع الشمس ولكن أطلب  
مطلع الجود فقد خرج بالنسبة الجوابية إلى المدح الذي سماه مطلع الجود فكان فيه حسن الظن  
ع قال في المطول وأحسن التخصص ما وقع في بيت واحد كقول أبي الطيب

فودعهم واليبين فينا كانه \* قنا ابن أبي الهيثم في قلب فيلق

اه قال الفري عليه البين الفراق والفيلق الجيش والجمع فيالق اه فقد تخلص من التوديع إلى وصف  
البين بالعظم الدال على عظم التوديع تأمل (قوله إلى ما لا يلائمه) أي إلى مقصود لا يلائمه (قوله الاقطاع)  
لان في هذا اقطعا عن المناسبة وقوله والارتجال بالجيم أي الانتقال من غير تهيؤ قال في المختار ارتجال الخطبة  
والشعر ابتداءه من غير تهية لذلك اه (قوله أي الذين أدركوا الجاهلية والاسلام) الشعراء على أربع  
طبقات الجاهليون كأمير القيس وزهير وطرقة والمخضرمون الذين أدركوا الجاهلية والاسلام كحسان  
ولبيد والمتقدمون من أهل الاسلام كالفرزدق وجرير وذي الرمة هؤلاء كلهم يستشهدون بكل ما هم في  
الغة والمحدثون من أهل الاسلام الذين جاؤا بعد الصدر الاول من المسلمين كالبحراني وأبي الطيب ولا  
استشهدا بكل ما هم الآن يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ولا وجه لهذا الجعل وان صدر عن صاحب الكشاف  
في أثناء تفسير قوله تعالى كلما شاء لهم مشاؤوناه وإذا أظلم عليهم قاموا الا منى الرواية على الووق  
والضبط ومبنى القول على الدراية والاحاطة والاتفاق في الاول يستلزم الاتفاق في الثاني والقول بأن  
ما يقوله بمنزلة نقل الحديث بالمعنى ليس يسد بديل هو يعمل الراوى أشبه وهو لا يوجب السماع اه فري  
(قوله جده) بالدال المهملة أي قطع (قوله كأنما قطع نصفه الخ) المعنى أنه قطع منه شيء يشبه النصف  
وهو الجزء الذي فات من عمره في الجاهلية فهو ملقى غير معتبر كما تم قطع (قوله كقوله) أي قول أبي  
تمام كما سيأتي في كلام الشارح (قوله لو رأى الله أن في الشيب الخ) قال في الاطول يخالف في الخبر عن  
الشيب ما جاء في مدح الشيب وفضله في الشرع فاللائق بحال الشاعر المسلم الاجتناب عن مثله اه وقوله  
خير الرواية في الديوان فضلا بل خيرا قاله في المعاهد وقوله جاورته أي جاورت الله أي رحته والابرار  
خير الناس وقوله في الخلد أي في جنة الخلد (قوله جمع أشيب) أي بمعنى شائب (قوله إلى ما لا يلائمه)  
أي مقصود وهو مدح أبي سعيد فهذا مدح لابي سعيد وما قبله ذم للشيب ولا مناسبة بينهما قال سم قد  
يقال لا يتعين كون هذا من الاقتضاب لان أول كلامه يذم الشيب ويحتمل أن يكون أبو سعيد أشيب فيكون  
مناسبا لاول الكلام اه ومثله في يس ورده ع بقوله وأما ما يقال من أنه لا يتعين أن يكون اقتضابا  
لاحتمال أن يكون أبو سعيد أشيب فيكون ذكره مناسبا لذم الشيب قبله فلا وجه له لان المتبادر مدح أبي  
سعيد ولان اللفظ لا يشعر بالنسبة اذ ليس في البيت الثاني ذكر الشيب ثم لو قال مثلاً وأبو سعيد أشيب فلا  
يبقى فيه خيراً ما يمكن ما ادعى على ما فيه من البرودة فافهم اه (قوله صروف اليبالي) أي حوادثها ونوائبها  
وقوله خلقاً أي طبيعة حسنة وقوله غريباً صفة خلقاً ورواه في المعاهد رغباً أي واسعاً (قوله من  
الشعراء الاسلامية) المراد بهم من كان غير مخضرم وكان موجوداً زمن الاسلام ولو كان كافراً

ويتبعوه في ذلك فان اليبتين المذكورتين لا ينعان وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة العباسية



الكاتب) هو مقابل الشاعر عند الانتباه من حديث الى آخر (هذا باب) فان فيه نوع ارتباط حيث لم يتبدى الحديث الاخر بفتة وانها) أي فالتواضع التي ينبغي للتكلم ان يتأني بها (الانتباه) لانه آخر ما يعبه السمع ويرسم في النفس فان كان حسنا مختاراً تلقاه واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبقه من التقصير والا كان على العكس حتى ربما آتاه الحسن الموردة فيما سبق فالانتباه الحسن (كقوله) وفي جدير) أي خفيق (اذ بلغتك بالني) أي جدير بالفوز بالاماني (وانت بما أملت منك جدير فان تولي) أي تعطف (منك الجليل فأهله) أي فانت أهمل لاعطاء ذلك الجليل (ولا تاتي عاذر) اياك (وشكور) لما صدر عنك من الاصغاء الى المدح أو من العطايا السالفة (وأحسنه) أي أحسن الانتباه (ما آذن بانتباه الكلام) حتى لا يبقى للنفس تشوق الى ما وراءه (كقوله) بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله وهذا دعاء للبريه شامل) لان بقائه سبب لنظام أمرهم وصلاح حالهم وهذه المواضع الثلاثة مما يبالغ المتأخرون في التأني فيها أو ما المتقدمون فقد قلت عنهم بذلك (وجميع فوائح السور وخواتمها

وبدا الصباح كأن غرته \* وجهه الخليفة حين يتدح .  
فقد لا يخلو من تحمل وعدم مطابقة ما في نفس الامر اه وقال بعضهم المراد بالوصل وصل ما قبل هذا بما بعده بأن يحذف لفظ هذا (قوله وهو علاقه) أي لفظ هذا وصله كاله للاحسنه وقوله وكيدته أي قويه شديدة أي بنا كد الانبان بها عند المروج من الكلام الى كلام آخر (قوله ومنه قول الكاتب هذا بابي) قال ع ق لانه ترجحة على ما بعده ويفيد أنه انتقل من غرض الى آخر والا لم يحتج للتوبيخ فلما كان فيه التنبيه على أنه أراد الانتباه لم يكن الانتباه بعده بفتة فكان فيه ارتباط ما وقد تقدم أن الربط بالمناسبة وجدت فيه البفتة أيضاً لان المأني به بفت ما هو فيه لكن بمناسبة قطعية يقال في البفتة لا يكتفي في "بنا بل التنبيه على أنه أراد الانتباه من شيء الى غيره يتضمن الجمع بين الشئين في ذكرهما فوقع من لفظ الارتباط وقد يجب أن الكلام الذي فيه الربط بالمناسبة لا بفتة فيه أصلاً لان البفتة هي مجيئاً ولا يناسب وانما زنا في تقييد البفتة ما لا يناسب لان المناسبة تقتضي ان الثاني من طريق الاول وتحتل فتم يقبها النفس ما هو بعيد عن غط الارتباط فتأمل فانه فيه دقة اه قال في المطول ومن هذا القليل لفظ أيضاً كلام المتأخرين من الكتاب اه قال سم ولعل المراد أيضاً في ابتداء الكلام نحو وأيضاً كذا قلنا فلي تأمل اه وقوله الكتاب جمع كاتب (قوله الانتباه) أي انتباهه تشبهاً أو خطبة أو رسالة ولا ينبغي حسن ختم الكتاب بالانتباه (قوله ويرسم في النفس) أي يدوم ويبقى فيها (قوله فالانتباه الحسن) أي ما به الانتباه وهو في المثال جميع البيتين اه سم (قوله كقوله) أي قول أي نواس في الخصب ابن عبد الحميد اه مطول (قوله وفي جدير الخ) في كلام المصنف تورية لان معاني البيتين القريبه هي ما قصدها الشاعر والبعيدة هي ما قصدها المصنف باعتبار أن كلبه ختمه وبلغ منه فيه وبعد ذلك يطلب من مولاه أن يشبهه على ذلك في البيت الاول رد العجز على الصدر (قوله خليف) أي خفيق (قوله اذ بلغتك) أي وصلت اليك بالمديح وقوله بالماني متعلق بجدير وهو على حذف مضاف أي يبالغ الخ وقد أشار لذلك الشارح (قوله بالاماني) جمع أمنيته وهي ما يتمناه الانسان (قوله الجليل) أي الاحسان والافضل (قوله أي فانت أهل) أي خذف البتداء (قوله عاذر) أي ملتمس لك عذراً وهو ما عدم تسير المعطى في ذلك الوقت أو كونه قدم في الاعطاء من لا يعذر وهذا يقتضي أنه قبل العذر واذ قبله انقطع الكلام (قوله لما صدر) متعلق بشكور (قوله ما آذن بانتباه الكلام) أي أعلم بجخته قال ع ق والاشارة الى الانتباه لما بان يشتمل ما جعل آخر على ما يدل على الختم كلفظ انتم ولفظ الانتباه ولفظ الكمال وشبه ذلك ولما بان يكون مدلوله مفيداً عما فأنه لا يوثق بشئ بعده فلا يبقى للنفس تشوق لغيره وراى ذلك كقوله بقيت بقاء الدهر الخ (قوله تشوق) أي انتظار (قوله كقوله) أي قول المعري اه مطول وفي المعاهد البيت من الطويل ونسب لابي العلام المعري ونسبه ابن رسل الله لابي للطبيب المتنبي ولم أره في ديوان واحد منهما اه (قوله يا كهف أهله) يريد بالجليل أبنائه مجسمة بمقام المدح ويصح أن يعود ضمير أهله على الدهر وانما كان هذا مشعراً بالانتباه لان العادة قد جرت بختم الكلام بالدعاء أي بأن الدعاء شأنه أن يكون آخر الكلام كالموعظة نحو قول الخطيب آخر خطبته واتقوا الله حق تقواه وكان الخميم فقول من ختم كلامه والحمد لله رب العالمين الى غير ذلك وفي ختم الكتاب بهذا البيت اشارة الى أن هذا الكتاب قد ختم وكان مؤلفه يدعوه بأن يبقى بين أهل العلم بقاء الدهر لان بقاءه نفع صرف لجميع الرابا وأنه متضمن لزيادة جميع المصنفات في هذا الفن (قوله وهذا دعاء) الاشارة لقوله بقيت الخ ووجه ذلك الشارح بقوله لان بقاء السبب الخ فهو عمله لقوله شامل (قوله وهذا مواضع الثلاثة مما يبالغ الخ) خص ذلك في المطول بالموضع الثالث فقط ونصه وقد قلت عبارة التقديم بهذا النوع يعني حسن الانتباه والمتأخرون يجتهدون في رعايته ويسمون حسن المقطع وبراعة المقطع اه (قوله فقد قلت عبايتهم بذلك) أي لانهم يؤثرن عدم التكلف لاقصوهم وعدم معرفتهم بذلك (قوله وجميع فوائح السور الخ) الفوائح جمع



فلهذا ما بالافتتاح كجمله الاولى والسور جمع سور وهو من القرآن المشتمل على آياته  
 ثلاث ايات وعلى فاتحة وخاتمة ويقال فيها سورة بالهمز وتركه وهو المشهور ما على الهمز في مأخوذة  
 من أسا إذا أفضل بقية من السور وهو بقية الشرب وانما سميت بذلك لانها فضل أي قطعة من  
 القرآن وما على تركه فقيل أصلها الهمز فيجوز فيه ما تقدم وقيل مأخوذة من السور وهو البناء المحيط  
 بالياء سميت بذلك لانها محيطه ومشتملة على آياتها كحاطة السور ومنه السور الذي يحصل في السد  
 لانه محيط بها وبالساعد وقيل سميت سورة لارتفاع شأنها لان السورة لغة تطلق على المزة المرتفعة  
 وآياتها سميت بالبقرة ونحوها فهو متوقف على التعليم ولا يجوز استحداث اسم من عند الشخص والسورة  
 هي ما يتعدى كالفاتحة والشافية والكانية وكنال والهدد والخواتم جمع خاتمة وهو ما به  
 انه لفظ خواتم ولفظ أكل مشعر بالتم أيضا وقوله واردة أي ثابتة على أحسن الخ نسبة الفواتح  
 إلى جماعة واردة على طريق الاستعارة بالكناية وواردة تخيل (قوله من البلاغة) نعمت لوجوه  
 ثلاثة من البلاغة (قوله لما فيها الخ) عملة لقوله واردة (قوله من التفنن) أي المعاني المختلفة  
 وقوله أنواع الإشارة قال سم يحتمل أن يراد إشارة البعيد وإشارة القريب وإشارة المتوسط ويحتمل أن  
 يراد وجوه التعبير وفنون المعاني فليراجع أه وعبارة عرق وأنواع الإشارة أي اللطائف المشار إليها بما  
 يناسب كل منها ما نزل لاجله ومن خوطبه أه (قوله وكونها) أي الفواتح والخواتم هذا ظاهر ولكنه  
 في المطول خص الاول بالفواتح والثاني بالخواتم حيث قال فانك اذا نظرت الى فواتح السور جلتها ومقرراتها  
 رأيت من البلاغة والتفنن وأنواع الإشارة ما تقصر عن وصف كنهه العبارة واذا نظرت الى خواتمها  
 وجدت في غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين أدعية ووصايا ومواظع وتحميد ووعود وعيد الى غير  
 ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق الى شيء آخر وكيف لا وكل كلام الله الخ أه ويجب  
 بحمل ما في المختصر على التوزيع فقوله لما فيها من التفنن وأنواع الإشارة راجع للفواتح وما بعد ذلك  
 راجع للخواتم فيتنق الكبار ويحتمل أن يبقى على عمومته وأن كلام من جميع المذكورات يناسب  
 الابتداء والانتها خصوصاً مثل التعميدات تأمل أه سم (قوله وكونها بين أدعية الخ) أي لا تخلو عن  
 كونها واحداً من المذكورات المناسبة للابتداء والانتها (قوله أدعية) كافي الفاتحة وآخر البقرة  
 ووصايا كافي آخر آل عمران ومواظع كآخر اذا زلزلت وتحميدات كأول الانعام وآخر الرسر وقوله وغير  
 ذلك كالوعود والوعيد كافي آخر الانعام والتبجيل والتعظيم كآخر المائدة (قوله وأصاب محزه) أي محله  
 الذي يلحقه بالخرف في الاصل موضع القطع والمراد هنا موضع الكلام واللفظ (قوله وكيف لا الخ) يصح  
 رجوعه لكلام المصنف أي وكيف لا تكون واردة الخ ويصح رجوعه لكلام الشارح قبله (قوله هذا  
 المعنى) هو ورودها على أحسن الوجوه (قوله من ذكر الاحوال الخ) أي التي قد يتوهم عدم مناسبة  
 للابتداء وانتم أه بس (قوله الاحوال) كأول القارعة وآخرها وقوله والافزع كأول الحج وقوله  
 واحوال الكفار كأول برائة وقوله وأمثال ذلك كذا كرا غضب والذم كافي آخر الفاتحة (قوله بالتأمل)  
 أي في معاني الفواتح والخواتم (قوله والقواعد) تفسير (قوله التي لا يمكن الخ) ظاهر العبارة أن هذا  
 نعمت للاصول والقواعد المذكورة وعبارة عرق ولطائف القرآن لا يمكن استقصاؤها الاعلام الغيوب  
 (قوله وان كلام السور الخ) الوقوف على ذلك لمن توارقه بصيرته (قوله مشتملة على لطف الفاتحة) أي  
 الابتداء موقوف ومنطوية على حسن الخاتمة أي الختم وأشار به الى الختم قال عرق منلا سورة را قتلزلت  
 للناذرة الى الكفار ومقاطعتهم بدت بما يناسب ذلك من الامر بقائلهم وعذابهم والتبذال لهم واسقاط  
 عهدهم ولما انتهت الى ما يناسب التصريح على اتباع الرسل قبل لقد جاءكم رسول الاية فوصفه بما لا عند  
 لاحد يستقمعه في ترك اتباعه ثم أمره بالاكتفاء بالله والتوكل عليه ان أعرضوا عنه والاستغناء به عن كل شيء  
 فهذه ألفاظ هي النهاية في الحسن ومعان هي القصوى في المطابقة وكذا الفاتحة لما نزلت لتعليم الدعاء

واردة على أحسن الوجوه  
 وأكملها من البلاغة  
 فيها من التفنن وأنواع  
 الإشارة فيها وكونها بين  
 أدعية ووصايا ومواظع  
 وتحميدات وغير ذلك أه  
 وقع موقعه وأصاب محزه  
 بحيث تقصر عن كنهه  
 وصفه العبارة وكيف  
 وكلامه سبحانه في الرتبة  
 العليا من البلاغة والغايا  
 القصوى من الفصاحة ولذلك  
 كان هذا المعنى مما قد يتوهم  
 على بعض الأذهان لما في  
 بعض الفواتح والخواتم من  
 ذكر الاحوال والافزع  
 واحوال الكفار وأمثال  
 ذلك أشار الى إزالة هذا  
 الخفاء بقوله (يظهر ذلك  
 بالتأمل مع التأمل كلما  
 تقدم من الاصول والقواعد  
 المذكورة في الفنون  
 الثلاثة التي لا يمكن الاطلاع  
 على تفاصيلها وتفصيلها  
 الاعلام الغيوب فانه يظهر  
 بتفكرها أن كلام من ذلك  
 وقع موقعه بالنظر الى  
 مقتضيات الاحوال وان  
 كلام السور بالنسبة الى  
 المعنى الذي يتضمنه مشتملة  
 على لطف الفاتحة ومنطوية  
 على حسن الخاتمة

بدئت بحمد السؤل ووصفه بالوصاف العظام لانه أدعى للقبول ولتجميع النفس عليه في السؤل ثم قسده  
السؤل بأنه هو الذي لا يكون الغضب عليهم ولا الضالين اظهار الاختصاص وتعريض الغيب للمؤمنين  
لا يتألون ما كان الداعين اه (قوله ختم الله لنا بالحسن) هي كلمة الشهادة التي هي سبب دخول الجنة  
وختم من باب ضرب يقال ختمت الكتاب طبعت عليه ومنه الخاتم بالكسر والفتح والكسر أشهر قالوا  
والخاتم حلقة ذات فص من غيره فان لم يكن فص فهي فتحة بوزن قصبة وقيل الخاتم بالكسر الفاعل  
وبالفتح ما يوضع على الطينة اه مصباح (قوله بالذخر) بالذال المججمة ما يكون في الآخرة وبالذال  
المهملة ما يدخر في الدنيا من قوت وغيره \* والله سبحانه وتعالى أعلم والحمد لله ما تعاقب الليل والنهار  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي المختار وآله السادة الاطهار وأصحابه الاخيار  
قال جامعها الفقير الفقائي مصطفى بن محمد بن عبد الخالق البناي حقق الله له أحسن الاطهر  
دارالتهاني قد انتهت بقية ما أوردته ونهاية ما أردته في الاشر من شهر جمادى الثانية من شهر  
١٢١١ احدى عشرة بعد المائتين والالف من هجرة من له العزة والشرف مستعينا برب السهون  
والارض من جاهل يتعامل أو حاسد يعرف الحق ويتجاهل ضارعا اليه جل جلاله وعز سلطانه أن لا ينجيب  
سعيه فهو الجواد الذي لا ينجب من أمه لا يتخذ من قطع عماسواه وأتمه وأن يخلصنا من محن  
الدنيا وقتن الدين ويجعلنا من حزبه المفلحين وأن يغفر لنا ولوالدينا ولشيوخنا ولا جبابنا ولين دعائنا  
والمسلمين انه منهم كريم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله  
وصحبه أجمعين

يقول خادم تصحيح العلوم بدار الطباعة الزاهية الزاهرة ببولاق مصر القاهرة الفقير الى الله تعالى  
محمد الحسيني أعانه الله على أداء واجبه الكفائي والعيني

تم بحمد الله طبع هذه الحاشية المزیلة عن عين قلب مطالعها كل غيب ونشائية محبة المباني مشيدة  
المعاني وهي الشهيرة بتعريد العلامة الشيخ مصطفى البناي على مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني  
على تلخيص المفتاح في علم البيان والبديع والمعاني الكاشفة لمعضلات هذا المختصر المبرز لما أسرف  
باطنه وما عليه أصر على ذمة ذي السيرة الحميدة والخلق المستطاب حضرة السيد عمر الخشاب  
التاجر في الكتب بجوار الجامع الازهر بالطبعة البهية ببولاق مصر العزيزية في ظل الحضرة الفخيمة  
الخدوية وعهد الطلعة المهية الداورية حضرة من أنام رعيته في ظل أمنه وعظمهم حتى أحسنه  
وعينه صاحب السيرة العمرية والهيبة والعدالة الكسروية الذي بلغت رعيته من السروية  
غاية الاماني أفندينا المعظم عباس باشا حلي الثاني آدم الله لنا أيامه ووالى على الرعية  
إنعامه ملموظا هذا الطبع اللطيف والشكل الطريف بنظر من عليه جيل طبعه  
يتى حضرة وكيل المطبعة محمد بك حسنى وكان تمام بدرة ونظام فوره  
وابتسام زهره في أوائل صفر الخير سنة ثلاث عشرة  
وثلاثمائة والف من هجرة خاتم الرسل  
الكرام عليه وعلى آله وصحبه  
أفضل الصلاة وأتم  
السلام

ختم الله لنا بالحسن ويسر لنا  
الفوز بالذخر الاسنى  
بجرمة النبي صلى الله  
عليه وسلم وآله الطاهرين  
واقه أعلم بالصواب واليه  
المرجع والمآب



صفحة	
٢	الانشاء
٦	مبحث الاستفهام
٢٢	مبحث الامر
٢٦	مبحث النهي
٣١	الفصل والوصل
٧٨	الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة
١٠٣	(الفن الثاني علم البيان)
١١٣	التشبيه
١٥٥	(خاتمة) في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف الخ
١٥٧	الحقيقة والمجاز
١٩١	مبحث مجاز المركب
١٩٤	(فصل) في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
١٩٧	(فصل) في مباحث من الحقيقة والمجاز والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
٢٠٩	(فصل) في شرائط حسن الاستعارة
١١٢	(صوابه ٢١٢) (فصل) في بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك أو التشابه
١١٣	(صوابه ٢١٣) الكناية
٢٢١	فصل أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح
٢٢٣	(الفن الثالث علم البديع)
٢٢٥	مبحث الجناس المعنوي
٢٥٩	مبحث الجناس اللفظي
٢٨٠	(خاتمة للفن الثالث) في السرقات الشعرية وما يتصل بها وغير ذلك
٣٠٢	(فصل) من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء

(تمت)

٣٢٢٦٩

٦ هـ

١٩٩٦





• (فهرسة الجزء الأول من التعبير على مختصر السجل على مبنية)

صفحة	
٣٧	مقدمة
٤٠	بحث الفصاحة
٦٧	بحث البلاغة
٨٥	الفن الأول علم المعاني
٩٦	تنبيه صدق الخبر الخ
١٠٣	أحوال الاسناد الخبري
١٤٩	بحث الحقيقة العقلية
١٥٣	بحث المجاز العقلي
١٥٩	أحوال المسند إليه
٢٣٣	أحوال المسند
٢٦٣	أحوال متعلقات الفعل
٢٧٣	القصر

• (تمت) •

